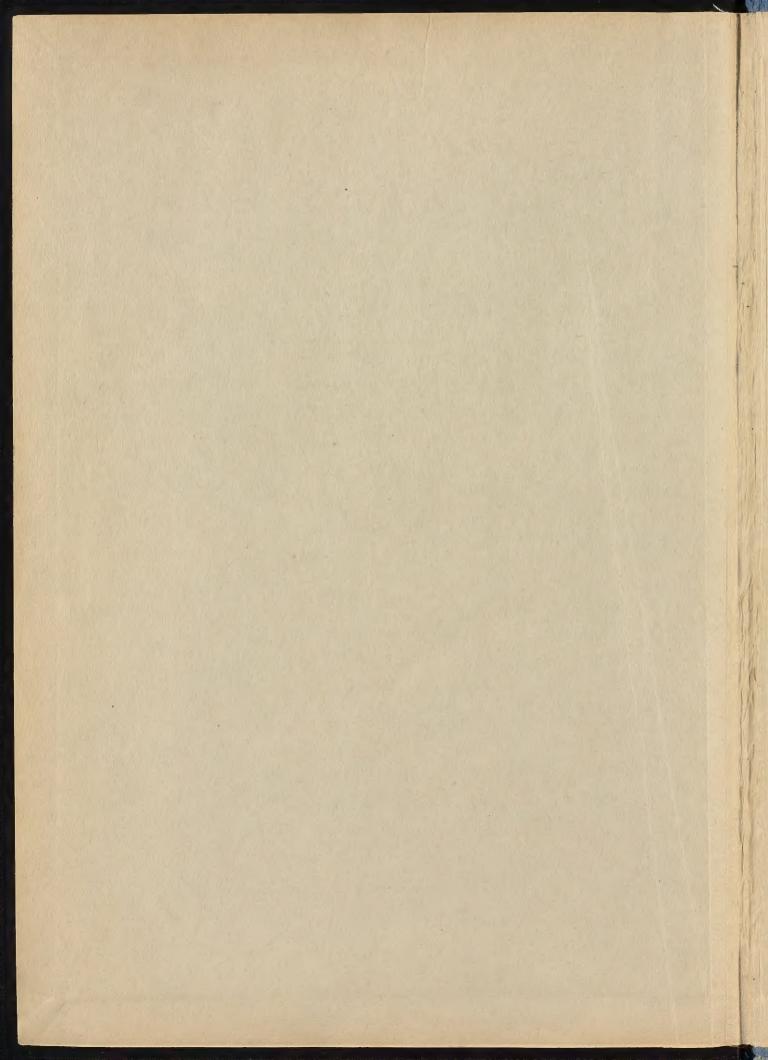
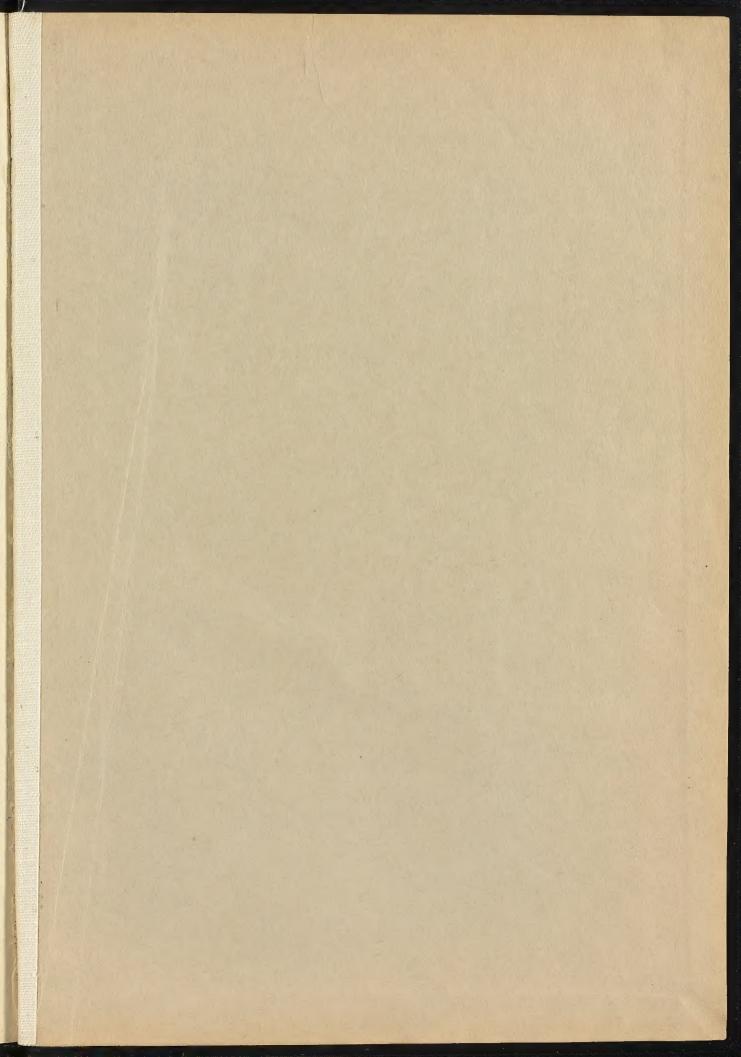


LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896







تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمود بن قدامة المتوفي سنة ٣٠٠هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفي سنة ٣٣٤هـ و دلمه



على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي القرزيج بمند الزنجن أبني عنر غير عنه بن أحمد ان قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ ه كلاها على مذهب أمام الأعة (أبني عبد الله أحد بن محمد بن حنبل الشيباني) مع بيان خلاف سائر الأعلة وأذانهم رضي الله عنهم

الْحِيْلِ النَّا مِنْ الْحِيْلِينَا مُولِينَ

وأندف على تصحيحه المِينِهُ يُمْنِي مُعَمَّ لِلْكُلِينِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ الْمُنْهِ ال

منينئ مجالمنان

﴿ تنبيه ﴾ وضعنا كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أد ناها مفصولا بينها بخطء رضي مز دوج

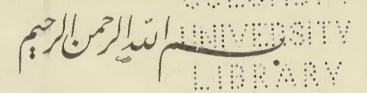
﴿ الطبعة الاولى في مطبعة المنار عصر سنة ١٣٤٨ ﴾

المنافر الماق

Cotto.

الاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع: أما الكتاب فقوله تعالى (وأحل لهم ماورا. ذلكم أن تبتغوا بأمواله محصنين غير مسافحين) وقال تعالى (وآنوا النساء صدقاتهن نحلة) قال أبو عبيد يعنى عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تعالى ، وقيل النحلة الهبة والصداق في معناها لان كل واحد من الزوجين يستمتع يصاحبه وجعل الصداق المرأة فكأنه عطية بذير عوض ، وقبل نحلة من الله تعالى للنساء ، وقال تعالى (وآنوهن أجورهن فريضة)

وأما السنة فروى أنس أن رسول الله عليالية رأى على عبد الرحن بن عوف ردع زعفران فقال



﴿ كتاب الصداق ﴾

وهو مشروع والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى (وأحل الكم ما وراء ذلكم أن تبتنوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) وقال تعالى (وآنوا النساء صدقاتهن نحلة) قال أبو عبيديمني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تعالى وقيل النحلة الهبة والصداق في معناها لان كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه وجعل الصداق للمرأة كانه عطية بغير عوض وقيل نحلة من الله تعالى للنساء وقال تعالى (فا توهن أجورهن فريضة) وأما السنة فروى أنس أن رسول الله عليه وقيليني و مهيم ؟ » فقال رسول الله عليه وأبي على عبد الرحمن بن عوف ردع زعفران فقال النبي عليه وأبح هميم ؟ » فقال يا رسول الله تزوجت امرأة قال « ما أصدقتها ؟ » قال وزن نواة من ذهب قال « بارك الله لك أولم ولو بشاة » منفق عليه وأجم المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح . والصداق تسعة أسماء :

v-8

النبي عَلَيْكِ ﴿ مَهِم ؟ ﴾ فقال يارسول الله تزوجت امرأة ، فقال ﴿ مَا صَدَقَنْهَا ؟ ﴾ قال وزن نواة من ذهب فقال ﴿ بَارِكُ اللهُ لَكُ أُولَمُ وَلُو بِشَاة ﴾ وعنه أن رسول الله عَلَيْكِيْرَةُ أعتق صفية وجعل عنقها صداقها متفق عليهما ، وأجمع المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح

(فصل) وقلصاداق تسعة أسماء : الصداق ، والصدقة ، والمهر ، والنحلة ، والفريضة ، والاجر ، والعلائق ، والحباء . روي عن النبي فَيَكَالِيَّةُ أنه قال « أدوا العلائق » قبل يارسول الله وما العلائق ، قال « ما يتراضى به الاهلون » وقال عمر لها عقر نسائها ، وقال مهاهل :

انكحها فقدها الاراقم فيجنب وكان الحباء من أدم لو بأبانين جاء مخطبها خضب ما. وجه خاطب بدم

يقال أصدقت المرأة ومهرشها ولايقال أمهرتها

(فصل) ويستحب أن لا يعرى النكاح عن تسمية الصداق لان الذي ويتلائق كان بزوج بناته وغيرهن ويتزوج فلم بكن يخلي ذلك من صداق وقال الذي زوجه الموهوبة ﴿ هل من شيء تصدقها ؟ عالم من ولم يجد قال ﴿ النمس ولوخانما من حديد ﴾ فلم بجد شيئا فزوجه اياها بما معه من القرآن ، ولأ نه أقطع النزاع والخلاف فيه، وابس ذكره شرطا بدايل قوله سبحانه وتعالى (لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) وروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذوج رجلا المرأة ولم يسم لها مهوا .

الصداق والصدقة والمهر والنحلة والأجر والفريضة والعلائق والعقر والحباء ، رويعن النبي عَلَيْكُيْواً نه قال « أدوا العلائق » قيل يا رسول الله وما العلائق ? قال « ماتراضي به الاهلون » وقال عمر : لها عقر نسامًا ويقال أصدقت المرأة ومهربًا ولايقال أمهربًا

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن لا يعرى النكاح من تسميته)

لان النبي عَلَيْكُ كَان يزوج بناته وغيرهن ويتزوج فلم يكن يخلي ذلك من صداق وقال الذي روج المرهوبة «هل من شيء تصدقها ? » قال لا أُجِد شيئاً قال « التمس ولو خاتما من حديد » فلم

(مسئلة) قال (واذا كانت المرأة بالنة رشيدة أو صغيرة عقدعنيها أبوها فأي صداق اتفقوا عليه فهو جائز اذا كان شيئا له نصف يحصل)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول:

(أحدها) أن الصداق غير مقدر لاأفله ولا أكثره بل كل ماكان مالا جاز أن يكون صداقا وبهذا قال الحسن وعطاء وعمرو بن دينار وابن أبي ليلى والثوري والاوزاعي والليث والشافي واسحاق وأبو ثور وداود، وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعيد ابن جبير والنخعي وابن شبرمة ومالك وأبي حنيفة هو مقدر الاقل ، ثم اختلفوا فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به السارق وقال ابن شبره قدسة دراهم وعن النخعي أربعون درهما وعنه عشرون وعنه رطل من الذهب وعن سعيد بن جبير خمسون درهماه واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي والنائج أنه قال ولا مهر أقل من عشرة دراهم » ولانه بستباح به عضو ف كان مقدرا كالذي يقطع به السارق

ولنا قول الذي عَلَيْكُنْ للذي زوجه « هل عندك منشي، تصدقها ؟ كاقال لا أجد قال « النمس ولو خانما من حديد عمتفق عليه وعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بذي فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله عِلَيْكِنْ « أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت نعمفاً جازه أخرجه أبود اودوالنرمذي

يجد شيئًا فزوجه إياها بما معه من القرآن متفق عليه ولانه أقطع للنزاع والحلاف فيه وليس ذكره شرطًا بدليل قوله تعالى (ولا جناح عليكم أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أوتفرضوا لهن فريضة) وروي أن رسول الله عِلَيْكِيْ زوج رجلا أمرأة ولم يسم لها مهراً

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن لا يزبد على صداق أزواج رسول الله عَيْنَالِيَّةٍ وبناته وهو خسائة درهم) لما ذكرنا من حديث عائشة رضى الله عنها اقتداء برسول الله عَيْنَالِيَّةٍ

﴿مسئلة﴾ (ولا يتقدر أقله ولا أ كثره بلكلما جاز أن يكون ثمنا جاز أن يكون صداقا)

وبهذا قال الحسن وعمرو بن دينار وابن أيي ليلى والاوزاعي والليث والشافعي واسحاق وأبو داود ،وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعيد بن جبيروالنخي وابن شبرمة ومالك وأبو حنيفة أنه مقدرالاقل، ثم اختلف فيه فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به السارق وقال ابن شبرمة خمسة دراهم وعن النخعي أربعون درها وعنه عشرون وعنه رطل من الذهب وعن سعيد بن جبير خمسون درهما، واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي عَلَيْكَالِيَّةُ أنه قال «لامهر أقل من عشرة دراهم » ولانه يستباح به عضو فكان مقدراً كالذي يقطع به السارق

و لنا قول النبي عَيَّسِيَّةٍ للذي زوجه « هل عندك من شيء تصدقها » قال لا أجد قال « التمسولو خاعًا من حديد » متفق عليه وعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلينٍ فقال وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله عليه الله على الله على المراة صداقا مل عدد طعاما كانت له حلالا ، ورواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ عن جابر ، قال كنا ننكح على عهد رسول الله ويتلاي على القبضة من الطعام رواه الاثرم ولان قول الله عز وجل (وأحل لسكم ما ورا . ذلكم أن تبتنوا بأموالكم) يدخل فيه القليل والكثير ، ولانه بدل منفعتها فجاز ما تراضيا عليه من المال كالهشرة وكالاجرة . وحديثهم غير صحيح رواه ميسرة بن عبيدوهوضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو مداس ورووه عن جابر وقد روينا عنه خلافه أو نحمله على مهر امرأة بعينها أو على الاستحباب وقياسهم لا يصح قان النكاح استباحة الانتفاع بالجلة والقطع إنلاف عضودون استباحته وهو عقوبة وحد وهذا عوض فقباسه على الاعراض أولى. وأما أكثر الصداق فلا توقيت فيه باجماع أهل الهلم قاله ابن عبد البر وقد قال الله عز وجل (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وا تيم أحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا) رروى أبو حفص باسناده ان عمر أصدق أم كاثوم ابنة على أربعين الفا ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وانا أريد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت الربعين الفا ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وانا أريد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية (وآتيتم إحداهن قنطاراً) وقال أبو صالح الغنظار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل مسك ثور ذهبا وعن مجاهد سبعون الف مثغال

رسول الله عَيْسِيْنَةُ « أرضيت عن نفسك ومالك بنعلين ? » قالت نعم فأجازه . أخرجه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله عَيْسِيْنَةُ قال « لو أن رجلا أعطى امر أه صداقاً مل و يده طعاما كانتحلا له » رواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ عن جابر قالكنا ننكح على عهد رسول الله عَيْسِيَّةُ على القبضة من الطعام رواه الاثرم ولان قول الله تعالى (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) يدخل فيه القليل والكثير ولانه بدل منفعتها فجاز ما تراضيا عليه كالمشرة وكالاجرة وحديثهم غير صحيح رواه ميسرة بن عبيد وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ورووه عن جابر وقد روينا عنه خلافه أو تحمله على مهر امرأة بعينها أو على الاستحباب وقياسهم لا يصح فان النكاح استباحة الاتفاع بالجملة والقطع اتلاف عضو دون استباحته وهو عقوبة وحد وهذا عوض وقياسه على الاعواض أولى . فأما أ كثره فلا توقيت فيه باجماع أهل العم قاله ابن عبد البر وقد قال الله تعالى (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج واتيتم احداهن قنطاراً فلانأ خذوا عنه أنه قال : خرجت وأنا أربد أن أبني عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية (واتيتم احداهن قنطاراً) قال ابو صالح الفنطار مائة رطل وقال ابو سعيدمل ، مسك ثور ذهباوعن مجاهدسمون ألف مثقال ومنعمة معلومة وخياطة ثوب ورد عبدها الآبق من فليل وكثيروعين ومعجل ومؤجل ومفعل ومنعمين)

(فصل) ويستحب أن لا يغلي الصداق لما روي عن عائشة عن النبي عَيِّلْكِيْرُ أنه قال دأعظم النساه بركة أيسرهن مؤنة » رواه أبو حفص باسناده وعن أبي العجفاء قال قال عمر رضي الله عنه ألا لا تغلوا صداق النساء قانه لو كان مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله كان أولا كم بها رسول الله عَيْلِيْنَةُ ما أصدق رسول الله عَيْلِيْنَةُ امر أة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أو قية وان الرجل ليغلي بصدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في قلبه وحتى يقول كلفت له على القربة اخرجه النسائي وأبوداود مختصراً وعن أبي سلمة قال سألت عائشة عن صداق الذي عَيْلِيْنَةُ فقالت اثنتا عشرة أوقية ونش فقات وما نش فقات نصف أوقية أخرجاه أيضا ، والاوقية أربعون درهما فلا تستحب الزيادة على هذا لانه اذا كثر ربما تعذر عليه فيتعرض للضرر في الدنيا والآخرة

(فصل) وكلما جاز ثمنا في البيم أو أجرة في الاجارة من المين والدين والحال والمؤجل والقليل والمدين والحال والمؤجل والقليل والمدير ومنافع الحر والعبد وغيرهما جاز أن يكون صداقا ، وقد روى الدارقطني باسناده قال: قال رسول الله على المحلوا المامي وأدوا العلائق قبل ما العلائق يا رسول الله قال ماتراضى عليه الاهلون ولو قضيبا من أراك ، ورواه الجوزجاني وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبر حنيفة منافع الحر لا تكون صداقا لانها ليست مالا وإنما قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله تعالى (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني عماني حجيج)

ومنافع الحر والعبد سواء فقد روى الدار قطني باسناده قال قال رسول الله عَيْسَالِيَّةِ « أَنكحوا الآياى وأدوا العلائق » قبل وما العلائق يا رسول الله قال « ما تراضى عليه الاهلون ولو قضيباً من أراك » ورواه الحجوز جاني وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة منافع الحر لا مجوز أن تكون صداقاً لانها ليست مالا وأعا قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله تمالى (انبي أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجر نبي عماني حجج) والحديث الذي ذكرناه ولانها منفعة بجوز العوض عنها في الاجارة فجازت صداقاً كمنفعة العبد وقولهم ليست مالا ممنوع فانها بجوز المعاوضة عنها وبها ثم ان لم تكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هذا فكذلك في النكاح .

﴿مسئلة ﴾ (وان كانت المنفعة بجهولة كرد عبدها اين كان وخدمتها فيما شاءت لم يصح لانه عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كالثمن في المبييع والاجرة في الاجارة

﴿ مسئلة ﴾ (وكل ما يجوز أن يكون ثمناً في البيح كالمحرم والمعدوم والحجهول وما لا منفعة فيه ومالا يتم ملك عليه كالمبيح من المكيل والموزون قبل قبضه ، وما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء وما لا يتمول عادة كقشرة جوزة وحبة حنطة لا يجوز أن يكون صداقا)

لا نه نقل اللك فيه بعوض فلم يجز فيه ما ذكر ناه كالبيع. ويجب أن يكون له نصف بتمول عادة ويبذل

والحديث الذي ذكرناه ولانها منفعة بجوز العوض عنها في الاجارة فجازت صداقا كمنفة العبد وقولهم اليست مالا ممنوع فانها تجوز المعاوضة عنها وبها ثم ان لم نكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هدنا فكذلك في النكاح وقد نقل مهنا عن احمد اذا نزوجها على أن يخدمها سنة أو أكثر كيف يكون هذا قيل له فامرأة لها ضياع وأرضون لاتندر على أن تعمرها قال لا يصلح هذا قال ابو بكر ان كانت الحدمة معلومة جاز ، وان كانت مجهولة لا نضبط فلها صداق مثاما كأنه تأول مسئلة مهنا على أن الحدمة مجهولة فلذلك لم يصح ، ونقل ابو طالب عن أحمد العزويج على بناء الدار وخياطة الثوب وعمل شيء جائز لائه معلوم يجرز أخذ العوض عنه فجاز أن يكون صداقا كالاعيان ، ولو تزوجها على أن يأتيها بعبدها الآبق من مكان معين صح لانه عمل معلوم يجرز أخذ الاجرة عنه ، وان أصدقها الاتيان به أين كان لم يصح لانه مجهول

(فصل) ولونكحها على أن يحج بها لم تصحالتسمية و بهذاة السافعي وقال النخي و مالك والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي وايو عبيد يصح

ولنا أن الحلان مجهول لا يوقف له على حد فلم يصح كا لوأصدقها شيئا ، فعلى هذا لها مهر الثال

وكذاك كل موضع قلنا لاتصح التسمية

(فصل) وأن أصدقها خياماة ثوب بعينه فهلك الثوب لم تفسد التسمية ولم يجب مهر الثل لان

العوض في مثله عرفا لان الطلاق يعرض فيه قبل الدخول فلا يبقى للمرأة إلا نصفه فيجب أن يبقى للمرأة الا نصفه فيجب أن يبقى للمرأة الله وتعتبر نصف القيمة لا نصف عين الصداق فانه لو أصدقها عبداً جاز وان لم عمكن قسمته (فصل) ولو نكح على أن محج بها لم تصح التسمية وبه قال الشافعي وقال النخعي واشوري ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد يصح

ولنا أن الحملان مجهول لا يوقف له على حد فيلا يصح كما لو أصدقها شيئاً

(فصل) وان أصدقها خياطة ثوب بعينه فهلك الثوب لم تفسد التسمية ولم يجب مهر المثللان تعذر ما أصدقها بعينه لا يوجب مهر المثل كما لو أصدقها قفيز حنطة فهلك قبل تسليمه ويجب عليه أجرة مثل خياطته لان المعقود عليه العمل فيه تلف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما او أصدقها تعليم عبدها صناعة فمات قبل التعليم ، وان عجز عن خياطته مع بقاء الثوب لمرض أو نحوه فعليه أن يقبم مقامه من يخيطه وإن طلقها قبل خياطته وقبل الدخول فعليه خياطة نصفه ان أمكن معرفة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجرة خياطته الا ان يبذل خياطة أكثر من نصفه بحيث يعلم أنه قد خاط النصف يقيناً وإن كان الطلاق بعد خياطته رجم عليها بنصف أجره وان أصدقها تعليم صناعة أو تعليم عبدهاصناعة صح لانه منفعة معلومة يجوز بذل العوض عنها فجاز جعلها صدافاً كحفياطة ثوبها

﴿مسئلة﴾ (وان تزوجها على منافعة مدة معلومة فعلى روايتين)

تعذر تسليم ما أصدقها بعينه لا بوجب مهر المثل كالوأصدقها قفيز حنطة فهلاى قبل تسليمه ويجب عليه أجر مثل خياطته لان المعقود على العمل فيه تلف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما لو أصدقها أهايم عبدها صناعة فمات قبل التعليم ، وان عجز عن خياطته مع بقاء الثوب لمرض أونحوه فعليه أن يقيم مقامه من بخيطه، وان طلقها قبل خياطته قبل الدخول فعليه خيطة نصفه ان أمكن معرفة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجر خباطته الا أن يبذل خياطة أكثر من نصفه بحيث بعلم أنه قد خاط النصف بقينا ، وان كان العالماق بعد خياطته رجم عليها بنصف أجره

(فصل) وان أصدقها تعليم صناعة أو تعليم عبدها صناعة صح لأنه منفعة معلومة بجوز بذل العوض عنها فجاز جعلها صداقا كخياطة ثوبها ، وان أصدقها تعليمه أو تعليمها شعراً مباحا معينا أولقها أولغة او تحواً أو غير ذلك من العلوم الشرعية التي يجوز أخذ الاجرة على تعليمها جاز وصحت النسمية لانه بجوز أخذ الاجرة عليه فجاز صداقا كما فع الدار

(فصل) فأما تعليم القرآن فاختافت الرواية عن احمد في جعل صداقا فقال في موضع اكرهه ، وقال في موضع لا بأس أن يتزوج المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشانعي قال ابو بكر في المسئلة قولان بعد في روايتين قال واختياري أنه لا يجوز وهو مذهب ما فك والقيث وأبي حنيفة ومكحول وإسحاق ، واحتج من أجازه بما روى سهدل بن سعد الساعدي أن رسول الله ويتيالين جاءته امرأة فقالت أبي وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يارسول الله

(إحداها) لا يصح وقد نقل مهنأ عن أحمد اذا تزوجها على أن يخدمهاسنة أو أكثر كف يكون هذا ? قيل له امراة لها ضياع وارضون لا تقدر على أن تعمرها قال لا يصلح هذا ، ووجه هذه الرواية أنها ليست مالا فلا يصح أن يكون مهراً كرقبته ومنفعة البضع وهذا قول أبي حنيفة ولان المرأة تستحق على الزوج خدمته بدليل أنه اذا لم يقم لها من يخدمها لزمه أن يتولى خدمتها فاذا كانت خدمته مستحقة لها لم يجز أن يأخذ عليها عوضاً

(والثانية) يصح وهي أصح بدليل قصة موسى عليه السلام وقياساً على منفعة العبدو أول أبو بكر رواية مهنا على ما إذا كانت الخدمة بجهولة ، فان كانت معلومة جاز وكذاك نقل أبو طالب عن أحمد الرويج على بناء الدار وخياطة الثوب جائز لانه معلوم بجوز أخذ العوض عنه أشبه الاعيان وإن تروجها على أن يأتها بعبدها الآبق من مكان معلوم صح لذلك وإن أصدقها الاتيان به أين كان لم يصح لا نه بجهول هي أن يأتها بعبدها الآبق من مكان معلوم صح لذلك وإن أصدقها الاتيان به أين كان لم يصح لا نه بجهول هي أن يأتها بعبدها الآبق من مكان المعمية يجب مهر المثل فان أصدقها مالا يجوز أن يكون صداقاً كالمخر والحنزير وتعليم التوراة والانجيل المعمده موالاً بق والطبر في الهواء ، والحجهول كعبد و ثوب ودار لا يفسد به النكاح في الصحيح من المذهب) وعنه يفسد اختاره أبو بكر لانه عقدمعاوضة أشبه البيع ولنا أن فساد المسمى ليس أكثر من عدمه وعدمه لا يفسد العقد كذلك هذا ، إذا ثبت هذا فانه

زوجنيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال « هل عندك من شي، تصدقها ؟ » فقال ما عندي الا إزاري فقال رسول الله على الله الله على الله على

روجه الرواية الاخرى ان الفروج لا نستباح إلا بالا وال لقوله تعالى (أن تبتغوا بأ والكم) وقوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال . وقد روي أن رسول الله وتشييلي زوج رجلا على سورة من القرآن ثم قال ه لا نكون لأحد بعدك مهراً » رواه النجاد باسناده . ولان تعليم القرآن لا يجوز أن يتع إلا قربة لفاعله فلم يصح أن يكون صداقا كالصوم والصلاة وتعليم الايمان . ولان النعليم من المعلم والمنعلم مختلف ولا يكاد ينضبط فأشبه الشيء المجهول فأما حديث الموهرية تقد قيل معناه أنكحتكما عامعك من القرآن أي زوجتكها لانك من أهل القرآن كا زوج أباطاحة أنى أم سليم مخطبها قبل كا زوج أباطاحة فتروجها على إسلامه فروى ابن عبد البر باسناده عن أنس ان أباطلحة أنى أم سليم مخطبها قبل أن يسلم فقالت أنزوج بك وأنت تعبد خشبة نحتها عبد بني ملاز ؟ إن أسلمت تزوجت بك قال فأسلم أن يسلم فقالت أنزوج باعلى إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر النعلم ع وبحتمل أن يكون خاصاً أبو طلحة فتروجها على إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر النعلم ع وبحتمل أن يكون خاصاً لذلك الرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريم على هذه الرواية، فأما على الاخرى فلا بد من هيهن ما يعلمها لذلك الرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريم على هذه الرواية، فأما على الاخرى فلا بد من هيهن ما يعلمها لذلك الرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريم على هذه الرواية، فأما على الاخرى فلا بد من هيهن ما يعلمها

يجب لها مهر المثل لانها لم ترض ببدل ولم يسلم البدل وتعذر به العوض فوجب رد بدله كما لو باعه سلمة تخمر فتلفت عند المشتري .

(مسئلة) (وان أصدقها تعليم أبواب من الفقه أو الحديث أو نصيدة من الشعر المباحصح) وكل ما يجوز أخذ الاجرة عليه مجاز وصحت التسمية لانه يجوز أخذ الاجرة عليه فجاز صداقاً كمنافع الدار.

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان لا يحفظها لم يصح ويحتمل أن يصح ويتملمها ويعلمها)

وجملته أنه ينظر في قوله فان قال احصل لك تعليم هذه الصورة صح لان هـذه منفعة في ذمته لا يختص بها فجاز أن يستأجر عليها من لا يحسنها كالخياطة اذا استأجر من بحصلها وان قال على أن أعلمك فذكر الفاضي في الحامع أنه لا يصح لانه معين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالواستأجر من لا يحسن الخياطة ليخيط له ، وذكر في المجرد أنه يحتمل الصحة لان هذا يكون في ذمته فأشبه مالو أصدقها ملا في ذمته لا يقدر عليه في الحال، فعلى هذا يتعلمها ثم يعلمها أو يقيم لها من يعلمها.

(فصل) فان جاءته بغيرها فقالت علمه السورةالتي تريد تعليمي اياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه ايقاعه في غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب فأتته بغيره فقالت خطهذا ولان (المغني والشرح المكبير) (٢)

إ!ه إما سورة معينة أو سوراً أو آيات بعينها لان السور تختلف وكذلك الآيات، وهل تحتاج الى تعيين قراءة صرئية فيه وجهان (أحدهما) يحتاج الى ذلك لان الاغراض تختلف والنراءات تختلف فمنها صعب كفراءة حمزة وسهل فأشبه تعيين الآيات

(والثاني) لا ينتقر الى النعبين لان هذا اختلاف يسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مفامه ولذلك لم يعن النبي عَلِيَالِيَّةِ للمرأة قراءة وقد كانوا يختلفون في الفراءة أشد من اختلاف القراء اليوم فأشبه مالو أصدقها قنمزاً من صبرة والشافعي في هذا وجهان كهذين

(فصل) فان أصدقها تعليم سورة لا مجسنها نظرت فان قال احصل لك تعليم هذه السورة صحلان هذه منفعة في ذمته لا تخنص به فجاز أن يستأجر عليها من لا محسنها كالخياطة اذا المتأجر من محصلها له وان قال على أن أعلمك فذكر القاضي في الجامم انه لا يصح لانه تعين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالو استأجر من لا محسن الخياطة ليخيط له ٤ وذكر في المجرد انه يحتمل الصحة لان هذه تسكرن في خمته فأشبه مالو أصدقها مالا في ذبته لا يقدر عليه في الحال

(فصل) فان جاءً به بغيرها نقالت علمه السورة التي تريد تعليمي آياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين فلم يلزمه أيقاعه في غيره كما لو استأجرته لخياطة ثوبه فأنته بغيره لقالت خط هذا ولان المتعلمين بختلفون في التعليم اختلافا كثيرا ولان له غرضافي تعليمها فلا يجبر على تعليم غيرها موان أناها

المتعلمين بختلفون في التعليم اختلافاً كثيراً وقد يكون له غرض في تعليمها فلا يجبر على تعليم غيرها فان أتاها بغيره يعلمها لم يلزمها قبول ذلك لان المعلمين يختلفون في النعليم ، وقد يكون لها غرضُ في التعليم منه لحكونه زوجها ، تحل له ويحل لها ، ولانه الما لم يلزمه تعليم غيرها لم يلزمها التعليم من غيره قياساً لاحدها على الآخر .

﴿ مسئلة ﴾ (فان تعلمتها من غيره فعليه أجر تعليمها)

وكذلك إن تعذر عليه تعليمها كما لو أصدقها خياطة أوب فتعذر ، فان ادعى انه علمها فأ نكر ته فالقول قوله الأن الاصل عدمه . وفيه وجه آخر أنهما ان اختلفا بعد أن تعلمتها فالقول قوله الأن الطاهر معه، وإن علمها السورة ثم أنسيتها فلا شيء عليه الانه قد وفي لها بما شرط وأعا تلف الصداق بعد القبض وان لقنها الجميع وكما لقنها شيئاً نسيته لم يعتد بذلك تعليما الان ذلك الا يعد تعليما في العرف ولو جاز ذلك الافضى الى انه متى أقر أها بيتاً من الشعر أو مسئلة من الفقه او آية فقر أنها بلسانها من غير حفظ كان تلقيناً ، ومحتمل أن يكون ذلك تلقينا الانه قد لقنها وحفظها فأما مادون الآية فليس تلقيناً وجهاً واحداً .

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمها ففيه وجهان)

(أحدها) عليه نصف أجرة تعليمها لانها قد صارت أجنبية فلا يؤمر في تعليمها الفتنة .

بغيره يعلمها لم يلزمها قبول ذلك لان المملمين بختلفون في التعليم ، ولان لها غرضا في التعليم منه لكونه زوجها تحلله وبحل لها ولانه لما لم بلزمه تعليم غيرها الم بلزمها التعليم من غيره قياساً لأحدها على الآخر

(فصل) فان تعلمتها من غيره أو تعذر عليه تعليمها فعليه أجر تعليمها فان اختلفا فقال علمتكيها فأنكرت فالفول قولها لان الاصل عدم تعليمها ، وفيه وج الخراها ان اختلفا بعد أن تعلمتها فالفول قوله لان الظاهر معه ، وأن علمها السورة تم أنسيتها فلاشي ، عليه لانه قد وفي لها بما شرط وأيما تلف الصداق بعد القبض ، وأن لقها الجبع وكما لقنها آية أنسيتها لم بعد بذلك تعليا لان ذلك لا يعد تعليا

ولو جاز ذلك لأفضى ألى أنه متى قرأها فقرأنها بلسمانها من غير حفظ كان تلقينا ، وبحتمل أن يكون ذلك تلقينا لامقد لفنها الآية وحفظتها ، فأما مادرنالآية فليس بتلقين وجها واحدا

(فصل) فان طلقها قبل الدخول بعد تعليمها السورة رجع عليها بنصف أجر تعليمها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع بنصف الصداق وإن لم يكن علمها ففيه وجهان (أحدهما) عليه نصف أجر تعليمها لانها قد صارت أجنبية فلا يؤن في تعليمها المعتة (وإنثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كا بجوز له سماع كلامها في المعاملات ، وإن كان الطلاق بعد الدخول ففي تعليمها السورة الوجهان ، وإن أصدتها رد عبدها من مكان معين فطانها قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الرد لانه لا يكنه نصف الرد وان طاقها بعد الرد رجم عليها بنصف أجره

(والثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كما يجوز له سماع كلامها في المعاملات وان كان الطلاق بعد الدخول ففي تعليمها الجميح وجهان ، وانطلقها قبل الدخول بعد تعليمها رجم عليها بنصف أجر التعليم لان الطلاق قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الردلاندلا يمكنه نصف الرد فان طلقها بعد الرد رجع عليها بنصف الاجرة .

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ أَصِدْقُهَا تَعْلَمُ شِيءَ مِنْ القَرآنِ مِعَيْنَ لَمْ يَصِحَ وَعَنْهُ يَصِحَ ﴾

اخلفت الرواية عن أحمد في جبل تعليم شيء من القرآن صداقا فقال في موضع أكرهه ،وقال في موضع آخر لا بأس أن يتزوج الرجل المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشافعي، قال أبو بكر في المسئلة قولان يعني روايتين قال واختياري الله لايجوز وهو مذهب مالك والليث وأبي حثيفة ومكحول واسحاق واحتج من أجازه عا روى سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله ويختين جاءته امرأة فقالت أني وهبت نفسي لك فقامت طويلافقال رجل يارسول الله وجنيها أن لم يكن لك بها حاجة فقال «هل عندك من شيء تصدتها ؟» فقال ما عندي الا ازارى فقال رسول الله ويتينين «ازارك ان اعطيها إياه جاست و لا ازار لك فالتمس شيئا» قال لا أجدقال «التمس ولو خاتمامن حديد» فلمس فلم يجد شيئا فقال رسول الله وتصيدة من الشعر المباح

(فصل) ولو أصدق الكتابية تعليم سورة من القرآن لم يجز ولها مهر المثل وقال الشافعي يصبح لقوله تعالى (حتى يسمع كلام الله)

ولنا أن الجنب بمنع قراءة القرآن مم ابمانه واعتقاده انه حتى فالكافر أولى وقد قال النبي عليه والمسلمة المسلمة ا

(الفصل الثاني) ان الصداق ما انفقوا عليه ورضوا به لقول الله نعالى (ولا جناح عليم فيها تراضيم به من بعد الفريضة) وقال النبي عليب النبي عليب الدين عليه الاهلون به ولا ولا ولا و عليه جاز فيه غير رضا المتمافدين كسائر عتود المماوضات فان كان الولي الاب فيها اتفق هو والزوج عليه جاز أن يكون صداقا قليلا كان او كئيراً بكراً كانت او ثيباً صغيرة كانت او كبيرة على ماأسلفناه فيمامضى وأخلك زوج شعيب عليه السلام موسى عليه السلام ابنته وجملا الصداق إجارة ثماني حجج من غير مراجعة الزوج ته وان كان الولي غير الاب اعتبر رضا المرأة والزوج لان الصداق لها وهو عوض منفتها نأشبه أجر دارها وصداق أمنها فان لم يستأذنها الولي في الصداق فحكه حكم الوكيل المطلق في البيع من حمل الصد ق مهر المنل في اذا و صح ولزم وان نقص عنه فاها مهر المثل

ولنا ان الفروج لا تستباح الا بالاموال الهوله تعالى (ان تبتنوا باموالكم) وقوله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال وقد روي ان رسول الله على القرآن على الهرآن ثم قال « لا يكون لاحد بعدك مهراً ٥ رواه البخاري باسمناده ولان تعليم القرآن لا يجوز ان يقع الافر بة لفاعله فلم يصح ان يكون صدافا كالصوم والعملاة وتعليم الايمان، وأما حديث الموهوبة فقد قيل معناه انكرة بكها بمعك من القرآن أي زوج تكها لانك من أهل القرآن كا زوج أباطلحة على اسلامه، فروى ابن عبد البر باسناده ان اباطلحة أي ام سليم يخطبها قبل ان يسلم فقالت أنزوج بك وانت تعبد خشبة نحتها عبد بني فلان إن أسلمت تروجت بك قال فاسلم أبو طلحة فتروجها على الدحل كا روى على الله من تعيين ما يعلمها اياه اما على البخاري (١) ولا تفريع على هذه الرواية ، فاما على قولنا بالصحة فلا بد من تعيين ما يعلمها اياه اما البخاري (١) ولا تفريع على هذه الرواية ، فاما على قولنا بالصحة فلا بد من تعيين ما يعلمها اياه اما سورة أوسوراً أو آيات بمينها لان السور تختلف وكذلك الآيات

﴿مسئلة﴾ (ولا يحتاج الى ذكر قراءة من وقال أبو الخطاب عتاج الىذلك)

لان الاغراض تختلف فنها صعب كقراء حمزة وسهل فاشبه تعيين الآيات ووجه الاول ان هذا اختلاف يسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مقامه ولذلك لم يعين النبي عليكي للمرأة قراءة وقد كانوا

(١)كذا وتقدم في المغني انه النجاد (الفصل الثالث) أن الصداق لا يكون إلا مالا افول الله تعالى (أن تبتقوا بأموالكم) ويشترط أن يكون له نصف يتمول عادة بحيث إذا طلقها قبل الدخول بقي لها من النصف مال حلال وهذا معنى قول الخرقي له نصف بحصل، ومالا بجرز أن يكون عنا في البيع كالمحرم والمعدوم والمجهول ومالا منفعة فيه ، ومالا يتم ملك عليه كالمبيع من المكيل والموزون قبل قبضه، ومالا يقدر على تسليمه كالطير في المواء والسمك في الما. ، ومالا يتمول عادة كحرة حنطة وقشرة جوزة لا بجوزان ينمون صداقالا به نقل الملك فيه بموض فلم بجز فيه ماذ كولاه كالبيم، ويعتبرأن يكون نصفه مما يتمول عادة و يبذل العوض في مثله عرفالان الطلاق بعرض فيه قبل المدخول فلا يدقى الهرأة إلا نصفه فيجب أن يكون لهامال تنقفه به ويعتبر فصف القيمة لا نصف عين الصداق قانه لو أصدفها عبداً جاز وان لم عكن قسمة المسته

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا اصدقها عبدا بعينه فوجدت به عيبا فردته فلها عليه قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق إذا كان معينا أوجدت به عيما فلهارده كالبيم المعيب ولا نعلم في هذا خلافا إذا كان العيب كثيراً فان كان يسيراً فحكي عن أبي حنيفة أنه لايرد به

ولنا أنه عيب برد به المبيع فرد به الصداق كالـكثير وإذا رد به فلها قيمته لان العقد لاينفسخ برده فيهقى سبب استحقافه فيجب عليه قيمته كما ارغصبها إياه فأنلفه، وان كانالصداق مثليا كالمكيل

يختلفون في الفراءة أشد من اختلاف الفراء اليوم فاشبه مالو أصدقها قفيزاً من صبرة وللشافعي في هذا ُوجهان كهذين

(فصل) ولو اصدق الكنابية تعليم سورة من الفرآن لم يجزولها مهر المثــل وقال الشافعي يصح لقوله تعالى (حتى يسمع كلام الله)

ولما أن الجنب عنع قراءة القرآن مع أيمانه واعتقاده أنه حق فالكافر أولى وقد قال النبي عَلَيْكَيْنَ ولا أن الجنب عنع قراءة القرآن الى أرض العدو محافة أن تناله أيديهم» فالتحفظ أولى أن ينعمنه فأما الآية التي احتجوا بها فلا حجة لهم فيها فأن السهاع غير الحفظ فأن اصدقها أو اصدق مسلمة تعلم شيء من التوراة لم يصح في المذهبين لانه مبدل مغير ولو أعدق الكنابي الكتابية شيئاً من ذلك كان كالواصدقها محرما لله مبدل مغير ولو أعدق الكنابي الكتابية شيئاً من ذلك كان كالواصدةها محرما لله عنه المدورة المد

(مسئلة) (وان تُزوج نساءاً بمهر واحد وخالعهن بعوض واحدصحويقسم بينتهن علىقدرمهورهن في أحد الوجهين وفي الآخر يقسم بينهن بالسوية)

وجملته انه اذا تروج اربع نسوة في عقد واحد بمهر واحد مثل ان يكون لهم ولى واحد كبنات الاعمام او مولياة لولي واحد ومن ليس لهن ولي فزوجهن الحاكم فالنكاح صحيح والمهر صحيح وبهذا قال أبو حنيفة وهو أشهر قولى الشافعي والقول الثاني ان المهر فاسد ويجب مهر المثل لان ما يجب لكل واحدة منهن من المهر غير معلوم

والموزون فردته فلها عليه مشه لانه أقرب اليه ، وأن اختارت أمساك المعيب وأخذ أرشه فلها ذلك في قياس المذهب ، وأن حدث به عيب عندها ثم وجدت به عيبا خيرت بين أخذ أرشه و بين رده ورد أرض عيبه لانه عوض في عتد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيم ، وسائر فروع الرد بالعيب فيثبت فيها ههنا مثل ما ثبت في البيم لما ذكرنا

(فصل) وان شرطت في الصداق صنة مقصودة كالدكتابة والصناعة فبان بخلافها الهد كا تود به في البيع وهكذا ان داسه تدايساً برد به المبيع مثل تحمير وجه الجارية وتسويد شعرها وتجعيده وغضمير الما، على الحجر وأشباه ذلك فلها الرد به وان وجانت الشاة مصراة فلها ردها ورد صاع من ثمر قياسا على البيع ، وقد نقل مهنا عن احمد فيمن تزوج امرأة على الفه ، ذراع فاذا هي تسعائة هي بالخيار إن شات أخذت الدار ، وان شاءت أخذت قيمة الفذراع والنكاح جائز وهذا فيا اذا أصدة با داراً بمينها على أنها الف ذراع فراع فرجت تدهيئة فهذا كالعبب في ثبوت الردلانه شرط شرطا مقعوداً فبان بخلافه وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت مها ناقعة ولم يجول لها مع الامساك أرشا لان ذلك ليس بعيب ، ويحتمل أن لها الرجوع بقيمة نقصها أو ودها وأخذ قيمتها

ولنا ان الغرض في الجملة معلوم فلا يفسد لجهالته في التفصل كما لو اشترى أربعة أعبد من رجل بثمن واحد وكذلك الصبرة بثمن واحد وهو لا يعلم قدركل قفيز منها. اذا ثبت هذا فان المهر يقسم بينهن على قدر مهورهن في قول القاضي وابن حامد وهوقول أبي حديفة وصاحبيه والشافعي وقال أبو بكر يقسم بينهن بالسوية لانه أضافه اليهن اضافة واحدة فكان بينهن بالسوية كما لو وهبه لهن أو أقربه وكما لو اشترى جماعة ثو با باعان مختلفة ثم باعوه مرابحة أو مساومة كان الثمن بينهم بالسوية وان اختلفت رءوس أموالهم ولان القول بالتقسيط يفضي إلى جهالة العوض لكل واحدمنهن وذلك يفسده

وانا ان الصفقة اشتملت على شيئين مختلفي القيمة فوجب تقسيط العوض عليهما بالقيمة كما لو باع شقصا وسيفا أو اشترى عبدين فوجد أحدهما حراً فانه يرجع بقيمته من النمن وكذلك نعس فيمن تروج على جاريتين فاذا احداهما حرة انه يرجع بقمية الحرة وما ذكره من المسئلة ممنوع وان سلم فالقيمة ثم واحدة بخلاف مسئلتا

وأما الهُبة والاقرار فليس فيها قيمة يرجع اليها وتقسم الهبة عليها بخلاف مسئلتنا وافضاؤه إلى جهالة لايمنع الصحة اذاكان معلوم الجملة،ومثل هذه المسئلة اذا خالع نساءه بعوض واحد فانه يصح مع الحلاف فيه ويقسم العوض في الحلع على قدر مهورهن وعند ابي بكر يقسم بالسوية

(فصل) فان تزوج امرأتين بصداق واحد احداها ممن لا يصح العقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذلك وقلنا بصحة النكاح في الاخرى فلها حصتها من المسمى وبه قال الشافعي على قول وأبو

﴿ مسئلة ﴾ قال (وكدلك اذا تروجها على عبد فخرج حرا أو استحق سواء سلمه اليها أو لم يسلمه)

وجملة ذلك أنه اذا تزوجها على عبد بعينه تظنه عبداً مملوكا فخرج حراً أو مفصوبا فلها قيمته وجهاد قال ابوحنيفة رحمدني وجهذا قال ابو يوسف والشانعي في قديم قوليه ، وقال في الجديد لها مهراشل ، وقال ابوحنيفة رحمدني المفصوب كقولة ال المورد كقولة لان العقد تعلق بعين الحو باشارته اليه فأشبه مالو علماه حراً

ولـاأرانيقدرة على التسمية فكانت لها قيمته كالمفصوب ولانها رضيت بقيمته اذ ظبته بملوكا فكان لها قيمته كالو وجدته معببافردته بخلاف ما إذا قال أصدقنك هذا الحر أر هذا المفصوب فانها رضيت بلاشيء لرضاها عاتبلم أنه ليس عال أو بما لا يتدر على تمليكه اياها فكان وجود انتسمية كمديها فكان لها مهر المثل وقول الحرقي سواء سلمه اليها أو لم يسلمه يعنبي أن تسليمه لا يفيد شيئًا لا به سلم مالا مجوز تسليمه ولا نثبت اليد عليه فكان وجوده كعدمه

(فصل) فان أصدقها مثليا فبان مفصوبا فلها مثه لان انثل أقرب اليه ولهذا يضمن به في الانلاف وان أصدقها جرة خل فخرجت خمراً أو مفصوبة فلها مثل ذلك خلالان الحل من ذوات الامثال وهذا مذهب أبي حنينة وبعض أصحاب الشافعي وقال القاضي لها قيمته لان الحمر ليس بالولامن

يوسف وقال أبوحنيفة المسمى كله للتي يصح لكاحها لان العقد الفاسد لايتعلق به حكم بحال فصار كانه تروجها والحائط بالمسمى

وانا أنه عقد على عينين إحداها لايجوز العقد عليها فلزمه في الاخرى بحصتها كما لو باع عبده وأم ولده وماذكره لايصح فان المرأة في مفابلة نكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) فان جمع بين نكاح وبيع فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف عليهما على قدر صداقها وقيمة الدار وان قال زوجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقال بعتكه وقبلت الدكاح صح ويقسط الالف على العبد ومهر مثلها وقال الشافعي في احد قوليه لا يصح البيع والمهر لافضائه الى الجمالة

ولنا أنها عقدان يصحكُل واحد منها منفرداً فصح جمعهما كما لوباعه ثوبين وان قال زوجتك ولك هذه الالف بألفين لم يصح لانه كمدعجوة

(فصل) قال رضي الله عنه (ويشترط ان يكون معلوما كالثمن فان أصدقها داراً غير معينة أو دابة لم يصح)

وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي وقال القاضي يصح مجهولا مالم تزد جهالته على مهر المثل لان جعفر بن محمد نقل عن احمد في رجل تزوح امرأة على ألف درهم وخادم فطلقها قبل ان يدخل ذوات الامثال.والصحيح ماقلناه لانه سماه خلا فرضيت به على ذلك فكمان لها بدل المسمى كالحر وما ذكره ببطل بما إذا أصدقها عبداً فبان حراً ولانه أن أرجب قيمة الحمر فالحمر لا فيمة له وان أوجب قيمة الحن فقد اعتبر التسمية في ايجاب قيمته فني ايجاب مثله أولى

(فصل) فان قال أصدقتك هذا الحزر وأشار الى الحل أو عبد فلان هذا وأشار الى عبده صحت التسمية ولها المشار اليه لان المعتود عليه يصح العقد عليه فلا يختلف حكمه باختلاف صفته كما لو قال بهنك هذا الاسود وأشار الى أبيض أو هذا الطريل وأشار الى قصير

(فصل) وأن تزوجها على عبدبن فخرج أحدها حراً أو مفصوبا صبح الصداق في تمليكه ولها فيهة الآخر في عليه أهده وان كان عبداً واحداً فخرج نصفه حراً أو مفصوبا فالها الحيار ببن رده وأخذ قيمة وبن المسائد نصاله وأخذ قيمة باقيه نص عليه أحمد لان الشركة عيب فكان لها الفسخ كا لو وجدته معيبا عقان قيل فلم لا تنولون ببطلان النسمية في الجميع وترج بالتيمة كلها في المسئلتين كا في نفر في الصنفة إقانا أن القيمة بدل أنما يصار أأبها عند العجز عن الاصلوم باللهبد المملوك مقدور عليه ولا عيب فيه وهو مسمى في العقد فلا يجرز الرحوع الى بدله . أما تفريق العفنة قانه أذا بطل العقد في الجميع صرفا الى الثمن وليس هو بدلا عن المبيع وأما أ هدخ العقد فرجم في وأسماله وههنا لا ينفسخ العقد وأما رجع الى قيمة وأما أذا كان

يقوم الخادم وسطاً على قدر مايخدم مثابا ونحو هذا قول أبي حنيفة ، فعلى هذا لو تزوجها على عبد أو أبه أوفرس أو بغل أوحيوان من جنس معلوم أو ثوب هروي أو مروي أو ما أشبهه نما يذكر جنسه فانه يصح ولها الفسط وكذلك قفيز حنطة وعثيرة ارطان زيت فان كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المثل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكها أو حكمه أوجكم أجنبي أو خلى حنطة أوشعير أو زبيب أو على ما اكتسبه من العام لم يصح لانه لاسبيل الى معرفة الوسط فيتعذر تسليمه وفي الاول يصح القول النبي عليه النبي عليه الإهلون »وهذا قد تراضوا عليه ولانه موضع يثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فيثبت مطلفا كالدية ولان جهالة التسمية ههنا أقل من جهالة مهر المثل لانه يعتبر بنسائها من تساويها في صفاتها وبلدها وزمانها ونسبها ولانه لو تزوجها على مهر المثل سح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا يحتمل فيه الجهالة بحال وقال مالك يصح عبهولا لانه ليس باكثر من ترك ذكره وان أصدقها عبداً مطلفاً لم يصح وهو قول أبي بكر ، وقال القاضي يصح ولها الوسط وهو السندي كما لو أصدقها عبداً أو ثو باً وذكر جنسه لان له وسطاً تعطاه المرأة .

﴿ مسئلة ﴾ (وان اصدقها عبداً من عبيده لم يصح)

ذَكره أبوبكر وفال أبو الخطاب يصح وقد روى صحته عن احمد ولها احدهم بالفرعة وكذلك

نصفه حراً ففيه عيب فجاز رده بعيبه وقال أبر حنيفة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبدد وحده صداقا ولا شيء لها سواه

> ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شي. كما لو كان منفرداً (آخر الجزء الرابع من ربع النكاح من أجزاء الشيخ رحمه الله)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا تزوجها على أن يشتري لها عبداً بعينه فلم يبع أو طلب فيه أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فلها قيمته)

نص أحمد على هذا في رواية الاثرم وقال الشانعي لا تصح النسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غيره عوضا فلم يصح كالبيع

ولذا أنه أصدقها تحصيل عبد معين فصح كالو تزوحها على رد عبدها الآبق من مكان معلوم ولا نسلم أنه جعل ملك غيره عوضا وأنما العوض تحصيله وتمايكها أياه . اذ ثبت هذا فانه أذا قدر عليه بثمن شه لزمه تحصيله ودفعه اليها وأن جاها بقيمته لم يلزمها قبوله لا ه قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كالو أصدقها عبداً يملكه ، وأن لم يبعه سيده أو تعذر عليه الوصول اليه لتلفه أو غير ذلك أو طلب فيه أكثر من قيمته فاها قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المتقوم فوجبت قيمته كما لو تلف وأن كان الذي جمل لها مثليا فتهذر شراؤه وجب نها مثله لان الثل أقرب اليه

يخرج إذا أصدقها دابة من دوابه أو قميصاً من قمانه أو نحوه فانه قد روي عن احمد في رواية مهذا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبيد تعطى من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قات : وتستقم القرعة في هذا ? قال نعم ووجه ذلك ان الحبالة في هذا يسيرة و بمكن التعيين بالقرعة بخلاف ما اذا أصدقها عبداً مطلقا فان الحبالة تكثر ولا تصح

ولنا ان الصداق عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كموض البيع والاجارة ولان المجهول لا يصاح عوضاً في البيع فلم يصح تسميته كالمحرم وكما لو زادت جهالته على مهر المثل وأما الحبر فالمراد به ما تراضوا عليه نما يصلح عوضاً بدليل سائر ما لا يصلح ، وأما الدية فانها تثبت بالشرع لا بالعقد وهي خارجة عن القياس في تقديرها ومن وجبت عليه فلا ينبغي أن تجمل أصلا، ثم ان الحيوان انتابت فيها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقياس عليه العبد المطلق في الامرين ? ثم ليست عقداً وأيما الواجب فيها بدل مناف لا يعتبر فيه التراضي فهو كقيمة المتلفات فكيف يقاس عليها عوض في عقد يعتبر تراضيهما به ? ثم ان قياس العوض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من يعتبر تراضيهما به ? ثم ان قياس العوض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من قياسه على بدل مناف ، وأما مهر المثل فأنما بجب عند عدم التسمية الصحيحة كما تجب قيم المتلفات قياسه على بدل مناف ، وأما مهر المثل فأنما بجب عند عدم التسمية الصحيحة كما تجب قيم المتلفات (المغنى والشرح الكبير)

(فصل) وان تزوجها على عبد موصوف في الذمة صح لانه يصح أن يكون عوضا في البيم نان جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها وبهذا قال الشانعي واختاره ابو الخطاب وقال القاضي يلزمها قبولها قياسا على الابل في الدية .

ولما أنها استحقت عليه عبداً بعقدمعارضة فلم بلزمها أخذ قيمته كلد لم فيه عرلانه عبد وجب صداقا فأشبه مالو كان معيبا وأما الدية فلا يلزم أخذ قيمة الابل وانما الاثمان أصل في الدية كما أن الابل أصل في تخير بين دفع أي الاصول شاء فيلزم الولي قبوله لا على طريق القيمة بخلاف مسئلتنا ولان الدية خارجة عن القياس فلا يناقض بها ولا يقاس عليها ثم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسا على غير عقود المعاوضات ثم ينتقض بالعبد المعين

(فصل) وإن تزوجها على أن يعنق أباها صح نص عليه أحمد فإن طاب به أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فالها قيمته وهذا قول الشعبي ووجبه ماتقدم فاز جا.ها بقيمته مع الكن شرائه لم يلزمها قبولها لما ذكرنا ولانه يفوت عليها العوض في عتق أبيها

(فصل) ولا يصح الصداق إلا معلوما يصح عثله البيم وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشاخي وقال القاضي يصح مجبولا مالم تزد جمالته على مهر المثل لان جعفر بن محمد قل عن أحمد في رجل تزوج امرأة على أف درهم وخادم فطلقها قبل أن يا خل بها يقوم الخادم وسطا على تدر ما يخدم مثلها

وان كانت تحتاج الى نظر، الا ترى انا نصير الى مهر المثل عند عدم التسمية ولا نصير الى عبد مطلق ولوباع توبا بعبد مطلق فاتلفه المشتري فاما نصير الى تقويمه ولا نوجب العبد المطلق ثم لا نسلم ان جهالة المطلق من الجنس الواحد دون جهالة مهر المثل فان العادة في القبائل وانقرى أن يكون لنسائهم مهر لا يكاد يختلف الا بالبكارة وانثيو بة فقط فيكون اذا معلوما والوسط من الجنس يبعد الوقوف عليه الحمثرة أنواع الجنس واختلانها واختلاف الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظيرله يقاس عليه ولا نعلم فيه نصاً يصار اليه فكيف يثبت الحكم فيه بالتحكم ؟

وأما نصوص أحمد على الصحة فتأولها أبو بكر على أنه تزوجها على عبد مهين ثم أشكل عليه، إذا ثبت هذا فان لها مهر المثل في كل موضع حكمنا بفساد التسمية ومن قال بصحتها أوجب الوسط من المبيد السندي لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الزنجي والحبشي والوسط السندي والمنصوري .

(فصل) وإن تزوجها على عبد موصوف في الذمة صح لانه يجوز ان يكون عوضاً في البيع فان حامها بقيمته لم يلزمها قبولها ، وبهذا قال الشافعي وهو اختيار أبي الخطاب ، وقال القاضي بلزمها ذلك قياساً على الابل في الدية

ولنا أنها استحقت عليه عبداً بعقد معاوضة فلم يلزمها أخذ قيمته كالمسلم فيه ولانه عبد وجب صداقا

وغو هذا آول أبي حنيفة ، فعلى هذا اذا تزوجها على عبد أو أمة أد فرس أو بقل أو حيوان من جنس معلوم أو ثرب هروي أو مروي وما أشبهه مما يذكر جنسه قانه يصح ولها الوسط وكذلك قفيز حنطة وعشرة أرطال زيت، وإن كانت الجبالة تزيد على جهالة مهر المشل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكها أو حكمه أو حكم أجنبي أو على حنطة أو شعير أو زبت أو على ماا كتسبه في العام لم بصح لانه لاسبيل الى معرنة الوسط فيتعذر تسليمه، وفي الأول يصح لقول الذي على العلائق ماتراضى عليه الاهاون » وهذا قد تراضوا عليه ، ولانه موضع بثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فثبت مطبقا كالدية ، ولان جهالة التسمية ههذا أقل من جهالة مهر المثل لانة يعتبر بنسائها أولى وبفارق البيع قانه لانحتمل فيه الجهالة بحال ، وقال مالك يصح مجبولا لان ذلك ليس بأكثر من ترك ذكره ، وقال أبر الخطاب إن تزوجها على عبد من عبيده أو قيص من قبصائه أو عمامة من عائمه ونحو ذلك صح لان أحمد قال في واية مهذا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبد من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قلت وتستقيم القرعة في هذا ? قار نعم ووجهه أن الجهالة ههنا مسيرة و يكن التعيين با قرعة بخلاف مااذ أصدقها عبداً مطلقا قان الجهالة تكثر فلا يصح

ولنا أن الصداق عوض في عقد معارضة الم بصح مجهولا كعوض البيم والاجارة ولان الحجهول

فاشبه مالوكان معيباً ، وأما الدية فلا يلزمه أخذ قيمة الابل وأنما الاثمان أصل في الدية فيتخير بين أي الاصول شاء فيلزم الولي قبوله لا على طريق القيمة بخلاف مسئلتنا، ولان الدية خارجة عن القياس فلا يناقض بها ولايقاس عليها ثم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسه على عقود المعاوضات م ينتقض بالعبد المعين

[﴿] مَسَّلَةً ﴾ (وَكذلك ان أصدقها عبداً مطلفا فجاءها بقيمته أو خالعته على ذلك فجاءته بقيمته لم يلزمها قبولها)

وقال القاضي يلزمها ذلك الحافا بالدية وقد ذكرنا الفرق بينهما وانالصحيح خلاف قوله

⁽ فصل) وان تزوجها على ان يعتق أباها صح نص عليه أحمد فان طلبت اكثر من قيمته أو تعذر عليه فلها قيمته و هذا قول الشعبي لما نذكره في الفصل الذي بليه فان جاءها بقيمته مع امكان شرائه لم يلزمها قبوله لما ذكرناه ولانه يفوت عليها الغرض في عتق أبيها

⁽فصل) فان تزوجها على ان يشتري لها عبداً بعينه فلم يبعه سيده أو طلب به اكثر من قيمته أو تمذر عليه فلها قيمته نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقال الشافعي لاتصح التسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غيره عوضا فلم يصح كالبيح

و لنا أنه أصدقها تحصيل دبد معين فصح كما لو تزوجها على رد عبدها الآبق من مكان معلوم ولا

لا يصلح عوضا في البيع الم تصح تسميته كالمحرم و كالو زادت جهالته على مهر المثل ، وأما الحمر فالمراد به مأتراضوا عليه مما يصلح عوضا بدليل سائر مالا يصلح ، وأما الدية فانها اثبت بالشرع لا بالعمة وهي خارجة عن القباس في تقديرها ومن وجبت عليه فلاينبغي أنتجعل أصلا ، ثمان الحيوان الثابت نيها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقاس عليه العبد المطاق في الامرين ثم ليست عقداً وأنما الواجب بدل متلف لا يعتبر فيه التراضي فهو كفيم المتافات فكيف يقاس عليها عوض في عقد يستبر واضبهما به ثم ان قياس العوض في عقد معادضة على عوض في بعاوضة أخرى أصح وأولى من قياسه على بدل متلف ، ثم ان قياس العوض في عقد معادضة على عوض في بعاوضة أخرى أصح وأولى من قياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فأ نابج ب عند عدم النسمية الصحيحة كا بجب قيم المتلفات وإن كانت نحتاج الى نظر عألا ترى أنا نصبرالى مقويه ولا نوجب العبد المطلق، ثم لا نسلم أن جهالة المطلق من الجنس الواحد دون المشتري فانانصوالى تقويمه ولا نوجب العبد المطلق، ثم لا نسلم أن جهالة المطلق من الجنس الواحد دون خسب فيكون اذاً معلوما والوسط من الجنس ببعد الوقوف عليه لكثرة أنواع الجنس واختلافها واختلاف في الدي الواحد. وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظير له يقاس عليه ولا نعلم فيه نصار البد فكيف يثبت الحكم فيه بالنحكم . وأما نصوص أحمد على الصحة فتا ولها أبو بكر على أنه يصار البد فكيف يثبت الحكم فيه بالنحكم . وأما نصوص أحمد على الصحة فتا ولها أبو بكر على أنه يصار البد فكيف يثبت الحكم فيه بالنحكم . وأما نصر ص أحمد على الصحة فتا ولها أبو بكر على أنه تورجها على عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فان لها مهر الثل في كل موضع حكنا في المادالة سمية تروحها على عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فان لها مهر الثل في كل موضع حكنا في الماد على المحدون تروحها على عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فان لها مهر الثل في كل موضع حكنا في المسادة المحدود المحدود

نسلم أنه جعل ملك غيره عوضا وانما الموض تحصيله وتمايلهما إياه عاذا ثبت هذا قانه ان قدر عليه بثمن مثله لزمه تحصيله ودفعه اليها وان جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها لانه قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كا لو اصدقها عبدا علكه فان تعذر عليه الوصول اليه لتكلفه أو غير ذلك أو طلب به أكثر من قيمته فلها قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المتقدم فوجب قيمته كا لو تلف فانكان الذي جعل لها مثليا فلها مثله عند انتعذر لان المثل اقرب اليه

﴿ مسئلة ﴾ (وان أصدقها طلاق امرأة له أخرى لم يصح وعنه يصح فان فات طلاقها بموتها فلها مهرها في قياس المذهب)

ظاهر المذهب أن المسمى همنا لا يصح ولها مهر مثلها ، وهذا اختيار أبي بكر وقول الفقها ، لان هذا ليس بمال وقد قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) ولان انبي عَلَيْنَاتُهُ قال «لانسأل المرأة طلاق أختها لنكفى مافي صحيفتها ولننكح فان لها ما قدر لها »صحيح وروى عبد الله بن عمر عن النبي عَلَيْنَاتُهُ أنه قال «لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق اخرى »ولان هذا لا يصلح ثمنا في بيح ولا أجراً في أبه قال «لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق اخرى »ولان هذا لا يصلح ثمنا في بيح ولا أجراً في أجارة فلم يصح صداقاً كالمذافع المحرمة ، فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لوأصدقها خمراً أو نحوه و يكون أجارة فلم مهر المثل أو نصفه أن طلقها قبل الدخول أو المتعة عند من يوجبها في التسمية الفاسدة ، وعن احمد رواية اخرى أن التسمية صحيحة لانه شرط فعل لها فيه نفع و فائدة لما يحصل لها من الراحة بطلاقها والية اخرى أن التسمية صحيحة لانه شرط فعل لها فيه نفع و فائدة لما يحصل لها من الراحة بطلاقها

ومن قال بصحتها أوجب الوسط من المسمى والوسط من العبيد السندى لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الزنجي والحبشي والوسط السندي والمنصوري ، قال القاضي وإن أعطاها قيمة العبد لزمها قبولها إلحافا بالابل في الدية

(فصل) وبجوزأن يكون الصداق معجلا ومؤجلا وبعضه مجلا وبعضه مؤجلا انه عوض في معاوضة فجاذ ذلك فيه كالثمن ثم ان أطلق ذكره اقتضى الحلول كالو أطلق ذكر النمن عوأن شرطه مؤجلا الى وقت فهو الى أجله ران أجله ولم بذكر أجله فقال القاضي المهر صحيح ومحله الفرقة فان أحمد قال اذا تزوج على الماجل والآجل لا على الآجل إلا عوت أو فرقة وهذا قول النخبي والشعبي وقال الحسن وحاد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد يبطل الاجل ويكون حالا ، وقال اياس بن معاوية وقنادة لا يحل حتى يطلق أو يخرج من مصرها أو يتزوج عليها

وعن مكحول والاوزاعي والعنبري يحل الى سنة بعد دخوله بها ، واختار أبو الخطاب أن المهر فاسد ولها مهر المثل وهو قول الشافعي لانه عوض مجهول الحل ففسد كالثمن في البيم، ووجه القول الاول أن المطاق يحمل على العرف والعادة في الصداق الآجل ترك المطالبة به إلى حين الفرقة فحمل عليه فيصبر حينئذ معلوما بذقك ، فأما أن جعل الاجل مدة مجهولة كقدوم زيد ومجي المطر وتحوه لم يصح لانه مجهول وأنما صح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وههنا صرفه عن العادة بذكر الاجل ولم يبينه فبقى مجهولا فيحتمل أن تبطل القسمية ومحتمل أن يبطل التأجيل وبحل

من مقاسمتها وضررها والغيرة منها فصح هذا كمتق ابيها وخياطة قيصها ولهذا صح بدل العوض في طلاقها بالخلع ، فعلى هذا ان لم تطلق ضرتها فاها مثل صداق الضرة لانه سمى لها صداقا لم تصل اليه فكان لها قيمته كالو اصدقها عبداً فخرج حراً ، ويحتمل أن لها مهر مثاها لان الطلاق لاقيمة له فانجعل صداقها أن طلاق ضرتها اليها الى سنة أو الى وقت فجاه الوقت ولم تقض شيئاً رجع الامر اليه فقد أسقطه أحمد لانه جعله لها الى وقت فاذا مضى الوقت ولم تقض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل وهل يسقط حقها من المهر ? فيه وجهان ذكرها أبو بكر (أحدهما) يسقط لانها تركت ماشرط لها باختيارها فسقط حقها كالوكيل والمعنى دراهما، وهل يرجع الى مهر مثلها أو الى مهر الاخرى ؟ يحتمل وجهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به نص عليها أحمد قال في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز ، فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الصداق الاول ونصف الزيادة وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لا تلحق الزيادة في العقد فان زادها فهي هبة تفتقر الى شروط الهبة ، فان طلقها بعد هبتها لم يرجع بشيء من الزيادة ، قال القاضي وعن أحمد مثل

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها على محرَّم وهما مسلمان ثبت النكاح وكان لهامهر المثل أو نصفه ان كان طلقها قبل الدخول)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل:

(الاولى) أنه أذا سمى في النكاح صد قا محرما كالخر والخنزير فالتسمية فاصدة والنكاح صحبح نصّ عليه أحمد وبه قال عامة الفقها، منهم اشوري والاوزامي والشافعي وأصحاب الرأي ،وحكيءن أي عبيد أن النكاح فاسد واختاره أبر بكر عبدالمزيز قال لان أحمد قال في رواية المروذي أذا تزوج على مال غير طيب فكرهه ، فقلت ترى استقبال النكاح فأعجبه ، وحكي عن مالك أنه إن كان بعد الدخول ثبت النكاح وإن كان قسه فسخ ، واحتج من أفسده بأنه نكاح جعل الصداق فيسه محرما فأشبه نكاح الشغار .

ولنا أنه نكاح لو كان عرضه صحيحا كان صحيحا فوجب أن يكون صحيحا وإن كان عوضه فالسداً كا لو كان مفصوباً أر مجهولا ولأنه عقد لايفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالحلم عولان فساد العوض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحاً فكذلك اذا فسد، وكلام أحمد في رواية المروذي عجول على الاستحباب فان مسئلة المروذي في المال الذي ليس بطيب وذلك لا يفسد العقد

ذلك فانه قال : إذا زوج رجل أمنه عبده ثم أعنقه.ا جميعاً فقالت الامة زدني في مهري حتى أختارك فالزيادة للامة ، ولو لحقت بالعقد كانت الزيادة للسيد

قال شيخنا وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا تلحق بالمقد فان معنى لحوق الزيادة بالمقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف بالطلاق قبل الدخول وغيره ولان معناه أن الملك يثبت فيها قبل وجودها وانها تكون للسيد ، وحجة اشانعي أن الزوج ملك البضع بالمسمى في العقد فلم يحصل بالزيادة شيء من المعقود عليه فلا يكون عوضاً في النكاح كما لو وهبها شيئاً ولانها زيادة في عوض العقد بعد نزومه فلم تلحق به كما في البيع .

وننا قول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيا تراضيم به من بعد الفريضة) ولان ما بعد العقد زمن لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد وبهذا فارق البيع والاجارة وقولهم انه لا علك شيئاً من المعقود عليه قلمنا هذا يبطل بجميع الصداق فان الملك ما حصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا ألزم عندهم فانهم قالوا ،هر المفوضة أنما وجب بفرضه لا بالعقد وقد ملك البضع بدونه، ثم انه يجوز أن يستند ثبوت هذه الزيادة الى حالة العقد فيكون كانه ثبت بهما جميعاً كما قالوا في مهر المفوضة اذا فرضه وكما قلمنا جميعاً فيما إذا فرض لها أكثر من مهر مثلها . إذا ثبت هذا فان معنى لحوق الزيادة بالعقد أنه ثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تنصف بالطلاق قبل الدخول ولا تفتقر الى شروط الهبة واليس معناه لها حكم المسمى في العقد في أنها تنصف بالطلاق قبل الدخول ولا تفتقر الى شروط الهبة واليس معناه

بتسميته فيه اتفاقا وماحكي عن اللك لا يصح فان ماكان فاسداً قبل الدخول فهو بعده فاسد كنكاح ذوات المحارم، فأما اذا فسد الصداق لجهالنه أو عدمه أو العجز عن تسليمه فان النكاح ثابت لا نعلم فيه خلافا، وقول الخرقي وهما مسلمان احتراز من الكافرين اذا عقد النكاح بمحرم فان هده قد مو تفصيلها.

(المسئلة الثانية) أنه يجب مهر النثل وهذا قول أكثر أهل العلم منهم مائك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وذلك لان فساد العوض يقتضي ردالمعوض وقد تعذر رده الصحة النكاح فيجب رد قيمته وهو مهر المئل كن اشترى شيئا بثمن فاسد فقبض المبيع و آلف في يده فا 4 يجب عليه رد قيمته فان دخل بها استقر مهر المئل في تولهم جميعاً عوإن مات أحدهما فكذلك لان المرت يقوم مقام الدخول في تكيل الصداق وتقريره عوقال أبو الخطاب فيه رواية أخرى لا يستقر بالموت إلا أن يكون قد فرضه لها عوإن طاق قبل الاخول فلها نصف مهر المئل وجذا قال الشافعي عوقال أصحاب الرأي لها المتعة لأنه لو لم يسم لها صداقا كان لها المتعة فكذلك اذا سمى لها نسمية فاسدة لان هذه التسمية وحموا كالخر كالثوب وفي الجامع أنه لافرق بين من لم يسم لها صداقا وبين من سمى لها محرما كالخر أو مجهولا كالثوب وفي الجامع أنه لافرق بين من لم يسم لها صداقا وبين من سمى لها محرما كالخر

(احداهما) لها المتعة أذا طاقها قبل الدخول لان ارتفاع العقد يوجب رفع مأأوجبه من العوض

أن الملك يثبت فيها من حين العقد ولا أنها تثبت لمن كان الصداق له لان الملك لا يجوز تقديمه على سببه ولا وجوده في حال عدمه واغا يثبت الملك بمد سببه من حينئذ وقال الفاضي في الزيادة وجه آخر أنها تسقط بالطلاق

قال شيخنا لا أعرف ذلك قان من جعلهاصداقاجعلها تستقر بالدخول وتتنصف بالطلاق قبله وتسقط كلها اذا جاء الفسخ من قبل المرآة ومن جعلها هبة لا تتنصف بطلاقها الا أن تكون غير مقبوضة فأنها عدة غير لازمة فانكان القاضى أراد ذلك فهذا وجه والا فلا

﴿ مَسَّئَلَةَ ﴾ (وان تزوجها على ألف ان كان أبوها حيا وألفينان كانمينا لم تصح التسمية) ولها صداق نسائها نس عليه أحمد في رواية مهنألان حال الابغير معلومة فيكون مجهولا

﴿مسئلة﴾ (وان تزوجها على ألف إن لم يكن له زوجةوعلى الفين انكانت له زوجة لم تصح التسمية) في قياس التي قبلها وكذلك اذا تزوجها على الف ان لم يخرجها من دارها ونص أحمد على صحة التسمية في ها تين المسئلتين قال أبو بكر في الجميع روايتان

(احداها) لا يصح وهو اختيار أبي بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم يجز كالبيع (والثانية) يصح لان الالف معلوم وأعا جهل الثاني وهو معلوم على شرط فان وجد الشرطكان زيادة في الصداق وهي حائزة والاولى أولى، والقول بأن هذا تعليق على شرط لا يصح لوجهين (أحدها) أن الزيادة لا يصح تعليقها على شرط فلو قال ان مات أبوك فقد زدتك الى صداقك الفاً لم يصح ولم تلزم الزيادة عندموت

كالبيع لمكن تركناه في نصف المسمى لتراضيها عليه فكان مأتراضيا عليه أولى فني مهر المثل يبقي على الاصل في أنه يرتفع وتجب المتعة

(والثانية) أن لها نصف مهر المثللان ماأوجبه عقدالنكاح يتنصف الطلاق قبل الدخول ومهرالمثل قد أوجبه المقد فيتنصف به كالمسمى ، والحرقي فزق بينها فأوجب في التسمية الفاسدة نصف مهر المثل وفي الفرضة المتعة وهو مذهب الشافعي لان المفوضة رضيت بلا ءوض وعاد اليها بضعها سليما وانجاب نصف المهر لها لا وجه له لان الله تعالى أوجب لها المتعة فني انجاب نصف المهر جمع بينجما أو إسقاط الهتمة المنصوص عليها وكلاهما فاسد ، وأما التي اشترطت ليفدها مهراً فلم ترض إلا يعوض ولم محصل لها العوض الذي اشترطته فوجب لها بدل ما فات علبها من العوض وهو مهر المثل أو نصفه ان كانقبل الدخول ولان الاصل وجوب مهر المثل لانه وجب بالمقد بدليل أنه يستقر بالدخول والموت وانماخه لف هذا في المفوضة بالنص الوارد فيها ففيها عداها يبقى على الاصل

(المسئلة الثالثة) أنه إذا سمى لها تسمية فاسدة وجب مهر المثل بالفاً ما لمنع وبه قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيمة رصاحباه بجب الاقل من المسمى أو مهر اشرلان البضم لا يقرم إلا بالعقد فاذا رضيت بأقل من مهر مثلها لم يقوم بأكثر مما رضيت به لانها رضيت باسفاط الزيادة

ولنا أن ما يضمن بالعقد الفاسد اعتبرت قيمته بالغا ما إلغ كلبيع وما ذكروه فغير مسلم ثم لا يصح

الاب (والثاني) أن الشرط همها لم يتجدد في قوله ان كان لي زوجة وان كان أبوك ميتاً ولاالذي جمل الالف فيه معلومالوجود ليكون الالف الثاني زيادة عليه ، وتكن الفرق بين المسئلة التي نص أحمدعلى ابطال التسمية فبها وبين التي نص على الصحة فيها بان الصفة التي جمل الزيادة فيها لبس للمرأة فبها غرض يصح بذل العوض فيه وهوكون أبيها ميتاً بخلاف المسئلتين اللتين صحح التسمية فيهما فان خلو المرأة من ضرة تعيرها وتقاسمها وتضيق عليها من أكبر أغراضها وكذلك اقرارها في دار لهابين أهاما وفي وطنها فلذلك خففت صداقها لتحصيل غرضها وثقلته عنــد فواته، فعلى هذا يمتنع قياس احدى الصورتين على الاخرى ولا يكون في كل مسئلة الا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلتين الآخر تين والبطلان في المسئلة الاولى وما جاء من المسائل الحق ماأشبهها به

﴿مسئلة﴾ (واذا قال العبد لسيدته أعتقيني على أن أتزوجك فأعتقته على ذلك عتق ولم يلزمه شيء وكذلك أن قالت لعبدها أعتقتك على أن تروج بي لم يلزمه ذلك يعتق و لم يلزمه قيمة نفسه) لأمها اشترطت عليه شرطأهو حقاله فلم يلزمه كما لو شرطتعليه أن مهبه دنانير فيقبلها ولان انكاح من الرجل لا عوض له تخلاف نكاح المرأة، وكمذلك لوشرطالسيدعلي أمته أن تزوجه نفسها لم يلزمه ذلك (مسئلة) (واذا فرض الصداق مؤجلا ولم يذكر محل الاجل صح ومحله الفرقة عنــد أصحابنا وعند أبي الخطاب لا يصح) عندهم فانه لو وطنها وجب مهر المئل ولو لم يكن له قيمة لم يجب فان قبل انما وجب لحق الله تعالى قبل لوكان كذلك لوجب أفل المهر ولميجب مهر المثل

﴿ مَمَالَةَ ﴾ قال (واذا تروجها على الف لها والف لا بيها كان ذلك جائزاً فان طاقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الالفين ولم يكن على الاب شيء مما أخذ)

وجلة الاص أنه يجوز لأبي المرأة أن يشترط شيئا من صداق ابنته لنفسه وبهذا قال اسحاق ، وقد روي عن مسروق انه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف فجعابا في الحج والمساكين ثم قال الزوج جهز امرأتك ، وروي نحو ذلك عن علي بن الحسين ، وقال عطا. وطاوس وعكر، ق وعمر بن عبد العزز والثوري وأبو عبيد يكون كل ذلك العرأة . وقال الشافعي إذا فعل ذلك فلها مهر المشل ونفسد التسميسة لانه نقص من صداقها لاجل هذا الشرط الفاحد لان المهر لا يجب الا للزوجة لانه عوض بضعها فيبقي مجهولا لا بنائحتاج أن نضيم الى المهر ما نقص منه لاجل هذا الشرط وذلك مجهول فيفسد واذا قول الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام (انبي أريد أن أنكحك إحدى ابني هائين على أن تأجرني ثماني حجج) فجعل الصداق الاجارة على رعاية غنمه وهو شرط لنفسه ولان الوالد الاخذ من مال ولده بدايل قوله عليه السلام « أنت و اللك لا بيك » وقوله « ان أولاد كم من أطيب كسبكم

يجوز أن يكون الصداق مؤجلا ومعجلا وبعضه معجلا وبعضه مؤجلا لا نه عقد في معاوضة فجاز ذلك فيه كالثمن ومى أطلق اقتضى الحلول كما لو أطلق ذكر الثمن وان شرطه مؤجلا الى وقت فهو الى أجله وان شرطه مؤجلا ولم يذكر أجله فقال الفاضي يصح ومحله الفرنة عند أصحابنا قال أحمداذازوج على الماجلوالا جل لا يحل الا يموت أو بفرقة وهذا قول النتخيى والشعبي وقال الحسن وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد يبطل الاجل ويكون حالا وقال اياس بن معاوية لا يحل حتى تطلق أو يخرج من مصرها أو يزوج وعن مكحول والاوزاعي بحل الى سنة بعد الدخول بها واختار أبو الحطاب فساد المسمى ولها مهر المثل وهو قول الشافعي ولانه عوض مجهول ألحل ففسد كشمن المبيع ووجه الاول أن المطلق محمل على الفرقة والعادة في الصداق الآجل ترك المطالمة به الى حين الفرقة فحمل عليه فيصير حينئذ معلوما بذلك فأما ان جعل الاجل مدة معلومة كقدوم زيد ونحوه لم يصح للجهالة وأعا صح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وقد صرفه ههنا عن العادة بذكر الاجل ولم يبينه فبقي مجهولا فيحتمل أن تبطل القسمية ومجتمل أن يبطل التأجيل ويحل

(فصل) قال رضي الله عنه (وان أصدقها خمراً أو خنزبراً أو مالا مفصوباً صح النكاح ووجب مهر المثل نص عليه أحمد وبه قال عامة الفقهاء منهم الثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وحكي (المغني والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

فكلوا من أموالهم 6 أخرج، أبرِ داود ونحوه النرمذي وقال حديث حسن، فاذا شرط لمفسه شيئا من الصداق يكون ذلك أخذاً من مال ابنته و له ذلك

قولهم ؛ انه شرط فاسد . ممنوع ، قال القاضي واو شرط جميع الصداق لنفسه صح بدايل قصة شهيب فانه شرط الجميع لنفسه ، واذا نزوجها على الف لها والف لا بها فطانات قبل للخول رجع الزوج في الانف الذي قبضة و لم بكن على الأب شي ، مما خذ لان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق والأ لفان جميع صدافها فرجع عليها بنصفيها وعو الف ولم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته الفا فلا بجرز الرجوع عليه به ، وهذا فيها إذا كان قد قبضها الالفين واو طاقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف و بقى عليه الف الزوجة أخذ لاب منها ما شا.

وقال الفاضي بكون بينهما نصفين رقل نقله مهنا عن أحمد لانه شرط لنفسه النصف ولي بحصل من الصداق الا النصف ، وليس هذا القرل على سبيل الايجاب قان الاب أن يأ له ماشا. ويترك ماشاء واذا ملك أن يأخذ من غير شرط فكذلك اذا شرط

(فصل) فان شرط ذلك غير الاب من الارليا، كالجد والاخ والعم فالشرط باطل نص عليه أحد وجميع المسمى لها ذكره أبو حفص وهو قول من سمينا في أول المسئلة ، وقال الشافعي بجب مهر المثل وهكذا ذكر الماضي في المجرد لازالشرط إذا بطل احتجنا أن نرد الى الصداق ما قصت لزوجة

عن أبي عبيد أن النكاح فاسد احتاره أبو بكر عبد العزيز وروي عن أحمد نحو ذلك فانهقال في رواية المروذي إذا نُروج على غير طيب فكرهه فقات ترى استقبال النكاح فأعجبه وحكي عن مالك أنه يثبت إذا دخل بها وإن كان قبله فسخ قالوا لانه نـكاح جمل الصداق فيه محرما فأشبه نكاح الشغار

وانا أنه نكاح لوكان عوضه صحيحاً كان صحيحاً فوجب ان يصح وان كان فاسداً كالوكان مجهولا ولانه عقد لا يبطل مجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالحام ولان فساد العوض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحاً فكذلك إذا فسد وكلام احمد في رواية المروذي محمول على الاستحباب فان مسئلة الروذي في المال الذي ليس بطيب وذلك لا يفسد العقد بتسميته فيه وما حكي عن مالك لا يصح وما كان فاسداً قبل الدخول فهو بعده فاسد كنه كاح ذوات المحارم فأما اذا فسد الطلاق لجمالته أو العجز عن تسليمه فالنكاح ثابت لا نعم فيه اختلافا

(فصل) ويجب مهر المثل في قول أكثر أهل العلم منهم مالك والثوري، والشافعي وأبو ثور يبطلان التسمية ويرجع بالقيمة كالها في المسئلتين كما في تفريق الصففة قلنا لان القيمة بدل أنا يصار اليها عند العجز عن الاصل وههنا العبد المعلوك مقدور عليه ولا عيب فيه وهو مستحق في العقد فلا يتجوز الرجوع الى بدله أما تفريق الصفقة فانه إذا بطل العقد في الجمليع صرنا الى التمن وليس هو بدلاعن المبيع وانما انفسخ العقد فرجع في رأس العقد وههنا لا ينفسخ العقد وأنما يرجع الى قيمة الحر منها

لاجل ولا يعرف قدره فيصير الكل مجهولا فيفسد وان أصدقها الفين علىأن تعطي أخاها الفا فالصداق صحبح لانه شرط لايزاد في المهر من أجله ولاينقص منه فلا يؤثر في المهر بخلاف الني قبلها

ولما أن جميع ما شهرطه عوض في تزويجها فيكون صداعًا لها كما لوجما له اوإذا كان صداقًا أنتفت الجهالة وهكذا لو كان الاب هو المشهرط لسكان الجميع صد قا وإنما هو أخذ من مال ابته لان له ذلك ويشترط أن لا يكون ذلك مجمعنا بمال ابنته فان كان مجمعنا بما لها لم يصح الشرط وكان الجميع لها كما لو اشترطه سائر أوليائها ذكره القاضي في الحمرد

(فصل) فان شرط ننفسه جمعية الصداق ثم طلق قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليه وجم في نصف ما أعطى الاب لانه الذي فرضه لما فترجع في نصف القوله تمالى (فنصف الفرضتم) ويحتمل أن يرجع عليها بقدر نصفه ويكون ما أخذه الاب له لاننا قدراً أن الجميم صار لها ثم أخذه الاب منها فتصبر كأنها فيضته ثم أخذه منها وهكذا لو أصدقها الفا لها والما لا ببها ثم ارتدت قبل الدخول فهل برجع في لا ف الذي قبضه الاب أو عليها ثم على وجهين

لتعذر تسليمه فلا وجه لا يجاب قيمته أما اذاكان نصفه حراً ففيه عيب فجاز رده بعيبه وقال أبوحنيفة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبد وحده صداقا ولا شيء لها سواه

> ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شيء كما لوكان منفرداً (مسئلة)) وان وجدت به عيبا فلها الخيار بين أخذ ارشه أو رد. وأخذ قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق اذا كان معينا فوجدت به عيباً فلها رده كالمبيع المعيب ولا نعلم في هذا خلافا اذا كان العيب كثيرا وان كان يسيراً فحـكي عن أبي حنيفة أنه لا يرد به

ولنا أنه عيب يرد به المبيع فرد به الصداق كالكثير أذا رد به فلها قيمته ولا ينفسخ برده فيهة عيب يرد به المبيع فرد به الصداق كالمكيل فيبقى سبب استحقاقه فتجب عليه قيمته كما لو غصبها إياه فأتلفته فان كان الصداق مثليا كالمكيل والموزون فردته فاها عليه مثله لانه أقرب اليه فان اختارت أمساك المعيب وأخذ ارشه فلها ذلك في قياس المذهب وأن حدث به عيب عندها ثم وجدت به عيباً خيرت بين أخذ ارشه ورده ورد ارش عيبه لانه عوض في عقد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيع، وسائر فروع الرد بالعيب ثبتت ههنا مثل ما نثبت في البيع والخلاف فيه كالبيع لما ذكرنا

(فصل) فان شرطت في الصداق صفة مقصودة كا لكتابة والصناعة فبان بخلافها فلها الردكما تردفي البيع وهكذا ان دلسه تدليسا يرد به المبيع كتحمير وجه الجارية و تسويد شعر ها و تضمير الماء على الرحا وأشباه ذلك فلها الردبه وان وجدت الشاة مصراة فلها ردها و تردصا عامن عرقيا ساعلى البيع و نقل مهناعن أحمد فيمن تزوج امرأة على المدراع فاذاهي تسمائة هي بالحيار ان شاءت أخذت اللدار وان شاءت أخذت قيمة الف فراع والذكاح جائز وهذا في الخارات المعينها على أنها الف ذراع فحرجت تسمائة فهذا كالعيب في ثبوت

﴿ مَـ ثُلَّةً ﴾ قال (واذا أصدقها عبداً صغيراً فكبر ثم طلقها قبل الدخول فان شاءت دفعت اليه نصف قيمته يوم وقع عليه المقد أو تدفع اليه نصفه زائداً الا أن يكون يصلح صغيراً لما لا يصلح له كبيراً فيكون له عليها نصف قيمته يوم وقع عليه العقد الا أن يشاء أخذ ما بذلته من نصفه)

في هذه المسئلة أحكام منها أن المرأة عملك الصداق بالمقد وهذا قول عامة أهل العلم إلا أنه حكي عن مالك أنها لا تملك إلا نصفه وروي عن أحمد ما يدل على ذلك وقال ابن عبدالبرهذاموضم اختلف فيه الـ لف والآثار وأما العقها. اليوم فعلى أنها تملك وقول النبي مِثْنَالِيُّو ﴿ انَ أَعْطَيْهُمَا ازارك جلست ولا إزار الك ، دابل على أن الصداق كله للمرأة لا يعقى للرجار منه شيء ولانه عقد تمالك به العوض بالعقد فملك فيه العوض كالملا كالبيع وسقوط نصفه بالطلاق لايمنع وجرب جميعه بالعقد ألاترى أنها لو ارتدت سقط جميمه وان كانت قد ملكت نصفه إذا ثبت هذا قان نهاءه رزيادته لها سواءقبضته أو لم تنبضه متصلا كان أو منفصلا وان كان مالا زكاتياً حال عليه الحول فزكانه عليها نص عليه أحمد وان نتص بمد قبضها له أو تلف فهو من ضمانها ولو زكته ثم طانت قبل الدخول كان ضمان لزكاة كاما عليها وأما قبل القبض فه. من ضمان الزوج ان كان مكيلا أو موزونا وأما غيرهما فان منعها منه ولم

الرد لانه شرط شرطا مقصوداً فبان بخلافه فأشبه ما لو شرط العبد كانباً فيان بخلافه ، وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت بها ناقصة ولم يجعل لها مع الامساك ارشالان ذلك ليس بعيب، ويحتمل ازلها الرجوع بقيمة بمضها أو ردها وأخذ قيمتها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان تزوجها على الف لمأ والف لأ بيها صح)

وحملة ذلك أنه يحوز لاني المرأة أن يشترط شيشًا من صداقها لنفسه وبهذا قل إسحاق . وقد روي عن مسروق انه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف فجعلها في الحج والمساكين ثم قال للزووج جهز امرأنك ، وروى ذلك على ن الحسين ، وقال عطاء وطاوس وعكر ، قوعمر بن عبد العز ، ز والثوري وأبو عبيد يكون ذلك كله المرأة

وقال الشافعي : إذا فعل ذلك فلها مهر المثل وتفسد التسمية لانه نقص من صداقها لاجل هذا الشرط الفاحد لان المهر لابجب إلا المزوجة لكونه عوض بضعها فيبقي مجهولا لاننا تحتاج أن نضم الى ألمور ما قص منه لاجل هذا الشرط وذلك مجهول فيفسد

و لنا قول الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام (اني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني تماني حجمج) فجعل الصداق الاجارة على رعاية غنمه وهو شرط لنفه ولان للوالد الاخذ من مال ولد. بدايل قوله عليه الصلاة والسلام « أنت ومالك لا ببك ، وقرله ، ان أولاد كم من أطيب يمكنها من قبضه فيو من ضاه لا م يمنزلة الفاصب وان لم يحل بينه وبينها فهل يكون من ضا ما و من ضاه ع على وجهبن بنا. على المبيع وقد ذكر نا حكه في بابه (الحكم الثاني) أن الصداق بتنصف بالطلاق قبل الدخول الموله تعالى (وان طابقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف بحمد الله ع وقياس المذهب أن نصف الصداق بدخل في الماء الزوج حكا كالميراث لا يفتقر إلى اختياره وارادته فما يحدث من النماء يكون بينها وهو قول زفر وذكر وانا قياضي احمالا آخر أعلابدخل في المدكم حتى مختار كالشفيم وهو قول أبي حنيفة اوللشافعي قولان كالوجهبن وانا قرله تعالى (فنصف ما فرضتم)أي لكم أو لهن فاقتضى ذاك أن النصف لما والنصف له عجرد الطلاق ولان الطلاق سبب بالماء بعجرده كالبيم وسائر الاسباب ولا نلزم الشفعة فان سبب الماك عبحرده كالبيم وسائر الاسباب ولا نلزم الشفعة فان سبب الماك أمن أحد بها ومباشرة الاسباب من غير ارادته واختياره وقبل الاخذ ما وجد السبب وإنما فلاخذ بها ومبى أخذ بها ثبت الملك من غير ارادته واختياره وقبل الاخذ ما وجد السبب وإنما فلاخذ بها ومبى المطلاق وثبوت الملك الاخذ ما وجد السبب وانماك فلاخذ بالشفعة نظير ثبوت الملك المطلق قان ثبوت الملك المطاق قان ثبوت الملك المحالة فان نقص الصداق فلاختيار أحد ولا إرادته قان تما قبل علماليته على اختيار أحد ولا إرادته قان تلف قبل عماليته في يد المرأة بعد الطلاق قان كان قد طالبها به فنعته فعلها الضمان لامها غاصبة وان تلف قبل عماليته في يد المرأة بعد الطلاق قان كان قد طالبها به فنعته فعلها الضمان لامها غاصبة وان تلف قبل عماليته

كسبكم فكاوا من أموالهم » خرجه أبو داود وأخرج نحوه النرمذي وقال هذا حديث حسن ، فاذا شرط لنفسه شيئا من الصداق يكون ذلك أخذاً من مال ابنته وله ذلك

قولهم هوشرط فاسد ممنوع ،قال القاضي ولو شرط جميم الصداق انفسه منح بدايل قصة شعيب عليه السلام قانه شرط الجميم لـفـه

(مسئلة) (فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بالالف الذي قبضته ولمترجع الى الاب مماأخذ) لان الطلاق قبل الدخول يوجب تنصيف الصداق والالفان جميع صداقها فرجع عليها بنصفها وهو الف ولم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته العا فلا يجرز الرجوع عليه به وهذا فيا إذا كان قبضها الالفين ، قان طلقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف وبقي عليه الف للزوجة يأخذ الاب منها ماشا. ، وقال القاضي يكون ببنها نصفين ، وقال نقله ، بنا عن أحمد لانه شرط لنفسه النصف ولم يحصل من الصداق الا النصف، وليس هذا القول على سبيل الايجاب قان للاب ان بأخذ ماشا، وبترك ماشا، وإذا ملك الاخذ من غير شرط فكذلك اذا شرط.

(فصل) فان شرط. لنفسه جميع الصداق ثم طلق قبل الدخول يعد نسليم الصداق اليه رجم في نصف ماأعطى الاب لانه الذي فرغه لهافيرجم في نصفه لقوله تعالى (فنصف ما فرضتم) ويحتمل أن يرحم عليها بنصفه و يكون ما أخذه الاب له لابنا قدرنا أن الجبم صار لها ثم أخذه الاب منها فتصبر

فقياس المذهب أنه لا ضمان عليها لانه حصل في بدعا بغير فعلها ولا عدوان من حمتها الم تضمنه كالوديعة ان اختلفا في مطالبته لهما فالفول قولها لانها منكرة وان ادعى أن الناب أو النقص كان قبل الطلاق وقالت بعده فالفول أيضا خولها لانه يدعي ما يوجب الضمائ عليها وهي تشكره والقول قول المنكر ، وظاهر خول أصحاب الشاعي أن على المرأة الضمان لما تلف أو نقص في يدها بعد الطلاق لانه حصل في يدها محكم قطع العقد فأشبة المبيع أذا ارتفع العقد بالفيخ

ولما ماذ كراً ، وأما المبيع فيحتمل أن يُنع وان سانا فان الفسخان كان منهماأو من المشتري فند حصل منه التسبب الى جعل مائ غبره في يده ، رفي مسئلتما ايس من المرأة فعل وانحا حصل ذلك بفعل الزوج وحده فأشبه ما لو الني ثوبه في دارها بغير أمرها

(فصل) ولو خالع امرأنا بعد الدخول ثم تزوجها في عدتها رطعةها قبل دخوله بها فلها في الذكاح الثاني نصف الصداق أو السمى فيه وبهذا قال الناجي وقال أبو حنيفة لها جميعه لان حكم لرط، موجود فيه بدليل أنها لو أنت بولد لزمه

ولنا قول الله سبحانه (واز طلفتموهن من قبدل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) ولأنه طلاق من نكاح لم بمدمها فيه فوجب أن يتفصف به الهركة لو تزوجها بمد العدة وما ذكره غير صحيح فان لحرق النسب لا يقف على الوط، عنا ه ولا يترم مقامه فا ماان كان لم يدخلها في النكاح لاول أيضا فعليه نصف الصدق الاول ونصف الصداق ا ثاني بغير خلاف

كأنها قبضته ثم أخذه منها ،و مكذا لو أصدقها هَا لها والنا لابيها ثم ارتدت قبل الداول فهل يرجع في الالف الذول فهل يرجع في الالف الذي قبضه الاب مليه أوعلها ? على و حبين

﴿ مسئلة ﴾ (وأن فمل ذلك غير الاب قالكل لها دونه)

اذا شرط ذقك غير ألاب من لارايا. كالجد والاخ فالشرط باطل نص علب أحمد يجميم المسمى لها ذكره أبوحفص وهو قرل من سمينا في أول المسئلة ، رقال الشافي مجب مهر المنل وهكذا ذكر القاضي في المجرد لان الشرط اذ بطل احتجنا أن نود الى الصداق مانقصت الزوجة لاجل ولانهرف قدره فيصبر الكل مجهولا فيفسد وان أصدقها الفين على أن ترطى أخاها الفا فالصداق صحيح لانه شرط لايزاد في المهر من أجله ولا ينقص منه فلا يؤثر في المهر مخلاف التي قبلها

ولنا أن ما اشترط، عرض في تزريج ا فيكون صفائا لها كالو جمله لها واذا كان صداقا انتفت الجهلة وهكذا لو كان الاب هو المشترط لكان الجمع صدافا وانما هو أحذمن مال ابنته لان له ذلك، وبشترط أن لا يكون ، جمعا بمال ابنته في كان مجمعا بمالها لم يصح الشرط وكان الجميع لها كالو اشترطه سائر الاوليا ذكره القاضي في المجرد

﴿ مسئلة ﴾ (واللاب تزويج أبنته البكر بذون صداق شها وانكرهت)

(الحسكم الذاك) أن الصداق اذا زاد بعد العقد لم يخل من أن تكون الزيادة غير متميزة كعيد يكبر أو يتعلم صناعة أريسمن أو متميزة كالولد والسكسب والثمرة فان كانت متميزة أخذت لزيادة ورجع بنصف الاصل ، وان كانت غير متميزة فالخيرة البها إن شارت دفعت اليه نصف قيمته يوم العقد لان الزيادة لها لا يلزمه إبدالها ولا يكنها دفع الاصل بدونها فصر نا إلى نصف القيمة ، وان شارت دفعت اليه نصفا زئداً فيازمه قبوله لاتها دفعت اليه حته وزيادة لا نضر ولا تتميز فان كان محجوراً عليها لم يكن لها الرجوع الافى نصف تقيمة لان الزيادة لها ولا يجوز لها ولا لو لها التبرع بشيء لا يجب عليها وان نقس الصداق بعد العقد فيو من ضامها ولا يخلو أيضا من أن يكون النقص متميزاً أو غير متميز فان كان متميزاً كعبد بن المن من من من عنامة أحدها فانه برجع بنصف البقي ونصف قيمة المن أن يكون النقص متميزاً أو غير متميز الناف إن كان من ذرات الأمثل ، واز لم يكن مته بنزاً كعبد كان شابا فصار شيخا فنقصت قيمته أو الناف إن كان من ذرات الأمثل ، واز لم يكن مته بنزاً كعبد كان شابا فصار شيخا فنقصت قيمته أو مناف المناف أن خلاله المناف الناف وان شاه رجع بنصف أبيمته الحد نصف النافي الناف وان شاه رجع بنصف أبيمته وقت مناهرا لمن في المناف المنافق وهر قول أكثر الفنها ، وقل الفاضي القياس أن له ذلك كالمبيع بمسكه هذا في ظاهر كانهم الحرق وهم أن كام الورة على الفاضي القياس أن له ذلك كالمبيع بمسكه ويطالب بالارش وبماذ كرناه كام الورع فاشبهت وبادة الموق المناف المدن المرادة على المناف المها تقبع فيالفسو خ فاشبهت وبادة الموق

وجملة ذلك أن للاب تروج أنه بد ن صداق مثلها بكراً كانت أو ثيبا صغيرة أو كبيرة وبه قل أبوحنينة ومالك ، وقل الشافعي ايس له ذلك فان فهى فلها مه مثلها لانه عقد معاوضة الم يجز أن ينتص فيه عن قرمة المموض كالبيع ولازم تفريط في با ها وايس له ذلك

ولما أن عمر رضي الله عنه خطب الماس فقال ألا لا غالوا في صداق الذا فها أصدق وسول الله ولي الله على أحداً من نسائه رلا أحداً من نسائه أكثر من الفني عشرة أوقية ، وكان فائ عحضر من الصحابة ولم ينكروه فكان الفاقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وان كان درن صداق المثل ، وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وهو من أشرف قربش شرفا وعلما وديناء من المعلوم انه لم يكن مهر منلها ، ولانه ايس القصود من النكان العوض وائه القصود السبكن والازواج ووضع يكن مهر منلها ، ولانه ايس القصود من النكان العوض وائه القصود السبكن والازواج ووضع المرأة في منصب عند من يكفلها و بصرفها و بحسن عشرفها ، وظاهر من لاب مع تمام شفقته و بلوغ نظروانه لا ينفصها من صدافها لا لنحصيل العالي الفصودة بالمات خيره عويفارق مائر عقود المهاوضات المن المنصودة بالمات خيره عويفارق مائر عقود المهاوضات المن المنصودة فيها العوض فلم بجز عفويته

﴿ مسئلة ﴾ (وأن فعل ذاك غيره باذنها صح)

وَلَمْ يَكُنَ الْهَبِرِهِ الْاعْتُواضِ اذَا كَانْتُ رَشَيْدَةً لَانَ الحَقِّ لَهَا وقد أَسْقَطَتُهُ فأشبه مالو أذنت في بيم

ولذا أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تنصف الطلاق كالتميزة ، وأمازيادة السوق فليست ملكه وفارق نما، المبيع لان سبب الفسخ الميب وهو ساق على الزبادة وسبب تنصيف المهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حته في نصف المفروض دون المين ولهذا لو وجدها ناقصة كان له الرجوع الى نصف علها أو قيمتها بخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سمينافلم يكن له أخذ، والبيع تماق حته بعينه فتبعه أنمنه فأما أن نقص الصداق من وجه رزاد من وجه مثل أن يته لم صنعة وينسى أخرى أو هزل وتعلم ثبت الخيار لمكل واحد منها وكان له الامتناع من العين والرجوع إلى القيمة فان اتمقا على نصف العين جازوان المتنع هو من الرجوع في نصف العين جازوان المتنع عواذا المتنع أحدها رجع في نصف قيمتها

(فصل) فان كانت المين تالمة وهي من ذوات الامثال رجع في نصف مثلها والا رجع في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين المقد الى حين القبض أر إلى حين التمكين منه على ماذكرنا من الاختلاف لان المين إن زادت فلزيادة لها تختص بها ، وأن نقصت قبل ذلك فر لقص من ضمانه ، وأن طلقها قبل قبل قبض الصداق وقبل الدخول وقد زادت زيادة منفصلة نهي لها تنفرد بها وتأخذ نصف الاصل ، وأن كانت الزيادة متصلة فلها الخيار بين أن تأخذ النصف وبتي له الصف وبين أن تأخذ الكل وتدفى اليه قيمة النصف غير زائد ، وأن كان ناقصا فلها الخيار بين أخذه ناقصاً وبين مطالبته بنصف قيمته غير ناتص

سلمة الها بدرن ثمن ثالها، وأن فعله بغير أذنها وجب مهر المثل لانه قيمة بضعها وأيسالولي نقصها منه فوجب مهر أنثل والنكاح صحيح لان فساد انتسمية وعدمها لايؤثر فيالنكاح

(فصل) وتمام المهر على لزوج لان التسمية فاسدة دينا الكونها غبر مأذون فيها شرعا فوجب على الزوج بهر المثل كالو زوجها لمحرم وعلى الولي ضافه لانه المفرط فكن عليه الضمان كالو باعمالها بدون ثمن مثله ، قال أحد أخف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الولي ، ويحتمل أن لا يلزم الزوج الا المسمى والبقي على الولي كالوكبل في البيم

﴿ مسئلة ﴾ (وان زوج ابنه الصغير و اكثر من مهر الثل صح ولزم ذمة الابن) وفيه اختلاف ذكرناه فيها مضى لانالهوض اه فكان المعوض عليه كالكبير وكثه ن المبيع

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان معسراً فهل بضمنه الاب ؟ يحتمل رجبين)

ذُكر شيخًا في كتاب الفني فيه روايتين مطلقا (أحداهما أيضمنه نصعليه احمد نقال نزويج الابه الطفل جائز ويضمن الاب الهر لامه النزم العوض عنه فضمنه كالونطق بالفهان والاخرى لايضمنه لا به عقد معاوضة ناب فيه عن غيره فلم يضمن عوضه كشمن مبيعه وكالوكيل قال القاضي وهدا أصح. قل الفاضي أنما الروايتان فيها إذا كان الابن مهسراً. أما الوسر فلا يضمنه الاب رواية

(فصل) اذا أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طنقها قبل الدخول فله نصف قيمتها وقتماأصدقها وليس له الرجوع في نصنها لانها زائدة زيادة متصلة فأشهت الجارية إذا سمنت وسواء كانالطام مؤيراً أو غير مؤير لانه متصل بالاصل ولا يجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن وتعلم الصناعة ، فأن بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها أجبر على ذلك لابها زيادة متصلة ولا يجب فصلها ، وإن قال اقطعي ثمرتك حتى أرجع في نصف الاصل لم يلزمها لان عرف هذه المحرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدايل البيع ولان حق الزوج انتقل الى القيمة فلم بعد إلى العين الا برضاها ، فأن قالت المرأة الرك الرجوع حتى أجذ عرقي وترجم في نصف الاصل أو ارجم في الاصل وأمهلي حتى أقتاع المحرة أو قال الزوج أنا أصبر حتى اقتاع المحرة أو قال الزوج أنا أصبر حتى اذا جذذت عمرتك رجعت في الاصل أو قال أنا أرجم في الاصل وأصبر حتى تجذي بم يأم واحداً منها قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى القيمة فلم يعدالى العين إلا برضاها ومحته أن يلزمها قبول ماعرض عليها لان الضرر عليه فأشيه مالو بذلت له نصفها مع طلعها وكا لو وجد العين أن يلزمها قبول وإن تراضيا على شي من ذلك جاز والحكم في سائر الشجر كالحكم في النخل واخراج النبور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أوضا فح ثها فنلك زيادة محضة أن بذلتها له النور في الشجر بمزلة الطلع الذي لم يؤبر ، وإن كانت أوضا فح ثها فنلك زيادة محضة أن بذلتها له بريادتها لزمه قبولها كازيادات المتصلة كامها ، وإن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ولما كازيادات المتصلة كامها ، وإن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ولمن كازيادات المتصلة كامها ، وإن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ولما كارزيادات المتصلة كامها ، وإن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ولما كارزيادات المتصلة كامها ، وإن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ولمن كارتها في كارتها في كارتها في كارتها في كارتها في كارتها في كارتها كارتها كارتها كارتها في كارتها في كارتها كارتها

واحدة ، فان طلق قبل الدخول سقط نصف الصداق فان كان ذلك بعد دفع الاب!لصداق عنهرجم نصفه إلى الابن وليس للاب الرجوع فيه بمه في المبة لان الابن ملكه بالطلاق عن غيراً بيه فأشبه مالوو «به الاب أجنبيا ثم وهبه الاجنبي الابن ، ويحتمل أن يرجم فيه لانه تبرع عن أبيه فلم يستقر الملك حتى استرجه الابن وكذلك الحكم في الوقضي الصداق عن ابنه الكبير ثم طلق قبل الدخول فالحكم في الرجوع في نصفه بالطلاق

(مسئلة) (واللاب قبض صداق ابنته الصغيرة بغير إذنها)

لانه يلي مالها فكان له قبضه كثمن مبيعها ، ولا يقبض صداق الثيب الكبيرة الا باذنها اذا كانت رشيدة لا نها المنافقة روايتان كانت رشيدة لا نها الما فاعتبر اذنها في قبضه كثمن مبيعها وفي البكر الباغة العاقلة روايتان (أصحما) أنه لا يقبضه إلا باذنها اذا كانت رشيدة كالثيب (والثانية) له قبضه بغير إذنها لانه العادة ولا نه يملك اجبارها على النكاح أشبهت الصغيرة وهو قول أبي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه : وان تزوج الهبد باذن سيده على صداق مسمى صح بغير خلاف نعلمه والمهر على سيده و كذاك النفقة ضه نها أر لم يضمنها وسواء كان مأذرنا له في التجارة أو محجورا عليه نص عليه احمد وعنه مايدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه قال نفقته من ضريبته ، وقال أن كانت نفقته بقدر ضريبته أنفق عليها ولا يعطى الولي وان لم يكن عنده ما ينفق فرق بينها وهذا (المغني واشرح السكبير)

النخل اذا أطلع الا في موضع واحد وهو أمها اذا بذلت نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله بخلاف الطلع مع النخل والفرق بإنهما من وجبين :

(أحدهما) أن المُرة لاينقص بها الشجر والارض تنقص بالزرع وتضمف

(انثاني) أن النمرة متولدة من النخل فهي تابعة له والزرع ملكها أودعته في الارض فلابجبرعلى قبوله ، وقال القاضي بجبر على قبوله كالطلع سوا، وقد ذكرنا ما يقتضي الفرق ومسائل النراس كمسائل الزرع فان طلتها بعد الحصاد ولم تكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها ، وإن نقصت بالزرع أو زادت به رجع في نصف قيمتها إلا أن يرضى أخذها ناقصة أو ترضى هي بـذلما ذائدة

(فصل) وأذا أصدقها خشبا فشققه أبرابا فزادت قيمة لم يكن له الرجوع في نصنه لزبادته ولا يلزمه قبول نصفه لأنه نقص من وجه فأنه لم يبتى مستعداً لما كان يصلح له من التسقيف وغيره ، وإن أصدقها ذهبا أو فضة فصاغته حليا فزادت قيمته فلها منعه من نصفه ، وإن بذات له المصف لزمه القبول لان الذهب لا ينقص بالصياغة ولا مخرج عن كونه مستعداً لما كان بصلح له قبل صياغته ، وإن أصدقها دنازير أو دراهم أو حلياً فكسرته مم صاغته على غير ماكان عليه لم يلزمه قبول نصفه لأن نقص

قول الشافعي لانه لا يخلو إما أن يتعلق برقبة العبد أو بذمته أو كسبه أو ذمة السيد لا جائزا أن يتعلق بذمة العبد يقبع به بعد العتق لا ه يستحق العوض في الحال عجلا فلا بجوز تأخير العوض ولاجائزاأن يتعلق برقبته لا ه وجب برضاء سيده أشبه مالو افترض برضا ه ولا جائزا أن يتعلق بذمة السيد لا ه أعا يتعلق بذمته ما ضمنه عن عبده ولم بضمن عنه المهر والمفقة اشبت تعلقه بكسبه ضرورة ، و تأثدة الحلاف أن من لزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبد كسب وليس السيد الفسخ لمله المدم كسب العبد وللسيد استخدامه و منعه الاكتساب ، ومن علقه بكسبه المار أن الفسيخ إذا لم يكن له كسب وليس لسيده منعه من الشكسب

ولنا أنه حق تعلق بالعتمد برضاء سيده فتعلق بديده وحاز بدمه فيه أن لو أرهنه بدين ، نعلى هذا لو باعه سيده أو أعتقه فم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فأما النفقة فأنها نجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري وعنى العبد أذا عتق

﴿ مسئلة ﴾ (وانتزوج بغير إذن سيده لم يصح النكاح)

أَجْمِع العلماء على أن العبد ليس له أن يُنكح بغير أذن السيد فأن فعل لم ينفذ نكاحه في قول الجليم قال أبن المنذر أجمعو على أن نكاحه باطل قال شيخنا الصواب ماقلنا أن شاء الله تعالى فأتهم اختلفوا في صحته فعن أحمد في ذلك روايتان (أظهرها) أنه باطل وهو قول عُمانوا بن عمر رضى الله عنها وبه قال شريح وهو تول الشافعي، وعن أحمد أنه موقوف على أجازة السيد فأن أجاز والابطل وهو قول أصحاب الرأي لانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

في يدها ولا يلزمها بدل نصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإنعادت الدنانير والدراهم الى ماكانت عليه فله الرجوع في نصفها وليس له طالب قيمتها لانهاعادت الى ماكانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أصدقها عبداً فحرض ثم برى ، ، وإن صاغت الحلى على ماكان عليه نفيه وجهان

(أحدهما) له الرجوع كالدراهم اذا أعيدت (والثاني) ايس له الرجوع في نصفه لانها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ، واو أصدقها جارية فهزات ثم سمنت فعادت البحالتها الاولى فهل يرجم في نصفها ? على وجهين

(فصل) وحكم الصداق حكم البيم في أن ماكان مكيلا أو مرزونا لايج ز لها النصرف فيه قبل قبضه وما عداء لايحتاج الى قبض ولها التصرف فيه قبل قبضه ، وقال القاضي وأصحابه ماكان مته ينا فله التصرف فيه حتى التصرف فيه ومالم يكن مته ينا كالقفيز من صبرة والرطل من زيت من دن لا علك التصرف فيه حتى تقبضه كالبيم ، وقد ذكرنا في المبيم رواية أخرى أنها لا علك التصرف في شيء منه قبل قبضه وهذا مذهب الشافعي وهذا أصل ذكر في اليم ، وذكر القاضي في وضع آخر أن مالم ينتقض العتد بهلاكه كالهروء وض الحلم يجوز التصرف فيه قبل قبضه لانه بالل لا ينفسخ السبب الذي ملك به بهلاكه فج أز التصرف فيه كالوصية والمراث وقد نص أحد على هبة المراة زرجها صداقها قبل قبضها وهو نوع تصرف فيه وقياس المذهب أن ماجاز لها التصرف فيه فهم من ضانها ان ثاف أو نقص ومالا تصرف لها فيه فهو

ولنا ماروى جابر قال قال رسول الله عَلَيْنَا وَانَاعِبدُ رَوْج بِغَيْرِ اذَنْ واليه فَهُو عَاهِر »رواه الاثرم والترمذي وقال حسن وأبو داود وابن ماجه وروى الحلال باسناده عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عَلَيْنَا وَ اعا عبد تروج بغير اذن مواليه فهو زان قال أحمد ذكرت هذا الحديث لابي عبد الله فقال هذا حديث منكر رواه أبو دواد وابن ماجة عن ابن عمر موقوفا من قوله ولانه عقد فقد شرطه فلم يصح كما لوثر وجها بغير شهود

﴿ مسئلة ﴾ (فان فأرقها قبل الدخول فلا شيء عليه)

لانه عقد باطل فلا يوجب بمجرده شيئاً كالبيع الباطل وهكذا سائر الانكحة الفاسدة لانوجب بمجردها شيئاً فان أصابها وجب لها المهر في الصحيح من المذهب رواه عن احمد جماعة وروى عنه حنبل انه لامهر لها اذا تزوج العبد بنير اذن سيده وهذا يمن حمله على ماقبل الدخول فيكون موافقا لرواية الجماعة ويمكن حمله على عمومه في عدم الصداق وهو قول ابن عمر ورواه الاثرم عن نافع قال كان اذا تزوج مملوك لابن عمر جلده الحد وقال للمرأة انك، أبحت فرجك وأبطل صداقها ووجهه انه وطيء امرأة مطاوعة في غير نكاح صحيح فلم يجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال الماضي هذا اذا كانا عالمين بالنحريم فاما ان جهلت المرأة ذلك فلها المهر لانه لا ينقص عن وطه الشبهة و يمكن حمل هذه الرواية على انه لامهر لها في الحال بل يجب في ذمة العبد يتعلق به بعد العتق وهو قول الشافع الجديد

من ضمان الزوج وان منعها الزوج قبضه أو لم يكنها منه فهو من ضانه على كل حال لان يده عادية فضمنه كالفاصب وقد نقل مهنا عن أحمد في رجل تزوج اسأة على هذا الفلام ففقئت عينه فقال ان كا تقبضته فهو لها وان لم تكن قبضته فهوعلى الزوج فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من ضمان الزوج بكل حال وهو مذهب الشافي وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتلفه ويضمنه بمثله ان كان مثليا وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد يرجع إلى مهر المثل لان تلف العوض يوجب الرجوع في المعوض فاذا تعذر رده رجع إلى قبصة قيمته كالمبيع ومهر المثل لان تلف العوض يوجب الرجوع في المعوض فاذا تعذر رده رجع إلى قيمته كالمبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع اليه

ولنا أن كلّ عين بجب تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها كالمنصرب والقرض والعارية وفارق المبيع إذا تلف فان البيع انفسخ وزال سبب الاستحقاق اذا ثبت هذا فان التالف في يد الزوج لا مخلوا من أربعة أحوال

(أحدها) أن يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا منها ويسقط عن الزوج ضاله (الثاني) تلف بفعل الزوج فهر من ضاله على كل حال ويضعنه لها بما ذكرناه (الثالث) أتلفه أجنبي فلها الخيار بين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على المتلف (الرابع) تلف بغعل الله تعالى فهو على ما ذكرناه من التفصيل في صدر المسئلة

لان هذا حق لزم رضاء من له حق فكان محله الذمة كالدين والصحيح ان المهر واجب لقوله عليه الصلاة والسلام « أيما أمرأة نكحت نفسها بغير أذن وليها فنكاحها باطل قان أصابها فلها ألمهر بما أستحل من فرجها » وهذا قد استحل فرجها فيكون «هرها عليه لانه استوفى منافع البضع باسم النكاح فكان المهر واجباكسائر الانكحة الفاسدة

(فصل) ويتعلق المهر برقبته يباع فيه الا أن يفديه السيد ويحتمل أن يتعلق بذمةالعبد وقدذكر ناه وهذا أظهر لان الوطء اجري مجرى الجناية الموجبة للضمان بغيراذن المولى ولذلك و جبالمهر همنا وفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لم تجر مجراها ماوجب شيء لانه برضي المستحق

(نصل) والواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقهاء لا نه وطع يوجب المهر فاوجب مهر المثل بكماله كالنكاح بلا ولى وسائر الا نكرحة الداسدة وعنه مجب خمسا المسمى اختارها الخرقي وعنه رواية ثالثة أمها أن علمت أنه عبد فلها خمسا المهر وأن لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد ووجه قول الخرقي ماروى الامام أحمد باسناده عن خلاس أن غلاما لابي موسى تزوج بمولاة تيحان اليتمي بغير أذن مولاد فكتب أبو موسى في ذلك الى عمان بن عفان فكتب اليه أن فرق بينها وخذ لها الحنسين من صداقها وكان صداقها خمسة أبورة ولان المهر أحد موجبي الوطء فجاز أن ينقص العبد فيه عن الحركالحد والواجب خمسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عمان وظاهرها أنه أوجب خمسي المسمى ولهذا

(فصل) اذا طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت في الصداق بعقد من العقود لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) ما يزيل الملك عن الرقبة كالبيم والهبة والعتق فهذا يمنع الرجوع وله نصف القيمة لزوال ملكها وانقطاع تصرفها فان عادت العين اليها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها بحالها فله الرجوع في نصفها لانه وجدها بمينها فأشبه ما لولم بخرجها ولا يلزمالوالداذا وهباولده شيئا فخرج عن ملكه ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع فيه لاننا نم م ذلك وأن سلمناه فإن حق الوالد سقط بخروجه عن يد الولد بكل حال بدليل انه لا يطالب ببذله والزوج لم يسقط حقه بالسكلية بل يرجم بنصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجرع في عينه أولى وفي معنى هذه التصرفات الرهن فانه وإن لم يزل الملك عن الرقبة الكنه يراد البيم المزيل العلك ولذلك لا يجوز رهن مالا يجوز بيمه فني الرجوع في المين ابطال لحق المرتهن من الوثيقة فلم يجز وكذلك الـكتابة فأنها ترادالعتق المزيل الملك وهي عقد لازم فجرت مجرى الرهن فان طلق الزوج قبل اقباض الهبة أو الرهن أو في مدة الخيار في البيع ففيه وجهان.

(أحدهما) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقدته في ملكها فلم تملك إبطاله كاللازم ولان ملكها قد زال فلم تملك الرجوع في ما ايس بمملوك الها (والثاني) تجبر على تسليم نصفه لانها قادرة على ذلك ولا زبادة فيها وللشانعي قولان كهذين الوجهين فأما ان طلقها بعدنقبيض الهبة والرهن ولزوم

قال كان صداقها خمسة ابعرة ولانه لو اعتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائر قيم المتلفات والاوحبت القيمة وهي الأعان دون الابعرة ومحتمل ان مجب خمسا مهر المثل لانه عوض عن جناية فكان المرجع فيه الى قيمة الحل كسائر أروش الجنايات وقيمة المحل مهر المثل

(فصل) فان كان الواجب زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لان الواجب عليه ما يقا بل قيمة العبد بدليل أنه لو سلم العبد لم يلزمه شيء فاذا أعطى القيمة ققد أعطى مايقابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وانكان الواحبأقل من قيمة العبد لم يازمه أكثر من ذلك لانه أرش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والخيرة في تسليم العبدوفدائه الى السيد وقد ذكرنا ذلك في غير هذا الموضع

(فصل) وان اذن السيد لعبده في النزويج بمعينة أو من بلد معين أو من جنس معين فنـكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحكم فيه كما ذكر ناوان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحاً فاسداً فكذلك لانه غير مأذون له فيه وان اذن له في النكاح وأطلق فنكح نكاحاً فاسداً احتمل ان يكون كذلك لان الاذن في النكاح لا يتناول الفاسد وأحتمل أن يتناوله أذنه لان اللفظ باطلاقه يتناوله وأن أذن له في نكاح فاســد وحصلت الاصابة فالمهر على سيده لانه باذنه والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (وان زوح السيد هبده امته لم محب مهر ذكره أبو بكر والقاضي)

البيع فلم بأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيع والرهن والهبة لم يكن له الرجوع في نصفهالأن حقه يُبت في القيمة (الثاني) تصرف غير لازم لا يقل اللك كالوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل-ق الرجوع في نصفه ويكون وجود هذا التصرف كهدمه لا نه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من النصرف الله عنع من له الرجوع على المالك من الرجوع كالايداع والعارية فأما إن دبيته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لانه وصية أو تعليق نصفه وكلاهما لا يمنع الرجوع ولانه لا يمنع السيم فلم يمنع الرجوع كالوصية ولا يجبر الزوج على الرجوع في نصفه بل يخبر مين ذلك وبين أخذ نصف قيمته لان شركة من نصفه مدر نقص ولا يؤمن أن يرفع إلى حاكم حنني فبحكم بعتمه ران كانت أمة فد برتها خرج على الروابتين ان قلمنا تباع في الدين فهي كالعبد، وأن قلنا لا تباع لمجبر الزوج على الرجوع في نصفها ، وأن كاتبت الامة أرالعبد لم يجبر الزوج على الرجوعفي العبد لانه تمص، وان اختار الرجرع وقلنا الـكمّابة تمنعالبيع منعت الرجوع وان قلنا لاتمنع البيم احتمل أن لاتنم الرجوع كالتدبير، واحتمل أن تمنمه لاز الكنابة عقد لازم واد لازالة اللَّ فينمت الرجوع كالرهن الله أنَّ) تصرف لازم لابواد لار لة الله كالاجارة والتزويج فهذا نقص فيتخبر بين أن برجم في نصفه ناقصاً لأنه رضي بحقه ناقصاً وبين الرجوع في نصف قيمته فان رجم في نصف المستأجر صبر حتى تنفسخ الاجارة فان قبل فقد قلتم في الطام الحادث في الدخل إذا قال

لايجب للسيد على عبده مال وقيل بجب الصداق على السيدثم سقط قاله أبو الخطاب قال يجب السمى أو مهر المثل أن لم يكن مسمى كيلا مخلو النكاح عن مهر تم يسقط لتعذر أثبانه وقال أبو عبد الله أذا زوج عبده من أمته فأحب ان يكون بهر وشهود، قيل فان طبقها? قال يكون الصداق عليه أذا أمتق قيل فان زوجها منه بغير مهر؟ قال قد اختلفوا فيه فذهب جاءر الى اله جاءز لان النـكاح لايخلو من مهر ولا يثبت للسيد فليعبده مال فسقط

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ رُوحٍ عَبْدُهُ حَرَّةً ثُمَّ بَاعُهَا آيَاهُ بَهْمَنْ فِي الذَّمَّةُ تَحُولُ صَدَّاقُهَا أَو نَصْفَهُ أَنْ كَانْ قبل الدخول إلى عنه)

اذا اشترت الحرة زوجها أو ملكنه الفسخ النكاح لان ملك النكاح واليمين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكالمالكه ولان المرأة تقول انفق على لأني امرأتكوانا اسافر بكلانك عبديويقول هو انفقى على لأي عبدك وأنا أسافر بك لأنك أمرأتي فيتنافأ ذلك فثبت أقواهما وهو ملك اليمين وينفسخ النسكاح لانه أضعفهما ولها على سيده المهر انكان بعد الدخول وعليها لتمن فانكاما دينين من جنس تقاصا وتساقطا انكاءا متساوبين وان تفاضلا سقط الاقل منها بمثله وبقى الفاضل وان اختلف جنسها لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه الى صاحبه وقال الشافعي في أحدقو ليه يسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكمته لم يجز ان يثبت لها دين في ذمة عبدها كما اواتلف

أنا أصبر حتى تنتهي الثمرة لم يكن له ذلك قلنا الفرق بينهما أن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يلزمها قبول منته بخلاف مسئلتها ولان ذلك يؤدي إلى التنازع في سقي الثمرة ووقت جذاذها وقطمها لخرف العطش أو غيره بخلاف مسئلتها

(فصل) فان أصدقها شقصا فهل الشفيع أخذه ؟ على وجهبن فان قلمائه أخذه فأخذه ثم طاق الزوج رجم في نصف قيمته لأنه قد زال ملكما عنه عران طلقها قبل أخذه بالشفع قفيه وجهان (أحدهما) يقدم الشفيع لان حقه أسبق نأه ثبت بالنكاح وحتى الزوج ثبت بالطلاق ولان الزوج برجم إلى بدله وهو نصف القيمة وحتى الشفيع اذا بطر بطل بغير بدل (والثاني) يقدم الزوج لان حقه آكد فانه ثبت بنص القرآن والاجهاع وحتى الشفيع عليه فعلى هذا يكون الشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ما كان بأخذ به الجميع

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا اختلفا في الصدان بعد العقد في قدره ولا بينة على مبلغه فالقول قولها ما ادعت مهر مثلها)

وجملة ذلك أن الزوجين اذا اختلفا في قدر المهر ولا بينة على مهلفه فالقول قول من يدعي مهر

لها مالا وهذا بناء منهم على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد بينا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر ملك العبد في اسقاطه وذكر الفاضى وجها أنه يسقط لان ثبوت الدين في ذمة السيد تبع أشبوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة العبد سقط من ذمة السيد تبعا كالدين الذي على الضامن أذا تسقط من ذمة المنهون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ولانه ثبت في الذمتين جيما أحداهما تبع الاخرى بل المذهب أنه لا يسقط بعد الدخول بحال فأما أن كان الشراء قبل الدخول سقط نصفه كما أو طلقها قبل الدخول بها وفي سقوط باقيه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أنما هو بفعل البائع فالفسخ أذا من جهته فلم يسقط جميع المهر (والثاني) يسقط لان الفسخ أنما تم بشراء المرأة فأشبه الفسخ بالعيب في أحدهما وفسخها لا عساره وشراء الرجل أمرأته فان قلما لا يسقط جميعه فالحكم في النصف الباقي كالحكم في حميعه اذا فسخ النكاح بعد الدخول على ماذكر نا

(فصل) فان باعها اياه بالصداق صح نص عليه وذكره أبو بكر والقاضي ويرجم عليها بنصفه أن قامنا يسقط نصفه أو بجميعه أن قامنا يسقط جميعه ويحتمل أن لا يصح قبل الدخول لكون انفساخ النكاح جاء من قبلها فيبقي الشراء بغير عوض فلا يصح وهو قول أصحاب الشافعي لان ثبوت البيع يقتضي نفيه فأن صحة البيع تقتضي فسخ النكاح وسقوط المهر يقتضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بغير عوض ووجهه الاول أنه يجوز أن يكون ثمنا لغير هذا العبد فجاز أن يكون ثمنا له كغيره من الديون وما سقط منه رجع عليها به

المثل منها فان ادعت المرأة مهر مثلها أو أقل فالغول قولها ، وان ادعي الزوج مهر المشل أو أكثر فالقول قوله و بهذا قال ابو حنيفة وعن الحسن والنخبي و هاد بن أبي سليان وأبي عبيد نحوه ، وعن احمد رواية أخرى أن القول قول الزوج بكل حال وهذا قول الشعبي وابن أبي لبلى وابن شبرمة وأبي ثور وبه قال ابو يوسف الا أن يدعي مستنكراً وهو أن يدعي مهرا لا يتزوج بمثله في العاد فلا منكر الزيادة ومدعى عليه فيدخل تحت قوله عليه السلام و ولدكن اليمين على المدعى عليه وقال الشأفي يتحالفان فان حلف أحدها و كل الآخر ثبت ماقاله ، وان حلفا وجب مهر المثل وبه قال الشوري يتحالفان فان حلف أحدها و كل الآخر ثبت ماقاله ، وان حلفا وجب مهر المثل وبه قال الشوري وقال ما الله عن المعنى المتنافق المن المنافق المن المنافق المنافقة الم

ولنا أن الظاهر قول من يدعي مهر المثل فكان انقول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى ولنا أن الظاهر قول من يدعي مهر المثل فكان انقول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى وعلى المودع اذا ادعى النلف أو الرد ولاله عقد لا نفسخ بالتحالف فلا بشرع فيه كالمفوعن دم العمد ولان القول بالتحالف يفضي إلى إيجاب أكثر مما يدعيه أو أقل ما يقرلها به فانها إذا كان مهر مثلها مائة فادعت مائين وقال بل هو خسون أوجب لها عشرين يتفقان على أنها غير واجبة عراو ادعت مائيين

(فصل) فال رضي الله عنه وتملك المرأة الصداق المسمى بالمقد

هذا قول عامة أهل العلم وحكي عن مالك أنها لا علك الا نصفه وعن أحمد ما يدل على ذلك وقال ابن عبد البر هذا موضع اختلف فيه السلف والا آثار، وأما الفقها، اليوم فعلى أما تملك وقول النبي عليه المن عبد البر هذا موضع اختلف فيه السلف والا آثار، وأما الفقها، اليوم فعلى أما تملك وقول النبي ولا إزار لك دليل على ان الصداق كله الهرأة لا يبقي للرجل منه شيء ولا نه عقد علك به العوض بالعقد فملك فيه العوض كاملاكا لبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعة بالعقد ألا ترى أنها لو ارتدت سقط جميعة وأن كانت قدملك نصفه

(مسئلة) فان كان معينا كالعبدوالدارفاهاالتصرف فيه و نماؤه لهاوزكا ته و نقصه وضمانه عليها سواء قبضته أو لم تقبضه متصلا كان النماء أو منفصلا و عليها زكانه اذا حال عليها الحول نصعليه أحمدوان تلف فهو من ضانها، ولو زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضان الزكاة كاما عليها لأما قد ملكنها شبه ما لو ملكته بالبيع الاان عنعها قبضه فيكون ضانه عليه لانه عنزلة الفاصب فان زاد فالزيادة لها وان نقص فالنقص عليه ويكون الخيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكات من يوم العقد الى حين القبض لانه إذا زاد بعد العقد فالزيادة لها وان نقص فالنقص عليه الا أن تسكون الزيادة لتغير السعر فقد ذكرناه في النصب وعن أحمد فيمن تزوج على عبد ففقئت عينه . ان كانت قد قبضته فهو لها وان لم تقبضه فهو على الزوج هكذا نقله مهنا فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من

وقال بل هومائة وخسون ومهرمناها مائة فأوجب مائة لا سقط خمسين يتنقان على وجربها ولان مهر المثل ان لم يوافق دعوى أحدهما لم يجز إيجابه لانفائها على أنه غير ما اوجبه العقد عوان وافق قول أحدهما فلاحاجة في إيجابه إلى عين من ينفيه لانها لا تؤثر في إيجابه وفارق البيم فانه ينف خ بالتحالف ويرجع كل واحد منها في ما الهوما ادعا مما للك من أنها استأمنته لا يصح فانها لم نجوله أمينها ولوكان أمينا لها وجب أن تكون أمينة فتحوت له حين لم يشهد عليها على أنه لا يلزم من الاختلاف عدم الاشهاد فقد تكون بينهما بينة فتحوت أو نغيب أو تنسى الشهادة إذا ثبت هذا ، فكل من قلنا القول قوله نهو مم يمينه لانه اختلاف في ما يجوز بذله فتشرع فيه المين كمائر الدعاوى في الاموال ، وحكي عن الفاضي أن اليمين لا تشرع في الاحوال كابها لانها دعوى في النكاح

(فصل) فان ادعى أذل من مهر المثل وادعت هيأ كثير منه رد إلى مهر المثل ولم يذكر أصحابنا يمينا والاولى أن يتحالفا فان مايقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يعدل عنه الا ببمين منصاحبه كالمنكر في سائر الدعارى ولامهما تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف كما لو اختلف المتبايعان وهذا

نول أبي حنيفة والبانون على أصولهم

ُ فصل) فان قال تزوجتك على هذا العبد فقالت بل على هذه الامة وكانت قيمةالعبدمهر انثل أو أكثر وقيمة الامة فوق ذلك حنف لزوج ووجبت لها قيمة العبد لان قوله يوافق الظاهر ولاتجب

ضهان الزوج بكل حال سواء كان معينا أو لم يكن كغير المعين وهو مذهب الشافعي.

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان غير معين كقفيز من صـبرة لم يدخل في ضانها ولم تملك التصرف فيه الا بقبضه كالبيع)

وجملة ذلك أن حكم الصداق حكم البيع في ان ما كان مكيلا أو موزونا لا يجوز لها التصرف فيه قبل قبضه وماعداه لايحتاج الى قبض ولها التصرف فيه قبل قبضه ، وقال القاضي وأصحابه ماكان معينا فاما التصرف فيه وما لم يكن معينا كنفيز من صبرة ورطل من زيت لم تملك التصرف فيه حتى تقبضه كالبيع وقد ذكرنا في المبيع رواية أخرى أنها لا تملك التصرف في شيء من قبل قبضه وهذا مذهب الشافعي وهذا أصل ذكر في البيع وذكر الفاضي في موضع آخر ان ما لم ينتقض العقد بهلاكه كالمهر وعوض الحلع بجوز التصرف فيه قبل قبضه كالوصية والميراث ، وقد نص أحمد على هبة المرأة زوجها صداقها قبل قبضها وهو نوع تصرف وقياس المذهب ان ما جاز لها التصرف فيه فهو من ضانها ان تما أو نقص ومالا نصرف لها فيه فهو من ضانها ان وجمل حال كالغاصب وقدذكر نا مارواه ، بهنا عن احمد في العبد إذا فقئت عينه ان ضمانه على الزوج ما لم تكن قبضته وهذا كمذهب الشافعي

(٦) (الجزء الثامن)

(المغني والشرح الكبير)

عين العبد ائلا يدخل في ملكها ماينكر. وإن كانت قيمة الامة مهر انثل أو أنل وقيمة العبد أقل من ذاك فالفول قولالزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها? فيه وجهان

(أحدهما) تجب عين الامة لاننا قبانا قولها في القدر فكذلك في العين واليس في ذلك ادخال ماينكره في ملكها

﴿ وَالنَّانِي ﴾ تَجِب لها قيمتها لان قولها انها وافق الظاهر في انقدر لافي العين فأوجبنا لها ماوافقت الظاهر فيه ، وإن كان كل واحد منها قدر مهر الثل أو كان العبد أقل من مهر الثل والامة أكثر منه وجب مهر المثل اذا تخالفا وظاهر قول القاضي أن اليمين لا يشرع في هذا كله

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن أنكر أن يكون لها عليه صداق فالقول أيضاً قولها قبل الدخول وبعده ماادعت مهر مثلها إلا أن يأتي ببينة تبرئه منه)

وجملة ذلك أن الزوج اذا أنكر صداق امرأنه وادعت ذلك عليه فالقول قولها فيما يوافق مهر مثلها سوا. ادعى أنه وفى لها أو أبرأته منه أو قال لانستحق علي شيئا وسوا. كان ذلك قبل الدخول أو بمده ، وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي لبلى والثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي . وحكي عن فقها، المدينة السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الدخول فالقول قول لزوج

(فصل) وكل موضع قلنا هو من ضان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتلفه ويضمنه بمثله ان كان مثلياً و بقيمته ان لم يكن مثلياً ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وقال في الحديد برجع الى مهر المثل لان تلف العوض يوجب الرجوع الى المعوض فاذا تعذر رده رجع الى قيمته كالبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع اليه

ولنا أن كل عين وجب تسليمها مع وجودها اذا تلفت مع بقاء سبب استحفاقها فالواجب بدلها كالمفصوب والفرض والعارية وفارق المبيع إذا تلف فان المبيع انفسخ وزال سبب الاستحقاق فاذا ثبت هذا فان التالف في يد الزوج لا يخلو من أربعة أحوال (أحدها) أن يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا منها ويسقط عن الزوج ضانه (الثاني) الف بفعل الزوج فهو من ضانه على كل حال ويضمنه لها بما ذكرناه (الثالث) أنافه أجنبي فلها الخيار بين الرجوع على الاجنبي بضانه وبين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على ما ذكرنا من التفصيل في صدر المسئلة

﴿مسئلة ﴾ (فان قبضت صدافها ثم طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصفه ان كان باقيا)

لقُول الله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضّم لهن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف محمد الله ويدخل في ملك حكما كالميراث هذا قياس المذهب ولا يفتقر الى

والدخرل بالمرأة يقطع الصداق، وبه قال مائك، قال أصحابه أنما قال ذلك أذا كانت العادة تعجيــل الصداق كما كان بالمدينة أو كان الحلاف فيما تعجل منه في العادة لانها لانسلم نفسها في العادة إلا بقبضه فكان الظاهر معه:

وانا أن النبي ﷺ قال « اليمين على المدعى عليه » ولانه ادعى تسليم الحق الذي عليه فلم يقبل بغير بينة كما لو ادعى تسليم الثمن أو كما قبل الدخول

(فصل ، فان دفع اليها ألفا ثم اختاما فقال دفعتها ليك صداقا وقالت بلهبة فان كان اختلافها في نيت كأن قالت قصدت الهبة وقال قصدت دفع الصداق فالقول قول الزوج بلا يمين لأنه أعلم بما نواه ولا تطلم المرأة على نيته ، وإن اختلفا في الفظه فقالت قد قلت خذي هذا هبة أو هدية فأنكر ذلك فالقول قوله مع يمينه لانها تدعي عليه عقداً على ملكه وهو ينكره فأشبه الوادعت عليه ببع ملكه لها ، لكن إن كان المدفوع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عوضاً ثم اختلفا وحلف أنه دفع اليها دفع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عوضاً ثم اختلفا وحلف أنه دفع اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد الدوض ومطالبته بصداقها

اختيار. وارادته فما بحدث من النماء يكون بينهما وهو قول زفر وذكر القاضي احتمالا أنه لا يدخل في ملك حتى لختار كالشفيع وهو قول أبي حنيفة وللشافعي قولان كالوجهين فعلى هـ ذاما ينمي قبل ذلك فهو لها وعلى القول الآخر يكون بينهما نصفين

وانا قول الله تمالى (فنصف ما فرضم) أي لكم أولهن فاقتضى ذلك أن النصف لها والنصف له عجرد الطلاق ولان الطلاق سبب علك به بغير عوض فلم يقف الملك على ارادته واختياره كالارث ولانه سبب لنقل الملك فيه فنقل الملك بمجرده كالبيع وسائر الاسباب ولاتلزم الشفعة فأن سبب الملك فيها الاخذ ومتى أخذ بها ثبت الملك من غير إرادة واختيار وقبل الاخذ ماوجد السبب وأيما استحق عباشرة سبب الملك ومباشرة الاسباب موقوفة على اختياره كما أن الطلاق مقوض الى اختياره فالاخذ بالشفعة نظير أبوت الملك حكم لهماو أبوت الملك حكم لهماو أبوت أحكام الاسباب بعد مباشرتها لا يقف على اختيار أحد ولا ارادته

(فصل) فان زاد زيادة منفصلة رجع في نصف الاصل والزيادة لها وان كانت متصلة فهي مخيرة. بين دنع نصفه زائداً وبين دفع نصف قيمته يوم العقد

وجملة ذلك أن الصداق إذا زاد بعد العقد لم يخل من ان تكون الزيادة غيرمتميزة كسمن العبد وكبر. وتعلمه صناعة أومتميزة كالولد والكسب والثمرة فان كانت زيادة متميزة اخذت الزيادة ورجع

اذا لم تخبرهم أنه صداق فأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت هي أنه قال هوهبة فينبغي أن يحلف كل واحد منها ويتراجعان بما لكل واحد منها ، وحكي عن ماللك أنه قال ان كان مما جرت العادة مهدبته كالثرب والحاتم فالفول قولها لان الظاهر معها وإلا فالقول قوله

و لنا أنهما اختلفا في صفة انتقال ملكه الى يدها وكان القول قول المالك كما لو قال أو دعتك هذه الهين قال بل وهبثها :

(فصل) إذا مات الزوجان واختلف ورثنها قام ورثة كل إنسان مقامه إلاأن من مجلف منهم على الاثبات يحلف على النوروبه قال الاثبات يحلف على النوروبه قال الاثبات يحلف على النوروبه قال المشافعي وقال أبرحنيفة ان مات أحد الزوجين فكذلك وان مات الزوجان قادعي ورثة المرأة التسمية فأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم دشي، قال أصابه إنها قال ذلك إذا تقادم العهد لانه تعذر الرجوع الى مهر المثل لانه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محمد بن الحسن يقضى بعهر المثل وقال زفر بعشرة دراهم لائه أقل الصداق.

ولما أن مااختلف فيه المتعاقدان قام ورثتها مقامها كالمتبايمين وما ذكروه ليس بصحيح لأنه لا يسقط الحق لنقادم العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقيم سائر المتلفات

(فصل) وان أختلف الزوج وأبو الصغيرة والمجنونة قام الاب مقام الزوجة في اليمين لأنه يحلف

بنصف الاصل وان كانت غير متميزة فالخيرة اليها ان شاءت دفعت اليه قيمته يوم العقد لان الزيادة لها لا يلزمها بذلها ولا يمكنها دفع الاصل بدونها فصرنا الى نصف القيمة وانشاءت دفعت اليه نصفه زائداً فيلزمه قبوله لانها دفعت اليه حقه وزيادته لاتضمر ولا تتميز فان كانت محجوراً عليها لم يمكن له الرجوع الافي نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يجوزلها ولالوليها النبرع بشيء لا يجب عليها

﴿ مسئَّلةِ ﴾ (وان كان ناقصاً خير الزوج بين أخذ نصفه ناقصاً وبين أخذ القيمة يوم العقد)

إذا نقص الصداق بعد العقد فهو من ضانها وقد ذكر ناه مفصلا ولا يخلو من أن يكون النقص متمسيراً أو غير متميز فان كان متميزا كمبدين تلف أحدها فأه يرجع بنصف الباقي ونصف قيمة التالف أو مثل نصف النالف أن كان من ذوات الامثال وان لم يكن متميزاً كأن شاب فصار شيخا فنقصت قيمته أونسي صناعة أوكتابة أوهزل فالخيار الى الزوج ان شاء رجع بنصف قيمته وقت ما أصدقها لان ضان النقص عليها فلا يلزمه أخذ نصف لانه دون حقه وان شاء رجع بنصف فتحبر المرأة على ذلك لانه رضي أن يأخذ نصف حقه ناقصا فاضا فان اختار أن يأخذ ارش النقص مع هذا لم يكن له ذلك لانه رضي أن يأخذ نصف حقه ناقصا فان اختار أن يأخذ ارش النقص مع هذا لم يكن له ذلك في ظاهر كلام الخرقي وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال القاضي القياس أن له ذلك كالمبيع يمسكه ويطالب بالارش و بما ذكر ناه كله قال أبو حنيفة والشافمي وقال محمد بن الحسن الزيادة غير عسكه ويطالب بالارش و بما ذكر ناه كله قال أبو حنيفة والشافمي وقال محمد بن الحسن الزيادة غير

على فعل ذنسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمعت يمينه فيه كازوجة فان لم يحلف حتى بلغت وعقلت فاليمين عليها دونه لان الحتى لها وانها بحلف هو لتعذر اليمين من جهتها فاذا أمكن في حقها صارت اليمين عليها كاوصي اذا بلغ الاطفال قبل يعينه فيها بحلف فيه فأما البكر البالغة العاقلة فلا تسمع مخالفتها لان الكبيرة قولها مقبول في الصداق والحتى لها دونه وأما سائر الاولياء فليس لهم تزويج صغيرة الاعلى رواية في بنت تسم وليس لهم أن يزوجرا بدون مهر المثل ولو زوجوها بدون مهر المثل من غير يمين فان ادعى أنه زوجها بأكثر من مهر مثلها فاليمين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) اذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بنهر صداق قان كان بعد الدخول نظرنا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب ذلك من غير عبن لانها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف ، وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما يجب لها بدعوى الزوج فحب أن يقبل قولها بغير عبن عوان ادعت أكرمن مهر المثل زمته اليمين على نفي ذلك ويجب لها مهر المثل ، وإن كان اختلافهم قبل الدخول انبني على الروايتين فيها اذا اختافا في قدر الصداق ، فان قلنا القول قول الزوج فلها المنعة ، وإن قلنا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولها ما دعت مهر مثام هدذا اذا طاقها ، وإن لم يطلقها فرض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قلنا القول قوله فعليه اليمين ،

والما أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تتنصف بالطلاق كالميزة فأما زيادة السوق فليست ملكها والمرق على الزيادة وسبب تنصيف المهر الطلاق وهو والمرق على الزيادة وسبب تنصيف المهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حقه في نصف المفروض دون العين ولهذا لو وجدها ناقصة كان له الرجوع الى نصف بدلها بخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سميناً فلم يكن له اخذه والمبيع تعلق حقه بعينه فتبعه سمنه فأما أن نقص الصداق من وجه وزاد من وجه مثل ان يتعلم صناعة وينسى اخرى أوهزل و تعلم ثبت الحيار لكل واحد منها وكان له الا تناع والرجوع الى القيمة فان انفقا على نصف العين جاز وان امتنع هو من الرجوع في نصفها فله المين جاز وان امتنع واذا امتنع أحدهما رجع في نصف قيمتها

(فسل) فان أصدقها شقصاً وقلنا للشفيع أحذه فأخذه ثم طلق الزوج رجع في نصف قيمته ازوال ملكها عنه فان طلقها قبل الاخذ بالشنعة فطالب الشفيع قدم حقه في أحد الوجهين لان حقه أسبق فانه يثبت بالنكاح وحق الزوج ثابت بالطلاق ولان الزوج يرجع الى بدل وهو نصف القيمة وحق الشفيع اذا بطل فالى غير بدل (والثاني) يقدم الزوج لان حقه ثبت بنص القرآن والاجماع فكان آكد وحق الشفيع مختلف فيه فعلى هذا يكون للشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ماكان يأخذ به الجليع وحق الشفيع في (وان كان تالفاً أومستحماً بدن أو شفعة فله نصف الفيمة يوم العقد الا ان يكون

مثلياً فيرجم بنصف مثله)

﴿ مسئالة ﴾ قال (واذا تروجها بغيرصداق لم يكن لهاعليه اذاطبقها قبل الدخول الاالمتعة)

وجملته أن النكاح يصح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل الملم وقد دل على هذا قول الله تعالى (لاجناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تنرضوا لهن فريضة)

وروي أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صد قا ولم يدخل بهاحتى مات فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث ? فقام معقل بن سنان الاشجمي فقال : قضى رسول الله على الله ع

وقال بعض الشافعية لا يصح في هذه الصورة لا بها تكون كالموهوبة وايس بصحيح لأنه قد صح في اذا قال زوجتك بغير مهر فيصح ههنا لان معناها واحد وما صحفي إحدي الصو تين المتساويتين صح في الاخرى وليست كالموهوبة لان الشرط يفسد ويجب المهر اذا ثبت هذا فان الزوجة بغير مهر تسمى مفوضة بكسر الواو وفتحها فمن كسر أضاف الفال اليها على أنها فاعلة مثل مقومة ومن فتح أضافه إلى وليها ومعنى التفريض الاهمال كأنها أهملت أمر المهر حبث لم تسمه ومنه قول الشاعر:

وقال القاضي له القيمة أقل ماكانت من يوم العقد الى يوم القبض ، قال شيخنا : هذا مبنى على ال الصداق لا يدخل في ضان المرأة الا بقبضه وانكان ميناً كالميع في رواية فعلى هذا ان كانت الفيمة وقت العقد أقل لم يلزمها إلا نصفها لان الزيادة بعد العقد لها لانها عاء ملكها فأشبهت الزيادة بعد القبض وان كانت القيمة وقت الفبض اقل لم يلزمها أكثر من نصفها لان ما نقص من القيمة من ضمانه تلزمه غرامته لها فكيف يجب له عليها؟

(فصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طلقها قبل الدخول فله نصف قيمتها يوم العقدوليس له الرجوع في نصفها لانها زادت زيادة متصلة فهي كسمن الجارية وسواء كان الطلع مؤبرا أو غير مؤسر لانه متصل بالاصل لا يجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن وتعلم الصناعة فان بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها لزمه ذلك لانها زيادة متصلة لا يجب فصلها ، وإن قال اقطعي ثمر تك حتى أرجع في نصف الأصل لم يلزمها لان العرف في هذه الثمرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدليل البيم ولان حق الزوج انتدل الى القيمة فلم يعد الى الدين إلا برضاها فان قالت المرأة اترك الرجوع حتى آخذ ثمرتي وترجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأرجع في الاصل وأمهلني حتى أفطع الثمرة أو قال الزوج انا أصبر حتى تجذي ثمر تك لم يلزم

لايصاح الناس قوضى لاسراة لهم ولا سراة اذا جهالهم ضادوا

يعيني مهملين والنفويض على ضربين ؛ نفريض بضع وتفويض «بهر . فأما تنويض البضع فهو الذي ذكره الحرقي وفسر ناه وهو الذي ينصرف البه إطلاق النفويض ، وأما تفويض المهر فهو أن يجعل الصداق إلى رأي أحدهما أو رأي أجنبي فيتول زوجتك على ماشئت أو على حكمك أو على حكمي أو حكمها أو حكم أجنبي ونحوه فهذه لها «بهر المثل في ظاهر كلام الحرقي لانها لم تزوج نفسها إلا بصداق الكنه مجبول فسقط لجهاله ووجب مهر المنسل ، والنفويض الصحيح أن تأذن المرأة الجائزة الامراوليها في تزويجها بغير مهر أو بتنويض قدره أو بزوجها أبوها كذلك ، فأما انزوجها غير أبيها ولم يذكر مهراً بغير إذنها في ذلك فأنه يجب مهر المثل

وقال الشافقي لا يكون التفويض الا في الصورة الاولى وقد سبق الكلام معنفي أن اللاب أن ووج أبيته بدون صداق مثنها فكذلك بجوز تفريضه ، فاذا طاقت المفرضة البضع قبل الدخول فليس لها لا المتعن نص عليه أحمد في وابة الجماءة رهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطا، وجابر بن زبد والشعبي والزهري والنخبي والثوري والشافي وإسحاق وأبر عبيد وأصحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى ان الواجب لها نصف مهر منها لابه ذكاح صحيح بوجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كا لو سمى محرما

أحدهما قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى القيمة فلم يعد الى العين الابتراضيهاو يحتمل أن يلزمها قبول ما عرض عليها لائن الضرر عليه فأشبه ما لو بذلت له فصفها مع طلمها وكما لو وجد العين نافصة فرضي بها، وإن تراضيا على شيء من ذلك جاز والحسكم في سائر الشجر كالحسكم في النحل واخراج النور في الشجر بمنزلة الطلع الذي لم يؤبر .

(فصل) فان كانت أرضاً فحر ثنها فتلك زيادة محضة ان بذلنها له بزيادة لزمه قبولها كالزيادات المتصلة كلها وإن لم بذلها دفعت نصف قيمتها ،وإن زرعتها فحكها حكم النحل إذا طلع إلا في موضع واحد وهو انها اذا بذات نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله بخلاف الطاعمع النحل والفرق بينها من وجهين: (أحدهما) أن الثمرة لا تنقص بها الشجرة ، والأرض تنقص بالزرع وتضعف . (الناني) أن الثمرة متولدة من الشجر فهي تابعة له ، والزرع ملكها أودعته في الارض فلم يجبر على قبوله . وقال الفاضي مجبر على قبوله كالطلع سواه ، وقد ذكر نا ما يقتضي الفرق ، ومسائل الغراس كمسائل الزرع فان طلقها بعد الحصاد ولم تمكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها وإن نقصت بالزرع أو زادت به رجع في نصفها وإن نقصت الزرع أو زادت به رجع في نصف قيمتها إلا أن يرضي بأخذها ناقصة أو ترضى هي ببذلها زائدة .

(فصل) فان أحدقها خشباً فشقته أبواباً فزادت قيمته لم يكن لهالرجوع في نصفه لزيادته ولايلزمه قبول الصفه لا نه نقص مرف وجه فانه لم يبق مستعداً لما كان يصلح له من النسقيف رغيره ، وإن

وقال مالك والليث وابن أبي المل : المتمة مستحبة غير واجبة لان الله تمالى قال (حقاعلى الحسنين) فخصهم بها فيدل أنها على سبيل الاحسان والتفضل ، والاحسان ايس بواجب ولانها لو كانت واجبة لم تختص الحسنين دون غيرهم

ولدا قوله تعالى (ومتعرف) أمر والامر يقتضي الوجوب، وقال تعدالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المنقين) وقال تعالى راذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن) ولاناطلاق في نكاح يقتضي وضا فلم يعر عن العوض كما لو سمى مهراً ، وأدا. الواجب من الاحسان فلا تعارض ببنهها

(فصل) فان فرض لها بعد العقد ثم طلقها تبل الدخول فلها نصف ما فرض لها ولا متعة ، وهذا قول ابن عمر وعطاء والشعبي والنخبي والشانعي وأبي عبيد . وعن أحمد ان لها المتعة وبسقط المهر . وهو قول أبي حنيمة لانه نكاح عري عن تسميته فوحبت به المتعة كما لو لم بفرض لها

ولنا قوله تعالى ا وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه مفروض يستقر بالدخول فتنصف بالطلاق قبله كالمسمى في المقد

(فصل) ومن أوجب الها نصف المهر لم تجب لها متعة سواء كات ممن سمي لها صداق أو لم يسم لها لكن فرض بعد العقد وبهذا قال أبو حنيفة فيمن سمي لها وهو قديم قولي الشافي ، وروي عن

أصدقها ذهباً أو فضة فصاغته حلياً فزادت قيمته فلها منعه من فصفه ، وإن بذات له النصف لزمه القبول لان الذهب لا ينقص بالصياغة ولا يخرج عن كونه مستعداً لما كان يصلح له قبل صياغته وإن أصدقها دنانير أو دراهم أو حلياً فكسرته ثم صاغته على غير ما كان عليه لم يلزمه قبول نصفه لا نه نقص في يدها ولا يلزمها بذل فصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإن أعادت الدراهم والدنانيرالى ما كانت عليه من غير نقص ولا عليه فله الرجوع في نصفها وليس له طلب قيمتها لانها عادت إلى ما كانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أحدقها عبداً فمرض أو بريء ، وإن صاغت الحلي على ما كان عليه ففيه وجهان . (أحدهما) له الرجوع كالدراهم إذا اعيدت (والثاني) ليس له الرجوع في نصفه لانها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ولو أصدقها جارية فهزات ثم سمنت فعادت إلى حالها الاولى فهل يرجع في نصفها في على وجهين .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن نقص الصداق في يدها بعد الطلاق فهل تضمن بعضه ﴿ يحتمل وجهين)

أَمَاانَ كَانَتُ مَنْعَتَهُ مَنْهُ بِعَدَ طَلِبِهِ فَعَلَيْهَا الضّانُ لانها غاصبة وان تلف قبل مطالبته فقياس المذهب أنه لا ضان عليها. لا نه حصل في يدها بغير فعلها ولا عدوان من جهتها فلم تضمنه كالوديعة، وان اختلفا في مطالبته لها فالقول قولها لانها منكرة، وفيه وجه آخر: أن عليها الضان لانه حصل في يدها من من غير اذن الزوج لها في امساكه أشبهت الناصب وهذا ظاهر قول أصحاب الشافعي قالوا لائه

أحمد الحل طلقة متاع وروي ذلك عن على بن أبي طالب والحسن وسعيد بن جبير وأبي قلابا والزهري وقتادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى (ولامطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) ولقوله تعالى لنبيه عليه السيلام (قل لأزواجك _ الى قوله _ فتعالين أمتعكن وأسرحكن) وعلى هذه الرواية لكل مطلقة متاع سواء كانت مفوضة أو مسمى لها مدخولا بها أو غيرها لما ذكرناه وظاهر المذهب أن المتعة لا تجب إلا المفوضة الني لم يدخل بها إذا طلقت ،قال أبو بكر كل من روى عن أبي عبد الله فيها أعلم روى عنه أنه لا يحكم بالمتعة إلا لمن لم يسم لها مهر إلا حنبلا فأنه روى عن أحمد أن لكل مطلقة متاعا ، قال أبو بكر والعمل عليه عندي لولا تواتر الروايات عنه مخلافها

ولنا قوله تعالى (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن) ثم قال (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) فخص الاولى بالمتمة والثانية بنصف المفروض مع تقسيمه النسا، قسمين وإثباته لكل قسم حكما فيدل ذهك على اختصاص كل قسم بحكمة ، وهذا يخص مادكروه ، ويحتمل أن يحمل الامر بالمتاع في غير المفرضة على الاستحباب لدلالة الآيتين القتين ذكر ناهما على نني وجوبها جعماً بين دلالة لآيات والمعنى قائم عوض واجب في عقد قاذا صمي فيه عرض صحيح لم يجب غيره كما ثر عقود المعارضة ولانها لا تجب لها المترفة قبل الفرقة ولاما بقوم مقامها فلم تجب الها عند الفرقة كالمترفى عنها زوجها

حصل في يدها بحكم قطع العقد فأشبه البيع اذا ارتفع العقد بالفسخ والأول أولى لما ذكر ناموأماالبيم فيحتمل أن يمنع وان سلمنا فان الفسخ ان كان منها أو من المشتري فقد حصل منه التسبب الى جعل ملك غيره في يده ، وفي مسئلتنا ليس من المرأة فعل وأنما حصل ذلك بفعل الزوج وحده فأشبه مالو ألتى ثوبه في دارها بغير اذنها .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال الزوج نقص قبل الطلاق فعليك ضمانه وقالت بعده فالقول قولها مع يميها) لا نه ادعى ما وجب الضمان عليها وهي منكرة والقول قول المنكر.

(فصل) إذا خالع امرأته بعد الدخول ثم تزوجها وطلقها قبل دخوله بها فاها في النكاح الثاني الصف الصف المسمى فيه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لها جميعه لان حكم الوطء موجود فيه بدليل أنها لو أتت بولد لزمه .

ولنا قول الله تعالى (وإن علمة تموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) ولانه طلاق من الحكاح صحيح لم يمسها فيه فوجب أن يتنصف المهركا لو تزوجها بمدالعدة وما ذكره غير صحيح فان لحوق اننسب لا يقف على الوطء عند، فلا يقوم مقامه فاما انكان لم يدخل بها في النكاح الاول فعليه نصف الصداق للنكاح الاول ونصف الصداق للنكاح الثاني بغير خلاف (المغنى والشرح الحكيمر) (الحجزء الثامن)

(نصل) ولو طلق المسمى لها بعد الدخول أو الفوضة المفروض لها بعد الدخول فلا . تمة لواحدة منهما إلا على رواية حنيل ، وقد ذكرنا ذلك وذكرنا قرل من ذهب اليه وظاهر المذهب أنه لامتعة لواحدة منهما دهو قول أبي حنيفة والشافعي قولان كالروايتين وقد ذكرنا ذلك ، اذا ثبت حدا فانه يستحب أن يمته ما أص عليه احمد ففال أنا أوجبها على من لم يسم لها صدافا فان كان سمى صدافا فلا أوجبها على من لم يسم لها صدافا فان كان سمى صدافا فلا أوجبها على من الم يسم لها صدافا فان كان سمى صدافا فلا أوجبها عليه وأستحب أن يمنع وازسمى لها صدافا والمااستحب ذلك اهموم لنص الوارد فيها ودلالتها على إبجابها . وقول على رضي الله عنه ومن سمينا من الأثرة بها فلما امتنع الوجرب لدلالة الآيتين المذكور تين على انها المتنع الوجرب ودلالة المفنى المذكور عليه تعين حمل لادلة لدلة المياعلى لاستحباب أوعلى أنه أربد به الخصوص ، وأما المتوفى عنها فلا متعة لها بلاجهاع لان الصالهام ليتنار لها وأعما يتنارل الطلقات ولانها أخذت العوض المسمى لها في عقد المعاوضة فلم يجب لها به سواه كرفي سائر العقود الطلقات ولانها أخذت العوض المسمى لها في عقد المعاوضة فلم يجب لها به سواه كرفي سائر العقود

(نصل) والمتعة تجب على كل زوج اكل زوجة مغوضة طلقت قبل الدخول و موا. في ذلك الحر والعبد والمدلم والذمي والحرة و لا.ة والمسلمة والذمية ، وحكي عن أبي حنيفة لا متعة اللذمية ، وقال الارزاعي إن كان الزوجان أوأحدهما رقيقا فلا متعة

والماعموم النص ولانها والله مقام نصف المهر في حقمن سمى فنجب الكلزوجة على كل زوج كنصف المسمى ولان ما يجب من العوض يستوي فيه المسلم والكافر والحر والعبد كالهز

(فصل) إذا طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت في الصداق بعقد من العقود لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) مايزيل الملك عن الرقبة كالبيع والحبة والعتق فهذا يمنع الرجوع به وله تصف القيمة ازوال ملكها وانقطاع تصرفها فان عادت الهين البها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها بحالها فله الرجوع في نصفها لانه وجدها بعينها فأشبه مالو لم يخرجها ولا يازم الوالد اذا وهب ولده شيئا فحرج عن ملكة ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع لانا نمنع ذلك، وأن سلمنا فان حق الوالد سقط مخروجه عن يد الولد بكل سال بدليل أنه لا يطالبه ببدله والزوج لم يسقط حقه بالكلية بل يرجع أبغصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في نفسه أولى، وفي منى هذه التصرفات الرهن فانه لم يزل قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في نفسه أولى، وفي منى هذه التصرفات الرهن فانه لم يزل في المبك عن الرقبة لكنه يراد للبيع المزيل للملك ولذلك لا يجوز رهن ما لا يجوز بيعه ففي الرجوع في العين ابطال حق المرتبن من الوثيقة فلم يجز ، وكذلك الكتابة فانها تراد للعتق المزبل للملك وهي عقد لازم فجرت بحرى الرهن، ويحتمل أن لا يمنع الرجوع اذا قلنا يعجوز بيع المكاتب كالتدبير فان طلق الزوج قبل اقباض الهية أو الرهن أو في مدة الحيار في البيع ففيه وجهان

(أحدهما) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقد به في ملكها فلم يملك ابطائه كـا للازم ولان ملـكها قد زال فلم يملك الرجوع فها ليس عملوك لها

(والثاني) تجبر على تسليم نصفه فانها قادرة على ذلك ولا زيادة فيها وللشافعي قولان كهذين

(فصل) فأما المفوضة لمهر وهي الني يتزوجها على ماشاه أحدهما أو الني زوجها غير أبيها بغير صداق بغير اذنها أو الني مهرها فاسد قانه يجب لها مهر المثل ويتنصف بالطلاق قبل الدخول ، ولا متعة لها عدا ظاهر كلام الحرقي ، وقد صرح به في الني مهرها فاسد وهو مذهب الشافعي ، وعن أحمد أن لها المتعة دون نصف المهر كالمانوضة البضع وهو مذهب أبي حنيفة لانه خلاعقدها من تسمية صحيحة فأشبهت الني لم يسم لها شيء

ولذا أنْ هذه المّا مهر وأجب قبل الطلاق فوجب أن يتنصف كا لو مماه أو نقول لم تُرض بغير صداق والله تجب المنعة كالمسمى الها، وتفارق الني رضيت بغير عوض فأبها رضيته بغير صداق وعاد

بضعها سأبها فعرضت المتعة بخلاف مسئلتنا

(فصل) وكل فرقة يتنصف بها المسمى توجب المتمة اذا كانت مفوضة وما يسقط به المسمى من الغرق كاختلاف الدين والفسخ بالرضاع ونحوه اذاجاء من قبلهالا تجب به متمالاتها أقيمت نقام نصف المسمى فسقطت في موضع يسقط كما تسقط الابدال عا يسقط مبدلها

(فصل) قال أبو دأود سمت أحمد سئل عن رجل نزوج إمرأة ولم يكن فرض لها مهراً ، ثم وهب لها غلاماً ، ثم طلقها قبل اللاخول قال لها المتعة وذقك لان الهبة لاتنقضي بهاللقعة كالاينقضي بها نصف المسمى ولان المنعة إنمائهب بالطلاق فلايصح قضاؤها قبله ولانها وأجبة فلائتقضي بالهنة كالمسمى

الوجهين، فأما أن طاقها بعد تقييض الهبة والرهن ولزوم البيع فلم يأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيع والرهن والهبة لم يكن له الرجوع في نصفها لأن حقه ثبت في الفيمة (الثاني) تصرف غير لازم لا ينقل الملك كالوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل الرجوع في نصفه ويكون وجوده بهذاالتصرف كعدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من التصرف فلا يمنع من له الرجوع على المالك من الرجوع كالايداع والعاربة ، فأما أن دبر ته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لا نه لا يمنع البيع فلم يمنع الرجوع كالوصية ، ولا يجبر على الرجوع في نصفه بل يخير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته ولان شركة من كالوصية ، ولا يجبر على الرجوع في نصفه بل يخير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته ولان شركة من نصفه مدبر نقص ولا يؤمن أن رفع إلى حاكم حنفي فيحكم بمتقه ، وأن كانت أمة فدبرتها فأن قلما نباع في الدين فهي كالعبد ، وإن قلما لا تباع لم يجز الرجوع في نصفها (الثالث) تصرف لازم لا يرادلازالة في الدين فهي كالعبد ، وإن قلما لا تباع لم يجز الرجوع في نصفها (الثالث) تصرف لازم لا يرادلازالة قيمته فان رجع في نصفه ناقصاً وبين الرجوع في نصف المسئلة تكون المنة له إذا قال أنا أصبر حتى تنتهي الثمرة لم يكن له ذلك ؟ قلما الفرق بينها أن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يازمها قبول منته بخلاف مسئلتنا ولان ذلك يؤدي الى التنازع في سقي الثمرة وجذاذها وقطمها فلا يازمها قبول منته بخلاف مسئلتنا

(فصل) قد ذكرنا أن المهر اذا كان معيناً يدخل في ملك المرأة بمجرد العقد فاذا زاد فازيادة

﴿ مسئلة ﴾ قال (على الموسم قدره وعلى المقتر قدره فأعلاه خادم وأدناه كسوة يجوز لها أن تصلي فيها الا أن يشاء هو أن يزيدها أو تشاء هي أن تنقصه ﴾

وجملة ذلك أن المتعة معتبرة بحال الزوج في إساره واعساره نصءابه احمد بهووجه لاصحاب الشافمي والوجه الآخر قالوا هومعتبر بحال الزوجة لان المهر معتبرها كذلك المتعة القائمة مقامه ومنهم من قال يجزي. في المتمة مايقم عليه الاسم كا يجزيء في الصداق ذلك

ولنا قول الله تعالى (على الموسع قدره وعلى المفتر قدره) وهذا نص في أنها معتبرة بجال الزوج وانها تختلف، ولو أجزأ مايقع عليه الاسم سقط الاختلاف، ولو اعتبر بحال المرأة لما كان على الموسع قدره وعلى المفتر قدره . اذا ثبت هذا فاختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه مثل قول الخرقي أعلاها خادم هـ نما إذا كان موسراً ، وان كان فقيراً منعها كسوتها درعا وخماراً وثوبًا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس والزهري والحسن ، قال ابن عباس أعلى المتمة الخادمُم دون ذلك النفقة نم دونذلك الكسوة ، ونح ِ ماذ كرنا في أدناهاقال الثوري والاوزاعي وعطا، ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، قالوا درع وخمار وملحفة (والرواية الثانية) يرجم في نقديرهاإلى الحاكم

لها وإن نقص فعليها قاذا كانت غنما فولدت فالاولاد زيادة منفصلة تنفر دالمرأة بهالانه عامملكهاو ترجع في نصف الأمهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة متصلة لانه نصف مافرض لها. وقد قال الله تعالى (فنصف مافرضم) فان كمانت نقصت بالولادة أو بغيرها فله الخيار بين أخذ نصفها ناقصاً لانه رضي بدون حقه وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يرجع في نصف الاصل وانما يرجع في نصف القيمـــة لانه لا يجوز فسخ العقد في الاصل دون الماء لانه موجب المقد فلم مجز رجوعه في الاصل بدونه.

ولنا أن هذا نماء منفصل عن الصداق فلم يمنع رجوع الزوج كما لو انفصل قبل القبض، وماذكروه لا يصح لان الطلاق ليس برفع المقد ولا العاء من موجباته إعا هو من موجبات الملك ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قد منعها قبضه فيكون النقص من ضمانه والزيادة لها فينفرد بالاولاد ، وان نفصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذنصف قيمتها أكثر ما كانت من يوم أصدقها إلى يوم طلقها وإن أراد الزوج أخذنصف قيمة الامهات من المرأة لم يكن له . وقال أبو حنيفة اذا ولدت في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول رجع في نصف الاولاد أيضاً لان الولد دخل في التسليم المستحق بالعقـد لان حق التسليم تعلق بالام فسرى الى الولد لحق الاستيلاد وما دخل في التسليم المستحق بنصف بالطلاق كالذي دخل في العقد وهو أحد قولي الشافعي لانه أمر لم يرد الشرع بتقديره وهونما يحتاج إلى الاجتهاد فيجب الرجوع فيه إلى الحاكم كسائر المجتهدات، وذكر الفاضي في المجرد رواية باللة أنها مقدرة بما يصادف نصف «بو المثل لانها بدل عنه فيجب أن تتقدر به، وهذه الرواية تضعف لوجهين،

[أحدهما] أن نص الـكتاب يقتضي تقديرها بحال الزوج وتقديرها بنصف مهر المثل يوجب اعتبارها بحال المرأة لان مهرها معتبر بها لا بزوجها

(الثاني) أما لو قدرناها بنصف المهر لـكانت نصف المهر إذ لبس المهر معينا في شي و ولا المتعة ووجه قول الخرقي قول ابن عباس أعلى المقعة الخادم ثم دون ذلك الـكسوة رواه أبو حفص باسناده وقدرها بكسوة تجوز لها الصلاة فيها لان الـكسوة الواحبة بمطلق الشرع تنقدر بذلك كالـحسوة في السكيفارة والـترة في الصلاة وروى كنيف السلمي أن عبد الرحمن بنءوف طاق امرأ ته تماضر المكلبية فحمها بجارية سودا ويعني متعها قال ابراهيم النخعي العرب تسمي المنعة التحميم وهذا فيا إذا تشاحا في قدرها فإن سمح لها بزيادة على الخادم أو رضيت بأقل من الـكسوة جازلان الحق لهالا بخرج عنها وهو مما يجوز بذله فجاز ما انفقا عليه كالصداق وقد روي عن الحسن بن علي أنهمتم امرأة بعشرة آلاف درهم نقالت * متاع قليل من حبيب مفارق *

ولنا قول الله تمالى (فنصف ما فرضم) وما فرض ههذا إلا الامهات فلا يتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكم أشبه ماحدث في يدها ، ولا يشبه حق التسليم حق الاستيلاد فان حق الاستيلاد يسري وحق التسليم لا سراية له فان تنف في يد الزوج وكانت المرأة قدطا أبت به فمنعها ضمنه كالغاصب والالم يضمنه لانه تبع لامه .

أ فصل) والحسم في الصداق إذا كان جارية كالحسم في العنم إذا ولدت كان الولد لها كولد الغنم إلا أنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي الى التفريق بين الام وولدها في بعض الزمان وكما لا يجوز في بعضه فيرجع عليها في نصف قيمتها وقت ما أصدقها لا غير .

(فصل) فان كان الصداق بهيمة حائلا فحملت فالحمل فيها زيادة متصلة ان بذلتها له بزيادتها لزمه قبولها لان الحمل في البهيمة لا يعد نقصا ولذلك لا يرد به المبيع، وان كانت أمة فحملت فقد زادت من وجه لاجل ولدها و نقصت من وجه لان الحمل في النساء نقص لخوف النلف عليها حين الولادة ولهذا يرد بها المبيع فحينتمذ لا يلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتها وإن انفقا على تنصيفها جاز، وإن أصدقها حاملا فولدت فقد أصدقها عينين جارية وولدها وزاد الولد في ملكها قان طلقها فرضيت ببذل النصف في الولد والام جميعاً أجبر على قبولها لانها زيادة غير نميزة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو طالبته قبل الدخول أن يفرض لها أُجبر على ذلك فان فرض لها مهر مثلها لم يكن لها غيره وكمذلك ان فرض لها أقل منه فرضيته)

وجملة ذلك أن المفرضة ابها المطالبة بفرض المهر لان النكاح لا يخلو من المهر فوجبت لها المطالبة بنيان تمدره ومهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخ لما قان اتفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو كثيراً سواء كانا عالمين بمهر النش أو غير عالمين به وقال الشانمي في قول له لا يصح الفرض الهير مهر المثل إلا مع علمها بمهر المنل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوما

ولنا أنه إذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وأن رضيت باليسير فقدرضيت بدون مايجب لها فلا تنم من ذقت وقولهم انه بدل غير صحيح ، فان البدل غير المبدل والمفروض ان كان ناقصا فهو بعضه وان كان أكثر فهو الواجب وزيادة ولا بصح جمله بدلا ولو كان بدلا لما جاز مع العلم لانه يبدل مافيه الربا بجنسه متفاضلا ، وقد روى عقبة بن عامر قال قال رسول الله مساية ه أترضى اني أزوجك فلافتها قال نعم وقال المرأة ه أترضين أن أزوجاك فلانا ؟ " قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه و دخل عليها ولم بفرض الهاصد قالله احضر ته الوفاة قال إن رسول الله علياليَّة ووجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً وإني قد أعطيتها عن صداقها سبعي مخيير فأخذت سبعه فباعته عالة "ف الله الله ان تشاحاً فيه ففرض الها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسوا. فان لم ترض يه لم يستقر لها

وإن لم تبذله لم يجز له الرجوع في نصف الولد لزيادته ولا في نصف الام لما فيه من التفرقة ببنها وبين ولدها ويرجع بنصف فيمة ألام وفي نصف الولد وجهان

(أحدها) لا يستحق نصف قيمته لانه حالة العقد لا قيمة له وحالة الانفصال قد زال في ملكيا فلا يقوم الزوج بزيادته. ويفارق ولد ألمغرور فان وقت الا فصال وقت الحيلولة ولهذا قوم بخلاف مسئلتنا (والثاني) له نصف قيمته لانه أصدقها عينين نلا برجع في احداها دون الاخرى ويقوم حالة الانفصال لانها أول حالة امكان تقويمه وفي المسئلة وجه آخر وهو أن الحمل لاحكم/له فيكونكا نهحادث (فصل) وان أصدقها أرضاً فبنتها دارا أو ثوبا فصبغته ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف قيمته وقت ما أُصدَّها إلا أن يشاء أن يعطيها قيمة البناء والصبغ فيكون له النصف أو تشاءهيأن عطيه زائدا فلا يكون لها غير مهوذكر الخرقي إنما كان له نصف القيمة لانه قد صارفي الارض والثوب زيادة للمرأة وهي البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة وان بذل لها نصف قيمة البناء وانغراس ليكون له النصف فقال الخرقي له ذلك قال القاضي هذا محمول على أنهما تراضيا بذلك لأنها لا تبجير على المعاوضة وهذه معاوضة، قال شيخنا والصحيح أنها تجبر لان الارض حصلت له وفيها بناء لغيره فاذا بذل القيمة لزم الآخر قبوله كالشفيع إذا أخذ الارض بعد بناء الشتري فيها فيذل الشفيع قيمته لزم المشتري قبولها وكذلك إذا رجع المعيرفي أرضه وفيها بناء أو غراس للمستعير فبذل المعيرقيمة ذلك لزم المستعير قبولها (فصل) فان أصدقها تخلا حائلا فأ عرت في يده فالمرة لها لأنها عاء ملكيا فان حددها بعد تناهيها

حتى ترضاه قان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتهة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كان تشاها الابتداء وان فرض لها أقل من الهرائل النها المطالبة بسيامه ولا يثبت لها ما لم ترض به وان تشاها وارتفعا إلى الحاكم فليس له أن يفرض لها إلا بهرائل لان الزيادة ميل عليا والنقصان بيل عليها والعدل المثل ولانه إنها يفرض بالله البضم فيقدر به كالسلعة اذا المفت فرجعا في تقويها إلى أهل الحبرة، ويعتبر معرفة مهر المثل ليترصل إلى إمكان فرضه وحتى صح الفرض صار كالمد مي في العقد في أنه ينصف بالطلاق ولا تجب المتعة معه واذا فرضه الحاكم لزم ما فرضه سوا. رضيته أو لم ترضه كما يلزم ماحكم به بالطلاق ولا تجب المتعة معه واذا فرضه الحاكم لزم ما فرضه سوا. وضيته أو لم ترضه كما يلزم ماحكم به ما علم فرن ما إيها مافرض لها أجنبي م شلهافر ضيته لم بالمحتل المتعمل المتعمل المتعمل المتعمل المتعمل من المتعمل المتعم

وجمامًا في ضروف وألقى عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطب بغير خلع وهذا يفعله أهل الحجاز لحفظ رطوبتها لم تخل من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن لا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كانا مجالها أو زادا فانه بردها عليها ولا شيء عليه (الثانم) أن تنقص قيمتها وذلك على ضربين (أحدها) أن يكون بعضها متناهيا فانه يدفعها اليها وارش نقصها له لانه تعدى ما فعله من ذلك (الضرب الثانمي) أن لا يتناهى بل يتزايد ففيه وجهان رحدها) أنها تأخذ قيمتها لانها كالمستها كمة (الثانمي) هي مخيرة بين ذلك وبين تركها حتى يستقر بعضها وتأخذها وارشها كالمعصوب منه

(الحال الناك) أن لا تنقص قيمتها لكن ان أخرجها من ضروفها نقصت قيمتها فللزوج اخراجها وأخذ ضروفها إن كانت الضروف ملكه واذا نقصت فالحكم على ما ذكرنا وإنقال الزوج أناأ عطيكها مع ضروفها فقال القاضي يلزمها قبولها لان ضروفها كالمتصلة بها انتابعة لها ويحتمل أن لا يلزمها قبولها لان الضروف عين ماله فلا يلزمه قبولها كالمنفصلة عنها فان كانت بحالها الا أن الصفر المتروك على الممرة ملك الزوج فانه ينزع الصفر ويرد النمرة ، والحكم فيها ان نقصت أو لم تنقص كالتي قبلها، وانقال أنا أسلمها مع الصفر والضروف فعلى الوجهين اللذين ذكر ناهما وفي الموضع الذي حكمنا أن له زيادة إذا

(فصل) ويجب المهر المفوضة بالدهد و اندا يد قط الى المنعة بالطلاق وهدا مذهب أبي حنيفة واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال الصحيح أنه يجب بالعدهد ، وقال بعضهم لايجب بالعدهد قولا واحداً ، ولا يجيء على أصدل الشافعي غير هدا لأنه لو وجب بالعدهد لتنصف بالطلاق كالمسمى في العقد .

ولنا أنها تملك المطالبة به فكان واجباً كالمسمى ، ولأنه لو لم يجب بالعقد لما استقر بالموت كما في العقد الفاسد ، ولان النكاح لايجوز أن يخلو عن الهر والقول بعدم وجوبه يفضي الى خلوه عنه وإلى أن النكاح انعقد صحيحا و الك الزوج الوط، ولا مهر فيه وانما لم يتنصف لان الله تعالى نقل غير المسمى لها بالطلاق الى المتعة كما نقل من سمي لها الى نصف المسمى لها والله أعلم

فعلى هذا لو فوض الرجل مهر أمته ثم أعتقها أو باعها ثم فرض لها المهر كان لممتقها أو باثعها لان المهر وجب بالعقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد تغير مهرمثاها أو دخل بها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرنا ووانق أصحاب الثانبي على ذلك لان الوجوب يستند إلى حالة العقد الا في الامة الني أعتقها أو باعها في أحد الوجهين

(فصل) وبجوز الدخولُ بالمرأة قبل اعطائها شيئا سواء كانت مفوضة أر مسمى لها وبهــذا قال صــعيد بن المسيب والحسن والنخمي والثوري والشانعي ، وروي عن ابن عباس وابن عمر والزهري

قالت أنا أرد الثمرة وآخذ الاصل فاما ذلك في أحد الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكرنا ذلك في موضعه

(فصل) إذاكان الصداق جارية فوطئها الزوج عالما بزوال ملك وتحريم الوط، عايه فعليه الحد لانه وطء في غير ملك وعليه الهر لسيدتها اكرهها أو طاوعته لان المهر لمولاتها فلا يسقط ببذلها ومطاوعتها كما لو بذات يدها للقطع ، وان ولدت فالولد رقيق الهرأة وان اعتقد أن ملك لم بزل عن جميعها أو غير عالم بتحريمها عليه فلا حد عليه للشبهة وعليه المهر والولد حر لا حق به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصير أم ولد له وان ملكها بعد ذلك لانه لا ملك له فيها و تجبر المرأة بين أخذها في حال حملها وبين أخذ قيمتها لانه نقصها باحبالها، وهل لها الارش بعد ذلك المحتمل أن لها الارش ههنا قولان وقال بعد وانه أشبه ما لو نقصها الناصب بذلك وقال بعض أصحاب الشافعي في الارش ههنا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالارش قولا واحدا لان النقص حصل بفه له الذي تعدى به فهو كالفاصب وكما لو طالبته فنح تسليمها وهذا أصح

(فصل) وان أصدق ذي ذمية خمراً فتتخللت في يدها ثم طلقها قبل دخوله بها احتمل أن لا يرجع عليها بثنيء لانها قد زادت في يدها بالتخليل والزيادة لها وان أراد الرجوع بنصف قيمتها قبل النخلل فلا قيمة لها وأعا يرجع إذا زادت في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين العقد الى حين

وقنادة و الله لايدخل بها حتى يعطيها شيئا ، قال الزهري مضت السنة أن لايدخل بها حتى يعطيها شيئا . قال ابن عباس بخلع إحدى نعليه ويلقيها اليها

وقد روى أبو داود باسناده عن رجل من أصحاب النبي وَلَيْكِانِينَ أَنْ عَلَيا لمَا تَرُوجِ فَاطْمَةُ أَرَادُ انْ يَخْلُ بِهِ اللهِ عَلَيْكِانِينَ حَتَى يَعْطَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْكِ وَتَى يَعْطَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكِ وَتَى يَعْطَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ وَ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَمَا هَا وَرَوْاهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ وَ أَعْطَيْهَا شَيْئًا ﴾ قال ماعندي قال ﴿ أَنِ دَرَعَكُ الخَطْمِيمَةُ ﴾ والله والله والله والله عليه وسلم ﴿ أَعْطَيْهَا شَيْئًا ﴾ قال ماعندي قال ﴿ أَنِ دَرَعَكُ الخَطْمِيمَةُ ﴾ ورواه ابو داود والنسائي

ولنا حديث عقبة بن عامر في الله على أوجه النبي وتتاليق ودخل عليها ولم يعطها شيئا، وروت عائشة قالت أمرني وسول الله وتتاليق ان أدخل امرأ على زوجها قبل أن يعطبها شيئا ، رواه ابن ماجه ، ولأنه عرض في عقد معاوضة علم يقف جراز تدليم المعوض على قبض شيء منسه كالممن في البيم والاجرة في الاجارة وأما الاخبار فمحمولة على الاستحباب فأنه يستحب أن يعطبها قبل الدخول شيئا موافقة الاخبار ولعادة نناس فيا بينهم ولنخرج المفوضة عن شبه الموهوبة وايكون ذلك أنطم للخصومة ويمكن عمل قول إن عباس ومن وافقة على الاستحباب فلا يكون بين القه لين فرق والله ألم

الفرض وحينئذ لا قيمة لها وان تخللت في يد الزرج ثم طلقها فلها نصفهالان الزيادة لها ويحتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها إذا ترافعا الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدها

(فصل) إذا تروج امرأة فنشمن أبوه نفقتها عشر سنين صح ذكره أبو بكر لان أكثر ما فيه أنه ضان مجهول أو ضان ما لم يجب وكلاها صحيح ولا فرق بين كون الزوج موسراً أو معسراً واختلف أصحاب الشافعي فنهم من قال كقولنا ومنهم من قال لا يصح ضمان نفقة المعسر لان غير المعسر يتغير عالمه فيكون عليه نفقة الموسر أو المتوسط فيكون ضمان مجهول والمعسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح أصلا لانه ضمان ما لم يجب

ولنا أن الجهل لا يمنع صحة الضهان بدليل صحة ضهان نفقة المسر مع احتمال أن يموت أحدهما فتسقط النفقة ومع ذلك صح الضهان فكذلك هذا

﴿مسئلة﴾ (والزوج هو الذي بيده عقدة انسكاح فاذا طلقها قبل الدخول فأيها عفا الصاحبه عما وحب له من الامر وهو جائز الامر في ماله برىء منه صاحبه وعنه أنه الاب فله أن يعفوا عن نصف صداق ابنته الصغيرة اذا طلقت قبل الدخول)

اختلف أهل العلم في الذي بيده عقدة النكاح فظاهر مذهب أحمداً نه الزوج روي ذلك عن بي وابن عباس وجبير بن مطعم وضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ونافع مولى (الحذي والشرح المكبير) (الحزء الثامن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو مات أحدهما قبل الاصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لهامير زيائيا)

أما المبراث فلا خلاف فيه قان الله تعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً وعقد الزوجية ههنا صحح ثابت فورث به للخوا، في عوم الص ، وأما الصداق قانه يكل لهامهر نسائهافي الصحيح من المذهب واليه ذهب أن مسمود وأن شبر ة رأبن أبي ابلي واثوري وأسحاق وروي عن على وأمن عباس وان عمر والزمري برديمة ومائك و لارزاى لا بر لها لانها فرنة وردت على نفويض محبح قبل فرض ومسيس الم يجب بها مهر كفرنة 'طلاق ، وقال ابو حنيفة كقولنا في المسلمة وكقولهم في الذمية، وعن أحمد وواية أخرى لايكمل ويتنصف والشافعي قولان كالروايتين

وانا ماروي أن عيدان ن مسعر در ضي الله عنه تضي لا مرأة ليفرض لها زرجها صداقا ولم يدخل مهاحتي مات ? فقال لها صداق نسائها لاوكس ولاشطط وعلمها العدة رله: البيرات فقار معقل من سفار الاشجعي فقال: قضى رسول الله علينية في بروع المتواشق شرماق بين قال المرمذي هذا حديث محيج برهو نص في محل النزاع ولان لموت معنى يكل به المدمى فكل به مهر الماز له فرضة كالدخول وقياس الموت لي العالاق غير صحيح فان الوت يتم به المكاح فيكل بهالصداق والطلاق بقطمه ويزيل قبل أنهامه ولذفك وجبت المدة بِلُوت قبل للدخول ولم نجب بالطلاق وكمن المسمى بالموت ولم يكمل بالطلاق وأما النَّمية فأنها

ابن عمر ومجاهد وإباس بن معاوية وجابر بن زبد وأبن سيرين والشعى والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولي إذا كان أبا الصغيرة وهو قول الشافعي القـدىم إدا كان أبا أو جداً وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيعة ومالك أنه الولي لانالولي بعد الطلاق هو الذي بيده عقدة النكاح الكونها قد خرجت عن يد الزوج ولان الله تعالى ذكر عفو النساء عن نصيبهن فينبني أن يكون عفى الذي بيد، عقدة النكاح عنه ليكون المعفو عنه في الموضعين واحداً ولان الله تعالى بدأ بخماب الازواج على المواجهة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن) ثم قال (أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) وهذا خطاب غير حاضر

ولنا ما روى الدار قطني بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي عَلَيْكَ أَنَّهُ قَالَ « ولى العقدة الزوج»ولانالذي بيده عقدةالذكاح بعدالعقدهو الزوجةانه يتمكن من قطعه وفسيخه وأمساكه وليس للولي منه شيء ولان الله تمالى قال(وأن تعفوا أَفر بالتقوى)ولان المهر مال للزوجة فلا يملك الولي هبته واسقاطه كغيره من أموالها وحقوقها كمائر الاوليا ولايمنع العدول عن خطاب الحاضر الى الغائب كقوله تعالى (حتى إذا كنتم في الفلك وجر بنهم رح طبعة) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول ينصف المهر بينهما فان عنى الزوج لهاعن النصف الذي له كل لها الصداق جميعه وان عفت المرأة عن النصف الذي لها منه وتركث

مفارقة بالموت فكمل لها الصداق كالمسلمة أو كل لوسمى لها ولان المسلمة والقدمية لا يختلفان في الصداق في موضع فيجب أن لا يختلفا ههذا

(فصل) قوله مهر نسائها يعنى دهر مثلها من أقاربها رقال مائك تعتبر بمن هي في مثل كالها ومالها وشرفها ولا بختص بافربائها ، لان الاعواض الم تختلف بذلك دون الاقارب

ولما قوال في حديث بن سعود الها مهر نسائها ونسرة ها أفاربها وما ذكره فنحن نشتر طه و نشتر طه معه أن تكون من نساء أفاربها لانها أقرب البهن وقوله لا يختلف ذلك باختلاف الافارب لا يصح فان المواة تطلب لحسبها كاجاء في الاثر وحسبها يختص به أفاربها فيزداد المهر الدلك ويقل وقد يكون الحي وأهل القرية لهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشاركهم فيه غيرهم ولا ينبرونه بنغير الصفات فيكون الاعتبار بذلك درز سائر الصفات واختلفت لرواية عن أحمد في من يعتبر من أقاربها نقال في رواية حنبل الها مهر مثلها من نسائها من قبل أبها فاعتبرها بنساء العصبات خاصة وهذا مذهب الشانعي وقال في رواية إسحاق بن هاني، لها مهر نسائها والاولى أولى فانه قدروي في قصة بروع أبر بكر وهو مذهب أبي حديثة وان أبي الجلى لأنهن من نسائها والاولى أولى فانه قدروي في قصة بروع أن وسول الله عليها والمان في بروع بنت واشق بمثل مهر نساء قومها ولان شرفها وقد تكون أمها ولاة وهي وشرفها بنسبهاء وأم وقد تكون أمها ولاة وهي

له جمع الصداق جاز إذا كان العافي منها رشيداً جائز الامر في مائه فان كان صفيراً أو سفيهالم يصبح عفوه لانه لبس له النصرف في ماء بهبة ولا إسفاط ولا يصبح عفو الولي عن الزرجة أبا كان أد غيره صفيرة كاست أو كبيرة نص عليه احمد في رواية جماعة روى عنه ابن منصور اذا طلق وهي بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبوها أو زوجها بما أرى عفو الاب لا جائزاً. قال ابو حفص ما أرى ما قله ابن منصور الا قولا لابي عبدالله قديماً فظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة ، وان أبا عبدالله رجم عن قوله بجواز عفو الاب وهو الصحيح لان مذهبه أن لابجوز للاب إسقاط ديون ولده الصغير ولا اعتاق عبيده ولا اعتاق عبيده ولا تصرفه لهم إلا عافيه مصاحبهم ولا حظ لها في هذا الاسقاط فلا يصبح ، وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح إلا مخمس شرائط (أحدها) أن يكون أبا لائه الذي لمي مالها ولا يتهم عليها (الثاني) أن تكون صفيرة ليكون وليا على مالها فان المبيرة تبي مال نفسها (الثالث) أن تكون عليها أمة (الرابع) أن تكون مطلقة لانها قبل الطلاق معرضة لا تلاف البضم (والحاس) في يكون قبل المذول لان مابعده قد أناف البضم فلا يرمغو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل المبد كالاب

(فصل) ولو مأنت امرأة الصغير أو السفيه أو الجنون على وجه يـ مفط صداقهاعنهم مثل أن تفعل

شريفة وقد تكون أمها شريفة وهي غير شريفة رينبغي أن يعتبر الاقرب فالاقرب فأفرب نساء عصباتها اليها اخواتها ثم عماتها وثيو بتها وصراحة نسبها وكل ما مختلف لأجلد الصداق وار تكون من أهل بلدها لان عادة البلاد تختلف في المهر وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل إنماهو بدل متلف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في مثل حالها فمن نساء أرحامها كلمها وجداتها وخلائها و بناتهن فان لم يكن فأهل بلدها فان لم يكن فنساء أفرب المدان اليها فان لم يوجد الاخير منها نقصت بتدر نقصها

(فصل) ولا يجب مهر المثل الا حالا لانه بدل متلف فأشهه قبم المتلفات ولا يكون إلا من نقد البلد لما ذكرنا ولا نظر الدية لانهالا تختلف باحتلاف صمات المناف لانها مقدرة بالشرع فكانت محكم ما جعل من الحلول والتأجيل فلا يمتبر بها غيرها ولانها عدل بها عن سائر الابدال في من وجبت عليه وكذلك في تأجيلها تخفيفاً عنه بخلاف غبرها فان كانت عادة نسائها تأجيل المهر ففيه وجهان

[احداهما] يفرض حالا الذلك (والثاني) يفرض مؤجلا لان مهر مثابها مؤجل وان كان عادتهم أنهم اذا زوجوا من عشيرتهم خلفوا وان زوجوا غيرهم ثملوا اعتبر ذلك وهذا ،ذهب الشافمي فان قبل فاذا كان مهر المثل بدل متلف بجب أن لا يختلف باختلاف المتلف كسائر المتلفات قلمنا النكاح

امرأته مايفسخ نكاحها برضاع من ينف خ نكاحها برضاعه أوردة او بصفة كطلاق من السفيه أورضاع من أجنبية لم بنفسخ نكامها برضاعه أونحو ذلك ولم بكن لوليهن العفو عن شيء من الصداق رواية واحدة وهذا قول الشافعي ، والفرق ينهم وبين الصفيرة أن وليها أكسبها المهر بتزويجها رهها لم يكسبه شيئًا إنما رجم المهر اليه بالفرقة

(فصل) إذا عفت المرأة عن صداقها الذي لها على زوجها أو عن بعضه أو وهبته إيا. بعد قبضه وهي جائزة الامر في مالها جاز ذلك وصح بغير خلاف علمناه لفول الله تعالى (إلا أن يعفون) يعنى الزوجات. وقال تعالى (فان طبن اسكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئا مريئا) قال احمد في رواية المروزي ليس بشيء قال الله تعالى (فكلوه هنيئا مريئا عنى المهر تهيه المرأة الزوج عوقال علقمة لا مرأنه المروزي ليس بشيء قال الله تعالى (فكلوه هنيئا مريئا عنى المهر تهيه المرقوجه ؟ فيه وايتان عن أحمد وإختلاف من أهل العلم في كم من أهل العلم في كم العلم في الها أن ترجع في وهبت زوجه ؟ فيه وايتان عن أحمد واختلاف من أهل العلم في كم من أهل العلم في المفى

(فصل) إذا طلقت قبل الدُّخول وتنصف المهر بينهما لم محل من أن يكون عينا أر دينا فان كان دينا لم محل أما أن يكون قبل قبل أو تصرفت فيه دينا لم محل أما أن يكون في ذمة الزوج لم يسلمه اليها أو في ذمتها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدعا وأيها كان فان اللذي له الدين أن يعفو عن حقه منه بأن يقول عفوت عن حقي من الصداق أو أسقطته أو أبرأت منه أو ملكنت إياه أو وهبتكه أو أحلة لك منه أو أنت نه في حل أو

يخالف سائر المنافات فان سائر المتلفات المقصود بها المالية خاصة فلم نختلف اختلاف المتلفير والنكاح يقصد به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولان سائر المتلفات لا تختلف باختلاف العوائد والمهر يختلف بالمادات فان المرأة اذا كانت من قوم عادتهم تخفيف مهود نسائهم وحب مهر المرأة منهم خفيفا وان كانت أفضل وأشرف من نساء من عادتهم تشفيل الهر وعلى هذا متى كاست عادتهم التخفيف لمعنى مثل الشرف أو اليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عادتهم والله أعلم

(فصل) اذا زوج السيد عبده أمته فقال القاضي لا يجب مهر لأنه لو وجب لوحب لسيدها ولا يجب السيد على عبده مال ، وقال أبو الخطاب يجب المسمى أو مهر المثل أن لم يكن مسمى كينز

يخلو النكاح عن مهرتم يسقط لتعذر إثباته

وقال أبوعبد الله إذا زوج مبده من أمته فأحب أن يكون بمهر وشهود قيل قان طلقها ، قال يكون الصداق عليه إذا أعتق قيل فأن زوجها منه بغير مهر ? قال قد اختلفوا فيه فذ هبجابر الى أنه جائز

وكان حكمها حكم الدخول في جميع امورهما الافي الرجوع الى زوج طلقها اللاثا أو ني الزنا فانهما يجلدان ولا يرجمان)

وجملة ذلك أن الرجل أذا خلا بامرأته بعد العقد الصحيح استقر عليمة مهرها ووجبت عليهما

تركته اك أي ذاك سقط به المهر وبريء منه الآخر ، وإن لم يقبله لانه إسقاط حق فلم ينتقر إلمي قبول كاحقاط القصاص والشفعة والعتق والطلاق ولذلك صح إبراء الميت مع عدم القبول منه ولو رد ذلك لم يرند وبريء منه لما ذكرناه ، وإن أحب العفو من الصداق في ذمته لم يصحاله فو لانه إن كان في ذمة الزوجة فلا يثبت في ذمتها الا النصف الذي يستحقه الزوج ، وأما النصف الذي لها فهو حقها تصرفت فيه ، وأما يتجدد ملك الزوج للنصف بطلاقه فلا بثبت في ذمتها غيره وأيها أراد تكيل الصداق لصاحبه فانه يتجدد له هبة مبتدأة ، وأما ان كان الصداق عينا في يد أحدهما فه في الذي هو في يده الا خر فهو هبة له تصح بلفظ العفو والهبة والتماك ولا تصح بلفظ العمل ويفتقر الى الفيض فيها يشترط القبض فيه، وان عنى غير الذي هو في يده الا تصح بلفظ العمل وانتقر الى مضي زمان يتأي القبض فيه ان كان الموهوب مما يفتقر الى الفيض فيه ان كان الموهوب عما يفتقر الى الفيض وفيه اختلاف ذكرناه في الهبة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه واذا أبرأت المرأة زوجها من صدائها أو وهبته له تم طلقها قبل الدخول وجم عليها بجمعايها بجميعه على الدخول وجم عليها بنصفه وعنه لا يرجم بشيء ، وإن ارتدت قبل الدخول فهل يرجم عليها بجميعه على الروايتين أذا أصدق امرأته عينا فوهبتها له ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعن أحمد فيه روايتان

الهدة وأن لم يطأ روي ذقك عن الحالفا. الراشدين وزيد وأبن عمر وبه قال علي بن الحسين وعروة وعطاء والزهري والاوزاعي، إسحاق وأصحاب لرأي وهو قديم قولي الشانعي، وقال شريح والشعبي وطاوس وأبن سيربن والشانعي في الجديد لايستقر إلا بلوط، وحكي ذلك عن ابن مسعود وأبن عباس وروي نحو ذلك عن أحمد، روى عنه يعقوب بن بختان أنه قال أذا صدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكل لها الصداق و عليها العدة وذلك المؤل الله تعالى [وأن طلنتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن قريضة فنصف مأفرصتم) وهذه قد طلقها قبد ل أن يمسها، وقال تعالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض أشبهت من لم يخل بها

و اذا اجماع الصحابة رضي الله عنهم ، روى الامام أحمد والانرم باسنادهما عن زراة بن أوفى قال قضى الخلفا، الراشدون المهديون ان من أغلق بابا أو أرخى سـ تمرآ مقد وجب المهر ووجبت العدة ولها ورواه أيضا عن الاحنف عن عمر وعلي ، وعن سعيد بن المسبب وعن زيد بن ثابت عليها العدة ولها الصداق كملا ، وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم أحمد في عصرهم فكان إجماعا ، وما رووه عن ابن عباس لا يصح قل احمد برويه ليث وليس بالقوي ، وقد رواه حنظلة خلاف ما رواه لبث وحنظلة أقوى من لبث ، وحديث ابن مسعود منقطم قاله ابن المنذر ، ولان انة لم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البدل كالو وطنها أو كالو أجرت دارها أو باعتها وسلمتها

وأما قوله تمالى (من قبل أن تمسوهن) فيحتمل انه كني بالمسبب عن السبب الذي هو الخلوة

(احداهما) وجع عليها بنصف قيمتها اختره ابو بكر وهو أحد قولي الشافعي لانها عادت الى الزوج بعقد مستألف فلا يمنع استحتاقها بالطلاق كالو عادت اليه بالبيع أو وهبها لاجنبي ثم وهبها له (والرواية الثانية) لا يرجع عليها وهو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافعي وتول أي حنيفة إلا أن تزيد العين أو تدقص ثم تهبها له لان الصداق عاداليه فلولم تهبه لم يرجع التي وعقد الهبة لا يتنضي ضمانا ولان نصف الصداق تعجل اليه بالهبة فان كان الصداق دينا فأبرأته منه فان قلنا لا يرجع ثم فههنا أولى ، وإن قلنا يرجع ثم خرج ههنا وجهان

(أحدهما) لابرجم لان الابراء اسفاط حق وايس بتمليك كنمايك الاعيان ولهذا لايفتقر إلى قبول ، ولو شهد شاهدان على رجل بدين فأبرأه مستحقه ثم رجع الشاهدان لم يغرما شيءًا ، ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرما

(والتأني) يرجع لاله عاد اليه بغير الطلاق فهو كالمين والابراء بمنزلة الهبة ولهذا يصح بالفظها فأن قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طلفها فهو كبه العين لأنه تمين بقبضه ، وقال ابوحنيفذيرجع همنا لان الصداق قد استوفته كله ثم نصر فت فيه فوجب الرجوع عليها كا لو وهبته أجنديا ، ويحتمل أن لا يرجع لانه عاد اليه ماأصدقها فأشبه مالو كان عينا فقبضتها ثم وهبتها ، وإن وهبته العين وأبرأته من

بدلبل ماذكرناه ، وأما قوله (وقد أفضى بفضكم الى بعض) فقد حكي عن الفراء انه قال : الافضاء الحنوة دخل بها أو لم يدخل وهذا صحيح فان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الحالي فكأنه قال وقد خلا بعضكم الى بعض ، رقول الحرقي حكمهما حكم الدخول في جميع أمورهما يعنى في حكم مالو وطئها من تكميل المهر ووجوب العدة وتحريم أختها وأربع سواها اذا طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجهة له عليها اذا قر انه لم يصبها

ولما قوله تعالى (وبعولنهن أحق برد من في ذلك) ولانها معتدة من ذكاح صحيح لم ينفسخ ذكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طقها بعوض كان له عليها الرجعة كا لو أصابها عولها عليه نفنة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجعة ولا تثبت بها لاباحة الزوج المطلق ثلائا القول النبي عليه المرافز فائة الغرشي « أتربدين أن ترجعي الى رفاء تالاحتى تذرقي عسيله وبذوق عسيلتك ولا لاحصان لانه بعتبر لا يجاب الحد والحدرد تدرأ بالشبهات ولا الفسل لان موجبات الغمل خمسة ولهس هذا منها ، ولا يخرج به من المنة لان العنة العجز عن الوط فلا يزول الا محقيقة الوط، ولا نخصل بالغينة لابها الرحوع مما حال عليه وانها حلف على رئة الوط، ، رلان حق المرأة لا يحصل الا بنفس الوط، ولا تفسد به العبادات ولا تجب به الكفارة

وأما تحرِم الربية فعن احمد أنه يحصل بالخلوة، وعال القاضي وأبن مقبل لأتحرم، وحمل القاضي

الدين ثم فسخت الذكاح بنعل من جهتها كاسلامها أو ردتها أو رضاعها لمن يفسخ نكاحها ارضاعه فني الرجوع عليها مجميع الصداق روايتان كما في الرجوع عليها مجميع الصداق روايتان كما في الرجوع في النصف دوا.

(فصل) قان أصدتها عبداً فرهبته ثم طاقها قبل الدخول انبنى ذلك على الروايتين قان قلنا اذا رهبته الكل لم يا جم بشي، رحم ههنا في ربعه ، وعلى الرواية الاخرى برحم في النصف الباقي كالاله وجده بعينه و مذا قال أبو يو ف ومحد والمزني وقال أبو حنيفة لا يرجع بشي لان الصف حصل في يده فقد استعجل حقه ، وقال الشانعي في أحد أفراله كقولنا

(وأثاني) له نصف النصف الباقي و نصف قيمة المرهر ب

(رالناك) يتخبر بين هذا ربين الرجوع بقية انصف وانا أنه رجد نصف ماأصدقها بعينه مأشبه مالو لم تهبه شيئا

(فصل) وان خالم أمر أن بنصف صد قها قبل الدخول بها صح رصار الصداق كله له نصفه بالطلاق ونصفه بالخلم ومحتمل أن يصير له ثلاثه أرباعه لانه اذ خالها بنصف مع علمه أن النصف اسقط عنه صار مخالفا بنصف النصف الذي يقى لها فيصير له النصف بالطلاق والربع بالخلم، وأن خالمها بنصف مثل الصداق في ذمه اصح وصار جميم الصداق له نصفه بالطلاق ونصفه بالفاصة بما في ذمه اله عرض الخلم، ولو قالت أخلعني بما تسلم لي من صداقي فقد صح، وبريء من جميم

كلام أحمد على اندحصل مع الخلوة نظراً ومباشرة فيخرج كلامه على إحدى الروايتين في أن ذلك يحرم والصحيح أنه لا يحرم القول الله تمللى (فان لم تبكو نوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والدخول كناية عن الوطء والنص صريح في إباحتها بدو نه فلا يجوز خلافه

(مسئلة) قال (وسواء خلا بها وها محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمان من هذه الاشياء)

اختلفت الرواية عن أحمد فيا أذا خلا بها وبها أو بأحدها مانم من الوط. كالاحرام والصيام والحيض والنفاس أو مانم حقيقي كالجب والعنة أو الرتق في المرأة فعنه أن الصداق يستقر بكل حال وبه قال عطا. وابن أبي أيلي والثوري لعموم ما ذكرناه من الاجاع وقال عمر في العنين يؤجل سنة فان هو غشيها والا أخذت الصداق كاملا وفرق بينها وعليها العدة ولان التسليم المستحق عليها قد وجد وأنما الحيض والاحرام والرتق من غير جهتها فلا يؤثر في المركا لا يؤثر في اسقاط النئة دروي أنه لا يمكن به الصداق وهو قول شريح وأبي تور لانه لا يتمكن من تسلمها الم تستحق عليه مرا بمنعها كا لو منعت تسليم نفسها اليه يحتقه أن المنع من التسليم لافرق بين كونه من أجنبي أومن العاقد كالإجارة وعن أحمد رواية ثالثة أن كاما صائمين صوم رمضان لم يكل الصداق فان كان غيره كل قال أبو داود

الصداق وكذلك لوقالت اخلعني على أن لانبعة عليك في المهر صح ويسقط جميعه عنه ، وأن خالعته ، وأن خالعته وكل جميعالصداق في ذمتها صح ويرجع عليها بنصفه لانه يسقط نصفه بالمفاصة بال صف الذي لها عليه ويسقط عنه النصف يدقى له عليها النصف وأن خالعته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين ، وفي الآخر لا يرجع عليها بشيء لانه لل خالعها به مع العلم بسقوط نصفه بالطلاق كان مخالعا لها بنصفه وبسقط عنه بالطلاق نصفه رلا يبقى لها شيء

(فعل) واذا أبرأت الفوضة من الموصحة قبل الدخول وبعده وسوا. في ذلك مفوضة البضم ومفوضة المهر وكذاك من سعي لهامهر فاسد كالهر الحجهول لان الهر واجب في هذه المواضع وانحا جهل قدره والبراءة من المجهول صحيحة لانها إسقاط عجت في المجول رقل الشافعي لاتصح البراءة في شيء من هذا لان المفوضة لم يجبلها مهر فلا يصح الابرا عما لم بجب غيرها مهرها مجهول والبراءة من الحجهول لانصح الا أن تقول أبرأنك من درهم إلى الف فيمرأ من عهرها اذا كان دون الالف وسوف نذكر الدليل على وجوبه فيما بأني فيصح الابراء منه كالوقل أبرأنك من درهم إلى ألف قاذا برجم الما أبرأت المموضة ثم طلقت قبل الدخول فان قلنا لايرجم إلى المسمى لها لم يرجم دها ، وإن قلنا يرجم أم احتمل أن لا يرجم دها ، وإن قلنا يرجم أم احتمل أن لا يرجم دها ، وإن قلنا وعيتمل أن برجم لانه عاد اليه مهرها بسبب غير الطلاق وفها يرجم به احالان (أحدها) يرجم بنصف مهرالمثل برجم لانه عاد اليه مهرها بسبب غير الطلاق وفها يرجم به احالان (أحدها) يرجم بنصف مهرالمثل

وسمعت أحمد وسئل عن رجل دخل على أهله وهما صائبان في غير رمضان فأغلق الباب وأرخى الستر قال وجب الصداق قبل لا حمد فشهر رمضان ? قال شهر رمضان خلاف لهذا قبل له فسكان مسافراً في رمضان قال هذا مفطر يعني وجب الصداق ، وهذا يدل على انه متى كان المانع متأكدا كالاحرام وصوم رمضان لم يكمل الصداق

وقال القاضي ان كان المانع لا ينم دواعي الوط. كالجب والعنة والرئق والمرض والحيض والنفاس وجب الصداق وان كان يمنع دواعيه كالاحرام وصيام الفرض فعلى روايتين ، وقال أبوحنيفة : ان كان المانع من جهتها لم يستقر الصداق وان كان من جهته صيام فرض أو احرام لم يستقر الصداق وان كان من جهته رذلك لا يمنع وجود التسليم المستحق منها فكل وان كان جباً أو عنة كل الصداق لان المانع من جهته رذلك لا يمنع وجود التسليم المستحق منها فكل حقها كا يلزم الصغر نفقة امرأته إذا سلمت نفسها اليه

(فصل) وان خلا بها وهي صغيرة لا يمكن وطؤها أو كانت كبيرة فمنعته نفسها أو كان أعمى فلم يما بدخولها عليه لم بكدل صداقها نص عليه أحمد في لمدّفوف يتزوج المرأة فأدخات عليه فأرخى الم تروغ في البالب ، فأن كار لايملم بدخولها عليه فلها نصف الصداق وأوما الى انها إذا فشرت عليه أو منعته نفسها لا يكمل صداقها ، وذكره أبن حامد وذئك لانه لم يوجد التمكين من جهتها فأشبه مالو

لا أنه اللذي وجب بالمدهد فهو نصف المفروض , والله في) يرجى بنصف المنعة الأنها التي تجب بالطلاق فأشبهت المسمى

(فصل) قان أبر أنه المفوضة من نصف صدافها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لان المتعةقائمة مقام نصف الصداق وقد أبرأته منه فصاركما لو قبضته ويحتمل أن يجب لها نصف المتعلمة اذا قانا انه لا يرجع عليها بشيء إذا أبرأته من جميع صداقها.

(فصل) إذا باع رجل عبداً عائة ثم أبراً والبائع من الثمن أو فبضه ثم وهبه إياه ثم وجدالمشتري بلمبد عيباً فهل له رد المبيع والمطالبة بالثمن أو أخذ ارش العيب مع امساكه ؟ على وجهين بناء على الرواتين في الصداق إذا وهبته المرأة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول ، وان كانت محالها فوهب المشري العبد لا الحم ثم أفاس المشتري والثمن في ذمته فللبائع أن يضرب بالثمن مع الفرما، وجها واحدا لان النمن ماعاد منه الى البائع وكذلك كان يجب اداؤه اليه قبل الناس بخلاف التي قباها ، ولو كانب عبدا ثم أسقط عنه مال الكتابة بري، وعنق ولم يرجع على سيده بالقدر الذي كان يجب على السيد أن بؤنيه إيام وكذلك لو أسقط عنه القدر الذي يلزمه إيتاؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤنيه أن بؤنيه المناس عنه يقوم منام الايناء ، و شرجه بعض أصحابنا على وجهين بناه على الروايتين في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق (المغني وانشرح الكبير)

لم يخل بها وكذلك أن خلا بها وهو طائل لا يتمكن من الوط، لم يكمل الصداق لانه في معنى الصغيرة في عدم التمكن من الوطء

(فصل) والحلوة في النكاح الفاسد لا يجب بها شي، من المهر لان الصداق لم يجب بالعقد وأنا يوجبه الوط، ولم يوجد والذلك لا يُنصف بالطلاق قبل الدخول فأشبه ذلك الحلوة بالاجنبية وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الحلوة فيه كالحلوة في الصحيح لان الابتداء بالخلوة فيه كالابتداء بذلك في النكاح الصحيح فيتقرر به المهر كالصحيح والاولى أولى

(فصل) فان استمتع بامرأته بمباشرة فيها دون الفرج من غير خلوة كالفبلة ونحوها فالمنصوص عن أحمد انه يكول به الصدق قانه قال إذا أخذها فحسها وقبض عليها من غير أن يخلو بها لها الصداق كاملا إذا نال منها شيئا لا محل الهيره ، وقال في رواية مهنا : إذا نزوج امرأة و نظر اليها وهي عريانة تغتسل أوجب عليه المهر ، ورواه عن ابراهيم : إذا اطلع منها على ما محرم على غيره فعليه المهر لانه نوع استدناع فهو كا تقبلة ، قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبوت نحريم المصاهرة بذلك وفيه دوأيتان فيكون في تكيل الصداق به وجهان (أحدهما) يكمل به الصداق لما روى الدارقطني عن محمد بن غيكون في تكيل الصداق به وجهان (أحدهما) يكمل به الصداق لما روى الدارقطني عن محمد بن عبد الرحن بن ثوبان قال قال رسول الله وتحليق قوله (من قبل أن تحسوهن) ولانه استحقاع بامرأته دخل بها أو ثم يدخل ، ولانه مسيس فيدخل في قوله (من قبل أن تحسوهن) ولانه استحقاع بامرأته فكمل به الصداق كالوطء

[والوجه الآخر] لا يكمل به الصداق وهو قول اكثر الفقيا. لأن قوله تعمالي (تمسوهن)

الزوج عليها نصفه وهمهنا أسقط السيد عن المـكاب ماوجد بسبب ايتائه اياه فقام اسقاطه مقام ايتائه ولمنا و وهبته لزوجها ولمذا لو قبضه السيد منه ثم آتاه اياه لم يرجع عليه بشي٠٥ولو قبضت المرأة صداقها أو وهبته لزوجها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها فافترقا .

(فصل) ولا يبرأ الزّوج من الصداق الا بتسليمه الى من يتسلم مالها فان كانت رشيدة لم يبرأ الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبيها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيباً

قال أحمد اذا أخذ مهر ابنته فأنكرت فذلك لها ترجع على زوجها بالمهر ويرجع الزوج على أبيها فقيل له أليس قال النبي عَلَيْتِينَاؤُ ﴿ أَنْ وَمَالِكُ لَا بِيكُ ﴾ قال نهم ولكن هذا لم يأخذ منها أنما يأخذ من زوجها وهذا مذهب الشافعي ، وقال أبو حنيفة له قبض صداق البكر دون الثيب لان ذاك العادة ولان البكر تستحي فقام أبوها مقامها كما قام مقامها في تزويجها .

ولنا أنها رشيدة فلم يكن لغيرها قبض صداقها كالثيب أو عوض ملكنه وهيرشيدة فلم بكن لغيرها قبضه يغير اذنها كثمن مبيعها، وانكانت غير رشيدة سلمه الى وليها في مالها من أبيها أو وصيه من الحاكم لانه من جملة أموالها فهوكاجرة دارها.

انما أريد به في الظاهر الجماع ومقتضى قوله (وان طابقتموهن من قبل أن تمسوهن) أن لا يكمل الصداق الهير منوطنها ، ولا تجب عليها العدة ترك عمومه فيمن خلا بها للاجماع الوارد عن الصحابة فيبقى فيها عداه على مقتضى العموم

(فصل) إذا دفع زوجته فأذهب عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فليس عليه إلا نصف صداقها هو قال أبو يوسف ومحمد عليه الصداق كالملالانه أذهب عذرتها في نكاح صحيح فكان عليه الهر كالملاكالو وطئها ولنا قول الله تعالى (وإن طافته وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم) وهذه عطلقة قبل المسيس فاشبه ما لو لم يدفعها ولانه أتنف ما يستحق اتلافه بالعقد فلم يضمنه الميره كا لوأتاف عذرة أمته عويتخرج أن يجب لها الصداق كاملالان احمد قال إن فعل ذلك أجنبي عليه الصداق فنيها إذا فعلد لزوج اولى فان ما بجب به الصداق ابتداء احق بتقرير الهر ونص أحمد فيمن أخذ أمرأته وقبض عليها وفيمن نظر اليها وهي عريانة عليه الصداق كاملا فهذا أولى

(فصل) وان دفع أمرأة أجنبية فأذهب عذرتها أوفعل ذلك باصبعه أوغيرها فقال أحمد لهما صداق نسائها وقال ان تزوج أمرأة عذراء فدفعها هو وأخوه فاذهبا عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فعلى الزوج نصف الصداق وعلى الاخ نصف العقد وروي نحو ذلك عن على وابنه الحسن وعبد الله بن معقل وعبد الله على معقل وعبد الله بن معقل وعبد الله بن معقل وعبد الله بن معقل وعبد الله بن موان وقال الشافي ليس عليه الا أرش بكارتها الانه انلاف جزء لم يرد الشرع

﴿ مَسَالَةَ ﴾ (وكل فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاة. رخامه واسلامه وردته أو من أجنبي كالرضاع ونحوه يتنصف بها المهر بينهما)

قرل الله تعالى أو إن طالمة تموهر من قال أن تم . وهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) ثبت في الطلاق وقسنا عليه سائر مااسنة لل به لزوج ، وأما فرقة الاجنبي كالرضاع وشحوه تسقط نصف المهر ويجب نصفه أو المنتعة لمدير من سمى لها ثم يرجم الزوج على من فسخ النكاح اذا جا. الفسخ من قبل أجنبي لانه قرره عليه ، وان قتلت المرأه استقر المهر جميمه لانها فرقة حصات الموت والبرنها انتكاح أشبه مألو مات حتف أنام اسواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلت غسها أو قتل الامة سيدها وان طلق الحاكم على الزوج في الايلا. فهو كطلاقه لانه قام مقامه في إيفا. الحق عند امتناعه منه

﴿ مسئلة ﴾ (وكل فرقة جاءت من المرأة قبل الدخول كاسلابها أو ردتها أو رضاعها من ينفسخ النكاح برضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخها لعنتها واعساره أو فدخه لعيها أر فسخها لعنتها تحت عبد قافه يسقط به مهرها ولا تجميه النما لانها أتلفت العوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كابائع يتاف المبيع قبل تسليمه

﴿ مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَفَرَنَةً اللَّمَانُ نَخْرَجَ عَلَى رَوَانِينَ ﴾ [إحداهما] هي كمالاته لان سبب اللمازقذ فه

بتقدير عوضه فرجم في دينهالي الحكرمة كما ترمالم يقدر ولانه أذا لم يكل به الصداق في حق الزوج فني حق الاجنبي أولى

ولنا ماروى سعيد قال حدثنا هشم حدثنا مفيرة عن ابراهيم أن رجلا كانت عنده يتيمة فحافت امرأنه أن بتزوجها فاستعانت بنسوة فضيطنها لها فافسدت عدرتها وقالت لزوجها انها تجرت فاخبر عليا رضي الله عنه بذيك فارسل علي لل احرأنه والنسوة فلما أنينه لم يابتن أن اعترفن بما صنعن ففال قحسن ابن علي اقض فيها ياحسن فقال الحد على من قدفها والعقر عليها وسل الممسكات فقال علي الو كافت الابل طحنا الطحنت وما يطحن يومئذ بهيم . وقال حدثنا هشيم قال ثنا اسهاعيل بن سالم حدثنا اشعبي أن جواري أربها قالت احداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت الذائة هي ابرالتي زعمت أنها ابرالجل الحالي التي زعمت أنها أبرالجل الحالي التي زعمت أنها أبرا الوجل الحالي التي زعمت أنها أبرالوجل الحالي التي زعمت أنها أبرا الرجل الحالي التي زعمت أنها أبرا الموالي وان فجعل المسلمات بينهن أرباعا والني حصة التي أمكنت من نفسها فباغ عبد الله بن معقل فقال لور ليت انا خعات الصداق بينهن أرباعا والني حصة التي أمكنت من نفسها فباغ عبد الله بن معقل فقال لور ليت انا خعات الصداق على المدت الجاربة وحدها و وحدها و وعب المهر كمهنة البضم

الصادر منه فأشبه الخلم (والثانية) يـقط به مهرها لأن الفسخ عقب لعالمها فه ي كفسخها لعيبه (مسئلة) (وفي فرقة بيع الزوجة من الزوج وشر ائهاله وجهان)

إذا المنترت المرأة فروج افنيه وجهار [أحدم] يتنصف به مهرها علان البيم الوجب الفدخ تم بالميد وبالمرأة عناشبه الحام (والثاني) يدقط به الهرلان الفدخ وجد عقيب قبولها فأشبه فسخه العيبه وكذبك شراء لزوج ممرأته وان جهل لها الحيار فاختارت فدم الروكم افي الطلاق فطاقت نفسها فهو تنطلاقه لا يسقط مهرها لان المرأة وان باشرت الطلاق فهي نائبة عنه ووكياة عنه وفعل الوكل كفعل الموكل فكأ نه صدر عن مباشرته عوان على طلاقها على فعل من قبلها لم يستط مهرها الاز السبر منه وجد وإنا هي حققت شرطه والحدكم ينسب إلى صاحب السبب

(مسئلة) (وفرئة المرت يستقر بها المه كله، كالدخول إذا كأن الهر مسمى)

وَفِي المَفْوِغَة اخْتَلَافَ نَذَكُره فِي مُوافَعَه أَنْ شَاءَاللهُ تَعَالَمُ وَلَوْنَتَاتَ غَسَمًا أُوقَتَامًا غيرها فهو كالمُرت حتف أنفها لأنَّهَا فرقة حصلت بالقضاء الاجل وأثبتها انتكاح فهو كموتّها حتف أنفها

﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه (وإذا اختاف الزوجان في قدر الصداق فالقرل قول الزوج مع عينه وعنه القول قول من يدعى مهر المثل منها)

إذا اختلف الزوجان في قدرالصداق ولا بينة لهمانقداختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن القول قول الزوج بكل حال ، وهذا قول الشعبي وابن أبي ليلي وابن شبرمة وأبي ترو

﴿ مسئلة ﴾ قال (والزوج هو الذي بيده عقدة النكاح فاذا طلق قبل الدخول فايهما عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز الامر في ماله برى منه صاحبه)

اختلف أهل العلم في الذي ببده عقدة النسكاح فظاهر مذهب احمد رحمه الله أنه الزوج روي فلك عن علي وابن عباس وجبر بن مطعم رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشربح وسعيد إبن جبير ونافع بن جبير ونافع مولى ابن عمر ومجاهد واياس بن معادية وجابر بن زيد وابن سيربن والشعبي والأوري واسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولى اذا كان ابا الصغيرة وهو قول الشافعي القديم اذا كان ابا أو جداً . وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيعة ومالك آنه الولي لان الولي بعد الطلاق هو الذي ببده عقدة النسكاح المكونها قد خرجت عن يد الزرج ولان الله تعالى ذكر عفو النسا. عن نصبهن فيديغي أن يكون عفو الذي ببده غدة النكاح عنه لبكون المعفو عنه في المدضعين واحداً ولان الله تعالى بدا مخطاب الازواج كل المواجمة بقوله (وإن طاقتموهن من قبل ان تمسوهن سم قال سم أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج قاله النبي علي العقد هو الزوج ولان الذي بيده عقدة النكاح بعد العقد هو الزوج قاله

وبه قال أبو يوسف إلا أن يدعي مستنكراً وهو أن يدعى مبراً لا يتزوج بمثله في العادة لانه منكر المزادة ومدعى عليه في العادة لانه منكر المزادة ومدعى عليه في المدعى عليه المن الداء ومدعى عليه في المدعى عليه في وووي عنه أن القول قول من يدعى مهر المثل فاذ ادمت المرأة مهر المثل أوأقل منه فالفول قوله والدعى الدعى الزوج مهر المثل أوأكثر فالنول قوله وبهذا قال أبو حنيفة وهو الذي ذكره الحرقي وعن الحسن والنخمى وحماد من أبي سلمان وأبي عبيد نحوه

﴿ مسئلة ﴾ (فأن ادعى أفل منه وادعت أكثر منه رد اليه بلا يمين عند القاضي في الاحوال كابا لان الظاهر قول من يدعى مهر الشل فكان القول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعارى وعلى المودع إذا أدعى الناف أو الرده وقال أبو الخطاب تجب اليمين لانه اختلاف فها يجوز بذله فتشرع فيه اليمين كسائر الدعاوى في الاموال ، رقال القاضي لا تشرع اليمين في الاحوال كابا لانها دعوى في النكاح ، والأولى أن يتحالفا فان ما يقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يمدل عنه الابيمين كسائر الدعارى ، ولانها تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف كالو اختلف المنبايهان وهذا كسائر الدعارى ، ولانها تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف كالو اختلف المنبايهان وهذا قبل أبي حنينة وقال الشانعي يتحالفان ، فان حلف أحدها و نكل الآخر ثبت ما قا، وان حلفا وجب مهر المثل وبه قال اشوري قياساً على المتبايعين إذا اختلفا في المي وقال ماك ان كان الاختلاف قبل الدخول تحالفا وفسخ النكاح وأن كان بعده فا قول قول الزوج و بناه على أصله في المبيع قانه يفرض

يتمكن من قطعه وفسخه وإمساكه وليس الى الولي منه شي. رلان الله تعالى تال(وأن تعفو ُ قرب للنقوي) والمفو الذي هو أقرب الى التقوى هو عفو الزوج عن حقه ، أما عنو الولي عن مال المرأة فليس هو أقرب الى التقوى،ولان المهر مال للزوجة فلا علك الولى هبته واسقاطه كغيره من أموالهـــا وحقوقها وكسائر الاوليا. ولا يمتنم العدول عن خطاب الحاضر الى خطاب الغائب كقوله تعالى(حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة) وقال أهالى (قل اطيعوا الله وأطيعوا الرسول قان تولوا فانما عليه ماحل وعليكم ماحلتم) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول تنصف المهر ببنها فان عفا الزوج لهاءن النصف الذي له كمل لها الصداق جميعه وإن ءنت المرأة عن النصف الذي لها منه وتركت له جميع الصداق جاز اذا كان العافي منها رشيدا جائزا تصرف في ماله وإن كان صغيراً أو سفيها لم يسم عفوه لانه ايس له التصرف في ماله يهية ولا إسقاط ولا يصح عفوالولى عن صداق الزوجة باكان أوغره صغيرة كانت أوكبيرة نص عليه أحمد في رواية الجماعة وروى عنه ابن منصور اذا طلق امرأنه و ي بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبرها أو زوجها ما أرى عفو الاب الابائزا قال ابو حفص ما أرى ما نقله ابن منصور الا قولا لابي عبدالله قدما، وظاهر قول أبي حنص أن المسئلة رواية واحدة رأز ابا عبدالله رجع عن قوله بجواز عفو لاب وهو الصحيح لأن مذهبه أنه لايجوز اللاب اسقاط ديون والـ الصغير ولا اعتاق عبيده ولا تصرفه له الاعدا فيه مصلحته ولاحظ الها في هدا الاسقاط فلا يسح

في التحالف قبل القبض أو بعده لانهما 'ذا سلمت نفها بغمير اشراد نقد رضيت باماشه، ووجه قول من لا برى انتحالف أنه عقد لاينفسيخ بالتحالف فلا يشرع فيمه كالمفوعن دم العمد ولأن القول بالتحالف يفضي إلى ايجاب أكثر مما يدعيه أو أقل ممما يقر لهما به فانهما اذا كان مهر مثلها مائة فادعت تما ير وقال هو لل هو خسون أوجب لها عشهر بن يتفقان على أنها نبير واسبة ولو ادعت مائتين وقال هو بل مائة وخم وز ومهر مثلها مائة نقد أسقط خمدين يتنقاز على وجوبها ولان مهر المثل أن لم يوافق دعرى أحدهما لم يجز ايجاً؛ لاتفائهما على أنه غير ما أوجبه العقد وان وافق قول أحدهما فلا حاجة في الجابه الى وين من بنفيه لانها لا وثر في الجابه ، وفارق البيم الله ينفسخ بالتحالف ويرجع كل وأحد منها في ماله، وما ادعاد مالك من أنها استأمنته لا يصح فانها لم مجعله أمينها ولو كان أمينا لها لوجب أن تـكون أمينة حين لم بشهد عليها على آنه لا يلزم من الاختلاف عدم الاشهاد لامه قد يكون بينهما بية فيموت أو يفيب أو ينسى الشهادة. اذا ثبت هذا في كل من قلنا القول قوله فهومع عينه لانه اختلاف فيمايج رز بذله فتشرع فيه ليمين كساثر الدعاوي لماذكر نامن الحديث

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال تزوج:ك على هذا العبد قالت بل على هذه الامة خرج على الروابتين) فَانَ كَانَتَ قَيْمَةُ العَبْدُ مَهِرُ لَذَلُلُ أُو أَكَثَرُ وقَيْمَةُ الأَنَّةُ فُوقَ ذَكَ حَنْفُ الزُوجِ وَوَجِبِ لَهَاقَيْمَةُ الْعَبْدُ لان قوله بوافق الظاهر ولا بجب عين العبد اللا يدخل في ماكمها ما تنكره، وإن كانت قيمة الامة، ور وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح الا بخمس شرائط: أن يكون أبا لانه الذي بلي مالها ولايتهم عليها (الثاني) أن تكون صغيرة ليكون وليا على مالها فان الـكبيرة تلي مال نفسها (الثالث) أن تكون بكرا لتكون غير مبتذلة ولانه لا يملك تزويج الثيب، إن كانت صغيرة فلا تكون ولا يته عليها تامة (الرابع) أن تكون مطلقة لا نها قبل الطلاق معرضة لا تلاف البضع (الخامس) أن تكون قبل الدخول لان ما بعده قد ألمف البضع فلا يعفو عن بدل متلف و مذهب الشافعي على نحو من هذا الا أنه يجمل الجد كالاب

(فصل) ولو بانت امرأة الصغير أو السفيه أو المجنون على وجه يسقط صداقها عنهم مثل أن تفعل المرأته ما ينفسخ به ذكاحها من رضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة أو بصفة لطلاق من السفيه أو رضاع من أجنبية لمن ينفسخ نكاحها برضاعه أونحو ذلك لم يكن لولهم العفو عن شيء من الصداق رواية واحدة عو كذلك لا يجوز عند الشانعي قولا واحدا والفرق بينهم وبين الصغير أن وليها اكسبها الهر بنزويجها وهمنا لم يكسبه شيئا أنما رجم المهر اليه بالفرقة

(فصل) واذا عنت المرأة عن صدائها الذي الها على زوجها أو عن بعضه او وهبته له بعد قبضه وهي جائزة الامر في مالها جاز ذلك وصح ولا نعلم فيه خلافا لقول الله تعالى زالا أن يعنون) يمني الزوجات وقال تعالى إفان طبن المح عن شيء منه نفسا فكاوه هنيئا مريئا ، قال أهد في رواية المروذي المس شيء قال الله تعالى (فكاوه هنيئا مريئا) معاه غير المهر شهبه المرأة للزوج وقال علقمة لامرأته هيئي لي من الهنيء المريء يعنى من صداقها ، وهل لها الرجوع فيارهبت زوجها عنه عن احمد روايتان واختلاف ببن أهل العلم ذكرناه فيا مضى

الئل أو أقل وقيمة العبد أقل من ذلك فالقول قول الزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها ? فيه وجهان (أحدها) تجب عينها لاننا قبلنا قولها في القدر فكذلك في العين فأوجبناه وليس في ذلك ادخال ما تكره في ملكها (والثاني) بجب لها قيمتها لان قولها أنما وافق الظاهر في الفدر لا في العين فأوجبنا لها ما وافق الظاهر فيه ، وإن كان كل واحد منها قدر ، هر المثل أو كان العبد أقل من ، هر المثل والامة أكثر منه وجب ، هر المثل بالتحالف وظاهر قول القاضي ومن وافقه أن البحين لا تشرع في هذا كله والله أعلم أوضل) إذا أنكر الزوح صداق الرأته وادعت ذلك عليه فالقول قولها فيا يوافق مهر مثالها سواء ادى أنه وفاها أو أبر أته منه أو قال لا تستحق علي شيئاً وسواء في ذلك ماقبل الدخول وبعده وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافمي واستحاق وأصحاب الرأي ، وحكي عن الفقياء السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الوفة فالقول قول الزوج والدخول بالمرأة يقطح الصداق وبه قال مالك قال أصحابه أنما قال ذلك اذا كانتالهادة تعجيل الصداق كاكان بالمدينة أوكان الخلاف فيا تعجل منه في العادة لانها للهم الهادة الا بقبضه فكان الظاهر معه

ولنا قول النبي عَلَيْكَالَيْهِ « البمين على المدعى عليه » ولانه أدعى تسليم الحق الذي عليه فلم يقبل بغير ينة كما لو ادعى تسليم الثمن أوكما قبل الدخول (فصل) إذا طلقت قبل الدخول وتنصف المهر بينها لم يخل من أن يكون دينا أوعينا فان كان دينا لم يخل إما أن يكون دينا في خمة الزوج لم يسلمه اليها أوفي ذمتها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدها وأبهما كان فان قلذي له الدين أن يعفو عن حقه منه بأن يقول عنوت عن حقى من الصداق أو أسقطته أو أبرأتك منه أو ملكتك إياه أو وهبتك أو أحلتك منه أو انت منه في حل أو تركته لك وأي ذلك قال سقط به المهر وبري، منه الآخر ، وان لم يقبله لانه إسقاطحت فلم يفتقر الى قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتى والطلاق ولذلك صح إبراء الميت مع عدم القبول منه ولو لا قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتى والطلاق ولذلك صح إبراء الميت مي ذمته لم يصح العفو لانه إن كان في ذمة الزوج فقد سقط عنه بالطلاق ، وان كان في ذمة الزوج قلا بثبت في ذمتها إلا النصف كان في ذمة الزوج فلا بثبت في ذمتها إلا النصف الذي يستحقه الزوج ، وأما النصف الذي لما فهو حقها قصرفت فيه فلم يثبت في ذمتها منه شيء ولان الجميع كان ملك الما الصداق عينا في يد الجميع كان ملك الملاق من الصداق عينا في يد الجميع نعما الذي هو في يده للآخر فهو هبة له تصح بالنظ المنو واله قو الما إن كان الصداق عينا في يد أحدها فعنا الذي هو في يده الاخر المنظ وافتقر إلى القبض فيا بشترط لقبض فيه وان عفاغير الذي هو في يده الانفاظ وافتقر إلى القبض فيه ان كان الموهرب مما يفتقر إلى القبض فيه ان كان الموهرب عما يفتقر إلى القبض

(فصل) فان دفع اليها الفا ثم اختلفا فقال دفيتها اليك صداقا وقالت بل هبة فان اختلفا ببيئة فقالت قصدت الهبة فقال بل قصدت دفع الصداق فالفول قول الزوج بفير يمين لانه على ببيئته ولا تطلع المرأة عليها، وان اختلفا في اغظه فقالت قد قات هذي هبة أيه هدية فأنكرها فالقول قوله مع أيينيه لابها تدعي عليه عقدا على ملكه وهو ينكره فأشبه ما لو ادعت عليه بيع ملكه لها لكن ان كان المدفوع من عير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عرضا ثم اختلفا وحف أنه دفع اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد العوض ومطالبته بصداقها قال أحمد في رواية الفضل أبن زياد في اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد العوض ومطالبته مناعا وثيابا ولم يخبرهم أنه من الصداق فلما دخل سألته الصداق فقالت المرأة على صداق الله بهداقها عنهذه الرواية إذا لم يخبرهم أنه صداق، فأما اذا ادعى أنها ترد اشياب والمتاع وترجع اليه بصداقها عنهذه الرواية إذا لم يخبرهم أنه صداق، فأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت المرأة أنه قال هي هبة فينبغي أن يحلف كل واحد منها وبتراجعان عمل الحكل واحد منها وحكي عن مالك أنه ان كان مما جرت الهادة بهديته كالثوب والحاتم فالقول فولما فولما الن الظاهر معها والا فالقول قوله

ولنا أنها اختلفا في صفسة انتقال ملكه فكان القول قول المالك كما او قال اودعتك هذه العين قالت بل وهبتنيها .

(فصل) إذا أصدق امرأه عينا فوهرتها له ثم طافها قبل الدخرل بها فعن احمد فيه روايتان المحداهما) يرجع عليها بنصف قيمتها وهو اختيار أبي بكر وأحد قولي الشافي لأنها عادت الى الزوج بعد مستأنف فلا تدم استحقاقها بالطلاق كا لوعادت إليه بالبيم أو وهبتها لا جنبي ثم وهبتها له او الرواية الثانية) لا يرجع عليها وعو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافي وهو قول أبي حنيفة إلا أن تزيد العين أو تنقص ثم شهبها له لان الصداق عاد اليه ولو لم شهبه لم يرجع بشيء وعقد الهبة لا يقتضي ضها نا ولان نصف الصداق تعجل له بالهبة فان كان الصداق دينا فارأته منه قان قلنا لا يرجع ثم فهبنا أولى ، وان قلنا يرجع ثم خرجه ههنا وجهان (أحدهما) لا يرجم لان الاجراء إسقاط حق وايس بتمليك كتمليك وان قلنا يرجع ثم خرجه ههنا وجهان (أحدهما) لا يرجع الشاهدان على رجل بدين فابرأه مستحقه ثم رجم الشاهدان لم بغيرما شيئا ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرما رواثاني) يرجع لانه عاد اليه بغير الطلاق فهو كالهين ، والا براء بمنزلة الهبة ولهذا يصح بلفظها ، وان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طانها فهو كالهين ، والا براء بمنزلة الهبة ولهذا يصح بلفظها ، وان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم نصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كالو وهبته أجبيا ، ويحتمل أن لا يرجع لانه عاد اليه ما أصدقها نصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كالو وهبته أجبيا ، ويحتمل أن لا يرجع لانه عاد اليه ما أصدقها فأشبه مالو كان عينا فتبضتها ثم وهبتها أو وهبته الهين أو أبراته من الدين ثم فسخت النكاح فاشبه مالو كان عينا فتبضتها ثم وهبها أو وهبته الهين أو أبراته من الدين ثم فسخت النكاح

(فصل) فان مات الزوجان فاختلفت ورثتها فامورثة كلواحد منها مقامه الأأن من يحلف منهم على الاثبات يحلف على النوجان فاختلفت على النفي بحلف على نفي العلم لانه بحلف على نفي فعل الغير وبه قال الشافعي وقال أبوحنيفة ان مات أحد الزوجين فكذلك وان مات الزوجان فادعى ورثة المرأة التسمية وأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم بثيء قال أصحابه انها قال ذلك إدا تقادم العهد لانه تعذر الرجوع الى مهر المنال لأنه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محمد بن الحسن يقضى عهر المنسل وقال زفر بعشرة دراهم لانه أقل الصداق.

وانا اأن مااختلف فيه المتعاقدان قام ورثنها مقامها كالمتبايمين وما ذكروه ليس بصحيح لان الحق لايسقط لنقادم العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقم سائر المتلفات

(فصل) فان اختلف الزوج وأبو الصغيرة والمجنونة فام الاب مقام الزوجة في اليمين لانه يحلف على فمل نفسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمعت يمينه كالزوجة فان لم يحلف حتى بلغت وعقلت فاليمين عليها دونه لان الحق لها وانها يحلف هو لتعذر اليمين من جهتها فاذا أمكن في حقها صارت اليمين عليها كالوصي إذا بلغ الاطفال قبل يمينه فيا محلف فيه فأما في البكر البالغة العاقلة فلا تسمع مخالفة الاب لان قولها مقبول في الصداق والحق لها دونه وأما سائر الاولياء فليس لهم نوي مخيرة إلا على رواية في بنت تسع وليس لهم أن يزوجوا بدون مهر المثل ولو زوجوها (المغنى والشرح الحبير)

بفعل من جهنها كاسلامها أو ردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ نكامها برضاعه فني الرجوع بجميع الصداق عليها روايتان كا في الرجوع بالنصف سواء

(فصل) وان أصرة اعبداً فوهبته نصفه ثم طلقها قبل الدخول البنى ذلك على الروايتين فان قلنا اذا وهبته السكل لم يرجع بشيء رجع هه افي ربعه ، وعلى الرواية الاخرى برجع في النصف الباقي كله لانه وجده بعبنه وجهذا قال ابر يورف ومحمد والمزني ، وقال أبو حنيفة لا يرجع بشيء لان النصف حصل في يده فقد استعجل حته ، وقال الشاني في أحد أقواله كة ولذا (واثاني) له نصف النصف الباقي ونصف قيمة الموهوب والثالث يتخير بين هذا وبين الرجوع بتيمة النصف

ولنا أنه وجد نصف ماأصدقها بمينه فأشبه مالو لم نهبه شيئا

(قصل) فان خالم امرأته بنصف صداقها قبل دخوله بهاصحوصار الصداق كله له نصفه بالطلاق ونصفه بالطلاق ونصفه بالخلم ومحتمل أز يصير له ثلاثه أرباعه لأنه إذا خالمها بنصفه مع علمه أن النصف يسقط عنه صار مخالعا بنصف النصف الذي ببقى لها فيصدير له النصف بالطلاق والربع بالخلم وان خالمها بمثل نصف الصداق في ذمتها له من عرض الخلع ولو قالت له الخلمني على أن قالت اخلمني على أن قالت اخلمني على أن لا تبعة عايك في المهر صح وسقط جميعه عنه ، وان خالمته بمثل جميع الصداق في ذمتها صح و برجع عابها بنصفه لانه يسقط نصفه بالمقاصة بالصف الذي لها عليه و يسقط عنه النصف بالطلاق يبقى له عليها بنصفه لانه يسقط نصفه بالمقاصة بالصف الذي لها عليه و يسقط عنه النصف بالطلاق يبقى له عليها

بدون مهر المثل ثبت مهر المثل من غير عين فان ادعى أنه زوجها بأكثر من مهر مثالها فالبمين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) إذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بغير صداق فان كان بعد الدخول فطرنا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب من غير يمين لأنها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما يجب لها بدعوى الزوج فيجب أن يقب ل قولها بغير يمين وأن ادعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمين على نفي ذلك ويجب لها مهر المثل لزمته اليمين على نفي ذلك ويجب لها مهر المثل وإن كان احتلافها قبل الدخول انبني على الروايتين فيما إذا اختلفا في قدر الصداق فان قلنا القول قول الزوج فالها المتعدة وإن قلنا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولما ما ادعت مهر المثل هذا إذا طلقها وإن لم يطلقها فرض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قلنا القول قوله قعليه اليمين .

(مسئلة) (وإن اختلفا في قبض الصداق فالقول قولها مع يمينها إذا لم تكن بينة) لان الاصل عدمه وإن اختلفا فيما يستقر به فالقول قوله لانه منكر والقول قول المنكر ولان الاصل عدمه.

النصف ، وأن خالعته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين وفي لآخر لايرجم عليها بشيء لانه لما خاله ابه مع مع علمه بسقوط نصفه بالطلاق كان مخالها لها بنصفه و بسقط عنه بالطلاق نصفه ولا يبقى لهاشي. (فصل) وإذا أبرأت المفرضة من المهر صح قبل الدخول و بعد، وسوا. في ذلك مفوضة البضم ومفوضة المهر وكذلك من سمى لها مهر فاسد كالخر والحبهول لان المهر وأجب في هذه المواضع وأنما جبل قدره والبراءة من الجبرل حجمة لانها أسقاط نصحت في المجهرل كالطلاق ، وقال الشانعي : لانصح البراءة في شي. من هذا لان المفوضة لم بجب لها . بر فلا يصح الابراء عما لمبجب وغيرها مهرها مجهول والبراءة مرم المجهول لا تصح الا أن تقول أبرأنك من درهم الى الف نيبراً من مهرها أذا كان دون الالف وقد دالما على وجربه فيها مضى فيصح الابرا. منه كما لو قالت أبرأتك من درهم الى الف ، واذا أرأت المفوضة ثم طلفت قبل الدخول فان قلنا لا يرجم الى المسمى لها لم يرجم ههذا ، وإن قلنا يرجع ثم احتمل أن لا يرجع ههنا لان المهر كله سقط بالطلاق ووجبت المتعة بالطلاق ابنداء، وبحتمل أن يرجم لانه عاد الهـ • بهرها بسبب غير الطلاق وبكم يرجم أ يحتمل أن يرجم بنصف مهر أنثل لانه الذي وجب بالعتد فهو كنصف المفروض وبحتملأن يرجع بنصف المتعة لانها التي تجب بالطلاق فأشهت المسمى

﴿ مُمثَّلَةً ﴾ (وأن تزوجها على صدائين سر وعلانية أخذ بالعلانية وأن كان انعقد بالسر في

(فصل) وان أبرأته المفرضة من نصف صداقها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لان المتعة قائمة

ظاهر كلام الخرقي وقال القاضي أن تصادقًا على السر لم يكن لما غيره) ظاهر كلام أحمد أنه يؤخذ بالبلانية على ما رواء الاثرم وهو قول الشعبي وابن أبي لبلي والثوري وأبي عبيد وقال القاضي الواجب اله ِ الذي انعقد به النكاح سر أكان أوعلانية وحل كلام أحمدو الخرقي على أن المرأة إنار بنكاح السر نثبت مهر العلالية لأنه الذي انعقد به النكاح وهذا قول سعيد بن عبد العزبز وأبي حنيفة والاوزامي والشاني ونحره عن شريح والحسن والزهري والحدكم بن عتيبة والك واسحاق لأن العلانية ليس بفقد ولا يتعلق به وجوب شيء ووجه قول الخرقي أنا أن كان مهر السر أكبر من العلانية وحب مهر السر لانه وجب عليه بعقده ولم تسقطه العلانية فنغى وجوبه فاما أن أنفقا على أن لذو الف وأنهما يعقدان المقد بألمينتج لا ففتلا ذلك فالهر الفان لانها تسمية محجيحة في عقه صحيح فوجب كالو لم يتقدمها أنناق على خلافها وهذا أيضاً قول الفاضي ومذهب الشافي ولا فرق فيا ذكرناه بين أن يكون السر من جنس العلانية نحو أن يكون السرالفا والعلانية الفين أو يكونا من جنسين مثل أن يكرن السر مائة درهم والعلانية مائة دينار إذا قانا ان الواجب مهر العلانية فيستحب المرأة أن تني الزوج بما وعدت به وشرطته من أنها لا تأخذ إلا مهر السر قال أحمد في رواية ابن منصور إذا زوج امرأة في السر يمهر وأعلنوا بمهر ينبغي لهمأن يفوا وبؤخذ بالعلائية فاستحب الوفاء

مقام نصف الصداق وقد أبرأت منه فصار كما لو قبضته ، وبحتمل أن يجب لها نصف المتعة إذا قلنا ان الزوج لا يرجع عليها بشي. إذا أبرأت من جميع صداقها

(فصل اولو باع رجلاً عبداً بمائة فأبراً البائع من النمن أو قبضه ثم وهبه اياه ثم وجد المشتري بالعبد عببا فهل له رد المبيع والمطالبة بالنمن أو أخذ ارش العبب مع المساكة ? على وجهين بناء على الروايتين في الصداق إذا وهبته المرأة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول وان كانت بحالها فوهب المشتري العبد للبائع ثم أفاس المشتري والنمن في ذمته فللبائع أن يضرب بالنمن مع الغرما، وجها واحدا لان النمن ما عاد الى البائع منه شيء ولذلك كان يجب أداؤه اليه قبدل الفلس بخلاف الني قبلها ولو كان عبداً ثم أسقط عنه مال الكتابة بري، وعتق ولم يرجع على سيده بالقدر الذي كان بجب على السيد أن يؤتيه اياه وكذلك لو أسقط عنه القدر الذي يلزمه إيتاؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤتيه شيئا لان اسقاطه عنه يقوم مة أم الايتاء وخرجه بعض أصحابنا على وجهين بناء على الروايتين في الصداق ولا يسح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق الزوج عليها نصفه وههنا أسقط السيد عن المكاتب ما وجد سبب ايتأه اياه فكان اسقاطه مقام ايتائه ، ولهذا لو قبضه السيد منه أم الإيراء فرجع منها فافتر قا منه منه ثم آناه العلم يرجع بثي، ولو قبضت المرأة صداقها و وهبته لزوجها ثم طاقها قبل الدخول لرجع عليها فافتر قا منه ثم آناه العلم يرجع بثي، ولو قبضت المرأة صداقها و وهبته لزوجها ثم طاقها قبل الدخول لرجع عليها فافتر قا منه شم آناه العلم يرجع بثي، ولو قبضت المرأة صداقها و وهبته لزوجها ثم طاقها قان كانت رشيدة لم يبرأ

بالشرط لنلا محصل منهم غرور ولان النبي عَلَيْكُيْ قال ٥ المؤمنون على شروطهم وعلى قول القاضي إذا ادعى الزوج عقداً في السر العقد به النكاح فيه مهر قليل فصدقته المرأة فليس لها سواه وان أكذبته فالقول قرلها لامها منكرة .

(مسئلة) (وان قال هو عقد واحد أسررته ثم أظهر ته وقالت بل هوعقدان فالقول قولها مع بمينها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح فيد حكماً كالاول ولان المهر في العقد الثاني ان كان دخل بهاو نصف المهر في العقد الاول ان ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول وان أصر على الانكار سئلت المرأة فان ادعت أنه دخل بها في النكاح الاول ثم طلقها طلاقا بائنا ثم نكحها نكاحا ثانيا حلفت على ذلك واستحتت وان أقرت بها يسقط نصف المهر أو جميعه لزمها ما اقرت به

(فصل) اذا خلا الرجل بامرأنه بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها ووجبت عليها العدة وان لم يطأ روي ذلك عن الخلفاء الراشدين وزيد وابن عمر رضي الله عنهم وب قال علي بن الحسين وعروة وعطا، والزهري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وهو قول أصحاب الشافي القديم قال شريح والشعبي وطاوس وابن سبرين والشافي في الجديد لا بستقر إلا بالوط، وحكي قال شريح والشعبي وطاوس وابن عباس رضي الله عنه موروي ذلك عن أحمد فري عنه يعقوب بن بخنان أنه قال إذا اصدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكمل لها الصداق وعليها العدة وذلك لقول الله تعالى (وإن طلقتموهن إذا اصدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكمل لها الصداق وعليها العدة وذلك لقول الله تعالى (وإن طلقتموهن

الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيبا ، قال أحمد اذا أخذ مهر ابنته وأنكرت فذاك لها ترجع على زوجها بالمهر ويرجع الزوج على أبها ، فقبل له أليس قال الذي عليه أنت ومالك لابيك » * قال نعم ولكن هذا لم يأخذ منها أنما أخذ من زوجها ، وهذا مذهب الشافي ، وقال ابو حنيفة له قبض صداق البكر دون الثبب لان ذلك العادة ولان البكر تستحى فقام أبوها مقامها كما فام مقامها في نزويجها

ول انها رشيدة فلم يكن لفيرها قبض صداقها كانثيب أو عوض ملكته وهي رشيدة فلم يكن لفيرها قبضه بغير اذنها كئمن مبيعها وأجر دارها عوان كانت غير رشيدة سلمه الي وليهاني مالها من أببها أو وصيه أو الحاكم لانه منجملة أموالها فهو كثمن مبيعها وأجر دارها

(مسئلة) قال (وليس عليه دفع نفقة زوجته اذا كان مثلها لا يوطأ أو منع منها بغير عذر فان كان المنع من قبله لزمته النفقة)

وجملة ذلك أن المرأة اذا كانت لايوطأ مثلها لصغرها فطاب وايها تسليمها والا هاق مليهالم بجب ذلك على الزوج لان النفقة في مقابلة الاستمناع والهذا تـقط بالنشوز وهذه لايمكنه الاستمناع بهاوان كانت كبيزة فمنعته نفسها أو منعها أولياؤها فلا نفقة لها أيضا لانها في معنى الناشز لـكونها لم تسلم

من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لمن فريضة فنصف ما فرضم) وهـذه قد طلقها قبل أن بمسها وقال الله تمالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض؟) والافضاء الجماع ، ولأنها مطلقة لم تمس أشبهت ما لم يخل بها .

ولذا اجماع الصحابة فروى الامام أحمد والاثرم باسنادها عن زرارة بن أوفى قال : قضى الحلفاء الراشدون المهديون أن من أغلق باباً أو أرخى سـتراً فقد وجب المهر ووجبت العدة . ورواه أيضاً عن الاحنف عن عمر وعلي وعن سعيد بن المسيب وعن سعيد بن ثابت : عليها العدة ولها الصحداق كاملا . وهذه قضايا اشهرت ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان اجماعاً ، وما رواه عن أين عباس: لا يصح ، قال أحمد يرويه ليث وليس بالقوي وقد رواه حنظلة خلاف مارواه ليث وحنظلة أقوى من ليث وحديث ابن مسعود منقطع قاله ابن المنذر ولان التسليم المستحق وجداً من جهها فيستقر به البدل كالو وطنها أو كا لو أجرت دارها أو سلمتها أو باعتها ، وأما قوله تعالى (من تبل أن تمسوهن) فقد حكى عن المسبب الذي هو الحلوة بدليل ماذكرنا، ، وأما قوله (وقداً نضى بعضكم الى بعض) فقد حكى عن الفرا، أنه قال الافضا، الحلوة دخل بها أو لم بدخللان الافضا، مأخوذ من الفضا، وهو الحالي فكأ نه قال وقد خلا بعضكم الى بعض

(فصل) وحم الخلوة حكم الوط. في تكميل المهر ووجوب العدة وتحريم أختها وأربع سواها اذا

الواجب عليها فلا مجب تسليم مافي مقاباته من الانفاق وكل موضع ازمته النفقة لزمه تسليم الصداق اذا طولب به فاما ألمرضع لذي لا تازمه نفقتها فيه كالصغير والمانعة نفسها فقال أبو عبدالله بن حامد بجب تسليم الصدق وهو قول الشافعي لان المهر في مقابلة ملك البضم وقد ملكه بخلاف النفقة فأنها في مقابلة التمكين ورد قوم هذا وقالوا المهر قد ملكته في مقابلة ماملكه من بضعها فليس لها المطالبة بالاستيفا. الاعند إمكان الزوج استيفاء العوض

(فصل) وامكان الوطء في الصغيرة عبير محالها واحمالها الدائ قاله الفاضي وذكر انهن مخيرة فقد تكون صغيرة السن تصاح وكبيرة لا تصلح وحده احمد بتم سنين فقال في روابة أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها: فان أنى عليها تسع سنين دفعت اليه ايس لهم أن مجبسوها بعد النسع وذهب في ذلك الى ان النبي ويتالي بي بعائشة رهي ابنة تسع قال القاضي وهذا عندي ايس على طريق التحديد وانما ذكره لان الفالب أن ابنة تسع يتمكن من الاستمتاع بها فمتي كانت لا تصلح الوط، لم بجب على أهلها تسليمها أليه وان ذكر أنه بحضنها ويربيها وله من مخدمها لانه لا يلك الاستمتاع بها وليست المحمل ولا يؤمن شرة افسه الى واقعتها فيفضها أو يتناها وان طلب أهلها دفعها ليه فامتنع في ذلك ولا تلزمها غمن من استيفا حقه منها وإن كانت كبيرة إلا أنها مريضة مرضا مرجو لزوال لم يلزمها تسليم نفسها قل برئها لا نها عرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة الى زوجها تسليم نفسها قل برئها لا نها مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة الى زوجها تسليم نفسها قل برئها لا نها عرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة الى زوجها تسليم نفسها قل برئها لانه عرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة الى زوجها

طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجمة له عابها في عدتها ، وقال الثوري وأبو حنيفة لارجمة له عابها اذا أقر أنه لم يصمها

ولنا قول الله تمالى (و بعولتهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معندة بن نكح صحيح لم ينفسخ فكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طاقها بعوض فكان له عليها الرجعة كالو أصابها ولها عليه افقة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها لرجعة وتفارق الحلوة الوط، في أنها لا نثبت بها الاباحة الزوج المطاق ثلاثا لقول النبي وليكين لامرأة رفاعة القرظي « أتريدين أن ترجعي الى رفاعة في لا حتى تذوقي عديلته ويذوق عدياتك » ولا يثبت بها الاحصان لانه يعتبر لا بجاب الحد والحدود تدرأ بالشبهات ولا بجب الفول لا نها ليست من موجبات الغول اجماعا ولا يخرج بها من العنة لان العنة العجز عن الوط، فلا تزول إلا بحقيقته ولا تحصل بها الفيئة لانها الرجوع عما حلف عليه وأيما حلف على ترك الوط، فلا تزول إلا بحقيقته ولا تحصل بها الفيئة لانها الرجوع عما حلف عليه وأيما حلف على ترك الوط، على أحد على أن بين أن ذلك يحرم وأما تحرم الربية فعن أحد أنه محصل بالحلوة ، وقال القاضي وابن عقيه ل لا تحرم ، رحمل القاضي وأما تحرم الربية فعن أحد أنه محصل بالحلوة ، وقال القاضي وابن عقيه ل لا تحرم ، رحمل القاضي والصحيح أنها لا تحرم القول الله تعالى (فان لم تكونوا دخلتم بهن) والدخول كناية عن الوط، والنص صربح في إباحتها بدرنه فلا بجوز خلافه

والتسليم في العقد يجب على حسب العرف قان سلمت نفسها فتسلمها الزوج نعليه نفقها لانالمرض عارض بعرض ويتكرو فيشق إسقاط النفقة به فجرى مجرى الحيض ولهذا لو مرضت بعد تسليمها لم تستقط نفقتها وان امتنبع من تسليمها فله ذلك ولا تلزمه نفقتها لانه لما لم يجب تسليمها اليه لم يجب عليه تسلمها كالصغيرة ولان العادة لم تجر بتسليمها على هذه الصنة وقال القاضي بلزمه تسلمها وإن امتنبع فعليه نفقها لما ذكرنا من أنه عارض لاء كن التحرز منه ويتكرو فأشيه الحيض فأما إن كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طلمها ولزمه تسلمها ادا عرضت عليه لانها ليست لها حالة برجي زوال ذلك فيها فلو لم تسلم نفسها له يند التزويج فأئدة وله أن يستمة م بها فأن كانت نضوة الحلق وهو جسيم تخاف على نفسها لافضاء من عظم خلقه فاها منعه من جماعها وله الاستمتاع بها في مادون الفرج وعليه نفقتها ولا يثبت له خبار الفسخ لان حذه يكن الاستمتاع بها لهيره واعما امتناع مادون الفرج وعليه نفقتها ولا يشبه المرض المرجر الزوال واحتمل وجوب النسليم لانه يزرل قربها لايجب ذلك لانه خلاف العادة فأشبه المرض المرجر الزوال واحتمل وجوب النسليم لانه يزرل قربها ولا ينتم من الاستمتاع عادون الفرج فاذا طلب ذلك لم يجز منعه منه علم بحز لها منعه منه هداء تسلمها وان عرضت عليه فاياها حتى تطهر فعلى قول الفاغي يلزمه تسلمهاو فقتها إن امتنام منه ويتخرج فل ماذكرنا ان لا يلزمه ذلك كالمرض المرجو الزوال

(فصل) وسوا في ذلك الخلوة بها وهما محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمان من الوط شرعي كالاحرام والصيام والحيض والفاس أو حقيقي كالجب والهنة والرتق في المرأة فهنه أن الصداق يستة وبكل حال وبه قال عطاء وابن أبي ابلي واشري الهموم ماذكراه من الاجاع وقال عمر في المنين بؤجل سنة قان وطانها و الا أخذت الصداق كا الا وفرق ينهما وعليها الهدة ولان التسليم المستحق الميها قد وجد وأنا لحيض والاحرام والراق من غير جهتها فلا وثر في المهر تخلا برثر في المقاط النفقة وروي أنه لا يكل الصداق وهو قرل شريح رأبي ثور لابه لم يتمكن من تسايمها الم بجب عليمه مهرها كا لو منعت الفسها منه بحفقه أن المنع من الما لمي لافرق بين كواه من أجنبي أو من العاقد كالاجارة ، وعنه من أجنبي أو من العاقد كالاجارة ، وعنه والا أنه إن كان غير مكل

قال ابو دارد سموت احمد وسئل عن رجل دخل على أحمله وهما صائبان في غير شهر رمضان فأغلق الباب وأرخى الستر ? قال وجب الصداق ، قبل لاحمد فشهر ومضان ? قال شهرو مضاز خلاف لهذا ، قبل له فكان مسافراً في رمضان ? قال هذا مفطر عنى وجب الصداق وهذا يدل على أنه متى كان المانع متأكداً كلاحرام وصرم ومضان الم كلم ل الصداق ، وقال الماخي إن كان المانع لا بنع دواي الوط، كالجب والعنه والرق والمرض والحيض والمعاص وجهد الصدق ، وإن كان المانع من جهتها لم يدخو دواي، كالاحرام وصبام الفرض فعلى روايتين ، وقال ابو حنينة إن كان المانع من جهتها لم يدخو

(فصل) فان منعت نفسها حتى تنه لم صداقها وكان حالا فلها ذلك قال ابن المنذر وأجمع كل من نحنظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن أتمنع من دخول لرّوج علمبها حتى يعطيها مهرها ، وأن قال الزوج لاأملم اليها الصداق حتى أتسلمها أجبر الزوج على تسليم الصداق أولا ثم تجبر هي على تسليم نفسها ومذهب الشافعي في هذا على نحو مذهبه في البيع

ولنا أن في إجبارها على تسليم نفسها أولا خطر اللاف البضع والامتناع من بذل الصداق فلا يمكن الرجوع في البضم بخلاف البيم الذي بجبر على تسليمه قبل تسليم عمنه ، فأذا تقررهذا فلهاالنفنة ما امتنعت اذلك ، وان كان معسراً بالصداق لان امتناعها بحق ، وإن كان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه كالثمن المؤجل في البيم فان حل للقرجل قبل تسليم نفسها أيضا لان التسليم قد وجب عليها واستقر قبل قبضه لم يكن لها أن تمتنع منه ، وإن كان بعضه حالا و بنضه مؤجلا فاها منع نفسها قبل قبض العاجل دن الآجل ، وان كان المكل حالا فلها منع نفسها كرن فان سلمت نفسها قبل قبض العاجل دن الآجل ، وان كان المكل حالا فلها منع نفسها حتى تقبضه فقد توقف أحد عن الجواب فيها وذهب أبو عبد الله بن بعاة رأ و اسح قبن شاقلا الى أبها ليس لهاذلك وهوقول مناك والشافعي وأبي بو مف و محمد لان التسليم استقر به العوض برضى المسلم لم يكن اها أن عنه المبيم ، وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنينة لانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنينة لانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنينة لانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنينة لانه تسليم

الصداق ، وإن كان من جهة صيام فرض أو إحرام الم يستتر الصداق أيضا دان كان حنها ادعته كل الصداق لان المانع من جهته دفك لا ينع وجود المسلم المستحق منها المكل حقها كالزم الصفي نفقة المر أنه اذا أسلمت اليه (فصل) ذان خلابها وهي صغيرة لا يمكل وطؤهما أو كانت كبرة فمذ منه المسها أد كان أعمى الم يعلم بدخولها عليه لم يكل صداقها الص عايه أحمد في المكفوف بمزرج المرأة فادخات عليه وأرخى السئير وأغاق الباب أن كان لا يعلم بدخولها عليه فلها نصف الصداق وأوما إلى أنها اذا الشزت عليه ومنعته نفسها لا يكل صداقها . وذكره إن حامد وذلك لانه لم يوجد لتمكين من حهتها فأشبه مالو لم بحل بها وكذلك لو خلابها وهر طامل لا يتمكن من الوط، لم يكل الصداق لأنه في معنى الصدفيرة في عدم المدكن من الوط، الم يكل الصداق لأنه في معنى الصدفيرة في عدم المدكن من الوط، الم يكل الصداق لأنه في معنى الصدفيرة في عدم المدكن من الوط، الم يكل الصداق لأنه في معنى الصدفيرة في عدم المدكن من الوط، الم

(فصل) فان استمتم بامرأنه بمباشرة فيما دون الفرج من غير خاوة كالتباة ونحوها فالنصوص عن احمد انه يكل به "صداق فانه اذا أحدها فشها وقبض عليها من غير أن يخلو بها لها الصداق كاملا اذا نال منها شيئا لا يحل لفيره ، وقال في رواية مهنا اذا تزوج امرأة ونظر اليها وهي عريانة نفت ل أوجب عليه المهر ، ورواه عن ابراهيم اذا اطلع منها على ما يحرم على غيره فعليه المهر لانه نوع استمتاع فهو كالقبلة قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبرت تحريم المصاهرة بذلك وفيه ووايتان فيكون في تكميل الصداق به وجهان :

وجهه عليها عقد النكاح فلكت أن تمنع منه قبل قبض صداقها كالاول، فاما ان وطنها مكرهة لم بسقط به حقها من الامتناع لأنه حصل بغير رضاها كالمبيع اذا أخذه المشتري من البائع كرها ، وان أخذت الصداق فوجدته معيها فلها منع نفسها حتى يبدله أو يعطيها أرشه لان صداقها صحيح ، وان لم تعلم عيبه حتى سلمت نفسها خرج على الوجهين فيا اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها ثم بدا لها أن تمتنع وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسليم نفسها فاها الدفر بغير اذن لزوج لأنه لم يثبت الزوج عليها حق الحبس فه ارت كن لازوج لها ولو بقي منه درهم كان كبقا، جميعه لان كل من ثبت له الحبس بمعضه كسائر الديون

(فصل) وان أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول فامها الفسخ لانه تعذر الوصول الى عوض المقد قبل تسليم المعوض فكان لهما الفسخ كالو أعسر المشتري بالثمن قبل تسليم المبيع وان أعسر بعدالدخول فعلى وجمهين مبنه بين على منع نفسها فان قائنا لها الفسخ كا قبل الدخول، وان قائنا ليس لها منع نفسها فليس لهما الفسخ كا لو أفلس بدين لها آخر ، ولا مجوز الفسخ الا محمكم حاكم لانه مجتهد فيه فر مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها على صداقين سر وعلانية أخذ بالعلانية ، وان كان

السر قد انمقد به النكاح)

ظاهر كلام الحرقي أن الرجل اذا تزوج المرأة في الدسر بمهر ثم عقد عليها في العلانية بمهر آخر أنه

(أحدهما) يكمل به الصداق لما روى الدارتطني عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان قال : قال رسول الله وتشيالي و من كشف خار ا رأة و نظر اليها وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل و ولانه مسيس فيدخل في قوله (من قبل أن تمسوهن) ولأنه استمناع بامر ته فكمل به الصداق كالوط ، و الوجه الآخر) لا يكمل به الصداق وهو قول أكثر أهل العلم لان قول الله تعالم (تمسوهن) أغا أريد به في الظاهر الجماع ومقتضى قوله (وإن طافته وهن من قبل أن تمسوهن) أن لا يكمل الصداق الهير من وطنها ولا تجب عليها العدة ، ترك عومه فيمن د كل بها للاجماع الوارد عن الصحابة فيبقى فيا سواه على مقتضى العموم .

﴿ فَصَلَ ﴾ في الفوضة وهي على ضربين (تفويض البضم) رهو أن يزوج الاب ابنته ابكر أوتأذن المرأة اوليها في تزوجها بغير مهر (والثاني) تفريض المهر وهو أن يتزوجها على ماشا. أو شا. أو شا، أو شا، أو شا، أجنبي فالنكاح صحيح و يجب مهر المثل.

يصح النكاح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل العلم بدايل قوله تعالى (لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة)وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن امرأة تزوجها رجل ولم يفرض لها صداقا ولم بدخل بهاحتى مات ؟ فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط (المغنى والشرح السكبير) (١١١)

يؤخذ بالملانية وهذا ظاهر قول أحمد في رواية الاثرم، وهو قول الشميي وابن أبي ليلي والثوري وأبي عبيد، وقال القاضي الواجب المهر الذي أنفقد به النكاح سراً كان أو علانية وحمل كلام احمد والحرقي على أن المرأة لم تقر بكاح السر فبنبت ، العلانية لأنه الذي ثبت به الكاح وهــذا نول سعيد بن عبدالهزيز وأبي حنيفة والاوزاعي والشانعي ونحره عن شريح والحسن والزهري والحكم بن عيينة ومالك واسحاق لان الملانية ليس بمقد ولا يتعلق له وجوب شيء، ووجه قول الحرقي أنه النا عقد في الظاهر عقدا بمد عقد السر فقد وجد منه بذل الزائد على مهر السر فيجب ذلك عليه كالو زادها الى صدائها ومقتضى ماذكرنا من التعليل احكلام الخرقي آنه أن كان مهر السر أكثر من العلانية وجب مهر السر لانه وجب عليه بمقده ولم تـقطه العلانيَّ فبقي وجربه . فأما ان "تفنا على أن المهرالف وأنها يمقدان العقدبأ نمين تجملا ففعلا ذلك فالمهر الفال لانها تسمية صحيحة فيعقد صحيح فوجبت كا لولم يتقد هما اتفاق على خلافها وهذا أيضاً قول القاضي و، فُرهب الشافعي، ولأفرق فها ذكرناه بين أن بكون السر من جنس الملانية نحو أن يكون السر الفا والعلانية الفين أو يكونا من جنسين مثل أن يكون السر مائة درهم والعلانية مائة دينار ، وإذا قلما أن الواجب مهر العلانية فيد تحب المرأة أن تفي الزوج بما وعدت به وشرطته على نفسها من أنها لانأخذ إلا مهر السر . قال أحمد في رواية ابن منصور اذا و ج امرأة في السر بهر وأعلنوا مهرا ينبغي اهرأن بفوا ويؤخذ بالعلانية فاستحب الوفا. بالشرط

وعلمها أنفدة ولها للبراث فقام معقل بن عنان الاشجمي فقال وقيني وحول الله عِلَيْكُنْيُهُ في روع بنت واشق أمرأه منا مثل دقهيت. رواء أبره أود واللرمذي وقال عديث حسن صحيح، إلان القصدمن النكاح الوصلة والاستمتاع؛ ون الصداق نصح من غير ذكره كا نفقة، ومواء تركا ذكر المهر أو شرطانفيه مثل أن يتول زرجنك غير مر فيتب كذلك ، وأو قال زوجنك بغير مهر في أخال ولا في أشني صح أيضاً وقال بعض الشافعية لا يصح في هذه صورة لانها تكون كلوهو أ وليس بصحبح فانه بصح فيا اذا قال زوجنك بغير مهر فيصح هينا لاز مصاهما راحمد فما صح في إحدى الصورتين المتماويتين صح في الاخرى وليست كالوهو بالان الشرط يفدد وبجب الهرة وقد ذكرنا أن المزوجة بغير مهر تسمى مفوضة بكسر الواو وفتحها فمن كسر أضاف الفعل على أنها فاعلة ومن فتح أضافه الى وأبهــا ومعنى النفريض الاهال كانها أهمات أمن المهر حيث لم تدمه ، قال الشاعر :

لايصلح الناس وفي لامرادهم ولاسراة اذا جهاهم سادوا

يهني مهدلين والذي ذكره لخرقي أنوض البضع وهو الذي ينصرف اليه اطلاق التغويض (الضرب الثاني) تفريض المهر وهو أن بجعلا الصد ق الي رأي أحدها أو رأي أجنبي فيقول زوجتك على ماشئت أو على حكمك أو حكمها أو حكم أجنبي ونحوه فهذه لها مهر المثر في ظاهركلام احمد الا بحصل منهم غرور ولان النبي عَلَيْكِيْتُو قال لا المؤمنون على شروطهم » و على قول الفاضي اذا دعي الزوج عقدا في السر انعقد به النكاح فيه مهر قليل قصد فيه فليس لها سواه ، وان انكرته فالقول قراباً لانها منكرة ، وان أفرت به وقالت هما مهران في نكاحين وقال بل نكاح واحد أسروناه ثم أظهرناه فالقول قولها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح يفيد حكما كالاول ولها المهر في العقد الثاني ونصف المهر في العدالان المادي سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول وان أصر على الانكار سئات الرأفان ادعت أه دخل بها في الذكاح الاول ثم لمقها طلاقا بالناش نكحها نكاحا ثانيا حافت على ذاك

(فصل) اذا تروج أربع نسوة في عقد واحد بهر واحد مثل أن يكون اهن ولي واحد كبنات الاعمام أو موليات لمولى واحد أو من ليس لهن ولي فزوجهن الحاكم أو كان لهن أوليا، فو كلوا وكيلا واحدا فعقد نكاحهن مع رجل فقبله فالنكاح صحيح والمهر صحيح وجذا قال ا وحنيفة وهو أشهر قولي الشافعي اوالقول الثاني) ان المه فاسد و يجب مهر انذل لان منجب لكل واحدة منهن من المهر غير معلوم ولنا أن الفرض في الجلة معلوم فلا يفسد لجهالته في التنصيل كالو اشترى أربعة أعبد من رجل بنين واحد وكذلك الصبرة بثمن واحد وهو لا يعلم قدر قفر انها . إذا ثبت هذا قان الصداق يقسم بينهن على قدر مهورهن في قول القاضي وابن حامد وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي . وقال

لانها لم تزوج نفسها لا بصداق لكنه مجرال فسقط لهائية ورجب بهر المثل والتنويض الصحيح أن تأذن المرأة الجائزة الام لولها في تن بجها بغير مهر أو بتفريض قدره أو يزوحها أبوها كذلان ، فأما إن زوحها غير أبهاز لم يذكره بهراً بنهر أذنه في أن اللاب في يزوج ابتنا موقال الشافعي لا يكون التفويض الصورة الاولى وقد مضى الكلام مع في أن اللاب في يزوج ابتنا بدرن صداق مثلها فلذلك يجوز تفويضه الصورة الاولى وقد مضى الكلام مع في أن اللاب في يزوج ابتنا بدرن صداق مثلها فلذلك يجوز تفويضه في مسئلة في (ولها المطالبة بنيان قدره) وجدا قال الشافعي ولا نعلى فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو وجداً سواء كانا علين بمهر المثل أو لا ، وقال الشافعي في قوله لا يصح الفرض لفيرمهر المثل الا مع علمها بمهر المثل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوماً

ولنا أنه اذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وان رضيت باليسير فقد وضيت بدون ما يجب لها فلا يمنح مر ذلك ، قولهم انه بدل لا يصح فان البدل غير المبدل والمفروض ان كان ناقصاً فهم بعضه وان كان أكثر فهو الواجب وزيادة ولا يصح جمله بدلا ، ولو كان بدلا الم المنه لانه يبدل ما فيه الربا بجنسه متفاضلا

وقد روى عقبة بن عام قال قال رسول الله عَيْنَائِيْهُ لرجل « أَثْرَضَى أَنِي أَزُوجِكُ فلانة ؟ » قال : نسم ، وقال للمرأة « أَثْرضي أَنْ أَزُوجِكُ فلاناً ؟ » قالت نمم ، فزوج أحدهما بصاحبه فدخل عليها أبوبكر يقسم بينهن بالسوية لانهأضافه اليهن إضافة وأحدة فكان ببنهن بالسوية كالووهبه لهن أد أقر به لهن وكما لواشترى جماعة ثوبا بأثمان مختلفة ثم اعره مرابحة أو مساومة كان الثمن بينهم بالسواء،وان اختلفت وس أموالهم، ولان القول بتقسيطه يفضي الىجم لة العوض اكل واحدة منهن وذلك يفسده

ولنا أن الصفقة اشتمات على سببين مختلفي القيمة فرجب نقسيط العوضعليهما بالقيمة كالو باع شقصا وسيفا أو كالو ابتاع عبدين نوجد أحدهما حراً أو مفصوبا، وقد نص أحمد فيمن ابتاع عبدين فاذا أحدهما حر انه يرجم بقيمته من النمن وكذلك نص فيمن نزوج على جاريتين فاذا إحداهما حرة أنه برجم بقيمة الحرة، ولو اشترى عبدين فوجد أحدهما معيبا فرده لرجم بقسطه من النمن، وما ذكره أمن المسئلة غير مـ لم له وان سلم فالقيمة ثم واحدة بخلاف مسئلتنا

وأما الهبة والافرار فليس فيهما قيمة يرجع اليها وتمسيم الهة عليها بخلاف مسئلتنا وأفضاؤه الى جهالة التفصيل لا يمنع الصحة إذا كان معلوم الجلة ، ويتفرع عن هذه المسئلة إذا خالع امرأتين بعوض واحد أو كاتب عبيداً بعوض واحد أنه يصبح مع الخلاف فيه ويقسم العوض في الخلسع على قدر المهر من وفي الكتابة على قدر قيمة العبيد : وعلى قول أبي بكر يقسم بالسوية في المسلملتين

(فصل) وإذا تزوج امر تين بصداق واحد وإحداهما بمن لا يصح المقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذلك وقلنا بصحة النكرح في لاخرى فلها مجصَّها من المسمى و به قال الشافعي على قول

ولم يفرض لها صداقاً فلما حضرته الوفاة قال ان رسول الله عَيْسِيَّةٍ زوجني فلانة ولم يفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً واني قد أعطيتها عن صداقها سهمي الذي بخيبر فأخذتسهمه فباعنه بمائةالف ، فاما ان تشاحاً فيه ففرض لها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسوا. فان لم تُرض به لم يستقر لها حتى ترضاه فان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتعة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كحالة الابتداء ، وان فرض لها أفل من مهر المثل فامها المطالبة بتمامه ولم يثبت لها بفرضه مالم ترض به . فان ارتفعا الى الحاكم فايس له أن يفرض لها الا مهر المثل لان الزيادة ميل عليه والنقصان ميل عامها. ولا بحل الميل ولانه أنما يفرض له بدل البضع فيقدر بقدره كالسلعة أذا تلفت برجع ألى تقويمها بقول اهل الخبرة ، ويعتبر معرفة مهر المثل ليتوصل الى امكان فرضه ومتى صح الفرض صاركالمسمى في العقد في أنه يتنصف بالطلاق ولا تجب المتعة معه وبلزمها ما فرضه الحاكم سواء رضيت به أولم ترض کما یلزم ماحکم به .

(فصل) وان فرض لها اجنبي مهر مثالها فرضيته لم يصح وكان وجوده كعدمه لانه ليس بزوج ولا حاكم فان سلم اليها ما فرض لها فرضيته احتمل ان يصح لما ذكرنا فيكون حكمها حكم من لم يفرض لهاويسترجع ما أعطاها لان تصرفه ما صح ولا برئت به ذمة انزوج ويحتمل ان يصح لانه يقوم مقامه في قضاء المسمى فيقوم مقامه في قضاء ما يوجبه العقد غير المسمى . فعلى هــذا اذا طلقت قبل الدخول

وأبو بوسف، وقال أبوحنيفة: المسمى كله التي يصح نكاحها لان العقد الفاسد لا يتعلق به حكم محال نصار كأنه تزوجها والحائط بالمسمى

ولنا أنه عقد على عينين إحداها لا بجوز العقد عليها فلزمه في الآخرى بحصّها كما لو باع عبده وأم ولد.، وهاذ كروه ليس بصحيح فان المرأة في مقابلة ذكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) فان جمم ببن ذكاح وبيم فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف على صداقها وقيمة للدار ، وان قال زرجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقال بستكه وقبلت النكاح صح وبقسط الالف على العبد ومهر انثل . وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح البيم والمهر لافضائه الى الجهالة

ولما أنها عقدان بصح كل واحد منها منذرة فصح جمعها كالو باعه ثو بين فان قال زوجتك والله هذا الالف بألفين لم يصح المهر لانه كمسئلة مد عجرة

(فصل وان تزوجها على الف إن كان أبوها حياً وعلى الفين إن كان أبوها ميتاً فالتسمية فاسدة ولها صداق نسائها نص عليه أحمد في رواية مهنا لان حال الاب غير معلومة فيكون مجبولا وان قال تزوجتك على الف ان لم أخرجك من دارك وعلى الفين ان أخرجتك منها أو على الف ان لم يكن لي امرأة وعلى الفين ان كانت في امرأة فنص أحمد على صحة التسمية في هاتين المستراتين . وقال القاضي

رجع نصفه الى الزوج لانه ما كم اياه حين تضى به دينا عليه فيعود اليه كما لودفعه هو. ولاصحاب الشافعي مثل هذين الوجهين ولهم وجه ثالث انه يرجع بنصفه الى الاجنبي وذكره القاضي لناوجها ثالثاً قال شيخنا وقد ذكر نا ما يدل على صحة ما قلناه ولو از رجلا قضى المسمى عن الزوج صح ، ثم ان طلقها قبل الدخول رجع بنصفه اليه وان فسخت نكاح نفسها بفعل من جهتها رجع جميعه اليه وعلى الوجه الآخر يرجع الى من قضاه .

(فصل) ويجب المهر المفوضة بالعقدوا عليسقط الى المتعة بالطلاق وهذا مذهب ابى حنيفة عواختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال الصحيح انه يجب بالعقد وقال بعضهم لا يجب بالعقدقولا واحداً ولا يجيء على اصل الشافعي غير هذا لا نه لووجب بالعقد لتنصف بالطلاق كالمسمى في العقد

وانا أنها على المطالبة به فركان واجبا كالمسمى ولانه لو لم يجب بالهقد لما استقر بالوت كافي الهقد الفاسد ولان الذكاح لا يجوز أن يخلو عن المهر والقول بعدم وجوبه يفضي الى خلوه عنه وإلى أن الذكاح الهقد صحبحا و الك الزوج الوط، ولا مهر فيه وأنما لم يتنصف لان الله تعالى نقل غير المسمى لها بالطلاق إلى المتعة كما يقل ماسمى لها إلى نصف المسمى لها، فعلى هذا لو فوض الرجل مهر أمته مم أعتمها أو باعها ثم فرض لها المهر كان لمعتقها أو بائمها لانالهر وجب بالعقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد بغير مهر مثلها أو دخل مها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرناه

وأبوبكر في الجميع وابتان (إحداهما) لا يصح واختاره أبه بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم بجن كالبيع (والرواية الثانية) يصح لان الفا معلوم وإيما جهل الماني وهو معلوم على شرط فان وجد الشرط كان زيادة في الصداق والصداق تجوز لزيادة فيه والاولى أولى ، والقول بأن هذا تعايق على شرط لايصح لوجهين [أحدها] ان الزيادة لا يصح تعليقها على شرط فلو قل ان مات أبوك فقد زدتك في صداقك الفا لم نصح ولم نازم الزيادة عند موت الاب

(والثاني) ان الشرط همنا لم يتجدد في قوله ان كان لي زوجة أو ان كان أبوك ميتاولا الذي جمل الالف فيه معلوم الوجود ابكون الالف الثاني زيادة عليه ، ويمكن الفرق ببن المسئلة التي نص أحد على أبطال التسمية فيها وبين التي نص على الصحة فيها بأن الصفة التي جعل الزياد، فيها ليس المرأة فيها غرض يصح بذل العوض فيه وهو كون أبيها ميتا مخلاف المسئلتين اللتين صحت التسمية فيها فان خلو المرأة من ضرة نغيرها وتفاسمها وتضيق عليها من أكبر أعراضها وكذلك إقرارها في دارها بين أهلها وفي وطنها فلذاك خففت صدافها لتحصيل غرضها وتقلنه عند فواته ، فعلى عدا يمتنع قياس أحد أهلها وفي وطنها فلاخرى والا يكون في كل مسئلة إلا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلة بن الآخر تين الصورتين على الاخرى والا يكون في كل مسئلة إلا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلة بن الآخر تين المسئلة الاولى وما جاء من المسائل ألحق بأشبهها به

(فصل) وأن تزوجها على طلاق أمرأة له أخرى لم تصح التسمية ولها مهر مثلها وهذا اختيار

ووافق أصحاب الشافعي على ذاك لأن 'لوجوب يــتند إلى حالة الــقد إلا في الامة التي أعنةما أو باعها في أحد الوجهين

(فصل) بجور الدخول بالمرأة قبل اعط ثها شيئا سوا، كانت منوضة أو مسمى لها، وبه قال سميد ابن المسيب والحسن بالنخعي والثري والشائمي وروي عن ابن عباس وابن عمر و لزهري وقنادة ومالك لا يدخل بها حتى بعطيها شيئا قال. الرهوي مضت السنة أن لا يدخل بها حتى بعطيها شيئا قال ابن عباس مخلع احدى نعليه ويلقيها اليها وروى أبر داود باسناده عن رجل من أصحاب ومول الله ويتالي أن عليا لما تزوج فاطمة أراد أن يدخل بها فهنعا وسول الله وتتالي المن بالمواها فرعه ثم دخل بها ورواه ابن عباس با رسول الله المروج على فاطمة فال له وسول الله وتتولي المناه الما تزوج على فاطمة فال له وسول الله وتتولي المناه الما تزوج على فاطمة فال له وسول الله وتتولي الله المناه قال المناه والود والذمائي

وانا حديث عقبة بن عامر، في الذي زوجه النبي عَلَيْكَ ودخل بها ولم يعطها شيئا وروت عائشة قالت أمر نبي رسول الله عَلَيْكِ أن أدخل أمراة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه ابن ماجه ولانه عوض في عقد معاوضة فلم يقف جواز تسليم المعوض على قبض شي. منه كالممن في البيم والاجرة في الإجارة ، وأما الاخبار فمحمولة على الاستحباب غانه يستحب أن يعطيها قبل الدخول شيئا موافقة

أبي بكر وقول أكثر الفقرا. لان هذا ايس بمال وائما قل الله تماني (أن تبتغوا بأموالكم ولان النبي ويجالي المرأة طلاق أخنها لتبكفي، وأفي صحنتها ولتنكح قانما لها ماقدر لها ٤ صحبح وروي عبد الله بن عمرو عن النبي ويجالي أنه قال « لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى ٥ ولان هذا لا يصاح عندا في ابيم ولا أجرا في اجارة الم يصح صداقا كالمافع المحروة . فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لو أصدقها خمراً ونحوه يكون لها مهر المثل أو نصفه أن طرقها قبل الدخول أو المترة عند من يوجبها في التسمية الفاحدة .

وعن أحمد رواية أخرى أن المسمية صحيحة لانه شرط نعلا لها فيه نفع رفائدة بالمحصل أبا من الراحة بطلاقها من مقاسمتها وضررها و غيرة منها فصح صداقا كمتق أبيها وخياطة قيصها ولهذا صح بذل العوض في طلاقها بالحلم ، فعلى هذا أن لميطمق ضرتها فلها ، ثل صد ق الضرة لا به سمى لها صداقا لم يصل اليه فكن لها قيمته كالو أصدقها عبداً فخرج حراً ، ومحتمل أن لها مهر مشها لان الطلاق لاقيمة له ، وأن جعل صد قها أن طلاق ضرتها البها على سنة فلم تطفها فقال أحمد أذا تروج أم أوجعل ملاق الأخرى الى سنة أو الى رقت فجاء الوقت يلم تفض شيئا رجع الأمم اليه ، فقد أسقط أحمد حقها لانه جعله لها الى وقت قاذا مضى الوقت يلم تفض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل ، وهل يسقط حتها من المهر ? فيه وجهان ذكرها أوبكر (أحدها) يسقط لانها تركت اشرط لها بختيارها

اللاخبار والعادة الناس فيها بينهم والتخرج المموضة عن شبه الموهوبة واليكرن ذلك أنطع للخصومة ويكن حل فرل الن عباس و بن والقه على الاستحراب فلا يكرن بين الموايين فرق والله أعلم

﴿ سَنَّانَ ﴾ ﴿ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قِبَلَ الْأَصَابَةِ وَقَبِلَ الْفَرْضُ وَرَبُّهُ صَاحِبِهِ وَلَمَا عَهِر نَسَاتُهَا ﴾

إذا مات أحدها قبل الاصابة وقبل الدرض الملآخر الميراث بغير خلاف فيه فان الله تعالى فرض الكل واحد من لزوحين فرضاوعقد زوجية ديناصحبح أبينه فيورث به لدخولة في عموم النص

(فصل) (ولها مهر نسائها وعنه أنه يتنصف بالموت الا أن يكون قد فرضه لها) ظهرالمذهب أن لها مهر نسائها وهو الصحيح إن شاء الله تعالى والبه ذعب ابن مدهود وابن شهرمة وابن أبي الجلى واثوري واسحاق وروي عن على وابن مسهود وابن عمر والزهري، ريعة بمالك لا وزاعي لامهر لها لانها فرقة وردت لى تفويض صحيح قبل فرض و سيس فلم يجب بها مهر كفرقة الطلاق وقال أبو حنيفة تعولنا في المسلمة وكقوله في الديمة وعن أحد رواية أخرى لا يكل و تدهف اذا لم يكن فرضه لها لان المفروض لها تحال التي لم يفرض الها في الطلاق فرأن تخافها بعد الموت والشافعي قولان كلووايتين

ولنا ما روى عبد الله بن مسدود رضي الله عنه أنه قضى لامرأة لم بفرض الها زوجها صداقا ولم

فسقط حقها كما لوتزوجها على عبد فأعنقته (والثاني) لا يسقط لانها أخرت استيفا. حقها فلايسقط كمالو أجلت قبض دراهمها ، وهل ترجم الحدمهر مثلها او الحدمهر الاخرى ? يحتمل وحهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تاحق به نص عليه أحمد قال : في الرجل يتزوج المرأة على مهر فلما رآها زائها في مهرها فهو جائز قان طائها قبل أن يدخل بها فاها نصف الصداق الاول والذي زادها وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لانلحق الزيادة بالعقد فان زادها فهي هبة تفتقر إلي شروط الهبة ، وأن طنقها بعد هبتها لم يرجع بثيء من الزيادة . قال الفاضي وعن أحمد مثل ذلك فانه قال : أذا زوج رجل أمنه عبده ثم أعتقها جميعا فقالت الامة زدني في مهري حتى أختارك فلزيادة فانه معنى للأمة ، ولو لحبت بالمقد كانت الزيادة السيد، وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا تلحق بالمقد فان معنى لحوق لزيادة بالعقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف بالطلاق قبل الدخول وغيره وليس معناه أن الماك يثبت فيها قبل وجودهاو انها نكون السيد . واحتج الشافعي بأن الزوج المك البضع بالمسمى في العقد الم بالزيادة في من المقود عليه فلا تكون عوضا في النكاح ؟ لو وهبها شيئا ولانهازيادة في عوض العقد بعد لزومه فلم يلحق به كما في البيم

و لنا قول الله تعالى (ولا جناح عايكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة) ولان مابعد العقد زمن

يدخل بها حتى مات فقال لها صداى نسائها لاوكس ولاشطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل ابن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله عليها في بروع بنت واشق مثل ما قضيت قال الترمذي هذا حديث حدن صحيح وهو نص في محل النزاع ولان الوت معنى يكمل به المدعى فكمل به مهر المثل للمفوضة كالدخول موقياس الموت على الطلاق لا بصح فان الموت يتم به النكاح فيكل به الصداق والطلاق يقطعه و بزيله قبل المامه وكذاك وجبت العدة بالموت قبل الدخول ولم تجب بالطلاق وكمل المسمى بالموت ولم يكمل بالطلاق فانها زوجة ، فأرقة بالموت فكل لها الصداق كالمسلمة أو كا لو سمى لها ولان المسلمة والذية فاي الصداق في وضع فوجب أن لا يختلفا همنا وإن كان قد فرضه لها لم يتنصف بالوت على الرواية بن جميعا

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول لم يكن لها عليه إلا التعة)

اذا طلقت انفوضة البضع قبل الدخول فليس له الآ المنه نصعليه احمد في رواية جماعة وهو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيدوالشعبي والنخعي والزهري واشوري والنافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف مه مثلها لأنه ذكر محبح بوجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كالو سمى لها محرماء وقال مالك والليث وإن أبي ليلى المنعة مستحبة غير واجبة لان الله تعالى قال (حقا على الحسنين) فخصهم بها فيدل على أنها على سايل الإحسان والتفضيل والاحسان ليس بواجب ولانها لوكات واجبة لم يخص الحسنين دون غيرهم

نفرض المهر في كان حالة لزيادة كوالة العقد وبهذا قارق البيع والاجارة ، وقولهم أنه لم خلك به شيئا من العقود عليه قلمنا هذا يبطل مجميع الصداق فان الملك ماحصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا ألزم عندهم قانهم قالوا مهر انفوضة أنما وجب بفرضه لا بالعقد ، وقد ملك البضع بنونه ثم أنه مجوز أن يمتند ثبوت هده الزيادة الى حاة العقد فيكون كأنه ثبت بها جميعا كما قالوا في مهر المفوضة إذا فرضه وكما قلمنا جميعا فيا إذا فرض لها أكثر من عهر مثلها ، أذا ثبت هذا فان معني لحوق الزيادة بالعقد أنه يثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تتنصف بالطلاق ولا تفتقر إلى شروط الهبة وليس معناه أن أنه يثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تتنصف بالطلاق ولا تفتقر إلى شروط الهبة وليس معناه أن المك يثبث فيها من حين العقد ، ولا أما شبت لمن كان الصداق له لان الملك لا مجوز تقدمه على سببه ولا وجود ، في حال عدمه ، وأنما يثبت الملك بعد سببه من حينذ ، وقال القاضي في الزيادة و به آخر أما تسقط بالطلاق ، ولا أعرف وجه ذقك فان من جعام اصداقا جعام استقر بالدخول وتتنصف بالطلاق و وتسقط كان اذا جاء الفسخ من قبل المرأة ، ومن جعلما هبة جعاما جميعها للمرأة لا تتنصف بالخرام المرقب إلا أن تكون غير ، قبوضة فأنها تستط الكرم اعدة غير لازمة ، فان كان القاضي أراد وبلافلا

ولها قول الله تعالى (ومتم من على الموسم قدره)والاص بقنضي الوج بوقال تعالى (وللمطلقات من المشرف مقاعلى المتقبن) وقال تعلى (اما نكحتم المؤمنات ثم طلقتم هن من قبل أن تمسوهن في المجاهن مراع ة تمتدونها فتسوير أولا به طلاق في مكاح يتنضي عوضاً فلم بعرعن الموض في المعالم مهراً وادا الواجب من الاحسان فلا تعارض بإنها

(فصل) فاز فرض لها بعد المقد أم طمام قبله فلما نصف ما فرض لها ولا متعة وهذا قول ابن عمر وعطاء والشعني والمنخص والشافع وأن عيد ، وعن أحد أن لها المتعادي سقط المهر وهو قول أي حديقة لا أنه مكاح عرى عن تسمية فرجيت المنعة كما لو لم يفوض الما

ولها قوء تعالى (وان طانتموهن من قبل أن تمـ وهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه منروض يستقر الدخول فيتنصف بالطلاق تبل كلم حي في المقد

(فصل) والمنتمة نجب على كل زوج لـكل زوجة. غرضة طلقت قبل للدخول وسوا. في ذلك الله والهرة والمسلمة والمسلمة والذمية وحكي عن أبي حنيفة لا منتمة للذمية وقال الإرزامي أن كان الزوجان أو أحدهما رقيقا فلا منتمة

ولذا عوم النص ولام الدائمة مة ام نصف المهر في حق من سمى فنجب لـكل زوجة على كل زوج كالمهر كنصف المسلم والـكافر والحر والعبد كالمهر

(فصل : فأما ناغوضة المهر وهي الني يزوحها على ماشاء أحدهما أو الني زوجها غير أبها بغير (المغنيوالشرح الكبير) (١٢) (المغنيوالشرح الكبير) (مسئلة ﴾ قال (فاذا اصدقها غما فتوالدت ثم طلقها قبل الدخول كانت الاولاد لهما ورجع بنصف الامهات الا أن تكون الولادة نقصتها فيكون مخييرا بين ان يأخذ نصف قيمتها وقت مااصدقها او يأخذ نصفها ناقصة)

قد ذكرنا أن المهر يدخل في ملك المرأة بمجرد العقد فاذا زادفاز بادة لهاوان نقص فعليها، وإذا كانت غيا فولدت فالاولاد زيادة منفصلة تنفرد بها دونه لائه نما، ملكها وبرجع في نصف الامهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة منصلة لائه نصف مافرض لها، وقدقال الله تعالى (وانطلقت وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فويضة فنصف مافرضم) وإن كانت نقصت بالولادة أو بفيرها فله الخيار بين أخذ نصفها ناقصالانه راض بدون حقه وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبهذا قال الشانعي، وقال ابو حنيفة لا برجع في نصف الاصل و وأعارج على نصف المالة لا يجوز فسخ العقد في الاصل دون النما، لا نه موجب العقد فلم يجزر جوعه في لاصل بدونه ولنا أن هذا نما، منفصل عن الصداق فلم يمنع وجوب العقد فلم يجزر جوعه في لاصل بدونه فني وصحيح لان الطلاق ليس بوفع العقد ولا النما، من موجبات العقد أعاهو من وجبات المالك أذا ثبت فني وضحية في الولادة قبل تسليمه الها أو بعده إلا أن يكون قدمنها قبضه فبكون النقص من هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه الها أو بعده إلا أن يكون قدمنها قبضه فبكون النقص من

اذنها بغير صداق أو الني مهرها فاحد فانه يجب لها مهر المال ويتنصف بالطلاق قبل الا خول ولاحقة لها المنه المهر على المالية المنه وهو الذي لها المنه المهر كلام الحرقي وهر مذهب الشانمي ، وعن أحد أز لها المنه دون اصف المهر وهو الذي ذكره شيخنا في الحكتاب كالمنوضة البضع وهو مذهب أبي حنيفة لائه خلا . قدها عن نسمية صحيحة فأشهبت التي لم يسم لها شيء ، وانا أن هذه لها الهر وأجب قبل الطلاق فوجب أن يتنفهف كما لوسماه أو نقول لم ترض بغير صداق فلم تجب المتمة كالمسمى لها ، وتفارق الني رضيت بفير عوض فانها رضيت بغير صداق وعاد نصفها عليما فنرضت المنعة مخلاف مسئلتنا

(فصل) وكل فرئة يتنصف بها المسمى توجب المتعة اذا كات الموضة وما سقط. به المدمى من الفرق كاختلاف الدين والفاح بالرضاع ونحوه اذا جا. من قبلها لا بجب به متعة لانها أفيات القام نصف المسمى فسقطت في كل موضع يسقط كما تسقط الابدال اذا سقط مبدلها

(فصل) قال أبو داود حمت أحمد سئل عن رجل تزوج 'مرأة ولم بكن فرض لها مهرا ثم وهب لهاغلاما ثم طلاقها قبل الله خول قال لها المتعة، وذلك لان الهة لا تنقص بها المتعة كا لا ينقص بها نصف المسمى وكأن المتعة أما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبله ولانها واجبة فلا نقص بالهة كالمسمى

﴿ مسئلة ﴾ (على الموسم قدره و على المقتر قدره ، فأعلاها خادم وأدناها كسوة بجوز الهاأن تصلي فرم) وجملة ذلك أن المتمة معتبرة مجال الزوج في يساره راءساره نص عليه أحمد وهو وجه الاصحاب ضانه والزيادة لما فتنفرد بالاولاد، وإن نقصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذ نصف قيمتها أكثر ماكانت من يوم أصدقها الى وم طلقها، وإن أراد لزوج أخذ نصف قيمة الاربات من المرأة لم يكن له ذلك، وقال أبو حنيفة اذا ولات في يد الزوج م طلقها قبل الدخول رجم في نصف الاولاد أيضا لان الولد دخل في التسليم المستحق بالعدقد لان حق التسليم تعاق بالام فسرى إلى الولد كحق الاستيلاد وما دخل في انتسليم المستحق يتنصف بالطلاق كاذي دخل في العقد.

وأنا قول الله تعالى (فنصف مافرضم) وما فرض ههذا الا الامهات فلا يتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكها فأشبه ماحدث في يدها ولا يشبه حق التسليم حق الاستيلاد فان-ق الاستيلاد بسري وحق التسليم لاسراية ، فان تلف في يد لزوج وكانت المرأة قدطالبت ، فهذه ها ضمنه كالفاصب الدار من الدار من المناسب الدار مناسبا الدار مناسبا المناسب الدار مناسبا المناسبات المن

وإلا لم يضمنه لانه تبع لأمه

(فصل) والحبكم في الصداق اذا كان جارية كالحبكم في الفنم فاذا ولدت كان الولد لها كولدالغنم الأأنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي إلى التفريق بين الام وولدها في بعض الزمان وكا لايجوز التفريق بينها وبين ولدها في جميع الزمان لايجوز في بعضه فيرجع أيضا في نصف قيمتها وقت مأصدة بالاغير

(فصل) وإن كان الصداق مهيمة حائلا فحمات قالحل فيها زيادة متصلة إن بدلتها له يزبادتها لزمه

الشافعي والوج، لآخر هومعتبر بحال الزوجة لان المهر معتبر بها كذلك النتبة القائمة مقاله ومنهم من قال يجزي. في المتعة ما يقع عليه الاسم كما يجزي. في الصداق ذلك

ولذا قول الله تعالى (ومتعوهن على الموسم قدره وعلى المفنر قدره) وهذا نص في أنها معتبرة المالزوج ولانها تختلف ولو اجزأ ما يقم عليه الاسم سقط. لاختلاف ، ولو اعتبر محال المرأة لماكان على الموسم قدره وعلى المفنر قدره إذا ثبت هذافتد اختافت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم اذا كان موسرا وان كان فقيراً متعها كسوتها درعا وخمارا وثوبا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس أعلى المتنة الخادم ثم دون ذلك النفقة ثم دوز ذلك السكسوة ونحو ما ذكرا في أدناها قال الثوري والاوزاعي وعطاء ومالك وأبو عبد وأصحاب الرأي قالوا درع وخمار وملحنة .

(مسئلة) (وعن أحمد يرجع في تقديرها إلى الحاكم)

وهو أحد قولي الشانعي لانه أمر لم يرد الشرع بتقدير. وهونما يحتاج إلى الاجتهاد فيجب الرجوع في الحرد نقال هي فيه إلى الحاكم كسائر المجتهدات وعنه يجب لها نصف مهر النثل ذكرها القاضي في المجرد نقال هي مقدرة بما يضاف مهر النثل لانها بدل عنه فيجب أن تنقدر به ، قال شيخناو هذه الرواية تضعف لوجهين

قبولها وايس ذلك معدوداً نقصا والذلك لا رد به المبيع ، وإن كان أنة فحملت نقدزادت من وجه لاجا. والدها ونقصت من وجه لان الحل في النساء نقص لحوف التلف عليها حين الولادة ولهذا يرد مها المبيع فحينئذ لا يلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتها ، وإن انفقا على تنصيفها جاز ، وإن أصدقها حاملا فولدت فقد أصدقها عينين الجارية ورلدها وزاد الولد في ملكها فالما ما المها فرضيت ببذل النصف من الام والولد جميعا أجبر على قبولها لانها زيادة غير متميزة وإن لم تبذ لم بجز له الرجوع في نصف الولد لزيادته ولا في نصف الام لما فيه من الدفرقة بينها وبين ولدها ويرج بنصف قيمة الام وفي نصف الولد وجهان

(أحدهما) لابستحق نصف قيمته لانه حالة المقد لاقيمة له وحالة الانفصار قد زاد في ملكما فلا يقوم الزوج بزيادته ويفارق ولد المفرور 6 فان وقت الانفصال وقت الحيــلولة فلهــذا قرم فيها مجلاف مسئلتنا .

(والثاني) له نصف قيمته لانه أصدقها عينين فلا يرجع في احداها دون الاخرى ويقوم حالة الانفصال لانها أول حالة امكارتقوي، و وفي المسئلة وجه آخر وهو أن الحل لاحكم فيكون كأنه حادث (فصل) اذا كان الصداق مكيلا أو موزورا فنقص في يد الزوج قبل تسليمه البها أو كان غير المكيل والموزون فمنعها أن تتسلمه فالنقص عليه لأنه من ضمانه وتشخير المرأة بين أخذ نصفه ناقصاً

(أحدهما) أن نص الكذاب يقنضي تنديرها مجال لزوج وتقديرها بنصف المهر يوجب اعتبارها محل المرأة لان مهرها معتبر جالا زوجها

(الثاني) أنالوقدرناها بنصف بهرائش لكانت نصف مورالمثل إذا بسالمهر معينا في ما وجوه الرواية الاولى قول ابن عباس أعلى المتعة الحادم مردن ذلك لحكموة رباء أبوحفص اسناد. وقدرها بكروة بجرز لها الصلاة فيها لان الكروة الواجمة عطاق الشرع تنقدر بالك كالحكموة في المحكمارة والسفرة في الصلاة ، وروي كنيف السلمي أن عبد الرحن بن عرف طاق تعاضر المحكمية فحمها مجارية سودا، الصلاة ، وروي كنيف السلمي أن عبد الرحن بن عرف طاق تعاضر المحكمية فحمها مجارية سودا، يعنى متعها قال أبراهم المرب تسمي المتعة تحديم وهذا فيا إذا تشاعا في فدرها أن سمح لها بزادة على الحادم أو رضيت بقل من المحكموة حاز الان المراوة ومما يجوز بذله فجاز ما اتفقا علمه كالصداق وقد روي عن الحسن بن على أنه متم المراة بعشرة آلاف درهم فنالت * متاع للمن حبيب مفارق * وقد روي عن الحسن بن على أنه متم المراة بعشرة آلاف درهم فنالت * متاع للمن حبيب مفارق * في مسئلة) فان دخل مها استقر برالمثر لان الوط في نكح مرغيره برخالص لرسول الله والثين أصحها لا تجب)

كل من وجب لهانصف المهر لم تجب لها متعة سوا. كانت بمن حمى لها صداقا أولم يسم لها لـكن فرض لها بعد المقد وبهذا قال أبو حنيفة نيمن سمى لها وهو قديم قولي الشانعي

وروي من أهد لـكل مطاقة مناع وروي ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والحـن

مع ارش النقص وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكانت من يوم أصدقها إلى يهم طلقها لأنه ان زادفلها ان نقص فعليسه فهو بمنزلة الفاصب ولا يضمن زيادة القيمة التغير الاسمار لانهما ليست من ضمان الفاصب فههنا أولى .

ومسئلة ﴾ قال (واذا أصدقها أرضا فبنتها داراً أو ثوبا فصبنته ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف قيمته وقت ماأصدقها إلا أن يشاء أن يعطيها نصف قيمة البناءأو الصبغ فيكون له النصف أو تشاءهي أن تعطيه زائداً فلا يكونله غيره)

الداكان له نصف القيمة لانه قد صار في الارض والثوب زيادة للمرأة وهي البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجيم زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة ، وإن بذل لها نصف قيمة البناء والصبغ وبكون له النصف فقال الحرقي له ذلك ، قال الفاضي هذا محمول على أنهما تراضيا بذلك لانها تجبر على قيله لان بيع البناء معاوضة فلا تجبر المرأة عليها، والصحيح أنها تجبر لان الارض حصلت له وفيها بناء لفيره قاذا بذل القيمة لزم الآخر قبوله كالشفيع اذا أخذ الارض بعد بناء المشتري فيها فبذل الشفيع قيمة ذلك لزم المشتمير فبذل المعير قيمة ذلك لزم المستعير قبولها

وسعيد بنجبيروأبي قلابة والزهري وقتادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى (والهطانات متاع المعروف حقا على المنقبن) و قوله سبحانه لنبيه عليه لسلام (قاللاً زواجك اللي قوله -فتعالبناً متعكن) فسلي هذه الرواية لمسكل مطالمة متاع سواء كانت مفوضة أو سمي لها مدخولا بها أو غيرها لما ذكرنا رظاهر المذهب أن المتعة لا تجب إلا العفوضة اني لم بدخل بها إذا طلقت قال أبو بكر كل من روى عن أحمد عن أبي عبدالله فيما أملم روى عنه أنه لا يحكم بالمتعة إلا لمن سمي لها مهر إلا حنبلا روى عن أحمد أن السكل مطنقة متاعا قال أبو بكر رالعمل عليه عندي لولا توانو الروايات عنه بخلافها

ولما قوله تعالى (ولا جناح عليكم ان طلقتم الذساء مالم تمسوهن أو تفرضوا اهن فريضة ومتعوهن على الوسم قدره و على المقنر قدره) الآية فخص الأولى بالمثعة والثانية بنصف المفروض مع تنسيمه للساء قسمين واثبات الكل قسم حكماً فيدل ذبك على ختصاص كل قسم بحكه وهذا مخص ماذكروه ومحتمل أن محمل الامر المتاع في غير المفرضة على الاستحباب كدلالة الآيتين المنين ذكر ناهما على نفي وجوم الجما بن دلالات الآيات والمعنى فامه عوض واحب في عقد فاذا سمي فيه عوض صحيح لم يجب غيره كسائر عترد المعاوضة ولانها لا نجب لها المتعة قبل لفرقة ولا ما يتوم مقامها فلم يجب

(فصل) قد ذكرنا أن الزوج إذا طلق المسمى لها أو المفوضة المفروض لها بعد الدخول فلا

(فصل) اذا أصدتها تخلا حائلا فأعرت في يده فالثمرة لها لأنها نماء ملكهافان جذها بعد تناهيها وجماها في ظروف والقي عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطب بغير طبيخ وهذا يفعله أهل الحجاز حفظًا لرطوبة إلى لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها أن لا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كانا بحاله يأوزادا قانه يردهما عليها ولاشيء عليه (الثاني) أن تنقص قبه مهما وذلك على ضر بين(أحدهما)أن يكون نقصهما متناهيا قانه يدفعهما البها وأرش نفصهما لآنه تعدى بما فعله من ذلك (الضرب الثاني) أن لايتناهي بل يتزايد ففيه وجهان (أحدهما) أنها نأخذ قيمتها لانها كالمستهلكة (الثاني)هي مخيرة بين ذلك و ببن توكها حتى يستقر نقصها وتأخذها وأرشها كالمفصوب منه (الحال الثالث) أن لا تنقص قيمتهالـكن إن أخرجها من ظروفها نقصت قيمتها فللزوج اخراجها واخذ ظروفها انكانت الظروف ملكه واذا نقصت فالحكم على ماذكرناه، وانقال الزوج انا اعطيكها مع ظروفها فقال الفاضي يلزمها قبواها لان ظروفها كالمتصلة بها التابعة لهاربحتمل أن لا يلزمها قبواها لان الظروف عين ماله بلاياز مهاقبولها كالمنفصلة عنها (نصل) فان كانت بحالها إلا إن الصفر المنروك على اشهرة ، لك الزوج فانه ينزع الصفر ويرد الثمرة والحكم فيها إن نقصت أولم تنقص كالتي قبابها فان قال أنا أسلمها مع الصغر والظروف فعملي الوجهين الذين ذكرناهما وفي الموضع الذي حكمنا أن لهرده اذا قالت انا أرد الثمرة وآحذ الاصل فلها ذلك في أحد الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكر ناها في موضعها

متمة لواحدة منهم على رواية حنبل وذكرنا قول من ذهب اليه فظاهر المذهب أنه لا متعة لواحدة منها وهو قول أني حنيفة والشافعي قولان كالروايتين وقد ذكرنا ذلك . إذا ثبت هذا مانه يستحب أن يمتعها نص عليه أحمد فقال أنا أوجبها على من لم يسم لها صداقا فان كان قد سمى لها صداقا فلا أوجبها عليه واستحب أن يمتع وان سمى لها صداقا ، وأنا استحب ذلك لنموم انص الواردفي اودلا لمه على أيجابها وقول على ومن سمينا من لائمة بها فلما امتنع الوجوب لدلالة الآيتين المذكورتين على نفي الوجوب ودلالة المعنى المذكور عليه نمين حمل الادلة الدالة عليها على الاستحباب أو على أنه أريدبه الخصوص، وأماالمة رفىء إفلامة مة ابه إلاجماع لان النص العام لم يتنارلها وانما تناول المطلقات ولأنها أخذت الموض المسمى لها في عقد المعاوضة فلرنجب لها به سواه كما في سائر العقود

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رضي الله عنه ﴿ ومهرِ المثل معتبر بما يـ اوبها من نساء عصباتها كأختها وعمتها وبنت أخيها وعمها)يعتبر جميم أقاربها كأمها وخالتها وقال مالك يعتبر عن هي في مثل حالها ومالها وشرفها ولا يختص باقربائها لان الاغراض أنما تختلف بذلك دون الاقارب

ولنا قوله في حديث ابن مسعود ابا مهر نسائها ونساؤهاأقار بهاوماذكر دفنحن نشترطه ونشترط معه أن تدكمون من نساء أقاربها لانها أقرب البهن ، وقوله الما مختلف بهذه الاوصاف دون الاقارب لا يصح لان المرأة تطلب لحسبها كما جا. في الاثر وحسبها يختص به أقار بها و بزداد المهر بذلك ويقل (١) في نسخة رهن

(فصل) إذا كان الصداق جارية فوطئها الزوج عالما بزوال ملكه وتحريم الوط، عليه فعليه الحد لأه وط، في غير ملكه وعليه الهر لسيدتها أكرهها أو طاوعته لان المهر لمولائها فلا يسقط ببذلها ومطاوعتها كالو بذات يدها للقطع، والولد رقيق (١) للمرأة وإن اعتقد أن ملكه لم يزل عن جميعها أو غير عالم بتحريها عليه فلاحد عليه للشبهة وعليه المهر والولد حر لاحق نسبه به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصبر أم ولد له وإن ملكها بعد ذلك لانه لاملك له فيها، وتخير المرأة بين أخذها في حال حملها وبين أخذه أسبه قيمتها لانه نقصها باحبالها ، وهل لها الارش مع ذلك ? يحتمل أن لها الارش لانها نقصت بعدوانه أشبه مالو نقصها الفاصب بذلك ، وقال بعض أصحاب الشافعي في الارش ههنا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالرش قولا واحداً لان النقص حصل بفعله الذي تعدى به فهو كانفاصب وكما أن يكون لها المطالبة بالرش قولا واحداً لان النقص حصل بفعله الذي تعدى به فهو كانفاصب وكما أن يكون لها المطالبة فينع تسليمها وهذا أصح

وقد يكون الحي وأهل الفرية الهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشار كهم فيه غيرهم ولا يغيرونه بنفير الصفات فيعتبر ذلك دون سائر الصفات، واختلفت الرواية عن أحمد فيمن يعتبر من أفار بها فقال في رواية حنبل لها مهر مثلها من نسائها من قبل أبيها فاعتبر بنساء العصبات خاصة رهدامذهب الشافعي وقال في رواية اسحاق بن هاني، لها مهر نسائها مثل أبها أو أخنها أو عمتها أو بنت ممها اختاره أبو بكر وهذا مذهب ابي حنيفة وابن أبي ليلي لانهن من نسائها والاولى أولى فانه قد روي في قصة بروع أن رسول الله علي الله يتنافي في نزويج بنت واشق بمثل مهر نساء قومها، ولا نشرف المرأة معتبر في مهرها وشرفها بنسبها وأمها وخالتها لا يساويلها في شرفها ، وتد تكون أمها مولاة وهي شريفة ، وقد تكون أمها قرشية وهي غير قرشية ، وينبغي أن يكون الاقرب فالاقرب ، فأقرب نساء عصباتها

أخوانها لأبيها ، ثم عمانها ، ثم بنات عمها الاقرب فالاقرب والسن والبكارة والثيوبة والبلد) همسئلة ﴾ (وتعتبر المساواة في المال والجمال والعقل والادب والسن والبكارة والثيوبة والبلد) وصراحة نسبها وكلما يختلف لاجله الصداق وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل بدل متناف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في مثل حالها فمن نساء أرحامها كأمها وجدائها وخالاتها وبناتهن .

و مسئلة و فان لم يوجد الا دونها زبدت بقدر فضيلها) لانزيادة فضيلها تقتضي زيادة في المهر فتقدرت الزيادة بقدرالفضيلة ، وإن لم يوجد إلا فوقها نقصت بقدر نقصها كأرش العيب بقدر نقص المبيع (فصل) ويجب مهر المثل حالا لانه بدل متلف فأشبه قيم المثلفات ولا يكون الا من نقد البلد لما ذكر نا ولا تلزم الدية لانها تختلف باختلاف صفات المثلف بل هي مقدرة بالشرع فكانت بحكم ماجعله من الحلول والناجيل فلا يعتبر بها غيرها ولانها عدل بها عن سائر الابدال فيمن وجب عايمه فكذلك في تأجيلها تخفيفاً عنه مجلاف غيرها

(فصل) أذا أصدق ذمي ذمية خمرا فتخلات في يدها ثم طلقها قبل الدغول احتمل أن لابرجم عليها بشي. لانها قدزادت في بدها بالتخلل والزبادة الهاءوإن أرادالرجوع بنصف قيمتها قبل التخلل فلا قيمة الها وإنما يرجم إذا زادت في نصف قيمتها أفل ماكانت من حين المقد الى حين القبض وحينئذ لاقيمة الهاءوإن تخللت في يد الزوج تم طلقها فلها نصفها لان الزيادة لها ومجتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها إذا ترافعها الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدهما

(فصل) إذا تزوج امرأة فضمن ابوه نفقتها عشر سنين صح ذكره ابو بكرلان اكثر ما فيه أنه ضمان مجبول أوضمان مالم بجب وكلاهما صبح ولا فرق بين كون الزوج موسراً أو معسراً، واختلف أصحاب الشانعي فمنهم من قال كقولنا ومنهم من قال لا يصح الاضمان نفقة المعسر لان غير المعسر يتغير حاله فيكون عليه نفقة الموسر أو المتوسط فيكون ضمان مجهول والعسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح اصلا لانه ضمان ما لم يجب

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت عادة نسائها تأجيل الهر فرض مؤجلا في أحد الوجهين)

لانه مهر مثابها (والثاني) يفرض حالاً لما ذكرنا وان كان عاديم النخفيف عن عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك وهذا مذهب الشافعي ، فان قبل فاذا كان مهر المثل بدل متلف يجب أن لا يختلف باختلاف المتلفات المقصود به المالية باختلاف المتلفات المقصود به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولأن سائر المتلفات لا تختلف باختلافهم ولأن سائر المتلفات لا تختلف باختلاف الموائد والمهر يختلف بالعادات، فان المرأة ان كانت من قوم عاديم تخفيف مهور نسائهم وجب مهر المرأة منهم خفيفاً ، وإن كانت أفضل وأشرف من نساء عاديم تشقيل المهر وعلى هذا متى كانت عاديم التخفيف لمنى مثل الشرف واليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عاديم وعلى هذا متى كانت عاديم التخفيف لمنى مثل الشرف واليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عاديم

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يكن لها أقارب اعتبر شبهها من أهل بلدها)فان عدم ذلك اعتبر نا أقرب النساء شبهاً بها من أقرب البلاد اليها من غيرهم كما اعتبرنا قرابتها البعيد اذا لم يوجد القريب.

(فصل) قال رضي الله عنه (فأما أنم كاح الفاسد فنى أفترقا قبل الدخول بطلاق أوغيره فلامهر) لان المهر بجب بالعقد والعقد فاسده فان وجوده كالعدم ولا نه عقد فاسد فيخلو من العوض كالبيع الفاسد (فان دخل بها استقر المسمى وعنه بجب مهر المثل وهي أصح)

المنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بض ألفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها » قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الحلال باسناديهما ، وقال أبو حنيفة الواجب الاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثلها فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم تجب الزيادة بعقد غير صحيح ، والصحيح وجوب مهر المثل ، أوما اليه وان كان المسمى أكثر لم تجب الزيادة بعقد غير صحيح ، والصحيح وجوب مهر المثل ، أوما المهم أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي لفول النبي عَلَيْنَاتُونُ « فان أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فجعل لها

ولما أن الحبل لا يمنع صحة الضمال بدايل صحة ضان نفقة المعسر مع اجمال أن يموت أحدهما فتسقط النفقة ومع ذلك صح الضمان فكذلك هذا

(فصل) ويجب الهر الهنكوحة نكاحا صحيحاً والوطوءة في نكاح فاسد ، والموطوءة بشبهة بغير خلاف نعلمه ، ويجب الهكرهة على الزنا وعن أحمد رواية أخرى أعلاء برلها ان كانت ثيبا ، واختاره أبو بكر ، ولا يجب مع ذلك أرش البكارة ، وذكر الفاضي ان احمد قد قال في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا وهي بكر فعليه المهر وأرش البكارة ، وهذا قول الشاني ، وقال أبو حنية لامهر الهكرهة على الزنا

الهر بالاصابة، والاصابة انما توجب مهر المثل ولان العقد ليس عوجب بدليل الخبر وأنه لوطلقها فبل مسيسها لم يكن موجباً كان وجوده كحدمه وبتي الوط، موجباً بمفرده فأوجب مهر المثل كوط، الشبهة ولان القسمة لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى ، وقول أي حنيفة إنها رضيت بدون صداقها أنما يصح اذا كان العقد هو الموجب ، وقد بينا أنه إنما يجب بالاصابة فيوجب مهر المثل كاملا كوط، الشبهة ،

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (ولا يستقر بالخلوة)

وهو قول أكثر أهل العلم ، وقال أصحابنا يستقر قياساً على العقد الصحيح ونص عليه أحمد والاول أولى لان الصداق لم بجب بالعقد وأعا أوجبه الوط، ولم يوجد ولذلك لا يتنصف بالطلاق فبل الدخول فأشبه الحلوة بالاجنبية ولان النبي عَلَيْتَاتُهُ إعا جعل لها المهر بماستحل من فرجهاولم يوجد ذلك في الخلوة بغير إصابة وقد ذكرناه.

(فصل) اذا تزوجت المرأة تزويجاً فاسدا لم بحل تزويجها لغير من تزوجها حتى يطلقها أو بفسخ نكاحها فان امتنع من طلاقها فسخ الحاكم فكاحه نص عليه أحمد ، وقال الشافعي لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نكاح غير منعقد أشبه النكاح في العدة

ولنا أنه نكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتيج في النفريق الى إيقاع فرقة كالصحيح المختلف فيه ولان تزويجها من غير فرقة يفضي الى تسليط زوجين عليها كل واحد منها يعتقد صحة نكاحه وفساد نكاح الآخر ويفارق النكاح الباطل من هذين الوجهين فعلى هذا مثى تزوجت بآخر قبل (المعنى والشرح الكبير) (الحجزء الثامن)

واننا على أنه لايجب الارش أنه وط، ضمن بالمهر فلم يجب معه أرش كسائر الوط، يحققه أن المهر بدل المنفعة المستوفاة بالوط، وبدل المتلف لايختلف بكونه في عقد فاسد ، كونه تمحض عدوانا ولان الارش يدخل في المهر لكون الواجب لها مهر المثل ومهرا البكر بزياء على مهرالثيب ببكارتها وكانت الزيادة في المهرمقابلة لما أتلف من البكارة فلا يجب عوضها مرة ثانية بحققه أنه اذا أحذارش البكارة مرة لم يجز أخده مرة أخرى فتصير كأنها معدومة فلا يجب لها الا مهر ثيب ، ومهر الثيب مع أرش البكارة هو مهر مثل البكر فلا تجوز الزيادة عليه والله أعلم

وفصل) ولا فرق ببن كون الموطودة أجنبية أو من ذوات محارمه وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخعي ومكحول وأبي حنينة والشافعي ، وعن احمد رواية أخرى أن ذوات محارمه من النساء لامبر المهن وهو قول الشعبي لان تحريبهن تحريم أصل فلا يستحق به مهر كالمواط وفارق من حرمت تحديم المصاهرة فان تحريما طاري، ، وكذلك بنبغي أن يكون الحكم في من حرمت بالرضاع لا فه طاري، وكذلك بنبغي أن يكون الحكم في من حرمت بالرضاع لا فه طاري، أيضاً ،

النفريق لم يصح الناني ولم يجز تزويجها حتى يطلق الاولان أو يفسخ نكاحها ومتى كان النفريق قبل الدخول فلا مهر لانه عقد فأسد لم يتصل به قبض فلم يجب به عوض كالبيح الفاسد وان كان بعد الدخول فلها المهر لما ذكر وان تكرو الوطء لم يجب به أكثر من مهر واحد بدليل قوله عليه الصلاة السلام « فلها المهر بما استحل من فرجها » ولانه إصابة في عقد أشبه الاصابة في العقد الصحيح

(مسئلة) (ويجب مهر المثل للموطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا ولا يجب معه أرش البكارة ويحتمل أن يجب للمكرهة)

وأما الموطوعة بشبهة فيجب لهما مهر المثل بغير خلاف علمناه ويجب للمكرهة على الزنا في ظاهر المذهب، وعن أحمد لايجب لها مهر إن كانت ثيبا اخاره أبو بكر ولا يجب معه أرش البكارة، وذكر القاضي أن أحمد ذكر في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا فعليه المهر وارش البكارة وهذا قول الشافعي، وقال أبوحنيفة لا مهر للمكرهة على الزنا.

ولنا قول الذي عَلَيْكِيْرُو « فاما اله عالم المعلى من فرجها » وهي حجة على أبي حنيفة فان المكرهة مستحل لفرجها فان الاستحلال الفعل في غير موضع الحل لقوله عليه السلام « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » وهو حجة أيضاً على من أوجب الارش لكونه أوجب المهر وحده من غير ارش ولانه استوفى ما يجب بدله بالشبهة وفي العقد انفاسد فوجب بالتعدي كانلاف المال وأكل طعام انهير ولذا انه لا يجب الارش لانه وطه ضمن باله و في علم الهر وطه عنه ارش كسائر الوطء محققه ان المهر

ولن انه لا يجب الارش لانه وطء ضمن بالهر فلم ليجب معه ارش نسائر الوطء محققه ال الهر بدل المنفعة المستوفاة بالوطء وبدل المتلف لا نحتلف بكونه في عقد فاسد وكونه تمحض مدوا ما ولان الارش يدخل في المهر لكون الواجب لهامهر المثل ومهر البكر يزيد على مهر الثيب ببكارتها فكانت الزيادة في الهر مقابلة لما أتمف من البكارة ولا يجب عوضها مرة ثانية يحققه انه إذا أخذ ارش البكارة مرة لم يجز أخذه وعن أحمد رواية أخرى أن من تحرم ابنتها لا بهر لها كالام والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالعمة والحالة فلها المهر لان تحريمها أخف

ولنا أن ما ضبن للاجنبي ضبن المناسب كالمال ومهر الامة ولانه أثلف منفعة بضعها بالوطء فلزمه مهرها كالاجنبية ، ولانه محل مضمون على غيره فوجب عليه ضمانه كالمال ، وبهذا فارق اللواط فانه ليس بمضمون على أحد

(فصل) ولا بجب المهر بالوطء في الدبر ولا الماواط لان الشرع لم يرد ببدله ، ولا هو أتلاف لشيء فأشبه القبلة ، والوط، دون الفرج ولا يجب المطاوعة على الزنا لانها باذلة لما بجب بذله لها فلم بجب لها شيء كما لو أذنت له في قطع يدها فقطعها إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط بمذلها لان الحق لغيرها فأشبه مالو بذلت قطع يدها

مرة أخرى فتصيركا أنها معدومة ولا يجب لها إلا مهر ثيب ومهر الثيب مع ارش البكارة هو مهر البكر فلا تجوز الزيادة عليه

(فصل) ولا فرق بين كون الموطوءة أجنبية أو من ذوات محاره وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخمي ومكحول وأبي حنيفة والشافهي وعن أحمد رواية أخرى ان النساء من ذوات محارمه لا مهر لهن وهو قول الشعبي لان تحريمهن نحريم أصل فلا بجب به مهر كالمواط وفارق من حرمت تحريم المصاهرة فان تحريمها طال ، وكذلك ينبغي فان يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لأنه طارى، وكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لأنه طارى، وكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لأنه طارى، وكذلك ينبغي لا مهر لها كالام والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالممة والحالة فالها المهر لان تحريمها أخف. ولناأن ما ضمن للاجنبي ضمن للمناسب كالمال ومهر الأمة ولامه أتلف منفعة بضعها بالوطء فلزمه مهرها كالاجنبية ولانه محل مضمون على أحد

(فصل) ولا يجب المهر بالوط، في الدبر ولا اللواط لان الشرع لم يرد ببدله ولا هو أتلاف اشيء فأشبه القبلة والوط، دون الفرج، وقال في المحرر يجب بوط، المرأة في الدبر كالوط، في القبل والاول أولى لانه ليس بسبب للبضعية أشبه اللواط، ولا يجب للمطاوعة على الزنا لانها باذلة لما يجب بذله لها فلم يجب شيء كما لو أذنت له في قطع يدها نقطمها إلا أن تكون أدة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط ببذلها لان الحق لغيرها فأشبه مالو بذلت قطع يدها

(فصل) ومن طلق امر أته قبل الدخول طلقة وظن أنها لاتبين بها فوطئها ازمهمهر المثلو نصف المسمى ، وقال مالك لا يلزمه إلا مهر واحد .

ولنا أن المفروض تنصف بطلاقه بقوله سبحانه (فنصف مافرضم) ووطؤه بعد ذلك عري عن الفعل فوجب به مهر المثل كما لو علم أو كنهرها أو كما لو وطئها غيره فاما من الحاحها باطل بالاجماع

(فصل) ولو طلق امرأته قبل الدخول طلقة وظن أيها لاتبين بهافوطتها لزمه مهر الثل ونصف المسمى، وقال مائك لايلزمه إلا مير واحد

ولنا أن المفروض يتنصف بطلاقه بتموله سبحانه (فنصف مافرضتم اووطؤه بعد ذلك عريءن العقدةوجب به مهر المثل كما لو عَلم أو كغيرها أو كما لو وطئها غيره

(فصل) ومن نكاحها باطل بالاجهاع كالزوجة والمعتدة اذا نكحها رجل فوطئها عالما بالحال ، وتحريم الوط. وهي مطاوعة عامة نلامهر لما لآنه زنا وجب الحدوهي وطاوعة عليه ، وان جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمهر الهالانه وط. شبهة

وقد روى أبو داود باسناده أن رجلاً يقال له نصر بن أكتم نكح امرأة فولدت لأربعة أشهر فِمل النبي عَلَيْكَ لَهُمُ الصداق. وفي لعظ قال « الصداق يما استحلات من فرجها فاذا ولدت فاجلدوها»

كالمزوجة والمعتدة أذأ نكحها رجل فوطئها عالما بالحال وتحريم الوطء وهي مطاوعة عالمة فلا مهر لانه زنا يوجب الحدوهي مطاوعة عليه وإن جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمهر لها لانه وطء شبهة وقد روى أبو داود باسناده ان رجلا يقال له نصر بن أكثم نكيح امرأة فولدت لاربعة أشهر فحِمل الذي عَلَيْكُ إِنَّهُ لَهَا الصداق بِمَا استحل من فرحها وفي لفظ قال «الصداق عا استحلات من فرحها فاذا ولدت فاجلدوها » وروى سعيد في سننه عن عمران بن كثير أن عبيد الله نن الحر تزوج امر أقمن قومه يقال لها الدرداء فانطلق عبيد الله فاحق بماوية ومات أنوالجارية فزوجها أهاما رجلا يفال له عكرمة فيلغ ذلك عبيد الله فقدم فخاصمهم إلى على فقصوا عليه قصتهم فرد عليه المرأة وكانت حاملا من عكرمة فوضعت على يد عدل فقالت المرأة لمليأنا أحق بمالي أو عبيدالله وقال بل أنت أحق بمالك. قالت فاشهدوا أن ما كمان لي عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضعت مافي بطنها ردها على عبيد الله ف الحر وألحق الولد بأبيه ﴿ مسئلة ﴾ (وإذا دفع أجنبية فاذهب عذرتها فعليه ارش بكارتها)

وقال الفاضي يجب مهر المثل اذا دفع أجنبية فأذهب عذرتها أو فعل ذلك بأصبعه أو غيرها فعليه ارش بكارتها وهو مذهب الشافعي لانه انلاف حر لم يرد الشرع بتقدير عوضه فرجع في دينه الي الحكومة كسائر ما لم يقدر ولانه إذا لم يكمل بهالصداق في حق الزوج ففي حق الاجنيأولى وروي عن أحمد أن لها صداق نسائها اختاره الفاضي وقال أحمد إن نُروج امرأة فدفعها هو وأخوم فأذهبا عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فعلى الزوج نصف المهر وعلى الاخ نصفه روي عن على وابنه الحسن وعبد الله بنمعقل وعبد الملك بن مروان فروىسعيد ثنا هشم ثنا مغيرة عن ابراهيم أن رجلاكان عنده أجنبية فخافت امرأته أن يتزوجها فاستعانت نسوة فضعانها لها فأفسدت عذرتها وقالت لزوجها انها فجرت فأخبر على رضي الله عنه بذلك فأرسل إلى امرأته والنسوة فلما أتينه لم يلبثن أن اعترفن فقال للحسن بن على أفض فيها يا حسن فقال الحدعلى من قذفها والمهر عليها وعلى المسكات فقال على لوكلفت

وروى سعيد في سننه عن عمران بن كثير أن عبد الله بن الحر تزوج جارية من قومه يقال لها الدردا. فانطلق عبيدالله فلحق بمادية ومات أبو الجارية فزوجها أهلها رجلا يقال له عكرمة فبلغ ذلك عبيدالله فقدم فخاصمهم إلى على رضي الله عنه فقصوا عليه قصتهم فردعليه المرأة وكانت حاملامن عكرمة فوضعت على يدي عدل فقالت المرأة لعلى أنا أحق بمالي أو عبيد الله في قال بل أنت أحق بمالك قالت فاشهدوا أن ماكان لي على عكرمة من صداق فهو له ، فلما وضعت مافي بطنها ردها على عبيد الله بن الحو وألحق الولد بأبيه .

(فصل) والصداق اذا كان في الذمة فهو دين اذا مات من هو عليه وعليه دين سواه قسم ماله بينهم بالحصص ، قال احمد في مريض زوج في مرضه وعليه دين ومات: ماثرك بين الغرما، والمرأة بالحصص وذاك لان ذكاح المريض صحيح والصداق دين فتساوى سائر الديون

الابل طحناً لطحنت ومايطحن يومئذ بدير قال ثنا هشم أنا اساعبل بن سالم أخبرنا الشعبيأن جواري أربعاً قالت احداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت النالثة هي أبو التي زعمت أنها رجل وقالت الرابعة هي أبو التي زعمت أنها المرأة فخطبت التي زعمت أنها أبو الرجل التي زعمت أنها أبوالمرأة فزوجوها إياها فعمدت اليها فافسدتها باصبعها فرفع ذلك إلى عبد الملك بن مروان فجمل الصداق بينهن أربعاً وألقى حصة التي أمكنت من نفها فبلغ ذلك عبد الله بن معقل فقال لو وايت أنا لجملت الصداق على التي أفسدت الجارية وحدها وهذه قصص نشرت ولم تذكر فكانت اجماعاولان اللاف العذرة مستحق مهقد الذكاح فاذا أنلفه أجنبي وجب المهر كنفقة البضع والقول الاول هو الفياس لو لاماروي عن الصحابة رضي الله عنهم وأرش البكارة ما بين مهر البكر والثب والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (فان فعل ذلك الزوج ثم طلق قبل الدخول لم يكن لها عليه إلا نصف المسمى)
وقال أبو يوسف ومحمد عليه الصداق كاملا لانه أذهب عذرتها في الكاح صحيح فأشبه
ما لو أذهبها بالوطه .

ولنا قول الله تعالى (وإن طلفتموهن من قبل أن تمسوهن وقدفرضم لهن أفريضة فنصف مافرضم) وهذه مطلقة قبل المسيس فأشبه ما لو لم يدفعها ولانه أناف ما يستحق اتلافه بالعقد فلم يضمنه لغيره كالو أناف عذرة أمنه ويتخرج أن يجب لها الصداق كاملا فان أحمد قال إذا فعل ذلك أجنبي عليه الصداق ففيما إذا فعله الزوج أولى فان ما يجب به الصداق أبتداء أحق بتقدير الصداق وقد روي عن أحمد فيمن أخذ امرأته وقبض عليها أو نظر اليها وهي عريامة أن عليه الصداق كاملا فهذا أولى هن أحمد فيمن أخذ امرأته وقبض عليها أو نظر اليها وهي عريامة أن عليه الصداق كاملا فهذا أولى هسئلة (وللمرأة منع نفسها حتى تقبض مهرها إذا كان حالا)

قال ابن المنذر أُجِع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن تمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها فان فال الزوج لا أسلم اليها الصداق حتى أسلمها أجبر على تسليم الصداق أولا ثم تحبر (فصل) وكل فرتة كانت قبل الدخول من قبل المرأة مثل اسلامها أو ردنها أو ارضاءها من ينفسخ النكاح بارضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخت لاعساره أو عيبه أو لهتقها تحت عبد أو فسخة بهيمها قانه يسقط به مهرها ولا يجبه لها متمة لانها أتلفت المعوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كالبائع يتلف الميمع قبل تسليمه ، وإن كانت بسبب الزوج كطلاقه وخلمه وإسلامه وردته أو جاءت من أجنبي كالرضاع أو وط. ينفسخ به الذكاح سقط نصف المهر ووجب نصفه أو المنعة لغير من سمي لها ثم يرجع الزوج على من فسخ الذكاح اذا جاء الفسخ من قبل أجنبي ، وإن قتلت المرأة استقر المهر جميعه لانها فرئة حصلت بالموت وانتها، النكاح فلا بسقط بها المهر كالو مانت حنف أنفها سواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلت نفسها أو قتل الامة سيدها ، وإن طاق الحاكم على لزوج في الايلا، فهو كطلاقه لانه قام مقامه في إيفاء الحق عليه عند امتناعه منه وفي فرقة اللمان روايتان

هي على تسليم نفسها ومذهب الشافعي في هذا على نحو مذهبه في البيم

ولنا أن في أجبارها على تسليم نفسها أولا خطر إنلاف البضع والامتناع من بذل الصداق فلا يمكن الرجوع في البضع بخلاف المبيع الذي يجبر على تسليمه قبل تسلم ثمنه فاذا تقرر ذلك فلها التفقة إن امتنعت لذلك وإن كان معسراً بالصداق لان امتناعها بحق فانكان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه لان رضاها بنأجيله رضي منها بتسليم نفسها قبل قبضه كالثمن المؤجل في البيع فان حل المؤجل قبل تسليم نفسها لم يكن لها منع نفسها أيضاً لان التسليم قد وجب عليها وإستقر قبل قبضه فلم يكن لها أن تمتم منه فان كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا فلها منع نفسها قبل قبض العاجل دون الأجل فان سلمت نفسها قبل قبضه ثم أرادت منع نفسها حتى تقبضه فهل لهاذلك ؟ على وجهين وقد توقف أحمد رحمه الله عن الجواب في هذه المسئلة وذهب أبوعبدالله بن بطة وأبواسحاق بن شافلا الى أنها ليس لها ذلك وهو قول مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد لان التسليم استقر به العوض برضي المسلم فلم يكن ايها أن تمنع نفسها بعدد ذلك كما لو سلم البائع المبيع وذهب أبو عبد الله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنيفةلانه تسليم يوجبه عليها عقد النكاح فملكت أن تمتنع منه قبل قبض صداقها الاول فأما إن وطئها مكرهة لم يسقط حقها من الامتناع لانه حصل بغير رضاها فهو كالمبيع إذا أخذه المشتري من البائع كرها فان أُخذت الصداق فوجدت به عيباً فلها منح نفسها حتى يبذله أو يعطيها ارشه لان صدافها صحيح وإن لم تعلم عيبه حتى سلمت نفسها خرج على وجهين فيما إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها ثم بدالها أن يمتنع والاولى ههنا أن لها الامتناع لأبها انها سلمت نفسها ظا أنها قد قبضت صداقها نخلافالمسئلةالمقيس عليها وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسليم نفسها فلها السفر بغير إذن الزوج لأنه لم يثبت للزوج عليها حق الحبين فصارت كمن لا زوج لها، ولو بتي منه درهم كان كبقاء جميعة لانكل، ن ثبت له الحبيس بجميع البدل (احداهما) هي كطلاقه لان سبب اللمان قذفه الصادر منــه (والثانية) يسقط به مهرها لان الفسخ عقيب لعانها فهم كفسخها لع ته وفي فرقة شرائها لزوجها أيضاروايتان

(احداها) يتنصف بها ، برها لان البيع الموجب الفسخ ثم بالديدالقائم مقام الزوج وبالمرأة فأشبه الخلم (والثانية يسقط الهرلان الفسخ وجد عقيب قبولها فأشبه فسخها اهنته وفيها ادا اشترى الحرام أم أنه وحران مبنيان على الروايتين في شرائها لزوجها ، واذا جمل لها الخيار فاختارت نفسها أو وكلها في الطلاق فطقت نفتها في كطلاقه لا يسقط مهرها لان المرأة وإن باشرت الطلاق فهي نائبة عنه ووكيلة له وفعل الوكيل كفعل الموكل فكأنه صدر عن مباشرته ، وإن على طلاقها على فعل من قبلها لم يسقط مهرها لان السبب منه وجد ، وأغما هي حققت شرطه والحكم ينسب إلى صاحب السبب والله أعلى .

ثبت له الحبس بعضه كسائر الديون

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أعسر بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ إذاكان حالا)

اختاره أبو بكر لانه تعذر الوصول الى عوض العقد قبل تسليم العوض فكان الهاالفسخ كالوأعمر المشتري بالثمن قبل تسليم المبيع وفيه وجه آخر ايس لها الفسخ اختاره ابن حامد قال شيخنا وهو الصحيح لانه دين فلم ينفسخ بالاعسار به كالنفقة الماضية ولانه لا نص فيه ولا يصح قياسه على النمن في المبيع لان الثمن كان مقصود البائم والعادة تعجيله والصداق فضلة ونحلة ليس هو المقصود في النكاح ولذلك لا يفسد النكاح بفساده ولا بترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بثمن حال بكون موسراً به وفيه وجه ثالث أنه ان أعسر قبل الدخول فلها به وليس الاكثر أن من يتزوج بمهر يكون موسراً به وفيه وجه ثالث أنه ان أعسر قبل الدخول فلها الفسخ كما لو أفلس المشتري والمبيم محاله فان كان بعد الدخول لم يملك الفسخ لان المعقود عليه قد استوفي فأشبه ما لو أفلس المشتري بعد تلف المبيع أو بعضه والشافعي نحو هذه الوجوه وقبل إذا أعسر بعد الدخول انبى على منع نفسها إن قلنا الها منع نفسها بالدخول فلها الفسخ كما قبل الدخول، وإن قلنا لها منع نفسها فليس لها هنع نفسها فليس لها الفسخ كما لو أفلس بدين آخر

﴿مُسَلَّةً ﴾ (ولا يجوز الفسخ في ذلك كله إلا بحكم حاكم)

لانه فسخ يجتهد فيه مختلف فيه فأشبه الفسخ للهنة والفسخ للاعسار بالنفقة ولانه او فسخ بغير حكم اعتقدت أن النكاح انفسخ وأبيح لها أن تتزوج والزوج يعتقد أنها زوجته لم ينفسخ نكاحها فيصير للمرأة زوجان كل وأحد يعتقد حلها له وتحريمها على الآخ وهذا لا يجوز في الاسلام وفيه وجه آخر أنه يجوز بغير حكم حاكم كخيار المعتقة تحت العبد والصحيح الاول ولا يصح قياسه على المعتقة لان ذلك متفق عليه وهذا مختلف فيه

كتاب الوليهة

الولاية اسم الطامام في العرس خاصة لايقع هذا الاسم على غيره كذاك حكاه ابن عبد البرعن شهلب وغيره من أهل اللغة ، وقال بعض المنها، من أصحابنا وغيرهم إن الولاية تقم على كل طعام السرور حادث الا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لانهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعلم بلسان العرب ، والعذيرة اسم له عوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والحرسة عند الولادة ، والوكيرة دعوة البناء يقال وكر وخرس مشدد ، والنة يعة عند قدوم الغائب يقال نقم مخفف ، والعقيقة الذبح لا بل الولد ، قال الشاعر :

كل الطعام تشتهي ربيعه الخرسوالاعذار والنقيعة

والحذاق الطعام عند حذاق الصبي، والمأدبة اسم لكل دعوة اسبب كانت أو لندير سبب، والآدب صاحب المأدبة. قال الشاعر :

نحن في المشتاة ندءوا الجفلي لايرى الآدب منا ينتقر والجفلي في الدءوة أن يعم الماس بدءوته والنقري هو أن يخص توما درن قرم

﴿ باب الوليمة ﴾

وهي اسم لدعوة المرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره كذلك حكاه ابن عبد البر عن تعلب وغيره من أهل اللغة وقال بمض أصحابنا وغيرهم إنها تقع على كل طعام لسرور حادث إلا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لانهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعلم بالسان العرب والعذيرة اسم لدعوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والخرسة ، عنسد الولادة والذكيرة دعوة البغاء يقال ذكر وخرس مشدد والقيعة عند قدوم الغائب يقال نقع مخفف والعقيقة الذبح لاجل الولد . قال الشاعر :

كل الطعام تشتهي ربيصه الخرس والاعذار واننقيم. ه والحذاق الطعام عند حذاق الصبي والمأدبة اسم لـكلدعوة لسببكانت أو لغير سبب والآدب صاحب المأدبة قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا يرى الآدب منا ينتقر والجفلى في الدعوة أن يعم الناس بدعوته والنقرى هو أن بخس قوما دون قوم المسئلة (وهي مستحبة)

لا خلاف بين أهل العلم في ان الولمية في المرس سنة مشروعة لما روي أن النبي عَلَيْكِيْرُو أمر بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويستحب لمن تروج ان يولم ولو بشاة)

لا خلاف بين أهل العلم في أن الواجمة سنة في العرس مشروعة لما روي أن النبي عليه أمر بيا وفعلها فقال لعبد الرجمن عوف حين قال تزوجت و أولم ولو بشاة » وقال أنس مأولم رسول الله على المرأة من نسائه ما أولم على زينب جعل يبعثني فأدعو له الناس فأطعمهم خبراً ولحما حتى شعوا ، وقال أنس أن رسول الله على زينب جعل صفية انفسه فخرج بها حتى بلغ ثنية الصهاء فبني بها عم صنع حيسا في نطع صغير أم قال و ائذن لمن حولك » فكانت وليمة رسول الله على تنافي على صفية ، منفق عليهن ، ويستحب أن يولم بشاة ن أمكنه ذلك لقول رسهل الله على تناب أولم بشاة ، افظالبخاري بناة ، وقال أنس ماأولم النبي على على شيء من نسائه مأولم على زينب أولم بشاة ، افظالبخاري فان أبيله بغير هذا جاز فقد أولم النبي على الله على نينب أولم بشاة ، افظالبخاري من شعير ، وواه البخاري

(فصل) وايست واجبة في قول أكثر أهل العلم ، وقال بعض أصحاب الشافي هي واجبة لان النهي هِنَائِيُّ امر بها عبد الرحمن بن موف ولان الاجابة اليها واحبة فكانت واجبة

والما أنها طعام اسرور حادث الشبه سائر الأطعمة والخبر محول على الاستحباب بدليل ماذكرناه

وفعالها فقال لعبد الرحمن بن عوف حين قال له زوجت «أو لم واو بشاة »وقال أنس ما أو لم رسول الله على زينب جمل ببعثني أدعو له الناس فاطعمهم لحماً وخبراً حتى شعوا وفال أنس ان رسول الله عالمياً والمعلى صفية لفسه فخرج بها حتى بلغ بها ثنية الصهباء فبني بها عنع حيساً في نطع صغير ثم قال «ائذن لمن حولك » فكانت وليمة رسول الله عليات على صفية متفق عليهن ويستحب أن يولم بشاء لحديث عبد الرحمن بن عوف وقال أنس ما أولم النبي على الله على شيء من نسائه ما أولم النبي على الله على المناه على من على من على بعض نسائه عدين من شعير

(فصل) وليست واحبة في قول أكثر أهل العلم وقال بعض أصحاب الشافعي هي واجبة لانالنبي والله وقال بعض أصحاب الشافعي هي واجبة لانالنبي والمنافعي أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واحبة

ولما أنها طعام لسرور حادث فأشبه سائر الاطعمة والخبر محمول على الاستحباب لما ذكرنا وكونه أمر بشاة ولاخلاف في أنها لاتجب وماذكروه من المعنى لاأصل له ثم هوباطل بالسلام ليس هوبواجب واجابة المسلم واحبة .

﴿مسئلة﴾ (والاجابة اليها واجبة إذا عينه الداعي المسئلم فياليوم الاول) (المغني وانشرحالكبير) (\$ \) (الجزء الثامن) وكونه أمر بشاة ولا خلاف في انْإِ لا تجب وماذكروه من المعنى لا أصل له نم هو باطل بالسلام ليس بواجب وإجابة المسلم واجبة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وعلى من دعي اذ يجيب)

قال ابن عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها اذا لم يكن فيها لهو وبه يقول مالك والشانبي والعنبري وأبو حنيفة وأصحابه ومن أصحاب الشافعي من قال هي من فروض الكفايات لان الاجابة إكرام وموالاة فعي كرد السلام

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله عَلَيْظِيْتِهِ قال ﴿ إِذَا دَعِي أَحَدُكُم الَى الرَّلِمَةُ فَلَيَّاتُهَا ﴾ وفي لفظ قال قال رسول الله عَلَيْظِيْتِهِ هَ الْجَيْبُوا هذه الدّعوة إذا دَعِيتُم اليها ﴾ وقال أبو هريرة شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك العقراء ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله . رواهن البخاري ، وهذا عام، ومعنى قوله شر الطعام طعام الوليمة والله أعلم أي طعام الوليمة التي يدعى اليها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يرد ان كل وليمة طعامها شر الطعام قانه لو أراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولا أمر بالإجابة اليها ولان الإجابة تجب بالدعوة فكل من دعي فقد وجبت عليه الإجابة

(فصل) وأنما تجب الاجابة على من عين بالدعوة بأن يدعو رجلا بمينه أو جباعة معينين فان

قال ابن عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها إذا لم يكن فيها لهو ، و به يقول مالكوالشافعي من قال هي من فروض يقول مالكوالشافعي من قال هي من فروض الكفايات لان الاجابة اكرام وموالاة فهي كرد السلام

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله عَيْنَاتِينَ قال « إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأنها » وفي لفظ قال: قال رسول الله عَيْنَاتِينَ « أجيبوا هذه الدعوة إذا دعيتم اليها » وقال أبوهر يرة شر الطعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يحب فقد عصى الله ورسوله رواهن البخاري، وهذا عام في معنى قوله شر الطعام طعام الوليمة والله أعلم أي طعام اليمة التي يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يردأن كل وليمة طعامها شر الطعام فانه لوأراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولاأمر بالاجابة اليها ولا فعلها ولان الاجابة تجب بالدعوة فكل من دعى فقد وجب عليه الاجابة

(فصل) وأنما تجب الاجابة على من عين بالدعوة بان يدعو رجلا بعينه أو جماعة معينين

ومسئلة (فان دعا الجفلى كقوله ياأيها الناس تعالوا إلى الطعام أويقول الرسول أمرت أن أدعو كل من لقيت أوشئت لم تجب الاجابة ولم تستحبلانه لم يعين بالدعوة فلم تتعين عليه الاجابة ولانه غير منصوص عليه ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك اجابته وتجوز الاجابة بهدذا لدخوله في عموم الدعاء.

دعا الجفلى بأن يقول يا أيها الناس أجيبوا الى الوليمة أو يقول الرسول أمرت ان أدعو كل من لقيت أو من شئت لم تجب الاجابة ولم تستحب لانه لم يعين بالدعوة فلم تنعين عليه الاجابة ولانه غير منصوص عليا ولا يحصل كسر قلب الداعي بترك إجابته، وتجوز الاجابة بهذا للدخوله في عموم الدعاء (فصل) وإذا صنعت الوليمة أكثر من يوم جاز فقد روى الخلال باسناده عن أبي انه أعرس ودعى الانصار ثمانية أيام وإذا دعي في اليوم الاول وجبت الاجابة وفي اليوم الناني تستحب الاجابة وفي اليوم الثالث فلا وهكذا مذهب وفي اليوم الثالث لا تستحب عال أحمد الاول يجب والثاني أن أحب والثالث فلا وهكذا مذهب الشافعي وقد روي عن النبي ويم الله قال «الوليمة أول وم حق والثاني معروف والثالث ولي وسمعة الشافعي وقد روي عن النبي ويم الله قال «الوليمة أول وم حق والثاني معروف والثالث وليمة مرتين فأجاب رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وقاله سعيد بن المسيب أيضا . ودعي سعيد الى وليمة مرتين فأجاب فدعى الثالثه فحصب الرسول عرواه أبو دواد والحلال

و فصل)والدعاء الى الوابعة إذن في الدخول والاكل بدليل ماروى أبوهر برة عن النبي مَلَيْكُيْرُ أَمَا قَالَ اللهُ ع اذا دعي أحدكم فجا، مع الرسول فذاك إذن له » رواه أبو دارد ، وقال عبدالله بن مسعوداذا دعيت فقد أذن الك رواه الامام أحمد باسناده

(فصل) فان دعاه ذمي فقال أصحابنا لاتجب إجابته لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخا، فلا تجب على المسلم الذمي ولانه لا يأمن اختسلاط طعامهم بالحرام والنجاسة ولسكن تجوز اجابتهم لما روى أنس أن جوديا دعاالنبي عليالية الى خبز شعير وإمالة سنخة فاجابه

ذكره الامالماحد في الزهد

﴿مسئلة﴾ (أو دعاه فيما بعد اليوم الاول)

اذا صنعت الوليمة أكثر من يوم جاز فقد روى الحلال باسناده عن أبي أنه أعرس فدعا الانصار عانية أيام فتى دعا فيما بعد اليوم الاول فان كان في اليوم الثاني استحبت الاجابة ولم تجب وفي اليوم الناك لانستحب قال أحمد الاول يجب والثاني يستحب والناك فلا وهكذا مذهب الشافعي ، وقد روي عن النبي عَلَيْكِيْ أنه قال «الوليمة أول يوم حق والناني معروف والناك رياء وسمعة» رواه أبوداود وابن ماجه وغيرها وروي عن سعيد بن المسيب أنه دعي الى وليمة عرس مرتين فاجاب فدعي لثالثة فحصب الرسول رواه الخلال .

(فصل) فان دعاه ذي لم تمجب الاجابة قال أصحابنا لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخاء فلا تجب على المسلم للذي ولانه لا يأمن اختلاط طمامهم بالحرام والنجاسة وتجوز الجابتهم لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه يهودي الى خبز شعير واهالة سنخة فأجابه ذكره الامام أحمد في الزهد

﴿ مسئلة ﴾ (وسائر الدعوات والاجابة اليها مستحبة غير واحبة لما فيها من اطعام الطعام

(فصل) فأن دعاه رجلان ولم يمكن الجمع ببنها وسبق أحدهما أجاب السابق لأن اجابته وجبت حين دعاء فلم يزل الوجوب بدعاء الثاني ولم تجب اجابة الثاني لأنها غير ممكنة مع اجابة الاول ، فان استويا أجاب أقر بهما منه بابا لها روى أو داود باسناده عن النبي والتي أنه قال « أذا اجتمع داعيان فاجب اقر بهما بأبا أقر بهما جواراً فان سبق أحدهما فاجب الذي سبق » وروى البخاري باساده عن عائشة قالت قلت يارسول الله أن لي جارين فالى أبهما أهدي قال « اقر هما منك بابا » ولان هذا من أبواب البر فقدم بهذه المعاني فان استوبا اجاب اقر بهما رحما لما فيه من صلة الرحم فان استوبا اجاب ادينهما فان استوبا اقرع بينهما لان القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق الرحم فان استوبا اجاب ادينها فان استوبا الحقوق

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان لم يحب ان يطعم دوا وانصرف)

وجملة ذقت أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أمر به و توعد على تركه أما الاكل نغير واجب صائما كان أو مفطرا نص عليه أحمد لـكن ان كان المدعو صائما صوما واجبا أجاب ولم يفطر لان الفطر غير جائز فان الصوم راجب والاكل غير واجب وقد روى ابو هريرة قال قال رسول الله والمنظور الفطر غير جائز فان الصوم راجب والاكل غير واجب وقد روى ابو هريرة قال قال رسول الله والمنظور المناطقين أحدكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطراً فليطهم » رواه ابوداود وفي رواية فليصل يعني يدعو ودعي ابن عمر الى وليمة فحفر ومديده وقال بسم الله ثم قبض يده وقال كلوا فليصائم ، وان كان صوما تطوعا استحب له الاكل لان له الحروج من الصوم فاذا كان في الاكل اجابة أخيه المدلم و دخال السرور على قلبه كان أولى وقد روي أن الذي عين التصوم فاذا كان في دعوة ومعه جماعة

وكذلك الاجابة البها)وهذا قول مانك والشافعي وأبي حفيفة وقال العنبري تجب الاجابة الىكل دعوة لما روى ابن عمر أن رسول الله عَيْمِيْكِيْنِهُوقال « اذا دعا أحدكم أخاه فليجبعر ساكان أوغرعرس » رواه أبو داود

ولنا أن الصحيح من السنة انما ورد في اجابة الداعي الى الولامة وهي الطعام في العرس خاصة كذاك قال الحليل وثملب وغيرهما من اهل اللغة وقد صرح بذلك في بمض روايات ابن عمر عن رسول الله عليه قال الذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب » رواه ابن ماجه وقال عمان بن أبي العاص كنا لا نأتي الحنان على عهد رسول الله عليه ولا ندعى اليه رواه الامام أحمد في المسند ولان الزويج يستحب اعلانه وكثرة الجمع فيه والتصويت والضرب بالدف نخلاف غيره ، فأما الامر بالاجابة الى غيره فحمول على الاستحباب بدليل أنه لم مخص به دعوة ذات سبب دون غيرها واجابة كل داع مستحبة لهذا الحبر، وقد دوى البراء أن الذي عليه الحابة الداعي متفق عليه ولانه جبر قلب للداعي وتطيب قلبه وقد دعي أحمد الى خنان فأجاب وأكل فأما غير دعوة العرس في حق فاعلها فليست لها فضيلة تختص بها لعدم ورود الشرعها وهي بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فضيلة تختص بها لعدم ورود الشرعها وهي بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فضيلة تختص بها لعدم ورود الشرعها وهي بمنزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فضيلة تختص بها لعدم ورود الشرعها وهي بمنزلة الدعوة الميرسب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فضيلة تحتص بها لعدم ورود الشرعها وهي بمنزلة الدعوة الميرسب حادث فاذا فصد فاعلها شكر فليست لها فضيلة تحتص بها لعدم ورود الشرعها وهي المنالة تمالي

فاعتزل رجل من القوم ناحية قال أي صائم فقال النبي علي هذا كم أخوكم وتكلف لـ كم كلم مم يرما مكانه أن شئت وأن أحب ألمام الصيام جاز لما روينا من الخبر المتقدم ولـ كن يدعولهم ويبارك ويخبرهم بصيامه ليهلموا عذره فتزول عنه النهمة في ترك الاكل، وقد روى أب حفص باسناده عن عمان أبن عفان رضي الله عنه أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم فقال إني صائم ولكنني أحبب أن أجيب الداعي فادعو بالبركة، وعن عبد الله قال أذا عرض على أحد كم الطعام وهو صائم فليقل إني صائم وإن كان مفطر أقالا ولى له الاكل لانه أباغ في اكرام الداعي وجبر قليه ولا يجب عليه ذلك، وقال أصحاب الشافي فيهوجه آخر أنه يلزمه الاكل افول الذبي وتشيئة « وان كان مفطر ا فليطعم » ولان المقصود منه الاكل فكان واجما

ولنا قول النبي وَلَيْكُمْ هُ اذا دعي أحدكم نليجب فان شاء أكل وان شاء ترك عديث صحيح، ولانه لورجب الاكل لوجب على المتطوع بالصوم فلما لم يلزمه الاكل لم يلزمه اذا كان مفطرا وقولهم القصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لا يأكل

(فصل) اذا دعى الى رئيمة أبه المعصية كالخر والزص والعود ونحو وأمكنه الانكار وازالة المنكر لزمه المضور والانكارلانه يؤدي فرضين اجابة خيه المسلم وازالة المنكر وان لم يقدر على الانكار لم يحضر وان لم يعلم بالمنكر حتى حضر ازاله فان لم يقدر انصرف ونحو هذا قال الشافعي وقال مالك أما الله وان لم يعلم بالمنكر حتى حضر ازاله فان لم يقدر انصرف ونحو هذا قال الشافعي وقال مالك أما الله الحنيف كالدف والكير فلا يرجع وقاله أبن القامم وقال أصبغ ارى أن يرجع وقال أبو حنيفة أذا وجد العب فلا بأس أن يتعد فياكل

﴿مسئلة﴾ (واذا حضر وهو صائم صوماً واجباً لم يفطر وان كان نفلا أو مفطراً استحب له الاكل وان أحب دعا وانصرف)

وجملة ذلك أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أمر به وتوعد على تركه أما الاكل فغير واجب صاعًاكان أو مفطراً نص عليه أحمد لكن إن كان صومه واجبا أجاب ولم يفطر لان الفطر محرم واجب عن واجب وقد روى أبو هريرة قال: قال رسول الله عليات واذا دعي أحدكم فليجب فان كان صاعًا فليدع وان كان مفطراً فليطعم وواه أبوداود وفي رواية فليصل يعني يدعو عودعي ابن عمر الى وليمة فخضر ومد يده وقال بسم الله ثم قبض يده وقال كاوا فاني صائم وان كان صاعًا تطوعاً استحب له الاكل لان له الخروج من الصوم ولان فيه ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روي أن النبي عليات كل لان له الخروج من الصوم ولان فيه ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روي أن النبي عليات كل النبي عليات النبي عليات النبي عليات النبي عليات النبي عليات النبي على النبي عليات النبي عليات النبي عليات النبي على النبي على النبي على النبيات والله ولكن يدعو لهم و بمارك و يخبرهم بصيامه ليملموا عذره فنزول عنه النهمة في ترك حديث ابن عمر وفعله ولكن يدعو لهم و بمارك و يخبرهم بصيامه ليملموا عذره فنزول عنه النهمة في ترك الاكل فقد روى أبو حفص باسناده عن عثمان بن عفان أنه أجاب عبد المغيرة وهو صائم ففال اني صائم ففال ان صائم فلا الفراء المناد المن

وقال محمد بن الحسن إن كان ممن يقتدى به فأحب إلي أن يخرج ، وقال الليث اذا كان فيها الفرب بالعود فلا يذبني له أن يشهدها. و لاصل في هذا ما روى سفينة أن رجلا أضافه علي فصشع له طعاماً فقالت فاطمة لو دعونا رسول الله وسليلية فأ كل معناندعوه فجاء فوضع بده على عضاد في الباب فرأى قراماً في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة أهلي الحقه فقل له ما أرجعك بارسول الله فقال انه ليس لي أن أدخل ببتا مزوقا حديث حسن ، وروى ابوحفص باسناده أن النبي وسيليلية قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الحرب وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عموفسم ومارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطربق فلم يزل يقول بإنافع أتسم حتى قات لا فأخرج أصبعيه من أذنيه ثم رجع الى الطربق ثم قال هكذا رأبت رسول الله وسليلية صنم رواه أبو داود والحلال ولانه يشاهد المنكر ويسمعه من غير حاجة الى ذلك فهنع منه كما لو قدر على ازالته ويفارق من له جار مقبم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة الما في الحروج من المغول من الضرر ".

(فصل) فان رأى نقوشا وصور شجر ونحوها فلا بأس بذلك لان تلك نقوش فهي كالهلم في الثوب وان كانت فيه صور حيوان في موضع يوطأ أو يتكأ عليها كالتي في البسط والوسائد جاز أيضا وان كانت على الستور والحيطان وما لا يوطأ وأمكنه حطها أو قطع ر.وسها فعل وجلس وان لم يكن ذلك انصرف ولم يجلس وعلى هذا أكثر أهل العلم، قال ابن عبدالبرهذا أعدل المذاهب وحكاه عن سعد بن أبي وقاص وسالم وعروة وابن سيربن وعطاء وعكرمة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس

ولكن أحببت ان أجيب الداعي فادعو بالبركة وعن عبد الله قال اذا عرض على احدكم الطعام وهو صائم فليقل أي صائم وانكان مفطراً فالاولى له الاكل لانه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه ولا يجبعليه الاكل لقول النبي عليه الله أصحاب الشافعي فيه وجه أنه يجبعليه الاكل لقول النبي عليه الله وانكان مفطراً فليطعم » ولان المقصود منه الاكل فكان واجباكا لاجابة

ولنا قول النبي عَيَنِظِيَّةٍ « اذا دعي أحدكم فليجب فان شاء أكل وان شاء ترك » حديث صحيح ولا نه لو وجب الاكل لوجب على المتطوع بالصوم فلما لم بلزمه الاكل لم يلزمه اذاكان مفطراً وقولهم المقصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لم يأكل

﴿مسئلة﴾ (وان دعاء اثنان أجاب أولم)

لان اجابته وجبت حين دعاه فلم يزل الوجوب بدعا، الثاني ولم تجب اجابة الثاني لانها غير ممكنة مع اجابة الثاني النبي عَيَنْكُلِيَّةٍ قال « اذا مع اجابة الاول فان استويا أجاب أقربهما بابا لما روى أبو داود باسناده عن النبي عَيَنْكُلِيَّةٍ قال « اذا اجتمع داعيان فاجب أفربهما باباً فان أقربهما باباً أقربهما جواراً فان سـبق أحدهما فأجب الذي سبق» وروى البخاري عن عائشة قالت: قلت يارسول الله ان لي جارين فالى أيهما أهدى قال « الى

ولنا ماروت عائشة قالت قدم النبي وألي في من سفر وقد سترت لي سهوة بنمط فيه تصاوير فلما رآه قال أنسترين الحدر بستر فيه نصاوير فهتكه قالت فجمات منه منتبذتين أني أنظر الى رسول الله وللمنطقة وتكنف المناعلي احداهما رواه ابن عبدالبر ولانها اذا كانت تداس وتبتذل لم تكن معززة ولامعظمة فلا تشبه الاصنام التي تعبد وتتخذ آلمة فلا تكرم وما روبناه أخص مما رووه وقد روي عن أي طلحة أنه قبل له ألم يقل النبي والله الله وهو محول على ما ذكرناه من أن المباح ماكان مهسوطا والمكروه منه ما كان معلقاً بدليل حديث عائشة .

(فصل) فان قطع رأس الصورة ذهبت الكراهة قال ابن عباس الصورة الرأس فاذا قطع الرأس فاذا قطع الرأس فاذا قطع الرأس فاذا قطع الرأس فالم ألم فليس بصورة وحكي ذلك عن عكرمة وقد روي عن أبي هريرة قال قال رسول الله والمستخرج والماب فقال أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخات الا أنه كان على الباب نما أبل وكان في البيت كاب فمر برأس الممثال الذي على الباب فيقطع فيصير كهيئة الشجر وص فيه تماثيل وكان في البيت كاب فمر برأس الممثال الذي على الباب فيقطع فيصير كهيئة الشجر وص بالستر فاتقطع منه وسادتان منبوذتان يوطآن وص بالكلب فليخرج. ففعل رسول الله والمستخرج المناه المناه وسادتان منبوذتان يوطآن وص بالكلب فليخرج.

أقربها منك باباً» ولان هـذا من أبواب البر فقدم بهـذه المعاني فان استويا أجاب أقربهما رحما لما فيه من صلة الرحم فان استويا اجاب أدناهما فان استويا اجابة أقرع بينهما لان الفرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق.

(مسئلة) (وانعم أن في الدعوة منكراً كالزمر والحمر وأمكنه الانكار حضر وانكر والا لم يحضر) من يدعى الى وليمة فيها معصية كالحمر والزمر والعود ونحوه فأمكنه ازالة المنكر لزمه الحضور والانكار لانه يؤدي فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر، وان لم يقدر على الانكار لم يحضر فان لم يعلم بالمنكر حتى حضر أزاله فان لم يمكنه انصرف ونحو هذا قال الشافعي، وقال مالك أما اللهو الحقيف كالدف والكير فلا يرجع وقاله ابن القاسم وقال أصبغ يرجع وقال أبوحنيفة إذا وجداللعب فلابأس أن يقعد فيا كل ، وقال محمد بن الحسن ان كان ممن يقتدى به فأحب الى أن يخرج وقال الليث اذا كان فيها الضرب بالدود فلا ينبغي له أن يشهدها، والاصل في هذا ماروى سفينة أن رجلا أخافه على فصنع له طعاما فقالت فاطمة لعلي لو دعونا رسول الله على الحقد فاكل معنا فدعوه فجاء فوضع يده على عضادتي الباب فرأي قراما في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة لعلي الموك

قطع منه مالا يبقى الحيوان بعد ذهابه كصدره أو بطنه أو جعل له رأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بعد ذهابه فهو كقطع الرأس وان كان الذاهب يبقى الحيوان بعده كالعين واليدوالرجل فهو صورة داخلة نحت النهى وكذلك أذا كان في ابتدا. التصويرةصورةبدن بلا وأسأو وأس بلا بدن أو جمل له وأس وسائر بداء صورة غير حيوان لم يدخل في النهي لان ذلك ليس بصورة حيوان .

(فصل) رصمة التصاوير محرمة على فاعلها لما روى ابن عمر عن النبي عَلَيْنَاتُهُ أنه قال a الدِّس يصدو هده صو م يهديد يرم لقباله قال مم احيوا ماخلفتم ، وعن مسروق قال دخلنا مع عبدالله بيناً منه عشل ممار لتم منه من هذا قانو عشل منه قال عبد في قال رمول الله عليالية و ان أشد الناس عداما يوم القيالة المصورون متعق عليها والامن بعمله محرم كعمله

﴿ فَصَلَ ﴾ فاما دخول منزل فيه صورة فليس بمحرم وآنا أبيح ترك الدعوة من أجله عقوبة للداعي باسقاط حرمته لايجاده المنكر في داره ولا يجب على من رآه في منزل الداعي الخروج في ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية الفضل إذا رأى صوراً على المتر لم يكن رآها حين دخل قال هو أسهل من أن يكون على الجدار قبل فان لم ره إلا عند وضع الخوان بين أيديهم أيخرج / نقال لا أضيق علينا واكن اذا وأي هذاو بخهم ونهاهم يعني لا يخرج وعد المذهب مالك فأنه كان يكرعها تنزهاولا براها محرمة وقال

الله فقال انه ليس لي ان أدخل بيتاً مزوقاً حديث حسن وروى أبو حفص باسناده أن النبي عَمَّلُولُنْهُ قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عايها الحمر » وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عمر فسمع زمارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ صنع رواه أبو داود والخلال ولانه يشاهد المنكر ويسمعه من غير حاجة الى ذلك فمنع منه كما لوقدر على إزالت، ويفارق من له جار مقم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام <mark>فان</mark> تلك حال حاجة لما في الخروج من المنزل من الضرر

﴿مسئلة﴾ (وان علم به فلم يره ولم يسمعه فله الجلوس والاكل نص عليه أخمد)

وله الامتناع من الحُضور في ظاهرُ كلامه فانه سئل عن الرجل يدعى الى الختان أوالعرس وعنده المخنثون فيدعوه بعد ذلك بيوم أوساعة وليس عنده أولئك فقال أرجو أن لا يأثم ان لم نحب وان أجاب فارجو أن لايكون آ ثما فاسقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه بابجاد المنكر والم بمنع الاجامة لكون الجيب لا يرى منكراً ولا يسمعه ، وقال أحمد أما تجب الاجابة إذا كان المسكسب طيهاً وأم ير منكراً، فعلى هذا لاتجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان ايجاده منكر والاكلمنه منكر فهو أولى بالامتناع وان حضر لم يأكل

﴿مسئلة﴾ ﴿ وَأَنْ شَاهِدُ سَنُوراً مُعَلِّمَةً فَيْهَا صُورِ الْحَيْوَانَ لَمْ يَجْلُسُ الى أَنْ تَزَال وانكانت مبسوطة أوعلى وسائد فلا بأس أ كثر أصحاب الشانعي إذا كانت الصور على الستور أوما ليس بموطوء لم يجزئه الدخول لان الملائكة لاندخله ولانه لو لم يكن محرما لما جاز ترك الدعوة الواجبة من أجله

ولما ماروي أن النبي عَيَّنَا و خل الكمبة فرأى فيه اصورة ابراهيم وامهاعيل يستقسمان بالازلام و الله قاتاهم الله لقدعلموا أنها ما استقسما بالطهور و المورد وماذ كرنا من خبر عبدالله أنه دخل بيناً فيه تماثيل وفي شروط عروضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعما أبواب كنائسهم وببعهم ليدخلها المسلمون الهبيت بها والمارة بدواجهم ، وروى ابن عائد في فتوح الشام أن النصارى صنعوا لعمروضي الله عنه حين قدم الشام طهاما فدعوه فقال أبن هو ع قالوا في السكنيسة فأبي أن يذهب ، وقال العلى خض بالناس فليتفدوا فذهب على رضي الله عنه بالناس فدخل السكنيسة و تفدى هو والمسلمون وجعل خل بنظر الى الصور وقال ماعلى أمير الؤمنين او دخل فأكل وهذا انفاق منهم على إباحة دخولها وفيها الصورة ، ولان دخول الكنائس والبيع غير محرم فيكذلك المذول التي فيهاالصور وكون الملائكة لا ندخله الصورة ، ولان دخوله عليها كيالوكان فيه كام ولا يحرم علينا محبة رفته فيها جرس ممأن الملائكة لا تصحبهم وانها أبه ح ترك الدعوة من أجله عقوبة الفاعله وزجراً له عن فعله والله أعلم

(فصل) فأما ستر الحيطان بستور غير مصورة قان كان لحاجة من وقاية حر أو برد فلا بأس به لائه يستصل في حاجة وأشبه الستر على الباب وما يلسه على بدنه ، وإن كان الهبر حاجة فهم مكروه

اذا كانت صورالحيوان على الستور والحيطان و الايوطأ وأمكنه حطها أو قطع راوسها فعل وجلس وان لم بمكن انصرف ولم يجلس و على هذا أكثر اهل العلم، قال ابن عبدالبر هذا اعدل المذاهب و حكاه عن سعد ابن أبي وقاص رسالم و عروة و أبن سرين رعطا، وعكر قبي خالد وسعيد بن جبير و هومذهب الشافعي و كان أبو هر يرة يكره التصاوير ما نصب منها رما بسط و كذلك اللك إلا أنه كان يكرهها تنزها رلا و اله معرمة راملهم يذهبون إلى قول النبي عليات في إلى الملائكة لا تدخل ببتا فيه صورة ، متفق عليه ورومي عن ابن مسعود أنه دعي إلى طعام فسا قبل له إن في البيت صورة أبى أن يذهب حتى كسرت وله منا راء قال ها روت عناشة قالت قدم الذي والتيابي عليات من سفر وقد سفرت لي سهرة بن مط فيه تصاوير في المارة قل ها نشر الحدر بشيء فيه تصاوير المارة قل ها نسب و المنا أله قبل له ألم يقل النبي عليات و المنا النبي عليا النبي على المنا و ا

(١٥) (الجزء الثامن)

(المغني والشرح الكبير)

وعذر في الرجرع عن الدعوة وترك الاجابة بدليل ماروى سالم بن عبد الله بن عمر قال: أعرست في عهد أي فآذن أبي الناس فكان أبو أيوب فيمن آذن وقد ستروا ببتي بخباء أخضر فأقبل أبو أيوب مسرعًا فاطلم فراىالبيت مستنراً بخباء أخضر فقال يا عبدالله أتسترون الجدر ? فقال أبي واستحيا غلبة إلى النساء ياأيا أيوب، فقال من خشيت أن يغلبنه فلم أخش أن يغلبنك ثم قال لاأطعم المر طعاما ولا أدخل لكم بيتائم خرج. رواه الاثرم

وروي عن عبد الله بن بزيد الخطمي أنه دعي الى طعام فرأى الببت منجداً فقمد خارجا وبكي قبل له ما ببكيك ؟ قال ان رسول الله عَلَيْكَ وأى رجلا قد رقع بردة له بنطعة أدم فقال « أها لهت عليكم الدنيا - ثلاثًا ثم قال - أنتمالبوم خبر أم اذا غدت عليكم قصمة وراحت أخرى ويفدو أحدكم في حلة ويروح في أخرى وتسترون بوتكم كا نستر الكعبة ﴾ قال عبدالله أفلا أبكي وقد بنيت حتى رأيتكم تسرون بيوتكم كانسر الكعبة

وقد روى الحلال باسناد. عن ابن عباس رعلي بن الحسين عن النبي عَلَيْكُو أنه نهى أن نســتر الجدر . وروت عائدة أن النبي عَيْسِينَ لم يأمرنا فيما رزقنا أن نستر الجدر . اذا ثبت هــذا فان سنر الحيطان مكروه غير محرم وهذا مذهب الشافهي إذ لم يثبت في تحريه دليل وقد فعله ابن عمر وفعل في زمن الصحابة رضي الله عنهم وأنما كره لما فيه من السرف كازيادة في الملبوس والمأكول وقدقيل هو محرم للنهي عنه والاول أولى فان النهي لم يثبت ولو ثبت لحل على الكراهة لماذكر ناه

(فصل) فازقطم رأس الصورة ذهبت الكراه؛ قال ابن عباس الصورة الرأس قاذ اتطع الرأس فليس بصورة وحكي ذاك عن عكر مةوقدر وي عن أبي هربرة قال قال رسول الله عَيْنَاكِيْرُ ﴿ أَنَانِي جِبْرِ إِلَّ فَعَالَ أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت الا أنه كان على الباب عاثيل وكان في البيت سترفيه تماثيل وكان في البيت كاب فمر مِرأس النماثيل الذي على باب البيت فتقطمحني تصير كهيئة:الشجرةومر بالسترفليقطع وسادنان:بوذنان بوطآن ومر بالكاب فليخرج نفعل رسول الله عَيْثَالِيُّهُ وانقطع منه مالا تبقى الحياة بعد ذهابه كصدره أو بطنه أو جمل له رأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بمد ذهابه فهو كقطع الرأس ، وإن كان الداهب يرقى الحيوان بعده كالعين واليد والرجل فهو صورة داخلة نحت النهي قان كار في ابتداء النصوير صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن أو جمل له رأس وسائر بدنه صورة غير حيوان لم يدخل في النهي لانه ايس بصورة حيوان

(فصل) وصنعة النصاوير محرمة على فاعلما للاروى ابن عمر عن النبي وَاللَّهُ أَنه قال « الدَّين يصنعون هـ ذه الصير يعذبون يوم النيامة يقــال لهم احيوا ما خلقتم ، وعن مسروق قال دخلنــا مع عبدالله بيتا فيه تماثيل فقال لتمثال منها أيَّدُ ل من هذا ؟ نالوا تمثال من صنم قال عبدالله قال رسول الله وَ اللَّهُ وَ انْ أَشَدَ النَّاسُ عَدَابًا يَوْمُ القيامة المصورون ٥ مَنْفَقُ عَلَيْهُمَا وَالْأَمْرِ بَعْمَلُه محرم كممله

(فصل) قاما دخول منزل نبيه صورة فليس بمحرم وإنما أبيح ترك إجابة الدعوة لاجله عقوبة

(فصل) وسئل احمد عن الستور فيها القرآن فقال لايذبغي أن يكون شيئامعلمًا فيه القرآن بستهان به ويمسح به ، قيل له فيقلم ? فكره أن يقلم القرآن ، وقال اذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس به وكره أن يشترى انثوب فيه ذكر الله مما يجلس عليه أو يداس

(فصل) قبل لابي عبد الله الرجل يكتري الببت فيه تصاوير ترى أن يحكها ? قال نعم ، قال المروذي قات لابي عبد الله دخلت حماما فرأيت صورة ترى أن أحك الرأس؟ قال نامم أنما جاز ذلك لان اتخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كاله الابو والصليب والصنم ويتنف منها ما يخرجها عن حد الصورة كالرأس ونحوه لان ذلك يكني ، قال احمد ولا بأس باللعب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت دخل علي رسول الله عَلَيْلِيْهُ و أنا ألهب ، اللهب نقال « ماهذا بإعائشة ؟ » فقلت هذه خيل سليان فجمل يضحك ، وواه مسلم بنحوه

ز فصل) والدف ايس بمنكر لما ذكرنا من الاحاديث فيه وأمر النبي وَلِيَّكِيَّتُو به في النكاح ، وروت عائشة أن أبا بكر دخــل عليها وعندها جاريتان في أيام منى تدفعان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم . تنفس بثوبه فانتهرهما ابو بكر فكشف النبي وَلِيَّكِيَّةُ عن وجهه فقال « دعها ياأً إ بكر فانها

أيام عيد ٥ متفق عليه

اً فصل) واتخاذ آنية الذهب والفضة محرم فاذا رآه المدعو في منزل الدامي فهو منكر بخرج من أجاء ، وكذلك ما كان من الفضة مستعملا كالمكحلة ونحوعا ، قال الا أرم سمئل احمد اذا وأى حلقة مرآة فصة ورأس مكحلة بخرج من ذلك ? فقال هذا تأويل تأولته ، وأما الآنية نفر ها فليس فبهاشك

الداءي بامقاط حرمته لانخاذه المنكر في داره ولا بجب على من رآه في منزل الداعي الحروج في ظاهر كلام أحمد فانه قال في رواية الفضل اذا رأى صوراً على الستر لم يكن رآها حين دخل قال هوأسهل من أن يكون على الجدار قبل له فان لم بره الا عند وضع الحوان بين أيديهم أبخرج أففال لا تضيق علينا ولسكن اذا رأى هذا وبخهم ونهاهم يعني لا يخرج وهذا مذهب مالك فانه كان يكرهها تنزها ولا براها محرمة ، وقال أكثر أصحاب الشانعي اذا كانت الصور على الستور أوما ايس بوطوء لم بجز له الدخ ل لان الملائكة لا تدخله ولانه لو لم يكن محرما الم جاز ترك الدعوة الواجة لاجاء

ولما ماروي أن النبي عَلَيْكُ دخل الكهبة فرأى فيها صورة ابراهيم وامهاعيل يتقسمان بالارلام وقال و قاتهم الله القد علموا أنهما مااستقسما بها قطه رواه أبو داود وما ذكرنا من خبر عبدالله أنه دخل بنا فيه تماثيل وفي شروط عمر رضي الله عنه على أهل الله أن يوسعوا أبراب كنائه بهم بعهم ليدخلها المسلمون للهبيت با والمارة بدوا بهم عرووى ابن عائد في فتوح الشام أن النصارى صنعرا العمر رضى الله عنه حين قدم الشام طعاما فدعوه فقال أبن هو ? قالوا في الكنيسة فأبى أن يذهب وقال الهلي امض بالناس فايتغدوا فذهب على بالماس فدخل المكنيسة وتغدى هو والمسلمون وجمل على بنظر إلى

وقال مالا بستعمل فهو أمهل مثل الضبة في السكين والقدح وذلك لان رؤية المنكر كسماعه فكما لايجلس في موضع يسمع فيه صوت لزمر لايجلس في موضع يرى فيه من يشرب الخر وغيره من المنكر

(فصل) وان علم أن عند أهل الوليمة منكراً لأيراه ولا يسمعه لكونه بمعزل عن موضع الطعام أو يخفونه وقت حضوره فله أن بحضر ويأكل نص عليه أحمد وله الاستناع من الحضور في ظاهر كلامه فانه سئل عن الرجل يدعى الى الحنان أو العرس وعنده المحدثون فيد عوه بعد ذلك ببوم أوساعة وليس عنده أو لئك ? قال أرجو أن لاياً م أن لم بجب وان أجاب فأرجو أن لايكرن آثما فأحقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه باتخاذ المنكر ولم يمنم الاجابة لكون المجب لا يرى منكراً ولا بسمعه، وقال احمد أنما تجب الاجابة اذا كان المكسب طيبا ولم يو منكراً، فعلى قوله هذا لا يجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان اتخاذه منكر والاكل منه منكر فيو أرثى بالامتناع وان حضر لم يدغ له الاكل منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ودعوة الختان لا يعرفها المتقدمون ولا على من دعي اليها ان يجيب وانما وردت السنة في اجابة من دعي الي وليمة تزويج)

يعنى بالنقدمين أصحاب رسول الله وَيُعَلِّقُهُ الذين يقندى بهم وذقت لمــا روي أن عُمان بن أبي العاض دعي الى ختان فابى أنجيب نقبل له ? فقال انا كنا لانأني الحتان على عهد رسول الله وَيُتَلِّقُهُ

الصور وقال ما على أمير المؤمنين لو دخل وأكل وهذا اتماق منهم على إماحة دخولها وفيها الصورلان دخول السكنة ئس والبيم غير محرم فكذلك المنازل التي فيها الصور وكون الملائكة لاتدخ لا يوجب تحريم دخوله كالوكان فيه كاب ولا يحرم صحبة رفقة فيها جرس مع أن الملائكة لا تصحبهم وإنماأ يبح ترك الدموة من أجله عقوبة لفاعله وزجراً له عن فعله

﴿ مسئلة ﴾ (فان سترت الحيطان بـــــــــــــــــر لا صور فيها أو فيها صورغير الحيوان فهل تباح؟ لمى روايتين) أما إذا استعمل ذلك لحاجة من وقاية حر أو رد فلا بأس به لانه يستعمل لحاجة فأشبه الساس على الباب وان كان لغير حابة فغيه روايتان

[إحداها] تمو مكروه غير محرم وهو عذر في ترك الاجابة إلى الدعوة بدايل ما ، وى سالم ابن عبدالله بن عمر قال أعرست في عهد أبي فآذن أبي الناس فكان فيمن آذن أبو أيوبوقد ستروا بيني بخباء أخضر فأفيل أبر أيوب فاطلع فرأى البيت مستوراً بخباء أخضر فقل ياعبدالله أتسترون الجدر ? فقال أبي واستحيا غلبتنا النساء ياأ، أيوب فقل من خشيت أن يفلبنه فلم اخشأن يفلبنك ثم قال لا أطعم له كم طعاما ولا أدخل له يمينا ثم خرج رواه الاثرم ، قال القاضي و كارم أحمد بحتمل أمرين (أعدهم) اله كراحة من غير تحريم لان ابن عمر أقر على فعله ولان كراحة من غير تحريم لان ابن عمر أقر على فعله ولان كراحته لما فيه من الستر ، وهذا لا بياغ به النحريم كان إذ في المراس والم أكول والعابس : و مجتمل النحريم رهي الرواية المائية وذك لا بياغ به النحريم كان إذ في المراس والم أكول والعابس : و مجتمل النحريم رهي الرواية المائية

ولا ندعى اليه رواه الامام أحمد باسناده ، اذا ثبت هـذا فحمكم الدعوة للختان وسائر الدعوات غير الهمة أنها مستحبة لما فيها من اطعام الطعام، والاجابة اليها مستحبة غير واجبة هذا قول مالك والشابهي وأبي حنيفة وأصحابه ، وقال المنبري تجب اجابة كل دعوة العموم الامر به فان ابن عمر روى عن النبي متنالة أنه قال « اذا دعا أحدكم أخاه فليجبه عرسا كان أو غير عرس » أخرجه ابوداود

وانا أن الصحيح من السنة انما ورد في اجابة الداعي الى الولية وهي الطمام في المرس خاصة ، كذلك قال الخليل و تعلب وغرهما من أهدل اللغة وقد صرح بذلك في بعض ووايات ابن عرعن رول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فليجب » رواه ابن ماجه ، وقال عنها بن أبي العاص كنا لا نأني الحنان على عهد رسول الله ويخلاف غره ، الما الام بالاجابة الى ورسول الله ويخلاف غره ، الما الام بالاجابة الى غره فه ممه على الاستحباب بداير أنه لم يخص به دعوة ذات صبب دون غيرها واجابة كل داع مشحبة لهذا الخير ولان فيه جر قلب الداعي و تطييب فليه ، وقد دعي أحمد الى ختان فأجاب وأكل فأما الدعوة في حق فاعلها فليست الها مضيلة تختص مها الهدم ورود الشرع مها ولكن هي عنولة الدعوة لفير عبب حادث فاذا قصد فاعلها شكر نعمة الله عليه واطعام اخرائه وبذل طعامه فله أجر ذلك ان شاء الله تعالى .

لما وى الحلال باسناده عن على بن الحسين قال: نهى رسول الله مَيَّالِيَّةِ أَنْ تَسْتُر الجِدر وروت عائشة أَنْ النَّبي عَيَّالِيَّةِ قَالَ ﴿ إِنَّ اللهُ لَمْ يَأْمَرُوا أَنْ السَّرَ الجِدر ﴾ واختار شيخنا أن ستر الحيطان مكروه غر محرم وهو مند هب الشافعي إذ لم يتبت في تحريه حديث وقد نعله ابن عمر و فعل في زمن الصحابة رضي الله عنهم ولو ثبت الحديث حل على السكر اهة لما ذكرنا والله أعلم

(فصل) سئل أحمد عن الستور فيها القرآن فقال ثلاينبغي أن يكون شيئا معلقا فيه القرآن ايستهان به و به مسح قبل له فيقلم فكره أن يقلم القرآن ، وقال إذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس ، وكره أن بشترى الثوب فيه ذكر الله مما يجلس عليه

(فصل) قبل لا ي عبدالله الرجل بكتري ببتا فيه تصاوير ترى أن يحكها قال نعم : قال المروذي قلت لا ي عبدالله دخلت حماما فرأبت صورة ترى أن أحك الرأس ؟ قال نعم ، إنما جاز ذلك لان الخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كا لة اللهو والصليب والصنم ويتلف منها ما مخرجها عن حدالصورة كارأس ونحوه لان ذلك يكني . قال أحد ولا بأس باللعب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت : دخل علي رسول الله علياتية وأنا ألعب باللعب فقال « ماهذا ياعائشة ؟ » فقلت هذه خيل سليمان فجعل بضحك

(فصل) وانخاذ آنية الذهب والفضة محرم فاذا رآه المدمو في منزل الداعي فهو منكر بخرج من

﴿ مسئلة ﴾ قال (والنثار مكروه لانه شبه النهبة وقد يأخذه من ذيره احب الي صاحب النثار منه)

اختلفت الرواية عن أحمد في النثار والتقاطه فروي أن ذلك مكروه في العرس وغيره ، وووي ذلك عن ابي مسعود البدري وعكره قوابن سيربن وعطا. وعبد الله بن يزبد الخطي وطلحة وزبيد الياي وبه قال مالك والشاني ، وروي عن أحمد رواية ثانية ليس بكروه اختارها أبو بكر وهو تول الحسن وقتادة والنخمي وأبي حنيفة وأبي عبيد وابن المنذر الما روى عبد الله بن قرط قال قرب الى رسول الله وتناية خس بدنات أو ست فطعةن بزدلفن اليه بأيتهن ببدأ فنحرها رسول الله وتياية وقال كامة لم أسمعها فسألت من قرب منه نقال قال لا من شا. اقتطع » رواه أبو داود وهذا جار مجرى الشار ، وتد روي أن النبي وتناية عن الم وليمة رجل من الانصار ثم أنوا بنهب فأنهب عليه . قال الراوي ونظرت الى رسول الله وتناية بزاحم الناس أو نحو ذلك قلت يا رسول أومانه يتنا عن النهبة ؟ قال ونظرت الى رسول الله عاكم » ولانه نوع إباحة فأشبه إباحة اطعام النصيفان »

و أما ما روي عن الذي عَلِيَالِيَّةِ انْ قال « لانحل النهبي والثانة » رواه البخاري وفي لعظ ان النبي عَلَيْالِيَّةِ نهى عن النهي والثانة . ولان فيه نبها وتزاحماً وقتالا ورءا أخذه من بكره صاحب الشار لحرصه

أجله وكذلك ما كان من النضة مستعملا كالمسكحلة ونحوه . قال الاثرم سئل أحمد إذا رأى حلقة مرآة فضة ورأس مكحلة مجنوج من دلك و فقال هذا تأويل تأوله . وأما الاآنية فسها فايس فيها شك ، وقال مالا يستعمل فهو أسهل شل الضبة في السكين والقدح وذلك لاز رؤية المبكر كسماء ه فكما لابجلس في موضع يسمع فيه صوت الزمر لابجلس في موضع يرى فيه من يشرب الخر وغيره من المنكر

(مسئلة) (ولا بياح الاكل بغير إذن)

لان أكل مال الغير بغير اذَّ محرم والدعا. إلى الوليمة إذن في الدخول والاكل بدليــل ما روى أبو هريرة عن الذي عَيَّطِاللَّهِ قال « إذا دعي أحدكم فأنى مع الرسول فذلك إذن له » رواه أبود ود ، وقال عبد الله بن مسعود إذا دعيت فقد أذن لك ، رواه الامام أحمد باسناده

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ والنثارِ والنقاطه مكروه وعنا لا يكره ﴾

اختلفت الروابة عن أحمد في النثار والنقاطه فروي أن ذلك مكرو. في العرس رغبره ، روي ذلك عن أبي مسعود البدري وعكرمة وابن سيربن وعطا. وعبد الله بن زيد الحطمي وطلحة وزبيد اليامي وبه قال مالك والشافعي

وروي عن أحمد انه ليس بمكرّوه اختارها أبوبكر وهو قول الحسن وقتادة والنخعيوا بي حنيفة وأبي عبيد وا بن المنذرلما روى عبدالله بن قرط. قال قرب الى النبي ﷺ خس بدزات أوست فطفقن وشرهه ودنا ةنفسه ويحرمه من يحب صاحبه لمروءته وصيانة نفسه وعرضه . والفالب هذا فان أهل المروآت بصونون أنفسهم عن مزاحمة سنلة الناس على شيء من الطعام أو غيره ، ولان في هذا دناءة والله يحب معالي الامور ويكره سفسافها . فأماخبر البدنات فيحتمل أن النبي عِلَيْكِلِيَّةٍ علم أنه لانهبة في ذلك لكثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتغاله بالناسك عن تفريتها

وفي الجملة فالحلاف أنما هو في كراهية ذلك وأما إباحته فلاخلاف فيها ولا في الاانتماط لانه نوع الباحة لمسأله فأشبه سائر الاباحات

(مسئلة ﴾ قال (فان قسم على الحاضرين فلا بأس بأخذه)

كذا روي عن أبي عبدالله رحمه الله ان بعض أولاده حذق فقسم على الصبيان الجوز. أما إذا قسم على الصبيان الجوز. أما إذا قسم على الحاضر بن ما ينثر مثل اللوز والسكر وغيره فلا خلاف أن ذلك حسن غير مكروه. وقد روي عن أبي هريرة قال قسم النبي ويكالي وما بين أصحاب تمراً فأعطى كل إنسان سبع تمرات فأعطائي سبع تمرات إلى مضاغي. رواه البخاري . وكذلك ان صفه بين أيديهم وأذن لهم في أخذه على وجه لا يقم تناهب فلا يكره أيضا

يزدان اليه بأيتهن يبدأ فنحرها رسول الله على المنافقة وقال كامة لم أسمعها فسألت من قرب منه فقال قال و من شاء اقتطع » رواه أبو داود. وهذا جار مجرى النثار. وقد روي أن الذي على النه و حي إلى ولية رجل من الانصار ثم أنوا نهب فأبهب عليه. قال الراوي ونظرت الى رسول الله عليه إراحم الناس أو نحو ذلك فقات بارسول الله أومانهية نا عن النهبة و قال و نهية كم عن نهبة العساكر ، ولايه نوع اباحة فأشبه إباحة الطعام الضيفان

ولناماروي عن النبي عَلَيْكِيْ الدقال الاتحل النه والمسئلة و لانفيه نها و تزاحا وقتالا ورعاأ خذه من يحرم صاحبه لمرورة وصيانة نفسه و محرمه من محبصاحبه لمرورة وصيانة نفسه و عرضه والغالب عليه هذا فان أهل المروءات يصونون أنفسهم عن مزاحمة سفلة الناس على شيء من الطعام أو غيره ولان في هذا داءة والله يحب معالى الامور ويكره سفسافها فأما خبر البدنات فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم علم أنه لا نهبة في ذلك لكثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتغاله بالماسك عرس تقريقها .

وفي الجُملة فالحلاف إنما هو في كراهية ذلك وأما الاباحة فلا خلاف فيها ولا في الالتقاط لانه وع إباحة لماله فأشبه سائر المباحات

(فصل) فأما ان قسم على الحاضرين ما ينثر مثل اللوز والسكر وغيره فلا خلاف في أنذلكحسن غير مكروه وقد روي عن أبي هريرة قال قسم رسول الله عِيْمَالِيَّةُ بين أصحابه تمراً فأعطى كل إنسـ ان

قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكرهة وقال يعطون يقسم عليهم . وقال محمد بن على بن بحر سمعت تحدين أم ولد أحمد بن حنبل تقول لماحذق ابني حسين قال لي مرلاي : تحسس لاننثروا عليه فاشترى تمراً وجوزاً فأرسله الى المالم قالت وعملت أنا عصيدة وأطعمت الفقراء فقال أحسنت أجسنت وفرق أبه عبدالله على الصبيان الجوز لكل واحد خمسة خمسة

(فصل) ومن حصل في حجره شي. من النثار فهوله غير مكروه لأنه مباح حصل في حجره فملك كالو وثبت مكة من البحر فوقعت في حجره وليس لأحد أن بأخذه من حجره لماذكرناه

(فصل) ولا بأس أن يخلط المسافرون أزوادهم ويأكلون جميعا وان أكل بعضهم أكثر من بعض فلا بأس ، وقد كان السلف يتعاهدون في الغزو والحج . ويفارق الشار فا 4 يؤخذ بنهب وتسالب وثجاذب مخلاف هذا

(فصل في آداب الطعام)

يستحب غسل اليدين قبل الطمام و بهده و ان كان على وضو. قال المروذي : رأيت أباعبد الله يفسلُ يديه قبل الطمام و بهده و ان كان على بضوء وقد روي عن النبي عَلَيْكُلِيْنَ انه قال (من أحب أن يكثر خير ببنه فليتوضأ إذا حضر غداؤه وإذا رفع ارواه ابن ماجه

سبع تمرات فأعطاني سبع تمرات احداهن حشفة فلم يكن منهن تمرة أعجب الي منها شدت في مضاغي رواه البخاري وكذلك إن وضعه بين أيديهم وأذن لهم في أخده على وجه لا يقع تماهب فلا يكره أيضا قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الجوز بنثر فكرهه وقال يعطون يقسم عليهم وقال علي (١) بن محمد بن بحر سممت حسن أم ولد أحمد بن حنبل تقول لما حذق ابني حسن قال لي مولاي حسن لا تنسئروا عليه فاشترى تمراً وجوزاً فأرسله الى المعلم ، قالت وعمات أنا عصيدة وأطعمت العقراء فقال أحسنت أحسنت وفرق أبو عبد الله على الصبيان الجوز خمسة خمسة

﴿مسئلة﴾ (ومن حصل في حجره شيء فهو له غير مكروه)

لاَنه مباح حصل في حجره فلمكه كما لو وثبت سمكة من البحر فوقمت في حجره وليس لاحدان يأخذه لما ذكرناه وقال في المحرر بملكه مع القصد وبدون الفصد وجهان

﴿مسئلة ﴾ (ويستحب اعلان النكاح والضرب عليه بالدف)

وقال أحمد يستحب أن يظهر الكاح ويضرب عليه بالدف حتى يشتهر ويعرف قيل له ما الدف ؟ قال هذا الدف ، وقال لا بأس بالخزل في العرس كـقول النبي عَلَيْكِيْنَةً للانصار

أَتِينَا كُمُ أَتِينَا كُمُ * فَيُونَا نَحِيبِكُم * ولولا الذَّهبِالاحمر * ما حلت بواديكم ولولا الحبه السوداء * ما سمنت عـذاريكم (١) قدذگر،في المفني محمد بن علي وروى أبر بكر باسمناده عن الحسن بن علي أن النبي على النافي الوضوء قبل الطعام ينفي الفتر وبعده ينفي اللمم ؟ يمني به غميل البدين وقبل النبي على النافي المورد ولا بأس بترك الوضوء لما روى أبو هريرة أن النبي على الفائط فأتي بطعام فقال رجل با رسول الله ألا آنيك برضو، قال « لا أربد الصلاة » رواه أب ماجة وعن جابر قال أقبل رسول الله على الله ألا آنيك برضو، قال « لا أربد الصلاة » رواه أب ماجة وعن جابر قال أقبل رسول الله على الله على المبدل وقد قضى حاجته و ببن أبدينا عمر على ترس أو جحفة فدعوناه فأكل معنا وما مس ما. رواه أبو داود . وروي عنه أنه كان محتر من كتف شدة في بده فدعي الى الصلاة فالقاها من بده ثم قام فصلى ولم يتوضأ رواه البخاري ولا بأس بتقطيم اللهم بالسكين لهذا الحديث وقال مهنا سألت أحمد عن حديث يروى عن النبي على النبي على النبي على العاجم وانهشوه نهشا فانه اهنا وأمرا » قال ليس بصحب واحتب ما الحديث الذي ذكرناه

(فصل) و تستحب القدمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه مما يليه لما روى عمر بن أبي سلمة قال كرت يتيما في حجر رسول الله ويتلاق في الصحفة نقال لي النبي ويتلاق و ياغلام من الله وكانت يدي تطيش في الصحفة نقال لي النبي ويتلاق و الما أكل أحدكم من الله وكل بيمينك وكل مما يليك مه متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي ويتلاق قال « اذا أكل أحدكم فد كل بيمينه فان اشيطان يأكل يشماله ويشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله ويتشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله ويتشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله ويتشرب بشماله »

لا على ما يصنع الماس اليوم ومن غير هذا الوجه «ولولا الحنطة الحمرا وما سمنت عذار بكم» وقال أحمد أينا يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك وقيل له ما الصوت ? قال يتبكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ما روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله علي الله علي الحلال والحرام السوت والدف في النبكاح » رواه النسائي وقال عليه الصلاة والسلام « أعنوا النبكاح » وفي لفظ الموت والدف في النبكاح » وكان يحب أن يضرب عليها بالدف وفي افظ «فاضر بوا عليه الفربال» وعن عائشة أنها وجت يتيمة رجلا من الاتصار وكانت عائشة فيمن أهداها الى زوجها قالت فاما رجعنا قال لنارسول الله علي عائشة ؟ » قالت سلمنا ودعونا بالبركة ثم انصر فنا فقال « ان الانصار قوم فيهم غزل ألا قلم يا عائشة أتيناكم أتيناكم فياما وحياكم » روي هذا كله عن عبد الله بن ماجه في سننه وقال أحمد لا بأس بالدف في المرس والخنان وأكرد الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي نهى عنهاالنبي وقال المحمد الضرب بالدف لنساء ذكره شيخنا رحمه الله

(فصل) ولا بأس أن يخلط المسافرون أزوادهم ويأ كلون جميعاً وان أكل بعضهم أكثر من بهض فلا بأس وقد كان السلف يتناهدون في الغزو والحج ويفارق النثار فانه يؤخذ بنهب وتسالب وتجاذب مخلاف هذا.

(المغنى والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

قال ها إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره » وكان رسول الله وتلايي والسا ورجل بأكل فلم يسم حتى لم يدق من طعامه الالفهة فلما رفعها الى فيه قال بسم الله أوله وآخره فضحك النبي وتعليق قال « مازال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قاء مافي بانه وواهن أو داود وعن عكر اش من ذويب قال أي النبي وتعليق بجننة كثيرة الثريد والودك فاقبلنا فأكل في بطت يدي في نواحيها فقال « يأعكر اش كل من موضع واحد فانه طعام واحد ، ثم أتينا بطبق فيه الوان الرطب فجاات يدرسول الله وتعليق في الطبق وقال « ياعكر اش كل من حيث شأت فانه غر لون واحد كالرطب فجاات يدرسول الله وتعليق في الطبق وقال « ياعكر اش كل من حيث شأت فانه غر لون واحد كارواه ابن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي وتعليق أنه قال «أذا أكل أحد كم طعاما فلا يأكل من أعلاها » وفي الحديث طعاما فلا يأكل من أعلاها » وفي الحديث طعاما فلا يأكل من أعراه و واخوتها يبارك فيها » رواها ابن ماجة

(فصل) ويستحب الاكل بالاصابع الثلاث ولا يسخ يده حتى يلعقها قال مثنى سأات أبا عبدالله عن الاكل بالاصابع كاماندهب الى ثلاث أصابع فذكرت له الحديث الذي يروى عن النبي عليانة

(فصل في آداب الاكل)

يستحب غسل اليد قبل الطعام وبعده وإن كان على وضوء قال المروذي رأيت أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده وان كان على وضوء وقد روي عن الذي على الله على الله عن أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه وإذا رفع » رواه ابن ماجه وروى أبو بكر باسناده عن الحسن عن الذي على الذي على الله عن الذي على الله عن الله عن الله عنه قال الله على الله عنه قال الله على الله عنه قال إرسول الله على الله عنه قال إلى الله عنه قال إلى الله عنه أنه كان بحمر من العالم في يده فدعوناه فأكل معنا وما مس ماه واله في يده فدعوناه فأكل معنا وما مس ماه واله في يده فدعوناه فأكل معنا وما مس ماه واله عنه أنه كان بحمر من كنف شاة في يده فدعي الى الصلاة فألقاها من يده م الماه في يده فدعي الى الصلاة فألقاها من يده م الماه في يوفق وم يتوضأ رواه البخاري ولا بأس بتقطيع اللجم بالسكين قال أحمد :حديث لا تقطعوا اللحم بالسكين قاله مرب صنيع الاعام والهشوه نهشا قانه أهنا وأمرأ قال ليس بصحيح واحتج بهذا الحديث الذي ذكر ناه .

(فصل) وتستحب التسمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه مما يليه لما روى عمر بن أبي سلمة قال كنت يتما في حجر رسول الله عَيْنِيالِيّهِ فكانت يدي تطيش في الصفحة فقال اننبي عَيْنِيالِيّهِ « يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » منفق عليه وعن ابن عمر عن النبي عَيْنِيالِيّهِ قال « اذا أكل أحدكم فلياً كل

أنه كان يأكل بكفه كاما فلم يصححه ولم ير ألا ثلاث أصابع وقد روى كعب بن مالك قال كان رسول الله يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح به • حتى يلعقها رواه الحلال باسناده ويكره الاكل متكنا لماروى أبو جحفية أن رسول الله مَيْنَالِيَّةِ قال ﴿ لا آكل متكنا ﴾ رواه البخاري ولا بمسح يده بالنديل حتى يلعقها لما روينا ولما روي عن ابن عباس عن النبيي عَلَيْتُهُ قال ﴿ اذَا أَكُلُ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يُمسح يده حتى يلمقها أوياءتها، رواه أبو داود وعن نبيشة قالت: قال رسول الله عَلَيْكُمْ ﴿ مَنَ أَكُلُّ فِي قَصْمَةُ فَلحسها استغفرت له القصمة » رواه الترمذي . وعن جابر قال : قال رسول الله عِلَيْكَ ﴿ اذَا وقعت المنهة من يد أحدكم فليمسح ما عليها من الارض وليأكلها ﴾ رواهن ابن ماجة

(فصل)و يحمد الله اذا فرغ لفول رسول الله عِيناتية « أن الله ليرضى من العبد أن يأكل الاكلة أو يشرب الشربة فيحمده عايها ﴾ رواه مسلموعن أبي سعيد قال كان النبي عَلَيْكُيُّ ﴿ اذَا أَكُلُّ طَعَامًا

بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله عَيْمَالِيُّهُ قال « إذا أ كل أحدكم فليذكر الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره "وكان رسول الله عَيْنِياتُ حالساً ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة فلما رفعها إلى فيه قال بسم الله فضحك النبي عَلَيْكُ ثُمّ قال « ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قاءما في بطنه » رواهن أبو داود وعن عكراً ش بن ذؤبب قال أي النبي مَلِيَاتِينَ بجفنة كثيرة الثريدوالودك فأقبلنا نأكل فخبطت يدي في نواحيها فقال « يا عكراش كل من موضع واحد فانه طعامواحد » وأتينا بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يد رسول الله مُتَلِيِّتُهِ في الطبق وقال يا عكراش ﴿ كُلُّ مِن حَيْثُ شَنَّتَ فَامْ عَـير لون واحد »رواه ابن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي مَنْظَيْرُةُ أنه قال « اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلا الصحفه ولكن ليأكل من أسفايا فان البركة تنزل من أعلاها» وفي حديث آخر «كاوا من جوانبها ودعوا ذروبها تبارك » رواها ابن ماجة

(فصل) ويستحب الاكل بالاصابع الثلاث ولا يمسح يده حق يامقها قال مهنأ سألت أبا عبد الله عن الاكل بيده كامها فذهب إلى ثلاث أصابع فذكرت له الحديث الذي يروىعن النبي عَلَيْكِيرُو أَنهَكَانَ ياً كل بكفه كلها فلم يصححه ولم ير الا ثلاث أصابع وقد روى كب بن مالك قال كان النبي عَلَيْكِيْنَةٍ ياً كل بثلاث أصابع ولا يمسح يده حتى يلعقها رواه الخلال بإسناده ويكره الاكل متكمتًا لماروىأبو جحيفة أن رسول الله عَلَيْكِيْرُ قال«لا آكل متكثا »رواه البخاريولا يمسح يد. بالمنديل حتى يلعقها لما روينا وروى ابن عباس عن النبي عَلَيْكُ « إذا أكل أحدكم طاما فلا يمسح بد. حتى يلعقها »رواه أَبُو داود وعن نبيشة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من أكل في قصعة فاحسها استغفرت له القصمة » رواه الترمذي و من جابر قال قال رسول الله عَلَيْكَيْرُ ﴿ إِذَا وَقَاتَ اللَّهُمَّةُ مِنْ يَد أَحَدُكُم فليمسح ما عليها من الارض وليأكلها ﴾ رواهن ابن ماجة

قال الحمد فه الدي أطعمناوسة اناوجعلما مسلمين ٥ روا ١٠ ابر دارده وعن أبي امامة عن النبي عَلَيْنِيْ انه كان يترل و اذار فع طعامه الحمد فه كشر المبار كافيه غير مكفي ولا مودع ولا مستخني عنه ربنا ٥ وعن معاذ بن أنس الجبي عن رسول الله عَلَيْنِيْنِهِ قال و من أكل طعاما فقال الحمد فله الخدي أطعمي هذا ورزقنيه من غير حل مني ولا قوة غنر له ما تقدم من ذنبه ٥ رواهن ابن ماجة وروي أن النبي عَلَيْنِيْنَهُ أكل طعاما هووا بربكر وعرب م قال و من قال في أدله بسم الله وبركة الله ٥ وفي آخره الحمد لله الذي أطعم وأروى وأسم وأنضل فقد أدى شكره ٥ ويستحب الدعاء لصاحب الطعام الما روى جابر بن عبدالله قال : منه ابو الهيئم فلنبي عَلَيْنِيْنَهُ وأصحابه فلما فدى النبي عَلَيْنِيْنَهُ وأصحابه فلما فرغ قال و أثيبوا صاحبك ٥ قالوا يارسول الله وما انابته ؟ قال و ان الرجل إذا دخل بيته وأكل طعامه وشرب شرابه فدعوا له فذك اثابته ٥ وعن أنس أن النبي عَلَيْنِيْنَهُ جا. إلى سعد بن عبادة قال : فجاء مخبز وزيت فأكل ثم قال الذي المابقة و أفطر عندك الصائمون وأكل طعامكم الاوار وصلت عليكم الملائكة ٥ رواهما ا وداود

(فصل) ولا بأس بالجمع بين طعامين فان عبدالله بن جعفر قال : رأيت النبي عَلَيْكُ يَا كُلُّ القَاء بالرطب ، ويكره عيب الطعام لفول أبي هريرة ماعاب رسول الله عَلَيْكَاتُمْ طعاما قط آذا الشدى شيئا أكله ، وان لم يشتهه تركه متدق عليهما واذا حضر فصادف قومايا كاون فدعوه لم يكره له الله كل شيئا أكله ، ولا يجوزأن يتحين وقت أكلم لما قدمنا من حديث جابر حين دعو رسول الله عَلَيْكَاتُهُ فَأَكُلُ معهم ، ولا يجوزأن يتحين وقت أكلم

(فصل) ومحمد الله إذا فرغ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ليرضى من العبد أن يأكل الاكلة أو يشمر ب النهر بة فيتحمده عليها » رواه وسلم ، وعن أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أكل طعاما قال «الجمد الله الذي أطممنا وسقانا وجعلنا مسلمين » رواه أو داود، و من أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول اذا رفع طعامه « الحمد لله كيثيراً مباركا فيه غير مكنى ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا » وعن معاذ بن أنس الجهمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول منى ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواهن ابن ماجة وقد روي أن النبي عليه الله وأروى وأنم وأفضل »فقد أدى شكره » ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جار بن عبدالله قال صنع أبو الهيم للنبي صلى الله عليه وسلم وأصابه فلما فرغ قال «أيسوا صاحبكم »قالوا يارسول الله وما أن النبي صلى الله عليه وسلم وأكل طعاما فدع اله فذك المابية وعن أنس المبابة وعن أن النبي صلى الله عليه وعن أنس المبابة فلم الله عليه وسلم وأكل طعامه وشرب شرا به فدعوا له فذلك اثابته » وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم جا، إلى سعد بن عبدة يعوده فجاء نخبز وزيت فأكل ثم قال انبي صلى الله عليه وسلم «أفطر عندك الصاعون واكل طعامكم الابرار وصات عايكم الملائكة » رواه أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم بن طعامين فان عبد الله بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل عليه وسلم الله عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل

(فصل) قال محمد بن يحيى قات لابي عبداً فه الأناء يؤكل فيه ثم تفسل فيه البد ؟ قال لا بأس وقبل لابي عبداً فه الأناء يؤكل فيه ثم تفسل فيه البد ؟ قال لا بأس وقبل لابي عبداً فه ما تقول في غسل البد بالنخالة ؟ فنال لا بأس به نحن نفعله واستدل الخطابي على جواز ذلك بما وي ابوداود باسناده عن رسول الله علي الله علي أنه أمر امرأة أن تجعل مع الماء ملحا ثم تفسل به الدم من حيضة . والملح طعام فني معناه ما شبه والله أعلم

انفاه بالرطب ويكره عيب الطعام لقول ابي هريرة ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط اذا اشتهى شيئاً اكله وان لم يشتهه تركه متفق عليها واذا حضر فصادف قوماً يأكلون فدعوه لم يكره الاكل لما قدمنا من حديث جابر حين دعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل مهم ولا يجوز له ان يتحين وقت اكلمهم فيهجم عليهم ليطعم معهم لقول الله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه) اي غير منتظرين بلوغ نضجه وعن انس قال ما اكل رسول الله صلى الله على خوان ولا في سكرجة قال فعلا مكنتم تأكلون ? قال على السفر وقال ابن عباس لم يكن رسول الله صلى الله على خوان ولا في سكرجة قال فعلا مكنتم تأكلون ؟ قال على السفر وقال ابن عباس لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفخ في طعام ولا شراب ولا يتنفس في الاناء وفي المتفق عليه من حديث ابي قتادة ولا يتنفس احدكم في الاناء

وعن ابن عمر قال قال رسول الله عَيْمَانِيْنَ « إذا وضعت المائدة فلا يقوم الرجل حتى ترفع المائدة ولا يرفع يده وإن شبع حتى يفرغ القوم وليقعد فان الرجل لخجل جايسه فيقبض بده وعسى أن يكون له في الطعام حاجة » رواهن كلهن ابن ماجة

(فصل) قال محمد بن بحي قات لابي عبد الله الا ا، يؤكل فيه ثم تفسل فيه اليد ? قال لا بأس به . وقيل لابي عبدالله ما تقول في غسل الميد بالنخالة ? قال لا بأس به نحن نفعله . واستدل الحطابي على حواز ذلك بما روى أبو داود باسناده عن رسول الله عِلَيْكَ انه أمر امرأة أن تجعل مع الماه ملحاً ثم تنسل به الدم من حيضة ، والملح طعام ففي معناه ما أشبهه

كتاب عشرة النساء والخلع

قال الله تمالي (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف)وقال ابو زيد يتةون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله فيهم ، وقال ابن عباس إني لأحب أن أتزبن المرأة كا أحب أن ترين لي لان الله تعمالي يقول (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال الضحاك في تفسيرها اذا أطعن الله وأطمن أزواجهن فعليه أن محسن صحبتها ويكف عنها أذاءوينفتي عليها منسمته وقال بعض أهل العلم التماثل ههنا في تأدية كل واحد منها ماعليه من الحق لصاحبه بالمعروف ولا يمطله به ولا يغاير الكراهة بل ببشر وطلانة ولايتبعه اذا ولا منة لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وهذا من المعروف ، ويستحب لــكل واحد منها تجسين الحلق مع صاحبه والرفق به واحتمال أذاه القول الله تمالي (وبالوالدين إحساناو بذي القربي _ إلى قوله _ والصاحب بالجنب) قبل هوكل واحدمن الزوجين، وقال النبي عَلَيْكُ ﴿ استوصوا بالنساء خيراً فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلام فروجهن بكامة الله ٦ رواه مسلم ، وقال النبسي عَيَيْكِيَّةٍ ﴿ ان المرأة خلقت من ضَلَّمُ أُءُو بِهِ ان تستقيم على طريقة فان ذهبت تقيمها كسرتهاوان استمتعت بها استمتعت بهارفيهاء وجهمتفق عليه وقال هخياركم خياركم لسائهم

﴿ باب عشرة النساء ﴾

تلزم كل واحــد من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف وأن لا يمطله محقه ولا يظهر الــكراهة لبذله لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وقال (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) قال أبو زيد يتقون الله فيهن كما عليهن أن يتفين الله فيهم، وقال ان عباس إني أحب أن أتزبن للمرأة كما أحب أن تَبزين لي لان الله تعالى يقول (ولهن مثل الذيعليهن بالمعروف) وقال الضحاك في تفسيرها إذا أَطعن الله وأطعن أزواجهن فعليه أن يحسن صحبتها ويكف عنها أذاه وينفق عليها منسعته ، وقال بعضأهل العلم النمائل ههنا في تأدية كل واحد منهما ماعليه من الحق لصاحبه بالمعروف ولا يمطله به ولا يظهر الكراها بل ببشر وطلاقة ولا يتبعه أذاً ولا منة لأن هــذا من المعروف الذي أمر الله تعــالى به. ويستحب اكل واحد منهما تحسين الحلق لصاحبه والرفق به واحمال أذاء لقول الله تعالى (وبالوالدين إحسانا وبذي القربي) الى قوله (والصاحب بالجنب) قيــل هو كل واحد من الزوجين . وقال النبي صَالِلَهُ «استوصوا بالنساء خيراً فانهن عوان عندكم أُخذً عوهن بأمانةالله واستحللتم فروجهن بكلمةالله» رواه مسلم. وقال الني عَلِيْنَا ﴿ إِنَّ المَرَّأَةُ خَلَقَتَ مِنْ ضَلَعَ أَعُوجِ انْ تَسْتَقْيَمِ عَلَى طَرِيقَةً فَانْ ذَهِبَتْ تقيمها كسرتها وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج » متفق عليه ، وقال «خياركم خياركم لنسائهم» رواه انماجة ، وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه ، قال الله تعـالى (وللرجال عايهن درجة) رواه ابن ماجه ، رحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه لقول الله تعالى او المرجال عليهن درجة) وقال الذي وَلَيْكِيَّةُ وَ لَوْ كَنْتَ آمِراً أحدا أَنْ يَسْجِدُ لَا حَدَّ لا مُرتَ النّساء أَنْ يَسْجِدُنْ لا زُواجِهِنْ لمَا جَعَلَ اللّهُ لَهُمْ عَلَيْهِنْ مِنْ الحق والله والله الله الله الله الله من الحق من الحق و رواه أبر داود ، وقال ﴿ إِذَا بَاتَ المَراة هَاجِرة فَواشَ رَوجِهَا لَمَنْتُهَا المَلائكة حتى تُرجِع ﴾ من الحق عليه ، وقال لامرأة ﴿ أَذَاتِ رُوجٍ أَنْتَ ؟ ٤ قالت نعم قال ﴿ فَانِهُ جِنْتُكُ وَنَارِكُ ﴾ وقال ﴿ لا يحل لامرأة أَنْ تَصُومُ وَرُوجِهَا شَاهِدُ إِلا بَاذَنِهُ وَلا تَأْذَنْ فِي بَيْتُهُ اللّا باذَنِهُ وَمَا أَنْفَقَتُ مِن نَهُمّة مَنْ غَيْرَ آذَنَهُ فَي بَيْتُهُ اللّا باذَنِهُ وَمَا أَنْفَقَتُ مِن نَهُمّة مَنْ غَيْرَ آذَنَهُ فَي بَيْتُهُ اللّا باذَنِهُ وَمَا أَنْفَقَتُ مِن نَهُمّة مَنْ غَيْرَ آذَنَهُ فَانَهُ بَرِدُ اليّهُ شَطّره ﴾ وواه البخاري

(فصل) اذا تزوج امرأة مثاها يوطأ فطلب تسليمها اليه وجب ذلك وان عرضت نفسها عليه لامه نسلمها ووجبت نفقتها وان طلبها فسألت الانظار أنظرت مدة جرت العادة أن تصلح أمرها فيها كالبومين والثلاثة لان ذلك يسير جرت العادة بمثله وقد قال الذي والمسائلة ولا تطرقوا النساء ليلاحتى منشط الشعثة وتستحد المفيية ، فمنع من الطروق وأمر بالهالها لتصلح أمرها مع تقدم صحبته لها فههنا أولى ، ثم ان كانت حرة وجب تسليمها ليلا ونهاراً وله السفر بها لان الذي والمسائلة كان يسافر بنسائله الأن يكون سفرا نحوفا فلا يلزمها ذلك ، وان كانت أمة لم ينزم تسليمها الا بالليل لانها مملوكة عقد الأن يكون سفرا نحوفا فلا يلزمها ذلك ، وان كانت أمة لم ينزم تسليمها الا بالليل لانها مملوكة عقد على أحدى منفعتها فلم يلزم تسليمها بالليل ، وبجوز المرفى بيهما لان الذي والمناشة في شراء بريرة وهي ذات زوج ولا ينفسخ الفكاح بذلك الديل أن بيم بويرة لم ببطل نكاحها

وقال النبي عَيَيْنِيَيْقُ « لوكنت آمراً احداً أن يسجد لاحد لأمرت النساء أن يسجدن لا زواجهن لا جول النبي عَيَيْنِيَيْقُ « لوكنت آمراً احداً أن يسجد لاحد لا مرت النساء أن يسجدن لا زواجها لمنتها للم عليهن من الحق عليه ، وقال لامرأة « أذات زوج أنت ؟ » قالت نم ، قال «فانه جنتك الملائكة حتى ترجع » متفق عليه ، وقال لامرأة « أذات زوج أنت ؟ » قالت نم ، قال «فانه جنتك ونارك » وقال « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في بيته إلا باذنه وما أنفقت من نفقة بنير إذنه فانه يرد اليه شطره » رواه البخاري

واذا تم العقد يستحق الزوج تسليم المرأة في بيت الزوج اذا طلبها وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها) لان بالعقد يستحق الزوج تسليم المعوض كما تستحق المرأة تسليم العوض وكما تستحق المستأجرة نسليم العين المستأجرة وتستحق عليه الاجرة به ، وقوله وكانت حرة لأن الأمة لا يجب تسليمها إلا بالله على مانذكره ، ويشترط إمكان الاستمتاع بها فان كانت صغيرة لا بجامع مثلها وذلك معتبر بحاله الله على مانذكره ، قاله القاضي وذكر انهن مختلفن فقد تحكون صغيرة السن تصلح وكبيرة لاتصلح ، وحده أحمد رحمه الله بتسع سنين فقال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها فان أبي عليها نسع سنين دفعت اليه ليس لهم أن يحبسوها بعد التسع وذهب في ذلك الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بن بن تسع سنين ، قال القاضي هذا عندي ليس على طريق التحديد وانما ذكره لان

(فصل) والزوج اجبار زوجته على الغسل من الحيض والنفاس مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو عملوكة لانه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فعلك إجبارها على إزالة ما يمنع حقه، وان احتاجت الحي شراء الما. فثمنه عليه لانه لحقه ، وله إجبار المسلمة البالغة على الفسل من الجنابة لان الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها الا بالفسل ، فأما الذمية ففيها روايتان (إحداهما) له إجبارها عليه لان كل الاستمتاع يقف عليه فان النفس تعاف من لا يغتسل من جنابة (والثانية) ليس له إجبارها عليه وهو تول مالك والثوري لان الوط، لا يقف عليه فانه مباح بدونه ، والشافي قولان كالروايتين ، وفي إزالة الوسخ والدرن وتقليم الاظفار وجهان بناء على الروايتين في غسل الجنابة ، وتستوي في هذه المسلمة والذمية لاستوائها في حصول النفرة بمن ذلك حالها ءوله إجبارها على از لة شعر الهانة أذا خرج عن العادة رواية واحدة ، ذكره القاض ، وكذلك لاظفار وان طالا قليلا يحيث تعافه النفس ففيله وجهان ، وكذلك لاظفار وان طالا قليلا يحيث تعافه النفس ففيله وجهان ، وهل له منعها من ذلك لانه يمنع القبلة وكمل الاحتمتاع

(والثاني) ليس له منعبا منه لانه لا يمنع الوطء ، وله منعباً من السكر وان كانت ذمية لانه يمنع الاستمناع بها مأنه يزيل عقابها ونجملها كالزق المنفوخ ولا يأمن أن تجني عليه ، وان أرادت شرب مالا يسكرها فله منع المسلمة لا بعا يعتقدان تحريمه ، وان كانت ذمية لم يكن له منعها منه ، ض عليه

الغالب ان ابنة تسع يتمكن من الاستمناع بها ومتى كانت لاتصلح للوط؛ لا يجب على أهلها تسليمها اليه وان ذكر انه يحصنها وبربيها لانه لا يملك الاستمناع بها وليدت له بمحلولا يؤمن شرة نفسه الى واقتها فيفضها ، وإن كانت مويضة مرضاً مرجوا الزوال لم يلزمها تسليم قبل برئها لانه مانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بتسايم المريضة الى زوجها والتسايم في المقد يجب على حدب العرف فان كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طابها ولزمه تسلمها أذا عرضت عليه لانها أيست لها حالة يرجى زوال ذلك فيها، فلو لم تسلم نفسها لم يفد الترويج وله أن يستمتح بها فان كالت نضوة الخلق وهو جسيم شخاف على نفسها الافضاء من عظمه فلها منعه من جماعها وله الاستمناع بها فيا لامرمن جهته وهو عظم خلقه مجلاف الرتقاء فان طلب تسليمها اليه وهي حائض احتمل أن لا يجب ذلك لامرمن جهته وهو عظم خلقه مجلاف الرتقاء فان طلب تسليمها اليه وهي حائض احتمل أن لا يجب ذلك كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجو بالتسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بها دون الفرت كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجو بالتسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بها دون الفرت كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجو بالتسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بها دون الفرت كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجو بالتسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بها دون الفرت كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجو بالتسليم لانه يزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بها دون الفرت

وبحجب عليها تسليم نفسها في دارها (فصل) فان كانت حرة لزم تسليمها ليلا ونهاراً لانه لا حق لغيره عليها

﴿ م مثلة ﴾ (فان سأات الانظار أ ظرت مدة جرت العادة باصلاحها أمرها فيها كاليومين والثلاثة)

أحمد لانها تعتقد إباحته في دينها ، وله إجبارها على غسل فمها منه ومن سائر النجاسات ايتمكن من الاستمتاع بفيها ، ويتخرج أن يملك منعها منه لمسا فيه من الرائحة السكريهة وهو كالثوم ، وهكذا الحسم لو تزوج مسلمة تعتقد إباحة يسير النبيذ هل له منعها منه ? على وجهين ، ومذهب الشافعي على نحو من هذا الفصل كله

(فصل) والزوج منعها من الخروج من منزله الى مالها منه بد سواء أرادت زبارة والديها أو عياد تها أو حفور جنازة أحدهماه قال أحمد في امر أة لها زوج وأمريضة نطاعة زوج الوجب عليها من أنها الأن يأذن لما وقد روى ابن بطة في الحكم النساعن أنس أن رجلاسافر ومنع زوج الحروج فمرض أبوها فاستأذنت رسول الله ولي الله ولي الله وله الله وله والله وله والله ولا تخالفي زوجك ، فمات أبوها فأسناذنت رسول الله ولي الله وله والله وله ولا أنها فقال الله وله والله ولا تخالفي زوجك ، فمات أبوها الله وله والله والل

لان ذاك يسير جرت العادة عالمه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا نطرقوا اليساء ليلاحتى منشط الشعثة وتستحد الغيبة » فمنع من الطروق وأمر بامهالها لتصلح أمرها مع تقدم محبتها له فههناأولى « مسئلة ﴾ (وإن كانت أمة لم بحب تسليمها إلا بالليل)

وللسيد استخدامها نهاراً وعليه إرسالها بالايل الاستمتاع بها لانه زمانه وذلك لان السيد يملك من أمنه منفعتين الاستخدام والاستمتاع ، فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلا في زمن استطابتها كالو أجرها الخدمة لم يلزمه تسليمها إلا في زمنها وهو النهار، فأن أراد الزوج السفر بها لم يملك ذلك لانه يفوت خدمتها المستحقة لسيدها، وإن أراد السيد السفر بها فقد توقف أحمد عنذلك فقال مأدري ? فيحتمل المنع منه لانه يفوت حق الزوج منها فهنع منه كما لوأراد الزوج السفر بها ويحتمل أن له السفر بها لانه مالك لرقبتها فهو كسيد العبداذا زوجه

(فصّل) ويجوز للسيد بيعها لان النبي صلى اللهعليه وسلم أُذرت لعائشة في شراء بربرة وهي ذات زوج ولا ينفسخ النكاح بذلك بدليل ان بيع بريرة لم بيطل نكاحها

(مسئلة) (وله الاستمتاع بها مالم يشغلها عن الفرائض من غير إضرار بها)

لان النبي صلى الله عليه وسلمقال ﴿ اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتُها الملائكة حتى ترجم» (المغني واشرح السكبير) (الجزءالثاءن)

الشافعي وظاهر الحديث يمنعه من منعها لقول النبي وليُستِيجُ ﴿ لا تَمْ عُوا اما 'فله مساجدالله ته وروي أن الزبير تزوج عائكة بنت زيد بن عروبن نفيل وكانت تخرح الى المساجد وكان غيورا فيقول لها لوصلبت في بيتك فتقول لا أزال أخرج أو تمنعني فكره منعها لهذا الخبر وقال أحمد في الرجل تكون له المرأة أو الامة النصرانية بشتري لها زناراً ﴿ قال لا بل شخرج هي تشتري لنفسها فقيل له جاربته تعمل الزنانير ﴿ قال لا

(فصل) وايس على المرأة خدمة زوجها من الهجر والخبزوالطبخ وأشباهه نص عليه احمد وقال أبر بكر بن أبي شيبة وابو إسحاق الجوزجاني عليها ذاك واحتجا بقصة على وقاطمة قان النبي وينالله قضي عنى ابنته قاطمة بخدمة ابيت وعلى على ماكان خارجا من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طرق قال الجوزجاني وقد قال النبي وينالله هو لوكنت آمراً أحداً أن بسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو أن رجلا أص امرأته أن ننقل من جل أسود الى جبل أحمر أيه من جبل أحمر الى جبل أحمر أيه من جبل أحمر وقد كان النبي وينالله يأمن الماء وقد كان النبي وقد دوي أن قاطمة أنت رسول الله وينالله في المنه المنه من الرحى وسأله والمحدد به وقد روي أن قاطمة أنت رسول الله وينالله في الله ما تنقى من الرحى وسأله خادماً بكذبها بحجر اله وقد روي أن قاطمة أنت رسول الله وينالله في الله ما تنقى من الرحى وسأله خادماً بكذبها الحجر الها وقد روي أن قاطمة أنت رسول الله وينالله واليه ما تنقى من الرحى وسأله خادماً بكذبها ذاك

متفق عليه ، ولقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وله السفر بها إلا أن تشترط بلدها لان النبي صلى الله عليه وسلم الله عايه وسلم كان يسافر بنسائه ، فإن اشترطت بلدها فالها شرطها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « إناًحق الشروط أن توفوا مااستحلام به الفروج »

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز وطؤها في الحيض اجماعا)

لقول الله تعالى (فاعتزلوا النساء في الحيض ولا تقربوهن حتى بطهرن) ولا يجوز وطؤها في الدبر في قول أكثر أهل الطهم منهم على وعبدالله وأبو الدرداء وابن عباس عبد الله بن عمر وأبوهريرة رضي الله عنه وبه قال سعبد بن المسبب وأبو بكر بن عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورويت إباحته عن عبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك ، وروي عن مالك انه فال مارأيت أحداً اقندى به في ديني يشك في انه حلال وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك واحتج من أحله بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم نأتوا حرثكم أنى شئتم) وقوله سبحانه (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الآية .

ولنا ماروي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أن الله لايستحيى من الحق لا تأثوا النساء في أعجازهن » وعن أبي هريرة وأبن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينظر الله الى رجل جامع أمراً له في دبرها » رواها أبن ماجة، وعن أبن مستود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من

و نما أن المعتود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره كسقي دو أبه وحصاد زرعه فاسا قدم النبي ويتطالبة بين علي وفاطمة فعلى ما لمايق به الاخلاق المرضية ومجرى الهادة لا على سبيل الايجاب كا قد روي عن أسماء بنت أبي بكر أمها كانت تقوم بنرس الزبير وتلتقط له النوى وتحمله على رأسها ولم يكن ذلك واجبا على بأبها ولهذا لا يجب على الزوج الفيام بمصالح خارج الببت ولا الزبادة على ما يجب لها من النامقة والسكسوة ولسكن الاولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به لائه العادة ولا تصلح الماليات ولا تنظم للعيشة بدونه

(فصل) ولا بحل وط. الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم على وعبدالله وأبو الدرداه وإبن عباس وعبدالله بن عبر وأبو هريرة وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبدالر حمن ومجاهد وبكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وإبن المنذر ورويت أباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك وروي عن عالمك أنه قال ماأدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال وأهل العراق من أصحاب مالمك ينكرون ذلك واحتج من أجاء بقول الله تعالى (نساؤكم حرث له كم فأتوا حرثهم أنى ششم) وقوله سبحانه (والذين هم لفرزجهم حافظون * الايلى ازواجهم أوما مله كمت أيمانهم) وانا ما روي أن رسول الله علي الترجهم حافظون * الايلى ازواجهم أوما مله كمت أيمانهم) وانا ما روي أن رسول الله علي الله يقال « إن الله لا يستحيي من الحق ، لاتأتوا المساء من أعازهن » وعى أبي هريرة وابن عباس عن النبي علي الله الله الله الله الله رجل جامع امرأة في

أنى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواهن كابن الاثرم ، فأما الآية فروى جابر قال كان اليهود يقولون اذا جامع الرجل أمرأته في فرجها من ورائها جاء الولد أحول فأنزل الله تمالى (نساؤكم حرث لكم فأنوا حرثكم أنى شئم) من بين يديها ومن خلفها غير أن لايأتيها إذ في المأني متفق عليه ، وفي رواية « اثنها مقبلة ومدبرة اذا كان ذلك في الفرج » والآية الأخرى المراد بها ذلك

(فصل) فان وطئها في دبرها فلا حد عليه لان في ذلك شبهة و يعزر لفعله المحرم وعليهما الغسل لا له إيلاج فرج في فرج وحكمه حكم الوط، في القبل في إفساد العبادات وتقرير الهر ووجوب العدة، فان كان الوط، في أجنبية فعليه حد اللوطي ولا مهر عليه لانه لم يفوت منفعة لها عوض في الشرع ولا يحصل بوط، زوجته في الدبر احصان انما يحصل بالوط، في الفرج لانه وط، كامل بخلاف هدذا ولا الاحلال للزوج الاول لان المرأة لاتذوق عسلة الرجل ولا تحصل به الفيئة لان الوط، لحق المرأة وحقها الوط، في الذبل ولا يزول به الاكتفاء بصابها في الاذن في الذكاح لان بكارة الاصل باقية وحقها الوط، في الفيل ولا يزول به الاكتفاء بصابها في الاذن في الذكاح لان بكارة الاصل باقية (فصل) فأما انتلاذ بين الاليتين من غير إيلاج فلا بأس به لان السنة انما وردت بتحريم الدبر فصوص بذلك ولا يعزل عن الحرة إلا باذنها)

دبرها » رواها ابن ماجة رعن بن مسعود عن النبي وَلَيُطْلِقُهُ قال « محاش النسا، حرام عليكم » وعن أبي هربرة عن النبي وَلَيُطْلِقُهُ قال ه من أنى حائضا أو امر أنه في دبرها أو كاهنا نصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواهن كابن الاثرم فاما الآية فروي جابر قال كان اليهودية ولون اذا جامع الرجل أمرأته في فرجها من وراثها جاء الولد أحول فانزل الله (نساؤكم حرث له كم فأنوا حرثكم انى شئم) من بين يديها ومن خانها غير أن لا يأتيها الاي المأتى متفق عليه وفي رواية « اثنها مقبلة ومدبرة اذا كان ذلك في الفرج » والآية الاخرى المراد بها ذلك

(فصل) فان وطي. زوجته في دبرها فلا حد عليه لان لا في ذاك شبهة ويعزر لفعله المحرم، وعليها الغسل لانه إيلاج فرج في فرج وحكمه حكم الوط في القبل في إفساد العبادات وتقربر المهر ووجوب العدة ، وان كان الوط، لاجنبية وجب حد الموطي ولا مهر عليه لانه لم يفوت منفعة لهاعوض في الشرع ولا يحصل بوط، الكامل ، وليس هذا بوط، في الشرع ولا يحصل بوط، الكامل ، وليس هذا بوط، كامل والاحلال الزوج الاول لان المرأة لاتذوق به عسيلة الرجل ، ولا تحصل به الفيئة ولا الحروج من العنة لان الوط، فيها لحق المرأة ، وحقها الوط، في القبل ولا زول به الاكتفا، بصاتها في الاذن يا نكاح لان بكارة الاصل بافية

(فصل) ولا بأس بالتلذذ بها بين الاليتين من غير إيلاج لان السنة أنما وردت بتحريم الدبر فهو مخصوص بذلك ولانه حرم لاجل الاذي وذلك مخصوص بالدبر فاختص التحريم به

(فصل) والمزل مكروه ومعناه أن ينزع اذا قرب الانزال فينزل خارجاً من الفرج رويت

معنى العزل أن ينزع اذا قرب الانزال فينزل خارجاً من الفرج وهو مكروه ، رويت كراهته عن عمر وعلي وابن عمر وابن مسعود ، وروي عن ابي بكر الصديق أيضاً لان فيه تقليل النسل وقطع اللذة عن الموطوءة ، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على تعاطي أسباب الولد فقال « نثا كحوا تناسلوا تكثروا » وقال « سودا، ولود خير من حسنا، عقيم » إلا ان يكون العزل لحاجة مثل أن يكون في دار الحرب فتدعو حاجته الى الوط،

ذكر الخرقي في هذه : أو تكون زوجته أمة فيحشى الرق على ولده ، أو تكون له أمة فيحتاج إلى وطئها وإلى بيعها . فقد روي عن علي رضي الله عنه أنه كان يعزل عن امائه فان عزل من غير حاجة كره ولم يحرم وقد رويت الرخصة فيه عن علي وسعد من أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وسمعيد بن المسيب وطاوس وعطاه والنخمي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي . وروى أبو سعيد قال ذكر يعني العزل عند رسول الله علي عليه ، وعنه أن رجلا ذلك أحدكم ? _ ولم يقل فلا يفعل _ فانه ليس من نفس مخلوقة إلا الله خالقها » متفق عليه ، وعنه أن رجلا فال : يارسول الله ان لي جارية وأما أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن

كراهنه عن هر وعلى وان عمر وابن مسعود ، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق أيضالان فيه تغليل النسل وقطع اللذة عن الموطوءة وقد حث الذي على تعاطي أسباب الولدفقال « ننا كحرا تناسلوا تكثروا ـ وقال ـ سودا ولود خير من حسنا . عقيم » الا أن يكون لحاجة مثل أن يكون في دار الحرب فتدع و حاجته إلى الوط ، فيطأ ويعرل ذكر الخرق هذه الصورة أو تكون زوجته أمة فيخشى الوق على ولاه أو تكون زوجته أمة فيخشى الوق على ولاه أو تكون له أمة فيحتاج إلى وطنها وإلى بيمها ، وقد روي عن على رضي الله عنه كان بعزل عن إمائه فان عزل من غير حاجة كره ولم بحرم ، ورويت الرخصة فيه عن على وسعد بن أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن على وخباب بن الارت وسعيد بن المسيب وطاوس وعطاء والنخبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى ابو سعيد قال : ذكر يعني العزل عند رسول الله عن عليه ، وعنه أن رجلا قال ؛ يارسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن أداد الله أن يخله ما سريد الرجال وإن اليهود تحدث أن المزل المو ودة الصغرى قال « كذبت يهود لو أراد الله أن مخلقه ما استطاعت أن تصرفه به وواه ابوداود

(فصل) وبجوز العزل عن أمته بغير اذمها نص عليه أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لاحق لها في الوطء ولا في الولد ولذلك لم عملك المطالبة بالقسم ولا الفيئة للأن لأعملك المنعمن

اليهود تحدث أن العزل هي الموءدة الصغرى قال «كذبت يهود لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت أن تصرفه » رواه أبو داود

ولا يعزل عن زوجته الحرة إلا باذنها قال القاضي ظاهر كلام أحمد وجوب استئندان الزوجة في العزل ، ويحتمل أن يكون مستحباً ، لان حقها في الوطء دون الانزال بدليل أنه يخرج به من الفيئة والعنة ، والشافعية في ذلك وجهان ، والاول أولى لما روي عن عمر قال : نهى رسول الله عَلَيْكِيْنُو أن يعزل عن الحرة إلا باذنها ، رواه الامام أحمد في المسند وابن ماجة ولأن لها في الولد حقاً وعليها في العزل ضرر فلم يجز إلا باذنها .

(فصل) والنساء ثلاثة أفسام إحداهن زوجته الحرة فلا يجوز العزل عنها إلا باذنها في ظاهر المذهب وقد ذكرنا ذلك . (النانية) : أمته فيجوز العزل عنها ، نص عليه أحمد ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لا حق لها في الوطء ولا في الولد ولذلك لم تملك المطالبة بالقسم ولا الفيئة فلا ن تملك المنع من العزل أولى . (النالثة) زوجته الامة فلاولى جواز العزل عنها بغير أذنها وهو قول الشافعي استدلالا بمفهوم الحديث المذكور .

وقال ابن عبّاس يستأذن الحرّة ، ولا يستأذن الامةولائن عليه ضرراً في ارقاق ولده بخلاف الحرة ، ويحتمل أن لا يجوز الا باذنها لانها زوجة تملك المطالبة بالوطء في الفيئة والفسخ عند تعذره بالفنة فلم يجز

العزل أولى ولا يعزل عن زوجته الحرة إلا باذُّهما . قال القاضي ظاهر كلام الحمد وجوب استئذان الزوجة في العزل ومحتمل أن يكون مستحباً لأن حتها في الوط. دون الانزال بدليل أنه يخرج به من الفيئة رالعنة ، والشافعية في ذلك وجهان ، والاول أولى لماروي عن عمر رضي الله عنه قال نهي رسول الله عَيْنَالِيْنِي أَن يَمْزِلُ عَنِ الْحُرِةُ إِلَّا بِاذْنُهَا رُواْهُ الْأَمَامُ أَحَمَّدُ فِي المسند وَابن مَاجَّةً وَلَانَ لَمَا فِي الولدحَةَا وعليها في العزل ضرر فلم بجز إلا باذنها فاما زوجته الامة فيحتمل جواز العزل عنها بغير إذنها وهو قول الشَّانيي استدلالًا عِمْهُوم هذا الحديث وقال ابن عباس تستأذن الحرة ولا تستأذن الامة ولان عليه ضرراً في استرقاق ولد. بخلاف الحرة ومحتمل أن لا يجوز إلا باذنها لانها زوجة عملك المطالبة بالوط. في الفيئة والفسخ عند تعذره بالعنة وترك العزل من تمامه غلم يجز بغبر إذنها كالحرة

(فصل) فان عزل عن زوجته أو أمته ثم أنت بولد لحقه نسبه لما روى أبر داود عن جابر قال جا. رجل من الانصار إلى رسول الله ﷺ فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكرهأن تحمل فقال ﴿ اعزل عنها أن شلت قانه سيأنيها ماقدر لها ﴾ وقال أو سعيد كنت أعزل عن جارية لي فولدت أحب الماس إلي ولان لحوق النسب حكم يتملق بالوطء فلم يمتبر فيه الانزال كسائر الاحكام وقدقيل إن الوطأ في الفرج يحصل به الانزال ولا يحس به

بنبر إذنها كالحرة . وقال أصحابنا لا يجوز العزل عها إلا باذن سيدها لان الولد له والاولى جواز. لان تخصيص الحرة بالاستئذان دليل سقوطه في غيرها ولان السيد لا حق له في الوطء فلا يتجب استئذانه في كيفيته ومحتمل أن يكون استثذانها مستحبًا لان حقها في الوطء لا في الانزال بدليــل خروجه بذلك من الفيئة والعنة .

﴿ مسئة ﴾ (وله أحبارها على الغسل من الحيض والجنابة والنجاسة واجتناب المحرمات وأخذ الشعر الذي تعافه الفس الاالذمية فله اجبارها على الغسل من الحيض والنفاس وفي سائر الاشياء روايتان)

وجملة ذلك أن للزوج إجبار زوجته على الغسل من الحيض والفاس مسلمة كانت أو ذمية حرة أو مملوكة لانه بمنع الاستمتاع الذي هو حق له فملك إجبارها على إزالة مايمنع حقه فان احتاجت الى شراء الماء فثمنه عليه لأنه لحقه ، وله اجبار المسلمة البالغة على الغسل من الجنابة لأن الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها إلا بالفسل. فأما الذمية ففيها روايتان.

(أحديهما) له اجبارها عليه لان كال الاستمتاع يقف عليه فان النفس تعاف من لا يغتسل من جنابة (والثانية) : ليس له إجبارها . وهو قول ماك والثوري فان الوطء لا يقف عليه لاباحته بدونه ، وللشافعي قولان كالروايتين ، وفي از الة الوسخ والدرن وفي تقليم الاظافر وجهان بنا. على الروايتين في غسل الجنابة ، ويستوي في هذا المسلمة والذمية لاستوائها في حصول النفرة بمن ذلك عالها، وله إجبارها

﴿ فصل في آداب الجماع ﴾

تستحب التسمية قبله لقول الله تمالى (وقدموا لا نفسكم) قال عطاء هي التسمية عند الجماع ه وروى ابن عباس قال قال رسول الله عليه ولم أن أحدكم حين يأتي أهله قال بسيم الله اللهم جنينا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فولد ببنها ولد لم يضره الشيطان أبدا » منفق عليه ، ويكره التجرد عند المجامعة لما روى عتبة بن عبيد قال قال رسول الله عليه اذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد الهيربن » واما بن ماجة وعر عائمة قالتكان رسول الله عليه واذا أتى أحدكم أهله فليستتر رأسه واذا أتى أهله غطى رأسه ولا يجامع مجبث براها أمد أو يسمع حسهما ولا يقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يعجبني الا أن يكم هذا كاه وقال الحسن في الذي بجامع المرأة والاخرى تسمع قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحاني ولا يتحدث بما كان بينه وبين أهله لما روى الحسن قل جلس رسول الله عليه المراب والنسا. ف قبل على الرجال « فقال الل أحدكم مجدث به يوسنع بها زوحها » قال باهله إذا خلا الم أيهم ايفهلون وإنا المفعل فقال « لا نفعلوا فانها مثل ذا يحم كذل شيطان التي فقالت امرأة إنهم ايفهلون وإنا المفعل فقال « لا نفعلوا فانها مثل ذا يحم كذل شيطان التي شيطانة فجامعها والماس ينظرون »

على إزالة شعر العانة اذا خرج عن العادة رواية واحدة ذكرها الفاضي وكذلك الاظفار فان طالا قايلا بحيث تعافه النفس ففيه وجهان ، وهل له منعها من أكل ماله رائحة كريمة كالبصل والثوم والركرات بم على وجهين (أحدها) له منعها من ذلك لانه يمنع القبلة وكال الاستمناع . (والثاني) ليس له ذلك لانه لا يمنع الوطه ، وله منعها من السكر وان كانت ذبية لانه يمنع الاستمتاع بهاويزيل عقابها ولا يأمن أن تجني عليه فأما شرب مالا يسكر فله منع المسلمة منه لانها يعتقدان تحريمه ، وليس له منع الذمية منه نص عليه أحمد لانها تعتقد اباحته في دينها ، وله إجبارها على غسل فيها منه لما فيه من الرائحة الكريمة فهو كالثوم ، وهكذا الحكم لو تزوج مسلمة تتقد حل يسير النبيذ ومذهب الشافعي على نحو من هذا كله .

(فصل) قال الشيخ رضي الله شه (ولها عليه أن يبيت عندهاليلة من كل أربع ليال انكانت حرة) وجملة ذلك أن قسم الابتداء واجب ومعناه أنه إذا كانت له امرأة حرة لزمه المبيت عندها ليلة من كل أربع ليال مالم يكن له عذر ، وان كان له نساء فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وبه قال انثوري وأبو ثور ، وقال الفاضي في المجرد لا يجب قسم الابتداء إلا ان كان بترك الوط، مضرة فان كان تركه غير مضر لم يلزمه قسم ولا وطء لان أحمد قال إذا وصل الرجل إلى امرأته مرة بطل أن يكون عنيناً أي لا يؤجل . وقال الشافعي لا يجب قسم الابتداء مجال لان القسم لحقه فلم يجب عليه

وروى أبو داود عن أبي هر برة عن النبي عَلَيْنَاتُهُ مثله بمعناه ولا يستقبل القسبلة حال الجماع لان همرو من حزم وعطاء كرها ذلك ويكره الاكثار من الكلام حال الجماع لما روى قبيصة مز ذؤببأن رسول الله عَيْمَالِيَّةِ قال « لانكثروا الكلام عند مجامعة النسا. فأن منه يكون الحرس والفأفا. » ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجماع في معنا، وأولى بذلك منه ويستحب أن يلاعب امرأته قبل الجماع لننهض شهوتها فتنال من النة الجاع مثل ماناله

وقد روي عن عمر بن عبد العزيز عن النبي مِتَنْظِينَةِ أنه قال ﴿ لا تُواقعُمُا الا وقد أناها من الشهوة مثل ماأناك لكيلا تسبقها بالفراغ ـ قات وذلك إلي * قال ـ نعمانك تقبلها و تفوز هاو تلمزها فاذار أيت أنه قد جاءها مثل ماجا له واقعتها ٥ فاز فرغ قبلها كره له النزع حتى تفرغ لما روى أنس بن مالك قال قال رسول الله عَلَيْكُنَّةُ ﴿ اذَا جَامِعِ الرَّجِلُ أَهُلُهُ فَلَيْقَصِدُهَا ثُمَّ اذَا قَضَى حَاجِتُهُ فَلَا يَعْجِلُهِمَا حَتَى تَنْضَي حاجتها ﴾ ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعا لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذخرقة تناولها الزوج بعد فراغه نيتمسح بها فان عائشة قالت ينهنمي المرأة اذا كانت عاقلة أن تخذخرنة فاذا جامعها زوجها ناولنه فمسح عنه ثم تمسح عنها فيصلبان في ثوبهما ذقت ما لم تصبه جنابة ولا بأس أن بجمع ببن نسائه وإمائه بفسل واحد لما روي عن أنس قال سكبت لرسوا، الله ﷺ من نسائه غسلا واحدًا في ليلة واحدة فان حدث الجنابة لايمنع الوطء بدايل إنمام الجماع قل احمد اذا أراد أن يعود فاعجب

ولنا قول النبي عَلَيْكَيْرَةٍ لعبد الله بن عمرو بن العاص « ياعبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل » ? قات بلي يا رسول الله قال فلا تفعل « صم وأفطر وقم ونم فان لجسدك عليك حقاً و إن لعينك عليك حقاً وإن لزوجك عليك حفاً » متفق عليه فأخبر أن للمرأة عليه حفاً

وقد روى الشعبي أن كعب بن سوار كان جالساً عند عمر بن الخطاب فجاءت امرأة فقالت ياأمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله انه ليست ليله قائها ويظل نهار. صائما فاستغفر لها وأثنى عليها واستحيت المرأة وقامت راجعة ففال كعب ياأمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها فجاء فقال لكحب اقض بينها فانك فهدت من أمرهما مالم أفهم قال فاني أرى أنها امرأة عايها ثلاث نسوة وهي رابعتهن فأقضى له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وايلة فقال عمر والله مارأيك الاول وعجب إلي من الآخر اذهب فأنت قاض على البصرة روي ذلك عن عمر بن شبة في كتاب قضاة البصرة من رجوه هـذا أحدها رفي افظ قال عر نع القاضي أنت ، وهذه قضية اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماعا ولانه لولم يكن حقا للمرأة اللك الزوج تخصيص إحدى زوجاته كالزيادة في الفزة على قدر الواجب.

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت أمة فمن نمان ليال ليلة)

هذا اختيار شيخنا قال أصحابنا من كل سبع لان أكثر ما يمكن أن يجمع معها ثلاث حراثرولها

الى الوضوء فان لم ينعل فأرجو أن لا يمكون به بأس ولان الوضوء يزيده نشاطا و نظافة فاستحب وان اغنال ابن كل وطنين فهو أفضل فان أبا رافع روى أن رسول الله ويتلاينه طاف على نسائه جميعا فاغتسل عند كل امرأة منبن غسلا فقلت يارسول الله لو جعلته غسلا واحداً إقال «هذا أزكى وأطيب وأطهر» عند كل امرأة منبن غسلا فقلت يارسول الله لو جعلته غسلا واحداً إقال «هذا أزكى وأطيب وأطهر» رواه أحمد في المسند، وروى أحاديث هذا الفصل كلها أبو حفص العكبري، وروى ابن بطه باسناده عن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل أول اللهل ثم أراد أن يعود نوضاً وضوءه الصلاة »

(فصل) وايس الرجل أن بجوم بين امر أنيه في مسكن واحد بغير رضاها صغيراً كان أو كبير ألان عليه اضراً المنبوعات المناه المناه

السابة والماولي أولى ايكرن على النصف ما النحرة فان حق الحرة من كل تمان ايلتان ولو كان اللامة المنت سبم لا د على النصف و لم يكن الحرة المنان وللا الهاية ولانه إذا كان تحته ثلاث حرائر وأمة فلى د أن بزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبعا فها النصنع في الثيلة الثام ة تمان أوجبنا عليه معاند عرة مقد زادها على ما مجب لها وإن بانها عند الامة جعلها كالحرة ولا سبيل اليه وعلى ما ختاره شيخا تكون هذه الليلة الثامة له أن أحب انفرد فيها وأن أحب بات عند الأولى مستأنفا المقسم وان كان تحته حرثان وأنه فالهن خوس وان كان تحته حرثان وأنه فالهن ست وله الملتان وان كان تحته واحدة فلها وأنه فالهن خوس وان كان حرثان وأمتان فلهن ست وله الملتان وان كانت أمة واحدة فلها لهذوله سبع وعلى قول الاصحاب لها ليلة وله ست

﴿ مَا ثُلَةً ﴾ (وله الانفراد بنفسه نيما بتي وقد ذكر نا.لانه قد وناهن حقهن فلم تجب عليه زيادة كالو وفاهن حقهن من النفقة والـكمـوة والسكن)

﴿ مُسَمَّةً ﴾ (وعليه أن يطأ في كل أربعة أشهر مرة) (المغني وانشرح الكبير) . (١٨) (الجزء النامن) (مسئلة ﴾ قال (أبو القاسم وعلى الرجل أن يساري بين زوجاته في القسم)

(فصل) ويقسم المريض والحجوب والعنين والخ في والخصي و بذلك قال الثوري والشانبي وأصحاب

الوط، وأجب على الرجل أذا لم يكى عذر وبه قال مالك وقال القاضي لا بجب الا أن يتركه اللاضرار وقال الله نبي لا بجب عليه لانه حق له ذلا يجب عليه كسائر حقرقه)

ولنا ما تقدم في المسألة المتقدمة في أول الفصل ولان في بعض الروايات حديث كعب حين قضى بين الرجل وامرأته قال أن لها عليك حقا بابعل تصابها في أدبم لمن عدل فأعطها ذك ردع عنك العلل أستحسن عمر قضاء ورضيه ولانه حق يجب بالاتماق اذا حاف على تركه فيجب قبل أن محلف كما ثر الحقوق الواجة يحقق هذا أنه لو لم يكن واجبا لم يصر باليمين على تركه وأجبا كما ثر مدلا يجب ولان النكاح شرع الصلحة الزوجين ودفع الضرر عنها وهو مفض الى رفع ضرد الشهوة عن المرأة كا ضائه إلى رفع ذلك عن الرجل فيجب تعليله بذلك ويكون الوط حقا لها جيما ولانه لو لم يكن لها فيه حق لما وجب استئذانها في الدول كالامة

و نصل) ربحب في كل أربعة أشهر مرة نص عليه أحمد ووجهه ان الله تعالى قدره بأربعة أشهر في حق المولي فكذلك في حق غيره لان اليمين لا توجب ما حلف على تركه فيدل على أنه واجب بدونها في حق المولي فكذلك في حق غيره لان اليمين لا توجب ما حلف على تركه فيدل على أنه واجب بدونها في مسئلة في (فان سافر عنها أكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزمه ذلك ان لم يكن له عذر) وجلة ذلك أنه اذا سافر عن امرأته لعذر وحاجة سقط حقها من القسم والوطء وان طالسفره ولذلك لا يفسخ نكاح المفقود اذا ترك لامرأته نفقة وان لم يكن له عذر ما نع من الرجوع فان أحمد

الرأي لان الفسم الانس وذلك حاصل بمن لا يطأ ، وقدر وتعائشة أن رسول الله ويتطالق لما كان في مرضه جمل بدور في نسائه ويقول أين أنا غداً ? أين أناغدا ؟ و و البخاري فان شق عليه ذلك استأذنها في الكون عند إحداهن كا نعل النبي ويتطالق ، قالت عائشة إن رسول الله ويتطالق بهث إلى النساء فاجتمعن قال و اني لاأستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعاتمن » فأذن له رواه أبو داود فان لم يأذن له أفام عند إحداهن بالقرعة أو اعتزلهن جميعا إن أحب ، فان كان الزوج مجنونا لا يخ ف منه طاف به الولي عليهن ، وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لا نه لا يحصل منه أنس ولا فائدة وإن لم يعدل الولي في القسم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقضي للمظاومة لا نه حق ثبت في ذعشه فلزمه إيفاؤه حال الافاقة كالم ل

(فصل) ويقسم الهريضة والرتقاء والحائض والنفساء والمحرمة والصغيرة الممكن وطؤها وكابن سواء في القسم ، و بذلك قل مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غير م خلافهم ، وكذلك التي ظاهر منها لان انقصد الايواء والسكن والانس وهو حاصل لهن ، وأما الحجنونة فان كانت لا يخاف منها فهي كالصحيحة وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولابها (فصل) ويجب قسم الابتداء ومعناه انه اذا كانت له امرأة لزمه المبيت عندها ليلة من كل أربع ليال مالم يكن عذر ، وإن كان له نساء فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وبه قال اشوري وأبو

رحمالة ذهب الى توقيته بستة أشهر فانه قيل له كم ينيب الرجل عن زوجته ?فال ستة أشهر يكتب اليه فان أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما وانما صار الى تقديره بهذا الحديث عمر ، رواه أبو حفص باسناده عن زيد بن أسلم قال بينما عمر بن الخطاب يحرس بالمدينة لهر بامرأة وهي تقول :

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لا خليل ألاعبه ووالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانيه

فسأل عنها عمر فقيل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فارسل اليها امرأة تمكون معها وبعث الى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم "صبر المرأة عن زوجها ؟ فقالت سبحان الله مثلك السأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أريد النظر المسلمين ماساً لتك قالت خمسة أشهر أوستة أشهر فوقت لناس في مغازيهم سنة أشهر يسيرون شهراً ويتيمون أربعة ويسيرون شهراً راجمين وسئل أحمد كم للرجل بنيب عن أهله ؟ قال يروى سنة أشهر وقد يغيب الرجل أكثر من ذلك لا مر لا بد له

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (فان أَنِي شيئًا منذلك ولم يكن تم عذرفطلبت الفرقة فرق بينها)
قال أحمد في رواية ابن منصور في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول غدا أدخل بها إلى شهر يجبر على الدخول قال أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها وإلا فرق بينها فجمله أحمد كالمولى وقال أبو بحر من جمفر لم يرو مسئلة بن منصور غيره وفيها نظر وظاهر قول أصحابنا أنه لا يفرق بينها لذلك

ثور ، وقال القاضي في المجرد لابجب قسم الابتداء إلا أن يترك الوطء مصراً فان تركه غير مصر لم يلزمه قسم ولا وط. لان أحمد قال اذا وصل الرجل الى امرأته مرة بطل أن يكون عنينا أي.لايؤمل وقال الشافعي لابجب قسم الابتداء بحال لان القسم لحقه فلم يجب عليه

ولما قول النبي عليه الله والمعاصم و والعاص العبد الله والمائة المائة المائة المائة المائة المائة المائة المائة والمائة المائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمائة والمائة المائة والمائة المائة والمائة والمائة المائة والمائة المائة والمائة والمائة والمائة المائة والمائة والمائة والمائة المائة والمائة والما

وهو قول أكثر الفقها، لانه لوضربت له المدة لذلك وفرق بينهما لم يكن الايلا، أثر ولا خلاف في اعتباره وقال بعض أصحابنا إن غاب أكثر من ذلك الهير عذر براسله الحاكم فان أبى أن يقدم فسخ نكاحه ، وروي ذلك عن احمد ومن قال لايفسخ نكاحه إذا ترك الوط، وهو حاضر فههذا أولى، وفي جميع ذلك لا يجوز الفسخ عند من براه الا بحكم الحاكم لانه مختف فيه ، وعن أحمد ما يدل على أن الوط، غيرواجب فيكون هذا كله غيرواجب لانه حق له فلم يجبر عليه كما ترحقوقه وهذا مذهب والاول أولى لما ذكرنا

(فصل) سئل أحمد يؤحر الرجل أن يأني أهله وليس له شهوة قال له إي والله يحتسب الولد قان لم يرد الولد يقول هذه المرأة شابة لم لا يؤجر? وهذا صحيح وإن أبا ذر روى أن رسول الله وَلَيْ الله قال « مباضعتك أهلك صدقة » قلت يارسول الله أنصيب شهو تنا و نؤجر ؟ قال « أرأيت لو وضعه في غير حقه ? ما كان عليه وزر » قال بلى قال « أفتحتسبون بالسيئة ولا تحتسبون بالخير ؟ » ولا نه وسيلة الى الولد وإعفاف نفسه والمرأته وغض بصره و سكون نفسه أو الى بعض ذلك

﴿مسئلة﴾ (ويستحب أن يقول عند الجماع بديم الله اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان مارزقتني) لقول الله تمالى (وقدموا لانفسكم) قال عطاء هي التسمية عند الجماع ، وروى ابن عباس قال: قدر الواجب. إذا ثبت هذا فقال أصحابنا حق المرأة ليلة من كل أربع وللأمة ليلة من كل سبع لان أكثر مايكن أن بجمع معها ثلاث حرائر ولها الـابعة

والذي يقوى عندي أن لها ايلة من الامة ليلة من سبع لزاد على النصف المحرة فان حق الحرة من كل الله الميان اليس لها أكثر من ذلك ، فلو كان اللامة ليلة من سبع لزاد على النصف ولم يكن للحرة ليلتان واللاَّمة ليلة ولانه إذا كان تحته اللاث حرائر وأمة فلم يرد أن يزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبعاً فهاذا بصنع في اللايلة الثامنة ? إن أوجبنا عليه مبيتها عند حرة فقد زادها على ما يجب لها ، وأن بائها عند الامة جعلها كالحرة ولا سبيل اليه ، وعلى ما خبرن تكون هذه المبلة الثامنة ، أن أحب انفرد فيها وان أحب بات عند الاولى مستأنفا للقسم ، وان كان عند، حرة وأن قلم ابن اللاث يال من أبان وله لانفراد في خمس ، وان كان تحته حرائان وأمة فلهن خمس وله اللاث وان كان حرائان وأمتان فلهن ست وله الانتراد في خمس ، وان كان حرائا وأمتان فلهن ست وله اللاث وان كان حرائان وأمتان فلهن بت وله الله وان كان حرائان أمة واحدة فلها ليلة وله سبع، وعلى قولهم لها ليلة وله ست

(فصل) والوط. واجب على الرجل إذا لم يكن لهعذر وبه قال مالك وعلى قول القاضي لايجب الا أن يتركه للاضرار وقال الشانعي لايجب عليه لانهحتى له فلايجب عليه كما أر حقوقه

ولما ما تقدم في الفصل الذي قبله ، وفي بعض روايات حديث كعب أنه حين قضى بين الرجل والمرأة، قال ان لها عليك حقا يابعل تصيبها في أربع لمن عدل فأعطها ذاك ودع عنك العلل فاستجسن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو أن أحدكم حين يأني أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقتنا فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان ابداً » متفق عليه

(فصل) ويكره التجرد عند انجامعة لما روى عتبة بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجردان تجرداله يرين »رواه ابن ماجه وعن عائشة قالتكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الحلاء على رأسه وإذا أنى أهله غطى رأسه ولا يجامع بحيث يراهما أحد أويسمع حسهما ولا يقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يعجبي إلا ان يكتم هذا كله وقال أحمد في الذي يجامع المرأة والاخرى تسمع قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحني ولا يتحدث عاكان بينه وبين أهله لما روي عن الحسن قال حملس رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجال والنساء فقال على الرجال فقال « لعل أحدكم يحدث بما يصنع باهله اذا خلا - ثم أقبل على النساء فقال العلى إحداكن شحدث بما يصنع بها زوجها قال فقالت امرأة إنهم ليفعلون وإنا الفعل فقال لـ لا تفعلوا فانما مثلكم كذل الشيطان لفي شيطانة فجامعها والناس ينظرون » وروى أبو داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله بمناه ولا يستقبل القبلة حال الجماع لان عمرو بن حزم وعطاء كرها ذلك .

﴿ مَمُّنَّةً ﴾ (ولا يكثر الكلام حال الوط.)

لما روى قبيصة بن ذؤيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لَا تَكْثُرُوا الْكَلَامُ عَنْدُ مِجَامِعَةً

عمر قضاءه ورضيه ، ولانه حق واجب بالاتفاق وإذا حلف على تركه فيجب قبل أن يحلف كسام الحقوق الواجبة، يحقق هذا انه لولم يكن واجبا لم يصر باليمين على تركد راجبا كسائر ما لايجب ولان النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنها وهو مفض الى دفع ضرر الشهوة عن المرأة كافضائه الى دفع ذلك عن الرجل فبجب تعليله بذلك ويكون النكاح حقا لها جميما ، ولائه لولم يكن لها فيه حق لما وجب استنذانها في العزل كالامة

إذا ثبت وجوبه فهو مقدر بأربعة أشهر نص عليه أحمد ووجهه ان الله تعالى قدره بأربعة أشهر في حق المولي فكذلك في حق غيره لان اليمين لانوجب ماحلف على تركه فيدل على انه واجب بدونها فان أصر على ترك الوط. وطالبت المرأة فقد روى ابن منصور عن أحمد في رجل تزوج امرأة ولم يدخل مهايقول غداً أدخل بها غدا أدخل بها إلى شهر هل يجبر على الدخول ? فقال أذهب الى أربعة أشهر ان دخل بها والا فرق بينها فجعله أحمد كالمولى

وقال أبو بكر بنجعفر لم يرو مسئلة ابن منصور غيره وفيهانظر وظاهر قول اصحابنا انه لا يفرق يينها لذلك وهو قول أكثر الفقهاء لانه لو ضرب له المدة لذلك وفرق بينها لم يكن الايلاء أثر ولا خلاف في اعتباره

(فصل) وإن سافر عن امرأنه لعذر وحاجة مقط حقها من القسم والوطء، وان طال سفره

النساء فان منه يكون الخرس والفأفاء ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجماع في معناه ويستحبأن يلاعب أمرأته عند الجماع لتنهض شهوم التنال من لذة الجماع مثل ما ناله ، وقد روى عمر بن العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تواقعها الا وقد أناها من الشهوة مثل ما أناك الكيلا تسبقها بالفراغ » قلت وذلك إلي ؟ قال « نعم إنك تقبلها و تفمزها و تلمسها فاذا رأبت أنه قد جاءها مثل ما جاءك وافعتها »

﴿مُسَنَّلَةً ﴾ (ولا يُنزع اذا فرغ قباما حتى تفرغ)

لما روى أنس فال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هاذا جامع الرجل أهله فليقصدها ثم إذا قضى الرجل حاجته فلا يعجلها حتى تقضي حاجتها » ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعاً لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذ خرقة تناولها الزوج بعد فراغه يتمسح بها فان عائشة قالت: ينبغي للمرأة إذا كانت عاقلة أن تتخذ خرقة فاذا جامعها زوجها ناولته فمسح عنه ثم تمسح عنها فيصليان في ثوبهما ذلك ما لم تصبه جنابة

﴿مُسْئُلَةٍ﴾ (ولا بأس أن بجمع بين وطء نسائه و إمائه بغسل واحد)

لما روى أنس قال سكبت لرسول الله على الله عليه وسلم فاغتسل من نسائه غسلاو احداً في اللهو احدة ولان حدث الجنابة لا يمنع الوط، بدليل إتمام الجاع ويستحب الوضو، عند معاودة الوط، نص عليه

واذلك لا يصح نكاح المفقود إذا ترك لامرأته نفقة ، وان لم يكن له عذر مانع من الرجوع قان أحمد ذهب إلى توقيته بستة أشهر قانه قبل له كم يغبب الرجل عن زوجته ، قال ستة أشهر يكتب اليه قان أبى أن يرجم فرق الحاكم بينهما ، وانما صار إلى تقديره بهذا لحديث عمر رواه ابوحفص باسناده عن زيد بن أسلم قال : بينا عمر بن الخطاب بحرس المدينة فمر بامرأة في بيتها وهي تقول تعالى هذا المعالى على أن لا خال ألاه م

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لا خليل ألاعبه ووالله لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها عمر فقبل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فارسل اليها امرأة تكون معها وبعث إلى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم تصبر المرأة عن زوجها أفناات سبحان الله مثلك يسأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أريد النظر المسلمين ماسأ لتك قالت خمه قاشهر ستة أشهر فقت الناس في مغازيهم ستة أشهر بسيرون شهراً راجعين ، وسئل أحمد كم الرجل أن مغازيهم عناهله ثم قال يروى ستة شهر وقد يفيب الرجل أكثر من ذاك لا مرالا بدله فار غاب أكثر من ذاك لا مرالا بدله فار غاب أكثر من ذاك لا مراك بعض أصحابنا براسله الحاكم فان أبى أن يقدم فسخ فكاه ومن قال لا يفسخ فكاحه اذ ترك الوط،

وهر حاضر فهنا أولى وفي جميم ذلك لابجرز الفسخ عند من براء لا بحكم حاكم لانه مختلف فيه (فصل) وسئل أحمد يؤجر الرجل أن يأتي أهله وايس له شهوة ثم فقال إي والله يحتسب الولدوان لم يرد الولد يقول هذه امرأة شابة لم لا يؤجر ثم وهذا صحبح فان أبا ذر روى أن رسول الله عَلَيْكِيْنَ قال

أحمد قال فان لم يفعل فأرجو أن لا يكون به بأس ولان الوضوء يزيده نظافة ونشاطة فاستحب وان اغتسل بين كل وطنين فهو أفضل فان أبا رافع رئى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه جميعاً فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا فقات يارسول الله لوجعلته غسلا واحدا قال هذا أزكى وأطيب وأطهر رواه الامام أحمد في المسند وروى هذه الاحاديث التي في آداب الجماع كلها أبو حفص العكبري وروى ابن بطة باسناده عن أبي سعيد قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل من أول الليل ثم ارادان يعود توضأ وضوء الصلاة»

(فصل) وليس للرجل ان يجمع بين امرأتيه في مسكن واحد إلا برضاها صغيراً كان المسكن اوكبيراً لان عليها ضررا لما بينها من العداوة والغيرة فاجهاءها يثير الخصومة والمقابلة وتسمع كل واحدة منها حسه إذا اتى الاخرى أو ترى ذلك فان رضيا بذلك جاز لان الحق لهما فلهما المسامحة بتركه وكذلك إن رضيا بنومه بينهما في لحاف واحد فان رضيا بان مجامع إحداها بحيث تراه الاخرى لم يعجز لان فيه دناءة وستخفأ وسقوط مروءة فلم يجز برضاهما وان اسكنها في دار واحدة كل واحدة منها في بيت جاز اذا كان ذلك سكن مثلهما

(مسئلة) (ولايجامع احداها بحيث تراه الاخرى اوغيرهما لانفيه دناءة ولايحدثها بما جرى بينها ولامحدث غيرها لما روي من حديث الحسن

د. باضعنك أهلك صدقة _ قلت يارسول الله أنصيب شهوتنا ونؤجر ? قال _ أرأيت اورضعه في غير حقه كان عليه وزر? قال قلت إلى قال _ أفتحتسبون بالسيئة ولا تحتسبون بالحير، ولانه وسالة إلى الولد وإعفاف نفسه وامرأته وغض بصره وسكون نفسه أو الى بعض ذلك

(فصل) وليس عليه القدوية بين نسائه في المفقة والكسوة اذقام بالواجب لكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له إس أتان: له أن يفضل إحداهما فلى الاخرى في النفقة والشهوات والكسى إذا كانت الاخرى في كفاية وهذا لان التسوية في هذا كله تشق فلو وجب لم يمكنه القيام به إلا بحرج ف قط وجوبه كالتسوية في الوط على الوط على المناه به الإ بحرج ف قط وجوبه كالتسوية في الوط على المناه به المناه المناه به المن

(مسئلة) قال (وعماد القسم الليل)

لاخلاف في هذا وذلك لان الليل للسكن والايوا، يأوي فيه الانسان إلى منزله ويسكن إلى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة ، والنهار المهاش والخروج وانتكسب والاشتذل. قال الله تصالى (وجعل الليل سكنا) وقال تمالى (وجعلنا الليل لباسا وجعلى النهار مهاشا) وقال (ومن رحمته جعل المجالل والنهار لتسكنوا فيه ولنبتغوا من فضله) فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ايلة وليلة ويكون في النهاد في معاشه وقضاء حقوق الناس ومن أشبهم النهاد في معاشه وقضاء حقوق الناس ومن أشبهم قانه يقسم بين نسائه بالنهاد ويكون الليل في حقه كالنهاد في حق غيره

(فصل) روي عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال «تعجبون من سعد لا ًنا أغير منه والله أغير مني» وعن على رضي الله عنه قال بالمني ان نساءكم يزاحمن العلوج في الاسواق أما تغارون انه لا خير فيمن لا يفار وقال محمد بن علي بن الحسين كان أبراهيم عليه السلام غيوراً وما من امريء لا يغار إلا منكوس القلب .

(مسئلة) (وله منه من المخروج من منزلها الى مالها منه بد سواء ارادت زيارة والديها او عيادتهما او حيادة الحدهما)

قال احمد في امرأة لها زوج وام مريضة طاعة زوجها اوجب عليها من امها الا ان يأذن لها وقد روى ابن بطة في احكام النساء عن انس ان رجلا سافر ومنع زوجته الخروج فمرض ابوها فاستأذنت رسول الله عليه وسلم « انقيالله لاتخالفيزوجك» وسول الله عليه وسلم « انقيالله لاتخالفيزوجك» فأوحى الله المانسي صلى الله عليه وسلم « اني قدغفرت لها بطاعة زوجها ولان طاعة الزوج واحبة والعيادة غير واحبة فلا يجوز ترك واحب لما ليس بواحب ولا يجوز لها الخروج الاباذنه

(مسئة) (فان مرض بعض محارمها او مات استحب له ان يأذن لها في الخروج اليه) لما فيذلك من صلة الرحم وفي منعها منه قطيعة الرحم وحمل لزوجته على مخالفته وقد امراللة تعالى (فصل) والنهار يدخل في انقسم تبعاً لليل بدليل ماروي أن سودة وهبت يومهالعائشة : فق عليه وقالت عائشة قبض رسول الله عَلَيْكُنْ في يتي وفي يومي وإنما قبض النبي عَلَيْكُنْ شهاراً ويقبعاليوم الليلة المناضية لان النهار تابع لليل ولم المنافية لان النهار تابع لليل ولم المنافية لان النهار تابع لليل ولم النهار مضافا اليل وان أحب أن يجمل النهار مضافا الي الشهر الذي يتعقبه جاز لان ذلك لا يتفارت

(فصل) فان خرج من عند بعض نسائه في زمانها فان كان ذلك في النهار أو أول الليل أو آخره الذي جرت العادة بالانتشار فيه والخروج إلى الصلاة جاز فان المسلمين يخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه ، وأما النهار فهو للمعاش والانتشار ، وإن خرج في غير ذلك ولم بلبث أن عاد لم يقض لها لانه لا فائدة في قضا. ذلك ، وإن أقام قضاء لها سوا، كانت إقامته لمسفر أو حبس أو لغير عذر لان حقها قد فات بغيبته عنها ، وإن أحب أن يجمل قضاء فلائك ولانه قضاء فلا أو حبس أو لغير عذر لان حقها أولى ويستحب أن يقضي لها في مثل ذلك إذا جاز له ترك الليلة بكالها في حق كل واحدة منها فيمضها أولى ويستحب أن يقضي لها في مثل ذلك الوقت لأنه أباخ في المائلة والقضاء تعتبر المائلة فيه كقضا، العبادات والحقوق وإن قضاه في غيره من الوقت لأنه أباغ في المائلة والقضاء تعتبر المائلة فيه كقضا، العبادات والحقوق وإن قضاه في غيره من الوقت لأنه أباغ في أول الليل فقضاه في آخره أومن آخره ففضاه في أوله ففيه وجهان (أحدها) بجور

بالماشرة بالمعروف وايس هذا من المعاشرة بالمعروف فانكانت زوجته ذمية فله منها من الخروج الى الكنيسة ولان ذلك ليس بطاعة ولانفع فان كانت مسلمة فقال الفاضي له منعها من الخروج الى المساجد وهو مذهب الشافعي وظاهر الحديث منعه من منعها وهو قوله عليه الصلاة والسلام «لا تمنعوا إله الله مساجد الله» وروي أن ابن الزبير تزوج عاتكة بنتزيد بن عمرو بن نفيل فكانت تخرج الى المساجد وكان غيوراً فيقول لها لوصليت في بيتك فتقول لا أزال أخرج أو تمنعي فكره منعها لهذا وقال أحد في الرجل تكون له المرأة والامة النصرانية يشتري لها زناراً قال لا بل تخرج هي تشتري النفسها فقيل له جاربته تعمل الزنانير ? قال لا

(فصل) وليس على المرأة خدمة زوجها في العجن والخبز والطبيخ وأشباهه نص عليه أحمد وقال أبو بكر بن أبي شيبة وأبو إسحاق الجوزجاني عليها ذلك واحتجا بقصة علي وفاطمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قضي على ابنته فاطمة بخدمة البيت وعلى علي ماكان خارجا من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طرق وقال الجوزجاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لو كنت آمرا أحداً أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها » ولو أن رجلا أمم امرأته ان تنقل من حبل أسود الى حبل أحمر أو من حبل أحمر إلى حبل أسود كان عليها أن تفعل » ورواه باسناده قال فهذا طاعته فيما لامنفعة فيه (المجني والشرح المحبير)

لانه قد قضى قدر ما فاته من الدل والآخر لا يجوز الهدم المماثلة اذا ثبت هذافانه لا يمكن قضاؤه كله من لبلة الاخرى لنلا يفوت حق لاخرى فتحتاج إلى قضاء والكن إما أن ينفرد بنفسه في لبلة فيقض منها وإما أن يقسم لبلة بينهن ويفضل هذه بقدر مافات من حتبا وإما أن يترك من لبلة كل واحدة مثل ما فات من لبلة هذه وإما أن يقسم المتروك بينها مثل أن يترك من لبلة إحداها ساعتين فيقفي لها من لبلة الاخرى ساعة واحدة فيصير الفائت على كل واحدة منها ساعة

(فصل) وأما الدخول على ضرتها في زمنها فان كان ليلا لم بجر إلا لضرورة مثل أن يحكون منزولا بها فيريد أن بحضرها أو توصي اليه أو مالا بد منه فان فعل ذلك ولم بلبث أن خرج لم بقض وان أقام وبرئت المرأة المريضة قضى اللخرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها وإن خرج لحاجة غر ضرورية أثم والحسكم في القضاء كالو دخل الضرورة لأنه لا فائدة في قضاء اليسير وإن دخل عليها في زمن يسير ففيه وجهان

[أحدها] لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسير لا يقضى

(والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ايلة المجامعة فيجامعها ليمدل بينها ولان اليسير مع الحاع بحصل به السكن فأشبه الكشير وأما الدخول في النهار إلى المرأة في يهم غيرعا فيجرز الحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أمر بحتاج إلى معرفته أو زيارتها لبعد عهره بها

فكيف بمؤنة معاشه ? وقدكان النبي صلى الله عليه وسلم بأمر نساءه نخدمته فقال « ياعائشة اسقينا يا عائشة أطعمينا ياعائشة هلمي الشفرة واشتحذبها بحجر» وروي أن فالحمة أتترسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه مانلقى من الرحى وسألته خادما يكفيها ذلك

ولنا أن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره كسقي دوا به وحصاد زرعه فأماقسم انسي صلى الله عليه وسلم بين علي وفاطمة فعلى ما يلبق بهامن الأخلاق المرضية ومجرى العادة لا على سبيل الا يجاب كاقدروي عن أسهاء بنت أبي بكر أنها كانت تفوم بغرس الزبير و لمنقط له النوى و محمله على رأمها و لم يكن ذلك واحباً عليها وكذلك لا مجب على الزوج القيام عصالح خارج البيت ولا الزيادة على ما بجب لها من النفقة والكموة ولكن الاولى فعل ما جرث به العادة بقيامها به لانه العادة ولا تصلح الحال إلا به ولا تنقطم المعيشة بدونه .

﴿ مُسَالَةً ﴾ (ولا تملك المرأة اجارة نفسها للرضاع والخدمة بغير إذن زوجها)

أمًا إذا فمات ذلك باذنه جازولزمالعقدلان الحق لها لا يخرج عنها وإن كان بغير إذنه لم يصح لما يتضمن من تفويت حقزوجها وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي ويجوز في الآخر لانه تناول محلا غيرمحل النكاح لكن للزوج فسخه لانه يفوت به الاستمتاع ويختل

ولنا أنه عقد ينموت به حق من ينسب له الحق بعقد سابق فلم يصح كاجارةالمستأجرفأما ان أجرت

وأو ذلك لما روت عائشة قالت كان رسول الله وللتيالية بدخل على في يوم غيري فينال مني كل شيء الا الجاع وإذا دخل اليها لم يجامعها ولم يطلء: دها لان السكن بحصل بذلك وهي لا نستحقه وفي الاستمتاع منها عا دون الفرج وجهان

(أحدهم) يجوز لحديث عائشة (والثاني) لا يجوز لأنه يحصل لها به السكن فأشبه الجماع ذان أطال المقام عندها قضاء وإن جامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان على ما ذكرنا ومذهب الشافعي على نحو ما ذكرنا إلا أنهم قالوا لا يقضي إذا جامع في النهار

ولما أنه زمن يقضيه إذا طال القام فيقضيه إذا جامع فيه كاليل

(فصل) والأولى أن يكرن لكل واحدة منهن مسكن يأتيها فيه لانرسول الله ويولي كانية سم هكذا ولانه أصبن لهن وأستر حتى لا يخرجن من بيوتهن وان اتخذ لنفسه منزلا يستدعي اليه كل واحدة منهن في ليلنها ويونها كان له ذلك لان للرجل نقل زوجته حيث شا، ومن امتنهت منهن من إجابته سقط حقها من الفسم الشوزها وان اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض كان له ذلك لان له ان يسكن كل واحدة منهن حيث شا، وإن حبس الزوج فأحب القسم بين نسائه بان يستدعي كل واحدة في ليلنها نعليهن طعته إن كار ذلك سكني مثلهن وان لم يكن لم ازمهن إجابته لان عليهن في ذلك ضرراً وإن أطعنه لم يكن له أن يترك الهدل بينهن ولا استدعاء بعضهن دون بعض عليهن في غير الحبس .

المرأة نفسها للرضاع ثم تزوجت صح العقد ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة لان منافعها ملكت بالعقد السابق على نكاحه فأشبه ما لو اشترى أ.ة مستأجرة وداراً مشغولة فان نام الصبي واشتغل بغيرها فللزوج الاستمتاع وليس لولي الصبي منعها وبهذا قال الشافعي وقال مالك ليس له وطؤها الا برضى الولي لان ذلك ينفص اللبن

ولنا أن وطء الزوج مستحق بالعقد فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كما لو أذن فيه الولي ولأنه يجوزله الوطء مع اذن الولي فجاز مع عدمه لانه ليس للولي الاذن فيما يضر بالصبي ويسقط حقوقه مسئلة ﴾ (وله أن يمنعها من رضاع ولدها الا أن يضطر اليها والخشى عليه)

وجملته أن الزوج منع امرأته من رضاع ولدها من غيره ومن رضاع ولد غيرها الا أن بضطراليها لان عقد النكاح يتنفي عليك الزوج الاستمتاع في كل الزمان من كل الجهات سوى أوقات الصلوات والرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الاوقات فكان له المنع كالخروج من منزله فان اضطر الولد البها بأن لا يوجد مرضعة سواها ولا يقبل الولد الارتضاع من غيرها وجب التمكين من إرضاعه لانها حال ضرورة وحفظ انفس ولدها فقدم على حق الزوج كنقديم المضطر على المالك إذا لم يكن بالمالك مثل ضرورته.

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو وطيءزوجته ولم يطأ الاخرى فليس بماص)

لانعلم خلامًا بين أهل العلم في أنه لانجب التسوية بين النسا. في الجماع وهو مذهب مالك والشانعي وذلك لان الجاع طريقه الشبوة والمبل ولا سبيل إلى التسوية بينهن في ذلك فان قلبه قد يميل إلى إحداهما دون الاخرى قال الله تعالى (و ان تستطيعوا أن تعدلوا بين النسا. ولو حرصتم) قال عبيدة السلماني في الحب والجماع وأن أمكنت النسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه أبلغفيالعدل وقد كان الذي ﷺ يقسم بينهن فيعدل ثم يقول اللهم هذا قسمي فيماأ الك الا تلمني فيمالأ الملك، وروي أنه كان يسوي بينهن حتى في القبل ولانجب التسوية بينهن في الاستمتاع بما دون الفرج من القبل واللمس ونحوهما لانه إذالم بجبالتسوية في الجاع ففي دواعبه أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويقسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليلتين وإن كانت كنابية)

وبهذا قال علي بن أبي طالب وسعيد بن المسيب ومسروق والشافعي واسحاق وأبوعبيد، وذكر أبو عبيد أنه مذهب الثوري والاوزاعي وأهل الرأي ، وقال مالك في إحدى الروايتين عنه يــوي بين الحرة والانة في الفسم لانهما سوا. في حقوق النكاح من النفقة والسكني وقسم الابتداء كذلك همنا ولنا ماروي عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول : إذا تزوج الحرة على الامة قسم اللامة ليــلة

(فصل) فان أرادت رضاع ولدها منه نفيه وجهان (أحدها) أن له منعها من رضاعه ولفظ شيخنا في هذا الـكتاب يقتضيه بعموم لفظه وهو قول الشافمي ولفظ الخرقي يقتضيه أيضاً لانه يخل باستمتاعه منها فأشبه ما لوكان الواد من غـيره وهذا ظاهر كلام الفاضي (والناني) ليس له منعها ويحتمله كلام الخرقي فانه قال فان أرادت رضاع ولدها بأجرة مثلها فهي أحق بهمن غير هاسوا. كانت في حبال الزوج أو مطلقة وهكذا ذكره شيخنا في كتاب نفقة الاقارب في الكتاب المشروح لقول الله تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) وهو خبر يراد به الأمر وهو عام في كل واحدة ولا يصح من أصحاب الشافعي حمله على المطلقات لانه جعل لهن رزقهن وكسومهن وهم لا يحيزون جمل ذلك أجرأ لرضاع ولا غير. وقولنا في الوجه الاول انه يخل باستمتاعه قلنا لا يفا. حق عليه وليس ذلك ممتنعاً كما أن قضاء دينه بدفع ماله فيه واجب سيما إذا تعلق به حق الولد في كونه مع أمه وحق الام في الجمع بينها وبين ولدها وهذا ظاهر كلام ابن أبي موسى

(فصل) في القسم الأول قال رضي الله عنه (وعلى الرجل أن يساوي بين نسائه في القسم الأول) لا نعلم خلافًا بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم قال الله تمالى(وعاشروهن بالمعروف) وليس مع الميل ممروف وقال سبحانه (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له امر أتان فمال الى أحديهما جاء يوم القيامة والحرة ليلتين . رواه الدارقطني واحتج به أحمد ، ولان الحرة يجب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها أكثر في الايوا. ويخالف النفتة والسكني فانه مقدر بالحاجة وحاجتها الى ذلك كحاجة الحرة ، وأما قسم الابتدا. فأنما شرع ليزيل الاحتشام من كل واحد منهما من صاحبه ولا يختلفان في ذلك وفي مسئلتنا يقسم لها ليتساوى حظهما

(فصل) والسلمة والكتابية سواء في القسم فلو كان له امرأتان أمة مسلمة وحرة كتابية قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين ، وإن كامتا جميعا حرتين فليلة وليلة ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحنظ عنه من أعل العلم على أن القسم ببن المسلمة والذمية سوا، ، كذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والنخمي و لزهري والحسكم وحماد ومالك والثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي وذلك لان الامة القسم من حقوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفقة والسكنى ويفارق الامة لان الامة لايتم تسليمها ولا يحصل لها الايواء التام مخلاف الكتابية

(فصل) فان اعتقت الامة في أثباء مدتها أضاف إلى لياتها ليلة أخرى لتساوي الحرة وإن كان بعد استيفاء حقها بعد انقضاء مدتها استؤنف القسم متساويا ولم يقض لها مامضى لان الحرية حصلت بعد استيفاء حقها وإن عنقت وقد قسم الحرة ليلة لم يزدها على ذلك لانهما تساويا فيسوي بينها

(فصل) والحق في القسم اللامة دون سيدها فلها أن تهب ليلتها لزوجها و ابعض ضر اثرها كالحرة

وشقه مائل » وعنعائشة قالت كانرسول الله على الله عليه وسلم يقسم بيننا فيعدل ثم يقول « اللهم هذا فسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك » رواهما أبو داود

﴿ مستلة ﴾ (وعماد القسم الليل الا لمن معيشته بالليل كالحارس)

ولا خلاف في هذا وذلك لان الليل للسكن والايوا. يأوي فيه الانسان الى منزله ويسكن الى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة والنهار المعاش والخروج والكسب والاشتغال قال الله تعالى (وجعل الليل سكنا) وقال سبحانه (وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً) وقال تعالى (ومن رحمته جعل لـ كم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله)

فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ليلة ليلة ويكون في النهار في معاشه فيما شاء بما يباح له إلا أن بكون بمن معاشه بالليل كالحارس ومن أشبهه فانه يقسم بين نسائه بالنهار ويكون الليل في حقه كالنهار في حق غيره

(فصل) والنهار يدخل في القسم تبعا لليل بدليل ما روي أن سودة وهبت يومها لعا ئشة متفق عليه وفالت عائشة قبض رسول الله عليه وسلم نهارا ويتبع اليوم الليلة الماضية لان النهار تابع لليل ولهذا يكون أول الشهر الليل ولو نذر اعتكاف شهر دخل معتكفه فبل غروب شمس الشهر الذي قبله ويخرج منه معد غروب شمس الشهر الذي قبله ويخرج منه معد غروب شمس الشهر الذي قبله ويخرج منه من بعد

وليس لمبدها الاعتراض عليها ، ولا أن يهيه درنها لان الايوا، والسكن حقلها دون سيدها فملكت اسقاطه ، وذكر القاضي أن قياس قول أحمد أنه يستأذن سيد الامة في المزل عنها أن لاتجوز هبتها لحقها من القسم إلا باذنه ولا يصح هذا لان الوط، لا يتناوله القسم فلم يكن الولي فيه حق ، ولان المطالب ة بالفيئة اللامة دون حيدها و فسخ النكاح بالجب والهنة لها دون سيدها فلا وجه لا ثبات المق له هينا ،

(فصل) ولا قسم على الرجل في ملك يمينه فمن كارله نساء وإماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالنساء ، وإن شاء أقل ، وإن شاء أكثر ، وأن شاء ساوى بين الاماء وإن شاء فضل ، وإن شاء استمتم من بعضه دون بعض بدليل قول الله تعالى (فانخفتم أز لانعدارا فواحدة أو ماملكت أيمانكم) وقد كل قنبي على التي مارية القبطية وريحانة فلم يكن يقسم لهما ، ولان الامة لاحق لها في الاستمة ع والدلك لا يُثبت لها الخيار بكون السيد مجبوبا أو عنينا ولاتضرب لهامدة الايلاء لكن إن احتاجت إلى النكاح فعليه اعفافها اما بوطنها أو تزويجها أو بيمها

(فصل) ويقسم بين نسائه ليلة ليلة فان أحب لزبادة على ذلك لم يجز الا برضاهن، وقال القاضي له أن يقسم ليلنين ليلنين وثلاثا ثلاثا ولا تجوز الزبادة على ذلك إلا برضاهن، والاولى مع هذا ليلة وليلة لانه أقرب لمهدهن به وتجوز الثلاث لانها في حد القلة فهي كالميلة وهذا مذهب الشافعي

غروب شمس آخر بوم منه فيبدأ بالليل وان أحب أن يجمل النهار مضافا الى الليل الذي يعقبه جازلان ذلك لا يتفاوت المسئلة ﴾ (وليس له البداءة باحداهن ولا السفر إلا بقرعة)

متى كان عنده نسوة لم يجز له أن يبتدى، بواحدة منهن إلا بقرعة لان البداءة بها تفضيل لها والتسوية واحبة ولانهن متساويات في الحق ولا يمكن الجمع بينهن فوجب المصير الى القرعة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فمن خرجت لها القرعة خرج بها معه متفق عليه فالقرعة في السفر منصوص عليها وابتداء القسم مقيس عليه

﴿ مسئلة ﴾ (إذا بات عندها بقرعة أو غيرها لزمه المبيت عند الثانية)

لتعين حقها فان كانتا اثنتين كفاه قرعة واحدة و صير في الليلة النانية الى الثانية بغير قرعة لان حقها متعين فان كن ثلاثا أقرع في الليلة الثانية للبداءة باحدى الباقيتين فان كن ثلاثا أقرع في الليلة المنافة ويصير في الليلة الرابعة الى الرابعة بغير قرعة ولو أقرع في الليلة الاولى فجعل سها اللاولى وسها للثانية وسها للثانية وسها للرابعة ثم أخرجها عليهن مرة واحدة جاز وكانت لـكلو احدة ماخرجها

﴿مُسَالَةٌ﴾ (وليس عليه التسوية بينهن في الوطء بل يستحب)

ولا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنه لا تجب التسوية بين النساء في الجماع وهو مذهب الشافعي وذلك لان الجماع طريقه الشهوة والميل ولا سبيل الى التسوية بينهن في ذلك فان قلبه قد يميـل إلى

ولذا أن الذي وَتَعَلِيْتُو أَمَا قَسَمَ اللهُ وَاللهُ وَلانَ اللهُ وَاجْبَهُ وَأَعَاجُورُ تَالِبدا. قَ بُواحدة لنعذر الجُمْعِ فَاذَا بات عند واحدة ليلة تعينت اللهِ الثانية حمّا للاخرى فلم بجزجملها الاولى بغير رضاها ولانه تأخير لحقوق بعضهن فلم بجز بغير رضاهن كالزيادة على الثلاث ، ولأنه اذا كان له أربع نسوة فجعل لكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخبرة في نسع ليال وذلك كثير فلم بجز كما لو كان له امرأ نان فأراد أز يجعل لكل واحدة تسعاً ، ولان ثلناً خبر آفات فلا بجوز مع امكان النعجيل بغير رضا المستحق من غير دليل وكونه في حدالقلة لا يوجب جواذ تأخير الحق كالدين الحال والتحديد با ثلاث نحكم لا يسمع من غير دليل وكونه في حدالقلة لا يوجب جواذ تأخير الحق كالدين الحالة وسائر الحقوق

(فصل) فان قسم لاحداها ثم طاق الاخرى آبل قسمها أثم لانه فوت حقها الواجب لها فان عادت اليه برجهة أو نكاح قفى لها لانه قدر على إيفاء حقها دازه كاله مر اذا أيسر بالدين فان قسم لاحداها ثم جاء ليقسم للثانية فأغانت الباب دونه أو منهته من الاستمتاع بها أو قالت لاندخل على أو لاتبت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم . فان عادت مد ذلك إلى المطاوعة استأنف أصمم بينها ولم يقض الباشر لانها أسقطت حق نفسها ، وان كان له أربع نسوة فأفام عند ثلاث منهن ثلاثين ابلة لزمة أن يقيم عند الرابعة عشراً الساويهن فان نشزت إحداهن عليه وظلم واحدة فلم بقسم لها وأقام عند الاثبين أبلة لرمة أن يقيم عند الرابعة عشراً الساهر وأراد القضاء الهظاومة فانه يقسم لها ثلاثا والناشر

إحداها دون الاخرى قال الله تعالى (وان تستطيعوا أن تعداوا بين النساء ولو حرصم) قال عبيدة السلماني في الحبوالجماع وإن أمكنت التسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه أبلغ في العدل وقد كان النبي صلى المة عليه وسلم يقسم بينهن فيعدل ثم بقول « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك » وروي أنه كان يسوي بينهن حتى في الفبلة ولا تجب التسوية بينهن في الاستمناع بما دون الفرج من الفبلة واللمس ونحوهما لانه اذا لم تجب التسوية في الجماع ففي دواعيه أولى

(فصل) وليس عليه النسوية بين نسائه في النفقة والـكسوة اذاً قام بالواجب لـكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له امرأنان له ان يفضل احداهما على الاخرى في النفقة والشهوات والسكنى اذا كانت الاخرى في كفاية ويشتري لهذه ارفع من ثوب هذه وتكون تلك في كفاية وهذالان التسوية في هذا كله تشق فلو وجبت لم يمكنه الفيام بها الا مجرج فسقط وجوبها كالتسوية في الوطء

﴿مسئلة﴾ (ويقسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليلتين وأن كانت كتابية)

وبهذا قال على بن أبي طالب وسميد بن المسيب ومسروق والشافعي واسحاق وابو عبيد وذكرابو عبيد انه مذهب الثوري والاوزاعي واهل الرأي وقال مانك في احدى الروايتين عنه بسوي بين الحرة والامة في القسم لانهما سواء في حقوق النكاح من الدفقة والسكنى وقسم الابتداء فكذلك هذا ولنا ما روي عن على رضي الله عنه انه كان يقول إذا نزوج الحرة على الامة قسم الامة ليلة وللحرة

ليلة خمسة أدوار فيكمل المظلومة خمس عشمرة ليلة ويحصل للناشز خمس ثم يستأنف القسم بين الجميع فانكان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين أيلة وظلم "ثاثة ثم نزوج جديدة ثم أراد أن يقضي المظلوءة فأنه يخص الجديدة بسبع إن كانت بكراً وثلاث إنكانت ثيبا لحق العقد ثم يقسم بينها وبين المظلومة خمسة أدوار على ماقدمنا المظلومة من كل دور ثلاثا وواحدة الجديدة

(فصل) فان كان امرأتاه في بلدين فعليه العدل بينها لأنه اختار المباعدة بينها فلا يسقط حقها عنه بذلك فاما إن يمضي إلى الغائبة في أيامها ، واما أن يقدمها اليه ويجمع بينهما في بلد واحد فان امتنامت من القدوم مع الامكان سقط حقها لنشوزها ، وان أحب القسم بينها في بلدمهما لم يمكن أن يقسم ليلة وليلة فبمحمل المدة محسب ما يمكن كشهر وشهر وأكثر أو أقل على حسب مايك، وعلى حسب تقارب البلدين وتباعدهما

(فصل) ويجوز للمرأة أن تهب حقها من الفسم لزوجها أو لبعض ضر اثرها أو لهن جميعاً ، ولا يجوز إلا برضى الزوج لان حقه في الاستمتاع بها لا يسقط إلا برضاه فاذا رضيت هي والزوج جاز لان الحق في ذلك لهما لابخرج عنها فان أبت الموهوبة قبرل الهبة لم يكن لها ذلك لان حق الزوج في الاستمتاع بها ثابت في كل وقت أنما منعته المزاحمة بحق صاحبتها فاذا زالت المزاحمة جهبتها ثبت حقه في الاستمتاع بها ، وإن كرحت كالوكانت منفردة . وقد ثبت أن ، ودة وهبت يومها لعائشة

ليلتين روا. الدار قطني واحتج به أحمد ولان الحرة بحب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها الايواء ويخالف النفقة والسكني فانه مقدر بالحاجة وحاجتها كحاجة الحرة وأما قسم الابتداء فانها شرع لبزول الاحتشام من كل واحد منها من صاحبه ولا مختلفان في ذلك وفي مسئلتنا يقسم لها ليتساوى حظها (فصل) والمسامة والكتابية سواء في القسم فلوكان له امرأتان أمة مسلمة وحرة كتابية قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين وإنكانتا جميعاً حرتين فليلة وليلة قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنهمن أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء كذلك قال سعيد بنالمسيب والحسن والشمي والنخمي والزهري والحكم وحماد ومالك واثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وذلك لانالقسم من حتوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفقة والسكني ويفارق الامة لان الامةلايم تسليمها ولا يحتمل لها الايواء النام بخلاف الكنابية

(فصل) فان أُعتقت الامة في ابتداء مدَّما أَضاف الى ليلتها ليلة أخرى لنساوي الحرة وان كان بعد انقضاء مدتمها استؤنف القسم متساويا ولم يقض لها ما مضى لان الحرية حصات لهابعداستيفاء حقها وإن عَقَت قسم للحرة ليلة لم يزدها على ذلك لانها تساويا فسوي بينها

(فصل) والحق في القسم للامة دون سيدها فلها أن تهب ليلتها لزوجها وليعض ضرائرها كالحرة وليس لسيدها الاعتراض عليها ولا أن يهبه دونها لان الابواء والسكن حق لها دون سيدها فلكت فكان وسول الله عَيَّكِيْنَةِ يَتَسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه ، ويجوز ذلك في جميع الزمان وفي بعضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمامها ، وروى ابن ماج، عن عائشة أن رسول الله عَيْكِيْنَةً وله على صفية بنت حيي في شي ، فقالت صفية لعائشة حل الله أن ترضي عني رسول الله عَيْكِيْنَةً ولا يومي مأخذت خاراً مصوعاً بزعنران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت إلى جنب النبي وقت يومي مأخذت خاراً مصوعاً بزعنران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت إلى جنب النبي في في الله وقالت ذلك فضل الله بؤتيه من يشاء في خالا من فرضي عنها . فاذا ثبت هذا فان وهبت ليلنها لجميع شرائرها صار القسم بينهن كما لوطلق فخبرته وان وهبتها للزوج فله جعلها إن شاء لانه لاضرو على الباقيات في ذلك إن شاء جعله للجميع وان الماء خص بها واحدة مهن وإن ثانت لائلها لم يجز له وإن شاء جعل المختمون فيها أكثر من بعض وان وهبتها لواحدة منهن الموالاة بين المناه المناه في الوقت الذي كان للواهبة لان المرهوبة قامت كفمل سودة جاز ، ثم إن كانت تلك الميلة الي ايلة الموهوبة والى بينها ، وإن كانت لاتلها لم يجز اله المراه منهن مؤلم الواهبة في ايلتها المزوج فا ثر بها امرأة منهن حقام الواهبة في ايلتها المزوج فا ثر بها امرأة منهن حقام الواهبة في ايلتها الم وجه آخر انه مجوز الموالاة بين الليلتين لهدم الفائدة في النفريق . والاول أصح وقد خرا اله في المواحة فلا يجزز اطراحها . وحتى رجعت الواهبة في المنها فلها ذلك في المستقبل لا بها همة ذكرنا فيه فائدة فلا يجزز اطراحها . وحتى رجعت الواهبة في ليلتها فلها ذلك في المستقبل لا بها همة ذكرنا فيه فائدة فلا يجزز اطراحها . وحتى رجعت الواهبة في ليلتها فلها ذلك في المستقبل لا بها همة ذكرنا فيه فائدة فلا يجزز اطراحها . وحتى رجعت الواهبة في المنها فلها ذلك في المستقبل لا بها همة ذكرنا فيه فائدة فلا يجزز اطراحها . وحتى رجعت الواهبة في ليلتها فلها ذلك في المستقبل لا بها همة في المنه في المستقبل لا بها هما في المنها فلها في المنه في المستقبل لا بها همة في المنه في المنها في المنه في المنه

اسفاط ، وذكر القاضي ان قياس قول احمد انه يستأذن سيد الامة في العزل عنها ان لا يجوز هبتها لحما من القسم الا باذنه، وهذا لا يصح لان الوط ولا يتناوله القسم فلم بكن العمولى فيه حن ولان المطالبة بالفيئة للامة دون سيدها وفسخ النكاح بالجب والعنة لها دون سيدها فلا وجه لاثبات الحق له همهنا

(فصل) ويقسم المريض والمجبوب والعنين والحصي وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي لان القسم الانس وذلك حاصل ممن لا توطأ وقد روت عائشة ان رسول الله عِنْمَالِيّنَةُ لما كان في مرضه جمل يدور على نسائه ويقول « أن أنا غدا أين أنا غدا » رواه البخاري ، فان شق عليه ذلك استأذنهن في الحكون عند إحداهن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى النساه فاجتمعن قال « أن لا أستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأ كون عند عائشة فعاتن » فأذن له رواه أبو داود . فان لم يأذن له أقام عند احداهن بالقرعة أواعتز لهن جميعاً إن أحب، فان كان الزوج بجنونا لا يخاف منه طاف به الولي عليهن وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لانه لا يحصل منه أنس ولا فائدة فان لم يعدل الولي في القسم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقضي للمظلومة لانه حق ثبت في ذمته فلزمه ايفاؤه حال الافاقة كالال

(مسئلة) (ويقسم للحائض والنفساء وألمريضة والمعيبة والمحرمة والصغيرة المكن وطؤها وكانهن « الحزء الثامن » « المغني والشرح الكبير » « الحزء الثامن »

لم تقبض وليس لها الرجوع نيما مضى لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجعت في بعض الليل كأن على الزوج أن ينتقل اليها فان لم جلم-تي أتم الليلة لم يقض لهاشيئاً لان التفريط منها

(فصل) فان بذلت ليلم عال لم يصح لان حتما في كون الزوج عندها وايس ذلك بمال فلا يجوز مقابلته بمال فاذا أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط العوض ولم يسلم لها عوان كان عوضها غير المال مثل إرضاء زوجها أو غيره عنها جاز فان عائشة أرضت رسول الله عَلَيْكَيْدُ عن صفية وأخذت بومها وأخبرت بذلك رسول الله عَلَيْكَيْدُ فلم ينكره

﴿ مسئلة ﴾قال (واذا سافرتزوجته باذنه فلا نفقة لها ولا قسم وانكانهو أشخصها فهي على حقها من ذلك)

وجملة الامر أنها أذا سافرت في حاجتها باذن زوجها لتجارة لها أو زيارة أوحج تطوع أو عمرة لم يرقى لها حق في نفقـة ولا قسم . هكذا ذكر الحرقي والقاضي ، وقال أبو الخطاب في ذلك وجهان ، والشانعي فيه تولان (أحدهما) لا يسقط حقها لانها سافرت باذنه أشبه مألو سافرت ، مه

و أنسا أن القسم المانس والنفقة التمكين من الاستمتاع وقد تمذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كا لو تمذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل أن يسقط

سواء في القسم) وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غميرهم خلافهم وكيذلك التي ظاهر منها لان القصد الايواء والسكن والانس وهو حاصل لهن ، فأما المجنونة فانكانت لايخاف منها فهي كالعاقلة ، وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولا بها

﴿ مسئلة ﴾ (فان دخل في ايلتها الى غيرها لم يجز إلا لحاجة داعية فان لم يلبث لم يقض وإن لبث أو جامع لزمه أن يقضي لها ذلك من حق الأخرى)

وجملة ذلك أنه أذا دخل في زمنها ألى ضرتها فأن كان ليلا لم يجز إلا لضرورة مثل أن يكون مئزولا بها فيريد أن يحضرها أوتوصي اليه أومالا بد منه فأن فعل ولم يلبث أن خرج لم يقض وإن أقام وبر أت المرأة المريضة قضى اللا خرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها ، وإن دخل لحاجة غير ضرورية أثم والحكم في القضاء كما لو دخل لضرورة لانه لا فائدة في قضاء اليسير ، وأن دخل عليها فجامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان (أحدها) لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسير لا بقضى (والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ليلة المجامعة فيجامعها ليعدل بينهما وهذا هو الصحيح لان اليسير مع الجماع أشق على ضربها وأغبط لها من الكثير من غير جماع فكان وجوب قضائه أولى ، فأما الدخول الى المرأة في يوم غيرها في النهار فيجوز للحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أم يحتاج الى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها فيجوز لذلك ولما روت عائشة قالت كان

النسم وجها واحدا لأنه لو سافر عنها اسقط قسمها والنعذر من جهته فاذا تعذر من جهتها بسفرها كان أولى ويكون في النفقية الوجهان . وفي هذا تنبيه على سقوطهما اذا سافرت بغير اذنه فانه اذا سقط حتها من ذلك لعدم التم يكين بأمر ليس فيه نشوز ولا معصية فلأن يسقط بالنشوز والمعصية أولى عومذا لاخلاف فيه نعلمه . فأما ان أشخصها وهو أن يبعثها لحاجته أو يأمرها بالنقلة من بلاها لم بسقط حتها من نفقة ولا قسم لاجها لم تفويته عليه التمكين ولا فات من جهنها وانما حصل بتفويته فلم يسقط حنها كما لوأنلف المشتري المبيم لم يسقط حق البائم من تسليم ثمنه اليه، فعلى هذا يقضي لها بحسب ماأقام عند ضرتها وان سافرت معه فهى على حتها منهما جيما

(مسئلة) قال (واذا أراد سفراً فلا يخرج معه منهن الا بقرعة فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن)

وجملته أن الزوج أذا أراد سفراً فأحب حمل نسائه معه كابن أو تر َبن كابن لم يحتج الى قرعة لان القرعة لتعيين المخصوصة منهن بالسفر وهبنا قد سوى ، وأن أراد السفر ببعضهن لم بجز له أن يسافر بها ألا بقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن مالك أن له ذلك من غير قرعة وليس بصحبح فأن عائشة روت أن النبي عَلَيْكُونَ كان أذا أرأت سفراً أقرع بين نسائه وأيتهن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليه ، ولان في المسافرة ببعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا اليها فلم يجز بغير قرعة كالبداية بها في القسم

رسول الله صلى الله عليه وسلم بدخل على في يوم غيري فينال مني كل شيء إلا الجماع، وإذا دخل عليها لم مجامعها ولم يطل عندها لان السكن محصل بذلك وهي لاتستحقه، وفي الاستمتاع منها بما دون الفرج وجهان (أحدهما) مجوز لحديث عائمة (واثناني) لا يجوز لانه محصل به السكن فأشبه الجماع فان أطال المقام عندها قضاه وان جامعها في الزون اليسير ففيه وجهان على ماذكر نا ومذهب الشافعي على محو ماذكر نا إلا انه لا يقضي اذا جامع في النهار. ولما انه زمن يقضيه أذا طال المقام فيقضيه اذا جامع كالليل وقصل) فان خرج من عند بعض نسائه في زمانها فان كان في النهار أو أول الليل أو آخره المحرب المنافعي على عوالحرب المحرب المادة بالا متشار فيه والخروج الى الصلاة جاز فان المسلمين نخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه، وأما النهار أبهو للمعاش والانتشار، وإن خرج في غير ذلك ولم يلبث أن عاد لم ينفض لها لانه لا فائدة في قضاء ذلك وان أقام قضاه لها سواه كانت اقامته لمدر من شغل أو حبس أو لغير عذر لان حقها قد فات بغيبته عنها، وان أحب أن يجول قضاءه لذلك غيبته عن الاخرى مثل ماغاب عن هذه جاز لان التسوية تحصل بذلك ولانه اذا جاز له ترك الميلة بكالها في حق كل واحدة منها في مضما أولى، ويستحب أن يقضي لها في مثل ذلك الوقت لانه أبلغ في المائلة والقضاء يعتبر فيه المائلة كقضاء العبادات والحقوق، وإن قضاء من غيره من الليل مثل أن فانه في اول الليل فقضاه في

وان أحب المسافرة بأكثر من واحدة أقرع أيضا فقد روت عائشة إن الذي وتشييلي كان أذا خرج أقرع بين نسأته فصارت القرعة لعائشة وحفصة رواه البخاري، ومتى سافر بأكثر من واحدة سوى بينهن كايسوي بينهن في الحضر ولا يلزمه القضا الحاضر أت بعد قدو مه، وهذا معنى قول الخرقي فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن وهذا قول أكثر أهل العلم وحكي عن داود أنه يقضي لقول الله ثماني (فلانه يلو كل الميل) واندا أن عائشة لم تذكر قضا، في حديثها ، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقية السفر بازاه ما حصل لها من السكن مثل ما يحصل في الحضر فلو قضى الحاضرات الحاضرات الحكن قد مال على المسافرة كل الميل ، لحكن أن سافر باحداهن بغير قرعة أثم وقضى المعافرة بعد سفره وجذا قال الشافعي وقال أبر حنيفة وماقت لا يقضي لان قسم الحضر ليس بمثل لفسم السفر فيتهذر القضاء .

ولنا أنه خص بعضهن بمدة على وجه تلحقه النهمة فيه فلزمه القضاء كا لو كان حاضراً. إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وإنما يقضى منها ما أقام منها معها بمبيت ونحوه فأما زمان السير فلم يحصل لها منه إلا انتهب والمشقة فلو جعل الحاضرة في مقابلة ذلك مبيتاً عندها واستمتالاً بها لمال كل الميل.

(فصل) إذا خرجت الفرعة لاحداهن لم بجب عليه السفر بها وله تركها والسفر و مده لان القرعة

آخره او بالعكس جاز في احد الوجهين لانه قد قضى بقدر مافاته من الليل والآخر لا يجوز لعدم الماثلة . اذا ثبت هذا فانه لا يمن قضاؤه كله من ليلة الاخرى لئلا يفوت حق الأخرى فيحتاج الى قضاء ، ولسكن إما أن ينفرد بنفسه في ليلة فيقضي منها واما أن يقسم ليلة بينهن ويفضل هذه بقدر مافات من حقها وله ان يترك من ليلة كل واحدة مثل مافات من ليلة هذه ، واما أن يقسم المتروك بينهما مثل ان يترك من ليلة احداهما ساعتين فيقضي لها من ليلة الاخرى ساعة فيصير الفائت على كل واحدة منهماساعة وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون الهن واحدة من نسائه مسكى يأتيها فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون الهن واستر حتى لا يخرجن من بيوتهن ، فان اتخذ لنفسه منزلا يدعو اليه كل واحدة منهن في ليلتها ويومها جاز ذلك لان الرجل ينقل زوجته حيث شاء ومن امنندت منهن من اجابته سقط حقها من القسم المشوزها ، وان اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض كان له ذلك لان له ان يسكن كل واحدة منهن حيث شاء ، وان حبس الزوج فأحب القسم بين نسائه بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها فعليهن طاعته إن كان ذلك سكني مثلهن وإن لم يكن لم يلزمهن اجابته بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها فعليهن طاعته إن كان ذلك سكني مثلهن وإن لم يكن لم يلزمهن اجابته بين نسائه بين عليهن في ذلك ضرراً ، وان أطعنه لم يكن له أن يترك العدل بينهن ولا استدعاء بعضهن دون بعض كا في غير الحبس

(فصل) ويقسم بين نسائه ليلة ايلة فان أحب الزيادة على ذلك لم يجزر إلا برضاهن، وقال القاضي

لا توجب وانما تمين من تستحق التمديم وان أراد السفر بفيرها لم يجز لأنها تمينت بالقرعة فلم بجز المتعاول عنها إلى غيرها وان وهبت حقها من ذلك الهبرها جاز إذا رضي الزوج لان الحقالها فصحت هبتها له كالو وهبت اليلمها في الحضر ولا يجرز بغير رصا الزوج لما ذكرا في هبة الليلة في الحضر وان وهبته الزوج أو للجميع جاذ، وان استنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج وان أبي فله إراهها على السفر وعه لما ذكرنا، وان استنعت من السفر القرعة بين الدواقي وان رضي الزوجات كابن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن إلا أن لا برضي الزوج وبريد غير من اتفقن عليها فيصار إلى القرعة ولا فرق في جميع ماذكرنا ابين السفر الطويل والقصير اهموم الخبر والمعنى وذكر التنافي احتالا ثانيا أنه يقضي المبواقي في السفر القصير لانه في حكم الاقامة وهو وجه لا محاب الشافعي ولنا أنه سافر بها بقرعة فلم يقض كالطويل ولو كان في حكم الاقامة لم بجز المسافرة باحداهن وتون الاخرى كا لا بحرى كا لا بحراء أن يسافر إلى بيت المفسدس عمد يبدو له فيمضي إلى مصر فله استصحابها معه لانه سفر واحدة قد أفرع له وان أقام في بلدة مدة احدى وعشر بن صلاء فما دون لم يحتسب عليه بها لانه في حكم السفر تجري عليه أحكامه وان زاد على ذلك قضى الجيم عما أقامه لانه خرج عن حكم السفر أن على المقام قضى ما أقامه وان ذاد على ذلك قضى الجيم عما أقامه لانه خرج عن حكم السفر أو الواحد وقد أقرع له

(فصل) إذا أراد الانتقال بنسائه إلى بلد آخر فأمكنه استصحابين كابن في سفره فعل ولم يكن

له أن يقسم ليلة ليلة وليلتين ليلتين وثلاثا ثلاثا ولا تجوز الزيادة على ذلك إلا برضاهن، والأولى مع هذه ليلة وهذه ليلة لا نه أقرب لعهدهن به، وبجوز الثلاث لأنها في حد القلة فهي كالليلة وهذا مذهب الشافعي ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما قدم ليلة ليلة ولان التسوية واجبة وأما جوزنا البداية بواحدة لنعذر الجمع فاذا بات عند احداهن ليلة بقيت الليلة الثانية حقاً للا خرى فلم بجز جعلها للاولى بغير رضاها ولامه تأخير لحقوق بعضهن فلم يجز بغير رضاهن كالزيادة على الثلاث ولانه أذا كان له أربع نسوة في لكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخيرة في تسع ليال وذلك كثير فلم يجزكا لو كان له أمراً تأن فأراد أن يجعل لكل واحدة تسعا ولان للتأ ذير عليها ضرر فان لم يفعل فلا يجوز مع امكان التعجيل فأراد أن يجعل لكل واحدة تسعا ولان للتأ ذير عليها ضرر فان لم يفعل فلا يجوز مع امكان التعجيل بغير رضا المستحق كتأخير الدين الحال، والتحديد بالثلاث تحكم لا يسمع من غير دليل وكونه في حد الفلة لا يوجب جواز تأخير الحق كالديون الحالة وسائر الحقوق

(فصل) فان كانت امرأتاه في بلدين فعليه العدل بينهما لانه اختار المباعدة بينهما فلا يسقط حقهما عنه بذلك فاما أن يمضي الى الغائبة في ايامها وإما أن يقدمها اليه فيجمع بينهما في بلد واحد فان امتنعت من القدوم مع الامكان سقط حقها لنشوزها ، وإن أحب القسم بينهما في بلديهما لم يمكن

له إفراد إحداهن به لان هذا السفر لا يخنص بواحدة بل بحتاج إلى نقل جميعهن فان خص إحداهن قضى للباقيات كالحاضر فان لم يمكنه صحبة جميعهن أو شق عليه ذلك وبعث بهن جميعا مع غيره عن هو محرم لهن جاز ولا يقضي لاحد ولا بحتاج الى قرعة لانه سوى بينهن وان أرادا فراد به ضهن بالسفر معه لم يجز إلا بقرعة فاذا وصل إلى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى الباقيات مدة كونها معه في البلد خاصة لانه صار مقيا وانقطع حكم السفر عنه

(فصل) إذا كانت له امرأة النزوج أخرى وأراد السفر بهما جميعاً قسم المجديدة سبعاً إن كانت بكراً وثلاثا إن كانت ثيبا ثم يقسم بعد ذاك بينها وبين القديمة وأن أراد السفر باحداهما أقرع بينهما فان خرجت قرعة الجديدة سافر بها معه ودخل حق العقد في قسم السفر لانه نوع قسم وان وقعت القرعة للاخرى سافر بها فان حضر قضى الجديدة حق العقد لانه سافر بعد وجوبه عليه وان تزوج اثنتين وعزم على السفر أقرع بينهما فسافر بالتي تخرج لها القرعة ويدخل حق العقد في قديم السفر فاذا قدم قضى النانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده اليها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معه (واشاني) لا يقضيه لللا يكون تفضيلا لها على التي سافر بها لانه لا يحصل للمسافرة من الايواء والسكن والمبيت عندها مثل ما محصل في الحضر فيكون ميلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عتدالاً ولي أنه في الحضر وقضى ميلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عتدالاً ولي أنه في الحضر وقضى

أن يقسم ليلة وليلة فيجمل المدة بحسب ما يمكن كشهر وشهر أوأكثر أو أتل على حسب ما يمكنه وعلى حسب تقارب البلدين وتباعدها

(فصل) فان قسم ثم جاء ليقسم للنانية فأغلقت الباب دونه أو منعته من الاستمتاع بها أو قالت لا تدخل على ولا تبيت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم فان عادت بعد ذلك الى المطاوعة استأنف القسم بينهما والم يقض للناشز لانها أسقطت حق نفسها ، فان كان له أربع نسوة فأقام عند ثلاث منهن ثلاث منهن ثلاثين ليلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً لتساويهن فان نشزت احداهن عليه وظم واحدة فلم يقسم لها ثلاثا وللناشز ليلة خمسة أدوار فيكمل للمظلومة خمس عشرة ليلة ويحصل للناشز خمسة ثم يستأنف القسم بين الجامع ، فان كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ليلة وظم الثالثة ثم تزوج جديدة ثم أراد أن يقضي للمظلومة فانه يخص الجديدة بسبع ان كانت بكرا وثلاث ان كانت ثيبا ثم يقسم بينها وبين المظلومة خمسة أدوار على ماقدمنا للمظلومة من كل دور ثلاثا وواحدة للجديدة

﴿ مسئلة ﴾ (وانأرادالنقلةمن بلد الى بلد وأخذ احداهن معه والاخرى مع غيره لم بجز إلا بقرعة) وجملة ذلك ان الزوج اذا أراد الانتقال بنسائه الى بلد آخر فأمكنه استصحاب الكل في سفره فعل وليس له افراد احداهن به لان هذا السفر لايختص بواحدة بل يحتاج الى نقل جميعهن، فانخص ويحتمل في المسئلة الاولى وجها ثاناً وهو أن يستأ ف قضاء حق المقد لكل واحدة منها ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كا لايحتسب به علبها فيما عدا حق المقد وهذا أقرب الى الصواب من اسقاط حق المقد الواجب بالشرع بغير مسقط

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أعرس عند بكر أقام عندها سبما ثم دار ولا يحتسب عليها بما أقام عندها ، وان كانتُ ثيبا أقام عندها ثلاثا ثم دار ولا يحتسب عليها أيضاً بما أقام عندها)

منى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأقام عندها سبعاً ان كانت بكراً ولايقضيها للباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثا ولا يقضيها إلا أن نشاء هي أن يقيم عندهاسبعاً فانه يقيمها عندها ويقضي الجيم للباقيات . روي ذلك عن أنس ، وبه قال الشعبي والنخبي ومالك والشانبي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر، دروي عن سعيد بن المديب والحدن وخلاس بن عرو ونافع مولى ابن عمر البكر ثلاث وقتيب لياتان ونحوه قل الاوزاعي ، وقل الحكم وحماد وأصحاب الرأي الافضل المحديدة في القسم فان أقام عندها شيئاً قضاه الباقيات الأنه فضاراً بمدة فوجب قضاؤها كا لو أقام عند الثيب سبعاً

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة اذا تُزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثائم قسم قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنساً رفعه الىالنبي ﷺ متفق

احداهن قضى للبافيات كالحاضر فان الم يمكنه الجمع أو شق عليه ذلك وبعث بهن جميعاً مع غيره ممن هو محرم لهن جاز ولا يقضى لاحد ولا يحتاج الى قرعة لانه سوى بينهن ، وأن أراد افراد بعضهن بالسفر معه لم يجز الا بقرعة فاذا وصل الى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى للبافيات مدة كونها معه في البلد خاصة لانه صار مقها وانقطع حكم السفر عنه

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى سافر بها بقرعة لم يقض وإن كان بنير قرعة لزمه الفضاء للاخرى) وجملة ذلك أن الزوج إذا أراد سفراً فأحب حمل نسائه كلهن معه أو تركهن كلهن لم محتج إلى

وجملة ذلك أن القرعة لتعيين المخصوصة مهن بالسفر وههنا قد سوى ، وإن أراد السفر ببعضهن لم يجزله ورعة ، لأن القرعة ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وحكي دن مالك أن له ذلك من غير قرعة وليس فلك إلا بقرعة ، وهذا قول أكثر أهل العلم ، وحكي دن مالك أن له ذلك من غير قرعة وليس بصحيح فان عائشة قالت كان رسول الله عليه الله على أراد سفراً أقرع بين نسائه فأ يتهن خرج سهمها خرج بها معه ، متفق عليه ولان في المسافرة ببعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا اليها فلم يجز بغير قرعة كالبداية بها في القسم ، وإن أحب المسافرة باكثر من واحدة أقرع أيضاً فقد روت عائشة أن النبي عليه النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على المنافرة به يهن نسائه، فصارت القرعة لعائشة وحفصة ، رواه البخاري . ومتى سافر بأكثر من واحدة القضاء للحاضرات بعد

عليه ، وعن أم سلمة أن رسول الله وَيَعَلِينَهُ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثًا وقال ايس بك على أهلك هوان ان شئت سبعت لك سبعت المسائي » رواد مسلم ، وفي المظ « وإن شئت ثلثت ثم درت » وفي المظ «وإن شئت زدتك ثم حاسبتك به البكر سبع وقتبب ثلاث » وفي المظروا، الدارقطني « إن شئت أقت عندك ثلاثًا خالصة الك ، وإن شئت سبعت الك ثم سبعت المسائي » وهذا يمنع قيامهم ويقدم عليه ، قال ابن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ماقلناه وليس مع من خالفنا حديث مرفوع والحجة مع من أدلى بالسنة

(فصل) والامة والحرة في دندا سواء ولأصحاب الشافعي في دندا ثلاثة أوجه (أحدها) كقولنـا (والثــاني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والثــالث) للبكر من الاماء أربع وللثيب ليلتان تكيلا ليعض الليلة

ولنا عموم أوله عليمه السلام « البكر شبع والثيب ثلاث » ولانه يراد للانس وأزالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الحاجة اليه فاستويا فيه كالنفتة

(فصل) يكره أن يزف اليه امرأتان في ليلة واحدة أو في مدة حقءتد احداهما لأنه لايكنه أن يوفيهما حقهما وتستضر التي لايوفيها حقها وتستوحش فان فعل فأدخلت احداهما قبل الاخرى بدأبها

قدومه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . وحكى عن داود أنه يقضي لقول الله تعالى (فلا عيلوا كل الميل فتذروها كالملقة)

ولذا أن عائشة لم تذكر قضاء في حديثها ، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقة السفر بازاً ما حصل من السكن مثل ما يحصل في الحضر فلو قضى للحاضرات لكان قد مال على المسافرة كل الميل لكن ان كان مسافراً باحداهر بغير قرعة أثم وقضى البواقي بمد سفره وبه قال الشافمي ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي لان قسم الحضر اليس بمثل قسم السفر فيتعذر القضاء .

ولنا أنه خص بمضهن بمدة على وجه تلحقه التهمة فيه فلزمه القضاء كما لو كان حاضراً. إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وأنما يقضي منها ما أقام منها بمبيث ونحوه فاما زمان السيرفلم محصل لها منه الا المشقة والتعب فلو جعل للحاضرة في مقابلة ذلك مبيتاً عندها واستمتاعا بها لمال كل الميل .

(فصل) فان خرجت القرعة لاحداهن لم بجب عليه السفر بها وله تركما والسفر وحده لان القرعة لا توجب وأنما تعين من تستحق النقديم فان أراد السفر بغيرها لم يجز لانها تعينت بالقرعة فلم يجز العدول عنها الى غيرها وان وهبت حقها من ذلك اغيرها جاز اذا رضي الزوج لان الحق لها فيجوز هبتها له كما لو وهبت ليلتها في الحضر ولا يجوز بغير رضاه كما لو وهبت ليلتها في الحضر وان وهبته للزوج أو للجميع جاز ، وان امتنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج، وان أبى فله اكراهها على السفر معه القرعة بين البواقي، وان رضي الزوجات

فوفاها حقها ثم عاد فوفى الثانية ثم ابتدأ القسم ، وإن زفت الثانية في أثنا. مدة حق العقد أتمه الاولى ثم قضى حق الثانية ، وإن أدخلتا عليه جميعاً في مكان واحد أقرع بينهما وقدم من خرجت لها القرعة منما ثم وفى الاخرى بعدها

(فصل) واذا كانت عنده امرأتان فبات عند احداها ايلة ثم تزوج ثالثة قبل ايلة الثانية قدم المزاوفة بليالبها لان حتها آكد لانه ثبت بالعقد وحق الثانية ثبت بفعله فاذا قضى حق الجديدة بدأ بالمانية فوقاها ايلتها ثم يبيت عند الجديدة ثم يبتديء الفسم ، وذكر الفاضي أنه اذا وفي الثانية ليلتها بات عند الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الليلة الني يوفيها للثانية نصفها من حقها ونصفهامن بات عند الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الليلة الني يوفيها للثانية نصفها من حقها ونصفهامن حق الاخرى فيثبت للجديدة في مقابلة ذلك نصف ليلة بازاء ما عصل لكل واحدة من ضرتيها ، وعلى هذا القول يحتاج أن ينفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج فانه رعا لا بجد مكانا ينفرد فيه أو لا يقدر على الخروج اليه في نصف الليلة أو الجيء منه وفيا ذكرناه من البداية بها بعد الثانية وقاء بحقها بدون على الخرج فيكون أولى ان شاء الله

(فصل) وحكم لسبعة والنافر ثة لتي يقيمها عندالمزفو ة حكم سائر القسم في أن محاده الليل وله الحزوج أماراً لمماشه وقضاء - قرق الناس ، وأن تعذر عليه المعام عندها ليلا لناخل أو حبس أو ترك ذلك الخير عذر قضاء لها وله الحزوج لصلاة الجماعة فإن النبي مَنْ الله لله يكن يترك الجماعة المداك ويخرج لما لابد له منه فإن أطال قضاء ، وإن كان يسيراً فلا قضاء عليه

كابن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن الا أن لا يرضى الزوج ويريدغير من انفقن عبرا فيصار الى القرعة، ولا فرق في جميد عماذكر نا بين السفر الطويل والقصير المموم الخبر والمعنى، وذكر القاضي احبالا أنه يقضي للبواقي في السفر القصيرلا نه في حكم الاقامة وهو وجه لاصحاب الشافعي ولنا أنه سافر بها بقرعة فلم يقض كالطويل ولوكان في حكم الاقامة لم تجز المسافرة باحداهن دون الاخرى كما لا يجوز افراد احداهن بالقسم دون غيرها ، ومتى سافر باحداهن بقرعة ثم بدا له بعد السفر فحو أن يسافر الى القدس ثم يبدو له فيمضي الى مصر فله استصحابها معه لانه سفر واحد قد أقرع له فان أقام في بلدة مدة احدى وعشرين صلاة فما دون لم يحتسب عليه بها لانه في حكم السفر يجري عليه أحكامه وان زاد على ذلك قضى الجميع عا أقامه لا نه خرج من حكم السفر وان أجم على المقام قضى ما قامه وان قل لانه خرج عن حكم السفر ثم اذا خرج بعد ذلك الى بلد ، أو بلدة أخرى لم يقض ما سافره لا نه في حكم السفر الواحدوقد أقرع له

﴿ مسئلة ﴾ (وان امتنعت من السفر معه أو من المبيت عنده أو سافرت بغير اذ نه سقط حقها من الفسم) لا نعلم خلافا في ذلك لانها عاصية له بمنع نفسها منه فسقط حقها كالناشزة

﴿ مسئلة ﴾ (وان أشخصها هو فهني على حقها من ذلك) (المغنيوالشرح الحكبير) (١٠) (الجزء الثامن) (مسئلة ﴾ قال (واذا ظهر منها ما يخاف معه نشوزها وعظها فان أظهرت نشوزا هجرها فان أردعها والا فله أن يضربها ضربالا يكون مبرحا)

مهنى النشور معصية الزوج فيما فرض الله عليها من طاعة مأخوذ من النشر وهو الارتفاع فكأنها ارتفعت و عالت عما أوجب الله عليها من طاعة مفنى ظهرت نها أمارات النشور مثل أن تتفاقل و تدافع اذا دعاها ، ولا تصبر اليه الا بتكره و دمدمة فانه يعظها فيخوفها الله سبحانه وبذكر ما أوجب الله له عليها من الحتى والطاعة ، وما يلحقها من الأنم بالمحالمة والمعصية وما يسقط بذلك من حقوقها من النفقة والسكسوة وما يباح له من ضربا وهجرها لقول الله تعالى (واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن) فان أظهرت الذشور وهي أن تعصيه و تمتنع من فواشه أو تخرج من منزله بغير إذ له فاه أن يهجرها في المضجم لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجم) قال ابن عباس لا تضاجعها في فراشك ، فأما أهجران في المضجم لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجم) قال ابن عباس لا تضاجعها في فراشك ، فأما أله جران في الدكلام فلا بجرز أكثر من ثلاثه أيام لما روى أبو هربرة أن الذي وتقييليني قال و لا يحل ما المسلم أن به حبر أضاه فرق ثلاثة أيام ه وظاهر كلام الحرقي أنه ليس له ضربها في النشوذ في أدل من وقد روي عن أحمد اذا عصت المرأة زوجها فنه ضربها ضربا غير مبرح ، فظاهر هذا إباحة ضربها بأول مرة اقول الله تعالى (واضر برهن) ولامها صرحت بالمع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان بأول مرة اقول الله تعالى (واضر برهن) ولامها صرحت بالمع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان

نحو أن يبعثها في حاجته أو يأمرها بالنقلة من بلدها لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم لانها لم تفوت عليه التم كين ، ولا فات من جهنها وأنما حصل بتفويته فلم يسقط حقها، كما أو أتلف المشتري المبيع لم يسقط حق البائع من تسليم ثمنه اليه ، فعلى هذا يقضي لها بحسب ما أفام عند ضربها ، وأن سافرت معه فهي على حقها منها جميعاً .

(مسئلة) (وان سافرت لحاجتها باذنه فعلى وجهبن)

اذا سافرت المرأة في حاجتها باذن زوجها لنجارة لها أو زيارة أو حج تطوع أو عمرة لم يبق لها حق في نفقة ولا قسم في أحد الوجهبن ، هذا الذي ذكره الخرقى والقاضي ، وقالم ابو الخطاب فيه وجه آخر انها لا تسقط ، وهو قول الشافعي لانها سافرت باذنه اشبه مالو سافرت معه ، ووجه الاول ان القسم للانس والنفقة للنمكين من الاستمتاع ، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كما لو تمذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل ان يسقط القسم وجها واحداً لانه لو سافر عنها لسقط قسمهما والتعذر من جهتها بسفر كان اولى ويكون في النفقة الوجهان

(مسئلة) (وللمرأة ان بهب حقها من الفسم لبعض ضرائرها باذنه او له فيجعله لمن شاء منهن) لان الحق لهـا وللزوج فاذا رضيت هي والزوج حاز لان الحق لا بخرج عنهما فان أبت الموهوبة غوبات المعاصي لا نختاف بالنكرار وعدمه كالحدود ، ووجه قول الحرقي المقصود زجرها عن المهصية في المستقبل وما هسدا سبيله يبدأ فيه بالاسهل فالاسهل كن هجم منزله فأراد إخراجه . وأما قوله (واللاني تخافون نشوزهن) الآية ففيها اضهار تقديره : واللاني تخافون نشوزهن فعظرهن فان نشزن فاهجروهن في المضاجع فان أصررن فاضر بوهن كا قال سبحانه (إيماجزاء الذين محاربه ن الله ورسوله ويحمون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تفطع أيديهم وأرجاهم من خلاف أو يفوا من من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه اهقوبات على خوف النشوز ولا خلاف في أنه لايضربها من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه اهقوبات على خوف النشوز ولا خلاف في أنه لايضربها واضر بوهن) وقال النبي والشافعي تولان كهذين فان لم ترتدع الوعظ والهجر فله ضربها لقوله تعالى فاضر بوهن) وقال النبي والشافعي تولان كهذين فان لا يوط من فرشكم أحداً تكرهونه فان فعلن فاضر بوهن ضربا غير مبرح ك رواه مسلم معنى غير مبرح أي ليس بالشديد . قال الحلال سأ استأهد الن يحيى عن قوله ضربا غير مبرح قان غير شديد ، وعليه أن يجتنب الوجه والمواضم الحوفة لان المقصود التأديب لا لابلاف ، وقد روى ابر دارد عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال قالت ولا يهجر إلا في البيت ، وروى عبدالله من زمعة عن النبي عين المهدي والمواضر الحراب الله عليه المواضر المول الله ياليت ، وروى عبدالله من زمعة عن النبي عين المول وسول الله عليه أفي المول المول الله عليه المول المول المول الله عليه المول الله في حد من حدود الله ، عشرة أسواط الول وسول الله في حد من حدود الله ، من عامه عامه المول وسول الله في حد من حدود الله ، من عامه عامه المول وسول الله عشرة أسواط الهول وسول الله في حد من حدود الله ، من عامه عامه المول وسول الله عالم المول وسول الله عالم المول وسول الله عالم المول وسول الله عالم المول المول المول الله المول المول المول المول المول الله المول الم

قبيل الهبة لم يكن لها ذلك لان حق الزوج في الاستمناع ثابت في كل وقت انما منعته المزاحمة لحق صاحبتها فاذا زالت المزاحمة بهبتها ثبت حقه في الاستمناع بها وان كرهت كما لوكانت منفردة، وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لمائشة يومها ويوم سودة ، منفق عليه ونحو ذلك في جميع الزمان وفي بعضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمانها ، وروى ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله عليه وسلم وجد على صفية بنت حيى في شيء فقالت صفية لمائشة هل عائشة ان رسول الله علي الله عليه وسلم وجد على صفية بنت حيى في شيء فقالت صفية لمائشة هل لك أن ترضي عنى رسول الله عليه وسلم ولك يومي ? فأخذت خاراً مصبوغا بزعفوان فرشته ليفوح ريحه ثم اختمرت به وقعدت الى جنب النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا إليك ياعائشة انه ليس يومك » فالت ذلك فضل الله يؤتيه من يشاه ، فأخبرته بالامر فرضي عنها اذا ثبت هذا نان وهبت ليلنها لجميع ضرائرها صار القسم بينهن كما لو طلق الواهبة و إن وهبتها للزوج فنه واحدة كفعل سودة جاز ثم ان كانت فنه ليله الموهو بة والى بينهما ، وان كانت المناه عيجز له الموالاة بينهما إلا برضا الباقيات ويجعام الما قي الماقيات ويجعام الما في الماتها في المينها الم يجز له الموالاة بينهما إلا برضا الباقيات ويجعام الما في المناقيات ويجعام الما في المها به يه نها الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان للواهبة لان الموهو بة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان للواهبة لان الموهو بة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الهوقية المن الموهو بة قامت مقام الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الموقعة ا

كما لوكانت باقية للواهبة ولان فيذلك تأخيراً لحق غيرها وتغييراً لليلتها بغير رضاها فلم يجزءوكمذلك الحكم اذا وهبتها الزوج فآثر بها امرأة منهن بعينها،وفيه وجه آخر انه لايجوز الموالاة بين الليلتين لعدم الفائدة في التفريق والاول أصح وقد ذكرنا فيه فائدة فلا يجوز اطراحها

(مسئلة) (فمتى رجعت في الهبة عاد حقها ولها ذلك في المستقبل لانها هبة لم تقبض وليس لها الرجوع فيها مضى) لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجعت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل اليها فان لم يعلم حتى أثم الليلة لم يقض لها شيئا لان التفريط منها

(فصل) فان بذلت ليلّها بمال لم يصح لان حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك بمال فلا يجوز مقابلته بمال فاذا أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط العوض ولم يسلم لها فانكان عوضها غير المال مثل ارضاء زوجها عنها أو غيره جاز لان عائشة أرضت رسول الله عَلَيْكَيْهُ عن صفية وأخذت يومها وأخبرت بدّلك رسول الله عَلَيْكَيْهُ فلم ينكره

﴿ مسئلة ﴾ (ولا قسم عليه في ملك البمين وله الاستمتاع بهن كيف شاء)

ومن له نساء واماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالنساء ، وان شاء أقل وإن شاء أقل وإن شاء أكثر ، وان شاء ساوى بين الاماء وان شاء فضل ، وان شاء استمتح بمضهن دون بمض، بدليل قوله تعالى (فان خفم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيما نسكم) وقد كان للنبي والمسلمة القبطية وريحانة فلم يقسم لها ولان الامة لا حق لها في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها الحيار بجب السيد ولا عنته ولا يضرب لها مدة الابلاء

(مسئلة) (ويستحب التسوية بينهن لئلا يضر ببعضهن وان لا يعضلهن ان لم يردالاستمتاع بهن) اذا اجتاجت الامة الى النـكاح وجب عليه اعفافها اما بوطئها أو ترويجها أو بيعها

(فصل) قال رحمه الله (واذا تزوج بكراً أقام عندها سـبهاً ثم دار ، وإن كانت ثيباً أفام عندها ثلاثاً ثم دار:)

متى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأغام عندها سبماً ان كانت بكراً ولا يقضيها

173

رجلا فيم ضرب امرأته . رواه ابو داود ، ولانه قد يضربها لاجل الفراش ، فان أخبر بذلك استحيا ، وان أخبر بنيره كذب

(فصل) واذا خافت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرغبته عنها اما لمرض بها أو كبر أو هامة فلا بأس ان تضم عنه بعض حتوقها تسترضيه بذلك لقول الله تعالى (وان امر ة خافت من بهلها نشوزاً أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا) روى البخاري عن عائشة (وان امرأة خافت من بهلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا) قالت هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها و يتزوج عليها تقول له المسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري فأنت في حل من النفقة على والقسمة في

وعن عائشة ان سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن ينارة ارسول الله عَلَيْكَ قَالَت : يا

للباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً ولا يقضيها إلا أن تشاء هي أن يقيم عندها سبراً فانه يقيمها عندها ويقضي الجميع للباقيات . روي ذلك عن انس وبه قال الشعبي والنخمي والله والشافمي وأبو عبيدة وابن للنذر.

وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وخـلاس بن عمرو ونافع مولى ابن عمر: البـكم ثلاث وللثيب ليلتان ونحوه قال الاوزاعي ، وقال الحـكم وحماد وأصحاب الرأي: لافضل للجا يا ة في القسم فان أقام عندها قضاه للباقيات لانه فضلها بمدة فوجب قضاؤها كما لو أقام عند الثيب سبعاً .

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها با وقسم، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم ، قال أبو قلابة ولو شــ ثت لقلت ان أنسا رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه . وعن أم سلمة أن أرسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال « ليس بك على اهلك هوان إن شئت سبعت لك، وان سبعت لله سبعت لنسائي » رواه مسلم ، وفي لفظ «وإن شئت ثلث ثم درت » وفي لفظ رواه الدارقطني « أن شئت سبعت لك على على على النسائي » وهذا يمنع قياسهم و يقدم عليه

قال ابن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ما قلناه ، وليس مع من خالفنا حــديث مرفوع والحيجة مع من ادلى بالسنة .

(فصل) والآمة والحرة في هذا سواء ولاصحاب الشافعي في هذا ثلاثة أوجه (أحدها)كـقرلنا (والثاني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والثالث)للبكر من الا. اربع ولاثيب ليلتان تـكميلا لبعض الليلة .

ولنا عموم قوله عليه السلام «للبكر سبع وللثيب الاث» ولانه يراد للانس وازالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستويا فيه كالنفقة

رسول الله يومي الهائشــة فقبل ذلك رسول الله عَيْنَالِيَّةِ منها ، قالت في ذلك أزل الله جل ثناؤه وفي أشباهها أراه قال (وان امرأة خافت من بمايا نشوزا أو اعراضًا) رواه أبرداو: ، ووتي صالحته على تُرك شيء من قسمها أو نفقتها أو على ذلك كله جاز فان رجعت فلها ذلك ، قال أحمد في الرجل بغيب عناص آنه فيقولها ازرضيت على هذا وإلافأنت أعلم فتقول قدرضيت فهو جائز فانشا ترجعت

(مسئلة) قال (والزوجان اذا وقعت بينهما العداوة وخشىعليهما أن يخرجهما ذلك الى العصيان بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهاها مأمو نين برضا الزوجين وتوكيلهما بأن بجمعا إذا رأيا أو يفرقا فما فملا من ذلك لزمهما)

وجملة ذلك أن الزوجين أذا وقع ببنهما شفاق نظر الحاكم فان بأن له أنه من المرأة فهونشوز تد

﴿مسئلة﴾ (وان زفت اليه امرأتان قدمت السابقة منهما ثم أفام عند الاخرى ثم دار وان زننا معا قدم احداها بالقرعة ثم أقام عند الاخرى)

يكره ان تزف اليه امرأنان في ليلة واحدة أو في مدة عقــد احداها لآنه لا يَكُمْهُمُ أَن يُوفِيهَا وتستضر التي لا يوفيها حقها، فان دخات أحداها اليه قبل الآخرى بدأ بها فوفاهاحقها ثمعاد فوفي الثانية ثم ابتدأ القسم، وان زفت الثانية في أثناء مدة العقد أنَّمه للاولى ثم قضى حق الثانية وان دخلتاعليه جمي<mark>عا</mark> في مكان واحدأقرع بينها وقدم من خرجت لها القرعة منهما تم وفى اللاخرى بعدها

(فصل) وإذا كان عنده أمر أتان ڤبات عند احداهما ليلة ثم تُزوج ثالثة قبل ليلةالثانيةقدمالمزفوفة بلياليها لان حقها آك. لانه ثبت بالعقد وحق اثنانية ثبت بفعله فاذاقضي حق الجديدة بدأ بالثانيةفوفاها ليلتها ثم ثبت عند الجديدة ثم يبتديء انقسم وذكر القاضي أنه إذا وفى الثانية ليلتها بات عنـــد الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الليلة التي يوفيها الثانية نصفها منحقها ونصفها منحق الاخرى فيثبت للجديدة في مقابلة ذلك صف ليلة بازاء ما حصل اكرواحدة من ضربها وعلى هذا القول محتاج أن ينفرد بنفسه في نصف ليلةوفيه حرج فانه رىمالا يجد مكاناً ينفردفيه أو لا يقدر على الخروج اليه في نصف الليلة أو المجيء منه وفيما ذكرناه من البداية بها بعدالثانية وفاء حقها بدرن هذا الحرج فيكوناً ولى انشاء الله تعالى ﴿مسئلة﴾ (وان أراد السفر فخرجت القرعة لاحداهما سافر بها ودخل حق العقدفي قسم السفر

فاذاقدم بدأ بالاخرى فوفاها حق العقد)

إذا تزوج امرأتين وعزم على السفر أقرع بينهما فسافر بالتي تخرج لها القرعةويدخلحق العقد في قسم السفر فاذا قدم قضى لثنانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده اليها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معـــ: (والثاني) لا يقضيه ائلا يكون تفضيلا لها على التي سافر بها لانه لا بحصل المسافرة من الابواء والسكن والمبيت عندها مثل ما يحصل في الحضر فيكون ميلا

مضى حكمه ، وأن بأن أنه من الرجل أسكنها إلى جانب ثفة يمنعه من الاضرار بها والتعدي عليها . وكذلك أن بأن من كل وأحد منها تعد أو أدعى كل وأحد منهما أن الآخر ظلمه اسكنهما الى جانب من يشرف عايهما ويلزمهما الانصاف ، فأن لم ينهبأ ذلك وتمادى الشر ببنهما وخيف الثقاق عليهما والعصيان بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها فنظرا ببنهما وفعلا مايربان المصلحة فيه من جمع أو تفريق المول الله تعالى (وأن خرتم شقاق ببنهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يوفق الله ببنهما)

واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحكين فني إحدى الروايتين عنه انهما وكيلان لهما لا يملكان التفريق لهم إلا باذنهما ، وهذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافعي وحكي ذلك عن الحسن وأبي حنيفة لان البضم حقه والمال حقها وهما رشيدان فلا يجوز انميرهما النصرف فيه إلا بركالة منهما

فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضى مدة ينقضي فيها حق عقد الاولى أعه في الحضر وقضى للحاضرة مثله وجهاً واحداً وفيا زاد الوجهان، ويحتمل في المسئلة وجهاً ثالثاً وهوأن يستأنف حقالعقد للكل واحدة منها ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كما لا يحتسب به عليهما فيا عدا حق العقد وهذا أقرب إلى الصواب من اسقاط حق العقد الواجب بالشرع بغير مسقط

(فصل) فانكانت له امرأة فتروج أخرى وأراد السفر بهما جميعاً تسملجديدة سبعاً إنكانت بكراً وثلاثاً إنكانت بكراً وثلاثاً إنكانت ثيباً ثم يقسم بعد ذلك بينهاو بين القدعة وان أراد السفر باحد هما أقرع بينها فان خرجت قرعة الحديدة سافرت معه و دخل حق العقد لا نه سافر بعد وجوبه عليه

(مسئلة) (وإن طلق احدى نسائه في ليلتها أنملانه فوتحقها الواجب لها فانعادت اليه برجمة أو نكاح قضى لها لانه ثدر على ايفاء حقها فلزمه كالمسر إذا أيسر بالدين

(مسئلة) (وله أن يخرج في نهار ليل القسم لمعاشه وقضاء حقوق الناس)

لقوله تعالى (وجعلنا الليه لباساً وجعلنا النهار معاشاً) وقال تعالى (وهوالذي جعل لسمح الليل للسكنوا فيه ولتبتنوا من نضله) أي لتسكنوا في الليل ولتبتنوا من فضله في النهار . وحكم السبعة والثلاثة الني يقيمها عند المزفوفة حكم سائر القسم فيا ذكر نا فان تعذر عليه المقام عندها ليلا لشغل أو حبس أو ترك ذلك لغير عذر قضاه لها وله الخروج الى صلاة الجماعة فان النبي علي الله المجلسة الجماعة لذلك ويخرج لما لا بدله منه فان أطال قضاه ولا يقضى اليسير

﴿ فصل في الذشوز ﴾

وهو معصيتها إياه فيما مجب عليها من طاعته ما خوذ من النشر وهو الارتفاع فكا نها ارتفعت وتعالت عما وجب عليها من طاعته

(مسئلة) (فمتى ظهرت منها امارات النشوز بأن لا تجيبه الى الاستمتاع أو تجيبه متبرمة ومنكرهة

أو ولاية عليهما (والثانية) أنهما حاكمان ولهما أن يفعلا مأبربان من جمع وتفريق بعوض وغيرعوض ولا يحتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاها . روي نحو ذلك عن على وابن عباس وأبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي والنخبي وسعيد بن جبير ومالك والارزاعي وإسحاق وابن المنسذر لقول الله تعالى (فابعثوا حكماً من أهله وحكما من أهلها) فسماهما حكمين ولم يعتبر رضا الزوجين ثم قال (إن مويدا إصلاحا) فخاطب الحكين بذلك

وروى أبوبكر باسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أنيا علياً مع كل واحد منهما فنام من الناس فقال علي رضي الله عنه ابعثوا حكما من أهله وحكماً من أهاما فبعثوا حكمين ثم قال علي المحكمين هل تدريان ماعليكما من الحق عليكما من الحق انرأيّما أن تجمعا جمعياً وان رأيتما أن تفرقا فرقتما فقالت المرأة رضيت بكتاب الله علي ولي فقال الرجل أما الفرقة فلا فقال علي كذبت حتى

وعظها فان أصرت هجرها في المنتجع ما شاء، وفي الـكلام ما دون ثلاثة أيام فان أصرت فله أن يضربها ضرباً غير مبرح)

متى ظهرت من المرأة امارات النشوز مثل أن تتناقل وتدافع إذا دعاها ولا تصير اليه إلا بتكره ودمدمــة قانه يعظهـا فيخوفهـا الله سـبيحانه ويذكر ما اوجب الله له عديهـا من الحق والطــاعة وما ياحقها من الاثم بالخالفة والمصية وما يسقط بذاك من النفقــة والـكسوةوما بباح له من هجرها وضربها لقول الله تعالى (واللاني تخانون نشوزهن نعفاوهن) فان أظهرت النشوز وهو أن تعصيــه وتمتنع من فراشه أو تخرج من منزله بغير إذنه فله أن يهجرها في الضجع ما شاء لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجع) قال ابن عباس لا تضاجعها في فراشك فأما الهجران في الـكلام فلا مجوز أكثر من ثلاثة أيام لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق 'الاثة أيام »وظاهر كلام الخرقي أنه ليس له ضربها في النشوز في أول مزة وقد روي عن أحمد ان عصت المرأة زوجها فله ضربها ضرباً غدير مبرح ظاهر هذا إباحة ضربها لقول الله تعالى (واضربوهن) ولأنها صرحت بالمنع فكان له ضربها كما لو أصرتولان عقو بات المعاصي لاتختلف بالنكر ار وعدمه كالحدود،ووجه قول الحرقي أن المقصود زجرها عن المعصية في المستقبل وما هذا سبيله يبدأ فيه بالاسهل فالاسهل كمن هجم عليه منزله فأراد اخراجه ، وأما قوله (واللاتي تخافون نشوزهن) الآية ففيها اضار تقديره واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن فان نشزن ناهجروهن فيالضاجع فان أصررن فاضر بوهن كما قال سبحانه (أنما جزاء الذين محاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه المقوبات على خوف النشوز ولا خلاف أنه لا يضر بها لخوف النشوز قبل اظهار موللشافعي قولان كهذين فاذا لم ترتدع بالهجر والوعظ فله ضربها لفول الله تعالى (واضربوهن)وقالالنبيصلي الله عليه

رضى بما رضيت به ، وهذا يدل على انه أجهبره على ذلك ، وبروى أن عقيلا تزوج فاطمة بانت عتبة فتخاصا فجمعت بابها ومضت الى عثمان فبعث حكما من أهله عبدالله بن عباس وحكما من أهلها معاوية نفال ابن عباس ؛ لأ فرقن ببنهما ، وقال معاوية : ما كنت لأ فرق ببن شيخين من بني عبد مناف ، فلما بلغا الباب كانا قد غلقها الباب واصطلحا ، ولا بمنهم أن تثبت الولاية على الرشيد عنه فلما بلغا الباب عنه من ماله إذا امتنع ويطلق الحاكم على المولى اذا امتنع ، إذا المتنع ويطلق الحاكم على المولى اذا امتنع ، إذا المتنع من أداء الحقين لا يكونان إلا عاقلين بالغين عدلين من لمين لان عذه من شروط العدالة سواء

وسلم ه إن لسم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تمكرهونه فان فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح» رواه مسلم ومعنى غير مبرح أي ليس بالشديد قال الحلال سألت أحمد بن يحيى عن قوله ضرباً غير مبرح قال غير شديد وعليه أن يجتنب الوجه والمواضع المخوفة لان المقصود التأديب لا الاتلاف وقد روى ابو داود عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال ه أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت » وروى عبد الله بن زمعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ه لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يضاحه ا في آخر اليوم » ولا يزيد في ضربها على عشرة أصوات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يجلد أحد فق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله ، متفق عليه

(فصل) وله تأديبها على ترك فرائض الله تمالى وقال في الرجل له اورأة لا تصلي يضربها ضرباً رفيا غير مبرح وقال على في تفسير قوله تعالى (قوا أفسه هم وأهليكم ناراً) قال علموهم أد بوهم وروى الحلال باسناده عن جابر قال واله قال واله صلى الله عليه وسلم « رحم الله عبداً علق في بيته سوطاً بؤدب أهله» فان لم تصلي فقه حد قال أحمد: أخشى أن لا يحل لرجل أن يقبم مع امرأة لا تصلي ولا تقسل من الجنابة ولا تتعلم الفرآن قال أحمد في الرجل يضرب امرأته لا ينبني لاحد أن يسأله ولا أبوها لم يضربها ? والاصل في هذا ما روى الاشعث عن عمر أنه قال يا اشعث احفظ عني شيئاً سمعته من وسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسألن وجلا فيما ضرب امرأته» رواه ابو داودلانه قد يضربها لاجل الفراش فان أخبر بذلك الا تحيا وان أخبر بغيره كذب

(فصل) وان خافت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرغبته عنها لمرض بها أوكبر أو دمامة فلا بأس ان تضع عنه بعض حقوقها لتسترضيه بذلك لقوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً فلا جناح عليها ان يصلحا بينها صلحا) وروى البعاريءن عائشة (وان امراة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً) قالت هي المراة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج عليها تقول له المسكني ولا تطلقني نم تزوج غيري فانت في حل من النفقة علي والقسمة لي وعن عائشة ان وده (الحين والشرح الكبير)

قلنا هما حاكان أو وكيلان لان الوكيل اذاكان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون الاعدلاكا لو نصب وكيلا لصبي أو مغلس ويكونان ذكرين لانه مفتقر إلى الرأي والنظر قال القاضي ويشترط كونهما حربن وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لا تقبل شهادته فقه كون الحرية من شروط العدالة والأولى أن يقال ان كانا وكيلين لم تعتبر الحرية لان توكيل العبد جائز وان كانا حكين اعتبرت الحرية لان الحاكم لا يجوز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا علين بالجم والنفريق لانها يتصرفان في ذلك في عنه علمها به والأولى أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين بالجم والنفريق لانها يتصرفان في ذلك في عنه علمها به والأولى أن يكون المن أهلها لامر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال فان القالة المناس المناس المنها بالمناس المناس المن

بنت زمعة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله بومي لمائشة فقبل رسول الله عليه وسلم منها قالت ففي ذلك أزل الله جل شأ نهوفي اشباهها أراه قال (وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً)رواه ابو داود ومتى صالحت على تركشي من قسمها او نفقتها او على ذلك كله جاز فان رجعت فلها ذلك قال احمد في الرجل يعيب على امرأته فيقول لها ان رضيت على هذا والا فأنت اعلم فتقول قد رضيت فهو جائز فان شاءت رجعت

(مسئلة) (فان ادعى كل واحد منها ظلم صاحبه له اسكنها الحاكم الى جانب ثقـة يشرف عليها ويلزمها الانصاف)

وجملة ذلك ان الزوجين اذا وقع بينها شقاق نظر الحاكم فان كان من المرأة فهو نشوزوقد ذكرناه وان بان انه من الرجل المكنها الى جنب ثقة عنعة من الاضرار بها والتعدي عليها وكذلك أن بان من كل واحد منها تعد او ادعى كل واحد منها ان الآخر ظلمه اسكنها الى جنب من بشرف عليهما ويلز هما الانصاف لان ذلك طربق الانصاف فتعين فعله كما لحكم بالحق

(مسئلة) (فان خرجا الى الشقاق والعداوة بعث الحاكم حكمين حرين مسلمين عدلين)

والاولى أن يكونا من اهلها الآية بتوكيلها ورضاهما فيكشفان عن حالها ويفعلان ما يريانه من حجم بينها او تفريق بطلاق او خلع فما فعلا من ذلك لزمها والاصل في ذلك قوله سبحانه (وانخفم شقاق بينها فابشوا حكما من أهله وحكما من اهلها ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما)

(مسئلة) (فان امتنما من ذلك لم يجبرا عليه وعنه أن الزوج ان وكل في الطلاق بموض أو وكلت المرأة في بذل العوض وإلا جعل الحاكم اليهما ذلك)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحكمين فني احدى الروايتين عنه انهما وكيلان لها ولا علما علم الله علم الله علم علم الله علم علم الله علم الله النفريق إلا باذنهما وهدا مذهب عطاء وأحد قولي الشافمي ، وحكي عن الحسن وأبي حنيفة لان البضع حقه والمالحقها وهما رشيدان فلا يجوز لغيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما أو ولاية عليهما (والثانية) أنهما حاكان ولهما أن يفعلا مايريان من جمع وتفريق بعوض وغير عوض ولا مجتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاها ، روي نحو ذلك عن على وابن عباس وأبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي

من غير أهلهما جاز لان القرابة ليست شرطا في الحسكم ولا الوكلة فكان الأمر بذلك ارشاداً واستحبابا فان قلمنا هما وكيلان فلا يفملان شيئا حتى بأذن الرجل لوكيله فيما يراه من طلاق أوصلح وتأذن المرأة لوكيلها في الحلم والصلح على ما يراه فان امنهما من التوكيل لم يجبر أو ان قلمنا إنهما حكمان فلمهما عضيان ما يريانه من طلاق وخلم فينفذ ذلك عليهما وضياه أوأبياء

(فصل) قان غاب آز، جان أو أحدهما بعد بعث حكمين جاز للحكمين امضا، رأيهما ان قلنما إلى او كيلان لان الوكالة لا تبطل بالغيبة وان قلما إنهما حاكمان لم مجز لهما امضا-الحمكم لان كل واحد

والنخعي وسعيد بن جبير ومالك والاوزاعي وإسحاق وان المنذر لقول الله تعالى (فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها فسما هما حكمين ولم يعتبر رضى الزوجين ثم قال (إن يريدا إصلاحا) فخاطب الحكمين بذلك ، وروى أبو بكر باسناده عن عبيدة السلماني ان رجلا وامرأة أنيا علياً مع كل واحد منها فئام من الناس ، فقال علي ابعثوا حكم من أهلها ، فبعثوا حاكمين ثم قال علي للحاكمين هل تدريان ماعليكما ، من الحق عمليكما ، من الحق عمليكما ، من الحق عليكما ، من الحق إن رأيما أن تجمعا جميما وإن رأيما أن تفرقا فرقما ، فقالت المرأة رضيت بكتاب الله علي ولي . فقال الرجل أما الفرقة فلا ، فقال علي كذبت حتى ترضى عارضيت به وهذا يدل على انه أجبره على ذلك ، ويروى أن عقيلا تزوج فاطمة بنت عقبة فتخاصا فجمعت ثيابها ومضت الى عثمان فبعث حكما من أهله عبد الله بن عباس وحكما من أهاما معاوية ، فقال أبن عباس لافرقن بينهما ، وقال معاوية ما كنت لافرق بين شخصين من بني عبد مناف ، فلما بالها الباب عباس لافرقن بينهما ، وقال معاوية ما كنت لافرق بين شخصين من بني عبد مناف ، فلما بالها الباب عباس لافرقن من ماله اذا امتنع ويطلق الحلام على الولى اذا امتنع

(فصل) ولا يكون الحكان إلا عاقلين بالغين عدلين مسلمين لان هذه من شروط المدالة سواء فلما ها حكان أو وكيلان لان الوكيل اذا كان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون إلا عدلا كالو نصب وكيلا لصبي أو مفلس ويكونان ذكرين لانه يفتقر الى الرأي والنظر ، فقال الفاضي ويشترط كونهما حرين وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لا تقبل شهادته فتكون الحرية من شروط العدالة . قال شيخنا والاولى أن يقال إن كانا وكيلين لم تعتبر الحرية لان توكيل العبد جائز وإن كانا حاكمين اعتبرت الحرية لان توكيل العبد جائز وإن كانا حاكمين اعتبرت الحرية لان الحالم لا يجوز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين بالجمع والتفريق لانهما يتصرفان في ذلك فيعتبر علمهما به والأولى أن يكونا من أهلهما لا عر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال في ذلك فيعتبر علمهما به والأولى أن يكونا من أهلهما لا عر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال فان كانا من عير أهلهما جاز لان القرابة ليست شرطا في الحيكم ولا الوكالة فكان الامر بذلك إرشاداً واستحبابا ، فان قانا هما وكيلان فلا يفعلان شيئاً حتى يأذن الرجل لوكيله فيما يراه من طلاق أوصلح على ما يراه ، فان امتنعا من التوكيل لم يجبرا ، وان قلنا إنهما وكمان فانهما بيضها أو أيها في الحملات على ما يراه ، فان امتنعا من التوكيل لم يجبرا ، وان قلنا إنهما حكان فانهما بضيان أما يريانه من طلاق وخلع فينفذ حكمهما عليه رضياه أو أياه

من الزوجين محكوم له وعليه والقضاء للفائب لا يجوز إلا أن يكونا قد وكلاهما فيفعلان ذلك مجمم النوجين محكوم له وعليه والقضاء للفائب لا يجوز إلا أن يكونا قد وكال جن أحدهما التوكيل لا بالحسكم وان كان أحدهما بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل بجنون الموكل وان كان حاكا لم يجز له الحسكم لأن من شرط فلك بقاء الشقاق وحضور المتداعيين ولا يتحقق ذلك مع الجنون

(فصل) فان شرط الحسكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشترطاترك بعض النمقة والقسم لم يلزم الوفا. به لانه إذا لم يلزم برضى الموكلين فيرضى الوكليايين أولى وان أبرأ وكيل المرأة من الصداق أودين لها لم يبرأ الزوج إلا في الحلم وان أبرأوكيل الزوج من دين له أو من الرجل لم تبرأ الزوجة لأنهما وكيلان فيما يتعلق بالاصلاح لافي اسقاط الحقوق

(مسئلة) (فان غاب الزوجان أو احدها لم ينقطع نظر الحمكين على الرواية الاولى وينقطع على الثانية) النانية ، وان جنا انقطع نظرهما على الرواية الاولى ولم ينقطع على الثانية)

اذا غاب الزوجان أو أحدها بعد بعث الحدكمين جاز لهما امضاء رأيهما إن قانا انهما وكيلان لان الوكالة لا تبطل بالغيبة ، وان قانا انهما حكان لم يجز لهما امضاء الحدكم لان كل واحد من الزوجين محكوم له وعلية والقضاء للغائب لا يجوز الا أن يكونا قد وكلاها فيفعلان ذلك بحكم التوكيل لا بالحكم، وان كان أحدها قد وكل جاز لوكيله فعل ماوكله فيه مع غيبته ، وان جن أحدها بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل بجنون الموكل ولا تبطل اذا قانا انهما حاكان لان الحاكم يحكم على الجنون ، وذكر شيخنا في كتاب المغني أنه لا يجوز له الحكم أيضاً لان من شرط ذلك بقا الشقاق وحضور المتداعبين ولا يتحقق ذلك مع الجنون .

(فصل) فآن شرط الحاكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشرطا ترك بعض النفقة والقسم لم يازم الوفاء به لانه اذا لم يلزم برضى الموكلين فبرضى الوكيلين أولى ، وإن أبرأ وكيل المرأة من الصداق أو دين لها لم يبرأ الزوج إلا في الحاع ، وإن أبرأ وكيل الزوج من دين له او من الرجل إن لم ترض الزوجة لانهما وكيلان فيا يتعلق بالاصلاح لا في اسفاط الحقوق

﴿ كتاب الخلع ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمرأة إذا كانت مبغضة للرجل وتكرم أن تمنمه ما تكون عاصية عنمه فلا بأس أن تفتدي نفسها منه)

وجملة الام أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أونحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه بهوض أغدي به نفسها منه لقول الله تعلق وخشيت أن لا يقبها حدود الله فلا جناح عليهما فيها انتدت به) وروي أن رسول الله عليه والله عليه في النه الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الفلس فقال رسول الله عليه هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاه ولا ثابت لزوجها فلها جاء ثابت قال له رسول الله عليه عندي فقال رسول الله عليه فلا استهن قيس الله أن تذكر وقالت حبيبة يارسول الله عليه المها وهذا حديث صحبح ثابت الاسنادرواه الأثمة ما لله وأحدو غير هماوفي خد منها وجلست في أهلها وهذا حديث صحبح ثابت الاسنادرواه الأثمة ما لله على ثابت في وواية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى الذي ويتيالية فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دن واية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى الذي ويتيالية فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دن واية الله أن أخاف الكفر فقال رسول الله عليه المناه والما تقال على الماهم وراية فقال اله هاقبل الحديقة وطاقها تطليقة وجهذا قال جيم الفقها والحجاز والشام وأمره ففارقها وفي رواية فقال له هاقبل الحديقة وطاقها تطليقة وبهذا قال جيم الفقها والحجاز والشام

﴿ كتاب الخلع ﴾

(مسئلة) " (واذا كانت المرأة مبغضة للرجل وتخشى أن لا تقيم حــدود الله في حقه فلا بأس أن تفتدي نفسيا منه)

وجملة ذلك أن المرأة اذا كرهت زوجها لحلقه أو خلقه أو دينه او كبره أو ضفه أو نحو ذلك (وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالعه على عوض تفتدي به نفسها منه لقول الله تعالى فان خفيم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) وروي أن رسول الله عليه وسلم « ما شأ نك ؟ » الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الفلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما شأ نك ؟ » قالت لاأ ناولا ثابت فلها جاء ثابت قال له رسول الله عليه وسلم هذه حبيبة بنت سهل فذكرت ماشاء الله أن تذكر وقالت حبيبة يارسول الله كلا أعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثنابت أن قيس «خذ منها» فأخذ منها وجلست في أهلها وهذا حديث صحيح ثابت الاسناد رواه الاعمة مالك واحد وغيرهما وفي رواية للبخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يارسول الله ما أنقم على ثابت في دين ولا خلق الا أني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت «أثر دين عليه حديقته ؟» قالت نهم فردتها عليه وامره ففارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة

قال ابن عبدالبر ولا نعلم أحداً خالفه إلا بكربن عبدالله المزني فانه لم يجزه وزعم أنآية الخلم منسوخة بقوله سبحانه (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية

وروي عن ابن سيرين وأبي قلاباً أنه لابحل الحلم حتى يجا. على بطنها رجلا لقول الله تعالى اولا تمضارهن لنذهبوا ببعض ماآنيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)

ولنا الآية التي تلوناها والخبر وأنه قول عمر وعبّان وعلي وغيرهم من الصحابة لم نعرف لهم في عصرهم مخالفا فيكون إجماعا ، ودعوي النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجم وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك، إذا ثبت هذا فان هذا يسمى خلما لان المرأة تنخام من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لمكم وأنتم لباس لمن) ويسمى افتداء لانها تفتدي نفسها بمال تبذله قال الله تعالى (فلا جناح عليهما فيا افتدت به)

(فصل) ولا يفتقر الخام إلى حاكم نص عليه أحمد فقال بجوز الخلم دون السلطان، وروى البخاري ذلك عن عمر وعبان رضي الله عنهما ، وبه قال شريح والزهري ومالك رالشانمي وإسحاق وأهل الرأي وعن الحسن وان سيرين لا يجوز إلا عندالسلطان

ولما قول عمر وعثمان ولانه ممارضة فلم يفتقر إلى السلطان كالبيم والنكاح، ولانه قطم عقــد بالنراضي أشبه الاقالة

(فصل) ولا بأس بالخلع في الحيض والطهر الذي أصابها فيه لان المنع من الطلاق في الحيض من

وطلفها تطليقة ولان حاجتها داعية الى فرقته ولا تصل اليها الا ببذل العوض فأبيح لها ذلك كشرا. المناع وبهذا قال جميع الفقهاء بالشام والحجاز قال ابن عبد البر لانعلم أحداً خالفه الا بكر بن عبد الله المزني فانه لم يجزه وزعم ان آية الخلع منسوخة بقوله سبحانه (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية وروي عن ابن سيرين وأبي قلابة أنه لايحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلا لفول الله تمالى (ولانعضلوهن لتذهبوا بعض ما آتيتموهن الا ان يأتين بفاحشة مبينة)

ولذا الآية التي تلونا والخبر ولانه قول عمر وعُمان وعلي وغيرهم من الصحابة ولم يعرف لهم في عصرهم مخالف فيكون اجماعا ودعوى النسخ لاتسمع حتى يثبت تعذر الجمع وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك أذا ثبت هذا فأنه يسمى خلعاً لان المرأة تنخلع من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لكم وأنّم لباس لهن) ويسمى افتداء لانها تفتدي نفسها بما تبذله قال الله تعالى (فلاجناح عليها فها افتدت به)

(فصل) ولا يفتقر الخلع الى حاكم نص عايه احمد فقال يجوز المخلع دون السلطان ، وروى البخاري ذلك عن عمر وعمان رضي الله عندها و به قال شريح والزهري ومالك والشافعي واستحاق واصحاب الرأي وعن الحسن وابن سيرين لا يجوز الا عند السلطان

أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة والحلم لاز لة الضرر الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع أعلاهما بادناهما والذلك فم يسأل النبي وللطلقة عن حالها ولان ضرر تطويل العدة عليها والحلم بحصل بسؤالها فيكون ذلك رضاء منها بهود ليلا على رجحان مصلحتها فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يستحب له أن يأخذ أكثر بما أعطاها)

هذا القول يدل على صحة الحام بأكثر من الصداق وأنهما اذا تراضيا على الحام بشيء صح وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عثمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤبب والنخمي ومالك والشائعي وأصحاب الرأي وبروى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا لو اختلعت امهاة من زوجها بميرائها وعقاص رأسها كان ذلك جائزاً ، وقال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن شعيب لا إخذا كثير بما أعطاها ، وروي ذلك عن علي باسناد منقطع واختاره أبو بكر قال فان نعل رد لزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : سأرى أن يأخذ كل مالها ولكن ليدع لها شيئا واحتجوا بما روي أن جيالة بنت سلول أن النبي ويتياليني فقالت : والله ماأعيب على ثابت في دبن ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لاأطيقه بفضاً ، فقال لها انبي علياليني ه أتر دين عليه حديقته في ه قالت نعم ، فأمره انبي ويتياليني أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نهم ، فأمره انبي ويتياليني أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نهم ، فأمره انبي ويتياليني أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نهم ، فأمره انبي ويتيالين أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نهم ، فأم و النبي عليه المقد كالهوض في الاقالة

ولنا قول عمر وعبَّان ولانه معاوضة فلم يفتقر الى السلطان كالبيع والنكاح ولانه قطع عقد بالتراضي أشبه الاقالة :

(فصل) ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها لان المنع من الطلاق في الحيض لاجل الضرو الذي يلحقها بسوء العشرة والمقام مع من تكرهه و تبغضه وذلك أعظم من خبرر طول العدة فجاز دفع اعلاهما بأدناهما ولذلك لم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم المختلمة عن حالها ولان ضرر تطويل العدة عليها والحلم بسؤالها فيكون ذلك رضى منها به ودليلا على رجحان مصلحتها فيه

(مسئلة) (وان خالعته لغير ذلك كره ووقع الخلع وعنه لايجوز)

أي ان خالمته مع استقامة الحالكره لها ذلك ويصح الحام في قول اكثر اهلالعلم منهم أبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وعن أحمد مايدل على تحريمه فانه قال الحام مثل حديث سهلة تكره الرجل فتعطيه المهر فهذا الحلم وهذا يدل على انه لايكون الحام صحيحاً الافي هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود قال ابن المنذر روي معنى ذلك عن ابن عباس وكثير من أهل العلم وذاك لان

ولذا قول الله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولانه قول من سمينا من الصحابة قالت الربيع بنت معوذ : اختلعت من زوجي بما دون عناص رأسي فأجاز ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه ومثل هذا بشتهر فلم ينكر فيكون إجماعا ولم بصح عن على خلافه فاذا ثبت هذا فانه لا بستحب له أن يأخذ أكثر مما أعطاها ، وبذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والحكم وحماد وإسحاق وأبو عبيد فان فعل جاز مع الكراهة ولم يكرهه أبو حنيفة ومالك والشافعي قال مالك لم أذل أسمع إجازة الفداء بأكثر من الصداق

ولنا حديث جميلة وروي عن عطاء عن النبي وَلَيْكَانِيُّو أَنه كَرْهُ أَن أَخَذُ مَن الْحَتَاءَةُ أَكْثَرُهُمَا أعطاهَا رواه أبر حفص باسناده وهو صربح في الحسكم فنجمع بين الآية والخبر فنقول الآية دالة على الجواز والنهى عن الزيادة فمكراهة والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالعته لغير ماذكرنا كره لها ذلك ووقع الخلع)

في بعض النسخ بغير ماذكرنا بالبا. فيحتمل أنه أراد بأكثر من صداقها وقد ذكرنا ذلك في المسئلة التي قبل هذه ، والظاهر أنه أراذ إذا خالعنه لغير بفض وخشية من أن لانقيم حدود الله لائه فو أراد الاول لفال كره له فلما قال كره لما دل على أنه أراد مخالعتها له والحال عامرة و لاخلاق ملتئمة

الله تعالى قال (ولا يحل لهم أن تأخذوا بما آنيتموهن شيئاً إلا أن يخافا الا يقيما حدود الله) وهذا صريح في النحريم إذا لم يخافا الا يقيما حدود الله ثم قال (فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به)فدل بمفهومه على أن الحباح لا حقيم افيما افتدت من غير خوف ثم غلظ بالوعيد ففال (تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) ، وروى ثوبان قال قال رسول الله ويتالي «أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما باس فحرام عابها رائحة الحبنة » رواه أبو داود وعن أبي هريرة عن النبي عينالي قال المخلفات والمتبرجات هن المنافقات » رواه أبو حفص وأحمد في المسند. وذكره محتجاً بن وهذا يدل على تحريم المخالعة من غير حاجة ولانها ضرار واحتجمن أجازه في المسند. وذكره محتجاً بن وهذا يدل على تحريم المخالعة من غير حاجة ولانه اضرار واحتجمن أجازه في المستحانه (فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً) قال ابن المدر لا يلزم من الحواز في غير عقد الحواز في المهاوضة بدايل الربا حرمه الله في العقد وأجازه في الهبة قال شيخنا والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في التحريم بجب تقديم افي عموم آية الحواز مع ما عضدها من الاحبار

﴿ مسئلة ﴾ (فاما ان عضلها لتفدي نفسها منه ففعات فالخلع باطل والعوض مردود والزوجية بحالما الا أن يكون طلاقاً فيكون رجعياً)

يعني بعضلها مضارا بها بالضرب والتضييق عليها أو منعها حقوقها من النفقـة والقسم ونحو ذلك للفدي نفسها فان فعات فالخلع باطل والعوض مردودروي نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء ومجاهد والشعبي

قائه يكره لها ذقك قان فعات صح الخلع في قول أكثر أهل العلم منهم أبو حنيفة والثوري وماقك ولا وزاعي والشافعي ، ويحتمل كلام أحمد تحريمه فانه قال الحام مثل حديث سهلة تكره الرجل فتعطيه المهر ، فهذا الحلم ، وهذا يدل على أنه لا يكون الحلم صحيحا الا في هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود ، وقال ابن المندر وروي معنى ذلك عن ابن عباس وكثير من أهل العلم ، وذلك لان الله والى قال (ولا يحل لكم أن تأخذوا بما آنيتموهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفتم ألا يقيما حدود الله فان خفتم ألا يقيما حدودالله فلا جناح عليهما فيما افتدت به فلا تعتدرها ومن يتعد حدود الله فأو لئك ما الطالمون غير خوف تم فلظ بالوعيد فقال (الله حدود الله فلا تعتدرها ومن يتعد حدود الله فأو لئك ما الطالمون) وروى ثوبان قال قال رسول الله ويخيلي هر برة عن النبي ويحيل الطلاق من غير ما بأس فحرام عنها رائحة الجنة » رواه أبو داود ، وعن أبي هر برة عن النبي ويحيل قول « المختلفات والمنتزعات عنها رائحة ولا نه إضرار بها و بزوجها وإزالة لمصالح النكاح من غير صاجة فحرم الموله عليه السلام المورو ولا ضرار بها و بزوجها وإزالة لمصالح النكاح من غير صاجة فحرم الموله عليه السلام هيئا وربنا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في المعاوضة بدليل الربا حرمه الله في هيئا وربنا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الربا حرمه الله في

والفاسم بن محمد وعروة وعمرو بن شعيب وحميد بن عبد الرحمن والزهري وبه قال مالك والنخمي والثوري والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة العقد صحيح والعوض لازم وهوآثم عاص

ولذا قول الله تمالى (لا محل الكم أن ترثوا النساء كرهاً ولا تمضلوها لنذهبوا ببعض ما آنيتموها) ولانه عوض أكرهت على بذله بغير حق فلم بستحق كالممن في البيم والاجرفي الاجارة وإذا لم يملك العوض وقلنا الخام طلاق ووقع الطلاق بغير عوض فاركان أقل من ثلاث فله رجعتم الان الرجعة أنما سقطت بالعوض فاذا سقط العوض ثبت الرجعة . وإن قلنان هو فسخ ولم ينوبه الطلاق لم يقع شيء لان الحلم بغير عوض لا يقع على إحدى الرواية الرواية الاخرى أنما رضى بالفسخ همنا بالموض فاذا لم يحصل العوض فقال مالك أن أخذ منها شيئاً على هذا الوجه رده ومضى الحلم عليه ويتخرج لنا مثل في المال الناف الله الله عليه عليه عليه الذلك لان في بعض حديث حبيبة أنها كانت تحت ثابت بن قيس فض به عليه المالة عليه وسلم ثابتاً فقال «خذ بعض ما لماوفارقها فضربها فكسر ضلمها فأنت النبي عرض الله عليه وسلم ثابتاً فقال «خذ بعض ما لماوفارقها عليه مخالها لله عليه عليه الم الطلا المواجه المنا السوء خلقه أوغيره لا يريد بذلك أن تفتدي نفسها لم محرم عليه مخالعتها لا نه في بعض عليه مخالعتها لا نه في نفسها لم محرم عليه مخالعتها لا نه في نفسها لم محرم عليه مخالعتها لا نه في نفسها لم محرم عليه فائم الظلا في المنا المواجه في الما المواجه في المنا المواجه المن عليه الم الظلا المنا المن المنا المواجه في المنا المنا المواجه المنا المواجه المنا المنا المن عليه المنا المن عليه المنا المنا

(فصل) فان أتت بفاحشة فعضاما لنفتدي نفسهامنه ففعات صحالخلع لقول الله تعالى (ولا تعضلوهن (المغني والشرح الكبير) (الحجزء الثامن)

المقد وأباحه في الهبة والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في التحريم بجب تقديمه على عموم آبة الجواز مع ماعضدها من الاخبار والله أعلم

(فصل) فأما ان عضل زوجته وضارها بالضرب والتضييق عليها أو منهها حقوقها من النفقة والقسم ونحو ذلك لنفتدي نفسها منه نفعات فالخلع باطل والعوض ردود روي ذلك عن ابن عباس وعطاء ومجاهد والشعبي والنخبي بالفاسم بن محمد وعروة وعمر و بن شعيب و حيد بن عبد الرحمن والزهري وبنال مالك والثوري و قتادة والشائبي و اسحاق، وقال أبوحنيفة بالعقد صحيح والعوض لازم وهوآثم عاص لا بالتراك الشري و المدال المراك والتربي و المدال المدا

ولنا قول الله تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آ تيتموهن شيئا الا أن يخافا أنلاية بما حدود الله وقلل الله تعالى (لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لنذه بوا ببعض ما آ نيتموهن ولانه عوض أكرهن على بذله بغير حق فلم يستحق كالمن في البيع والاجر في الاجارة ، واذا لم يملك العوض وقلنا الخام طلاق وقع الطلاق بغير عوض فان كان أقل من ثلاث فله رجمتها لان الرجعة انهاسة طت بالعوض فاذا سقط العوض ثبتت الرجعة ، وان قلنا هوفسخ ولم ينو بالطلاق لم يقع شي لان الخام بغير عوض لا يقم على احدى الرواية ين الواية لا خرى انها رضي بالفسخ ههنا بالعوض فاذا لم يحصل له العوض لا يحصل المعوض

وقال مالك أن أخذ منها شيئا على هذا الوجه رد ، و ضي الحام عليه ويتخرج لنـا مثل ذك اذا قلنا يصبح الحلم يذير عوض

اتذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة) والاستثناء من النهي اباحة ولانها متى زنت لم يأمن أن تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله في حقه فندخل في قول الله مالى (فان خفّم الايقيا حدود الله فلاجناح عليهما فيما افتدت به) وهذا أحد قولي الشافعي والقول الآخر لا يجوز لانه عوض أكرهت عليه أشبه مالو لمرّزن والعمل بالنص أولى

ويصح الخام من كل زوج يصح طلاقه مسلما كان أو ذميا لانه اذا ملك الطلاق وهو عجرد إسقاط من غير تحصيل شيء فلان يملكه محدملا للموض أولى

ومسئلة (فان كان محجوراً عليه دفع المال الى وليه لان ولي الحجور عليه هو الذي يقبض حقوقه

(مسئلة) (وانكان عبداً دفع الى سيده لانه للسيد لكونه من اكتساب عبده واكتسابه له) وإنكان مكانباً دفع العوض اليه لانه علك اكتسابه وهو الذي يتصرف انفسه ، وقال الفاضي يصح الفبض من كل من يصح خلعه فعلى قوله يصح قبض العبد والمحجور عليه لان من صح خلعه صح قبضه للعوض كالمحجور عليه لفلس واحتج بقول احمد ماملك العبد من خلع فهو لسيده وان استهلك في معنى العبد والاولى أنه لا يجوز لان العوض في معنى العبد والاولى أنه لا يجوز لان العوض في

(فصل) فأما أن ضربها على نشوزها ومنعها حقها لم مجرم خلعها لذلك لان ذلك لا يمنعهما أن لا يخافا أن لا يقيما حدود الله ، وفي بعض حديث حبيبة أنها كانت تحت ثابت بن قيس فضربها فكسر ضاعها فأ تت النبي وَ النبي عَلَيْكُ ثابتافقال «خذ بعض مالها وفارقها نفعل» رواه أبوداود وهكذا لو ضربها ظلما لسو، خلقه أو غيره لا يريد بذلك أن تفتدي نفسها لم يحرم عليه مخالعتها لانه لم يعضلها اليذهب ببعض ما آتاها ولكن عليه إثم الظلم

(فصل) فان أتت بفاحشة فعضلها لتفتدي نفسها منه ففعلت صح الخلع لقول افله تعالى (ولا تصلوها لندهبوا ببعض ما آنيتموها إلا أن يأنين بفاحشة ببينة) والاستثناء من النهي إباحة ولانها متى زنت إيامن أن نلحق به وللدا من غيره وتفسد فراشه فلا تفيم حدود الله في حقه فتدخل في قول الله تعالى (فان خفتم أن لا يقيما حدود الله فلا بعنا عليهما فيا افتدت به) وهذا أحد قرلي الشافي، والقول الآخر لا بصح لانه عوض أكرهت عليه أشبه مالو لم تزن والنص أولى

(فصل) اذا خالم زوجته أو بارأها بموض فانها بتراجعان بما بينها من الحقوق فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر ، وان كانت قبضته كله ردت نصفه ، وإن كانت مفوضة فلها المنعة ، وهذا قول عظا، والزهري والشافعي ، وقال أبو حنيفة ذلك براءة المكل واحد منها مما لصاحبه عليه من المهر ، وأما الديون التي ايست من حقوق الزوجية فعنه فيها روايتان ، ولا تسقط النفقة في المستقبل لانها ما وجبت بعد

الخلع لسيد العبد فلا يجوز دفعه الى غير من هو له من غير اذن ما الحكم والعوض في خلع المحجور عليه ملك له الاانه لا يجوز تسايمه اليه لان الحجر أفاد منعه من التصرف وكلام أحمد محمول على ما أتلفه العبد قبل تسليمه على أن عدم الرجوع عليها لا يلزم منه جواز الدفع اليه فانه لو رجع عليها لرجعت على العبد وتعلق حقها برقبته وهي ملك لسيد فلا فائدة في الرجوع عليها بما يرجع به فيما له وان سلمت العوض الى المحجور عليه لم يبرأ فان اخذه الولي منه برئت وان أتلفه أو تلف كان لوليه الرجوع عليها به

(مسئلة) (وهل الاب خلع ابنته الصغير أو طلاقها ? على رواينين)

(إحداها) له ذلك قال احمد في رجلين زوج احدهما ابنه بابنة الآخر وهاصغيران ثم إن الأبوين كرها هل لها أن يفسخا إقال قد اختف في ذلك وكا أنهرآه قال أبوبكر لم يبلغني عن أي عبدالله في هذه المسئلة الا هذه الرواية فيخرج على قولين (أحدهما) يملك ذلك وهو قول عطاء وقنادة لانها ولاية يستفيد بها عليك البضع فجاز ان يملك بها إزالته اذا لم يكن متها كالحاكم يملك الطلاق على الصغير والمجنون والاعسار وتزويج الصغير، والقول الآخر لا يملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لقول

ولنا أن المهرحق لابسقط بالخلع إذا كان بلفظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الخلع والمباراة كسائر الديون ونفقة العددة اذا كانت حاملا، ولان نصف المهر الذي يصعرله لم بجب له قبل الخلع فلم يسقط بالمباراة كنفقة العددة، والنصف لها لا يبرأ منه بقولها بارأتك لان ذلك يقتضي براءتها من حقوقه لا براءته من حقوقها

(مسئلة ﴾ قال (والخلع فسخ في إحدى الروايتين ، والاخرى أنه تطليقة بائنة)

اختلفت الرواية عن أحمد في الخلع فني إحدى الروايتين أنه فسخ ، وهذا اختيارأي بكر وقول ابن عباس وطاوس وعكرمة واسحاق وأبي ثور وأحد قولي الشافعي (والرواية الثانية) أنه طلقة باثنة ، روي ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعطا وقبيصة وشريح ومجاهدواً بيسلمة بن عبدالرحمن والنخمي والشعبي والزهري ومكحول وابن أبي نجيح ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي وقد روي عن عمان وعلي وابن مسعود لكن ضعف أحمد الحديث عنهم وقال : ليس في الباب شي ، أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ ، وأحتج ابن عباس بقوله تعالى (الطلاق مرتان ـ ثم قال ـ فلا جناح عليهما فيا افتدت به ـ ثم قال ـ فان طلقها فلا تجل له من بعد حتى تذكح زوجها غيره) فذكر تطليقتين والخلع وتطليقة بعدها فلو كان ألحام طلاقا لـكان أربعا ولانها فرقة خات عن صريح الطلاق ونيته فكانت فسخا كسائر الفسوخ ، ورجه اثنائية أنها بذلت العوض الفرقة ، والفرقة التي علك

النبي صلى الله عليه وسلم «إنما الطلاق لمن أخذ بالساق» رواه ابن ماجه وعن عمر أنه قال أنما الطلاق لمن يحل له الفرج ولانه اسقاط لحقه فلم يملك كالابراء من الدبن واسقاط القصاص ولان طريقه الشهوة فلم يدخل في الآية والقول في زوجة عبده الصغير كالقول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه فأما غير الاب فليس تطليق امرأة المولى عليه سواء كان ممن يملك التزويج كوط، الاب والحاكم على قول ابن حامد أولا يملك لانعلم في هذا خلافاً

(مسئلة) (وليس له خلع ابنته الصغيرة بثبيء من مالها)

لانه أنما ملك التصرف بما لها فيه الحظ وأيس في هذا حظ بل فيه إسقاط نفقتها وكسوتها وبذل ما لها ومحتمل أن علك ذلك أذا رأى الحظ فيه فانه يجوز أن يكون لها الحظ فيه بتخليصها ممن يتلف ما لها وتخلف منه على نفسها و عقالها ولذلك لم يعد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوزله بذل ما لها لتحصيل حظها وحظ نفسها و ما لها كما مجوز له بذله في مداولتها وفكها من الاسر ، وهذا مذهب مالك والاب وغيره من أوليائها في هذا سواء إذا خالعوا في حق المجنونة والمحجور عليها السفه والصغر فأما أن خالع بثيء من ماله جاز لانه يجوز من الاجنبي فمن الولي أولى

﴿مسئله ﴾ (ويصح الخلع مع الزوجة)

وقد ذكر نا ويصح مع الاجنبي بغير آذن المرأة مثل ان يقول الاجنبي للزوج طلق امرأتك بألف

الزوج إيقاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقا ولانه أتى بكناية الطلاق قاصداً فراقها فيكان طلاقا كذير الخلم وفائدة الروايتين أنا إذا قلمنا هو طلقة فخالمها مرة حسبت طلقة فينقص بهاعده طلاقه، وان خالمها ثلاثا طلقت ثلاثا فلا تحل له من بعد حق تنكح زوجا غيره وان قلمناهو فسخ لم تجرم عليه، وإن خالمها مأئة مرة، وهذا الخلاف فيما اذا خالمها بغير لفظ الطلاق ولم ينوه و فاما ان بذلت له الموض على فراقها فهو طلاق لا اختلاف فيه، وإن وقع بغير لفظ الطلاق مثل كنايات الطلاق أو لفظ الخلم والمفاداة ونحوها ونوى به الطلاق فهو طلاق أيضاً لانه كماية نوى الطلاق فكانت طلاقا كا لو كان بغير عوض فان لم ينوبه الطلاق فهو الذي فيه الروايتان والله أعلم

(فصل) وألفاظ الخلع تنقسم الى صريح وكناية فالصريح ثلاثة ألفاظ خالعتك لانه ثبت له المرف والمفاداة لانه ورد به القرآن بقوله سبحانه (فلا جناح عليهمافيا افتدت به) وفسخت نكاحك لأنه حقيقة فيه فاذا أني بأحد هذه الالفاظ وقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل بارأتك وأبرأتك وانتك فهو كناية لان الخلم أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق ، وهذا قول الشافعي الا أن له في لفظ الفسخ وجهين فاذا طلبت الخلع وبذلت العرض فأجابها بصريح الخلم وكنايتهصح من غير نية لان دلالة الحال من سؤال الخلم وبذل العوض صارفة اليه فأغنى عن النية فيه ، وان لم يكن

على وهذا قول اكثر اهل العلم وقال أبو ثور لا يصح لانه سفه فانه يبذل عوضاً في مقابلة مالا منفعة له فيه فان الملك لا يحصل له فأشبه ما لوقال بع عبدك لزيد بألف على

ولذا أنه بذل في اسقاط حق عن غيره فصح كما لوقال اعتق عبدك وعلي ثمنه ولا نهلو قال ألق متاعك في البحر وعلي ثمنه صح ولزمه ثمنه مع انه لا يسقط حقاً عن أحد فهذا أولى ولانه حق على المرأة يجوز أن يسقطه عنها بعوض فجاز لغيرها كالدين وفارق البيع فانه تمليك فلا يجوز بغير رضى من ثبت له الملك وإن قال طلق امراً تك بمهرها وأنا ضامن له صحويرد عليه بمهرها.

﴿ مسئلة ﴾ (ويضح بذل الموض فيه من كل جائز التصرف لا نه بذل عوض في عقد معاوضة أشبه البيع)

(فصل) اذا قالت له امرأته طلقني وضرتي بألف وطلقها وقع الطلاق بهما بائناً واستحق الالف على باذلته لان الخلع من الاجنبي جائز وان طلق احداها فقال القاضي تطلق طلاقاً بائناً وترزم الباذلة بحصتها من الالف وهذا مذهب الشافعي الا أن بعضهم قال يلزمها مهر مثل المطلقة . وقياس قول أصحابنا فيما اذا قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يلزمها شيء ووقعت بهاالتطليقة إنما لا يلزم الباذلة ههنا شيء لا نه لم يجبها الى ما سألت فلم يجب عليها ما بذلت ولا نه قد يكون غرضها في بينو تنهما جميعاً منه فاذا طلق احداها لم يحصل غرضها فلا يلزمها عوضها

(فصل) فان قاات طلقني بأنف على أن تطلق ضرّبي فالحلم صحيح والشرط والبذل لازم . قال الشافعي الشرط والعوض بإطلان ويرجع الى مهر المثل لان الشرط سلف في الطلاق والعوض دلالة حال فأنى بصريح الحلم وقع منغيرنية سواء قانا هوفدخ أوطلاق،ولا يقع بالكناية الا بنية ممن تلفظ به منهما ككنايات الطلاق مع صريحه والله أعلم

(فصل) ولا يحصل الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير الفظ الزوج قال القاضي هذا الذي عليه شيوخنا البغداديون وقد أوما اليه أحمد وذهب ابو حفص العكبري وابن شهاب الحوقوع الفرقة بقبول الزوج العوض وأفتى بذلك ابن شهاب بعكبرا واعترض عليه أبو الحدين بن هرمز واستفتى عليه من كان ببغداد من أصحابنا فقال ابن شهاب المحتلمة على وجبين : مستبرئة ومفتدية ، قالمفندية في التي تقول الأأنا ولا أنت والا أبرلك قديا وأنا أفتدي نفسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال انفسخ النكاح الان اسحاق بن منصور روى قال قلت الاحمد كيف الخلع الخالم الفا أخد المال فهي فرقة ، وقال ابراهيم النخعي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن علي رضي الله عنه مديقه المالا على والت نعم ففرق رسول الله على الله على الله على والنه عليه حديقه الله واحتج بقول النبي على الله المردي عليه حديقه الأولا أنه والان فعم ففرق رسول الله على الله على الله والمن قصار أو خياط معروفين بذلك فعملاه استحقا الاجرة وإن لم يشترطا عوضاً

وانا أن هذا أحد نوعي الخلع فلم يصح بدون اللفظ كيا لو سألته أن يطلقها بعوض، ولانه تصرف

نقضه في مقابلة الشرط الباطل فيكون الباقي مجهولا وقال أبو حنيفة الشرط باطل والعوض صحيح لان العقد يستقل بذلك العوض.

ولنا أثما بذلت عوضاً في طلاقها وطلاق ضرتها نصحكا لو قالت طلفنيوضر في بألف فان لم يف لها بشرطها فعليه الاقل من المسمى أو الالف الذي شرطته ويحتمل ألا يستحق شيئاً من العوض لأنها انما بذلته بشرط لم يوجد فلم يستحقه كما لو طلقها بغير عوض

و مسئلة و المن خالعته الامة على شيء معلوم بغير اذن سيدها كان في ذمتها تتبع به بعدالعتق الحلع مع الأمة صحيح سواء كان باذن سيدها أو بغير إذنه لان الحلع بصح مع الاجنبي فمع الزوجة أولى ويكون طلاقها على عوض بائنا والحلع معها كالحلع مع الحرة سواء فان كان الحلع بغير إذن سيدها على شيء في ذمتها فانه يتبعها إذا عتقت لانه رضي بذمتها وإن كان على عين فقال الحرقي إنه يثبت في ذمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثلياً لانها لا تملك الهين وما في يدها من شيء فهو اسيدها فيلزمها كالو خالعهاعلى عبد فرج حراً أو مستحقاً وقياس المذهب أنه لا شيء له لانه إذا خالعها على عين وهو يعلم أنها لا تملك الهدين فيكون واضياً بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالعتك على المغصوب لانها لا تملك العرد فقال هو كالحلع على المغصوب لانها لا تملك وهذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد فقال هو كالحلع على المغصوب لانها لا تملك وهذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد فقال هو كالحلع على المغصوب لانها لا تملك وهذا قول مالك وقال الشافعي برجع عليها عهر المشل كقوله في الحام على المغصوب لانها لا تملك وهذا قول مالك وقال الشافعي برجع عليها عهر المشل كقوله في الحام على المغروب

في البضع بعوض فلم يصح بدون اللفظ كالنكاح والطلاق ، ولان أخذالمال قبض لعوض فلم يقم بمجرده مقام الابجاب كقبض أحد العوضين في البيع ، ولان الخلم إن كان طلاقا فلا يقع بدون صريحه أو كنايته وإن كان فسخا فهو أحد طرفي عقد النكاح فيعتبر فيه اللفظ كابتداء العقد . وأما حديث جميلة فقد رواه البخاري و اقبل الحديقة وطلقها تطليقة » وهذاصر بحفي اعتبار اللفظ ، وفي رواية فأص ه فغارقها ومن لم يذكر الفرقة فأنما اقتصر على بعض القصة بدليل رواية من روي الفرقة والطلاق فأن القصة واحدة والزيادة من الثقة مقبولة ويدل على ذلك أنه قال ففرق الذي ويتاليق بينهماوقال وخذ ماأعطيتها ه فيمل التفريق قبل العوض ونسب التفريق الى الذي عيتاليق ، ومعلوم أن النبي عيتاليق لا بباشر التفريق فدل على أن الذي طلا الله على أن الذي طلا الموض عن ذكر العوض عن ذكر المفظ لانه معلوم منه . وعلى هذا بحمل كلام أحمد وغيره من الاثمة ولذلك لم يذكروا من جانبها الفظا ولا دلالة معلوم منه . وعلى هذا بحمل كلام أحمد وغيره من الاثمة ولذلك لم يذكروا من جانبها الفظا ولا دلالة حال ولا بد منه اتفاقا

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق ولو واجهها به)

وجملة ذلك أن الختلمة لا يلحتها طلاق بحال وبه قال ابن عباس وابن الزمير وعكرمة وجابر بن

ويمكن حمل كلام الخرقي على أنها ذكرت لزوجها ان سيدها أذن لها في ذلك ولم تمكن صادقة أوجهل أنها لا تملك الدين أو يكون اختياره فيما إذا خالعها على مغصوب أنه يرجع عليها بقيمته ويكون الرجوع عليها في حال عتقها لانه الوقت الذي يملك فيه كالمعسر يرجع عليه في حال يساره ويرجع بقيمته أومثله لانه مستحق بعد تسليمه مع بقاء سبب الاستحفاق فوجب الرجوع بمثله أوقيمته كالمغصوب

(فصل) فان كان الحلم باذن السيد تعلق العوض بذمته في قياس المذهب كما لو أذن لعبده في أن يستدين ويحتمل أن يتعلق برقبة الامة بناء على استئذانها باذن سيدها وإن خالعته على معين باذن السيد فيه ملك وان أذن في قدر من المال فخالعت بأكثر منه فالزيادة في ذمتها وان أطلق الاذن اقتضي الحلم بالمسمى لها فان خالعت به أو بما دونه لزم السيد وان كان بأكثر منه تعلقت الزيادة بذمتها كما لو عين لها قدراً فخالعت بأكثر منه وان كانت مأذوناً لها في التجارة سلمت العوض عافي يدها

(فصل) والحدكم في المسكاتبة كالحسكم في الامة القن سواء لأنها لا تملك النصرف فيما في يدها بتبرع وما لا حظ فيه وبذل المال في الحلم لا فائدة فيه من حيث تحصيل المال بل فيه ضرر بسقوط نفقتها وبعض مهرها ان كانت غير مدخول بها واذا كان الحلم بغير اذن السيد فالعوض في ذمتها يتبعها به بعد المتق وان كان باذن السيد سلمته بما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو على سيدها

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالمته المحجور عليها لم يصح الحلم ووقع طلاقهرجمياً أما المحجورعليها للفلس فيصح خلعها و بذلها للعوض) زيد والحسن والشعبي ومالك والشافعي واسحاق وابو ثور ، وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق الصريم المدين دون الكناية والطلاق المرسل وهو أن يقول كل أمرأة لي طائق وروي نحو ذلك من سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخعي والزهري والحسكم وحماد والثوري لما روي عن النبي عليه المدة

ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبير ولا نمرف لهما مخالفاً في عصرها ، ولانها لاتحل الإبنكاخ عديد فلم يلحقها طلائه عديد فلم يلحقها طلائه عديد فلم يلحقها طلائه عليه الطلقة قبل الدخول أوالمنقضية عديها ، ولانه لا يلك بضعها فلم يلحقها طلائه كالاجنبية ولانها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تطلق بالكناية فلم يلحقها الصريح المهين كاقبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهها به فيقول أنت طالق أو لا يواجهها به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لا نعرف له أصلا ولا ذكره أصحاب السنن

(فصل) ولا يثبت في الخلم رجعة سواء قلنا هو فسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا. وطاوس والنخبي والثوري والاوزاعي ومائك والشانبي واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخياريين إمساك العوض ولا رجعة له وبين رده وله الرجعة وقال أبو ثور ان كان الخلم بلفظ الطلاق فله الرجعة لان الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالمعوض كاولا، مم العتق .

لان لها ذمة يصح تصرفها فيها ويرجع عليها بالمرض إذا أيسرت وفك الحجر عنها وليس له مطالبتها في حال حجرها كما لو استدانت منه أو باعها شيئاً في ذمتها وأما المحجور عليها لسفه أو صفر أو جنون فلا يصح بذل العوض منها في الحلع لانه تصرف في المال وليس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لائه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل للتصرف فيه الولي أو لم يأذن لائه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل للتصرف المناح عصم منها الهبة وغيرها من التبرعات باذن سيدها وتفارق المفلسة لانها من أهل التصرف فان خالع المحجور عليها بلفظ يكون طلاقاً فهو طلاق رجعي ولا يستحق عوضاً وان لم يكن اللفظ مما يقع به الطلاق كان كالحلم بغير عوض . ويحتمل أن لا يقع الحلم ههنا لانه أنما رضي به بعوض ولم يحصل له ولا أمكن الرجوع ببذله

(مسئلة) (والحلم طلاق بائن الا أن يقع بافظ الحلم أو الفسخ والمفاداة ولا ينوي به العلاق فيكون فسخاً لا ينقص به عدد الطلاق في أحدى الروايتين (والاخرى) هو طلاق بائن بكل حال)

اختلفت الرواية عن أحمد في الحلم إذا لم ينو به الطلاق فروي عنه أنه فسخ اختاره أبو بكر وروي ذلك عن ابن عباس وطاوس وعكر. ة والحاق وأبي ثور وهو أحد قولي الشافي وروي عنه أنه طلقة بأثنة بكل حال روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطا، والحسن وقبيصة وشر مح ومجاهد يأبي سلة بن عبدالرجن والنخوي والزهري ومكمول وابن أبي نجيح ومائك واثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي

ولنا قوله سبحانه وتعالى (فيما افتدت به) وانما يكون فداء اذا خرجت به عن قبضته وسلطانه واذا كانت له الرجعة فعي تحت حكمه، ولان القصد ازالة الضرر عن المرآة فلوجاز ارتجاعها الهادالضرر وقارق الولاء فان العنق لا ينفك منه والطلاق ينبك عن الرجعة فيما قبل المذخول واذا أكل المدد (فصل) فان شرط في الحلم أن له الرجعة ، فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الحلم وهو قول أي حنيفة واحدى الروايتين عن مالك ، لان الحلم لا يفسد بكون عوضه فاسداً فلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ولانه لعظ يقتضي البينونة فإذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث و محتمل أن يبطل الحلم ونثيت الرجعة وهو منصوص الشافعي لان شرط العوض والرجعة متنافيان فذا شرطاها يبطل الخلم ونثيت الرجعة وهو منصوص الشافعي لان شرط العوض والرجعة متنافيان فذا شرطاها كالوشرط أن لا يتصرف في المبيع ، واذا حكمنا بالصحة فقال الفاضي يسقط المسمى في العوض كالوشر من به عوضا حتى ضم اليه الشرط فاذا سقط الشرط وجب ضم البقصان الذي نقصه من أباء اليه فيصير مجهولا فيسقط ويجب المسمى في العقد و محتمل أن يجب المسمى لانهما تراضيابه عوضا فل بجب غيره كا لوخلا عن شرط الوجعة

(فصل) فان شرط الخيار لها أوله يوما أو أكثر وقبات المرأة صح الحلم وبطل الخيار وبه قال أبو حنيفة فيما اذا كان الحيار المرجل ، وقال اذا جعل الحيار للمرأة ثبت لها الحيار ولم يقع الطلاق

وقد روي عن عثمان وعلى وابن مسعود المكن ضعف أحمد الحديث قال ايس لنا في الباب شي. أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ عواحتج ابن عباس بتوله تعالى الطلاق مرتان) ثم قال فلاجناح عليها فيا افتدت به) ثم قال فالماقها فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والحلم وتطليفة بعدها فلو كان الحلم طلافا لمسكان رابعا عولانه فرقة خالت عن صريح الطلاق ونيته فكان فسخا أمر الفسوخ عورجه الرواية الثانية أنها بذلت العوض الفرقة والفرقة التي يملك الزوج إيتاعها هي الطلاق دون انفسخ فوجب أن يمكن طلاقا ولانه أنى بكناية الطلاق قاصدافر قباف كان طلاقا كغير الطلاق دون انفسخ فوجب أن يمكن طلاقا ولانه أنى بكناية الطلاق قاصدافر قباف كان طلاقا ولانه أنها علمه عدد طلاقه والزخالهما المناه على فرقة والخالهما المناه على فرقة والخالهما المناه على فرقها فطافها فهو هذا لحلاف فيا اذا خالهما بغير انظ الطلاق ولم ينوه فأما أن بذلت الموض على فراقها فطافها فهو الماداة ونوى به الطلاق فيه وكذلك أن رقع بغير افظ الطلاق مثل كنايات الطلاق أو افظ الحذم أو الماداة ونوى به الطلاق فيه وكذلك أن رقع بغير افظ الطلاق فكانت اللاق أو كان بغير عوض، وان لم ينو به الطلاق فهو الذي فيه الراويةان

(فصل) والفاظ الحلع تنقسم إلى صريح وكناية الله والصريح ثلاثة الفاظ: خاله: كلانه ثبت له « المغني والشرح الكبير » (* المغني والشرح الكبير » (* ٢٤» (المغني والشرح الكبير »

ولنا أن سبب وقوع الطلاق وجد وهو اللفظ به فوقع كا لو أطلق ومتى وقع فلاسبيل إلى وفعه

(فصل) نقل مهنا في رجل قالت له امر أنه اجعل أمري ببدي وأعطيك عبدي هذا فقبض العبد
وجعل أمرها ببدها وباع العبد قبل أن تفول الرأة شيئا هو له انما قالت اجعل أمري ببدي وأعطيك
فقيل له متى شا.ت تختار ? قال نعم ما لم يطأها أو ينقض فجعل له الرجوع مالم تطلق و أذا رجم فينبغي
أن ترجع عليه بالعوض لانه استرجع ما جعل لها فتسترجع منه ماأعطته ، ولو قال اذا جا، رأس الشهر
فأمرك ببدك ملك ابطال هذه الصفة لان هذا بجوز لرجوع فيه أو لم يكن معلقا فهم التعليق أولى كالوكلة
قال أحمد واو جعلت له امرأته الف درهم على أن بخيرها فاختارت الزوج لا يرد عليها شيئا ووجه أن
الالف في مقابلة تمليكه اياها الخيار وقد فعل فاستحق الالف وليست الالف في مقابلة الفرقة

(فصل) إذا قالت امرأته طلقنى بدينار فطاقها ثم ارتدت لزمها الدينار ووقع الطلاق بائنا ولاتؤثر الردة لانها وجدت بعد البينونة ، وأن طبقها بعد ردشها وقبل دخوله بها بانت الردة ولم يقع الطلاق لانه صادفها بائناً فأن كان بعد الدخول وقلنا إن الردة ينفسخ بها النكاح في الحال فكذلك وأن قلناً يقف على انقضا. العدة كان الطلاق مراعى فأن أفانت على ردنها حتى انقضت عدتها تبينا أنها لم تكن روجته حين طلقها نلم يقم ولا شيء له عابها وأن رجعت إلى الاسلام بأن أن الطلاق صادف زبجة فوقع واستحق عليها العوض .

الفرق، والمفاداة لانهورد به في القرآن بقو له بيحانه (فلا جناح ملبهما فيا افتدت به) وفسخت نكاحك لانه حقيقة فيه فاذا في بأحد هذه لالداظ وقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل باريتك وأبنتك فهو كناية لان الخلع أحد نوعي الهرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق وهذا قول الشافعي الاأن له في لفظ الفسخ وجهين فاذا طلبت و بذات العوض فاجأبها بصريح الخلع أو كنابة، صح من غير نية لان دلالة الحال من سؤال الخلع و بذل العوض صارفة اليه فأعنى عن النية فيه ، وأن لم تكن دلالة حالة فأنى بصريح الخلاق ، ولا تذم الكناية الا بنية بمن يا ظه من غير نية سواء قلما هو فسخ أو طلاق ، ولا تذم الكناية الا بنية بمن يا ظه منهما ككنايات الطلاق مع صريحه

(فصل) ولا يحصل الخلم بمجرد بذل المال وقبوله من غير لفظ من الزوج · قال القاضي هذا الذي عليه شيوخنا البفداد ون ، وقد أوما البه احد ، وذهب ابو حفص المكبري وابن شهاب الى وقوع الفرقه بقبول الزوج للموض وأفنى بذلك ابن شهاب بعكبر واعترض عليه ابوالحدين بن هرمز واستفنى عليه من كان ببهداد من أصحا ما ، فقال ابن شهاب المختلفة على رحهين مستبر أنه ومفتدية فالمفتدية هي التي تقول لاأنا ولا أنت ولا أبرئك قسما وأنا أفدي ننسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال أنفسخ النكاح لان اسحاق بن منصور روى عن أحمد قال قات لاحد كيف الحلم ? قال ؛ إذا أخذ المال فهي فرقة ، وقال ابراهيم النخبي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن علي رضي المال فهي فرقة ، وقال ابراهيم النخبي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن علي رضي

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت له اخلمني على مافي يدي من الدراهم ففعل فلم يكن في بدها شيء لزمه ثلاثة دراهم)

وجالة ذلك أن الخام بالجهول جائز واله ما جمل له وهذا تول أصحاب الرأي وقال أبو بكر لا يصح الخام ولا شيء له لانه بماوضة فلا يصح بالجهول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشافي يصح الخلم وله بهر مثابا لانه معاوضة بالبضم فاذا كان الموض مجهولا وجب مهر المثل كالسكاح ولنا أن الطلاق معنى يجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستمدق به الموض المجهول كالوصية ، ولان الحرم اسقاط لحقه من البضم وليس فيه تعليك شيء ، والاسقاط تدخله المسامحة ولذلك جاز من غير عوض بخلاف الكاح ، واذا صح الحلم فلا يجب مهر ابثل لانها لم تبذله ولا فوتت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من المائ الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها او رضاء المن ينفسخ به فلا عجب عليها شيء ، ولو قتلم الجنبي لم يجب الزوج عوض عن بضعها ، ولو وطلت بشبهة او ، كرهة لوجب المهر لها دون الزوج ولو طاوعت أم يكن الزوج عوض عن بضعها ، ولو على لزوج في النكاح خاصة وأباح لها اعتداء نفسها لحاجتها الحد فيكون الواجب مارضيت بيذله على لزوج في النكاح خاصة وأباح لها اعتداء نفسها لحاجتها الحد ذلك فيكون الواجب مارضيت بيذله فاما ايجاب شيء لم ترض به فلا وجه له ، فعلى هذا ان خامها على ما في يدها من الدراهم صح فان كان فاما ايجاب شيء لم ترض به فلا وجه له ، فعلى هذا ان خامها على ما في يدها من الدراهم صح فان كان

الله عنه من قبل مالا على فراق فهي تطايقة بائمة لارجمة فيها ، واحتج بقول النبي وَلَيُسْتِيْرُ ﴿ أَرْدَيْنَ عَلَيهُ حَدِيْمَةً مِنْ وَاللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَي عَلَيْهُ عَلَيْتُهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَ

ولما أن هذا أحد نوعي الخام فلم يصح بدون الفظ كالمدكات والطلاق ولان أخذ المال قبض بعوض فلم بعم بحرده في البضع بعوض فلم يصح بدون الله فط كالمدكات والطلاق ولان أخذ المال قبض بعوض فلم بعم بحرده مقام الايجاب كقبض أحد العوضين في البيع ولان الحلم ان كان طلافافلا يقم بدون صريحه أو كنابته وان كان فلا يحد فلم أحد العوضين في البيع ولان الحلم ان كان طلافافلا يقم بدون صريحه أو كنابته البخاري واقبل الحديث جميلة فقد رواه البخاري واقبل الحديث وطافها تطميقة وهذا صريح في اعتبار الففظ ، وفي رواية فأمره ففارقها ومن لم يذكر الفرقة فاعا اقتصر على بعض القصة بدليل رواية من روى الفرقة والطلاق فان القصة واحدة والزيادة من الثفة مقبولة وبدل على ذلك أنه قال ففرق النبي عليك بنها وقال « خد ما عطيتها » فجمل والزيادة من الثفة مقبولة وبدل على ذلك أنه قال ففرق النبي عليك بنها وقال « خد ما عطيتها » فجمل النفريق قبولا لعوض ونسب التفريق إلى النبي عليك الله وصاح أن النبي عليك لا يباشر النفريق فدل على أن النبي على الناب على المناب عن ذكر المفظ ولا دلالة حال ولا بد منه وعلى هذا محمل كلام أحد وغيره من الأثمة ولذلك لم يذكر وا من جانبها لفظاً ولا دلالة حال ولا بد منه اتفاقا ،

في يدها دراهم فهي له ، وأن لم يكن في يدها شيء فله عليها ثلاثة نص عليه أحمد لانه أقل ما يقم عايه أميم الدراهم حقيقة ولفظهادل على ذلك فاستحقه كالووصىله بدراهم، وانكان في يدها أقلمن ثلاثة احتمل أنلايكونا غيرهلانه منالدراهم وهوفي يدهاه واحتمل أزيكونله ثلاثة كاملةلان اللفظ يقتضيها فيما إذا لم يكن في يدها شيء فكذلك اذا كان في بدها

(فصل) والخلع على مجهول ينقسم أفساما (أحدها) أن يخالعها على عدد مجهول من شيء غير مختلف كالدنانير والدراهم كالتي بخالمها على ماني يدها من الدراهم فهي هذه التي ذكر الخرقي حكمها

(الثاني) أن يكون ذلك من شيء مختلف لا يعظم اختـــلافه مثل أن مخالعها على عبد مطلق أو عبيد أو يقول ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فانها تطلق بأي عبد أعطنه إياه و يملكه بذلك ولا يكون له غيره . وكذلك إن خالعته عليه فليس له إلا مايتم عليه اسم العبد ، وإن خالعته على عبيد فله ثلاثة هذا ظاهر كارْمُأَهُدُ وقياس قوله وقول الخرقي في المسئلة التي قبلها ، وقد قال أحمد فيما إذا قال: إذا أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا أعطنه عبدا فهي طالق. والظاهر من كلامه ما قلناه ، وقال القاضي له عليها عبد وسط وتأول كلامأ حمدعلى انها أعطته عبدا وسطا والظاهر خلافه

ولنا أنها خالمته على مسمى مجهول فكانله أفل مايقم عليه الاسم كما لو خالعها على مافي يدهامن الدراهم، ولانه إذا قال ان أعطيتني عبداً فانت طالق فاعطته عبدا فقد وجد شرطه فيجب أن يقع

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يقع بالعدة من الخلع طلاق ولو واجبها به)

وجملة ذلك أن الحنامة لا يلحقها طلاق بحال وبه قال ابن عباس وابن لزببر وعكرمة وجابر بن زيد والحسن والشعببي ومالمك والشافعي واسحاق وأبو ثور وحكي عن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق الصر بح المعين دون الـكناية والطلاق الوسل وهو أنه يقول كل امرأة ليطالق وروي ذلك عن سعيد ابن المسيب وشريح وطارس والنخعي والزهري والحـكم وحماد والنوري لما روي عن النبي عليانة انه قال ﴿ الختامة يلحقها الطلاق مادامت في العدة ٢

والنا أنه قول ابن عباس وابن الزبر ولا يمرف لما مخالف في عصرها ولابها لا تحل له إلا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالطنقة قبل الدخول والمنقضية عدسها ولانه لا علك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية ولأنها لايقع بها الطلاق المرسل ولا تطاق بالسكناية فلم يلحقها الضريح كاقبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهها به فيتمول أنت طالق أو لا يواجهها به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لا يعرف له أصل ولا ذكره أهل السنن

(فصل) ولا يثبت في الخلع رجمة سوا. قلنا هو فـخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا، وطاوس والنخبي والثوري والارزاعي ومالك والشانبي واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخياربين إمساكه العوض ولا رجَّة له وبين رده وله الرجِّمة

الطلاق كما لو قال أن رأيت عبدا فانت طالق ولا يلزمها أكثر منه لانها لم تأيّزم له شيئا فلا يلزمها شيء كما لو طلقها بغير خلع

(اشالث) أن يخالمها على مسمى تعظم الجهالة فيه مثل أن يخالمها على دابة أو بعير أو بقرة أو ثوب أو يتول ان أعطيتني ذلك فانت طالق فالواجب في الخلم ما يقم عليه الاسم من ذلك ويقم الطلاق بها اذا أعطنه اياه فيما أذا علق طلاقها على عطيته اياه ولا يلزمها غير ذلك في قياس ما قبلها ، وقال القاضي وأصحابه من العقها، ترد عليه ما أخذت من صداقها لانها فوتت البضم ولم يحصل له العوض لجهالته فوجب علها قيمة ما فوتت وهو المهر

ولنا ما نقدم ولأنها ما الغزات له المهر المسمى ولا مهر المثل فلم يلزامها كالوقال ان دخلت الدار فانت طالق، ولان المسمى قد استوفى بدله بالبيط، فكيف يجب بغير رضى جمن يجب عليه ? والاشبه بخدهب أحمد أن يكون الخلم بالحجهول كالوصية به ، ومن هذا القسم لوخالها على مافي بيتها من المتاع فان كان فيه متاع فهو أقل ما يقم عليه فان كان فيه متاع فهه أقل ما يقم عليه اسم المتاع ، وفي قول القاضي عليها المسمى في الصداق وهو قول أصحاب الرأي والوجه القولين ما تندم الرابع) ان مخاله ما على حلى أمتها او غنمها او غيرها من الحيران او قال على مافي بطونها او

وقال أبو ثور ان كان الخلم بلفظ الطلاق فله الرجمة لان الرجمة من حقوق الطلاق فلانسقط بالهوض كالولاء مع العنق وأما قوله سبيحانه وتعالى (فيا افتدت)وإنما يكون فدا. إذ اخرجت عن قبضته وسلطانه وإذا كانت له الرجمة فهي تحت حكمه ولان القصد إزالة الضرر عن المرأة فلو جازار تجاعها الهاد الضر وفارق الولا. فإن المنتى لا ينفك منه والطلاق ينفك عن الرجمة فها قبل الدخول واذا أكل العدد (مسئلة) (وان شرط الرجمة في الخلم لم يصح الشرط في أحدد الوجهين وفي الآخر يصح

الشرط ويبطل العوض)

اذا شرط في الخلع الرجمة فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الخلع عوهوقول أبي حنيفة وأحدى الروابتين عن ماقك لان الخلع لا يفسد بكون عوضه فاسداً فلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ولانه لفظ يقتضي البينونة فاذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث (والوجه الثاني) يصح وببطل الموض فتثبت الرجمة وهو منصوص الشاني لان شرط العوض والرجعة يتنافيان فاذا شرطاهما سقطا وبقي مجرد الطلاق فنثبت الرجعة بالاصل لا بالشرط ولانه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه فأ بطله عكا لو شرط أن لا يتصرف في المبيع ، واذا حكما بالصحة فقال القاضي يسقط المسمى في العوض لا به لأ برض به عوضا حتى ضم اليه الشرط فاذا سقط الشرط وجب ضم النقصان الذي نقصه من أجله اليه فيصير مجبولا فيسقط وجب المسمى في العقد ، ويحتمل أن بجب المسمى في الخلم لا نها تراضيا به عوضا في المخلم الرجعة

ضروعها فيصح الخلع ، وروي عن أبي حنيفة بصح الخلم على مافي بطنها ولا بصح على حملها ولذا ان حملها هو مافي بطنها فصح الحام عليه كالوقال على مافي بطنها . إذا ثبت هـ ذا فانه إن خرج الولد سليا أو كال في ضروعها شيء من المبين فهو له وإن لم يخرج شيء فقال القاضي لاشيء له وهو قول مالك وأصحاب الرأي ، وقال ابن عقيل لها مهر المثل ، وقال ابو الحطاب له المسمى وإن خالها على ما يتم خالها الموسية بشيء ، قبل له فان حل نخلها المحد إذا خالم امرأنه على عمرة نخلها سنين فجائزفان لم يحمل نخلها توضيه بشيء ، قبل له فان حل نخلها المحل المحد الموسية الموسية بالمحد عن المحد المحد عليه اسم الحرة أو الحل فتعطيه عن خلك شيئا اي شيء كان مثل ما أزمناه في مسئلة المناع ، وقال القاضي الاشيء له و تأول قول احد ترضيه بشيء الما لاشيء عليه السم الله ، وفرق بين ها بين المسئلة ين ومسئلة الدراهم والمناع ميث يرجم فيها أفل ما يقم عليه الاسم اذا لم يجد شيئا وهمة الارجم بشيء اذا لم يحد شيئا وهمة الارجم بشيء اذا لم عليه الارام والمناع عيث يرجم فيها أفل ما يتم عليه الاسم اذا لم يجد شيئا وهمة الارجم بشيء اذا لم عليه اله مادل عليه الفظها كالو خانه ته على عبد فوجده حراً وفي هانين المسئلة بن دخل معها على المقد مع نساويهما في العلى ورضاع عما فيسه من الاحتمال فلم يكن له شي ، غيره كالو قال غي المقد مع نساويهما في العلى ورضاع عما فيسه من الاحتمال فلم يكن له شي ، غيره كالو قال خالمتك على هذا المرء وقال ابو حزياة الا يوجع الموض ههذا الانه معدرم

(فصل) نقل مهنا في رجل قاات له امرأته العلى أمري بيدي فأعطيك عبدي هذا نقبض العبد وجمل أمرها بيدها و باع العبد قبل أن نقول المرأة شيئا عوله انما قالت اج لل أمري بيدي وأعطيك فقيل له متى شا.ت تختار ? قال نع ما لم يطأها أو ينقض فجعل له الرجوع مالم تطاق واذارجم فينبغي أن ترجع عليه بالعوض لأنه استرجم ما جمل لها فتسترجم عنه ماأعطته ، ولوقال اذا جاء رأس الشهر فالمرك ببدك ملك ابطال هذه الصفة لان هذا يجرز الرجوع فيه لولم يكي ملفا فع التعليق أولى كلوكالة ، قال أحمد ولو جعلت له امرأته الف درهم على أن بخيرها فاختارت الزوج لابرد عنها شيئا ، ووجهه أن الالف في مقابلة أمليكه أياها الخيار وقد فعل فاستحق الالف وليس الالف في مقابلة الفرقة

(نصل) اذا قاات امرأة طلقنى بدينار فطلفها ثم ارتدت لزمها الدينار ورقع الطلاق بائنا ولا تؤثر الردة لانها وجدت بعد البينونة ، وإن طلقها بعد ردتها قبل دخوله بها بانت الردة ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا ، فانكان بعد الدخول وقلنا ان الردة ينفخ بها النكاح في الحال فكذلك ، وإن قلنا تقف على المضاء العدة كان العالماق مراعي فان أفاست لي ردتها عتى انقضت عدتها تها أنها لم تكن زوجة حين طلقها فلم يقع ولا شيء له عليها ، وإن عادت إلى الاسلام تبينا ان الطلاق صادف زوجة فوقع واستحق عليها العوض

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رحمه الله (ولا يصح الحلم إلا يموض في إحدى الروايتين فانخالهما بفير

ولاً أن ماجاز في الحمل في البطن جاز فيما بحمل كالوصية ، واختار ابو الخطاب ان له في هـذه الافسام الثلاثة المسمى في الصداق وأوجب له الشانعي مهر المثل ولم بصحح ابو بكر الخلع في هذا كله وقد ذكرنا نصرص احمد على جرازه والدايل عليه والله أعلم

(فصل) اذا خالعته على رضاع ولده منتين صح وكذلك أن جملاو أننا معلو ما قل أو كثر ، وبهذا قال الشافعي لان هذا مما نصح المعاوضة عليه في غير الحلم فني الخلم أولى فان خالعته على رضاع ولده مطلقاً ولم يذكرا مدته صح أيضاً وينصرف إلى ما يقي من الحوابن نص عليه احمد عمل له ويستقيم هذا الشرط رضاع ولدها ولا يقول ترضه عه سنتين ? قل نعم ، وقال أصحاب الشافعي لا يصح حتى يذكرا مدة الرضاع كا لا نصح الاجارة حتى يذكرا المدة

ولنا أن الله تعالى قبد، بالحوان فتال تعالى (والوالدات يرضعن أولادهن حواين كاملين) وقال سبجانه (وفصاله في عابين) وقال (وحه وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحل ههنا والفصال فحمل على مافسرته الآية الاخرى وجعل الفصال عامين والحمل سنة أشهر ، وقال النبي والتحليقية الارضاع هلا فصال ، يعنى بعد العامين فيحمل المطلق من كلام الأدمي على ذلك أيناً ولا بحتاج إلى وصف بلرضاع لان جنسه كاف كا لو ذكر جنس الخياطة في الاجارة ، قان مانت المرضعة أوجف ابنها فعليها اجر المثل لما بقي من المدة وإن مات الصبي فكذلك ، وقال الشافني في أحد قوليه لا ينفسخ ويأتبها

أعوض لم يقع إلا أن يكون طلاقا فيقع رجميًا ، والاخرى يصح بغير عوض اختارها الحرقي

اختلفت لرواية عن أحمد في هذه المسئلة فروى بنه ابنه عبدا هذه الدير بل الدير بل علقت به امرأته تفول الخلفي قال قد خلفت ? قال يتزرج بها وبجدد نكاحا جديداً وتكون عنده على شيء فظاهر هذا صحة الخلع بفير عوض وهو قول مد لك لابه قطم لله كتاح فصح من خير عوض كالطلاق ، ولان الاصل في مشروعية الخلم أن يوجد من المرأة رنجة عن زوجها أو حاجة الى فرافه فتسأله فراقها فاذا أجابها حصل المفصود من الخلم في بيست كالوكان بعوض ، قال ابو بكر لاخلاف عن أبي عبد الله أن الحلم ما كان من قبل الدجة ولا يكون أجابها حصل المفصود من الخلم في في اله طلاق الله به الرجمة ولا يكون فسخا (والرواية شابية) لا يكون خم الا بعوض روى عند مهنا إذا قال لها اخلمي الفسك فقالت خلمت نفسي لم يكن خلما إلا على شيء إلا أن يكون نوى الطلاق فيكون ما نوى، فعلى هدفه الرواية خلما لا يحوض فان تلفظ به بفير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجميا لانه يصلح كناية عن الطلاق ، وإن لم يتو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أي حنيفة والشافمي لان الحلم كان فسخا فلا بلك الزوج فسخ الذكر إلا لهيمها ولذك لو قال فسخت لنكاح ولم ينو به الطلاق لم يتم شيء فلا بلك الزوج فسخ الذكر إلا لهيمها والداية لا يجتمع له المرض والمعرض ، وإن قلما الخم طلاق فلا بلك الزوج فيه انفاقا وانما هو كماية والكماية لا يجتمع له المرض والمعرض ، وإن قلما الخم طلاق فليس بصريح فيه انفاقا وانما هو كماية والكماية لا يقم بها الطلاق إلا بنية أو بذل اهوض فية ومعامة ملم فليس بصريح فيه انفاقا وانما هو كماية والكماية لا يقم بها الطلاق إلا بنية أو بذل اهوض فية ومعمة م

بصبي ترضمه مكانه لان الصبي مستوفى به لامعقوداً عليه فأشبه مانو استأجر دابة ليركبها فمات

وانا انه عقد على فعل في عبن فينف خ بتلفها كما لو ماتت الدابة المستأجرة ولان مايستوفيه من اللبن انما يتقدر بحاجة الصبي وحاجات الصبيان تختلف ولا تنضبط فلم بجز أن يقوم غيره مقامه كما لو أراد ابداله في حيانه ، ولانه لا يجوز ابراله في حيانه فلم بجز بعد موته كالمرضعة بخلاف راكب الدابة ، وإن وجد أحد هذه الامور قبل مضي شيء من المدة فعليها أجر رضاع مثله وعن مالك كقولنا وعنه لا يرجع بشيء ، وعن الشافعي كفولنا وعنه برجع بالمهر

ولنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه فوجيت قيمته أو مثلها كا لو خالمها على قفيز فهلك قبل قبضه

(فصل) وأن خاامها على كذلة ولده عشر سنين صح وأن لم يذكر مدة الرضاع منها ولا قدر الطعام والادم وبرجم عند الاطلاق إلى نفتة مثله، وقال الشافعي لا يصح حتى يذكر مدة الرضاع وقدر الطعام وجنسه وعدر الادم وجنسه وبكون المبلغ معلوما مضبوطاً بالصفة كالمسلم فيه وما محل منه كل يوم، ومبنى الحلاف على اشتراط الطعام للاجبر مطلقا وقد ذكرناه في الاجارة ودالنا عليه بقصة موسى عليه السلام وقول النبي عَلَيْكَانِيَّةُ ﴿ رحم الله أخي موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه ﴾ ولان نفنة الزوجة مستحقة بطريق المعارضة وهي غير مقدرة كذا ههنا والوالدان بأخذ منها مايستحقه من مؤنة الصبي وما مجتاح اليه لأنه بدل ثبت له في ذمنها فله أن يستوفيه بنفسه وبغيره فان أحب أنفقه بعينه وان

النية وما وجد واحد منهما ، ثم إن وتع الطلاق فاذا لم يكن بعوض لم يقتض البينونة إلاأن يكل الثلاث (فصل) فان قالت بعنى عبدك هذا وطقى بألب فنعل صح وكان ببعا وخلما بعوض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل واحد منهما بعوض فصح جمعهما كيم ثرين وقد نص احمد على الجمع ببن ببع وصرف انه يصح وهذا نظير لهذا

وذكر أصحابنا فيه وحها آخر أنه لا يصح لان أحكام المقدين تختلف والاول أصح لما ذكرنا وللشافعي قولان أيضا ، فعلى قوانا ينقسط الالف على الصداق المدمى وقيمة العبد فيكون عوض الخلع ما يخص المسمى وعرض العبد ما يخص قيمته حتى لو ردته بعيب رجعت بذلك ، وإن وجدته حراً أو مفصوبا رجعت به لان له عرضه ، وإن كان مكان العبد شقص مشفوع ثبتت فيه الشفعة ويأخذه الشفيع حصة قيمته من الالف لانها عوضه

(مسئلة) (ولا يستحب أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها قان فعل كره وصح ، وقال ابو بكر لايجوز ويترك الزيادة)

اذا تراضا على الحام بشيء صح وإن كان أكثر من الصدق وهذا تول أكثر أهل العلم . روي ذلك عن عُمان وابن عمر وابن عباس وعكر ، ق ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخمي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وبروى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا لو اختلعت امرأة من زوجها بميراثها أحب أخذه لنفسه وأنفق عليه غيره ، وان أذن لها في إنفاقه على الصبي جاز ، فان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع فلا بيه أن بأخذ ما بقي من المؤنة ، وهل يستحقه دفعة أو يوما بيوم ، فيه وجهان (أحدهما) يستحقه دفعة واحدة ، ذكره القاضي في الجامع واحتج بقول أحمد إذا خالعها على رضاع ولاه فات في أثناء الحولين قال يرجع عليها ببقية ذلك ولم يعتبر الاجل ، ولائه انما فرق لحاجة الولد الله متفرقا فاذا زالت الحاجة الى التفريق استحق جملة واحدة

(والثاني) لا يستحقه الا يوما ببوم عذكره القاضي في المجرد وهو الصحيح لانه ثبت منجما فلا يستحقه معجلا كما لو أسلم اليه في خبز يأخذه منه كل بوم أرطالا معلومة فمات المستحقله عولان الحق لا على عوت المستحقاقه عوت من هوعليه، لا على عوت المستحقاقه عوت من هوعليه، ولا صحاب الشابي في هذا وجهان كهذبن ، وأن ماتت المرأة خرج في استحقاقه في الحال وجهان كهذبن بناء على أن الدين هل مجل عوت من هوعليه أملاع

(فصل) والعرض في الحدم كالعرض في الصداق والبيع ان كان مكيلا أو موزونا لم يدخل في ضاف بعجرد الحلم وصح ضان الزوج والم بملات التصرف فيه الا بقبضه ، وان كان غيرهما دخل في ضافه بمجرد الحلم وصح تمر فه فيه ، قال أحمد في امرأة قالت لزوجها اجعل أمري بيدي ولك هذا العبد فامل ثم خبرت فاحارت نفسها مديا بعد ما مات العبد جائز وايس عليها شيء ، قال ولو أعنقت العبد ثم اختارت نفسها

وعماص رأسها كان ذلك جائزاً ، وقال عطا، وطارس والزهري وعرو بن شعيب لا يأخذ أكثر مما أعظاه ، وروي ذلك عن على باسناد منقطع واختاره ابو بكر قان فعل رد الزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : ماأرى ان يأخذ كل مالها ولكن ايدع لها شيئا، واحتجوا بما روي أن جيلة بنت سلول أتن النبي عَلَيْكِيْ قالت : والله ماأعت على ثابت في دين ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لااطيقه بفضا ، فقال لها النبي عَلَيْكِيْ ه أنر دين عليه حديقته ? » قالت نهم فأمره النبي عَلَيْكِيْ أن بأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ، ولا نه بدل في دقابلة فسخ فلم يزد على قدره في ابتداء العقد كاموض في الاقالة .

ولنا قول الله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولا به قول من سمينا من الصحابة قالت الربيع بنت معوذ اختامت من زوجي بها دون عقاص رأسي فأجاز ذلك علي رضي الحه عنه ومثلها الربيع بنت معوذ اختامت من زوجي بها دون عقاص رأسي فأجاز ذلك علي رضي الحه عنه أن يأخذ منها اشتهر ولم ينكر فيكون اجماعا ولم يصح عن علي خلافه . اذا ثبت هذا قانه لا يستحب له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها ، وبذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والحمكم وحماد واسحاق وابو عبيد وأن فعل جاز مع الكراهة ولم يكرهه أبر حنيفة وماقت والشافعي ، قال ماقت لم أذل أسمم اجازة الفداء بأكثر من الصداق

لم يصح عنقها له ، فلم يصحح عنقها له لان ملكها زال عنه بجعلها له عوضا في الحام ولم يضمنها آياه أذا تلف لانه عوض مهين غير مكيل ولا موزون فدخل في ضمان الزوج بمجرد العقد، ويخرج فيه وجه أنه لا يدخل في ضمانه ولا يصح تصرفه فيه حتى يقبضه كما ذكرنا في عوض البيع وفي الصداق، وأما المكبل والموزون فلا يصح تصرفه فيه ولا يدخل في ضمانه حتى يتبضه فان تلف قبل قبضه فالواجب مثله لانه من ذوات الامثال، وقد ذكر القاضي في الصداق أنه يجوز النصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سببه بتلفه فههنا مثله

(مسئلة) قال (وان خالعها على غير دوض كان خلما ولاشيء له)

اختلفت الرواية عن أحمد في هذه المسئلة فروى عنه أبنه عبد الله قال قات لابي رجل علقت به امرأته تقول اخلفني قال قد خلفنك قال يُمزوج بها ومجدد نكاحا جديدا وتكون عنده على ثنتين ا فظاهر هذا صحة الخلم بغير عوض وهو قول الك لابه قطم النكاح فصح من غير عوض كالطلاق، ولان الاصل في مشروعية الحلم أن توجد من المرأة رغبة عن زوحها وحاجة الى فراقه فتسأ له فراقها فاذا أجابها حصل المقصود من الحلم فصح كالوكان بعوض

قال أبو بكر لاحلاف عن أبي عبدالله ان الخلع ما كان من قبل النساء فاذا كان من قبل الرجال

ولنا حديث جميلة وروي عن عطا. عن النسي عَلَيْكَ إِنَّه كُرَه أَنْ يَأْخَذُ مَنَ الخَمْلَعَةُ أَكْثُرُ عَمَا أعطاها . رواه ابو حفص باسنا:ه رهو صربح في الحكم فنجمع بين الآية والخبر فنقول الآبة دالة على الجواز والنهي عن لزبادة الكراهة

﴿ مسئلة ﴾ (وأن خالمها على محرم كالحرر والحر نهو كالحلم بغير عوضاذا علما تحربه)

ولا يستحق شيئا وبه قال مالك وأبو حذيمة وقال الشافعي له عليها بهر الثلانه معاوضة بالبضع فاذا كان الدوض محرما وجب مهر المثل كالنكاح

وانا أن خروج البضم من الله الزوج غير منقوم على منا سافا فاذا رضي بغير عوض لم يكى اله شي وانا أن خروج البضم في الله الزوج غير منقوم على منا البضم في الله الم والمرق النكاح فان خول البضم في المك لزوج منقوم ولا يلزم اذا خلمها على عبد فبان حراً لامه لم رض بغير عرض منقوم فيرجم بحكم الغرور وههنا رضي بما لافيمة له. اذا تقرر هذا فان كان الحلم بلفظ الطلاق فهو طلاق رجمي لانه خلاء نعوض ، وإن كان بلفظ الحلم ولم ينو كنايات الحلم فكذلك اذا نوى الطلاق ولان الكناية مع النية كالصر بح ، وأن كان بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق البني على أصل هو أنه هل يصح الحام بغير عوض ؟ وفيه روايتان ، فأن بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق البني على أصل هو أنه هل يصح الحام بغير عوض ؟ وفيه روايتان ، فأن قلنا يصح صح ههنا ، وأن قلنا لايصح لم يصح ولم يقع شي ، وفارقال ان أعطيت ولا شي ، عليها وعند الشافع عليها مه المثل كقوله في التي قباها

فلا نزاع في أنه طلاق على به الرجمة ولا يكون فسخا (والرواية الثانية) لا يكون خلم الا بموض ، وي عنه مهنا إذا قال لها اخلى نفسك فغالت خلعت نفسي لم بكن خلما الا على شي الا أن يكون نوى الطلاق فيكون ما نوى ، فعلى هذمالرواية لا يصبح الخلم إلا بعوض قان تفظ به بغير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجعيا لا به يصلح كناية عن الطلاق ، وان لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان الخلم إن كان فسخا علا علاك الزوج فسخ النكاح الا بعيبها وكذلك لوقال فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يمومة فلا مجتمع فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يقم شي الخلاف ما ذا دخله العوض قانه يصير معاوضة فلا مجتمع له العوض والمعوض ، وان قلنا الخلم طلاق فليس بصريح فيه اتفاقا وانهاه وكناية ، والكناية لا يقم بها الطلاق الا بنية أو بذل العوض فيقوم مقام النية وما وجد واحد منها ثم ان وقع الطلاق قاذا لم يكن بها الطلاق الم يقتض البينونة إلا أن تكل الثلاث

(فصل) إذا قالت بعني عبدك هذا وطلقني بألف ففعل صح وكان بيعا وخلعا بعوض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل واحد منهما بعوض فصح جمعها كبيع ثوبين ، وقد نصأحمد على الجمع بين بيع وصرف أنه يصح وهو نظير لهذا ، وذكر أصحابنا فيه وجها آخر أنه لا يصح لان أحكام المقدين تختلف ، والاول أصح لما ذكرنا والشافعي فيه قولان أيضا ، فعلى قولنا يتقسط الالف على الصداق المسمى وقيمة العبد ما يخص قيمته حتى لوردته

(مسئلة) (وان خالعها على عبد فبان حراً أو مستحقاً فله قيمته عليها ، وان بان معيباً فله ارشه او قيمته ويرده)

وجمان ذه أن الرجل اذا خالع امرأته على عوض فبان غير ماله او انه ايس لها مثل ان يخالعها على عبد بعينه فبان حراً أو مغصوبا او على خل فبان خمراً فالخلع صحيح في قول أكثر أهل الطملان الحلام معارضة بالبضم فلا يفسد بفساد العوض كالكاح ولكنه يرجع عليها بقيمته لو كان عبداً وبهذا قل ابر ثور وصاحبا ابي حنينة ، وإن خالتها على هذا الدن الحل فبان خمراً رجع عليهما عثله خلالان الحل من ذوات الاشأل وقد دخل على ان هذا المعين خل فكان له مثله ، كما لو كان خلا فتلف قبل قبضه ، وقد قبل برجع بقيمة مئذ خلالان الحر ايس من ذوات الامثال ، والصحيح الاول لانه الماوجب عليه مثله لو كان خلا كا الشافعي برجع عمر المثل لانه عقد هي البضع بعرض فاسد فأشبه المسئلة كام ا يرجع بالمرح والمنافعي برجع عمر المثل لانه عقد هي البضع بعرض فاسد فأشبه المسئلة كام ا يرجع بالمرح والمرح في فالمد فأشبه المسئلة كام الرجع بالمرح والرحنية بأن خروج البضع لا فيمة له فاذا غرته رجع عليها بما أخذت

ولنا أنها عين بجب تسليمها مع سلامتها و بتماء سبب الاستحاق فوجب بذلها مقدراً بتيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستمار ع واذا خالعها على عبد فخرج مفصوبا او على أمة فخرجت أم ولد نقد سلمه ابوحنيفة ووافقنا فيه.

بمبب رجعت بذلك ، وأن وجدته حراً أومذصوبا رجعت به لانه عوضه فان كان مكان العبد شاص مشفوع ففيه الشفعة ويأخذ الشفيع بحصة قيمته من الالف لانها عوضه

(فصل) وان خالمها على نصف دار صبح ولا شفعة فيه لانه عوض عما لافيمة له ، ويتخرج أن فيه شفعة لان له عوضا ، وهل يأخذه الشفيع بقيمته أو بمثـل المهر ? على وجهين ، قاما إن خانها ودفع البها الفا بنصف دارها صح ولا شفعة أيضاً ، وقال أبو يوسف ومحـد تجب الشفعة فيما قابل الالف لانه عوض مال

ولنا أن إبجاب الشفعة تقوم للبضع في حق غير الزوج والبضع لايتقوم في حق غيره عولان الزاج ملك الشقص صفقة واحدة من شخص واحد فلا يجوز الشفيع أخذ بعضه كالو اشتراه بثمن واحد

(مسئلة) قال (ولو خالعها على ثوب فخرج معيما فهو مخير بين أن يأخذ ارش العيب أو قيمة الثوب ويرده)

وجملة ذلك أن الخلع يستحق فيه رد عوضه بالعبب أو أخذ الارش لانه عوض في معارضة فيستحق فيه ذلك كالبيع والصداق، ولا يخلو اما أن يكون على معين مثل أن تقول اخلعني على هذا الثوب. فيقول خلعتك ثم تجد به عببا لم يكن علم به فهو مخير ببن رده وأخذ قيمته و ببن أخذ أرشه، وان الله

(فصل) وان ظهر معيها فله الخيار بين أخذ أرشه ورده وأخذ قيمته لأنه عوض في معاوضة فيستحق فيه ذاك كالبيم والصداق فان كان على معين كتولها اخلهني على هذا العبد فيقول خلمتك ثم يجد به عيبا لم يكن علم به فهذا بخير فيه بين أخذ أرشه أو رده وأخذ قيمته على ماذكرنا ، وازقال ان أعطيتني هذا الثوب فأنت طالق فأعطته أياء طانت ملك قال أسحا بناوالحكم فيه كاو خلها عليه وهذا مذهب الشافي الأن لا يجعل ان المطالبة بالارش مع امكان الرد ، وهذا أصل ذكر ناه في البيم واله قول أنه اذا رده رجم مهر المثل ، وهذا الاصل ذكر في الصداق

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالعها على رضاع ولده عامين أو سكَّرْنى دار صح فان مات الولد أو خربت الدار رجع بأجرة باقي المدة)

أما اذا خالمها على سكنى دار معينة فلا بد م أهيين المدة كالاجارة فان خربة الدار وجم علمها باجرة باقي المدة و قدر باجرة المثل وينفسخ العقد والاجارة اذا هلكت الدابة ، وأما اذا خالفته على باجرة باقي المدة و قدر باجرة المثل وينفسخ العقد والاجارة اذا هلك الدابة ، وأما اذا خالفته على رضاع ولده مدة مدة الما تصح المهارضة عليه في غبر الحلم فني الحلم أولى فاز، خالفته على رضاع ولده مطاقا يالم يذكر مدة صح أيضا وينصرف الى مابتي من الحولين نص عليه احد قبل له ويستقيم هذا الشرطرضاع ولدها ولا يقول ترضعه سنتين اقال نعم وقال أصحاب الشافعي لابصح حتى يذكر مدة الرضاع كا لاتصح الاجارة حتى يذكر المدة

ان أعطيتني هذا النوب فأنت طائق فأعطته إياه طلقت وملكه . قال أصحابنا والحدكم فيه كالو خالهها عليه وهذا مذهب الشافي إلا أنه لايجمل له المطالبة بالارش مع إمكان وده وهذا أصل ذكرناه في البيم عوله أيضا قول انه إذا رده رجم بمهر المثل ، وهذا الاصل ذكر في الصداق ، وان خالعها على ثوب موصوف في الخدمة واستقصى صفات السلم صح وعليها أن تعطيه إياه سليما لان اطلاق ذلك يقتضي السلامة كما في البيم والصداق ، فان دفعته اليه معيها أو ناقصا عن الصفات المذكورة فله الخيار بهن المساكه أو رده والمطالبة بثوب سليم على تلك الصفة لانه انما وجب في الذمة سليا تام الصفات فيرجع بما وجب له لانها ما أعطته الذي وجب له عليها ، وان قال ان أعطيتني ثوبا صفته كذا وكذا فأعطته ثوبا على تلك الصفات طلقت وملك لانه ماوجد شرطه ، قال القاضي ويتخير بهن الشرط . فان كان على الصفة لحن به عيب وقع الطلاق لوجود شرطه ، قال القاضي ويتخير بهن الشرط . فان كان على الصفة لحن به عيب وقع الطلاق لوجود شرطه ، قال القاضي ويتخير بهن إمسا كه ورده والرجوع بقيمته وهذا قول الشافعي إلا أن له قولا أنه برجع بمهر المثل على ماذكر نا إمسا كه ورده والرجوع بقيمته وهذا قول الشافعي إلا أن له قولا أنه برجع بمهر المثل على ماذكر نا إما علم المنات وليس له شيء سواه ، وقد أيضا أحد على من قال إن أعطيتني هذا الالف فأنت طالق فأعطته إياه فوجده معيها فليس له البدل وقال أيضا إذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق وعال أيضا أذا قال أن أعطيتني عبداً فأنت طالق وعال أيضا أذا قال أن أعطيتني كذا فأنت طالق وعال قائل في أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأنت طالق وعال في عالى أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له عبداً فه وهذا يدل على أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له عبداً فاهد المنات وهذا يدل على أن كل موضع قال أن أعطية في أن كذا أعطية إياه فليس له أنه على أن كل موضع قال أن أعطية في أن كذا وأهدا المنات والمنات المات والمنات المنات الم

ولنا أن الله تعالى قيده بالحواين فقال تعالى (والوائدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) وقال سبحانه (وفصاله فيعامين وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحل والفصال هبنا فحمل على ما فصلته الآية الاخرى وجعل الفصال عامين والحمل سنة أشهر . وقال النبي وتتيالية لا لارضاع بعد فصال ٤ بعني بعد العامين فيحمل المطلق من كلام الآدمي على المطلق من كلام الله تعالى ، ولا يحتاج الى وصف الرضاع لان جنسه كاف كالوذ كر جنس الخياطة في الاجارة . قات مات المرضعة أو جف ابنها فعليها أجر ادثل لما بقى من المدة ، وأن مات الصبي فكذلك ، وقال الشافي في أحد قوليه لا ينفسخ ويأتبها بصبي ترضعه لمان الصبي مستوفى به لامعقوداً عليه فأشبه ما لو استأجر دابة له كمها فمات

ولنا أنه عقد على فعل في عين فينفسخ بتلفها كما لو ماتت الدابة المستأجرة ولان ما يستوفيه من اللبن انما يتقدر بحاجة الصبي وحاجات الصبيان لا تنضبط فلم يجز أن يقوم غيره مقامه كما لو أراد إبداله في حياته فلم بجز بد ، وته كالرضعة بخلاف راكب الدابة ، وان وجد أحد هذه الامور قبل مضي شيء من المدة فعايها أجرة رضاع ، ثله وعن مالك كقوانا وعنه لا برجع بشيء وعرف الشافعي كقولنا وعنه يرجع بالمهر

ولنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه فوجبت قيمته أو مثله كما لو خالعها على قفيز فهلك قبل قبضه

غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه في ذمته شيء إلا بالزام أو النزام ولم يرد الشرع بالزامها هذا ولا هي المزمته له وإنما على طلاقها على شرط وهو عطيتها له ذلك فلا يلزمها شيء سواه ولانها لم تدخل معه في معاوضة وإنما حققت شرط الطلاق فأشبه مالو قال ان دخات الدار فأنت طالق فدخلت أو مالوقال ان أعطيت أباك عبداً فانت طالق فاعطته إباه

(فصل) إذا قال ان أعطيتنبي الف درهم فانت طالق فاعطته الفا أو أكثر طلقت لوجود الصفة وان أعطته دون ذلك لم تطلق لعدمها ، وان أعطته الفا وازنة تنقص في العدد طلفت وان أعطته الفا عدداً تنقص في الوزن لم تطلق لان إطلاق الدرهم ينصرف إلى الوازن من دراهم الاسلام وهي ماكل عشرة منها وزن سبعة مثاقبل وبحتمل ان الدراهم متى كانت تنفق بر وسها من غير وزن طلقت لانها يقع عليها اسم الدراهم وبحصل منها مقصودها ولا تطلق إذا أعطته وازنة تنقص في العدد لذلك وان أعطنه الفا رديئة كنحاس فيها أو رصاص أو نحوه لم تطلق لان اطلاق الالف يتناول الفا من الفضة وليس في هذه الف من الفضة وان زادت على الالف بحيث يكون فيها الف فضة طلفت لانها قد أعطته الفا فضة وان أعطته الفا رديء المخافقة وان أعطته الفا رديء الجنس لحشونة أو سواد أو كانت وحشة السكة طلقت لانها قامها تسمى دراهم ، وان أعطته الفا رديء الجنس لحشونة أو سواد أو كانت وحشة السكة طلقت لانها الصفة وجدت ، قال القاضي وله ردها وأخذ بدلها وهذا قد ذ كرناه في المسئلة التي قبلها

(فصل) وان خالعها على كفالة ولده عشر سنين صح وان لم يذكر مدة الرضاع منهاولا قدر الطعام والادم ويرجع عند الاطلاق الى نفقة مثله وقال الشافعي لا يصح حتى يذكر مدة الرضاع وقدر الطعام وجنسه وقدر الادم وجنسه ويكون المبلغ معلوما مضبوطاً بالصفة كالمسلم فيه ومايحل منه كل يوم . و مبنى الحمد على اشتراط الطعام اللاجير مطلقاً وقد ذكر ماه في الاجارة و دلانا عليه بقصة موسى عليه السلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم « رحم الله أخي موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه ؟ ولان نفقة الزوجة مستحقة بطريق المعاوضة وهي غير مقدرة كذا ههما وللوالد أن يأخذ منها ما تستحقه من وقونة الصبي وما محتاج اليه لانه بدل ثبت له في ذه تها فله أن يستوفيه بنفسه و بنيره فان أحب أ نفقه بعينه الصبي وما محتاج اليه لانه بدل ثبت له في ذه تها فله أن يستحقه دفعة أو يوما بيوم ? فيه وجان وان أحد ها يستحقه دفعة أو يوما بيوم ? فيه وجان (أحدها) يستحقه دفعة أو يوما بيوم ? فيه وجان فات الحوايي وضاع ولده في أثناء الحولين قال يرجع عليها ببقية ذلك فلم يعتبر الاجل ولانه إنا فرق لحاجة الولد اليه متفرقا فاذا زاات الحاجة الى التفريق استحق جلة واحدة (واثاني) لا يستحقه الا يوماً بيوم ذكره القاضي في المجارد وهوالصحيح لانه ثبت منجما فلا يستحقه معجلا كما لو أسلم اليه في خبر يأخذ منـه كل يوم في المجارد وهوالصحيح لانه ثبت منجما فلا يستحقه معجلا كما لو أسلم اليه في خبر يأخذ منـه كل يوم في المحلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق معجلا كما لو أسلم اليه في خبر يأخذ منـه كل يوم أرطالا معلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق عوت المستوفي كما لو مات وكيل صاحب الحق أرطالا معلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق عوت المستوفي كما لو مات وكيل صاحب الحق

(فصل) وانقال ان اعطيتني ثوما مرويافاً نتطالق فأعطته هرويا لم تطلق لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان أعطته مرويا طلقت وان خالمها على مروي فأعطنه هرويا فالحلع واقع ويطالبها بما خالمها عليه ، وان خالمها على ثوب بمينه على انه مروي فبان هرويا فالحلم صحيح لان جنسها واحد واتما ذلك اختلاف صفة فجرى مجرى العيب في العوض وهو مخير بين إمساكه ولاشيء له غيره وبين وده وأخذ قيمته لو كان مرويا لان مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد

وقال أبو الخطاب: وعندي لا يستحق شيئا سواهلان الخلع على عينه وقد أخذه ، وان خالعها على أبو الخطاب : وعندي لا يستحق شيئا سواهلان الخلع على أبو على أنه قطن فبان كتانا لزم رده ولم يكن له إمساكه لأنه جنس آخر واخلاف الاجناس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالعها على مروي فخرج هرويا فان الجنس واحد

(فصل) وكل موضع على طلاقها على عطينها ايا، فمنى أعطته على صفة بمكنه القبض وقع الطلاق سوا، قبضه منها أو لم يقبضه لارف العطية وجدت قانه يقال أعطته فلم يأخذ ، ولائه على اليمين على فعل من جهتها والذى من جهتها في العطية البذل على وجه يمكنه قبضه عفان هرب الزوج أو غاب قبل عطينها أو قالت يضمنه فلك زيد أو اجعله قصاصا بما لي عليك أو أعطنه به رهنا أو احالنه به لم يتع عطينها أو قالت يضمنه فلك زيد أو اجعله قصاصا بما لي عليك أو أعطنه به رهنا أو احالنه به لم يتع الطلاق لان العطية العملية العليق بدون شرطه ، وكذلك كل وضع تعذر العطية فيه لا يقع الطلاق سواء كان التعذر من جهته أو من جهتها أو من جهة غيرهما الانتفاء الشرط ، ولو قالت طلقني

وان وقع الحلاف في استحقاقه بموت من هو عليه ولاصحاب الشافعي في هذاوجهان كهذين، وان ماتت المرأة خرج في استحقاقه في الحال وجهان كهذين بناء على أن الدين هل محل بموت من هوعايمه أولا (مسئلة) (وان خالع الحامل على نفقة عدتها صح وسقطت)

وحكي جواز ذلك عن احمد وابي حنيفة وهذا انا يخرج على اصل احمد اذاكانت حاملا اماغيرالحامل فلا نفقة لها عليه فلا يصح عوضاً وقال الشافعي لا تصح النفقة عوضاً فان خالعها به وجب مهر المثللان النفقة لم تجب بالمقد فلم يصح الحلم عليها كما لو خالعها على عوض ما يتلفه عليها

ولنا انها أحدى النفقتين فصحت المخالعة عليها كنفقة الصبي فيما أذا خالمته على كفالة ولده وقتاً معلوماً وقوطم أنها أم تجب ممنوع فقد قيل النالفقة تجب العقد تم انهاال الم تجب فقدو جدسبب وجوبها كنفقة الصي نخلاف عوض ما يتلفه

(فصل) والعوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع انكان مكيلا او موزونا لم يدخل في ضان الزوج ولم يمك التصرف فيه الا بقبضه وان كان غيرها دخل في ضأنه بمجرد الحلع وصح تصرفه فيه ، قال أحمد في امرأة قالت لزوجها اجعل أمري ببدي نفعل ثم خيرت فاختارت نفسها بعد مامات العبد جائز وليس عليها شي، ولو أعتقت العبد ثم اختارت نفسها لم يصح عنقها فلم يصحح عنقها لان ملكها زال عنه مجعلها له عوضا في الحلم ولم بضمنها إيا، إذا تلف لانه عوض معين غير مكيل ولاموزون

بألف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقبض نصعايه أحمد.قال أحمد ولو قالت لا أعطيك شيئاً يأخذها بالالف، يعني ويقع الطلاق لان هذا ايس بتعليق على شرط بخلاف الاول

(فصل) وتعليق الطلاق على شرط العطية أوالضان أو التمليك لازم من جهة الزوج لزوما لا سبيل الى دفعه قان الغالب فيها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق بوجود الشرط سواء كانت العطية على الفور أو التراخي، وقال الشافي ان قال متى أعطيتني أو متى ماأعطيتني أو أي حين أو أي زمان أعطيتني ألفا قانت طالق فذلك على النراخي، وان قال ان أعطيتني او اذا أعطيتني ألفا قانت طالق فذلك على النراخي، وان العلاق وان تأخر العطاء لم يقع الطلاق لان قبول المعاوضات على الفور فاذا لم يوجد منه تصريح بخلافه وجب حمل ذلك على المعاوضات بخلاف منى وأي فاز فيها تصريح ابالنراخي ونصاً فيه وان صارا معاوضة فان تعليقه بالصفة جائز أما ان واذا فانهما يحتملان الفور والتراخي فاذا تعلق بهما العوض حملا على الفور

ولنا انه علق الطلاق بشرط الاعطاء فكان على التراخي كسائر التعليق أو نقول علق الطلاق بحرف مقتضاه المراخي فكان على التراخي كالو خلاعن العوض و والدايل على أن مقتضاه التراخي انه يقتضيه اذا خلا عن العوض ومقتضيات الالفاظ لاتختلف بالعوض وعدمه ، وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر المعاوضات بدايل جواز تعليقها على الشروط ويكون على التراخي فيا اذا علقها

فدخل في ضمان الزوج بمجرد العقد مو يخرج فيه وجه أنه لا يدخل في ضمأ له ولا يصح تصرفه فيه حتى يقبضه كا ذكرنا في عوض البيم وفي الصدق، فأما المسكيل والموزون فلا يصح تصرفه فيه ولا يدخل في ضمأ له إلا بقبضه فان تلف قبل قبضه فالواجب مثله لانه من دوات الانتال وقد ذكر القاضي في الصداق أنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سبه بتلفه فهمنا مثله (فصل) قال الشبخ رحمه الله (وبصح الحلم بالحبول)

وقال أبو بكر لا يصح والتفريع على الاول فاذا قلنا بصح الهروج ما جعل له وهذا قول أصحاب الرأي وقال أبو بكر لا يصح الحلم ولا شيء له لانه معاوضة فلا يصح بالحبهول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشافي يصح الحام وله مهر مثلها لانه معاوضة بالبضم فاذا كان العوض مجهولا وجب مهر ألمثل كاند كاح.

ولنا أن الطلاق معنى بجوز تعليقه باشرط فجاز أن يستحق به العوض الجهول كالوصية ولان الخلم اسقاط لحقه من البضم وليس فيه تمليك شي. والاسقاط تدخله المسامحة والذاك جازمن غير عوض مخلاف الند كاحهواذا صح الخلم فلا بجب مهر المثل لانها لم تبذله ولا نوت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ به نكاحها لم يجب عليها شيء عولو قتلت نفسها أو قتلها اجنبي لم يجب الزوج عوض عن بضهها ولو

بمتى أو بأي فكذلك في مسئلتنا ولا يصبح قياس مانخن فبه على غيره من المعاوضات لما ذكرنا من الفرق ثم يبطل قياسهم بقول السيد العبده ان أعطيتني الفا فانت در فانه كديثانداوهو على التراخي، على أننا قد ذكرنا أن حكم هذا اللفظ حكم الشرط. المطلق

(فصل) إذا قال لامرأنه أنت طالق بالف ان شئت لم تطاق حتى تشا، فاذا شا، ت وقع الطلاق بائما ويستحق الالف سواء سألنه الطلاق فقالت طلفني بالف فأجابها أو قال ذلك لها ابتدا. لانه على طلاقها على شرط فلم نوجد قبل وجوده ، وتعتبر مشيئها بالقول فأنها وان كان محلها القاب فلا يعرف ماني القلب الا بالنطق فيعلق الحكم به وبكون ذلك على التراخي فمتى شا.ت طلقت نص عليه أحمد ماني القلب الا بالنطق فيعلق الحكم به وبكون ذلك على التراخي فمتى شا.ت طلقت نص عليه أحمد ومذهب الشانعي كذلك الا في انه على الفور عنده . ولو انه قال لا مرأنه أمرك بيدك ان ضمنت في الفا فقياس قول احمد انه على التراخي لانه نص على ان أمرك بيدك على التراخي ونص على انه اذا فقياس قول احمد انه على الثراخي الله في انه أمرك بيدك على التراخي ونص على انه اذا

ولذا أنه لو قال لعبده أن ضمنت لي الفا فأنت حركان على التراخي ، ولو قال له أنت حرعلى الف أن شمنت كه الفا كان أمرها بيدها الف أن شمئت كان على التراخي والطلاق نظير العتق ، فعلى هذا متى ضمنت له الفا كان أمرها بيدها وله الرجوع فيما جمل اليها لان أمرك بيدك توكيل منه لها فه الرجوع فيم كا يرجع في الوكالة ، وكذلك لو قال لزوجة طلقي نفسك أن ضمنت لي الفا فحتى ضمنت له الفا وطلقت نفسه أوقع مالم برحم ، وأن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم يقم الطلاق

وطائت بشبهة أو مكرهة لوجب المرر لها درن الزوج ولو طارعت لم يكن المزوج شي. وأنما يتقوم البضم على الزوج في النكاح خاصة وأباح لها افتداء نفسها لحاجاتها الى ذلك فيكون الواجب مارضيت ببذله فأما إيجاب شيء لم يرض به اللا وجه له

﴿ مسئلة ﴾ (فان خالمها على مافي يدها من الدراء صبح وله مافي يدها وان لم يكن في يدهاشي. فله عليها ثلاثة دراهم)

نصعليه أحمدلاد أفل مايقم عليه اسم الدراهم مقينة رافظها دل على ذئك فاستحقه كالووصى له بدراهم وان كان في يده أقل من ثلاثه المتحدل أن يكرن له ثلاثة كان في يده أقل من ثلاثة الم يكن في يدها شيء فكذلك أذ كان في يدها.

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالمها على ماني بينها من المتاع فان كان فيه متاع فهوله فليلا كان أو كشيراً لأن الخلع على المجهول جائر كالوصية به معلوما كان أد مجهولا لان الاسم يقع عليه وان لم يكن فيه متاع لله أقل ما يقع عليه اسم المتاع كالوصية وكالمسئلة قبلها)

(المغني والشرح المكبير) (٢٦) (الجزءالثامن)

(مسئلة) قال (واذا خالمها على عبد فخرج حرا أو استحق فله عليها قيمته)

وجلة ذلك ان الرجل اذا خاام امرأنه على عوض يظنه مالا فبان غير مال مشل ان يخالعها على عبد بهينه فيبين حراً أو مفصوبا أو عل خل فيبين خمراً فان الخلم صحبح في قول اكثر أهل العلم لان الخلع معاوضة بالبضم فلا يفسد بفساد الدوض كالمذكاح والمكنه يرجع عليها بقيمته لو كان عبداً وبهذا قال أبو ثور وصاحبا أبي حنيفة، وان خالعها على هذا المدن الخل فبان خراً رجع عليها بمثله خلا لان الخل من ذوات الامثال، وقد دخل على أن هذا المعين خل فكان له مثله كا لو كان خلا فتلف قبل قبضه ، وقد قبل يرجع بقيمة مثله خلا لان الخر ليس من ذوات الامثال. والصحبح خلا فتلف قبل وجب عليها مثله لو كان خلا كا نوجب قيمة الحر بتقدير كونه عبداً فان الحر لاقيمة اله ، وقال الشافعي يرحع بمهر المثل لانه عقد على البضم بموض فاسد فأشبه النكاح بخمر ، واحتج أبو حنيفة بأن خروج البضم لاقيمة اله فاذا غرته رجم عليها بما أخذت

ولنا أنها عين بجب تسليمها مع سلامتها وبقاء سبب الاستحقاق فوجب بدلها .قدراً بقيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستعار ، راذا خالعهاعلى عبد فخرج ـ مُصو با أوأم ولدفان اباحنيفة يسلمه ويوافقنافيه

وقال القاضي وأصحابه له المسمى في صداقها لانها فرتت عليه البضع بعوض مجهول فيجب فيه قيمة ما فوتت عليه وهو الصداق وهو قول أصحاب الرأي ووجه القولين مانقدم

﴿ مسئلة ﴾ (وأن خالمها على حمل أمنها أو ما تحمل شبحرتها فله ذلك فأن لم تحملا فقال أحمد

"رضيه بشي. وقال القاضي لا شيء له)

اذا خالعها على حمل أمنها أو غذه باأوغيرها من الحيوان أوقال على مافي بطونها أوضروع باصح الخلم وحكي عن أبي جنيفة أنه يصح الخلم على مافي بعانها اذا ثبت هذا فان الولد إن خرج سليا أو كان في ضروعها شيء من اللبن فهو له وان لم بخرج شيء فقال القاضي لا شيء له وبه قال مالك وأصحاب الرأي وقال ابن عقيل له مهر المثل وقال أبو الخطاب له المسمى وان خالعها على ما تحمل أمنها أو على ما يشمر نخلها صح ، قال احمد اذا خالع امرأنه على غرة نخابا سنين فجائز فان لم تحمل نخلها ترضيه بشيء قيل له فان حمل نخلها فقال احمد اذا خالع امرأنه على غرة نخابا سنين فجائز فان لم تحمل نخلها ترضيه بشيء قبل له فان حمل نخلها فقال هذا أجود من ذاك قيل له بستقيم هذا فقال نعم جائز فيحمل قول احمد ترضيه يشيء على الاستحباب لانه لو كان واجبا انتدر بتقدير يرجع اليه وفرق بين المسئلنين ومسئلة الدراهم والمتاع حيث يرجع منها على ما يقع عليه الاسم إذا لم يجد شيئا وههنا لا يرجع بشيء اذا لم يجد حملا ولا عرة أن ثم أو همته ان معها دراهم وفي بيتها متاع لأنها خاطبته بلفظ يقتضي الوجود مم إم كان علمها به فكان له مادل عليه الفظها كالوخالمته على عبد فوجد حراً وفي هاتين المسئلتين دخل مم إم كان علمها به فكان له مادل عليه الفظها كالوخالمته على عبد فوجد حراً وفي هاتين المسئلتين دخل

(نصل) وأن خالعهاعلي محرم يملمان محريمه كالحروالحزر والخزر والميتة فهوكالخلع بغير عوض سوا. لا يستحق شيئا و به قال مالك وا بوحنيفة و قال الشافعي له عليها مهر المثل لانه معارضة بالبضم فاذا كان العوض محرما وجب مهر المثل كالنكاح

ولنا أن خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم على ماأسلفنا فاذا رضي بغير عوض لم يكن له شيء كما لوطاقها أر عاق طلاقها على أهل شيء ففعلنه وفارق النكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم ، ولا يلزم اذا خالمها على عبد فبان حراً الأنه لم يرض بنمير عوض متقوم فيرجم بحكم الغرود وههنا رضي بما لاقيمة له عاذا تفرر هــذا فان كان الحلم بلفظ الطلاق فهو طلاق رجمي لانه خلا عن عوض ، وأن كان بلفظ الخلم وكنايات الخنم ونوى به الطارق فكذاك لانالكمنايات م النية كالصريح وان كار بافظ الخلع ولم ينو الطلاق انبني على أصل وهو انه هل يصح الخلع بذيرعوض?وفيه روايتان فان قلمنا يصح صح همنا ، وإن قلمنا لايصح لم يصح ولم يقم شيئا ، وإن قال إن أعطيتني خمراً أو ميتة فأنت طالق فأ بطنه ذلك طلقت ولا شيء عليها وعند الشافعي عليها مهر المثل كقوله في التي قباها

(فصل) قان قال إن أعطيتني عبداً قانت طالق فأعطته مديرا أو معتقاً نصفه وقع الطلاق مهما لانها كالنن في التمليك وأن أعطنه حرا أو مفصوبا أو مرهرنا لم تطلق لان العطية انما تشارل ما يصح عليكه وما لا يصح تمليكه لانكون معطية له ، وإن قال إن أعطيتني هذا العبد فانت طالق فأعطنه إيام

معها في البقد مع تساويهما في العلم في الحال ورضاهما بما فيه من الاحتمال فلم يكن له شي. غيره كما لو قال خالمتك على هذا الحر وقال أبو حنينة لابصح العوض ههنا لانه معدوم

ولنا أن ما دار في الحل في البطن جار فها بحمل كانوصية واختار أبو الخطاب أن له المسمى في الصداق وأرجب له الشافعي مهر المثل ولم بصحح أبو بكر الخلع في هذا كله وقد ذكرنانصوص أحمد على جوازه والدليل عليه .

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَإِنْ خَالَمُهَا عَلَى عَبِدَ فَلِهِ أَقَلَ مَا يَسْمَى عَبِدًا وَأَنْ قَالَ أَنْ أَعْطَيْتُنِي عَبِداً فأنت طالق طاقت بأي عبد أعطنه طلاقا باثنا والمك العبد نص عليه أحمد وقال القاضي يلزمها عبد وسط فيهما إذا خالعها على عبد ، طلق أو عبيد وإنقال أن أعطيتني عبداً فأنت طائق فأنها تطق بأيءبد أعطته الماء ويملك بذلك ولايكون له غيره وليس الالاماية معنيه اسم العبدو ان خالعته على عبيد فله ثلاثة عذا ظاهر كلام أحمد وقياس قواه وقول الخرقي في مسئلة الدرائم وقال القاضي لها عايه عبد وسط وتأول كلام أحمد على أنها تعطيه عبداً وسطا وقد قال أحمد اذا قال اذا أعطيتنبي عبداً وأنت طالق فاذا أعطنه عبداً فهي طالق والظاهر من كلامه خلاف ماذكره الفاضي لانها خالعته على مسمى مجهول فكان لهأقل مايقع عليه الاسم كما لو خالمها على ما في يدها من الدراهم ولانه إذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فأعطته عبداً فقد وجد شرطه فيجب أن يقع الطلاق كما لو قال ان رأيت عبداً فانت طالقولا

فاذا هو حر أو مفصوب لم تطلق أيضًا لما ذكره أبر بكر وأرماً اليه أحمد ، وذكر القاضي وجها آخر آنه يقم الطلاق قال وأوماً اليه أحمد في مرضع آخر لانه إذا عينه فقد قطع اجرادها فيه فاذا أعطتهاياه وجدت الصنة فوقع الطلاق بخلاف غير المعين . ولاصحاب الشافعي أيضا وجهان كذلك وعبي قولم يقم الطلاق هل يرجع بقيمته أو يمهر المثل?علىوجهين

ولنا أن العطية أيما معناها المتبادر الى النهم منها عند اطلاقها التمكن من تمليكه برليل غير المعين ولان العطية همهنا التمليك بدليل حصول الملاء بها فيما اذا كان العبد مملوكا لهــا وانتفا. الطلاق فيما اذا کان غیر معین

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت له طلقني ثلاثًا بألف فطلقها واحدة لم يكن له شيء ولزمها تطليقة)

أما وقوع الطلاق بها فلا خلاف فيه ، وأما الالف فلا يستحق منه شيئا ، وقال أبوحنيفةو مالك والشافعي له ثلث الالف لانها استدعت منه فعلا بعرض فاذا فعل بعضه استحق بتسطه من العوض كما لو قال من رد عبيدي فنه ألف فرد ثنثهم استحق ثاث ألالف وكذلك في بنــا. الحائط وخياطة الثوب. ولما أنها بذات العوض في مقابلة شيء لم يجبها اليه فلم يستحق شيئًا كما لو قال في المسابقة من

بلزمها أكثر منه لانها لم تلتزم له شيئاً فلا يلزمها شيء كما لو طلقها بغيرخلع

(فصل) فان أعطته مدبراً أو معتقا نصفه وقع الطلاق لانهاكالةن في التمليك وإن أعطنه حراً أو مغصوباً أو مرهوناً لم تطلق لان العطية إنما تتناول ما يصح تمليكه وما لا يصح تمليكه لا أكون معطة له .

(فصل) فانخالمها على دابة أوبعير أوبقرة أوثوب أويقول انأعطيتني ذلك فأنت طالق فالواجب في الحلع مايقم عليه الاسم من ذلك ويقع الطلاق بها إذا أعطته إياء فيما إذا علق طلاقها على عطيته أياه ولا يلزمها غير ذلك في قياس ماقبلها ، وقال القاضي وأصحابه من الفقهاء ترد عليه ما أُخذت من صدافها لأنها فوتت البضع ولم محصل له العوض مجهالته فوجب عليها قيمة مافوتت وهو المهر

ولنا ماتقدمولانها ما الرّمت له المهر المسمى ولا مهر المثل فلم يلزمها كما لوقال ان دخلت الدار فانت طالق ندخلت ولان المسمى قداستوفى بدله بالوطء فكيف بجبعليها بغير رضى ممن يجبعليه ? والاشبه لمذهب أحمد ان يكون الخلع بالجهول كالوصية به

﴿ مسئلة ﴾ (واذا قال اذا أعطيتني هـذا العبد فأنت طالق فأعطته اياه طلقت فان خرج معسماً فلا شيء له)

ذكرِه أبو الخطاب لانه شرط لوقوع الطلاق أشبه ما لوقال ان ملكنه فأنت طالق ثم ملكه وان

سبق الى خمس اصابات فله ألف فسبق الى بعضها أوقالت بعني عبديك بألف فقال بعدك أحدهما بخمسمائة وكالو قالت طلقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة فان أبا حنيفة والقنا في هذه الصورة على أنه لا يستحق شيئا فان قبل الفرق ببنهما أن الباء للعوض دون الشرط وعلى للشرط فكأنها شرطت في استحقاقه الالف أن يطلقها ثلاثا قلمنا لانسلم أن على للشرط فانها ليست مذكورة في حروفه وأنما معناها ومعنى الله واحد وقد سوي بينها فيا أذا قالت طلقني وضرتي بألف أو على ألف ومقتضى اللفظ لا يختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

(فصل) فان قالت طَلَقْني ثَلاثًا وقات ألف فهي كالتي قبلها ان طَلَقْهَا أَقَلَ مَنْ ثَلَاثُ وَقَعَ الطَّلَاقِ ولا شيء له ، وإن طَنَّهَا ثلاثًا استحق الآلف ومذهب الشافي وأبي يوسف ومحمدفيها كَذَهَبَهُم فيالتي قبلها ، وقال ابو حنيفة لايستحق شيئًا ، وإن طلقها ثلاثًا لانه لم يعلق الطلاق بالعوض

ولنا أنها استدعت منه الطلاق بالهوض فأشبه مالو قال رد عبدي وقائ الف فرده ، وقوله لم يعاق الطلاق بالهوض غير مسلم فان معنى الكلام وقائ ألف عوضا عن طلاقي فان قرينة الحال دالة عليه ، وإن قالت طافني وضرئي بألم أو على ألف علينا فطقها وحدها طلقت وعليها قسطها من الالفلان عقد الواحد مع الاثنين بنزلة العقدين وخامه المرأنين بعوض عليهما خامان فجاز أن ينعقد أحدها صحيحاً موجبا للعوض دون الآخر ، وإن كان العوض منها وحدها فلا شيء له في قياس المذهبلان

خرج مفصوبا لم يقع الطلاق لان الاعطاء أنما يتناول ما يصح تمليكه منها وما لا يصح عليكه متمذر فلا يصح من جوتها اعطاء وعنه يقع وله قيمته وكذلك فيا اذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق ثم فأعطته عبداً مغصوباً لانه خالهما على عوض يظنه مالا فبان غير مال فيكون الخلع صحيحاً لانه معاوضة بالبضع فلا يفسد بفساد العوض كالفكاح فعلى هذا يرجع عليها بالقيمة لانه لم يرض بغير عوض (فصل) وان خالهها على ثوب موصوف في الذمة واستقصى صفات السلم صح وعليها ان تعطيه اياه سليماً لان اطلاق ذلك يقتضي السلامة كما في البيع والصداق فان دفعته اليه معيباً أو ناقصاً عن الصفات المذكورة فله الخيار بين امساكه ورده والمطالبة بثوب سليم على تلك الصفة لانه أعا وجب في الذمة صفته كذا وكذا فأعطته ثوبا على تلك الصفة لم يقع الطلاق ولم جود شرطه قال القاضي عفته كذا وكذا فأعطته ثوبا على تلك الصفات طلقت وملكه وان أعطته ناقصا صفة لم يقع الطلاق ويتخير بين إمساكه ورده والرجوع بقيمته ، وهذا قول الشافعي الأن له قولا أن يرجع بمهر المثل على ماذكر ناوعلى ماذكر نافيما تقدم أنه قال إذا قال ادا أعطيتني ثوباً أوعبداً أوهذا الثوب أوهذا الالف فأنت على ماذكر ناويما تقدم أنه قال إذا قال اذا أعطيتني عبداً الإن الم أعطيتني عبداً الإلف فأنت طالق فاذا الم فوجده معيداً فليس له سواه ، وقد نص أحد على من قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا الم فوجده معيداً فليس له البدل وقال أيضاً ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا الم فاطلق فاذا الله فاذا على المنات فاذا على المنات فاذا الله فاذا الله فاذا على فاذا الله فاذا الله فاذا المنات فاذا الله فاذا التحد على من قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا المنات فاذات طالق فاذا

العقد لا يتعدد بتعدد العوض ولذلاى لو اشترى منه عبدين بثمن واسد كان عقداً واحداً بخلاف أذا كان العاقد من أحد الطرفين اثنين فانه يكون عقدين

(فصل) وإن قالت طلقني ثلاثا بألف ولم يبق من طلاقها إلا واحدة نطلقها واحدة أو ثلاثا بانت بثلاث ، قال اصحابنا ويستحق الالف علمت أو لم تدلم وهو منصوص الشاني ، وقال المزني : لايستحق الا ثلث لالف لانه أنما طلقها ثلث ماطلبت منه فلا يستحق الا ثلث الالف كا لو كان طلائها ثلاثا ، وقال ابن شريح أن علمت أنه لم ينو من طلائها الاطلقة استحق الالف وأن لم تعلم كقول المزني لانها أن كانت عالمة كان رمني كلامها كل لي الثلاث وقد فعل ذلك ووجه قول أصح بنا أنه هذه الواحدة كملت الثلاث وحصلت ما يحصل بالثلاث من البينونة وتحريم الم قد فوجب بها العوض كا لو طلقها ثلاثا

(فصل) فان لم يبق من طلاقها الا واحدة فقالت علقني بألفواحدة أبهن بها واثنتين في نكاح آخر فقال ابو بكر قياس قول أحمد أنه اذا طلقها واحدة استحق العوض فان تزوج بها بعد ذلك ولم يطلقها رجعت عليه بالعوض لانها بذلت العوض في مقابلة ثلاث فاذا لم يوقع النلاث لم يستحق العوض كما لو كانت ذات طلقات ثلاث فقالت طلقني ثلاثا فلم يطلقها الا واحدة ومقتضى هذا انه اذا لم ينكحها نكاحا آخر وطلقها

أعطته عبداً فهي طالق وتملكه وهذا يدل على أن كلموضع قال ان أعطيتني كذا فأعطته ايا مفليس له غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه شيء الابالزام او الترام ولم يردالشرع بالزامها هذا ولاهي الترمته له وانما علق طلاقها على شرط وهو عطيتها له ذلك فلا يلزمها شيء سواه وقد ذكرناه

(فصل) اذا قال ان أعطيتني الف درهم فأنت طالق فأعطته الفا أو أكثر طلقت لوجود الصفة وان عطته دون ذلك لم تطلق لعدمها وان أعطته ألفاً وازنة لا ينقص في العدد طلقت وان أعطته الفا عدداً ينقص في الوزن لم تطلق لان اطلاق الدراهم ينصرف الى الوازن من دراهم الاسلام وهي أن كل عشرة منها وزن سبعة مثافيل ومحتمل أن الدراهم اذا كانت تنفق برءوسها من غير وزن طلقت لانها يقم عليها اسم الدراهم ومحصل منها مقصودها ولا تطلق اذا أعطته وازنة تنقص في العدد كذلك وان أعطته الفا مغشوشة بنحاس أورصاص أونحوه لم تطلق لان اطلاق الالف يتناول الفا من الفضة وليس في هذه ألف من الفضة وان زادت على الف بحيث تكون فيها الفضة طلقت لانها قد أعطته الفا فضة وان أعطته سبيكية تباغ الفا لم تطلق لانها لا تسمى دراهم وان أعطته سبيكية تباغ الفا لم تطلق لانها لا تسمى دراهم وان أعطته الفارديء الجنس خشونة او سوادا أوكانت خشنة السكة لان الصفة وجدت قال القاض دراهم وان أعطته الفارديء الجنس خشونة او سوادا أوكانت خشنة السكة لان الصفة وجدت قال القاض وله ودها وأخذ بدلها وهذا قد ذكر اه في المسئلة التي قلها

﴿ وَان قَالَ أَنْ أَعْطِيتُنِي ثُوبًا هُرُوبًا فَانْتُ طَالَقَ فَأَعْطَتُهُ مُرُوبًا لِم تَطْلَقَ)

النابين لم ترجم عليه بشي وان لم يطافه الاواحدة رجمت عليه بلوض كله ، وقال القاضي الصحيح في المذهب أن هذا لا يصح في الط قتين الآخر تين لانه ماف في طلاق ولا يصح السلم في الطلاق ولا نه معارضة على الطلاق قبل الذكاح والطلاق قبل الذكاح لا يصح فالمعارضة عليه أولى فاذا بطل فيهما انبني ذلك على تفريق الصفقة فازقلنا تفرق في ثلث لا الفوان قالنا لا تفوان قالنا لا تفوان قالنا الذكاح المنافق في الجميع و برجم بالمسمى في عقد النكاح (فصل اوان قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثا استحق الالف ، وقال محمد بن الحدن قياس قول أي حنيفة انه لا يستحق شيئا لان الثلاث مخالفة المواحدة لان تحربها لا برتفع الا برتوج و أصابة وقد لا تريد ذلك ولا تبذل العوض فيه فلم يكن ذلك إيقاعا لما استدعته بل هو إيقاع مبتدأ فلم يكن فات المنافق به عوضا

ولنا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لوقال طلغي نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة رقع فيستحق العرض بالواحدة وما حصل من الزيادة التي لم تبذل الموض فيها لا يستحق بها شيئا فان قال لها أنت طالن بألف وطالق وطالق وقعت الاولى بائنة ولم تقم الثانية ولا الشيئة لا نها جاءا بعد بينونتها وهذا مذهب الشافعي وان قال لها أنت طالق وطالق وطالق بألف وقع الثلاث وان قال أنت طالق وطالق وطالق وقع اللاث وان قال لها يتهن أو تعمد بالالف؟ فان قال

لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان عطفه هرويا طلقت وان خالعها على مروي فاعطته هرويا فالحلم واقع ويطالبها بما خالعها عليه وان خالعها على ثوب بعينه على أنه هروي فبان مرويا فالحلم صحيح لان جنسهما واحد وانا ذلك اختلاف صفة فجرى بحرى العيب في العوض وهو مخير بين الساكه ولاشيء له غيره وبين رده وأخذ قيمته هروياً لان مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد وفال أبو الحطاب وعندي أنه لا يستحق شيئاً سواه لان المخلع على عينه وقد أخذه وان خالعها على ثوب على أنه قطن فبان كنا ما رده ولم يكن له امساكه لانه جنس آن واختلاف الاجناس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالعها على هروي فحرج مروياً فان الجنس واحد،

(فصل) وكل موضع على طلاقها على عطيتها اياه فنى أعطته على صفة يمكنه القبض ببينة وقع الطلاق سواء قبضه منها أو لم يقبضه لان العطية وجدت فانه ينال أعطيته فلم يأخذ ولانه على البحين على فعل من جهتها والذي من جهتها في العطية البدل على وجه يمكنه قبضه فان هرب الزوج أو غاب قبل عطيتها أوقالت يضمنه لك زيد أو اجعله قصاصاً عالى عليك وأعطته به رهنا أوأحالته به لم يقع الطلاق لان العطية ما وجدت ولا يقع الطلاق بدون شرطه وكذلك كل موضع تعذرت العطية فيه لا يقع الطلاق سواه كان التعذر من جهته اومن جهتها أو من جهة غيرها لا نتفاه الشرط ولو قالت طاقني بالف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقمض نص عايه احد وقال احمد لو قالت لاأعطيك شيئاً يأخذها بالانف يعني ويقع الطلاق لان هذا ليس بتعليق على شرط مخلاف الاول

الاولى بانت بها ولم يقع ما بعدها وان قال الثانية بانت بها ووقعت بها طاقتان ولم تفع انثا ثة وإن قال الثالثة وقع الحكل وإن قال نويت أن الالف في مقابلة الحكل بانت بالاولى وحدهارلميقع مهاما بعدها لان الاولى حصل في مقابلتها عوض وهو قسطها من الالف فبانت بها وله ثلث الالفلانه رضي بان يوقعها بذلك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أنت طالق بخمسائة هكذا ذكره القاضي وهو مذهب الشانعي وبحتمل أن يستحقالا مفلانه تميما بذات العوض فيه بنية العوض الريسقط بعضه بنيته كانو قالت رد عبدي بألف فرده ينوي خمسما أة وان لم ينو شيءًا استحق الالف بالاولى ولم يقم بها ما بعدها ومحتمل أن تقم الثلاث لان الواو الجمع ولا تقتضي ترتيبًا فهو كقوله أنت طالق ثلاً بألف وكذلك لو قال لذير مدخرل مها أو قال أنت طالق وطالق وطالق بألف طلقت ثلاثًا

(فصل) وأذا قالت طلقني بألف أو على أن للك الفا أو ان طلقتني فلك على الف فقال أنت طالق استحق الا ف وان لم يذكر و لان قوله جواب لما استدعته منه والـ ؤال معاد في الجواب قاشبه مالو قالت بعني عبدك بالف فقال بعتكه وان قالت اخلمني بألف فقال أنت طانق قان قلنا الحلم طلقة بائنة وقم واستحق العوض لانه أجابها الى مابذلت العوض فيه وأن قلنا هو فسخ احتمل أن يستحق العوض أيضا لان الطلاق يتضمن ماطلبته وحو بينونتها رفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقني واحدة بألمف فطلقها 'لاثا احتمل أن لا يستحق شيئالانها استدعت منه فسخا فلم يجبها

(فصل) قالالشيخرحمهالله (وان قال ان أعطيتني أواذا أعطيتني أومتي أعطيتني الفاً فأنت طالق كان على النراخي أي وقت أعطته الفا طلقت

وجملة ذلك ان تعليق الطلاق على شرط العطية أوالضان أوالتمليك لازم من جهة الزوج لزوماً لا سبيل الىرفعه فان المغلب فبها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق يوجود الشرط سواءكانت العطية على الفور أو التراخي وقال الشافعي اذا قال متى اعطيتني اومتي ماأعطيتني واي حين او اي زمان اعطيتني الفاً فأنت طالقكان على التراخي وان قال ان اعطيتني او اذا اعطيتني الفاً فأنت طالق كان على الفور فان أعطنه جوابا لكلامه وقع الطنزق وان تأخر الاعطاء لم يقع الطلاق لان قبول المعاوضات على الفور فان لم يوجد تصريح منه بخلافه وجب حملذلك على المعاوضات مخلاف ولى فان فيها تصريحا بالتراخي ونصا فيه وان صارا معاوضة فان تعليقه بالصفة جائز اما ان واذا فانهما بحملان على الفور والتراخي فاذا تعلق مهما العوض حملا على الفور

وانا أنه علمق الطلاق بشرط الاعطاء فكان علىالتراخي كسائر التعليق أونقول علق الطلاق بلفظ مقتضاة التراخي فكان على التراخي كما لوخلا عن العوض والدليل على انه يقتضي التراخي انه يقتضيه اذا خلا عن العوض ومقتضيات الالفاظ لاتختلف بالعوض وعدمه وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر المعاوضات بدليل جواز تعليقها على الشروط ويكون على التراخي فيما اذاعلقها بحتى اوبأي وكذلك في اليه وأوقع طلاقا ما طلبته ولا بذات فيه عوضاء فعلى هذا بحتمل أن يقع الطلاق رجعبا لانه أوقعه وبيدئا به غير مبذول فيه عوض فأشبه ما لو طلقها ابتدا و محتمل أن لا يقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل العوض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالوقال ان اعطيتني الفا فأنت طالق وإن قالت طلقني بألف فقال خاهتك فان قلنا هو طلاق استحق الالف لانه طلقها وإن نوى به الطلاق فكذلك لابه بألف فقال خاهتك فان قلنا هو طلاق استحق الالف لانه طلقها وإن نوى به الطلاق وقلنا ليس بطلاق لم يستحق عوضا لانه ما أجابها الى ما بذات أبوض فيه ولا يتضمنه لأبهاسألنه طلاقا ينتص به عدد طلاقه فلم يجبها اليه واذا لم يجب العوض لم يصح الحام لانه إنا خالها معتندا لحصول العوض فاذا لم يحصل لم بصح و بحتمل أن يكون كالحلع بغير عوض وفيه من الحلاف ما فيه

(فصل) ولو قاات له طافني عشراً بألف فطافها واحدة أو اثنتين فلا شيء له لانه لم يجبها الحرما سألت فلم يدخق عليها ما بذلت وإن طافها ثلاثا استحق الالف على قيداس قول أصحابنا فيا إذا قالت طافة في ثلاثا بألف ولم يدق من طلاقها إلا واحدة فطافها واحدة است ق الالف لانه قد حصل بذلك جميع المقصود

(فصل ' ولو لم يبق من طلاقها الا واحد، فقالت طانني ثلاثاً بأ لف فقال انت طالق طافتين الاولى بالف والثانية بغير شيء وقعت الاولى واستحق الانف ولم تقع الثانية وان قال الاولى بغير

مسئلتنا، ولا يصح قياس أنحن فيه على غيره من المعاوضات لماذكر نامن الفرق، ثم يبطل قياسهم بقول السيد لسبده أن أعطيتني الفا فأنت حرفانه كمسئننا وهو على التراخي على أننا قدذكرنا أن حكم هذه الشروط حكم اللفظ المطلق.

(فصل) اذا قال لامر أنه أنتطالق بألف انشئت لم تطلق حتى تشاء فاذا شاءت وتم الطلاق باثنا ويستحق الالف سواء سألته الطلاق ففالت طلقني بألف فأجاء بها أوقال ذلك لها ابتداء لانه علق طلاقها على شرط فلم يوجد قبل وجوده، وتعتبر مشيئتها بالقول فانها وانكان محلها القلب فلا يعرف ما في القلب الابالنطق فتعلق الحكم به، ويكون ذلك على النراخي فتى شاءت طلقت نص عليه أحمد ومذهب الشافعي كذلك الاانه على الفور عنده ، وله أنه قال لامر أنه أمرك بيدك ان ضمنت لي الفا فقياس قول أحمد أنه على التراخي و نص على أنه اذا قال لها أنتطالق ان شئتان أمرك بيدك على التراخي و نص على أنه اذا قال لها أنتطالق ان شئتان المسئة بعد مجلسها ومذهب الشافعي على الفور لما تقدم

ولنا أنه لو قال لعبده إن ضمنت لي ألفاً فأنت حركان على التراخي ، ولو قال له أن حر على الفراخي التراخي والطلاق الفرس العتق ، فعلى هذا متى ضمنت له الفاً كان أمرها على الف إن شئت كان على التراخي والطلاق الفرس العتق ، فعلى هذا متى ضمنت له الفاً كان أمرها يبدها وله الرجوع بما جعل اليها لان أمرك بيدك توكيل منه لها ، وله الرجوع فيه كما يرجع في الوكالة (المغني والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

شي، وقمت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل الها عوضا وكملت الثلاث وإن قال احداهما الف لزمها الالف لانها طلبت منه طلقة بالف قاجابها اليها وزادها أخرى

(فصل) وانقالت طلقني بالف الى شهر أو اعطته الفاعلى أن يطلقها الى شهر فقال اذاجا وأس الشهر فانت طالق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر بائنا لانه بعوض وإن طلقها قبل مجي الشهر طلقت ولاشيء له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد على من سعيدوذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار أيقاع الطلاق من غير عوض ، وقال الشافعي اذا أخذ منها ألنا على أن بطانها الى شهر فطانها بالف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لا يثبت في الذمة ولانه عقد تعلق بعين فلا يجوز شهر ط تاخير القسليم فيه

و لذا أنها جمات له عوضا صحيحا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما لو لم يقل الى شهر ولانها جملت له عوضا صحيحا على طلاقها فلم يستحق أكثر منه كالاصل، وان قالت فك الف على أن تطلفني أي وقت شئت من الآن الى شهر صح في قياس الممثلة التي قبلها، وقال القاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول فاذا طلقها فله مهر اشل وهذا مذهب الشرفمي لانه طلقها على عوض إ يصح افساده و لنا ماتقام في التي قبلها، ولا تضر المهلة في وقت الطلاق لانه مما يصح تعليقه على الشرط فصح بذل العوض فيه مجهول الوقت كالجعالة ولانه لو قال متى أنطبتني الفا فانت طالق صح، وزمه فصح بذل العوض فيه مجهول الوقت كالجعالة ولانه لو قال متى أنطبتني الفا فانت طالق صح، وزمه

وكذلك لو قال لزوجته طائقي فسك ان ضمنت لي الفاً فمنى ضمنت له ألفاً وطلقت نفسهاوتع مالم يرجم وإن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم يقع الطلاق

﴿ مَسَالًا ﴾ (إذا قالت اخلمني بالله أو على الله ففعل بانت واستحق الالف)

لأن الباء للمقابلة وعلى في معناها فيقع العقد بهما ويستحق الدوض ويكني قوله وإن لم يذكر الالف لان قوله جواب المستدعته منه والسؤال كالماد في الحبواب فأشبه مالو قالت بعنى عبدك بأن ف نقال بعتك وكذلك إن قالت طلقنى ثلاثاً بأنف أو على أنف أو على أن لك الفا أو إن طلقنى فلك على الف فقال أنت طالق لما ذكرنا.

(فصل) فان قالت الحلمني با لف فقال أنت طالق ، فان قلنا الحالم طلقة با ثلة وقع واستحق الالف ، لأنه أجابها إلى ما بذلت العوض فيه ، وإن قلنا هو فسخ احتمل أن يستحق العوض أيضاً ، لأن الطلاق يتضمن ما طابت وهو البينونة وفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً واحتمل أن لا يستحق شيئاً لأنها استدعت منه فسخاً فلم يجبها اليه وأوقع ما طلبته ولا بذلت فيه عوضاً ، فعلى هذا يحتمل أن يقع الطلاق رجعياً لانه أوقعه مبتدئاً به غير مبذول فبه عوض فأشبه مالو طلقها ابتداء، ومحتمل أن لا يقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل العوض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالو قال إن أعطيتني الفاً فأنت طالق ، فان قالت طلقني بألف قال خلعتك فان

مجهول أكثر من الجهالة ههنا قان الجهالة ههنا في شهر واحد وثم في العمر كله وقول القاضي له مهرالال في النه المدهب قانه ذكر في المواضع التي يفسد فيها العوض ان له المسمى فكذلك بجب أن يكون مهنا ان حكنا بفساده والله أعلم

(فيصل) اذا قال لها أنت طالق وعليك ألف وقعت طانة رجعية ولا شيء عليها لانه لم يجعل له المهوض في مقاباتها ولا شرط فيها وأنما عطف ذلك على طلاقها فأشبه مالو قال أنت طالق وعليك الحجج فإن أعطنه المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شيء وكان ذلك هبة مبتدأة يعتبر فيه شرائط الهبة ، وإن قالت المرأة ضمنت لك ألفا لم بصح لان الضمان أنما يكون عن غير الضامن لمن واجب أو مآله إلى الوجوب وليس ههنا شيء من ذلك

وذكر الفاضي أنه يصح لان ضمان مالم يجب يصح ولم أعرف لذلك وجما الا أن يكون أراد أنها اذا قالت له قبل طلاقها ضمنت الك ألفا على أن تطلقني فقال أنت طالق وعليك أنف فانه يستحق لالف وكذلك إذا قالت طلقني طلقة بألف ففال أنت طالق وعليك ألف وقع الطلاق وعليها أنف لان توله أنت طالق يكفي في صحة الخلع واستحتاق العوض وما وصل به تأكيد ، فان اختلفا فنال أنت استدعيت منى الطلاق بالالف فأنكرته فالقول تولها لان الاصل عدمه فاذا حلفت برئت من العرض وبانت لان قوله مقبول في بينونها لانها حقه غير مقبول في العوض لانه عليها وهذامذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وان قال ما استدعيت منى الطلاق وإنما أنا ابتدأت الى عليك الرجعة وادعت

قلنا هو طلاق استحق العوض لانه طلقها ، وإن نوى به الطلاق فكذلك لانه كناية فيه ، وإن لم ينو الطلاق وقلما ليس بطلاق لم يستحق عوضاً لانه ما أجابها إلى ما بذات العوض فيه ولا يتضمنه لانها سألته طلاقاً ينقس به عدد الطلاق فلم يجبها اليه واذا لم يجب العوض لم يصح الخلع لانه إنما خالعها معتقداً لحصول العوض فاذا لم يحصل لم يصح ويحتمل أن يكون كالخلع بغير عوض فيه من الخلاف مافيه همشاة (واذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً استحق الالف)

وقال محمّد بن الحسن قياس قول أبي حنيفة أنه لايستحق شيئًا لان الثلاث مخالفة للواحدة لان تحريمها لا يرتفع إلا بزوج واصابة وقد لا يريد ذلك ولا يبذل العوض فيه فلم يكن ايقاعا لما استدعته بل هو ايقاع مبتدًا فلم يستحق شيئًا

ولنا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لو قال طلقي نفسك ثلاثاً فطلقت نفسها واحدة وقع فيمتحق العوض بالواحدة وما حصل من الزيادة التي لم تبذل العوض فيها لا يستحق بها شيئاً ، وان قال لها أنت طالق بألف وطالق وطالق وقعت الاولى باثنة ولم تقع الثانية ولا النائثة وهذا مذهب الشافعي ، وأن قال لها أنت طالق وطالق وطالق بألف وقع الثلاث ، وأن قال أنت طالق وطالق وطالق واللاولى بانت بها،

أن ذلك كان جوابا لاستدعائها فالقول قول الزوج لان الأصل معه ولا يلزمها الالف لانه لايدعيه وان قال انت طالق على الالف فالمنصوص عن أحمد أن الطلاق يقع رجعيا كقوله انت طالق عليك الف فانه قال في رواية مهنا في الرجل يقول لام أنه انت طالق على الف درهم فلم تقل هي شيئافهي طالق على الف درهم فلم تقل هي شيئافهي طالق على الرجعة ثانيا وقال القاضي في الحجر د ذلك الشرط تقديره ان ضمنت لي ألفا فأنت طالق فان ضمنت له القا وقع الطلاق بائنا وإلا لم يقع وكذلك الحديم إذا قال أنت طالق على أن عليك فقياس قول أحمد الطلاق يقع رجعيا ولا شيء له وعلى قول القاضي ان قبلت ذلك لزمها الالف وكان خلما ولا لا يقم الطلاق وهو قول أبي حنيفة والشافعي وهو أيضا ظاهر كلام الخرق، لانه استعمل على عمني الشرط في مواضع من كتابه منها قوله واذا أنكحها على أن لا يتزوج عليها فلها فراقه إن تزوج عليها وذلك أن على تستعمل عمني الشرط بدليل قول الله تعالى في قصة شعيب (إني أريدأن ألكحك عليها ودلك أن على أن تأجر في تماني حجج) وقل (فهل نجمل لك خرجا على أن تجمل بيننا وبينهم سداً ?) وقل موسى (هل أتبعك على أن تعلمني بماعلمت رشداً ?) ولو قال في الذكاح زوجتك ابنتي على صداق كذا صح ، واذا أوقعه بعرض لم يقع بدونه وجرى مجرى قوله أنت طالق أن أعطيتني رجعياً من غير عوض كما لو قال أنت طالق وعليك ألف ولان على له ستالشر طولا المعاوضة ولذلك الما وضمنت في ألفا ، ووجه الأول أنه أوقع الطلاق غير معلق بشرط وجعل عليها ورا المعاوضة ولذلك لايصح أن يقول بعنك ثوبي على دينار

ولم يقع ما بعدها ، وان قال الثانية بانت بها ووقع بها طلقتان ولم تقع الثالثة ، وان قال الثالثة وقع السكل ، وان قال نويت أن الالف في مقابلة السكل بانت بالاولى وحدها ولم يقع بها مابعدها لان الاولى حصل في مقابلتها عوض وهو قسطها من الالف فبانت بها وله ثلت الالف لانهرضي أن يوقعها بذلك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أنت طالق بخمسهائة هكذا ذكره القاضي وهو مذهب الشافعي ويحتمل أن يستحق الالف لانه أنى عا بذلت بالعوض فيه بنية العوض فلم يسقط بعضه بنيته كما لو قال رد عبدي بألف فرده ينوي خمهائة وان لم ينو شيئاً استحق الالف بالاولى ولم يقع ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أنت طالق ثلاثاً بألف ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أنت طالق ثلاثاً بألف وكذلك لو قال ذلك لغير مدخول بها أو قال أنت طالق وطالق وطالق بألف طلقت ثلاثاً

﴿ مسئلة ﴾ (وان قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يستحق شيئاً ويحتمل أن يستدحق ثلث الالف)

فعلى هذا يقم الطلاق ولا يستحق شيئًا ، ويحتمل أن يستحق ثلث الاف وهو تول أبي حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي لانها استدعت منه فعلا بعوض قاذا فعل بعضه استحق بقسطه كما لوتال نعن ود عبيدي فله ألف فرد ثلثهم استحق ثلث الالف وكذلك في بناء الحائط وخياطة الثوب (فصل) واذا قال أنت طااني ثلاثا بألف فقالت قبات واحدة منها بألف وقعاالثلاثواستحق الالف لان إيقاع الطلاق اليه وأيما علقه بعوض يجري مجرى الشرط من جهتها وقد وجد الشرط فيقع الطلاق، وأن قالت قبلت بألفين وقع ولم يلزمها الالف الزائد لان القبول لما أوجبه دون مالم يوجبه وإن قالت قبلت بخمسمائة لم يقم لان الشرط لم يوجد ، وان قالت قبلت واحدة من الثلاث بثلث الالف لم يقع لانه لم يرض بانقطاع رجمته عنها الا بألف، وان قال أنت طالقطلمتين احداهما بالف وتمت بها وأحدة لانها بغير عوض ووقعت الاخرى على قبولها لانها بموض

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا خالعته الامة بغير اذن سيدها على شيء مملوم كان الخلع واقماً

ويتبعها اذا عتقت بمثله ان كان له مثل وألافقيمته)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول:

(أحدها)أن الخلع مع الامة صحيح سواء كان باذن سيدها أو بغير اذنه لان الخلم يصحم الاجنبي فمع الزوجة أولى ويكون طلاقها على عوض بائنا والحلم معها كالخلم مع الحرة سواء

(الفصل الثاني) أن الحلم اذا كان بغير اذن سيدها على شيء في ذبتها فانه يتبعها اذا عنقت لانه رضي بذمتها ولو كان على عين فالذي ذكر الخرقي أنه يثبت في ذمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثليا

ولنا أنها بذلت العوض في مقابلة شيء لم يجبها اليه فلم يستحق شيئاً كما لو قال في المسابقة: من سبق الى خس احابات فله الف فسبق الى بمضها ، أو قالت بعني عبدك بألف فقال بمتك أحدها مخمسهائة ، وكما لو قالت طلقني ثلاثاً على الفءند أبي حنيفة، فان قيل الفرق بينهما انالباء للموضدون الشرط وعلى للشرط فكأنها شرطت في استحقاقه الالف أن يطلقها ثلاثاً ،قلنا لا نسلم أن علىالمشرط فانها ايست مذكورة في حروفه وأعا معناها ومعنى الباء واحمد وقد سوى بينهما فيما أذا قالت طلقني وضرني بألف أو على الف ومقتضى اللفظ لانختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

(فصل) فان قالت طلقني ثلاثاً ولك الف فهي كالتي قبلها أن طلقها أقل من ثلاثوقع الطلاق ولا شيء له ، وأن طلقها ثلاثاً استحق الآلف ، ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد فيها كمذهبهم في التي قبلها ، وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئاً ، وأن طلقها ثلاناً لانه لم يعلق الطلاق بالعوض

ولنا أنها استدعت منه الطلاق بالعوض فأشبه مالو قال رد عبدي ولكالف فرده، وقوله لم تعلق الطلاق بالعوض ممنوع فان معنى الـكلام ولك الف عن طلاقى فان قرينة الحال دالة وأن قالت طلقى وضرتي بألف أو على ألف علينا فطلقها وحدها طلقت وعليها قسطها من الالف لان عقد الواحد مع الاثنين بمزلة العقدين وخلعه للمرأتين بعوض عايبهما خلعان فجاز أن ينعقد أحدهما صحيحا موجباً للموض دون الآخروان كان العوض منها وحدها فلا شيء له في قياس المذهب لان المقدلا يتعدد بتعدد

لانها لاخلك العين وما في يدها من شيء فهو لسيدها فيلز ، ها بذله كا لو خالعها على عبد فخرج حراً أو مستحقا وقياس المذهب أنه لاشيء له لانه اذا خالعها على عين وهو يعلم أنها أمة فقد علم أنها لا ملك العين فيكون راضيا بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالعتك على هذا المفصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في الحجرد قال هو كالخلع على المفصوب لانها لا ملكها وهذا قول مالك وقال الشافي يرجع عليها بمهر المثل كقوله في الخلع على الحر والمفصوب ويكن حمل كلام الحرقي على أنها ذكرت لزوجها أن سيدها أذن لها في هذا الخلع بهذه العين ولم تكن صادقة أو جهل أنها لا علائ العين عا يكون اختاره فيما أذا خالعها على مفصوب أنه يرجع عليها بقيمته ويكون الرجوع عليها في حال عتقها يكون اخترع عليها أن المناه في حال عقبها لا تعلى المستحق على المناه في حال يساره ويرجع بقيمته أو مثه لا نه مستحق تعذر تسليمه مع بقاء سبب الاستحقاق فوجب الرجوع عثله أو قيمته كالمفصوب

(الفصل الثالث / أذا كان الخام باذن السيد تعلق العوض بذمته هذا قياس المذهب كما لو أذن لعبده في الاستدانة ، ومحتمل أن يتعلق برقبة الامة ، وأن خالمت على معين باذن السيد فيه ملكه ، وإن أذن في قدر المال فخ العت بأكثر منه فازبادة في ذمتها ، وإن أط ق الاذن اقتضى الخام بالمسمى لها فان خالعت به أو بما دونه لزم السيد ، وإن كان بأكثر منه تعلنت الزيادة بذمتها كما لوعين لهافدراً فخ العت بأكثر منه وان كانت مأذونا لها في التجارة سلمت العوض عما في يدها

الدوض وكذلك لو اشترى من انسان عبدين بثمن واحدكان عقداً واحداً بخلاف ما اذا كان الداقد من أحد الطرفين اثنين فانه يكون عقدين

﴿ مسئلة ﴾ (وان لم يكن بتى من طلاقها الا واحدة ففعل استحق الالف علمت أو لم تعلم ويحتمل أن لا يستحق الا ثلثه اذا لم تعلم)

اذا قالتطلقني ثلاثاً، بألف ولم يكن بقي من طلائها الاواحدة فطلقها واحدة أو ثلاثاً بانت بثلاث. قال أصحابنا ويستحق الالف علمت أو لم تعلم وهو منصوص الشافعي .

وقال المزني لا يستحق الا ثلث الالف لانه انما طلقها ثلث ماطلبت منه فلا يستحق الا ثلث الالف كما لوكان طلاقها ثلاث المرتبع للما الله الله الله الله الله الله أوكان طلاقها ثلاثاً ويحتمل أن لا يستحق الا ثلثه اذا لم تعلم وهو قول ابن شريح لانها ان كانت عالمة كان معنى كلامها كمل في الثلاث وقد فعل ذلك . ووجه قول أصحابنا أن هذه الواحدة كمات الثلاث وحصلت ما يحصل بالثلاث من البينونة وتحريم العقد فوجب بها العوض كما لوطلقها ثلاثاً

(فصل) فان لم يكن في طلاقها إلا واحدة فقالت طلقنى بأ الف واحدة أبنى بها واثنتين في نكاح آخر فقال أبو بكر قياس قول أحمد أنه إذا طلقها واحدة استحق العوض فان تزوج بها بعد ولم يطلقها رجعت عليه بالعوض لأنها بذات العوض في مقابلة ثلاث ،فاذا لم يوقع اثلاث لم يستحق العوض كما لو كانت ذات تطليقات ثلاث نقالت طلقني ثلاثا فلم بطلقها الا واحدة . ومقتضى هذا أنهاذالم

(فصل) والحديم في المكانبة كالحديم في الامة القن سواء لانها لانملائ التصرف فيما في يدها بتبرع ومالا حظ فيه و بذل المال في الخلم لافائدة فيه من حيث تحصيل المال بل فيه ضرر بسقوط نفقتها و بعض مهرها ان كانت غير مدخول بها ، واذا كان الخلم بغير اذن السيد فألعوض في ذبتها يتبعها به بعد العنق ، وان كان بإذن السيد سلمه مما في يدها وأن لم يكن في يا ها شيء فهو على سيدها ونصل) و بصح خلم الحجور عليها لعلس ، و بذلها العوض صحبح لأن لها ذمة يصح تصرفها فيها و برجم عليها بالعرض اذا أيسرت ، ونك المجر عنها وايس له مطالبتها في حال حجرها كمل المتدانت منه أو باعها شيئا في ذمتها

(فصل) فأما المحجور عليها لسفه أو صفر أو جنون فلا يصح بنل العوض منها في الخلع لانه المصرف في المال وايس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لانه ايسله الاذن في التبرعات وهذا كالنبرع ، وفارق الامة فأنها أهل التصرف ولهذا تصح بنها الهبة وغيرها من التصرفات باذنه ويفارق المملسة لأنها من أهل التصرف. فان خالم المحجور عليها بالنظ يكون طلاقا فهو طلاق رجي ولا يستحق عوضا، وان لم يكن الانظ عما يقم به الطلاق كان كالخلع بغير عوض، ومحتمل أن لا يتم الخلم ههذا لانه أما رضي به بهوض ولم يحصل له ولا أمك الرجوع بدله: قال أصحابنا وايس لولي هؤلا، المحالمة بشيء من مالهن لانه أما علك التصرف الها فيه الحظ، وهذا لاحظ فيه بل فيه السقاط هؤلا، المحالمة بشيء من مالهن لانه أما علك التصرف الها فيه الحظ، وهذا لاحظ فيه بل فيه السقاط

ينكيحها نكاحاً آخر أنها ترجع عليه بالعوض وأنما يفوت الكاحه إياها بموت أحدها ، وان الكحها نكاحا آخر وطلقها اثنتين لم ترجع عليه بشيء ، وإن لم يطلقها إلا واحدة رجعت عليه بالعوض كله.

وقال القاضي الصحيح من المذهب أن هذا لا يدح في الطلقتين الآخرتين لانه سلف في طلاق ولا يصح السلف في الطلاق ولانه معاوضة على الطلال قبل النكاح لا يصح فالمعاوضة على الطلال قبل النكاح لا يصح فالمعاوضة على أولى، فاذا بطل فيها انبني ذلك على تفريق الصفقة فان قلنا تفرق فله ثلث الالف وان قلنا لا تفرق فسدالعوض في الجميع وبرجع بالمسمى في عقد النكاح.

(فصل) ولو قالت طلقنى عشراً بأنف فطلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له لانه لم مجيها الى ماسألت فلا يستحق عليها ما بذلت ، وان طلقها ثلاثا استحق الالف على قياس قول أصحابنا فيا اذا قالت طلقنى ثلاثا بالم ولم يكن بقي من طلاقها الا واحدة فطلقها واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميع المقصود .

ومسئلة ﴾ (ولولم يكن بقي من طلانها الاواحدة فقالت طلقني ثلاثا بألف فقال أنت طالق طلقتين الاولى بألف والثانية ، وإن قال الاولى الاولى بألف والثانية ، وإن قال الاولى بغير شيء وقعت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل لها عوضا وكملت الثلاث وان قال احداها بألف لزمها ألف لانها طلبت منه طلقة بألف فأجابها اليه وزادها أخرى .

نفقتها ومسكنا وبذل مالها ، ويحتمل أن يملك ذلك اذا رأى الحظ فيه ويمكن أن يكون الحظ لها فيه يتخليصها ممن يتلف مالها وتخاف منه على نفسها وعقلها والذلك لم يعد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوز له بذل مالها لتحصيل حظها وحنظ نفها ومالها كا يجوز بذله في مداواتها وفكها من الامر وهذا مذهب مالك ، والاب وغيره من أوليائها في هذا سواء ، وان خالمها بشيء من مائه جاز لانه يجوز من الاجنبي فن الولي أولى

(فصل) اذا قال الآب طلق ابنتي وأنت بري، من صدافها فطلقها وقع الطلاق وجعيا ولم يبرأ من شي، ولم برجم على الآب ولم يضمن له لأنه أبرأه بما ليس له الابرا، منه فأشبه الاجنبي . قال القاضي وقد قال احمد أنه يرجع على الآب قال وهذا محمول على أن الزوج كان جاهلابأن ابراء الآب لا يصح فكان له الرجوع عليه لأنه غره فرجع عليه كا لو غره فزوجه معيبة ، وأن علم أن ابراء الآب لا يصح لم يرجع بشيء ، ويقم الطلاق رجعيا لانه خلاعن الموض ، وفي الموض المذي يرجع عليه يقم الطلاق بائنا لان بعوض فان قال الزوج هي طائق أن أبر ثني من صداقها فقال قد أبرأتك لم يقم الطلاق لأنه لا يبرأ ، ودوي عن أحمد أن الطلاق واتع فيحتمل أنه أوقعه إذا قصد لزوج تعليق الطلاق على مجرد التلفظ بالابراء دون حقيقة البراءة ، وأن قال الزوج هي طائق أن برئت من صداقها لم يقع لانه علقه على شرط ولم يوجد، وأن قال الاب طلفها على الف من مالها وعلي الدرك فطافها طلفت بنفا لانه بموض وهو مالزم الاب من ضان الدرك ولا يمك الالف لانه ليس له بذلها

(فصل) وانقالت طلقني بألف الى شهر أو أعطته ألفا على أن يطلقها الى شهر فقال اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر بإثنا لانه بعوض وان طلقها قبل مضى الشهر طلقت ولا شيء له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد على بن سعيد وذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار ايقاع الطلاق من غير عوض، وقال الشافسي اذا أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها بألف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لا يثبت في الذمة ولانه عقد تعلق بعين فلا يجوز شرط تأخير النسليم فيه.

ولنا أنها جعلت عوضا صحيحا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما لولم يقل الى شهر ولانها جعلته عوضا صحيحا على طلاقها فلم تستحق اكثر منه كالاصل، وان قالت لك الف على ان تطلقنى أي وتت شئت من الآن الى شهر صح في قياس المسئلة التي قبلها

وقال القاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول فاذا طلقها فله مهر المثل وهذا مذهب الشافعي لا نه طلقها على عوض لم يصح افساده

ولناما تقدم في التي قبالها ولا تضر الجهالة في وقت الطلاق لانه مما يصح تعليقه على الشرط فصح بذل العوض فيه مجهول الوقت كالجعالة ولانه لو قال متى اعطيتني الفا فانت طالق صح وزمنه مجهول أكثر

(فصل) وأن قال لامرأتيه أنها طالفتان بألف ان شئتا فقالتاً قد شئنا وقع الطلاق مهما بائنا وزمها العرض بينهما على قدر مهر بهما ، وان شا.ت إحداهما دون الاخرى لم يطاق واحدة منهما لامه جعل ماشئتها صفة في طلاق كل واحدة منهما ومخالف هذا مالو قال أنتها طالفتان بألف فنبلت احداهما دون الاخرى لزمه الطلاق بعوضه لانه لم مجمل في طلائها شرطا وههنا على طلاق كل واحدة منهما بعيما بعيما بعيما الله معرفته فلو قال الزوج منهما بعيما بعيما بعيما الله معرفته فلو قال الزوج ماشئتها وانما قلتها ذلك بألسنتكا أو قالنا ماشئنا بقلو بنا لم يقبل اذا ثبت هذا فان العوض يتقدط عليهما على قدر مهر كل واحدة منهما في الصحيح من المذهب وهرقول ابن عامدومذهب أهل الرأي وأحدةولي الشافعي ، وقال في الاخر بازم كل واحدة منهما مهرمثها وعلى قول أبي بكر من أصحابنا يكرن ذلك عليهما الشافعي ، وقال في الاخر بازم كل واحدة منهما مهرمثها وعلى قول أبي بكر من أصحابنا يكرن ذلك عليهما وصفين وأصل هذا في الذكاح اذا تروج اثبين بصداق واحد ، وقد ذكرناه في موضعه فان كانت احداهما من العوض ووقع طلاقها باثما ولا شيء على المحجور عليه و الطلاق عليها ووجب على الرشيدة قسطها من العوض ووقع طلاقها باثما ولا شيء على الحجور عليه في الذكاح وفيا نأ كاله وكذلك الن كانت احداهما ، جنونة أو صفوة غير مميزة لم تصح المشيئة منها ولم يتم الطلاق وفي كل موضع حكمنا كانت احداهما ، جنونة أو صفيرة غير مميزة لم تصح المشيئة منها ولم يتم الطلاق وفي كل موضع حكمنا

من الجهالة ههنا في شهر واحد وبتم في العمر كله وقول الفاضي له مهر المثل مخالف لقياس المذهب فانه ذكر في المواضع التي يفسد فيها العوض ان له المسمى فكذلك يجب أن يكون ههنا ان حكمنا بفساده والله الم

﴿ مسئلة ﴾ (وانكال له أمرأنان مكلفة وغير مكلفة مميزة فقال لها انّها طالفتان ان شقّها فقالنا قد شتّنا لزم المـكلفة نصف الالف وطلقت بائنا ووقع بالاخرى رجبياً ولا شيء عليها)

أَيْمَاكُمَانَ كَذَلْكُلَانَ المَـكَلَفَةُ إِذَاكَانَتَ رَشَيْدَةً فَشَيْنُهَا صَحَجَبَةً وَتَصَرَفُهَا فِي مَالِهَا صَحَجَجَ فَيقَعِ الطلاق عليها وبجب على الرشيدة بقـطها من العوضووقع بائنا ويقسط العوض بينهما على قدرمهريهما

في ظاهر المذهب وعلى قول أبي بكر يكون بينها نصفين ولا شيء على غير المكافة وكذلك ان كانت محجوراً عليها للسفه ويقع الطلاق عليها رجعياً لان لها مشيئة بقسطها ولكن الحجروعدم التكليف منع صحة تصرفها ونفوذه فاك كانت (احداهما) مجنونة أو صغيرة غير مميزة لم تصح المشيئة منهما ولم يقع الطلاق

(فصل) فان كامنا رشيدتين وقع الصلاق بهما بائنا اذا قالنا فد شئنا ويلزمهما العوض بينهما على قدر مهربهما في الصحيح من المذهب وهو قول ابن حامد ومذهب أهل الرأي واحدقولي الشافعي وقال (المغني واشرح الكبير) (الجزء الثامن)

بوقوع الطلاق فان الرشيدة يلزمها قد طبا من الهوض وهو قسط مهرها من الهوض في أحد الوجهين وقي الآخر نصفه وان قالت له امرأنا طلقها بألف بهننا نصفين فطلقها نعلى كل واحدة منها لصفه وجها واحداً ، وان طنق احداها وحدها فعليها نصف الالف ، وان قالتا طلقنا بألف فطلفهما فالالف عوان قالتا طلقنا بألف فطلفهما فالالف عليهما على قدر صداقيها في أصح الوجهين ، وإن طلق احداها نعليها حصنها منه ، وإن كانت احداها عليهما على قدر صداقيها في أصح الوجهين ، وإن طلق احداها نعليها حصنها منه ، وإن كانت احداها غير رشيدة فطلقهما فعلى الرشيدة حصنها من الالف ، يقم طلافها بائنا وتطاق الاخرى طلاقا رجعيا ولاشي، عليها .

(نصل) ويصلح الخلع مم الاجنبي بغير اذن المرأة مثل أن يقول الاجنبي للزوج طلق امرأ تك بألف على وهذا قول أكثر أمل العلم ، وقال أبو ثور لايصح لانه صفه فانه يبذل عوضا في مقابلة ملا منفعة له فيه فان الملك لا بحصل له فأشبه علو قال بع عبدك لزيد بألف على

وليا أنه بذل مال في مقابلة اسقاط حق عن غيره فصح كالو قال أعنق عبدك وعلى عنه ع ولانه لو قال ألق مناءك في البحر وعلى أنه صح لزمه دقت مه أنه لا يسقط حقا عن أحد فهمنا أولى ولانه حق على المرأة بحوز أن يسقط عنها بعوض فجاز غيرها كالدر مفارق المع فانه عليك فلا بحوز غير من يثبت له الملك وان قار طاق ارأك بمرها وأما ضامن له صح ويرجم عليه بمرها

(فصل) وأن قالت له أمر أنه طلفنز وضر في بألف فطلفهما وقع الطلاق بهما باثنا واستحق

في الآخر يلزم كل واحدة منهما مهر مثلها وعلى قول أبي بكر من أصحابنا يكون العوض بينهما لصفين وأصل هذا في النسكاح إذا تروج امراً تين بمهر واحد وقد ذكرناه فانشاه ت (احداهما) دون الآخرى لم تطلق واحدة منهما ويخالف هذا ما اذا قال لم تطلق واحدة منهما ويخالف هذا ما اذا قال أنها طالقتان بألف فقبلت احداهما دون الآخرى لزمه الدالاق بعوضه لانه لم يجعل لطلاقها شرطاً وههنا على طلاق كل واحدة منهما بمشيئهما في الحرى لم يمثينهما لفظاً اذا قالتا قدشتنا لان ما في القلب لاسبيل الى معرفته فلو قال الزوج ماشئها وأنا قلها ذلك بالسنتكا او قالنا ماشتنا بقلوبنا لم يقبل

ومسئلة و فان قال لامرأته انت طالق وعليك الف طلقت ولا شيء عليها لانه لم يجعل له العوض في مقابلتها ولا شرطا فيها وأنما عطف ذلك على طلاقها فاشبه مالو قال انت طالق وعليك الحج فان اعطته المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شيء وكان ذلك هبة مبتدأة تعنبر فيها شرائط الهبة وان قالت المرأة ضمنت لك الفالم يصح لان الضمان أنما يكون عن غير الضامن لحق واجب أو ما له الى الوجوب وليس ههنا شيء من ذلك وذكر القاضي انه يصح لان ضمان مالم بجب يصح قال شيخنا ولم أعرف لذلك وجها الان أن يكون ارادانها اذا قالت له قبل طلاقها ضمنت لك الفا على ان تطلقني فقال انت طالق وعليك الهد وقع الطلاق وعليها الف لان قولها نت طالق بكفي في صحة الخلع واستحقاق العوض وما وصل به تأكيد فان اختلفا فقال انت استدعيث مني الطلاق في صحة الخلع واستحقاق العوض وما وصل به تأكيد فان اختلفا فقال انت استدعيث مني الطلاق

الالف على ماذلته لان المخلم مع الاجنبي جائز، وأن طاق اعداها فقال القاضي تطاق طلاقا باثناولزم الباغله بحصتها من الالف وهذا مذهب الشاذمي الآن هضهم قال بلزمها مهر مثل المطفة وقياس قول أصحابنا فيا أذا قالت طلفني ثلاثا بألف نظامها واحدة لم لمزمها شيء وقعت بها التطليفة أن لايلزم الباذلة ههذا شيء لانه لم يجب الى ما مألت فلم يجب عليها مابذلت علانه قد يكون غرضها في بينونتهما جميعا منه فاذا طلق احداهما لم يحصل غرضها فلا يلزمها عوضها

(فصل) وأن قالت طائمني ألف على أن أعالن ضرفي أو على أن لا تعلق ضرفي فالخلم صبح والشرط والبذل لازم و وقال الشاهي الشرط و أهوض أطلان ويربع الى و راشل لان الشرط ملف في الطلاق والعوض بعضه في وقال الشرط أباط في كرن البرق عبم الذاء وقال أبو حنيفا الشرط باطل والعوض صبح لان العقد يستقل بذاك الوض

ولنا أنها بذلت عوضا في طلائها وطلاق ضربها فصح ما لو كالت طاءني وضرتي بألف فان لم بن لها بشرطها فدليها الافل من المرحى أو لا ف الذي شرطة و محتمل أن لا يستحق شيء امن العوض لانها انما بذانه بشرط لم يرجد فلا يستحته الموطاقها بغير عوض

بألف فأنكرته فالقول قولها لان الاصل عدمه فاذا حامت برئت من العوض و بانت لان قو له مقبول في في ببينو نها لانها حقه غير مقبول في العوض لانه عليها وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفه وان قال ما ستدعيت مني الطلاق وانما الما ابتدأت به فلي عنيك الرجمة وارعت أن ذلك كان جوا بالاستدعائها فالقول قول الزوج لان الاصل معه ولا يلزمها الالف لانه لا يدعيه

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق على الف)

فالمنصوص عن احمدان المالاق يفع رجياً كفوله التطالق و لميك الف فانه قال في دواية مهنافي الرجل يقول لامرأته انت طالق على الله عدرهم فلم تعديره ان ضمنت لي الفا فانتطالق فان ضمنت له الفا وقع الطلاق الفاضي في المجرد ذلك لشمرط تقديره ان ضمنت لي الفا فانتطالق فان ضمنت له الفا وقع الطلاق بائناً والالم يقع وكذا الحكم اذا قال انتطافي على ان لي عليك الها فقياس قول احمد ان الطلاق يقع رجعيا ولا شيء له وعلى تول الفاضي ان قبات ذلك لزمها الالف وكار علما والالم يقع الطلاق وهم ظاهر كلام الخرقي لامه استعمل على يشمرط في كتابه في مواضع منها قولهاذا فكحها على ان لا يتزوج عليها فلها فراقه ان زوج عليها وذلك أن على تستعمل بحنى الشرط بدليل قوله أن في قصة شعيب (أن اربدان انكحك احدى ابنتي ها ين على ال تأمر في تمانى حجج) وقوله (فهل مجمل لك خرجاً على ان تجمل بيننا وبينهم سدام) وقال موسى (حل البعك على ان تعلمني بما علمت مشمول في الذكاح زوجتك ابنتي على صداق كذا صح فاذا ارقعه بعوض لم يقع بدونه وجرى بحرى قوله انت طالق أن اعطيتني الفاً و، جه الاول إنه أوقع الطلاق غير معلق بشرط وجعل عليها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وما خالع العبد به زوجته من شيء جاز وهو لسيده)

وجملة ذلك أن كل زوج صح طلاقه صح خلعه لانه أذا الماك الطلاق وهو مجرد اسقاط من غير محصول شيء فلأن بملكه محصلا للمهوض أولى والعبد يملك الطلاق فحلك المخلع، وكذلك الملكانب والسفيه عوفي الصبي المديز وجهاز بناء على صحة طلاقه عومن لا صح طلاقه كالطفل والمجنون لا يصح خلعه لانه ليس من أهل التصرف فلا حكم لكلامه، ومتى خالع العبد كان العوض لسيده لانه من اكسابه السيده وسائر من ذكر نا العرض لهم وبجب تسليم العوض إلى سيد العبد وولي المحجور عليه لان العرض في خلع العبد المك لسيده الم يجز تسليمه الى غيره الا باذنه. وولي المحجور عليه هو الذي يقبض حقوقه وأمواله وهذا من حقوقه عوأما المسكانب فيدفع العرض اليه لانه هو الذي يتصرف انفسه ، وقال القاضي يصح قيض العبد والمحجور عليه العموض لان من صح خامه صح قبض العبد من خلع فهولسيده وان استهلكه لم يرجع على الواهب والمحجور عليه الماس عواحتج بقول أحمدها لم لكه العبد من خلع فهولسيده وان استهلكه لم يرجع على الواهب والحدامة بثبي، والمحجور عليه في عمني العبد ، والاولى أن لا يجوز وانه العوض في الحلم لسيد العبد ولا يجوز دفعه الى غيره من هو له بغير اذن مالم كه والعوض في خلع الحدور عليه مناك له الا أنه لا يجوز دفعه الى غيره من هو له بغير اذن مالم كه والعوض في خلع المحجور عليه مناك له الا أنه لا يجوز تسايمه اليه لان المجر أفاد منعه من التصرف و كلام أحمد خلع المحجور عليه مناك له الا أنه لا يجوز تسايمه اليه لان المجر أفاد منعه من التصرف و كلام أحمد خلع المحجور عليه مناك له الا أنه لا يجوز تسايمه اليه لان المحجور أفاد منعه من التصرف و كلام أحمد خلع الحدور عليه مناك له الا أنه لا يجوز تسايمه اليه لان المحجور أفاد منعه من التصرف و كلام أحمد خلع الحدور عليه مناك له الا أنه لا يجوز تسايمه اليه لان المحرور عليه من التصرف و كلام أحمد خلع المحدور عليه مناك له الا أنه لا يحرور تسايمه اليه لان المحرور غليه من التصرف و وكلام أحمد

عوضاً لم تبذله فوقع رجميًا من غير عوض كما لو قال انت طالق وعليك الف ولان على ليستالشروط ولا للماوضة ولذلك لا يصح ثوبي على دينار

﴿مسئلة﴾ (وأن قال بالف فكذلك ويحتمل أن لا تطلق حتى تختار فيلزمها الالف)

يعني ان قوله انت طالق بالف مثل قوله انت طالق على الف لانها نيست من حروف الشرط والاولى انها لا تطلق في على الف لانها ان لم والاولى انها لا تطلق في قوله بألف حتى تخار فيلز مهاالالف كاد كرد الفاضي في على الف لانها ان لم تكن من حروف الشرط فهي للمماوضة في قوله بعتك بكذا وزوجتك بكذا فانه يصح البيع والنسكاح بغير خلاف فان قال انت طالق ثلاثاً فقالت قد قبلت واحدة وقع الثلاث واستحق الالف لان ايفاع الطلاق اليه وانما علقه بعوض يجري بجرى الشرط من جهتها وقد وجدالشرط فيقع العلاق وان قالت قبلت بألفين وقع ولم يلزمها الألة فف الزائد لان الفبول لما أوجبه دون مالم يوجبه فان قالت قبلت بخسمائة لم يقم لان الشرط لم يوجد وان قالت قبلت واحدة من الثلاث بثلث الالف لم يقع لانه لم يرض بانقطاع رجعته عنها الا بألف وان قال انت طالق طلقتين (احداهما) بألف وقعت بما واحدة لانها بغير عوض ووقعت الاخري على قولها لانها بعوض

(فصل) اذا قال الاب طلق ابنتي وأت بريء من صداقها فطلقها وقع الطلاق رجميا ولم يبرأ من شيء ولم يرجع على الاب ولم يضمن له لأنه برأه مما ليس له الابراء منه فأشبه الاجنبي قال

بحمل على مااذا أنافه العبد قبل تسايمه اليه ، وعلى أن عدم الرجوع عليها لايلزم منه جواز الدنع اليه فانه لورجع عليها لايلزم منه جواز الدنع اليه فانه لورجع عليها لرجعت على العبد وتعق حتها برقبته وهي ملك السيد فلا فائدة في الرجوع عليها على ما يرجع به على ماله ، وان أسلت العوض الى المحجود عليه لم تبرأ فان أخذه الولي منه برئت ، وان أنافه أو تاف كان لوليه الرجوع عليها به

(فصل) وقد توقف أحمد في طلاف الاب زوجة ابنه الصغير وخلعه إياها، وسأنه ابو الصقر عن ذلك فقال قد اختلف فيه وكأنه رآه. قال ابو بكر لم يبغني في هذه المسئلة الا مارواه ابو الصقر فيخرج على قولين، أحدها علك ذلك وهو قول عطاء وقتادة لان ابن عمر طاق على ابن له معتوه رواه الامام احد، وعن عبدالله بن عمرو ان المعتوه اذا عبث بأهله طاق عليه وليه ، قال عمرو بن شعيب وجدنا ذلك في كتاب عبدالله بن عمرو ولانه يصح أن بزوجه فصح أن يطاق عليه إذا لم يكن متهما كالحا كم يفسخ الاعسار ويزوج الصغير ، والقول لآخر لا يملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي لان الذبي يفسخ اللاعسار ويزوج الصغير ، والقول لآخر لا يملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي لان الذبي على الله الفرج ولانه إسقاط لحقه فلم يد الذبي الموقة ، وعن عمر أنه قال انها الطلاق بيد الذبي على له الفرج ولانه إسقاط لحقه فلم يملك في ذوجة ابنه الصغير لانه في معناه الشهوة فلم يدخل في الولاية ، والقول في زوجة عبده الصغير كانول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه الشهوة فلم يدخل في الولاية ، والقول في زوجة عبده الصغير كانول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه

الفاضى وقد قال احمد انه يرجع على الاب قال الفاضي هذا محول على ان الزوج كان جاهلابان إبراء الاب لا يصح لم يرجع الاب لا يصح في الموض وفي الموضع الذي يرجع عليه يقع الطلاق باثنا لانه خلا عن العوض وفي الموضع الذي يرجع عليه يقع الطلاق باثنا لانه بعوض فان قال الزوج هي طالق ان أبر أنني من صداقها فقال قد أبر أنك لم يقع الطلاق لانه لم يبرأ وروي عن أحمد أن الطلاق واقع فيحتمل أنه أوقعه اذا قصد الزوج تعليق الطلاق على مجرد التلفظ بالابراء دون حقيقة البراءة وان قال الزوج هي طالق ان ابرأتني من صداقها لم يقع لانه علقه على شرط لم يوجد وان قال الاب طلقها على الف من مالها وعلى الدرك فطلقها طلقت باثنا لانه بعوض وهو مالزم الاب من ضمان الدرك ولا علمك الالف لانه ليس له بدلها

(فصل) قال الشيخ رَّحمه الله (وإذا خالعته في ،رض موتها فله الاقل من المسمى أوميراته منها) المخالعة في المرض صحيحة سواء كان المريض الزوج أو الزوجة أو هما جميعاً لانها معاوضة فتصح في المرض كالبيع ولا نعلم في هـذا خلافا ثم إذا خالعته المريضة بميرائه منها فما دونه صح ولارجوع ، وان خالعته بزيادة بطلت الزيادة وهذا قول النوري واسحاق ، وقال أبو حنيفة له العوض كله وان أجابته فمن الثلث لانه ليس بوارث لها فصحت محاباتها له من الثلث كالاً جنبي ، وعن مالك كالمذهبين وعنه يعتبر مخلع مثلها ، وقال الشافعي ان خالعت بمهر مثلها جاز وان زاد فالزيادة من الثلث ولنا أنه لا يعتبر مهر المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم بما قدمناه واعتبار مهر

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا خالعت المراة في مرض موتها بأكثر من ميراثه منها فالخلع واقع وللورثة أن يرجعوا عليه بالزيادة)

وجملة الأمر أن للح المدة في الرض صحيحة دوا. كان الريض الزوج أو لزوجة أو هما جميعا لانه معارضة نصح في المرض كالبيم ولا لعلم في هذا خلاعا ، ثم اذا خالفته المربضة بميرا تهمنها فمادونه صح ولا رجوع ، وإن خلفة بزيادة بطلت لزيادة رهدذا قول الثوري واسحاق ، وقال ابو حنيفة له العوض كله فان حابت فمن الثلث لانه ليس وارث لهما نصحت محاباتها له من الثلث كلاجنبي ، وعن مالك كالمذهبين ، وعنه يرتبر بخل مثلهما ، وقال الشافعي ان خالفت بمر مثلها جاز ، وأن زاد فالزيادة من الثلث

ولنا على أنه لايعتبر مهر اشل أن خروج البض من ملك الزج غير منقوم بما قدمنا واعتباره بهر المثل تقويم له وعلى ابطال لزيادة أنها متهمة في أنها قصدت الحلح توصل اليه شيئا من مالها بغيرعوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها فبطل كالو أرصت له أو أقرت له وأما قدر الميراث ولا تهمة فيه قانها لو لم تخالمه لورث بير ثه ، وإن صحت من مرضها ذلك صح الحلم وله جميع ماخالهها به لانا تبينا أنه ليس بحرض الموت والخل في غير مرض الموت كالخلع في الصحة

المثل يقوم له وعلى الطال, الزيادة أنها متهمة في أنها قصدت الخلع لتوصل اليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها فبطل كما لو أرصت له أو أقرت له ، وأما قدر الميراث فلاتهمة فيه فالها لو لم تخالعه لورث مبرائه وان صحت من مرضها ذلك صح الخلع وله جميع ما خالمها به لا تنا تبينا أنه ليس بمرض الموت والحام في غير مرض الموت كالحام في الصحة

هرمسئلة ﴾ (وان خالعها في مرض موته وأوصى لها أكثر من مبراتها لم تستحق أكثر من ميراتها)
أما خلعه لزوجته فلا اشكال في صحته سواء كان عهر مثلها أو أقل أو أكثر وان أوصى لها بمثل
ميراتها أو أنل صح لانه لاتهمة في أنه أبانها ليعطيها ذلك فأنه لو لم يبنها لاخذته عمراتها وان أوصى لها
مزادة عليه فللورثة منعها ذلك لانه اتهم في أنه قصد أيصال ذلك اليها لانه لم يكن له سبيل الى إيصاله
اليها وهي في حبر اله وطلقها ليوصل ذلك اليها لهنع منه كما لو أوصى لوارث

﴿مسئلة﴾ (وان خالعها وحاياها فهو من رأس المال)

مثل أن يخالعها بأقل من مهر مثلها أويكون قادراً بألف فخالعها بماثة لم يحسب ما حاباها به من الثلث إذا كان في مرض موته ولا يعتبر من الثلث لانه لو طلق بغدير عوض لصح فلاً ن يصح بعوض أولى ولان الورثة لا يفوتهم بخلعه شيء فانه لومات وله أمرأة لبانت بموته ولم تنتقل إلى ورثته

(فصل) إذا خالع امرأة في مرضها بأكثر من مهرها فللورثة أن لا يعطوه أكثر من ميرائه منها

و مسئلة ﴾ قال (ولو خالمها في مرض موته وأوصى لها بأكثر مما كانت ترث فالمورثة أن لا يعطوها أكثر من ميراثها)

أما خلعه لزوجة، فلا اشكال في صحته سوا، كان بهر شها أو أكثر أو أفل ولا يعتبر من الثلت لانه لو طلق بغير عوض لصح فلان يصح بعوض أولى ولان الورثة لا يفوتهم بخلفه شيء فانا لو مات وله المها أقلبانت بموته ولم تنتقل الى ورثنه، فأماان أوصى لها بشامير الها أو أقل صح لانه لا تهمة في أنه أبانها ليعطبها ذلك فانه لو لم بنها لا خذته بميرائها ، وإن أوهى لها بزيادة عليه فلارثة منعها ذلك لانه المهم في أنه قصد إيصال ذلك اليها لانه لم يكن أنه سبيل لى أيصال البها وهي في حباله فطفها لبوصل ذلك اليها ففنع منه كا لو أومى لوارث

(فصل) وإذا خالع اسأته على نفزة عديها فحكي عن أحمد وأبي حنيفة أنه يجوز ذلك وهذا أما بخرج على أصل أحمد اذا كانت حاملاه أما غير الحال فلا نفغة لها عليه فلا تصمح عرضا ، وقال الشافعي لا تصمح النفقة عوضا فان خالعها به وجب مهر أنش لان المفتة لم تجب فلا يصمح الخلع كا لو خالعها على عوض ما يتلفه عابها

لانها متهمة في أنها قصدت إبصال أكثر من ميرا ثه اليه وعند مالك ان زاد على مهر المثل فالزيادة مردودة وعنه أن خام المريضة باطل وقال الشانعي الزيادة على مهر المثل محاباة تعتبر من الثلث وقال أبو حنيفة ان خالعها قبل دخوله بها بعد انقضاء عدتها فالعوض من الثاث ومثال ذلك امرأة اختلعت من زوجها بثلاثين لا مال لها سواها وصداق مثلها اثنا عشر فله خسة عشر سواء قلصداقها أوكثر لانها قدرميرا ثه وعند الشافعي له ثمانية عشر اثنا عشر لا أبا قدر صداقها وثلث باقي المال بالحاباة وهوستة وإركان صدافها ستة فله أربعة عشر لان ثلث الباقي ثمانية

(فصل) مريض تزوج امرأة على مائة لا يملك غيرها ومهر مثلها عشرة ثم مرضت فاخلمت منه بالمائة ولا مال لها سواها فلها مهر مثلها ولها شيء بالمحاباة والبافيله ثم يرجع اليه نصف مالها بالحاباة وهو خمسة ونصف شيء وصار مع ورثنه خمسة وتسعون إلا نصف شيء يعدل شيئين فبعد الجبر يخرج به الشيء ثمانية فقد صح لهما بالصداق والحما بانه ثمانية وأربعون وبقي مع ورثته اثنان وخمسون ورجع اليه بالخلع أربعة وعشرون صار معهم سنة وسبعون وبقي للمرأة أربعة وعشرون وعندالشانعي يرجع اليه بالخلع أربعة وعشرون واصف عالما بأيديهم مائة إلا ثلت شيء يعدل شيئين فالشيء يرجع اليهم صداق المنل وثلث شيء بالحاباة فصار بأيديهم مائة إلا ثلت شيء يعدل شيئين فالشيء عثمر ونصف فيصير بأيدي ورثته خمسة وسبعون وهو مثلا محابها وعند أبي حنيفة يرجع البهم ثلث

ولنا أنها إحدى النفقتين فصحت الخراله، عليها كنفقة الصبي فيما 'ذا خالعته على كفالة ولده وقتاً معلوماً ، وقولهم انها لم تجب ممنوع فائه قد قبل أن الففة تجب بالعقد ثم إنها أن لم نجب فقد وجد سبب وجوبها كنفقة الصبي بخلاف عوض مايتانه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالعته بمحرم وهما كافران فقبضه ثم أسلما أواحدها لايرجع عليها بشيء)

وجهة ذلك أن الخلع من الكفار جائز سوا، كانوا أهل الله، أو أهل حرب لأن كل من ملك الطلاق ملك المعارضة عليه كالم فإن خاله با بعوض صحيح ثم أسلما وترافعا الى الحاكم أمضى ذلك عليهما كالمسلمين وإن كان بمحرم كخمر وخنز بر فقبضه ثم أسلما وترافعا الينا أو أسلم أحدها أمضى ذلك عليهما ولم يعرض له ولم يزده ولا يبقى أه عابها شيء كالو أعدقها خمراً ثم أسلما أو تبايعا خمراً أو تفايضا ثم أسلما ، وإن كان الملامها أو ترافعهما قبل القبض لم يحضه الحاكم ولم يأس باقباضه لان الحر والحنز بر لا يجوز أن يكون عوضا لمسلم أو من مسلم الله بأص الحاكم باقباضه ، قال القاضي في الجامع ولا شيء له لانه رضي منها بما ليس بمال كالمسلمين اذا تخالعا بخمر ، وقال في المجرد بجب الهرا الثل وهو

العشرة وثلث الشيء فصار معهم ثلاثة وتسعون وثلث إلا ثلثي شيء فالشيء ثلاثة أثانها وهو خمسة وثلاثون مع العشرة صار لها خمسة وأربعون ورجع إلى الزوج ثلثها صارلورثته سبعون ولورثتها ثلاثون هذا إذا مات بعد أنقضاء عديها وإن تركت المرأة مائة أخرى فعلى قولنا يبتى مع ورثة الزوج مائة وخمسة وأربعون إلا نصف شيء يعدل شيئين والثيء خمسا ذلك وهو ثمانية وخمسون وهذا الذي صحت المحاباة فيه صار لها ذلك وعمر ألمثل صار لها مائة وثمانية وستون يرجع إلى الزوج نصفها أربعة وثمانون صار له مائة وستون عرجع إلى الزوج نصفها أربعة

(فصل) ولو خالعته بمحرم وهماكافران فقبضته ثم أسلما أو أحدها لم يرجع عليها بشي النالخلع من الكفار جائز سواء كانوا أهل ذمة أو أهل حرب لان كل من ملك الطلاق ملك المعاوضة عليه كالمسلم فان تخالما بموض صحيح ثم أسلما وترافعا إلى الحاكم أمضى ذلك بينها كالمسلمين وإنكان بمحرم كخمر وخنز بر فقبضته ثم أسلما وترافعا الينا اوأسلم أحدها مضى ذلك عليها ولم يمرض له ولم يزده ولم يبق له عليها شيء كما لو أصدقها خمراً ثم أسلما أوتبا بعا خمراً وتقابضا ثم أسلما وإنكان اسلامها أو ترافعها قبل القبض لم يمضه الحاكم ولم يأمم باقباضه لأن الحر والحنز بر لا يكون عوضاً لمسلم أو من مسلم ولا يأمر الحاكم باقباضه قال القاضى في الحجامع ولا شيء له لانه رضي منها ما ليس بمال كالمسلمين مسلم ولا يأمر الحاكم باقباضه قال القاضى في الحجامع ولا شيء له لانه رضي منها ما ليس بمال كالمسلمين إذا تخالما بخمر وقال في المجرد يجب مهر المثل وهو مذهب الشافهي لان العوض فاسد فرجع الى قيمة المتف وهو مهر المثل وكلام الحرقي يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه بحالة القبض ينفي الرجوع المتفد وهو مهر المثل وكلام الحرقي يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه بحالة القبض ينفي الرجوع

مذهب الشافعي لان العوض فاسد فيرجع الى قيمة المتلف وهو مهر المثل وكلام الخرقي بدل عفه والفرق بينه أن بجب له شي. لان تخصيصه حالة القبض «نفي الرجوع يدل على الرجوع مع عدم القبض، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لا يعتقد الحمر والخنزير الا فاذا رضي به عوضا فقد رضي بالخلع بغير مال فلم يكن له شي. والمشرك يعتقده مالا فلم برض بالخلع بغير عوض فيكون العوض واجبا كا لو خالعها على حر يظنه عبداً أو خمر يظنه خلا . اذا ثبت أنه يجب له العوض فذكر القاضي أنه مهر المش كا لو تزوجها على خمر ثم أسلما وعلى ماعلاما به يقتضي وجوب قيمة ماسمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية فلى خمر ثم أسلما وعلى ماعلاما به يقتضي وجوب قيمة ماسمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية ذلك فيكون له قدره من المال كا لو خالعها على خمر يظه خلا ، وإن حصل القبض في بعضه دون نفض سقط ما فيض وفيما لم يقبض الوجره الثلاثة ، والاصل فيه قول الله تعالى (وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين)

(فصل)وبصح التوكيل في الخلع من كل واحد من الزوجين ومن أحدهما منفر داً وكل من صح أن يتصرف بالخلع لنفسه جاز توكيله ووكالته حراً كان أو عبداً ذكراً أو انهى مسلما أوكافر أمحجوراً عليه أورشيداً لان كل واحد منهم بجوز أن يوجب الخلع فصح أن يكون وكيلا وموكلافيه كالحر الرشيدو هذا مذهب الشافعي

يدل على الرجوع مع عدم القبض ، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لا يعتقد أن الحمر والخزير مالا فا فاذا رضي به عوضاً فقد رضي بالخلع بغير مال فلم يكن له شيء والمشرك يعتقده مالا فلم يرض بالخلع بغير عوض فيكون العوض واحباً له كما لو خالعها على حر يظنه عبداً أو خمر بظنه خلا . إذا ثبت أنه يجب له العوض فذكر القاضي أنه مهر المثل كما لو تزوجها على خمر ثم أسلما وعلى ما عللناه به يقتضي وجوب قيمة ما سمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية ذلك فيكون له قدره من المال كما لو خالعها على خمر يظنه خلا وإن حصل القبض في بعضه دون بعض سقط ماقبض وفيما الم يقبض الوجوه الثلاثة والاصل فيه قوله تعالى (وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين)

ومسئلة و إذا وكل الزوج في خلع امرأته بطالقاً فالع بمهرها هما زاد صح وإن نقص من المهر رجع على الوكيل بالنقص و عند أن يتخير بين قبوله ناقصاً وبين رده وله الرجمة وإن عين له المعوض فنقص منه لم يصح الخلع عند ابن حامد وصح عند أبي بكر ويرجع على الوكيل بالنقص) يصح التوكيل في الخلع عند ابن حامد وصح عند أبي بكر ويرجع على الوكيل بالنقص) يصح التوكيل في الخلع يصح التوكيل في الخلع المنافع عند أن يتصرف في الخلع لفسه منه كل و حدمن الزوجين ومن أحدهما منفر داً وكل من صح أن يتصرف في الخلع لفسه منهم يجوز أن يوجب الحلم فصح أن يكون وكيلا وموكلا كالحر الرشيد وهو مذهب الشافعي واحد منهم يجوز أن يوجب الحلم فصح أن يكون وكيلا وموكلا كالحر الرشيد وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً . وبكون توكيل المرأة في ثلاثة أشياه : استدعاء الخلم أو الطلاق والطلاق أو الحلم ويجوز وتقدير العوض و تسليمه ، و توكيل الرجل في ثلاثة أشياء : شرط العوض وقبضه وإيقاع الطلاق أو الحلم ويجوز (المغني والنمر ح السكبير) (الحزء الثامن)

وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافا ، ويكون أو كيل المرأة في ثلائة أشياء : استدعا . الحلم أو الطلاق وتقدير الدوض وأسليمه ، وتوكيل الرجل في ثلاثة أشياء : شرط العوض وقبضه ، وإيقاع الطلاق أو الحلم ، ومجوز التوكيل مع نقدير العوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة نصح كذلك كابن والنكاح ، والمستحب التقدير لانه ألم من الغرر وأمهل على الوكيل لاستفناء عن الاجتهاد وقال والنكاح ، والمستحب التقدير لانه ألم من الغرر وأمهل على الوكيل لاستفناء عن الاجتهاد وقد مل لزوج لم يخل من حالين (أحدها) أن يقدر له العوض في لع به أو بمازاد صح ولزم المسمى لانفاه الشافعي لأنه خالم وفي ألم المربع على الخرى ولانه لم يأذن له الشافعي لأنه خالف وكله في خام امرأة فخالع أخرى ولانه لم يأذن له في الحمد بهذا العرض فلم يصح منه كالاجنبي (والثاني) يصح ويرجع على الوكيل بالنقص وهذا قول أبي بكر لان المخالفة في قدر العوض لا تبطل الحلم كحالة الالالاق ، والاول أولى ، وأما أن خالف في الجنس مثل أن يأمره بالحلم على دراهم فخالم على عبد أو بالعكس أو يأمره بالحلم حالا فخالع بوض نميزة فالقياس أنه لا يصح لانه في البيع ولان ماخالم به لا يلم كل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لا له لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق ماخالم به لا يلمك الموكل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لا له لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق

النوكيل مع تقدير العوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة فصح كذلك كالبيح والنكاح ، والمستحب التقدير لانه أسلم من الغرو وأسهل على الوكيل لاستغنائه عن الاجتهاد ، فان وكل الزوج لم يخل من حالين (أحدهما) أن يقدر له العوض فان خالع به أو بما زاد صح ولزم المسمى لانه فعل ماأمر به وإن خالع بأقل منه ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح الحلع وهو اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لأنه خالف موكله فلم يصح تصرفه كما لو وكله في خلع امرأة فخالع أخرى ولانه لم يؤذن له في الحلم بهذا العوض فلم يصح منه كالاجنبي (والناني) يصح ويرجع على الوكيل بالنقص وهذا قول أبي بكرلان المخالفة في قدر العوض لا تبطل الحلم كرمالة الاطلاق والاول أولى. فإن خالف في الجنس مثـل أن يأمره بالخلع على دراهم فيخالم على عبد أو بالعكس أو يأمره بالحلع حالا فحَالم على عوض نسيئة فالقياس أنه لا يصح لانه مخالف لموكله في جنس العوض فلم يصح كالوكيل في البيح ولان ما خالم. لا يملكه الموكل لكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد المبب بالنسبة اليه ، وفارق المخالفة في القدر لأنه أمكن جبره بالرجوع بالنقص على الوكيل، وقال القاضي: القياس أن يلزم الوكيل القدر الذي أذن فيه ويكون له ما خالع به قياساً على المخالفة في القدر وهذا يبطل بالوكيل في البيع ولأن هذا خلع لم يأذن فيه الزوج فلم يصح كما لو لم يوكله في شيء ولانه يفضي إلى أن يملك عوضا ما ملكته إياه المرأة ولا قصد هو تمليكه وتنخلع المرأة من زوجها بغير عوض لزمها له بغير إذنه، وأما الخالفة في القدر فلا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصح فيها أيضاً لما تقدم (الحال الناني) إذا أطلق الوكالة فانه يقنضي الخلع بمهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالع بذلك فمازادصح

المقدامة في القدر لانه أمكن جبره بارجوع بالقص على الوكيل ، وقال القاض الفياس أن يلزم الوكيل القدر الذي أذن فيه ويكون له ماخالع قياسا على المخالفة في الفدر وهذا يبطل بالوكيل في البيد عولان هذا خلم لم يأذن فيه لزوج فلم يصح كا لولم يوكله في شي، ولانه يفضي الى أن يملك عوضا ماملكته إنه المرأة ولا تصد هو تملكه وتنخام المرأة من زرجها بنير عوض لرمها له بغير إذنه ، وأما المخد له القدر بلا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصح الخام فيها أيضا لما قدمناه (والحال الثاني) اذا أق ق الوكلة فانه يقتضي الخدع عهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالع بذلك فها زاد صح الان زاده خيراً وان خالع بدونه ففيه الوجهان المذكور ان فيما اذا قدر له العوض فخ لع بدونه . وذكر والثاني اخما المناني اخما بين قبول العرض ناقصا ولا رجعة له وبين رده وله الرجمة، وان خالم بغير نقد البلد في محكم مالو عين له عوضا فخالع بغير جنسه ، وان خالم الوكبل بما ليس بمال كالخر والمناني بنير نقد البلد في محكم مالو عين له عوضا فخالع بغير جنسه ، وان خالم الوكبل بما ليس بمال كالخر بوض وما أنى به وانما أنى بطلاق غير مأذون له فيه الما أذن له في الحلم وهو إبانة المرأة وواء عين له العوض أو أطاق ، وذكر في الجاء ع أن الخام يصح ويرجم على الوكبل بالمسمى ولاشي، وواء عين له العوض أو أطاق ، وذكر في الجاء ع أن الخام يصح ويرجم على الوكبل بالمسمى ولاشي، وواء عين له العوض أو أطاق ، وذكر في الجاء ع أن الخام يصح ويرجم على الوكبل بالمسمى ولاشي، والحالم أن الخام يصح ويرجم على الوكبل بالمسمى ولاشي، والما المالة وكون باغظ الطلاق ،

لانه زاده خيراً ، وإنخالم بدونه ففيه الوجهان المذكوران فيا إذا قدر له العوض فخلع بدونه ، وذكر القاضي احمالين آخرين (أحدهما) أن يسقط المسمى ويجب مهر المثل لانه خالع بما لم يؤذن له فيه (والثاني) يتخير الزوج بين قبول العوض افضاً وبين رده وله الرجمة فان خالم بغير نقد البلد في كمه حكم ما لو عين له عوضا فخالع بغير جنسه وإن خالع الوكيل بما ليس بمال كالحمروالخنربهم يصح الخاع ولم يقع الطلاق لانه غير مأذون له فيه ذكره القاضي في المجردوهو مذهب الشافعي ، وسواه عين له الدوض أو أطلق ، وذكر في الجامع أن الحلع يصح ويرجع على الوكيل بالمسمى ولا شيء على المرأة . هذا إذا قدا ان الحلع بغير نوض يصح وإن فلنا لا يصح لم يصح الا أن يكون بافظ الطلاق في محميح فان وكيل الزوج إذا خالع على محرم فوت على موكله العوض ووكيل الزوجة يخلصها منه فلا يلزم من الصحة في موضع يفوته على موكله الموض عليه الصحة في موضع يفوته عليه الا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون العوض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج الا بعصح بدون العوض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج الم يصح

﴿ مسئلة ﴾ (وان وكلت المرأة في خلمها فخالع بمهرها فمادون أو بماعينته فما دون صحوانزاد لم يصح ومحتمل أن يصح وتبطل الزيادة) فيقع طافة رجمية ، واحتج بأن وكيل الزوجة لو خالم بذلك صح فكذلك وكيل الزوج ، وهذا القياس غير صحيح فان وكيل الزوج يوقع الطلاق فلا يصح أن يوقعه على غير ما أذن له فيه ، ووكيل الزوجة لا يوقع وانما يقبل ولان وكيل الزوج إذا خالم على محرم فوت على موكله العوض ، ووكيل الزوجة يخلصها منه فلا يلزم من الصحة في موضع يخلص موكله من وجوب العرض عليه الصحة في موضع يفوته عليه ألا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون العرض الذي قدرته اله صحواز مها رلو خالم وكيل لزوج به ون العوض الذي قدرة اله صحواز مها رأو خالم وكيل لزوج به ون العوض الذي قدره له لم يلزمه ، وأما وكيل الزوجة فله حالان (أحدهما) أن تقدر له العوض فتي خالم به فما دون صح ولزمها فلائه لانه زادها خبراً ، وان خالم بأ كثر منه يعتق على رب لانها لم تأذن فيهارلزم الوكيل لانه التزمه الزوج بالمنافي وكيلها لانه لا يقبل المقدد لنفسه إنما يقبله لم يأدن فيها نفر يو المرافق في الحجرد عليها ، بر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل المقدد لنفسه إنما يقبله لم يقرب في الحرد عليها ، بر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل المقدد لنفسه إنما يقبله له يقرب الفرد عليها أن كثر مما بذل له الوكيل لانه رضي بذلك وجد منها تقرير الزوج ولا ينبغي أن يجب الزوج أيضا أكثر مما بذلك له الوكيل لانه رضي بذلك عوضا وهو عرض صحيح معلوم الم يكن له أكثر منه كا لو بذلنه المرأة (الثاني) أن يطق الوكالة وضا وهو عرض صحيح معلوم الم يكن له أكثر منه كا لو بذلنه المرأة (الثاني) أن يطق الوكالة فيقضي خلمها به لو خالها بأ كثر مما المفيى من القول فيه

متى خالع وكيل المرأة بما عينته له فما دونه صح وازمها ذلك لانه زادهاخيراً وان خالمها بأكثر منه صح ولم تلزمها الزيادة لانها لم تأذن فيها ولزم الوكيل لانه الترزمة للزوج فلزمه الضان كالمضارب اذا اشترى من يعتق على رب المال، وقال القاضي في المجرد عليها مهر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل احقد لنفسه أنما يقبله لغيره ولعل هذا مذهب الشافعي، والاولى أنه لا يلزمها أكثر بما بذلته لانها ما الترزمت أكثر منه ولا وجد منها تغرير للزوج ولا ينبني أن يجب للزوج أيضاً أكثر مما بذل له الوكيل لانه رضي بذلك عوضا وهو عوض صحيح معلوم فلم يكن له أكثر منه أشبه ما لو بذلامه المرأة فان أطلقت الوكيل لانه رمني بذلك عوضا وهو عوض صحيح معلوم فلم يكن له أكثر منه أشبه ما لو بذلامه المرأة فان أطلقت الوكالة اقتضى خلعها بمهرها من جنس نقد البلد فان خالعته بمهرها فما دون صح ولزمها وان خالعته بأكثر منه فهوكما او خالع بأكثر مما قدوت له على ما مضي من القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن تخالعا رّاجِما بما بينها من الحقوق وعنه أنها تسقط)

إذا خالع زوجته أو بارأها بموض فانهما يتراجمان بما بينها من الحقوق ، فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر فان كانت قبضته ردت نصفه وإن كانت مفوضة فلها المتعة ، وهذا قول عطاء والنخعي والزهري وألشافعي ، وقال أبو حنيفة ذلك براءة لـكل واحد منها مما لصاحبه عليه من المهر ، وأما الديون التي ليست من حقوق الزوجية ، فعنه فيها روايتان ولا تسقط النفقة في المستقبل ، لأنها ما وحبت بعد .

(فصل) إذا اختلفا في الخلع قادعا، الزوج وأنكرته المرأة بانت باقراره ولم يستحق عليها عوضا لانها ونكرة وعليها اليمين وان ادعته المرأة وأنكره الزوج فالقول قوله الذلك ولا يستحق عليها عوضا لانه لا يدعيه ،قان اتفقا على الخلع واختلفا في قدر العوضأ و جنسه أو حلوله أو تأجيله أوصفته قالفول قول المرأة حكاء أبو بكر نصاعن أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة وذكر القاضي رواية أخرى عن أحمد أن الفول قول الزوج لان البضع بخرج من ملكه فكان الفول قوله في عوضه كالسيد مع مكاتبنه وقال الشافعي بتحالفان لانه اختلاف في عوض العقد فيتحالفان فيه كالمتبد مع ولما أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال إذا اختلفا في قدره ولان ولما أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال إذا اختلفا في قدره ولان المرأة منكرة الزيادة في القدر أو الصفة فكان القول قولها لنول النبي والمين على المدعى عليه وأما النحاف في البيع فيحتاج اليه لفسخ العقد والخلع في نفسه فسخ فلا ينسخ ، وان قال خالهنك غيري بألف في ذمة بانت والقول قولها في نفي العوض عنها لأنها منكرة الموان قال خالفت في المناف في المنافع علي بألف في ذمة بانت والقول قولها في نفي العوض عنها لأنها منكرة الموان قالت نعم

ولنا أن المهر حق لا يسقط بلفظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الخلع كسائر الديون ونفقة العدة إذا كانت حاملا ، ولان نصف المهر الذي يصير له لم يجب له قبل الخلع فلم يسقط بالمبارأة كنفقة المدة والنصف لها لا تبرأ منه بقوله بارأتك لا أن ذلك يقتضي براءتها من حقوقه لا براءته من حقوقها ، وعنه أنها تسقط كمذهب أي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا قال خالمتك بألف فأنكرته وقالت أنما خالمت غيري بات باقراره والقول قولها مع يمينها في العوض لانها منكرة وان قالت نعم لكن ضمنه غيري لزمها الالف لانها أقرت بها ولا يلزم الغير شيء الا أن يقر به افان ادعته المرأة وانكره الزوج فالقول قوله كذلك ولا يستحق عليها عوضاً لانه لا يدعيه .

هُ مسئنة ﴾ (وان اختلفا في قدر الموض أو عينه أو تأجيله فالقول قولها وكذلك ان اختلفا في صفته) حكاه أبو بكر نصاً عن أحمد

وهو قول مالك وأبي حنيفة وعنه أن القول قول الزوج . حكاها الفاضيعن أحمد لان البضع يخرج عن ملسكة فيكان القول قوله في عوضه كالسيد مع مكاتبه ، وقال الشافعي يتحالفان لانه اختلاف في عوض فيتحالفان فيه كالمتبايعين اذا اختلفا في الثمن

ولنا أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال اذا اختلفا في قدره ، ولان المرأة منكرة للزائد في القدر أو الصفة فكان القول قولها لقول النبي عَلَيْتَالِيْنَةِ ﴿ الْمِينَ عَلَى المدعى عليه ﴾ وأما النحالف في البيع فيحتاج اليه لفسخ العقد والخلع في نفسه فسخ فلا ينفسخ

(فصل) فان قال سألتني طُلُقة بألف فقالت بل سألتك ثلاثاً بألف فطاقتني واحدة ، بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض، وعند أك ثر الفقهاء يلزمها ثاث الالف بناء على أصلهم ولكن صونه الك أي أو غيره لز بها الالف لافرارها به رالضيان لا بهري. فمهاء وكذلك ان قالت خالعتك على الف رز به لك أي لانها اعترفت بالالف وادعت على أربها دعوى فقبل قولها على نفسها دون غيرها وإن قال سألتني طلقة بألف نقدات بل سألنك ثلاث إلى بطقتني واحدة بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض وعند أكثر المقها، بلزمها ثلث الااب بنا، على أصابهم فيما إذا قالت طلقني ثلاثا بألف فطنقها واحدة أنه يلزمها ثلث الالف، واز خالها على نف فادعى أنها دنائير وقالت بل مطلقة فالغول قولها لما ذكرنا في أول الفصل عولو قال أحدهما كانت دراهم قراضة وقال الآخو وي درام فالغول قولها بالا على الواية التي حكاها القاضي فان القيل قول الزوج في هاتين المسئلتين وان انتقا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها ما انتقا المل الاطلاق لزم الالف من غالب بقد البلد، وإن انتقا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها الناضي أذا اختلفا في الارادة وجب الهو المسمى في الفقد لان اختلافها يجمل البدل مجبولا فيجب الناسمى في النكاح والاراب أصح لانهما لو أطاق لصحت النسمية ووجب الالف من غالب تقد شبلا المسمى في النكام جهالة تمنع صحة لمرض نكذك أذ ختلفا ولا، يجبؤ النوض الحبول إذا لم تكل ولم يكن إطلائهما جهالة تمنع صحة لمرض نكذك ذ ختلفا ولا، يجبؤ النوض الحبول إذا لم تكل ولم يكن إطلائهما جهالة مهر المثل كهبد مطاق وبعر بفرس والجهالة هبنا أقل قاصحة أولى حياله تكل حياله توانا أقال قالمحة أولى

فيما أذا قالت طلقني ثلاثا بألف فطلقها وأحدة أنه يلزمها ثلث ألالف وأن خالتها على الم فادعى أنها دنانير فقالت بل هي دراهم فالقول قولها لما ذكر با في أول الفصل ، وأن قال أحدها كانت دراهم قراضة وقال الآخر مطاقة فالقول قولها ألا على الرواية التي حكاما القاضي فأن القول قول الزوج في هانين المسئلتين، وأن أتنقا على أله الاطلاق لزمه من غالب نقد البلد، وأن اتفانا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها ما اتفانا على ، وأن اختلفا في لارادة كان حكم احكم المطلقة برجع الى غالب نقد البلد،

وقال القاضي اذا اختلفا في الارادة وجب المهر المسمى في العقد لان اختلافهما يجعل البدل بجهولا فيجب المسمى في النكاح والاول أصح لا ها لو أطلقا لصحت التسميلة ووجب الف من غالب نقد البلد ولم يكن اطلاقهما جهالة تمنع صحة العوض فكذلك اذا اختلفا ، ولانه يحبز العوض المجهول اذا لم تمكن جهالته تزيد على جهالة مهر المثل كعبد مطلق والجهالة ههنا أقل فالصحة أولى

﴿ مسئلة ﴾ (وان علق طلاقها بصفة ثم خالمها فوجدت الصفة ثم عاد فتزوجها فوجدت الصفة طلقت نص عليه ويتخرج أن لا تطلق بناء على الرواية في العتق واختاره أبو الحسن التميمي ، وان لم توجد الصفة حال البينونة عادت رواية واحدة)

مثال ذلك اذا قال ان كلت أبك فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها فكلمت أباها فانها تطلق نص عليه أحمد ، فأما الن وجدت الصفة في حال البينونة ثم تزوجها ثم وجدت مرة أخرى فظاهر

(فصل) إذا على طلاق امرأة بصفة ثم أبانها بخلم أو طلاق ثم عاد فتزرجها ووجدت الصفة طنفت، ومثاله إدا قال أن كامت أباك فأنت طاق ثم أبانها مخلع ثم تزوجها فسكاءت أباها منها نطاق نص عليه أحمد ، فأما أن وجدت الصفة في حال البينرنة ثم تزوجها ثم وجدت مرة أخرى نظاهر المذهب أنها عللن ، وعن أحمد وإيداً على أنها لا تطانى نصَّ عليه في العنق في رجل قال لعبده أنت حر إن دخلت الدار فباءه ثم رجم يمني فاشتراه قان رجم وقد دخل الدار لم يعتق وإن لم يكن دخل فلا يدخل اذا رجم اليه فان دخل عنق، فاذا نص في المنق على أن الصفة لا تمود وجب أن يكون في الطلاق مثله بل أولى لان العتق يتشوف الشرع اليه ولذلك قال الخرقي و'ذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ، ولو قال از ملكت فلانا فهو حر فملكه صار حراً وهذا اختيار أ**ي** الحسن لنميمي ،وأكثر أهل العلم يومين أن الصفالا تعود اذا أبانها بطلاق ثلاث ، وأن لم توجد الصاة في حال البينونه هذا مذهب مائك وأبي حنيفة وأحد أنو ل الشانعي ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحاظ عنه من أهل العلم على أن الرجـل اذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثًا إن دخلت الدُّو فطلقها ثلاثًا ثم نكحت غيره ثم نكحها الحالف ثم دخات الدار أنه لايقم عليها العللاق وهذاعلى مذهب مالك والشانعي وأصحاب الرأي لان إملاق املك يقتضي ذاك فان أبنها دون الثلاث فوجدت الصفة ثم تزوجها انحلت يمينه في قولهم ، - إن لم توجد الصفة في الدينونة ثم نكحبا لم تنحل في قول مالك وأصحاب الرأي وأحد أنوال الشانعي وله قول آخر لا ترود الصنة بحال رهو اختيار الرأي أي المحاق لأن الأيقاع رجمه قبل النكاح فلم يتم كما لو علمه بالصنة قبل أ. يتزوج بها في لا خاف في أعاو تال لأجناية أنت طالق

المذهب أنها تطلق ، وعن احمد ما يدل على أنها لا تطلق ، فص عليه في العتق في رجل قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار فباعه ثم رجع يعني فاشتراه فان رجع وقد دخل الدار لم يعتق ، وان لم يكن دخل فلا يدخل اذا رجع اليه فان دخل عتق ، فاذا نص في العتق على أن الصفة لا تود وجب أن يكون في الطلاق ، ثله بل أولى ، لان العتق بتشوف الشرع اليه ولذلك قال الخرقي اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ، ولو قال ان ملكت فلانا فهم حر فحلك صار حراً وهذا اختيار أبي الحسن التميمي، وأكثر أهل العلم يرون أن الصفة لا تعود اذا أبانها بطلاق ثلاث ، وان لم توجد في حال البينونة ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد أقوال الشافعي

قال أن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أعل العلم على أن الرجل أذا قال لزوجته أنت طالق الرأ ان دخات الدار نطاقها الرئا ثم نكحت غيره ثم نكحها الحاف ثم دخات الدار لا يقع عليها الطلاق وهذا مذهب ملك والدافعي وأصحاب الرأي لان اطلاق الملك يقنضي ذلك قان أبنها دون الملاث فوجدت الصفة في البينونة ثم نزوجها انحلت بمينه في قولهم وأن لم توجد الصفة في البينونة ثم نكحها لم تنحل في قول مالك وأصحاب الرأي وأحد أقوال الشافعي ، وله قول آخر لا تعود الصفة بحال وهو اختيار

اذا دخلت الدار ثم تزوجها ودخلت الدار لم تطلق وهــذا في معناه فأما إذا وجدت الصفة في حال البينونة أنحلت الممبن لان الشرط وجد في وقت لايمكن وتموع الطلاق فيه فسقطت ليمينواذا أنحلت مرة لم عكن عودها الا بعقد جديد

والما أن عقد الصفة ووقوعها وجدا في النكاح نيقع كالولم يتخله ببنونة أو فح لو بانت بما دون الثلاث عند مالك وأبي حنينة ولم تفعل الصفة ، وقولهم ان هذا طلاق قبل نكاح قلمنا يبطل بما اذا لم يكمل الثلاث، وقولهم تنحل الصفة بنعلها ناما أنما تنحل بنعلها على وجه يحنث به وذلك لاناليمين حل وعقد ثم ثبت أن عقدها يفنقر إلى الملك فكذلك حلها والحنث لامجصل بنعل الصفةحال بينونتها فلا تنحل الممين وأمأ العتق ففيه روايتان

(أحداهما) أن العتق كالنكاح في أن الصفة لاتنحل بوجودها بعد ببعه فيكون كمستثنا

(والثَّانيــة) تنحل لان الملك الثاني لايبني على الاول في شيء من أحكامه،وفارق النكاح فانه يبني على الاول في بعض أحكامه وهو عدد الطلاق قجاز أن يبني عايه في عود الصفة ولان هذا يفعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق والحيل خداع لاتحل ماحرم الله فان ابنءاج وابن بطة رويا باسنادهما عن أبي موسى قال : قال رسول الله عَيْمِالِيِّهُ ﴿ مَا بَالَ أَنُوامَ لِمُعْبُونَ بِحَدَرِدُ اللَّهُ ويستهز نُون بَآيَاتُهُ قَد طلغتك قد راجمتك قد طلقتك » وفي افظ رواه ابن بطا ﴿ خلَّمتُكُ وراجِ مَنْكُ طلقتك راجعتْك »

المزني وأبي اسحاق لان الايقاع وجد قبل النكاح فلم يقع كما لمرعلقه بالصفة قبل أن يتزوج بها فانه لا خلاف في أنه لو قال لاجنبية أنت طالق اذا دخلت الدارثم تزوجها ودخلت الدارلم تطلق وهذا فى معناه، فاما أذا وجدت الصفة فى حال البينونة أنحلت اليمين لان الشرط وجدفى وقت لا مكن وقوع الطلاق فيه فسقطت المين، وإذا انحلت مرة لم يكن عودها الا بمقد جديد

و لنا أن عقد الصفة ووقوعها وجدا فى النــكاح فيقع كما لو لم يتحلله بينونة أو كما لو بانت.بما دون انثلاث عند مالك وأي حنيفة ولم تفعل الصفة،وقولهم ان هذا طلاق قبل نكاح قلنا يبطل بما اذالم يكمل الثلاث،وقولهم تنجل الصفة بفعلما قلنا أما تنجل بفعاما على وجه يحنث به وذلك لان اليمين حل وعقد ثُم ثبت أن عقدها يفتقر ألى الملك فكذلك حلهاوالحنث لا محصل بفعل الصفة حال بينو نتها فلا تنحل اليمين به ، وأما العتق ففيه روايتان

(احداهما) انه كالنكاح في أن الصفة لا تنجل بوجودها بعد بيعه فيكون كمسئلننا .

(والثانية) تنحل لان الملك آثاني لا ينبني على الاول في شيء من أحكامه ، وفارق انتكاح فانه ينبني على الأول في بعض أحكامه وهو عدد الطلاق فجاز أن ينبني عليه في عودالصفة ،ولان هذا يفعل حيلة على أبطال الطلاق المملق والحيل خداع لا تحل ما حرم الله فان ابن ماجه وا بن بطةرويا باستاديها عن أبي موسى قال قالرسول الله عَلَيْكَ « ما بال قوم يلعبون بحدود الله وبسَّهز ثون بآياته قدطلقتك، وروى باسناده عن أبي هربرة قال : قال رسول الله ﷺ «لاتر تكبوا ماار تكبت اليهود فتستحلوا عارم الله بأدنى الحبل »

(فصل) فان كانت الصفة لا تعود بعد النكاح الثاني مثل أن قال إن أكات هذا الرغيف فأنت طائق ثلاثًا ثم أبائها فأكانه ثم نكحها لم بحنث لان حنثه بوجود الصفة في النكاح الثاني وما وجدت ولا يكن إيقاع الطلاق بأكاماً له حال البينونة لان الطلاق لا يلحق البائن والله أعلم

كتاب الطلاق

الطلاق حل قيد النكاح وهو مشروع ، والاصل في مشروعيته المكتاب والسنة والاجماع . أما المكتاب فقول الله تعالى (الطلاق و تان فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وقال تعالى (ياأيها الذي إذا طاقتم النسا، فطقوهن العربهن) وأما السنة فماروى ابن عمر أنه طاق امرأته وهي حائض فسأل عمر وسول الله على وسول الله على المناه على المناه على المناه على المناه المسك بعد ، وان شاء طاق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطق له اللساء ، متنق عابه في آي وأخبار وي هذين كثير ، وأجمع الماس على جواز الطلاق والعبرة دلة على جوازه فانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصبر بقاء النكاح مفسدة محضة وضرر أمجرداً بالزام

قد راجعتك قد طلقتك» وفي لفظ رواه ابن بطة « خلعتك وراجعتك » وروى باسناده عن أبي هريرة قال قال رسول الله عِلَيْظِيْرُةِ « لا تُرتكبوا ما ارتكبت اليهود فتسحلوا محارم الله بأدنى الحيل»

(فصل) فان كانت الصفة لا تعود بعد النكاح الناني مثل ان قال ان أكلت هذا الرغيف فأنت طالق ثلاثاً ، ثم أبانها ثم أكلته ثم نكحها لم يحنث لان حنثه وجود الصفة في انكاح الثاني وماوجدت ولا يمكن ايقاع الطلاق بأكام اله حال البينونة لان الطلاق لا يلحق البائن والله أعلم.

﴿ كتاب الطلاق ﴾

وهو حل قيد النكاح وهو مشروع والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أوتسر بح باحسان) وقال سبحانه (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن) وأما السنة فروى ابن عمر أبه طلق امر أنه وهي حائض فسأل عمر رسول الله ويتيالي عن ذلك فقال له رسول الله علي «مره فليراجمها ثم ليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تعلهر ثم إن شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة الذي أمر الله أن يطلق لهاالنساء » متفق عليه في آي وأخار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على هنه والشرح المحبير » «٣٠»

الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصوءة الدائمةمن غير فائدة فاقتضى ذلك شرع مايزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه

(فصل) والطلاق على خمسة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد التربص أذا أبي الفيئة، وطلاق) الحكين في الشقاق إذا رأيا ذلك (ومكروه 'وهو الطلاق من غير حاجة اليه . وقال الفاضي فيه روايتان (إحداهما) أنه محرم لأنه ضرر بنفسه وزوجته وإعدام المصاحة الحاصلة لهما من غير حاجة اليه فكان حراما كائلاف المال ، ولفول النبي ولينيني ولا إضرار » (والثانية) أنه مباح لقول النبي ولينينيني ه أبغض الحدلال إلى الله الطلاق » وفي لفظ هما أحل الله شيئا أبغض اليه من الطلاق » رواه أبر داود و إنما يكون مبغوضا من غير حاجة اليه وقد سماه النبي ولينيني حلالا ولانه مزيل المكاح المشتمل على المصالح المندوب البها فيكون مكروها (والثالث) مباح وهو عند الحاجة اليه لسوه خلق المرأة وسوه عشرتها والتضرو بها من غير حصول الفرض بها (والرابع) مندوب اليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة و نحوه اولا يمكنه إجبارها عليها أو تكون اله اس أه غير عنه نقصا لمدينه ولا يأمن إفسادها والمراشه وإلحاقها به ولداً ابس هو منه ، ولا أس بعضلها في هذه المال والتضريق عليها اتفتدي منه ، الفراشه وإلحاقها به ولداً ابس هو منه ، ولا أس بعضلها في هذه المال والتضريق عليها اتفتدي منه ، فال الله تعالى (ولا تعضاوهن لنذه بوا بعض ما آنيتموهن إلا أن يأتين بناحشة مبينه) ومحتمل أن

جوازه فانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة واضراراً مجرداً بالزام الزوج النفقةوالسكنى وحبس المرأة معسوء العشرة والخصومة الدائمة من غيرفائدة فاقتضى ذلك شرع ما يزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه

﴿ مسئلة ﴾ (ويباح عند الحاجة وبـكره من غير حاجة وعنه أنه يحرم ، ويستحب إذاكان بقاء النكاح ضرراً)

الطلاق على غمة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد النربس اذا أبى الفئة وطلاق الحكين في الشقاق إذا رأيا ذلك (والثاني) مكروه وهو الطلاق من غير حاجة اليه لانه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها فيكون مكروها وقال القاضي فيه روايتان (إحداها) أنه محرم لانه ضرر بنفسه وزوجته واعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة اليه فكان حراما كاللاف المال ولقول النبي والمناقق وفي «لاضرر ولا اضرار» (والثانية) أنه مباح لقول النبي والمناقق وأينفش الحلال الى الله الطلاق» وفي لفظ «ما أحل الله شيئاً أبغض اليه من الطلاق» رواه أبوداود (والثالث) مباح وهو عند الحاجة اليه لسوء خلق المرأة وسوء عشرتها والتضرر منها من غير حصول الغرض بها (والرابع) مندوب اليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواحبة عليها مثل الصلاة ونحوها ولا يمكنه اجبارها عليها أو يكون له امرأة غير عفيفة قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصاً في دينه ولا يأمن افسادها فراشه له امرأة غير عفيفة قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصاً في دينه ولا يأمن افسادها فراشه

الطلاق في هذبن الموضعين واجب ومن المندوب اليه الطلاق في حال الشقاق وفي الحال التي تخرج المها، المرأة إلى المحالمة لنزيل عنها الفعرر (وأما المحظور) فالطلاق في الحبض أوفي طهر جاءهما فيه أجم العلما، في جمع الامصار وكل الاعصار على تحربه ويسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمر الله تمالى (فطلقو من العدتهن) وقال النبي وتنظيلية « إن شاء طلق قبل أن بحر أنه بحس خلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها الذبياء » وفي لفظ رواه الدارقطني باسناده عن ابن همرأنه على أمرات المناقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخرتين عند القرأبن فبانم ذلك رسول الله وينائية فقال « ياابن عمر ما هكذا أمرك الله إنك أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطاق المن قبل المناق فيها لاتحسب من عدتها المحل قبل المدة عليها فان الحيضة التي طاق فيها لاتحسب من عدتها ولا الغراء الحيض وإذا طق في طهر أصابها فيه لم يأمر أن تكون حاملا ولا الغراء الحيال الاقراء ؟

﴿ مسئلة ﴾ قال (وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها)

معنى طلاق السنة الطلاق الذي وانق أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ في الآية والخــبرين الذكورين وهو الطلاف في طهر لم يصبها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ولا خلاف في أنه اذا طاقها

والحافها به ولداً من غيره ولا بأس بعضلها في هذه الحال في التضييق عليها لتقتدي منه قال الله تعالى (ولا تعضلوهن لنذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة سينة)

ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب ومن المندوب اليه الطلاق في حال الشقاق بي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالمة لتزيل عنها الضرر (والحامس) المحظور وهو طلاق الحائض أو في طهر أصابها فيه وقد أجمع العلماء في جميع الامصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمر الله ورسوله . قال الله تمالى (فطلقوهن لمدتهن) وقال النبي ويَشْلِينَهُ « إن شاء طلق قبل أن يمن فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » وفي لفظ رواه الدار قطني باسناده عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخر تين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله ويمنين أن المناه أن تستقبل الطهر فتطلق لكل والله أمرك الله الفراء الحيضة التي طلق فيها لا تحسب من عدما ولا أنهر الذي بعدها عند من يجمل الاقراء الحيض وإذا طلق في طهر أعابها فيه لم يأمن من أن تمكون علملا فيندم و تكون مرتابة أتعتد بالحل أوالاقواء ؟

(مسئلة) (ويصح من الزوج العاقل البالغ الخنار ومن الصبي العاقل وعنه لا يصح حتى يبلغ)

في طهر لم يصبها فيه ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب فاسنة مطلق قلعدة التي أمر الله بها قالها بن عبد البر وابن المنذر وقال ابن مسمود طلاق السنة أن يطلقها من غير جماع وقال في قوله تعدالي (فعللقوهن لعدتهن) قال طاهراً من غير جماع ونحوه عن ابن عباس وفي حديث ابن عمر الذي رو ناه هليتركها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طاق قبل أن يمس فغلك العدة آني أمر الله أن يطاق لها النساء » فأما قوله ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فمعناه أنه لا يتبعها طلاقا آخر نهل قضاء عدتها ولو طلقها ثلاثا في ثلاثة الحهار كان حكم ذلك حكم جمع الثلاث في طهر واحد ، قال أحمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض ، وكذلك قال مالك والاوزاعي والشافعي وابو عبيد وقال أبوحنيفة والثوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر الكوفيين واحت والمحدث ابن عمر حين قال له النبي وتقليلية و راجعها ثم المسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر * قانوا وأنها أمره بامساكها في هذا الطهر لانه لم يفصل بينه وبين الطلاق طهر كامل فاذا مضى ومضت الحيضة الني عده أمره بطلاقها ، وقوله في حديثه الآخر والسنة أن يستقبل الطهر فيطاق لكل قرء علي قرء بطلاق لكل قرء بطلاق لكل قرء بطلاق لكل قرء المها في عدا العالم لانه لم يفعل بينه وبين الطلاق طهر كامل فاذا مضى ومضت الحيضة الني عدم أمره بطلاقها ، وقوله في حديثه الآخر والسنة أن يستقبل الطهر فيطاق لكل قرء

وروى النسائي باسناده عن عبد الله قال : طلاق السنة أن يطاقها تطليقة وهي طاهر في غير جماع فاذا جاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعتد بعد ذلك مجيضة ولذا جاضت وطهرت طنقها أخرى ثم تعتد بعد ذلك مجيضة ولذا ماروي عن علي رضي الله عنه أنه قال لا يطلق أحدالسنة فيندم . رواه الأثرم وهذا أنما بحصل

أما صحة الطلاق من الزوج العاقل المختار فلا نعلم فيه خلافالانه عقد معاوضة فصح منه كالبيع عوالما الصبي فان لم يعقل فلا طلاق له بغير خلاف وأما الذي يعقل الطلاق ويعلم أن زوجته تبين منه وتجرم عليه فأ كثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع عوذكره الخرقي واختاره أبو بكر وابن حامدوروي نحو ذلك عن سعيد بن المسبب وعطاء والحسن والشعبي واسحاق وروى أبو طالب عن أحمد لا يجوز طلاقه حتى يحتلم وهو قول انتخمي والزهري ومالك وحماد والثوري وأبي عبيد وذكر أبوعبيد أنه قول أهل العراق وأهل الحيجاز وروي ذلك عن ابن عباس لقول النبي عَيْنَايِّيْهُ « رفع القلم عن الصبي حتى أهل العراق وأهل الحيجاز وروي ذلك عن ابن عباس لقول النبي عَيْنَايِّيْهُ « إنها الطلاق لمن أخذ السلاق المتوه الأولى قول النبي عَيْنَايِّيْهُ « إنها الطلاق لمن أخذ بالساق ـ وقوله ـ كل الطلاق عائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » وروي عن علي رضي الله عنه عالم الدين الساق ـ وقوله ـ كل الطلاق المناز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » وروي عن علي رضي الله عنه على قالم على طلاق المالي المناز الله عله على عقله من عاقل صادف محل طلاق فأشيه طلاق المالة المناز الله عائم العالمة فلالله فلاق من عاقل صادف محل على فلاق من عاقل صادف محل طلاق فأشيه طلاق المالة فلاق المناز الملاق المالة فلاق فل المالة فلاق من عاقل صادف محل عقله ولانه طلاق المالة فلاق فأهي ملاق المالة فلاق المالة فلون المالة فلاق فالمالة فلاق المالة ف

(فصل) وأكثر الروايات عن أبي عبدالله تحديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعةل وهواختيار القاضي وروى أبو الحارث عن أحمد إذا عقه ل العالاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقم دون العشر وهو اختيار أبي بكر لان العشر حدا نضرب على الصلاة والصيام وصحة الوصية فكذلك هذا وعن سعيد بن المسيب إذا احصى الصلاة وصام رمضان جاز طلاقه وقال عطاء

في حق من لم يطنق ثلاثاً ، وقال ابن سيرين ان عليا كرم الله وجهه قال : لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق مايتبع رجل نفسه امرأة أبداً يطلقها تطليقة ثم يدعها مابينها وبين أن تحيض ثلاثا فمتى شا. راجعها . رواه النجاد باسناده

وروى ابن عبد البر باسناده عن ابن مسعود أنه قال : طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يدعها حتى تنقضي عدتها أو براجعها ان شاء . فأما حديث ابن عمر الاول فلاحجة لهم فيه لانه ليس فيه حتى تنقضي عدتها أو براجعها ان شاء . فأما حديث ابن عمر الاول فلاحجة لهم فيه لانه ليس فيه جعم الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحتمل أن يكون ذلك بعد ارتجاعها ، ومتى ارتجع بعد الطلقة عملها كان السنة على كل حال حتى قد قال ابه حنيفة لو أمسكها بيده لشهوة ثم والى بين الثلاث كان مصيبا السنة لانه يكون مرتجعا لها والمعنى فيه أنه اذا ارتجعها سقط حكم الطلقة الاولى فصارت كأنها لم توجد ولا غنى به عن الطلقة الاخرى اذا احتاج الى فراق امرأته بخلاف مااذا لم يرتجعها فانهمستغن عنها لافضائها إلى مقصوده من ابانتها فافترقا ولان ماذكروه ارداف طلاق من غير ارتجاع فلم يكن السنة كجمع الثلاث في طهر واحد وتحريم المرأة لايزول الا بزوج وإصابة من غير حاجة فلم يكن السنة كجمع الثلاث .

(فصل) فان طلق البدعة وهو أن يطافها حائضا أو في طهر أصابها فيــه اثم ووقع طلاقه في قول غامة أهل العلم ، قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف في ذاك الا أهل البدع والضلال وحكاه أبو

إذا بلغ أن يصيب النساء وعن الحسن إذا عقـل وحفظ الصلاة وصام رمضان وقال اسحاق إذا جاز اثنتي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاقه اقتضى مذهبه أن يجوز توكيله فيه وتوكله لغيره وقد أوماً اليه فقال في رجل قال لصبي طلق امر أتك فقال قد طلقتك ثلاثاً لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق قيل له فانكانت له زوجة صبية فقالت له صيراً مري الي فقال لها أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي فقال أحمد ليس شيئاً حتى يكون مثلها يعقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا يصح أن يوكل حتى يبلغ ، وحكاه عن أحمد

ولنا أن من صح تصرفه في شيء نما تجوز الوكالة فيه بنفسه صح توكيله ووكالته فيه كالبالغ وماروي عن أحمد من منع ذلك فهو على الرواية التي لا تجيز طلاقه وتأثى إن شاء اللة تعالى

(فصل) فأما السفيه فيقع طلاقه في قول أكثر أهل العلم منهم القاسم بن محمد ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطاء والاولى صحته لانه مكلف مالك لمحل الطلاق فوقع طلاقه كالرشيد والحجر عليه في ماله لا يمنع من التصرف في غير ما هو محجور عليه فيه كانفلس

(مسئلة) (ومن زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون والنائم والمغمى عليه والمبرسم لم يقع طلاقه) أجمع أهل العلم على أن الزائل العقل بغيرسكر أو ما في معناه لا يقع طلاقه كذلك قال عنانوعلي وسعيد بن المسيب والحسن والنخمي والشعبي وقنادة وأبو قلابة والزهري ويحيى الإنصاري ومالك

نصر عن ابن علية وهشام بن الحـكم والشيعة قالوا لايقع طلاقه لان الله تعالى أمر به في قبلاالعدة فاذا طلق في غيره لم يقع كالوكبل اذا أوقعه في زمن أمره موكله بايقاعه في غيره

ولنا حديث أبن عمر أنه طلق امرأنه وهي حائض فأمره النبي وَلَيْكُونُ أن يراجه اوفي رواية الدارقطني قال فقلت يارسول الله أفرأيت لو أني طلقه الثالث أكان محل لي أن أراجه ا قال « لا كانت تبين منك وتكون معصية ، وقال نافع وكان عبدالله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقه وراجعها كا أمره رسول الله ويحلي الله والمحتلق ومن رواية يونس بن جبير عن ابن عمر قال قات لابن عمر أفته عليه أو محتسب عليه ؟ قال نعم أرأيت أن عجز واستحق و كامها أحاديث صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كللاق الحامل ولانه ليس يقر به فيعتبر لوقوعه موافقة لسنة بل هو ازالة عصمة وقطع الكفايقاعه في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج بملكه بملكه محله في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج بملكه بملكه عله بالرجعة يزبل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب ذلك في ظاهر المذهب وهوقول أثوري والاوزاعي بالرجعة يزبل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب ذلك في ظاهر المذهب وهوقول أثوري والاوزاعي والشافي وابن أبي لبلى وأصحاب الرأي وحكي ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى أن الرجعة بجب واختارها وهو قول مالك وداود لظاهر الأمر في الوجرب ولان الرجعة تجرى عجرى استبقاء

والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأجمعوا على أن الرجل في حال نومه أنه لا طلاق له وقد ثبت أن النبي عَلَيْكِيْدُ قال « رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعتم وعن المبوب حتى يعقل » وروي عن أبي هريرة عن النبي عَلَيْكِيْنُ أنه قال «كل الطلاق جاز إلا طلاق المعتوه والمملوب على عقله » رواه البخاري وقال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عصاء عن ابن عجلان وهو ذاهب الحديث وروي عن على باسناده مثل ذلك ولانه قول يزيل الملك فاعتبر له العقل كالبيع وسواء زال يجنون أو اعماء أو شرب دواء أو اكراه على شرب الحر أو شرب ما يزيل عقله أو لم يعلم أنه مزيل المقل فكل هذا يمنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً

(مسئلة) وإن كان بسبب لا يعذر فيه كالسكران ومن شربما يزيل عقله لغير حاجة ففي صحة طلاقه روايتان وكذا يخرج في قتله وقذفه وسرقته وزناه وظهاره وايلائه)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في طلاق السكران فروي عنه أنه يقع اختارها أبو بكر الحلال والفاضي وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين والشعبي والنخمي والحيك ومالك والاوزاعي والشافعي وابن شهرمة وأبي حنيفة وصاحبيه وسايان بن حرب لقول النبي عليه لا كل الطلاق جاز إلا طلاق المعتوة » ومثل هذا عن علي ومعاوية وابن عباس، قال ابن عباس طلاق السكران جاز ان ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ولان الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد

النكاح واستبقاؤه همنا واجب بدليل تحريم الطلاق ولان الرجعة إمساك الزوجة بدايل قوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف) فوجب ذلك كامسا كها قبل الطلاق ، وقال مالك وداود يجبر على رجعتها قال أصحاب مالك يجبر على رجعتها مادامت في العدة إلا أشهب قال ما لم تطهر ثم تحيض ثم تطهر لا نه لا يجب عليه رجعتها فيه عليه إمساكها في تلك الحال فلا يجب عليه رجعتها فيه

وانا أنه طلاق لا يرتفع بالرجمة فلم تجب عليه الرجمة فيه كالطلاق في طهر مسها فيه فانهم أجمعوا على أن الرجمة لا تجب حكا، ابن عبدالبر عن جميـم العلما، وما ذكروه من المعنى ينتقض بهذه الصورة وأما الامر بالرجمة فمحمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فان راجمها وجب امساكها حتى تطهر واستحب امساكها حتى تحيض حيضة أخرى م تطهر على ما أمر به النبي عليه و حديث عمر الذي رويناه قال ابن عبدالبر ذلك من وجوه عند أهل العلم منها أن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوط، لانه المدغي من النكاح ولا محصل الوط. إلا في الطهر فاذا وطنها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر واعتبرنا مظنة الوط، ومحله لا حقيقته ومنها أن الطلاق كره في الحبض لنظريل العدة فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وط، كانت في معنى المطلقة قبل الدخول و كانت بنبي على عدتها فأراد رسول الله عليه قطع حكم الطلاق بالوط، واعتبر الطهر الذي قبل الدخول و كانت بنبي على عدتها فأراد رسول الله عليه على علم ، وقد جا، في حديث عن ابن عمر أن عوم موضع الوط، فاذا وطيء حرم طلانها حتى تحيض ثم علم ، وقد جا، في حديث عن ابن عمر أن رسول الله عن الله و تأخرى فان شا، طاقها وانشا،

بالفذف بدليل ما روى أبو وبرة السكابي قال: أرساني خالد إلى عمر فأتيته في المسجد وعنده عثمان وعلى وعبد الرحمن وطلحة والزبير فقات ان خالداً يقول ان الناس انهمكوا في الحفرو تحاقر واالعقوبة قال عمر هؤلاء عندك فسام م فقسال على نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون فقال عمر أبلغ صاحبك ما قال فجعلوه كالصاحي ولانه ايفاع طلاق من مكلف غير مكره صادف ملك فوجب أن يقع كطلاق الصاحي و بدل على تكليفه أنه يقنل بالفتل و يقطع بالسرقة وبهذا فارق الجنون (والثانية) لا يقطع طلاقه احتارها أبو بكر عبد العزبز وهو قول عثمان رضي الله عنه ومذهب عمر من عبد العزبز والفاسم وطاوس وربيعة ويحيي الانصاري والليث والعنبري واسحاق وأبي ثور والمزني قال ابن المنذر هذا ثابت عن عبان لا نعلم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهوأصح يمن من حديث على لا نعلم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهوأصح يمني من حديث على ولانه زائل العقل أشبه المجنون والنائم ولا يتوجه ذلك الى من لا يفهمه ولا فرق بين زوال الشرط بمعسة أو غيرها بدليل أن من كسر ولا يتوجه ذلك الى من لا يفهمه ولا فرق بين زوال الشرط بمعسة أو غيرها بدليل أن من كسر على سقط التكليف وحديث أبى هريرة لا يثبت وأما قته وقذفه وسرقته فهو كمسئلتنا

أمسكها ، رواه ابن عبدالبر ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت المحرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له وذكرغير هذا فان طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قبل أن يسها فهو طلاق سنةوقال أصحاب ماقك لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر على ماجاء في الحديث

ولنا قوله تعالى (فطلقوهن لعدّ بهن)وهذا مطلق للعدة فيدخل في الامر وقد روى يونسبن جبير وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر أن رسول الله عَلَيْتِيْتُهُ امره أن يراجعها حتى تعليم ثمان شاء طلق وأن شاء أمسك ولم يذكروا ثلك الزيادة وهو حديث صحيح متنق عليه ولانه عابر لم يمسهافيه فاشبه الثاني وحديثهم مجمول على الاستحباب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولوطلقها ثلاثا في طهر لم يصبها فيه كان أيضا للسنة وكان تار كاللاختيار)

اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروي عنه انه غير محرم اختاره الحرقي وهو مذهب الشافهي وأبي أور وداود وروي ذلك عن الحسن بن علي وعبد الرحمن بن عوف والشعبي لان عوبم العجلاني لما لاعن امرأته قال كذبت عليها بإرسول الله ان امسكنها نطاقها ثلاثا قبل ان يأمره وسول الله متنقق عليه ولم ينقل انسكار النبي عَلَيْكِيْنَ وعن عائشة ان امرأة رفاعة جاءت الى وسول الله عَلَيْنَ فقالت يارسول الله ان وقاعة طلقني فبت طلاقي متنق عليه وفي حديث فاطعة بنت قيس أز زوجها ارسل اليها فقالت يارسول الله ان وقاعة طلقني فبت طلاقي متنق عليه وفي حديث فاطعة بنت قيس أز زوجها ارسل اليها بثلاث تطليفات ولانه طلاق جاز نفريقه تجاز جعه كطلاق النساء والرواية شانية ان جمع اشلاث

(فصل) والحسكم في عتقه ونذره وبيعه وشرائه وردته واقراره وقتله وقذفه وسرقته كالحكم في طلاقه لان المعنى في الجميع واحد وقد روي عن أحمد في بيعه وشرائه الروايتان وسأله ابن منصور الما طلاقه لان المعنى في الجميع واحد وقد روي عن أحمد في بيعه وشرائه الروايتان وسأله ابن منصور الما طلق السكران أو سرق أو زنى أوافترى أو اشترى أو باع فقال أخبرعنه لا يصح من أمرالسكران شيء وقال أبو عبد الله بن حامد حكم السكران حكم الصاحي فيما له وفيما عليه أما في ما له وعليه كالبيع والدكاح والمعاوضات فهو كالمجنون لا يصح له شيء وقد أوما اليه أحمد والاولى أن ما له أيضاً لا يصح منه لان تصحيح تصرفانه مما عليه مؤاخذة له وايس من المؤاخذة تصحيح له وكذلك الحسم فيمن شرب أو أكل ما يزيل عقله لغير حاجة وهو يعلم قياساً على السكران في وقوع طلاقه وبهذا قال أصحاب الشافعي وقال أصحاب أبي حنيفة لا يقع طلاقه لانه لا يلتذ بشربها

ولنا أنه زال عقله فأشبه السكران

(فصل) وحد السكر الذي يقع الحلاف في صاحبه هو الذي يجعله مخلط في كلامه ولا يعرف رداءه من ردا. غيره وفعله من فعل غيره ونحو ذلك لان الله تعالى قال (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فجعل علامة زوال السكر علمه ما يقول وروي عن عمروضي الله

طلاق بدعة محرم اختارها ابو بكر وابو حنص روي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس و إن عمر وهو قول مائك وأبي حنيفة قال على رضى الله عنه لا يطانى احد السنة فيندم وفي رواية قال يطلفها وأهدة ثم يدعها مابينها وبين أن تحيض ثلاث حيض فمني شا. راجعها ، وعر عمر رضي الله عنه أنه كان اذا أني برجل طاق ألاثا أوجمه ضربا وعن الله بن الحارث قال جا. رجر الى ابن عباس فقال أن عمى طاق امرأته ثلاثًا نقال ان عمك عصى الله وأطاع الشيطان فلم بجمل الله له مخرجاه: وجه ذلك قول الله تمالي ا ياأيما الذي إذا طلقتم النسا. فطلةو من لمدتمن - الى قوله - لاندري لمل الله محدث بعد ذلك ارا) ثم قال بعد ذلك (ومن يتق الله بجمل له مخرجاً هرمن يتق الله بجمل له من أمره يسرا) ومن جم الثلاث لم يبق له امر بحدث لابجول الله أنخرجا ولامن امره بسرا. وروى النسائي باسناده عن محود بن لبيد قال أخبر وسول الله عليالي عن رجل طلق اموأنه ثلاث تطليمات جميما فغضب تم قال هأ يلعب بكَدُّبُ اللهُ عز وجل و إنا بين أظهر لَمُ ٢٤ حتى قام رجل فقال يار. ول الله الااقتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يارسول افغ أوأيت لو طلقتها ثلاثا ؟ قاله ذاعصيت ربك وبانت منك امر أنك ، وروى الدارقطى با خاده عن علي قال سمع النبي عَلَيْكِيْةٍ رجلا طنق البتة فغضب وقال« تتخذون آيات الله هزوأ أودين الله هزواً او لعبا ? من التي البنة لزمناه ثلاثا لأمحل له حتى تنكح زوجا غيره » ولأنه تحريم البضع بقول الزوج من غير حاب فحرم كالطهار بل هذا أولى لان الظهارية تفع محريمه لنكفير وهذا لاسبيل ازوج الى رفعه بحار ولانه ضررواضرار بنفسه وبامرأته من غير حاجة فيدخل في عموم النهى وربما كان وسيلة الى عوده اليها حرسًا أو بحيلة لانزيل التحريم ووقوع الندم وخدارة لدنيا والآخرة فسكان أرلى بالنحريم من الطلاق

عنه أنه قال: استقرئوه القرآن أو ألقوا رداءه في الاردية فان قرأ أم القرآن أو عرف رداءه والا فأفم عليه الحد ولا يعتبر أن لا يعرف السهاء من الارض ولا الذكر من الانثى لان ذلك لا يخنى على المجنوث فغيره أولى .

(فصل) في المغمى عليه اذا طلق فلما أفاق وعلم أنه كان أغمى عليه وهو ذاكر لذلك فقال اذا كان ذاكر الذلك فليس هو مغمى عليه فقال أحمد يجوز طلاقه وقال في رواية أبي طالب في الجنون يطق فقبل له لما أفاق انك طلقت امر أنك فقال ما أنا أذكر اني طلقت ولم يكن عقلي معي فقال اذاكان يذكر أنه طلق فقد طلقت فلم يجعله مجنوناً اذاكان يذكر الطلاق ويعلم به قال شيخنا وهذا والله أعلم فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية و بطلان حواسه ، فأما من كان جنونه لنشاف أوكان متبرسها فان فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية في ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره للطلاق ان شاء الله تعالى فلك يسقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره للطلاق ان شاء الله تعالى في في الطلاق بغير حق لم يقم طلاقه)

لاتختلف الرواية عنأحمد انطلاق المكره لا يقع روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عباس (الجزءالثامن) (الجزءالثامن)

في الحيض الذي ضرره بقاؤها في العدة اياما يسيرة أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضروه احتمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جمع الثلاث يتضاءف على ذلك اضعافا كثيرة فالتحريم تم تنبيه على التحريم هبنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قوشم فيركمون ذلك اجماعا

وأما حديث المتلاعنين نغير لازم لازالفرقة لم تقم بالطلاق فانها وقمت بمجرد لعانهما وعندالشانس بمجرد لعان الزوج فلا حجة فيه تم إن اللمان يوجب تحريا مؤبداً فالطلاق بعده كالطلاق بعد انفساخ النكاح بالرضاع أو غيره ولان جمع الثلاث أيما حرم لما يعقبه من الندم ويحصل به منالضرر ويفوت عليه من حل نكحها ولا محصل ذلك بالطلاق بعد اللمان لحصوله باللمان وسائر الاحاديث لم يقع فبها جمع النَّلاث ، بين بدي الذي يُقطِّن فيكون مقراً عليه ولا حضر المطلق عند الذي عَلِيْكِ حين أَخبر بذلك لينكر عليه، على أن حديث فالممة قد جاء فيه أنه أرسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها (١) في نسخة فلم يكره وحديث امرأة رفاعة جا. فيه أنه طنفها آخر ثلاث تطايقات. متفقعايه فلم يكن (١) في شيء من ذلك جمع الثلاث ولا خلاف بن الجميع في أن الاختيار والاولى أن يطتى واحدة ثم بدعها حتى تنقضي عدتها إلا ماحكينا من قول من قال إنه يطانِّها في كل قر عليقة، والاول أولى فان في ذلك امتثالا لأص الله سبحانه وموافقة لقول الساف وأمنا من الندم عفانه متى ندم راجمها فان فاته ذلك بانقضا. عدتها فله نكاحها ، قال عمد بن سيرين أن عليا كرم الله وجه قال: لو أن الناس أخذرا بما أمرالله من الطلاق

وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبد الله بن عبيد بن عمير وعكرمة والحسن وجابربن زيد وشريح وعطاء وطاوس وعمر بن عبد العزيز وابن عمر وابوب السيختيا نيوما لكوالاوزاعيوالشافعي واسحاق وابو ثور وابو عبيد وأجازه أبوقلابة والشعبي والنخمي والزهري والثوري وأبو حنيفة وصاحباه لآنه طلاق من مكاف في محل يملمكوفنفذ كطلاق غير المكره. والنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ أَنَ اللَّهُ وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ومااستكر هواءايه» روا. انماجه وعن عائشة قالت سمعت رسول الله عَيْنَايِّلْهُ يَقُول « لاطلاق في أغلاق » روا. ابر داود وقال أبو عبيد والقنيبي معنا. في اكرا.، وقال أبر بكرساً ات ابن دريد وأباطاهرالنحريين فقالا يريد الاكراء لأنه اذا أكردا نفلق عليه رأيه، ويدخل في هذا المني المبرسم والجنون ولانه قول من سمينا من الصحابة ولانحانف لهم في عصرهم فيكون اجماعا ولانه قول حمل عليه بغير حتى فلم يثبت له حكم ككامة الكافر أذا أكر. عليها

(فصل) وإن كان الا كراه بحق كا كراه الحاكم المولي على الطلاق بعد التربض اذا لم بفي، أو اكراهه الرجلين اللذين زوجها الوليان ولم يعلم السابق منهما على الطلاق فانه يقع لانه قول حمل عليه لحق فصح كاسلام المرتد إذا أكره عليه ، ولانه أنما جاز اكراهه على الطلاق ليقع طلاقه فلولم يقع لم يحصل المقصود.

مايتهم رجل نفسه امرأة أبداً يطفها نطليقة ثم يدعها مابينها وبين أن نحيض ثلاثا فمنى شا. راجعها . وواء النجاد باسناده . وعن عبد الله قال : من أراد أن بطاق الطلاق الذي هو الطلاق فليمهل حتى اذا حاضت ثم طهرت طافها تطايقة في غير جماع ثم يدعها حتى تنقضي عديها ولا يطلقها ثلاثا وهي حامل فيجمع الله عليه نفقتها وأجر رضاعها ويندمه الله فلا يستطيع اليها سبيلا

(فصل) وان طاق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه على تنكح زوجاغيره ولافرق بين قبل الدخول وبعده روي ذاك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمر ووابن مسعود وأنس وهو قول أكثر اهل العلم من النابعين والاثمة بعدهم وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمرو بن دينار يقولون من طاق البكر ثلاثا فهي واحدة وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله علي الم المن يبكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبو داود وروى سعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس أخرجه أيضا أبو داود وافني ابن عباس مخلاف مارواه عنه طاوس وقد ذكرنا حديث بن عمر أرأيت لو طلفتها ثلاثا وروى الدارقطني باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض آبائي امرأته الفا فا فطلق بنوه الى رسول الله عمر المنا الفا فهل له مخرج المرأته الفا فا فطلق بنوه الى رسول الله عن أمره مخرجا بانت منه بثلاث على غيرالسنة وتسعائة وسبعة فقال ها نا با كلم يتق الله فيجعل له من أمره مخرجا بانت منه بثلاث على غيرالسنة وتسعائة وسبعة وتسعون أبن فياس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وأفني أبضا بخلافه قال الاثرم سأ الت اباعبدا لله عن حديث ابن عباس بأي عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وأفني أبضا بخلافه قال الاثرم سأ الت اباعبدا لله عن حديث ابن عباس بأي

و مسئلة و وإن هدده بالقتل وأخذ المال ونحوه قادر يغلب على ظنه وقوع ماهدده به فهو اكراه ، وعنه لا يكون مكرها حتى يناله شيء من العذاب كالضرب والحنق وعصر الساق واختاره الحرقي) أما إذا نيل بشيء من العذاب كالضرب والحنق والعصر والحبس والغط في الماء مع الوعيد فنه يكون اكراها بلا اشكال لما روي أن المشركين أخذوا عماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فأتى اليه النبي عَلَيْكِيْ وهو ببكي فيمل عسح الدموع عن عينيه ويقول «أخذك المشركون فغطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلته ، قان أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم » رواه أبو حفص باسناده وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه اذا أوجه أو ضربته أو أوثقته وهذا يقتضي وحود فعل يكون به إكراها.

فاما الوعيد بمفرده نعن أحمد فيه روايتان (احداها) ليس باكراه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث عمار وفيه « إنهم أخذوك نفطوك » فلا يثبت الحسكم إلافياكان مثله (والثانية) أن الوعيد بمفرده اكراه قال في رواية ابن منصور حد الاكراه إذا خاف الفتل أو ضرباً شديداً ، وهذ قول أكثر الفتها، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي لان الاكراه لا بكون

شيء تدفعه فقال ادفعه برواية الناس عن ابن عباس منوجوه خلافه ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس من وجوه اثمها ثلاث ،وقيل معنى حديث ابن عباس ان الناس كانوا يطانون واحدة على عهد رسول الله وَيُطَالِنَهُ وأبي بكرولا يسوغ الله وَيُطَالِنَهُ وأبي بكرولا يسوغ لابن عباس ان بروي هذا عن رسول الله وَيُطَالِنَهُ ويفتى بخلافه

(فصل) وان طانق اثنتين في طهر ثم تركها حتى انقضت عدائها فهو السنة لانه لم مجرمها على نفسه ولم يسد على نفسه المخرج من الندم والمكنه ترك الاختيار لانه فوت على نفسه طلقة جملها الله له من غير فائدة تحصل بها ، فكان مكروها كتضييع المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لها أنت طالق للسنة وكانت حاملا أو طاهراً لم يجامعها فيه فقد وقع الطلاق، وان كانت حائضا لزمها الطلاق اذا طهرت وإن كانت طاهرة مجامعة فيه فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة لزمهاالطلاق)

وجملة ذقت أنه اذا قال لامرأنه أنت طالق قاسنة فمعناه في وقت السنة فان كانت طاهراً غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما أسلفناه و كذلك ان كانتحاملا ،قل ابن عبدالبرلاخلاف ببرالها، أن الحامل طلاتها قاسنة ، وقال أحمد اذحب إلى حديث سالم عن أبيه ثم ليطلقها طاهراً أو حامسلا وأخرجه مسلم وغيره فأمره بالطلاق في العابر أو في الحل ، فطلاق السنة ماوافق الأمر ولان مطلق الحامل التي استبان حماها قد دخل على بصيرة فلا يخاف ظهور أمر يتجدد با المدم وايست مراابة

إلا بالوعيد فان الما نبي من العقوبة لا يندفع بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من قوعه وانما أبيح له فعل المحكروه عليه دفعاً لما يتوعد به من العقوبة فيا بعد وهو في الموضيين واحد لانه متى توعد بالقنل وعلم أنه يقتله فلم يبح له فعل ماأ فضى الى قنله وافضاؤه بيده الى المهلكة ولا يفيد ثبوت الرخصة بالاكراه شيئاً لانه اذا طلق في هذه الحال وقع طلاة فيصل المحكره الى مراده ويقع الضرر بالمحكره وثبوت الاكراه في حق من نيل بشيء من العذاب لا ينفي ثبوته في حق غيره.

وقد روي عن عمر في الذي تدلى يشتار عسلافوقفت امرأته على الحبل وقالت طلقنى ثلاثاً والا قطعته ، فذكرها الله والاسلام فقالت لتفعلن أو لا تُعلن ، فطلقها ثلاثاً فردها اليه . رواه سعيد ياسناده وهذا كان وعيداً .

(فصل) ومن شرط الاكراه ثلاثة أمور (أحدها) أن يكون قادراً بساطان أو تغلب كاللص ونحوه. وحكى عن الشهي ان أكرهه الاصلم يقع طلاق ، وان أكرهه السلطان وقع. وقال ابن عيينة لان اللص يقتله ، وعموم ما ذكرناه في دليل الاكراه يتباول الجميع ، والذين أكرهوا عماراً لم يكونوا لصوصاً وقد قال الذي عَيِّمَا لِيَّنِيُّ « أن عادوا فعد » لانه اكراه فنع وقوع الطلاق كاكراه اللم

اهدم اشتباه الأمر علمها فاذ قال لها أنت طالق السنة في ها تين الحالتين طلقت لأنه وصف الطلقة بصفتها فوقعت في الحال ، وان قال ذلك لحائض لم تقع في الحال لان طلاقها طلاق بدعة لحكن إذا طهرت طلقت لان الصفة وجدت حينئذ فصار كأنه قال أنت طالق في النهار فان كانت في النهار طلقت وان كانت في الليل طلقت إذا جاء النهار ، وان كانت في طهر جامعها فيه لم يقع حتى تحيض ثم تعاهر لان الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعة فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لان الصفة وجدت ، وهذا كله مذهب الشافعي وأبي حنيفة ولا أعلم فيه مخالفاً ، قان أو لج في آخر الحبض واتصل بأول الطهر أو أو لج مع أول الطهر لم يقم الطلاق في ذلك الطهر لحكن متى جاء طهر لم يجامعها فيه طلقت في أوله وهذا كله مذهب الشافعي ولا أعلم فيه مخالفاً

(فصل) إذا انقطع الدم من الحيض فقد دخل زمان السنة ويقع عليها طلاق السنةوان لم نفتسل كذلك قال أحمد وهو ظهر كلام الحرقي وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة ان طهرت لأكثر الحيض مثل ذلك وان انقطع الدم لدون أكثره لم يقع حتى أفتسل أو تقيم عند عدم الماء وتصلي أو يخرج عنها وقت صلاة لانه متى لم يوجد فما حكمنا با قطاع حيضها

ولما أنها طاهر فوقع بها طُلاق السنة كالني طهرت لاكثر الحيض،والدليل على أنها طاهر أنها تؤمر بالغسل وبلزمها ذلك ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلائها، ولان في حديث ابن عمر فاذا طهرت طلقها إن شاء، ووما قاله غير صحبح فا نا لو لم تحكم بالطهر لما أمر ناها بالغسل ولا صح منها

(الناني) أن يغلب على ظنه نزول الوعيد به ان لم يحبه الى ماطلبه .

(الثالث) أن يكون فيما يستضر به ضرراً كبيراً كالقتال والضرب الشديد والحبس والفيد للطويلين ، فأما السب والشم فليس با كراه رواية واحدة وكذلك أخذ المال اليسير. فأما الضرب اليسايد فأن كان في حق ذوي المروءات على وجه اليسايد فان كان في حق ذوي المروءات على وجه يكون اخراقاً لصاحبه وغضاً له وشهرة في حقه فهو كالضرب الكثير في حق غيره ، وان توعد بتعذيب ولاه فقد قيل ليس با كراه لان الضرر لاحق بغيره والاولى ان يكون اكراها لان ذلك أعظم عنده من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا .

(فصل) فان أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها وقع لانه غيرمكره عليه وان أكره على طلقة فطلق ثلاثاً وقع أيضاً لانه لم يكره على الثلاث، وان طلق من أكره على طلاق غيرها وقع طلاق غيرها دونها وان خلصت نيته في الطلاق دون دفع الاكراه وقع لانه قصده واختاره ويحتمل أن لا يقع لان الله فظ مرفوع عنه فلا يبقى الا مجرد النية فلا يقع بها طلاق ، وان طلق ونوى بقلبه غيرامراً ته وتأول في عينه فله تأويله ويقبل قوله في نيته لان الاكراه دليل على تأويله ، وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقع لانه معذور . وذكر أصحاب الشافعي وجهاً أنه يقع لانه لا يكره على نيته

﴿مسئلة ﴾ قال (ولو قال لها أنت طالق للبدعة وهي في طهر لم يصبها فيه لم تطلق حتى يصيبها أو تحيض)

هذه المسئلة عكس تلك فانه وصف الطلقة بانها للبدء قان قال ذلك لحائض أو طاهر مجامعة فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وان كانت في طهر لم يصبها فيه لم يقع في الحال فاذا حاضت طلقت بأولجز. من الحيض وان أصابها طلقت بالنقاء الخنانين فان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وإن أولج بمد الغزع نقد وطي. مطلقته ويأتي بيان حكم ذلك وان أصابها واستدامذلك فسنذ كرها أيضا إن شاء الله تمالي فيها بعد

(فصل) فان قال لطاهر أنت طالق للبدعة في الحال فقد قيل إن الصفة تلغو ويقع الطلاق لانه وصنها بما لا تتصف به نلغت الصفة دون الطلاق ،ومحتمل أن تطلق في الحال ثلاثا لان ذلك طلاق بدعة فانصرف الوصف بالبدعة اليه لتعذر صفة البدعة من الجية الاخرى، وأن قال لحائض أنتطالق السنة في الحال لغت الصفة ووقع الطّلاق لانه وصف الطلقة بما لا تنصف به وان قال أنت ط لق ثلاثًا السنة وثلاثًا البدعة طلقت ثلاثًا في الحال بناء على ما سنذكر.

(فصل) وأن قال أنت طالق ثلاثًا للسنة فالمنصوص عن احمد أنها تطلق ثلاثًا أن كانت طاهراً غير مجامعة فيه ، وان كانت حائضًا طلقت ثلاثًا إذًا طهرت وهذا مذهب الشانعي ، قال القاضي وأبو الخطاب هذا على الرواية التي قال فيهما إن جمع الثلاث يكون سنة فأما على الرواية ،لاخرى فالما

ولنا أنه مكر دعليه لعموم ما ذكر نامن الأدلة ولانه قد لا محضره التأويل في تلك الحال فتفوت الرخصة ﴿ مسئلة ﴾ (ويقع الطلاق في النـكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي عند أصحابنا) واختار أبو الخطاب أنه لا يقع حتى يعتقد محته

ولنا أنه إزالة ملك بني على التغليب والسراية فجاز أن ينفذ في العقد الفاسد إذا لم يكن في نفوذه اسقاط حق الغير ولانه عقد يسقط الحد ويثبت النسب والعدة والمهر أشبه الصحيح ، ووجهقول أبي الخطاب أنه ليس بمقد صحيح ولم يثبت به النكاح فلم يقع فيه الطلاق كالمتفق على بطلانه فان اعتقد محته وقع فيه الطلاق كالمتفق على صحته.

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا وكل في الطلاق من يصح توكيله صحطلاقه)

لانه ازالة ملك فصح التوكيل فيه كالعتق ولا يصح النوكيل إلا للبا انمالعاقل، فاماالطفل والمجنون نلا يصح توكياهما فان فعل فطلق وأحد مهم لم يتع طلاقه ، وقال أصحاب الرأي يقع

ولنا أنها ليسما من أهل التصرف فلا يصح تصرفهم كما لو وكامٍم في العنق، وإن وكل كافراً أو عبداً صح لانهما عمن يصح طلاقه لنفسه فصح توكياها فيه ، وان وكل امرأة صح لانه يصح توكيلها طهرت طلقت واحدة وتطلق الثانية والثالثة في ذكاحين آخرين أو بعد رجمتين وقد أنكر احمد هذا فقال في رواية مهنا اذا قال لامرأنه أنت طانق ثلاثًا للسنة قد اختلفوا فيه فمنهم من يقول يتم عليها الساعة واحدة فلو راجعها تقع عليها تطايقة أخرى وتكون عنده على أخرى وما يعجبني قولهم هــذا فيحتمل أن احمد أوقع الثلاث لان ذلك عنده سنة ويحتمل أنه أوقعها لوصفه الثلاث بما لانتصف به فَأَلْغَى الصَّفَةُ وَأُوقَعُ الطَّلَاقَ كَمَا لَوْ قَالَ لَحَائُضَ أَنتَ طَالَقَ فِي الحَالَ لِلسَّنة ، وقدقال في رواية أبي الحارث مايدل على هذا قال يقع عليها الثلاث ولا معنى اقوله السنة

وقال ابو حنيفة يقع في كل قرء طالمة و إن كانت من ذوات الاشهر وقع في كل شهر طلقة وبناه على أصله في أن السنة تفريق الثلاث على الاطهار وقد بينا أن ذلك في حكم جمعالئلاث فان قال أردت بتولي السنة إيتاع واحدة في الحال واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أردت أن يتم في كل قرء طلقة قبل أيضا لأنه مذهب طائفة من أهل العلم وقد ورد به الأثر فلا يبعد أن يريده ، وقال أصحابنا يدين . وهل يقبل في الحبكم * على وجبين

(أحدهما) لايقبل لان ذلك ليس بسنة (والثاني) يتبل لما قدمنافان كانت في زمن البدعة فقال سبق لساني الى قول السنة ولم أرده ، وإنها أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه مالك لايقاءها فاذا اعترف عا يوقعها قبل منه

(فصل) اذا قال أنت طالق ثلاثا بعضهن الدنة وبعضهن للبدعة طلقت في الحال طلقتين وتأخرت الثالثة إلى الاخرى لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر أن يكونا سوا. فيقع في الحال طلقةونصف

في المتق فصح في الطلاق كالرجل فان جمله في يد صبي يمقل الطلاق أنبنى ذلك على صحة طلاقه لزوجته وقد مضى ذلك ، وقد نص أحمد همنا على اعتبار وكالته بطلاقه فقال اذا قال لصبي طلق امرأني ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق أرأيت لوكان لهذا الصي امرأة فطلقها أكان يجوز طلاقه ? فاعتبر طلاقه بالوكالة بطلاقه لنفسه وهكذا لو جمل أمرالصغيرةوالمجنونة بيدها لم علك ذلك ، نص عليه أحمد في امرأة صغيرة قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ، ليس بنيء حتى يكون مثلها يعقل لانه تصرف بحكم التوكيل وليست من أهل التصرف، فظاهر كلام أحمد هذا أنها إذا عقلت الطلاق وقع طلاقها وان لم تبلغ كما قررناه في الصي ، وفيه رواية أخرىأن الصي لا يصح طلاقه حتى ببلغ فكمذلك بخرج في هذه لأنها مثله في المعنى

(مسئلة) (وله أن يطلق متى شاء إلا أن يحا. له حداً)

لان الفظ التوكيل يقتضي ذلك لكونه توكيلا مطلقاً فأشبه النوكيل في البيح الا أن يحد له حداً فيكون على ما أذن له لان الامر الى الموكل في ذلك الكون الحق له والوكيل نائبه فتنسب له الوكمالة على ما يقتضيه لفظ الموكل ، أن كان لفظه عاماً اقتضى العموم ،وأن كان خاصاً افتضى ذلك ثم يكل النصف لكون الطلاق لا يتبعض فيقم طلقتان و يحتمل أن نقع طانة وتتأخر اثنتان إلى الحال الاخرى لان البعض بقم على مادون الكل ويتناول القليل من ذلك والكثير فيقم أقل ما يقم عليه الاسم لانه اليقين وما زاد لا يقم بالشك فيتأخر إلى الحال الاخرى، قان قيل فلم لا يقم من كل طلقة بعضها ثم تكل فيقم الثلاث ؟ قلنا متى أمكنت القسمة من غير تكسير وجب القسمة على الصعمة ، وإن قال نصفهن المبدعة وقع في الحال طلقنان و تأخرت الثالثة ، وإن قال طلقتان السنة وواحدة البدعة أو طلقنان البدعة أو طلقنان البدعة وواحدة على ماقال ، وإن أطلق ثم قال نوبت ذلك فان فسر فيته على واحدة ووحدة واحدة واحدة المبدعة أو طلقة المبدعة ويقم في المالاق ولانه غير متهم فيه ، وإن فسرها بما يوقع طلقة واحدة ويؤخر اثنتين دبن فيا ببنه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحدة ويؤخر اثنتين دبن فيا ببنه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحدة ويؤخر اثنتين دبن فيا ببنه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحدة في جبأن في القابل والكثير فما فسر كلامه به لا يخالف الحتيقة في جبأن قبل

(والثاني) لايقبل لانه فسر كلامه بأخف مما يلزمه حالة الاطلاق، ومذهب الشافعي على نحو هذا فان قال أنت ط لن ثلاثا بعضها السنة ولم يذكر شيئا آخر احتمل أن تكون كالني قبلها لانه يلزم من ذاك أن يكرن بعضها البدعة فأشبه مالو صرح به ويحتمل أنه لابقع في الحال إلا واحدة لانه لم يسو ببن الحاليين والبعض لا يقتضي النصف فتقع الواحدة لانها اليقين والزائد لا يقع بالشك وكذاك لو قال بعضها السنة وباقبها البدعة أو سائرها البدعة

(فصل) اذا قال انت طالق اذا قدم زيد فقدم وهي حائض طائت البدعة ولم يأثم لا مم يقصده

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يطلق أكثر من واحدة الا أن يجمل ذلك اليه)

لان الامر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم الا أن يجمل أكثر من واحدة بلفظه أو نيته ، نص هليه لانه نوى بكلامه مايحتمله والقول قوله في نيته لانه أعلم بها.

﴿ مسئلة ﴾ (فان وكل اثنين صح وليس لاحدهما أن يطلق على الانفراد الا أن يجمل ذلك اليه) ولانه انما رضي بتصرفهما جميعاً وبهذا قال الحسن ومالك والنوري والشافعي وأبو عبيد وأبن للنذر فان أذن لاحدهما في الانفراد صح لان الحق له

(فصل) فان وكلهما في ثلاث فطلق احدهما أكثر من الآخر مثل أن يطلق أحدها واحدة والآخر ثلاثاً فتقع واحدة وبهذا قال اسحاق ، وقال الثوري لا يقع بشيء

و لنا أنهما طلقا جميعاً واحدة مأذونا فيها فصح كما لو جبل اليهما واحدة وان طلق أحدهمااثنتين والآخر ثلاثاً وقع اثنتان لانهما اجتمعا عليهما .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال لامرأته طلقي نفسك فلها ذلك كالوكيل فان نوى عدداً فهو على انوى وان طلق من غير نية لم بملك الا واحدة)

وان قال انت طالق آذا قدم زيد السنة فقدم في زمان السنة طلقت وان قدم في زمان البدعة لم يقمحتي اذا صارت الى زمان السنة وقع ويصير كأنه قال حين قدم زيد انت طالق السنة لأنه أوقع الطلاق بقده م زيد على صفة فلا يقع الا عليها وان قال لها انت طالق السنة اذا قدم زيد قبل ان يدخل بها طلت عند قدومه حائضا كانت أو طاهر الانها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وان قدم بعد دخوله بها وال في طهو لم يصبها فيه طلقت وان قدم في زمن البدعة لم تطلق حتى يجيء زمن السنة لانها صارت عند لطلاقها سنة و بدعة وان قل لامرأته انت طالق اذا حاء رأس الشهر السنة في كان رأس الشهر في زمان السنة وقع والا وقع اذا جاء زمان السنة

(مسئلة) قال (ولو قال لها وهي حائض ولم يدخل بها انت طالق للسنة طلقت من وقتها لانه لاسنة فيه ولا بدعة)

قال ابن عبدالبر أجمع العلما. ان طلاق السنة انما هو المدخول بها اما غير المدخول بها فليس الملاق في حق المدخول المناة الما سنة ولا بدعة الا في عددالطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان الطلاق في حق المدخول بها ذا كانت من ذوات الاقراء انما كانله سنة وبدعة لان العدة تطول علم بالطلاق في الحيض وترتاب بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه وبنتفي عنها الامران بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه أما غير الديل بها فلا عدة علمها تمفي تطويلها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة التي لم محذ ولا يسات من المحيض لا ننة لفلائهن ولا بدعة لان العدة لانطول بطلاقها في حال ولاتحمل فترزب وكذلك الحامل التي استبان علم الفرلاء كاب ليس لطلائهن سينة ولا بدعة من جهة فترزب وكذلك الحامل التي استبان علم المؤلاء كاب ليس لطلائهن سينة ولا بدعة من جهة

لان الامر المطلق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، وكذلك الحريج لو وكل أجنبيا فقال طلق زوجتي فالحسم على ماذكر ناه .

قال أحمد لو قال لامر أنه طلقي نفسك و نوى ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً فهي ثلاث وان كان نوى واحدة لان الطلاق بكون واحدة وثلاثاً فايهما نواه فقد نوى بلفظ ما احتمله وان لم ينو تناول البقين فان طلقت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لانه توكيل

وقال الفاضي اذا قال لامرأته طلقي نفسك تقيد بالمجلس لانه تفويض لاطلاق اليهافتقيد بالمحلس كقوله اختاري . ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على النراخي كتوكيل الاجنبي وكقوله أمرك يبدك وفارق اختاري فانه تخيير وينتقض ،اذكره بقوله أمرك بيدك فان قال طلقي ثلاثاً فطلقت واحدة بغ نص عليه ، وقال مالك لا يقع شيء لأنها لم تمثل أمره .

ولنا أنها ملكت ايقاع ثلاث فما كت ايقاع واحدة كالموكل ولانه له قال وهبتك هؤلاء العبيد (الجزء الثامن) (الجزء الثامن)

الوقت في قول اصحابنا وهو مذهب الشافعي وكثير من أهل العلم فاذا قال لاحدى هؤلاء انت طالق السنة أو البدعة وقمت الطلغة في الحال ولغت الصفة لازطلاقها لا يتصف بذاك فصار كأنه قال انت طالق ولم يزد وكذلك إن قال انت طالق السنة والبدعة أوقال انتطالق لا السنة ولا البدعة طلقت في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها ويحتمل كلام الخرقي ان يكون المحامل طلاق سنة لانه طلاق أم به بقوله عليه السلام عثم ليلطقها طاهراً أو حاملاً وهو أيضا ظاهر كلام احمد فانه قال اذهب الى حديث سالم عن أبيه بعني هذا الحديث ولانها في حال انتقات اليها بعدز من البدعة ويمكن ان تنتقل عنها الى زمان البدعة فيكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر من الحيض من غير مجامعة ويتفرع من هذا انه لو قال لها انت طالق البدعة فيكان طلاقها في الحال فاذا وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض طالق البدعة لم تطلق في الحال فاذا وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض

(فصل) وان قال لصغيرة أوغير مدخول بها انتطالق البدعة مقال اردت اذاحاضت الصغيرة المسنة اصببت غير المدخول بها او قال لهما انها طالفتان السنة وقال اردت طلاقه افي زمن يصبر طلاقه الله السنة دين فيا بينه و بين الله تعالى وهل يقبل في الحكم ؟ فيه وجهان ذكرهما القاضي (احدهما) لا يقبل وهومذهب الشافي لا نه خلاف الظاهر فأشبه مالوقال أنت طالق م قال أردت اذاد خات الدار (والثاني) يقبل وهوالا شبه عذهب احدلانه فسر كلامه بما محتمله فقبل كالوقال أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها عده الضلا في طهر جامعها فيه انت طالق السنة فيئست من المحيض لم تعلق لانه وصف طلاقها بانه السنة في زمن يصلح له فاذا صارت آيسة مليس لطلاقها سنة فلم قرجد الصنة اللا قد

الثلاثة فقال قبلت واحداً منهم صح كذا ههزا ، وأن قال طاقي واحدة فطلقت ثلاثاً وقعت وأحدة نص عليه أيضاً وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يقع شيء لأنها لم تأت بما يصلح قبولا فلم يصح كما لو قال بعتك نصف هذا العبد فقال قبلت البيع في جميعه

ولما أنها أوقعت الافا مأذرنا فيه وغيره فوقع المأذون فيه دون غيره كما لو قال طلقي نفسك فدافت نف ها وضر اثرها فان قال طلقي فقالت أنا طالق ان قدم زيد لم بصح لان إذنه انصرف الى المنجز فلم يتناول المعلق على شرط وحكم توكيل الاجنبي في الطلاق كحكما فيا ذكرناه كله

(فصل) نقل عنه ابن الحارث اذا قال طلقي نفسك اللاق السنة فقالت قد الفت نفسي الاالهمي واحد: وهو أحق برجعتها الما كان كذلك لان توكيل بابط يتفادل أقل ما يقع عليه الفظ و هو طلقة وأحدة وسيا وطلاق السنة في الصحيح واحدة في طهر كم يصنها

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ الْمَقَارِي مِن ثَلَاثُ نَاشَئْتُ لَمْ يَكُنْ لِمَا أَنْ تَخْتَارِ أَ كَثَرَ مِن النَّذِينَ ﴾ لان الفظه يقتضي ذلك لان من التبعيض فلم يكن لها استيعاب الجبيع والله أعلم وكذاك ان استبان حمارًا لم بتع أيضا الاعلى قول من جمل طلاق الحامل طلاق سنة فأنه ينهيأن بقع لوجو دالصعة كا لو حاضت ثم طهرت

(فصل) إذا قال انت طالق في كل قرء طلقة وهي من ذوات القرء وقع في كل قرء طلقة قان كانت في القرء وقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طلقتان في قرأين آخرين في أولها سواء قلنا القرء الحيض أو الاطهار وسواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها الاان غبر المدخولينها تبين؛ لطلقة الاولى قان تزوجها وقع بها في القرء الثاني طلقة أخرى و كذلك الحسكم في الثالثة وان كانت صغيرة وقلناالقرء الحيض لم تعلق حتى تحيض فنظلق في كل حيضة طائة وان قلنا القرء الاطهار احتمل أن تطلق في الحال واحدة ثم لا تناقق حتى تحيض تطبر فتعلق الثانية ثم الثاثة في الطهر الآخر ثم تطبر لين الطهر قبل الحيض كله قرء واحد ومحتمل ان لا تناق حتى تطهر بعد الحيض لان القرء هو الطهر بين الحيضتين قبل الحيض من عديها في أحد الوجبين وكذلك لو حاضت الصغيرة لان زمن الحمل الذي قبل الحيض من عديها في أحد الوجبين والحبين اذا قلما الاقراء والحبين المالة والوجبين اذا قلما الاقراء والحبين المالة واحدة على كل حال وان كانت آيسة فقل القاضي تعاق واحدة على كل حال وان كانت آيسة فقل القاضي تعاق واحدة على كل حال لان عديها نقضي يه فلم يلحقها طلاق آخر فان استأنف نكاحها أو راجعها قبل وضع عام اثم طهرت وقعت الثالة أن راجعها قبل وحاضت ثم طهرت وقعت الثالة أو راجعها قبل وضع عام أنم طهرت من النفاس طالمت أخرى ثم اذا حاضت ثم طهرت وقعت الثالة أو راجعها قبل وضع عام أن عن النفاس طالمت أخرى ثم اذا حاضت ثم طهرت وقعت الثالة الدولة والوجها قبل وضع عام أن عن النفاس طالمت أخرى ثم اذا حاضت ثم طهرت وقعت الثالة التالية وقعت الثالة المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات وقعت الثالة المنات المنات المنات أخرى ثم اذا حاضت ثم طهرت وقعت الثالة المنات وقعت الثالة المنات المن

باب سنة الطلاق وبدعته

والسنة في الطلاق أن يطاقها في طهر لم يصبها فيه ثم يدعها حتى تنقضي عدتها يوله تعالى يعني طلاق السنة الطلاق الذي وافق أمر الله سبحانه وتعالى وأمر رسوله وتطافئ في توله تعالى (ياأبها النبي اذا طلقها في طهر لم يصبها فيه واحدة ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب السنة مطاق العدة أن أده اذا طلقها في طهر لم يصبها فيه واحدة ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب السنة مطاق العدة التي أمر الله بها قاله ابن عبدالبر وابن المنذر قال ابن مسعود طلاق السنة أن يطلقها من غير جماع وقال في قوله نعالى (فطافوهن العدتهن) قال طاهراً من غير جماع ونحوه عن ابن عباس، وفي حديث ابن عبر الذي رويناه ه ليتركها حتى تطهو ثم تحيض ثم تعلم ثم ان شاء أمسك وان شاء طاق قبل أن يحس فنلك العدة التي أمر الله أن يطلق الما النساء » وقوله ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فمعناه أن لا يتبعها طلاق آخر قبل انقضاء عدتها ، ولو طاقها ثلاثا في ثلاثة أطهار كان حكم ذلك حكم جميع الثلاث في طهو واحد . قل احمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض وبذلك قال مالك والاوزاعي واحد . قل احمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض وبذلك قال مالك والاوزاعي والسنة في يطلها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنيفة والثوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنيفة والثوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو قول سائر

(فصل) فان قال أنت طالق السنة إن كان الطلاق يقع عليك للسنة وهي في زمن السنة طافت بوجود الصفة وإن لم تكن في زمن السنة انحلت الصافة ولم يقع مجال لان الشرط ماوجد وكذلك إن قال أنت طالق البدعة ان كان الطلاق يقع عليك البدعة إن كانت في زمن البدعة وقع والا لم يت مجال فان كانت ممن لاسنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضي فيها احتمالين

ُ والثاني) تطلق لا به شرط لوقوع الطلقة شرطا مستحيلا فلفي ووقع الطلاق كا لوقال أنت طالتي السنة والاول أشبه والشافعية وجهان كهذبن

(فصل) فأن قال أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله أو أعدله أو أكله أو أمّه أو أفضله أو قال الشافعي، وألى طلقة حسنة أو جميلة أو عدلة أو سنية كان ذلك كله عبارة عن طلاق السنة وبه قال الشافعي، وألى محد بن الحسن اذا قال أعدل الطلاق أو أحسنه ونحوه كقولنا، وأن قال طلقة سسنية أو عدلة وثع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والبدعة وقت ذا وصفها عالا تتصف به سقطت الصغة كما لو قال لغير المدخول بها أنت طالق طلقة رجعية أو قال لها أنت طالق السنة أو البدعة

ولما أن ذلك عبارة عن طلاق الدنة ويصح وصف الطلاق بالسنة والحس لكونه في ذلك الوقت موافقا للسنة مطابقا للشرع فهو كقوله أحدن الطلاق وفارق قوله طلقة رجعية لان الرجعة لا تكون الا في عدة ولا عدة لها فلا يحصل ذلك بقوله ، فان قل نه يت بقرلي أعدار الطلاق وقوعه في حال الحيين

الـكوفيين واحتجوا بحديث ابن عمر حين قال له الذي عَيِّلِيَّةُ راجعها ثم المسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر قالوا وانما أمره بالمساكها في هذا الطهر لأنه لم يفصل بينه و بين الطلاق طبر كالمل فاذا مضى ومضت الحيضة التي بعده أمره بطلاقها ، وقوله في حديثه الآخر والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قره ، وروى النسائي باسناده عن عبدالله قال : طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر في غير جمع فاذا حاضت وطهرت طاقها أخرى ثم تعتد بعد ذلك

ولنا ماروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: لأيطاق أحد السنة فيندم رواه الاثرم وهذا لا محصل الافي حق من لم يطلق ثلاثا ، وقال ابن سيرين ان عليا كرم الله وجهه قال لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة أبدا يطلقها تطليقة ثم يدعها مابينها وبين أن تحيين ثلاثا فمثى شا. واجعها رواه البخاري باسناده ، وروي ابن عبد البر عن أبن مسعود أنه قال ، طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يد بها حتى تنقضي ديها أو يراجعها إن شاه . فأما حديث ابن عمر الاول فلا حجة لهم فيه لانه ليس فيه جمع الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحتمل أن يكون ذلك بعد ارتجاعها ومتى ارتجع بعد الطلقة ثم طلقها كان للسنة على كل حال ، حتى قال أبو حنيفة لوأمسكها بيده لشهوة ثم والى

لانه أشبه بأخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لانه اقرار على نفسه بما فيه لانه أشبه بأخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق في الحكم الحكم الما السنة دين فيا ببنه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم الحكم الما المنتقد على وجهين كا تقدم الما المنتقد الما المنتقد الما المنتقد الما المنتقد الما المنتقد الما المنتقد المنتقد

(فصل) قان عكس فقال أنت طلق أقبح الطلاق وأسمجه أد ألحشه أو أنته أو أردأه حل على طلاق البدعة فان كانت في وقت البدعة والا وقف على مجبي، زمان البدعة ، وحكي عن ابي بكر انه يقع ثلاثا ان قلنا أن جمع الثلاث بدعة وينبغي أن تقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعاً لبدعتي يقع ثلاثا أن قلبا أن وقب الثلاث بدعة وينبغي أن تقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعاً لبدعتي العلاق فيكون أقبح الطلاق ، وإن نوى بذلك غير طلاق البدعة نحو أن يقول انما أردت أن طلاقك أفبح الطلاق في الحال ، وانقال اردت بذلك أبح الطلاق السنة ليتأخر العلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل لان لفظه لا محتمله ، وأن قال أنتطالق طلاق السنة قبيحة فاحشة جميلة ثامه ناقصة وقع في الحال لانه وصفها بصفتين منضادتين فلفيا و بحي مجرد الطلاق فان قال أردت انها حسنة لكونها في زمان السنة وقبيحة لاضر ارها بك ، أو قال أردت انها حسنة لنخليصي من شرك وسوء خليك وقبيحة لكونها في زمان البدعة وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق

عنه دين وهل يقبل في الحدكم ؟ بخرج على وجهين (فصل) نان قال أنت طالق طلاق الحرج نقال القاضي معناه طلاق البدعة لان الحرج الضيق والاثم فكأنه قال طلاق الاثم وطلاق البدعة طلاق اثم ، وحكى ابن المنذر عن على رضي الله عنه انه ويقع ثلاثا لان الحرج الضيق والذي بضبق عليه وينمه الرجوع اليها ويمنعها لرجوع اليه هو الثلاث وهو مع ذاك طلاق بدعة وفيه أم فيجتمع عليه الامران الضبق والاثم ، وان قال طلاق الحرج والسنة كان كقوله طلاق البدعة والسنة

بين الذلاث كان مصيباً للسنة لانه يكون مرتجما والمعنى فيه أنه إذا ارتجمها سقط حكم الطلقة الاولى بين الذلاث كان مصيباً للسنة لانه يكون مرتجما والمعنى فيه أنه إذا احتاج إلى فراق امرأته بخلاف ما إذا فم فصارت كأنها لم توجد ولا تغني به عن الطلقة الاخرى إذا احتاج إلى فراق امرأته بخلاف ما إذا فم يرتجمها فانه مستغن عنها لافضائها إلى مقصوده من اباتها فافترقا ولان ما ذكروه ارداف طلاق من غير ارتجاع فلم يكن للسنة كجمع الثلاث

⁽ مسئلة) (وإن طلق الدخول بها في حيضها أو في طهر أصابها فيه فهو طلاق بدعة محرم ويقع طلاقه في قول عامة أهل العلم)

قال ابن المنذر وابن عبد البرلم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال ، وحكاه أبو نصر عن ابن عليه وهشام بن الحكم والشيعة قالوا لا يقع طلاقه لان الله تعالى أمر به في قبل العدة فاذا طلق في غيره لم يقع كالوكيل إذا أوقعه في زمن أمره موكله بإيقاعه في غيره في تعلى إذا أوقعه في زمن أمره موكله بإيقاعه في غيره

ولذا حديث ابن عمر أنه طلق امرأنه وهي حائض فأمره النبي عَلَيْ عَرَاجِمَهَا وَفِي رواية الدارقطي والذارقطي قال : قلت يا رسول الله أفرأت لو أني طلقتها ثلاثاً أكان محل لي أن أراجهما ؟ قال « لاكانت تبين منك و تكون معصية » وقال نافع وكان عبد الله طلقها تطليقة فحسبت من طلاقه وراجعها كما أمره

(مسئلة) قال (وطلاق الزائل العقل بلا سكر لايقم)

أجمع أهل العلم على ان الزائل المقل بغير سكر أو مافي معذاه لايقع طلاقه كذلك قال عُهان وعلى وسعيد بن المسيب والحسن والنخعي والشعبي وابو قلابة وقتادة والزهري وبحيى الانصاري ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأجمعوا على أن الرجل اذا طلق في حال نومه لاطلاق له، وقد ثبت أن النبي و المسافعي وأصحاب المراع و ثلاثة عن النائم حتى يستينظ، وعن الصبي حتى بحتلم ، وعن المجنون حتى يفيق »

وروي عن ابي هريرة عن النبي ويتنظين انه قال و كل الطلاق جائز الا طلاق المعتوه المغلوب لي عقله » رواه النجاد وقال الترمذي لا عرفه الا من حديث عطاء بن عجلاز وهوذاهب الحديث، وروى باسناده عن على مثل ذلك ولانه قول بزيل الملك فاعتبر له العقل كالبيع وسواء زال عقله لجنون الماغما، او نوم أو شرب دواء أو أكراه على شرب خمر أو شرب مايزبل عقله شربه ولا يعلم أنه مزبل المعقل فكل هذا يمنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا أنه فيه خلافا، فأما أن شرب البنج ونحوه بما يزبل عقله عالما به منلاعباً فحكه حكم السكران في طلاقه وجهذا قال أصحاب الشافعي وقال أصحاب أي حنيفة لا يقع طلاقه لا به لا بلنذ بشربها

ولنا انه زال عقله بمعصية فأشبه السكران

(فصل) قال احمد في المغمى عليه اذا طلق فلما أفاق علم انه كان مفمى عليه وهو ذاكر لذلك فقال اذاكراً لذلك فليس هو مغمى عليه يجوز طلاقه ، وقال في رواية ابي طالب في المجنون

رسول الله عَلَيْكُ ومن رواية يونس بن جبير عن ابن عمر قال قات لابن عمر أتعتد عليه أوتحتسب عليه عقال نعم أرأيت إن عجز واستحمق وكامها أحاديث صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كطلاق الحامل ولانه ليس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة وقطع ملك فايفاعه في زمن البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج يما كم يملك محله في زمن البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج يما كم يملك محله (مسئلة) (تستحب رجعتها وعنه أنها واجبة)

إنما استحبت مراجعتها لامر النبي عَسَلِيلَةُ بمراجعتها وأقل أحوال الامر الاستحباب ولانه بالرجعة يزيل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب في ظاهر المذهب وهو قول الثوري والاوزاعي وابن أبي ليلى والشافعي وأصحاب الرأي وحكى ابن أبي موسى عن أحمد أن الرجعة تجب واختارها وهو قول الله وداود لان ظاهر الامر الوجوب ولان الرجعة تجري مجرى استيفاء الذكاح واستيفاؤه ههنا واجب بدليل تحريم الطلاق لان الرجعة ابساك للزوجة بدليل قوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف) فوجب ذلك كامساكها قبل الطلاق ، وقال مالك وداود مجبر على رجمتها . قال أصحاب مالك يجبر على رجمتها . قال أصحاب مالك يجبر على رجمتها

بطلق فقيل له بعد ماأذاق انك طلفت امرأتك نقال انا أذكر أني طلفت ولم يكن عقلي معي فقال اذا كن يذكر أنه طلق نقد طلفت فلم يجعله مجنونًا 'ذا كان يذكر الطلاق ويعلم به وهذا واللهُ أعلم فيمن جنرته بذهاب معرفته بالكلية و طلان حواسه ، فأما من كان جنونه لنشاف او كان مبرسها فانه يسـقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالكلية فلا يضره ذكره الطلاق أن شا، الله تعالى

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ قال (وعن أبي عبد الله رحمه الله في السكران روايات : رواية يقع الطلاق ورواية لايقم، ورواية يتوقف عن الجواب ويقول قد اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

أما التوقف عن الجواب فليس بقول في المسئلة انها هو ترك للقولفيها وتوقفءنها لنعارض الادلة فيها واشكال دليلها ويبقى في المسئلة روايتان

(احداهما) يقع طلاقه اختارها ابوبكر الخلال والقانني وهومذهب سعيد بن المسيب وعطا ومجاهد والحسن وابن سيربن والشعبي والنخمي بميمون بن مهران والحكم ومالت والثوري والاوزاعي والشافعي في أحدقو ابه وابن شبرمة رأبي منيفة وصاحبيه رسليمان بن حرب لقول النبي علي و كل الطلاق جائز الاطلاق المعثود ، ، ومثل هذا عن علي ومعادية وابن عباس قال (١) ببنء اس طلاق السكر ان جائز ان ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ولان الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد بالقذف بدليل ماروي أبو وبرة الحكابي قال أرسليخاند إلى عمر فانيته في المسجد ومعه عثمان وعلى وعبدالر حمن وطلحة و لزبير

(۱) بل ذڪر البخاري في عيده قال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس مجائز حكذا بصيغة الجزم وما كان فيه بصيغة الجزم حكمه حكم مسنده في الصحة

ما دامت في العدة الا أشهب قال ما لم تطهر ثم تحيض ثم تطهر لانه لا يجب عليه امساكها في تلك الحال فلا نحب عليه رجعتها فيه .

ولنا أنه طلاق لا يرنفع بالرجمة فلا تجب عليه الرجمة فيه كالطلاق في طهر أصابهافيه فانهمأ جمعوا على أن الرجمة لا تجب حكاء ابن عبد البر عن جميـع العلماء وما ذكروه من المعنى ينتقض بهذه الصورة والامر بالرجمة محمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فاذا راجعها وجب امساكها حتى تطهر ويستحب أن يمسكها حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر على ما أمر به النبي عَلِيْكِيْهُ في حديث ابن عمر الذي رويناه ، قال ابن عبد البر ذلك من وجوه عند أهل العلم منها أن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها الا بالوطء لانه المعني من النكاح ولا يحصل الوطء إلا في الطهر فاذا وطئها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر فاعتبرنا مظنة الوطء ومحله لا حقيقته ومنها أن الطلاق كر. في الحيض لتطويل العدة فلوطلقها عقيب الرجعة من غيروط. كانت في معنى المصلقة قبل الدخول وكانت تبني على عدتها فأراد رسول الله ﷺ قطع حكم الطلاق بالوطء واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطء فاذا وطيء حرم طلاقها حتى نحيض ثم تطهر وقد جاء في حديث عن ابن عمر

فقلت ان خالداً يقول ان الناس انهمكوا في الخر وتحافروا العقوبة ، فقال عمر هؤلا. عندك فسلهم فقال على نراه إذا سكر هذى واذا هذى افتري وعلى المفتري ثمانون ، فقال عمر أبلغ صاحبك ماقال فجعلو. كالصاحي ولانه ايقاع الطلاق من مكلف غير مكره صادف ملهكه فوجب أن يتع كطلاق الصاحي ويدل على تسكلينه أنه يقتل بالفتل ويقطع بالسرقة وجهذا فارق المجنون

(والرواية الثانية) لا يقع طلاقه اختارها ابو بكر عبدااه زير وهو قول عها ذرضي الله عنه ومذهب عمر بن عبدااه زير والقاسم وطاوس وربيعة وبحيى الانصاري والليث والهنبري وإسحاق وأبي ثور والمزني . قال ابن المنذر هذا ثابت عن عمان ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفه ، وقال احمد حديث عمان أرفع شيء فيه وهو أصح يعني من حديث علي وحديث الاعمش منصور لا برفعه إلى على ولانه وائل العقل أشبه المجنون ، والنائم ولانه مفقود الارادة أشبه المحكره ولان العقل شرط فتكليف إذ هو عبارة عن الحطاب بأمر أو نهي ولا يتوجه ذفك إلى من لا يفهمه ، ولا فرق بين زوال الشرط يعصمية أو غيرها بدليل أن من كسر ساقيه جازله أن يصلي قاعداً ، ولو ضربت المرأة بطنها فنفست مقطت عنها الصد لاة ، ولو ضرب رأسه فجن مقط التكليف ، وحديث أبي هريرة لا بُربت ، وأما قتله ومرقته فهو كمنانا

(فصل) والحمكم في عنق ونذره وبيم وشرائه وردته وإقراره وقتله وقذنه وسرقته كالحمكم في طلاقه لان المعنى في الجميع واحد ، رقد روي عن أحمد في بيمه وشرائه الروايات الثلاث وسأله ابن منصور إذا طلق السكران أو سرق أو زنى أو افترى او اشترى أو باع بقال أجبن عنه لايصح

أن رسول الله عَيْنِيْنَ قال « مره أن يراج مها فاذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فان شا، طلقها وإن شاء أمسكها » رواه ابن عبد البر ، ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت المحرم بمنعه منه في الوقت الذي يباح له وذكر غير هذا فان طلقها في الطهر الذي بلي الحيضة قبل أن يمسها فهو طلاق سنة وقال أصحاب مالك لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر على ما جاء في الحديث

ولنا قوله تعالى (فطاقوهن لعدتهن) وهذا مطلق للعدة فيدخل وقد روى يونس بن جبير وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ان عمر أن النبي عَلَيْتُ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسك ولم يذكروا تلك الزيادة وهو حديث صحيح متفق عليمه ولانه طهر لم يمسها فيه فأشبه الطهر الثاني وحديثهم محمول على الاستحباب

﴿ مسئلة ﴾ وان طلقها ثلاثاً في طهر لم يصبها فيه كره وفي تحريمه روايتان)

من أمر السكران شي، وقال ابوعبد الله بن حامد حكم السكر ان حكم الصاحي فيما له وفيما عليه فاما فيما له وعليه كالبيح والمكاح والمهارضات فهو كالمجنون لا يصح له شي، وقد أوما اليه أحمده والاولى أن ماله أيضا لا يصح منه لان تصحيح تصرفاته فيما عليه مؤاخذة له وليس من المؤاخذة تصحيح تصرف لة (فصل) وحد السكر الذي يقع الحلاف في صاحبه هو الذي يجعله يخلط في كلامه ، ولا يعرف الماء من ودا، غيره ، وأمله من أهل غيره ونحو ذلك لان الله تعالى قال (يا أبها الذين آمنوا الانقر بوا الصلاة وأنهم سكارى حتى تعلموا ما نقولون) فجمل علامة زوال السكر علمه ما يقول ، وروي نعم رضي الله عنه أنه قال : استقر أوه القرآن أو ألفوا ردا، وفي الأردية فان قرأ أم القرآن أو عرف رداء وإلا فأقم عليه الحد ، ولا يعتبر أن لا يعرف السماء من الارض ولا الذكر من الانثى لان ذك لا يخيى على المجنون فعليه أولى

(مسئلة) قال (واذا عقل الصبي الطلاق فطلق ازمه)

وأما الصبي الذي لا يعقل فلا خلاف في أنه لاطلاق له ، وأما الذي يعقل الطلاق بعلم أن زوجته بين به وتحرم ليه فأ كثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقع اختارها ابوبكر والحرفي وابن حامد اروي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وعطا، والحسن والشعبي وإسحاق ، وروي ابرطالب عن أحمد لا يجوز طلاقه حتى يحنلم وهو قول النخي و لزهري ومالك وحاد والثوري وأبي عبيد، وذكرا بوعبيد أنه قول أهل العراق وأهل الحجاز ، وروي نحو ذلك عن أن عباس لنول الذي والمالي والمالة و الله عن الله عن الله عليه السلام الطلاق عن الصبي حتى يحنلم ولانه غير مكلف علم بتع طلاقه كالمجنون، و وجه الا ولى قوله عليه السلام الطلاق

رسول الله عَلَيْكُ مِنفَق عليه ولم ينقل انكار النبي عَلَيْكُ عليه وعن عائمة أنامرأة جاءت الى رسول الله وقي حديث فاطمة بنت قيس ان رقعه الله وقي حديث فاطمة بنت قيس ان روجها أرسل اليها ولانه طلاق جاز نفريقه فجاز جمعه كيطلاق النساء (والرواية الثانية) ان جم الهلاث محرم وهو طلاق بدعة اختارها ابو بكر وابو حفص روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وان عمر وهو قول مالك وابي حنيفة قال علي لا يطلق احد للدمة فيندم وفي رواية قال علي الا يطلق احد للدمة فيندم وفي رواية قال عليه واحدة ثم يديها ما بينها وبين ان تحيض ثلاث حيض فتى شاء راجعها ، وعن عمر انه كان اذا يبر جل طلق ثلاثاً اوجمه ضرباً، وعن مالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان ابن عمي طلق امرأته ثلاثاً اوجمه ضرباً، وعن مالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان ابن عمل عمي طلق امرأته ثلاثاً ففال ان ابن عمك عصى الله واطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجاً . ووجه ذلك قول الله تعالى (يا ابها النبي اذا طلقم النساء فطلقوهن لعدتهن) الى قوله (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امراً) ثم قال بعد ذلك (ومن بتق الله يجعل له مخرجاً — ومن يتق الله يجعل له من امره يسمراً) ورى النسائي باسناده عن محمود بن ابيدقال اخبررسول الله عَيَيْكِيْقُ عن رجل طلق امراته ناشرح المكبير) (الجزء الثامن)

لمن أخذ بالساق » وقوله « كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله »وروي عن على رضي الله عنه أنه قال : اكتموا الصبيان النكاح فيفهم منه أن فائدته أن لا يطلفوا ولا نه طلاق من عاقل صادف محل الطلاق فوقع كطلاق البالغ

(فصل) وأكثر الروايات عن أحمد تجديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعقل وهو اختيار القاضي وروى عن أحمد أبر الحارث إذا عقل الطلاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقع لدون العشر وهو اختيار أبي بكر لان العشر حد الضرب على الصلاة والصيام وصحة الوصية فكذلك هذا وعن سعيد بن المسيب إذا أحصى الصلاة وصام رمضان جاز طلاقه ، وقال عطاء إذا لمغ أن يصيب النساء ، وعن الحسن إذا عقل وحفظ اصلاة رصام رمضان، وقال اسحاق اذا جاوز اثنتهي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاق الصبي اقتضى مذهبه أن يجوز توكيله فيه وتوكله لغيره وقد أوماً اليه أحمد نقال في رجل قال لصبي طلق أمر أني فقال قد طانتك ثلاثا لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق فقيل له فان كانت له زوجة صبية ه لقات صبر أمري الي ، فقال لها أمرك بيدك نقالت قد اخترت فقيل له فان كانت له زوجة صبية ه لقات صبر أمري الي ، فقال لها أمرك بيدك نقالت قد اخترت فقيل له فنال أحد ليس بشيء حتى بكون شاما يعقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا بصح أن يوكل حتى يلغ رحكا، عن أحمد ،

ولما أن من صح تصرفه في شيء مما تجوز الوكلة فبه بنفسه صح توكيه ووكالنه فيه كالبالغ وما روي عن أحمد من منع ذلك فهو على الرواية التي لا نجيز طلاقه ان شا. الله تمالي

ثلاث تطليقات جميعاً فغضب م قال العب بكناب الله عزوجل وانا بين اظهر كم ؟» حتى قام رجل فقال يارسول الله ألا أقتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يارسول الله لو طلقتها ثلاثاقال « إذاً عصيت ربك وبانت منك امر أتك » وروى الدار قطني باسناده عن علي قال سمع النبي عَيْنَيْ الله و المنه قفض وقال « يتحذون آيات الله هزواً و العباً من طلق البتة الزمناه ثلاثا لا تحلله حتى تنكح زوجا غيره » ولانه تحريم البضع بقول الزوج الى دفعه من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لان الظهار برفع تحريمه بالنكفير وهذا لاسبيل للزوج الى دفعه بحال ولانه ضرر و إضرار بنفسه وبامر أنه من غير حاجة فيدخل في عموم النهي وربماكان وسيلة الى عوده اليها حراما أو بحيلة لا تزيل التحريم، ووقوع الندم خسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالتحريم من الطلاق في الحين الذي ضرره بقاؤها في العدة أياما يسيرة والطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احتمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جمع الثلاث يتضاعف على ذلك أضعافا كثيرة فالتحريم ثم ننسه على التحريم همنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف التحريم همنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولهم فيكون ذلك اجماعا، فأما حديث المتلاعنين فغير لازم فان الفرقة لم تقيع بالطلاق فانها وقت عجرد العانها وعند الشافعي بمجرد لمان الزوج فلا حيجة فيه ثم إن اللمان يوجب تحرياً مؤبدا فالطلاق بعده لعانها وعند الشافعي بمجرد لمان الزوج فلا حيجة فيه ثم إن اللمان يوجب تحرياً مؤبدا فالطلاق بعده

(فصل) فأما السفيه فيقع طلاقه في قول أكثر أهل العلم منهم انقاسم بن محمد ومالك والشافعي يأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطاء ،والاولى صحته لانه مكلف مالك لمحل الطلاق فوقع طلاقه كالرشيد والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه فى غير ما هو محجور عليه فيه كالمعلس

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أكره على الطلاق لم يلزمه)

لا تختلف الرواية عن أحمد أن طلاق المسكره لا يقع وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عمروا بن عباس وابن الزير وجابر بن سمرة وبه قال عبدالله بن عبيد بن عير وعكر بة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطا، رطاوس وعمر بن عبدالهزيز وابن عوز وأبوب السختياني ومالك والاوزاعي والشاني واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ، وأجازه أبر قلابة والشعبي والنخمي والزهري واثوري وأبوحنيفة وصاحباه لأنه طلاق من مكلف في محل بملكمه فينفذ كطلاق غير المسكره

ولنا قول النبي عَيِنْكِيْرُ «ان الله وضع عن أمتي الخطأ والنسبان وما استكر هوا عليه »، رواه ابن ماجه وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله عَيْنَائِيْرُ يقول « لا طلاق في إغلاق » رواه أبو داود والاثرم ، قال أبو عبيد والقتيدي معناه في اكراه وقال أبو بكر سألت ابن دريد وأبا طاهر النحو بين فقالا بريد الا كراه لانه إذا أكره انفلق عليه رأيه ، وبدخل في هذا المهنى المبرسم والمجنون ولانه قول من سميناه ن الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم فيكون إجهاعا ولانه قول حمل عليه بغير

كالطلاق بعد انفسكاخ النكاح بالرضاع أوغيره ولان جمع الثلاث أعا حرم لما يعقبه من الندم ويحصل به من الفحر ويفوت عليه من حل نكاحها ولا محصل ذلك بالطلاق بعد الدان لحصوله باللمان، وسائر الاحاديث ليس فبها جمع الثلاث بين يدي النبي عَيَسَيَّةُ فيكون مقراً عليه ولا حضر المطلق عند النبي عَيْسَيِّةُ حين أخبر بذلك لينكر عليه، على أن حديث فاطمة قد جاء فيه انه أرسل اليها بتطليقة كانت بقيت لهامن طلاقها وحديث امرأة رفاعة جاء فيه ان طلاقها آخر ثلاث تطليقات متفق عليه فلم يكن في شيء من ذلك جمع الثلاث، ولا خلاف بين الجميع في أن الاختيار والاولى أن يطلق واحدة ثم يدعها حتى تفضي عدتها لا ماحكينا من قول من قال انه يطلقها في كل قرء طلقة والاول أولى فان في ذلك امتثالا لامر الله سبحانه وموافقة لقول السلف وأمنا من الندم قانه متى ندم راجمها فان فات ذلك بانقضاء عدتها له نكاحها قال محمد بن سيرين إن علياً كرم الله وجهه قال لوأن اناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة ابداً يطلقها تطليقة ثي يدعها حتى انقضي عدتها و لا يطلقها الملاق فليمهل حتى إذا حاضت ثم طهرت طلقها تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى انقضي عدتها و لا يطلقها اللاثاوهي حامل فيجمع الله عليه المقها طلقها تطليقة في غير جماع ثم يدعها حتى انقضي عدتها و لا يطلقها اللاثاوهي حامل فيجمع الله عليه المقها وأجر رضاعها ويندمه فلا يستطيع اليهاسيهلا

حق فلم يثبت له حكم ككامة السكفر إذا أكره عليها

(فصل) وان كان الاكراه بحق نحو إكراه الحاكم المولي على الطلاق بعد التربص إذا لم يني و إكراهه الرجاين اللذين زوجها وايان ولا يعلم السابق منها على الطلاق وقع الطلاق لانه قول سن عليه بحق فصح كاسلام المرتد اذا أكره عليه ولانه إنما جاز اكر هه على الطلاق ليقع طلاقه فلو شم محصل القصود .

و مسئلة ﴾ قال (ولا يكوزمكرهاً حتى ينال بشيءمن العذاب مثل الضربأو الخنق أوعصر الساق وما أشبهه ولا يكون التواعد كرهاً)

أما اذا نيل بشيء من العذاب كالضرب والحنق والعصر والحبس والفط في الماء مع الوعيد فأه يكون إكراها بلا الشكل لماروي أن المشركين أخذوا عماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فانتهى بيه النبي عَيَّيْ وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عن عينيه ويقول « أخذك المشركون فغطوك في الما، وأمروك أن تشرك بالله فغملت فان أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم ٤ رواه ابو حفص باسناده ، وقل عمر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه إذا أجمته او ضربته أو أوثقته وهذا يتتضي وجود فعل يكون به اكراها ، فأما الوعيد بخفرده فعن أحمد فيه روايتان (احداها) ليس باكراه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث عمار ، وفيه : إنهم أخذوك فغطوك في الماه ٤ ولا يثبت الحسم الأفيا كان ثله

(فصل) فان طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولافرق بين قبل الدخول وبعده روي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وان عمر وعبدالله بن عمرو وابن مسعود وأبس وهو قول أكثر أهل العلم من التابيين والأغة بعدهم وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشهثاء وعمروبن دينار يقولون من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة ، وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله ويستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبوداود وروى سعيد بن جبير وعمرو بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس أخرجه أبضا أبوداود وأفتي ابن عباس بخلاف ماروى عنه طاوس وقد ذكر نا حديث ابن عمر ارأيت لو طلقها ثلاثا، وروى الدار تعلق باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض ابائي امرأته الفا فانطلق بنوه الى رسول الله ويتناقي باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض ابائي امرأته الفا فانطلق بنوه الى رسول الله وتتسعل المنت عباس غير السنة و تسعائة وسعة و تسعون أنم في عنه السنة و تسعائة وسعة و تسعون أنم في عنه الان المداد عنه عبال المدان عباس بأي شي في عنه الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شي وحدت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شي وحدت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شي وحدت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شي وحدت الرواية عنه بخلافه وافتى بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شي و

(والرواية الثانية) أن الوعيد بمفرده اكراه. قال في رواية ابن منصور حد الاكراه الا كراه الا يكون فقتل أو ضربا شديداً وهذا قول اكثر الفقهاء وبه يقول ابو حنيفة والشافعي لان الاكراء لايكون لا بالوعيد فان الماضي من المقوبة لا يندنع بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من وقوعه والماأبيح لهفعل المالوعيد فان الماضي من المقوبة فيا بعد وهو في الموضعين واحد ، ولأ نهمتى توعده بالقتل معلم أنه يقتله فلم يبيح له الفعل افضى الى قتله والقائمة بيده الى التهلكة و لا يفيد ثبوت الرخصة بلاكراه شيئا لانهاذا طلق في هذه الحال وقع طلاقه فيصل المكره إلى مراده ويتع الفر ربالمكره وثبوت بلاكراه في حق من نيل بشى من العذاب لا ينفي ثبوته في حق غيره ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه في الذي تدلى يشتار عسلا فوقفت امرأته على الحبل وقالت طلقني ثلاثا والا قطعته فذكرها الله عنه في النسلام فقالت لتفعلن أو لأفعلن فطلقها ثلاثا فرده اليها رواه سعيد إسناده وهذا كان وعيداً

(فصل) ومن شرط الا كراه اللائة امور (احدهما) ان يكون من قادر بسلطان و تغاب كاللص و محوم و حكي عن الشعبي ان اكرهه الاص لم يقع طلاقه وان اكرهه السلطان و تعمقال ابن عيينة لان الله يقتله وعموم ماذ كرناه في دليل الاكراه يتناول الجميع والذين أكرهوا عماراً لم يكونوا اصوصا وقد قال النبي علينية لهار «ان عادو فعد ولانه اكراه فمنع وقوع الطلاق كاكراه القصوص النائي) ان يغاب الى ظنه نزول الوعيد به ان لم يجبه الى ما عالم (وانثالث) ان يكون عما يستضر به ضرراً كثيراً كالقتل و تضرب الشديد والفيد و لحبس الطريان، فأما الشيم والسب فنيس با كراه و ايتوا حدة وكذلك أخذ المال اليسير، فاما الضرر اليسير فان كان في حق من لاياني به مايس با كراه و ان كان من ذوى المروه ات

تدفعه فقال أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن ابن عباس من وجوم خلافه أنها ثلاث، وقبل معنى حديث ابن عباس أن الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله علي الله وأبي بكر والافلا بحوز أن بخالف عمر ماكان في عهدالنبي علي الله وأبي بكر ولا يسوغ لابن عباس ان يروي هذا عن رسول الله علي الله ويقالي في بخلافه

(فصل) فان طاق أثين في المهر ثم تركها حتى انقضت عديها فهو للسنة لا به لم يحرمها على نفسه ولم يسد على نفسه المخرج من الندم و لكنه ترك الاختيار لا به فوت على نفسه طلقة جعلها الله له من غير فائدة يحصل بها فكان مكروها كتضييع المال، فأن كانت المرأة صغيرة أو آيسة أوغير مدخول بها أوحاملا قد استبان -همها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة إلا في المدد، فاذا قال لها أنت طالق للسنة أو قال للبدعة طلقت في الحال واحدة قال ابن عبد البرأجم العلماء أن طلاق السنة إنما هو للمدخول بها فأما غير المدخول بها فأما غير المدخول بها فليس لطلاقها سنة ولا بدعة إلا في عدد الطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان العالاق في حق المدخول بها إذا كانت من ذوات الاقراء أنما كان له سنة وبدعة لأن العدة تطول عليها بالطلاق في الطلاق في الحيض و ترتاب بالطلاق في الطهر الذي جامعها فيه وينتفي عنها الامران بالطلاق في الطهر

على وجه يكون اخراقا بصاحبه وغضاله وشهرة في حقه نهو كالضرب السكثيرفي-ق غيره 6 وأن توعد بتعذيب ولده فقد قبل ليس باكراه لان الضرر لاحق بغيره والاولى ان يكون اكراها لان ذلك عنده أعظم من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا

(فصل) وان اكره على طلاق امرأة نطلق غيرها وقع لانه غير مكره عليه وان اكره على طلفة فعالق ُلاثًا وقع أيضًا لانه لم يكره على الثلاث ران طلق من اكره على طلاقها وغبرها وقع طلاق غيرها دونها وان خلصت نيته في الطلاق دون دفع الا كراءوتم لانه قصده واختاره ومحتمل ان لاينه لان اللفظ مرفوع عنه فلا يبقى الا مجرد النية فلا يقع بها طلاق،وان طلق و نرى بقلبه غير امراته أو تأول في يمينه فله تأويله ويقبل قوله في نيته لان الاكراه دليل له على تأويله وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقع لانه معذوروذ كر اصحاب الشافعي وجها انه يقع لانه لا مكرم له على نيته

وانا أنه مكره عليه فلم يقع لعموم ما ذكرنا من الادلة ولانه قد لا محضره التأويل في تلك

الحال فتغوت الرخصة .

الذي لم يجامعها فيه، أما غير المدخول بها فلا عدة عليها تبقى بتطوياها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة التي لم تحض، والآيسات من المحيض لاسنة لطلاقهن ولا بدعة لان العدة لا تطول بطلاقها فيحال ولا تحمل فترتاب، وكذلك الحامل التي استبان حمالها فهؤلاء كالهن ليس لطلاقهن سننة ولا بدعة من جهة الوقت في قول أصحابنا وهو مذهب الشافعي وكثير منأهلالملم ، فاذا قاللاحدي هؤلاء أنت طالق للسنة أو للبدعة وقدت طلقة في الحال وانت الصفة لان طلاقها لا يتصف بذلك فصار كأنه قال أنت طالق ولم يزد ، وكذلك إن قال أنت طالق للسنة والبدعة أو قال أنت طالق لالسنة ولا للبدعة طلقت في الحال لانه وصف العالمة بصفتها ويحتمل كلام الحرقي أن يكون للحامل طلاق سنة لانه طلاق أمر به لقوله عايه الصلاة والسلام « تم ايطلقها طاهراً أو حاملا » رواه مسلم وهو ظاهر كلام أحمد فانه قال أذهب الى حديث سالم عن أبيه يمني هــذا الحديث ولانها في حال انتقات اليها بعد زمن البدعة ويمكن أن تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر من الحيض من غير مجامعة ، ويتفرع منه أنه لو قال لها أنت طالق للبدعة لم تطلق في الحال فاذا وضعت الحمل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض. وقوله إلا في المدد يعني أنه يكره له أن يطبق ثلاثا أو يحرم لامه إذا طلق ثلاثا لم يبق له سبيل الى الرجعة فعالاق السنة فيحتهم أن يكون واحدة لیکون له سبیلا الی نزوجها من غیر ان تنکح زوجا غیره

(فصل) وإن قال اصغيرة أو غير مدخول بها أنت طالق للبدعة ثم قال أردت إذا حاضت الصفيرة أو أسيبت غير المدخول مها او فال لهما انتها طالقتان للسنة أوقال أردت طلاقهما في زمن يصير طلاقهما فيه السنة دين فيما بينه وبين الله تمالى ، وهل يقبل في الحكم ؟ فيه وجهان ذكرهما القاضي (أحدهما) لا يقبل

﴿ باب تصريح الطلاق وغيره ﴾

وجملة ذلك أن الطلاق لا يقع إلا بلفظ فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقم في قول عامة أهل العلم منهم عطاء وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وبحيى بن أبي كثير والشافي واسحاق وروي أيضاً عن القاسم وسالم والحسن والشعبي ، وقال الزهري إذا عزم على ذلك طلقت وقال ابن سيرين فيمن طلق في نفسه أليس قد علمه الله ?

ولنا قول النبي عَلَيْتِكُمْ ﴿ إِنَّ اللهُ تَجَارِزُ لا مَتِي عَمَا حَدَثَتَ بِهُ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكُلُم بِهُ أَو تَعَمَلُ ﴾ رواه النسائي والترمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزيل الملك فلم محصل بالنية كالبيم والمبة عوان نواه بقلبه وأشار باصابعه لم يقع أيضاً لما ذكرناه . اذا ثبت أنه يعتبرفيه الفظفاللفظينقسم فيه إلى صربح وكناية فالصر بح يقع به الطلاق من غير نية والكناية لايقم بها الطلاق حتى ينويه أو يأبي بما يتوم مقام نيته .

(مسئلة ﴾ قال (وإذا قال قد طقتك أو قد فارقتك أو قد سرحتك لزمها الطلاق)

هذا يقنضي أن صربح الطلاق ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن وهذا مذهب الشانعي وذهب أبو عبدالله بن حامد إلى أن صربح الطلاق لفظ الطلاق وحده وما تصرف منه لا غير وهو مذهب أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا يوتم الطلاق به بغير نية لان الكنايات الظاهرة

وهو أشبه بالمذهب لانه فسر كلامه عا يحتمله فيقبل كالو قال أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها (فصل) إذا قال لها في طهر جامعها فيه أنت طالق للسنة فيست من الحيض لم تطلق لانه وصف طلاقها إنه للسنة في زمن بصلح له فاذا صارت آيسة فلا بي لطلاقها سنة فلم توجد الصفة فلا يقع وكذلك ان استبان حملها لم يقم ايضا إلا على قول من جعل طلاق الحامل سنة فانه ينبغي ان يقع لوجود الصفة كا لوحاضت ثم طهرت

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال لمن له اسنة وبدعة أنت طالق في طهر الم بصبها فيه طلقت إذا طهر تمن الحيضة المستقبلة) إذا قال لامر أنه أنت طالق للسنة فمعناه في وقت السنة فان كانت في طهر غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما اسلفناه ، وكذلك إن كانت حاملا قداستبان حملها على ظاهر كلام أحمدوقد ذكر نا الحلاف في الحامل فاذا قال لها أنت طالق للسنة في الحالتين طلقت لانه وصف الطلقة بصفتها فوقعت في الحال في الحامل فاذا قال لها أنت طالق للسنة في الحال لان طلاقها طلق بدعة لكن إذا طهر ت طلقت وإن قال ذلك لحائض لم يقع في الحال لان طلاقها طلق بدعة لكن إذا طهرت طلقت لان الصفة وجدت حينئذ فصار كا أنه قال أنت طالق في النهار فان كان في النهار طلقت وان كان في الليل

لا تفتةر عنده إلى النية وحجة هذا القول أن لفظ الفراق والسراح بسنه. لان في غير الطلاق كثيراً فلم يكونا صريحين فيه كسائر كناياته، ووجه الاول أن هذه الالفاظ ورد بها السكتاب عمني الفرقة بين الزوجين فك ناصر بحين فيه كلفظ الطلاق ، قال الله تعالى ﴿ فَامْسَاكُ بِمُعْرُوفَ أَوْ تَسْرِيحِ بِاحْسَانَ ﴾ وقا (فأمسكوهن بمعروف) وقال سبحانه (وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته) وقال سبحانه (فتعاليه أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلا) وقول ابن حامد أصح فان الصريح في الشيء ما كان نصا وَد لا محتمل غيره إلا احمالا بعيداً، ولفظة الفراق والسراح انوردا في القرآن بمنى الفرقة ببن الزوجين فقد وردا اله بر ذلك المعنى وفي العرف كثيراً قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا) وقال (وما تفرق الذبن أوتوا الكناب) فلا معنى لنخصيصه بفرقة الطلاق على أن قوله أو فارقوهم ممروف لم يرد به الطلاق وأنما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولا يصح قيا ٥ على انفظ الطلاق فانه مختص بذلك سابق الى الذفهام من غير قرينة رلا دلالة مخلاف الفراق بالسرخ فعلى كلا النولين أذا قدل طلقنك أو أنت طالق أو مطلعة وقع الطلاق من غير نيةوان قال فارقتك و أنت مفارقة أو سرحنك أو أنت مسرحة فمن براء صربحا أوقع به الطلاق من غير نية ومن لم يره صريحا لم يوقعه به الا أزيرو به ، فان قال أردت بتولي فارقدك أي بجسمي أو بتلبي أو بمذهبي أوسرحة اكمن من يدي أو شغلي أومن حبسي أرسر حت شعرك قبل قوله، وانقال أردت بقولي أنت طانق أي من وافي أو فال أردت أن أقول المبتك فسدق لساني فقات طلنتك ونحو ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى فني علم من نفسه ذلك لم يتم عليه نها بينه وبن ربه قال ا و بكر لاخلاف عن أبي عبدالله أنه اذا أنه

طلقت إذا جاء الهاروإن كانت في طهر جامعها فيه لم يقع حتى تحيض من العامر الذي جامعها فيه والحين بعده زمان بدعة فذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لان الصفة وجدت وهذا مذهب أب حنيفة والشافعي ، فان أو اج في آخر الحيضة وانصل بأول الطهر أو أولج مع اول الطهر لم يقع الطلاق في حنيفة والشافعي ، فان أو اج في آخر الحيضة وانصل بأول الطهر أو أولج مع اول الطهر لم يقع الطلاق في ذلك الطهر لمكن متى جاء طهر لم يجامعها فيه طلقت في أوله وهذا كله مذهب الثافعي ولا أعلم فيه مخالها في فيه الطهر لكن متى جاء طهر لم يا المنافعي فيهو زمان السنة يقع عليها طلاق السنة وإن لم تغتسل كذلك في أوله وهذا كله مدهب الما الحرقي وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان طهر تلاكثر الحيض مثل ذلك وإن انقطع الدم لدون أكثره لم يقع حتى تفتسل أو تقيم عند عدم الماء أو تصلي أو بخرج عنها وقت الصلاة لانه متى لم يوجد فما حكمنا بانقطاع حيضها

ولنا انها طاهر فوقع بها طلاق السنة كالتي طهرت لاكثر الحيض ، والدليل على أنها طاهر أنها تؤمر بالغسل ويلزمها ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلاتها ولان في حديث أبن عمر « فاذا طهرت ظلقها إن شاء » وما قاله لا يصح فاننا لو لم نحكم بالطهر لما أمر ناها بالغسل ولاضح منها في طلقت في الحال في مسئلة » (وإن قال لها أنت طالق لابدعة وهي حائض أوفي طهر اصابها فيه طلقت في الحال

أن يقول لزوجته اسقيني ما. فسبق لسانه فقال أنت طالق أو أنت حرة انه لاطلاق فيه ، ونقل ابن منصور عنه أنه سئل عن رجل حلف فجرى على اسأنه غير مافي قبه فقال أرجو أن يكون الامر فيه واسعا وهل تقبل دعواه في الحـكم ? ينظر فأن كان في حال الفضب أو سؤالهما الطلاق لم يقبل في الحكم لأن لفظه ظاهر في الطلاق وقرينة حاله تدل عليه فكانت دعواه مخا فة للظاهر من وجهين وَلا تَقْبِلَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِي هَذَهُ الْحَالُ فَعَاهُرَ ثَلَامُ احْدُ فِي رَوًّا بِهُ أَنْ مَنْصُورَ وَأَبِي الْحَارَثُ أَنَّهُ يَقْبِلُ قوله وهو قول جار بن زيد والشعى والحسكم حكاه عنهم أبو حنص لابه فسر كلامه ما محتمله احمالا غير بعيد فقبل الوقال أنت طانق أنت طالق وقال أردت بالنانية إفهامها ، وقال القاضي فيه روايتان هذه التي ذكرنا قال وهي ظاهر كلام احمد (والثانية)لايقبل وهو مذهب الشافعي لاناخلاف مايقتضيه الظاهر في المرف فلم يقبل في الحـكم كما لو أفر بمشرة ثم قال زيوفا أوصفاراأو الى شهر فاماان صرح بذلك في المعظ فقسال طلقتك من و القي أو فارفتك بجسمي أو سرحتك من يدي فلا شك في أن الطلاق لا يقم لان اليتصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالسنشاء والشرط، وذكر أبوبكر في قوله أنت وطلقة أنه أن نوى أنها مطلقة طلاقا ماضيا أو من زوج كان قبله لم يكن عليه شي. وأن لم ينوشينا قعلى قولين (أحدها) يتم (رالتاني الايقم وهذا من قوله يفتضي أن تكون هذه المنظة غير صريحة الي أحد القرابين قال الماضي والمنصوص عن أحد أنه صريح وهو الصحيح لأن هذه منصرفة من لفظ الطلاق فكانت صريحة فيه كقوله أنت طالق

وانكان في طهر لم يصبها فيه طبقت إذا أصابها أو حاضت هذهالمسألة عكس المسألةالتي قبلهافانه وصف الطانفة بإنها للمدعة فاذا كان ذلك لحائض أو طاهر مجامعة فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف الطاقة بصفتها وان كانت في طهر لم يصبها فيه لم يتم في الحال ذاذا حاضت طلفت باول الحيض وإن اصابها طلقت بالتقاء الحتانين وان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وان أو اج بعد النزع فقدوطيء مطاغته ويأتي بيان حكم ذلك وان وطئها واستدام فسنذكرها انشاء آلله تعالى فيهابمد

(عصل) أن تا الطهر أنت الماني للبرعة في الحال فقد فيل أنفرا الصفة ويقم الطلاق لا موصفها عَا لَا يَصِفُ بِ نَلْفُ الصِّفَةُ دُونَ الطَّارُقُ وَبُحْمِلُ أَنْ نَطْقَ ثُلانًا فِي الحَالُ لان ذلك طلاق بدعة فالصرف الرسف الدعة ليدلند معد البدعة والجهة لاخرى والزقال الحائض أنت طالق السنة في الحال اذت المعنة وونم العلاق لا موصف طية عالم تنصف به ، وإن قال أنت طالق ثلاثًا المنة وثلاث كلمعة طنقت الامال الحال بناه على ماسنذكره

﴿ سَنَّى ﴾ (وَإِنْ قُلْ لَمَا أَنْتُ لَمَا أَنْ ثَلَانًا قُلْمَا عُدِمَ ثَلَاثًا فِي طَهِرِ لِمُ يَصِهَا فَيه في إحدى الروايين، وفي الاخرى تعدؤ في الحال واحدة رتط قي تدنية والثالثة في طم بن في نكاحين ان أمكن) (الحزء النامن) (المُغني والنمرح الكبير) (48)

(فصل) فأما لفظة الاطلاق فليست صريحة في الطلاق لامها لم يثبت لها عرف الشرع ولا الاستعال فأشبهت سائر كناياته ، وذكر القاضي فيها احمالا أنها صريحة لامه لافرق ببن فعلت وأفعلت نحو عظمته وأعظمته وكرمته وأكرمته وليس هذا الذي ذكره بمطرد فأنهم يقولون حييته من التحية وأحييته من الحياة وأصدة المرأة صداقا وصدقت حديثها تصديقا ويفرقون ببن أقبل وقبل وأدبر ودبر وأبصر و عرو ويفرقون ببن المعاني المختلفة بحركة أو حرف فيقولون حمل لما في البطن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح اشتل في الاذن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح اشتل في الاذن وبالكسر لتقل الحمل ، وهمنا فرق بين حل قيد النكاح و ببن غيره بالتضعيف في أحدها والهمزة في الآخر ، ولو كان معنى المعنظين واحداً القيل طلقت الاسيرين والفرس والطائر فهو طالق وطنقت الدابة فهي طالق ومطلقة ولم يسمع هذا في كلامهم وهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان قال أنت الطلاق فقال الفاضي لاتختلف الرواية عن احمد في أرالطلاق يقع به نواد أو لم ينود وجهذا قال ابوحنيفة ومالك رلا صحاب الشافعي فيه رجهان راحدهما) أنه غير صريح لا به مصدر و لاعيان لا نوصف بالمصادر الا مجازاً (والتر في) أن الطلاق الفظ صريح فلم يفتقر الى نية كالمتصرف منه وهو مستعمل في عرفهم قال الشاعر

نوهت باسمي في العالمين وأف ينيت عمري عاما فعاما فأنت الطلاق وأنت الطلاق ثلاثا تماما

وقولهم آنه مجاز قلما نعمالا أنه يتعذر حماله على الحقيفة ولامحل له يظهر سوى هذا لمحمل فتعين فيه

المنصوص عن احمد في هدف المسئلة أنه ما تطلق ثلاثا أن كات في اله لم يجامعها فيه ه وأبر وان كانت حائضا طمقت ثلاثا إذ طهرت وهدا مذهب الشافيي وقال القاضي وأبر الخطاب هذا على الرواية لتي قال فيها أن جمع الله للاث سنة قاما على الرواية الاخرى فاذا طهرت المقت واحدة وتطق الثانية والثانة في مكاحين آخرين أو بعد رجعتين ، قد أ. كر أحمد هذا المول فقال في رواية بهنا اذا قال الامر أنه أنت طالق ثلاثا السنة بقد اختلموا فيه فمنهم من يقول يقع عليها الساعة واحدة فاو راجعها نقع عليها تطليقه أخرى وتكرن عنده على أخرى وما يبح في قرام هذا فيحتمل أن أحمد أوقع الثلاث الان ذاك عنده سنة عويحتمل أنه أوقعها لوصفه الثلاث عا الانتصف به فا لني الصفة وأوقع الطلاق كالوفال لحائض أنت طالق في الحال الله و عيمة يقع في كل قرء طانه مايدل على هذا أو قال يقع عليها الثلاث ولا حفى لقوله السنة ، وقال أبو حايفة يقع في كل قرء طانه وأن كانت من ذرات الاشهر وقع في كل شهر طلق وبني على أصله في أن السنة تفرق الثلاث على وائتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أودت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا الأنه مذهب واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وإن قال أودت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا الأنه مذهب

(فصل) وصربح الطلاق المجمية بهشم فاذا أني بها العجمي وقع الطلاق منه بغير نية وقال النخعي وأبوحنيفة هو كناية لايطاق به الا بنية لان معناه خليتك وعده الفظة كناية

ولنا أن هذه الانظة بلسانهم موضوعة للطلاق يستعملونها فيه فأشبهت افظ الطلاق بالعرببة ولولم تكن هذه صريحة لم يكن في المجمعية صريح الطلاق وهذا بعيد ولا يضر كونها يمعني خلينكفان.معنى طلقك خلينك أيضاً الا أنه لما كان موضوعا له يستعمل فيه كان صريحا كذا هذه ولا خلاف في أنهاذا نوى بهــا الطلاق كانت طلاقا، كذلك قال الشعبي والنخعي والحسن ومالك والثوري وأبو حنيفة وزفر والشافعي

﴿ مسئنة ﴾ قال (واذا قال لها في الفضب أنت حرة أو لطمها فقال هـ ذا طلاقك فقد وقع الطلاق)

(الكلام في هذه الميثلة في فصاين

(أحدهما) في أن هذا اللفظ كناية في الطلاق اذا نواه به وقم ولا يقم من غير نيسة ولا دلالة حال ولا نعلم خلافًا في أنت حرة انه كناية فأما إذا الطمها وقال هذا طلاقك فان كثيراً من الفتها. قالوا ايس هذا كناية ولا يقع به طلاق، وإن نوى لان هذا لا يؤدي معنى الطلاق ولا هو سبب له ولا حكم فلم يصح التعبير به عنه كقوله (عفر الله الك) وقال ابن حامد يتم به الطلاق من غير نية لان تقديره

ط أنية من أهل العلم ، وقد ورد به الاثر فلا يبعد أن يربده قال أصحابنا يدبن وهل يقبل في الحيكم " على وجبين (أحدهم لايقبل لان ذلك ليس بسنة (والثاني) يقبل لما قدمنا . فان كانت في زمن البدعة مقال سبق الماني الى قولي السنة ولم أرده وأعا أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه الك لا قاعها فاذا اعترف بما يوقعها قبل منه

(فصل) فان قال انت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة و بعضهن للبدعة طلقت في الحال طلقتين وتأخرت الثالثة الى الحال الآخرى لانه سوى بين الحالتين فاقتضى الظاهر ان يكونا سوا. فيقع في الحال واحدة ونصف ثم يكمل النصف لكون الطلاق لا يتبعض . ومحتمل أن يقع طلقة ويتأخر أثنتان إلى الحال الاخرى لان ألبعض يقع على ما دون الـكل ويتناول القليل من ذلك والـكشير فيقع أقل ما يقع عليه الاسم لانه اليقين وما زاد لا يقع بالشك فيتأخر الى الحال الاخرى فان قيل لم لا يقع من كل طلقة بعضها ثم يكمل فتقع الثلاث ? قلنا متى امكنت القسمة من غير تكسير وجبت القسمة على الصبحة فان قال نصفهن للسنة ونصفهن للبدعة وقع في الحال اثنتان وتأخرت الثالثة وان قال طلقتان للسنة ووأحدة للبدعة او طافتان للبدعة وواحدة للسنة فهوأعلى ما قال نان طلق ثم قال نويت ذلك ان فسر نيته عا

أيضا، ويحتمل انه الما يوقعه اذا كان في حال الفضب فيكون الفضب قائما مقام النية كا قام مقامها في قوله أنت حرة، ويحتمل أن يكون لطمه لها قرينة تقوم مقام النية لانه يصدر عن الفضب فجرى مجراء والصحبح انه كناية في الطلاق لانه محتمل بالتقدير الذي ذكره ابن حامد ومحتمل أن يويد انه سبب الطلاقك لكون الطلاق معلقا عليه فصح أن يعبر به عنه وليس بصر عم لانه احتاج الى تفدير ولو كان صربحا لم يحتج الى ذقت ولانه غير موضوع له ولا مستعمل فيه شرعا ولا عرفا فأشبه سائر الكنايات صربحا لم يحتج الى ذقت ولانه غير موضوع له ولا مستعمل فيه شرعا ولا عرفا فأشبه سائر الكنايات وعلى قياسه مالو اطعمها او سقاها او كساها وقال هذا طلاقك او لو فعلت المرأة فعلا من قيام او قمود او فعل هو فعلا ، وقال هذا طلاقك فهو مثل لطمها الا في أن اللمام بدل على الفضب القائم مقام النية فيكون هو أيضا قائما مقام افي وجه وما ذكرنا لا يقوم مقام النية عند من اعتبرها

(الفصل الثاني) أنه أذا ألى بالكناية في حال الغضب فذكر الحرقي في هذا الموضع أنه يتع الطلاق وذكر القاضي وا و بكر وابر الخطاب في ذلك روايتين

(احداهما) بتع الطلاق، قال في روابة الميموني اذا قال لزوجته أنت حرة لوجه الله في الرضا. لاني الغضب فأخشى أن يكون طلاقا

(والرواية الاخرى) ليس بطلاق وهو قبل ابي حنيفة والشافعي الاأن أباحنيفة يتمول في اعتدي واختاري وأمرك ببدك كقولنا في الوقوع واحتجا بأن هذا ليس اصر بح في الطلاق ولم ينوه به فلم يقع به الطلاق كحال الرضاء ولان مقتضى الفظ لا يتفير بالرضاء والفضب ، ومحتمل أن ماكان من الكنايات لا يدعمل في غير الفرقة الانادراً نحو قواء أنت حية لوجه الله واعتدي واستبر في وحبلك

يوقع في الحال طلقت وقبل لانه يقتضي الاطلاق ولانه غير منهم فيه وان فسرها بما يوقع طلقة واحه قد ويؤخر اثنتين دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحركم فيه وجهان (اظهرها) انه يقبل لان البعض حقيقة في الفليل والكثير فما فسر كلامه به لا يخالف الحقيقة فيجبان يقبل (والثاني) لا يقبل لانه فسر كلامه بأخف مما يلزمه حالة الاطلاق ومذهب الشافعي على نحو هذا فان قال انت طالق ثلانًا بعضهن للسنة ولم يذكر شيئًا آخر احتمل ان تكون كالتي قبابها لانه يلزم من ذلك ان يكون بعضها للبدعة فأشبه ما لو صرح به ومحتمل ان لا يقع في الحال الا واحدة لانه لم يسو بين الحالين والبعض لا يقتضي النصف فتقم الواحدة لانها اليقين والزائد لا يقع بالشك وكذلك لو قال بعضها للسنة وباقيها للبدعة او سائرها للبدعة

(فصل) اذا قال انت طالق اذا قدم زبد فقدم وهي حائض طلقت للبدعة الا انه لا يأثم لانه لم يقصده وان قالت انت طالق اذا قدم للسنة فقدم زبد في زمان السنة طلقت وان قدم في زمان البدعة لم يقع حتى اذا صارت الى زمن السنة وقع ويصير كأنه قال ان قدم زيد انت طالق السنة لانه اوقع الطلاق بقدوم زيد على صفة فلا يقع الا عليها وان قال لها انت طالق للسنة اذا قدمز يدقبل اريد غل

على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك انه يقع في حال الفضب وجواب سؤال الطلاق من غير نية وما كا استماله الهير ذلك نحو اذهبي راخرجي وروحي برتقنعي لا يقع الطلاق به الا بنية ومذهب أبي حنينة قريب من هذا وكلام احمد والحرقي في الوقوع اناورد في قوله أنت حرة وهو مما لايستعمله الانسان في حق زوجته غالبا الا كنابة عن الطلاق ولا بازم من الاكتفاء بذلك عجر د الفضب وقوع غيره من غير نية لان ماكثر استعمله والتكلم به مخلاف مالم تجر العادة بذكره فانه لما قل استعماله والتكلم به مخلاف مالم تجر العادة بذكره فانه لما قل استعماله في حال الطلاق أو في الطلاق كان مجرد ذكره بظن منه ارادة الطلاق أذا الضم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق أو في حل الغوال النصب قوي الظن نصار ظنا غالباء ووجه لرواية الاخرى أن دلالة الحال تغير حكم الافوال والإعمال فان من قال لرجل باعفيف ابن العنيف حال تعظيمه كان حدما له ع وإن قاله في حال شتمه وتعم كان قدفا وذماء ولو قال اله لا غدر بذءة ولا يظلم حبة خردل وما أحد أوفى ذمة منه في حال الدح كان مدحا بليفا كا قال حسان ؛

فا حملت من نافة فرق رحابها أبر وأوفى ذمة من محمد ولو قاله في حال الذم كان هجا، قبيحا كنول النجاشي:
قبيلة لايفدرون بذمة ولايظامون الناس حبة خردل والل آخر كأن ربي لم يخلق لحشينه سواهم من جميع الناس السانا

بها طلقت عند قدومه حائضا كمانت أو طاهراً لانها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وأن قدم بعد دخوله بها وهي في طهر أم يصبها فيه طلقت وأن قدم في زمن البدعة لم تطلق حق بجي وزمن السنة لانها صارت ثمن لطلاقها سنة و بدعة وأن قال لامرأته أنت طالق أذا جاء رأس الشهر للسنة فكان رأس الشهر في زمن السنة وقع وإلا وقع أذا جاء زمان السنة

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال لهاأنت طالق في كلةرء طلقة وهي من اللائي لم يحضن لم نطلق حق تحيض فتطلق في كل حمضة طلقة)

وإن كانت من ذوات القرو، وقع في كل قر، طلقة ظانكانت في الفرء أوقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طاقتان في قرأين آخرين في أولها سوا، قلما القرء الحيض أوالاطهار، وسواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها، إلا أن غير المدخول بها تبين بالطلقة الاولى فان نزوجها وقع بها في القرء النياني طلقة أخرى وكذلك الحركم في النالئية فان كانت من اللائي لم محضن وقلمنا القرء الحيض لم تطلق حتى نحيض فتطلق في كل حيضة طلقة ، وان قاما القرء الاطهار احتمل أن تطاق في الحال واحدة ثم لا تطلق حتى نحيض ثم نطهر فتطلق اثنانية ثم الثالثة في القرء، لان الطهر قبل الحيض كله قر، واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعد الحيض لان القوء هو الطهر بين

وهذا فى هذا الموضع هجا. قبيح وذم حتى حكى عن حسان انه قال ما اراه الاقدساح عليهم ولولا انقرينة ودلالة الحال كان من احسن المدح وأبلغه وفي الافعال لوان رجلا قصد رجلا بسيف والحال يدل على المزح واقعب لم يجز قتله ولو دات الحال على الجد جاز دفعه بالفتل والفضب همنا يدل على قصد الطلاق فيقوم مقا.ه

(فصل) وإن أتى بالكناية في حال سؤال الطلاق فالحسكم فيه كالحسكم في ما إذا أتى بها في حال الفضب على مافيه من الخلاف والنفصيل والوجه الذلك مانقدم من التوجيه الاان المنصوص عن أحمد همهنا أنه لايصدق في عدم النية قال في رواية أبي الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكن سألته الطلاق فان كان بينها غضب قبل ذلك فيفرق بين كونه جوابا للدوال وكونه في حال الغضب وذلك لان الجواب ينصرف الى السؤال فلوقال في عندك دينار قال نعم أو صدقت كان اقرارا به ولم بقبل منه تفسيره بغير الاقرار ولو قال زوجتك ابنتي و بعتك أنه بي هذا فقال قبلت صح وكفي ولم يحتج الى زيادة عليه ولو أراد بالسكناية حال الفضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم بقع الطلاق لانه لوأراده بالصريح لم يتع فبالسكناية أولى واذا ادعى ذلك دين وهل يقبل في الحديم؛ فظاهر كلام أحمد في رواية أبي الحارث لم يتع فبالسكناية أولى واذا ادعى ذلك دين وهل يقبل في الحديم؛ فظاهر كلام أحمد في رواية أبي الحارث انه يصدق ان كان في انفضب ولا يصدق ان كان جوابا لدؤال الطلاق ونقل عنه في موضع آخر انه اذا قال انت خاية أو بريئة أو بائن ولم يكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق فم فه ومناه لا يصدق مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح انه يصدق لما يوى سعيد مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح انه يصدق لما يوى سعيد على مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح انه يصدق لما يوي سعيد

حيضتين وكذلك لو حاضت الصغيرة في عدتها لم تحتسب بالطهر الذي قبل الحيض من عدتها في أحد الوجهين الوجهين ، والحسكم في الحال كالحسم في الصغيرة لان زبن الحمل كله قرء واحد في أحد الوجهين اذا قلنا الاقراء الاطهار ، والوجه الآخر ليس قرء على كل حال ، وإن كانت آيسة فقال الفاضي تطلق واحدة على كل حال لانه علق طلاقها بصفة يستحيل فيها فلغت ووقع بها الطلاق كما لو قال لها: أنت طالق للبدعة ، وإذا طلقت الحامل في حال حملها بانت بوصفه لان عديها تنقضي به فلم يلحقها طلاق آخر فان استأنف أو راجها قبل وضع حملها ثم طهرت من النفاس طلقت أخرى ثم إذا حاضت ثم طهرت وقعت الثالثة

(فصل) ذان قال أنت طالق للسنة انكان الطلاق يقع عليك السنة وهي في زمن السنةطلقت بوجود الصفة ، وإن لم الحكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع بحال لان الشرط ما وجد وكذلك إن قال أنت طالق للبدعة إنكان الطلاق يقع عليك للبدعة ، ان كانت في زمن البدعة وقع ، والا لم يقع بحال ذانكانت عمن لا سنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضي فيها احتمالين

(أحدهما) لا يقع في المسئلتين لان الصفة ماوجدت فأشبه مالو قال: أنت طالق إن كنت هاشمية ولم تـكن كذلك .

باسناده أن رجلا خطب إلى قوم فقالوا لانزوجك حتى تطلق امر أتك فقال قد طلقت ثلاثا از وجوه ثم أمسك امر أته فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا ؟ قال ألم تعلموا اني تزوجب فلانة مم طلقتها ثم تزوجت فلانة وطلقتها في مناب عن ذلك فقال له نيته ولانه أمر يعتبر بنيته فيه فقبل قوله في ما يحتمله كما لو كرر لفظا وقال أردت التوكيد

مسئلة ﴾ قال (أبو عبدالله واذا قال لها انت خلية أو انت برية أوأنت بائن أو حبلك على غاربك أو الحقي بأهلك فهو عندي ثلاث ولـكن أكره أن أفتى به سـواء

دخل بها أولم يدخل)

أكثر الروايات عن أبي عبد الله كراهية الدتيا في هذه الكمايات مع ميله الى انها ثلاث وحكى ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (احداهما) أنها ثلاث (والثانية) يرجع الى مانواه اختارها ابو الخطاب وهومذهب الشافعي قال يرجع إلى مانوى فان لم ينو شيئا وقعت واحدة و محوه قول النخعي الا أنه قال يقم طلقة بائمة لان الفظه يقتضي البينونة ولا يقتضي عددا و روى حنبل عن أحدما يدل على هذا فا دقال بزيدها في مهرها ان أرادرج تها ولو وقع ثلاث لم يبح له جعتها ولو لم تبن لم يحتج الى زيادة في مهرها

(والثاني) تطلق لانه شرط لوقوع الطلقة شرطاً مستحيلاً فلغى ووقع الطلاق ، والاول أشبه ، وللشافعي وجهان كمهذين .

وكذلك إن قال أعدله أو أكمله أو أنمه أو أوفضله أو طلقة جليلة أو سنية ، فكذلك كله عبارة وكذلك إن قال أعدله أو أكمله أو أنمه أو أوفضله أو طلقة جليلة أو سنية ، فكذلك كله عبارة عن طلاق السنة ، وبه قال الشافعي وقال محمد بن الحسن إذا قال أعدل الطلاق أوأحسنه كقولنا، وان سنته أو أعدله وقع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والبدعة وقت، فاذا وصفها عما لا تتصف به سقطت الصفة كما لو قال انبير المدخول بها : أنت طالق طلقة رجعية ، أو قال لها أنت طالق للسنة أو للبدعة .

ولنا أن ذلك عبارة عن طلاق السنة ويصح وصف الطلاق بالسنة والحسن لكونه في ذلك الوقت موافقاً للسنة مطابقاً للشرع فهو كقوله أحسن ، وفارق قوله طلقة رجمية ، لان الرجمية لا تكون إلا في عدة ولا عدة لها فلا يحصل ذلك بقوله فان قال نويت بقولي أعدل الطلاق وقوعه في زمان الحيض لانه أشبه باخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لانه إفرار على الحيض لانه أشبه باخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لانه إفرار على نفسه بما فيه تغليظ ، وان كانت في حال السنة دين فيا بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم ؟ على وجهين فيا تقدم.

وقال الثوري وأصحاب الرأي ان نوى ثلاثًا فنلاث وان نوى اثنتين او وأحدة وقعت وأحدة ولا يقم اثنتين لان الكناية تقتضي البينو ة دون العدد والبينونة بينونتال صفرى وكبرى فالصفرى بالواحدة والكبرى بالثلاث ولو أرقعنا اثنتين كان موجبه العدد وهي لا تقتضيه

وقال ربيعة ومالك : يقع بها الثلاث وان لم ينو إلا في خلع أو قبل الدخول فأنها تطلق وأسدة لانها تقتضي البينونة والدينونة للحصل في الحام وقبل الدخول بواحدة الم يزد عليها لان الانظ لا يقنني زيادة عليها وفي غيرها يقم الثلاث ضرورة ال البينونة لانحصل الا بهاروجه أنها ثلاث اله فول أصحب بوسول الله وتيالية فروي عن علي وابن عمر وزيد بن ثابت انها ثلاث ، قل أحمد في الحلية والبربئة والبيئة قول على وابن عمر قول صحيح ثلاثا

وقال على والحسن والزهري في البائن أنها ثلاث. وروى النجاد باسناده عن نافع أن رجلا جاء الى عاصم وابن الزمير فغال ان ظهري هذا طلق امرأ لهالبته قبل أن يدخل بها فهل تجدان له رخص ا

[﴿] مستَّنة ﴾ (وان قال أُقبِحه أَو أُسميجه أَو أَفْشه أَو أُردأَه أَو أُلكِمه حمل على طلاق البدعة) فان كانت في وقت البدعة والا وقف على مجيء زمان البدعة

وحكي عن أبي بكر أنه يقم ثلاثاً ان قُلنا ان جم الثلاث بدعة وينبني أن يقع الثلاث في وقت البدعة لميكون جامعا لبدعتي الطلاق فيكون أفبيح الطلاق ، وان نوى بذلك غير طلاق البدعة نحن أن يقول أما أردت ان طلاقك أقبيح الطلاق لا نك لا تستحقينه لحسن عشرتك وجميل طريقتك وقع في الحال ، وان قال أردت بذلك طلاق السنة لميتأخر الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل ، لان لفظه لا محتمله .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أردت أن أحسن أحوالك أو أفبحها أن تكوني مطلقة فيقع في الحلم) لان هذا يوجد في الحال فوقع فيه .

[﴿] مَسْئَلَةً ﴾ (وان قال أنت طالق طلفة حسنة قبيحة فاحشة جميلة نامة ناقصة وتم في الحال) لأنه وصفها بصفتين متضادتين فلغنا و بقي مجرد الطلاق فوقع فان قال أردت أنها حسنة لكوثماني ومان السنة وقبيحة لاضرارها بك أو قال أردت أنها حسنة لتخليصي من شرك وسوء خلقك وقبيحة

فقالا: لا ولــكما تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشهة فسلهم ثم ارجع النينا فاخبرنا فسألهم فقــال أبوهربرة لانحل له حتى تنكح زوجا غيره، وقال ابنعباس هي ثلاث وذكر عن عائشة متابعتها

وروى النجاد باسناده أن عمر رض الله عنه جعل البنة واحدة ثم جعلها بعد ثلاث نطليقات ، وهذه أقوال علما. الصحابة ولم بعرف لهم مخالف في عصرهم فيكان إجماعا ، ولانه طبق اصأته بلفظ يقتضي البينونة فوجب الحكم بطلاق تحصل به البينونة كالوطلق ثلاثا أو نوى الشلاث واقتضاؤه للبنونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البنة لان البت القطع فيكأنه قطع النكاح كله والدلك يعبر به عن الطلاق الثلاث كما قالت اصأة رقاعة ان رقاعة طلقني فبت طلاقي وبتله هو من القطع أيضاً والذلك قبل في صبح البنول لا يقطاعها عن النكاح ونهى النبي والمياتية عن التبنل وهو الا يقطاع عن الذكاح بالكلية ، وكذلك الحلية والبربة يقتضيان الحلو من النكاح والبراءة منه وإذا كان الفظ من النكاح والبراءة منه وإذا كان الفظ من وردة الوقاء بما يقتضيه الفظه ولا يمكن إيقاع واحدة بائن لأنه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق ضرورة الوقاء بما يقتضيه الفظه ولا يمكن إيقاع واحدة بائن لأنه لا يقدر على ذلك بصريح الطلاق فكذلك بكنايته ولم ينوقوا ببن المدخول بها وغيرها لان الصحابة لم يفرقوا ، ولان كل النظة أوجبت الثلاث في المدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله انت طالق ثلاثا

فأماً حديث ركامة فان أحمد ضعف إسناده فلذلك تركد، وأما فوله عليه السلام لابنة الجون « الحقي بأهلك » فيدل على أن هذه اللذفاة لا تفتضي الثلاث وليست من الفظات التي قال الصحابة فيها بالثلاث رلا هي مثابا فيقتصر الحكم عليها، وقولهم أن الكناية بالمية كالصريح قائماً نعم إلا أن

لكونها في زمن البدعة وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق وهل يقبل في الحبكم ? يخرج على وجهين

(فصل) فان قال أت طالق طلاق الحرج فقال القاضي معناه طلاق البدءة لأن الحرج الضيق والأنم فيكأنه قال طلاق الأم وطلاق البدءة طلاق الأنم وحكى ابن المنذر عن على رضي الله عنه أنه يقم ثلاثا لان الحرج الضيق والذي يضيق عليه و يمنعه الرجوع اليها و يمنعها الرجوع هوالثلاثوهومع ذك طلاق بدعة و فيه اثم فيجتمع عليه الامر ان الضيق والاثم ، وان قال طلاق الحرج والسنة كان كقوله طلاق السنة والمدعة

﴿ باب صريح الطلاق وكنايته ﴾

لايقع الطلاق بنير افظه فلو نواه بقلبه من غير الفظ لم يقع في قول عامة أهل العلم منهم عطا وحار ابن زيد وسعيد بن جبر ويحيى بن أبي كـ ثير والشافعي واسحاق وروي أيض عن القاسم وسالم والحسن والشعبي وقال الزهري إذا عزم على ذلك طلقت وقال ابن سبرين فيمن طلق في نفسه أليس قد علمه الله « المغنى والشرح المحبير » (٣٥) « الجزء الثامن »

الصربح ينقسم الى ثلاث تحصل بها البينونة والى مادرنها بما لانحصل به البينونة فكذلك الكناية تنقسم كذلك فحنها ما يقوم مقام الصريح المجصدل للبينونة وهو هذه الظاهرة ومنها مايقوم مقسام الواحدة وهو ما عداها والله أعلم

(فصل) وذكر الفاضي أن ظاعر كلام أحمد والحرقي ان الطلاق يتم بهذا الحكمنايات من غير نية كقول مالك لانه اشتر استعالها فيه فلم تحتج الى نية كالصريح ،ومنهوم كلام الحرقي أنه لا يقع الا بنية لتوام واذا ألى بصرح الطلاق وقع نواه أو لم ينوه فحنهومه از غيرالصريح لا يقع الابنية ولان هذا كناية فلم يثبت حكمه بغير نية كسائر الحكنايات

(فصلُ) والـكنابة ثلاثة أقسام ظاهرة وهي سنة أناظ خابة وبرية وبائن وبنة وبنلة وأمرك يدك الحسكر فيها ما بيناه في هذا لفصل و وان قال أنت طاق فائن أو البنة فكذلك الا أنه لا محتاج الى نية لانه وصف بها الطلاق الهم يح وان قال أنت طاق لارجة لي عليك وهي مدخول بها فهي ثلاث وقال أحد اذا قال لامرأته أنت طاق لا جهة فيها ولا مثنوية هذه مثل الحلية والبرية ثلاثا هكذا هو عندي وهذا قول أبي حنية وان قال ولا رجمة لي فيها بلوا و فكذلك ، وقال أصحاب أبي حنيفة تمكون رجعية لانه لم يصف الطائلة بذلك وانها عطف عليها

ولنا أن الصفة تصح مع العطف كما لوقال بمثك بعشرة وهي مغربية صح وكان صفة النمن قال الله تعالى (إلا استمعوه وهم يلعبون وان دُل أنت طالق واحدة بائدا أو واحدة بنة ففها ثلاث روايات (احداهن) أنها واحدة رجية وياغو مابعدها قال أحد لا أعرف شيئا منقدما ان نوى واحدة تدكون

ولنا قول الذي عَلَيْكَانُوْ « إن الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل » رواه النسأي والزمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزبل الملك فلم يحصل بمجر دالنية كالبيع والهبة وكذلك إن نواه بقلبه وأشار بأصبمه فانه لا يتم لما ذكر ماه. إذا ثبت أنه يعتبر له اللفظ فهو يتصرف الى صريح وكذاية ، فصر بحه لفظ الطلاق وما تصرف منه في الصحبح وهو اختيار أن حامد فاذا قال أنت طالق أو مطلقة أرقال طلقتك وقع الطلاق من غيرنية ، والكناية لا يقع بها الطلاق حتى ينويه أو يأني عا يقوم مقام نيته

وهذا مذهب الشافعي ومذهب أب حنيفة أن صريحه يختص بلفظ الطلاق والسراح وما تصرف منهن)
وهذا مذهب الشافعي ومذهب أب حنيفة أن صريحه يختص بلفظ الطلاق وما تصرف منه ووجه هذا القول أن لفظ الفراق والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيرا فلم يكونا صريحين فيه كسائر كنايانه، ووجه قول الخرقي أن هذه الالفاظورد بها المكتاب في الفرقة بين الزوجين فكاناصريحين فيه كناغظ الطلاق قال الله تعالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وقال (فامسكوهن بمعروف أو مسحوهن بمعروف أو تسريح باحسان) وقال سبحانه (فيما لين أمتعكن مسرحوهن بمعروف) وقال سبحانه (وإن يتفرقا بغن الله كلامن سعته) وقال سبحانه (فتعالين أمتعكن

بائنا وهذا مذهب الشافعي لانه وصف الطلقة بما لا تنصف به فاغت الصفة كالوقال أنت لحالق طلقة لا تقع عليك واشانية هي ثلاث قاله أبو بكر وقال هو قبل أحمد اذا أتن بما يقتضي اشلات فوقع والها قبله واحدة كالوقال أنت طابق واحدة ثلاثا روالثالثة) رواها حنبل عن أحمد اذا طلق امر أنه واحدة النية فان أمر ها بيدها بزيدها في مهرها ان أراد رجعتها ، فبذا يدل على أنه أوقع بها واحدة باثنا لانه جمل أمرها بيدها ولو كأت رجعية لما كان أمرها ببدها ولا احتاجت الى زيادة في مهرها ولووقع ثلاث لما حلت له رجعتها ، وقال أبر الخطاب هذه لرواية تخرج في جميع الكذابات الظاهرة فيكون ذلك ثل له الراهيم النخعي، ووجبه أنه أوقع الطلاق بصفة البينونة موقع على ما وقع، ولم بزد على واحدة لان لفظه لم يقتض عدداً فلم يقع أكثر من واحدة كالوقال انت الق وحمل القاضي رواية حنبل على أن ذلك بعد انقضاء العدة .

(١)كـذا في الاصول ولـكنه لم يذكر غير تسعة

(القسم الذي) مختلف نيها وهي ضربان منصوص عليها وهي عشرة (١) اسقي بأهلك ، وحبلك على غاربك، ولا هي عشر الله عليك ، وأنت علي حرج وأنت الي حرام ، والأعس منزو - ين وشئت ، وغطي شمرك ، وانتحرة ، وقد أعنقنك ، فهذه عن أهد فيها روايتان [احراه]] أنها ثلاث ا والثانية) ترجع الى ما نواه وان لم ينو شيئا فواحدة كسائر الكنايات

(والضرب اثناني) مقيس على هذه وهي استبرئي رحمك وحلات الازواج وتقنعي ولاسلطان لي عليك، فهذه في معنى المصوص عليها فيكون حكمها حكمها ، الصحيح في قوله الحقي بأهلك أنها واحدة

وأسرحكن سراحا جميلا) والقول الاول أصع فان الصريح في الشيء ماكان نصاً فيه لا يحتمل غيره إلا احتمالا بعيداً، والهظة الفراق والسراح إن وردت في القرآن بمنى المؤرقة بين الزوجين فقد وردت فيه الهير ذلك المهنى وفي العرف كثيراً فال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقال (وما تفرق الذين أو توا الكتاب) فلا معنى لنخصيصه بفر فة الطلاق على أن قوله (أو فارقوهن بمعروف) لم يرد به الطلاق وأنما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولا يصح قياسه على لفظ الطلاق فانه مختص بذلك سابق إلى الافهام من غيرقرينة ولادلانة بخلاف الفراق والسراح

(مسئلة) (فني أنى بصر بح الطلاق وقع نواه أو لم ينوه)

وجملة ذلك أن الصريح لا بحناج إلى نية بل يقع من غير قصد فتى قال أنت طائق أو مطلقة أو طلقتك وقع من غير نية بغير خلاف لان ما يعتبر له القول يكتفى فيه به من غير نية أذا كان صريحا فيه كالبيع سواء قصد المزح أو الجد لفول النبي عَلَيْكُونُ « ثلاث جدهن جدوه لهن جد النكاع والطلاق والرجعة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن جد الطلاق وهزله سوا، روي هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسمودو تحوه عناه وعبيدة وبه قال الشافعي وأبو عبيد قال أبو عبيد هو قول سنمان وأهى المراق . فأ ما لفظ الفراق

ولا نكون ثلاثا الا بنية لان النبي التيالية قال لابنة الجون و الحتي بأهاك ، متفق عليه ولم يكن النبي ولله المحان ثلاثا اوقد نهى أمنه عن ذلك، قال الأرم قلت لابي عبدالله إن النبي عليه قال لابة الجون و الحتي بأماك، ولم يكن طلاق ألم يكن النبي عليه المحتى المسنة فقال لا أدري، وكذلك قوله اعتدي واستبرئي رحمك لا يختص الثلاث فان ذلك يكون من الواحدة كا يكون من الثلاث ، وقد روى أبو هربرة عن رسول الله عليه فال السودة ابنة زمعة اعتدي فجه الها تطليقة وروى هشيم أنبأنا الاعش عن المنهال بن عمر و أن أميم بن دجاجة لاسدى طاق امرأنه تطليقتين ثم قال هي على حرج وكتب في ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال أما إنها ليست بأهونهن وأما سائر الفظات قان قاذا هي ظاهرة فلان معناها معنى الظاهرة فان قوله لاسبيل لى عليك ولا يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق وبه النسكاح ، وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق وبه النسكاح ، وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه لان الرجعية غير محرمة وكذلك حلل كان قراء حلان النسكاح ، وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه فلأ نهامحتملة فان قوله حلات للازواج أي بعد انقضاء عدتك اذ لا يمكن حلها قبل ذلك والواحدة تحلها فلأ نهامحتملة فان قوله حلات للازواج أي بعد انقضاء عدتك اذ لا يمكن حلها قبل ذلك والواحدة تحلها وكذلك انكحي من شئت وسائر الالفاظ يتحقق معناها بعد قضاء عدتها

(القسم الثالث) الحفية نحواخرجي واذهبي وذوقي وتجرعي وانت مخلاة واختاري ووهبتك لأهلك وسائر مايدل على الفرقة ريؤدي معنى الطلاق سوى القدمذ كر وفهذه ثلاث ان نواها أو أطلق تال احمد ماظهر من الطلاق فهو على ماظهر وماءني به الطلاق

والسراح فينبني على الحلاف فيه، فمن جعله صريحا أوقع له الطلاق من غير نية ومن جعله كناية لم يوقع به الطلاقحتى ينويه ويكون بمنزلة الكنايات الحفية، فان قال أردت بقولي فارفتك أي بجسمي أو بقلبي أو بمذهبي أو سرحتك من يدي أو شغلي أومن حبسي أوسرحت شعرك قبل قوله

(مسئلة) (فان نوى بقوله أنت طالق من وناق أو أراد ان يقول طاهر فسبق لسانه أو أراد أن يقول طاهر فسبق لسانه أو أراد أنها مطلقة من زوج كان قبله لم تطلق فان ادعى ذلك دين، وهل يقبل في الحكم؟ على روايتين الا ان بكون في حال الغضب أو بعد سؤالها الطلاق فلا يقبل)

اذا نوى بقوله أنت طالق من وثاق أو قال أردت أن أقول طلبتك فسبق اساني فقلت طلقتك أو نحو ذلك دين فيما بينه وبين الله تمالى (فمتى علم من نفسه ذلك لم يقع عليه فيما بينه وبين ربه) قال أبوبكر لا خلاف عن أبي عبدالله انه اذا أراد أن يقول لزوجته اسقيني ماء فسبق لسانه فقال أنتطالق أو أنت حرة أنه لاطلاق فيه و نقل ابن منصور عنه أنه سئل عن رجل حلف فجرى على لسانه غير مافي قلبه فقال أرجو ان يكون الامر فيه و اسماً، وهل تقبل دعواه في الحكم ? ينظر فان كان في حال الغضب أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق لم يقبل في الحكم كانت دعواه أو سؤ الها الطلاق المنافق المنافق

نهر على ماعني مثل حبلك على غاربك إذا نوى واحدة او اثنتين او ثلاثافه وعلى ما نوى و مثل لا سبيل لي عليك ، وإذا نص في هاتين على انه يرجع إلى نيته ف كذلك سائر الكنايات و هذا قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يتم اثنتان وان نواهما وقع واحدة وقد نقدم ذكر ذلك ، وان قال انت راحدة فهي كناية خفية لكنها لا نقع بها الا واحدة وان نوى ثلاثا لا نها لا تحتمل غير الواحدة وان قال اغناك الله فهي كناية خفية لانه محتمل اغالث الله إلى الطلاق لقول الله تعالى (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته)

(فصل) والطلاق الواقع بالكنايات رجيمالم بقع النلاث في ظاهر المذهب وهوقول الشافعي وقال أبو حنيفة كام الوائن الا اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة لانها نقتضي الينونة فنقع البينونة كقوله انت طالق ثلاثاً

ولنا انه طلاق صادف مدخولابها من غير عوض ولا استيفا. عدد فوجب ان يكون رجميا كصريح الطلاق وما سلموه من السكنايات وقولهم انها تقتضي البينونه قلنا فينبغي ان تبين بثلاث لان المدخول بهالاتبين الا بثلاث او عوض

(فصل) فأما مالا يشبه الطلاق ولا يدل على الفراق كفوله اقعدي وقومي وكلي واشربي وأقوبي والوبي والمعميني واسقيني وبارك الله عليك وغفر الله للك وما احسنك واشباه ذلك الميس بكناية ولا نطلق به وان نوى لان اللفظ لا محتمل الطلاق فلو وقع الطلاق به لوقع بمجرد النية وقد ذكرنا أنه لا يقع بها وبهذا

خالفة للظاهر من وجهين فلا تقبل وان لم بكن في هذه الحال فظاهر كلام أحمد في رواية ابن منصور وأبي الحارث أنه يقبل قوله وهو قول جابر بن زيد والشعبي والحكم حكاه عنهم أبو حفص لانه فسر كلامه بما محتمله احبالا غير بعيد فقبل كالوفال أنت طالق أنت طالق وقال أودت بالثانية افهامها، وقال القاضي فيه روايتان (احداهما) التي ذكر ناها قال وهي ظاهر كلام احمد (والثانية) لايقبل وهو مذهب الشافعي لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر في العرف فلم يقبل في الحركم كالو أقر بعشرة ثم قال زيوفا أو صغاراً أو الى شهر ، فاما ان صرح بذلك في اللفظ فقال طلقتك من و ثاقي أو فارقتك بجسمي أوسرحتك من يدي فلا شك أن الطلاق لا يقع لان ما يتصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرطوذ كر أبو بكر في قوله أنت مطلقة إن هو نوى أنها مطلقة طلاقا ماضيا من زوج كان قبله لم يكن عليه شي و والناني لا يقع وهذا من قوله يقتضي ان تكون هذه الفظة غير صريحة في أحد الفولين قال الفاضي والمنصوص عن أحمد انه صريح وهو صحيح لان هذه متصرفة من لفظ في أحد الفولين قال الفاضي والمنصوص عن أحمد انه صريح وهو صحيح لان هذه متصرفة من لفظ وجه ثالث أنه يقبل ان كان وجد لان كلامه محتمله ولا يقبل ان لم يكن وجد لانه لا يحتمله وقد ذكر نا في فقيه وجه ثالث أنه يقبل ان كان وجد لان كلامه محتمله ولا يقبل ان لم يكن وجد لانه لا يحتمله وقد ذكر نا في ذلك روايتين غير هذا الوجه

قال أبو حنيفة ، واختلف 'صحاب الشائعي في قوله كلي و'شربي فقال بعضهم كفولنا وقال بعضهم هو كناية لانه يحتمل كلي ألم الطلاق اشربي كأس الفراق فوتع به كفواننا ذوقي وتجرعي

وانا أن هذا اللفظ لا يستعمل بمفرده الا فبه لا ضرر فيه كنحو قوله تعالى (كاوا و شربوا هنيئا بما كنتم تعملون ـ وقال ـ فكاره هنيئا مريئا) فلم بكن كناية كقرله اطعميني، وفارق ذوقي وتجرعي قانه يستعمل في المسكاره كقول الله تعلى (ذق انك انت العزيز السكريم ـ وذوقواعذاب الحريق وردوقوا مص سقر) وكذلك النجرع قبل الله تعالى (يتجرع، ولا يكاديسيف، فلم يصح ان يلحق بهما اليس، ثلهما (فصل) قان قبل انا منك طالق أو جهل امر امرأته ببدها فقالت انت طالق لم تطاق زوجته نص عليه في رواية لا نرم وهوقول ابن عباس والثوري وأبي عبيد و صحاب الرأي وابن المدر وروي نحوذاك فلك عن عمل بن عفان رضي الله عنه، وقال ما لك والشافعي تطاق اذا نوى به الطلاق وروي نحوذاك عن عمر وابن مسعود وعطا، والنجمي والقامم واحجاق لان الطلاق از الة الكاح وهو مشترك ببنها فاذا صح في احدهم صحفي الآخر ولاخلاف في انه لايقم به الطلاق من غير نية

ولنا أنه محل لا يقع الطلاق باضافته أليه من غير نية فلم يتع وأن نوى كالاجهبي رلا به لو قال : أما طالق ولم يقل منك لم يقع ولو كان محلا قصلاق لوقع بذقت كالرأة ولان الرحل اللك في أنذ كذح وللمرأة مملوكة الم يتم إزلة الملك باضابة لارائة إلى الماقت كالعتق، وبدأ على هذا أن الرجل لا وصف بأنه مطلق بخلاف المرأة ، وجاء رجل إلى ابن عباس فقل ملكت أمرأتي أمرها فطلقتني ثلاث فقال ابن عباس خطا الله نواها أن الطلاق قت وليس لهاعليك ، رواه أبو عبيد و لا ترم واحتج به أحد

﴿ مسئلة ﴾ (ولو قبل له أطلقت امرأتك فقال نعم وأراد الكذب لحلقت ولو قبل له ألك امرأة قال لا وأراد الكذب لم تطلق)

أما اذا قيل له اطلقت امر أنك قال نهم أوقيل له امر أنك طالق فقال نعم طلقت امر أنه وإنام ينو وهذا الصحيح من مذهب الشافعي واختاره المزني لان نعم صريح في الجواب والصريح للفظ الصريح صريح عالا ترى لو قيل له لفلان عليك الف عمال أنم وجب عليه فان قيل له أطلقت امر أنك فقال قد كان وبض ذلك وقال أردت الايفاع وقع وان قبل أردت أنني خلقت طلانها بشرط قبل لان ما قاله محتمل وان قال أردت الاخبار عن شيء ماض أو نيل له ألك امر أة فقال قد طلقتها ثم قال اعاثردت أي طلقتها في نكاح آخر دين فيما بينه و بين الله تعالى وأما في الحكم فإن لم يكن وجد ذلك منه لم يقبل وان كان وجد فعلى وجهين عواما اذا قيل له ألك امر أة فقال لا وأراد به المكذب الم يلزمه شيء لان قو له لي امر أة وجد فعلى وجهين عواما اذا قيل له ألك امر أة فقال لا وأراد به المكذب الم يلزمه شيء لان قو له لي امر أة له أرنم بنوشيثا لم تطلق لعدم النية المشترطة في الكذاب أي سليمان المناه طلاقها طلاقها طلاقها طلقت لانها كما ية صحبتها المية و بهذا قال الزهري ومالك وحماد بن ابي سليمان أراد بهذا اللفظ طلاقها طلقت لانها كما ية صحبتها المية و بهذا قال الزهري ومالك وحماد بن ابي سليمان

(فصل) وإن قال أنا منك بائن أو بري، فقد ترقف أحمد فيه ، قال أبر عبدائي بن حامد يتخرج على رجه بين (أحدهم) لا يقم لان الرجل محل لا يقم العالاق باضافة صر بحه اليه فلم يقم باضافة كنايته اليه كالأجنبي (والثاني) يقم لان الفظ البينونة والبراءة يرصف بها كل واحد من الزوجين ، يقال بالن منها و بانت منه و اري، منها و بر أت منه و كذ لك افظ الفرقة إضاف اليهما قال الله تعالى (وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته) وقال تعالى (يفرقون به بين المر، وزوجه) ويتال فارقته المرأة وفارقها ولا يتال طائنه ولا سرحته ولا تطافا ولا تسرحا

وان قال أما بائن ولم يقل منك غذكر القاضي فيما اذا قال لها أمرك بيدك فقالت أنت بائن ولم تقل مني الله لا يقع وجها واحدا ، وان قالت أما بأئن ونوت وقع وان قالت أنت مني بائن نملي الوجهان فيخرج همنا شل ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أتى بصر يح الطلاق لزمه نواه أولم ينوه)

قد ذكرنا ان صريح الطلاق لا يحتاج الى نية بل يتع من غير قصد ولا خلاف في ذلك ، ولان ما يعتبر له القول يكتفى فيه به من غير نية إذا كان صريحاً فيه كالبيع وسوا، قصد المزح أو الجد لتول النبي عَلَيْنَا هُمْ الله و الرجعة ، رواء أو داود والترمذي النبي عَلَيْنَا هُمْ الله على أن جده وهزان جد : النكاح والطلاق و الرجعة ، رواء أو داود والترمذي وقال حديث حسن ، قال ابن المنذر أجم كل بن أحاظ عنه من أهل الدلم على أن جد الطلاق وهزاه سوا، روي هذا عن عمر بن الخطب رأين مسود و نحوه عن عطا، وعيدة ربه قال الشاهي أبوعبيد

وابو حنيفة والشانعي وقال ابو يوسن ومحمد لانطلق لان هذا ليس بكناية ولكنه خبر هوكاذب فيه وليس بايقاع

ولنا أنه محتمل للطلاق لانه أذا طلقها فليست له إمراء فأشبه قوله أنت بائن وغيرها من الكنايات الظاهرة وبهذا يبطل قولهم

(فصل) فاما لفظة الاطلاق فليست صريحة في الطلاق لانها لم يثبت لها عرف الشرع ولا الاستمال فاشبهت سائر كناياته ، وذكر الفاضي فيها احتمالا أنها صريحة لانه لافرق بين فعات وافعات نحو عظمته واعظمته وكرمته واكرمته وليس هذا الذي ذكره مطرداً فأنهم يقولون حييته من التحية واحييته من الحياة واحدة المراة صداقاً وصدقت حديثها تصديقا و فرقون بين أفبل وقبل ودبر وادبر وبصر وابصر و يفرقون بين المباني المخاني المخانف المخاركة او حرف فيقولون حمل لمافي البطن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح الثقل في الاذن و بالكسر للقل الحمل ، وهمنا فرقوا بين قيد النكاح بالتضيف في احدهما والمعزة في الآخر ولوكان معنى الفظين واحدا لقيل طلقت الاسير والفرس والطائرة بوطالق وطلقت الدابة فهي طالق ومطبقة ولم يسمع هذا في كلامهم وهذا مذهب الشافعي

قال أبو عبيد وهو قول سفيان وأهل العراق ، فأما لعظ الفراق والسراح فيندني على الخلاف فيه فمن جعــله صريحاً أوقع به الطــلاق من غير نيـ ة ومن لم يجعــله صريحاً لم بوقع به الطــلاق حتى ينويه ويكون بمغزلة الكنايات الخفية

(فصل) فان قال الاعجمي لامر توه أنت طاق ولا يفهم معناه لم نطاق لانه ليس بمختار للطلاق فلم يقم طلاقه كالمكره ، فان نوى موجبه عندأه للاء لم يقم أيضاً لانه لا يصح منه الحتيار ما لايملم وقد فلك لو نطق بكامة الكفر من لايملم معناها لم يكفر ، وبحتمل أن تطاق إذا نوى موجبها لانه لا فط بالطلاق ناويا موجبه فأشبه العربي، وكذلك الحكم إذا قال العربي ببهشم وهولا يعلم معناها

(فصل) قان قال لزوجته وأجنبية إحداكما طالق أو قال لحمانه ابنتك طالق ولها بنت سوى المرأنه ، أوكان اسم زوجته زينب فقال زينب طالق طلقت زوجته لانه لا علك طلاق غيرها فان قال أردت الاجنبية لم يصاق نص عليه أحمد في رجل تزوج امرأة فقال لحماته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الاخرى التي ليست نزوجتي فقال بحنث ولا يتمل منه وقال في رواية أبي داود في رجل له المرأتان اسهاهما فاطمة فماتت إحداهما فقال فاطمة طالق ينوي الميتة فقال البيتة تطلق ? قال أبو دارد: كأنه لا يصدقه في الحكم

وقال القاضي فيما اذا نظر الى اصائه وأجنبية فقال احداكا طالق وقال أردت الاجنبية فهل يقبل ? على روايتين ، وقال الشافعي يقبل ههنا ولا يقبل فيما اذا قال زينب طالق وقال أردت أجنبية

﴿ مسئلة ﴾ (وان لطم امراته اوأطعمها او اسقاها وقال هذا طلاقك طلقت الا ان ينوي ان هذا سبب طلاقك أونحو ذلك لان هذا اللفظ كناية في الطلاق اذا نواه به وقع ولا يقع من غير نية او دلالة حال لانه اضاف اليها الطلاق فوقع بهاكما لو قال انت طالق)

وقال ابن حامد تطلق من غير نية لأن تقديره اوقعت عليك طلاقا هذا الضرب من أجله فعلى قوله يكون صربحا وقال اكثر الفقهاء ليس بكناية ولا يقع به طلاق وان نوى لان هذا لا بؤدي معنى الطلاق ولا هو سبب له ولاحكم فيه فلم يصح التعبير به عنه كالو قال غفرالله لك ، ولنا على انه كناية انه يحتمل هذا التفسير الذي ذكره ابن حامد ويحتمل ان يكون سيبا للطلاق لهون الطلاق معلقاً عليه فصح أن يعسبر به عنه ولان الكناية ما احتملت الطلاق وهذا يحتمله لانه يجوز أن يكون قد علق طلاقها فلما فعله قال هذا طلاقك اخباراً لها فلزمه ذلك كقوله اعتدى ، ويعل على أنه ليس بصريح أنه احتاج إلى النقدير والصر عم لا محتاج إلى تقدير فيكون كاية، فان نوى ان هذا سبب طلاقك أو نحو ذلك فلا تطلق لانه إذا أراد سبب الطلاق جاز أن يكون سبباً له في زمان بعد هذا الزمان

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنتطالق لا شيء أو ليس بنيء أو لا يلزمك طلقت) وكذاك إن قال أنت طالق طلقة لا تقع عليك أو طالق طفلة لا ينقضي بها عدد طلاقك لان ذلك اسها زينب لان زينب لايتناول الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دايلآخر وهوأنه لابطلقغيرزوجته فصار اللفظ في زوجته أظهر فلم يتسل خلاف، فأما اذا قال احداهما غانه يتناول الاجنبية بصريحه ، رقال أصحاب الرأي وأبو ثهر يقبل في الجميع لانه فسير كلامه بما يحتمله

ولنا أنه لا يحتمل غير امرأنه على وجه صحيح فلم يقبل تفسيره بها كا لو فسر كلامه بما لا يحتمله و كا لو ال زينب طالق عند الشافي وما ذكر وه من الفرق لا يسح فان اعدا قاليس بصر بح في واحدة مندا أنما يتماول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محل العلاق مندا أنما يتماول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محل العلاق وخطاب غيرها به عبث كا اذا قال احداكما طالق ثم لو تناوغًا يصر مح لكنه صرفه عنها دليل فصار ظاهراً في غيرها به ولماقال النهي عليه المناه عنين ه أحدكما كاذب تملم ينصرف إلا الى الكاذب منها مده ولما قال حسان يعنى النبي عليه وأبا سفيان هنشر كا خير كا الفداد مم ينصرف شرها إلا الى الكاذب منها أب سفيان و مده يرخرهما النبي عليه وأبا سفيان هنشر كا خير كا الفداد ما ينه وبين الله تمالى فيدين فيه في من له به أنه أراد لا جنبية أم نطق ذوجته لان للفظ محتمل له به وأن كان غيرمقيد ولوكانت لو برد أبدليل الصارف البها وإز لم ينو ذوجته ولا الاجنبية طلفت زوجته لانها محل الطلاق واللفظ لو برد أبدليل الصارف البها وإز لم ينو ذوجته ولا الاجنبية طلفت زوجته لانها محل الطلاق واللفظ واللفظ ويصاح لها ولم يصرفه عنها فوقم به كانو نواها

(فصل) فان كانت له اص أناز حفصة رعمرة نقل ياحفصة فأجابت عمرة فقال أنت طالق فان لم

ورفع لجميع ما أوقعه فلم يصح كاستثناء الجميع ، وإن كان ذلك خبراً فهو كذب لان الواحدة إذاأوقعها وقدت وهذا مذهب الشانعي ولا نعلم فيه مخالفاً

﴿ مُسْتُمَّ ﴾ (وإن قال أنت طالق أولا؛ أو طابق واحدة أولا؛ لم تطاق)

لأن هذا استفهام فاذا المصل به خرج عن أن يكون لفظاً لا يقاع وتخالف المسئلة قبلها لانه ايقاع ومحتمل أن يقع لان لفظه لفظ الايتاع لا لفظ الاستفهام لان لفظ الاستفهام يكون بالهمزة أو نحوها فيم ما أوقعه ولا بر تفع بما ذكره بعده كالتي قبلها ، وكذلك إن قال أنت طالق واحدة أولا ? وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف يرهو قياس قول الشافعي وقال محمد في هذه تقع واحدة لان قوله أولا يرجع الى مايليه من اللفظ وهو واحدة دون لفظ الايتاع ولا يصح لان واحدة صفة للطلقة الواقعة فالتصليم ارجع اليها فصار كقوله أنت طالق أولا ؟

﴿ مسائلة ﴾ (و إن كتب طلاق امرأته و نوى الطلاق وقع و إن نوى تجويدخطه أو غم أهله إيقع وهل تقبل دعوا. في الحكم عملي روايتين)

إذا كتب طلاق زوجته ونوى الطلاق طلقت زوجته وبهذافال الشعبي والنخمي والزهري والحبكم (الحزمالثامن) (الجزءالثامن)

تكن له نية أو نوى المجيبة وحدها طلقت وحدها لانها المطلقة دين غيرها ، وإن قال ما خاطبت بقولي أنت طانق الاحفصة وكانت حاضرة طلقت وحدها ، وإن قال علمت أن المجيبة عمرة فحاطبتها بالطلاق وأردت طلاق حفصة طلقتا معا في قولهم جميعا ، وإن قال ظننت المجيبة حفصة فطلقتها طلقت حفصة رواية واحدة وفي عمرة روأيتان :

(احداهما) تطلق أبضا وهو قول النخعي وقنادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لانه خاطبها بالطلاق وهي محل له فطلانت كا لو قصدها

(والثانية) لاتطاق وهو قول الحسن و لزهري وابي عبيد ، قال احمد في رواية مهنا في رجل له امرأتان فقال فلانة أنت طالق فالنفت فاذا هي غير التي حلف عابها قال : قال ابراهم يطلقان والحسن يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق الم يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق الم تطاق كالو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق لسأه فقال أنت طالق ، وقال أبو بكر لا يختلف كلام أحمد أنها لا تطاق ، وقال الشائمي تطلق المجيبة وحده لامها مخاطبة بالطلاق فطلقت كما لو لم ينوغ برهارلا تطاق المنوية لانه لم يخاطبها بالطلاق ولم تعترف بطلاقها وهذا يبطل بما لو علم أن الجيبة عمرة قان الوبة تطاق الرادمها الطلاق ولولا ذلك لم تطلق الاعتراف به لان الاعتراف به لا يوجب الان العتراف به لان الاعتراف به لان الاعت

وأبو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافعي وذكر بهض أصحابه أن له قولا آخر أنه لا يفع به طلاق وإن نواه لانه فعل من قادر على النطق فلم يقع به الطلاق كالاشارة

وانما أن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذا أنى فيها بالطلاق وفهم منها و نواه وقع كالفظ ولان الكتابة تقوم مقام الكانب بدلالة أن النبي عَلَيْكِيْ كان مأموراً بتبليغ رسالته فجمل ذلك في حق المعض بالقول وفي حق آخر بن بالكتابة الى ملوك الأطراف ولان كتاب الفاضي يقوم مقام لفظه في اثبات الديون والحقوق فان نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة قلمه لم يقع لانه لو نوى بالفظ عيد الايقاع لم يقع فالكتابة أولى ، وإذا ادعى ذلك دين فيا ينه وبين الله تعالى ويقبل في الحكم في أصح الوجهين فههنا مع أنه ليس بلفظ أولى ، وإن أن نويت غم أهلى فقد عمل في ذلك أيضاً يمني أنه يؤاخذ به لقول النبي عَلَيْكِيْ «عفي لامتي عالم أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أيضاً يمني أنه يؤاخذ به لقول النبي عَلَيْكِيْ «عفي لامتي عالم في حدث به أهله ووقو عظلاقه كما لو قال أنت طالق بريد به غمها ، وبحتمل أن لا يقع لانه أراد غم أهله وعقد عمل به يواخذ به الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهنا على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا به الطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بموهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا به المطلاق والخبر انما يكون ناويا به على المؤلفة به نواه عند الممل به المها وهذا لم ينو طلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وإن أشار الى عرة ققال ياحفصة أنت ط لق وأراد طلاق عرة فسبق لسانه الى نداء حفصة طاقت عمرة وحدها لانه لم يرد بلفظه الا طلاقها وانما سبق لسانه الى غير ماأراده فأشسبه مالو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق لسانه الى أنت طالق ، وإن أنى بالافظ مع علمه أن المشار اليها عمرة طلقتا معا عرة بالاشارة اليها واضافة الطلاق البها وحفصة بنيته وبافظه بها ، وأن ظن أن المشار اليها حنصة طلقت حفصة وفي عرة روايتان كالني قبلها

(فصل) وان لتي أجنبية ظنها زوجته فقال : فلانة أنت طالق فاذا هي أجنبية طانت زوجته نص عليه احمد ، وقال الشافعي لاتطلق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم بقم كما لو علم أنها أجنبية فقال أنت ط لق

ولنا أنه قصد زوجته بانظ الطلاق فطلفت كالوقال علمت أنها أجنبية وأردت طلاق زوجتي وان قال لها أنت ط لني ولم يذكر اسم زوجته احتمال ذلك أيضا لانه قصد امرأته بالمظ الطلاق، واحتمل أن لا تطلق لا نه لم مخاطبها بالطلاق ولاذكر اسمهامعه وأن علمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طلقت ، وأن لم بردها بالطلاق لم تطلق

(فصل) وإن لفي إمرأت فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي يامطلقة أو لني أمته فظنها أجنبية فقال أنت حرة أو تنحي باحرة فقال ابو بكر فيمن لفي إمرأته فقال تنحي بامطلقة أو ياحرة ولا يترفي المرأته فقال تنحي بالمطلقة أو ياحرة وو لا يعرفها فاذا هي زويته أو أمته لايقع بهماطقلا ولا حرية لانه لم يرد بهماذلك فلم يقع بهما شيء

﴿ مسئلة ﴾ (وإن لم ينو شيئاً)

فقال أبو الخطاب قد خرجها القاضي والشريف في الارشاد على روايتين (احداها) يقع وهو قول الشعبي والنخعي والزهري والحكم لما ذكرنا من أن الكتابة تقوم مقام اللفظ (والثانية) لا يقع إلا بنيته وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص الشافعي لان الكتابة محتملة فانه يقصد بها تجربة القلم أو تجويد الخط وغم الاهل فلم يقع من غير نية ككنايات الطلاق

(مسئلة) (وإن كتبه بثنيء لا يين مثل بأصبعه على وسادة أوفي الهوا ، فظاهر كلام أحمد أنه لايقع) وقال أبو حفص العكبري يقع ، وروا ، الاثرم عر الشعبي لا نه كتب حروف الطلاق فأشبه ما لوكتبه بثنيء يبين والاول أولى لان الكتابة لا تبين كالهمس بالفم بما لايستين وثم لا يقم فهنا أولى

(فصل) ولا يقع الطلاق بغير لفظ الا في موضعين (احدهما) إذاكتب الطلاق ونواه وقدذكر ناه (الناني) من لا يقدر على المكلام كالاخرس إذا طلق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم لانه لا طريق له الى الطلاق الا بالاشارة فقامت اشارته مقام النطق

كسبق اللسان إلى مالم يرده، ويحتمل أن لا تعتق الامة لان العادة من الناس مخاطبة من لا يعرفها بقوله يا عرفة و تطلق الزوجة لعدم العادة بالخاطبة بقواء يامطانة

(فصل) فأما غير الصرمح فلا يقع الطلاق به إلابنية أودلالة حال، وقال اللك الكذايات الظالمة كقوله أنت اثن وبتة وبتلة و حرام يتم مها الطلاق من غير نية قال الفاضي في الشرح و هذا ظاهر كلام احد والخرقي لانها مستعملة في الطلاق في العرف فصارت كالصربح

ولنا أن هذه كناية لم تعرف إرادة الطلاق بها ولا اختصت به نلم يقع الطلاق بها بمجرد النظ كمائر الـكنايات ، وأذا ثبت اعتبار النية نانها تعتبر مقارنة للفظ قان وجدت في أبتدائه وعربت عنه في سائره وقع الطلاق، وقال بعض أصحاب الشانعي لا يقع فلو قال أنت بائن بنوي الطلاق، وقال بعض أصحاب الشانعي لا يقع فلو قال أنت بائن بنوي الطلاق، وقال بعض أصحاب الشانعي لا يقع فلو قال أنت بائن بنوي الطلاق، وقال بعض أصحاب الشانعي لا يقع فلو قال أنت بائن بنوي الطلاق، وقال بعض أصحاب الشانعي لا يقع فلو قال أنت بائن بنوي الطلاق،

قال أنت بائن لايقع لانالقدر الذي صاحبته النية لايقع به شيء

ولنا أن ماتعتبرلهالنية بكنفى فيه بوجردها في أوله كالصلاة وسائر العبادات فاماان تلفظ بالكناية غير ناو ثم نوى بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق و كما لو نوى الطهارة بالفسل بعد فراغه منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قيل له ألك امرأة ؟ فقال لا وأراد به الكذب لم يلزمه شيء ولو قال قد طلقتها وأراد به الكذب لزمه الطلاق)

انما لم يلزمه إذا أراد الـكذب لان قوله مالي امرأة كناية تفتقر إلى نية الطلاق، وإذا نوى الـكذب فما نوى الطلاق فلم يقع وهكذا لونوى أبد ليس لي اصرأة تخدمني أر ترضيني أو اني كن

من غيره فيه كالذكاح ، وأما الفادر فلا يصح طلاقه بالاشارة كما لايصح نكاحه بها فان أشارالاخرس باصابهه الثلاث لم يقع الا واحدة لان اشارته لا تكفي

(مسئلة) (وصريح الطلاق في لسان العجم بهشتم)

فاذا أنى بها العجمي وقع الطلاق منه بغير نية وقال النخعي وأبو حنيفة هو كنابة لا تطبق بمالا بنية لان مناه وخليتك وهذه اللفظة كناية

ولنا أن هذه اللفظة بلسانهم موضوعة للطلاق بستعملونها فيه نأشبه لفظ الطلاق بالعربية ولو لم تكن هذه صريحة لم يكن في العجمية صريح في الطلاق وهذا بعيد ولا يضركونها بمعنى خايتك فأن معنى طلقتك خليتك أيضاً الأأنه لما كان موضوعا له تستعمل فيه كان صريحاً كذا هذه ولا خلاف في أنه أذا نوى بها الطلاق كانت طلاقا كذلك قال الشعبي والتخمي والحسن ومالك والثوري وأبوح نيفة وزفر والشافعي فان قاله العربي ولا يفهمه أو طلمق لم يقى لانه لم يختر الطلاق لهدم علمه بمعناه ، وأن نوى موجبه فعلى وجبهن (أحدها) لا يقع لانه لا يتحقق اختياره لما لا يعلمه فأشبه ما لو نطق بكلمة الكفر فانه لا يعرف معناها (والثاني) يقع لانه أتى بالطلاق ناويا مقتضاه فوقع كما لو علمه

لا امرأة له أو لم ينو شيئا لم نطاق الهدم النية المشترطة في السكناية عوان أرادبهذا الفنظ طلاقهاطلقت لانها كناية صحبتها النية وبهذا قال الزهري ومالك وحماد بن أبي سلمان وأبو حنيفة والشافعي وقال أبو يرسف ومحمد لانطاق فان هذا ليس بكماية وإنما هو خبر هو كاذب فيه وليس بايقاع

ولنا أن محتمل الطلاق من عبر الما الله الذا طافها فليست الابامياة فأشبه قواه أنت بائز وغرها من الكذايات الظاهرة وهذا ببطل قولهم . فاما ان قال طلقتها وأراد السكذب طلفت أثر افظ الطلاق صريح يقم به الطلاق من غير نية ، وان قال خليتها أو أبنتها افتقر إلى النية لانه كناية لا بقع به الطلاق من غيرنية (فصل) فان قبل اله أطلقت امرأتك فقال الم النية الله كناية لا يقع به الطلاق من غيرنية بنووهذا الصحيح من مذهب الشائمي واختيار المزئي لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح النظ المسريح من مذهب الشائمي واختيار المزئي لان نعم صريح في الجواب والجواب الصريح النظ المسريح من مذهب المائمة فقال أنه المنافقة وإن قبل الانهام وجب عليه وإن قبل الانه محتمل كان بعض ذلك وقال أردت الاخبار عن شيء ماض أو قبل اله ألمث اسرأة فقال قد طائنها ثم قال إنما أردت الإخبار عن شيء ماض أو قبل اله ألمث اسرأة فقال قد طائنها ثم قال إنما أردت الإخبار عن شيء ماض أو قبل له ألمث اسرأة فقال قد طائنها ثم قال إنما أردت الإنجاء وجد منه لم أنه طاقتها في الحسكم فان لم يكن ذلك وجد منه لم شيل لانه لا يحتمل ماقاله وان كان وجد فعلى وجهين

(فصل) فان قال حلفت بالطلاق أو قال على بين الطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه وبين الله تعالى ولزمه ما أفر به في المسكم ، ذكره القاضي وأبو الحطاب وقال أحمد في رواية محمد ابن الحسكم في الرجل يقرل حلمت بالطلاق ولم يكن حلف هي تدفية ليس عليه يمين ، وذاك لان

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه والكنايات نوعان ظاهرة وهي سبعة : أنت خلية وبرية وبائن وبتة وبتلة وأنت حرة وأنت الحرج . أكثر الروايات عن أبي عبد الله رحمه الله كراهية الفتيا في هذه الكنايات مع ميله الى أنها الملائوحكي ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (إحداها) أنه اللاث (والثانية) برجع إلى ما نواه واخنارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال برجع إلى ما نوا في وخوه قول النخمي الا أنه قال تقع طلقة بائنة لان لفظه يقتضي البينونة ولا يقتضي عدداً وروى حنبل عن أحمد ما يدل على هذا فانه قال يزبدها في مهرها إن أراد رجعتها ولو وقع اللاث لم تبح له رجعتها ولو لم تبن لم يحتج إلى زيادة في مهرها ، واحتج الشافعي عا روى أبو داود باسناده أن ركانة بن عبد يزبد طلق أمر أنه سهيمة البتة فأخبر النبي عَيَّلِيَّةُ بذلك وقال والله في رمن عمر والثالثة في زمن عمان قال على بن محمد الطنافسي فردها البه رسول الله عَيَّلِيَّةُ فطلقها انانية في زمن عمر والثالثة في زمن عمان قال على بن محمد الطنافسي ما أنعرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريح فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة ما أنعرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريح فلم يقم به عند الاطلاق أكثر من واحدة كفوله أنت طالق وقال الثوري وأصحاب الرأي ان نوى الائم فالاث وان نوى النينونة بينو ننان صغرى وكبرى واحدة ولا يقع اثنتان لان الكناية تقتضي البنونة دون العدد والبينونة بينو ننان صغرى وكبرى واحدة ولا يقع اثنتان لان الكناية تقتضي البنونة دون العدد والبينونة بينو ننان صغرى وكبرى

قوله حلفت ليس مجلف وانما هو خبر عن الحلف فاذا كان كاذبا فيه لم بصر حالفا كما لو قال حلفت بالمؤه وكان كاذبا واختار أبو بكر أنه يلزمه ما أقر به وحكي في زاد المسافر عن الميموني عن أحمد أنه قال اذا قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف بازمه الطلاق ويرجع الى نيته في الطلاق الثلاث أو الواحد وقال القاضي معنى قول أحمد بازمه الطلاق أي في الحركم وبحتمل أنه أراد يلزمه الطلاق اذا نوى به الطلاق فحمله كناية عنه ولذنك قال برجم إلى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقم به طلاق كسائر الكنايات وذكر فلا يقم به طلاق كسائر الكنايات وذكر القاضي في كتاب الا يمان فيمن قل حافت بالطلاق ولم يكن حلف فهل يقم به الطلاق؛ على روايتين القاضي في كتاب الا يمان فيمن قل حافت بالطلاق ولم يكن حلف فهل يقم به الطلاق؛ على روايتين

« مسئلة » قال (واذا وهب زوجته لاهام افان قبلوها فواحدة علك الرجمة ان كانت مدخولا بها وان لم يقبلوها فلاشيء)

هذا المنصوص عن أحمد في هذه المسئلة ، وبه قال بن مسعودوعنا ومسروق والزهري ومكحول ومائك واسحاق وروي عن علي رضي الله عنه والنخبي ان قبلوها فواحدة بائة وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وعن زيد بن ثابت والحسن ان قبلوها فثلاث و ان لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وعن زيد بن ثابت والحسن ان قبلوها فثلاث و ان لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وروها مثل ذلك ، وقال ربيعة و يحيى بن سعيد وأبو الزناد ومائك هي ثلاث على كل حال قبلوها أو ردوها وقال أبو حنيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة قبلوها أو ردوها وكذلك قال الشافعي واختلفا ههنا بنا، على اختلافها .

قالصغرى بالواحدة والمحبرى بالثلاث ولو أوقعنا اثنتين كان موجبه العدد وهي لا تفتضيه ، وقال وبيعة ومالك يقع بها الثلاث وإن لم ينو الا في الحلع أو قبل الدخول فانها تطلق واحدة لانها تقتضي البينونة والبينونة والبينونة تحصل في الحلع وقبل الدخول بواحدة فلم يزد عليها لان الفظ لا يقتضي زيادة عليها وفي غيرها يقع الثلاث ضرورة لان البينونة لا تحصل إلا بها ووجه أنها ثلاث أنه قول أصحاب رسول الله عليها وفي عن على وعمر وزيد بن ثابت أنها ثلاث قال أحمد في الحلية والبرية والبتة قول على وابن عمر قول صحيح ثلاثا قال على والحسن والزهري في البائن انها ثلاث وروى النجاد بإسناده عن مافع باسناده أن رجلا جاء الى عاصم وابن الزبير فقال ان ظري هذا طاق امرأته البتة قبل أن يدخل بها فهل تجد ان له رخصة ؟ فقالاً لا ولكنا تركنا ان عباس وأبا هريرة عند عائشة قسلهم ثم ارجى الينا فأخبر ما فسألهم فقال أبو هريرة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس قسلهم ثم ارجى الينا فأخبر ما فسألهم فقال أبو هريرة لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس تطليقات . وهذه أقوال علماء الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ولانه طلق تطليقات . وهذه أقوال علماء الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ولانه طلق المرأته بلفظ يقتضي البينونة فوجب الحكم بطلاق تحصل به البينونة كما لو طاق ثلاثاً أو نوى الثلاث واضاؤه الى البينونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البتة لان البت الفطع فكأنه قطع النكاح وافضاؤه الى البينونة ظاهر في قوله أنت بائن وكذا في قوله البتة لان البت الفطع فكأنه قطع النكاح

ولذا على أنها لا تطاق إذا لم يقبلوها أنه تمليك البضع قافتة ولى القبول كقوله اختاري وأمرك ببدك وكالنكاح وعلى أنها لا تكون الاثا أبه لفظ محتمل فلا يحمل على الثلاث عند الاطلاق كقوله اختاري وعلى أنها رجعية أنها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفاء العدد فكانت رجعية كقوله أنت طالق وقوله إنها واحدة محول عنى ما إذا أطلق النية أو نوى واحدة فأما أن نوى ثلاثا واثنتين فهو على ما نوى لأنها كناية غير ظاهرة فيرجع إلى نيته في عددها كسائر الكنايات ، ولا بد من أن ينوي بذاك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كناية والسكنايات لا بد فيها من النية كذلك ، قال ينوي بذلك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كناية والسكنايات لا بد فيها من النية كذلك ، قال ألفاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أبضا كا تعتبر في اختيار الزوجة إذا قال لها اختاري أو أمرك بيدك إذا ثبت هذا فان صيغة القبول أن يقول أهلها قبلناها نص عليه أحمد والحكم في عبتها لاملها أو لاجنبي كالحسكم في هبتها لاملها

(فصل) فان باع امرأنه الهيرم لم يقع به طلاق وان نوى وبهذا قال النوري واسحاق وقال مالك تطبق واحدة وهي أملك بنفسها لانه أنى بما يقتضي خروجها عن ملكه أشبه مالو وهمها

ولنا أن البيع لايتضمن معنى الطلاق لانه نقـل الله بعوض والطلاق مجرد احقاط لايقتضي الموض الم يقع به طلاق كقوله أطنعيني واحقيني

﴿ مسئلة ﴾ قل (وإذا قال لها أمرك يدك فهو بيدها وان تطاول مالم يفسخ أو يطأها)

وجملة ذلك أن لزوج مخير بين أن يطق بنفسه وبين أن يوكل فيه وبين أن يفوضه الى المرأة ومجمله الى اختيارها بدليل أن النبي عَلَيْكُ خر نساءه فاخترنه ، ومتى جعل أمر امرأته بيدها فهو ببدها

كله وكذلك يعبر به عن الطلاق النلاث كما قالت امرأة رفاعة ان رفاعة طلقي فبت طلاقي وبتله هو من القطع أيضاً وكذلك قيل في مربم البتول لا نقطاعها عن النكاح ونهى النبي عليه عن التبتل وهو الا نقطاع عن النكاح بالحكلية وكذلك الخلية والبرية يقتضيان الحلو من النكاح والبراءة منه وإذا كان اللفظ معنى فاعتبره الشرع أنما يعتبره فيا يقتضيه ويؤدي معناه ولا سبيل إلى البينونة بدون الثلاث فوقعت ضرورة الوفاء بما يقتضيه لفظه ولا يكن ايقاع واحدة بائنة لانه لا يقدر على ايقاع ذلك بصريح الطلاق فكذلك بكنايته ولا يفرق بين المدخول بها وغيرها لان الصحابة لم يفرقوا لان كل لفظة أوجبت الثلاث في مدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله أنت طالق ثلاثاً فأما حديث ركانة فان أحمد ضعف اسناده فلالك ثركه ، وقوله أنت حرة يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق ههنا النسكاح ، وقوله أنت الحرج يعني الحرام والائم ، قال الله تعالى (ليس على الاعمى حرج) أي المه وأصله الضيق قال الله تعالى (فلا يكن في صدرك حرج منه) فكاً نه حرمها واثم نفسه في المساكها فصار في ضيق من أمرها واثما تكون بالبينونة على ما مر

أبداً لاينقيد ذلك بالمجلس. روي ذلك عن علي رضي الله عنه ، و به قال الحسكم وا بو ثور وا بن المبذر وقال مالك والشافيي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس ولا طلاق لها يعد مفارقته لا به تخيير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله اختاري

ولنا قول على رضي الله عنه في رجل جعل أمر امرأته بيدها قال هو لها حتى تنكل ولا نعرف له في الصحابة مخالفا فيكون اجاعا ، ولانه نبرع توكيل في الطلاق فكان على التراخي كما لوجعله لأجنبي وقارق قوله اختاري قانه تخيير قان رحم الزوج فيا جعل اليها أو قال فسخت ماجعلت اليك بطل وبذلا ، قال عطا. و بجاهد والشعبي والنخص والاوزاعي واسحاق ، وقال لزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم بالمك الرجوع كما لوطافت

وانا أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيل في البيع وكما أو خاطب بذلك أجنبيا، وقولهم عليه على الرجوع فيه خالت أجنبيا، وقولهم عليك لايصح فان الطلاق لا بصع عليكه ولا ينتقل عن الزوج وانما ينرب فيه غيره عنه فاذا استناب غيره فيه كان توكيلا لاغير، عثم وأن سلم أنه تمليك فالتمليك يصح الرجوع فيه قبدل أنصال القبول المحلوم فيه عبدل أنصال القبول المحلوم عنه عولين وطنها الزوج كان رجوعا لانه نوع توكيل والتصرف فيا وكل فيه يبطل الوكلة والمدت المرأة ماجمل اليها بطل كا تبطل الوكالة بفسخ الوكيل

(فصل) ولا يقم الطلاق بمجرد هذا القول مالم ينوبه إيقاع طلاقها في الحال أو تطاق نفسه ومنى ردت الامر الفاع جعل البها بطل ملم يقم شيء في قول أكثر أمن العلم نهم أب عمر وسميدس لسير.

﴿ مَسَمُنَةَ ﴾ رَ وَالْحَلَمَةِ نَحُو آخَرَ مَنْ وَأَذَهِ إِي وَذَ فِي تَجْرَعِي خَبِينِكُ وَأَنتَ عَلَمُ رَأَنتَ إِلَّ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمُنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَمْ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلَمْ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ وَلَمْ عَلَيْهُ وَلَمْ عَلَيْهِ وَلَمْ عَلَيْهِ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْكُ وَلَهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَهُ وَلِهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِهُ وَلِهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْ وَالْمُؤْمِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْكُوا عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُوا عَلَيْنَا أَنْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُ عَلِي عَلَيْكُ عَلِي عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَا عَل والسِمِعِلَا عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلِكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِكُمْ عَلِي ك

ماطهر و مأخى به الطلاق الرعلى المؤر على هراك على خار الك خانوي إحدة اراشتين او ثلاد الهر على مانوى . وقد دكر الحرق في قداء حراك على غار الله في الكرات المناعرة ، ران قال أف وا در فهي كذاية خفية لكنه لا ينم بها إلا واحدة وان نوى ثلاً . ذاكر شيخلا نهالا تمل اكثر مها ه بال قال أغداد الله فهو كداية خه يتذ أنه محتمل أغالنا أنه بالطلاق فال الله تماني (وان يتنر قايفن الله كلامن سمت) وهذا مذ عب الشانعي عوادل ابر حيفة في اكنايات الايتم شناران واها وتقع واحدة وقد ذكر اله

﴿ مَدَّنَاتُهُ ﴾ ﴿ وَالنَّمَافُ فَي ثُوا أَحَقِي أَدَّلَكُ رَحِلْكُ عَلَى عَارِبَكَ وَثَرُوجِي مِن شَاتَ وَ اللّ للازواج ولا مبيل لي عاليك ولا علطار لي عليك رأنت علي حرام أست الى حرج عل هي الأهرة أوخفيه ؟ وغطى شهرك وقد أعتفتك فهذ عن أحمد فيها روايتان)

(إلدها) نها لات والأخرى ربع إلى مارا وأن لم ينو شيئا فواحدة كمائر الكنايات

وعمر بن عبد العزيز ومسروق وعطا. و جاهد والزهري والثوري والاوزاعي والشافعي ، وقال قنادة إن ردت فواحدة رجعية

ولنا انه توكيل رده الوكيل أو عليك لم يقبله المملك فلم يقع به شي. كسائر التوكيل والتمليك فأما ان نوى بهذا تطليقها في الحال طنقت في الحال ولم يحتج الى قبولها كما لو قال حبلك على غار بك

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان قالت اخترت نفسي فواحدة تملك الرجمة)

وجملة الامر أن المملكة والمحبرة اذا قالت اخترت نفدي فهي واحدة رجعية روي ذاك عن وروابن مسعود وابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز والثوري وابن ابني ايل والشافعي واسحاق وابو عبيد وابو ثور ، وروي عن علي أنها واحدة باثنة ، وبه قال ابر حنيفة وأصحابه لان تمليكه إياها أمرها يقتضي زوال سلطانه عنها ، واذا قبلت ذلك بالاختيار وجب أن بزول عنها ولا يحصل ذلك مع بقا، الرجعة وعن زبد بن ثبت أنها ثلاث ، وبه قال الحسن وماثلة واللبث الاأن مالكا قال الحالم تكن مدخر لا بها قبل منه اذ أراد واحدة أو اثنين، وحجتهم أن ذلك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي تول مالك أن غير المدخرل بها يزول سلطانه عنها بواحدة فاكنفي بها

ولنا أنها لم نطلق بلهظ الثلاث ولا نوت ذلك فلم نطلق ثلاثًا كما أنى الزوج بالكناية الحفية

المنافية ، وقد قاسوا على هذا استبرئي رحمك و تمنعي فهذا في معنى المذكرة فيكون حكمها حكمها والصحيح في الحني بأعلك المها واحدة ولا تكون ثرثا إلا بنبا لان النبي ويتاليك قال لابنة الجون المنتمي بأعلك » منه عليه ولم يكن النهمي ويتالك المنافي والمنافية المعلق ثلاثا وقد نهى عنه أمنه قال الاثرم قلت لابي عبدالله إن النبي ويتالك قال لابنة الجون المنتمي بأعلك » ولم يكن طلاقا غرهذا ولم يكن النبي ويتالك المنافية ليطلق ثلاثا فيكون عير طلاق الدنة قال الأدري ، وكذلك وله استبرئي رحمك لمن لاتحيض المنت فان ذلك يكون من الواحدة كا يكون من النلاث ، وقد روى هاشم أنا الاعش عن المنهال بن عمرأن نعيم بن دجاجة الاسدي طلق امرأنه تطبيقتين ثم قال هي على حرج فكتب في ذلك إلى عمر أن الحطاب فقال اما أنها ليست بأهونهن و قأما سائر الفظات قان قلنا هي ظاهرة قان معناها معني الفاهرة قان أن قوله لاسبيل لي عليك ولا سلطان لي عليك انا يكون في المبترئة . أما الرجعية فه عليها سنيل و سلطان ، وقوله أنت على حرام سنيل و سلطان ، وقوله أنت على حرام الرق عنها والرق ههذا النكاح ، وقوله أنت على حرام سنيل و سلطان ، وقوله أنت على حرام وكذلك قوله حللت للازواج لانك بنت مني وكذلك سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حللت للازواج المناك بنت مني وكذلك سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حللت للازواج أي بعدائقصا. عدنك لانه لا يكن حلها سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حلات للازواج أي بعدائقصا. عدنك لانه لا يكن حلها سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حلات للازواج أي بعدائقصا. عدنك لانه لا يكن حلها

(YY)

(المغنى والشرح الكبير)

(الجزء الثامن)

• ٢٩ من كنايات الطلاق قول الزوج أمرك ببدك أواختاري نفسك (المغني والشرح الكبر)

(فصل) وهذا اذا لم تنو أكثر من واحدة قان نوت أكثر من واحدة وقع مانوت لانها علك الثلاث بالنصر بح فتملكها بالكناية كالزوج وهكذا ان أتت بشيء من الكنايات فحكها فيهاحكم الزوج ان كانت بما يقم بها الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث اذا أنت بها ، وإن كانت من الكنايات الحنية نحو قولها لايدخل علي ونحوها وقع ما نوت

قال أحمد اذا قال لها أمرك بيدك فقالت لا يدخل على إلا باذن تنوسى في ذلك ان قالت واحدة فواحدة وان قالت أمرك بيدك فقالت لا يدخل على إلا باذن تنوسى في ذلك ان أغيظه قبل منها يعني لايقع شيء وكذلك لو جعل أمرها في يد أجنبي فأنى بهذه الكذايات لا يقع شيء حتى ينوي الوكيل الطلاق مم ان طاق بالفظ صريح ثلاثا أو بكشاية ظاهرة طلقت ثلاثا وان كان بكناية خفية وقع ما نواه

(فصل) وقوله أمرك بيدك وقوله اختاري نفسك كناية في حق الزوج يفنقر الى نية أو دلالة حال كما في سائر الكنايات فان عدما لم يقم به طلاق لانه ليس بصريح وانما هو كناية فيفتقر الى ماية تقر اليه سائر الكنايات وبهذا قال أبو حنيفة والشائمي . وقال مالك لا يفتقر إلى نية لانه من الكنايات الظاهرة وقد سبق الكلام معه فيها يرهو أيضا كناية في حق المرأة ان قبلنه بلفظ الكسابة وبهذا قال الشائمي ، وقال أبوحنيفة لايفتنر وقوع الطلاق إلى نيها إذا نوى الزوج لان الزوج على الطلاق بنمل من جهنها فلم ينتقر إلى نينها كلو قال ان تكامت فأنت طابق فتكارت وقال لا بقع الا واحدة بائن وان نوت ثلاثا لان ذلك تخيير والتخيير لا يدخله عدد كخيار المعنقة

قبل ذلك والواحدة تحلها وكذلك انكحي من شئت، ركذلك سائر الالفاظ يتحقق معناها بعد القضاء عدتها، وذكر بعض أصحابنا اعتدى المختلف فيه والصحيح أنها من الحنية لما روى أبو هريرة أن النبى وَلِيُطِيِّةِ قال لسودة « اعتدي » متفق عليه

(أصل) ان قال أنت طالق بائن البئة ففيه من الخلاف ماذ كرنا في السكنايات الظاهرة لامه لا يحتاج الى نبة لانهوصف بها الطلاق الصريح ، فانقال أنت طالق لارجمة في عليك وهي مدخول بهاقال احمد اذا قال لامرأته أنت طالق لارجمة فيها ولا مبتوتة عذه مثل الخاية والبرية ثلاثا هكذا عندي وهو مذهب ابي حنيفة موان قال ولارجمة في فيها بالواوفكذة وقال أصحاب ابي حنيفة تكون وجعية لا ألم يصف الطافة بذلك والما عطف عليها

ولذا أن الصفة تصح مع العطف كالوقال بهتك بعشرة وهي مفرية وكان صنة قنمن قال الله تعالى (إلا استمعوم وهم لمسون) وان قال أنت طالق واحدة باثنا أو واحدة بنة نفيها ثلاث روايات (احداهن) انها واحدة رجعية و لمغو ما بعدها قال احجد لاأعرف شيئا متقدما ان بواحدة تكون بائنا وهذا مذهب الشانعي لانه رصف الطامة بما لا تنصف به ملفت الصفة كالوقال أنت طالق طلمة لا تفع عليك (والثانية) هي ثلاث قاء ابو بكر وقال هو قول احمدلاً نه أنى بما يقتضي الثلاث فوقع ولغا

(مسئلة) قال (وان طلقت نفسها ثلاثا وقال لم أجمل اليها إلا واحسدة لم يلتفت الى قوله والقضاء ما قضت)

ويمن قال القضاء ما قضت عُمان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن علي وفضالة بن عبيــد وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والزهري وعن عمر وابن مسعود انها نطليقة واحدة وبه قال عطاء ومجاهد والقاسم وربيعة ومالك والاوزاعي والشانعي، وقال الشــافعي ان نوى ثلاثا علما أن تطلق ثلاثا والةول ثوله في نيته

قال القاضي ونقل عبد الله عن أحمد مابدل على انه إذا نوى واحدة فهي واحدة لانه نوع تخيير نيرجع الى نيته فيه كةوله اختاري

ولنا انه لنظ يقتضي العموم فيجيم أمرها لانه اميم جنس مضاف فيتناول العالمات الثلاث كا لو قال الني نفسك ماشئت ولا يقبل قوله أردت واحدة لانه خلاف مايقتضيه اللفظ ولا يدين في هذا لانه من الكنايات الظاهرة والكنايات الظاهرة تفتضي ثلاثا

(مسئلة) قال (وكذلك الحكم اذا جمله في يد غيرها)

وجملة ذلك أنه إذا جمل أم امرأته بيد غيرها صح وحكمه حكم مالو جمله بيدها في أنه بيده في

ول واحدة كا قال أنت طالق واحدة ثلاثا (والثالثة) رواها حنبل عن احمد اذا طلق امرأته البتة فان أمرها بيدها يزيدها في مهرها إن أراد رجمتها فهذا يدل على أنه أوقع بها واحدة بائناً لانهجمل أمرها بيدها ولو كانت رجمتها قال أبوالخطاب هذه الرواية تخرج في جميع الكنايات الظاهرة فيكون مثل قول ابرهم النخمي ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البينونة فوقع على ماأوقعه ولم يزد على واحدة لان لفظه لم يقتض عدداً فلم بقع أكثر من واحدة كا لوقال أنت طالق ، وحمل القاضي رواية حنبل على أن ذلك بعد انقضاء العدة

﴿ مسئلة ﴾ (ومن شرط وأوع الطلاق بها أن ينوي بها الطلاق)

يعني من شرط وقوع الطلاق بالـكناية النية الطلاق لأنها كناية فلا يقم بها طلاق بدون النية كالـكناية الخفية ، وان لم ينو شيئا ولا دلت عليه قرينة لم يقم لانه ظاهر في غير الطلاق فلم يصرف البه عند الاطلاق كلاينصرف الصر بح إلى غيره ، وان نوى بهاالطلاق وقع وذكرا القاضي أن ظاهر كلام الحدوالخرقي أن الطلاق يقم بالـكنايات الظاهرة من غير نية وهو قول مالك لانه اشتهر استمالها فيه فلم تحتج الى نية كالصر بح ومفهوم كلام الخرقي أنه لايقع إلا بنية لانه كناية فأشبه سائر الكنايات

المجلس وبمده ووافق الشافمي علىهذافي حق غيرها لانه توكيــل وسواء قال له أمر امرأتي ببدك أو قال جملت لك الحيار في طلاق امراتيأو قال طلق امراتي ، وقال أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لانه نوع تخيير أشبهمالو قال اختاري

ولنا أنه توكيل مطلق فكان على التراخي كالتوكيل في البيع، وإذا ثبت هذا فان له أن يطمنها مالم يفسخ أو يطؤها وله أن يطلق واحدة وثلاثا كالمرأة، وليس له أن يجمل الامر إلا ببد من يجرز توكيله وهو العاقل فأما الطفل والمجنون فلا يصح أن يجمل الامر بأيديهم فان فعل فطلق واحد منهم لم يقم طلاقه، وقال أصحاب الرأي يصح

ولنا أنها ايسا من أهل التصرف فلم يصح تصرفهم كالو وكابهم في العنق عوان جعله في يد كاف أو عبد صح لانه بمن يصح طلانه الفسه فصح توكيلها فيه ، وان جعله في يد امرأة صح لانه يصح توكيلها في العتق فصح في الطلاق كالرجل ، وأن جعله في يد صبي يعقل الطلاق أنبني ذلك على صحة طلاقه لزوجته وقد مضى ذلك ، وقد نص أحمه ههنا على اعتبار وكالته بطلاقه فقال : إذا قال الصبي طاق امرأتي ثلاثا نطقها ثلاثا لا بجوز عليها حتى يعقل الطلاق ، أرأيت لو كان لهمنا الصبي امرأة فطلقها أكان بجوز طلاقه ف قاعتبر طلاقه بالوكاة بطلاله الفسه ، وهكذا لوجمل أمر الصغيرة والمجنونة بيسدها لم تملك ذلك ، نص عليه أحمد في امرأة صغيرة قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ايس بشي، حتى يكون مثابها يعدقل وهدذا الانه تصرف بحكم التوكيل وايست من أهل التصرف وظاهر كلام احمد أنها اذا عقات الطلاق وقع طلاقها وان لمتلغ التوكيل وايست من أهل التصرف وظاهر كلام احمد أنها اذا عقات الطلاق وقع طلاقها وان لمتلغ

(فصل) إذا ثبت اعتبار النية قانها تعتبر مقارنة قفظه قازوجدت في ابتدائه وعزبت عنه في سائر، وتعالطلاق، وقال بعض أصحاب الشافعي لايقع فلوقال أنت بائن ينوي الطلاق وعزبت نيته حين قال أنت بائن لم يقع لان القدر الذي صاحبته النية لايقع به شي،

ولنا أن ما يمتبر له النية يكتنى فيه بوجوده في أوله كالصلوات وسائر العبادات فاما ان تلفظ بالكناية غير ناوئم نوى بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق كما لونوى الطهارة بالفسل بعد فراغه منه

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (أَلَا أَنْ يَأْنِي بَهَا فِي حَالَ الْحُصُوبَةُ وَالْغَضَبِ فَعَلَى وَوَايَتَينَ ﴾

ذَكرهما أبو بكر والقاضي وابوالخطاب (احداهما) يقع الطلاق ذكره الخرقي. قال في رواية الميموني اذا قال لزوجته أنت حرة لوج، الله في الفضب أخشى أن يكون طلاقا

(والرواية الثانية) ليس بطلاق وهو قول أي حنيفة والشافعي الا أن أبا حنيفة يقول في اعتدى واختاري أمرك ببدك كفواما في الوقوع عواحتجا بأن هذا اليس بصريح في الطلاق ولم يفوه الم بق به الطلاق كحال الرضا ولان مقتضى الفظ لا تنفير بالرضا والغضب عويحتمل أن ما كان من الكنايات لا يستحمل في غير الفراة إلا نادراً نحو قوله أنت حرة لوجه الله واعتدي واستبرئي رحمك وحبلك

كا قررناه في الصبي أذا طلق وفي الصبي رواية أخرى لايقع طلاقه حتى يبلغ فكذلك بخرج في هــــــــــــــــــــــــــ لانما مثله في المعنى والله أعل

لانها مثله في الممنى وافته أعلم (فصل) فان جعله في يد اثنين أو وكل اثنين في طلاق زوجته صح وليس لاحدهما أن يطلق على الانفراد الا أن بجمل اليه ذلك لانه انما رضي بتصرفهما جميما وبهذا قال الحسن ومالكوالثوري

والاوزاعي والشافعي وابو عبيد وابن المدند ، وان طلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثا وقعت واحدة والآخر ثلاثا وقعت واحدة ومهذا قال اسماق وقال الثوري لايقع شيء

وانا أنهما طلقا جديعا واحدة مأذونا فبها فصح كا او جعل اليهما واحدة

(فصل) ويصح تعلبق أمرك ببدك واختاري نفسك بالشروط، وكذلك أن جعل ذلك الى أجنبي صح مطلقا ومقيداً ومعلقا نحو أن يقول اختاري نفسك وأمرك بيدك شهراً أو اذا قدم فلان فأمرك ببدك أو اختاري نفسك يوما او يقول ذلك لأجنبي، قال احمد اذا قال اذا كان سسنة أو أبل مسمى فأمرك ببدك أو اختاري نفسك يوما او يقول ذلك لأجنبي، قال احمد اذا قال اذا كان سسنة أو أبل مسمى فأمرك ببدك فاذا دخل ذلك فأمرها ببدها وليسلماقبل ذلك أمر، وقال أيضا اذا تزوج أمرأة وقل لأبيها ان جاك خبري الى ثلاث سنين والا فأمر ابنتك البك ، فلها مضت السنون لم يأت خبره فطاقها الاب فطلاقه جائز ورجوعه أن يشهدانه يأت خبره فطاقها اليه ووجه هذا أنه فوض أمر الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل الصريم فاذا صح هذا فان الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل الصريم فاذا صح هذا فان الطلاق الى من على حسب ماجمل اليه في الوقت الذي عينه له

على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك أه يقع في حال الغضب وجراب وال الطلاق من غير نية، وما كثر استعاله لعبر ذلك نحو الخرجي واذهبي واوحي تنعي لا يقع الطلاق به الابنية ومذهب أي حنيفة قريب من هذا ، وكلام الحرق أنا ارد في قرله أنت حرة وهو مما لا يستعمله الانسان في حق زوجته غالبا إلا كنابة عن الطلاق ، ولا يلزم من الاكنفاء كذلك بمجرد الغضب وقوع غيره من غير نية لان ما كثر استعاله يوجد كئيراً غير مراد به الطلاق في حال الرضاء فكذلك في حال الغضب إذ لاحجر عليه في استعاله والتكلم به مخلاف ما بمجر العادة بذكره قانه لما قل استعاله في غير الطلاق كان مجرد كره يظن منه ارادة العالاق فاذا انضم الى ذلك محيثه عقيب سؤال الطلاق أو في حال الغضب قوى الظن فصار ظنا غالبا، ووجه الرواية الاخرى ازدلالة الحال تفير حكم الاقرال والافعال فان من قال لرجل ياء فيف أن العنيف حال تعظيمه كان قذفا وذما ولوق ل انه لا يفدر بذرة ولا يظلم حبة خردل ومااحداد في ذمة منه في حال المدح كان مدحا بليفا كافال حسان

فما حملت من نائة فرق رحلها أبر وأرفى ذمة من محمد ولو قال في حال الذم كان هجوا قبيحا كقول النجاشي قبيلته لايفدرورن بذمة ولا يظامرن الناس حبة خردل

لاتبله ولا بهده وللزوج الرجوع في هذا لانه عقد جائز ، قال احمد ولا تقبل دعواه للرجوع الاببينة لانه مما يمكن اقاءة البينة عليه ، فان طلق الوكيل والزوج غائب كره المرأة التزوج لانه يحتمل أن الزوج رجع في الوكالة وقد نص احمد على منعها من التزوج لهذه العلة ، وحمله القاضي على الاستحباب والاحتياط فان غاب الوكيل كره للزوج الوط، مخافة أن يكون الوكيل طلق ومنع منه احمد أيضا لهذه العلة ، وحمله القاضي أيضا على الاستحباب لان الاصل بقاء النكاح فحمل الاص فيه على اليقين ، وقول احمد رجوعه أن يشهد على أنه قد رجع فيا جمل اليه معناه أنه لا يقبل قوله انه قد رجع اليه الا ببينة واو صدقته المرأة في انه قد رجع قبل وإن لم تكن له بيئة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خيرها فاختارت فرقته من وقتها والا فلا خيار لها)

أكثر أهل العلم على أن التخيير على الفور أن ختارت في وقتها والا فلا خيار لهما بعده . روي ذلك عن عمر وعمان وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء وجابر بنزيد ومجاهدوالشعبي والنخمي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الزهري وقتادة وابو عبيد وابن المنذر ومالك في إحدى الروايتين هو على التراخي ولها الاختيار في المجلس و بعده مالم يف خ أويطاً ، واحتج ابن المنذر بقول رسول الله ويسلك أن أويطاً ، واحتج ابن المنذر بقول رسول الله ويسلك أن المجلس ، ولا وجعل أمرها اليهاوا شبه أمرك بيدك لا تعجلي حتى قد تأمري أبو بك ، وهذا يمنم قصره على المجلس ، ولا وجعل أمرها اليهاوا شبه أمرك بيدك ولنا أنه قول من سمينا من الصحابة روى النجاد باسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال : قضى

وقال آخر: كأن ربي لم يخلق لخشيته سواهم من جميس الناس انسانا

وهذا في هذا الموضع هجا، قبيح رذم حتى حكي عن حسان أنه قال : ما أرا، إلا قد سلح عليهم ولولا الفرينة ودلالة الحال كان من أحسن المدح وأباغه ، وفي الافعال لو أن رجلا تبصد رجلا بسيف والحال تدل على المزح واللهب لم يجز قتله ، ولو دات الحال على الجد جاز دفعه بالفتل والفضب ههنا على عقد الطلاق فيقوم مقامه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن جا. جوابا لسؤالها الطلاق فقال أصحابنا يقع بها الطلاق)

لدلالة الحال عليه فالحسكم فيه كالحسكم فيما اذا أنى بها في حال الغضب على مأ فيه من الحلاف والتفصيل والوجه لذلك ماتقدم من التوجيه . قال شيخنا والاولى في الالفاظ الني يكثر استعالها الهبر الطلاق محواخرجي واذهبي أنه لا يقع بها الطلاق حتى بنويه بخلاف مالا يستعمل في غير الطلاق إلا نادراً وقد ذكرنا في المسئلة التي قبام ا دليل ذلك

عمر وعُمان في الرجل بخير امرأته أن لها الخيار مالم يتفرقا ، وعن عبد الله بن عمر قال مادامت في مجلسها ، ونحوه عن ابن مسعود وجا بر ولم نعرف لهم مخالفا في الصحابة فكان اجماعا ، ولا نه خيار تهلك فكان على الفور كخيار القبول ، فأما الخبر فان النبي وليكياني جعلها الخيار على التراخي وخلافنا في المطاق ، وأما أمرك بيدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان مالم يقيده بتيد بخلاف مسئلتنا

(فصل) وقوله في وقتها أي عقيب كلامه ما لم يخرجا من المكلام الذي كانا فيه إلى غير ذكر الطلاق قان تفرقا عن ذلك المكلام الى كلام غيره بطل خيارها ، قال أحمد إذا قال لامر أنه اختاري فلها الحيار ماداموا في ذلك المكلام فان طال المجلس وأخذوا في كلام غير ذلك ولم تختر فلا خيار فلها الحيار ماداموا في ذلك المكلام قان طال المجلس وقيل لم وهذا مذهب أبي حنيفة ونحوه مذهب الشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه إنه يتقيد بالمجلس وقيل هو على الفور ، وقال أحمد أيضا الحيار على مخاطبة المكلام ان تجاوبه وبجاوبها إنما هو جواب كلام أن أجابته من عاعته والا فلا شيء ، ووجهه أنه تمليك مطلق تأخر قبوله عن أول حال الامكان فلم يصح تجلم المحال فان قام أحدها عن المجلس قبل اختيارها بطل خيارها وقال أبو حنيفة يبطل بقيامها دون قيامه بناء على أصله في أن لزوج لا يملك لرجوع ، وعندنا أنه يملك الرجوع فبطل بقيامه كا يبطل بقيامها وان أحدها قائما أو شي طل الخيار وان قمد لم يبطل والفرق بين القيام والارتيا. في الخيار فيكون اعرضا والقهرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكات أو مشكنة نقمدت لم يبطل الذكر والارتيا. في الخيار فيكون اعرضا والقهرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكات أو مشكنة نقمدت لم يبطل الذكر والارتيا. في الخيار فيكون اعرضا والقهرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكات أو مشكنة نقمدت لم يبطل الذكر والارتيا. في الخيار فيكون اعرضا والقهرد بخلافه ولو كانت قاعدة فاتكات أو مشكنة نقمدت لم يبطل لان ذلك لا ببطل الفكرة، وان تشادل أعدهما بالصلاة بطل الخيار وان أكات شيئا يسيرا

(فصل) فان اعى أنه لم بنو فالمنصوص عن أحمد همهنا أنه لا يصدق في عدم النية . قال في رواية الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكن سألته الطلاق وان كان بينها غضب قبل ذلك ففرق بين كونه جواباً للسؤال وكونه في حال الغضب وذلك لان الجواب ينصرف الى السؤال فلو قال في قال في عندك دينار قال نعم أو صدقت كان اقراراً به ولم يقبل تفسيره بغير الاقرار، وأو قال زوجتك ابنتي أو بعتك ثوبي هذا قال قبات كنى هذا ولم مجتج الى زيادة عليه، ولو أراد بالكناية حال الغضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم يقع الطلاق لانه أو أراده بالصريح لم يقع فالكناية أولى، وأذا ادعى في وال الطلاق غير الطلاق في الحكم ? ظاهر كلام أحمد في رواية الحارث انه يصدق وان كان في حال الغضب ولا يصدق ان كان جوابا لسؤال الطلاق.

ونقل عنه في موضع آخر أنه قال : أنت خلية أو برية أو بائن ولم يكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق فمفهومه أنه لا يصدق مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح أنه يصدق لما روى سعيد باسناده أن رجلا خطب الى قوم فقالوا لا نزوجك حتى تطلق أمرأتك فقال قد طلقت ثلاثا فزوجوه بها ثم أمسك امرأتك فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا فزوجوه بها ثم أمسك امرأتك فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا فزوجوه بها ثم أمسك امرأته فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا فزوجوه بها ثم أمسك المرأتك فقالوا ألم تقل الله تقل الله تعلموا

أو قالت بسم الله أو سبحت شيئا يسيراً لم يبطل لان ذلك ليس باعراض، وإن قالت ادعولي شهوداً أشهدهم على ذلك لم يبطل خيارها ، وإن كانت راكبة فسارت بطل خيارها وهذا كله قول أصاب الرأي

(فصل) فان جمل لها الخيار متى شا.ت أو في مدة فلها ذلك في تلك المدة واذا قال اختاري اذا شئت أو متى شئت أو متى ما شئت فلها ذلك لان هذه تفيد جمل الحيار لها في عموم الاوقات وان قال اختاري اليوم وغدا وبعد غد فلها ذلك ، فان ردت الحيار في الاول بطل كله وكذلك أن قال لا تعجلي حتى تستأمري أبويك ونحوه فلها الحيار على التراخي فان النبي وليكي قال ذلك لعائشة فدل على أن خيارها لا يبطل بالناخير ، وان قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل في الثاني ، وقال أبو حنيفة لا يبطل في المسئلة الاولى أبضا لا نعا خياران في زمنين فلم يبطل أحدها ود الآخر قياسا على المسئلة الثانية

وأنا أنه خيار واحد في مدة واحدة فاذا طل أوله طل ما بعده كالوكان الحيار في يوم وأحد وكخيار الشرط وخيار المهتقة ولا نسلم أنهما خياران وأنما هو خيار وأحد في يومين، وفارق ماأذاقال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غداً فانهما خياران لانكل واحد ثبت بسبب فرده ولوخيرها شهراً فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الخيار

ولما أنها استوفت ما جمل لها في هذا العقد الم يكن لها في عقد ثان كا لو اشترط الخيار في ساعة مدة ثم فسخ ثم اشتراها بعقد آخر في تلك المدة ولولم شختر نفسها أو اختارت زوجها وطلقها الزوج ثم تزوجها بطل خيار هالان الخيار المشر وطفيء قدلا يثرت في عقد سواه كلفي البيع والحكم في قوله أمرك بيدك في هذا

أني تزوجت فلانة وطلقتها ثم تزوجت فلانة ثم طلقتها ، ثم تزوجت فلائة وطلقتها ، فسأل عثمان عن ذلك فقال : له نيته ولانه أمر تستبر نيته فيه فقبل قوله فيما يحتمله ، كما لوكرر لفظاً وقال أردت التوكيد والله أعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى نوى بالكناية الطلاق وقع بالظاهرة ثلاث وإن نوى واحدة)

هذا ظاهر المذهب لما ذكرنا من اجماع الصحابة وعنه يقع مانواه وهومذهب الشافعي كالـكمنايات الحقية ولحديث ركانة ، وعنه يقع واحدة باثنة وهي رواية حنبل لما ذكرنا من قبل ويقع بالحقية مانواه لانه محتمل وهو قول الشافعي إلا إذا قال أنت واحدة فانه لا يقع بها إلا واحدة وإن نوى ثلاثاً لأنها لا تحتمل غير الواحدة ذكره شيخنا .

(فصل) والطلاق الواقع بالكنايات رجعي مالم يقع به الثلاث في ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة كاما بوائن إلا اعتدي واستبرئي رحمك وأنت واحدة لأنما تقتضي البينونة فيقع كقوله أنت طالق ثلاثاً

ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عددفوجب أن يكون رجمياً كرصر بح

كله كالحكم في التخيير لانه نوع تخيير ولوقال لها اختاري أو أمرك بيدك اليوم وبعدا نفد فردت في اليوم الاول لم يبطل بعد في غدلانهما خيار ان ينفصل أحدها من صاحبه فلم يبطل أحدها ببطلان الآخر بخلاف ما اذاكان الزمان متصلا والله فظ واحدا فانه خيار واحد فبطل كله ببطلان بعضه وان قال لك الحيار يوما أو امرك ببدك يوما فابتداؤه من حين نطق به الى مثله من الغد لأنه لا يمكن استكال يوم بهامه لا بذلك وان قال الشهر أو اليوم وان قال الشهر أو اليوم وان قال الشهر أو اليوم أو السنة فهو على ما بقي من اليوم والشهر والسنة فهو على ما بقي من اليوم والشهر والسنة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس لها ان يخار أكثرمن واحدة الاان يجمل اليها أكثر من ذلك)

وجملة الامران لفظة التخبير لاتفتضي بمطلقها أكثر من تطليقة رجمية قال احمد هذاقول ابن عمرو وابن مسمود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضي الله عنهم وروي ذلك عن جابر وعبد الله بن عمرو وقال ابو حنيفة هي واحدة بائن وهو قول ابن شبرمة لان ختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون الابالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لان المدخول بها لانبين بأقل من ثلاث الان تكون بعوض

ولنا أجماع "صحابة رضي الله عنهم فان من سمينا منهم قالوا از اختارت نفسهافهي واحدة وهو أحق بها رواه النجاد عنهم باسانيده ولان قرله اختاري تفويض مطلق فيتناول أقل مايقع عليه الامم وذلك طابة واحدة ولا يجوز أن تكون بائبا لانها طلقة بغير عرض لم يكل بها العدد بعد الدخول

الطلاق وما ساءوه من الكنايات وقولهم انها تقتضي البينونة قلنا فينبغي أن تبين بثلاثلان|المدخول بها لاثبين إلا بعوض أو ثلاث .

واً نت مليحة أو قبيحة وقومي وأطعميني واسقيني وغنر الله لك وما أحسنك وأشباء ذلك فليس بكناية ولا تطلق بهوان نوى)

لان اللفظ لايحتمل الطلاق فلو وقع بهالطلاق وقع بمجرد النية وقد ذكرنا أنه لا يقع بها وهذا مذهب أي حنيفة ، واختلف أصحاب الشافمي في قوله كلي واشربي فقال بعضهم كقوانا ، وقال بعضهم هو كناية لانه مجتمل كلي ألم الطلاق واشربي كأس الفراق نوقع كقوله ذوقي أو تجرعي

ولنا أن هذا اللفظ لا يستعمل بمفرده إلا فيما لاضرر فيه كنحو قوله تعالى (كلوا واشربو هنيئاً بما كنتم تعملون) وقال (فكلوه هنيئاً مربئاً) فلم يكن كناية كقوله أطعميني وفارق ذوقي وتجرعي فانه يستعمل في المكاره لقول الله سبحانه (ذق إلك أنت العزيز الكريم _ وذوقوا عذاب الحريق _ فانه يستعمل في المكاره لقول الله سبحانه (ذق إلك أنت العزيز الكريم _ وذوقوا عذاب الحريق _ (المغنى والشرح والكبير)

فأشبه ما لو طلقها واحدة وبخاف قوله امرك بيدك قالا قده ومقاه اسم جنس فيتناول جميم امر هالمكنان جعل البها أكثر من ذلك فلها الجعل البهاء والمجعلة بالنظه مثل أن يقول اختاري ماشئت أواختاري الطلقات الثلاث أن شئت فلها ان تختار ذلك فان قال اختاري من الثلاث ماشئت فلها ان تختار واحدة أو الدين وليس لها اختيار الثلاث بكالها لان من للتبعيض فقد جعل لها اختيار بعض الثلاث الا يكون لها اختيار الجهيم أو جعله فينه وهو ان ينري بقوله احتاري عدداً قاله برجع الى مانواه لان قوله اختاري كناية خفية فيرجع في قدر ما يقم بها الى نينه كائر السكنايات الحفية فان نوى المانا الو اثنتين أو واحدة في واحدة وان نوى المانا فطلقت أقل منهاوقم ماطبقته لانه يعتبر قولها جميعاً فيقع ما اجتمعاً عليه كانوكباين اذا طلق واحد منهما واحدة والآخر الانا ماطبقته لانه يعتبر قولها جميعاً فيقع ما اجتمعاً عليه كانوكباين اذا طلق واحد منهما واحدة والآخر الانا ماطبقة لانه يعتبر قولها جميعاً فيقع ما اجتمعاً عليه كانوكباين اذا طلق واحد منهما واحدة والآخر الانا فصله الحد في ماطبقة الانه يعتبر قولها جميعاً فيقع ما اجتمعاً عليه كانوكباين اذا طلق واحدة منهما واحدة والا خير المانا فطلقت أفل منهاوقه ماطبقة المان في والنام الم يقم شيء في عليه احمد في مانوك وان خيرها فاختارت زرجها أو ردت الحيار أو الامر الم يقع شيء في عليه احمد في

(فصل) وان خيرها فاختارت زرجها أو ردت الحيار أو الامر لم يقع شيء نص عليه احمد في رواية الجمادة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن دسعود رابن عباس رعمر بن عبد العزبز وابن شهرمة وأن أبي لبل والثوري والشافعي وابن المنذر وعن الحبن تكون واحدة رجعة وروي ذلك عن علي ورواه اسحاق بن منصور على أحد قال فان اختارت زوجها فو احدة يملك لرجعة وان اختارت نفسها فنلاث قال أبر بكر الفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة. ووجه هذه الرواية ان التخيير كناية نوي بها الطلاق فوقه بها يمجردها كدائر كناياته وكقوله انكحى من شئت

ولنا قول عائشًا قد خير نا رسول ألله عَيْنَاتُهُ في حَالَ وَلاوًا وَقَالَتَ لاأُمْ النَّهِ عَيْنَاتُهُ بِتَخْمِيرُ ازْ وَاجِهُ

وذوقوا مس سقر) وكذلك انتجرع ، قال الله تعالى (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) فلم يصح أن يلحق بها ما ليس مثلها .

[﴿] مسئلة ﴾ (وكذلك قوله أنا طانق لار الزوج ايس محلالطلاق ، وإن قال: أ امنك طالق لم تطلق زوجته, نصعليه في رواية الاثرم في رجل جل أمر امر أنه بيدها فقالت أنت طالق لم تطلق وهو قول ابن عباس والثوري وأبي سعيد وأصحاب الرأي وابن المنذر . وروي ذلك عن عمان رضي الله عنه ويحتمل أنه كناية يطلق به اذا نوى و به قال مالك والشافعي وروي ذلك عن عمر وابن مسمود وعطاء والقامم واسحاق لان الطلاق ازالة النكاح وهو مشترك بينها فاذا صحفي أحدهما صحفي الآخر ولا خلاف في أنه لا يقع به الطلاق من غير نية .

وانما أنه محل لا يقع العلاق اذا أضافه اليه من غير نية فلم يقع وان نوى كلاجنبي ولانه لوقل أنا طالق ولم يفل منك لم يقع ولوكان محلا للعلاق لوقع بذلك كالرأة ولا أن الرجل مالك في النه كاح والمرأة مملوكة فلم تقع از لة الملك بالاضافة إلى المالك كالعتق و يدل على هذا أن الرجل لا يوصف بأنه مطاق بخلاف المرأة وجاء رجل الى ابن عباس فنال ماكت امر أتي أمر ها فطلقتني ثلاثاً فقال ابن عباس خطاً الله نواها ان الطلاق لك وليس لها عليك ، رواه أبو عبيد والاثرم واحتج به أحمد

بدأ بي فقال ه اني لخبرك خبراً ولا عليك ان لا تتجلي حتى تستأمري أبريك - ثم قال - ان الله تعالى قل (باايها الذي قل لا زواجك ان كدتن تردن الحياد الدنيا وزينها - حتى باغ - ان الله أعد المحسنات منكن أجراً عظها) فقالت في أي هذا استأمر أبري في فاني اريد الله ورسوا والدارالا خرقالت ثم فعل بزواج الذي على الله على خبرت امرأي واحدة أو مائة أو مائة أو أما بعد ان تختار في ولانها مخبرة اخارت الذكاح فلم يتع بها الطلاق كالعتقة تحت عبد، فأما ان قالت اخترت نفسي قيفتتر الى نيتها لا به ليظ كناية مها الله وكل و يلا في الطلاق فلم يطق وان نوى ولم ننوهي فقد فوض البها الطلاق الما وقع ما فيله من العدد ان النقا فيه ، وان نوى أحدها أقل من الا خر و تع لأ قل لان ما ذا انفرد به أحدها فلم يقم النها العلاق المناه فيه ، وان نوى أحدها فلم يقم من العدد ان

(فصر) وأن قال أمرك بيدك أو اختاري فقالت قبلت لم يقع شي. لان أمرك بيدك توكيل ففرلها في جوابه : قبلت ، ينصرف الى قبول الوكال فلم يتم شي، كالوقال لاجنبي أمر امرأني بيدك فقال قبلت وقوله اختاري في معنداه ، وكذاك ان قالت اخذت أمري نص عليها أحمد في رواية ايراهيم بن هائي. إذا قال لامرأته امرك بيدك فقالت قبلت ليس بشي، حتى نبين ، وقال اذا قالت أخذت أمري ليس بشي، قال وإذا قال لامرأته خناري فقالت قبلت نفسي أو قالت اخترت نفسي كان أبين . قال القرضي ولوقال لزوج اختاري ولم يقل نوج أو جوابها ، يصرف الكلام ولم يقل نفسك ولم ينوه لم تطق عالم تذكر نفسها عام يكن في كلام لزوج أو جوابها ، يصرف الكلام

لا به صريح فلم يكن كماية في الطلاق كما لا يكون الطلاق كمناية في الظهار ولان الظهار يشبه بمن

ومسئلة ﴿ وان قال أنا منك بائن أو حرام فهل هو كناية أو لا ? على وجهين ﴾
اذا قال أنا منك بائن أو بري، فقد توقف أحمد عنها وقال أبو عبد الله بن حامد يتخرج على وجهين (أحدهما) لا يقع لان الرجل محل لا يقع الطلاق بإضافة صريحه اليه ، فلم يقع بإضافة كنايته اليه كالاجنبي . (والثاني) يقع لان لفظ البينونة والبراءة والتحريم يوصف به كل واحد من الزوجين يقال بان منها وبانت منه ، وحرم عليها وحرمت عليه ، وكذاك الفظ الفرقة يضاف اليها ، قال الله تعالى (وان يتفرقا ين المرء وزوجه) ويقال تمالى (وان يتفرقا ين المرء وزوجه) ويقال فارقته المرأة وقارقها ، ولا يقال طلقته ولا سرحته ولا تطلقا ولا تدسرها . فان قال : أنا بائن ولم يقل منك فذكر الفاضي فيا اذا قال لها : أمرك بيدك ، فقالت : أنت بائن ولم تقل مني ، أنه لا يقع ، وجها واحداً ، وإن قالت أنا بائن ونوت وقع ، وإن قالت أنت على خطهر أي ، تنوي به الطلاق لم يقع وكان ظهاراً)

اليه لانذلك في حكم النه مير فاذا عرى عن ذلك لم يصح، وأن قالت أخترت زوجي أو أخترت البقاء على النكاح أو رددت الحيار أورددت عليك سنهتك بطل الحيار، وانقالت أخترت أهلي أو أبوي ونوت وقع الطلاق لان هذا يصلح كناية من الزوج فيا أذا قال ألحقي بأهلك فكذلك منها، وأن قالت اخترت الازواج فيكذلك لأنهم لا يحلون الا بمفارقة هذا الزوج ولذلك كان كناية منه في قوله: انكحى من شئت

و فصل) قان كُرر النظة الخيار فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان أنما يردد علمها لينهمها وليس نية. ثلاثا فهي واحدة وان كان أراد بذلك ثلاثا فهي ثلاث، فرد الامر الى نيتمه في ذلك وبهمذا قال الشافعي، وقال أبر حنيفة اذا قبلت وقع ثلاثا لانه كرر ما يقمع به الطلاق فتكرر كما لو كرر الطلاق

ولنا انه مجتمل التأكيد فاذا قصده قبل منه كما لو قال أنت طالق الطلاق وأن أطلق فقد روي عن أحمد مايدل على انها واحدة علك الرجعة وهذا اختيار القاضي ومذهب عطاء وأبي ثور لان تكرير التخيير لا يزبد به الخيار كشرط الحيار في البيع ، وروي عن أحمد اذا قال لامرأته اختاري فقالت اخترت نفسي هي واحدة الا أن يقول اختاري اختاري اختاري وهذا يدل على انها تطلق ثلاثا ونحوه قال الشعبي والنخعي وأصحاب الرأي رمالك لان الانظة الواحدة تفتضي طلقة فاذا تكررت اقتضت ثلاثا كالمنظة الطلاق

(فصل) فان قال لزوجته طلفي نفسك و نوى عدداً فهو على ما نوى وان أطلق من غير نية لم

هي محرمة على النأبيد والطلاق يفيد تحريماً غير مؤبد فلم تصح الكناية باحدها عن الآخر ولو صرح به وقال أعنى به الطلاق لم يصر طلاقاً لانه لا تصلح الكناية به عنه

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (وان قال أنتعلي حرام أو ما أحل الله علي حرام نفيه ثلاث روايات (احداهن) أنه ظهار وان نوى الطلاق اختاره الخرقي (والثانية) كناية ظاهرة (والثانثة) هو يمين)

اذا قال ذلك أو أطلق فهو ظهار وقال الشافعي لا شيء عليه ، وله قول آخر عليه كفارة يمين وليس ميناً وقال أبو حنيفة هو يمين وقد روي ذلك عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود وقال سعيد ثنا خالد بن عبد الله عن جو ببر عن الضحالة ان أبا بكر وعمر وابن مسعود قالوا في الحرام إنه يمين وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعن أحمد ما يدل على ذلك لان الله تعالى قال (لم تحرم ما أحل الله لك ؟) ثم قال (قدفرض الله لـكم تحلة أيما ذكم) وقال ابن عباس (لقد كان الـم أبير مسول الله أسوة حسنة) ولانه تحريم للحلال أشبه تحريم الامة ووجه الاول أنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجبت به كفارة الظهار كالوقال أنت على حرام كظهر أمي قاما ان نوى غير الظهار قالمنصوص عن أحمد في رواية جماعة أنه ظهار نوى الطلاق أو لم ينوه ذكره الخرقي وممن قان إنه ظهار غمان بن

باك الا واحدة لان الامر المطاق بتناول أقل ما يقع عليه الاسم وكذلك الحكم لو وكل أجنبيا قفال طق زوجتي فالحكم على ماذكر ناه عقال أحمد إذا قال لامر أنه طلقي نفسك و نوى ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثا فهي ثلاث وإن كان نوى واحدة فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة وثلاثا فأيهما نواه فقد نوى بلفظه مااحتما وان لم ينو تناول اليقيين وهو الواحدة فان طلقت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لانه توكيل وقال القاضي إذا قال إله المنهي نفسك تنيد بالمجلس لانه تنويض الطلاق البها فتقيد بالمجلس كقوله اختاري

ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على التراخي كتوكيل الاجنبي وكفوله أمرك بيدك. وفارق اختاري قانه تخيير، وماذكرو، ينتقض بقوله أمرك بيدك ولها أن توقع الطلاق بلمظ الصربح وبالكناية ممالنية وقال بعض أصحاب الشافمي ليسلما أن توقعه بالكناية لانه فوضه اليها بالمظ الصريح فلا يصح أن توقع غير ما فوض اليها

ولنا أنه نوض اليها الطلاق وقد أوقعته فرقع كما لو أوقعته بالنظ الصريح وما ذكره غير صحيح فان التركبل في شيء لا يقتضي أن يكون إيقاعه بالنظ الأمرمنجهته كما لو قال لوكيله بع داري جاز له بيمها بالفظ التمليك وان قال لها طالقي ثلاثا فطالقت واحدة وقع نص عليه ، وقال مالك لا يقع شيء لأنها لم تمتثل أمره .

وُلنا أَنَّهَا مَلَكَ إِبِمَاعُ ثَلَاثُ فَمُلَـكُ إِبْمَاعُ وَاحْدَةً كَالُمُوكُلُ وَلَانُهُ لَوْ قَالُ وَهِبَتُكُ هَوْلًا. العبيد الثرَّنَهُ فَقَالُ قَبَلتَ وَاحْدَةً فَطَلَقْتُ اللهُ اللهُ وَقَمْتُ وَاحْدَةً فَطَلَقْتُ اللهُ اللهُ وَقَمْتُ وَاحْدَةً

عان وأبو قلابة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي وروى الأثرم باسناده عن بن عباس في الحرام أنه تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابهين أو اطعام ستين مسكيناً ولانه صريح في تحريمها فيكان ظهاراً وان نوى غيره كقولها أنت على كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوى به الطلاق الحاف أن يكون الاثا ولا افتي به وهذا مثل قوله في السكنايات الظاهرة فيكانه جعله من كنايات الطلاق يقع به الطلاق اذا نواه ، ونقل عنه البغوي في رجل قال لامراً به أمرك بيدك فقالت أنا عليك حرام فقد حرمت عليه فجعله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل واختاره ابن عقيل وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وروي ذلك عن ابن مسعود وممن روي عنه طلاق ثلاث علي وذيد بن ثابت وأبوهر برة والحسن البصري وابن أبي ليلي وهو مذهب مالك في المدخول بها لان الطلاق نوع تحربم فصح ان يكني به عنه كقوله انت بأن فان لم ينو به الطلاق لم يكن طلاقاً بحال لانه ليس بصريح في الطلاق فان لم ينو الم الفرة في الطلاق ونوى به فحكه حكم الكنايات الظاهرة به طلاق كسائر الكنايات وان قانا انه كما ية في الطلاق ونوى به فحكه حكم الكنايات الظاهرة على ما مضي من الاختلاف فيها وهوقول مالكواً بي حنيفة والشافعي كل على اصله و بمكن جمله على اليقين وقد روي على ما مضي من الاختلاف فيها وهوقول مالكواً بي حنيفة والشافعي كل على اصله و بمكن جمله على اليقين وقد روي

نص عليه أيضا، وبه قال مائك والشافعي وقال أو حنيفة لا يقع شي. لانها لم نأت بما يصلح قبولا فل يصح كما لو قال بمنك نصف هذا العبد فقال قبلت البيم في جميمه

ولنا أنها أوقعت طلاقا مأذ إنا فيه وغيره فوقع المأذون فبه دون غيره كا لو قال طلقي نفسك فطلقت نفسها وضرائرها قان قال طلقي نفسك فقالت أما مالق ان قدم زيد لم يصحلان اذنه انصرف إلى المنجز فلم يتناول المعلق على شرط وحكم نوكيل الاجنى في الطلاق كحكمًا في ما ذكرناه كله

(فصل) نقل عنه أبو الحارث أذا وال طافي نفسك طلاق السنة قدات قد طفت نفسي ثلاثا هي واحدة وهو أحق برجمتها إنما كان كذلك لان النوكيل بالفظ بتناول أقل ما يقم عايه اللفظ وهو طأةة وأحدة سما وطلاق السنة في الصحيح طلقة وأحدة في طهر لم يصبها فيه

(نصل) ويجرز أن يجمل أمر امرأته بيدها بعوض وحكمه حكم ما لا عوض له في أزله الرجوع فها جمل لها وانه يبطن بالوط. ، قال أحمد اذا قالت امرأته اجمل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا قبض العبد وجعل أمرها بيدها فاما أن تختيار مالم يطأها أوينقضه وذلك لأنه توكيل والتركيل لايازم بدخول العوض فيه وكذلك النمليك بعوض لا بلزم مالم يتصل به القبول كالبيم

(نصل) إذ اختامًا فقال الزوج لم أنو الطلاق بالفظ الاحتيار وأمرك بيدك وقالت بل نويت كان القول توله لأنه ألم بنيته ولا سبيل إلى معرفته الا من جهته ما لم يكن جواب سؤال أو معها دلالة حال وأن قال لم تنو الطلاق باختيار نفسك وقالت بل نويت فالقول قولها لما ذكرنا، وأن قالت

عن احمد ما يدل عليه قال اذا قال انت على حرام اعنى به طلاقا فهي واحدة وروي هذا عن عمر ان الخطاب والزهري وقد روي عن مسروق وأني سلمة بن عبد الرحمن والشعبي ليس بشيء لانه قول هوكاذب فيه وهـذا يبطل بالظهـار لامه منكر من الفول وزور ، وقد أوجب الـكفارةولان هذا ايقاع للطلاق فأشبه قوله انت بأنَّ وانت طالق ورويءن احمد أنه اذا نوى اليمين كان يمينًا وهذا مذهب ابن مسعود وقول ابي حنينمة والشافعيوممن روي عنه: عليه كفارة مين ابو بكرالصديق وعمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وطاوس وسليمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المتفق عليه عن سعيد بن جبير أنه سمع أبن عباس بقول أذاحر مالرجل عليه أمراته فهي يمين يكفرها وقال (القدكان الكم في رسول الله أسوة حسنة)ولان الله قال (ياايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تبتني مرضات أزواجك والله غفور رحم ? * قد فرض الله لـــكم تحلة اعانكم) فجبل الحرام بمينا ومعنى قوله نوى بميناً والله اعلم انه نوى بقوله انت على حرام ترك وطئها واجتنابها واقام ذلك مقام والله لاوطأتك

﴿ مُستَلَّةً ﴾ (وان قال ما أحل الله على حرام أعني به الطلاق فقال أحمد تطلق أمر أنه ثلاثاً وأن قال اعنى به طلاقاً طلقت واحدة) قد اخترت نفسي وأنكر وجود الاختيار منها فالنول قوله لانه منكر له وهو نما يكنه علمه و تكنها اقامة البينة عليه فاشبه مالو علق طلاقها على دخول الدار فادعته فأنكر.

(فصل) أذا قل لزوجة أنت على حرام وأطق فهو عين وقد روي ذاك عن أبي بكر وعمر بن آخر عليه كفارة بين وليس ببمين ، وقال أبو حنيفة هو بمين وقد روي ذاك عن أبي بكر وعمر بن الحطاب وابن مسعود رضي الله عنهم ، رقال سعيد حدثنا خالد بن عبدالله عن جوببر عن الضحالة أن أبكر وعمر وابن مسعود قلوا في الحرام بين وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وابن أحمد مايدل على ذلك لان الله نهالى قال له شحرم ما أحل الله لك) ثم قال (قد فرض الله المسكم تحديد أيمان عبد من المحدل الله الله أموة حسنة) ولانه شحريم الحملال المستم المستويد عباس القد كان المحمد في وسول الله أموة حسنة) ولانه شحريم الأمة ،

ولنا أنه تحريم للزوجة بغير طلاق فرجيت به كمارة الظهار كالو قال أنت المي حرام كظهر أمي فأما أن نوى عير الظهار فالمنصوص عن أحمد في رواية جاءة أنه ظهار نوي الطلاق أو لم ينره وذكره الحرقي في موضع غير هذا ويمن قال أنه غهار عمال بن عفان وابن عباس وأبو قلاة وسعيد بن جبير وميحون بن مهران والبتي روي لاثرم باسناده عن ابن عباس في الحرام أنه تحرير رقة فان لم مجد فصيام شهر بن متنابعين أو اطعام ستين م كينا ولانه صريح في تحريمها فكان علماراً يان نوى غيره كقوله أنت على كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوى الطلاق كان الاقا قال اذا قال ما أحل الله على حرام يعني به رهذا ش قونه في الكنايات الظاهرة وكانه جعله من به الطلاق أخاف أن يكون ثلاث ولا أوني به رهذا ش قونه في الكنايات الظاهرة وكانه جعله من

رواه الجماعة عن أحمد فروى أبو عبدالله النيسا بورى أنه قال إذاقال أنت على حرام أريد به الطلاق كنت أبول إنها طالق يكفو كفارة الظهار وهذاكا نه رجوع عن قوله إنه طلاق ووجه أنه صريح في الظهار فلم يصر طلاقاً بقوله أربد به الطلاق كالو قل أنت على كظهر أبي أعني به الطلاق قال العاضي ولكن جماعة أصحابنا على أنه طلاق وهي الرواية المشهورة التي رواها عنه الجماعة لانه صرح بلفظ اعلاق فكان طلاقاً كابو ضربها وتال هذا طلاقك وليس هذا صريحا في الظهار وإنماهو صرح في النحر م والتحريم والتحريم عنوا مرع المناه إرادة تحريم صرح في النحر م والتحريم يتنوع الى تحريم بالظهار وإلى تحريم بالطلاق فادا بين بلفظه إرادة تحريم الطلاق وجب صرفه اليه وفارق توله أنت على كظهر أبي فانه صريح في الظهار وهو تحريم لا يرتفع الطلاق وجب صرفه اليه وفارق توله أنت على كظهر أبي فانه صريح في الظهار وهو تحريم لا يرتفع إلا بالكفارة فلم يمكن جمل ذلك طلاقاً بخلاف مسئمتنا ثم ان قال أعني به الطلاق أو نوى به ثلاثاً فهي وإذا نوى الثلاث فقد أوى بالأنف واللام التي الاستفراق تنسيراً لتحريم فدخل فيه الطلاق كله وإذا نوى الثلاث فقد أوى بالأم أو لم تكن لان الألف واللام تكون المير الاستغراق في أكثر ينوبها سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن لان الألف واللام تكون المير الاستغراق في أكثر الماء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً لمن عليه أسماء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً لمن عليه الماء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً لمن عليه الماء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً لمن عليه المعالم المناء الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلاقاً واحداً لمن عليه المهاء الاحداث المناء الاحداً المن عليه المعاد المعتمل المعاد المعاد

كنايات الطلاق يقم به الطلاق إذا نواه ونقل عنه البغوي في رجل قال لامرأته أمرك ببدك فقالت أنا عليك حرام فقد حرمت عليه فجعله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل ،واختاره ابن عقبل وهو مذهب أبي حنية، والشافعي ، وروي ذلك عن ابن مسعود وممن روي عنه أنه طلاق ثلاث على وزيد بن ثابت رابر هربرة والحسن البصري وابن أبي ايل وهو مذهب مالك في المدخول بهالان الطلاق نوع تحريم فصح أن يكني به عنه كقوله أنت بائن فاما ان لم ينو الطلاق الا يكون طلانا بحال لأنه ليس بصريح في الطلاق فاذا لم ينو معه لم يقع به طلاق كسائر السكنايات ، وان قلنا أنه كناية في الطلاق و نوى بر فحكه حكم الـكنايات الظاهرة على مامضي من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشانعي كل على أصله وبمكن حمله على السكذايات الحفية اذا قلنا أن الرجمة محرمة لان أقل ماتحرم به لزوجة طانة رجعية فحمل على اليقين ، وقد روي عن احمد مايدل عليه فانه قال اذا قال انت على حرام اعني به طلاقا فعيواحدة وروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والزهري وقد روي عن مسروق وأبي سلمة بن عبد الرحن والشعبي ليس بثبيء لانه تول هوكاذب فيه وهذا يبطل بالظهار فانه منبكر من القول وزور وقد وجبت الـكفارة ولان هذا أيقاع للطلاق فأشبه قوله انت بائن أوانت ظالق وروي عن أحمد أنه اذانوى اليمين كان يمينا قاله قال في رواية مهنا أنه اذا قال انت علي حرام ونوى يمينا تم تركها أربعة أشهر قال هو يمين وانما الايلاء ان بحلف بالله ان لايقرب امرأته فظاهر هذا آنه اذا نوى اليمين كانت يمنيا وهذامذهب بن مسعود وقول أبي حنيفة والشافعي ويمن روي عنه: عليمه كفارة بمين أبو بكر الصديق وعمر وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب

أحمد وقال فيرواية حنبل إذا قال أعني طلاماً فهي واحدة أواثنتان إذا لم يكن فيه الأ لف واللام وعنه أنه ظهار فيهما وقد ذكر اه وذكر نا دليله

﴿ وَإِنْ قَالَ أَنْتَ عَلَى كَالْمَيْتَةَ وَالدَّمْ وَقَعْ مَانُواْهُ مِنْ الطَّلَاقُ وَانْظُهَارُ وَالْمِينُ وَإِنْ لِمِنْوَ شَيْئًا فَهُلَ يَكُونَ ظُهَارًا أَوْمِينًا ﴿ عَلَى وَجَهِينَ ﴾

أما إذا نوى الطلاق كان طلاقاً لانه يصلح أن يكون كناية فيه ماذا اقترنت به النية وقع به الطلاق ويقع ما نواه من عدد الطلاق فان لم ينو شيئاً وقعت واحدة لانه من الكنايات الخفية وهذا حكمها وإن نوى به الظهار وهو أن يقصد تحريمها عليه مع بقاء نكاحها احتمل أن يكون ظهاراً كما قلتا في قوله أنت على حرام واحتمل أن لا يكون ظهاراً كما لوقال أنت على كظهر البهيمة أو كظهر أبي وإن نوى البمين وهوأن مريد بذلك ترك وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فهو يمن وإن لم ينو شيئاً لم يكن طلاقاً لانه ليس بصريح في الطلاق ولو نواه به وهل يكون ظهاراً أو يمناً على وجهين (أحدها) يكون ظهاراً لان معناه أنت حرام على كالميتة والدم قان تشبيهها بها يقتضي النشبيه بها في الامرالذي استهزاً به وهو التحريم لقول حرام على كالميتة والدم قان تشبيهها بها يقتضي النشبيه بها في الامرالذي استهزاً به وهو التحريم لقول الله تعالى فيها (حرمت عليكم الميتة والدم) والناني يكون عيناً لان الاصل براءة الذمة قاذا أتى بلفظ محتمل

والحسن وعطا، وطاوس وسلمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المتنقعايا عن سعيد بن جبير أنه سمع ابن عباس يقول اذا حرم الرجل عليه امرأته فهي يمبن يكفرها وقال (لقد كان لـكم في رسول الله اسرة حسنة) ولان الله تعالى قال (باأبها النبي لم شحرم ماأحل الله الك ، تبتغي مرضاة از واجك والله غفور رحيم * قد فرض الله لـكم تحلة أيما نـكم) فجمل الحرام بمينا ومعنى قوله نوى يمينا والمنافئ علم أنه وي بنوله أنت على حرام ترك وطنها واجتنابها وأقام ذلك مقام توله والله لا وطنتك

(فصل) وان قال انت على حرام اعني به الطلاق فهو طلاق رواه الجماعة عن أحمدوروى عنه أبو عبد الله النيسا و بي انه قال ادا قال أنت على حرام اريد به الطلاق كنت أقول المهاطالق بكفر كفارة الظهاروهذا كأنه رج، ع عن قوله انه طلاق، وجهه انه صريح في الظهار الم يصر طلاقًا بقوله اريد به الطلاق كالوقال انت على كفاهر الدي أعني به الطلاق قال القاضي ولـكن جماعة أصحابنا على انه طلاق وهي الرواية المشهورة الني رواها عنه الجماعة لانه صرح بلفظ العلاق فـكان طلاقًا كالوضر بها وقل هذا طلاقًا كالوضر بها وقل هذا طلاقك وايس هذا صريحًا في الفاهار أنما هو صريح في التحريم والتحريم يتنوع الى تحريم بالطاهار وإلى تخريم بالطلاق قاذا ببن بلفظه ارادة تحريم الطلاق وجب صرفه اليه ، وفارق قوله انت بالفاهار واي كفاهر المي فانه صريح في الفاهار وهو تحريم لا برتفع الا بالـكمارة فلم يمكن جعل ذلك طلاقًا بخلاف مد شائننا ثم ان قال أعني به الطلاق او نوى به ثلانًا فهي ثلاث صعليه أحمد لانه أتى بالالف

ثبت فيه أقل الحـكمين لانه اليقين وما زادمشكوك فيه فلا شبته بالشك ولانزول عن الاصل إلا بيقين وعند الشافعي هو كقوله أنت حرام سواء

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال حلفت بالطلاق وكذب لزمه إفراره في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله تمالى وان قال حلفت بالطلاق أو على يمين بالطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه وبين الله تمالى ولزمه ما أفر به في الحكم)

ذكره الفاضي وأبو الخطاب لأنه مجتمل ماقاله ويازمه في الحيكم لانه خلاف ما أفر به وقال أحمد في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هي كيذبة ليس عليه يمين وذلك لان قوله حلفت ليس مجلف واعا هو خبرعن الحلف فاذا كان كاذباً فيه لم يصر حالفاً كالوقال حلفت بالله وكان كاذباً واخار أبو بكر أنه يلزمه ما أقربه وحكى في زاد المسافر عن الميموني عن أحمد أنه قال إذا قال حلفت بالملاق ولم يكن حلف يازمه الطلاق ويرجع الى نيته في الطلاق الثلاث أوالواحدة وقال القاضي معنى قول أحمد يلزمه الطلاق أي في الحكم ومحتمل أنه أراد يلزمه الطلاق فلا يقع به فجمله كنا ية عنه وكذلك قال برجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقع به فجمله كنا ية عنه وكذلك قال برجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقع به فجمله كنا يدين والشرح الكنايات وذكر الفاضي في المنه ليس بصريح في الطلاق ولا نوى الطلان فلم يتم به طلاق كسائر الكنايات وذكر الفاضي في المنه ليس بصريح المكبير)

واللام انتى الاستغراق تفسيراً النحريم فيدخل فيه الطلاق كاه واذا نوى الثلاث فقد نوى بلفظه ما يحتمله من الطلاق فوقت قالو قال الت ائن وعنسه لا بكون المانا حتى ينويها سوا. كالت فيه الالف واللام أو لم تسكن لأن الالف واللام تكون لغير الاستغراق في أكثر امها، الاجناس، وان قال اعنى به طلاقا فهو واحدة لأنه في كره منسكراً فيكون طلاقا واحداً نص عليه أحمد وقال في رواية حنبل اذا قال اعنى طلاقا فهى واحدة أو اثنتان اذا لم تسكن فيه الف ولام

(فصل) فان قال أنت على كفاهر أمي ونوى به الطلاق لم يكن طلاقاً لانه صريح في الظهار الم يصلح كناية في الطلاق كما لايكون الطلاق كناية في الظهار ولان الظهار تشبيه عن هي محرمة على النابيد والطلاق بفيد تحريما غير مؤبد فلم تصلح الكناية بأحدها عن الآخر ، ولو صرح به نقال أعني به الطلاق لم يصر طلاقا لانه لا يصلح الكناية به عنه

(فصدل) وإن قال أنت على كالمينة والدم ونوى به الطلاق كان طلانا لانه يصلح أن يكون كناية فيه فاذا اقترنت به النية وقع به الطلاق وبقع به من عدد الطلاق ما واه فان لم بنو شيئاوقعت واحدة لانه من الكنايات الحفية وهذا حكمها ، وإن نرى به الظهار وهو أن يقصد نحر بمهاعليه مع بقاء نكامها احتمل أن يكون ظهاراً في قوله أنت على حرام ، واحتمل أن لا يكون ظهاراً في قوله أنت على حرام ، واحتمل أن لا يكون ظهاراً في الما و قال أنت على كظهر البهمة أو كظهر أمي ، وإن نوى الممين وهو أن يريد بذة ترك وطنها لا تحريمها ولا طلاقها

كتاب الايمان فيمن قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هل يقع به ? على روايتين (احداهما) لا يلزمه شيء لانه لم يحلف والهيين أيما تكون بالحيف (والثابية) يازمه ما أقربه اختاره أبو بكر لانه إذا اقر ثم قال كذبت كان جيحوداً بعد الافرار فلا يقبل كما لو أقر بدبن ثم أنسكر وبرجع الى نيته لانه أعلم بحاله (فصل) والقول قوله في قدر ماحلف به وفي الشرط الذي علق الهيين به لا نه أعلم بحاله و يمكن حمل كلام أحد على هذا وهو أن يكون قوله ليس عليه يمين فيما بينه وبين الله تمالى وقرله يلزمه الطلاق أي في الحكم لانه يتعلق بحق إنسان معين فلم يقبل في الحمكم وفيما بينه وبين الله سبحانه اذا علم أنه لم يحلف فلا شيء عليه وهو في يدها ما لم يفسخ أو يطأ)

الدكلام في هدده المسئلة في فصلين (احدها) أنه اذا قال لامرأته أمرك بيدك كاف لهما ان تطلق ثلاثاً وان نوى أفل هنها همذا ظاهر المدنهب لانها من الكنايات الظاهرة وقد مضى الكلام فيها روي ذلك عن عثمان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن على أيضاً وفضالة بن عبيد وبه قال سعيدبن المسيب وعطاء والزهري قالوا اذا طلقت ثلاثاً فقال لم أجعل اليها الا واحدة لم يلتفت الى قوله والقضاء ما قضت وعن عمر وابن مسعود أنها طلقة واحدة وبه قال عطاء ومجاهد والقاسم وربيعة ومالك والاوزاعي والشافعي وقال الشافعي ان نوى ثلاثاً فلها ان تطلق ثلاثاً وان نوى غير ذلك

فه، يمين ، وإن لم بنو شيئا لم يكن طلاقا لانه ليس بصريح في الطلاق ولا نوا. به وهل يكون ظهاراً أو عينا على وجهبن

(أحدهما) يكون ظهاراً لان معناه أنتحرام على كالميتة والدم قان تشبيهها بهما يقتضي التشبيه بهما في الامرالذي اشتبوا به وهو النحريم المول الله تعالى فبهما , حرمت عليكم الميتة والدم)

(والثاني كيكون عينا لان الأصل بواءة الله قاذا ألى بلفظ محتمل ثبت به أقل الحكمين لائه اليتمين وما زاد مشكوك فيه فلا نشبته بالشك ولا نزول عن الاصل لا ببقين، وعندالشانعي هوكقوله أنت على حرام سواء

﴿ مسئمة ﴾ قال (واذا طلقها بلسانه والتثني شيئًا بلبه وقع الطلاق ولم ينفعه الاستثناء)

وجملة ذلك أن مايتصل باللفظ من قرينة أو استشاء على اللائه أخرب:

(أحدها) مالا يصح نطنا ولا نية وذلك نو عان أحدهما) الرفع حكم اللفظ كله مثل أن بقول أن تولى أن تا طابق ثلاثا الا ثلاثا أو أنت طابق طابق لا تلزيك أو لا تقم المائت فهذا لا يصح المنطه ولا بنيت لانه يرفع حكم اللفظ كله فيصير الجميع نفواً فلا يصح هذا في الهفة بالانفق واذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

لم تطلق ثلاثا والقول قوله في نيته قال\الفاضي و نقل عبدالله عن أحمد مايدل على أنه اذا نوى واحدة فهي واحدة لانه نوع تخبير فيرجع الى نيتــه فيه كقوله اختاري

وانا أنه لفظ يقتضي العموم في جميع أدرها لانه اسم جنس مضاف فيتنا ل الطلقات الثلاث كما لو قال طلقى نفسك ما شئت ولا يقبل قوله أردت وأحدة لانه بخلاف مقتضى اللفظ لا يبين في هذا لامه من الكنايات الظاهرة والكمايات الظاهرة تفتضي ثلائاً (الفصل اثاني) أنه لا يتفيد بالمجلس ويكون في يدعا ما لم يفسخ أو يطأ وأن جعل أرها في يدغيرها فكذلك في الفصل الاول والثاني ووافق الشافمي في أنه أذا جعلت أمر أمر أني في يدك أو جعلت في أنه أذا و جعلت أمر أمر أني في يدك أو جعلت لك الخيار في طلاق أمر أبي أن وطلق المرأني في يدك أو جعلت من الخيار في طلاق المرأني في أشبه مالو قال اختاري

ولنا انه نوكبل مطلق فكان على التراخي كالتوكيل في البيع. اذا ثبت هذا فان له أن يطلق ما لم يفسخ أو يطأ وله أن يطلق ثلاثا وواحدة كالمرأة فان فسخ الوكالة بطلت كسائر الوكالات وكذلك ان وطئها لانه يدل على الفسخ أشبه مالو فسخ بالقول

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال اختاري نفسك لم يكن لها ان تطلق أكثرمن واحدة الا ان يجمل اليها كيثر من ذلك وليس لها ان تطلق الامادامت في المجلسولم بتشاغلا عما يقطعه)

(الضرب الثاني) مايقبل لفظا ولا يقبل نية لاي الحكم ولا فما بينه وببن افخه تعالى وهو استشاء الاقل فهذا يصح لفظا لآنه من لسان العرب ولا يصح بالنية مثل أن يتول أنت طالق ثلاثا ويستثني بقلبه الا واحدة أو أكثر فهذا لايصح لان العدد نص فيما تناوله لايحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ماثبت بنص اللفظ فان اللفظ أقوى من النية ، و لو نوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا الفظ في غير مايصلح له فوقع مقتضي اللفظ والهت نبيته

وحكي عن بعض الشافعية أنه يقبل فيما بينــه و بهن الله تعالى كما لو قال نسائي طوالق واستشى بقلبه الا فلانة؛ والفرق بينها أن نسائي اسم عام يجوز النعبير به عن بعض مارضم له وقد استعمل العموم بازاء الخصوص كئيراً فاذا أراد به البعض صح، وقوله ثلاثا اسم عدد للنلاث لايجوز التعبير به عن عدد غيرها ولا يحتمل سواها بوجه فاذا أراد بذلك اثبتين فقد أراد بالفظ مالا يحتمله وأنما تعمل النية في صرف المانظ المحتمل الى أحد محتملاته ، فأما مالا يحتمل فلا فامّا لو عملنابه فيما لايحتمل كان عملا عجرد النية ومج دالنية لاتعمل في نكاح ولا طلاق ولا بهم ، ولو قال نسائي الأربع طوالق أو قال لهن أربعتكن طوالق واستثني بعضهن بالنية لم يقسبل على قياس ماذكرناه ولا يدين فيــه لانه عنى باللفظ مالا يحتمل

(الضرب أثاث) مايصح نطقا وإذا نواه دين فيما بينه وبين الله تعالى وذلك مثل تخصيص

وجملة ذلك أن لفظ التخيير لا يقتضي عطلقه اكثر من طلقة رجمية قال أحمد هذا قول أبن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضي الله عنهم وروي ذلكء رجابر وعبدالله بنعمروقال ابو حنيفة هيواحدة بائنة وهو قول ابن شبرمة لان اختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه ولايكون الا بالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لان المدخول بها لانبين الا بالثلاث الا ان تكون بعوض والنا أجياع الصحابة رضي الله عنهم فان من سمينا منهم قالوا ان اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها رواً النجاد عنهم باسانيده ولان قوله اختاري تفويض مطلق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم وذلك طلقة واحدة ولا تكون بائنا لأنها طلقة بغير عوض لم يكمل بها المدد بعدالدخول فاشبه مالو طلقها واحدة ولا تكون باثنا لانها طلقة،ويخالف قوله أمرك بيدك فانه للعموم لانه اسمجنس مضاف فيتناول جميع أمرها لـكن ان جعل لها اكثر من ذلك فلها ما جمل اليها سواء جعله بلفظه بان يقول اختاري ما شئت او اختاري الطلقات ان شئت فلها ان تختار ذلك او جعله بنيته وهو ان ينوى بقوله اختاري عدداً فانه يرجع إلىما نواه لان قوله اختاري كناية خفية فيرجع في قدرها الى نيته كسائر الكنايات الخفية ، فان نوى ثلاثا اواثنتين اوواحدة فهو على ما نوى وان اطلق فهي واحدة وان نوى ثلاثا فطلقت اقل منها وقع ما طلقته لانه يعتبر قولها جميعاً كالوكيلين اذا طلق احدهما واحدة والآخر

ثلاثا وليس لها أن تطلق الامادامت في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه هذا قول اكثراهل العلم أن التخيير على المهور أن اختارت في وقتها والافلا خيارلها بعده روي ذلك عن عمر وعمان وابن مسعود وجابر وبه قال عطاء وجابر من زيد ومجاهد والشعبي والنخمي ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي، وقال الزهري وقتادة وابو عبيد وابن المنذر ومالك في رواية انه على انتراخي ولها الاختيار في المجلس وبعده ما لم يفسخ أو يطأ ، واحتبج ابن المنذر بقول النبي مستناه هي المحلس ولانه جعل امراً فلا عليك أن لا تمجلي حتى تستأمري ابويك » وهذا يمنع قصره على المجلس ولانه جعل امرها

وثق لزمه الطلاق لانه مقتضي اللفظ والنية الاخيرة نية مجر دةلا لفظ مهها فلاتعمل . ومن هذا الضرب

نخصيص حال دون حال مثل أن يتول أنت طالق ثم بصار بشرط أو صنة مثل قوله ان دخات الدار

أوبعد شهر أو قال ان دخات الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطفاً بغير خلاف، وان نواه ولم يلفظ.

به دين، وهل يقبل في الحـكم ؟ على روايتين قال في رواية إسحاق بن ابراهيم فيمن حلف لاندخل

الدار وقال نويت شهراً يتبل منه أو قال: اذا دخلت دار فلان فأنت طالق ونوى تلك الساعة

وذلك اليوم قبلت نيته

البها اشبه مالو قال امرك بيدك

ولذا أنه قول من سمينا من الصحابة فروى النجاد باسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال قضى عمر وعبان في الرجل يخير امرأته أن لها الحيار ما لم يتفرقا وعن عبدالله بن عمر قال مادامت في مجلسها ونحوه عن ابن مسعود وجابر ولم نعرف لهما مخالفاً في الصحابة فكان اجماعاً ولانه خيار عليك فكان على الفور كخيار القبول، وأما الحبر فان النبي عيسيالية جمل لهما الحيار على النراخي ، فأما أمرك بيدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان ما لم يقيده بقيد بخلاف مسئلتنا

﴿ مسئلة ﴾ (وليس لها ان تطلق إلا مادِاما في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطعه)

(والرواية لاخرى) لاتقبل ظله قال اذا قال لامرأنه أنت طالق ونوى في نفسه إلى سنة نطلق اليس بنظر إلى نيته و وكال اذا قال أنت االق و قال أويت ان دخات الدار لا يصدق و ويمكن الجمع بين هاتين الروايتين بأن بحل قوله في القبيل على أنه يدين فيما ببنه و بين الله تعالى وقوله في عدم القبول على الحيم فلا يكون بينهما خلاف ، و افرق بن هذه الصررة والني قبلها أن ارادة الحاص بالعام شائع كثير ، وارادة الشرط من غير ذكره غير سائغ فهرة قريب من الاستثناء ، و يمكن أن يقال هذا كله من جملة النخصيص

(فصل) وأذا قالت له امرأة من نسائه طلفني مقال نسائي طرالق ولا نية له طلقن كلمن بغير خلاف لان لعظه عام ، وأن قالت له طاق نسائك فقال نسائي طر لق فكذلك ، وحكي عن مالك أن السائلة لانطاق في هذه "عدورة لان الخطاب" مام يتصر على سبه الحاص وسببه سؤال طلاق من سواها

وليا أن الانظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه ذو جب العمل بعمومه كالصورة الاولى ، والعمل بعموم التفظ أولى من خصوص السبب أن دليل الحكم هو الانظ فيجب انباء والعمل بمنتضاه في خصوصه وهومه والذي لو كان أخص من اله ببلوجب قصره على خصوصه وانباع صنة المفظ دون صفة السبب فان أخرج السائلة بنيته دين فيها بينه وبين الله تعالى في الصورتين وقبل في الحكم في الصورة الاولى قاله أن حامد لان طلاقه الصورة الاولى قاله أن حامد لان طلاقه

وذلك ان لا يخرجا من الكلام الى غيرة كر الطلاق فان تفرقا عن ذلك الكلام الى كلام غيره بطل خيار هاقال أحمداذا فال لامر أنه اخاري فلها الخيار ما داموا في ذك المكلام فان طال المجلس وأخذوا في كلام غير ذلك ولم تختر فلا خيار لها وهذا مذهب أبي حنيفة ونحوه مذهب الشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه أنه يتقيد بالجلس وقيل هو على الذهور وقال أحمد الخيار على مخاطبة الكلام وأن تجاريه و بجارها انما هو جواب كرم ان أجابته من ساعته و إلى ملايني ، ووجه أنه تمليك مطبق تأخر قوله عن أول حال الامكان فلم يصح كما لو قامت من مجاه فان قام أحدها عن المجلس قبل اختيارها بطل خيارها ، وقال أبو حنيفة يبطل بقيامها دون قيامه على أصه بان الزوج لا يملك الرجوع ، وعندنا ان الزوج عملك الرجوع فبطل بقيامه كما والارتياء في الحيار فيكون اعراضاً والقود خلافه ولو كانت قعدة فتدك أو متكشة فقعدت لم يبصل والارتياء في الحيار فيكون اعراضاً والقود خلافه ولو كانت قعدة فتيكات أو متكشة فقعدت لم يبصل لان أضافت اليها ركعتين أخريين بطل خيارها وإن أكات شيئا أو قالت بسم الله أو سبحت شيئاً وان أضافت اليها ركعتين أخريين بطل خيارها وإن أكات شيئا أو قالت بسم الله أو سبحت شيئاً يسيرا لم يبطل لان ذلك ليس باعراض وان قالت ادعوا لي شهوداً أشهدهم على ذلك لم ببطل وإن كانت راكبة فسارت لم يبطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي

﴿ مسئلة ﴾ (فان جمل لها الخيار البوم كله أوجمل أمرها بيدها فردته أو رجع فيه أو وطنها بطل خيارها هذا المذهب) جواب اسؤالها الطلاق المفسها فلا يصدق في صرفه عنها لا ؛ يخ لف ليا هر من وجهين ولانها سبب الطلاق وسبب الحسكم لايجوز إخراجه من العميم بالنخصيص ، وقال الفاهي بحتيل أن لا تطلق لان للفظه عام والعام يحتمل المخصيص

(فصل) فأن قال أنت طالق إن دخلت الدار . ثم قال أنها أردت الطلاق في الحل المكن سق لسأي إلى الشرط طلقت في الحال لأنه أقر على نفسه بنا وحب الطلاق فلزمه كا لو قال قد طالتها فأن قال بعدد ذهك كذبت وأنما أردت طلاقها عند الشرط دين في ذهك ولم يقبل في الحديم لأنه رجوع عما أقر به

(فصل) وقول الحرق : واستثبي شيئا بقلبه يدل بمنه ملى اله اذا المنشى بل اله صح ولم يتم ما استثناء وهو قول جماعة أهل العلم ، قبل ان المدر أجمع كل من نحيظ عنه من أهل العلم على أن الرجل إذا قال لامر أنه أنت طالق ثلاثا إلا واحدة أنها تطاق طلقنين منهم النوري والشافي وأصحاب الرجل إذا قال لامر أنه أنت طالق ثلاثا إلا واحدة انها تطاق التناوق ل أنت طالق ثلاثا الرأي ، وحكي عن أبي بكر ان الاستثناء لا بكرافي الطاق المناق المناق المناق المناق المناق المناق لا يمكن رفعه بعد إيقاء الإ واحدة وتم المناث واوقال نسائي طو ق لا طلالة لم تطاق لان الطلاق لا يمكن رفعه بعد إيقاء الاستثناء برفعه لو صح ، وما ذكره من التعليل باطل بما سلم من الاستثناء في المطافات ، وايس والاستثناء رفعا لما وقع إذ لو كان كذلك لما صح في الطافات ولا الاعتاق ولا في الاقرار ولا

إذا جمل لها الخيار اليوم كله أو أكثر من ذلك أو متى شاءت فاما الخيار في الك المدة وان قال الحتاري إذا شأت أو متى شأت فلما ذلك لأن هذه تفيد جمل الحيار لها في عموم الاوقات فان ردت ذلك أو جمل أمرها بيدها فردته بطل خيارها لانما انما ملكته بالوكاة فهي كالوكل إذا رد الوكالة وان رجع فيا ملكما بطل أيضاً كما إذا رحع الموكل فيما وكل فيه ، وان وصتها فهو رجوع أيضاً لانه يمدل على الرجوع أشبه ما لو رجع بالفول، ومحتمل ان لا تناسخ الوكاة كما لو وكله في بيع دار وسكنها في لرمان أبي موسى وان قال اختاري اليوم وغداً و بعد غد فلما ذلك فان ردت الخيار في الاول بطل في كلموان قال الحيار على التراني فان النبي عيالية قال كلموان قال الحتاري أبويك ونحوه ذام الحيار على التراني فان النبي عيالية قال خلاف لما لا تعجلي حتى تستأمري أبويك ونحوه ذام الحيار على التراني فان النبي عيالية قال خياران في وقتين فلم يبطل في الثاني، وقال أبو حنيفة لا ببطل في المسئمة انها يو في المسئمة انها يه المولى أيضاً لانها خياران في وقتين فلم يبطل أحدها برد الآخر قياساً على المسئمة انها نية

ولنا أنه خيار واحد في مدة واحدة فاذا بطل أوله بطل ما بهده كالوكان الحيار في برم احد وكخيار الشرط، ولا نسلم أنها خياران وانما هو خيار واحد في يومين، وفارق ما إذا قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك اليوم واختاري نفسك عداً فانها خياران لانكل واحد ثبت بسبب مفرد

(فصل) ولو خيرها شهراً فاختارت ثم نُزوجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الخيار

الاخبار وانما هو مبين أن المشتنى غير مراد بالكلام فهو يمنع أن يدخل فيه ما أولاه لدخل فقوله (فلبث فيهم الف سنة الا خمسين) عاما عبارة عن تسمائة وخمسين ، وقوله (أبي مرا، مماتعبدون * إلا الذي فطر في) تبرؤ من غير الله فكذلك قوله أنت طالق ثلاً إلا واحدة عبارة عن اثنتين لاغير وحرف الاستشاء المستولى عليه الاويشبه به أمها وأفعل وحرف فلاسما. غير وسوى و لافعال ايس ولا يكون وعدا والحروف حاشا وخلا فأي كامة استثنى بها صح الاستشاء

(فصل) ولا يصح استثناء الأ تنبر نصاعيه أحمد فلو قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين وقع ثلاث والاكثرون على أن ذلك جائز وقد ذكرناه في الافرار وذكرنا أن أهل العربية ألها أجازوه في القليل من الكثير وحكينا ذلك عن جماعة من أعة أهل اللغة قاذا قل أنت طاق ثلاثا الحاحدة وقع اثنتان وان قال الا ثنين وقع ثلاث وان قال طلقتين الاطلقة ففيه وجهان (أحدهما) يقع طلقة (والثاني) طلقتان بناء على استثناء النصف هل يصح أو لا مج على وجهين . وان قال أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا وقع ثلاث الاستثناء لرفع بعض المستثنى منه فلا يصح أن يرفع جميعه . وان قال أنت طالق خدها الله ثلاثا الله ثلاثا الله تلاثا وقع ثلاث لان الاستثناء ان عاد إلى الحس فقد استثنى الاكثر وان عاد الى طالق خدها إلا ثلاثا وقع ثلاث لان الاستثناء ان عاد إلى الحس فقد استثنى الاكثر وان عاد الى النكاث التي علكها فقد وفع جميعها وكلاهم لا يصح وان قال خمساً الا طافة ففيه وجهان (أحدهما) يقع ثلاث لان الكلام مع الاستثناء كأنه نعاق بما عدا المستثنى فلكانه قدل أنت طالق أربعا (والثاني) يقع ثلاث لان الكلام مع الاستثناء كأنه نعاق بما عدا المستثنى فلكانه قدل أنت طالق أربعا (والثاني)

ولنا أنها استوفت ماجعل لها في هذا العقد فلم يكن لها في عقد ثان كالو اشترط الحيار في سلعة مدة ثم فسخ ثم اشتراها بعقد آخر في تلك المدة ، ولو لم يختر نفسها أو اختارت زوجها وطلقها الزوج ثم نزوجها بطل لان الحيار المشروط في عقد لا يشت في عقد سواه كما في السع ، والحركم في التخيير لأنه نوع تخيير ولوقال لها اختاري أو أمرك بيدك اليوم و بعد الغد فردت في اليوم الاول لم يبطل في مدغد لا نها خياران يفصل أحدهما عن عاحبه فلا ببطل أحدهما ببطلان الآخر لحلاف ما إذا كان الزمان متصلا والغفظ واحد فانه خيار واحد فبطل كله ببطلان بعضه ، وإن قال لك الحيار بوماً أو أمرك بيدك يوم أو السنة الم عن استكال الساعة وان الله الشهر أو اليوم أو السنة فهو على ما بقى من اليوم والشهر والسنة ، وخرج أبو الخطاب في كل مسئة وحبها مثل حكم الاخرى أي خرج في قوله أمرك بيدك وجها أنها لا نطلق أكثر من واحدة وأنها تنقيد بالمجلس بشرط ان لا يتقيد بالمجلس وان يقلم عالم الما لكل واحدة منها على الاخرى الله المجلس واحدة عند الاطلاق قياساً لكل واحدة منهما على الاخرى

(فصل) فان خيرها فاختارت زوجها او ردت الخيار او الامر لم يقع شيء نص عليه أحمد في رواية الجاءة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسمود وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول عمر ان عبد المزيز وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافعي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة

يقم اثنتان ذكره القاضي لان الاستثناء برجم الى ماملكه من الطلقات وهي اشلاث وما زاد عليها يلغو وقد استثنى و احدة من الثلاث فيصح ويتع طلقتان

وان قال أنت طالق أربعا الا اثنتين فعلى الوجه الاول يصح الاستثناء ويقع اثنتان ، وعلى قول الفاضي ينبغي أن لا يصح الاستثناء ويقع اللاث لان الاستثماء يرجع إلى الثلاث فيكون استثناء الاكثر (فصل) قان قال أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة ففيهوجهان (أحدهم) لا يصح الاستثناء لان الاستثناء يرفع الجلة الاخيرة بكالها من غير زيادة عليها فيصير ذكرها واستثناؤها لغراً وكل استثناء أفضى تصحيحه الى الغالة وإلغاه المستثنى منه بطل كاستثناه الجميع ولان إلغاه وحده أولى من الغائه مع الغاء غيره ولان الاستثناء يعود الى الجلة الاخيرة في أحد الوجبين فيكون استثناء الحميم (والوجه الثاني) يصم الاستثناء ويقم طلقنان لان المطف بالواو مجمل الجلنين كالجلة الواحدة فيصبر مستثنيا اواحدة من ثلاث ولذلك لو قال له علي مائة وعشرون درهما الاخمسين صح والاول أصح وهو مذهب أبي حنيفة والشانبي

وان قال أنت طانق واحدة وانستين الا واحدة فيلي الوجه الثاني يصح الاستثناء وعلى الوجه الاول مخرج في صحته وجهان بناء على استثناء النصف وان قال أنت طاتى وطالق وطالق الاطلفة أو قال طالق طلفتين ونصفا الاطلفة فالحكم فيذلك كالحكم في المسئلة الاولى سوا. وان كان العطف بغير

رجمية وروي ذلك عن علي رضي الله عنه ورواء استحاق بن منصور عن أحمد قال ان اخارت زوجها فوا حدة يملك الرجمة وان اختارت نفسها فثلاث قال أبو بكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية أن النخيير كناية نوى بهأ الطلاق فوقع بها بمجرده كسائر كناياته كقوله أنكحيمن شئت

وانا قول عائشة قد خيرنا رسول الله عَيْلِيُّنُّو فيكان طلافاً وقالت لما أمر الذي عَيْلِيُّنَّهُ بتخير أزواجه بدأ بي فقال إني لخبرك خبراً فلا عليك ألا تعجلي حتى تستأمري أبويك نم قال ان الله تعالى قال (ياأيما النبي قل لازواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزبنتها -- حتى بلغ -- انالله أعد للمحسنات منكن أجراً عظما) فقلت في أي هذا أستأمر أبوي ؟ فاي أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج النبي عَيْنِيِّكُ مِمْل ما فعلت متفق عليهما قال مسروق ما أبالي خيرت امرأتي واحدة أو مائة أو الفًا بعد أن تختارني ولانها مخيرة اختارت النكاح فلم يقع بها الطلاق كالمعتقة نحت عبد وقولهم أن التخيير كناية نوي بها الطلاق فوقع بها عجر دها كسائر كناياته قلنا أنما أراد بذلك تفويض الطلاق الى زوجته لا إيقاع الطلاق وصار ذلك كقوله طلقي نفسك فانه لا يقع بذلك طلاق والكناية مع النية لانرد على الصريح فأما ان نوى بقوله اختاري نفسك ايقاع الطلاق وقع كسائر الكنايات (المغني والشرحالكبير)

(5 +)

(الجزء الثامن)

واو كقوله أنت طالق فطالق فطالق أوطالق تم طالق ثم طالق الاطلقة لم يصح الاستثناء لان هذا حرف يقتضي الترتيب وكون الطائة الاخيرة مفردة عماقبلها فيعود الاستثناء البها وحدها فلا يصح ، وان قالي أنت طالق اثنتين واثنتين الا اثنتين لم يصح الاستثناء لانه ان عاد الى الجملة التي تليه فهو رفع لجميعها وان عاد إلى الثلاث التي يملكها فهو رفع لأكثرها وكلاهما لا يصح ، وبحتمل أن يصح بنا. على أن العطف بالواد يجعل الجملئين جملة واحدة وان استثناء النصف يصح في كأنه قال أربعا إلا اثنتين وان قال أنت طالق اثنتين واثنتان أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحدة احتمل أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لا يصح لانه ان عاد إلى الواحدة الباقية من الاثنائين فهواستشاء الجميع في طالق ان عاد إلى الرابعة فقد بتي بعدها ثلاث وان عاد إلى الواحدة الباقية من الاثنائين فهواستشاء الجميع في فيه وجهان [أحدهم] يلفو الاستشاء فصل) وان قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقة وطعة وطلقة ففيه وجهان [أحدهم] يلفو الاستشاء الم

ويتع ثلاث لان العماف يوجب اشتر ك المعاوف مع العطوف، عليه فيصير مستثنيا للاث من ثلاث وهذا وجه لاصحاب الشانعي وقول أبي عنيفة (واثناني) يصح الاستثناء في طلقة لان استثناء الافل جائز وإعالا يصح استثناء الثانية والثانثة فياغو وحده وقل أبو يوسف ومحمد يصح استثناء اثنتن وياغو في انثائثة بناء على أصابهم في أن استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الثاني لاصحاب الشافي وأن قال أنت طائق ثلاث إلا طلقة وطلقة نفيه الوحهان وان قال أنت طائق ثلاث إلا طلقة وطلقة نفيه الوحهان وان قال أنت طائق ثلاث إلا طلقة و فلقة و فلقة الله المناه الله كثر فيلغو (واثني)

﴿ مسئلة ﴾ (ولفظة الامر والحياركناية في حق الزوج تفتقر الى نيته)

فلفظة الأمر من الكنايات الظاهرة والخيار من الحفية وكلاهما يحتاج الىالنية لما ذكرنا في الكناية الظاهرة قوله إنها نحتاج الى نية وهو قول مالك وقد ذكرناه فان قبلته بلفظ الكناية فقالت اخترت نفسي افتقر الى نيتها أيضاً كالزوج وان قالت طلقت نفسي وقع من غير نية لانه صريح فلم يحتيج الى نية كيقوله أنت طالق فان نوى أحدهما دون الآخر لم يقع لان الزوج اذا لم ينو فما فوض اليها الطلاق فلا يصح ان يوقعه وان نوى ولم تنو هي فقد فوض اليها الطلاق فما أوقعته فلم يقع شيء كالو وكل وكيلا في الطلاق فلم يطلق وان نويا جميعاً وقع ما نواه من العدد وان نوى احدها أقل من الآخر وقع الاقل لان ما زاد انفرد بهاحدهما فلم يقع

﴿ مسئلة ﴾ (فان اختلفا في نيتها فقال لم تنو الطلاق إختيارك نفسك فقالت قد نويت فالقول قولها) لانها أعلم بنيتها ولا نعلم ذلك الا من جهتها وان اختلفا في رجوعه فالقول قوله لانها اختلفا فيا يختص فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في نيته

و فصل) وإن فال امرك بيدك او قال اختاري فقالت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لاجنبي أمر المرأتي بيدك فقال قبلت واختاري في معناه ونحوه ان قالت أخذت أمري نص عليهما أحمد في رواية ابراهيم بن هانيء اذا قال لامرأته أمرك بيدك فقالت قبلت ليس بشيء حتى يبين وقال اذا قالت اخذت

يسح في طقة فتقع طلقنان لما ذكرنا في التي قبلها فان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة والا واحدة كان عاطفا لاستثناء على استثناء فيصح الاول ويلغوا الثاني ، لاننا لو صححناه لدكان مستثنيا للاكثر فيقع به طلقنان وبجي، على قول من أجاز استئناه الاكثر أن يصح فيها فتقع طلقة واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة الا واحدة كان مستثنيا من الواحدة المستثناة واحدة فيحتمل أن يلغو الاستثناء الناني ويصح الاول فيقع به طلقتان، ويحتمل أن يقع به الثلاث لان الاستثناء الناني معناه اثبات طلفة في حقها لدكون الاستثناء من النفي اثباتا فيقبل ذلك في أيقاع طلاقه ، وان لم يقبل في نفيه كا لو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة وقع به ثلاث مو ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة وقع به ثلاث فكل النصف في الاثبات ولم يكل في النفي .

(فصل) ويصح الاستثناء من الاستئناء ولا يصح منه في الطلاق الا مسئلة واحدة على اختلاف فيها وهي قوله أنت طانق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة عانا يصح اذا أجزنا استثناء النصف فيقع به طلقتان فان قبل فكيف أجزتم استثناء الاثنتين من الثلاث وهي أكثرها ? قلنا لانه لم يسكت عليهما بل وصلهما بأن استثنى منها طلفة فصار عبارة عن واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا الا ثلائا الا اثنتين لم يصح لان استثناء الاثنتين من الثلاث لا يصح لانها أكثرها ، واستثناء الثلاث من الثلاث لا يصح لانها جيمها وان قال ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة لم يصح ووقع ثلاث لانه اذا استثنى واحدة من ثلاث بقي

امري ليس بشيء قال واذا قال لامر أنه اختاري فاختارت فقالت قبلت نفسي واخترت نفسي كان ابين قال القاضي ولو قال الزوج اختاري ولم ابين قال القاضي ولو قالت اخترت ولم نقل نفسي لم تطلق وان نوت ولو قال الزوج اختاري ولم يفل نفسك ولم ينوه لم تطلق مالم يذكر نفسها ما لم يكن في كلام الزوج أوجوا بهاما يصرف الكلام اليه لان ذلك في حكم التفسير فاذا عري عن ذلك لم يصح وان قالت اخترت زوجي واخترت البقاء على النبكاح او رددت الحيار أو رددت عليك سفهتك بطل الحيار وان قالت اخترت نفسي او أنوي ونوت وقع الطلاق ولان هذا يصلح ان يكون كناية من الزوج فيما إذا قال الحقي باهلك فكذلك منها وان قالت اخترت الازواج فكذلك كان كناية منه في قوله أنكحي من شئمت

(فصل) فان كرر لفظة الخيار ثلاث مرات فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان مايردد عليها ليفهمها وليست نيته ثلاثاً فهي واحدة وان كان أراد بذلك ثلاثاً فهي ثلاث فردالامرالى نيئه في ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة اذا قبلت وقع ثلاث لانه كرر ما يقع به الطلاق فيكرركما لوكر والطلاق

ولنا أنه محتمل التأكيد فاذا قصده قبلت نيته كما لو قال أنت طالق الطلاق وان أطلق فقد روي عن أحمد ما يدل على انها واجدة علك الرجمة وهذا اختيار القاضي ومذهب عطاء وأبي ثور لان تكرر

اثنتان لا يصح استتناؤها من الثلاث الاولى فيقع الثلاث وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر أنه يصح لان الامنشا. الاول يلغو لكونه استثناء الجميع فيرجع قوله الا واحدة الى الثلاث المثبتة فيقع سنها طلقتان والاول أولى لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات قاذا استثني من الثلاث للنفية طلقة كان مثبتًا لها فلا يجوز جعلها من انثلاث المثبتة لانه يكون اثباتًا من اثبات ولا يصح الاستثنا. في جميع ذلك الا متصلا بالـكلام وقد ذكر في الاقرار والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا قال لها أنت طالق في شهر كـذا لم تطلق حثى تغيب شمس اليوم الذي يلى الشهر المشترط)

وجملة ذلك أنه اذا قال أنت طالق في شهر عينه كشهر رمضان وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الأولى منه وذلك حين تفرب الشمس من آخر يوم بن الشهر الذي قبله وهوشهر شعبان وبهذا قال أبو حنيفة وقال أبو ثور يقم الطلاق في آخر رمضان لان ذلك يحتمل وقوعه في أوله وآخرء ذلا يقع الا بعد زوال الاحتمال.

ولنا أنه جمل الشهر ظرفا للطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفا له طلقت كا لو قال اذا دخلت الدار فأنت طألق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت فأما ان قال ان لم أقضك حقك في شهر رمضان

التحيير لا يزيد به الخيار كشمرط الحيار في البيع وروي عن احمد رحمه الله أذا قال لامرا له احتاري فقالت اخترت نفسي هي واحــدة الا ان يقول اختاري اختاري وهذا يدل على انها تطلق ثلاثاً ونحوه قال الشعبي وانتخعي واصحاب الرأي ومالك لان لفظة الواحدة إذا تكررتا قتضت ثلاثاً كلفظة الطلاق

(فصل) ويجوز أن يجمل أمر امرأته بيدها بموض وحكمه حكم ما لا عوض له في أن له الرجوع فها جمل لها وأنه يبطل بالوطء قال أحمد إذا قالت امرأته اجمل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا فقيض العبد وجعل أمرها بيدها فلها أن تختار ما لم يطأها أو ينقضه وذلك لانه توكيل والتوكيل لا بيطل بد خول الموض فيه وكذلك التحليل بموض لا يلزم ما لم يتصل به القبول

﴿مسئلة﴾ (وإن قال طلقي نفسك فقالت اخترت نفسي ونوت الطلاق وقم)

ويحتمل أن لا يقع لانه فوضه اليها بلفظ الصريح فلا يصح أن يوقع ما فوضه اليها ، ووجهالاول أنه فوض اليها الطلاق وقد أوقعته فوقع كما لو أوقعته بلفظ الصريح ولا يصح ماذكروه ولان التوكيل في شيء لا يقتضي أن يكون ايقاعه بلفظ الامركا لو وكله فقال بع داري فباع بلفظ التمليك صح وكما لو قال لها اختاري نفسك فقالت طلقت نفسي فانه يقع مع اختلاف اللفظ

﴿مُسَلَّةً﴾ ﴿ وَاليسَ لِهَا أَن تَطلقَ أَكَثَرُ مِن وَاحِدَةً الْا أَنْ يَجِعَلُ البِّهَا أَكْثَرُ مَنْهَا ﴾ قال أحمد رحمه الله إذا قال لامرأنه طلقي نفسك ونوى ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثاً فهي الاث نام أني طالق لم تطق حتى بخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاء في آخره لم توجد الصفة وفي الموضمين لا يمنع من وط. زوجت قبل الحنث وقال مالك يمنع كذلك كل يمين على فعل بفعله يمنع من الوط. قبل فعله لان الظاهر أنه على حنث لان الحنث بترك الفعل وليس بفاعله

وانا أن طلاقه لم يتم فلا يمنع من الوط، لأجل اليمبن كا لو حلف لا فعلت كذا ولو صح ماذكر. لوجب إيقاع الطلاق.

(نصل) ومتى جعل زمناً ظرفا الطلاق وقع الطلاق في أول جزء منه مثل أن يقول أنت طالق اليوم أو غدا أو في سينة كذا أو شهر الحرم لما ذكرنا فان قال في آخره أو أوسطه أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى ، وهل يقبل في الحيكم * يخرج في دوايتين وان قال أنت طالق في أول ومضان أو غرة رمضان أو في رأس شهر رمضان أو دخول شهر رمضان أو استقبال رمضان أو مجيء شهر رمضان طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله اردت أوسطه أو آخره لا ظاهراً ولا باطا لا نه لا يحتمله لفظه وان قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت في آخر جزء منه وان قال أنت طالق في أول نهار شهر رمضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذاك أول النهار واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لزمه من طلوع الفجر وان قال أنت طالق أو إلى ومضان أو إلى هلال رمضان أو في هلال ومضان طلقت ساعة وان قال أنت طالق اذا كان رمضان أو إلى ومضان أو إلى هملال رمضان أو في هلال ومضان طلقت ساعة

وإن نوى واحدة فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة ثلاثاً فأيهما نوا. فقد نوى بلفظـــه ما احتمله وإن لم ينو وقع واحدة لأنها اليقين لان النطق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم

﴿مسئلة﴾ (وإذا قال وهبتك لاهلك فان قبلوها فواحدة وإن ردوها فلا شيء، وعنه إن قبلوها فثلاث وإن ردوها فواحدة وكذلك إذا قال وهبتك انفسك)

الرواية الاولى هي المشهورة عن أحمد نص عليها وبه قا ل إن مسعود وعطاء ومسروق والزهري ومكحول ومالك وأسحاق وروي عن علي رضي الله عنه والنخمي إن قبلوها فواحدة باثنة وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية، وروي عن أحمد مثل ذلك وعن زيد بن ثابت والحسن ان قبلوها فثلاث ، وقال ربيمة وبحيى بن سعيد وأبو الزناد ومالك هي ثلاث على كل حال قبلوها أو ردوها، وقال أبو حثيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة ومثله قال الشافعي واختلفا ههنا بنا، على اختلافها ثم

ولذا على أنها لا نطلق إذا لم يقبلُوها أنه تمليك للبضع فافتقر فيه الى القبول كقوله اختاري وأمرك بيدك وكالمنكاح وعلى أنها لا تكون ثلاثاً انه لفظ يحتمل فلا يحمل على الثلاث عند الاطلاق كقوله اختاري وعلى أنها رجعية أنها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفاء العدد فكانت رجمية كقوله أنت طالق ثنتين وقوله أنها واحدة محمول على ما إذا أطلق النية أو نوى واحدة فأما ان نوى ثلاثاً أو اثنتين فهو على ما نوى لأنها كناية غير ظاهرة فيرجع الى نيته في عددها كسائر الكنايات ولا بد

يستسهل الا أن يكون نوى من الساعة الى الملال فتطلق في الحال وان قال أنت طالق في مجيء ثلاُنة أيام طلقت في أو اليوم الثالث

(فصل) وأذا أوقع الطلاق في زمن أو علمه بصفة تملق بها ولم يقم حتى تأني الصفة والزمن وهذا قول ابن عباس وعطاء وجابر بن زيد والنخبي وأبي هاشم والثوري والشافيي واسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال سميد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة ويحبى الانصاري وربيعة ومالك اذا علق الطلاق بصفة تأتي لا محالة كقوله أنت طالق اذا طلعت الشمس أو دخل رمضان طلفت في الحال لان النــكاح لا يكون مؤقتا بزمان ، ولذلك لا يجوز أن يتزوجها شهراً

ولنا أن ابن عباس كان يقول في الرجل يقول لامرأنه أنت طالق الى رأس السنة قال يطأ فيما بينه وبين رأس السنة ، ولانه إزالة ملك يصح تعليقه بالصفات فمتى علقه بصفة لم يقع قبلها كالعتق فانهم سلموه ، وقد احتج احمد بقول أبي ذر إن لي إبلا برعاها عبد لي وهو عتبق إلى الحول، ولانه تعلبق الطلاق بصفة لم توجد فلم يقم كما لو قال أنت طالق اذا قدم الحاج وليس هذا توقيتًا للنكاح وأنما هو توقيت للطلاق وهذا لايمنع فح أن النكاح لايجرز أن يكون معالمًا بشرط والطلاق يجوز فيه التعليق

(فصل) ولو قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كما لو قال في شهر كذا أوسنة كذا ولا يقم الطلاق إلا في أول ذلك الوقت وبه قال الشانعي وقال أبو حنيفة يتم في الحال لان قولهأنت

من أن ينوي بذلك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كناية ولا بد للمكناية من ذلك . قال القاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أيضاً كما تمتبر فياختيار الزوجة إذا قال لها أخناريأو أمرك بيدك إذا ثبت هذا فان صفة القبول أن يقول أهلها قبلناها نص عليــه أحمد والحــكم في حبتها لنفسها أو لاجنى كالحكم في هبتها لاهلها

(فصل) فان باع امرأنه لغيره لم يقع به طلاق وان نوى، وبه قال الثوري واسحاق وقال مالك تطلق واحدة وهي الملك بنفسها لانه أتى بما يقتضي خروجها عن ملكه أشبه ما لو وهبها

ولنا أن البيع لا يتضمن معني الطلاق لانه نقل ملك بعوش والطلاق بجرداسقاطلا يقتتضي العوض فلم يقع به طلاق كقوله أطعميني واسقيني

(فصول في قول الزوج لامرأته أمرك بيدك)قد ذكرنا أن الزوج اذا قال لاءرأته أمرك بيدك أنه في يدها ما لم يفسخ أو يطأ لان الزوج حخير بين أن يطلق بنفسه وبين أن يوكل فيه وان يفوض<mark>ه</mark> الى المرأة ويجعله الى اختيارها لان النبي عَلَيْكَ خير نساءه فاخترنه ومتى جمل أمر امرأته بيدها لم يتقيد بالمجلس روي ذلك عن على رضى الله ، وبه قال الحكم وأبو ثور وان المنذر، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس كقوله اختاري طالق أيقاع في الحال، وقوله إلى شهر كذا تأقيت له وغاية وهو لايقبل التأقيت فبطل النأقيت وقم الطلاق ولنا قول ابن عباس وقول أبي ذر ولان هذا بحتمل أن يكون توقيتاً لايقاعه كقول الرجل أنا خارج الى منة أي بعد سنة ، وإذا احتمل الامربن لم يقع الطلاق بالشك وقد ترجع ماذكرناه من وجهين: (أحدهما) أنه جعل الطلاق غاية ولا غاية لا خره وإنما الغاية لأوله

(والثاني) أن ماذكرناه عمل باليقين وما ذكروه أخذ بالشك فان قال أردت أنها طالق في الحال إلى سنة كذا وقع في الحال لانه يقر على نفسه بما هو أغاظ وافظه بحتمله ، وإن قال أنت طالق من البوم إلى سنة طلقت في الحال لان من لا بتداء الغاية فيقتضي أن طلاقها من البوم فان قال أردت أن عقد الصفة من البوم وقوع طلاقها من حين عقد الصفة من البوم وقوعه بعد سنة لم بقع إلا بعدها ، وإن قال أردت تكرير وقوع طلاقها من حين الفظت به إلى سنة طاقت من ساعتها ثلاثا اذا كانت مدخولا بها ، قال أحد اذا قال لها أنت طالق من البوم إلى سنة بريد التوكيد وكثرة الطلاق فتلك طالق من ساعتها

(فصل) اذا قال أنت طالق في آخر أول الشهر طلفت في آخر أول يوم منه لانه أوله ، وإن قال في أول آخره طلفت في أول آخره منه لانه آخره ، وقال ابر بكر في الاولى تطلق بغروب الشمس من اليرم الحاس عشر منه ، وفي الثانية نطلق بدخول أول الايلة السادس عشر منه ، لان الشهر نصفان

و لنا قول على رضي الله عنه في رجل جمل أمر امرأنه بيدها قال هو لها حتى تنكل ولانه نوع توكيل في الطلاق فكان على النراخي كما لو جمله لاجنبي فان رجع الزوج فيما جمل اليها أو قال فسخت ما جعلت اليك بطل و بذلك قال عطاء ومجاهد والشعبي والنخعي والاوزاعي واسحاق وقال الزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم يملك الرجوع كمالو طاقت

والما أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيل في البيع وكما لو وكل في ذلك أجنبياً ولا يصح ولم الله الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وأعا ينوب غيره فيه عنه وان سم أنه تمليك فالتمليك يصح الرجوع فيه قبل ايصال القبول به كالبيع ، وان وطثها الزوج كان رجوها لانه نوع توكيل والتصرف فيا توكل فيه يبطل الوكالة وان ردت المرأة ما جمل اليها بطل كما تبطل الوكالة برد الوكيل.

(فصل) ولا يقع الطلاق بمجرد هذا القول ما لم ينو به ايقاع طلاقها في الحال أو تطلق نفسها ومتى ردت الامر الذي جمل اليها بطل ولم يقع شيء في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وسعيدبن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومسروق وعطاء ومجاهد والزهري والثوري والارزاعي والشافعي وقال قتادة ان ردت فواحدة رجعية

ولنا أنه توكيل رده الوكيل أو عليك لم يقبله المملك فلم يقع به شيء كسائر التوكيل والتمليك فأما

أول وآخر فآخر أوله بلي أول آخره وهذا قول أبي العباس بن شريح ، وقال أكثرهم كةولنا وهو أصح قان ماعدا البوم الاول لايسمى أول الشهر وبصح نفيه عنه وكذلك لابسمى أوسط الشهرآخر، ولا يفهم ذلك من اطلاق لفظه فوجب أن لايصرف كلام الحالف اليه ولا مجمل كلامه عليه

(فصل) وإذا قال إذا مضت سنة فأنت طائق أو أنت طائق إلى سنة فان ابتداء السنة من حين حلف إلى تمام اثني عشر شهراً بالاهلة لقوقه تمالى (بسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت الناس والحج) فان حلف في أول الشهر فاذا مضي اثنا عشر شهراً وقع طلاقه ، وإن حلف في اثناء شهر عددت ما بقي منه ثم حسبت بعد بالاهلة فاذا مضت أحد عشر شهراً نظرت ما بقي من الشهر الاول فكلته ثلاثين يوما لان الشهر المم لما بين هلالين فان تفرق كان ثلاثين يوما ، وفيه وجه آخر أنه تعتبر الشهور كلها بالعدد نص عليه اجمد فيمن نذر صيام شهرين متنابعين فاعترض الايام ? قال يصوم ستين يوما وإن ابتدأ من شهر فصام شهرين فكانا عمانية وخمسين يوما أجزاء وذاك أنه لما صام نصف شهر وجب تكميله من الذي يليه فكان ابتداء الثاني من نصفه أيضاً فوجب أن يكله بالعدد وهذا المعنى موجرد في السنة ووجه الاول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالاهلة فوجب الاعتبار بها كالو كانت يمينه في السنة ووجه الاول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالاهلة فوجب الاعتبار بها كالو كانت يمينه في السلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أغلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طائق طلقت السلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أغلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طائق طلقت

ان نوى بهذا تطليقها في الحال طلقت في الحال ولم بحتج الى قبولها كما لو قال حباك على غاربك (مسئلة) (قان قالت اخترت نفسي فهي واحدةرجمية)

روي ذاك عن عمر وابن عباس وبه قال عمر بن عبد الدزيز والثوري وابن أبي ليلي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ورويءن علي أنها واحدة بائنة وبه قال ابو حنيفة واصحابه لان تمليكه الماها يقتضي زوالسلطانه عنها فاذا قبلت ذلك الاختيار وجب أن يزول عنها ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجمة وعن زيد بن ثابت انها ثلاث ، وبه قال الحسن ومالك والليث الا أن مالكا قال: اذا لم تكن مدخولا بها قبل منه اذا اراد واحدة أو اثنتين وحجتهم أن ذلك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث وفي قول مالك أن غير المدخول بها يزول سلطانه عنها واحدة فاكتفي بها ولنا أنها لم تطلق بلفظ الثلاث ولا نوت ذلك فلم تطلق ثلاثا كما لو أتى الزوج بالكنايات الحفية وهـذا أذا لم تنو الا واحدة فان نوت اكثر منها وقع ما نوت لانها علك الثلاث بالتصريح فلكنها بالكنايات كالزوج وهكذا أن أتت بشيء من الكنايات فحمها فيها حكم الزوج أن كانت مما يقم بها الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث اذا أنت بها وان كانت من الكنايات الحفية نحو قولها لا تدخل علي الثلاث من الزوج وقع ما الثلاث اذا لها أدرك بيدك فقالت لا تدخل علي الا باذن سواء في ذلك أن قالت واحدة فواحدة وإن قالمة اردت أن اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك أن جعل أن قالت واحدة فواحدة وإن قالمة اردت أن اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك أن جعل أن قالت واحدة فواحدة وإن قالمة اردت أن اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك أن جعل أن قالت واحدة فواحدة وإن قالت اردت أن اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك أن جعل

(الجزالثامن)

بالسلاخ ذي الحجة لانه لما عرفها بلام التعريف الصرفت إلى السنة المعروفة التي آخرها ذو الحجة ، فان قال أردت بالسنة اثنى عشر شهراً قبل لان السنة اسم لها حتيقة

(فصل) فان قال أنت طائق في كل سنة طاهة فهذه صفة صحيحة لأنه بالك إبقاءه في كل سنة فاذا جمل ذلك صفة جاز ويكون ابتداء المدة عقيب بمينه لان كل أجل ثبت بمطق المقد ثبت عقيبه كنوله والله لا كامتك سنة فيتع في الحال طاقة لانه جمل السنة ظرفا الطلاق فتقم في أول جزء منها ، ويتع الثانية في أول الثانية والثالثة في أول الثالثة أن دخلنا عليها وهي في فكاحه له كونها لم تقض عدتها عدتها أو ارتجعها في عدة الطلقة الاولى وعدة الثانية أو جدد نكاحها بعد أن بانت ، فان انقضت عدتها في أنت منه ودخلت السنة الثانية وهي بائن لم تطنق له كونها غير زوجة ، فان تزوجها في أثنائها اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقب تزويجه لها لانه جزء من السنة الثانية التي جملها ظرفا الطلاق وعلا له وكان سبيله أن نقع في أولها فمنع منه كونها غير محل الطلاق لعدم نكاحه حينئذ فاذا عادت الزوجية وقع في أولها ، وقال الفاضي تطق بدخول السنة الثانة ، وعلى قول القيمي ومن واقه تنحل النعفة بوجودها في حال البينونة فلا تعرد بحال ، وأن لم يتزرجها حتى دخات السنة الثالثة ثم نكحها الرابعة ، وعلى قول انقاضي لانطاق الا بدخول المنت الرابعة ، وعلى قول انقاضي لانطاق الا بدخول المنة من تطلق الثانة بدخول المنه قد العات الصفة، واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطلق الثائة بدخول الحمة عول القيمي قد العات الصفة، واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطلق الثائة بدخول الحمة قول المنه على قد العات الصفة، واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطلق الثائة بدخول الحمة على قول المناه الرابعة عم تطلق الثائة بدخول الحمة على قول القائمة واختلف في مبدأ السة الرابعة من تطلق الثائة بدخول الحمة على قول المناه المناه على المناه الرابعة على تطلق الثائة المناه في مبدأ السة الرابعة على تطلق الثائة بدخول الحمة على قول القائم في مبدأ السة الرابعة على تعرف المناه المناه في مبدأ السة الرابعة على تعرف المناه المناه في مبدأ السة الرابعة على تعرف المناه المناه المناه في مبدأ السة الرابعة على تعرف المناه الم

امرها بيد اجنبي فأتى بهذه الكنايات لا يقع شيء حتى ينوي الوكيل الطلاق ثم ان طلق بلفظ صريح ثلاثاً أو بكناية ظاهرة وقعت الثلاث وانكان بكناية خفية وقع ما نواه

(باب ما مختاف به عدد الطلاق)

(علك الحر ثلاث طلقات وان كان تحته امة و علك العبد اثنتين وان كانت تحته حرة) وجلة ذلك ان الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو امة روي ذلك عن عمر وعمان وزيدوا بن أو امة وان كان عبداً فطلاقه اثنتان حرة كانت زوجته أو امة روي ذلك عن عمر وعمان وزيدوا بن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر، وقال ابن عمر ايها رق نقص الطلاق برقه فطلاق العبد اثنتان وان كان تحته حرة وطلاق الامة اثنتان وان كان زوجها حراً، وعنه ان الطلاق بالنساء فيملك زوج الحرة ثلاثا وان كان عبداً وزوج الامة اثنتين وان كان حراً روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول ابن مسعود و بهقال الحسن وابن سيرين وعكر مة وعبيدة ومسروق والزهري والحكم وحماد والثوري وابو حنيفة لما روت عائشة عن النبي على النه قال « طلاق الامة الامة عنه رواه ابو داود وابن ماجه ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالمدة

 (ξ)

(المغنى والشهر حالكسر)

الثانية فظاهر مأذ كره القاضي أن أولها بعد انقضاء اثني عشر شهراً من حين عينه لأنه جعل ابتدا. المدة حين يمينه وكذلك قال أصحاب الشافعي ، وقال أبوالخطاب ابندا. السنة الثانية أول الحرم لأنها السنة المعروفة فاذاعلق مايتكرر على تكررالسنين انصرف إلى السنين المعروفة كقول الله تعالى (أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام) وان قال أردت بالسنة أني عشراً قبل لانهاسنة حتيقة ، وان قال نويت أن ابتدا. السنين أول السنة الجديدة من المحرم دبن قال القاضي ولايقبل منه في الحكم لانه خلاف الظاهر والاولي أن مخرج على روايتين لأنه محتمل مخالف للظاهر

(فصل) إذا قال أنت طالق إذا رأيت هلال رمضان طلنت برؤية الناس له في أول الشهر، وبهذا قال الشافعي، وقال ابر حنيفة لاتطاق إلا أن يراء لانه علق الطلاق برؤبة نفسه فأشبه مالو عانه على رؤية زيد

ولنا أن الرؤبة الهلال في عرف الشرع العلم به في أول الشهر بدليل قوله عليه السلام ﴿ أَذَا رَأَيْمُ الهلال فصوموا واذا رأيتموه نافطروا ¢ والمراد به رؤية البعض وحصولاالعلم فالصرف لفظ الحالف الى عرف الشرع كما لو قال إذا صليت فأنت طالق فأنه ينصرف إلى الصلاة الشرعية لا إلى الدعاء وفارق رؤية زيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لولم يره أحد لـكن ثبتالشهر بتهام المدد طلقت لانه قد علم طلوعه بتهام العدد ، وإن قال أردت أذا رأيته بعيني قبل لانها رؤية حتيقة وتنعلق الرؤية برؤية الهلال بعد الغروب فان رأى قبل ذلك لم تطلق لان هلال الشهر ما كان في أوله

ولنا أن الله خاطب أنر حال بالطلاق فيكان محله معتبراً بهم ولان الطلاق خالص حق الزوجوهو مما يختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كمدد المنكوحات، وحديث عائشة قال ابو داود روا. مظاهر بن أسلم وهو منكر التحديث وقد اخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة ُقالت قال رسول الله عَلَيْلَيْهِ « طلاق العبد اثننان فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غير. وقرو. الامة حيضتان وتمزوج الحرة على الامة ولا تُبزوج الامة على الحرة » وهذا نص ولان الحر علك أن يُزوج أربعاً فملك طلفات ثلاثاً كما لوكان تحته حرة . ولا خلاف في ان الحر الذي زوجته حرة طلاقه ثلاث وان العبد الذي محته امة طلاقه اثنتان، وأنما الخلاف فها اذا كان احد الزوجين حراً والآخر رقيقاً قال احمدالمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلاقه واحكامه كام احكام العبد وهذا صحيح فانه جاء في الحديث «المكانب عبد ما بقي عليه درهم » ولانه يصح عتقه ولا ينكح الااثنتين ولا يتروج ولا يتسرى الا باذن سيده وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد ، وقد روى الاثرم في سننه عن سلمان بن يسار مكاتب ام سلمة طلق امراة حرة تطليقتين فسأل عنمان وزيد بن ثابت عن ذلك فقالا حرمت عليك والمدىر كالعبد القن في نكاحه وطلاقه وكذلك المعلق عتقه بصفة لانه عبد فثبت فيهاحكام العبد (فصل)قال احمد في رواية محمد بن الحكم العبد اذا كان نصفه حراً و نصفه عبداً يتزوج ثلاثاً ويطلق ثلاث تطليفات

ولانناجه المارؤية الهلان عبارة عن دخول أول الشهر و يحتمل أن تطلق برؤيته قبل الغروب لانه يسمى رؤية والحكم متعلق «في الشرع » فان قال أردت اذا رأيته أنا بعيني فلم بره حتى أقمر لم تطق لانه ايس الهلال واختاف فيما يصير به قمراً فقبل بعد ثالثة وقبل اذا استدار وقبل إذا بهر ضوؤه

(فصل) قال احمد أذا قال لها أنت طالق ليلة القدر يمتزلها أذا دخل العشر وقبل العشر أهل المدينة يرونها في السبع عشرة إلا أن المثبت عن النبي عَلَيْكَ في العشر الاواخر أيما أمره باجتنابها في العشر الان النبي عَلَيْكَ أَنْ أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الاواخر فيحتمل أن تكون أول ليلة منه وبمكن أن هذا منه على سبيل الاحتياط ولا يتحتق حنثه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتمال أن تكون هي تلك الليلة منه على سبيل الاحتمال ولا يتحتق حنثه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتمال أن تكون هي تلك الليلة

(فصل) واذا على طلاقها على شرط مستقبل ثم قال عجات لك تلك الطلقة لم تتعجل لانهامعلقة برمن مستقبل فلم يكن له الى تغييرها سبيل ، وإن أراد تعجيل طلاق سوى تلك الطلقة وقعت بها طفة فاذا جا، الزمن الذي على الطلاق به وهي في حباله وتع مها الطلاق المعلق

(فصل) اذا قال أنت طالق غداً اذا قدم زيد لم نطاق حتى يقدم لان اذا اسم زمن مستقبل فمناه أنت طالق غداً وقت قدوم زيد وإن لم يتدم زيد في غد لم نطاق ، وإن قدم بعده لانه قيد طلاقها بقدوم وقيد بصفة فلا تطلق حتى توجد ، وإن مانت غدوة وقدم زيد بعد موتها لم نطاق لان الوقت الذي أوقع طلاقها فيه لم يأت وهي محل قطلاق فلم نطلق كما فو ماتت قبل دخول ذلك البوم ،

وكذلك كل ما يجري بالحساب انما جعل له نكاح ثلاث لان عددالمنك وحات يتبعض فوجب ان يتبعض في حقه في حقه كالحد فكذلك كان له از ينكح نصف ما ينكح العبدوذلك ثلاث، وأما الطلاق فلا تمكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله ان يكون له ثلاثه ارباع الطلاق و ليس له ثلاثه ارباع فكل في حقه ولان لاصل اثبات الطلاث في حق من كمل الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل الطلاق في حق من كمل الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل في حق من لكن الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل في حق من لكن الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل في حق من لكن الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل في حق من لكن الرق فيه فنيما عداه يبقى على الاصل في لازم و فوى الثلاث طلقت ثلاثا)

قال القاضي لاتخنلف الرواية عن أحمد فيمن قال لا مرأته أنت الطلاق أنه يقع نواه أو لم ينوه وبهذا قال أبو حنيفة ومائك ولاصحاب الشافعي وجهان احدهما) أنه غيرصر بتح لانه مصدروالاعيان لا توصف بالمصادر إلا مجازاً

وانا ان الطلاق لنظ صريح الم يفتقر الى نية كالتصرف وهو مستعمل في عرفهم قال الشاعر:

انوهت باسمي في العالمين وافنيت عمري عاما فعاما

قانت الطلاق وانت الطلاق وانت الطلاق الطلاق ثلاثا تماما

قولهم أنه مجاز قلنا نهم الاانه يتعذر حمله على الحقيقة ولا محل له يظهر سوى هذا المحمل فنعين فيه. اذا ثبت ذلك فأنه اذا قال انت الطلاق او الطلاق لي لازم او الطلاق يلزمني او علي الطلاق فهو وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ايلا لم تطلق لائه لم يوجد الشرط إلا أن يريدبا لبوم الوقت فتطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تمالى (ومن يولهم يومئذ دبره) وإن ماتــــــ المراقة غدرة وقدم زيد ظهراً ففيه وجهان :

(أحدهما) نتبين أن طلاقها وقع من أول اليوم لامه لو قال أنت طالق بوم الجمعة طلقت من أوله فكذا أذا قال أنت طائق يوم يقدم زيد ينبغي أن تطلق بطلوع فجره

(والثاني) لا يقع الطلاق لان شرط، قدوم زيد ولم يوجد إلا بعد موت المرأة فلم يقع بخلاف يرم الجمعة فان شرط الطلاق مجي، يرم الجمعة وقد وجد وهونا شرطان فلا يؤخذ بأحدهما والاول أولى وليس هذا شرطا أنا هو بيان الموقت الذي يقع فيه الطلاق معرفا بفعل يقع فيه فية فيقع في أوله كقوله أنت طابق اليوم الذي يقدم فيه زيد فكذهك الوهم تا الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات الزوجان قبل قدوم زيد كان الحبكم كما لو مات المرأة ، ولو قال أنت طابق في شهر ومضان إن قدم زيد نقدم فيه خرج فيه وجهان

(أحدهما) لانطلق حتى يقدم زيد لان قدومه شرط فلا يتقدمه المشروط بدليل مالو قال أت طالق إن قدم زيد فانها لانطلق قبل قدومه بالاتناق وكما او قال اذا قدم زيد

(والثاني) أنه إن قدم زير تبينا وقوع الطلاق من أول الشهر قياسا على المسئلة التي قبل هذه

بمثابة قوله الطلاق لمزمني لان من يلزمه شي. يضره فهو عليه كالدين . وقد اشتهر استمال هذا في إيقاع الطلاق فهو صريح فأنه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وقالوا الذاعقل الصبي الطلاق فطاق لزمه ولعام الطلاق الدادوا لزمه حكمه فحذ فوا المضف واقاموا المضاف اليه مقامه ثم اشتهر ذلك حتى صارمن الاسماء العرفية وانغمر تالحقيقة فيه ويتع مانوا، واحدة أو اثنتين او ثلاثا

﴿ مُسَمَّلَةً ﴾ (قان لم ينو شيئًا ففيهروايتان)

احداهما يقم النالات نصعليها أحد في رواية مهنا وهي اختيار أبي بكر لان لا اف واللام الاستغراق فتقتضي استغراق الدكل وهو ثلاث (والنانية) انها واحدة لانه مجتمل ان تعود لا ف واللام اله مهرود يربد الطلاق الذي أوقعته ولان الالف واللام في أسها. الاجناس تستعمل اغير الاستغراق كثيراً كنوله ومن اكره على الطلاق وإذا عقل الصبي العلاق وأشباه هذا مما يراد به ذلك الجلس ولايفهم منه الاستغراق، فعند ذلك لا عمل على التعميم الا بنية صارفة اليه ، قال شيخنا والاشبه في هذا جميعه ان يكون واحدة في حال الاخلاني لان أمل العرف لا يعتقد و الاناولا يعلمون ان الا الهنوالام لاستغراق ولهذا ينسكر احدهم ان يكون طاق ثلاثا ولا يعتقد اله طلق الا واحدة فمقتضى اللفظ في ظنهم واحدة فلا بريدون الاما يعتقدونه مقتضى الفظهم فيصير كأنهم نوواواحدة

(فصل) فامان قال لامر أنه انت طالق ثلاثافهي ثلاث وان نوى واحدة ، لانعلم ببن أهل العلم

(فصل) اذا قال أنتطالق البوم وطالق غداً طاقت واحدة لان من طاقت البوم فهي طالق غداً ، وإن قال أردت أن تطاق البوم و تطاق غداً طاقت طاقتين في البومين ، وإن قال أردت أنها نطاق في أحد البومين طاقت البوم ولم تطلق غدا لائه جعل الزمان كله ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله ، وإن قال أردت نصف طافة البوم و احدة وأخرى غداً لان النصف يكل في في أوله ، وإن قال أردت نصف طافة غداً طافت البوم و احدة وأخرى غداً لان النصف يكل في في مناه قال أردت نصف طافة البوم و باقبها غداً احتمل ذلك أيضا و احتمل أن لا نطاق في مناه اذا قال نصفها كملت البوم كاما فلم يبق لها بقية تنع غداً ولم يقع شيء غيرها لانه ما وقعه ، وذكر القاضي هدذا الاحتمال أيضا في المسئلة الأولى أيضا وهر مذهب الشافعي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين

(فصل) اذا قال أنت طالق البوم اذا جاء غد فاختار القاضي ان الطلاق يقع في الحاللانه علقه بشرط محال فاغا الشرط ووقع الطلاق كما لو قال لمن لاسنة اطلافها ولا بدءة أنت طالق السنة ،وقال في المجرد لايقع لان شرطه لم يتحقق لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولا يأتي غد إلا بعد فوات اليوم وذهاب مخل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي

(فصل) أذا قال أنت طالق أمس ولا نية له فظاهر كلام أحمد أن الطلاق لايقع فروي عنه فيمن قال لزوجته أنت طالق أمس وأنما تزوجها اليوم ليس بشيء وهذا قول أبي بكر، وقال القاضي

فيه خلافا لان المانظ صريح في الطلاق النالات والنية لانعارض الصريح لأنها أضعف من اللفظ كما لا يعارض النص القفط كا لا يعارض النص القياس ولان النية أنما تعمل في صرف المعنظ الى بعض محتملا به والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة فقد نوى مالا يحتمله فلم يصبح كالوقال له على المائة دراهم وقال اردت واحدا (مسئلة) (وان قال انت طالق ونوى ثلاثا ففيه روايتان)

احد هما تطلق ثلاث وهو قول مالك والشاني وأبي عبيد وابن المنذر لان لفظه لو قرن به لفظ الثلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالمكنايات ولانه نوى بلفظه ما يحتمله فوقع ذلك به كالمكناية وبيان احتيال اللفظ العدد أنه يصح تفسيره به فيقول انت طالق ثلاثا ولان قوله طالق اسم فاعل واسم الفاعل يقتضي المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدر يقع على القليل والمكثير

(والرواية الثانية) لانقم الاواحدة وهو قول الحسن وعروبن دينار والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي لان هذا اللفظ لا يتضمن عددا ولا بينونة فلم يقم به الثلاث كالو قال انت واحدة. بيانه ازقوله انت طالق اخبار عن صفة هي عليها فلم يتضمن العدد كقوله قائمة وحائم وطاهر ، والاولى أصح لما ذكرنا ، وفارق قوله انت حائص وطاهر لان الحيض والطهر لا يكن تعدده في حقها والطهر بمكن تعدده (فصل) فان قال انت طالق طلاقا و نوي الاثارة مثلاث لانه صريح بالمصدر والمصدر يقم على القليل

في بعض كتبه بقع الطلاق ، وهو مذهب الشافي لانه وصف الطاقة ، ما لا تتصف به فاخت الصفة وقع الطلاق كا لو قال لمن لاسنة لها ولا بدعة أنت ط لق السنة أو قال أنت طالق طالة لا تارمك ، ووجه الاول أن الطلاق , فع الاستباحة ولا يمكن رفهها في الزمن الماضي فلم يقم كا لو قال أنت طالق قبل قدوم ذيد بيو بين فقدم اليوم فان أصحابنا لم مختلفوا في أن الطلاق لا يقع وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق عستحيل فاخا كالو قال أنت طالق أن قالبت الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق عستحيل فاخا كالو قال أنت طالق أن قوليت الحجر ذهباء وان قال أنت طالق قبل أن أزوجك فالحكم فيه كالوقال أنت طالق أس طالق أن أزوجك فالحكم فيه كالوقال أنت طالق أمس ، قال القامس لم يقع بخط أي بكر في جزء مفرد أنه قال اذا قل أنت طالق قبل أن أزوجك طائت ولوقال أنت طالق أمس أو قبل أن أنه أمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تزويجها متصور الوجودة في الحال عالق أمس أو قبل أن قبله فوقع في الحال كالوقال أنه الن الذي المناف المناف وقع في الحال عالم أمس أو قبل أن طافها هو أو ذوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره أبو الحطاب وقال القاضي يقبل على ظاهر كلام أهد لانه فسره بما يحتما ولم يشترط وقع طلاقه ذكره أبو الحطاب وقال القاضي يقبل على ظاهر كلام أهد لانه فسره بما يحتما وقال يمن أمس لم يكن من عدمها وازمات ولم ببين مراده فعلى وجهن بنه على اختلاف القواين في المعاق أن أمس لم يكن من عدمها وزنمات ولم ببين مراده فعلى وجهن بنه على اختلاف القواين في المعاق أن فلنا لا يقع به شيء لم يلزمه ههنا شيء وان قلنا لا يقع أهم ههنا

والكثير فقد نوى بلفظه مابحتمله وان نوى واحدة فهي واحدة وان اطاق فهي واحدة لأنه اليةين وان قال انت طالق الطلاق وقع ما وا. ، وان لم ينو شيئا نذكر القاضي فيهاروايتين

(احداهما) تقع الثلاث لان الالفوا لام للاستغراق فيقتضي استغراق الكل وهو ثلاث (والثانية) أنها واحدة لماذكرنا من أن الالف واللام تعود إلى المعهود

﴿ مُسَئَّلًة ﴾ (وان قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثًا لم يقع الا واحدة)

لان لفظه لايحتمل أكثر منها فاذا نوى ثلاثا فقد نوى مالا يحتمله لفظه فلو وتع أكثر من ذلك لوقع عجرد النية ومجرد النبة لايقع بها طلاق ، وقال أصحاب الشافعي تقع ثلاث في أحد الوجهين لانه محتمل واحدة معها اثنتان وهذا لا يصح فان قوله معها اثنتان لا يؤديه مسنى الواحدة ولا محتمله فنيته فيه نية مجردة فلا يعمل كما لو نوى الطلاق من غير لنظه ، وفيه لاصحابنا أنه يقع ثلاث والاول أصح

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابه الثلاث طافت ثلاثا)

لان قوله هكذا صريح بالنشبيه بالاصابع في العدد وذلك يصاح بيانًا كما قال النبي عَلَيْكَ ﴿ الشَّهُوهَكَذَا وهكذا ﴾ وأشار بيده مرة ثلاثين ومرة تسما وعشرين فان قال أردت تعدد المعتوقين قبل منه لانه (فصل) وان قال لروجة أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وجزء بقع الطلاق فيه بهينا ان طلاقه وقع قبل الشهر لانه ايقاع للطلاق بعد عقده ، وبهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباء يقم الطلاق عند قدوم زيد لانه جعل الشهر شرطا لوقوع الطلاق فلا يسبق الطلاق شرطه ولنا أنه أوقع الطلاق في زمن على صفة فاذا حصات الصفة وقع فيه كما لوقال أنت طالق قبل رمضان بشهراً وقبل موتك بشهر فان أبا حنيفة خاصة بسلم ذلك ولا يسلم أنه جعل الشهر شرطا وايس فيه حرف شرط ، وان قدم قبل مضي شهرلم يقع بغير اختلاف بين أصحابنا وهو قول أكثر أصحاب الشافهي لانه تعليق الطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وان قدم زيد مع مضي الشهر بشهر وساعة تبينا أن الخلم وقع صحيحاً ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا وان قدم زيد بعد الحلق بشهر وساعة تبينا أن الخلم وقع صحيحاً ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا وان قدم زيد بعد الصفة بشهر وساعة تبينا أن الخلم وقع صحيحاً ولم يقع الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت من حين عقد الصفة بيوم ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة بيوم ثم قدم زيد بعد شهر وساعة فن حين عقد الصفة الم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت من حين عقد الصفة الم يكون الطلاق رجعيا فانه لا يقاع التوارث عادامت في الهدة فان قدم بعدالوت من حين عقد الصفة نبينا أن الغرقة وقعت بالموت ولم يقم طلاق ، قان قال أنت طالق قبل موت الميت بشهر وساعة نبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقم طلاق ، قان قال أنت طالق قبل موقي بشهر

يحتمل ما يدعيه ، فأما ان قال أنت طالق وأشار بأصابعه الثلاث ولم قل هكذا لم يقع الاواحدة لأن اشار ته لا تكفي (فصل) وان قال لاحدى امرأنيه أنت طالق واحدة بل هذه وأشار إلى الاخرى ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية ثلاثا لانه أوقعه بها كذلك أشبه مالو قال له علي هذا الدرهم بل هذا فانه بجب الدرهمان ولا يصح اضرابه عن الاول

﴿ مسئلة ﴾ (وانقال أنت طالق كل الطلاق أو أكثره أوجميمه أومنتهاه أوطالق كأ لف أو بعد د الحصى أو الفطر أو الرمل أر الربح أوالتراب طلقت ثلاثا وان نوى واحدة)

لان هذا يقتضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وانقال كهدد الما و التراب وقع ثلاث ، وقال ابوحنيفة بقع واحدة بائن لان الما والتراب من أسها الاجناس لاعددله ولنا أن الما . تتعدد أنواعه وقطراته والتراب تتعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصى ، وان قال يأنة طابق أو أنت ما أه طابق طلقت ثلاثا ، وان قال أنت طالق كأنة أو الف فهي ثلاث قال احمد يامانة طابق أن المن تطبيقة فهي ثلاث ، وبه قال محمد بن الحسن و بعض أصحاب الشافعي وقال أبو حنيفة وابو يوسف أن لم يكن له نية وقدت واحدة لأنه لم يصرح بالعدد ، وأنما شبهها بالالف وليس الموقع المشبه به

ولنا أن قوله كأ اف يشبه العدد خاصة لانه لم يذكر إلا ذاك فوقع العدد كقوله أنت طالق

فات أحدها قبل مضي شهر لم يقم طلاق لان الطلاق لا يقم في المأضي وان مات بعد عقد الهين برم وساعة تبينا وقوع الطلاق في اللك الساءة ولم يتوارثا إلا أن يكون الطلاق رجعيا ويموت في عدتها وان قال أنت طالق قبل موته من حين عقد الصنة على الطلاق فوقع في أوله وان قال قبل مونك أو موت زيد فكذلك، وان قال أنت طالق قبل قدوم في أوله وان قال قبل مونك أو موت زيد فكذلك، وان قال أنت طالق قبل قدوم في أو قبل دخواك المدار ، فقال القاضي تطالق في الحال سواء قدم زيد أو لم يقدم بدليل قول الم تعالى (ياأيها الذين أو توا الدكتاب آمنوا بما نزانا مصدقا لما معكم من قبل أن نطمس وجوها منردها على أدبارها) ولم يوجد الطمس في المأمورين ولو قال الملامه اسقني قبل أن أضر بك فسقاه في الحال عد ممتثلا وان لم يضر به ، ولو قال أنت طالق قبيل موتي أو قبيل قدوم زيد لم يقع في الحال وإنماين فلك في الجزء الذي يبقى، وان قال أنت طاق قبل موتي أو قبيل قدوم زيد لم يقع في الحال أنت طاق قبل موت زيد وعرو بشهر ، فقال الفاضي نقملق الصفة باولها موتا لان اعتباره بالثاني يفضي ألى فلك ف كان أولى

(مسثلة) قال (وإذا قال لها إذا طلقتك فأنتطالف فاذا طلقها لز. ه اثنتان إذا كانت مدخولا بها وان كانت غير مدخول بها لزمته واحدة)

وجملة ذلك أنه إذا قال لمدخول بها إذا طلقتك فأنت طائق ثم قال أنت طالق وقعت واحدة

كعدد الالف، وفي هذا انفصال عما قال، وان قال أردت أنهـا كالف في صعوبتها دين، وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على رواينين

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أشد الطلاق او أغاظه أو أطوله أو أعرضه أو مل. الدنيا ونوى الثلاث وقع الثلاث وأن لم ينوشيناً أو نوى واحدة فعي واحدة)

قال أحمد فيمن قال لام أنه أنت طالق مَل البيت فان أراد الفلظة عليها يعني بريد أن تبدين منه فهي ثلاث فاعتبر نيته فدل على اله إذا لم ينو تقع واحدة وذقت لان هذا الوصف لايقتضي عدداً وهذا لانعلم فيه خلافا قاذا وقعت الواحدة فهي رجعية وبهذا قال الشاني

وقال أبوحنينة وأصحابه تكون بائنا لانه وصف الطلاق بصنة زائدة فيقتضي الزيادة عليها وذلك هو البينونة، ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفاء عدد ولا عوض فكان رجميا كقوله أنتطالق، وما ذكروه لا يصح لان الطلاق حكم فاذا ثبت ثبت فهالدنيا كلها فلا يقتضي ذلك زيادة فان قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نية له وقعت طلقة رجعية وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة نقع بائنا، وقال أصحابه ان قال مثل الجبل كانت رجمية وان قال مشل عظم الجبل كانت وجمية وان قال مشل عظم الجبل كانت بائنا ووجه القولين ماتقدم

بالباشرة وأخرى بالصفة لانه جمل تطلبيتها شرطا لوقوع طلاقها فاذا وجد الشرط وقع الطلاق، وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم تقع الثانية لانها لاعدة عليها ولا تمكن رجمتها فلايقع طلاقها إلا باننا فلا يقم الطلاق ببائن

(فصل) فان قال عنيت بقولي هذا انك تكونين طالفا بما أوقعته عليك ولم أرد إيقاع طلاق سوى ماباشر تك به دين وهل يقبل في الحكم الحكم على روايتين (إحداهما) لا يقبل وهو مذهب الشافعي لأن خلاف الظاهر أذ الظاهر أن هذا تعليق الطلاق بشرط الطلاق ولان اخباره اياها بوقوع طلاقه بها لافائدة نيه (والوجه الثاني) يقبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كا لوقال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثاني التأكيد أو إفهامها

(فصل) فان قال اذا طلقتك فأنت طائق ثم علق طلاقها بشرط شل قوله ان خرجت فأنت طائى فخرجت طلقت بخروجها ثم طلقت بالصفة أخرى لانه قد طلقها بعد عقد الصفة ولو قال أولا ال خرجت فأنت طائق ثم قال ان طلقتك أنت طائق فخرجت طافت بالخروج ولم تطبق بتعليق الطلاق بطلاقها لانه لم يطاقها بعد ذبك ولم محدث عليها طلاقا لان ايقاءه الطلاق بالخروج كان قبل تعليمه الطلاق بتطليقها فلم توجد الصنة فلم يقم وان قال ان خرجت فأنت طائق ثم قال ان وقع عليك طلاقي فأنت طائق فخرجت طلفت بالخروج ثم تعلق الثانية بوقوع الطلاق عليها إن كانت مدخولا بها

(فصل) وإن قال لها كالم طلفت فأنت طالق فهذا حرف يقنضي التكرار فاذا قال لها بعد ذلك

ولنا أنه لا علك إيتاع البينون فالها حكم وليس ذلك اليه وأغا تثبت البينون بأسباب معينة كالحام والطلاق قبل الدخول في لك مباشرة سببها فثبتت وأن أراد اثباتها بدون ذلك لم تثبت على وبحدمل أن بكون ابتداء الطلاق عليه أو عليها لبعجابها أو لحب أحدهما صاحبه ومشقة فراقه عليه نلم وبحدمل أن بكون ابتداء الطلاق عليه أو عليها لبعجابها أو لحب أحدهما صاحبه ومشقة فراقه عليه نلم يقم أمر زيد بالشك ، قان قال أقصى الطلاق أو أكثره فكذلك في قياس المذهب ، ويحتمل أن يكون أفعى الطلاق ثلاثا لان أقصاء آخره وآخر الطلاق الثالة ومن ضرورة كونها ثالثة رقوع اثنتين، وان قال أنم الطلاق وأكله فواحدة إلا أنها تكون بنيته

(مسئلة) (وانقال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث وقع طلقتان)

وبهذا قال أبر حنيفة لان ما بعد الغاية لا يدخل فيها كقوله تعالى (ثم اغوا الصيام الى الله) وأما كانت بمعنى مع وذقك خلاف موضومها ، وقال زفر : تطابق واحدة لان ابتداء الغاية ليس منها كفوله بمتك من هذا الحائط الى هذا الحائط ، و يحتمل أن تطبق ثلاثاً وهو قول أبي يوسف و محمد لا به نطق با الم مجز إله الحاقط الى هذا المؤلف بنتك هذا الثوب من أوله الى آخره

ولنا على ان ابتداء الغابة يدخل قوله خرجت من البصرة فأنه يدل على انه كان فيها وأما انها. (المغني والشرح الـكبير) (٤٢) (الجزء النامن) أنت طالق وقع بها طلقتان إحداهما بالمباشرة والاخرى بالصفة ولا تقع ثراثه لان الثانية لم تقع بايقاعه بعد عقد الصفة لان قوله كلما طفئك بقتضي كلما أوقعت عليك العلاق وهذا يقتضي تجديد ايقاع طلاق بعد هذا القول وانما وقعت المنابة بهذا القول ، وان قل لها بعد عقد الصفة ان خرجت طلاق بعد عقد الصفة ان خرجت فأنت طالق فخرجت طنقت بالخروج طلقة وبالصفة أخرى لا به قد طفها ولم تنع الثانة وان قال لها الما أوقعت عليك طلاقا فأنت طالق فهو بمنزلة قوله كلما طقتك فأنت طالق ، وذكر القاضي في لا ذأ وقع عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله اذ أرقعت عليك طلاقا فأنت طالق لم تطبق لا ذأو وجد الشرط فهو الموقع المحلاق عليها بعشر طلاز في يونيه نظر فانه قد أرقع الطلاق عليها بشرط فاذا وجد الشرط فهو الموقع المحالق عليها فلافرق بين هذا وبين ق له ذا طلقتك فأنت طالق وازقل كلما وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم وقات عليها طنفة بالمباشرة أو بصفة عقدها قبل ذلك أو بعده علمات ثلاثا ، فلو قال لهما ان خرجت فأنت طالق ثم قال المائية بوقوع الطلاق فكينا وقع يقتضي وقوع أخرا الموقوع الثانية لان كلما تقتضي النكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقع يقتضي وقوع أخرا الموقوع الثانية لان كلما تقتضي النكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقع يقال أنت طالق م قال أنت طالق أم قال أنت طالق أع قال أنت طالق أع قال أنت طالق م قال أنت طالق أع قال أنت طالق أع قال أنت طالق أع قال أنت طالق م قال أنت طالق أع المائين هو تطلبق منه وهو وقوع الملاق واحدة بالمباشرة واثنتين هو تطلبق منه وهو وقوع الائل واحدة بالمباشرة واثنتين بالصفتين لان نطابقه لها يشتمل على الصفتين هو تطلبق منه وهو وقوع الائل واحدة والمباشرة واثنتين بالصفتين لان نطابقه لها يشتمل على الصفتين هو تطلبق منه وهو وقوع الائلة واحدة والمباشرة المباشرة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة وقوع المؤلفة وقوع المؤلفة وقوع المؤلفة وقوع المؤلفة وقوع المؤلفة وقوع المؤلفة والمؤلفة والمؤلفة

الماية فلا يدخل بمقتضي اللفظ ولو احتمل الدخول وعدمه لم يقم الطلاق بالشك فان قال انت طالق مابهن واحدة وثلات وقعت لانها التي بينها

﴿ مسئلة ﴾ (واذا قال أنت طالق طاقة في اثنتين وفرى المقة مع طلفتين وقعت الثلاث)

وأن نوي موجبة عند الحساب وهو يعرفه طلقت طلفتين وأن لم يعرفه فكذلك عند ابن حامد وعند القاضي تطلق واحدة وأن لم ينو وقع بأمرأة الحاسب طلقتان و خبرها طلقه ويحتمل أن تطلق أذا قال أنت طائق طلقة في طلقتين أو واحدة في اثنين ونوى به ألا أنهي ألاث لانه بغير أبي عن كقوله تعالى (ادخلي في عبادي) فتقدير الكلام طلقة مع طلقتين فانأفر بذلك على نفسه قبل منه وأن قال أردت واحدة قبل أيضا وأن كان كان حاسبا وقال القاضي لا يقبل أذا كان عارفا بالحساب ووقع طلقتان لانه خلاف ما اقتضاء الفظ

ولما انه فسر كلامه عا يحتمله أأنه لا يبعد أن يريد بكلامه مايريده العامى وأن لم يكن له نية وكان عارفاً بالحساب وقع طلقتان وقال الشانعي أن أطاق لم يتم الا واحدة لان لفظ الايقاع أعاهو الواحدة ومازاد عليها لم محصل فيه لعظ الايقاع وأعا يقع الزائد بالقصد فاذا خلاعن القصد لم يتعالاما أوقعه وقال بعض أصحابه كقولنا وقال أبو حنيفة لا يقع الا واحدة سواء قصد به الحساب أولم يتصدبه واحدة أو اثنتن لان الضرب أعا يصحفها له مساحة فأما مالامساحة له فلاحقيقة فيه العحساب واناحصل

(فصل) قان قال كما طَلَفتك طلاقا أملك فيه رجعتك فأنت طالق ثم قال أنت طالق طلفت اثنتهن (احداهما) بالمباشرة (والاخرى) بالصعة إلا أن تكون الطلفة بعوض أو في غيرمدخول بها فلا تقع بها ثانية لانها تبين بالطلعة لتي باشرها بها فلا علك رجتها قان طلفها أثنتين طلفت الثالثة وقال أبو بكر قبل تطق وقبل لانطق واختياري أبها نطق ، وقال أصحاب الشافعي لانطلق الثالثة لانا لو أوقعناها لم يلك الرجة ولم يوجد شرط طلاقها فيفضى ذلك الى الدور فبقطعه بمنع وقوعه

ولما أنه طلاق لم يكل به العدد بغير عوض في مدخول بها فيقع بها التي بعدها كالأولى فامتناع الرجعة ههذا لعجزه عنها لالعدم الملك كما لو طلفها وأحدة وأغمي عليه عقيبها فإن الثانية تقع ، وإن المنتفت الرجعة لعجزه عنها ، وإن كان الطلاق بعرض أو في غير مد غول بها لم يقع بها إلا الطافة التي باشرها بها لانه لا يلك رجبتها ، وإن قال كلما وقع عليك طلاق أملك في التي قبلها ، ولوقال لاموأنه وقع عليها طلقة بمباشرة أو صفة طلقت ثلاثا والمناهى لما ذكرناه في التي قبلها ، ولوقال لاموأنه اذا طلعتك طلاقا أملك فيه الرجعة فأنت طالق ثلاثا أم طنفها طلقت ثلاثا ، وقال المزني لانطاق وهو قباس قول أصحاب الشافعي لما تقدم

منه الايتماع في وأحدة فوقمت دون غيرها

ولذا از هذا الله على موضوع في اصطلاحهم لا ثاين فاذ لفظ به واطاق وقع كا لوقال انت طالق انتين وبهذا محصل الا نفصال عما قاله الشافعي فان الله غا الوضوع لا محتاج معه الى نية فأما ما قاله أبو حنيفة فانها ذلك في موضع الحساب بالاصل ثم صار مستعملا في كل ما به عدد فصارحتيقة فيه فأما الجاهل مقتضي ذلك الحساب انها أطاق وقعت طلقة واحدة لاز افظ الا يقاع انماهر افظة واحدة وانماصاد مصروفا الى اثنين برضع أهل الحساب واصطلابهم في لا يورف اصطلابهم لا يزمه مقتضاه كالعربي ينطق بالطلاق بالمحمية وهو لا يعرفه فقال ابن ينطق بالطلاق بالمحمية هو كالحاسب قياسا عليه لا شنراكهما في النية وعند القاضي تطاق واحدة لا به إذا يعرف موجبه لم يقصد القامي ينطق بالطلاق بالعربي لا يفهمه وهذا قول اكثر أصحاب الشانعي موجبه لم يقصد القائم بكن يعرف موجبه لانه لا يصح منه قصد مالا يعرفه و يحتمل ان تطق اللاقاباء على أن في معناها مع فالتقدير افت طائق طلقة مع طلقتين قال شيخنا ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين ان يكون المتكلم مع فالتقدير افت طائق طلقة مع طلقتين قال شيخنا ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين ان يكون المتكلم الثلاث لان كلامه بحمل على عرفهم والظاهر منه ارادته وهو المتباحد الى الفهم من كلامه الثلاث لان كلامه بحمل على عرفهم والظاهر منه ارادته وهو المتباحد الى الفهم من كلامه

(فصل) وإن قال لزوجته اذا طنقتك أو اذا وقع عليك طلاقي فأنت طالني قبله ثلاثا فلا نص فيها ، وقال القاضي تطلق ثلاثًا واحدة بالمباشرة واثنتان من المعلق وهوقياسقولالشافعيوقول بمض أصحابه ، وقال ابن عقبل تطلق واحدة بالمباشرة وياغو المعاق لانه طلاق في زمن ماض فلا يتصور وقوع الطلاق فيه وهو قياس نص احمد وابي بكر في أنااطلاقلايةم فيزمن ماض وبهقال ابو العباس وقوع الواحدة يتنتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك بمنع وقوعها فاثبانها يؤدي إلى نفيها ملا نثبت ، ولان إيقائه ايفضي الى الدور لامها اذاوقعت وقع قبلها ثلاث فيمة نع وقوعها رماأ فضي الى الدور وجب قطامه من أصله ولنا أنه طلاق من مكان مختار في محل أنكا ع صحيح فيجب أن يقع كما لو لم يعقد هذه الصفة ولان عموماتالنصوص تقتمني عموم وقوع الطلاق مثل قوله سبحاً ﴿ فَانَ طَلْمُهَا اللَّهُ عَلَيْهُ مِن بِمَدَحَتَّى تَنكُح زوجا غيره) وقوله سبحانه (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وكذلك سائر النصوص ، ولان الله تعالى شرع الطَّلاق أصلحة تتعلق به وما ذكروه يمنعه بالكلية ويبطل شرعيته فتفوت مصلحته الايجوز ذلك بمجرد الرأي والنحكم وما ذكروه غير مسلم فانا ان قلنا لايقع الطلاق المعان فله وجه لانه أوقعه في زمرن ماض ولا يمكن وقوعه في المـاضي فلم يقع كما لو قال أنت طابق

(فصل) اذا قال أنت طالق طلقة بل طلقتين وقع طلقتان نص عليه أحمد وقال,الشافعية يقع ثلاث في أحد الوجهين لان قوله أنت طالق ايقاع فلا مجوز ايقاع الواحدة مرتين فيدل على أنه أوقعها م أراد دفعها ووقع اثنتين آخرتين فوقع الثلاث

ولنا أن ما لفظ به قبل الاضراب لفظ به بعده فلم يلزمهأكثر مما بعده كقوله له على درهم بل درهمان وقولهم لايجوز ايقاع ماأوقعه قلما بجوز أن تجبره بوقوعه مع وقوع غيره فلا يقع الزائد إلشك (فصل) قال الشيخ رضي الله عنه واذا قال أنت طالق نصف طلقة أو نصفي طلقة أو نصف طلقتين طلفت طلقة وإذ قال أنت طالق نصف طلقة أو جزءًا مها وإن قل وقع طلقة كاملة في قول عامة أهل العلم إلا داود قال لا تطلق بذلك قال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل العلم أنها تطلق بذلك منهم الشعبي والحارث العكلي والزهري وقنادة والشافعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد قال أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز وأهل العراق وذلك لان ذكر مالا يتبعض في الطلاق ذكر لجميعه كمالوقال نصفك طالق فان قال نصفى طلقة وقمت طلقة لان نصفى الشيءكله وانقال أنتطالق نصف طلقتين وقعت واحدة لان نصف الطاقة بن طلقة وذكر أصحاب الشافدي وجها آخر أنه يقع طلقتان لان اللفظ يقتضي النصف منكلو احدة منهما ثم يكمل وما ذكرنا. أولى لان التنصيف يتحقق إ، وفيه عمل باليقين والغاء الشك وإيقاع ماأوقعه من غير زيادة فكان أولى طالق قبل قدوم زيد ببوم فقدم في اليوم ولانه جمل الطافة الواقمة شرطالوقوع الثلاث ، ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لا يتنع وقوع الطافة المباشرة ولا يغضي إلى دور ولاغيره ، وان قلنا بوقوع الثلاث فوجهه أنه وصف الطلاق المعلق بما يستحيل وصفه به فاغت الصفة ووقع الطلاق كالوقل أنت طالق طلقة لا تقص عدد طلاقك أو لا تلزمك أو قال اللآيسة أنت طالق للسنة أو قال للبدعة وبيان استحالته أن تعليقه بالشرط يقتضي وقوعه بعده لان الشرط يققدم مشروطه ولذلك لو أطانى لوقع بعده وكون الطلاق المعلق بعده قو أطانى لوقع بعده وتعقيبه بالفاء في قوله فأنت طالق يقتضي كونه عقيبه وكون الطلاق المعلق بعده قبله محال فلا يصح الوصف به فاغت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال اذا طافتك فأنت طالق ثلاثا م وجدما يفسخ نكاحها لا تلزمك نم يبطل ماذ كروه بقوله اذا انفسخ نكاحك فأنت طائق قبله ثلاثا ثم وجدما يفسخ نكاحها من رضاع أو ردة أو وط، أمها او ابنتها بشبهة فانه يرد عليه ماذ كروه ولا خلاف في انفساخ النكاح من رضاع أو ردة أو قال أنت طائق اليوم ثلاثا أن طافتك عديا الطلاق جملة ، وان قال أنت طائق ثلاثا قبيل وقوع طلاقي بك واحدة أو قال أنت طائق اليوم ثلاثا أن طافتك غداً واحدة فالكلام عليها من وجه آخر وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطافة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها معه وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطافة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها معه فيجب أن يقضى بوقرع الطافة الموقعة دون ماتماتي بها لان ماتعلق بها تابع ولا يجوز الطال المتبوع حصول التبع فيبطل التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فغائم حر ولم مخرج من فيما للهناء عصول التبع فيبطل التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فغائم حر ولم مخرج من

﴿ مسئلة ﴾ (وانقال نصفي طلقتين وقعت طلقتان) لان نصفي الذي عجميعه فهو كمالوقال أنت طالق طلقتين ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ؟ لائة أنصاف طلقة طلقت طلقتين ﴾

لان ثلاثة الانصاف طلقة ونصف وكمل النصف فصار طلقتين وهـذا وجه لاصحاب الشافعي ولهم وجه آخر أنها لانطلق إلا واحدة لانه جمل الانصاف منطلقة واحدة فسقط ما ليس منها ويقع طلقة لان إسقاط الطلاق الموقع من الاول في المجلس لاسبيل اليه وأنما الاضافة الى الطلقة الواحدة غير صحيحة فلغت الاضافة وأن قال أنت طالق نصف ثلاث طلقات طلقت طلقتين لان نصفها طلقة ونصف ثم يكمل النصف فيصير طلقتين

(مسئلة) (وان قال ثلاثة أنصاف طلقتين طلقت ثلاثا ويحتمل ان تطلق طلقتين)

نص أحمد على وقوع الثلاث في رواية مهنا وقال أبو عبدالله بن حامد تقع طلقتان لان معناه ثلاثة انصاف من طلقتين وذلك طلقة ونصف ثم يكمل فيصير طلقتين وقيل بل لان النصف الثالث من طلقتين محال ولاصحاب الشافعي وجهان كهذين

ولنا أن نصف الطلقتين طلقة وقد أوقعت ثلاثاً فيقع ثلاث كما لو قال أنت طالق ثلاث طلفات وقولهم معناء ثلانة أنصاف من طلقتين تأويل للخالف ظاهر اللفظ فأنه على ماذكره يكون ثلانة أنصاف

ثلثه إلا أحدهما فان سالما يمنق وحده ولا يقرع بينها لان ذلك ربّا أدى إلى عنق المشروط دون الشرط وذلك غير جائز ولا فرق بين أن يتول فغانم حر قبله أو معه أو بعده أو تطاق كذا ههنا

طلقتين مخالفة لثلاثة أنصاف طلقة وقولهم إنه مخالف قلنا وقوع نصف الطلقتين عليها ثلاث مرات ليس بمحال فوجب أن يقح

(مسئلة) (وان قال نصف طاقة ثاث طلقة سدس طاقة أو نصف وثلث وسدس طلقة طلقت طلفة)

لانه لم يعطف بواو العطف فيدل على ان هذه الاجزاء من طلقة غير متغايرة وان الشاني ههنا يكون بدلا من الاول والثالث من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه فلم تتبعض المغايرة وعلى هذا التعليل لوقال أنت طالق طلقة نصف طلفة أو طلفة طلقة لم نطلق إلا طلقة وكذلك ان قال نصفاً وثناً وسدساً لم يقع إلا طلقة لان هذه أجزاء للطلقة إلا ان يريد من كل طلقة جزء افتطاق ثلاثاً ولوقال أنت طالق نصفاً وثناً وربعاً طلقت ثلاثاً وان قال ان طلقة وأنت نصف طلقة ثم يكل وان أوادمن كل طلقة أو أنت نصف طلقة ثلث طلقة شدس طلقة أو أنت نصف طلق وقع بها طلقة بناء على قو لنا في قوله أنت الطلاق إنه صريح في الطلاق وههنا مثله طلقة أو أنت نصف طلق وقع بها طلقة وثلث طلقة طلقت ثلاثاً)

ذكره اصحابنا لانه عطف جزءاً من طلقة على جزء من طلقة وظاهره أنها طلقات متغايرة ولانه لوكانت الثانية هي الاولى لجاء بها بلام النعريف فغال ثلث الطلقة وسدس الطلقة فان أهل العربية قالوا اذكر لفظ ثم أعيد منكراً فالناني غير الاول وان أعيد معرفاً بالاً لم واللام فالثاني هو الاول

وتطلق على الاول لانه حلف، وإن قال كلماكاهت أباك فأنت طابق طابق على القولين جيما لانه على طلاقها على شرط يمكن فعله وتركه فكان حاما كم لو قال ان دخلت الدار فأنت طابق وإن قال إن حابت بطلافك فأنت ط لق ثم أعاد ذلك طلفت واحدة كلما أعاده مرة طاقت حتى تكل اللاك لان كل مرة يوجد بها شرط الطلاق وينعتد شرط طلبة أخرى : وجدا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال ابو ثور ليس ذلك بحلف ولا يقم الطلاق بتكراره لانه تكرار الله كلام فيكون تأكيدا لاحلما ولنا أنه تعابق الطلاق على شر يمكن فعله وتركه فكان حلفا كما لو قال ان دخلت الدار فأنت طابق وقوله أنه تكرار الدكلام حجة عليه فان تكرار الشيء عبارة عن وجوده مرة أخرى فاذا كان في الأول حلفا فوجد مرة أخرى نقد وجد الحلف صرة أخرى وأما النا كيد فانما مجمل عليه الكلام المكرر الأ قصده وههذا ان قصد افها بها لم يقع بالشائم شيء كمالوقال أنت طابق أنت طابق يعني بالثانية إفهامها اذا قصده وههذا ان قدر مدخول بها بانت بطافة ولم يقع أكثر منها فاذا قال لها ذلك ثلاثا بانت بالمرة فأما ان كر دفك الم يوم بانت بطافة ولم يقع أكثر منها فاذا قال لها ذلك ثلاثا بانت بالمرة فأما ان تكامت فأنت طابق أنت طابق أو فو

(فصل) وأن قال لامرأنيه كالم حلفت بطلافكا فأنها طاعتان ثم أعاد ذلك المرا طلفت كل واحدة منهما اللائا لما ذكر نافان كانت احداهما غير مدخول بها بانت بالمرة الثانية فاذا أعاده مرة الله

لاعادته معرفاً وليس الثاني غير الاول لاعادته منكراً ولهذا قيل ان ينلب عسر يسرين وقيل لو أرادبالنانية الاولى لذكرها بالضميرلانه أولى

و مسئلة في (واذافال لا ربع نسوة أوقعت بينكن طلقة أواثنتين أو ثلاثا أو أربعاوقع بكل واحدة طلقة) اذا قال أوقعت بينكن طلقة كذلك قال الحسن والشافعي وأبوعبيد وأصحاب الرأي لان اللفظ اقتضى قسمها بينهن لكل واحدة ربعها ثم يكمل وان قال بينكن طلقة فكذلك نص عليه احمد لان معناء أوقعت بينكن طلقة وان قال أوقعت بينكن طلقتين فكذلك ذكره ابو الحصاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال أبو بكر والفاضي يقع بكل واحدة طلقتان وعن أحمد ما يدل عليه فانه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن ثلاث تطليقات ما أرى إلا قد بن منه ووجه مايدل عليه فانه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن ثلاث تطليقات ما أرى إلا قد بن منه ووجه ذلك اما اذا قسمنا كل طلفة بينهن حصل لكل واحدة جزء من طلقين ثم يكمل والاول أولى لانه لو قال أنت طالق نصف طلفتين طلقت واحدة ويكمل نصيبها من الطلاق في واحدة فيكون ليكل واحدة فيكون ليكل واحدة أما الجن نصف ثم يكمل طلقة واحدة وانما يقسم بالاجزاء مع الاختلاف كالدور ونحوها من المختلفات أما الجن المتساوية من جنس كالمقود فا ما تقسم مرءوسها ويكمل نصيب كل واحدمن واحد كاربعة لهم درهان المتساوية من جنس كالمقود فا ما تقسم من درهم واحد والطلقات لا خلاف فيها ولان فيا ذكرناه أخذاً باليقين فكان أولى من إيقاع طلقة زائدة بالشك فاما ان أراد قسمة كل طلقة بينهن فهو على أخذاً باليقين فكان أولى من إيقاع طلقة زائدة بالشك فاما ان أراد قسمة كل طلقة بينهن فهو على

لم تطانق واحدة منها لان غير المدخول بها بائن فلم تكن اعادة هذا القول حلفا بطلاقها وهي غير ذوجته فلم يوجد الشرط فان شرط طلاقهما الحاف بطلاقهما جميعا فان جدد النكاح البائن ثم قال لها إن تكامت فأنت طالق فقد قبل يطلقان حينئذ لانه صار بهذا حالماً بطلاقها وقد حلف بطلاق المدخول بها بإعادة قوله في المرة الثالثة فطلقتا حينئذ ويتوى عندي أنه لايقع الطلاق بهذه التي جدد نكاحها لانها حين أعادته المرة الثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة البها كما لو قال لأجذية ان حلفت بطلاقك أنت طالق ثم تزوجها وحلف بطلاقها ولكن تطلق المدخول بها حينئذ لا ، قد حلف بطلاقها في المرة الثالثة وحلف بطلاق هذه حينئذ فكل شرط طلاقها فطلفت وحدها

(فصل) فان كانت له امرأتان حفصة وعمرة نقال ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منهما لان هذا حلف بطلاق عمرة وحدها فلم يوجد الحلف بطلاقهماوان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقكما فحفصة طالق طائت عمرة لانه حلف بطلاقهما بعد تعليقه طلاقها على الحلف بالملاقها ولم تطق عنصة لانه مثاحلف بطلاقهما بعد تعليقه طلاقها عليا فان قال بعدهذا ان حلفت بطلاقكما فحدة طالق لم تحلق واحدة منها لانه لم يحلف بطلاقها أناحلف بطلاق عمرة وحدها فان قال بعدهذا ان حلف بطلاقكما فحنصة وعلى هذا القياس

(فصل) وان قال لاحداهما ان حلفت بطلاقك فضرتك طالق ثم قال للاخرى مشل ذلك طالفت الله نية لان اعادته الثانية هو حلف بطلاق الاولى وذلك شرط وقوع طلاق الثانية ثم ان اعاد

ماقال أبو بكروانقال أوقعت بينكن ثلا تأأو أربعاً فعلى قولما يقع بكل و احدة طائقة وعلى قولهما يطلقن ثلا ثاً ثلاثاً ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أوقعت بينكن فمساً وقع بكل واحدة طلقنان)

وبه قال الحسن وقتادة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لان نصيبكل واحدة تطايقة وربع ثم يكمل وكذلك ان قال سناً أو سبعا أو ثما بياً وان قال أوقعت بينكن تسعا وقع بـكل واحدة ثلاث على القولين جميعاً

(نصل) فان قال اوقعت بينكن طلفة وطلقة وظلقة وقع بكل واحدة منهن ثلاث لا نه لماعطف وجب قسم كل طلقة على حدتها وبستوي في ذلك المدخيل بها وغيرها في قياس المذهب لان الواو لا تقتضى ثرتيها وقيل يقع بها واحدة على الاولى خاصة كها اذا قال أوقعت بينكن ثلاثاً ذكر مصاحب المجرد وأن قال أوقعت بينكن نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة فكذلك لان هذا يقتضي وقوع ثلاث على ماقد منا وان قال أوقعت بينكن طلقة فطلقة فطلقة أو طاقتها طلقة ثم طلقة أو أوتعت بينكن طلقة واوقعت بينكن طلقة واوقعت بينكن طلقة واوقعت بينكن طلقة المائم المنائم ألا التي لم يدخل بها فانها لا تطلق إلا واحد و لانها بانت بالاولى فلم يلحقها ما بعدها وفصل ان قال لنسائه أنتن طالق ثلاثاً أو طلقتكن ثلاثاً طلقن ثلاثاً فص عليه أحمد لان قوله طلقتكن يقتضى تطليق كل واحدة منهن و تعميد به ثم وصف ما عمهن به من الطلاق بأنه ثلاث فصار

للاولى طلفت ثم كلها أعاده على هذا الوجه لأمرأة طاقت حتى يكمل للثانية ثلاث ثم اذا أعاده للاولى لم تطلق لان الثانية قد بانت منه الم يكن ذلك حامًا بطلاقها ، ولو قال هذا القول لامرأة ثم أعاده لها لم تطق به واحدة منهم لات ذلك ليس بحلف بطلاقها أعا هو حلف بطلاق ضرفها ولم يماق على ذلك طلاقا، وإن قال اللاولى أن حالمت بطلاق ضرتك فأنت طالق ثم قال الاخرى مثل ذلك طلقت الاولى لان قوله لثنانية حلف بطلاقها وشرط لوقوع الطلاق بالاولى ثم أن أعاده الاولى وللفت الثانية ثم كلما أعاده لامرأة منهما على هذا الوجه دلقت الاخرى، فإن كانت إحداهما غير مدخول بها فطلفت مرة بانت ولم تطلق صاحبتها باعادة ذلك لها لانه ليس بحلف بطلاقها لكونها بائدا فهي كسائر الأجنبيات ، وان قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طالق ثم قال للاخرى مثل ذلك لم تطالق واحدة منهما ، ثم ان أعاد ذلك لاحداهما طلنت الاخرى ثم ان أعاد. للاخرى طلنت صاحبتهما تم كلما أعاده لامرأة طلنت الاخرى إلا أن تكون إحداهما غير مدخول بها أو لم يبق من طلاقها إلا دون الثلاث قانما اذا بانت صارت كالأجنبية ، ولو قال ذلك لامرأة ابتدا. ثم أعاده لهما طلقت ضربها بكل أعادة مرة حتى تكل الثلاث، وأن قال لامرأة إذا حلنت بطلاق ضر ألتُ فه في ط لن تُم قال الاخرى إذا حافت بطلائك فأنت طاني طانت في الحال، ثم أن قال اللاولى مثل ما قال لها أوقال للناية مثل ماقال لها طلقت الثانية وكذلك اشاللة ولا يقع بالأولى بهذا طلاق لان الملف في الموضمين أمّا هو بطلاق الثانية

لكل واحدة ثلاث نخلاف قوله أوقعت بينكن ثلاثاً فانه يقتضي قسمة الثلاث عليهن لمكل واحدة منهن جزءاً منها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطليمة

(فصل) إذا قال نصفك أو جزء منك أو أصبعك أو دمك طالق طلقت ، متى طلق جزءاً من المرأة من أجزائها النابته طاقت كامها سواء كان شائماً كنصفها أو سدسها أو جزءاً من ألف جزء منها أو جزءاً معيناً كيدها أو رأسها أو أصبعها ، وهذا قول الحسن ومذهب الشافعي وأبي توروابن القاسم من أصحاب مالك وقال أصحاب الرأي انأضافه الى جزء شائع أو واحد من أعضاء خمسة : الرأس والوجه والرقبة والظهر والفرج طلقت وان أضافه الى جزء معين غير هذه الحمسة لم تطلق لانه جزء تبقى الجملة بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجملة فلم تطلق المرأة لاضافة الطلاق اليه كالسن والظفر

ولنا أنه أضاف العلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح فأشبه الحبزء الشائع والاعضاء الحسمة ولأنها جملة لا تتبمض في الحل والحرمة وجد فيها ما يقتضي التحريم والاباحة فغلب فيها حكم التحريم كما لو اشترك مسلم ومجوسي في قتل صيد ،وفارق ما قاسوا عليهفانه ايس يبقى فان الشعر والظفر يزولان

ولخرج غيرهما ولاتنقض منها الطهارة

ولو قال للاولى ان حانت بطلاؤك فأنت طالى ثم قال الثانية ان حانت بطلاق ضرتك في طالق ط قت الاولى مرة ثانية وكذلك طالق ط قت الاولى مرة ثانية وكذلك الثالثة ولا يقع بالثانية بهذا طلاق، ولو قال الاحداهما اذا حانت بطلاؤك فضرتك طالق ثم قال للاخرى اذا حانت بطلاق في الموضعين عاق طلاق للاخرى اذا حانت بطلاق فر قك فأنت طالق لم تطلق واحدة منهما الأنه في الموضعين عاق طلاق الثانية على الحانف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها، ولو أعاد ذلك لهما لم يقع طلاق براحدة منهما وسواء تقدم القول الثانية على القول للاولى أو تأخر عنه

وان كان له ثلاث نسوة فقال ان حافت بطلاق ربنب فعمرة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فحنصة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فحنصة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فزينب طالق طلقت عمرة وان جمل مكان زبنب عمرة طلقت حنصة ثم متى أعاده بعد ذلك طلقت ينهن واحدة على الوجه الذي ذكرناه وان قال ان حافت بطلاق عمرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق عمرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق حرة فنسائي طوالق قال ان حلفت بطلاق عمرة فنسائي طوالق فقد حاف بطلاق ربنب بعد تعليقه طلاق نسائه على الحلف بطلاقها فطلقت كل واحدة منهن طلقة ، ولما قال ان حلمت بطلاق حفصة فنسائي طوالق فقد حلف بطلاق عمرة وزينب نظافت كل واحدة منهن طاقة ، ولما قال ان حلمت بطلاق عمرة ولم يقع محلفه بظلاق ربنب شيء

﴿ مسئلة ﴾ (وانقال شعرك أوظفرك أو سنكطالق لم تطلق)

وبهذا قال أصحاب الرأي ويحتمل أن تطلق ذكره صاحب المحرر وقال مالك والشافعي تطلق بذلك ونحوه عن الحسن لانه جزء يستباح بنكاحها فتطلق بطلاقه كالاصبع

ولنا أنه جزء ينفصل عنها في حالااسلامة،وفارق الاصبع فانها لا تنفصل في حال السلامة والسن تزول من الصغير ويخلق غيرها وتنقلع من الكبير بخلاف الاصبع فلم تطلق بطلاقه كالحمل والريق ولان الشعر لا روح فيه ولا ينقض الوضوء مسه فأشبه المرق واللبن

﴿ مسئلة ﴾ (وان أضافه الى الريق والحمل والدمع والعرق لم تطلق)

لا نعلم فيه خلافا لان هذه ليست من جسمها فان الريق والدمع والعرق فضلات والحملوان كان متصلا بها الا ان ما له الى الانفصال فلذلك لم تطلق به وهو مودع فيها . قال الله تعالى (وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع) في بطن الام

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال روحك طالق طلقت)

لان الحياة لا تبقى بدون روحهاكالدم ، وقال أبو بكر لا يختلف قول أحمد في الطلاق والعناق والظهار والحرام ان هذه الاشياء لا تقع إذا ذكر أربعة أشياء : الشعر والسن والظفر والروح . جرد القول عنه مهنأ بن يحيى والفضل بن زياد القطان فبذلك أقول ووجهه أن الروح ليست عضواً ولاشيئاً يستمتع به

لانه قد حنث به مرة فلا محنث ثانية ، ولو كان مكان قوله ان كلما طلنت كل واحدة منهن ثلاثاً لان كلما تنتضى النكرار

ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكن فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك مرة ثانيسة طلقن ثلاثا الانه باعادته حالف بطلاق كل واحدة منهن وحالفه بطلاق كل واحدة شرط الطلاقهن جميعاً ، وان قال ان حالفت بطلاق واحدة منهن فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك طاقت كل واحدة منهن طلقة لان إن لا تغتضي التكراردوان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت فأنت طالق طلقت كل واحدة منهن طلغة أخرى ، ولو قال كلما حلفت بطلاقكن فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك طلفت كل واحدة طلفة، وان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت فأنت طلفت كل واحدة طلفة، وان قال بعد ذلك الحداهن ان قمت فأنت طلفة علاقة طلفة المنت كل واحدة طلفة وان قال ذلك اللاثمة بن الباقية بين طلق الجميع طلقة طلفة المنت المنتفذ النقد المنتفذ المنت

(فصل) وإن قال لزوجة الدافق بعنى عبدي فأنت طالق ثم قال إن حلفت بطلاقك فعبدي حر طلقت ثم انقال لعبده إن حلفت بعنقك فامرأني طالق عتق العبد وان قال له إن حلفت بعنقك امرأي فأنت حرثم قللها إنحلفت بعنق عبدي فأنت طالق عنق العبد ولوقال لعبده انحلفت بعنقك فأنت حرثم أعاد ذلك عنق العبد.

(فصلُ) وقد استعمل الطلاق والعتاق استعمال القسم جواباً له فاذا قال أنتطالق لأ قومن وقام لم تطنق زوجته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث ، هذا قول أكثر أهل العلم منهم سعيد بن المسيب

(فصل) فيا يخالف المدخول بها غيرها

﴿ مِسْئَلَةِ ﴾ (إذا قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق طلقت طلقتين الا أن ينوي بالثانية الناكيد أو انهامها)

إذا قال لامرأته المدخول بها أنت طالق مرتين ونوى بالثانية إبقاع طلقة ثانية وقعت بها طلقتان بلا خلاف وان نوى بها افهامها أن الاولى قد وقعت بها أو التأكيدلم تطلقالا واحدة ، وان الم تكن له نية وتعت طلقتان ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو الصحيح من قولي الشافعيوقال في الا خر تطلق واحدة لان التكر اراً يكون لاناً كيد والافهام ومحتمل الايقاع فلا نوقع طلقة بالشك

ولنا أن هذا الافظ للايقاع ويقتضي الوقوع بدليل ما لو يتقدمه مثله وإنا ينصرف عن ذلك بنية النا كيد والافهام فاذا لم يوجد ذلك وقع مقتضاه كما يجب العمل بالعموم في العام إذا لم يوجد المخصص وبالاطلاق في المطلق اذا لم يوجد المقيد، فأما غير المدخول بها فلا تطلق الاواحدة سواء نوى الايقاع أو غيره وسواء قال ذلك منفصلا أو متصلا وهذا قول عكرمة والنخمي وحماد بن أبي سليان والحكم والنوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبي عبيد وابن المنذر وذكره الحاكم عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود وقال مالك والاوزاعي والليث يقع بها طلقتان وان قال ذلك ثلاثاً طلقت ثلاثاً اذاكان متصلا لانه طلق ثلاثاً اذاكان

والحسن وعطا، والزهري وسعيد بن جبير والشعبي والثيري وأصحاب الرأي وقال شريح يقمطلانه وان قام لانه طلق طلاقا غير معلق بشرط فوقع كا لو لم يقم

ولذا أنه حلف بر فيه فلم بحنث كما لو حلف بالله تعالى وإنقال أنت طالق ان أخاك الهاقل وكان الخوها عاقلا لم يحنث وان لم يكن عاقلا حنث كما لو قال والله ان أخك العاقل وان شك في عقه لم يتم العلاق لان الاصل بقاء الذكاح فلا بزول بالشك ، وان قال أنت طالق لا أكات هذا الرغيف فأكله حنث والا فلا ، وان قال أنت طالق ما أكانه وكان صادقاً لم يحنث وان كان كاذبا حنث كه لو قال والله ما أكانه وان قال أنت طالق أن لولا أبوك لطافتك وكان صادقاً لم تطلق وإن كان كاذبا طلقت قال والله ما أكانه وان قال أنت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمنك طلقت في الحال ، ولو قال ن حلفت بعنق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر الإقومن طلقت المرأة وان قال أن حافت بطلاق المرأةي فعبدي حر ثم قال أنت طالق لله مس عنق العبد

(فصل) وان قال النطبة حفصة فعمرة طالق ثم قال النطانت عمرة فحفصة طالق ثم طاق حفصة طلقتا معا حفصة بالمباشرة وعمرة بالصغة ولم تزد كل واحدة منها على طفة وان بدأ بطلاق عرة طلقت طلقت طلقت عمرة بالصغة الكوئه على طلقت طلقت عمرة بالصغة الكوئه على طلاقبا على طلاق حفصة ولم يعد على حفصة طلاق آخر لائه ماأحدث في عمرة طلاقا أنما طلقت بلصنة

ولنا أنه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم يقع الا الاولى كما لو فرق كلامه ولان غير المدخرل بها نبين بطلقة لانه لا عدة عليها فتصادفها الطلقة الثانية بائنا فلا يقعرالطلاق بهالانهاغير زوجة ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فيكون اجماعاً

(فصل) فأما إن قال أنت طالق ثم مضى زمن طويل ثم أعاد ذلك للمدخول بها طلقت ثانية ولم يقبل قوله نويت التوكيد لان النوكيد تابع للـكلام فشرطه أن يكون متصلا به كسائر التوابع من العطف والصفة والبـدل.

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق فطالق أوثم طالق أو طالق طلقة بل طلقنين أو بل طلقة أو طالق طلقة بدها طلقة أو على مدخول بها طالق طلقة أو قبل طلقة طلقت طلقتين إن كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بمدهاوعنه فيما إذا قال أنت طالق طلقة بل طلقة أوطالق بلطالق أنه لا يقع بالمدخول بها الاطلقة بناء على ما إذا قالله على درهم بل درهم ذكره في المحرر)

كل طلاق مرتب في الوقوع يأتي بعضه بعد بعض لا يقع بغير المدخول بها منه أكثر من واحدة لما ذكرنا ويقع بالمدخول بها ١٨٥ إذا أوقعها كقوله أنت طالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق وأنت طالق أوفطالق وأشباه ذلك لان هذه حروف تفتضي الترتيب فتقع بها الاولى فتبينها فتأتي الثانية فتصادفها بائناً غير زوجة فلا تقع بها

السابقة على تعليقه طلاقها ، وان بدأ بطلاق عمرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاق عمرة ووقوع الطلاق بها تعليق منه لها لانه أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقها على تطليق عمرة بعد قوله ان طاقت حفصة فعمرة طالق ومتى وجد التعليق والوقوع معا فهو قطابق، فانوجدا معابعد تعليق الطلاق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلاقها ووجب القول بوقوعه ، ولوقال لعمرة أنت بطلاقها وقع الطلاق المفترة فأنت طالق ثم قال لحفصة كلما طلفت عمرة فأنت طالق ثم قال لحمرة أنت طالق حفصة أبتداء لم يقع بكل واحدة منها الاطلقة لان هذه المسئلة كالني قبالها سواء فأنه بدأ بتعليق طلاق عمرة على تطليق حفصة ثم ثنى بتعليق طلاق حفصة على تطليق حفصة ثم ثنى بتعليق طلاق حفوة على تطليق حفصة ثم ثنى بتعليق طلاق معرة على تطليق حفصة أن طلقتك فعمرة طالق ثم طالق معلى المنتق على المنتقين وطافت الناقة وان طلق عمرة طلفت كل واحدة منهما طلقت ضرتك فأنت طالق ثم قال اللاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طنقتين وطاقت الثانية طلقة ، وان طلق الثانية طلقة على المنتق طلقة وان طلق الثانية طلقة على المنتقين وطاقت الثانية طلقة ، وان طلق الثانية طلقة اللاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طنقتين وطاقت الثانية طلقة ، ولن طلق الثانية طلقة اللاخرى مثل ذلك ثم طلق المنتق فوان طلقة وان طلق الثانية طلقت طلقت الثانية طلقت الثانية طلقت الثانية طلقة المنت الدولى طلقت الدولى طلقة وان طلق الثانية طلقت طلقت الثانية طلقت المنتف الاولى طلقت الاولى طلقت الأولى طلقة الاولى طلقة الاولى طلقة الأولى المنالة الأولى طلقة الأولى المنالة الأولى طلقة الأولى المنالة الأولى المنالة الأولى المنا

(۱)في نسخة طلقت كل واحدةمنهماطلقة

فأما المدخول بها فتأتي الثانية فتصادفها محل النكاح فتقع وكذلك الثالثة وكذلك لو قال أنتطالق بل طالق وطالق ذكره أبو الحطاب، وان قال أنت طالق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة فطلقة او طلقة ثم طلقة وقم بغير المدخول بها طلقة وبالمدخول بها اثنتان لما ذكرنا من أن هذا يقتضى طلقة بعد طلقة

(مسئلة) (وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة فكذلك عند القاضي)

وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لا يقم بغير المدخول بها شيء بناء على قولهم في السريجية وقال أبو بكر وأبو الخطاب يقع اثنتان وهو قول أبي حنيفة لانه استكال وقوع الطلقة الاخرى قبل الطلقة الموقعة فوقعت معها لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد ايقاعها فيه لكونه زمانا ماضياً وجب ايقاعها في أقرب الازمنة وهو معها ولا يلزم تأخرها الى ما بعدها لان قبله زمناً يمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد

ولنا أن هذا طلاق بعضه قبل بعض فلم يقع بغير المدخول بها جميعه كما لو قال طلقة بعد طلقة أو قال أنت طالق طلقة غدا وطلقة اليوم ولوقال جاء زيد بعد عمروأو جاء زيد وقبله عمرو أو أعطزيداً بعد عمرو كان كلامه صحيحاً يفيد تأخر المتقدم لفظاً عن المذكور بعده . وليس هذا طلاقاً في زمن ماض وانما يقع ايقاعه في المستقبل على الوجه الذي رتبه ، ولو قدر أن احداها موقعة في زمن ماض

(فصل) ران كان له ثلاث نسوة ، فقال ان طافت زينب فعمرة طالق وان طافت عمرة فحفصة طالق وان طلقت حفصة فزينب طالق على دينب طالقت عمرة ولم تطلق حفصة لانه ما أحدث في عمرة طلاقا بعد تعليق طلاق حفصة بتطليقها وإنما طلفت بالصفة السابقة على دلك فيكون وقوعا للطلاق وليس بتطابق وان طلق حفصة بتطليقها وإنما طلفت برنيب لذلك وان طلق حفصة طلقت زينب م طلفت عمرة فيقع الطلاق بانثلاث لانه أحدث في زينب طلاقا بعد تعايته طلاق عمرة بطلائها فانه على على تطليق حفصة م طبق حفصة والتعليق مع تحتى شرطه تطليق وقد وجد التعليق وشرطه معا بعد تعليقه طلاق عمرة بتعليقها فيكان وقوع الطلاق بزبنب تطليقا فطلقت به عمرة بخلاف غيرها ، وان قال لزينب ان طلفت عمرة فأنت طالق ثم قال لعمرة ازطانت حفصة فأنت طالق ثم قال لحفصة ان طانت زينب فأنت طالق ، م طلق زينب دانه الللاث ينب بالمباشرة وحفصة بالصفة ووقوع العالاق به أيضا ، والدليل على أنه تطليق لحفصة أنه أحدث فيها طلاق محمرة الطلاق عمرة فنطلق به أيضا ، والدليل على أنه وتحقق شرطه والنعليق مع شرطه تطليق وقد وجدا معا بعد جعل تطليقها صفة اطلاق عمرة ، مال ذكرنا وتحقق شرطه والنعليق مع شرطه تطليق وقد وجدا معا بعد جعل تطليقها صفة اطلاق عمرة ، مالف ذينب بالمائد ذكرنا عمرة طفت هي وعمرة ولم تطلق زينب بالم ذكرنا عمرة طفت هي وعمرة ولم تطلق زينب بالم ذكرنا في المسئلة التي قبلها، وإن قال لزينب إن طقنك فضر تاك طافتان ثم قال لعمرة مثل ذلك محقال لحفضة في المسئلة التي قبلها، وإن قال لزينب إن طقنك فضر تاك طافتان ثم قال لعمرة مثل ذلك محقال لحفضة في المسئلة التي قبلها، وإن قال لزينب إن طقنك فضر تاك طافتان ثم قال لعمرة مثل ذلك محقال لحفضة في المسئلة التي قبلها، وإن قال لزينب إن طقنك فضر تاك طافقان ثم قال لعمرة مثل ذلك محقال لحفة

لامتنع وقوعها ووقعت الاخرى وهذا تعليل القاضي لكونه لا يقع الا واحدة . قال شيخنا والاول من التعليلين أصح إن شاء الله تمالى

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق طاقة معها طاقة أو مع طاقة أو طالق وطالق طالقت طاقتين)

اذا قال أنت طلق طلقة معها طاقة وقع بها طاقتان سواء في ذلك المدخول بها أو غيرها وان
قال معها اثننان وقع بها ثلاث في قياس المذهبوهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي وقال أبو يوسف
تقع واحدة لان الطلقة إذا وقعت مفردة لم مكن أن يكون معها شيء

ولنا أنه أوقع ثلاث طلقات بلفظ يقتضي وقرعهن معا فوقس كالهن كما لو قال أنتطالق ثلاثأولا نسلم أن الطلقة تقع مفردة فان الطلاق لا يقع بمجرد اللفظ به إنه لو وقع بذلك ال صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه بالثلاث ولا بغيرها

(فصل) اذا قال لغير مدخول بها أنت طالق وطالق وقمت طلقتان ، وان قال أنت طالق وطالق وقمت طلقتان ، وان قال أنت طالق وطالق وطالق طلقت ثلاثاً وبه قال مالك والاوزاعي والليث وربيعة وابن أبي ليلم وحكي عن الشافعي في القديم ما يدل عليه، وقال الثوري والشافعي لا يقع الاواحدة لانه أوقع الاولى قبل الثانية فلم يقع عليها شيء آخر كما لو فرقها وذكره ابن أبي موسى في الارشاد وجهاً في المذهب

ولنا أن الواو تقتضي الجمع ولا ترتيب فيها فيكون موقعاً للثلاث جميعاً فيقعن عليها كمقو**له انت**طالق

مثل ذلك ثم طلق زينب طلقت كل واسدة منهن طافة واحدة لانه لم يحدث في غير زبنب طلاقا إنها طافة بالصرفة السابة على تعليق الطلاق بطليقها وان طلق عمرة طافت زينب طافة وطافت عرة وحفصة كل واحدة بنها طافة ين لان عمرة طافقت واحدة بالمباشرة والمنت زينب تطليقها فعاد على عرة واحدة وطلاق زينب تطليق لها لا به وقع بها بصفة أحدثها بعد تعليق طلاقها بتطليقها فعاد على عرة وحفصة بذلك طافةان ولم يعد على زينب بطلاقها طلاق بما واحدة منها تطليق لانه بصفة احدثها فيها بكل واحدة منها تطليق لانه بصفة أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقها بطلاقهما فعاد عليها من طلاق كل واحدة منها طلقة فمكل لها ثلاث أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقها بطلاقهما فعاد عليها من طلاق على زينب لانه تطليق لزينب لما ذكر ناه عومة حلاقة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لانه تطليق لزينب لما ذكر ناه عومة حلاقة المناقلة فلا الكلواحدة ذكر ناه عومة الحدثها بعد تعليق طلاقها مشرط الطلاق ضرتيها ووقوع الطلاق بهما عطابق بالنسبة اليهمالكونه منهن كلما طلقت احدثها بعد تعليق طلاقها النائة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق النائة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق النائة النائة طلقة أنية لذلك ولم يعد على الثانة من طلاق النائة الماقة النائة طلقة أنه أنية لذلك ولم يعد على الثانة من طلاق النائة طلقة النائة طلقة أنه أنية لذلك ولم يعد على الثانة طلقة النائة طلقة النائة طلقة أنه أنية لذلك ولم يعد على الثانة طلقة النائة طلقة النائة المناقة النائة النائة طلقة النائة طلقة أنه النائة طلقة النائة النائة طلقة النائة طلقة النائة المناقة النائة النائة النائة النائة النائة طلقة النائة النائة النائة النائة النائة النائة المناقة النائة الن

ثلاثا أو طلقة معها طلقتان؛ وبفارق ما إذا فرقها فأنه لا يقع جميعا وكذلك اذا عطف بفضها على بعض محرف يقتضي الترتبب فأن الاولى نقع قبل الثانية بمقتضى إيقاعه وهبنا لا تقع الاولى حين نطقه بها حتى يتم كلامه بدايل أنه لو ألحقه المنشا. أ أو شرطا لحق بن ولم يقع الاول مطلقا ولو كان يتم حين نطقه لم يلحقه شيء من ذلك، وإذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام المكلام فأنه يتع عند تمام كلامه على الوجه الذي اقتضاه لفظه ولفظه يقتضي وقوع الطلقات الثلاث مجتمعات فأن قبل إنما أوقعنا أول المكلام على آخره مع الشرط والاستنفاء لا نه معبر له والعطف لا يعبر فلا يتوقف عليه، ويتبين أنه وقع أول ما لفظ به وكذلك لو قل لها أنت طالق أنت طالق أنت طائق لم يقع إلا واحدة ، قلنا ما لم يتم المكلام فهو عرضة للنفيير اما بما يخصه بزمن أو يقيده بقيد كالشرط وإما بما بمنع بعضه كالاستثناء، وإما بما يبين عدد الواقع كالصفة بالمدد واشباء هذا فيجب أن يكون واقعا ولولا ذلك لما وتع بغير المدخول بها ثلاث الم المن أن يتم شي آخر وأما ذات طائق ثلاثا فوقعت بها طلفة قبل دوله ثلاثا لم يمكن أن يتم شي آخر وأما ذا المناف أنت طائق أنت طائق فهاتان جملنان لا تتعلق احداهما بالاخرى ولو تعقب احداهما قال أنت طائق أنت طائق أنت طائق فهاتان جملنان لا تتعلق احداهما على الاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوقوف إحداهما على الاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوقوف إحداهما على الاخرى والمعطوف مع

(فصل) ولو قال لامرأته ان طلقنك فعبدي حرثم قال لعبده ان قت فامرأني طالق فقام طلفت المرأة وعنق العبد، ولو قال لعبده ان قت فامرأني طالق ثم قال لامرأنه ان طلقتك فعبدي حرفهم الممبد طلقت المرأة ولم يعنق العبد لان وقوع الطلاق بالصنة انما يكون تطليقاه ع وجودالصفة فني الصورة الاخرى أم يوجد بدله الاولى وجدت الصفة والوقوع بعد قوله إن طلقتك فعبدي حر، وفي الصورة الاخرى أم يوجد بدله ذلك إلا الوقوع وحده فكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعنق العبد، ولوقال لعبده ان أعتقتك فامرأني طالق عنق العبد وطلقت المرأة ان حلفت بطلاقك فعبدي حرثم قال العبده ان لم أضربك فامرأتي طالق عنق العبد وطلقت المرأة

رفصل) ومتى علق الطلاق على صفات فاجتمعن في شي، واحد وقع بكل صفة ماعلق عابها كا لو وجدت مفترقة وكذاك العناق فلو قال لامرأنه ان كامت رجلا فأنت ط اق وان كامت طويلا لو وجدت مفترقة وكذاك العناق فلو قال لامرأنه ان كامت رجلا فانت ط لفنت ثلاثا ، وان قال ان فأنت طالق وان ولدت ولداً فأنت طالق فولدت إنتا ولدت بنتا فأنت طالق ، وان قال أن أكلت رمانة فأنت طالق ، وان أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة طالق وكاما أكلت نصف رمانة فأنت طالق وكاما أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت نصف رمانة فأنت طالق فأكلت رمانة طاقت النتين ، وان قال كلما أكلت رمانة فأنت طالق وكلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق فاكلت رمانة طاقت النتين ، وان قال كلما أكلت رمانة فأنت طالق فالمانة نصف رمانة فأنت طالق فاكلت رمانة طالق فاكلت رمانة فأنت طالق فاكلت رمانة فأنت طالق فاكلت رمانة فأنت طالق فاكلت رمانة طاق فاكلت برانة طاق فاكلت فاكلت رمانة طاق فاكلت رمانة فاكلت رمانة

المعطوف عليه شي، واحد لو تعقب شرط لعاد الى الجميع ولان المعطوف لا يستقل بنفسه ولا يفيد بمفرده بخلاف قوله أنت طالق فانها جملة مفيدة لا تعلق لها بالاخرى فلا يصح أياسها عليها

م يمن وجود المنه المنه الم أنت طالق طالق طالق وقال أردت النوكيد قبل منه لان السكلام تكرر التأكيد وفصل) فان قال أنت طالق طالق طالق وقال أردت النوكيد قبل منه لان الفظان طلقت ثلاثاً. كقوله عليه السلام (فنكاحها باطل باطل باطل » وإن قصد الايقاع و تسكر والفظان طلقت ثلاثاً. وإن لم ينو شيئاً لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بحرف يقتضي المغايرة فلا تسكن متفايرات ، وإن قال أنت طالق وطالق وطالق وقال أردت بالثانية التأكيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الاولى بحرف يقتضي العطف والمغايرة وهذا يمنع . وأما الثالثة فهي كالنانية في لفظها فان قال أردث بها النوكيد دين وهل يقبل في الحسم وعلى يقبل في الحسم وعلى ووايتين

بأكلها طافة بين وبأكل الرمانة طافة فان نوى بقوله نصف رمانة نصفا مفرداً عن الرمانة المشروطة أو كانت مع الـكلام قرينة تقتضي ذلك لم مجنث حـتى تأكل مانوى تعليق الطلاق به لان مبنى الايان على النية

(فصل) فان قال ان دخل الدار رجل فعبد من عبيدي حر وان دخلها طويل فعبدان حران هوان دخلها أسود فثلاثة اعبد احرار وان دخلها فقيه فأربعة أعبدا حرار فدخلها فقيه طويل أسود عتق من عبيده عشرة ، وان كان له أربع نسوة نقال ان طلقت امرأة منكن فعبد من عبيدي حر ، وان طلقت اثنتين فعبدان حران ، وان طلفت أحرار ، وان طلفت أربعافار بعة أحرار ، طاق الاربع عبدان حران ، وان طلفت أربعافار بعة أحرار ، وان الله في عبدان حران ، وان طلفت عشرة بالواحدة واحد و الاثنتين اثنان وبالثلاث ثلاثة و بالاربع أربعة لاجماع هذه الصفات الاربع فيهن ولو على ذلك بلفظة كلما فقد قبل يعتى عشرة أيضا والصحيح أنه بعثى خسسة عشر عبداً لان فيهن أربعة صفات هن أربع فيعتى أربعة وهن أربعسة آحاد فيعتى أنه بعثى خسسة عشر عبداً لان فيهن ألائة وان شئت فلت يعتى بالواحدة واحد وبا ثنانية بذلك أربعة وفيهن ثلاث فيعنى بالرابعة سبعة لان فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الأولى اثنتان وبعنى بالذائدة أربعة لان ما الواحدة وهي مع الأولى من الأولى لان قائله لا يعتبر صفة طلاق الواحدة وهي مع الأولى من الأولى لان قائله لا يعتبر صفة طلاق الواحدة المنتان وهي مع الأولى والثانية على النه التي قبلها أربع وهذا أولى من الأول لان قائله لا يعتبر صفة طلاق الواحدة

(إحداهما) يقبل وهو مذهب الشافعي لانه كرر لفظ الطلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالتأكيد كما لو قال المت طالق انت طالق والثانية لايقيل لان حرف العطف المغايرة فلا يقبل منه ما يخالف ذلك كما لايقبل في الثانية ولوقال انت طالق فطالق فطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق فالحكم فيها كاني عطفها بالواو فان غاير بين الحروف فقال أنت طالق وطالق ثم طالق ثم طالق وطالق أو طالق وطالق فطالق وغوذلك لم يقبل في شيء منها إرادة التوكيد لان كل كلمة مغايرة ما قبام المخالفة لها في الفظها والتوكيد انما يكون بتكرير الاول بصورته

(فصل) قان قال انت مطلقة انت مسرحة انت مفارقة وقال اردث النوكيد بالثانية والثالثة قبل لانه لم يغابر بينها الحروف الموضوعة للمغايرة بين الالفاظ بل اعاد اللفظة بممناها ومثل هذا يعاد توكيداً وان قال الله طلقة ومسرحة ومفارقة وقال اردت التوكيد احتمل ان يقبل منه لان الفظ المختلف يعطف بعض توكيداً * فالني قولها كذبا ومينا * ويحتمل ان لايقبل لان الواو تقتضي المغايرة فأشبه مالوكان بفلظ واحد

﴿ مسئلة ﴾ (والمعلق كالمنجز في حكم المدخول بها وغيرها)

فلو قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق فدخلت الدار طلقت ثلاثا وبه قال أبو يوسف (الحني والشرح الكبير) (الحني والثامن)

في غير الاولى ولا صفة التثنية في الدائة والرابعة ولفظ كلما يقتضي التكرار فيجب تكرار الطلاق بمكرر الصفات، وقبل بعنى سبعة عشر لان صفة المثنية قد وجلت الملامرات فانها توجد بضم الثانية إلى الثانية الى الثانية وقبل بمتى عشرون وهو قول أي حنيفة لان صفة الثلاث وجلت مرة ثانية بضم الثانية والثانية الى الرابعة وكلا الغولين غير سديد لا أيم عا والثانية مع الأولى في صفة النثاية مرة مع الأولى في صفة النثاية مرة مع الأولى وعدو المناية ونثائلة في صفة الثانية مرتبن مرة مع الأولى ومرة مع الرابعة وما عد في صنة مرة لا يجوز عده في تلك الصعة مرة خرى والنتك لوقال كفا كلت نصف رمانة فأنت طالى فأ كلت رمانة لم تطلق الا الثنين لان الرهائة نصفان ولا يقال أما أطق ثالثة بأن يضم الربع الثاني إلى الربع النالك فيصبران نصفاً الثانية وكذلك في مسئلتنا لم تضم الاولى إلى الرابعة وشعيران اثنتين عوعلى سياق هذا قول ينخي أن يعتق اثنان والملاق الرابعة عشر ون لان فيها أنها مواحدة وهي مع ضمها الى الأولى المنان وبعتق بطلاق الرابعة عشر ون لان فيها ثماني ومع النائية النائية النائية المنائية المنائية المنائية المنائية ومع الأولى والثالثة الاث فيعتى بذلك تسعة وفيها صنة التثنية الاث مرات هي مع لاولى والثانية المنت موات هي مع الولى والثالثة النائة فيات الله المنائلة المنتان فيعنى بذلك تسعة وفيها صنة التثنية الاث مرات هي مع الولى والثالثة المنتان فيعنى بذلك تسعة وفيها صنة التثنية المنت مرات هي مع الولى والثانية النتان وهي مع الأولى والثالثة النائة النتان فيعنى بذلك تسعة وفيها صنة التثنية المؤتن مرات هي مع الولى والثالثة النتان وعود عائلة النتان فيعنى بذلك ستة ويصير الجمع الثين وما نعلم بهذا قائلا وهودا مع الأطلاق

ومحمد وأصحاب الشافعي في احد الوجهبن وقال أبو حنيفة تقع واحدة لأن الطلاق المطلق اذاوجدت الصفة يكون كأنه اوقعه في الحال على نلك الصفة ولو أوقعه كذلك لم يقعالا واحدة

ولنا انه وجد شرط وقوع ثلاث طلمات غير مرتبات فوقع اثلاث كيالو قال ان دخلت الدارفانت طالق وكرر ذلك ثلاثا فدخلت فانها تطلق ثلاثا في قول الجميع

(مسئلة) (وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق طلقة معها طنقة فدخلت طلقت طلقت طلقت وذكر مثل هذا بعض أصحاب الشافسي ولم بحك عنهم فيه خلافا وكذلك اذا قال طلقة مع طلقة فدخلت (مسئلة) (وان قال لغير مدخول بها أنت طالق ثم طالق ثم طالق أن دخلت الدار

فانتطالق فطالق فطالق فدخلت طلفت وأحدة فبانت بها ولم تطلق غيرها)

وبهذا قال الشافعي وذهب الفاضي الى انها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أبي حنيفة في الصورة الاولى لان ثم نقطع الاولى عما بعدها للمهاة فتكون الاولى واقعة والثانية معلقة بالشرطوقال أبو يوسف ومحمد لا يقع حتى تدخل الدار فيقع بها ثلاث لان دخول الدار شرط للثلاث فوقعت كما لو قال إن دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق

ولنا ان ثم للمطف وفيها ترتيب فتعلقت التطليقات كلها بالدخول لان العطف لا يمنع تعلق الشرط

فأما أن نوى بانظه غير ما يتنضيه الاطلاق مثل أن ينوي بقوله اثلنين غير الواحدة فيمينه على ما نواه ، ومتى لم يعبن العبيد المعتقين أخرجوا بالقرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبداً من عبيدي فامرأة من نسائي طالق وكلما أعتقت اثنين فامرأتان طالفتان ثم أعتق اثنين طلق الأربع على القول الصحيح وعلى القول الاول بطلق ثلاث ويخرجن بالفرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبدا من عبيدي فجارية من جواري حرة وكلما أعتقت اثلاثة فثلاث أحرار وكلما أعتقت أربعة عتق من جواري بدود ماطاق من النسا، على ما ذكر فا ، وأن أعنق خمساً فعلى القول الاول بعنق من جواريه ههنا خمس عشرة و على القول الثاني يعتق إحدى وعشرون خمساً فعلى القول الاول بعنق من جواريه ههنا خمس عشرة و على القول الثاني يعتق إحدى وعشرون لان عتق الخامس عنق به ست لكونه واحدا وهو مع ما فبله خمسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان ما قبله قد عد في ذاك مرة فلا يعد ثانية

(مسئلة ﴾ قال (واذا قال ان لم أطللك فأنت طالق ولم بنو وقناً ولم يطلمها حتى مات أومات وقع الطلاق بها في آخر أوقات الامكان

وجملة ذلك ان حرف ان موضوع الشرط لا يتنضي زمنا ولا يدل عليه إلا من حيث ان الفعل المعلق به من ضرورته الزمان وما حصل ضرورة لا يتقبد نزمن معين ولا يقنضي تعجيلا فما على عليه

بالمعطوف عليه ويجب الترتيب فيها كا يجب لولم يعلقه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى تهي الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كا لولم يعطف عليها ولانه جعل الاولى جزءاً للشرط وعقبه اياها بفاء التعقيب الموضوعة للجزاء فلم يجز تقديما عليه كسائر نظائره ولانه لو قال ان دخل زيد داري فاعطه درهما ثم درهما لم يجز ان بعطيه قبل دخوله فكذا ههنا وما ذكروه تحكم ليس له شاهد في اللغة ولا أصل في النسرع فاما ان قال لمدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق بهاشيء حتى تدخل الدار فيقع بها الثلاث وبهذا قال الثافهي وأبو بوسف و محمد و ذهب الفاني الى وقوع طلقتين في الحال و تبقى الثالثة معلقة بالدخول وهو ظاهر الفساد فانه يجبل الشرط المنقدم المعطوف دون المرطوف عليه وبعلق به ما بعد عنه دون ما يليه و بجمل جزاءه ما لم يوجد فيه الفاء التي يجازى بهادون ما فطالق فطالق فدخلت طلقت ثلاثا في قولهم جميعاً

(مسئلة) (وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق ان دخلت فانت طالق فدخلت طلقت طلقتين بكل حال وان كرر ذلك ثلاثا طلقت ثلاثا في قول الجليع لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الطلاق والثلاث دفعة واحدة والله أعم

كان على النراخي سوا، في ذلك الاثبات والنفي فه لى هذا إذا قال ان لم اطبقك فأنت طالق ولم ينو وقتا ولم يطفلها كان ذلك على النراخي ولم يحنث بنأخيره لان كل وقت بمكن أن يفعل ما حلف عليه فلم يفت الوقت فاذا مات أحدهما علمنا حنه حينئذ لأنه لا يمكن إبقاع الطلاق بها بعد موت أحدهما فتبين أنه وتع إذ لم يق من حياته ما يتسع لنطايقها و بهذا قال ابوحنينة والشافي ولا فالم فيه ببن أهل العلم خلافا ، ولو قال ان لم أطلق عمرة فحفصة طلق فأي الثلاثة مات أولا وقع الطلاق قبل موته لان تطايقه لحفصة على وجه تنحل به بمينه أنها يكون في حياتهم جميعا وكذلك لو قال ان لم أغنى عبدي أو ان لم أضر به فامرأتي طالق وقع لها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم موت فأما ان عين وقنا بلفظه أو بنيته تعين وتعاقما أن عينه به

قال أحمد رحمه الله اذا قال ان لم أضرب فلانا فأنت طالق ثلاثا نهو على ماأراد من ذلك وذلك لان الزمان المحلوف على ترك الفعل فيه تمين بنيته وإرادته فصار كالمصرح به في انظه فان مبنى الايمان على النية لقرل النبي مُنْفِياً على الما لامري. ما نوى »

(فصل) ولا يمنع من وط. زوجته قبل فعل ماحلف عليه وبهذا قال أبو حنيفة والشاني ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي و يحيى الانصاري وربيعة ومالك وأبوعبيد لايطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق ، وروى الأثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب له أجل المولى كما لوحلف أن لا يطأها

(باب الاستثناء في الطلاق)

حكيءن أبي بكر انه لايصح الاستثناء في الطلاق والمذهب على أنه يصح استثناء ما دونالنصف ولا يصح فيا زاد عليه وفي استثناء النصف وجهان

اذا استني في الطلاق بلسانه صح استثناؤه وهو قول جملة أهل العلم قال ابن المنذر الجمع كل من محفظ عنه من أهل انهم على أن الرجل اذا قال لامر أنه انتطالق ثلاثا الا واحدة أنها تطلق طلقتين منهم الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن أي بكران الاستثناء لا يؤثر في عدد الطلقات ويجوز في المطلقات فلوقال المتطلق ثلاثاً الا واحدة وقع الثلاث ولو قال نسائي طوالق الا فلانة لم تطلق لان الطلاق لا يمكن وفعه بعد ايقاعه والاستثناء يرفعه لو صح وما ذكره من النحليل باطل عا يسلمه من الاستثناء في المطلقات وليس الاستثناء رفعه لما وقع اذلوكان كذلك لما صحفي المطلقات والاعتاق لا في الاقرارولا في الاخبار وإنما هو مبين أن المستثناء عن مراد في السكلام فهو يمنع أن يدخل فيه ما لولاه لدخل فقوله (المني براء مما (فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما) عبارة عن تسمائة وخمسين عاما ، وقوله (انثي براء مما تمهدون الا الذي فطرني) مقتضاه أنه لم يتبرأ من الله ، فكذلك قوله أنت طالق ثلاث الا واحدة عبارة عن اثمتان لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أمها، وأفعال وحروف فالإسما، غير عن اثمتين لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أمها، وأفعال وحروف فالإسما، غير اثمتين لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أمها، وأفعال وحروف فالإسما، غير اثمتين لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أمها، وأفعال وحروف فالإسما، غير

ولذا أنه نكاح صحيح لم بقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب النخريم فحل له الوط، فيه كما لوقال إن طلقتك فأنت طالني وقولهم الاصل عدمالفعل ورقوع الطلاق قلنا هذا الاصل لم بقتض وقوع الطلاق فلم يقتض حكمه ولو وقع الطلاق بعد وطنه لم يضو كالوطلقها ناجزاً وعلى أن الطلاق ههنا أنما بقع في زمن لا يمكن الوط، بعده مخلاف قوله إن وطنتك فأنت طالق

(فصل) اذا كان المعلَّى طلاقًا باثنا فماتت لم يرشها لان طلاقه أبانها منه فلم يرشها كا لوطلقها ناجزاً عند موسها ، وإن مات ورثنه نص عليه أحمد في رواية أبي طالب اذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثًا إن لم أنزوج عليك ومات ولم يتمزوج عليها ورثنه ، وإن ماتت لم يرشها وذلك لانها تطلق في آخر حيانه فأشبه طلاقه لها في تلك الحال ونحو هذا قال عطا. ويحيى الانصاري ويتخرج لنا أنها لاترثه أيضاً وهذا تول سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وأبي عبيد لانه انما طلقها في صحته وانما تحقق شرط وتوءه في المرض فلم ترئه كما لو علنه على فعلها نفعلته في مرضه

وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم تأت البصرة فأنت طاني فلم تفعل فانهما لا يتوارثان ، وإن قال إن لم آت البصرة فأنت طائق فمات ورثته ، وإن ماتت لم يرثها لانه في الاولى على الطلاق على فعلما فاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كما لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلتها ، واذا علقه على فعل نفسه فامتنع كان الطلاق منه فأشبه مالو نجزه في الحال ووجه الاول أنه طلاق في

وسري ، والافعال ابس وعدا ، والحروف حاشا وخلا ، فبأي كلمة اسنثني بها صح الاستثناء

(فصل) ولا يصح استثناء الأ كثر ، نص عليه أحمد فلو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين وقع ثلاث والا كثرون على أن ذلك جائز ، إلا أن أهل العربية إنا أجازوه في القليل من السكشير حكي ذلك عن جماعة من أثمة اللغة فاذا قال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقع اثنتان واو قال إلا اثنتين وقع ثلاث ، وان قال طلقتين الاطقة فغيه وجهان

[أحد م)] يتم طانة (والثاني) طلفنان بنا، على صحة استنا النصف هل بصح أولا * على رجهين (وان قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو ثلاثا الا اشتين أو خمسا الا ثلاثا أو ثلاثا الا

ربع طلقة طلقت ثلاثا)

اذا قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا وقع ثلاث بغير خلاف لان الاستثنا. لرفع المستشى منه فلا يصح أن يرفع جميعه وان قال ثلاثا الا اثنتين فعندنا يقع ثلاث بنا، على أنه لا يصح استشا. الاكثر وسنذكر ذلك والحلاف فيه ودليل كل واحد من القولين في كتاب الاقرار ان شاء الله تعالى وان قال أنت طالق خمسا الا ثلاثا وقع ثلاث لان الاستثنا، ان عاد الى الحنس نقد استشى بلا كثر وان عاد الى الحنس نقد استشى بلا كثر وان عاد الى الشلاث التي عليها نقد ونع جميعها وكلاهما لا يصح ، وان قال خمسا الا طلقة ففيه وجهان أحدها] يتم ثلاث لان المسكلام مع الاستثناء كأنه نطق عا عدا المستشى فكانه قال أنت طالق

مرض موته فمنعه ميراثه ولم بمنعها كالوطفها ابتداء ولان الزوج أخر الطلاق اختياراً منه حتى وقع ماعلى عليه في مرضه فصار كالمباشرة له ، فأما ماذكر عن أبي حنينة فحسن اذا كان الفعل مما لاسشقة عليها فيه لان تركها له كفعلها لما حلف عليها لنتركه ، وإن كان مما فيه مشقة فلا ينبغي أزيد قط ميراهها بتركه كالوحلف عليها لمرك ملا بد لها من فعله ففعلته

(فصل) اذا حلف لينعلن شيئا ولم يعين له وقتا بافظه ولا بنيسه فهو على التراخي أيضا فان المنظه مطلق بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقبيده وافداك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بل وربي لنأنينكم) وقال (قل بلى وربي لتبهش لم لتنبش عا عملتم) ولما قال (لتدخل المدجر الحرام لنشاء الله آمنين) كان ذلك على النراخي فأن الآية أنزلت في نوبة الحديبية في منة ست وتأخر الفتح إلى سنة تمان ولذلك ووي عن عمر أنه قال: قلت النبي عليه الله أو ليس كنت تحدثنا أنا سائي البيت و نطوف به ؟ قال بلى «فأخبر تك أنك آنيه العام؟ ٥ قلت لاقال ﴿ فَانِكَ آنيه و طرف به ٥ وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه قال بلى «فأخبر تك أنك آنيه العام؟ ٥ قلت لاقال ﴿ فَانِكَ آنيه و طرف به ٥ وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه والله بله وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه والمنافق المنافقة الم

(فصل) اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم إن لم أطقك اليه م ولم بطلقها والفت اذا بقي من اليه م مالا يتسع لنطليقها فيه على مفتضى هذه المسئلة وهذا اختيار أبي الخطاب وقول أصحاب الشافهي وحكى الفاضي فيها رجهبن هدا ووجها آخر أن الطلاق لايقع ، وحكى ذلك عن أبي بكر وابن شربح لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط والانها إلا مخروجه فلا يبقى من محل والاقها مايتم الطلاق فيه .

أربعا (والثاني) يقع اثنتان ، ذكره الفاضي لان الاستثناء برجع الى ما ملكه من الطلقات وما زاد علمها يلغو وقد استثنى واحدة من الثلاث فيصح ويقم طلقنان واز قال ثلاث الا ربع طلفة خلفت 'لاثا لان الطلفة الناقصة نكمل فتصير ثلاثا

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق اثنتين إلا واحدة فعلى وجهين ذكر ناعما ، وذلك مبني على صحة استثناء النصف)

وان قال أنت طالق أربعاً إلا أثنتين فعلى الوجهين يصح الاستثناء ويقع طلقتان وعلى قول القاضي ينبغي أن لا يصح الاستثناء ويقع ثلاث لان الاستثناء يرجع الى ائتلاث فيكون استثناء الاكثر

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة ، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين ؟ على وجهين).

وجملة ذلك أن الاستثناء من الاستثناء لا يصح منه في الطلاق إلا هــذه المسئلة فانه يصح إذا أجزنا استثناء النتين من الثلاثوهي أكثرها ؟ وجزنا استثناء الثنتين من الثلاثوهي أكثرها ؟ ولذا لانه لم يسكت عليها بل وصلها بأن استثنى منهما طلقة فصارتا عبارة عن واحدة وان قانا لا يصح استتناء النصف وقع الثلاث.

و لنا أن خروج اليوم يفرت به طلاقها فوجب وقوع، قبله في آخر وقت الامكان كموت أحدهما في أيوم وذلك لان معنى عينه أن فاتني طلاقات اليوم فأنت طالق فيه فاذا بقي من اليوم مالا يتسع لتطليقها فقد فاته ذلاغها فيه فوتع حينئذ كما يقع طلاقه في مسئلتها في آخر حياة أولهما مونا وما ذكروه با ال بما لو مات أحدهما في اليوم فان محل الاتها يفوت بموته ومع ذلك فان الطلاق يقم قبيل موته كذا ههذا ، ولو قال لها أنت عالق اليوم إن لم أنزوج عليك اليوماو أن لم اشتر لك اليوم ثوبًا فنيه الوجهان والصحيح منها وقوع الطلاق عِما أذا يتي من اليوم مالا يتسم لفعل المحلوف عليه فيه ، وإن قال لما أنت طا ق إن لم أطلقك اليوم طلقت بغير خلاف وفي محل وقوعه وحمان :

(أحدهما) في آخر اليوم (والثاني) بعدخر وجه ، وإن قال أنت طالق اليوم ان لم أطاقك فهو كقوله أنت طالق اليوم إن لم أطملك اليوم لانجل عدم طلاقها شرط الطلاقها اليوم والشرط يتقدم للشروط (فصل) وان قال لعبده أن لم أبعك اليوم فامر أني طالق اليوم ولم يبعه حتى خرج اليوم ففيه الرجهان، وأن أعتق العبد أو مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طامت زوجته حينئذ لأنه قدفات بيمه وإن دبره أو كانيه لم تطق امرأته لاز بيعه جائز ومن منع بيمها قال يقع الطلاق بذلك كالو مات وان وهمي العبد لاسان لم يقع الطلاق لانه عكن عوده اليه فيبيعه فلم يفت بيعه ، ولو قال ان لم أبع عبدي فامرأتي طالق ولم يقيده بالبوم فكأتب العبد لم يقم الطلاق لانه يمكن عجزه فلم يعلم فوات البيع فان عنق بالكناية أو غيرها وقع الطلاق حينئذ لأنه فات بيمه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ أَنْتَ طَالَتَى ثَلَاثًا لَا ثَلَاثًا لَا وَاحْدَةً لَمْ يَصْحَ وَوَقَعَ ثَلاثُ ﴾

لانه اذا استثنى واحدة من ثلاث بقي اثنتان لا يصح استشاؤهما من الثلاث الاولى فيقع الثلاث وذكر أبوالحطاب فها وجهاً آخر أنه يصم لان الاستثناء الاول يلفو لكونه استثنى الجميع فيرجع قوله الا واحدة إلى الثلاث المثبتة فيقع منها طلقتان والاول أولى لأن الاستثناء من الاثبات نني ، ومن النفي اثبات ، قاذا استثنى من الثلاث المنفية طقة كان مثبتاً لها فلا مجوز جماما من الثلاث المثبتة لانه يكون أثباناً من أثبات.

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق وطالق الا واحدة أو طانقتين وواحدة الا واحدة أو طانقتين ونصفاً الا واحدة طلقت ثلانا وبحمدل أن يقع طلقتان)

في هذه المسائل الثلاث وحيان:

(أحدهما) لا يصح الاستثناء لان الاستثناء يرفع الجلة الاخيرة بكمالها من غير زيادة عليمافيصير ذكره استثناءها لغوأ وكل استثناء أفضى تصحيحه الى الغائه والغاء المستثنى منه بطل كاستثناء الجميع ولان العاء. وحد، أولى من الغائه وانهاء غير. ولان 'لاستثناء يعود الى الجملة الاخيرة في أحدالوجهين فيكون استثناء للجميع

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان قال كلما لم أطلقك فأنت طالق وقع بها الثلاث في الحال اذا كان مدخولا بها)

انما كان كذلك لان كلما تقتضي النكرار قال الله تعالى (كلما جاء أمة رمولها كذبوه) وقال (كلما دخلت أمة اهنت أختها) فيقتضي تكرار الطلاق تكرار الصفة والصفة عدم تطايقه لها فاذا مضى بعد يمينه زمن يمكن أن يطلقها فيه فلم يطلقها فقد وجدت الصفة فيقع طلقة وتقبعها الثانية والثانية إن كانت مدخولا بها ع وان لم تكن مدخولا بها بانت بلاولى ولم يلزمها ما بعدها لان البائن لا ياحتها طلاق فاما اذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق أو متى لم أطلقك أو أي وقت لم أطلقك فأنت طالق قانها تطلق واحدة ولا يتكرر الا على قول أي بكر في متى فانه براها فتكرار فيتكرر الطلاق بها مثل كلما الا أن مى وأي وقت يقتضيان الطلاق بها مثل كلما الا أن مى وأي وقت الم أعدها الما الما والمن والمنافق الما فيه ولم يطلقها طلقت في الحر جزء من حياة ففيها وجهان اأحدها هي على الذول الما الما فأنت طالق أو أي وقت الم أنه الم في الخر جزء من حياة أحدها ، وان قال متى لم أحلف بطلاقك فأنت طالق أو أي وقت الم أنه أنه بطلاقكا فأنت طالق وكرده أحدها ، وان قال متى لم أحلف بطلاقك فأنت طالق أو أي وقت الم أنه أنه المكونه حاف عقيبهما وحنث ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم مجنث في المرة الاولى ولا الثانية لدكونه حاف عقيبهما وحنث ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم مجنث في المرة الاولى ولا الثانية لدكونه حاف عقيبهما وحنث ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم مجنث في المرة الاولى ولا الثانية لدكونه حاف عقيبهما وحنث

(والوجه الثاني) يصح الاستثناء ويقع طلقنان لان العطف بالواو يجبل الجملتين كالجملة الواحدة فيصير مستثنيا واحدة من ثلاث وكذلك لو قال له علي مائة وعشرون الاخسين صح والاول مذهب أبي حنيفة والشافعي .

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق وأحدة ، واثنتين الا وأحدة)

فعلى الوجه الناني يصح الاستثناء ، وعلى الوجه الاول يخرج في صحته وجهان بناء على استثناء النصف فانكان العطف بنير واو كفوله أنت طالق فطالق أو طالق ثم طالق ثم طالق الاطلقة لم يصح الاستثناء لان هذا حرف يقتضي الترتيب وكون الطلقة الاخيرة مفردة عما قبايها فيعود الاستثناء البها وحدها فلا يصح ، وان قال أنت طالق اثنتين واثنتين الا اثنتين لم يصح لانه انعاد إلى الجملة الاخيرة فهو رفع لا كثرها وكلاهما لا يصح ، ومحتمل أن فهو رفع بناء على أن العطف الواويجمل الجملتين جملة واحدة وان استثناء النصف يصح فكأنه قال أربعاً الا اثنتين فان قال أنت طالق اثنتين واثنتين الا واحدة احتمل أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لا يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث علما أن لا يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث الا اثنتين فهو استثناء الجملة عاد الى الرابعة فقد بتي بعدها ثلاث ، وان عاد الى الواحدة الباقية من الاثنين فهو استثناء الجميع .

(فصل) وأن قال أنت طالق ثلاثًا الا طالمة وطالمة وطلقة ففيه وجهان (أحدِهما) يلغوالاستشاء

في المائية رأن سكت بين كل بمينين سكونا يمكنه الحلف فيه طلقت ثلاثا وان الرذات لمنظة إذا وقلنا هي على الفور فهي كمتى والا لم تطلق إلا وأحدة في آخر حياة أحدهما

و فصل الموالحروف المستعملة المشرط و تعابق الطلاق بها ستة ؛ إن واذا ومتى و من وأي و كلما. فتى عانى الطلاق بالمجاد فعل بواحد منها كان على الغراخي مثل قوله إن خرجت وإذا خرجت و متى خرجت وأي حين وأي زمان وأي وقت خرجت و كلما خرجت ، ومن خرجت منكن وأيتكن خرجت نهي طالق فمنى وجد الحروج طانت ، وان مات أحدها سقطت الهيين. فاما ان علق الدالاق بالنبي و احد من هذه الحروف كانت أن على الغراخي ، ومتى وأي ومر وكلما على الفرد لان قوله متى دخلت فأنت طالق وذلك شائع الفرد لان قوله متى دخلت فأنت طالق وذلك شائع في لزمان كله فأي زمن دخلت وجدت الصفافة ، وإذا قال متى لم تدخلي فأنت طالق فاذا مضى عتيب المجرز ومن أم يدخل فيه وجدت الصفافة أنها المجم لوقت الفعل فيقدر و ولهذا يصح السؤال به فيقل من دخلت أي أي وقت خلت، وأما أن الما تقتضي وقتا نقوامان لم تدخلي لا يقتضي وقتا إلا ضرورة أن النمل لا يقم إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كد و مما إذ ففيها وجهان [أحدهما] هي على أن النمل لا يقم إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كد و مما إذ ففيها وجهان [أحدهما] هي على الراخي وهو قول أبي حنيفة و نصره القضي لأبها تستعمل شرطا بمعنى ازقال الشاعر:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذ تصبك خصاصة فتجمل

رخ ثلاث لان العطف يوجب اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه فيصير مستثنياً ثلاثاً من ثلاث وعذا وجه لاصحاب الشافعي، وقال أبو حنيفة والشافعي يصح الاستثناء في طاهة لان استثناء الاقتيان والنائة فيافو وحده، وقال أبو وسف ومحمد يصح استثناء الثنتين وتلغو النائة بناء على أصلهم في ان استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الناني لاصحاب الشافعي، وان قال انتطابى فلا طلقة و فصفا احتمل وجهين طلقة بناء على أصلهم في ان استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الناني لاصحاب الشافعي، وان قال انتطابى فلا ثا الاطلقة و فصفا احتمل وجهين أيضاً احدها يلغو الاستثناء لان النصف يكمل فيكون مستثنيا للاكثر فيلغو والثاني يصح في طلقة فيقع طلقة في المتثناء في التي قبلها، وان قال انتطابي ثلاثا الا واحدة بيالا واحدة كان عاطفا لاستثناء على قول من أجاز استثناء الاكثر انه يصح فيها فيقع طلقة واحدة بوالا انتطابي ويصح الاول على قول من أجاز استثناء الاكثر انه يصح فيها في علقة واحدة بوالا التنظاء الثاني ويصح الاول على قول من أجاز استثناء الاكثر انه يصح فيها في علمة واحدة بوالا التنظاء الثاني ويصح الاول في قيم به طلقتان ويحتمل ان ياغو الاستثناء الثاني ويصح الاول فيقع به طلقتان ويحتمل ان ياغو الاستثناء الثاني ويصح الاول فيقع به طلقتان ويحتمل ان ياغو الاستثناء الثاني معناه اثبات طلقة في حقها لكون الاستثناء من النفي اثباتاً فيقع ذلك في إيقاع طلاقه وان لم يقبل في نفيه كما لو طلق طلقتين وضفا وقع به ثلاث

(المفني والثمرح الكبير) (٥٤)

(الجزءالتامن)

فجزم بها كما بجزم بان ولانها تستعمل بمعنى متى وان،واذا احتمات الامرين فاليقين بقا، النكاح فلا يزول بالاحمال ، والوجه الآخر أنهما على الفور وهو قول أبي يوسف و محمد وهو المنصوص عن الشافعي لانها اسم لزمن مستقبل فتكون كمنى ، وأما المجازاة بها فلا تخرجها عن وضوعها فأن متى بجازى بها ألا ترى الى قول الشاعر :

متى تأته تعشو الى ضوء ناره نجد خير نار عندها خير موقد

ومن يجازى بها أيضا، وكذلك أي وسائر الحروف وليس في هذه الحروف مايقتضي النكرار إلا كلا، وذكر أبو بكر في متى المها تقنضي النكرار أيضا لانها تستعمل للنكرار بدليل قرله

متى تأنه تعشو إلى ضوء ناره نجد خير نار عندها خير موقد

أي في كل وقت ولانها تستعمل في الشرط والجزاء ومتى وجدااشر طنر تب عنيه جزاؤه والصحبح أنها لانقتضيه لانها اسم زمن بمه في أي وقت وبعنى اذا فلا تقتضي مالا يقتضيانه وكونها تستعمل للنها لا يقتضيانه وكونها تستعمل للنكرار في بعض أحيانها لا ينع استعالها في غيره مثل اذا وأي وقت فانهما يستعد الان في الا موين قال الله تعالى (واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم * واذا جا له الذين يؤمنون بآياتنا فيل سلام عليكم * واذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها) وقال الشاعر :

ةوم اذا الشر أبرى ناجذيه لهم ساروا اليه زرانات ووحدانا

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة وقعت الثلاث وان قال نسائي طوالق واستثنى واحدة بقابه لم تطلق ﴾

و جملة ذلك أن ما يتصل باللفظ من قرينة أواسنثناء على ثلاثة اضرب (احدها) مالا يصبح نطقا ولا نية و دلك فوعان (إحدها) ما يرفع حكم اللفظ كله مثل ان يقول انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وانت طالق طلقة لا تلزمك ولا تقم عليك فهذا لا يصح بلفظه ولانيته لانه يرفع حكم اللفظ كله فيصير الجميع لغوا فلا يصح هذا في اللغة بالاثناق واذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

(الضرب الثانى) ما يقبل لفظا ولا يقبل نية لافي الحكم ولافيما بينه وبين الله تعالى وهو استثناء الاقل فهذا يصح الفية مثل ان يقول انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة أو أكثر فهذا لا يصح لان العدد نص فيا يتناوله لا يحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنص اللفظ فان اللفظ اقوى من النية ولو نوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا للفظ في غير ما يصلح له فوقع مفتضى النفظ ولغت نيته، وحكى عن بعض الثافعية انه يقبل فيا بينه وبين الله تعالى كما لو قال نسائي طوالق واستثنى بقلبه الا فلانة، والفرق بينها ان نسائي اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ماوضع له وقد استعمل العموم بازء الخصوص كثيراً غاذا اراد به البعض صح وقوله ثلاثا اسم عدد للثلاث لا يجوز

وكذلك أي وقت وأي زمان فانهما يستعملان للنكرار وسائر الحروف بجازى بها الانهالماكانت نستعمل للنكرار وغيره لاتحمل على التكرار الا بدليل كذلك متى

(فصل ارهذه الحروف اذا تقدم جراؤها عليها لم تحتج إلى حرف في الجزاء كقوله أنت طلق إن دخلت الدار وإن تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء إلى حرف الفاء اذا كان جملة من مبتدأ وخبر كقوله إن دحات الدار فأنت طابق وانما اختصت بالفاء لامها القنعقيب فتربط بين الجزاء وشرطه وتدل على تعقيبه بمفان قال إن دخلت الدار فانت طالق لم تطلق حتى تدخل ، وبه قال بعض الشافعية وقال محمد بن الحسن قطلق في الحال لانه لم يعلقه بدخول الدار لانه أنا يتعلق بالفاء وهذه لافاء فيها فيكون كلاما مستأنفا غير معالق بشمرط فيثبت حكمه في الحال

ولذا أنه أتى بحرف الشرط فيدل ذلك على أنه أراد التعليق به وانما حذف الفاء وهي مرادة كا بحذف المبتدأ نارة وبحذف الحبر أخرى لدلالة بني الكلام على المحذوف، وبجوز أن يكرن حذف الفاء على التقديم والتأخير فكأ نه أراد أنت طالق إن دخلت المدار فقدم الشرطومراده التأخير ومها أمكن حمل كلام الماقل على فائدة و تصحيحه عن الفساد وجب وفيا ذكرنا تصحيحه وفيا ذكروه الغاؤه ، وإن قال أردت الايقاع في الحال وقع لانه يقر على نفسه با هو أغلظ ، وإن قال أنت طالق وإن دخلت الدار وقع الطلاق في الحال لان معناه أنت طائق في كل حال ولا يمنع من ذلك دخولك الدار كقول

التبير به عن عدد غيرها ولا يحتمل سواها بوجه فاذا اراد بذلك أثنين فقد اراد باللفظ مالايحتمل وأعا تعمل النية في صرف اللفظ المحتمل الى أحد محتملاته فاما مالايحتمل فلا فانه لوعملنا بهافيالايحتمل كان عملا عجرد النية ومجرد النية لا يعمل في نكاح ولا طلاق ولا يبع ، ولو قال نسائي الاربع طوالق أو قال لهرف اربحكن طوالق واستثنى بعضهن بالنية لم يقبل على قياس ماذكرناه ولا يدين فيه لا نه عنى باللفظ مالا محتمله

(الضرب الثالث) ما يصح نطقا وإذا نواه دين فيا بينه وبين الله تعالى وذلك مثل تخصيص العام واستمال اللفظ. في مجازه مثل قوله نسائي طوالق يربد بعضهن أو ينوي بقوله طالق أي من وثاق فهذا يقبل اذاكان لفظاً واحداً لانه وصل كلامه عا بين به مراده وانكان بنيته قبل منه فيها بينه وبين الله نسلى لانه أراد تخصيص اللفظ العام واستعماله في الخصوص وهذا سائغ في الكلام فلا يمنع من استعماله والتحكم به ويكون اللفظ. بنيته منصر قا الى مااراده دون ما لم يرده وهل يقبل ذلك في الحكم ? بخرج على روايتين (احداها) بقبل لانه فسر كلامه عا لا يحتمله فصح كا لو قال انت طالق انت طالق وأراد بالثانية افهامها

(والثانية) لايقبل لانه خلاف الظاهر وهو مذهب الشافعي والاول أولى انشاء الله تعالى لان

النبي وَلِيَّالِيَّةِ ﴿ مَن قَالَوْلاً لِهِ اللهِ دَخُلُ الجَنَّةُ وَانَ زَنَى وَانَ سَرَقَ ؟ وَقَالَ هَصَاهِم وَإِن قَطَّهُ وَاسْطُمُ وَإِنْ مِنْ وَهُلَ يَتْبَلَ فِي الحَمَّ ؟ بخرج على روايتين ، فاذا قال إن دخلت الدار فأنت طائق وإن دخلت الاغرى فهنى دخلت الاولى طاقت سوا، دخلت الاخرى أو لم تدخل ولا تطابق بدخول الاخرى

وقال ابن الصباغ تطاق بدخول كل واحدة منها وقد ذكرنا أن متتضى اللغة ماقاناه 6 وإز قال أودت جعل الثاني شرطا لطلاقها أيضا طلقت بكل واحد منها لأنه يقر على نفسه بما هو أغظ عوان قال أردت أن دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على طأراده ، وإن قال أنت طالق ان دخلت الدار وان دخلت الاخرى طقت با خول احداهما لانه عطف شرطا على شرط ، فان قال أردت أن دخول الثانية بمنع وقوع الطلاق قبل منه لأنه محتمل وطلقت بدخول الاولى وحدها ، وإن قال أن دخلت الدار وإن دخلت هذه الاخرى نانت طالق نقد قبل لانطق إلا بدخولهما لانه جعل طلاقها جزاه المدان ويحتمل أن تطق بأ حدهما أيهما كان لانه ذكر شرطين بحرفين فيتنضي كل والد منها جزاء فترك ذكر جزاء الاول وكان الجزاء الآخر دالا عليه كالو قدل ضربت وضربني زيد منها جزاء فترك ذكر جزاء الاول وكان الجزاء الآخر دالا عليه كالو قدل ضربت وضربني زيد قال الفرزدق

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنوعبد شمس من قريش وهاشم

أكثر نصوص القرآن العامة اريد بها الحيصوص، ومن شرط هذا ان تكون النية مقارنة للفظ وهو از يقول نسائي طوالق يقصد بهذا اللفظ بعضهن فأما ان كانت متأخرة عن اللفظ مثل ان قال لمائي طوالق ثم بعد فراغه نوى بلفظه بعضهن لم تنفعه النية ووقع الطلاق بجميعهن وكذلك لو طلق نساءه ونوى بعد طلاقهن أي من وثاقي لزمه الطلاق لانه مقتضى اللفظ والنية الاان خبره نية لالفظ معبا فلا تعمل ، ومن هذا الضرب تخصيص حال دون حال مثل ان يقول المت طالق ثم يصله بشمرط اوصفة مثل قوله ان دخلت الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطقا بغير خلاف وان نواه ولم يلفظ به دبن ، وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين

قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم فيمن حلف لاندخل الدار وقال نويت شهراً يقبل منه أو قال اذا دخلت دار فلان فأنت طالق ونوى تلك الساعة وذلك اليوم قبلت نيته والرواية الاخرى لا يقبل فاله قال اذا قال لامرأته انت طالق ونوى في قلبه الى سنة تمطلق ليس ينظر الى نيته وقال اذاقال انت طالق وقال نويت ان دخات الدار لا يصدق، و يمكن الجمع بين ها تين الروايتين بان بحمل قوله في عدم القبول على الحكم فلا يكون بينهما اخت لاف ، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها ان ادادة الخاص بالمام شائع كثير وارادة الشرط من غيرذ كره غير سائغ فهو قريب من الاستثناء و يمكن ان يقال هذا كله من جملة التخصيص

والنقدير سبني هؤلا، وسببتهم ، وقال الله تمالى (عن اليمين وعن الشيال قعيد) أي عن اليمين قعيد وعن الشيال قعيد ، وأن قال أن دخلت المدار وأنت طالق طافت لان الواو ليست المجزا، وقد تكون المابتدا، فأن قال أردت بها الجزا، أو قال أردت أن أجمل دخولها في حال كوتها طالقا شرطا لشي ، ثم أمسكت دين ، وهل يقبل في الحسيم ؟ يخرج على: وايتبن ، وانجعل لهذا جزا، فقال ان دخلت الدار وأنت طالق فعبدي حرص ولم يعنق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق لان الواو ههنالحال كقول الله تعالى (الانقتلوا الصيدوأ أنم حرم وقوله وقوله وقدر أيتموه وأنم تنظرون) ولوقال أنت طالق ان دخلت الدار طالقا فدخلت وهي طالق طقت أخرى ، وان دخلت إلان طالق لم تطلق لان هذا حال فجرى مجرى قوله أنت طالق ان دخلت الدار را كبة ، وان قال أنت طالق لو قت كان ذلك شرطا بمنزلة قوله ان قت وهذا يحكى عن أبي بوسف، ولانها لولم تكن الشرط كانت لغوا والاصل اعتبار كلام المكلف ، وقيل يقع الطلاق في الحال وهذا قول بعض أصحاب الشافعي لأنها بعدالا ثبات تستعمل لغير المنع كفوله تعالى (وانه لفسم لو تعلمون عظيم ورأد العذاب لوأنهم كانوا يهتدون) وان قال أردت أن أجمل لها جوابا دين وهل يقبل في الحدكم ؟ يخرج على روايتين

(فصل) فان قال ان أكات و ابست فأنت طالق لم تطاق إلا بوجودهما جميها سواء تقدم الأكل أو تأخر لان الواو العطف ولا تقتضي ترتيبا ، وان قال ان أكات أو ابست فأنت طالق طقت بوجود أحدهما لان أولاً حد الشيئين وكذاك ان قال ان أكات أو إن ابست أولا أكلت ولا ابست يرا نقل ان أكات أو إن ابست أولا أكلت ولا البست يرا نقل أنت طالق لا أكلت وابست لم نطق إلا بفعلها إلا على الروايه التي تقول يحنث بفعل بعض المحلوف عليه فانه محنث بأحدهما همنا ، وان قال أنت طالق ان أكلت فلبست أو ان

(فصل) اذا قالت له امرأة من نسائه طلقني فقال نسائي طوالق ولانية له طلقن كابهن بغير خلاف لان لفظه عام وان قالت له طلق نساءك فقال نسائي طوالق فكذلك وحكى عن ما اك ان السائلة لا تطلق في هذه الصورة لان الخطاب يقصر على منبه الخاص وسببه سؤال طلاق من سواها

ولنا أن اللفظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بعدومه كالصورة الأولى والعمل بعموم اللفظ أولى من خسوص السبب لأن ذلك الحكم هو للفظ فيجب أتباعه والعمل بمقتضاه في خصوصه وعمومه، وكذلك لوكان أخص من السبب لوجب قصره على خصوصه وأتباع صفة اللفظ دون صفة السبب ، فأما أن أخرج السائلة بنيته دين فيما بينه وبين الله تعالى في الصورتين وقيل في الحكم وقيل في الحاورة الأولى قاله أبن حامد وقيل في الصورة الأولى قاله أبن حامد لأن طلاقه جواب لسؤالها الطلاق لنفسها فلا يصدق في صرفه عنها لانه يخالف الظاهر من وجهين ولأنها سبب الطلاق وسبب الحكم لا يجوز أخراجه من العموم بالتخصيص وقال القاضي يحتمل أن لا تطلق لان فضيص

أكات ثم لبست لم نطبق حتى أكل ثم تابس لان الفا، وتم فترتيب ، وان قال أنت طالقان أكات اذا لبست أو ان أكات متى لبست أو ان أكات ان لبست لم تطق حتى تابس ثم تأكل لان الففظ اقتضى أه لميق الطلاق بالاكل بعد اللبس ويسميه النحويون اعتراض الشرط على الشرط في المشروط قال الله المتأخر وتأخير المنقدم لانه جمل الثاني في القاظ شرط الذي قبله ، والشرط ية دم المشروط قال الله تعالى (ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح له كم ان كان الله يربد أن يفويك) فاو قال لامرأته ان أعطينك ان وعد تك انسالني فأنت طالق لم تطاق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها لان شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤل فكأنه قال ان سألني فوعد تك فأعطينك فأنت طالق وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي ، وقال القاضي اذا كان الشرط باذا كنوليا وفياذا كان بان مثل قوله ان شربت ان أكات انها تطاق بوجودها كيفاوجدا لان أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العرف يخلاف مااذا كان الشرط باذا ، والصحيح لاول وليس لاهل العرف في هذا عرف فان هذا المكلام غير منداول بينهم ولا ينط ون به إلا فادراً فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل فان هذا الكلام غير منداول بينهم ولا ينط ون به إلا فادراً فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل الشأن (١) كنائر مسائل هذا الفصل

(فصل) قان قال أنتطال أن قت بفتح المدرة فقيال أبو بكر تطاق في الحال لان أز الفتوحة

(١) في نسيخة عند أهل اللسان

﴿ باب الطلاق في الماضي والمستقبل ﴾

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال لزوجته أنت طالق أمس أو قبل أن أنكحك ينويالايفاع وقع في الحال) لانه يقر على نفسه عا هو أغلظ

﴿مسئلة﴾ (وإن لم ينو لم يقع في ظاهر كلامه)

فروي عنه فيمن قال لزوجته أنت طالق أمس وانما تزوجها اليوم ليس بريء وهذا قول أبي بكروقال القاضي في بعض كتبه يقم الطلاق وهو مذهب الشافعي لانه وصف المطلقة بما لا تتصف به فلغت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال لمن لا سنة لها ولا بدعة أنت طالق للسنة أو قال أنت طالق طاقة لا تنزمك ، ووجه الاول أن الطلاق رفع للاستباحة ولا يمكن رفعها في الزمن الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق قبل قدرم زيد بيومين فقدم اليوم فان أصحابنا لم يختلفوا في أن الطلاق لا يقع وهو قول أصحاب الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق بمستحيل فلغا كما لو قال أنت طالق أن قلبت الحجر ذهباً ، والحكم في قوله أنت طالق قبل أن تزوجك كما إذا قال أنت طالق أمس

﴿ مسئلة ﴾ (وحكي عن أبي بكر أنه يقع إذا قال قبل أن أنّزوجك ولا يقع إذا قال أنت طالق أمس)
قال الفاضي ورأيت بخط أبي بكر في جزء مفرد أنه قال أذا قال أنت طالق قبل أن أنّزوجك طلقت ولو قال أنت طالق أمس لم يقع لان أمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تزوجها متصور

ليست للشرط وأنما هي للنعلي لل فعناه أنت طالق لانك قمت أو نقيامك كتول الله تعالى (يمنون عليك أن أسلموا - وتخر الجبال هداً أن دعوا الرحن ولداً - وتخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم) وقال القاضي : قياس قول أحمد انه ان كان نحويا وقع طلاقه وان لم يكن نحوبا فهي الشرط لان العامي لا يريد بذلك الا الشرط ولا يعرف ان مقتضاها التعليل فلا يريده فلا يثبت له حكم ما لا يعرفه ولا يريده كا لو نطق بكامة الطلاق المسان لا يعرفه . وحكي عن ابن حامد انه قال في النحوي أيضا لا يقم طلاقه بذلك الا أن ينويه لان الطلاق الحمل على العرف في حقها جميعا

واختلف أصحاب الشانعي على ثلاثة أوجه (أحدها) بقعطلاقه في الحال (والثاني) يكون شرطا فيحق العامي وتعليلا فيحق النحوي (والثالث) بقعالطلاق الاأن لا يكون من أهل الاعراب فيقول أردت الشرط فيقبل لأنه لا يجوز صرف الكلام عما يقتضيه إلا بقصده

وان قال أنت طاق اذ دخلت الدار طلقت في الحال لان إذ الماضي ، ويحتمل أن لا يقع لان

الطلاق لايتمفي زمن ماض فأشبه توله أنت طالق أمس

(فصل) و إذا على الطلاق بشرطين لم يقع قبل وجودها جميعا في قول عا لم أهلاالعلم . وخرج القاضي وجها في وقوعه بوجود أحدهما بها. على أحدى الروايتين فيمن حاف أن لا ينعل شيئا ففعل

الوجود فانه يمكن أن يتزوجها ثانياً وهذا الوقت قبله فوقع في الحال كمالوقال أنت طالق قبل قدوم زيد همسئلة ﴾ (وإذا قال أردت ان زوجا قبلي طلقها أو طلقتها أنا في نكاح قبل هذا قبل منه إذا احتمل الصدق في ظاهر كلام أحمد)

إذا أراد الاخبار أنه كان طلقها هو أو زوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره وكان قد وجد ذلك قبل منه ذكره أبو الخطاب وقال الفاضي يقبل على ظاهركلام أحمدلانه فسره بما يحتمله وان اراد اني كنت طلفتك أمس فكذبته ازمتها الطلقة وعليها المدةمن يومها لانها اعترفت أن أمس لم يكن من عدتها في مسئلة (فان مات أو جن أو خرس قبل العلم بمراده فهل تطلق ؟ على وجهبن)

بناً، على اختلاف القولين في المطلق ان قلنا لا يقع به شيء لم بلز مه همها شيء وان قلنا بوقوعه ثم وقع همها همسئله ﴾ (وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضي شهر ام تطلق بغـير خلاف مر٠ أصحابنا)

وهو قول أكثر أصحاب الشافعي لانه تعليق للطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وان قدم زيد مع مضي الشهر لم تطلق لانه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه

(مسئلة) (وان قدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه تبينا وقوعه فيه لانه ايقاع للطلاق بعدعقده) وبهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباه يقع عند قدومه لانه جمل الشهر شرطاًلوقوع الطلاق فلا يسبق الطلاق شرطه

بعضه وهذا بعيد جداً يخالف الاصول، ومقتضى اللغة والعرف وعامة أهل العلم فانه لا خلاف بينهم في المسائل التي ذكرناها في الشرطين جميعا، وإذا اتفق العلما، على أنه لا يقع طلاقه لا خلاله بالترتيب في الشرطين المرتبين في مثل قوله إن أكلت ثم ابست فلا خلاله بالشرط كله أولى . ثم يلزم على هذا مالو قال ان أعطيتني درهمين فانت طالق وإذا مضى شهران فانت طالق فانه لا خلاف في انها لا تطلق قبل وجودهما جميعا وكان قوله يقتضي أن يقع الطلاق باعطائه بعض درهم ومضي بعض يوم، وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلا بها

وقد نص أحمد على انه إذا قال ان حضت حيضة فأنت طالق وإذا قال إذا صوت يوما وأنت طائق انبها لا تطلق حتى تحيض حيضة كاملة وإذا غابت الشمس من اليوم الذي تصوم فيه طائت وأما الميين فانه متى كان في افظه أو نيته ما يتقضي جميع المحاوف عليه لم يحنث الا بفعل جميعه ، وفي مسئلتنا مايقتضي تعليق العالاق بالشرطين معا لتصريحه بها وجهلها شرطا قطلاق والحكم لا يثبت بدون شرطه على أن الهين مقتضاها المنع مما حلف عليه فينقضي المنع من فعل جميعه لنهي الشارع عن شيء يقضي المندع من فعل جميعه لنهي الشارع عن شيء يقضي المندع من كل جزء منه كا يقتضي المنع من جملته ، وما على على شرط جعل جزاءاً وحكما له والجزاء لا يوجد بدون شرطه ، والحكم لا يتحقق قبل تمام شرطه لعة وعرفا وشرعا

ولنا أنه أوقع الطلاق في زمن على صفة فاذا حصلت الصفة وقع فيه كما لو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر أو قبل موتك بنهر فان أبا حنيفة خاصة يسلم ذلك ولا نسلم أنه جمل الشهر شرطاً وليس فيه حرف الشرط

(مسئلة) (وإنخالمها بمداليمين بيوم وكان الطلاق بائناً ثم قدم بعدالشهر بيو مين صح الخلع و بطل الطلاق) لانه صادفها باثنا وان قدم بعد شهر وساعة وقع الطلاق دون الخلع ولها الرجوع بالعوض الا أن يكون الطلاق رجعياً لان الرجعية يصح خلمها

(فصل) فان مات أحدها بعد عقد الصفة بيومين ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة لم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق قد كان وقع قبل موت الميت منها فلم بر ثه صاحبه الا أن يكون الطلاق رجعياً فانه لا يقطع التوارث ما دامت في العدة فان قدم بعد الموت بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم تقع بالطلاق ، فان قال أنت طالق قبل موتي بشهر فات أحدها قبل مضي شهر لم يقع طلاق لان الطلاق لا يقع في الماضي وإن مات بعد عقد البمين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في تلك الساعة ولم يتوارثا الا أن يكون الطلاق رجعيا وعموت في عدتها

(مسئلة) (وان قال أنت طالق قبل موتى طلقت في الحال)

لان ما قبل موته من حين عقد الصفة محل للطلاق فوقع لاوله، وأن قال قبل موتك، أوموت زيد فكذلك وأن قال أنت طالق قبيل موتي أو قبيل قدوم زيد لم يقع في الحالوا عا يقم ذلك في الجزء الذي

﴿ فصول في تعليق الطلاق﴾

اذا قال الامرأ أمان حضت فأنت طالق فقالت قد حضت فصدقها طلقت وان كذبهاففيه روايتان (احداهما) يقبل قولما الأنها أمينة على نفسهارهذا قول أي حنيفة والشافي وهوظاهو المذهب لان الله تعالى قل (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن) قبل هو الحيض والحمل ولولا أن قولها فيه مقبول لما حرم عليها كميانه وصار هذا كا قال الله تعالى (ولا تكتمو الشهادة) لما حرم كتانها دل على قبولها كذا ههذا ، ولانه معنى فيها لا يعرف إلا من جهتها فوجب الرجوع الى قولها فيه كقضا، عدتها (والرواية الثانية) لا يتبل قولها ومختبرها النسا، بادخال قطنة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه فان ظهر الدم فهي حائض والا فلاء قال احمد في رواية مهنا في وجل قال الامرأته اذا الحيض عمن النوصل الله معنى حائض تطلق و يعتق العبد ، وقال أبو بكر وبهذا أقول وهذا لان الحيض يمكن النوصل إلى معرفته من غبرها فلم يقبل في مجود قولها كدخول الدار والاول المذهب وامل أحمد انما اعتبر البيئة في هذه الرواية من أجل عتق العبد قال قدلها أيا يقبل في حق نفسها دون غبرها وهل بقبل قولها إلا في حق في هذه الرواية من أجل عتق العبد قال قارفها انها يقبل في حق نفسها دون غبرها وهل بقبل قولها إلا في حق في المنا المنا في المنا المنا المنا وهلما إلا في حق في المنا المنا المنا المنا المنا المنا المنا وهلما المنا المنا المنا المنا في المنا المنا في المنا المنا المنا في المنا والمنا المنا والمنا أله في حق في المنا المنا والمنا أله المنا أله وهذا المنا المنا المنا أله وهنا المنا والمنا إلا في حق المنا المنا المنا أله المنا المنا المنا المنا المنا والمنا المنا المنا

يليه الموت لأن ذلك تصغير بقتضي الجزء الصغير الذي يبقى وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد أو قبل دخولك الدار فقال القاضي تطلق في الحال سواء قدم زبد أو لم يقدم بدليل قول الله تعالى (يا أيها الذين أو توا الكتاب آمنوا عا نزلنا مصدقا لما معكم من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أدبارها) ولم بوجد الطمس في المأمورين ولو قال لفلامه اسقيني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عد ممثلا وان لم يضربه وان قال أنت طالق قبل موت زيد وعمر و بشهر فقال القاضي تنعلق الصفة بأولهماموتا لأن اعتباره بالثاني يفضي الى وقوعه بعد موت الاول واعتباه بالاول لا يفضي الى ذلك فكان أولى (مسئلة) (وان قال أنت طالق بعد موتى او مع موتى لم تطلق فص عليه احد)

وكذلك أن قال بعد موتك او مع موتك وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا لانها تبين بموت احدها فلا يصادف الطلاق نكاحا يزيله

(مسئلة) (وان تزوج امة ابيه ثم قال اذا مات ابي او اشتريتك فأنت طالق فمات ابوه او اشتراها لم يقع الطلاق)

اختاره القاضي لانه بالموت والشراء يملكها فينفسخ نكاحها باللك وهو زمن الطلاق فلم يقع كما لو قال انت طالق مع موتي ويحتمل ان تطلق اختاره ابو الخطاب لان الموت سبب ملسكها وطلاقها

نفسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عنق عبد نص عليه أحمد في رجل قال لامرأته اذا حضت فأنت طالق وهذه ممك لامرأنه الاخرى قالت قد حضت من ساعتها أو بعــد ساعة نطلق هي ولا تطلق هذه حتى تعلم لانها مؤننة على نفسها ولا يجعل طلاق هذه بيدها وهذا مذهب الشافعي وغيره لامها مؤنَّنة في حق نفسها دون غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع دون غيره ولو قال قد حضت فأنكرته طافت باقراره ، وإن قال ان حضت فأنت وضرتك لمالفتان فقالت قدحضت فصدقها طلقتا باقراره، وإن كذبها طلقت وحدها، وإن ادعت الضرة أنها قد حاضت لم يقبل لان مهرفنها بحيض غيرها كدرفة الزوج به وأنما النمنت على نفسها في حيضها ، وأن قال قدحضت أنكرت طلقنا باقراره ، ولو قال لامرأتيه ان حضنا فأنتها طالفتان فقالنا قد حضنا فصدقهما طلقتا وان كذبهما لم تطلق واحدة منها لان طلاق كل واحدة منها معلق على شرطين حيضها وحيض ضرنها ولا يقبل قول ضرتها عليها فلم يوجد الشرطان، وإن صدق احداهما وكذب الاخرى دانت المكذبة وحدها لان قولها مقبول في حقها وقد صدق الزرج ضرتها نوجد الشرطان في طلاقها ولم نطلق المصدقة لأن قول ضرتها غير مقبول في حقها وما صدقها الزوج فلم يوجد شرط طلاقها

(فصل , فان قال لار بم إن حضتن فأنتن طوائق فقان قد حضنا فصدة بن طلقن وان كذبهن لم تطاق واحدة منهن لان شرط طلاة من حيض الار مولم يوجد ، وانصدق واحدة أو اثنتين لم تطاق

وفسخ النكاح يترتب على الملك فيوجد الطلاق في زمن الملك السابق على النسخ فيثبت حكمه وهذا اظير إن شاء الله تمالي.

(فصل) وان قال الاباذا متفأنت حرة وقال الابن إذا مات ابي فأنت طالق وكانت تخرج من من الثلث فكذلك لأن بعضها ينقل الى الورثة فيملك الابن جزءاً منها فينف خ به انكاح فيكون ذلك جميمها في فسخ النكاح ومنم وقوع الطلاق فان أجاز الورثة عتقها فذكر بعض أهل العلم أن هذا ينبني على الاجازة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة ? فأن قانا هي عطية مبتدأة فقد انفسخ النكاح قبلها فلم يقم الطلاق وان قامًا هي تنفيذ لما فعل السيد وقع الطلاق وكذلك أن أجاز الزوج وحد. عتق أبنه فانكان على الاب دين يستغرق تركته لم يعتق . قال شيخنا والصحيح أن ذلك لا يمنع نقل النزكة الىالورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في فسخ النكاح فان كان الدين لا يستغرق التركة وكانت نخرج من الثلث بعد اداً. الدين عنقت وطلقت وان لم تخرج من الثلث لم تعتق كلها فيكون حكمها في فسخ النكاح ومنع الدين كما لو استغرق الدين التركة وان اسقط الغريم الدين بعد الموت ام يقع الطلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه.

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان قال آنت طالق لاشرين الماء الذي في الكوز ولا ماء

واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط ، وإن صدق ثلاثا طلقت المكذبة وحدهالان قولها مقبول في حيضها وقد صدق الزوج صراحبها فوجد حيض الاربع في حقها فطلقت ولا يطلق المصدة الت لان قول المكذبة غير مقول في حقها ن في حقها فالقت ولا يطلق المصدة الت

(فصل) وأن قال لهن كلما حاضت احداكن أو أيتكن حاضت فضراتها طوالق فقان قد حضنا فصدة بن طافت كل راحدة منهن ثلاثا ثلاثا ، وإن كذبهن لم تطاق واحدة منهن وإنصدق واحدة طافت كل واحدة من ضرائرها طاقة طافة ولم تطاق هي لائه لم ثبت عيض ضرة لها وأن صاق اثنين طائت كل واحدة من المصدقين طافة طافة طائة كل واحدة منها ضرة مهدقة وطلقت كل واحدة من المكذبين طافتين طافتين عان صدق ثلاثا طافت المكذبة ثلاثا وطافت كل واحدة من المصدقات طافتين طافتين طافتين عان صدق اللائا طافت المكذبة الماثا وطافت كل واحدة من المصدقات طافتين طافتين طافتين عان صدق المنافق الم

(فصل) اذا قل لطاهر اذا حضت فأنت طائق فرأت الدم في وقت يمكن أن يكون حيضا حكمنا بوقوع الطلاق كا بحكم بكونه حيضا في المنح من الصلاة وغيرها مما ينع من الحيض ، وان بان أنه ليس بحيض لانقط عه لدون أقل الحيض بان أن الطلاق لم يقع وبهذا قال الثيري والشافعي وأصحاب الرأي قل ابن المنذر لا ذلم أحداً قال غير ذلك إلا مالكا فان ابن القامم درى عنه أنه بحنث حين تمكلم به ورقد حبق المكلم معه في هذا ، وإن قال لحائض اذا حضت فأنت طائق لم تطاق حي تطهر م تحيض

فيه او لاقتلن فلانا الميت او لاصدن السماء او لاطيرن او ان ام اصعه السما. ونحوه طلقت في الحال وقال ابو الحداب في موضع لانفعة ديمينه)

وجملة ذلك انه قد استعمل الطلاق والعناق استعال القسم وجعل جواب القسم جوابا له فاذا قال انت طالق لاقومن وقام لم تطلق امرأته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث هذا قول اكثر اهل العلم منهم سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والزهري وسعيد بن جبيروانشعبي والثوري واصحاب الرأي وقال شريح يقم طلاقه وان قام لانه طاق طلاقا غير معلق بشرط قوقع كما لو لم يقم

ولنا أنه حلف برفيه فلم يحنث كما أو حلف بالله تعالى وأن قال إنت طالق أن أخاك لماقل وكان الخوها عاقلا لم يحنث وأن لم يكن عاقلا حنث كما أو قال والله أن أخاك لعاقل وأن شك في عقله لم يتع الطلاق لان الاحل بقاء النكاح فلا يزول بالشك وأن قال أنت طالق لا أكلت هذا الرغيف فأكله حنث والا فلا وأن قال أنت طالق ما أكلته لم يحنث أن كان صادقا وبحنث أن كان كاذباكا لو قال والله ما أكلته وأن قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك وكان صادقا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق ولو قال أن حلفت بطلاقك قأنت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمتك طلقت في الحال ولو قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر لا فومن طلقت المرأة وأن قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق لقد صمت المس عتق العبد

ولو وال لطاهر اذا تطهرت فأنت طابق لم تطبق حتى تحيض ثم تطهر وهذا يحكي عن أبي بوسف وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها تطاق بما يتجدد من حيضها وطهرها في المسئلتين لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صفته

ولنا أن اذا اسم زمن مستقبل بقنضي فملا مستقبلا وهذا ألحيض والطهر مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت إلا ابتداء ذلك فتعلقت الصدفة به ، ولو قال لطاهر اذا حضت حيضة فأنت ط لق لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر نص عايه أحمد لانه لاتوجد حيضة كاملة إلا بذلك ، ولو قال لحائض اذا طهرت أنت طالق طنقت بأول الطهر وتطنق في المرضمين بانقطاع دم الحيض قبل الغال نص عليه أحمد في رواية ابراهيم الحربي ، وذكر أبو بكر فيالتنبيه فيها قولا أنها لانطاق حتى تغتسل بنا. على أن العدة لاتنقضى بانقطاع الدم حتى تغتسل

ولنا أن الله تعالى قال (ولا تقر بوهن حتى يطهرن) أي ينقطع دمهن (فاذا تطهرن) عي اغتسلن ولانه قد ثبت لما أحكام الط هرات في وجوب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وأعابتي بمض الاحكام موقوقًا على وجود الغسل ولانها ايست حائضًا فيلزم أن تكون طاعراً لانهما ضدان على التميين فيلزم من انفا. أحدهما وجود الآخر

(فصل) فان قال لها اذا حضت حيضة فأنت طالق واذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت

رجعنا إلى مسائل السكتاب وهو ما إذا علقه على مستحيل كقوله أنت طالق لاشرين الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه أو لاقتان اليت وقع الطلاق في الحال كما لو قال أنت طالق أو لم أبع عبدي فمات العبد ولا نه علق الطلاق على نفى فعل مستحيل وعدمه معلوم في الحال وفي الثاني وقوع الطلاق لما ذكر ناه وكذلك قوله أنت طالق لاصعدن السهاء أو لاطيرن أو إن لم أصعد السهاء أو أطيرن وذكر أبو الخطاب عن الفاضي أنه لا تنعقد يمينه والصحيح أنه محنث فان الحالف على فعل الممتنع كاذب حانث قال الله تعالى (وأقسموا بالله جهد أعامهم لا يبعث الله من عوت) إلى قوله (وليعلم الذين كفررا أنهم كانواكاذبين) ولانه لو حلف على فعل متصور فصار ممتنعا حنث بذلك فلان محنث بكو نه ممتنعا حال مينه أولى ﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال أنت طالق إن شربتماء الـكوز ولا ماء فيه و إن صعدت السماء أو إن شاه الميت أو الهيمة لم تطلق في أحد الوجهين وتطلق في الآخر)

إذا علق الطلاق على فعل مستحيل كالذي ذكرناه ونحوه كـقوله ان جمعت بين الضدين أوكان الواحد أكثر من اثنين وسواء كان مستحيلا عقلا أو عادة كقوله ان طرت أو صعدت السهاء أوقلبت الحجر ذهباً او شربت ماء النهر كله أو حمات الحيل ففيه وجهان : (أحدهما) يقع الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق بما يرفع جملته ويمنع وقوعه في الحال وفي الثاني فلم يصح كاستثناء الـكل وكمالوقال أنت طالق طلقة لا تقع عليك (والثاني) لا يقع ، وهو الصحيح ، ولانه علق الطلاق بصفة لم توجد حيضة طالقت واحدة ، فاذا حاضت الثانية طالفت الثانية عند طهرها منها ، وأن قال أذا حضت حيضة فأنت طالق ثم أذا حضت حيضة الثالثة لان ثم المناق ثم أذا حضت حيضتين وأنت طائق لم تطلق الثانية حتى تطهر من الحيضة الثالثة لان ثم المرتبب فتقتضى حيضتين بعد الطائقة الاولى لكوتهما مرتبتين عليها

(فصل) قان قال اذا حضت نصف حيضة فأنت طالق طلقت اذا ذهب نصف الحيضة وينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق اذا حاضت نصف عاديها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بهاوقوع الطلاق وبحتمل أنه لا يحكم بوقوع الطلاق حتى بمضي سبعة أيام ونصف لاننا لانتيقن مضي نصف الحيضة إلا بذلك إلا أن نطهر لاقل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة وقيل يلفو قوله نصف حيضة ويبقى طلاقها معلقا بوجود الحيض والاول أصح قان الحيض له مدة أقاما يوم وليلة وله نصف حقيقة والجهل بقدر ذلك لا يمنع وجوده وتعلق الحكم به كالحل

(فصل) وإن قال لامانيه إذا حضمًا حيضة واحدة فأنتها طالقتان لم تطلق واحدة منها حتى تحيض كل واحدة منها حيضة واحدة ويكون التقدير إن حاضت كل واحدة منكما حيضة واحدة فأنتها طالقتان كقول الله تعالى (فاجلاوهم تمانين جادة) أي اجلاوا كل واحد منهم ثمانين ويحتمل أن يتعلق الطلاق بحيض إحداهما حيضة لانه لما تعذر وجود الفعل منها وجبت اضافته الى احداهما كقوله تعالى (بخرج منها المؤلؤ والمرجان) وأنما يخرج من أحدهما، وقال القاضي يلغو قوله حيضة واحدة لان

ولان ما يقصد تبعيده يعلق على الحال. قال الله تمالى في حق الكفار (لا يدخلون الجنــة حتى بلج الجمل في سم الخياط). وقال الشاعر

اذا شاب الغراب أنيت أهلي وصار القار كاللبن الحليب

أي لا يأنيهم أبداً ، وقيل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقع في الحال لانه لاوجودله فلم تتعلق به الصفة و بقي بجر دالطلاق فوقع ، وان علقه على المستحيل عادة كالطيران وصعود السماء لم يقع لان له وجودا او قد وجد جنس ذلك في معجز ات الانبياء وكر امات الاولياء فجاز تعلق الطلاق به ولم يقع قبل وجوده . هو مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم اذا جاء غداً فعلى وجهين)

وقًال الفاضي لا تطلق، وقال أبو الخطاب يقع في الحال لانه علقه بشرط محال ، فلغا الشرط ووقع الطلاق كما لو قال لمن لا سنة اطلاقها ولا بدعة أنت طالق للسنة أو للبدعة وقال في المجرد لا يقع لان شرطه لم يتحقق لان مقتضاء وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولا يأتي غد الا بعد ذهاب اليوم وذهاب محل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي.

(فصل) في الطلاق في زمن مستقبل.

﴿ مسئلة ﴾ (اذا قال أنت طالق غداً أو يوم السبت في رجب طلقت بأول ذلك)

حيضة واحدة من امرأتين محال فيبقى كأنه قال إن حضانا فأنها طاقنان وهذا أحد الوجهبن لاصحاب الشافعي ، والوجه الآخر لا تنعقد هذه الصفة لانها مستحيلة فتصير كنعليق الطلاق بالمستحيلات والوجه الاول أولى لان فيه تصحيح كلام المكلف محمله على محمل سائغ وتبعيد لوقوع الطلاق واليقين بقا، الذكاح فلا بزول حتى يوجد عايتم به الطلاق يقيناً وغير هذا الوجه لا يحصل به اليقين فان أراد بكلامه النكاح فلا بزول حتى يوجد عايتم به الطلاق قبل منه ، واذا قال أردت أن تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعلق الطلاق لاز هذه الصنة لا ترجد فلا فهو تعلق الطلاق المنتخبل فهو تعلق الطلاق لاز هذه الصنة لا ترجد فلا يوجد ما على على المناق المناق المناق المناق المناق المناق المناق الطلاق الطلاق المناق ا

اذا قال أنت طالق في شهر عينه كشهر رجب وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الاولى منه ، وذلك حين تغرب الشمس من آخر الشهر الذي قبله وهو شهر جمادى ، وبهذا قال أبو حنينة . وقال أبو ثور يقع الطلاق في آخر رجب لان ذلك يحتمل وقوعه في أولا وآخر وفلا يقع إلا بعد زوال الاحمال ولنا أنه جعل الشهر ظرفاً للطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفاً له طلقت كما لو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت قأما ان قال ان لم أقضك حفك في شهر رمضان فاس أني طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضيين طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضيين لوطه وطه زوجته قبل الحنث . وقال مالك عنع وكذلك كل يمين على فعل يفعله عنم من الوطه

قبل فعله لان الظاهر أنه على حنث لان الحنث ترك الفعل وليس بفاعل
ولنا أن طلاقه لم يقع فلا يمنع من الوطء لاجل اليمين كما لو حلف لافعلت كذا ولوصح ماذكره
لوجب ايقاع الطلاق ، ولو قال أنت طالق غداً أو يوم السبت وقع الطلاق في أول جزء منه لماذكر نا
(مسئلة) (ولو قال أنت طالق اليوم أو في هذا الشهر فكذلك لما ذكرنا وار قال أردت في
آخره أو أوسطه أو يوم كذا من الشهر أو في النهار دون الليل قبل فيما بينه و بين الله تعالى ، وهل
يقبل في الحكم ؟ يخرج على روايتين)

(احداها) يقبل وهو الصحيح ولأن آخر الشهر منه فارادته لا تخالف ظاهر الفظه وكذلك

(فصل) فان قال ان لم تكوني حاملا فأنت طالق ولم تكن حاملا طلقت ، وان أت بولد لافل من سنة أشهر من حين المجبن أو لاقل من أربع سنين ولم يكن بطأها لم نطاق لا ناتيبنا أنها كانت حاملا بنقك الولد ، وان مضت أربع سنين ولم تلد تبينا أنها طلقت حين عقد البمين ، وان كان يطؤها وأت تبولد لا كثر من سنة أشهر وأقل من أربع سنين نظرت فان ظهرت علامات الحمل من انقطاع الحيض ونحوه قبل وطنه أو قريبا منه بحيث لا محتمل أن يكون من الوط ، الثاني لم تطلق ، وان حاضت أو وجد ما يدل على برا منها من الحمل طلفت ، وان لم يظهر ذقك واحتمل أن يكون من الثاني ففيه وجهان وجد ما يدل على برا منها من الحمل طلف قبل الوط ، (والثاني) لا تطلق لان اليقين بقاء النكاح فلا ولا بحبوز الاوج وطؤها قبل الاستبراء لان الاصل عدم الحمل وقوع عالملاق والا استبرأها ههنا محيضة فان وجدت الحيضة على عادتها تبينا وقوع طلاقها، وان لم تأت في عادتها والم المن ذلك دليلا على حملها وحل وطئها وان قال ان كنت حاملا فأ نت طالق فهي عكس المسئلة التي كان ذلك دليلا على حملها وحل وطئها وان قال ان كنت حاملا فأ نت طالق فهي عكس المسئلة التي بولد لا كثر من سنة أشهر من حين وط ، الزوج بعد اليمين ولاقل من أربع سنين من حين عقد الصفة بم يطى لان تمين الذكاح باق ، والظاهر حدرث الوط موا ، الذا الرجعية مباحة أو محر ، قاله الوط حتى بستبرئها نص عليه احمد قال القاضي يحرم الوط سوا ، ثلنا الرجعية مباحة أو محر ، قالانه الاله المناه الذه المن الاصل عدم قبله ولا يحل له الوط حتى بستبرئها نص عليه احمد قال القاضي يحرم الوط سوا ، ثلنا الرجعية مباحة أو محر ، قالانه الاسلام المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنه المنها المنه ا

وسطه اذ ليس أوله بأولى في ذلك من وسطه وآخره بلر بماكان آخره أولى لا نهمتيةن و ماة بله مشكوك فيه (والثانية) لا يقبل لا نه لو أطلق لتناول أوله نأما ان قال أنتطالق في أول رمضان أوغرة رمضان أو في رأس شهر رمضان أو استقبال شهر رمضان أو بجيء شهر رمضان طلقت بأول جزء منه ولم بقبل قوله أردت أوسطه أو آخره ظاهراً أو باطناً لان لفظه لا يحتمله . وان قال بانقضاء رمضان أوانسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت في آخر جزء منه . وان قال أنت طالق أول نهار من شهر رمضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذلك أول الهار واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لزمه من طلوع الفجر وان قال أنت طالق اذا كان رمضان أو الى رمضان أو الى هلال رمضان أو في هلال رمضان طلقت ساعة يستهل الا ان يكون من الساعة الى الهلال فتطلق في الحال ، وان قال أنت طالق أول اليوم الثالث

﴿ مسئلة ﴾ (و أن قال أنت طالق اليوم وغداً و بعد غد أوفي اليوم وفي غد وفي بعده فهل تطلق ثلاثا أو واحدة ؟ على وجهين)

[أحدهما] تطاق واحدة لانها إذا طلقت اليوم فهي طابق في غدوفي بعده (والثاني) تطاق ثلاثاً لان ذكره لأوقات الطلاق يدل على تعداده لعدم الفائدة ثم ذكر أوقائة بدون تعداد وقيل في الاولى واحدة لما ذكرنا الوجه الاول وفي الثانية ثلاثا لان ذكره في وتكرارها يدل على تكرارالطلاق

يمنع المعرفة بوقوع الطلاق وعدمه ، وقال ابو الخطاب فيه رواية أخرى لا محرم الوط. لان الاصل بقاء النكاح وبراءة الرحم من الحل ، وإذا استبرأها حل وطؤها على الروايتين ويكون الاستبراء بحيضة قال احمد في رواية أبي طالب إذا قال لامرأنه متى حملت فأنت طالق لا يقربها حتى تحيض فأذا طهرت وطئها فان تأخر حيضها أديت النساء من أهل المعرفة فان لم يوجدن أو خني عليهن انتظر عليها تسمة أشهر غالب مدة الحل، وذكر القاضي فيها رواية أخرى أنها تستبرأ بثلاثة أفراء ولانه استبراء الحرة عورفة برا. قرحها وقد حصل بحيضة ولهذا قال عليه السلام لا لاتوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة ته يعني تعلم براحها وأما العدة ففيها نوع تعبد لا يجوز أن تعتدا بالقياس وهل تعتدا بالاستبراء قبل عقد الهين أو بالحيضة التي حلف فيها على وجهين أصحها الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد الهين أو بالحيضة لا يعتد به لان الاستبراء بعد الهين (والثاني) اذا حبلت فأنت طالق يطؤها في كل طهر من يوني إذا حاضت ثم طهرت على رطؤها لان الحيض على برامها من الحل ووطؤها بين كل طهر من يوني إذا حاضت ثم طهرت حل رطؤها لان الحيض على برامها من الحل ووطؤها بين كل طهر من يوني إذا حاضت ثم طهرت حل رطؤها لان الحيض على برامها من الحل ووطؤها بين كا ما به فاذا وطنها اعترالها لاحقال أن تكون قد حملت من وطنه فطافت بالخرامة وال الحدة وال الحداث فطافت بالله ولك المن الحمال المن ولدت أنتي فأنت طاق واحدة وان ولدت أنتي فأنت طاق

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم ان لم أطلقك اليوم طلقت في آخر جزء منه إذا بقي من اليوم مالا يتسم لتطليقها فيه)

وهذا اختيار أبي الخطاب وقول أصحاب الشانعي ، وحكي القاضي فيها وجهين هذا ووجها آخر أن الطلاق لا يقم وحكي ذلك عن أبي بكر وابن سريج لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط طلاقها إلا مخروجه فلا يبقى من محل طلاقها ما يقع العالاق فيه

ولنا أن خُروج اليوم ينوت به طلاقها فوجب وقوعه قبله في آخر وقت الامكان كموت أحدها في اليوم وذلك لان مهنى بمينه ان فاتنى طلاقك اليوم فأنت طالق فيه في ذأ بقى من اليوم بالايتسع المطلقها فقد فاته طلاقها فيه فوقع حين ثد كا يقع طلاقه في مسئلتنا في آخر حياة أولهما موتا وما ذكروه باطل بما لو مات أحدهما في اليوم فان محل الطلاق بفرت بموته ومع ذلك فان الطلاق يقع قبيل موته كذاههنا فان قال لها أنت طالق اليوم أن لم أزوج عليك اليوم أو أن لم أشتر لك ثوبا اليوم ففيه الوجهان والصحيح منهما وقوع الطلاق بها أذا بقى من اليوم مالا يتسع لفعل المحلوف عليه فيه ، فان قال لها أنت طالق أن ام أطلقك اليوم طالقت بغير خلاف في آخر اليوم في أحد الوجهين ، والوجه الآخر بعد خروج اليوم وأن قال أنت طالق اليوم ان لم أطلقك اليوم في أحد الوجهين ، والوجه الآخر بعد خروج اليوم وأن قال أنت طالق اليوم ان لم أطلقك اليوم في تقدم للشروط

اثنتين فولدت غلاما كانت حاملا به وقت الهمين تبينا أنها طلقت واحدة حبن حلف وانقضت عدتها بوضعه وان ولدت غلاما وجارية وكان بوضعه وان ولدت أنى طلقت بولادتها طلقت ين واعتدت بالقروه ، وان ولدت غلاما وجارية وكان الغلام أو لهما ولادة تبينا أنها طلقت واحدة ربانت بوضع الجارية ولم تطلق بها وان كانت الجارية أو لهما والادة طلقت ثلاثا واحدة بحمل العلام واثنتين بولادة الجارية وانقضت عدتها بوضع الغلام ، وان قال لها ان كنت حاملا بغلام فأنت طالق واحدة وان كنت حاملا بجارية فأنت طالق اثنت ين فولدت غلاما وجارية طلقت ثلاثا

وإن قال أن كأن حملك غلاماً فأنت طالق واحدة وأن كان حملك جارية فأنت طالق اثنتين فولدت غلاماً وجارية ، ذكره القاضي في المجرد فولدت غلاماً وجارية ، ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب و به قال الشافي وأبوثور وأصحاب الرأي، وقال القاضي في الجامع في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن حلف لا ابست ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه من غزلها

(فصل) قان قال كلما ولدت ولداً فأنت طالن فولدت ثلاثاً دُفعه قد واحدة طلنت ثلاثاً لان صفة الثلاث وجدت وهي زوجة ، وان ولدتهم في دفعات من حمل واحد طلقت بالاولين وبانت بالثلاث ولم تطلق ، ذكره أبو بكر وهو قول الشافي وأصحاب الرأي ، وحكي عن ابن حامد انها تطلق لان زمان البينونة زمن الوقوع ولا تنافي بينها

(فصل) فان قال أعبده إن لم أبعك اليوم فامرأتي طالق اليهم ولم يبعه حتى خرج اليهم ففيه الوجهان وان أعبق العبد أو مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طبقت زوجته حينئذ لانه قدفات بيمه وان دبر أو كانبه لم تطلق امرأته لان بيعه جائز ومن منع بيعهما قال يقمع الطلاق بذلك كما لو مات وان وهب العبد لا نسان لم يقم الطلاق لانه يمكن عوده اليه فيبيعه فلم ينك بيعه ولو قال ان لم أبع عبدي فامرأتي طاق ولم يقيده باليهم فكانب العبد لم يقم الطلاق لانه يمكن عجزه فلم يهلم فوات البيم فان عنق بالحكمة ابه أو غيرها وقع الطلاق حينئذ لانه قد فات بيعه

(مسئلة) (وان قال أنت طلق يوم يقدم زبد فمانت غدوة وقدم بعد موتها فهل يقع بها الطلاق على وجهين) .

[أحدهما] يبين أن طلانها وقع من أول اليوم لانه او قال أنتطالق يوم الجمة طلقت منأوله فكذا إذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد ينغي أن تطلق يطلوع فجره

(والثاني) لا يقع الطلاق لأن شرط قدوم زيديلم يوجد الا بعد موت المرأة فلم يقع مخلاف يوم الجمعة فان شرط العلاق مجي وم الجمعة قرق وجدر ههذا شرطان فلا تطاق باحد ما والاول أولى وليس هذا شرطاً إنما هو بيان للوقت الذي يتم فيه الطلاق معرفا بفعل يقم فيه فيقم في أوله كقوله (المغنى والشرح الكبير) (المغنى والشرح الكبير)

ولنا أن العدة القضت بوضع الحمل فصادفها الطلاق بائنا فلم يقع كالو قال إذا مت فأنت طالق وقد نص أحمد فيمن قال أنت طالق مع موتي أنها لاتهاى فهذا أولى ، وانقال أن ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة والنقل أن ولدت أنثى فانت طالق اثنتين فولدتهما دفعة واحدة طلقت ثلاثا ، وأن ولدتهما في دفعتين وقع بالاول ماعلق عليه وبانت بالناني ولم يقع بهشي، إلا على قول ابن حامد، فأن أشكل الاول منهما أو كيفية وضمهما طاقت واحدة بيقين ولا تلزمه الثانية، والورع أن يلتزمها وهذا قول الشافي وأصحاب الرأي، وقال القاضى قياس المذهب أن يقرع بينهما

وازقال ان كانأول ماثلدين ذكر قانت طالق واحدة وان كان أنثى فأنت طاق اثنتيين فولدتهما دنعة واحدة لم يتم بها شي. لانه لا أول فيهما فلم توجد الصفة ، وان ولدتهما في دنعتين وقم بالاول ماعلق عليه ولم يقم بالثاني شي.

(فصل) فان كان له أربع نسوة فقال كلما ولدت واحدة منكن فضر اثرها طوالق فولدن دفية واحدة طلقن كابئ ثلاثا اللائا وان ولدن في دفعات وقع بضر اثر الاولى طلقة طلفة فاذا ولدت الثانية بانت بوضعه ولم تطاقى ، وهل يطلق سائرهن ? فيه احيالان (أحدها) لا يتع بهن اللاق لانها الما انقضت عدتها بانت فلم يبقين ضر اثرها والزوج آنا علق على ولادتها طلاق ضر اثرها

(والوجه الثاني) يتم بكل واحدة طلقة لأنهن ضرائرها في حال ولادتها ، فعلى هذا يقع بكل

أنت طاق اليوم الذي نصلي فيه الجمعة ، وأن قال أنت طاق في البوم الذي بقدم فيه زيد ، وكذلك لو مات الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات لزوجان قبل تدرم زيد كان الحسكم كما لو مانت المرأة ولو قال أنت طالق في شهر ومضان أن قدم زيد فقدم زيد فيه ففيه وحهان

[أحدهما] لا تطانق حتى يقدم زيد لاز قدومه شرط اللا يتند 4 المشروط بدلبل الو قل أ ت طالق أن قدم زيد فاتها لا تطانق قبل قدوم بالانه ق و كما لو قال إذا قدم زيد

(والثاني) أنه أن قدم زيد تبينا وقوع الطلاق من أول الشهر وهو أو ح قياماً على المسئلة التي قبل هذه (مسئلة) (وان قال أنت طالق في غد إذا قدم زيد فم. تت قبل قدوم لم نطق حتى يقدم لان اذا أسم زمن مستقبل فمهناه أنت ط لف غداً وقت قدوم زيد فان لم يقدم زيد في غدام تطلق وان قدم بعده لانه قيد طلانها بقدوم مقيد بصفة فلا تطلق حتى توجد، وأن ما تت غدوة وقدم بعد مونها لم تطلق لان الوقت الذي أوقع طلانها فيه لم يأت وهي محل الطلاق فلم تطلق كا لو ما تت قبل حذوله ذاك اليوم.

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم غاماً طلمت اليوم واحدة لان من طالق اليوم فهي طالغ غدا ﴿ مسئلة ﴾ (قان أراد طالق اليوم وطالق غداً فتطلق طلفتين في اليومين قان قال أردت أنها تطلق في أحد اليومين طلفت اليوم ولم تعلق غدالاته جعل لزمان كله ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله و حدة من الله ين لم يلدن طلقتان طلقتان وتبين هذه وتقع بالوالدة الاولى طلقة فاذا ولدت الناشة بانت ، وأن وقوع الطلاق بالباقيتين وجهان ، فاذا قلما يقع بهن طلقت الرابعة ثلاثا و لاولى طلقتين وبانت النائية والثالثة وليس فيهن من له رجعتها إلا الاولى مالم تنقض عدتها ، وإذا ولدت الرابعة لم تطاق واحدة منهن وتنقضى عدتها بذلك

وان قال كلما ولدت واحدة منكن فسائركن اوالق أو فباقيكن طوالق فكلما ولدت واحدة منكن فسائركن اوالق أو فباقيكن طلقة طلعة وتبين الوالدة بوضع ولدها الا الاولى لايقـع لانهن لم يبقين ضرائرها وهمنا لم والماشـة يقم الطـلاق بباقيهن ولادنهما ههنا وفي الاولى لايقـع لانهن لم يبقين ضرائرها وهمنا لم يعلقـه بذلك ، وإن قال كلما ولدت واحدة منكن فأنتن طوالق فـكذلك الا أنه يقم على الاولى طلقة بولادتها، فإن كانت الثانية حاملا باثنين فوضعت الاول منهما وقع بكل واحدة من ضرائرها طلغة في المسائل كاما ووقع بها طلقة في المسائلة الثالثة ، وإذا وضعت الثالثة أو كات حاملا باثنين فكذلك فنطلق الرابعة الاثار ونطاق كل واحدة من الوالدات طلعتين طلقتين في المسئلة إلااليوبوثلاثائلاثا في المسئلة الثالثة فكلما وضعت واحدة منهن عام حملها القضت به عدتها ، قال القاضي اذا كانت له وجتان فقال كلما ولدت واحدة منكا فأنها ط لقتان فولدت إحداهما يوم الحيس طلفتاجيعائم ولدت المائلة ، وم الحمة بانت وانقضت عدتها ولم تطاق وطلقت الاولى ثانية، فإن كانت كل واحدة منها حاملا

(مسئلة) (وان أراد نصف طلفة اليوم ونصفها غداً فتعلق اليوم واحدة وغدا الاخرى لان النصف يكل فيصير طلقة تا.ة وان قال أردت صف طلفة اليوم وباقيها غداً احتمل وجبين

[أحدهم] لا تطلق الا واحدة لانهاذا قال نصفهااليوم كملتكاها فلم يبق لها بقية تقع غداً ولم بقع شيء غبرها لانه ما أرقعه ، وذكر القاضي هذا لاحتمال أيضا في للسئة الاولى وهو مذهب الشافمي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين ، وبحدمل أن يقم اثلثان كالمسئلة التي قبلها

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق إلى شهر طقت عند انقضائه)

إذا قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كا لو قال في شهر كذا أو سنة كذا ولا يقطلاق إلا في أول ذاك الوقت ، و به قال الشالعي وقال أبو حنيفة تطلق في الحال لان قوله أنت طابق ابتاع في الحال وقوله الى شهر كذا ترقيت له وغاية وهو لا يقبل التأقيت نوقع في الحال لان لا يقبل التأقيت .

ولنا أن ذلك قد روي عن ابن عباس وأبي ذر ولان هذا مجتمل أن يكون توقينا لايقاعه كقول الرجل أنا خارج الى سنة أي بعد سنة راذا احتمل الأمرين لم يتم الطلاق بالشك وقد ترجح ما ذكرناه من وجهين .

باثنين طلقتا بوضعالثانية طلعة طلعة أيضاء ثم إذا ولدت لاولىتمام حملها انقضت عدتها به وطلقت الثانية ثلاثا فاذا ولدت الثانية تمام حملها انقضت عدتها به وطانتت الثانية ثلاثا

(فصل) واذا قال لأمرأته ان كامنك فأنت طالق ثم أعاد ذلك ثانية طلقت واحدة لان اعادته تكليم لها وشرط لطلاقها فان أعاده ثاثية طلقت ثانية إلا أن يكون غير مدخول بهافتبين بالاولى ولا يلحقها طلاق ثان ، وان أعاده رابعة طانت الثالث، وان قال ان كلمتك فأنت طانق فاعلمي ذلك أو فتحققي ذلك حنث لانه كلمها بعد عقد اليمين إلا أن ينوي كلاما مبتدأ ، وان زجرها فقال تنحي أو اسكتي أو اذهبي حنث لانه كلم ، وان سمعها تذكر فقال الكاذب عليه اهنة الله حنث نص عليه احد لانه كلمها ، وان كلمها ، وان كلمها ، أو جنون لانسم أو بعيدة على عقلها باغما، أو جنون لانسم أو بعيدة لاتسم كلامه أو صهاه بحيث لاتابهم كلامه ولانسم أوحاف لا يكلم فلانا فكامه ميتا لم يحنث وقال ابو بكر يخت في جميع ذلك لهول أصحاب النبي وتشكيلي كيف تكلم أجساداً لا أرواح فيها ؟

ولما أن التكلم فعل يتعدى الى المنكلم، وقد قبل أنه مأخوذ من السكلم وهو الجرح لأنه يؤثر فيه كتأثير الجرح ولا يكون ذلك إلا بامهاء، عأما تكليم النبي عَلَيْكِلِيَّةِ الموتى فهن معجزاته فانه قال هماأنتم باسمع لما أقول منهم، ولم يثبت هذا لغيره وقول أصحاب النبي عَلَيْكِلِيَّةِ كيف تكلم أجساداً لا رواح فيها ؟ حجمة لنا فانهم قالوا ذلك استبعاداً أو سؤا لاهما خفي عنهم سبه وحكمته حتى كشف لهم النبي

[أحدها] أنه جمل الطلاق غاية ولا غاية لآخره وأنها الفاية لأوله (والثاني) ان ما ذكرناه على باليتين وما ذكروه أخذ بالشك .

(فصل) فان نوى طلاقها في الحمال الى سنة كذا وقع في الحال ، لأنه يقر على نفسه عا هو أغلظ و نفظه محتمله .

(فصل) وإن قال أنت طالق من اليوم الى سنة طلقت في الحال لان من لابتداء الغاية فيقتضي أن طلاقها من اليوم فان قال أردت تكرير طلاقها من حين لفظت به الى سنة طلقت من ساعتها ثلاثاً اذا كانت مدخولا بها . قال أحمد اذا قال لها أنتطالق من اليوم الى سنة إيريد النوكيد وكثرة الطلاق فتلك طالق من ساعتها .

(مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق في آخر الشهر أو أول آخره طلقت في أول جزء من آخريوم منه لانه آخره . وان قال في آخر أوله طلقت في آخر أول يوم منه لانه أوله)

وقال أبو بكر تطلق في المسئلتين بغروب شمس الخامس عشر منه لان الشهر نصفان أول وآخر فا خر أوله يلي أول آخره وهذا قول أبي العباس بن شريح وقال أكثرهم كقو لنا وهو أصحفان ماعدا اليوم الاول لا يسمى اول الشهر ويصح نفيه عنه وكذلك لا يسمى اوسط الشهر آخره ولا يفهم ذلك من اطلاقه لفظه فوجب ان لا يصرف كلام الحالف اليه ولا يحمل عليه

والمنطقة حكمة ذلك بأمر مختص به فيبقى الار في حق من سواه على النفي ، وان حلف لاكلمت فلانا في حكمة ذلك بأمر مختص به فيبقى الار في حق من سواه على النفي ، وان حلف لاكلمت فلانا في كلمته سكران حنث لان السكران يكلم وبحنث وربما كان تكليمه في حال سكره أضرمن تكليمه في صحوه وان كلمته سكرانة حنث لان حكمها حكم الصاحي وان كلمته وهوصبي أو مجنون يسمع وبعلم أنه مكلم حنث وان جنت هي ثم كلمته لم يحنث لان الغلم مرفوع عنها ولم يرق لكلامها حكم

(فصل) فان حلف لا يكلم انسانا فسكلم بحيث يسمع فلم يسمع انشاغه أو غفلته حنث لانه كلمه وانما لم يسمع لغفلته أر شغل قلبه ، وان كلمه ولم بعرفه فان كانت عينه بالطلاق حنث قال احمد في رجل حلف بالطلاق أن لا يكلم حماته فرآها بالايل فقال من همذا ؟ حنث قد كنها ، وان كانت عينه بالله أو عينا مكفرة فالصحيح أنه لا يحنث لا نه لم يقصد تكليمه فأشبه الناسي ولانه ظن المحلوف عليه غيره وأشبه نفير اليمين ، وان سلم عليه حنث لا نه كلمه بالسلام ، وان سلم على جماءة هو فيهم وأراد جميعهم بالسلام حنث لانه كلمهم ، وان قصد بالسلام من عداه لم يحنث لا نه أنما كلم غيره وهو يسمع وان لم بعلم أنه فيهم ففيه روايتان (إحداهما) يحنث لانه كلمهم جميعهم وهو فيهم (وانثانية الا يحنث لانه كلمهم جميعهم وهو فيهم بالنسيان والجنث لم يقصده وعكن حمل قوله في الحنث على المين بالطلاق والعتق لانه لا يعذر فيها بالنسيان والجهل في الصديح من المذهب وعدم الحنث على ليمين المكفرة ، فان كان الحالف إماما والمحلوف عليه مأموما لم يحنث بتسليم الصلاة و يحتمل أن لا يحنث بحال لان هذا لا يعد تكليا ولا يريده الحالف ، وان حلف في غير الصلاة و يحتمل أن لا يحنث بحال لان هذا لا يعد تكليا ولا يريده الحالف ، وان حلف في غير الصلاة و يحتمل أن لا يحنث محال لان هذا لا يعد تكليا ولا يريده الحالف ، وان حلف

(مسئلة) (وان قال اذا مضت سنة فأنتطالق طلقتاذا مضى اثنا عشر شهراً بالاهلة ويكمل الشهر الذي حلف الى تمام اثنى عشر شهراً بالاهلة)

لقوله تمالى (يسأ لونك عن الاهلة قل هي واقيت للناس) فان حلف في أول شهر فاذا مضى اثناعشر شهراً وقع طلاقه وان حلف في اثناء شهر عددت ما بقي منه ثم حسبت بعد بالاهلة فاذا مضت أحد عشر شهراً بالاهلة نظرت ما بقي من الشهر الاول فكلت ثلاثين يوما لان الشهر اسم لما بين هلالين فان تفرق كان ثلاثين يوما، وفيه وجه آخر انه تعتبر الشهور كلها بالعدد في على أحمد في من نذر صيام شهرين كان ثلاثين فاعترض الايام قل يصوم سنين يوما، وان ابتداً من شهر فصام شهرين كانا عمانية و خمسين يوما اجزاً ووذلك لانه لما صام نصف شهر وجب تكيله من الذي يليه فكان ابتداء النانى من نصفه أيضاً فوجب ان يكله بالعدد وهذا المعنى موجود في السنة، ووجه الاول انه امكن استيفاء أحد عشر شهراً بالاهلة فوجب الاعتبار بها كما لوكانت عينه في أول شهر ولا يازمه ان يم الاول من الثانى بل يتمه من آخر الشهور وان قال اردت بقولي سنة اذا انساخ ذو الحجة قبل لانه يقر على نفسه عالم فاغظ

(مسئلة) (وان قال أذا مضت السنة فالت طالق طلقت بانسلاخ ذي الحجة)

لايكلم فلانا فكلم انسانا رفلانا يسمع يقصد بذلك امهامه كه قال الهائة أينك أعنى واسمعي بإجارة خنث نص عليه أحمد قال اذا حلف لايكلم فلانا فكلم انسانا وفلان يسمع يريد بكلامه اياه المحلوف عليه حنث لانه قد أراد تكليمه

وروي عن أبي بكرة ما يدل على أنه لا يحنث قانه كان حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فنزم زياء على الحج فجا، أبو بكرة فدخل قصره وأخذ ابنه في حجره فقال إن أبك بريد الحج والدخول على زوج رسول الله على الماء السبب وقد الم أناغير صحح ثم خرج رلم بو أنه كامه و لاول الصحيح لأنه أسمعه كلامه ويده به فأشبه ملو خاطبه به ولان به مقصود تكايمه قد حصل بامهاء، كلامه

(فصل) قان كتب اليه أو أرسل اليه رسولا حنث إلا أن يكون قصد أن لايشانهه نص عليه أحمد وذكره الحرقي في موضع آخر وذلك لقول الله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله يلا وحيا أو من ورا، حجاب أو يرسل رسولا) ولان الفصد بالنرك لكلامه هجرانه ولا يحصل مع مواصاته بالرسل والكتب ، ويحتمل أن لا يحنث إلا أن ينوي ترك ذلك لان هذا ليس بتكليم حقيقة ولو حلف ليكلمنه لم يعر بذلك الا أن ينويه فكذلك لا يحنث به ولو حلف لا يكلمه فأرسل انسانا يسأل أهل العلم عن مسئلة أو حديث فجا الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث بذلك ، وإن حلف لا يكلم امرأته فجامعها لم يحنث بلا أن تكون نيته هجرانها ، قال أحمد في رجل قال لا، وأنه إن كامنك خمسة أيام فأنت طلق

لانه لما عرفها بلامالتعريف انصرفت الىالسنة المعروفة التي آخرها ذوالحجة وان قال أردت بالسنة اثنى عشر شهراً قبل لان السنة اثنا عشر شهراً حقيقة

﴿ مسئلة ﴾ (واذا قال انت طالق في كل سنة طلقة فهذه صفة صحيحة)

لأنه علك إيقاعه في كل سنة فاذا جمل ذلك صفة جاز وكون ابتداء المدة عقيب بمينه لان كل أبت بطلق العقد ثبت عقيبه كقوله والله لا كلك سنة فنقع الاولى في الحال لانه جعل السمنة ظرفا للطلاق فيقع في أول جزء منها وتقع النابية في أول النابية والثالثة إن دخلتا عليها وهي في نكاحه للطلاق فيقع في أول جدد نكاحها عدمًا أو راجعها في عدة الطلفة الاولى وعدة الثانية أو جدد نكاحها بعد أن بانت فان انقضت غدتها فبانت منه ودخلت السنة الثانية وهي بائن لم تطلق له كونها غير زوجة لهفان تزوجها في أثنائها اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عتيب تزوجه بها لانه جزء من السنة الثانية التي جملها ظرفا للطلاق ومحلا له وكان سببله أن يقع في أولها فنع منه كونها غير محل للطلاق لعدم نكاحه حيئذ، فاذا عادت الزوجة وقع في أولها ، وقال الفاضي تطلق بدخول السنة المالثة، وعلى قول التميمي حيئذ، فاذا عادت الزوجة وقع في أولها ، وقال الفاضي تطلق بدخول السنة المالثة، وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة ثم نكحها طلقت عقيب زومجها ثم طلقت الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة و على قول القاضية واختلف

أنه أن بجامعها ولا يكلمها و فقال أي شي كان بدوهذا أيسرؤها أو يفبظها فان لم بكن له نيسة فله أن يجامعها ولا يكلمها و وإن حلف لا يقر أكناب فلان فقرأه في نفسه ولم بحرك شفتيه به حنث لان هذا قراء قال كتب في عرف الماس فن صرف يمينه اليه إلا أن ينوي حقيقة القراء ، قال أحمد اذا حلف لا فرأت افلان كتابا ففتحه حتى استقصى آخره الا أنه لم بحرك شفتيه فان أراد أن لا يعلم مافيه وقرأه

(فصل) فأن قال لامرأته ان بدأنك بالكلام فأنت طاق فقالت ان بدأنك بالكلام فمبدي حو أنحلت بينه لامه لما خاطبته ببمينها فانته البداية بكلامها و بقيت بمينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت بينها أينا ، وإن بدأته هي عنق عبدها هكذا ذكره أصحابنا ويحتمل أنه ان بدأها بالكلام في وقت آخر حنث لان ذلك يسمى بداية فتماراته بمينه إلا أن ينري ترك البداية في هذا الوتت أو همذا المجلس فينقيد به

(فصل) قان قال لاهر أنيه ان كامها هذين الرجاين فأنها طالقةان فكامت كل واحدة رجلا ففيه وجهان :

(أحدهما) يحنث لان تكايمهما وجد منهما فحنث كالو قال إن حضاً فأنها ط القتان فحاضت كل واحدة دابتها واحدة حيضة وكذلك لو قال ان ركبها دابتيكما فأنهما طالقتان فركبت كل واحدة دابتها

(والوجه الثاني) لابحث حتى تكلم كل واحدة منها الرجلين معا لانه عالى طلاتها بكلامها

في مبدأ السنة النانية فظاهر ما ذكره الفاضي أن أولها بعد انقضاء اثنى عشر شهراً من حين يميذ له وكذلك قال أصحاب الشافعي، وقال أبو الخطاب التداء السنة الثانية أول المحرم على ما ذكرناه لانها السنة المعروفة فاذا علق ما يتكرر على تكرر السنين الصرف إلى السنين المعروفة لقول الله تعالى (أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام)

(مسئلة) (وإن قال أُردت بالسنة اثني عشر شهراً فبل لأنها سنة حتيقة ، وهل يقبـل في الحكم العكم الحكم الحكم

(أصحها) أنه يقبل لما ذكرنا (والثانية) لا يقبل لا به نخالف الفاهر وإن قال أردت أن أبتدى. السنين من المحرم دبن ولم يقبل في الحكم ذكره الماضي لانه خلاف الظاهر .قال شيخنا والاولى أنه يخرج على روايتين لانه محتمل مخالف للظاهر

﴿ مسئلة ﴾ (وإدا قال أنت طالق يوم يقدم زبد فقدم ليلا لم تطلق إلا أن بريد باليوم أوقت فتطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره)

(مسئلة) (وإن قدم ميناً أو مكرهاً لم تطلق)

إداكان محمولا لم تطلق لانه لم يقدم وإنما قدم به وهذا قول الشافعي ونفل عناأني بكر أنه يحنث

لها فلا أطأق واحدة بكلام الاخرى وحدها وهذا أظهر الوجهين لأصحاب الشافعي، وهكذا لو قال ان دخلها هاتين الدارين فالحمكم فيها كلاولى وهذا فيما لم تجر العادة بانفراد الواحد به، فأما ماجرى العرف فيه بانفراد الواحد فيه بالواحد كنحو ركبا دابة بهما والبسائو بيهما وتقلد اسيفيهما واعتقلا رمحيهما ودخلا بزوجيهما وأشباه هذا قانه بحنث اذا وجد منها منفردين، ومالم تجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين ، ولو قال ان أكابها هذين الرغينين فأكلت كل واحدة منهها رغيها يحنث لانه يستحيل أن نأكل كل واحدة منها رغيها الرغيفين مخلاف الرجلين والدارين

(فصل) فان قال أنت طالق ان كلمت زيد آو محد م خالد لم تطابق حتى تكام زيداً في حال يكون فيها محمد مع خالده و ذكر القاضي أنه يحنث بكلام زيد فقط لان قوله محمد مع خالد استثناف كلام بدلبل أنه مرفوع والصحيح والمحديد والمناه لا نه متى آمكن جعل الكلام بتصلاكان أولى من قطعه و الرفع لا ينفي كو نه حالا فان الجملة من المبتدأ والحبر تكون حالا كقوله تعالى (اقنرب الماس حساج مع في غفلة معرضون) وقال زالا استمعوه وهم لمعبون وأخاف أن يأكله الله ثب وأنم عنه غافلون) وهذا كثير فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه مع إمكان وصله به ، ولو قال ان كلمت زيداً ومحمد مع خالد فأنت طابق لم تطانى حتى تمكم زيداً في حال كون محمد مع خالد ، ولو قال أنت طابق ان كلمت زيداً وأنا غائب لم تطانى حتى تكلمه في حال غيبته ، وكذلك لو قال أنت طابق ان كلمت زيداً وأنت طابق ان كلمت زيداً وأنت طابق ان كلمت زيداً وأنت عالى ما له تطانى حتى تكلمه في حال غيبته ، وكذلك لو قال أنت طابق ان كلمت زيداً وأنت

لان الفعل ينسب اليه ولذلك يقال دخل الطعام البلد إذا حمل اليه ولو قال أنت طالق إذا دخل الطعام البلد طلقت إذا حمل اليه

ولنا أن الفعل ليس منه والفيل لا ينسب إلى غير فاعله إلا مجازاً والكلام عند تحقيقه إذا أبكن فأما الطمام فلا يمكن وجود الفيل منه حقيقة فتعين حمل الدخول فيه على مجازه، فأما إن قدم بنفسه لا كراه فعلى قول الخرقي لا مجنث وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي، وقال أبو بكر بحنث وحكاه عن أحمد لان الفيل منه حقيقة و نسب اليه قال الله تعالى (وسيق الذين كفروا إلى جهم زمواً حتى إذا جاءوها) وبصح أمر المسكره بالفعل قال الله تعالى (ادخلوا أبواب جهم) ولولا أن الفعل بتحقق منه لما صح أمره به، ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت الصفة منه كان كوجود الطلاق منه وهذا فيما إذا طاق وإن كانت له نية حمل عليها كلامه ويقيد بها

(فصل) فأن تدم مختاراً حنث الحالف سواء عم القادم باليمين أو جهاها قال أبو بكر الحلال يقع الطلاق قولا واحداً وقال أبو عبد الله بن حامد إن كان النادم بمن لا يمنع القدوم بيمينه كالسلطان والحاج والرجل الاجبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهاه وإن كان بمن يمتنع باليمين من القدوم كقرابة لها أو لاحدها أو غلام لاحرها فجهل اليمين أو نسيها فالحريم فيه كما لوحلف على فعل نفسه ففعله عبداً و ناسياً وفي ذلك روايتان كذلك همنا وذلك أنه إذا الم يكن ممن تمنعه اليمين كان تعليهاً للطلاق

راكبة أو هو راكب أو ومحد راكب لم نطلق حتى تكامه في نلك الحال . وثوقال أنت طائق ان كلمت زيداً ومحمد أخوه مريض لم تطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مربض

(فصل) قان قال أن كلمنني الى أن يقدم زيد أو حتى يقدم زيد قأنت طالق فكلمته قبل تدومه حنث لانه مد المنم الى غاية هي قدوم زيد فلا مجنث بعدها ، قان قال أردت ان استدمت كلامي من الآز الى أن يقدم زيد دين ، وهل يقبل في الحكم ? بحتمل وحبهن

(فصل) فان قال أنت طالق ان شئت أو إذا شئت أو متى شئت أو كيف شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أو حيث شئت لا تطلق حتى تشاء يرتنطن بالمشبئة باسانها فتقول قد شئت لان ما الفلب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فتعلق الحديم بما ينعلق به دون ما في الفلب فلو شا.ت بقلبها دون نطقها لم يقع طلاق . ولو قالت قد شئت باسمانها وعي كارعة لوقع الطلاق اعتباراً بالنطق ، وكذلك از علق الطلاق مهيئة غرها ووقى وجدت المشيئة باللسان وتع الطلاق سوا، كان على نفور أو النراخي نص عليه أحد في تعلبق الطلاق عشيئة فلان وفيا إذا قال أنت طالق حيث شئت أو أنى شئت وضو هذا قال الزهري وقتادة عرقال أبو حيفة دون صاحبيه إذا قال أنت طالق كيف شئت نظاق في الحال طنة رجعية لان هذا ايس شهر ط واتما هوصفة للطلاق الوقع بمشيئتها

على صفة والم يكن يميناً فأشبه ما لو علقه على طلوع الشمس وإن كان بمن يمننع كان يمينا فيعذر فبها بالنسيان والجهل وينبغي أن تعتبر على هذا القول نية الحالف وقرائن أحواله الدالة على قصده فان كان قصده بيمينه منع القادم من القدوم كان بدينا وإن كان قصده جمله صفة في طلائها مطلفة لم يكن يمينا ويستوي فيه علم الفادم وجهله ونسيانه وجنونه وإفافته مثل أن يقصد طلاقها إدا حصل معها بحرمها ولا يطلقها وحدها و تعتبر قرائن الاحوال فتى على للجين على قدوم غائب بعيد يعلم أنه لا يعلم المحين ولا يمننع بها أو فعل صغير أو مجنون أو من لا يدتنع بها لم تكن بمينا وإن علق ذلك على فعل حاضر يعلم سمينه و يمتنع لاجابها من فعل ما علق الطلاق عليه كان عينا ومتى اشكلت الحال فينبغي أن على الطلاق لان لفظه يقتضي وقوع الطلاق عند وجود هذه الصفة على العموم وإنما ينصرف عن ذلك بدليل فتى شككنا في الدليل المخصص وجب العمل بمقتضى العموم

(فعمل) فان قال إن تركت هذا الصبي يخرج فأنت طالق فانفلت الصبي بغير اختيارها فخرج فان كان نوى ان لا يخرج فقد حنث وإن نوى أن لا تدعه لم يحنث نص أحمد على معنى هذا وذلك لان اليمين إذا وقعت على فعلها فقد فعل الخروج بغير اختيار منها فكانت كالمكره إذا لم يمكنها حفظه ومنعه وإن نوى فمله فقد وجد وحنث وإن لم تعلم نيته انصرفت بمينه إلى فعلها لانه الذي تناوله لفظه فلا محنث إلا إذا خرج بتفريطها في حفظه أو باختيارها

وليا أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فأشبه ما لو قال حيث شئت، وقال الشافعي في جميده الحروف ان شا.ت في الحال والا فلا تطلق لان هذا تعليك الطلاق فكان على الفور كقوله اختاري وقال أصحاب الرأي في ان كقوله وفي سائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في التراخي فحمات على مقتضاها بخلاف ان فاتها لاتقتضي زمانا وانما هي لمجرد الشرط فتقبد بالفور بقضية التمليك. وقال الحسن وعطا، إذا قال أنت طان ان شئت انا ذاك لها ماداما في مجلسهما

وانا أنه تعلمين الطلاق على شرط فكان على النواخي كسائر التعلميق ولأنه إزالة ملك معلق على المشيئة فكان على النراخي كالعنق وفارق اختاري فأنه ليس بشرط انماهو تخيير فتقيد بالمجلس كخيار الحجلس وأن مات من المشيئة أو جن لم يتم الطلاق لان شرط الطلاق لم يوجد، وحكي عن أبي بكر أنه يقم وليس بصحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقم إذا تعذر شرطه كا لو قال أنت طالى أن دخلت الدار وأن شا، وهو مجنون لم يقم طلاقه لانه لاحكم لكلامه وأن شا، وهو سكران فالصحيح انه لا يقم لانه زائل العقل فهو كالحجنون

وقال أصحابنا يخرج على الروايتين في طلاقه والفرق بينهما أن أيقاع طلاق تعليظ عليه كيلا تكون المعصية سببا المتخفيف عنه وههنا أنما يقع الطلاق بغيره فلا يصح منه في حال زوال عقله ، وأن شا. وهو طفل لم يقع لأنه كالجنوز وأن كان يعقل العالاق وقع لان له مشيئة ولذلك صح اختياره

(فصل) وإن حلف لا أخذ حقك مني فأكره على دفعه أو أخذه منه قهراً حنث لان المحلوف عليه فيل الاخذ وقد أخذه مختاراً وإن أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على الفدوم وإن وضعه الحالف في حجره أو بين يديه أو جبه فلم يأخذه لم محنث لان الاخذماوجد وإن أخذه الحاكم أو السلطان من الغريم فدفعه إلى المستحق فأخذه فقال الفاضي لايحنث وهومذهب الشافعي لانه ما أخذه منه وإن قال لا تأخذ حقك على حنث لانه قد أخذ حقه الذي عليه والمنصوص عن أحمد أنه محنث في الصورتين فاله أبو بكر وهو الذي يقتضيه مذهبه لان الا عان عنده على الاسباب لا على الاسهاء ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كان آخذاً لحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله تعالى (وأخذنا منهم ميثافا غليظا) وقال (ولقد أخذ الله ميثاق بني اصرائل) وإن كان اليمين من صاحب الحق فحلف لا اخذت حقى فالتفريع فيها كالتي قبلها فان تركها الغريم في أثناء متاع في خرج ثم دفع الخرج إلى الحالف فأخذه ولم يعلم أنها فيه لم يحنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها الغرج منها ، وإن كانت اليمين لا أعطيك حقك فأحذه الحاكم منه كرها ودفعه إلى الغريم لم محنث وان أكرهه على دفعه الى الغرج على الوجهين في المسكره وان أعطاه باختياره حذث وان وضعه في حجره وان أحييه أو صندوقه وهو يعلم حذث لا نه اعطاه وان دفعه الى الخرج الد فعمه الى الغريم أنه باختياره فدفعه الى الغرب حنث وقال القاضي لابحنث والمذهب انه يحنث لانه أوصله اليه مختاراً ومندا الله باختياره فدفعه الى الغرب حنث وقال القاضي لابحنث والمذهب انه يحنث لانه أوصله اليه مختاراً

لاحد أبويه وان كان أخرس فشا. بالاشارة وقع العالاق لان اشارته تقرم مقام نطق الناطق ولذلك وقع طلائه بها وان كان ناطقا حال التعليق فخرس ففيه وجهان (أحدهما) يقع العالاق بها لان طلاقه في نفسه يقع بها لأنه حال التعليق كأنه لايقع إلا في نفسه يقع بها لأنه حال التعليق كأنه لايقع إلا بالنعاق فلم يقم بفيره كما لو قال في النعابق ان نطق فلان بمشيئته فهي ط لق

(فصل ا فازقيد المشيئة بوقت فقال أنت طائق ان شئت البوم نقيد به فان خرج اليوم قبل مشيئها لم نطاق وان علقه على مشيئة اثنين لم يقع حتى توجد مشيئتها و خرج القاضي وجها أنه يقع بمشيئة أحدهما كما يجاث بغمل بعض المحلوف عليه وقد بينافساد هذا فان قال أنت طائق أن شئت وشاء أبوك فقالت قد شئت أن شما أبي ، نقال أبوها قد شئت لم تطاق لا نها لم تشأ فان المشيئة أمر خفي لا يصح تعليقها على شرط وكذلك لو قل أنت طائق أن شئت فقالت قد شئت أن شئت أن شئت أن أما أو ها قد شئت أن شئت فقال قد شئت أن قالت قد شئت أن طاعت الشمس لم يقع ، نص عليه أحمد على مهنى هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال أبن المذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال أبن المذر أجم كل من نحفظ عنه من أنها قد ردت العلم ولا يلز بها الطلاق واز شاء فلان وذلك لانه لم توجد منها مشيئة وأنما وجد منها تعلم أحدها على الغرد والآخر على التراخي وقع الطلاق لان المشيئة ، وأن علق الطلاق على مشيئة أثنين فشاء أحدهما على الغرد والآخر على التراخي وقع الطلاق لان المشيئة قد وعدت عنهما جميعا

فأشبه مالو دفعه الى وكيله فأعطاه اياه ولان الإيمان على الاسباب لا على الاسهاء على ماذكر ناه فيما مضى (فصل) وان قال ان رأيت أباك فأنت طالق فرأته مينا أو نا عا او معمى عليه أوراً ته من خلف زجاج او جسم شفاف طلفت لانها رأته وان رأت خياله في ماء أو مرآة أر ضوء ه على حائط أو غيره لم تطلق لانها لم تره وان اكرهت على رؤيته خرج على الوجهين

(باب تمليق الطلاق بالشروط)

يصح ذلك من الزوجولا يصح من الاجنبي فلو قال ان تزوجت فلانة أو ان تزوجت أمرأة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها وعنه تطلق

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في هذه المسأله فالمشهور عنه انه لا يقع الطلاق وهو قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وبه قال عطاء والحسن وعروة وجابر بن زيد وسوار الفاضي والشافعي وأبو نور وابن المنشذر ورواه الترمذي عن على رضي الله عنه وجابر بن عبد الله وسعيد بن جبير وعلى بن الحسين وشريح وغير واحد من فقهاء التابعين وروي عن أحمدر حمه الله ما يدل على وقوع الطلاق وهو قول النوري وأصحاب الرأي لانه يصح تعليقه على الاخطار فصح على الله ما يدل على وقوع الطلاق وهو قول النوري وأصحاب الرأي لانه يصح تعليقه على الاخطار فصح على

(فصل) فان قال أنت طانق الا أن تشائي أو يشاء زيد نقالت قد شئت لم تطانق وان أخرا ذلك طلقت وأن جن من علق الطلاق بمشيئة طلقت في الحال لانه أرقع الطلاق وعلق رفعه بشرط لم يوجد وكذلك ان مات فان خرص فشاء بالاشارة خرج فيه وجهان بناء على وفرع الطلاق باشارة إذا علقه على مشائله .

(فصل) قان قال أنت طالق واحدة الا أن تشائي ثلاثًا فلم تشأ أو شاءت أقل من ثلاث طلقت واحدة وان قالت قد شئت ثلاثا فقال أبو بكر تطنق ثلاثًا ، وقال أصحاب الشافعي وأبي حنيفة لانطلق اذا شا.ت ثلاً الآن الاستشاء من الاثبات نفي فنقديره أنت طانق واحدة الا أن تشاني ثلاثا فلا تطلقي ولانه او لم يقل اللانه لما طانت عشيئتها اللائا فكذلك اذا قال اللائه لانه الما ذكر الالات صفة لمشيئنها الرافعة لطلاق الواحدة فيصير كما اوقال أنت طالق لاأن تكرري بمشيئنك ثلاثا وقال القاضي فيها رجهان . [أحدهما إلا تطلق لما ذكرنا (والثاني) تطاق ثلاثا لازالسابق الراغهم ن هذا الكلام ابقاع الثلاث اذا شائمها كما أو قال العلى درهم الا أزيقيم البينة بما ثة وخذ درهما الا أن تريد أكثر منه ومنه قول النبي ﷺ ﴿ البيمارُ بالخيار مالم يتفرقا الا بيم الخيار ﴾ أي إن بيم الخيار أبت الخيار فيه بعد تفرقهما وان قال أنت طالق ثلاثا الا أن نشائي واحدة فقالت قد شئت واحدة طانت واحدة على قول أبي بكر وعلى قولهم لا تطاق شيئا .

حدوث الملك كالوصية والاول اصح أن شاء الله تعالى لماروي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جددقال: قال رسول الله عَلَيْكَانِيْهِ « لانذر لا بن آدم فيما لا يملكولا عتق فيما لا يملكولا طلاق لا بن آدم فيمالا يملك» قال الترمذي هذا حديث حسن وهو أحسن ماروي في هذا الباب وعن عائشة أن رسول الله عَلَيْتُمْ اللَّهِ عَلَيْتُمْ قال « لاطلاق ولا عناق فيها لايملك ابن آدم وان عينها ، رواه الدار قطني وروي أيو كرفي الشافعي عن الحلال عن الرمادي عن عبد الرزاق عن معمر عن جوبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن على بن أبي طالب عن النبي عَلِيَكِ قال < لاطلاق قبل نكاح »قال أحمد هذا عن النبي عَلِيَكِيْثِ وعدةمن الصحابة ولان من لايقع طلاقه بالمباشرة لا تدمقد له صفة كالمجنون ولا نهقول من سمينًا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فيكون اجماعا قال أبو بكر في كناب الشافعي لامختلف قول أن عبدالله ان الطلاق اذا وقع قبل النكاح لايقع والرواية الاولى اصح لانه تعليق للطلاق قبل الملك فأشبهمالو قالـان دخات الدار فأنت طالق ثم تزوج الاجنبية ودخلت فان الطلاق لايقع بغيرخلاف نعلمه كذلك هذا

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ لَاجْنِبِيةَ أَنْ قَتْ فَانْتُ طَالَقَ فَتَرُوجِهَا ثُمَّ قَامَتُ لِمُ تَطَلَقَ﴾

رواية واحدة لا نعلم فيه - : لاقا لانه لم يضفه الى زمن يقم فيه الطلاق فأشبه مالو اسلم في معدوم ولم يذكر له أجلا يوجد السلم فيه (فصل) فان قبال أنت طالق لمشيئة فلان أو لرضاه أو له طلقت في الحال لان معناه أنت طالق للمؤنه قد شا، ذلك أو رضيه أو ليرضى به كةوله هو حر لوجه الله أو لرضى الله ، فان قال أردت به الشرط دين ، قال الفاضي يقبل في الحكم لانه محتمل ، فان ذلك يستعمل الشرط كةوله أنت طالق الدنة وهذا أظهر الوجهين لأصحاب الشافعي

(فصل) فأن قال أنت طالق ان أحببت أو انأردت أو ان كرهت احتمل أن يتملق الطلاق بيتملق الطلاق بيتملق الطلاع عليها إلا بيتملق المسائها قد أحببت أو أردت أو كرهت لان هذه المعاني في القلب لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قولها فتعلق الحسم بها في القلب من ذلك يمكون اللسان دليلا عليه فعلى هذا لو أقر الزوج بوجرده وقع طلاقه وان لم يتلفظ به ولو قالت أنا أحب ذلك ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق وان قال ان كنت تجبين أن يعذبك الله بالنار فانت طالق فقالت أنا أحب ذلك فقد سئل أحمد عنها فلم يجب فيها بشيء وفيها احتمالان

[أحدهما] لانطاق وهوقول أبي ثور لان الهبة في الفلب ولا توجد من أحد محبة ذلك وخبرها محبّها له كذب معلوم فلم يصلح دليلا على مافي قلبها

(والاحمال الثاني) أنها طلق وهر قول أصحاب الرأي لان مافي القاب لا يوقف عليه إلا من السانها فقتضى تعليق الحسكم بالمظام الله كاذبة كانت أو صادقة كالمشيئة ولا فرق بين قوله أن كنت تحمين ذلك وبين قوله أن كنت تحمين هلبك لان الحبة لا تركمون إلا بالقلب

(مسئلة) (وان علق الزوج الطلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده) لانه أزالة ملك بني على التغليب والسراية اشيه العتق

(مسالة) (وأن قال عجات ماعلةته لم يتعجل)

لانه تعلق بالشرط فلم يكن له تغييره فان أراد تعجيل طلاق سوى اللك الطلقة وقعت بها فاذا جاء الزمن الذي علق الطلاق به وهي زوجته وقع بها الطلاق المعلق

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال سبق أساني بالشرط ولم ارده وقع في الحال)

لانه أَقْرَ عَلَى نَفْسُهُ عَا يُوجِبِ التَّغْلِيظُ مَنْ غَيْرُ تَبْمَةً وَهُو عِلْكُ ايقَاعِهُ فِي الحال

(فصل) وإذا تخال الشرط وحكمه غيرهما تخللا منتظا كقوله انت طالق بإزانية أن قت لم يقطع النعليق وقال القاضي يحتمل أن يقطعه ويجعل كسكنة كما لو قال بينهما سمجان الله أو أسمتغفر الله ذكر مصاحب المحرر

(مسئلة) (قان قال أنت طالق ثم قال أردت أن قمتدين)

لانه أعلم بنيته وما ادعاه محتمل فأشبه مالو قال انت طالق ثم قال من وثاقي ولم يقبل في الحكم نص عليه لانه يدعي خلاف مايقتضيه الحلاق اللفظوقال شيخنا في كتاب الكافي يخرج على روايتين

(فصل) قان قال أنت طالتي انشاء الله تعالى طالفت وكذلك ان قال عبدي حر انشا. للله نعالي عنق نص عليه احمد في رواية جماعة وقال ايس هما من الإيمان و مهذا قال سعيد بن المسيب والحسن ومكحول وقتادة والزهري وماقك واقليث والاوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد مايدل علىأن الطلاق لايقمو كذلك العتاق وهو قول طاوس والحبكم وأي حنينة والشانمي لانه علقه علي مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقم كا لو علقه على مشيئة زيد وقد قال رسول الله عَيْمَالِيُّهُ ﴿ مَن حَلَفَ عَلَى عَيْنَ فَقَالَ أَنْ شَاءَ اللَّهُم بِحَنْثُ رواه النرمذي وقال حديث حسن

ولنا ماروى أبر جمرة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال الرجل لامرأنه أنت طالق ازشا. الله نهي طالق ؛ رواه أبو حنص باسناده وعن أبي بردة نحوه

وروى ابن عمر وأبو سعيد قال : كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ ثرى الاستثناء جائراً في كل شيء الا في العدِّق والطلاق ذكره أبو الخطاب وهذا نقل للاجماع ، وإن قدر أنه قول بعضهم ولم ينلم له مخالف فهو اجماع ، ولانه استشا يرفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله أنت المالق ثلاثا الا ثلاثا ولانه أستثناء حكما في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، ولانه إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال أبرأتك ان شا. الله أو تعايق على مالا سبيل الى علمه فأشبه تداينه على المستحيلات والحديث لاحجة لهم فيمه فان العالاق والعتاق انشاء وايس بيدين مقيقمة وأن سمى بذلك فمجاز

(احداهما) لايقبل لماذكرنا والثانية يقبل لانه محتمل اشبه مالو قال انت طالق ثم قال اردت مرخ وثاقي وهذا مثله والله أعلم

(نصل) وادوات الشرط ست ان واذا ومتى ومن وأي وكلا

﴿ مُسَلَّةً ﴾ (وليس فيها ما يقتضي النكرار الاكلا)

لان موضوعها للتكرار قال الله تمالى(كلما أوقدواناراً للحرب اطفأها الله) ولا نعلم في ذلك خلافا فأما متى ففيها وجهان

(احدها) انها تقتضي التكرار ذكره أبو بكر لأنها تستعمل للتكرار بدليل قول الشاعر متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

أي في كل وقت ولانها تستعمل في الشرط والجزاء ومتى وجد الشرط ترتب عليه جزاؤه(الثاني) لاتقتضيه قال شيخنا وهو الصحيح لانها أسم زبن يمنى أي وقت وبمعنى اذا فلا تقتضي مالايقتضيانه وكونها تستعمل للتكرار في بعض أحيانها لايمنع استعالها في غيره مثل اذا وأي وقت فانهما يستعملان في الامرين قال الله تعالى (واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم -- واذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلامعليكم - واذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها ?) وقال الشاعر

قوم أذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا اليه زرافات ووحدانا

لانترك الحقيقة من أجله ثم ان الطلاق انما سمي يمينا اذا كان معلقا على شرط يمكن تركه وفعله ومجرد قوله أنت طالق ليس بيمين حقيقة ولا مجازاً فلم بمكن الاستثناء بعد يمين ، وقولهم علقه على مشيئة لانعلم قلما قد علمت مشيئة الله الطلاق بمباشرة الآدمي سببه قال قنادة قد شاء الله حين أذن أن يطلق ولو سلمنا أنها لم تعلم لكن قد علقه على شرط يستحيل علمه فيكون كنعليقه على المستحيلات يلغو وبقع الطلاق في الحال

(فصل) فان قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شا. الله فمن أحمد فيه روايتان (احداهما) يقع الطلاق بدخول الدار ولا ينفء الاستثنا. لان الطلاق والعتاق ليسا من الايمان ولما ذكرناه

في الفصل الأول.

(والثانية) لانطلق و هو قول أبي عبيد لانه اذا على الطلاق بشرط صار يمينا وحلما فصح الاستثناء فيه لعموم أوله عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم بحنث » وقارق مااذا لم يعلقه قانه ليس ببمين فلا يدخل في العموم

(فصـل) فان قال أنت طالق الا أن يشا. الله طالقت ووائق أصحاب الشافعي على هـذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم، وان قال أنت طالق ان لم يشأ الله أو لم يشأ الله وقع أيضاً في الحاللاز وقوع طلاقه الذا لم يشأ الله محال نلفت هذه الصـفة ورقع

وكذلك أي وقت وزمان فأنهما يستعملان للتكرار وسائر الحروف يجازى بها إلا أنها لما كانت تستعمل للتكرار وغيره لا تحمل على التكرار إلا بدليل كذلكحتي

﴿ مسئلة ﴾ (وكلها على التراخي إذا تجردت عن لم فاذا المصلت بها صارت على الفور إلا ان وفي إذا وجهان)
متى علق الطلاق بايجاد فعل بواحد منها كان على التراخي فان قال إن قمت أو إذا قمت أو من
قام منكن أو أي وقت قمت أو متى قمت أو كلما قمت فأنت طالق فمتى قامت طلقت لوجود الشرط وإن
مات أحدهما قبل وجود الشرط سقط اليمين

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اتصلت بها أي بلم صارت على الفور إلا ان فانها على النراخي لانها لا تفتضي وقتاً إلا ضرورة أن الفال لا يقع إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كله)

فاذا قال إن ام تدخلي الدار فأنت طالق ام بقع الطلاق إلاعندتمذر إبقاعه بالموت أومايقوم مقامه (مسئلة) (وفي إذا وجهان)

(أحدها) هي على البراخي وهو قول أبي حنيفة و نصر الفاضي لا نها تستعمل شرطا بمعنى ان. قال الشاعر ؛ * وإذا تصبك خصاصة فتحملي **

فِرْم بِهَا كُمَا يُجِزِم بَان ولانها تستعمل بمعنى متى وان واذا احتماتُ الامرين فاليقين بقاءالنكاح فلا يزول بالاحتمال (والآخر) أنها على الفوروهو قول أبي يوسف ومحمد وهو المنصوص عن الشافعي لانها اسم لزمن

الطلاق ويحتمل أن لايقع بنا. على تعليق الطلاق على المحال مثل قوله أنت طالق أن جمعت ببن الضدين أو شهر بت الما. الذي في الكوز ولا ما. فيه ، وأن قال أنت طالق لندخلن الدار أن شا. الله لم تطلق دخلت أو لم تدخل الأنها أن دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وأن لم تدخل علمنا أن الله لم يشأه لانه لو شا. وحجد فأن ماشا. الله كان وكذلك أن قال أنت طالق لاندخلي الدار أن شا. الله لما ذكرنا وأن أراد بالاستثنا، والشرط رده الى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الحلاف ماذكرنا في المنجز وأن لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه الى الدخول و يحتمل أن يرجع الى الطلاق

(فصل) فان على الطلاق على مستحيل فغال أنت طالق الرفتات الميت أو شربت الماء الذي في الكور ولا ماء فيه أو جمعت بين الضدين أو كان الواحد أكثر من اثنين أو على ما يستحيل عادة كفوله ان طرت أو صعدت الى السماء أو قلبت الحجر ذهباً أو شربت هذا النهر كله أو حملت الجبل أو شاء الميت فغيه وجهان: (أحدها) يقع الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق بما برفع جملته ويمنع وقوعه في الحال فغيه وجهان فلم بصح كامتثنا. الكلكا لو قالت أنت طالق طلقة لا نقع عليك أو لا تنقص عدد طلاقك (وانثاني) لا يقع لانه على الحال كقوله:

مستقبل فتكون كه في وأما المجازاة بها فلا تخرجها عن موضوعها فان متي بجازي بها ألا ترى الى قول الشاعر متى . تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ومن يجازى بها أيضا وكذلك أي وسائر الحروف ولم بخرجها ذلك عن كونها لاغور في النفي ومتى (فصل) وقولهم ان هذه الادوات الاربم في النفي تكون على الفور صحيح في كلا وأي ومتى فأنها تهم الزمان فاذا قال كلا لم اطلقك أو أي وقت لم أطلقك أو متى لمأطلقك فانت طالق ثم مضي زمن علك طلاقها فيه ولم يطلقها طلقت لوجود الصفة فانها اسم لوقت الفعل فيقدر بهذا ولهذا يصح السؤال به فتقول متى دخلت أو أي وقت دخلت أما من فليست من أسهاء الزمان أعا عم الاشتخاص فلا يظهر لي انها تقتضي الفور لذلك فعلي هذا اذا قال من لم اطلقها منكن فهي طالق لم تطلق واحدة منهن الا ان يتعذر طلاقها كما قانا في ان . . اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فان كل واحدة منها ليست من أسهاء الزمان

﴿ مسئلة ﴾ (وان تكرر القيام لم يتكرر الطلاق الا في كلما وفي متى في احد الوجهينوقدذكرنا دليل الوجهين في مقتضى التكرار وعدمه)

ر مسئلة ﴾ (فاذا قال اذا أكلت رمانة فانت طالق وكلا ا كلت نصف رمانة فانت طالق فاكلت ومانة طلقة والرمانة طلقة ولو ومانة طلقة ولو

أي لا آذبهم أبداً وقبل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقع في الحال لانه لا وجود له فلم تعلق به الهيفة و بقي مجرد الطلاق فوتع ، وان علقه على مستحيل عادة كالطيوان وصود السها، لم يقع لانه له وجود وقد وجد جنس ذلك في مهجزات الانبيا، عليهم السلام وكرامات الاوليا، فجاز تعليق الطلاق به ولم يقع قبل وجوده ، فاما ان علق طلاقها على نفي فعل المستحيل فقال أنت طالق ان لم تقتلي الميت أو تصعدى السها، طبقت في الحال لانه علقه على عدم ذلك وعدمه معلوم في الحال وفي الثاني فوقع الطلاق كالو قال أنت طالق لأشر بن الما، الذي الطلاق كالو قال أنت طالق ان لم أبع عبدي فيات العبد وكذلك لوقال أنت طالق لأشر بن الما، الذي أن الحرز ولا ما فيه أو لا تتان الميت وتع الطلاق في الحال لماذ كرناه ، وحكى ابو الحطاب عن القاضى أنه لا يقع طلاقه كا لو حاف المصعدت السها، أو ليطيرن فانه لا يحنث والصحيح أنه يحنث فان الما الف تعالى الله تعالى وأقسموا بالله جهد أيمانهم لا ببعث الله من بوت الى قوله وليما الذين كفروا أنهم كانوا كاذبين ولو حاف على نعل متصور فصار ممتنها حنث بذلك فلأن يحنث وليما حال عينه أولى

(فصل) واذا حاف لاشر بت من هذا النهر فاغترف منه وشرب حنث وأن حلف لاشر بت من «ذا لأنّا، فصب منه في أنا، آخر وشرب وكان الاما، كبيراً لا يمكن الله ب به حنث أيضا، وأن كان الشرب به ممكنا لم يحنث لان الاناء الصغير آلة للشرب فت صرف يمينه الى الشرب به مجلاف

حمل مكان كلا (أن) لم تطلق الاطافتين بصفة النصف ،رة وبالكال ،رة ولا تطلق بالنصف الآخر لانها لاتفتضى التكرار

(مسئة) (ولو علق طلاقها على صفات ثلاث فاجتمن في عين واحدة نحو ان يقول ان رأيت رجلا فأستطالق وأن رأيت أسود فانت طالق وان رأيت نقيها فانت طالق فرأت رجلا اسود فقيها طلقت ثلاثا) الوجود الصفات الثلاث فيه أشبه مالورات ثلاثة فيهم الثلاث صفات

ا فصل وهذه الحروف السنة إذا تقدم جناؤها عليها لم تحتج إلى حرف الفاء في الجزاء كقوله أنت طالق ان دخات الدار وان تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء الى حرف العاء إذا كان جملة من مبتدأ وخر كقوله: إن دخات الدارفأ نت طالق ، وانما اختصت الفاء لأنها للتمقيب فتربط بين الجزاء وشرطه وتدل على تعقيمه به .

﴿مسئلة﴾ (وإن قال ان الم أطلقك فأنت طالق لم تطلق إلا في آخر جزء من حياة أحدها إلا أن يكون له نية)

لان حرف ان موضوع للشرط لايقتضي زمناً ولا يدل عليه إلا من حيث أن الفعل المعلق به من ضرورته الزمان فلا يتقيد بزمن معين فما علق عليه كان على التراخي ســواء في ذلك الاثبات والنفي. (المغني والشرح الكبير) (الجزمالتامن)

النهر والانا، السكبير فانه لاتنصرف عينه إلا إلى الشرب من ماه ولو حلف لايشرب من بودى فشرب من نهر يأخذ منه لم بحنث وأن حاف لايشرب من ماه بودي فشرب من نهر يأخذ منه حنث و ذكر نحو فلا الفاضي لان بودى اسم لمسكان خاص فاذا تجارزه إلى مكان واه فشرب منه فما شرب ن بودى واذا كانت عينه على مائه فماؤه ماؤه حيث كان وأين نقل والذلك لو حلف لايا كل من تمر البصرة ما كله واذا كانت عينه على مائه فماؤه من بودى بانا، و نقله الى مكان آخر فشر به حنث في المسألتين جميما لان اغتراف الماه من بردى، ولو حاف لايشرب من ماه الفرات لم يحنث إلا بالشرب من ماه النهر المعروف بالفرات ، وأن حاف لايشرب من ماه فرات حنث بالشرب من كل ماه عدب لانه اذا الممروف بالفرات ، وأن حاف لايشرب من ماه فرات حنث بالشرب من كل ماه عدب لانه اذا عرفه بلام التعريف انصرف إلى النهر المعروف واذا ذكره صار قامه وم فيتناول كل مايسمي فرانا و كل عذب فرات وهذا مات عنب فرات قال الله تمال الأخر انصرف اليه ويقبل منه ذلك لانه قريب لا تبعد إرادته أجاج) ومتى نوى عينه المحتمل الآخر انصرف اليه ويقبل منه ذلك لانه قريب لا تبعد إرادته

(فصل) ولو حاف لايشتمه ولا يكلمه في المدجد ففعل ذلك في المدجد والمحلوف عليه في في ه حنث وان فعله في غير المدجد والمحلوف عليه في المسجد لم بحث ولو حاف لايضر به ولا يشجه ولا يقتله في المدجد ففعل والحائف في المدجد والمحلوف عليه في غيره لم بحنث ، وان كان الحالف في غير المدجد والمحلوف عليه في المسجد حنث لان الشم والكلام قول يستقل به القائل فلا يعتبر فيه حضور

فعلى هذا إذا قال إن لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً بعينه ولم يطلق اكان على التراخي لا يحنث بتأخره لأن كل زمن يمكن أن يفعل فيه ما حلف عليه فلم ينت الوقت ، فاذا مات أحدها علمنا حنثه حينئذ لابه يمكن إيقاع الطلاق بها بعد موت أحدها فتبين أنه يقع إذا لم يبق من حيانه ما يتسع لتطليقها وبهذا قال أبوحنيفة والشافعي ولا نعلم فيه بين أهل العلم خلافاً، ولو قال ان لم أطلق عمرة فيفصة طالق فأي الثلاثة مات أولا وقع الطلاق قبل موته لان تطليقه حفصة على وجه نتحل به يمينه أعا يكون في حياتهم جميعاً، وكذلك إن قال إن لم أعتق عبدي أو إن لم أضربه فامرأتي طالق وقع بها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم موتاً ، فأما ان عين وقتاً بلفظه أو نيته تعين وتعلقت يمينه به

قال أحمد إذا قال إن لم أضرب فلاناً فأنت طالق ثلاثاً فهو على ما أراد من ذلك لان الزمان الحلوف على ترك الفعل فيه تمين بنيته وارادته فصار كالمصرح به في لفظه فان مبنى الايمان على النية لقول النبي عَلَيْكَيْدُ « وأنما لامريء مانوى »

(فصل) ولا يمنع من وط، زوجته قبل فعل ما حلف عليه ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومالك وأبو عبيد لا يطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق . وروى الاثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب لهأ جل المولى كا لو حلف أن لا يطأها

المشتوم فيوجد من الشائم في المسجد وان لم يكن المشتوم فيه والسكلام قول فهر كالشنم ، وسائر الافعال المذكررة فعل متعد محله المضروب والمقتول والمشجوج فاذا كان محل في غيرالمسجد كان الفعل في غيره فيه فتبر محل المذعول به ولو حلف ليقتلنه يوم الجمعة فجرحه يوم الحنيس وسات يرم الجمعة فقال القاضي لا يحنث و ان جرحه يوم الجمعة فات يوم السبت فقال محنث لانه لا يكرن مقتولاحي يوت والما عنه لا يوم موته لا يوم ضربه ، ويتوجه أن يكون الحسكم في المسئلتين فيعتبر يوم جرح الايوم مرته لان القتل فعل الفاتل ولهذا يصح لامر به والنهي عنه ، قال الله تعالى (اقتلوا المشركين - ولا تفالوا أولاد كم والامر والنهي الما يتوجه إلى فعل ممكن فعله وتركه وذات نعل الآدمي من الحرح ونحوه اما الزهوق الفعل الفعل المفتي اليه كان تملا والدابيل الآدمي إلا الى تعالى الزهوق في المنافرة بعد الجرح وقبل الزهوق في المنافرة بعد الجرح وقبل الزهوق ولو حاف لا يقتله الم بحنث بذلك أبضا ، وبحتمل ولو حاف لا يبر حتى يوجد السبب والزهوق معا في يوم الجمعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط قاما بنسبته أن لا يبر حتى يوجد السبب والزهوق معا في يوم الجمعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط قاما بنسبته أن لا يبر حتى يوجد السبب والزهوق معا في يوم الجمعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط قاما بنسبته إلى الشرط وحده دون السبب وبعود فاما بنسبة في يوم الجمعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط قاما بنسبته إلى الشرط وحده دون السبب في عيد

(نصل إذا قال من بشر تني بتسدوم أخي نهي دانق فبشرته إحداهن وهي صادقة طالمت وان كانت كاذبة لم نطق لان النبشير خبر صدق بحصل به ما يغير البشرة من سرور أو غم ، وان

و لنا أنه نكاح صحيح لم يقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم فحل له الوط، فيه كالوقال ان طلمتك فأنت طالق، وقولهم الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق قلمنا هذا الاصل لم يقتض وقوع الطلاق فلم يقتض حكمه ولو وقع الطلاق بعد وطئه لم يضركما لو طلقها ناجزاً وعلى أن الطلاق ههنا انما يقع في زمن يمكن الوط، بعده بخلاف قوله ان وطئتك فأنت طالق.

(فصل) إذا كان المعلق طلاقاً باثناً هات لم يرثما لأن طلاقه أبنها منه فلم برثما كما لوطاقها الجزآ عند موتها فان مات ورثنه فص عليه أحمد في رواية أبي طالب اذا قال الرجل لزوجته أنت طالق ثلاثاً إن لم أنزوج عليك ومات ولم يتزوج عليها ورثنه ، وإن مات لم يرثما وذلك لانها تطلق في آخر حياته فأشبه طلاقه لها في لك الحال ونحو هذا قال عطاء ويحبي الانصاري . ويتخرج لنا أنها لا ترثه أيضاً وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وأبي عبيد لانه أنما طلقها في صحته وأنما تحقق شرط وقوعه في المرض فلم ترثه كما لو علقه على فعلما ففعلته في مرضه ، وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم تأت البصرة فأنت طالق فمات ورثته وان مانت لم يرثما فانه في الاول علق الطلاق على فعلما فاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كما لو وجه الاول على فعلما فاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كما لو غلب غله فامنع كان الطلاق فلم قاشبه مالو نجزه في الحال ، ووجه الاول أنه طلاق في مرض موته فنعه ميراثه اولم يمنعها كمالوطاقها

اخبرته به أخرى لم نطق لان السرور انما يحصل بالخبر الاول فان كانت الاولى كاذبة والثانية صادقة طلقت الثانية لان السرور انما يحصل بخبرها فكان هو البشارة ، وان بشره بذلك اثنتان أو ثلاث أو الأربع في دفعة واحدة طلقن كابن لان من تقع على الواحد في زاد قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يرد ومن يعمل مثقال ذرة شرايره) وقال (ومن يقات منكن فله ورسوله وتعمل صالحا نؤلها أجرها مرتبن) ولو قل من أخبرتني بقدوم أخي فهي طائق نقال القاضي هو كالبشارة لاتفال الا المخبرة الاولى الصادقة دون غيرها لان مراده خبر يحصل له به العلم بقدومه ولا يحصل خلك بكذب ولا بغير الاول

و يحتمل أن تطبق كل مخبرة صادقة كانت أو كاذبة أولا كان أو غيره لان الخبر يكون صدة وكذباو أولاومكررا وهواختيار أبي الخطاب والاول قرل القاضي ومذهب الشانهي على نحو هذا التفصيل (فصل) وإن قال أول من تقوم منكن فهي طالق أو قال لعبيده أول من قام منكم فهو حر نقام الكل دفعة واحدة لم يقم طلاق ولا عتق لانه لا أول فيهم وإن قام واحد أو واحدة ولم يقم بعده أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقم الطلاق والهتق لان الاول مالم يسبقه شي، وهذا كذه (والثاني) لا يقم طلاق ولا عنق لان الاول مالم يسبقه شي، وهذا كذه (والثاني) لا يقم طلاق ولا عنق لان الاول مائن بعده شي، والم بوجد ة فعلى هذا لا يحكم بوقوع ذلك ولا المقائه حتى ية بين من قيام أحد نهم بعدد فتنحل يمنه وان قام اثنان أو ثلاثة دفعة واحدة وقام هدهم آخر

ابندا، ولان الزوج أخر الطلاق اختياراً منه حتى وقع ما علق دليه في مرضه فصار كالمباشر له ، فأما ما ذكره عن أبي حنيفة فحسن إذا كان الفعل مما لا مشقة عليها فيه لان تركها له كفعلها لما حلف عليها لتتركه ، وإن كان مما فيه مشقة فلا ينبغي أن يسقط ميرائها بتركه ، كما او حلف عليها بترك ما لا بد لها من فعله .

(فصل) إذا حاف ليفعان شيئاً ولم يعين له وقتاً بافظه ولا نيته فهو على التراخي أيضاً لان لفظه مطلقا بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقييده ولذلك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بلى وربى لتأنينكم) وقال (قل بلى وربى لتبش ثم لنبؤن بما علمتم) وذلك على التراخي واا قال الله (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) كان ذلك على التراخي فأن الآية نرات في نوبة الحديبية في سنة ست وتأخر الفتح إلى سنة عمان ولذبك روي عن عمر أنه قال قلت للنبي عين الله قال « فانك آتيه ومطوف به » البيت و نتطوف به * قال « بلى أفا خبرتك أنك آتيه العام ? » قلت لا قال « فانك آتيه ومطوف به » وهذا لا خلاف فيه لعلمه .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال اذا لم أطلقك فأنت طالق ولم يطلقها فهل تطلق في الحال ? على وجهين ﴾ بناء على قوانا هي على الفور أو على التراخي وقد ذكرنا وجه القولين

[﴿] مَسَالَةً ﴾ (و إن قال كلا لم أطلقك فأنت طالق فمضي ز.ن يمكن فيه طلاقها ثلاثا ولم يطلقها

وقع الطلاق والعتق بالجماعة الذبن قاءوا في الاول لان الاول يقع على الكثير والقايل قال الله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به)

وحكي عن القاضي فيمن قال أول من يدخل من عبيدي فهو حر فدخل اثنان دفعة واحدة مُ دخل بمدهما ثالث لم يعتق واحد منهم وهذا بعيد فانهم قد دخل بعضهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذا بعيد فانهم قد دخل بعضهم بعد الثالث أحد فائه فيهم وهذا لا يستقيم الا أن يكون قال أول من يدخل منكم وحده ولم يدخل بعد الثالث أحد فائه لو دخل بعد الثالث أحد عنق الثالث لكونه أول من دخل وحده واذا لم يقل وحده فان الفظة الاول ثناول الجاعة كما ذكر نا وقال النبي عَلَيْكُ وأول من بدخل الجنة فقراء المهاجرين ٤

ولو قال : آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بعضهن لم بحكم بطلاق واحدة منهن حتى يتببن من دخول غيرها بموته أو موثهن أو غير ذلك فتبين وقرع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخات وكذلك الحكم في العثق

(فصل) وإذا حلف يمينا على فعل بافظ عام وأراد به شيئا خاصا مثل ان حلف لايغتسل الليلة وأراد الجنابة أو لاقربت لي فراشا وأراد ترك جماعها أو قال ان تزوجت فعبدي حر وأراد امرأة معينة أو قال إن دخل إلي رجل أو قال أحد فامرأتي طالق وأراد رجلا بعينه أو حلف لايأكل خمزا يربد خبز البرأو لا يدخل دارا يربد دار فلان أو قال ان خرجت فأنت طالق يربد الخروج إلى

وللقت ثلاثا) لان كلا تقتضي النكرار على ما بينا قال الله تعالى (كلا جاء أمةرسولها كذبوه) فيقتضي زمن تكرار الطلاق بتكرار الصفة والصفة عدم طلاقه لها، فاذا مضى زمن يمكن فيه أن يطلقها ولم يفعل مقد و جدت الصفة فتقع واحدة وثانية وثالثة ان كانت مدخولا بها وان لم تكن مدخولا بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بعدها لان البائن لا يقع عليها طلاق

﴿ مد ثمة ﴾ (ولو قال المامي أن دخات الدار فأنت طلق بفتح الحمزة فهو شرط لان العامي لا يربد بذاك إلا الشرط ولا يعرف أن مقتضاها التعليل فلا يربد فلا يثبت له حكم مالا يعرفه ولا يورده كا لو نطق بكامة الطلاق بلسان لا يعرفه وان كان نحويا وقع في الحال لان أن المفتوحة ليست لا شرط إنها هي التعليل فيهناه أنت طالق لانت دخلت الدار أو لدخواك الدار ، كقوله تعالى (يمنون عليك ان أحلوا . وتخر الجبال هدا أن دعوا لمرحن ولداً . وبخر جون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله وبكر) قال الفاضي هذا التفصيل قياس المذهب ، وحكى عن الحلال أن حكم النحوي حكم العامي بالله وبكر أنه لا يقع طلاقه بذلك الا أن ينويه لان العالاق مجمل على العرف في حقيما جميعا ، وقال أبو بكر تطلق في الحال في حقيما جميعا ، وقال أبو بكر تطلق في الحال في حقيما جميعا علا بمقتضى اللغة ، واختاف أصحاب الشافعي على اللائة أوجه (أحدها) يقيم الحال في حقيها جميعا ، قرل أبي بكر (والناني) يكرن شرطافي حق العاص وتعليلافي حق النحوى على ماذكره القاضي (والثالث) يقيم الطلاق إلا أن يكون من أهل الاعراب فيقول أودت الشرط فيقبل

الحمام أو قال إن مشيت وأراد استطلاق البطن فان ذلك يسمى مشيا قال النبي وليكيني لامرأة « ثم تستمشين » ويقال شربت مشيا ومشوا اذا شرب دوا. يمشيه فان يمينه في ذلك على ما نواه وبدين فيا بينه وببن الله تعالى ، وعلى يقبل في الحكم ؛ يخرج على روايتين، قال أحمد في الظهار فيمن قال لامرأته ان قربت لي فراشه فقال أردت الجماع لا يلزمه شي، وقال الشافعي ومحد بن الحسن لا يقبل قرله في الحكم في هذا كله لأنه خلاف الظاهر

ولما أنّه فسر كلامه بها يحتمله فتبل كما لوقال أنت طاق أنت طالق وقل أردت بالثانية التوكيد (فصل) وان حلف يمينا عامة لسبب خاص وله نيسة حمل عليها ويقبل قوله في الحسكم لان السبب دليل على صدقه، وأن لم ينو شيئا نقد روي عن أحمد مأيدل على أن يمينه تختص بما وجد فيه السبب، ذكره الخرقي فقال فان لم يكن له نية رجع إلى سدبب البمين وما هيجها فظاهر هذا أن يمينه مقصورة على محل السبب، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة

وروي عن أحمد ما يدل على أن يمينه تحمل على العموم قال قال فيمن قال لله على أن لا أصيد في هذا النهر لظلم رآه فتغير حاله فقال النـــذر يوفى به وذلك لان اللفظ دليل الحـــكم فيجب الاعتبار به في الخصوص والعدوم كا في لفظ الشارع

ووجه الاول أن السبب الخاص يدل على قصد الخصوص ويقوم مقام النية عند عدمها اللالنه

لانه لا بجرز صرف السكلام عن ، مقتضاه إلا بقصده ، قان قال أنت طابق اذ دخلت الدار طافت في الحال لان إذ الداضي ويحتمل أن لا يقع لان الطلاق لا يقع في زمن ماض كقوله أنت طابق أمس ومسئلة) (وان قل ان قمت وأنت طابق طلقت في الحال لان الواو ايست جوابا المشرط قان قال أردت بها الجزاء أو أردت أني أجعل قيامها وطلاقها شرطين لشيء ثم أمسكت دين لان ماقتله محتمل وهل يقبل في الحسكم؟ على دوايتين)

[إحداها] لا يقبل لانه خلاف الظاهر (واثانية) يقبل لان توله مجتمله وهو أعلم بمراده هوان جمل لهذا جزاء نقال ان دخلت المدار وأنت طالق فعبدي حرصح ولم يمنق العبد حتى تدخل لدار وهي طالق لان الواو ههنا فلحال كقول الله تعالى (لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ولو قل ان دخلت المدار طالقا فأنت طالق فدخات وهي طالق طائت أخرى لان هذا حال فجرى مجرى قوله ان دخلت لدار رائبة.

(فصل) قان قال ان دخلت الدار أنت طالق ام تطلق حتى تدخل، و به قال بعض الشافمية وقال محمد بن الحسن تطلق في الحال لأنه لم يعلقه بدخول الدار بالفاء التي انما يقتلق بها فيكون كلاما مستأنفاً غير معلق بشرط. فيثبت حكمه في الحال

ولنا أنه أنى بحرف الشرط. فيدل بذلك على أنه أراد : تعليق وانما حذف الغا. وهي مرادة كا

عابها فوجبأن يختص به الله ظ العام كاننية ، وفارق له الشارع فانه يريد بيان الاحكام فلا يختص بمحل السبب لكرن الحابة داعية الى معرفة الحكم في غير محل السبب . فعلى هذا لو قامت أم أنه لنخرج فقال ان خرجت فأنت طلق فرجات ثم خرجت بهدد ذقك أو دعاه انسان الى غدائه فقال امرأني طائق أن تفديت ثم رجع نتفدى في منزله لم بحنث على الاول ويحنث على الناني ، وان حلف لهامل أن لا يخرج إلا باذنه أو حلف بذلك على امرأنه أو مملوكه فعزل العامل وطلق المرأة وباع المعلوك أو حلف على وكيل فعزله خرج في ذلك كله وجهان

(فصل) وأن قال أن دخــل داري أحد فامرأتي طالق فدخلها هو أو قال لانسان إن دخل دارك أحد فعبدي حر فدخلها صاحبها فقال الفاضي لا يحنث لان قرينة حال المتبكلم تدل على أنه أنما يحلف على غيره ويمنع من سوأه فيخرج هو من العموم با قرينة ويخرج المحاطب من البيمن بها أيضا ويحتمل أن بجنث أخذاً بعموم اللفظ وإعراضا عن السبب كافي الني قبلها

(فصل) وإذا قال لامرأته إن رطانت فأنت طالق انصرفت يمينه إلى جماعها ، وقال محمد بن الحسن يمينه على الوط. بالقدم لانه الحقيقة ، رحكي عنه انه لو قال ردت به الجماع لم يق ل في الحكم

ولما أن الوط. إذا أضيف إلى المرأة كان في العرف عبارة عن الجماع ولهذا يفهم منه الجماع في الفظ الشارع في مثل قول الذي ﷺ « لا نوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة »

بحذف المبتدأ نارة والحبر أخرى الدلاة بافي المكلام على المحذرف، ويجوز أن بكون حذف الفاء على المقديم والتأخير ومها أمكن همل كلام المعاقل على غائسة وتصحيح على الفياد وجب، وفياذكر انصحيحه وفيا ذكر و الفاؤ، و رال قال أردت لا يفاع في الحال، وتع لا نه يقر على افسه بما هو أعظ، وان قال أنت طالق وان دخل لمدار وقع الطلاق في الحال لان معناه أنت طالق في كل حال ولا يمنع من ذلك دخرات الدار كقول الدي يتنظين عمن قال لا إله إلا الله دخل الجنة، وان زنى ان سرق، وقال وتنظيم على المرام وان قط والمي وتنظيم وان دخل المرام وان دخل المرام وان دخلت الأحرى فنى دخات الأولى بخرج على وابتين، نان قال ان دخات الدار فأنت طالق وان دخلت الاخرى فنى دخات الأولى طافت سوا، دخل الأخرى أن قال أردت الشرط الطلاق الثانية عام واحدة منها ومقد في المناه ما قلله المناه المار وان دخل أدت جال أن يشرط الطلاق الثانية عام وعلى ماراده، وان قال أردت أن دخول الثانية شرط الطلاق الثانية عام وعلى ماراده، وان قال الدر وان دخلت هذه الاخرى فأنت طالق قد قبل لا طق الإبدخولها ماراده، وان قال ان دخل الفرق الثانية عام وعلى ماراده، وان قال ان دخل الدار وان دخلت هذه الاخرى فأنت طالق قد قبل لا طق الإبدخولها ما المادة المن المراء الماذ والشرطين ويحتمل أن تطلق باحداها أيهما كان لانه ذكر شرطين بحرفين في فرات وضربن وبد ، قال الفرزدق

فيجب حمله عند الاطلاق عليه كسائر الامها، العرفية من الظعينة والراوية وأشباهها ولا يحنث حتى تغيب الحشفة في الفرج ، وان حلف اليجامعها أو لا يجامعها انصرف الى الوط، في الفرج ولم يحنث بالجماع دون الفرج وان أنزل لان مبنى الأيهان على العرف والعرف ما قلناه

وان حاف لافتضضتك فانتضها باصبع لم محنث لان المعهود من إطلاق هذه الفظة وطء البكر وان حلف على امرأة لايملكها أن لاينكحها فيمينه على العقد لان إطلاق النكاح ينصرف اليه وان كان ما لكا لهابتكاح وملك يميز فهو على وطئها لان قرينة الحال صارفة عن العقد عليها لكونها معقوداً عليها

(فصل) وان قال ان أمرنك فخالفتني فأنت طالق ثم نهاها فخالفته فقال أبو بكر لا محنث وهو قول الشافعي لانها خالفت نهيه لاأمره ، وقال أبو الخطاب بحنث إذا قصد أن لاتخالفه أو لم يكن بمن يعرف حقيقة الامر والنهبي لانه اذا كان كذفك فأنما بريد نني المخالفة ، ومحتمل أن تطلق بكل حاللان الامر بالشي، نهبي عن ضده والنهبي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره ، وأن قال لها إن نهيتني عن نفع أمي فانت طالق فقالت له لانه طها من ملي شيئا لم يحنث لان إعطاءها من مالها لا يجوز ولا يجوز النفع أم فيكون هذا النفع محرما ولا يتناوله يعينه و ومحتمل أن يحنث لان اعطاءها مفيدخل المحرم فيه

(فصل) فان قال لامن ته إن خرجت إلى غير الحام فأنت طالق فخرجت إلى غير الحام طلقت سواء عدات إلى الحام أو لم تعدل ، وان خرجت إلى الحام ثم عدلت إلى غيره فقياس المذهب أنه

ولكن نصفا او سببت وسبني بنو عبد شمس من قريش وهاشم والتقدير سبني هؤلا. وسببتهم ، وقال الله تمالى (عن اليمين وعن الشال قميد) أي عن اليمين قميدوعن الشال قميد .

(فصل) ولو قال أنت طالق لو قتكان ذلك شرطاً بمنزلة قوله إن قت ويحكى هذا عن أبي يوسف لأنها لو لم تكن للشرط لـكانت لغواً ،والاصلاعتبار كلام المـكلف وقيل يقع الطلاق في الحال وهذا قول بهض أصحاب الشافعي لانها بعد الاثبات تستعمل لغير المنع كقوله تعالى (وأنه لقسم لو تعلمون عظم _ ورأوا العذاب لو أنهم كانوا بهتدون) وإن قال أردت أن أجعل لها جوابا دين ، وهل يقبل في الحكم؟ يخرج على روابتين

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال إن قمت فقمدت فأنت طالق أو إن قمت ثم قمدت لم تطلق حتى تقوم ثم تقمد لانها حرفا ترتيب وكذلك إن قال إن قمدت إذا قمت أو إن قمدت إن قمت لان اللفظافتضى تعليق الطلاق بالقمود بعد القيام

(فصل) وإن قال إن قمت إذا قعدت أو إن قمت إن قعدت لم تطلق حتى تقعد ثم تقوم وكذلك إن قال أنث طالق إن أكلت إذا لبست أو إن أكلت إن لبست أو إن الكلت الله أنث طالق إن أكلت إذا لبست لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل ويسميه النحويون اعتراض الشرط على الشرط فيقتضى تقديم المتأخر و تأخير المتقدم

يمنث لان ظاهر هدن اليمين المناه من غير الحمام فكيفا صارت اليه حنث كا لو خالفت لفظه ، وان خرجت إلى ويمتمل أن لايحنث وهو قول الشافعي لانها لم تفعل ماحلف عليه ويمتناوله الفظه ، وان خرجت إلى الحمام وانضم الحمام وغيره وجهمتها في القصد ففيه وجهان (أحدهما) بحنث لانها خرجت إلى غير الحمام وانضم اليه غيره فحث عا حلف عليه كالو حلف لا يكلم زيداً فكلم زيداً وعمراً (انثاني) لا يحنث لانهاما خرجت إلى غير الحمام بل الخروج مشترك ونقل الفضل بن زياد عن احمد أنه سئل إذا حلف بالعالماق أن لايخرج من بغداد إلا المزهة فخرج إلى الغزهة نم من إلى مكة فقال النزهة لا تكون إلى مكة فقالهم لا أنه أحنثه ووجهه ما نقدم ، وقال في رجل حلف بالطلاق أن لاياني أرمينية إلا باذن اص أنه فقالت امراً نه اذه سحيث شئت فقال لا حتى تقول إلى أرمينية والصحيح أن متى أذ نتله اذناعاما لم يحنث قال المراً نه اذه من كلام احد محمول على أن هذا خرج مخرج الغضب والكراهة ولو قالت هذا بطبب قلبها كان اذنا منها وله الخروج ، وان كان بلهظ عام

(نصل) فان حلف ليرحلن من هذه الدار أو ليخرجن من هذه المدينة ففعل ثم عاد اليها لم يجنث إلا أن تكون نيته أو سبب يمينه يتتضي عدم الرجوع اليها لان الحلف على الخروج والرحيل وتد فعلها وقد نقل عنه اسماعيل بن سعيد اذاحاف على وجل أن يخرج من بغداد فخرج ثم رجع تد مضت يمينه لاشيء عليه ونقل عنه مثنى بن جامع فيمن قال لامرأته أنت ط لق إن لم برحل من هذه

لانه جبل الثاني في الفظ شرطاً للذي قبله والشرط يتقدم المشروط. قال الله تعالى (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لسكم إن كان الله بريد أن يغويكم) فلو قال لامرأته ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتيني فأنت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها لا به شرط في العطيمة الوعد وفي الوعد السؤال فكأ نه قال إن سألتني فوعدتك فأعطيتك وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال الفاضي إذا كان الشرط باذا كقولنا وفيا إذا كان بان مثل قوله إن شربت إن أكات أنها تطلق بوجودها كيفا وجدا قال لان أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية في هذا فتعلقت اليمين عايعرفه أهل العرف بخلاف ما إذا كان الشرط باذا. قال شيخنا والصحيح الأول وليس لاهل العرف في هذا عرف فان هذا الكلام غير متداول بينهم ولا ينطفون به إلا نادراً فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل اللسان والله أعلى.

﴿ مسئالة ﴾ (وإن قال إن قت وقعدت فأنت طالفي طلقت بوجودها كيفاكان)

لاَن الواو لا تقتضي ترتبباً ولا تطلق بوجود أحدها لانها للجمع فلم يقع قبل وجودها جميعاً وعنه أنها تطلق بوجود أحدى الروايتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بعضه والاول أصح وهذه الرواية بعيدة جداً تخالف الاصول و مقتضى اللغة والعرف وعامة أهل (المغنى والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

الدار ان الم يدركه الموت ولم ينو شيئا هي الى أن نموت فان رحل لم يرجع ومعنى هذا أنه ان أدركه الموت قبل امكان الرحيل لم مجنث ، وإن أمكنه الرحيل فلم يفعل لم يحنث حتى يموت أحدهما فيقع بها الحلاق في آخر أوقات الامكان ، رأما قوله ان رحل لم يرجم فحمول على من كان ليمينه سبب يقتضي هجران الدار على الدوام ونقل مهنا في رجل قال لامرأته ان وهبت كذا فأنت طالق فاذا هي قد وهبت قال أخاف أز يكون قد حنث قال الفاضي هذا محمول على أنه قال ان كنت وهبته والا فلا يحنث حتى تبتدي، هبته لاس لممين نقتضي فعلا مستقبلا بحنث به ومافعات ماحلف عليه بعد يهنه فلا يحنث حتى تبتدي، هبته لاس لممين نقتضي فعلا مستقبلا بحنث به ومافعات ماحلف عليه بعد يهنه ونقل عنه أيضا في رجل قال لامرأنه ان رأيتك تدخلين الدار فأنت طالق فرو على نينه ان أراد أن الاندخلها حنث ، وأن كان نوى أذا رآها لم بحنث حتى يراها تدخل وهو كم قال فان مبنى اليمين عن النيات سما والرؤية تطق على الم كقول الله نقالي (ألم نر كيف فعل ربك بعاد) ونحوه ومتى لم تكن الديات سما والرؤية تطق على الرام كقول الله نقالي (ألم نر كيف فعل ربك بعاد) ونحوه ومتى لم تكن تناوله لفظه ونقل عنه المروزي في رجل أفرض بالادرام فحاف أن لا يقبله ، وكان الرجل مينا تعطى الورثة تناوله لفظه ونقل عنه المروزي في رجل أفرض بالادرام فحاف أن لا يقبله ، وكان الرجل مينا تعطى الورثة يهنى اذا مات الحالف يد في الورثة ولا يهرا أ بيمينه لانها له عنه إلى الفري يسقط الحق مها

(فصل) ولو قال امراقيط نق نكت ملك لا مائة ركان بدلك أكثر من مائة أوأقل حنث قال نوى انه أملك أكثر من مائة فامر أي طالق اني لاأملك أكثر من مائة فامر أي طالق وكان بملك أفل من المائة لم يحنث لانه صادق

العلم فانه لا خلاف بينهم في أنه إذا علق الدلاق على شرطين مرتين في مثل قوله إن قمت فقعدت أنه لا يقع بوجود أحدهما فكذلك هنا ثم يلز على هذا ما لو قال إن أعطيتيني درهمين فأنت طالق أو إذا مضى شهران فأنت طالق فانه لا خلاف في أنها لا نطلق قبل وجودها جميعاً وكان قوله يقتضي الطلاق باعطائه بنض درهم و و عني بهض يوم وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلا بها وقد نص أحمد رحمه الله في أنه إذا قال إذا حضت حيضة فأنت طاق أو إذا صمت يوما فأنت طالق أنها لا نطلق حتى تحيض حيضة كاهلة وإذا غابت الشهس من اليوم الذي يصوم فيه طلقت وأما الحيين فانه متى كمان في الفظه أو نيته ما يقتفي جميع المحلوف عليه لم يحنث إلا بفمل جميعه وفي مسئلتنا ما يقتضي تعليق الطلاق بالشرطين للتصريحه بها وجعلها شرطا للطلاق والحكم لا يثبت بدون شرطه على أن الهمين مقتضاها المنح بما حاف عليه في قتضي المنع من جملته وما علق على شرط جبل جزاه وحكما والجزاء لا يوجد بدون من طح والحكم لا يتحقق قبل تمام شرطه لغة وعرفا وشرعا

(مسئله) (و إن قال إن قت أو قبدت فأنت طالقطلقت بوجود أحدها) لان أو لاحد الشيئين ، وكذلك إن قال إن أكلت أو إن لبست أو لا أكلت ولا لبست لان (فصل) قان قال لا وأته إطالى أن طالق إن دخلت الدارطانت و احدة بتوله ياطالق وبقيت أغرى معلقة بدخول الدار ، ولو قال أنت طالى ثلاثا ياطالق ان دخلت الدار قان كانت له نية رجم البها وإلا وقعت و احدة بالنداء و بقيت الثلاث معلمة على دخول الدار و كذا لو قال أنت طالق بازانية أن دخلت الدار وعاد الشرط إلى الطلاق دون القذف ، وقال محمد بن الحسن برجم الشرط البهما في السئلة بين فلا يقم بها في الحال شي ، والاولى أن برجم الشرط الى الحبر الذي بصح فيه النصديق والنكذيب وجرت العادة بتعليقه بالشرط الندا، والذذ في الذي لا يوجد ذلك فيه

(فصل) فأن قال لا مرأته أنت طالق مريصة بالنصب أو الرفع و نوى به وصفها بالمرض في الحال طلقت في الحال ، وإن نوى به أنت طالق في حال مرضك لم نطاق حتى تمرض لان هذا حال والحال مفعول فيه كالفارف و يكون الرفع لحنا لان الحال منصوب وأن أطلق و نصب انصرف الى الحال لان مريضة اسم نكرة جا. بعد تمام لكلام وصفا لمعرفة فيكون حالا ، وأن رفع قالاولى وقوع الطلاق في الحال ويكون ذلك وصفا لط ان الذي هو خبر الم ندا وأن أحكن احتمل و حهن

(أحدهما) وقرع الطلاق في الحال لان قوله أنت طاق يقنضي وقوع الطلاق في الحال نقد تيقنا وجود المقتضي وشككنا فيها بمنع حكمه فلا نزول عن اليقين بالشك

أو تقتضي تعليق الجزاء على واحد من المذكور ، كفوله سبحانه (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعـدة من أيام أخر)

﴿ فصل في تعليقه بالحيض ﴾ قال الشيخ رحمه ﴿ إِدا قال لامرأته إِن حضت فأنت طالق طلقتُ بأول الحيض لان الصفة وجدت وكذلك حكمنا أنه حيض في المنع من الصلاة والصيام فان بان أن الدم ليس مجيض لم تطلق ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي لانا تبيذ أن الصفة لم توجد

(فصل) وإذا قال لطاهر إذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر نص عليه لأنها لا تحيض حيضة إلا بذلك ولا تعدد بالحيضة التي هي فيها لأنها ليست حيضة كاملة ، وإن فال إدا حضت حيضة فأنت طالق وإذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت حيضة طلقت طلفة واحدة فاذا حاضت النائية عند طهرها وإن قال إدا حضت حيضة ذات طالق ثم ادا حضت حيضتين فانتطالق لم تطلق الثانية حتى علهر من الحيضة أما الله لان ثم لاترتيب فتقتضي حيفتين بعد الطلقة الاولى لكونها مرتبتين عليها.

وينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق إذا حضت نصف حرضة فأنت طالق طلفت إذا ذهب نصف الحيضة) وينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق إذا حاضت نصف عادتها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بها وقوع المطلاق ، ومحتمل أن لا يقع الطلاق حتى عضي سبعة أيام و نصف لانا لا نتيقن مضي نصف الحيض الا بذاك الا أن تطهر لافل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة ؟

(والثاني) لايقم الا في حال ص ضها لان ذكره امر ض في سياق الطلاق إدل على تعليقه به وتأثيره فيه ولا يؤثر فيه إلا اذا كان حالا

﴿ مسئلة ﴾ قال واذا قال أنت طالق اذا قدم فلان فقدم به ميتا أو مكرها لم تطلق)

أما اذا قدم به ميتا أو مكرها محمولا فلا أط ق لانه لم يقدم أنما قدم به وهذا قول الشانعي، ونقل عن أبي بكر أنه يحنث لان الفعل ينسب اليه ولذلك يقال دخل الطعام البلداذا حمل اليه ، ولو قال أنت طالق أذا دخل الطعام البلد طاقت أذا حمل اليه

ولما أن الفعل ليس منه والفعل لاينسب الى غير فاعله الا مجازاً والكلام عند اطلاقه لحقيقته اذا أمكن ، وأما الطعام فلا يمكن وجود الفعل منه حقيقة فتعين حمل الدخول فيه على مجازه ، وأما إزقدم بنفسه لاكراه فعلى قول الحرقي لا يحنث وهو أحد الوجهين لاصعاب الشافي ، وقال أبو بكر يحنث وحكاه عن أحمد لان الفعل منه حقيقة وينسب اليه قال الله تعالى (وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً حتى اذا جا وها) وبصح أمن المكره بالفعل قال الله تعالى (أدخلوا أبواب جهنم) ولولا أن والفعل يتحقق منه لما صح أمره به ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت الصفة منه كان كوجود الطلاق منه مكرها وهذا فيا اذا أطق وإن كانت له نية حمل عليها كلامه وتقيد بها

وحكي عن الفاضي أنه يلغو قوله نصف حيضة فعلى هذا يتعلق طلاقها بأول الدم لانها لا نصف لها فيكون كقوله إذا حضت وقيل يلغو قوله نصف فهو كقوله اذا حضت حيضة ، والاول أصح فان الحيض له مدة أقلها يوم وليلة أو يوم فيكون له حقيقة والجهل بقدر ذلك لا يمنع وجوده وتعلق الحكم به كالحمل.

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال اذا طهرت فأنت طالق وكانت طاهراً لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر)
وهذا يحكى عن أبي يوسف ، وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها
تطلق بما يتجدد من طهرها وكذلك قال في قوله اذا حضت فأنت طالق فكانت حائضاً أنها تطلق
بما يتجدد من الحيض لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صفته

ولنا أن اذا اسم لزمن مستقبل يقتضي فعلا مستقبلا ، وهذا الطهر والحيض مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت الا ابتداء ذلك فتعلقت الصفة به فأما اذا فال اذا طهرت فأنت طالق وهي حائض طلعت بانتطاع الدم قبل الغسل نص عليه أحمد في رواية ابراهيم الحربي وذكر أبو بكر في التنبيه فيها قولا أنها لا تطلق حتى تغتسل بناء على العدة في أنها لا تنقضي الابالغسل وذكر أبو بكر في التنبيه فيها قولا أنها لا تطلق حتى تغتسل بناء على العدة في أنها لا تنقضي الابالغسل ولما أن الله تعالى قال (ولا تقربوهن حتى يطهرن) أي ينقطع دمهن فاذا تطهرن أي اغتسلن ولانه قد ثبت لها أحكام الطهارات في وجوب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وانا بقي بعض الاحكام

(فصل) وإن قدم مختاراً حنث الحالف سوا، علم القادم باليمين أو جهلها، قال أبو بكر الخلال يقع الطلاق قولا واحدا، وقال أبو عبد الله بن حامد أن كان القادم ممن لا يمتنع من القددم بالميين كاسلطان والحاج والرجل الاجنبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهله، وإن كان محن بعتنه بالميين من القددم كفراية لها أو لاحدهما أو غلام لاحدهما فجهل الميين أو نسيها فالحسكم فيه كما لو حلف على فقل نفسه ففعله ناسيا أو جاهلا وفي ذلك روايتان كدلك ههنا وذلك لانه أذا لم يكن يمن ممن ممنه المين كان تعليقا المطلاق على صفة ولم يكن يمينا فأشبه مالو علقه على طلوع الشمس، وإن كان ممز يمتنع كان يمينا فيعذر فيها بالنسيان والجهل وينبغي أن تعتبر على هذا القول نية الحالف وقرائن أحواله المدالة على قصده جعله صفة في طلاقها على قصده جعله صفة في طلاقها مطلقة لم يكن يمينا و يستري فيه علم القادم وجهله و نسيأنه وجنونه وافاقته مثل أن يقصد حالم فها اذا حصل معها محرمها ولا يطلقها وحدها و تعتبر قرائن الاحوال فمنى على المين على قدوم غائب بعيديه لم كن على فعل صفرينا ويمناه وإن على خول على فعل حاصر يعلم بيمناه ويمناه ويمتنع لاجابا عن فعل ماعلى الطلاق عليه كان يمينا ومتى أشكلت ذلك على فعل حاصر يعلم بيمينه ويمتنع لاجابا عن فعل ماعلى الطلاق عليه كان يمينا ومتى أشكلت الحال فينبغي أن يقم الطلاق لان لهناه يقتضي وقوع الطلاق عند وجود هذه الصفة على العموم وأعلى بنصرف عن ذلك بدايل فمتي شك كنا في الدايل الخصص وجب العمل بمقتضى العموم

وقوفا على وجود النسل ولانها ليست حائضا فيلزم أن تكون طاهراً لانها ضدان على التعيين فيلزم من انتاء أحدها وجود الآخر.

(مسئلة) (واذا قالت قد حضت وكذبها قبل قولها في نفسها في أحد الروايتين بغير يمين لانها أمينة على نفسها)

وهذا قول أي حنيفة والشافعي وهو ظاهر المذهب لان الله قال (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الشفي أرحامهن) قيل هو الحيض والحمل ولولا أن فولها فيه مقبول ماحرم الله عليها كما نه وصاركة وله تعالى (ولا تكتموا الشهادة) لما حرم كما نها دل على قبولها كذا ههنا ولانه معنى فيها لا يعرف الا من جهنها فوجب الرجوع الى قولها فيه كقضاء عدتها (والرواية الثانية) لا يقبل قولها ويختبرها النساء بادخال قطنة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه فان ظهر الدم فهي حائض والا فلا . قال أهد في رواية مهنا في رجل قال لامرأته اذا حضت فانت طالق وعبدي حر قالت قد حضت ينظر اليها النساء فتعطى قطنة فتخرجها فان خرج الدم فهي حائض تطاق ويمتق العبد ، قال أبو بكروبهذا أقول لان الحيض يمكن التوصل الى معرفته من غيرها فلم يقبل فيه مجرد قولها كدخول الدار والاول المذهب ولعل أحمد أعا اعتبر البينة في هذه الرواية من أجل عتق العبد فان قولها أعايقبل في حق نفسها دون غيرها وهل تعتبر عينها اذا قلنا النول قولها ؟ على وجهين بناء على ماذااد عت أن زوجها طلقها وأنكرها دون غيرها وهل تعتبر عينها اذا قلنا النول قولها ؟ على وجهين بناء على ماذااد عت أن زوجها طلقها وأنكرها

(فصل) فان قال إن تُركت هذا الصبي بخرج وأنت طالن فانملت اصبي بغير اختيارها فخرج فان كان نوى أن لايخرج القد حنث وان نوى أن لاندعه لم يحنث نص أحمد على معنى هذارذلك لان العبين اذا وقمت على فعلها فقد فعل الحروج عن غير اختيار منها فكانت كالمكره اذا لم يمكنها حفظه ومنعه ، وان نوى فعله فقد وجد وحنث وان لم تعلم نيته الصرفت يسينه إلى فعلها لا به الذي تناوله لفظه فلا مجنث الا اذا خرج بتفريطها في حفظه أو اختيارها

(فصل) فان حلف لا نأخذ - قك منى فأكره على دفعه اليه وأخذه منه قهراً حث لان المحلوف عليه فعل الاخذ وقد أخذه مختاراً ، وأن أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على القدوم ، وأن وضعه الحالف في حجره أو بين يديه أو الى جنبه فلم يأخذه لم يحنث لان الاخذ ماوجد وان أخذه الحالم أو السلطان من الغريم فدفعه الى المستحق فأخذه فقال القاضي لا بحنث وهو مذهب الشافي لانه ماأخذه منه ، وأن قال لا نأخذ حقك علي حت لانه قد أخذ حقه الذي عليمه والمنصوص عن أخد أنه بحنث في الصورتين قاله ابو بكر وهو الذي ينتضيه مذهبه لان الايمان عند على الاسباب لاعلى الاسماء ، ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كن آخذ الحقه منه عرفا ويسمى آخذاً على الاسباب لاعلى الاسماء ، ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كن آخذ الحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله تعالى (وأخذنا منهم ميثاقا غليظا) وقال (ولفد أخذ الله ميثاق بني اسر اثبل و بعثنامنهم اثني عشر نقيبا) وأن كانت ليمين من صاحب الحق فعلف لاأخذت حقي منك فاله فريم فيها كاني قبلها

ولا يقبل قولها الا في حق نفسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عتق عبد نص عليه أحمد في رجل قال لامرأته اذا حضت فانت طالق وهذه معك لامرأة أخرى قالت قد حضت من ساعتها تطالق هي ولا تطلق هذه حتى تعلم لانها مؤتمنة في حق نفسها دون غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع دون غيره.

(مسئلة) (ولو قال قد حضت فانكر ته طلقت باقرار.)

لانه أقر بما يوجب طلاقها فاشبه ما لو قال قدطلقتها

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال إن حضت فأنت وضرتك طالفتان ففالت قد حضت وكذبها طلقت وحدها)

لان قولها مقبول على نفسها ولا تطلق الضرة إلا أن تقبم بينة على حيضها وإن ادعت الضرة أنها
قد حاضت لم تقبل لان معرفتها بحيض غيرها كمعرفة الزوج به وانما اؤ عنت على نفسها في حيضها ، وإن
قال قد حضت وأنكرت طلفتا باقراره.

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال لامر أتيه إن حضَّما فأنَّما طالقتان فقالتا قد حضنا فصدقهما طلقتا)

لانها أفرتا وصدقها فوجدت الصفة في حقهما وإن كذبها لم تطلق واحدة منهن لان طلاق كل واحدة منها عليها فلم يوجد كل واحدة منها معلق على شرطين حيضها وحيض ضربها ولا يقبل قول ضربها عليها فلم يوجد الشرطان وإن كذب احداهما طلقت المكذبة وحدها لان قولها مقبول في حقها وقد صدق الزوج

فان تركما الغريم في أثناء مناع في خرج ثم دفع الخرج الى الحالف فأخذه ولم يعلم انها فيه لم يحنث لان هذا اليس بمعدود أخذا ولا يبرأ به الغريم منها فان كافت اليمين لاأعطيتك حفك فأخذه الحاكم منه كرها فدفعه الي الغريم لم يحنث ، وأن أكرهه على دفعه اليه فدفعه خرج على الوجبين في المكره ، وأن أعطاه ، وأن أعطاه ، وأن وضعه في حجره أو جيبه أو صندرقه وهو يعلم حنث لانه أعطاه ، وأن دفعه الى الغريم حنث دفعه الى الخريم حنث وقال القاضي لا يحنث المدفعه الى الغريم عنث لانه أوصله اليه مختاراً فأشبه مالو دفعه إلى وكيله فأعطاه ولان الإيمان على الاسباب لا على لا معا على ماذ كرناه فيا مضى

(فصل) فان قال ان رأيت أبك فأنت طالق فرأته ميتاً أو نامًا أو مغمى عليه أو رأته من خلف زجاج أو جسم شفاف طالمت لانها رأته وان رأت خياله في ما. أو مرآة أو صورته على حائط أو غيره لم نطلق لانها لم تره ، وان أكرهت على رؤيته خرج على الوجهين

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق لزمه تطليقتان الا أن يكون أراد بالثانية افهامها أن قد وقعت بها الاولى فتلزمه واحدة وال كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلزمها مابعدها لانه ابتداء كلام)

وجملة ذلك أنه اذا قال لامرأنه المدخول بها أنت طالق مرتين ونوى بالثانية ايقاع طلفة ثانية

ضرتها فوجد الشرطان في طلاقها ولم تطلق المصدقة لأن قول ضرتها غير مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج فلم يوجد شرط طلاقها

(مسئلة) (وان قال ذلك لارج فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض الاربع قان قلن قد حضن قصدقهن طلقن)

لانه قد وجد حيضهن بتصديقه وإن كذبهن لم تطلق وأحدة منهن لان شرط طلاقهن حيض الاربع ولم يوجد وان صدق واحدة أو اثننين لم تطلق واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط لكون قول كل واحدة منهن لا يوجد إلا في نفسها وإن صدق ثلاثاً طلقت المكذبة وحدها لان قولما مقبول في حيضها وقد حدق الزوج صواحبها فوجد حيض الارمع في حقها فقد عدق الزوج صواحبها فوجد حيض الارمع في حقها فقطة تولا تطلق المصدقات لان قول المكذبة غير مقبول في حقهن .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال كلا حاضت إحدا كن فضرائرها طوالق)

فقد جمل حيض كل واحدة منهن شرطاً لطلاق ضرائرها ففان قد حض فصدة هن طلقت كل واحدة منهن لان قولهن غير مقبول عايه فى طلاق غيرهن وإن صدق واحدة منهن لم تطلق لانه لا ليس لها صاحبة ثبت حيضها وان صدق 'ثنتين طلقت كل صاحبة ثبت حيضها وان صدق 'ثنتين طلقت كل

وقعت بها طلقتان بلا خلاف ، وان نوى بها انهامها أن الاولى قد وقعت بها أو التأكيد لم تطلق الا واحدة وان لم نكن له نية رقع طقتان وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو الصحيح من قولي الشافعي ،وقال في الآخر تطلق واحدة لان التكرار يكون للتأكيد والانهام وبحتمل الايقاع فلا توقع طلقة بالشك

وانا أن هذا اللفظ للايقاع ويتنفي الوقرع بدليل مالو لم ينقدمه منه وانا ينصرف عن ذلك بنية الناكد والافهام فاذا لم يرجد ذلك وقع مقتضاء كا يجب العدمل بالعموم في العام اذا لم يوجد المفيد ، فأما غير المدخول مها فلا تطابق الاطابقة واحدة سواء فرى الايقاع أوغيره وسواء قال ذلك منفصلا أومتصلا وهذا قول أبي بكر بن عبد الرحم بن الحارث وعكر مآوالنذي برحاد بن أبي سليان والحركم والثوري والشافي و أصحاب الرأي وأبي عبيد وإين المنذر وذكره الحركم على وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وقال مالك والاوزاعي والليث يقع مها تطليقتان ، وان قال ذلك ثلاثا طابقة ثلاثا اذا كان متصلا لانه طابق ثلاثا بكلام متصل أشبه قوله أنت طابق ثلاثا

ولنا انه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم تقع الاولى كما لو فرق كالامه ولان غير المدخول بها تمين بطاقة لانه لاعدة عليها فتصادفها الطافة الثانية بائما فلم يمكن وقوع الطلاق بها لامها غيرزوجة وأنها تطاق الزوجة ولأنه قول من سمينا من الصحابة ولا فالم لهم مخالعا في عصرهم فيكون اجماعا

(فصل) فان قال أنت طالق ثم مضى زمن طريل ثم أعاد ذلك للمدخر ل بها طلقت ثانية ولم بقبل

واحدة منها طلقة لان كل واحدة منها ضرة مصدقة وطلقت المسكندبتان طلقتين طلقتين لان لسكل واحدة منها ضرتين مصدقتين وإن صدق ثلاثاً طلقت المسكندبة ثلاثاً لان لها ثلاث ضرائر مصدقات وطلقت كل واحدة ضرتين مصدقتين

(فصل) إدا قال لامرأتيه ان حضاء ميضة واحدة فأنها طالفتان لم تطلق واحدة منهاحتى تحيض كل واحدة منها حيضة واحدة وبكون النقدير ان حاضت كل واحدة منها حيضة واحدة فأنها طالفتان وبكون كقوله تمالى (فاجلدوهم نماين جلدة) أي فاجلدوا كل واحد منهم نمايين جلدة ، ومحتل أن يتعلق بها الطلاق بحيض احداهما حيضة لانه لما تعذر وجود الفمل منها وجب اضافته إلى احداهما كقوله تعالى (يخرج منهما اللؤاؤ والمرجان) وإنما نخرج من احدها . وقال القاضي يلفو قوله حيضة واحدة لان حيضة وحدة من امرأيين محال فيبتى كأنه قال ان حيضا فأنها طالفتان وهذا أحد الوجهين لاصحاب انشافعي والوجا الآخر لا تنقد هذه الصفة لانها مستحيلة فيصير كتعليق الطلاق بالمستحيلات . والوجه الاول ألى لان فيه تصحيح كلام المكلف بحمله على محل سائغ وتبعيداً لوقوع الطلاق واليقين بقاء النكاح فلا يزول حتى يوجد مايقع به الطلاق يقينا وغير هذا الوجه لايحصل به اليقين قان أراد بكلامه أحد هذه الوجوه حمل عليه وإذا ادعى ذلك قبل منه وإذا الردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة قال أردت ان تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن يلغو قوله حيضة

قوله نويت التوكيد لان التوكيد تابئ الكلام نشرطه أن يكون متصلابه كسائر النوابع من العطف والصفة والبدل (فصل) وكل طلاق يترتب في الوقوع ويأني بعضه بعد بعض لايقم بغير المدخول بها منه أكثر من طلقة واحدة لما ذكرناه ويقع بالمدخول بها ثلاث إذا أوقع امثل قوله أنت طالق فطالق نطالق أو أنت طالق ثم طالق وطالق أو فطالق وأشباه ذلك لان هذه حروف تقتضي النرتيب نتقع بها الاولى فتبينها فتأني الثانية فتصادفها بائنا غير زوجة الاتقم بها، وأما المدخول بها فنأني الثانية فتصادفها بائنا غير زوجة الاتقم بها، وأما المدخول بها فنأني الثانية فتصادف على النكاح فقع وكذلك الثالثة عوكذلك لوقل أنت طائق بل طالق وطالق ذكره أبو الخطاب

ولو قال أنت. طالق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة نطلقة أو طلقة مُ عالقة وقع بغير المدخول مها طلقة وبالمدخول بمها طلقتان لما ذكرنا من أن هذا يقتضي طلقة بعد طلقة

وقال بعضهم لا يقع بغير المدخول بها شي. بنا، على قولم في المسئلة السريجية ، وقال أبو بكر يقع طافتان وهو قول أبي حنيفة لانه استحال وقوع الطلقة الاخرى قبل الطلقة الموقعة فوقعت معها لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد إيقاعها فيه المكونة زمنا ماضيا وجب إيقاعها في أفرب الازمنة اليه

ويحتمل أن يقع الطلاق لان هذه الصفة لا توجد فلا يوجد ماعلق عليها ويحتمل أن يقع الطلاق في الحال ويلغو الشرط بناء على ما ذكرناه في تعليق الطلاق على المستحيل

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فقال أيتكن لم أطأها فضرائرها طوالق وقيده بوقت فمضى الوقت ولم يطأهن طلقن ثلاثا الان لكل واحدة ثلاث ضرائر غير موطوءات وإن وطيء ثلاثا وترك واحدة لم تطلق المتروكة لانها اليس لها ضرة غير موطوءة وتطلق كل واحدة من الموطوءات طلقة طلقة وإن وطيء اثنتين طلقتا طلقتين وإن لم يقيده بوقت كان وقت الطلاق متيداً بعمره وعمرهن فأيتهن مائت طلقت كل واحد من ضرائرها طلقة طلقة وإذامات أخرى فكذلك وإذاماث هو طلقن كانهن في آخر جزء من حياته

(فصل في تمليقه بالحمل) قال شيخنا رحمه الله تعالى (اذا قال ان كنت حاملا فأنت طالق فتبين انها كانت حاملا تبينا وقوع الطلاق من حين البمين والا فلا)

ويعلم حملها بان تلد لأقل من ستة أشهر من حين اليمين فيقع الطلاق لوجود شرطه ، وان ولدت لا كثر من أربع سنين لم تطلق لا ناعلمنا براءتها من الحمل وان ولدت لا كثر من ستة اشهر ولاقل من أربع سنين ولم يكن لها من يطؤها طلقت لانها كانت حاملا وان كان لها زوج يطؤها فولدت لاقل من ستة أشهر من حين ستة أشهر من حين وطنه طلقت لا نناعلمنا أنه ليس من الوطء وان ولد ته لا كثر من ستة أشهر من حين وطء الزوج بعداليمين ولاقل من أربع سنين من حين عقد الصفة لم تطاق لان يقين النكاح باق والظاهر (المغنى والشرخ الكبير) (الجزء الثامن)

وهو معها ولا يلزم تأخرها إلى مابعدها لان قبه له زمن بمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد مع إمكان القريب

وانا ان هذا طلاق بمضه قبل بعض فلم بقع بغير المدخول بها جيمه كالو قال طلقة بعد طلفة ولا يمتنع أن يقع انتأخر في لفظه متندما كالو قال علفة بعد طلفة أو قال أنت طالق طلفة غداً وطلقة ليوم ولو قال جاء زيد بعد عمرو أو جاء زيد وقبله همرو أو اعط زيداً بعد عمرو كان كلاما صحيحا يفيد تأخير المنقدم لفظا عن المذكور بعده وليس هذا طلاقا في زمن ماض وانما يقع ليقاعه في المستقبل مرتباعلى الوجه الذي رتبه ولو قدر أن إحداهما موقعة في زمن ماض لامتنم وتوعها وحدها ووقعت الاخرى وحدها وهذا تعالى الحرى وحدها وهذا تعالى المناضي لكونه لايقع الا واحدة والاول من التعليل أصح أن شاء الله تعالى

(فصل) قان قال أنت طالق طائة معها طائة وقع بها طلقتان وان قال مهها اثنتان وقع بها ثلاث في قياس المذهب وهو أحد الوجهبن لاصحاب الشائعي. وقال أبو يوسف يقع طلقة لان الطلقة إذا وقعت فردة لم يمكن أن يكون معها شيء

ولنا انه أوقع ثلاث طفات بلمظ يقنضي وقوعهن معاً فوقعن كلهن ألم لو قال أنت طالق ثلاثا، ولا نسلم انالطبقة تقم مفردة فانالطلاق لا يقم به جرد التلفظ بهاذ لو وقع بذلك لما صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه بالنلاث ولا بفيرها، وكذلك الحكم لو قال أذا طقتك فأنت طالق معها طاقه ثم قال أنت طالق فانها تطاق فالقتين لما ذكرنا

حدوث الولد من الوطء لان الاصل عدمه قبله

(مسئلة) (وأن قال أن لم تدكوني حاملا فأنت طالق فهي بالمكس)

ففي كل موضع يقع الطلاق في التي قبالها لا يقم ههذا وفي كل موضع لا يقع ثم يقع هذا لانها ضدها الا اذا اتت بولد لا كثر من ستة اشهر ولا قل من أربع سنين هل قع الطلاق ههذا ? فيه وجهان (احدها) تطلق لان الاصل عدم الحمل قبل الوطء والثاني لا تطلق لان الاصل بقاء النكاح

(مسئلة) (ومحرم وطؤها قبل استبرائها في احدى الروايتين انكان الطلاق بائنا نص عليه أحمد) وكذلك بحرم في التي قبلها لاحتمال الحمل فغاب التحريم وقال الفاضي بحرم الوط، وان كان الطلاق رجعيا سواء قلنا أن الرجعية مباحة أو محرمة لانه يمنع المعرفة بوقو عالط لاق وعدمه وقال أبو الخطاب فيه رواية اخرى أن الوطء لامحرم لان الاصل بقاء الذكاح وبراءة الرحم من الحمل فان استبرأها حل ولحؤها على الروايتين ويكفي في الاستبراء حيضة قال أحمد في رواية أبي الخطاب اذا قال لامر أنه، بي حمات فانت طائق لا يقربها حتى نحيض فاذا طهرت وطئها فان تأخر حيضها أريت النساء من أهل المعرفة فان ثم بوجدن أو حفي عليهن انتظر عليها تسعة اشهر غالب مدة الحلى وذكر الفاضي رواية اخرى انها تستبرأ بثلاثة فروء لانه استبراء الحرة وهو أحدالوجهين لاصحاب الشافهي قال شيخنا رواية اخرى انها تستبرأ بثلاثة فروء لانه استبراء الحرة وهو أحدالوجهين لاصحاب الشافهي قال شيخنا

(فصل) فان قال أنت طالق طلقة بعدها طنقة ثم قال أردت أني أرقع بعدها طقة دبن وهل يشل في الحكم ؟ بخرج على روايتين ، وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وقال أردت أبي طلقتها قال هذا في الحكم ؟ على ثلاثه أرجه (أحدها) قال هذا في الحكم ؟ على ثلاثه أرجه (أحدها) ينبل (و لا خر) لاية لل (و اثالث) يقبل ان كان وجد و ان لم يكن وجد لم يقبل والصحبح انه اذا لم يكن وجد لا يقبل لانه لا محتمل ما قاله

(فصل) فان قل أنت طالق طالق طالق ، قال أردت التوكيد قبل منه لانالكلام يكرر التوكيد كيد كفوله عليه السلام « فمكاحها باطل باطل باطل » وان قصد الايقاع وكرر الطلقات طاقت ثلاثا ، وان لم ينو شيئا لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بحرف يقتضي المفارة فلا يكن متفايرات ، وان قال أنت طالق وطالق وقال أردت بالثانية الناكيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الارلى بحرف يقتضي العطف والمفايرة وهذا بمنعالنا كيد وأما الثائة فهي كائنانية في الفظها، فان قال أردت بها التوكيد دين وهل يقبل في الحكم المخرج على رواينين (احداهما، يقبل وهي مذهب الشافعي لانه كرد للظ الطلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالناكيد كما لوقال أنت طالق أنت طالق

(والثانية) لايقبل لان حرف العطف المغايرة اللايقبل ما يخاف ذلك كا لايقبل في الثانية ولو والثانية) لايقبل لان حرف العطف المغايرة اللايقبل ما يخاف ذلك كا لايقبل لواد، وان ولا أنت طالق فطالق فطالق فطالق أنت طالق أنت كالتاب كالتا

والصحيح ماذكر ناه لان المقصود معرفة براءة رحمها وهو بحصل بحيضة بدليل قوله عليه السلام الا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة » يعني حتى تعلم براء تها من الحمل بحيضة ولان ما تعلم به البراءة في حق الامة والحرة واحد لانه امر حقيقي لا يختلف بالرق والحرية ، وأما المدة ففيها نوع تعبد لا يجوزان يعدى بالقياس وهل يعتد بالاستبراء قبل عقد البحين أو بالحيضة التي حاف فيها ? على وجهين (أصحهما) الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد البحين (والنافي) لا يعتد به لان الاستبراء لا يقدم على سببه ولا به لا يعتد به في استبراء الامة الملوكة فال أحمد اذا قال لامرأته ادا حبلت نأنت طالق يطؤها في كل طهر مرة يعني اداحاضت ثم طهرت حل وطؤها لان الحيض علم على براء تها من الحمل ووطؤها سبب له فاذا وطئها اعتر له الاحتمال ان تحكون قد حملت من وطئه فطلقت به

(مسئلة) (واذا قال ان كنت حاملا بذكر فانت طالق واحدة وان كنت حاملا بانثى فانت طالق اثنتين فولدت ذكرا وانثى طلقت ثلاثاً لوجو دالصفة)

ولو قال إنكان حملك غلاما فأنت طالق واحدة وإنكان حملك جارية فأنت طالق أثنتين فولدت غلاما وجه وجارية لم تطلق للن حملها كله ليس بفلام ولا جارية . ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الفاضي في الحجامع في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن حلف لا لبست ثوبا من غزلها فلبس ثوبا فيه من غزلها

غاير بين الحروف نقل أنت طاق وطالق ثم طالق أو طالق ثم طالق وطالق أوطالق وطالق وطالق وطالق فطالق ونحوذلك لم قبل في شيء منها ارادة التوكيد لان كلكامة مغايرة لما قبلها مخالفة لممافي لفظها والتوكيد أنما يكون بتكرير الاول بصورته

و نصل) ولو قال أنت مطاهة أنت مسرحة أنت مفارنة وقال أردت التوكيد بالثانية والثالثة ولله أغلام الم يفاير بينهما بالحروف الموضوعة لمفايرة بين الالماظ بل أعاد اللفظة يمعناها ومثمل هذا يهاد توكيداً وانقال أنت مطلقة ومسرحة ومفارة وقال أردت التوكيد احتمل أن يقل منه لان اللهظ المختلف يعطف بعضه على بعض توكيداً كقوله * فأ لفي قولها كذبا ومينا * ويحتمل أن لايقبل لان الواو تقنضي المفارة فأشبه مانوكان بلفظ واحد

﴿ مسئلة ﴾ قال(وأذا قال لنير مدخول بها أنت طالق وطالق وطالق لزمه الثلاث لانه نمق وهو مثل قوله أنت طالق ثلاثا)

وبهذا قال مالك والاوزاعي والليث وربيعة وابن أبي لبلى وحكي عن الشافعي في القديم مايدل عليه ، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وابو ثور لايتم إلا واحدة لانه أرقع الاولى قبل الثانية فلم يتم عليها شيء آخر كالو فرقها

ولنا أن الواو تنتضي الجمع ولا ترتيب نبها فتكون موقعا فثلاث جميعا فيقمن عليها كقوله أنت

(فصل) في تمليقه بالولادة إذا قال إن ولدت ذكراً فأنت طالق واحدة وإن ولدت أنى فانت طالق اثنتين فولدت ذكراً ثم أننى طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به . ذكره أبو بكر لان العدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق فلم يقع كما لو قال اذا مت فانت طالق ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن ابن حامد أنها تطلق لان زمن البينونة زمن الوقوع فلا تنافي بينها، والصحيح الاول لما ذكر نا وقد نص أحمد فيمن قال أنت طالق مع موتي انها لا تطلق فهذا أولى فان ولد تها دفعة واحدة طلقت ثلاثاً لوجود الشرطين "

(مسئلة) (فان أشكل كيفية وضعها وقعت واحدة بيقين ولغا ما زاد فلا تلزمه الثانيــة لانه مشكوك فيه والورع أن يلتزمها)

وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، قال القاضي قياس المذهب أن يقرع بينها لأنه يحتمل كل واحدة منها احتمالا مساويا للاخرى فيقرع بينها كما لو أعتق عبديه معاثم نسيه فان قال ان كان أول ما تلدين ذكراً فانت طالق واحدة وان كان أنثى فانت طالق اثنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع بما شيء لانه لا أول فيها فلم توجد الصفة وان ولدتها دفعتين طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به الاعلى قول ابن حامد وقد ذكر ناه

طالق ثلاثا أو طلقة معها طلقتان ، ويفارق ما اذا فرقها فأنها لانقع جميعاً وكذلك اذا عطف بعضها على بعض بحرف يقتضي الترتيب فان الاولى تنع قبل الثانية بمتنفى إيقاء وههنا لانقع الاولى حين نطقه بها حتى يتم كلامه بدليل أنه لو ألحقه استثنا. أو شرطا أو صفة لحق به ولم يقع الاولى مطفا ولو كان يقع حين تلفظه لم يلحقه شيء من ذلك ، واذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام السكلام قانه يقع عنى تافظه لم يلحقه شيء من ذلك ، واذا ثبت أنه يقف وقوع الطلقات الثلاث مجتمعات وهو عنى قول الخرق لانه نسق أي غير مفترق، فان قبل انما وقف أول السكلام على آخره مع الشرط والاستثنا. لائه مفير له ، والعطف لايفير فلا يقف عليه ونقبين أنه وقع أول ما ليظ به والذلك أو قال أن طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق لم يقم إلا واحدة ، قالما عالم يتم المكلام فهو عرضة المتذبير اما بما يخصه بزمن أو يقيده بتيد كالشرط واما بما يمنع بعضه كالاستثنا، واما بما يبين عدد الواقع كالصفة بالمدد وأشباه أو يقبده بتيد كالشرط واما بما يمنع بعضه كالاستثنا، واما بما يبين عدد الواقع كالصفة بالمدد وأشباه ألانا فوقعت بها طلقة قبل قول ثلاثا لم يمكن أن يقع بها شيء آخر ، وأما إذا قال أنت طالق به به المعطوف عليه شي واحدلو تعقبه شرط اهاد الما جليه مه ولان المعطوف احداها على الاخرى والمعطوف المه أنت طالق غانها جلة مفيدة لانتفاق الما بالاخرى فلا بالاخرى فلا بالمعطوف المها عليها

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ولا فرق بين أن المدء حيًّا أو مينا ﴾

لانااشرط. ولادة ذكر أو أنثى وقد وجد، لان العدة تنقضي به وتصير به الجارية أم ولدكذاك هذا (فصل) إذا قل ان كنت حاملا بفلام فأنت طاق واحدة وان ولدت اشى فأنت طالق أثنتين فولدت غلاما كانت حاملا به وقت ليمن تبينا أنها طلقت واحدة حين حلف وانقضت عدها بوضعه وان ولدت اشى طافت ولادتها طلفتين واعتدت با قرو، ، وان ولدت غلاما وجارية وكان الفلام أولها ولادة تبينا أنها طانت واحدة وبائت برضم الجارية ولم نطلق بها إلا على قول ابن حامد وان كانت الجارية ولمدت أولا طافت أداا واحدة بحمل الفلام واثنتين بولادة الجارية وانقضت عديها بوضع الفلام .

(فصل) قان كان له أربع نسوة ، فقال كاما رلدت واحدة منكن فضر أأرها طوالق نولدن دفهة واحدة طبقن كامن ثلاثاً ثلاثاً ولدن في دفعات وقع بضرائر الأولى طلقة طانة فاذارلدت الثانية بائت بوضع الولد ولم تطلق وهل يطلق سائرهن أفيه احتمالان

[أحدهما] لا يقم بهن طلاق لا لها لما انقضت عدتها بانت فلم يبقين ضرائر لها والزوج إنكا على بولادتها طلاق ضرائرها . (فصل) فان قال أنت طالق طلقتين ونصفا فهي عندنا كالني قبلها يقع الثلاث ، وقال مخ لنو يقع طلقتان ، وإن قال أن دخات الدار فأنت طاق وكرر ذقت ثلاثا فدخلت طنقت ثلاثا في قول الججيم لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الثلاث دفعة واحدة ، وإن قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار طلقت ثلاثا وبه قال ابوبوسف محمد وأصحاب الشافعي في أحد الوجبين وقال أبوحنينة بقع واحدة لان لطلاق المعلق أذا وجدت الصفة يكون كأنه أوقعه في تلك الحال على صفته ولو أوقعه كذلك لم يقع إلا واحدة

ولنا آنه وجد شرط وقوع ثلاث طلبات غير مرتبات نوقع الثلاث كالتي قبلها ، وان قال اذا دخلت الدار فأنت طالق طلنة معها طلنتان فدخلت طلقت ثلاثا وذكر مثل هذا بعض أصحاب الشافعي ولم بحك عنهم فيه خلافا

(فصل) وان قال الهبر مدخول بها أنت طالق ثم طائق ثم طائق ان دخلت الدار ، أوان دخلت الدار فأنت ط لق ثم طالق في الحالق ، أو ان دخلت بأنت طالق فطالق فطالق فدخلت طلفت واحدة في الحال واحدة تبين بها فبانت بها ولم يقم غيرها وبهذا قال الشافي، وذهب القاضي الى أنها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أبي حنيفة في الصورة الاولى لان ثم تفطع الاولى عما بعدها لانها المهلة فتكون الاولى موقعة والثانية معلنة بالشرط، وقال أبو يوسف ومحد لا بقع حتى تدخل الدار فيقع بها ثلاث لان دخول الدار فم شرط لثلاث فرقعت كا لو قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق

(والوجه الثاني) يقع بمكل واحدة طنقة طنة لا بن ضرائر هافي حال ولادتها ، فعلى هذا يقع بكل واحدة من المانين لم يلدن طقتان طاقة ان وتبين هذه وقع بالوالة قالا ولمي طلقة فاذ والدت الثالثة بانت وفي وقوع العلاق الباقية يروحهان ، فاذ قلما يقم بهن طلت الرابعة ثلاثار الاولى دالمتبير و انت الثانية والنالثة وليس فيهن من له رحمها الا الأولى عام تنفض عدتها وإذا ولدت الرابعة لم تطق احدة منهن وتدفي عدتها بذلك ، وأن قال كاما ولدت واحدة منكن فسائر كر طوالق أو فه قيك طولق فكما ولدت واحدة منهن وتدفي عدتها بأن الثانية وإثاثة يقع الطلاق بباقيهن بولادتهما ههنا وفي الأولى لا يتبع لانهن لم وبين الني قبلها أن الثانية وإثاثة يقع الطلاق بباقيهن بولادتهما ههنا وفي الأولى لا يتبع لانهن لم يتقبن ضرائرها وههنا لم يعلم والدت واحدة منكن فأنتن طوالق فكذلك إلا أنه من ضرائرها طلقة في المسائل كلها ووقع بها طلفة في المسئية لذائة ، وإذا وضعت النائة أوكانت حا الا ياتنين فكذلك وإذا وضعت النائة أوكانت عا الا ولين عام حلها انتضت به عدتها ، قال القاضي ياثنتين فكذلك في المسئية الذائة في المسئية الذائة ولهذات المائة أو المائة على المحلة القاضي بائنتين المنه المائة الذائة المائة الما

ولنا أن ثم للعطف وفيها ترتيب فتعانت التطايقات كاما بالدخول لان العطف لا يمنع تعابق الشرط العطوف عليه وبجب النرتيب فيها كما يجب لو لم يعلفه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى على الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كالو لم يعطف عابها ، ولا له جعل الاولى جزاء الشرط وعقبه الاولى الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كالو لم يعطف عابها ، ولا نه جعل الاولى جزاء الشرط وعقبه الما في المنتقب المرضوعة المجزا فلم بجز أن يعطيه فبل دخواه فكذا ههذا وما ذكروه تحكم ايس له شاهد في الاخة ولا أصل في الشرع

(فصل) وإن قال لمدخول بها ان دخات الدار نأنت طابق ثم طابق ثم طابق لم يقعها شي، حتى تدخل الدار فنقم بها اللاث وبهذا قل اشاخي وأبو يوسف ومحد و دهب القاضي الى وقوع طنة بين في الحال و تبقى الثالثة معلقه قبلا خول وهو ظاهر الفساد قانه يجمل الشرط المتقدم المعطوف دون المنطوف عليه و بهاتى به ما يعد عنه دون ما يليه و بجمل جزا. مالم توجد فيه الفاء التي بجازى بها دون ما رجدت فيه تحكما لا يعرف عليه دليل ولا نهل له نظيراً ، وإن قال لها ان دخات الدار فأنت طابق نظائق فطالق فدخلت طلقت ثلاثا في قولهم جيما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طاق ثلاثا وهو ينوي واحدة فهي ثلاث)

وجملة ذلك أن الرجل أذا قال لامرأنه أنت طالق ثلاثه نهي ثلاث وإن نوى وأعدة لانهلم فيه

جميعاً ثم ولدت الثانية يوم الجدة إنت والقضت عديها والم تطاق وطلنت الاولى ثانية فان كانت كل واحدة منها حا الا باثنين طلنتا بوضع النانية طلعة طلعة أيضاء ثم إذا ولدت الاولى تمام حلم النقضت عديما به وطلقت الثانية ثلاثا فاذا وضعت الثانية تمام حلما القضت عديما به

(فصل) في تعاية بالطلاق اذ قال اذا طمنتك فأنت طابق ثم قال أبت طابق وقمت واحدة بالمباشرة واخرى الصفة ان كابت بدخولا به لانه جبل نظايفها شرط لوتوع طلاقها اذاوجدالشرط وقع الطلاق، وان كانت غير مدخول بها بابت بالاولى ولم تمع الثانية لانه لاعدة عليها ولا نمكن وجمتها فلا بقم طلاقها الا باثنا ولا يقم الطلاق بالبائن قان قال عنيت بقرلي هذا أنك تكونين طالمنا بما أوقعته عليك ولم أرد طلاقا سوى ما باشرتك به دبن وهل يقبل في الحكم، يخرج على روايتين

[احداهما] لا يقبل وهو مذهب الشافي لائه خلاف الظاهر أذ الطاهر أن هذا تعلمق العالاق المرط الطلاق ولان اخباره اياها برقرع المرقة بها لا فائدة فيه

(والرجه الثاني كيتبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كما لو قال أنت طالق أنت ط لق، وقال أردت بالثاني التأ كيد أو افهامها .

(مسئلة) (اذا قال اذا طلفنك وانت طائق ثم قال أن قمت فانت طائق فقامت طلقت بقيامها

خلافا لان الذاظ صريح في الثلاث والنية لا تمارض الصريح لانها أضعف من الله ظوالد الكلا لعمل بمجردها والصرح قوي يعمل بمجرده من غير نية فلا يعارض الفوي بالضعيف كالايعارض النص بالقياس ولان البية أنما تعمل في صرف اللفظ الى بعض محتملاته والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة نقد نوى مالا يحتمله فلا يصح كا لوقال له على ثلاثة دراهم وقال أردت واحداً

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان طاق واحدة وهو ينوي تلاثا فهي واحدة)

أما اذا قال أنت طالق واحدة ونوى اثلاث لم يتع إلا وأحدة لان لفظه لا يحتمل أكثر منها ، فاذا نوى الملاز، فقد نوى ملا يحتمل لفظه فلو وقع أكثر من ذاك لوقع بمجرد النية ومجرد النية لا يقم مها طلاق ، وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين يقم ثلاث لانه يحتمل واحدة معها اثنتان وهذا فاسد فان قوله عمها أثنتان لا يؤديه معنى الواحدة ولا يحتمله فنيته فيه نية مجردة الا تعمل كما لو نوى فاسلاق من غير لفظ ، وأما اذا قال أنت طالق ونوى ثلاثا فهذا فيه روايتان

(احداهماً) لايقع الا واحدة وهو قول الحسن وعمرو بن دينار والثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي لان هذا لا ظ لايتضمن عدداً ولا بينولة الم تقع به الثلاث كا لوقال أنت طالق واحدة ، بيانه أن قوله أنت طالق اخبار عن صفة هي عليها فلم يتضمن العدد كقوله قائة وحائض وطأهر

ثم طقت بالصفة أخرى لانه قد طاقها بعد عقد الصفة لان الصعة تطابقة لها وتعليقه اطالاقها بقيا بالذا اتصل به القيام تطلبق لها .

(مسئلة) (ولو قال اولا ان قمت فانت طالق ثم قال ان طلقتك قالت طالق نقامت طلقت بالقيام واحدة ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها بعد ذلك)

لان هذا قِمْتَنِي ابتدا. ايفاع وقوع الطلاق همها بالقيام أنما هو وقوع بصفة سابقة تعقد الطلاق شرطا هم منه التنظيم ولو قال ان قت قائد الطلاق أعمال ان وقع عليك طلاقي فأنت طالق ففاءت طلفت بالقيام ثم تطلق اثمانية بوقوع الطلاق عليها ان كانت مدخولا بها لان الطلاق الواقع بها طلاقه فقدو جدت الصفة (مسئلة) (وان قال كلا طلقتك فانت طالق فهذا حرف يقتضي التكرار)

فأذا قال لها بعد أنتطالق طلقت طلقتين احداهما بالمباشرة والاخرى بالصفة ولا تقع ثالثة لان النائية لم تقع بايقاعه بعد عقد الصفة لان قوله كما طلقتك يقنضي كما أوقعت عليك الطلاق، وهذا يغتضي تجديد إيقاع طلاق بعد هذا القول وانما وقعت النائية بهذا القول، وان قال لها بعد عقد الصفة ان خرجت فانت طالق فخرجت طلقت بالخروج طلقة وبالصفة أخرى لانه قد طلقها ولم تقع الثالثة فان قال لها كما أوقعت عليك طلاقي فانت طالق فهو كقوله كما طلقتك فانت طالق، وذكر القاضي في هذه أنه اذا وقع عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله اذا أوقعت عليك طلاقاً فانت طالق لم تطلق

(والرواية الثانية) إذا نوى ثلاثا وقع الثلاث وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وابن المنفر لا له لفظ لو قرن به افط الثلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالكنايات ولانه نوى بلفظه مأبحتمله فوقع ذلك به كالكناية وبيان احمال الله ظلمدد انه يصح تفسيره به فيقول أنت طالق ثلاثا ولان قوله طالق اسم فاعل واسم الفاعل يقتضي المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدر يقع على القليل والكثير ، وفارق قوله أنت حائض وطاهر لان الحيض والعابر لا يمكن أهدده في حقها والمطلاق يمكن تعدده (فعمل) فان قال أنت طالق طلاقا و نوى ثلاثا وقع لانه صرح بالمصدر والمصدر يقع على النايل والكثير فقد نوى بالمظلق وتم ما يحتمله وان نوى واحدة فهي واحدة وان أطلق فهي واحدة لانه اليتين ، وان قل أنت طالق الملاق وتم ما نواه وان لم ينو شيئا فحكى فيها القاضي روايثين (إحداها) اليتين ، وان قال أنت طالق الملاق وتم ما نواه وان لم ينو شيئا فحكى فيها القاضي روايثين (إحداها) يتم الثلاث نص عليها أحمد في رواية مهنا لان الالف واللام إلى معهرد يريد الطلاق الذي أوقعته ثلاث (والثانية) أنها واحدة لانه يحتمل أن تعود الالف واللام إلى معهرد يريد الطلاق الذي أوقعته ولان اللام في أسما، الاجناس تستعمل أن تعود الالف واللام إلى معهرد يريد الطلاق الذي أوقعته على الله عني ألما، الأجناس تستعمل له ير الاستغراق كثيراً كقوله ومن أكره على الطلاق – واغتسلت بالما، وتيممت يالراب ـ وقرأت العلم والحديث والفقه ـ هذا عمل الدين وان نوى واحدة فهي عايراد به ذلك الجمل على التعميم إلا بنية صارفة اليه عايراد به ذلك المرأته أنت الطلاق فان أحمد قال ان أراد ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة فهي وهكذا لو قال لامرأته أنت الطلاق فان أحمد قال ان أراد ثلاً المن ثرة وان نوى واحدة فهي

لان ذلك ليس بايفاع منه . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وفيه نظر فأنه قد أوقع الطلاق عليها بشرط فاذا وجد الشرط فهو الموقع للطلاق عليها فلا فرق بين هذا وبين قوله اذاطلقتك فانتطالق هرمسئلة ﴿ وان قال كلا وقع عليك طلاقي فانت طالق ثم وقع عليها طلاقه بمباشرة أو سبب أو بصفة عقدها بعد ذلك أرقبله طلقت ثلاثاً لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة

(فصل) فان قال لها ان خرجت فأنت طالق ثم قال كلاوقع عليك طلاقي فأنت طالق ثم خرجت وقع عليها طلفة بالخروج ثم وقعت الثالثة بوقوع الثانية لان كلا تقتضي التكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكيفا وقع يفتضي وقوع أخرى ولو قال لها اذا طلقتك فأنت طالق ثم قال أنت طالق ثم قال أنت طالق شلائاً واحدة بالمباشرة واثنين بالصفتين لان تطليقه لها يشتمل على الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع طلاقه ولانه اذا قال أنت طالق طلقت بالمباشرة واحدة فتطلق الثانية بكونه طلقها وذلك طلاق منه واقع عليها فتطلق به انشائلة وهذا كله في المدخول بها فاما غير المدخول بها فلا تطلق الا واحدة في جميع هذا. وهذا كله مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا لعلم فيه خلافاً

(فصل) فان قال كلا طلقتك طلاقاً املك فيه رجعتك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت النمين (احداهما) بالمباشرة (والاخرى) بالصفة الا أن تكون الطلقة بموضأو في غير مدخول بها فلايقع (المغني والشرح الكبير) (٥٢)

و احدة وان لم ينو شيئا فكلام أحمد يقتضي أن تكون ثلاثا لانه قال أنت الطلاق فهذا قد بين أم شيء بقي هي ثلاث ، وهذا اختيار أبي بكر ومخرج نيها المهاو احدة بنا. على المسئلة فبلمادوجه القولين ماتقدم ،ومماييين انه يراد بها الواحدة قول الشاعر

فأُنْت الطلاق وأنت الطلاق الطلاق الطلاق الازًا تماما

فجمل المكرر ثلاثا ولو كان الاستفراق لكان ذلك نسما

(فصل) ولوقال الطلاق بلزمي أو الطلاق لي لازم فهو صربح فانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلان وقالوا إذا عقل الصبي الطلاق فطاق لزمه . واهابهم أرادوا لزمه حكه فحذ فوا المضاف وأفاموا المضاف اليه مقامه ثم اشتهر ذلك حتى صار من الأسما العرفية وانفمرت الحقيقة فيه ويقع به ما نواه من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وان أطلق ففيه روايتان وجهما ما نقدم ، وان قال علي الطلاق فهو بمثابة قوله ؛ الطلاق يازمني لان من لزمه شي فهو عليه كالدين ، وقد اشتهر استمال هذا في إبقاع الطلاق ويخرج فهم في حالة الاطلاق الروايتان حل هو ثلاث أو واحدة ؟ والأشبه في هذا جميعه أن يكون واحدة فيه في حالة الاطلاق الروايتان حل هو ثلاث أو واحدة ؟ والأشبه في هذا جميعه أن يكون واحدة لان أهل العرف لا يعتقدونه ثلاثا ولا يعلمون أن الالفواللام الاستغراق ولهذا ينكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثا ولا بعتقد اله طلق إلا واحدة فقيضي ظنهم واحدة فلا يريدون الا ما يعتقدونه مقتضى قفظهم فيصير كأنهم نووا الواحدة

ما ثانية لأنها تبين بالطلقة التي باشرها بها فلا بملك رجعتها فان طلقها ثنتين طلقت الثالثة ، وقال أبو بكر : قيل تطلق وقيل لا تطلقووا ختياري أنها تطلق ، وقال أصحاب الشافعي لا تطلق الثالثة لانالو أوقعناها لم يملك الرجعة ولم يوجد شرط طلاقها فيغضي ذلك الى الدور فنسقطه بمنع وقوعه

ولنا أنه طلاق لم يكمل به العدد بغير عوض في مدخول بها فتقع التي بعدها كالاولى وامتباع الرجعة ههنا لعجزه عنها لا لعدم الملك كما لو طاقها واحدة وأغي عليه عقيبها وان الثانية تقبع وان امتنعت الرجعة لعجزه عنها وان كان الطلاق بعوض أو في غير المدخول بها لم يقبع الا الطلقة الذي باشرها بها لانه لا يملك رجعتها وان قال كما وقع عليك طلاق أملك فيه رجعتك فانت طالق ثم وقع عليها طنقة بالمباشرة أو صفة طلقت ثلاثاً وعندهم لا تطلق لما ذكرنا في التي قبلها ولو قال لاحرأ تعاذا طلقت ثلاثاً ، طلقها طاقت ثلاثاً ، وقال المزنى لا تطلق وهو قياس قول أصحاب الشافعي لما تقدم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال كمّا وقع عليك طلاقي أَرَ ان وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله ثلاثاً ثم قال أنت طالق فلا نص فيها)

وقال أبو بكر والفاضي تطلق ثلاثاً وأحدة بالمباشرة واثنتان بالمعلق، وهو قياس أول الشافعي وبمض أصحابه، وقال ابن عقيل تطلق بالطلاق المنجز ويلنوا المعلق لانه طلاق في زمن ماش،وقال

(فصل) وإن قال أنت طالق للسنة طقت واحدة في وقت السنة ، وذهب أبو حنيفة الى انها تطلق ثلاثا في ثلاثا في ثلاثا في ثلاثا في ثلائة قرو. بنا. منه على إن هذا هو السنة وقد بينا إن طلاق السنة طلفة واحدة في طهر لم يصبها فيه أيضا الا أز ينوعي المكان فتكون ثلاثا لانه ذكر المصدر والمصدر يقم على الكثير والقليل بخلاف التي قباها

(فصل اوان قال العجمي بهشم لبسيار طفت امر ته ثلاثا نص عليه أحمد لان معناه أنت طالق كثيرا ، وان قال بهشم فجسبت طانت واحده إلا أن ينوي ثلاثا فتحرن ثلاثا ، نص عليه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال القماضي ويتخرج فيه روايتمان بنما ، على قوله ، أنت طالق لان هذا صربح وذاك صربح فها سوا ، والصحيم عا نواه لان معنماها خايتك ، وخليتك ينهم بهامانواه و كذاه بناو إعاصارت صربحة لشهرة استعالها في الطلاق و تعينها له وذاك لا ينفي معناها ولا ينع العمل به إذا أراده وان قال فارقتك أوسر حتث رنوى واحدة أراطلق فهي واحدة وان نوى ثلاثانهي ينع العمل به إذا أراده وان قال فارقتك أوسر حتث رنوى واحدة أراطلق فهي واحدة وان نوى ثلاثانهي للاثرة لانه فعل عكن أن يعبر به عن الفليل والمكثر وكذبت لو فال طامنك

(فسل) ولا يقع الطلاق بغير لفظ الطلاق إلا في موضعين , أحدهما) من لا يقدر على الكلام كالاخرس اذا طاق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لانه لاطريق إلى الطلاق إلا بالاشارة فقامت اشارته مقام الكلام من غير فية

أبو العباس بن سريج و بعض الشافعية لا تطلق أبداً لان وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبالها وذلك يمنع وقوعها فاثباتها يؤدي الى نفيها نلا تثبت ولان ايفاعها يفضي الى الدور لأنها اذا وقعت وقع قيالها ثلاث فيمننع وقوعها وما افضى الى الدور وجب قطعه من أصله

ولنا انه طلاق من مكلف مختار في محل لذكاح صحيح فيجب ان يقع كالو لم يعقده ذه الصفة ولان محومات النصوص تقنضي وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وقوله تعالى (والمطلقات يتربصن با فسهن ثلاثة قروء) وكذلك سائر النصوص ولان الله تعمالي شرع الطلاق لصلحة تتعلق به وما ذكروه عنيه بالكلية و تبطل مشروعيته و تفوت مصلحته فلا مجود ذلك عجرد الرأي والتحكم وما ذكروه غير مسلم فا ا اذا قلنالا يقع الطلاق المعلق فله وجه لانه أوقعه في نمن ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقعم كما لو قال انت طالق قبل قدوم زيد بيوم فقدم في اليوم ولانه جمل الطلقة الواقعة شرطاً لوقوع الثلاث ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لا يمنع من وقوع الطلاق المباشرة ولا يفضي الحدور ولا غيره وان قانا بوقوع الثلاث فوحه انه وصف الطلاق المعلق عاد طلاقك أو قال الآيسة انت طالق للسنة أو للبدعة وبيان استحيل وصفه به فلغت الصفة ووقع الطلاق كالو قال انت طالق طلقة لا نلزمك ولا تنقص عدد طلاقك أو قال الآيسة انت طالق للسنة أو للبدعة وبيان استحالته ان تعليقه بالشرط يقتضى وقوعه بعده ولان الشرط يتقدم مشروطه ولذلك لو اطلق لوقع بعده و تعقيه بالفاء في قوله فانت طالق وقوعه بعده و تعقيه بالفاء في قوله فانت طالق

كانكاح فأما القادر فلا يصح طلاقه بالاشارة كالايصح تكاحه مها فان أشار الاخرس باصابعه الثلاث الى الطلاق طلقت ثلاثًا لان اشارئه جرت مجرى نطق غيره واوقال الناطقأنت طالق وأشار بأصابه الثلاث لم يقع الا وأحدة لان أشارته لانكفي ، وأن قال أنت طالق هكذا وأشار باصابعه الثلاث طلقت ثلاثًا لأن قوله هكذا تصريح بالتشبيه بالاصابع في العدد وذلك يصاح بيانًا كما قال النبي عَلَيْكُ و « الشهر هكذارهكذار هكذا » وأشار بيد مرة ثلاثين ومرة تسعا وعشر بن وان قال أردت الاشارة بالاصبمين للقبوضتين قبل منه لانه يحتمل مايدعيه (الموضم اشاني اذا كتب الطلاق نان نواه طلقت زوج ٢ وبهذا قال الشعبي والنخمي والزهري والحبكم وأبو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافعي ، وذكر بعض أصحابه أن له قولا آخر أنه لايقع به طلاق ، وأن نواه لانه فعـل من قادر على التطليق فل يتم به الطلاق كالاشارة

ولنا أن الـكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذ أنى فيها بالطلاق وفهم منها ونواه وقع كالفظ ولان المكنابة نقوم مقام قول المكاتب بدلالة أن النبي عَلَيْكَ كَان مأمورًا بَنْبَايِع رسالته فحصل ذلك في حق البعض بالفول وفي حق آخرين بالـكتابة الى ملوك الاطراف ولان كتاب القاضي بقوم مقام لفظه في أثبات الديون والحقوق فاما أن كتب ذلك من غير نية فقال أبو الخطاب قد خرجها القاضي الشريف في الارشاد على روايتين (احداهما) يقع وهو قول الشعبي والنخبي والزهري والحسكم لما

يقتضي كو نه عقيبه وكون الطلاق المعلق قبله بعده محال لايصح الوصف بهفلغت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال ان طلقتك فأنت طالق ثلاثاً لاتلزمك ثم يبطل ماذكرو. بقوله اذا انفسخ نكاحك فانت طالق قبله الاثاً ثم وجد ما يفسخ نـكاحها من رضاع او ردة او وط. امها أو ابنتها بشبهة فانه برد ماذكروه ولا خلاف في انفساخ النكاح قال القاضي ماذكروه ذريعة الى أن لايقع عليها الطلاق جملة وان قال انت طالق ثلاثاً قبيل وقوع طلاقي بك واحدة أو أنت طالق اليوم ثلاثا او طلقتك غداً واحدة فالكلام عليها منوجه آخر وهو واردعلي المسئلتين جميعاًوذلك ان الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالايتصور وقوعها معه فيجب أن يقضى بوقوع الطلقة الموقعة دون ماتعلق بها لأن ماتعلق بها تابى ولا بجوز إبطال المتبوع لامتناع حصول التبع فيبطل التابع وحده كالو قال في مرضه اذا اعتقت سالمانغانم حر ولم يخرج من ثلثه الا احدها فان سالما يعتق وحده ولا يقرع بينه الان ذلك ربما ادى الى عتق المشروط دون الشرطوذلك غيرجا تزولا فرق بين ان يقول فغانم معه أو قبله أو بعده او يطلق كذا ههنا

(فصل) اذا قال أن طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال أن طلقت عمرة فحفصة طالق ثم طلق حفصة طلقنا معاً حفصة بالمباشرة وعمرة بالصفة ولم نُردكل واحدة منهما على طلقة وان بدأ بطلاق عمرة طلقت طلقتين وطلقت حفصة طلقة واحدة لانه اذا طلق حفصة طلقت بالصفة اكو نه علق طلاقها على طلاق حفصة ولم يعدعلى حفصة طلاق آخر لانه ما احدث في عمرة طلاقا أنماطلقت بالصفة السابقة

ذكرنا (والثانية) لا يقع الا ينية وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص الشافي لان الكتابة محتملة فانه يقصد بها نجر بة القلم وتجريد الخط وغم الاهل فلم بقع من غير نية ككنايات الطلاق فان نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة قلمه لم يقع لانه لو نوى بالفظ غير الا يقاع لم يقع فالكتابة أولى واذا ادعى ذلك دين فيا بينه وبين الله تمالى ويتبل أيضا في الحسكم في أصح الوجهين لانه يقبل ذلك في اللفظ الصربح في أحد الوجهين فهنا مع أنه ليس بلفظ أولى ، وان قال نويت غم أهلي فقد قال في رواية أي طالب فيمن كتب طلاق زوجته ونوى الطلاق وقع ، وان أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أيضا يمني أنه يؤاخذ به لقول النبي عليكيلية لا ان الله عنا لامتي عما حدثت به أنفسها مالم تكلم أو أيضا يمني أنه يؤاخذ به لقول النبي عليكيلية لا ان الله عنا لامتي عما حدثت به أنفسها مالم تكلم أو تعمل به فظاهر هذ أنه أوقع الطلاق لان غم أهله يحصل بالطلاق فيجتمع غم أهله ، ووقو ع طلاقه كا أو قال أنت طلق يوبد به غمها ومحتمل أن لا يقم لانه أراد غم أهله بتوهم الطلاق والخبر انما يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به أو الكلام ، وهذا لم ينو طلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وان كتبه بشيء لايبين مثل ان كتبه باصبعه على وسادة أو في الهواء فظاهر كلام احمد أنه لا يقع ، وقال أبو حفص العكبري يقع ، ورواه الاثرم عن الشعبى لانه كتب حروف الطلاق فأشبه مالو كتبه بشيء يدين ، والاول أولى لان الـكتابة التي لانبين كالهمس بالفم بما لا يتبين وثم لايقع فههنا أولى

على تمليقه طلاقها وان بدأ بطلاق عمرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاقها وان بدأ بطلاق عمرة ووقوع الطلاق بما تطليق منه لها لانه احدث فيه طلاقها بتعليقه طلاقها على تطليق عمرة بعد قوله ان طلقت حفصة فعمرة طالق ومتى وجدانتهايق والوقوع معا فهو تطليق فان وجدامعاً بعد تعليق الطلاق بطلاقهاوقع الطلاق المعلق بطلاقها وطلاقها وقوعه ولوقال لعمرة كالطلقت حفصة فانت طالق ثم قال بطلاقها ووجب القول بوقوعه ولوقال لعمرة كالطلقت حفصة طلقة واحدة وان طلق حفصة كالطلقت عمرة فانت طالق ثم فال لعمرة انت طالق المعلمة كالتي قبلها سواء فانه بدأ بطلاق عمرة على تطليق حفصة أبتداه لم يقم بعد الله على المعرة المعلقة واحدة منها طلقت على عليق عمرة طلقة عمرة طلقة عمرة طلقة عمرة طلقة كل واحدة منها طلقة فعمرة طالق ثم طلق وحدة منها طلقت فعمرة طلقت على التي قبلها وذكرها بين المسئلة ين الفاضي في المجرد و او قال لاحدى زوجتيه كلا طلقت ضرتك فأنت طالق ثم قال اللاخرى مثل ذلك ثم طلق النانية طلقت طلقت على واحدة منها طلقة ، وان قال كلما طلقتك فضرتك طالق ثم قال للاخرى طلقة الاولى طلقة النانية طلقة ، وان طلق ثم طلق الاولى طلقة المولى طلقة المولى طلقة المولى طلقة المؤلى فلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة المؤلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة المؤلى ذلك ثم طلق الاولى طلقة المؤلى فلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة المؤلى فلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة المؤلى الشائلة المؤلى الم

(فصل) اذا كتب لزوجته أنت طالق ثم استمد فكتب اذا أتاك كتابي أوعلقه بشرط أو استشاء وكان في حال كتابة الطلاق مريداً للشرط لم يتم طلاقه في الحال لانه لم بنو الطلاق في الحال بل نواه في وقت آخر ، وأن كان نوى الطلاق في الحال غير معلق بشرط علقت قلحال وأن لم ينو شييًّا وقل ا ان الطالق يقع به الطلاق نظرنًا قان كان استمدادًا لحاجة أو عادة لم يقع طلاق قبل وجود الشرط لانه لو قال أنت طائق ثم أدركه النفس أو شيء يسكنه فسكت لذلك ثم أنى بشرط تملق به قالكنا بفأولي. وإن استمد لغير حاجة ولا عادة وقع الطلاق كا لو سكت بعــد قوله أنت طالق لغبر حاجة ثم ذكر شرطا، وإن قال انني كتبته مريداً الشرطفقياس قول أصحابنا أنها لانطلق قبل الشرط الا أنه يدس وهل يقبل في الحكم ? على وجهين على بنا. قولهم فيمن قال أنت طالتي نم قال أردت تعليقه على شرط وان كتب الى أمرأه أما بعد فأنت ط لق طاقت في الحال صواء وصل ايها الكتاب أو لم يصل وعدتهامن حين كتبه ، وأن كتب اليها أذا وصلك كتابي فأنت طائق فأناها الكتاب طلقت عند وصوفه اليها،وأن ضاع ولم يصلها لم تطلق لان الشرط وصوله ، وإن ذهبت كتابته بمحو أو غيره ووصل الكاغد الم تطلق لانه ايس بكتاب وكذلك أن أنطبس مافيه لمرق أو غيره لأن الكتاب عبارة عما فيه الكتابة، وأن ذهبت حواشيه أو تخرق منه شي. لا بخرجه عن كونه كنابا ووصل باقيه طلفت لان البرقي كتاب إن تخرق بعض مافيه الكتابة سوى مافيه ذكر الطلاق فوصل طلقت لان الاسم باق فينصرف الاسم أايه

(فصل) فان كان له ثلاث نسوة فقال أن طلقت زبنب نعمرة طالق : وأن طلقت عمرة فحفصة طالق ، وأن طلقت حفصة فزينب طالق ثم طلق زينب طلقت عمرة ولم تطلق حفصة لانه ما أحدث في عمرة طلاقاً بعد تعليق طلاق حفصة بتطايقها ، وأنما طلقت بالصفة السابقة على ذلك فيكون وقوعًا للطلاق وليس بتطليق، وأن طلق عمرة طلقت حفصة ولم تطلق زبنب لذلك ، وأن طلق حفصة طلقت زينب ثم طلقت حفصة فيقم الطلاق بالثلاث لأنه أحدث في زينب طلاقاً بعد تعليقه طلاق عمرة بتطليقها فكان وقوع الطلاق بزينب تطليقا وطلقت به عمرة نخلاف غيرها ولو قال لزينب ان طلقت عمرة فانت طالق ثم قال لعمرة أن طلقت حفصة فانت طالق ثم قال لحفصة أن طلقت زين فانت طالق ثم طلق زينب طلق الثلاث زينب بالمباشرة وحفصة بالصفة ووقوع الطلاق محفصة تطلمق لها وتطليقها شرط طلاق عمرة فتطلق به أيضاً والدليل على أنه تطليق لحفصة أنه أحدث فيها طلاقاً بتعليقه طلاقها على تطليق زينب بعد تعليق طلاق عمرة بتطليقها وتحقق شرطه والتعليق مع شرطه تطليق وقد وجدا معاً بعد جبل تطليقها صفة لطلاق عمرة، وان طلق عمرة طلقت هي وزينب وام تطلق حفصة وأن طلق حفصة طاقت هي وعمرة ولم تطلق زينب لما ذكرنًا فيالمسئلة التي قبلها ، وأن قال لزينب أن طلقتك فضر تاك طالقنان ثم قال لعمرة مثل ذلك ثم قال لحفصة مثل ذلك ثم طلق زينب طلقت كل وأحدة منهن طلقة وأحدة لانه لم يحدث في غير زبنب طلاقاً أنا طلقتا بالصفة على تعليق

وان نخرق مافيه ذكر الطلاق فذهب ووصل باقيه لم تطبق لان المتصود ذاهب قان قال لها اذا أناك طلاقي فأنت طالق ما المتاب طالقت طالقتين لوجود طلاقي فأنت طالق أناها الكتاب طالقت طالقتين لوجود السفتين في مجيء الكتاب فإن قال أردت اذا أناك كتابي فأنت طالق بذلك الطلاق الذي علقته دين وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين

(فصل) ولا يقبت الكتاب بالطارق الا بشاهدين عدلين أن هذا كتابه ، قال أحمد في رواية مرب في امرأة أتاها كتاب زوجها بخطه وخاله بالطارق لاتنزوج حتى بشهد عندها شهرد عدول قبل أه فان شهد حامل الكتاب ؟ قال لا الا شاهدان فلم بقبل قبل حامل الكتاب وحده حتى بشهد مهمه غره لان الكتب المئبة المحتوق لانتبت الا بشاهدين ككتاب القاضي وظاهر كلام احمدأن الكتاب غره لان الكتب المئبة المحتوق لانتبت الا بشاهدين ككتاب القاضي وظاهر كلام احمدأن الكتاب بثبت عندها بشهادتها بين يديها وان لم يشهدا به عند الحاكم لان أثره في حقها في الهدة وجواز التزوج بعد انقضائها دهذا معنى مختص به لايثبت به حق على الغير قاكتنى فيه بسماعها الشهادة ، ولو شهد شاهدان أن هذا خط فلان لم يقل لان الخط بشبه به ويزور ولهذا لم بقبله الحاكم ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بمعرفة الحاكم ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بمعرفة الحاكم ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بمعرفة الحدان أن هذا خط فلان لم يقبل لان الخط بشبه به ويزور ولهذا لم بقبله الحاكم ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بمعرفة الحدان أن هذا خط فلان لم يقبل المن أخط بشبه به ويزور ولهذا الم بقبله الحدام ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بمعرفة المنابد به ويزور ولهذا الم بقبله الحدام ، واو اكتنى بمعرفة الخط لاكتنى بعد من غير شهادة

وذكر الفاضي أنه لا يصح شهادة الشاهدين حتى بشاهداه يكتبه ثم لا يغيب عنها حتى يؤديا الشهادة وهذا مذهب الشافعي والصحيح أن هذا ليس بشرط فان كناب القاضي لا يشترط فيه ذلك فهذا أولى

السلاق بتطليقها وان طلق عمرة طلفت زينب طافة وطلقت عمرة وحفصة كل واحدة منهما طاقتين لا عمرة طاقت واحدة بالمباشرة وطلقت زينب وحنصة بطلاقها واحدة والمباغرة وعمرة بذاك طلقتان لا موقع بها بصفة أحدثها فيها بعد تعايين طلاقهما بتطليقها فعاد على حفصة وعمرة بذاك طلقتان ولم يعد على زينب بطلاقهما طلاق بالم تقدم وان طلق حنصة طلقت ثلاثاً لانها طلقت واحدة بالمباشرة وطلقت بها ضرتاها ووقوع الطلاق بكل واحدة منهم طلفة فكل لها ثلاث وطاقت عمرة طلقتين واحدة بطلاقهما فعاد عليها من طلاق كل واحدة منهم طلفة فكل لها ثلاث وطاقت عمرة طلقتين واحدة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لا نه تطليق لزينب على ما ذكر ناه وطلقت زينب واحدة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لا نه تطليق لزينب على ما ذكر ناه وطلقت زينب فاحد كان واحدة منهن كلا طلقت احدى ضرتيك فاحت طالق ثم طلق الأولى طلفة المولى شرط اطلاق ضرتيها ووقوع الطلاق بهما تطليق بالنسبة اليها لكو احدة منهن كلا طلقت احدثها بعد من طلاقها الملاق المالات على ما خال المنافة العدم المعتمدة وأحدة المنافقة ا

وقد يكون صاحب الكناب لايعرف الكتابة وانما يستنيب فيهــا وقد يستنيب فيها من يعرفها بل متى أتاها بكتاب وقرأه عليها وقال هذا كنابي كان لهما أن يشهدا به

﴿ باب الطلاق بالحساب ﴾

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لها نصنك طالق أو يدك أو عضو من أعضائك طالق أو قال لها آنت طالق نصف تطليفة أو ربع تطليقة وقمت بها واحدة)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين: (أحدهما) أنهاذا طق جزء امنها (والثني) اذا طلق جزء ا من طلقة فأما الاول قانه متى طلق من المرأة جزء ا من أجزائها الثابتة طلقت كلها سواء كان جزءاً شائما كنصفها أوسدسها أو جزء ا من المن جزء منها أو جزء المعينا كيدها أو رأسها أو أصبحها وهذا قول الحسن ومذهب الشافعي وأبي ثور وابن القاسم صاحب ما هك ومذهب أصحاب الرأي الا أنه ان أضافه الى جزء شائع أو واحد من أغضا خمسة : الرأس ، والوجه ، والرقبة ، والفاهر ، والفرج طلفت ، وإن أضافه الى جزء معين غير هدفه الحمة لم تطلق لانه جزء تبقى الجلة منه بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجلة فلم تطلق المرأة باضافة العلاق اليه كالسن والغلفر

(فصل) وإن قال لامرأته أن طلقتك فعبدي حرثم قال لعبده أن قمت فامرأتي طالق فقام طلقت المرأة وعنق العبد ولو تال لعبده أن قمت فامرأني طالق ثم قال لامرأته أن طقنك فعبدي حرفقام المبد طلقت المرأة ولم يعتق العبد لان وقوع الطلاق بالصفة أنها يكون تطليقا مع وجود الصفة ففي الصورة الاولى وجدت الصفة والوقوع بعد قوله أن طلفتك فعبدي حروفي الصورة الاخرى لم يوجد بعد ذلك الا الوقوع وحده وكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعتق العبد ولو قال لعبده أن اعتقنك فامرأني طالق ثم قال لامرأته أن حلفت بطلاقك فعبدي حرثم قال لعبده أن لم أضر بك فامرأني طالق عتق العبد وطلقت المرأة .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال لنسائه الاربع ايتكن وقع عليها طلاقي فصواحبها طوالق ثم وقع على احداهن طلاقه طلق الجميع ثلاثا)

لانه اذا وقع طلاقه على واحدة وقع على صواحبها ووقوعه على واحدة منهن يقتضي وقوعه على صواحبها فيتسلسل الوقوع عليهن الى ان تكمل النلاث لكل واحدة منهن

﴿مسئلة﴾ (وان قال كلاطلقت واحدة منكن فعبد من عبيدي حر وكلاطلقت اثنتين فعيد ان حر ان وكلاطلقت ثلاثا فثلاثة احرار وكالمطلقت أربعافاً ربعة أحرار ثم طلق الاربع مجتمعات او متفرقات عتق خمسة عشر عبداً) وقيل يعتق عشرة بالواحدة واحد وبالثانية اثنان وبالالاث ثلاثة وبالاربع أربعة وهذا غير صحيح فان

ولنا أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح أشبه الجزءالشائع والاعضاء الخسة ولا يها جملة لانتبعض في الحل والحرمة وجد نوبا ما يتنفي النح بح والاباعة نفاب فيها حكم التحري كم و اشترك ما لم ومجودي في قال صيد، وفارق ماقاءوا عليه فانه ليس بثابت والشعر والظفر ليس بثابت فأنهما زولان وبخرج غيرهما ولا ينقض مسها الطهارة

(النصل) الثَّاني) اذا طلقها نصف تطبيقة أو جزء ل منها، وأن قرفانه يتم بها طاتمة كاملة في قول على على الملم لا داود قال: لانطق بذلك قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أنه شاق بذاك منهم الشعبي والحارث العكلي والزهري وقنادة والشانعي أصحاب لرأي وابو عبيد وَلَ أَ ، عَيْدُ وَهُو قُرِلُ مَا لِمُكَ وَأَهُلُ الْحَجَازُ وَالْثُرِرَ فِي وَأَهْلُ الْعَرْ قُلْ دِذَلْتُ لأنْ ذَكُر بَعْضَ مَالَا ينبعض ذكر لجيمه كالرقال نصفك طالق

(فصل ا فان قال أنت طالق نصفي طائفة وقمت طلفة لأن نصفي الشيء كله، وان قال ثلاثة أه ف طالبة طالت طانمتين لان الاته أنصاف طالمة و نصف فكل النصف فصارا طالمتين ، وهذا وج المحاب النانعي لم وج آخر أنها لا نطن إلا واحدة لانه جول الأنصاف من طانة واحدة نه . لم ، الرس ، نها و تنم طفة ولا يصح لان إسة ط الطلاق الموتع بن الاهل في الحل لا سبيل اليه وأي لاضة لي الطانة الواحدة غير صحيح فنفت الاضالة

فالل هذا لا يعتبر صفة طلاق الواحدة في غير الاولى والفظاء كلا تقلضي المبتكر ار فيجب تكر ارالطلاق بَكُرُ ار الصفات وتسقط أيضاً صفة التثنية في اثنالتة والرابعة،والصحيح انه يعتق خمسة عشر عبداً لان فيهن اربع صفات هن اربع فيقع اربعة وهن أربعة آحاد وهن اثننان واثننان فيعنق بذلك اربعة وفيهن ثلاث فيعتق بهن اللائة. وإن شئت قات يعتق بالواحدة واحدو بالثانية اللائة لان فيهاصفتين هي واحدة وهي مع الاولى أثنتان ويعتق بالثالثة أربعة لأنها واحدة وهي مع الاولى والثانية ثلاثويعتق بالرابعة سبعة لأن فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الثالثة اثنتــان وهي معالـْلاثالتي قبامــا أربع،وقيل يعتن سبعة عشر لأن صفة الدثرية قد وجدت ألاث مرات فأنها توجد بضم الأولى الى انثانية وبضم الثانية الى الثالثة وبضم الثالثة الى الرابعة ، وقيل يعتق عشرون وهو قول أبى حنيفة لان صفة الثالثة وجدت مرة أنية بضم النانية والثالثة الى الرابعة ، وكلا القولين غيرسديد لأمم عدوا الثانية مع الاولى في صفة النئية مرة تم عدوها مع الثالثة مرة اخرى وعدوا الثانية والثالثة في صفة الثلاث مرتين، رةمع الاولى ومرة مع الرابعة وما عد في صفة مرة لايجوز عده في ثلك الصفة مرة اخرى ولذلك لوقالكاً أكات أسف رمانة فانت طالق فأكات رمانة لم تطلق الا اثنتين لان الرمانة نصفان ولا يقال أنها تطلق ثالثة بأن يضم الربع الثاني الى الربع الثالث فيصيران نصفا وكهذلك في مسئلتنا لم تضم الاولى الى الرابعة (المغنى والشرح الكبير) (0Y) (الجزء الثامن)

وان قال أنت طالق أصف طلفتين طنفت واحدة لان نصف الطانةين طافسة ، وذكر أصحاب الشاني وجها اخر أنه يقع طلفتان لان الله ظ يقتضي الدصف من كل واحدة منها ثم يكمل وما ذكر ناه أولى لان التنصيف يتحقق به وفيه عمل باليقين وإلغاء الشك وإيفاع ماأرقعه من غير زبادة فكان أولى وان قال أنت طاق نصد في طافقين وقعت طلقتان لان نصفي الشيء جميعة فهو كالو قال أنت طالق طلفتين . وان قال أنت طالق نصف الاث طقات طلقت طلفة بين لان نصفها طلقة ونصف ثم يكل النصف فتصير طلفتين

إن يمان المستور المستورات الطائمة والمن المستورات والمستورات والمستورات المستورات الم

وان قال أنت طوالق نصف طارة ثاث طلقة حدس طلقة طقت طارة لأنه لم يعطف بواو العطف

فيصيران اثنتين وعلى سياق هذا القول ينبغيان يعتق اثمان وثلاثون واحد بطلاق واحدة و الاثمة بطلاق الثانية وثمانية بطلاق الثانية وثمانية وثمانية وثمانية الثانية اثنتان ففيها صفة انثثية مرتان، ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها عماني صفات ضهها الى الثانية اثنتان ففيها صفة انثثية مرتان، ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها عماني صفات هي واحدة وهي مع ماقباها أرح، وفيها صفة اثنلاث الاثم مرأت هي مع الاولى والثانية اثلاث ومع الأمانية والثانية الاثنان ومع الاولى والثانية الاثنان ومع المائية اثنتان ومع الثانية اثنتان فيعتق لذلك ستة فيصير الجميع اثنين وثلاثين، قال شيخنا ومما نعلم هذا الذي الأولى اثنتان ومع الثانية اثنان فيعتق الا أربعة كما لو قال كلما اعتقت اربعة فأربعة احرارلان هذا الذي يسبق الى اذهان العامة، وهذه الا وجه التي ذكرناها مع الاطلاق، فأما ان نوى بافظه غير مايفتضيه الاطلاق مثل ان ينوي بقوله اثنين غير الواحدة فيمينه على مانواه ومق لم يعين العبيد المعتقين أخرجوا بالقرعة ، ولوجد مكان كما ان في المسئلة المذكورة لم يعتق الاعشرة بالواحدوا حدوا الماقية أربعة لان إن لا تقتضي التكرار

الله و بحرابه المربعة المربعة المربعة المرابعة المربعة المربعة

فيدل على أن هذه الاجزاء من طافة غير متفارة ولانه يكرن الثاني همنا بالا من الاول والنالث من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه فلم يقتض المفارة ، وعلى هذا التعليل لو قال أنت طالق طلفة نصف طاقة أوطلمة طاقة لم تطق الاطلقة عن قلطة الله أن يريد من كل طقة جزءا فنطلق ثلاثا

ولو قال أنت طاق نصفا وثلثاً وربعاً طلقت طلقتين لانه يزيد على الطقة نصف سدس ثم يكل وان أراد من كل طاقة جزءاً طفت ثلاثاً ، وان قال أنت طقة أو أنت نصف طاءة أو أنت نصف طقة ثاث طفة سدس طاءة أو أت نصف طالق وتع بها طابقة بناء على قولما في أنت الطلاق أمريج في الطلاق وههنا مثله

(فصل) فانقال لأربع نسوة أوقعت ببنكن طفة طلقت كلوا ددة ربي طفة كذاك قال الحسن والشافي وابن الفاسم وأبر عبيد وأصحاب الرأي لان اللفظ افتضى قسم اببنه الكل واحدة ربعها مم تكلت وان قال بينكن طفة فيكذلك نص عليه احمد لان معناه أرقعت بينكن طلمة ، وار قال أوقعت بينكن طلمة ، وار قال أوقعت بينكن طلمة من واحدة طلقة ذكره ا والخطاب وهو قول أبي حنيفة والشانمي، وقال إبكر والقاضي تطاق كل واحدة طفتين ، ويروى عن احمد ما يدل عابه فانه روي عنه في رجل قال أرقعت بينكن تطاق كل واحدة طفتين ، ويروى عن احمد ما يدل عابه فانه روي عنه في رجل قال أرقعت بينكن

وكما اعتنت ثلاثة فثلاث احرار وكما اعتقت أربعة فاربع احرار اعتى من جواريه بعدد مااعتق من عيد في المسئلة التي ذكرنا خمس عشرة على الصحيح وقيل عثمر وقيل تسع عشرة وقيل عشرون لأنها مثابها ، وان اعتق خمساً فعلى القول الصحيح يعتق احدى وعشرون لان عتق الخامس عتق بهست لكونه واحدا وهو وماقبله خمسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان ماقبل ذلك قد عد في ذلك مرة فلا يعد ثانية وعلى القول الآخرين من جواريه خمس عشرة: بالواحد واحدة وبالثاني اثنين وبالثالث ثلاث وبالرابع اربع وبالخامس خمس

(فصل)فان قال ان دخل الدار رجل فعيد من عبيدي حر وان دخلها طويل فعيدان حران وان دخلها السود دخلها السود نثلاثة أعبد أحرار ، وان دخلها فقيه فأربعة أعبد أحرار فدخاها فقيه طويل السود عتى مر • عبيده عشرة

و مسئلة ﴾ (إذا قال لامرأنه إذا أتاك طلاقى فأنت طالق ثم كتب اليها إذا أتاك كنابي فأنت طالق فأتاها الكتاب طلقت طلقتين)

لأنه على طلاقها بصفتين مجيء الطلاق ومجيء كتابه وقد اجتمت الصفات في مجيء الكتاب فوقم بها طلقة ان، غان قال اردت إدا أتاك كتابي فأنت طالق بالطلاق الاول دين لانه يحتمل ماقاله فيدين فيه كما لو كرر قوله انت طألق وقال أردت بالنائية افهامها والنا كيد ويقبل قوله في الحمكم في احدى الروايتين لما ذكرنا والاخرى لايقبل لظاهر اللفظ والته أعلم

الملاق في واحدة فيكون لدكل واحدة نصف ثم بكل طافة بينهن حصل لدكل واحدة ويكل نصيبا من الطلاق في واحدة فيكون لدكل واحدة نصف ثم بكل طافة واحدة مرافيا يقسم بالاجزاء مع الاختلاف كالدور ونحوها من المحتلفات أما الجل المتساوية من جنس كالمقرد فانما تقسم مو وسها ويكل نصيب كل كالدور ونحوها من المحتلفات أما الجل المتساوية من جنس كالمقرد فانما تقسم مو وسها ويكل نصيب كل واحد من واحد كاربعة لهم درهمان صحيحان فأنه مجمل لدكل واحد نصف من درهم واحد والطافات لا اختلاف فيها ولان فيا ذكرناه أخذا باليقين فيكن أولى من ايقاع طافة زائدة بالشك ، فإن أواد قسمة كل طامة بينهن فهو على مقال ابو بكر ، وأز قال أرقعت بينكن ثلاث طافات أو أربع طافات فلى قرلما تطاف كل واحدة طافة والم بكل واحدة طافة والم تم تكل الحلين وقادة والشافي وأبو ثور وأصحاب الرأن فلان نصيب كل واحدة طافة وا بع ثم تكل ، وكذاك أن قال ستا أو سبعا أراء نيا ، وإن قال أوقعت بينكن تسها طاق ثلاثا الملانا

(اصل) فان قال أوقعت بهنكن طامة وطامة رطاقة وتع بكل واعدة منهن ثلاث لانه لما عطف وجب قسم كل طامة على حاتمها ويستوي في ذلك المدخول بها رغيرها في قياس المذهب لان الوار لانقاضي ترتيبا ، وان قال أرقعت بهنكن نصف طامة وثلث طاغة وسدس طانة فكذلك لان هدفا

(فصل في تبليقه بالحلف)

اختلف أصحابنا في الحلف بالطلاق نقال الداخي في الجامع وأبو الخطاب هو "مليقه على شرط أي شرط كان الا قوله إذا شئت فأنت طالق ونحوه فانه عليك وإذا حضت فأ تتطالق فانه طلاق بدعة وإذا طهرت فأنت طالق فانه طلاق سنة وهو قول أبي حنيفة لان ذاك يسمى حلفا عرفا فيتعلق الحريم كان لو قال ان دخلت الدار فأت طالق ولان الشرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب فأشبه قوله وانته وبائلة وتائلة ، وقال الفاضي في المجرد هو تعليقه على شرط بتصد به الحث على فعل أو النع منه كقوله ان دخلت الدار فأنت طالق أو إن لم تدخلي فأنت طالق ، أو على تصديق خبره كقوله انت طالق لقدوم زبداً وإن لم يقدم العالم النعليق على غير ذلك كقوله انت طالق ان طامت الشمس أو قدوم الحاج اولي لم يقدم السلطان فه عشرط محض المس بحلف لان حقيقة الحلف القسم ، وانما سمى عمليق الطلاق على شرط حلفا تجوزا المشاركته الحلف في المعنى المشهور وهو الحث أوالمنع أو تأكيد الحبر بحو واللة الانعلن أو الأقعل أو لقد فعلت أو ان لم افل، ومالم يوح، فيه هذا المعنى الايصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي أو الأقعل أو لقد فعلت أو ان لم افل، ومالم يوح، فيه هذا المعنى الايصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي أو الأقعل أو لقد فعلت أو ان لم افل، ومالم يوح، فيه هذا المعنى الايصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي أو الأقعل أو لقد فعلت أو ان لم افل، ومالم يوح، فيه هذا المعنى الايصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي أو الأقعل أو لذا قال ان حافت بطلاقك فانت طالق)

أُم قال أُنت طالق ان قمت أودخات الدار أوان لم تدخلي الدار او ان لم يكن هذا القول حقا فأنت طالق طلقت في الحال لانه حلف بطلاقها فان قال ان طلمت الشمس أو قدم الحاج فأنت طالق يقتضي وقوع ثلاث على ماقدمنا ، وأن قال أرقعت بينكن طلقة فطلقة نطقة أوطاقة ثم طلقة نم طلقة أ أوأرقعت ببكن طلقة وأرقعت بينكن طقة وأرقعت ببنكن طلقة طافن ثلاثه لاالني لم يدخل بها فأنها لا نطلق الا واحدة لانها بانت بالاولى فلم يلحقها ما بعدها

(فصل قان قال النسائه أمتن طواق ثلاثا أو طقة كن ثلاثا طقن ثلاثا النها نصاليه أحمد لان قول طاغة كن يتنفي تطابق كل واحدة منهن وتعميمهن به ثم وصف علمهن به من اطلاق بأه ثلاث نصار لكل واحدة ثلاث بخلاف قوله أوقعت ببنكن ثلاث باله يقتضي قدة اثلاث عليهن اكل واحدة منهن جزمنها وجزء الواحدة من اثلاث ثلاثة أرباع تطابؤنة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإن قال لها شعرك أو ظورك طالق لم تطلق)

لان الشعر والظفر يزولان و مخرج غيرهما فليس هما كالاعضاء الثابتة وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مالك والشافعي نطاق بدلك والحوه عن الحسن لاناجزء يستباح لمكاحبانتطاق به كالاصبع

ولذا أنه جزء ينفصل عنها في حال اسلاة لم نطق بطلافه كالحل والربق فأهلا حلاف فيهما عوفارق الاصع فانها لا ننعصل في حال السلامة ولان والربق في على المرق الربق والتبن والما بالما خل منصل ما رائم الم على بطلاقه لاز ما أنه الى الانفصال وهذه كذلك والسن في معندهما لأنها نزول من الصفر و مخلف غيرها و تنقلع من الديم بر

لم تطلق في الحال على الوجه الثاني وهو قول الثانمي واختاره ابن عقيل وتطلق على الاول وهو قول أبي الخطاب وقد ذكر ا دليل القولين

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ان حافت فأنت طالق وأعاده مرة اخرى طلقتواحدة لاز اعادته حلف وان أعاده ثلانا طلقت ثلاثا)

لان كل مرة بوجد بها شرط الطلاق وينعقد شرط طلقة اخرى وبهذا قال الشافهي واصحاب الرأي وقال ابو ثور ليس ذلك مجلف ولا يقع الطلاق بتكراره لانه تكرار للكلام فيكون تأكيدا لاحلفا ولنا أنه تعليق للطلاق على شرط يمكن فعله وتركه فكان حلفاكما لو قال أن دخلت الدار فأنت طالق، وقوله أنه تمكرار للكلام حجة عليه فن تكرار الشيء عبارة عن وجوده مرة أخرى، وأماالتا كيد فانه مجمل عليه المكلام المكرر إذا قصده وههنا أن قصد افهامها فاما أن كرر ذلك لفيرمد خول بها بانت بطلقة ولم يتم بها أكثر منها

(مسئلة) (وان قال ان كلتك فانت طالق واعاده ثلاثا طلقت ُلائا) او جود الصفة كالمسئلة قبلها همسئلة ﴾ (وان قال لامر أنيه كلما حافت بطلاقكما فانتها طالقتان ثم اعاد ذلك ثلاثا طلقت كل واحدة منهما ثلاثاً) (فصل) وان أضانه الى الريق والد، ع والعرق والحمل لم تطاق لا نعلم فيه خلامًا لان هذه ايست من جسمها وأيما الريق والد، ع والعرق نضلات تخرج من جسمها وأيما الريق والد، م والعرق نضلات تخرج من جسمها وأيما والحل مودع فيها قال الله تعالى (وهو الذي أنشأ كم من ناس واحدة فسنة رو مستودع) قيل مستودع في بطن الام وان أضافه الى الزوج مقال ابو بكر لا يختلف قرل احدفي الطلاق والدن قو الغام الروالحرام ان هذه الاشياء لا تنع اذا ذكر أربعة أشياء الشعر والسن والظفر والروح جر دالفول عنه مهنا بن جهي والفضل بن زياد القطان فبذلك أقوا، ووجهه ان الروح ليست عضوا ولا شيئا يستمتع به

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا لم يدر أطلق أم لا فلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق)

وجملة ذلك أن من شك في طلاقه لم يلزمه حكه نصعايه احمد وهرمذهب الشافدي وأصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيتين فلا يزول بشك . والاصل في هذا حديث عبد الله بن زيد عن النبي ويتلاق أنه سئل عن الرجل بخيل اليه أنه بجد الشي ، في الصلاة فقال ه لا ينصر ف - تمى يسمع صورًا أو بجد وبجا » منه عليه فأمره بالبناء على الية بين واطراح الشك ، ولانه شك طرأ على يتين فوجب اطراعه كما لو شك المتطهر في الحدث أو الحدث في الطهارة ، والورع المزام العلاق قان كان المشكرك فيسه طلافا وجديا راجع امرأته ان كانت مدخولا بها أو جدد فكاحها ان كانت غير مدخول بها أو قد انقضت عدتها، وان شك في طلاق ثلاث ، امها واحدة وتركها لانه اذا لم يطانها فيتين نكاحه باق فلا تحل

لوجود شرطها وهو الحلف فان كانت احداها غير مدخول بها با ت بالمرة النائية فاذا اعاده بعد ذلك لم تطلق واحدة منهما لان غير المدخول بها بائن فلم يكن اعادة هذا النول حلفا بعالا فهارهي غير زوجة فلم يوجد الشرط ، فان شرط طلاقهما الحلف بطلافهما جميعاً فان جدد نكاح البائن ثم قال لها ان تكملت فانت طالق فقد قيل يطلفان حينتذ لانه بهذا صار حالفا بطلافهما وقدحلف بطلاق المدخول بها باعادة قوله في المرة النالثة فطلقنا حينتذ ، قال شيخنا ويقوى عندي انه لا يقع اطلاق بهذه التي جدد نكاحها لأنها حين اعادة المرة الثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة اليها كما أو قال لا جنيدة ان حافت بطلاقك فأنت طائق ثم نزوجها وحلف بطلاقها والكن نطق المدخول بها حينتذ لان قدح في طلانها في المرة الله له وحلف بطلاق هذه حينتذ اكمل شرط طلاقها فطانت وحدها

و فصل) غان كان له اص أنان حفصة وعرة ، مقال ان حامت بطلائكما فعمرة طالق ثم أعاده لم أطلق واحدة منها لان هذا حلف بطلاق عرة رحدها فلم بوجد الحلف بطلاقها ، وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقكها فحنصة طالق طنقت عرة لانه حلف بطلاقها بعد تعليقه طلاقها على الحلف بطلاقها ولم تطلق حفصة لانه ما حلف بطلاقها بعد تعليقه طلائها عليه ، عان قال بعد هذا ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق لم تطلق عرة وحدهانان قال بعد هذا ان حانت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت حفصة وعلى هذا القياس

لفيره . وحكي عن شريك أنه اذا شك في طلاقه طلقها واحدة ثم راجعها المكون الرجعة عن طقة فتكون صحيحة في الحكم وليس بشي. لان النلفظ بالرجعة ممكن مع الشك في الطلاق ولا يفتقر الى ما تفتقر اليه العبادات من النية ، ولانه لو شك في طقتين فطلق واحدة لصار شاكا في تحريمها عليه فلا تفيده الرجعة

و مسئلة كال واذا طلق فلم يدر أواحدة طلق أم ثلاثا اعتزلها وعليه نفقتها مادامت في المدة ، فان راجعها في المدة لزمته النفقة ولم يطأهاحتى بتيةن كم الطلاق لا ممتيةن للتحريم شاك في التحليل)

وجلة ذلك أن اذا طلق وشك في عدد الطلاق فانه يبني على اليقين نص عليه احمد في رواية ابن منصور في رجل الفظ بطلاق امرأته لايدري واحدة أم ألاثا ? قال أما الواحدة فقد وجبت عليه وهي عده حتى به تيقن وجهذا قال ابو حنيفة والشافعي لان مازاد على القدر الذي تيقه طلاق مشكوك فيه فلم بلزمه كا لو شك في أصل الطلاق ، واذا ثات هذا فانه تقى أحكام المطاق دون النلاث من إماحة الرجعة، واذا راجم وجبت النفقة وحقرق لزوجية قال الخرقي، يحرم وطؤها ونحوه قول مالك الاأنه حكى عنه أنه يلزمه الاكثر من العالم ق المشكوك فيه وقرفها تيقن في النحريم لانه تمقن وجوده بالطلاق

(فصل) إذا قال لاحداهما إذا حانت طلاقله فضر تك ط الق ثم قال للاخرى من ذاك طانت اشائية لان إعادته الثانية هو حلف طلاق الأولى وذقت شرط رقوع طلاق الثانية ، ثم ان أعاده للأولى طافت ثم كما أعاده على هذا الوجه لامن أة طاقت حتى يكمل الثانية ثلاث ، ثم إذا أعاده للاولى لم تطاق لان الثانية قد بانت منه فلم يكن ذلك حلما بطلاقها عراو قل هذا القول لامن أذ ثم أعاده لما لم تطاق واحدة منهما لان ذلك ليس بحلف بطلاقها إنما هو حاف بطلاق ضرتها ولم يعلق على ذلك طلاقا

(مسئلة ﴾ (وان قال لاحداهما اذا حلفت بطلاق ضرتك فأنت طالق ثم قال ذلك للأخرى طانت الأولى)

لان النعابيق حاف وقد على طلاق ضرتها فنطق الاولى لوجود شرط. طلاقها وهو تعليق طلاق ضرتها فان أعاده للاولى طاقت الاخرى لذاك، وكايا أعاده لامرأة منهما على هذا الوجه طاقت الاخرىوان كانت إحداهما غير مدخول بها فعلقت مرة بانت ولم تطلق الاخرى باعادته لها لانه اليس مجلف بطلاقها الكرنها باثناً

(مد ثالة) (وان قل الدخول بهما كايا حافت طلاق واحدة منكما فأنها طالقتان وأعاد ثانيا طلقت كل واحدة طلقت كل واحدة طلقت كل واحدة منهما وحلمه بكل واحدة يقتضي طلاق اثنتين نطابتا بحلفه بطلاق واحدة علمة طلقة وبحلفه بطلاق الاخرى طلقة طلقة

وشك في رفعه بالرجمة فلا برتفع بالشك كما لو أصاب ثربه نجاءة وشك في وضعها فاله لا بزول حكم النجاسة بفسل موضع من الثوب ولا بزول الا بفسل جميعه ، وقارق لزرم الندقة فانها لا ترول بالمداة الواحدة فعي باقية لا نها كانت باقية ولم يتينن زوالها، وظهر قول غير الحرقي من أصحابا أنه اذا راجعها حات له وهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو ظهر كانم احمد في رواية ابن منصور لان التحريم المتعلق بما ينفيه بزول بالرجعة يقينا فان التحريم أنواع نحريم تزيام الرجاة وتحريم بزياه نكاح جديد وتحريم بزيله لكاح بعد زوج وإصابة ومن تيتن الادنى لا يثبت فيه حكم الاعلى كن تيتن الحدث الاصغر لا يثبت فيه حكم الاكبر وبزول تحريم الصائم بالعابارة الصفرى و يخالف التوب فان عال بعضه لا برفع ما تبقي المدت المناه ما تبقيه من النجاسة سائره فان حكم النجاسة من ا

(فصل الذار في رحلاز ط أ الح ف أحدهما بالطلاق أنه غ اب و ملف لآخر ، لطلاق أنه عمام نظر و الما ه الم الحكم بحنث واحد منه لان يقير الكام أ تت و ق ع اطلاق مشكوك فيه فان ادعت الرأة أحدهما حمنه منها فلول ق الدلان الاصلاحة والقين في جانب ولو كان الما في واحداً فقال ان كان غرابا فنساؤه طرائق وإن كال حاساً فه بيده احرار أر قال ان كان غرابا فنساؤه طرائق وإن كال حاساً فه بيده احرار أر قال ان كان غرابا فنساؤه طرائق وإن كال حاساً فه بيده احرار أر قال ان كان غراباً فرينب

﴿ مَدَيْنَهُ ۚ ﴿ وَانْ قُلَ كَامَا حَلَّ يَا أَكُونَ وَأَحَدَةً مَنْكُمَا فَهِي طَّ قَ أَوْ فَضَرَّبُهَا طَالَ وَأَعَادُهُ طَلَانَ كُلُّ وَأَحَدَةً مُنْهِمَا طَالِمَةً ﴾

لان حلفه بطلاق واحدة إنما اقتضى طلاتها وحدها و احاب علاتها لا مرة فلا تطق إلا طافة (فصل) وان قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فيي طائق ثم قبل اللا غرى مثل ذلك لم تطاق واحدة منهما عم ان أعاد ذلك لاحداهما القت الاخرى ثم الرأعاد الاخرى طاقت صاحبها ثم كاما أعاده لا مر ق طاقت الاخرى إلا أن تدكرن إحداهما غير ما خول بها أو لم يبق من طلاقها لا لا دون الذلاث فأنها إذا بانت صارت كلاجنبية ،فان قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طائق ثم قال الاخرى إدا حدث بطلاق ضرتك فهي طائل ثم قال الاخرى إدا حدث بطلافك فأنت فالق طائلة عم لا يتع بالاولى بهذا طلاق لان الحل مثل ما قال لها أو قال الذائة مثل ما قال الماري الذائة ،ولا يتع بالاولى بهذا طلاق لا قال الاخرى ان حلفت بطلاق ثم قال الاخرى ان حلفت بطلاق ضرتك في الموضيين إنما هو بطلاق الذائمة ولا يقع به لذائية بهذا طلاق ولوقاً الاحداهما اذا حامت بطلاق ضرتك الارلى ثانية وكذلك الذائمة ولا يقع به لذائية بهذا طلاق ولوقاً الاحداهما اذا حامت بطلاق ضرتك فانت ط ق لم تطاق واحدة منهما لائه في فانت ط ق لم تطاق واحدة منهما لائه في فانت ط ق لم تطاق واحدة منهما لائه في فانت ط ق لم تطاق واحدة منهما لائه في الموضعين على طلاق الثانية على الحاف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها عرفة أعاد ذلك لم تطاق المؤرى على طلاق الثانية على الحلف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها ، ولو أعاد ذلك لمها تم تطاق الما علاق الثانية على الحلف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها ، ولو أعاد ذلك لمها تم تطاق

طالق وان كان هماما فهند طالق ولم يملم ما هو لم يحكم مجنية في شي. لانه متيقن النكاح شاك في الحنث فلا يزول عن يقين النكاح والملك بالشك ء فأما ان قال أحد الرجلين ان كان غرابا فامرأنه طالق ثلاث فطار ولم يملسا حاله فقد هنث أحدهما لا بعينه ولا وقال الآخر ان لم يكن غرابا فامرأته طالق ثلاث فطار ولم يملسا حاله فقد هنث أحدهما لا بعينه بل تبقى في حقه أحكام النكاح من النبقة والكسوة والسكنى لان كل واحد منها بعينه بل تبقى في حقه أحكام النكاح من النبقة والكسوة والسكنى لان كل واحد منها يقين نكاحه باق ووقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوط. فذكر القاضي انه محرم عليها لان أحدهما حانث بيقين وامرأنه محرمة عليه وقد أشكل فحرم على واحد منها وط. امرأته لانه محكوم بيقاء امرأته لا بعينها، وقال أصحاب الرأي والشاني لا يحرم على واحد منها وط. امرأته لانه محكوم بيقاء نكاحه عن المرأتيه لا بعينها أنها أعان تحقق حنثه في واحدة غير معينة وبالبظر الى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها بعن وطلاقها مشكوك فيه لكن لما تحقينا ان احداهما حرام ولم يمكن تمبيزها حرمتا عليه جيماً وكذلك بهنا قد علمنا ان أحد هذين الرجاين قد طبقت امرأنه وحرمت عليه و وتمذر التمييز فيحرم الوط. عليها وبصير كا أو تنجس أحد الانائين لا بعينه فانه يحرم استمال كل واحد منها سوا. كانا لرجاين او لوحل واحد، وقال مكحول بحمل العالمات عليها جيما ومال اليه أبو عبيد قان ادى كل واحد منها الموا، والذهري والإه الم بحنث دبن فها بينه و بين الله تعالى ونحو هذا قال عطا، والشعبي والزهري منها أنه علم الحال وانه لم محنث دبن فها بينه و بين الله تعالى ونحو هذا قال عطا، والشعبي والزهري

واحدة منهما وسواء تقدم الغول فثانية على المول اللاولى أو تأخر عنه

و فصل) مان كان له الاث نسوة فقل از حلفت بطلاق ريفب فعمرة طالق ثم قال از حلفت بطلاق عرة فيصة طابق ثم قال از حلفت بطلاق حفصة فربغب طاق طلقت عمرة وان جعل مكان ريفب عمرة طقت حفصة ثم متى أعاده بعد ذلك طلقت منهن واحدة على الوجه الذي ذكرناه وإن قال ازحلفت بطلاق زيفب بعد تعليقه طلاق زياب فلسائي طوالق فقد حلف بطلاق زيف بعد تعليقه طلاق زياب في طوالق فقد حلف بطلاق ويف أن يطلاقها فقد على المحتف فقد المي طرالق فقد حلف بطلاق مرة ولم يتم محلفه بطلاق زيفب شيء لانه قد حفث به مرة فلا محنث ثنية ولو كان مكان قوله ان عمرة ولم يتم محلفه بطلاق زيفب شيء لان كلها تقتضي النكرار ولو قال كلها حلمت بطلاق واحدة منهن ولا قرن المحنف المناز واحدة منكن واحدة منهن وحلفه فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك مرة ثانية طنق الان أن لا تقتضي النكرار ء وان قال بعد ذلك لاحداهن ان قمت لطلاق واحدة منهن واحدة منهن وان قال ذلك للاثمتين الباقيتين طابق الجميع طابة طابقة

(فصل) وان قال لزوجته أن حلفت بعنق عبدي فأنت طالق ثم قال انحلفت بطلاقك فمبدي

والحارت المكلي والثوري والشانبي لانكل واحد منها بكل صدقه نيما ادعاه عران اقركل واحد منها أنه الحارث المكلي والثوري والشانبي لانكل واحد منها بكل صدقه نيما المائث طنقت وحده وان ادعت امرأة أحدها عليه الحائث فأنكر فالفول قوله وهل بحلف المخرج على واينيين

(فسل) مان قال أحدهما أن كان هذا غرابا فعيدي حر رق ل الأخر أن لم يكن غرابا فعيد به مر نظار ولم يعلما حاله لم يحكم بهنق واحد من العبدين فان اشترى أحدهما عبد صاحبه بعد أن أنكر حنث نفسه عنق الذي اشتراه لان انكاره حنث نفسه اعتراف منه مجنث صاحبه وإقرار بعق الذي اشتراه وإذا اشترى من أقر مجريته عنق عليه ، وأن لم يكن منه إنكار ولا اعتراف فقد صر العبدان في يده واحدهما حر ولم يعلم بعيثه ويرجم في تعبينه الى انفرعة ، وهدذا قول أي الخطاب وذهب القاضي الى أنه يعتق الذي اشتراه في الموضعين لان تمسكه بعبده اعتراف منه برقه وحرية صاحبه ، وهذا مذهب الشافى

ولنا أنه لم يعترف لفظا ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع يسوغ له إمساك عبده ع الجهل استنادا الى لاصل فكيف يكون معترفا مع تصريح، بأنني لا أعلم الحر منهماوانا ؟ اكتفينا مُهِ إبغاء رق عبده باحتمال الحنث في - ق صاحبه فاذا صار العبدان له وأحدهما حر لا بعينه صار كأنهما

حر طاقت ثم قال لعبده أن حلفت بعنتك قامراً في طائق عنق العبد ولو قال له أن حلفت بطلاق امراني فأنت حراثم قال لها أن حلفت بعنق عبديو فأنت طائق عنق العبد ولو تال العبده أن حلفت ومنقك فأنت حراثم أعاده عنق العبد

(فصل) في تعليقه بالكلام إدا قال الركامة فانت طاق نتحقني ذلك طانت لا ه كلمها بعد عقد اليمين إلا أن يريد عد انقضاء كلامي هذا أو نحوه وكذلك از زجرها فه أد تنحي أر استخوا أو قال ان قمت فأنت طالق طافت لانه كلمها بعد اليمين الا أن ينوي كلاما مبتدأ ويحتمل أن الا يحنث بالكلام المتصل بيمينه لاز انهانه به يدل على ارادته الدكلام المفصل عنها راسم تذكرة فقال الدكلام المفصل عنها راسم تذكرة فقال الدكلاب عليه لعنة حنث نص عليه أحد لانه كلمها

(معالة) (وان قال ان بدأك بالكلام فأنت طالق

نقالت أن بدأتك به فمبدي حر أتحات بمبنه لانها كامنه نلم بكن كلامه أما بعد ذلك أبندا. يلا أن بنوي أنه لا يبدؤها في مرة أخرى و بتبت بمبنها معلقة فان بدأها بكلام انحات بمينها أيضاً وأن بدأته هي عنق عبدها هكذا ذكره أصابنا ، قال شيخنا : ويحتمل أن يحنث بدايته إياها بالسكلام في وقت آخر لان الظاهر ارادته ذلك بيمينه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِذَا قَالَ أَنْ كُلُمَتَ فَلَا أَفَانَتُ طَالَقَ فَكَلَّمَتُهُ لَمْ يَسْمَعُ لَنَشَاعُكُ أَو غَفْتَهُ أُو كانبيته أو راسلته أو حنث ﴾ كا له فحاف بهنق أحدهما رحد، فيفرع بينهما حينئذ، ولو كان الحالف واحدا فقال ان كان غرابا فمدي حروان لم بكن غرابا فأمتى حرة ولم بعلم عاله فانه يقرع ببنهما فيعتق أحدهما فان ادعى أحدهما أنه الذي عنق أو ادعى كل وحد منهما ذلك فالقول قال السيد مع بعينه

فصل) وان قال ان كان غرابا فهذه طق وان لم يكن غرابا فهذه الاخرى طالق فطار ولم يعلم عله فقد طافت احداهما فيحرم عليه قربانهما ورؤخذ بنفقتهما حتى دين المطافة شهما لانهما محبوستان حيه لحقه ، وذهب أصحابنا الل أنه يقرع بينه افتخرج بالفرعة المطافسة منهما كفيرلما في العبيد ، ولعم حبح ان القرعة لا يدخل لها ههنا لما سفد كره فيا انه طق و حدة وأنسبها وهو قول أكثر أهل العلم فالى هذا يبقى التحريم فيهما الى أن يعلم المطلمة منهما ويؤغذ بنفقتهما ، فان قال هذه التي حثت فيها حرمت عليه ويقبل قراء في حل الاخرى ، فإن ادعت التي لم يعترف بطلافها انها المطافة فالقول قراله لانه منكر وهل محلف الخرج على دوايتين

(فصل ' فان قال أن كان غرابا فلا . ق طرائق ، ان لم يكن غرابا فعبيد أحرار وطار ولم يعلم حاله منع من التصرف في الملكين حتى يتبين وعليه المفقة الجميع فان قال كان غرابا طائق نساؤه ورق عبيد قان ادعى أنه لم يكن غرابا المفقوا فالقول قوله وهل بحلف ? يخرج لل روايتين ، وإن قال لم يكن

﴿ مسئلة ﴾ (وان أشارت اليه احتمل وجهين)

(أحدها) لا نطلق لا نه لم بوجدالكلام (والثاني) تطلق لأنه محصل به مقصود الكلام والاول أولى ﴿ مَسَالَةً ﴾ (وان كلمته سكران أو أصم محيث يعلم أنها تكا. ه أد مجنوناً يسمع كلامها حنث)

لان السكران يكلم ويحنث وربماكان تكليمه في حال سكره أضر من تكليمه في صحوه ولان المجنون يسمع الكلام أيضا وبحنث وكذلك أن كات صبيا يسمع ويعلم أنه مكلم حنث فأما أن جنت هي وكلنه لم يحنث لان القلم مرفوع عنها ولم يسق لكلامها حكم وان كلته سكرانة حنث لان حكمها حكم الصاحي وقيل لايحنث لانه لاعقل لها

﴿ مِسْئَلَةً ﴾ (وان كانه ميتاً أو غانباً أو منهى عليه أوناً ممالم ُ يحنث) وقال أبو بكر يحنث لقول أصحاب النبي عَيْنَالِللهِ كَنْ مَسْئَلةً ﴾ وان كانه ميتاً أو غانباً أو منهى عليه أوناً مالم ُ يحنث القول أصحاب النبي عَيْنَالِللهِ كَنْ مَسْئَلةً كُنْ مُنْ مَسْئَلةً كُنْ مُنْ مُنْ اللهُ عَيْنَالْتُهُ كُنْ مُنْ مُنْ اللهُ أَرُواح فيها

غرابا عتق عبيده ولم نطاق النساء فان ادعين أنه كان غرابا ليطانن فالفول قوله وفي تحليفه وجهان وكل موضع قلما يستحلف فنكل عن اليمين قضي عليه بنكوله ، وان قال لاأعلم ماالطائر ?ففياس لذهب أنْ يقرع بينها فان وقعت القرعة على الغراب طانق النساء ورق اله يد وأن وقُعت على العبيد عنقوا ولم تطلق النساء وهذا قول أبي ثور ، وقال أصحاب الشانعي إن وقعت الفرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطنقن ولم يعتق العبيد لان الفرعة لها مدخل في العنق لكون النبي عليه أوع بين العبيد الستة ولا مدخل لها في الطلاق لانه لم ينقل مثل ذلك فيه ولا يمكن قياسه على العنق لان الطلاق حل قيد النكاح والقرعة لاندخل في النكاح والعنق حل الملك والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع ببنهم الا بعد مونه و يكل أن يقال على هــذا أن مالا يصلح التعيين في حق الموروث لايصلح في حق الوارث كما لو كانت اليمين في زوجتين ولان الاما. محر مات على الموروث تحريما لا تزيله القرعة فلم ينجز للوارث بها كما لو تعين العتق فبهن

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لزوجاً له احداكن طالق ولم ينو واحدة بعينها أقرع بينهن فأخرجت بالقرعة المطلقة منهن)

وجملته أنه اذا طلق أمرأة من نسائه لا بعينها فانها تخرج بالفرعة نص عليه في رواية جماعة ، وبه

ولنا أن التكليم فعل يتعدى الى المكلم وقد قيل إنه مأخوذ من الكلم وهو الجرح لانه يؤثر فيه كتأثير الحِرِح ولا يكون ذلك الا باسهاعهٰ فأما تكليم النبي عَيَّلِيَّتُهُ المونّى فمن معجزاته فانه قال «ما أنْم باسمع لما أقول منهم» ولم يثبت هذا لغيره وقول أصحاب النبي عَلِيْنَايِّةٍ كيف تكلم أجساداً لاأرواح فيها حجة لنا فانهم قالوا ذلك استعبادا وسؤالا عما خفي عنهم سببه وحكمته حتى كشف لهم النبي عَلَيْكُ ذلك بامر مختص به فيبقى الاءر فيمن سواء على النفي وإن سلمت عليه حنث لانه كلام فانكان أحدهما اماما والآخر مأموما لم يحنث بتسليم الصلاة لانه للخروج منهـا الا أن ينوي بتسايمــه المأمومين فيكون حكمه كما لو سلم عليهم في غير الصلاة ، ويحتمل أن لايحنث بحال لان هذا لايعد تكليما ولايريد والحالف (فصل) فان حلف لا يكلم انساءً فكلم غيره وهو يسمع يقصد بذلك اسهاء كما لو قال إياك اعني وأسمعي بإجارة حنث نص عليه أحمد فقال اذا حلف لايكلم فلانا فكلم انساناً وهو يسمع يريديكلامه اياه المحلوف عليه حنث لانه قد أراد تكليمه ، وروي عن أبي بكرة مايدل على أنه لابحنث فانه حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فاراد زياد الحج فجاء أبو بكرة فدخل قصرهوأخذ ابنه في حجره فقال ان أباك يريد الحج والدخول على زوج رسايل الله عَلَيْكَانِيَّةٍ بهذا الساب وقد علم أنه غير صحيح ثم خرج ولم ير أنه كله والاول أصح لانه أسمع، كلامه يريده به فأشبه ما لو خاطبه به ولان مقصود تكليمه فد حصل باساعه كلامه

قال الحسن وأبو ثور وقال قتادة ومالك يطلقن جميما ، وقال حاد بن أبي سليها والثوري وأبو حنيفة والشافي له أن يخنار أيتهن شاء فيوقع عليهما الطلاق لأنه يلك إيقاعه ابتداء وتعيينه فاذا أوقعه ولم يعينه ملك تعيينه لأنه استيفاء ما ملك

ولنا أن ماذكرناه مروي عن على وابن عباس رضى الله عنها ولا مخالف لها في الصحابة ، ولأنه إز لة ملك بني على التغليب والسراية فند على القرعة كالهنق ، وقد ثبت الاصل بكون النبي عَلَيْتِينَةُ وَوَع بِين العبيد السنة ولان الحق لواحد غير مهين فوجب تعيينه بالفرعة كالحرية في العبيد اذا أعتقهم في مرضه ولم يخرج جميعهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية باحداهن في القسم وكالشريكين اذا اقتسما ، ولانه طلق واحدة من نسائه لا يعلم عينها فلم بلك تعيينها باختياره كالمنسية ، وأما الحدايال على أنهن لا بطلقن جميعا أنه أضاف الطلاق الى واحدة فلم بطلق الجميع كما لو عينها قولهم إنه كان يملك الربقاع والتعيين قلنا ملكه التعيين بالا يفاع لا يلزم أن يملكه بعده كالوطلق واحدة بعينها وأنسيها ، وأما أن توي واحدة بعينها طلقت وحدها لانه عينها بنيته فأشبه مالو عينها بلفظه وان قال أنما أردت فلانة قبل منه لانه يحتمل ماقاله ، وإن مات قبل القرعة والتعيين أقرع الورثة بينهن فمن وقعت عليها قرعة الطلاق فيكما في الميراث حكم مالو عينها بالتطليق

(نصل) واذا قال لنمائه احداكن طالق غداً فجاء غد طلقت واحدة منهن وأخرجت بالقرعة ،

(فصل) فان حلف لا يكلم امرأته فجامعها لم يحنث الا ان تكون نيته هجرانها قال أحمد في رجل قال لامرأنه ان كلتك خمسة أيام فأنت طالق إلى له ان بجامعها ولا يكامها فقال أي شيء كان به?وهذا يسوؤها أو يغبطها فان لم تكن له نية فله أن بجامعها ولا يكلمها وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فقرأه في نفسه ولم يحرك شفتيه حنث لان هذا قراءة الكتب في عرف الداس فتنصرف يمينه اليه الا أن ينوي حقيقة القرآن قال أحمد اذا حلف لاقرأت لفلان كتابا ففتحه حتى استقصى آخره الا أنه لم يحرك شفتيه فان أراد أن يعلم مافيه وقرأه

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال لامر أتيه ان كانها هذين الرجاين فأنهاطا لقنان فكلمتكل واحدة منهما واحداً طلقنا ومحتمل ان لامحنث حتى تكلما جيماً كلواحدمنهما)

هذه المسئلة فيها وجهان (أحدهما) يحنث لأن تكليمهما وجد منهما فحنث كما لو قال ان حضمافاً نما طالقنان فحاضتكل واحدة حيضة وكذلك لو قال ان ركبهادا بتيكما فأنها طالقنان فركبتكل واحدة دابتها (والثاني) لا محنث حتى تكلم كل واحدة منها الرجلين معاً لا ناعلق طلاقها بكلامها لهما فلا تطلق واحدة بكلام الاخرى وحدها ، وهذا أظهر الوجهين لاصحاب الشافعي وهو أولى انشاء الله إذا لم تكن له نية وهكذا ان قال ان دخلها ها تين الدارين فالحكم فيها كذلك لان الاصل بقاء الكاح قال شيخا فيما لم تجر العادة با نفر ادا لواحدة به فاما ماجرت العادة با نفر اد المواحدة فيه بالواحد كنحو ركبا دابتيهما ولبسا أو بيها و تقلدا سيفيهما

فان مات قبل الغد ورثنه كابن ، وأن مائت احداهن ورشها لانها مائت قبل وقوع الطلاق فاذا جاء غد أقوع بن المينة والأحياء وتعد القاعة على المينة لم يطلق شيء من الاحياء وصارت كالمعبة بقوله أشد طالق غداً ، وقال القائر قياس المدهب أن نتحين الطلاق في الاحياء فلوكاتما اثنتين فمائت المحداه إلى طنت الاعرف الوقل الامر تروأجنية احدا طابق وهو قرل أبي حنينة وا فرق بيذا طاهر فان الاجبية اليست محالا المثالات التحرك الاحراق قراة البها وهذه قد كانت محالا المثالات التحرك المراقد قراة البها وهذه قد كانت محالا المطلاق وادادتها والمداه المعلاق المثن كاراء الأخرى وحدوث الموت بها الايتنضى في حق وارادتها والمثلاق مكدة وإدادتها الطلاق كاراء الاخرى وحدوث الموت بها الايتنضى في حق الاخرى والمثان المائل مكدة وإدادتها المائلة والمراق كاراء الأخرى وقد على المبيد أقرع بينه وبين العيد الأخرى وتدالك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني قول القرضي ينبغي أن يتعين العنق في الباقين و تدالك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني الوع بينه وبين العنق في الباقين و تدالك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني الوع بينه وبين العنق في الباقين و تدلك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني أقرع بينه وبين الباقين و فال وقدت قرء المتق عليه عتق صفه وسرئي الوباقيه ال كان المعنى مومراً المناء عنده وبين الباقين و فال وقدت قرء المتق عليه عتق صفه وسرئي الوباقيه ال كان المعنى مومراً المناق وإن كان مهسراً لم يعتق إلا نصف

(فصل ' واذَ قل امرأتي المالق وأمتي حرة وله نساء واماً. ونوى بذلك معينة انصرف البها وان نوى واحدة مهمة فهي سهمة نيهن عول لم ينوشيئا فنال ابو الخطاب يطبق نساؤه كابن ويعتق

واعتقلا رمحيها ودخلا بزوجتيها وأشباه هذا فانه يحنث اذا وجد منهما منفردين وما لم تمجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين فاما ان قال ان أكاتما هذين الرغيفين فأكات كل واسدة منها رغيفا فانه يحنث لانه يستحيل ان تأكل كل واحدة منها الرغيفين بخلاف الرجلين والدارين

(مسئلة) (فان قال أن أمرنك فخالمتني فانت طالق ا

فنهاها فخالفته لم يحنث الا أن ينوي مطلق الخالفة اختاره أبو بكر وهو مذهب الشافعي لانها خالفت أمره لأنهيه، وقال أبوالحطاب بحنث اذا لم يكن بمرف حقيقة الامر والنهي اذا كان كذلك فأنما يريد نفي المحالفة ، ويحتمل أن تطلق بكل حال لان الامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره وان قال لها ان نهزاني عن نفع أمي فأنت طالق فقالت له لا تعطها من مالي شيئاً لم يحنث لان اعطاءها من مالها لا يجوز ولا يجوز النفع به فيكون هذا النفع بحرما فلا تتناوله يمينه ويحتمل أن يجنث لانه نفع ولفظه عام فيدخل الحرم فيه .

(فصل) اذا قال أنت طالق ان كلت زيداً ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكلم زيداً في حال كون محمد فيها مع خلد، وذكر الفاضي أنه يجنث بكلام زيد ففط لان قوله ومحمد مع خالداستئناف كلام بدليل أنه مرفوع والصحيح الاول لانه متى أمكن جعل المكلام متصلا كان أولى من فصله والرفع لاينفي كونه حالا فان الجلة من المبتد! والخبر تكون حالا كقوله (افتربالناس حسابهم وهم في غفاة معرضون)

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق واحدة من نسائه وأنسيها أخرجت بالقردة)

أكثر أصعابها على أنه أذا طنق امرأة من نسائه وأنسبها أنها تنمر ج القرعة فيثبت حكم الطلاق فها ويحل له البافيات عوقد روى اسهاءيل بن سعيد عن احمد مايدل على أن القرعة لانستعمل ههنا لمرفة الحل وانما تستعمل لمعرفة المئي أث فانه قل سالت احمد عن الرجل يطلق امرأة من نسائه ولا يلم أينهن طاق قال أكره أن أقبل في الطلاق با قرعة قلت أرأيت از مات عذا اتحال أقول بالقرعة وذلك لأنه تصير القرعة على المال وجماعة من روى عنه القرعة في المطلقة المذية انما هو في التوريث في الحل فلا ينبغي أن يثبت بالقرعة وهذا قبل أكثر أهل العلم فالكلام إذا في المسئلة في شيئين في احدها) في استعمل القرعة في المنسية للتوريث (وانداني) في احتمالها فيها للحل عاما لاول فوجهه

وقوله (الا استمعوه وهم يلعبون) وهذا كثير فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه مع امكان وصله به ولو قال ان كلت زيداً ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكلم زيداً في حال كون محمد مع خالد فكذلك أذا تأخر قو له محمد مع خالد ولو قال أنت طالق ان كلت زيداً وا أ غائب لم تطلق حتى تكلمه في حال غيبته وكذلك لو قال أنت طالق ان كلت زيداً وأنت راكبة أو هو راكب أو ومحمد راكب لم تطلق لم تطلق حتى تكلمه في تلك الحال ولو قال أنت طالق ان كلت زيداً و محمد أخوه مريض لم تطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مريض

(فصل) وان قال ان كلتني الى ان يقدم زيد أو حتى يقدم زيد فانت طالق فكامته قبل قدومه حثث لانه مد المنع الى غاية هي قدوم زيد فلايحنث بعدها فان قال أردت ان استدمت كلاي من الآن الى أن يقدم زيد دين وهل يقبل في الحريم الحرين

(فعال في تعلقه الاذن)

﴿ مسئلة ﴾ (ذا قال ان خرجت بغير اذني أوالاباذني أو حتى آذن لك فانت طالق ثم أذن لها غرجت ثم خرجت بغيراذنه طلقت لخروجها بغيراذنه وعنه لا تطلق حتى ينوي الاذن في كل مرة) لان إن لا تقتضي التكرار فتتناول الخروج في المرة الاولى (مسئلة) (وان أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت)

ماروى عبدالله بن حيد قال : سأات أبا جعفر عن رجل قدم من خراسان وله أربع: وة قدمالبصرة فطلق إحداه و نكم ثم مات لا يدري الشهود أيتهن طق فق ل قال على رضى الله عنه * قرع ببن الاربع، ا نذر منهن واحدة واقسم ببنهن الميراث ولان الحقوق أذا تسارت على وجه لايكن النمييز إلابالقرعة صح استعمالها كالشركا. في القسمة والعبيد في الحرية ، وأما القرعة في الحل في المنسية فلايصح استعالها لأنه اشتبرت عليه زوجته باجنبية الم تحل له احداها بالقرعة كما لو اشتبهت بأجنبية لم يكن له عليها عقد ولان القرعة لأتزيل التحريم من المطالقة ولا ترفع الطلاق عمن وقع عليه ، ولا أحمَّال كون المطالقة غير من خرجت عليها القرعة ولهذا لو ذكر أن المعلقة غيرها حروت عليه ، ولو ارتفع التحريم أو زال الطلاق لما عاد بالذكر فيجب بقاء التحريم بعد القرءة كما كارقبلها ، وقد قال الخرقي فيمن علق امرأته فلم بدر أواحدة طلق أم ثلاثًا ﴿ ومن حلف بالطلاق أن لاياً كل تمرة فوقعت في تمر فأ كل منه واحدة: لا تُحل له امرأته حتى يعلم أنها ايست التي وقعت عليها اليمين فحرمها مع أن الاصل بقاء الكاح ولم يعارضه يقين التحريم فههنا أولى وهكذا الحميكم في كل موضع وتم الطلاق على امرأة بعينها نم اشتبهت غيرها مثل أن يرى امرأة في روزنة أر مولية فيقول أنت طابق ولا يالم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على إحدى نسائه في مسئلة الطائر وشببها فانه بحرم جميع نسائه عليه حتى تتبير المطنفة ويؤخذ بنافة الجرح لانهن محبوسات عليه وأن أفرع بينهن لم تفد الفرعة شيئا ولا يحل لمن وتعت عليها القرعة التمزوجلانها

لانها اذا لم تعلم فليس باذن لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها، وبحتمل أن لا تطلق لانه يقال اذن لها ولم تعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانتطالق فخرجت الى غير الحمام طلقت سواء عدلت الى الحمام أو لم تمدل

وأن خرجت تريد الحمام وغيره ففيه وجهان (أحدهما) يحنت لأنها خرجت الى غير الحمام وانضم اليه غيره فحنث بما حلف عليه كما لوحلف لا يُكلم زيد ا وعمرا (والناني) لا يحنث لانها ما خرجت الى غير الحمام بل الخروج مشترك

﴿مسئلة﴾ (وان خرجت تريد الحمام ثم عدلت الى غيره)

فقياس المذهب أنه يحنث لان ظاهر هذه اليمين المنع من غير الحمام فكيما صارت اليه حنث كا لوخا لفت لفظه ، وبحدث أن لامحنث وهو قول الشافعي لانها لم تفعل ماحلف عليه وتناوله لفظه ونقل الفضل بن زياد عن أحمد أنه سئل اذا حلم بالطلاق أنه لا يخرج من بغداد الالنزهة فخرج الى النزهة ثم مر الى مكة فقال النزهة لاتكون الى مكة فظاهر هذا أنه أحنثه ووجهه ما ذكرنا وقال في رجل حلف بالطلاق أن لايأي ارمينية الا باذن امرأنه فعالت امرأته اذهب حيث شئت فقال لا حتى تقول الي أرمينية والصحيح أنه .تى أذنت له اذنا عاما مالم يحنث . قال الفاضي: وهذا من كارم احمد محمول بجوز أن تكون غير الطقة ولا يحل الزوج غيرها لاحتال أن تكون المطلقة ، وقال أصحابنا اذا أقرع بنهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النكاح بعد قضا، عدنها ، وحل الزوج من سواها كما لو كان الطلاق في وأحدة غير معينة ، واحتجوا ما ذكرنا من حديث على ولانها مطاغة لم تعلم بعينها فأشبه ما اوقال احداكن طائق ، ولا نه إزالة أحد اللكين المبنيين على انتغايب والسراية اشيه النتق، والصحيح أن شا. الله أزالةرعة لاتدخل ههنا لما قدمنا، وفارق ماقاسوا عليه فان الحق لم يثت لواحد بعينه فجمل الشرع القرء، معينة فانها تصلح للتعيين وفي مسئلتنا الطلاق واقع في معينــة لاعالة والقرعة لاترفيه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرعة على غيرها واحمال وقوع البرعة على غيرها كاحتمال وقومها عليها بل هو أظهر في غرها فالهن اذا كن أربعا فاحتمال وقوعه في واحدة منهن بعينها أندر من احمال وقوعه في واحدة من ثلاث، ولذلك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو ميتة بمذكاه أو زوجته بأجنبية أو -لف بالطلاق لايأكل تمرة نوتمت في تمر وأشباء ذلك بما يطول ذ ره لاند خله قرعة فكذا ههذا ، وأما حديث على فه، في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في الحل من الصحابة قائلا

(فصل) فعلى قول أصحابنا اذا ذكر أن المطلفة غير التي وقعت عليها القرعة نقد تبين أمهاكانت محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين ط تى لا من حبن ذكر وقوله في هذا مقبول لانه يقر على نفسه

على أن هذا خرج مخرج المضب والكراهة ولو قالت هذا بطيب قلبها كان اذنا منها وله الخروج وأن كان بافظ عام.

(مسئلة) (وان حلف لعامل ان لا نخرج الا باذنه فعزل فهل تنحل عينه ؟ على وجهين)

وهذا مبنى على ما إذا خلف يميناً عامة لسبب خاص هل تختص يمينه بسبب اليمين ? على وجهين (أحدهما) أنها تختص به لان الظاهر أنه أراده فاختصت عينه به كما لو نواه ، فعلى هذا تنحل عمنه لأبه أيما حلف عليه الكونه عاملا له ، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ، وروي عن أحمد ما يدل على أن عينه تحمل على العموم فقال فيمن قال لله على أن لاأصيد في هذا النهر لظلم رآء فتغير حاله فقال النذر يبغي به وذلك لأن اللفظ دايـ ل الحكم فيجب اعتباره في الخصوص والعموم كما في لفظ الشارع ووجه الاول أن السبب الخاص بدل على قصد الخصوص ويقوم مقام النيــة عند عمومها لدلالته عليها فوحب أن نختص به اللفظ العام كالنية، وفارق لفظ الشارع فانه بريد بيان الاحكام ولا يختص عجل السب اكبون الحاجة داعية الى معرفة الحكم في غير محل السبب ، فعلى هذا لو قامت امرأته لنخرج فقال أن خرجت فانت طالق فرجعت ثم خرجت بعد ذلك أو دعاء انسان الى غدائه فقال امرأني طالق ان تغديت مُ رجع فتغدى في منزله لم يحنث على الأول ومحنث على الناب وأن حلف (00) (الجزءالثامن) (المغنى والشوح الكبير)

وترد اليه التي خرجت عليها القرعة لاننا تبينا أنها غير مطقة والقرعة ليست طلاق لاصريح ولا كنا به فان لم تكن تزوجت ردت اليه وقبل قوله في هذا لانه أمر من جهنه لايعرف إلا من قبله إلاأن تكون قد تزوجت أو يكون بحكم حاكم لابها أذا تزوجت تعلق بها حق الزوج الثاني فلا يقبل قول في فسخ فكاحه والقرعة من جهة الحاكم بالفرقة لا يكن الزوج رفعها فتقع الفرقة بالزوجين

قال احمد في رواية الميموني اذا كان له أربع نسوة فطاق واحدة منهن ولم يدر أيتهن طاق يقرع بينهن فان أقرع بينهن فوقعت القرعة على واحدة ثم ذكر الني طاق فقال هذه ترجع اليه والني ذكر أله طق بقع الطلاق عليها فان تزوجت فهذا شيء قد مر فان كان الحاكم أفرع بينهن فلا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذلك أكبر منه ، وقال أبو بكر وابن حامد متى أفرع ثم قال بعد ذلك أن المطلفة غيرها وقع الطلاق بهما جيما ولا ترجع اليه واحدة منها لا أن الني عينها بالطلاق تحرم بقوله وترثه إن مات ولا برئها وبجي، على قياس قولها أن تلزمه نعقتها ولا يحل وطؤها

(فصل) فان قال هذا المطلفة قبل منه وان قال هذه المطافة بل هذه طافقا لا به أفر بطلاق الاولى و كذلك لو فقبل اقراره ثم قبل افراره بطلاق الثانية ولم يقبل رجوءه عما أفر به من طلاق الاولى و كذلك لو كن ثلاثا فقال هذه بل هذه طاقن كلهن ، وان قال هذه أو هذه بل هذه طافت الثانية وإحدى الاولين وان قال طافت هذه بل هذه أو هذه طافت لاولى واحدى الاخربين وإن قال أنت طالني وهذه أو هذه فقال القاضى هي كذلك وذكر أنه قول الكسائي

لعامل ان لابخرج الا باذنه او حلف بذلك على امرأته أو مملوكه فعزل العامل أو طاق المرأة أو باع المملوك أو حلف على وكبل فعزله خرج في ذلك كله وجهان

(فصل في تملية بالمشيئة)

(مسئلة) (ومتى وجدت المشيئة باللسان وقع الطلاق سواء كان علىالفورأوالتراخي)

أص عليه أحمد في تعليق الطلاق بمشيئة فلان وفيما اذا قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت ونحو هذا قال الزهري وقتادة ، وقال أبو حنيفة دون صاحبيه اذا قال أنت طالق كيف شئت تطلق في الحال طلقة رجعية لان هذا ليس بشرط انما هو صفة للطلاق المواقع بمشيئتها

ولما أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فاشبه ما لو قال حيث شئت وقال الشافعي في جميع الحروف ان شئت في الحال والا فلا تطاق لان هـ ذا تمليك للطلاق فـكان على الفور كقوله أخاري وقال محد بن الحسن تطلق الثانية ويقى الشك في الاولى والثانثة عرجه الارل أنه عطف اليانية على لاولى بغير شك ثم فصل بين المدنية والثالثة بحرف الشك فيكون الشك فيها، ولو قال طلفت هذه أو هذه وهذه طلفت المدالة وكان الشك في الارليبن ومحتمل في هاتين المسئلتين أن يكون الشك في الجميع لانه في الارلي أتى بحرف الشك بعدها فيعود اليها وفي المسئلة الثانية عطف المدالة على الشك فه الجميع لانه في الارلي الذا قال طافت هذه وهذه أو هذه طولب بالبيان، فان قال هي الثالثة طلقت وحدها، وان قال أطلفها طلقت الاوليان، وإن الم بيبن أفرع بين الاوليين والثالثة، قال القاضي في المجرد وهذا أصبح المناف الما طقت هذه أو هذه وهذه أخذ بالبيان، فان قال هي الاولى طقت وحدها، وان قال ليست الاولى طقت وحدها، وان قال ليست الاولى طقت الآخريان كما لو قال طلقت هذه أو هاتين وليس له الوطه قبل التعبين فان وطي، لم الاولى طقت الآخريان كما لو قال طلقت هذه أو هاتين وليس له الوطه قبل التعبين فان وطي، لم الانها مانت قبل ثبوت طلاقها

ولناأن موت احداهماأو وطأها لا بنفي احمّال كونها مطلفة الم بكر تعيينا الفيرها كمرضها، وان قال طلفت هذه وهذه أو هذه وهذه فالظاهر أنه طلق اثنتين لا يدري أهما الاولنان أم الآخر تان كا و قال طلفت هانبن أو ها بن فان قال هما الاولنان تعين الطلاق فيهما ، وان قال لم أطلق الاولنين تعين الآخر ثان

وقال أصحاب الرأي في ان كقوله وفي سائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في النراخي فحالت على مفتضاها بخلاف ان قائما لانقتضي(دا با وأما هي لمجردالشرطفنقيده بالفورية تضيه وقال الحسن وحطا. في قوله انت طالق ان شئت أما ذلك ماداما في المجلس

ولما أنه تعابق الطلاق على شرط فكان على النراخي كالتق وفارق اختاري قانه ليسس بشمرط أنا هو تخيير فتقيد بالمجاس كخيار المجاس وبحتمل أن ينف على المجاس كالاختيار لانه عميلك الطلاق فكان على أفور كقوله اختاري، والصحيح الاول وقد ذكر نا أفرق بين الاصل والفرع فان قيد المشيئة اوقت فقال أنت طالق أن شئت اليوم تقيد به قان خرج اليوم قبل مشيئها لم تطاق وأن علقه على مشيئة أثين لم يقع حتى توجد مشيئه حاء وخرج أقاضي وجها أنه يقع بمشيئة احدها كما يحنث بفال ببض الحلوف عليه وقد بينا فساد هذا

(مسئلة) (وان قال أنت طالق أن شئت فقالت قد شئت أن شئت فقال قد شئت لم تطلق) لأما لم تشأ فأن المشيئة أمر حقيقي لا يصح تعليقها على شرط وكذلك أن قالت قد شئت أن طلعت الشمس أحمد على هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال أن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل أذا قال لزوج به أنت طالق أن شئت فقالت قد شئت أن شاء فلان أنها قدردت الامر ولا يازمها العلاق وأن شاء فلان وذلك لانه لم يوجد منها مشيئة أنا وجدمنها تعايق مشيئة ها شرط وأيس تعليق المشيئة بشرط مشيئة ، وأن علق الطلاق

وإن قال أيما أشك في طلاق النَّا يم والآخرتين طلقت الاولى وبقي الشك في النَّلاث ومتى فسر كا به بشيء محتمل قبل منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات قبل ذلك أقرع الورثة وكان الميراث للبواقي منهن)

نصأحمد على هذا . وقال أبوح: ينة يقسم الميراث بإنهن كابن لانهن تساوين في احمال استحمُّ فه ولا يخرج الحتى عنهن . وقال الشافعي يوقف المبراث المختص بهن حتى يصطلحن عليه لانه لا الم المستحق منهن . ووجه قول الحرقي قول على رض الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى التعين فوجب المصير الدالقرعة كمناعتق عبيدا في ورضه لا الله سواهم، وقد ثبت الحكم فيهم بالنص وأن توريث الجميمة ريشلن لايستحق بقينا والوقف لالى غاية هرمان أن يستحق بقينا والقرعة يسلم بهان هذبن المحذورين ولها نظير في الشرع

(فصل) فان مات بعضهن أو جميعهن قرعنا بين الجميع فمن خرجت القرعة لها حرمناه ميراثها. وأن مات بعضهن قبله وبعضهن بعده وخرحت القرعة لميتة قبله حرمنا. يراثها وأن خرجت أيتة بصه حرمناها ميراثه والباقيات يرثهن ويرثه . فان قال الزوج بعد موتها هذه التي طلقتها أو قال في غير الممينة هذه التي أردتها حرم ميراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سواء صدقه ورثتهن أو كذره

على مشيئة اثنين فشاء أحدها على الفـور والآخـر على النراخي وقم الطـلاق لان المشيئة عد وجدت منها جميما

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انتطالق ان شئت وشاء أبوك لم تطلق حتى بشاءا) لان الصفة مثيثته إولا تطلق بمشيئة احدهما لعدم وجود الشرط

﴿ مَـٰ اللَّهُ ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء زبد فمات اوجن أو خرس قبل المشيئة لم تطلق) لان شرط الطلاق لم يوجد و حكى عن أبي بكر انه يقع ولانه علقه على شرط فوقع في الحال؟!و قال انت طالق ان شاء الله وليس بصحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقع أذا تعذر شرطه كالم. اني على دخول الدار،وان شاء وهو مجنون لم يقع طلاقه لانه لاحكم لكلامهوانشا.وهو مكران فالصحيح انه لايقع لانه زائل المقل اشبه المجنون ، وقال اصحابًا يخرِج على الروايتين في طلاقه ، والفرق بينها ان إيقاع طلاقه تغليظ عليه كيلا تكون المعصية سببا للتخفيف عنه وههنا أنما يقع الطلاق بغير. فلا

يصح منه في حال زوال عقله ، وان شا، وهو صبي طفل لم يقع كالمجنون وانكان يمقل الطلاق وقع لأن له مشيئة ولذلك صح اختياره لاحد أبويه وانكان أخرس نشاه بالاشارة وقع الطلاق لان اشارته تقوم مقام نطق الناطق ولذلك وقع طلاقه بها وانكان ناطقا حال التعليق فخرس ففيه وجهان (احدهما) يقع الطلاق بها لاز طلاقه في نفسه يقع بها فكذاك طلاق من علقه بمشيئه (والثاني)

لان علم ذلك انما يعرف من جهته ولان الاصل بقر النكاح بينهما وهم يدعرن طلاقه لها و لاصل عدمه وهل يستحلف على ذلك في دوايتان والنان قلنا يستحلف فنكل حرمناه معرائها لنكوله ولم يرث الاخرى لاقراره بطلاقها فان مات فقال ورثنه لاحداهن هذه المطلقة فأقرت أو أفر ورثنها بعد مبتها حرمناها معرائه وان أنكرت أو أنكر ورثنها فقياس ما ذكرناه ان القول قولها لانها تدعي بتاء كاحها وهم يدعون زوالا والاصل معها فلا يقبل قولهم عليها الا بينة ، وانشهد اثنان من ورثنه في طافها قبات شهادتهما اذا لم يكونا بمن يتوفر عليهما ميرائها ولا على من لاتفبل شهادتهما له كأمهما وجلتهما لان معراث إحدى الزوجات لا يرجم الدورثة الزوج وانما يترفر على ضرائرها، وان ادعت وجلتهما لان معراث إحدى الزوجات لا يرجم الدورثة الزوج وانما يترفر على ضرائرها، وان ادعت عدى الزوجات انه طفها طلاقا نبين به فأنكرها في لفول قوله وان مات لم ترثه لاقرارها بأنها لا تستحق مبراثه فقبلنا تولها فيا عليها ءوهذا التفريع فيما اذا كان وجعياد مات في عدتها أو مانت ورث كل واحد منهما صاحبه

الفلاق المنتبئ والما كان له أربع نسوة فطاق احداهن ثم نكح اخرى بعد قضاء عديها ثم مات والم يعلم أيتهن طق فلاني تزوجها ربع ميراث النسوة نص عليه أحمد ولا خلاف فيه بين أهل العلم ثم يقرع بين الاربع فأيتهن خرجت قرعتها خرجت وورث الباقيات نص عليه أحمد أيضا عوذهب الشعبي واطاء الخراساني وأو حنياة الى أن الباقي بين الاربع عوزعم الوعبيد انه قول أهل المجاز

لايقع به - الانه حال التعليق كان لايقع الابالنطق فلم يقـم بغيره كما لو قال في النعـلبق أن نطق فلان عشيئته فهي طالق

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انتطالق الا ان يشا زبد فمات اوجن اوخرس طلقت في الحال) لانه أوقع الطلاق وعلق عقبه بشرط ولم بوجد واما اذا خرس فشاء بالاشارة خرج فيه الوجهان اللذان ذكرناهما بنا، على وقوع الطلاق بإشارته اذا علقت على مشيئه

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق واحدة الا ان يشاه زيد ثلاثا فشــا. ثلاثا فقــال أبوبكر تطلق ثلاثا في أحد الوجهين)

لان السابق الى الفهم من هذا الكلام أيقاع الثلاث إذا شاه ها زيد كما لو قال له على درهم الاأن تقيم بيئة بثلاثة وخد درها الاآر تريد أكثر منه و نه قول النبي علي المينة وقال الحيار ما لم يتفرقا الابيع الحيار » أي أن بيع الحيار بثبت الحيار فيه بعد تفرقها واثناني لا تطبق وقال أصحاب الشافعي وأبي حنيفة لا تطلق أذا شاء ثلاثاً لان الاستثناء من الاثبات نفي فتقديره أنت طالق واحدة الا أن يشاء زيد ثلاثا فلا نطلقي ولا نه لو لم يقل ثلاثا لما طلقت بمشيئه ثلاثا فكذك أذا قال ثلاثا لانه أما ذكر أيد شهيئنه الثلاث صفة لمشيئة زيد الرافعة لطلاق الواحدة فيصير كما لو قال أنت طالق الا أن يكرد زيد مشيئنه ثلاثا فاما أن لم يشأ زيد أو شاء أقل من ثلاث طلقت واحدة

وأهل المراق جميماً . وقال الشافعي يرقف الباقي بينهن حتى بصطلحز ووج الاقوال ماتقدم

وقال أحمد في رواية ابن منصور في رجل له أربع نسوة طلق واحدة منهن ثلاثا وواحدة اثنة بن وواحدة اثنة بن وواحدة والمنتفى وواحدة واحدة والمنتفى والمنتفى وأيتهن والمنتفى و

(فصل) اذا طلق واحدة من نسائه لابعينها أو بعينها فأنسبها فا قضت عدة الجميع فله نكاح خامسة قبل القرعة ، وخرج ابن حامد وجها في أنه لا يصح نكح الحامسة لان المطافة في حكم نسائه بالنسبة الى وجوب الانفاق عليها وحرمة الدكاح في حقها ولا يصح لاننا علمنا أن منهن واحدة بائما منه المست في نسكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته وانما الانفاق عليها لاجل حبسها ومنعها من العزوج بفيره لاجل اشتباهها ، ومتى علمناها بعينها إما بتعبينه أو قرعة فعدتها من حين طلقها لا من حين عينها . وذكر أو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ان عدتها من حين التعيمن وهذا فاسد فان الطلاق وتع حين ايقاعه وثبت حكمه في تحريم الوط، وحرمان المير ث من لزوج وحرمانه فاسد فان الطلاق وتع حين ايقاعه وثبت حكمه في تحريم الوط، وحرمان المير ث من لزوج وحرمانه منها قبل التعيين فكذلك العدة وأنما انتعيين تبيين أما كان واقعاً ، وأن مات الزوج قبل البيان نعلى ألحيم عدة الوفاة في قول الشعبي والنخعي وعطاء الخراصائي

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء الله طلقت وان قال لامته ا تحرِة ازشاء الله عتقت وحكى عنه انه يقع العتق دون الطلاق)

نص أحمد رحمه الله على وقوع الطلاق والعنق في رواية جهاعة وقال ليس هما من الإيمانوبهذا قال سميد بن المسيب والحسن ومكحول وقتادة والزهري ومالك والاث والاوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد مايدل على ان الطلاق لا يقع ولا العناق وهو قول طاوس والحدكم وأبي حنيفة والشافعي لانه علمه على مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقع كالوعلقها على مشيئة زيد و لقول النبي عَلَيْنِيْلِيْهُ « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » رواه الترمذي وقال حديث حسن

ولنا ماروى أبو حمزة قال سمعت أبن عباس يقول أذا قال الرجل لأمر أنه أنت طالق أن شاء الله فهي طألق رواه أبو حفص بإسناده عن أبي بردة نحوه وروى أبن عمر وأبو سعيد قال كنا معناشر أصحاب رسول الله عِلَيْتِيا عليه وسلم نرى الاستثاء جائزا في كل شيء الا في الطلاق والعتاق ذكره أبو الخطاب وهذا نقل للاجماع فأن تدرته أنه قول بعضهم فقد المتشر ولم يعرف له مخالف فهو أجماع ولا نه الطلاق فلم يصح كقوله أنت طألق ثلاثا الا ثلاثا ولانه أنشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالمبع والنكاح أو نقول أزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال أبرأتك

قال أبو عبيد وهو قول أهل الحجاز والهراق لان كل واحدة منهن يحتمل انها باقية على الذكاح والاصل بقاؤه فنلز الهما عدنه الوالصحيح انه يلزم كل واحدة أطول الاجلين من عدة الوفاة وعدة الطلاق لكن عدة الطلاق من حين طلق وعدة الوفاة من حين موته لان كل واحدة منهن يحتمل أن يكن علها عدة الوفاة ويحتمل أنها المطلقة فعليها عدة الطلاق فلا تبرأ يقينا الابأطولها وهذا في الطلاق البائن فأما الرجعي فعليها عدة الوفاة بكل حال لان الرجعية زوجة

(فصل) إذا أدعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لان الاصل بقا. النكاح وعدم الطلاق إلا أن يكون لها بما ادعته بينة ولا يقبل فيه الاعدلان ونقل ابن منصور عن احمد أنه سئل أنجوز شهادة رجل وأمر أنين في الطلاق قال لا وأقه أنما كان كذلك لان الطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص فأن لم تكن بينة فهل يستحلف فيه رواية ن نقل أبر الخطاب أنه يستحلف وهو الصحيح لقول الذي عَلَيْكُولُو ولكن ليمين على المدعى عليه وقوله ها له بن على من أنكر الولالة يصح من الزوج بذله فيستحلف فيه كالمهر ونقل أبر طااب عنه لا يستحلف فيه الطلاق والنكاح لا الا يقضى فيه بالمكول الا يستحلف فيه كالمنكاح أو الدعى زوحيتها فأنكرته ، وأن اختلفا في عدد الطلاق فالقبل قوله لما ذكرناه فاذا طلق ثلاثا

أن شاء الله او تعليق على مالاسديل الى علمه فاشبه تعليقه على المستحيلات، والحديث لاحجة لهم فيه قان العلاق الناء وليس بيمين حقيفة وان سمي بذلك فمجاز لانترك الحقيقة من أجله ، ثم ان العلاق الما سمي يمينا اذاكان معلقا على شرط يمكن فعله و تركه و بحرد قوله انت طالق ليس بيمين حقيقة ولا بحازا فلم يكن الاستشا، بعد يمين، وقولهم علقه على مشيئة لا نعلم قلنا قد علمت مشيئة الله للطلاق بمباشرة الا دمي سببه قال قتادة قد شاء الله حين اذن ان تطلق ولوسلمنا انها لم تعلم لكن قد علقه على شرط يستحيل علمه فيكون كتعليقه على المستحيلات يلغو و يقع الطلاق في الحال، وحكمي عن أحمد انه يقع العتق دون الطلاق وعلمه أحمد رحمه الله بان العتق لله سبحانه والطلاق ليس هو لله ولافيه قر بة اليه ولانه لو قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر فهذا تعليق المحرية على الملك وهو صحيح ولان من نذر العتق لزمه الوفاء به ومن نذر الطلاق لا يلزمه الوفاء به فكما افترقا في النذر جاز ان بفترقا في المين

(مسئلة) (وان قال انت طالق الا ان يشاء الله طقت) ووافق أصحاب الشافعي على هذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تملم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ان لم يشأ الله أو مالم يشأ الله فعلي وجهين)

(احدها) يقع في الحال لان وتوع طلاقها اذا لم يشأ الله محال فلنت هذه الصفة ووقعرالطلاق (احدها) يقع في الحال لان وتوع طلاقها اذا لم يشأ الله محال فلنت هذه الصفة ووقعرالطلاق (والثاني) لا يقع بناء على تعليق الطلاق على المحالفة الله الذي في الكوز ولا ماء فيه

وسمعت ذلك وأنكر أو ثبت ذلك عندها بتول عداين لم بحل لها تمكينه من نفسها وعلبها أن تفرهنه ما سيطاعت وتمديع منه إذا أرادها ، وتفتدي منه ان قدرت قال احمد لا يسمها أن تقيم معه ، وقال أيضا تفتدي منه بما تقدر عليه فإن أجبرت على ذلك فلا تزين له ولا نقر به ونهرب ان قدرت ، وانشه عندها عدلان غبر متهمين فلا تقبم معه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . قال جابر بن زبد وحماد بنألى سليمان وابن سيربن تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل ما يمكن ، وقال الثوري وابو حنيمة وابو حنيمة وابو يوسف وابو عبيد تفر منه ، وقال ما لك لا تبزين له ولا تبدي له شيئا من شعرها ولا عريتها ولا يصيبها إلا وهي مكرهة ، وروي عن الحسن و لزهري والنخبي بستحلف ثم يكون الا ثم عليه ، والصحب يصيبها إلا وهي مكرهة ، وروي عن الحسن و لزهري والنخبي بستحلف ثم يكون الا ثم عليه ، والصحب ما ما قاله الاولون لان هذه تم إله أنها أجنبية منه محرمة عليه فوجب عليها لانة اع والفرار منه كسائر الاجنبيات وهكذا لوادع في نكاح امرأة كذباو أقام بذلك شاهدي زور فحكم له الحاكم بالز، جبة ، ولو تزوجها تزوجها باطلا وسلمت اليه بذلك فالحكم في هذا كله كالحكم في المطقة ثلاثا

(فصل) ولو طلقها ثلاثا نم جحد طلاقها لم ترثه نص عابه أحمد و ، قال قنادة وا بوحنيفة وا بر يوسف والشافعي وابن المذر وقال الحسن ثرثه لائما في حكم لزوجات ظاهراً

وأنا أمها تعلم أنها أجنبية فلم ترثه كماثر الاجنبيات، وقال احمد في رواية أبي طالب تهوب منه ولا تنزوج حتى يظهر طلاقها وتعلم ذلك بجيء فيدعيها فترد عليه وتعاقب، وأن مات ولم يقر بطلاقًا

(فصل) وان قال انت طالق لندخلن لدار انشاء الله لم تطلق دخلت او لم تدخل لأم ا ال دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وان لم تدخل لممنا ان الله لم يشأه لا نهلو شاءه لوجد بان ماشاء الله كان وكذلك ان قال انت طالق لاندخلي الدار انشاء الله لما ذكر ا وان أراد بالاستثناء والشرط رده الى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الحلاف ماذ كرنا في المنجز وان لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه الى الطلاق

(مسئلة) (وان قال ان دخلت الدار فانت طالق انشاء الله فدخلت فهل تطلق ? على روايتين)

(احداها) يقع الطلاق بدخول الدار ولاينفعه الاستثناء لان الطلاق والعتاق ليسا من الأيمان ولماذكرناه فيما إذا قال انت طالق انشاء الله (والنانية) لا نطلق وهوقول أي عبيد إذا على الطلاق بشرط صار يمينا وحلفا فصح الاستثناء فيه لعموم قوله عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم مجنث ٥ وفارق إذا لم يعلقه فانه ليس بيمين فلا يدخل في العموم

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (وإن قال أنت طالق لرضي زيد أو مشيئنه طلقت في الحال)

لان معناه أنت طالق الحكونه قد شاء ذلك أورضيه كقوله هو حر لوجه الله أولرضى الله فان قال أردت به الشرط دين قال القاضي ويقبل في الحكم لانه محتمل فان ذلك يستعمل للشرط كقوله أنت طالق للسنة وهذا أظهر الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الثاني لا يقبل لا نه خلاف الظاهر

لأبرائه لاتأخذ ماليس لها تفر منه ولاتخرج من البلد ولسكن تخنفي في بلدها قبل له فان بعض الناس قال تفتله هي بمزلة من يدفع عن نفسه الم بعجبه ذلك فمنعها من التزويج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الشرع العقوبة والرد الى ظاهر الحسكم زوجة هذا المطق فاذا تزوجت غيره وجب عليها في ظاهر الشرع العقوبة والرد الى لاول وبجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذك بباطه ولم يأذن لها في الحزوج من البلد لان لأول وبجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذك بباطه ولم يأذن لها في الحزوج من البلد لان ذك يقوي النهمة في نشوزها ، ولان في قتله قصداً لان الدافع عن نفسه لا يقتل قصداً فاما ان قصدت الدفع عن نفسها قال الى نفسه فلا أم عليها ولا ضان في الباطن فاما في الظاهر فأنها تؤخذ عكم القتل مالم يثبت صدقها

(فصل) قال احمد اذا طفها ثلاثا فشهد عليه أربعة أنه وطنها أقيم عليه الحد انما أرجبه لانها صارت بالطلاق أجنبية فهي كسائر الاجنبيات بل هي أشد تحريما لأنها محرمة وطنا ونكاحا فان جحد طلاقها ووغنها أم قاست البية بطلاقه فلا حد عليه ، وبهذا قال الشعبي وماقت وأهل الحمجاز بالثوري والاوزاعي وربيعة والشافعي وأبه ثور وامن المنذر لازجحده اطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شهرة في در ، الحدعنه ولا سامر لما أن المرحدة بالطاق حالة والله والته يلابقراره بذلك فان قال وطئنها عالما انتي كنت طافتها ثلاثا كان إقراراً منه بالزنا في متبر فيه ما يه تبر في الاقرار بازنا

﴿ مَ مُلَةً ﴾ قال (واذا طلق زوجته أقل من الاث فقضت المدة ثم تزوجت غيره م أصابها ثم طلم الومات عنها وقضت المدة ثم تزوجها الاول نهي عند على ما بقي من الثلاث)

(فصل) فان قال أنت طالق إن أحببت أو أردت أو كرهت احتمل ان يتعلق الطلاق بقولها بلسانها قد احببت أو اردت أو كرهت لان هذه المعاني في انقاب لا يمكن الاطلاع عليها الامن قبلها في المان أو الدين العلام عليها الامن قبلها في القلب من ذلك ويكون المسان دليلا عليه فعلى في القلب من ذلك ويكون المسان دليلا عليه فعلى هذا أو أقر الزوج وجوده وقع طلاقه وإن لم تت فيظ به ولو قالت أنا أحب ذلك ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق في النار فأنت طالق أو قال إن كنت تحبين أن يعذبك الله في النار فأنت طالق أو قال إن كنت تحبينه بقلبك فقالت أنا أحسه)

فقد توقف أحمد رحمه الله عنها وسئل فلم يجب فيها بني، وفيها احبالان (أحدها) لا تطلق وهو قول أبي ثور لان المحبة في الفلب ولا يوجد من أحد محبة ذلك وخبرها بحبها له كذب معلوم فلم يصح دليلا على ما في قلبها (والاحمال الثاني) تطلق قاله القاضي وهو قول أصحاب الرأي لان ما في القلب لا يوقف عليه الا من لفظها فاقتضى تعليق الحكم بلفظها به كاذبة كانت أو صادقة كالمشيئة ولا فرق بين قوله أن كنت تحبين ذلك وبين قوله أن كنت تحبينه بقلبك لان المحبة لانكون إلا بالقاب. قال شيخنا والاولى أنها لا تطلق إن كانت كاذبة ، وهذا الاحمال الاول والله أعلم

(المغني والشرح الكبير) (٥٦) (الجزء الثامن)

وجملة ذلك أن المطلق إذا بانت زوجته منه ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحرال (أحدها) في تذكيح غيره ويصيبها ثم يتزوجها الارل فهذه ترجع اليه على طلاق ثلاث باجماع أهل العلم قاله ابن المنذر (وانثاني) أن يطلفها دون ائتلاث ثم تعرد اليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه ترجع اليه على ما يتي من طلاقها بغير خلاف نعلمه (والثالث) طقها دون اثلاث فقضت عدتها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول فعن أحمد فيها روايتان (إحداهما) ترجع اليه على ما يتي من طلاقها وهذا قول الاكابر من أصحاب رسول الله على وأبي ومعاذ وعران بن حصين وأبي هريرة وروي ذلك عن زيد وعبدالله بن عرو بن العاص وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن ومالك والثوري وان أبي لبلى والشافعي واسحاق وابوعبيد وابو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر

(والرواية الثانية) عن أحمد أنها أرجع اليه على طلاق ثلاث وهذا قول ابن عمر وابن عباس وعطاء والنخبي وشريح أبي حنيفة رأبي بوسف لان وط. لزوج الثاني مثبت الحل فيثبت حلايتسع الثلاث تطليقات كابعد الثلاث لأن الوط. الثاني بهدم الطلفات الثلاث فأدلى أن بهدم مادونها

ولما أن وط. الثاني لابحتاج اليه في الاحلال الزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوط. السيد ولانه تزويج قبل استيفا. اثلاث فأشبه مالو رجعت اليه قبل وط. الثاني وقولهم أن وط. الناني بثبت الحل لايصح لوجهين (أحدهما) منع كونه مثبتا الحل أصلا وأنما هو في الطلاق انثلاث غاية المتحريم

(فصل في مسائل متفرقة)

إذا قال أنت طالق إذا رأيت الهلال طلقت إذا رئي في أول الشهر . وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تطلق حتى تراه لانه علق الطلاق على رؤية نفسه أشبه تعليقه على رؤية زيد

ولنا أن الرؤبة في عرف الشرع العلم به في أول الشهر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فافطروا » والمراد به رؤية البهض وحصول العلم فافصرف لفظ الحالف إلى عرف الشرع كما إذا قال إذا صليت فأنت طالق فأنه ينصرف الى الصلاة الشرعية لا الى الدعاء وفارق رؤية زيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لو لم يره أحدلكن ثبت الشهر بهام العدد لانه قد علم طلوعه إلا أن ينوي حقيقة رؤيتها فلا تطلق حتى تراه ويقبل قوله في ذلك لانها رؤية حقيقة وتتعلق الرؤية برؤيته بعد الغروب فان رأت قبل ذلك لم خطلق لان هلال الشهر ما كان في أوله ولانا جعانا رؤية الهلال عبارة عن دخول الشهر ، ويحتمل أن تطلق برؤيته قبل الغروب لانه يسمى رؤية والحركم متعلق به في الشهر فان قال أردت اذا رأيته أنا بعيني فلم يره حتى أقر لم لانه يسمى رؤية والحركم متعلق به في الشهر فان قال أردت اذا رأيته أنا بعيني فلم يره حتى أقر لم تطلق لانه ليمس بهلال ، واختلف فيما يصير به قراً فقيل بعد ثالثة وقيل اذا استداروقيل اذا بهرضوؤه (فصل) قال أحد اذا قال لهما انتطالق ليلة القدر يعتز لها اذا دخل العشر وقبل العشر وقبل العشر أهل

بدليل قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غير •) وحتى للغاية وانما سمى النبي وللسليلية ولله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غير •) وحتى للغاية وانما سمى النبي وللسليليلية ومن أثبت حلالا يستحق لعنا (والثاني) أن الحل انما يثبت في محل فيه تحريم وهي المطلقة ثلاثا وههنا هي حلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم إنه يهدم الطلاق تلما بل هو غاية لتحريمه ومادون الثلاث لانحريم فيها فلا يكون غاية له

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ واذا كان للطلق عبداً وكان طلاقه اثنتين لم تحل له زوجته حتى تنكح زوجا غيره حرة كانت الزوجة أومملوكة لان الطلاق بالرجال والعدة بالنساء)

وجملة ذلك أن الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو أمة عاذا طلاقه ثلاث حرات عليه حتى أو أمة عاذا طلاقه اثنتين حرات عليه حتى تنكح زوجا غبره روي ذلك عن عمر وعثان وزيد وابن عباس وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر ، رقال ابن عمر أبهما رق نقص الطلاق برقه فطلاق العبد اثنتان وان كان تحدة حرة وطلاق الامة اثنتان وان كان زوجها حراً وروي عن علي وابن سعود أن الطلاق معتبر بالدا، فطلاق الامة اثنتان حراً كان الزوج أو عبداً وطلاق الحرة ثلاث حراً كان زوجها أو عبداً والمنافق الحرة ثلاث حراً كان وابو حنيفة المارت الماري وابو حنيفة الماروت

المدينة يرونها في السبح عشرة الا أن الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في العشرة الاواخر انما أمره باجتنابها في العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتماس ليلة القدر في العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الاواخر فيحتمل أن تكون أول ليلة منه و يمكن أن بكوز هذا منه على سبيل الاحتياط ولا يتحقق حنه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتيال أن تكون هي تلك الليلة

(مسئلة) (وان قال من بشرنني بقدرم أخي فهي طالق فأخبرته امرأ اه طلقت الاولى منها الا أن تكون اثانية هي الصادقة وحدها فتطلق وحدها)

انما طلقت الاولى وحدها لان التبشير خبر صدق تنفير به بشرة الوجه من سرور أو غم وقد حصل بخبر الاولى واشترطنا صدقها لانه متى علم أن كذب زال السرور نانكانت الثانية هي الصادقة طلقت وحدها لان السرور انما حصل بخبرها هذا اذا أخبرته احداهما بعد الاخرى ، وان بشره بذلك أثننان أو ثلاث أو أربع دفعة وأحدة طلقن كامن لان من تقع على الواحد فما زادقال الله تعالى فن بعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) وقال (ومن يقنت مشكن للهورسوله وتعمل صالحاً نؤنها أجرها مرتين)

(مسئلة) (وان قال من أخبرتني بقدومه فهي طالق)

فكذلك عند القاسى تطلق الخبرة الاولى ان كانت صادقة وان كانت كاذبة احتمل أن لا تطلق

عائشة رضي الله عنها عن النبي عَلَيْنَاتُهُ أنه قال ؛ طلاق الامة تعليقة ان وقرؤها حيضنان »رواه ابوداودو بن ماجة ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالعدة

ولا أن الله تعالى خاطب الرجال بالطلاق فكان حكمه معتبراً جم ولان الطلاق خالص عق الزوج وهو مما مختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كمدد المنكوحات، وحديث عاشة على ابوداود راويه مظاهر بن أسلوه و منكر الحديث وتدأخر جه الدار تعاني في سنه من عاشة قالت قال رم ولا مي المناه والمعتبرة والمناه و

(فصل) قال أحمد المسكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلانه وأحكامه كاما أحكام العبيد و الما صحيح قاله جاء في الحديث « المسكانب عبد ما بقي عليه درهم » ولا له بصح عنقه ولا ينكح الا اثنين ولا يتزوج ولا يتسرى الا باذن سيد، وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد

وقد روى الاثرم في سننه عن سلمان بن يسار أن نفيها مكانب أم سلمة طاق امرأة حرة تطلب نين فسأل عمان وزيد بن ثابت عن ذاك فقالا حرمت عليك والمدبر كالهيدالقن في ذكا وه وطلاقه و كذلك المعاق عنقه بصفة لانه عبد فتثبت فيه أحكام العبيد

وهو ظاهر كلام الفاضي لان الظاهر من حاله أنه أراد من أعلمتني ولا يحسل الا بالصدق ولذلك أو ذل من بشرتني بقدومه فهي طالق لم تطبق الدكاذبة وان كمان السرور يحسل انا جهل كذبها وان أخرته أخرى طقت في قول أبي الخطاب لانها مخبرة، ولم تطلق عند الفاضي النا يقولا السكاذبة كالبشارة سواء وفصل) اذا قال أول من يقوم منكن قهي طالق أو قال لهبيده أول من نام منكم فهو حرفام السكل دفعة واحدة لم يقع طلاق ولا عتق لانه لا أول فيهم وان قام واحد أو واحدة ولم يقم بعده أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقع الطلاق أو العتق لان الاول ما كمان بعده شيء ولم يوجد فعلى هذا لا محكم بوقوع ذلك ولا انتفائه حتى بيأس من قيام أحد منهم بعده فنتحل يعينه ، وانقام اثنان أو ثلاثة دفعة واحدة وقام بعدهم آخر وقع الطلاق والعتق بمن قام في الاول بوقو عملى اثنان أو ثلاثة دفعة واحدة وقام بعدهم آخر وقع الطلاق والعتق بمن قام في الاول بوقو عملى اثنان والكثير قال الله تمالى (ولا تدكونوا أول كافر به) وحكي عن العاضي فيمن قال أول من بدخل من موحد والم عبدي فهو حر فدخل بعده ولا أول فيهم وهذا بعيد فانه قد دخل بعدهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذا لا يستقيم الا أن بكون قال أول من يدخل منكم وحده والمن يدخل بعد الناك أحد فانه لو دخل بعد الناك أحد فانه لو دخل بعد الناك أحد عتق لمكونه أول من دخل وحده والحالمن من يدخل الحزبة الم يقل الله قول الناق الحد عتق المكونه أول من يدخل من يدخل الحذ فان الحذ يعد الناك أحد عاله النه المن الله قال النه ولم الله قال النه وله قال النه ولم الله قال الم قال المن يدخل الحذ الحذة الحد الحدة قال النه على الله على الله على الله على المن علية وسلم «أول الحذة الحذة الحدة الحدة المن الله على الله على الله المول من يدخل الحذة الحدة الحدة المن الله على الله على الله على الله على الله على المن المن المنه وهذا الحدة الحدة الحدة الحدة المؤل المؤل الحدة الحدة الحدة المؤلف الحدة المؤلف المناك المؤلف المؤلف

(فصل) قال أحمد في رواية محمد من الحسكم العبد اذا كان نصفه حراً ونصفه عبداً يتزوج ثلاثا ويطاق ثلاث نطايفات وكذلك كلا تجزأ بالحساب أعما جعل له نكاح ثلاث لان عدد المنكوحات يتبعض فوجب أن يتبعض في حقه كالحد فلائك كان له أن ينكح نصف ما ينكح الحر ونصف ما ينكح المعبد وذلك ثلاث ، وأما الطلاق فلا يمكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق وليس له ثلاث، أرباع فكل في حقه ، ولان الاصل اثبات الطلقات الثلاث في حق كل مطاق واعا خواف فيمن كل الرق في حقه فني من عداء يبقى على الاصل

(فصل) اذا طن العبد زوجة الدين ثم عنى لم تحل له زوجة حتى تنكح زوجا غيره الانها حرمت عليه بالطلاق تحريما الاينحل الا بزوج واصابة ولم بوجد ذلك فلا يزول التحريم وهذا ظاهر المذهب، وقد روي عن أحمد أنه يحل له أن يتزوجها وتبقى عنده على واحدة . وذكر حديث ابن عباس عن الذي ويتاليني في المملوكين اذا طلقها تطبيقتين ثم عنما فله أن يتزوجها وقال الا رى شيئاً بدفه وغير واحد يقول به أبو سلمة وجاد وسعيد بن المسيب ، ورواه الامام أحمد في المسند وأكثر الروايات عن أحمد الاول وقال حديث عمان وزيد في تحريمها عليه جيد وحديث ابن عباس يرويه عمر و بن مغيث والاعرفة وقد قال ابن المبارك من أبو حسن هذا ? القد حمل صخرة عظيمة منكراً لهذا الحديث ، قال أحمد أما أبو حسن نه و عددي معروف ولكن الأعرف عمرو بن مغيث ، قال ابو بكر إن صح الحديث أما أبو حسن نه و عددي معروف ولكن الأعرف عمرو بن مغيث ، قال ابو بكر إن صح الحديث

فقراً المهاجرين » ولو قال آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بمضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى بيئس من دخول غيرها بموته أو موتهن أو غير ذلك فيتبين: قوع الطلاق بآخرهن دخرلا من حين دخلت وكذلك الحكم في العتق

(فصل) اذا قال ان دخل داري أحد فامرأني طالق فدخلها هو أو قال لانسان ان دخل دارك أحد فعبدي حر فدخلها صاحبها فقال الفاضي لا يحنث لان قرينة حال المتكلم تدل على أنه انها حلف على غيره ويمنع من سواه فيخرج هو من العموم بالقرينة وبخرج المخاطب من اليمين أيضاً ويحتمل الحنث اخذاً بعموم اللفظ واعراضاً عن السبب

﴿ مسئنة ﴾ (وان حلف لا يفعل شيئاً نفعه ناسياً حنث في الطلاق والعناق ولم يحنث في البمين المكفرة في ظاهر المذهب)

نقل ذلك عن احمد جماعة واخناره الخلال وصاحبه وهو قول أبي عبيد وعن احمد رواية اخرى انه لا يحنث في الطلاق والعتاق أيضاً وهو قول عطاء وعمرو بن دينار وأبن أبي نحييح واسحاق وأبن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي لقول الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به ولكن ما تعمدت قلو كم) وقال النبي عليك و أن الله تجاوز لامتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولا نه غير قاصد للم يخالفة فلم يحنث كا لنام والمجنون ولانه احد طرفي الهمين فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء بها

قالممل عليه ، وان لم يصح قالممل على حديث عَمَان وزيد وبه أقول ، قال أحمد ولو طاق عبد زوجته الامة تطليقتين ثم عنق واشتراها لم محل له ، ولو تزوج وهو عبد فلم يطلقها أو طاقها وأحدة ثم عنق فله عليها ثلاث تطليقات أو طلفتان أن كان طاقها وأحدة لانه في حال الطلاق حر قاعتبر حاله حيناذ كا يمتبر حال المرأة في العدة حين وجودها ، ولو تزوجها وهو حر كافر فسبي وأسنرق ثم أسلما جيما لم يملك الاطلاق العبيد اعتباراً مجاله حين الطلاق ولو طاق في كذره وأحدة وراجعها ثم سبي وأسنرق لم يملك الاطاقة وأحدة ولو طاقة أي كفره طاقتين ثم أسترق فأراد النزويج بها جاز وله طلقة وأحدة لان يملك الطاقة ين من العبدلما أن وقعتا محرمتين فلا يعتبر حكمهما بما يطرأ بعدهما كما أن الطاقة بين من العبدلما أن وقعتا محرمتين لم يعتبر ذلك بالعبق بعدها

﴿ مسئلة ﴾ قل (واذا قل لزوجته أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلية تين طلقت بثلاث)

نمى أحمد على هذا في رواية مهنا ، وقال ابو عبد الله بن حامد ثقع طلقنان لان معناه للاثة أنصاف من طلقتين وقبل بل لان النصف الثالث من طلقتين محال ولاً صحاب الشافعي وجهان كهذين

ولنا أن نصفُ الطلقتين طلقة وقد أوقعه ثلاثًا فيقع ثلاث كما لو قال أنت طولق ثلاث طلقات ،

وعن أحمد رواية ثالثة انه يحنث في الجميع وتلزمه الكفارة في اليمين المكفرة وهوقول سعيد بن حبير ومجاهد والزهري وقتادة وربيعة ومالك (والقول الثاني) للشافعي لانه فعل ما حلف عايه تاصداً لفعله فلزمه الحنث كالذاكر وكما لوكانت اليمين بالطلاق والعتاق ووجه الاولى ان الكفارة انا تجب لرفع الاثم ولا اثم على اناسي ولما ذكرنا من الآية والخبر واما الطلاق والعتاق فهو معلق بشرط فيقع بوجود شرطه من غير قصد كما لو قال انتطالق ان طلعت الشمس او قدم الحاج ولان هذا يتعلق به حق آدي فيعلق الحكم به مع النسيان كالاتلاف

ومسئلة ﴿ وَإِن حلف لا يدخل على إنسان بيتاً أو لا يكلمه أو لا يسلم عليه أو لا يفارقه حقى يقضيه حقه فدخل بيناً هو قيه والم يعلم أو سلم على قوم هو فيهم والم يعلم أو تضاه حقه ففارقه فخرج رديئاً أوأحاله به ففارقه ظنا منه أنه قد برىء خرج على الروايتين في الناسي والجاهل فان في الناسي ووايتين والجاهل مقيس عليه ﴾

لانه غير قاصد للمخالفة وقد سبق دايل ذلك ، وكذلك إن حلف لا يكلم فلا نافسلم عليه يحسبه أجنبياً أو حلف لا يبيح لزيد ثو با فوكل زيد من يدفعه الى من يبيعه فدفعه الى الحالف فباعه من غير علمه فهو كالناسي لانه غير قاصد للمتخالفة اشبه الناسي

﴿ مسئلة ﴾ (وإن حلف لا يفعل شيئاً ففعل بمضه لم يحنث وعنه يحنث الا ان ينوي جميعه)

وقولهم معناء ثلائة أنصاف من طلغتين تأويل يخالفه ظاهر اللفظ فانه علىما ذكره يكون لاثة أنصاف طلقة وينبغي أن يكون ثلائة أنصاف طلقتين مخالفة نثلاثة أنصاف طلقة ، وقولهم انه محال قلناوقوع نصف الطلقتين عليها ثلاث مرات ليس بمحال فيجب أن يقع

(فصل) قان قال أنت طالق مل. الدنيا ونوى الثلاث وقع الثلاث ، وأن لم ينو شيئا أو نوى واحدة فهي واحدة ، قال احمد فيمن قال لامرأنه أنت طالق مل البيت قان أراد الفلظة عليها يعني بريد أن تبين منه فهي اللاث فاعتبر نيته فدل على أنه أذا لم ينو يقع واحدة رذلك لان الوصف لا يقنفي عدداً وهذا لانعلم فيه خلافا الا أن الواحدة أذا وقعت كانت رجعية وبهذا قال الشانعي وقال ابوحنيفة وأصحابه تكون بائنا لانه وصف الطلاق بصفة زائدة نقتضى الزيادة عليها وذلك هو البينونة

وأيا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفاء عدد ولا عوض فكان رجعياً كفوله أنت طائق وما ذكروه لا يصبح لان الطلاق حكم فاذا ثبت ثبت في الدنيا كلها فلا يقتضي ذلك زيادة ، وأن قال أنت طائق أشد الطلاق وأغلظه أو أطول الطلاق أوأعرض أو أنصره أو مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نية له وقعت طلقة رجعية و بهذا قال الشانعي

وقال أبو حنيفة في جميعها يقع بائما، وقال صاحباه ان قال مثل الجبل كانت رجعية وان قال مثل عظم الجبل كانت رجعية وان قال مثل عظم الجبل كانت باثنا، ووجه القرلين ما تقدم، ولأنه لا يملك إيقاع البينونة فنها حكم وليس ذلك اليه وانما تثبت البينونة بأسباب معينة كالحلم والطلاق الثلاث والطلاق قبل الدخول فيملك مباشرة

هذه الرواية ظاهر المذهب نص احمد على ذلك في رواية حنبل وصالح فيمن حلف على امرأته لا تدخل بيت أختها لم تطلق حتى تدخل كابها ألا ترى أن عوف بن مالك قال كلى أو بعضي لان السكل لا يكون بعضا والبعض لا يكون كلا وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب أبي حنيفة والشافعي لان النبي عينيية كان يخرج رأسه وهو معتكف الى عائشة فترجله وهي حائض المعتكف بمنوع من الحروج من المسجد والحائض ممنوعة من اللبث فيه ورويءن النبي عينيية أنه قال لابي بن كعب النبي لا أخرج رجله من المسجد علمه إياها ولان يمينه تعلقت بالجميع فلم من المسجد حتى أعلمك سورة » فلما أخرج رجله من المسجد علمه إياها ولان يمينه تعلقت بالجميع فلم لان البين تفتضي المناح من تخلف فعل المخلوف عليه فاقتضت المنع من فعل شيء منه كالنبي و نظير الحلف على ترك الثبيء قوله سبحانه (لاندخلوا بيوتاً غير بيوتكم) وقوله (لاندخلوا بيوت النبي) لا يكون النبي عن الدخول عليه أد النبي المطنقة فأما ان نوى الجميع أوالبعض فيمينه على ما نوى وكذلك ان اقترنت به قرينة تقنضي أحد الامرين تعلقت يعينه به كمن حلف لاشر بت هذا النبر أوهذه البركة تعلقت يعينه به قرينة تقنضي أحد الامرين تعلقت يعينه به كمن حلف لاشر بت هذا النبر أوهذه البركة تعلقت يعينه به قرينة تقنضي أحد الامرين تعلقت يعينه به كمن حلف لاشر بت هذا النبر أوهذه البركة تعلقت يعينه به قرينة قوجها واحداً وفيه خلاف نذكره في موضعه بعد

سبها فيثبت ، وان أراد اثباتها بدون ذلك لم بثبت ، ومجتمل أن يكون أشد الطلاق عليه أو عليها وأغلظ لتمجلها أو لحب أحدها صاحبه ومشقة فراقه عليه فلم يقم امر زائد بالشك ، وان قال أنت طالق أقصى الطلاق أو أكبره فكذلك في قياس المذهب، ويحتمل أن يكون أقصى الطلاق ثلاثا لان أقصاه آخره وآخر الطلاق الثالثة ومن ضرووة كونها ثالثة وقوع اثنتين ، وازقال أتم العالاق أو أكمه فواحدة الا إنها تكون سنية لانها أكل الطلاق وأنهه

(فصل) وان قال أنت طالق أكثر الطلاق أو كله أو جميعه أو منتهاه أو مثل عدد الحصى أو الرمل أو القطر طانت ثلاثا لان هذا يقنضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وان قال كهدد التراب او المله، وقع ثلاث ، وقال أبوحنيفة بقع واحدة باثنا لان الماء والتراب من أمهاً الاجناس لاعدد له

ولنا ان الماء تنعدد أنواعه وقطرانه والتراب تنعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصي ، وان قال يامانة طانق أو أنت مانة طالق طانت ثلاثا وان قال أنت طالق كائة أو الف فهي ثلاث و قال أحد فيمن قال أنت طالق كأنه أو الف فهي ثلاث و به قال محمد بن الحسن و بهض أصحاب الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : ان لم تكن له نية وتعت واحدة لائه لم يصرح بالعدد وانما شبهها بالالف وليس الموقع للشبه به

والما أن قوله كَأَاف تشبيه بالمدد خاصة لانه لم يذكر الا ذلك فوقع العدد كقوله أنت طالق

(مسئلة) (وان حلف ليفعلن شيئاً أو ليدخان الدار، لم يهرأ إلا بفعل جيمه، والدخول الى الدار بجماته).

لا يختلف المذهب في ذلك ولا نعلم بين أعل العلم فيه احتلاعاً لأن اليمين تناولت فعل الجميع الم يبرأ إلا بنعله كالو أمره الله تعالى نفعل شي لم بخرج من عهدة الأمر إلا بفعل الجبه لان اليمين على فعل شيء اخبار بنعله في المستقبل وكد بالقسم والخبر بفعل شي، يستضي فعله كله

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف لا يدخل داراً فلدخابا بعض جسده أو ذخل طاق الباب أولا يابس ثوبا من غزلها فابس ثوبا فيه منه أولا يشرب المهذا الكوزفشرب بعض خرج على الروايتين فيمن فعل بعض المحلوف عليه ، وقد ذكر ذاه قبل هذه المسئلة

﴿ مسئلة ﴾ (وان ملف لا يشرب ما، هذا النهر فشرب منه حنث رجرا واحداً ﴾

لان نعل الجميع ممتنع فلا تنصرف بمينه اليه وكذلك أن قال والله لا آكل الحنيز ولا أشرب الما. وما أشبه مما على على المرجنس أو علقه على اسم جمع كالمسلمين والمشركين وانفقرا. والمساكين فأنه يحنث بالبعض، وبهذا قال أبو حنيفة وسلمة وأصحاب الشانعي في اسم الجنس دون الجمدو، واعلفه على اسم جنس مضاف كقوله والله لا شربت ما. هذا النهر، أو قال والله لا شربت المآ، وهو قول

كمدد الف وفي هذا انفصال عما قال . وإن قال أردت أنها طانــة كألف في صور بتها دين وهل قِبَل فِي الحكم ؛ مخرج على روايتين

(فصل) وان قالأنت طالق من وأحدة الى ثلاث وقع طلقنان وبهذا قال أبرِ حنيفة لانما بعد الفاية لا يدخل فيها كةوله تعالى (ثم أنموا الصيام الى الايل) وأبما يدخل اذا كانت بمعنى مع وذلك خلاف موضوعها وقال زفر يقم طلفة لان ابتداء الماية ايس منها كقوله بعتك من هذا الحائط المحذا الحائط . وقال أبو يوسف ومحمد يقم الثلاث لأنه نطق بها فلم مجز إلفاؤها

ولنا أن ابتداء الغاية يدخل كما لو قال خرجت من البصرة فائه بدل على آنه كان فيها وأما انتهاء الماية فلا يدخل بمقنضي الافظ ولو احتمل دخوله وعدم دخوله لم نجز الطلاق بالشكوازقالأنت طالق مابين واحدة وثلاث وقعت واحدة لأمها التي بينهما

أبي حنيفة وأحد الوجهين لاصحاب الشانعي والوجه الآخر لا يحنث لان لفظه يقتضي جميعه فلم محنث بفهل بعضه كالاداوة

ولما أنه لايكن شرب جميمه فنعلفت بمينه ببعضه كالوحلفلا يكلم الناس فكلم بعضهم ومهدندا فارق ما. الاداوة فان نوى بيمينه فعل الجميع وكان في الفظه ما يتنضي ذلك لم محنث إلا بنعل الجميع بلا خلاف فلو قال لا صمت يوما او لا صايت صلاة أو لا كات رغيفا أوقال لزوجة ان حضت حيضة فهذا وشبهة مما يدل على ارادة الجميع فوجب تعلق اليمين به

(فصل) إذا حلف لا شربت من ما، الفرأت فشرب من مائه حنث سوا، كرع فيه أو اغترف منه تم شربه وبه قال الشافعي وأ و يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة لا محنث حتى يكرع فيه لان حقيقة ذلك الحكرع فلم محنث بغيره كما لو حلف لا يشرب من هذا الاما فصب منه في غيره وشرب

ولما أن معنى عينه أن لا يشرب من ماء الفرات لان الشرب يكون من مائها لا منها في العرف فحملت المين عليه كالوحلف لا شربت من هذا البئر ولا أكلت من هذه الشجرة ولاشربت من هذه الشاة ، وينارق الكوز فان الشرب في العرف منه لانه آلة الشرب بخلاف النهر، وما ذكروه يبطل بالبئر والشأة والشجرة وقد سلموا ألملو استسقى مناابئر أو حلب لبن الشاة أوالتقطمن الشجرة فشرب وأكل أنه محنث فكذا في مسئلننا

(فصل) وأن حلف لا يشرب من ماء الفرات فشرب من نهر يأخذ منه حنث لانه من ماء الفرات وأنَّ حالف لا يشرب من الفرات فشرب من أنهر يأخذ منه ففيه وجهان

[أحدهم] محنث لان معنى الشرب منه الشرب من مائه فحنث كا لو حلف لا شربت من مائه وهذا أحد الاحمالين لأصحاب الشانعي

(و ثاني) لا يحنث ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف قان عنه رواية أنه يحنث (OV) (المغنى والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

(فصل) فان قال أنت طالق علقة في اثنتين أو واحدة في اثنتين ونوى به ثلاثا فهي ثلاث لانه يعبر بني عن مع كقوله (ادخلي في عباديم) متقدير الكلام أنت ظالق طلمة مع طلمتين فاذا قر بذلك على نفسه قبل منه عران قال أردت واحدة قبل أيضاحا باكان أوغير حاسب وقال القاضي اذا كان عارفا بالحساب لم يقبل منه ووقع طبقتان لانه خلاف ما اقتضاه اللهظ

ولما أنه نسر كلامه ما محتمله فانه لا يبعد أن يريد بكلامه ما يربده الما مي ، وان لم تكن له نبغ وكان علافا بالحداث وقع طلمنان ، وقال قاضي ان أطلق لم يقع إلا واحدة لان لنظ الايقاع أماهو بلمظ الواحدة ومازاد عليها لم يحميل فيه لفظ الايقاع ، وأما يتع الزائد با قصد فاذا خلاعن القصد لم بقع الإمار قعه ، وقال بعض أصحابه كقولنا ، وقال ابو عنيفة لا يقم إلا واحدة حواء تصد به الحساب أولم

وإنما قاننا إنه لا محنث لانماأخذه النهر يضاف إلى ذلك النهر لا إلى الفرات ويزول باضافته ألبه عن إضافته إلى الفرات فلا يحنث به كغير الفرات

(مسئة) (وان حاف لا يابس ثوبا اشتراه زياد أو المجه أو لا يأكل طماما طبخه فلبس ثوبا السجه هو وغيره أو اشتراه أو أكل طعابا طبخاه فعلى روايتين)

[إحداهم] بحنث كالوحلف أن لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها والثانية) لا يحنث وهو قول أبي حنيفة والشافي لانه لم يلبس ثوبا كاملاء كذلك انحلف لايلبس ثوبا نسجه زبد ولا يأكل من قدر طبخها ولا يدخل داراً اشتراها ولا يلبس ثوبا خاط زيد نفعل ذلك هو وغيره فلبس اثرب أو دخل الدار أو أكل الطعام نفي هذا كله من الخلاف ما ذكرنا فيمن حلس لا يفعل شيئا فنعل بعضه ، فأما ان حلف لا يلبس مما خاطه زيد فاز المحنث بلبس ثرب خاطاه جميعا لانه لبس مما خاط ويد الموان حلف لا يدخل داراً لزيد فد داراً لزيد فد داراً لزيد فد الله ولفيره خرج فيه وجهاز بنا، على ما ذكرنا

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف لا يأ كل طعاما اشتراء زيد فأ كل طعاما اشتراء هو وغيره حنث إلا أن يكون أراد أن لاينفرد أحدها بالشراء)

وبهذا قال أبو حنيمة و مالك و قال الشانى لا محنث و ذكر أبر الحطاب فيه احتمالين لان كل جزء لم يغفر د أحدها بشرائه الم مجنث كا لو حلف لا يلبس ثوباً اشتراه زيد فلبس ثوباً اشتراه فو وغيره و لنا أن زيدا اشترى اصفه وهو طمام وقد أكله فأشبه مالو اشتراه زيد و خلطه بما اشتراه عرو فأكل الجيم، فأما النوب فلا نسلمه وأن سلمناه فالفرق بينها أن نصف النوب ليس بثرب ونصف الطمام طمام وقد أكله بعد أن استمراه زيد، وان اشترى ذيد نصفه مشاعاً واشترى نصفه ثم اشترى أخر بنقيه فأكل منه حنث و الحلاف فيه على ما نقدم ، فاما أن اشترى زيد نصفه معيناً ثم خلطه بالنصف الاخر ثم أكل أكثر من النصف حنث وجها واحداً بغير خلاف لانه أكل مما اشتراه ذيد يقينا

يفود إذا لم يقصد به واحدة مع النتين لان الضرب المايصح فيها له مساحة فأما مالامساحة له فلاحقيقة فيه الحساب، وأنما حصل منه الايقاع في واحدة فوقات دون غيرها

ولما أن هذا اللفظ موضوع في اصطلاحهم لا ثلثين قاذ الفظ به وأطاق وقع كل فو قال أنت طالق النجز وبهذا محصل الانفصال عما قاله الشانعي فان اللفظ المرضوع الإمجناج معه الى نية ، فأما ما قاله أبرحنيفة فأما ذلك في وضع الحساب في الاصل ثم صار مستعملا في كل ماله عدد فصار حقيقة فيه ، فأما أنجاعل بقتضى ذلك في الحساب إذا أطق ، قعت طلمة واحدة لان نفظ الايتاع الما هو الفظمة واحدة وأنما صار مصروفا لى الاثنين بوضع أهل احساب واصطلاحهم فمن لا يعرف اصطلاحهم لايلزمه مقتضاه كالعربي ينعلق بالطلاق بالعجمية وهو لا يعرف معناها ، ولم يفرق أصحابنا في ذلك لا يلزمه مقتضاه كالعربي ينعلق بالطلاق بالعجمية وهو لا يعرف معناها ، ولم يفرق أصحابنا في ذلك

وان أكل نصنه أو قل من نصفه فنيه وجهان

[أحدها] بحنث لانه يستحيل في العسادة انفراد مااشتراء زيد ،ن غيره فيكون الحنث ظاهراً (والثاني) لا يحنث لانه الاصل عدم الحنث و لم متبقن وان أكل من طام اشتراه زيدتم باعه أواشتراه لغير، حنث ويحتمل أن لا يحنث وكل وضع لا يحنث فحكمه حكم مالو حلف لا يأكل تمرة فوقعت في غرفا كل منه واحدة على ما سنذ كره أن شاء الله تعالى والله أعلم

﴿ باب التأويل في الحلف ﴾

ومعنى التاويل أن يريد بلفظه ما يخاف ظاهره فان كان الحاف ظالما بنفعه تاريله لقول رسول الله بحوال الله الله بحوال بعد الله الله بحوال الله بحوال الله بعد الله بالله بعد الله بالله بال

(فصل) ولا يخلو حال الحالف المتأرِل من ثلاثة أحوال (فصل) ولا يخلو حال الحالف المتأرِل من ثلاثة أحوال (أحدها] أن يكون طلو ما مثل أن يستحافه ظالم على شي لو صدقه المامه أو ظلم غيره أو ال

ببن أن يكون المشكلم بذلك ممن لهم عرف في هذا اللفظ أو لا . والظاهر أنه أن كان المشكلم بذلك من عرفهم أن يكون المشكلم بذلك من عرفهم ان في ههذا بعدني مع وقع به الاث لان كلامه بحمل على عرفهم والظاهر منه أرادته وهو المتبادر الى الفهم من كلامه، قان نوى موجبه عند أهل الحساب فقال القاضي لا يلزمه مفتضاه كالعربي ينه قي بالطلاق بالمجمعة ولا يعرف معناها وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي لانه أذا لم يكن يعرف موجبه فلم يتصد إيقاعه ولا يصحمنه قصد ما لا يعرفه

(فصل) فان قال أنت طالق طلقة بل طلقتين وقع طلفتان نص عليمه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي بقع ثلاث في أحد الوجهين لان توله أنت طاق ايقاع فلا يجوز ايقاع الواحدة مر بين فيدل على انه أوقعها ثم أراد رفعها وأوتع اثنتين آخرتين فتتع الثلاث

مسلما منه ضرر فهدا له تأويله ، قال مهنا سأات أحد عن رجل له امرأتان اسم كل واحدة منها فاطمة فمانت واحدة منها فحلف بطلاق فاطمة ونوى التي ماتت ، قال ان كان المستحلف له ظالما فالنية نية الذي استحلف، روى أبر دارد باسناده فالنية نية الذي استحلف، روى أبر دارد باسناده عن سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله عِلَيْكِيْنِ ومعنا واثل بن حجر فاخذه عدوله فتحر ج القوم أن يحلفوا فحلفت أنه أخي فخلى سبيله فأتينا رسول الله عَلَيْكِيْنِ فذ كُرْنا ذلك له فقال هأن كنت أصدقهم وأبرهم المسلم أخو المسلم وقال النبي عَلَيْكِيْنِ ه ان في المعاريض لمندوحة عن السكذب يعني سعة المعاريض التي يوهم بها السامع غير ما عناه ، قال محد بن سيربن السكلام أوسع من أن يكذب ظريف يعني لا محتاج أن يكذب لسكيس الفطن فأنه يعني لا محتاج أن يكذب لسكيس الفطن فأنه يغطن التاويل فلا حاجة به إلى السكيد

(الوجه الثاني) أن يكون الحالف ظالما كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده فهذا تنصرف عينه إلى ظاهر الذي عناه المستحلف ولا ينفع الحالف تاويله ، وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا فان أبا هربرة قال قال رسول الله على الله عينك على ما يصدقك به صاحبك » رواه مسلم ولانه لو ساخ الناوبل لبطل المعنى المبتغى باليمين اذ مقصودها تخويف الحالف ليرتدع عن الجحود خوفا من عاقبة اليمين السكاذية ، فهنى ساغ التأويل له انتنى ذلك فصار التأويل وسيلة الى جحد الحقوق ، قال ابراهيم في رجل استحلفه السلطان على شيء بالطلاق فورى في عينه إلى شيء أجزأ عنه وان كان ظالما لم يجز عنه التأويل ه

(الحال الذاك) أن لا يكون ظالماً ولامظلوما فظاهر كلام أحمد أن له تأويله فانه روي أن مهنا كان عنده هو والمروذي وجماعة فجاء رجل يطلب المروذي ولم يرد المروذي ان يكلمه فوضع مهنا أصبعه في كفه، وقال ليس المروذي ههنا وما يصنع المروذي ههنا يريد ليس المروذي في كفه فلم ينكره أبو عبد الله .

ولما أن ما لنظ به قبل الأضراب بعض ما لفظ به بعده فلم يلزمه أكثرتما بعده كقوله علي درهم بل درهمان . وقوله م لا يجرز أبقاع ما أوقعه قلمنا يجرز أن يخدير بوقوعه مم وقوع غيره فلا يتم الزائد بالشك .قال أحد قان قال أنت طالق لا بل أنت طالق هي واحدة وهدذا اختيار أبي بكر واختار الناضي أنه يقم طلقتان لانه أراد رفع الاولى وايقاع الثانية فلم ثرتفع الاولى ووقعت الثانية

ورج الأول انه لو قال له علي درهم بل عرهم لزمة درهم وأحد كذا هبنا، فعلى هذا القول ان نوى بقوله بل أنت طالق طلقة أخرى وقع اثنتان لانه قصد ايقاع طلقتين بافظير فوقع كا لو قال أنت طالق أنت طائق . وذكر القاضي احمالا آخر ان لايقع إلا طلفة لان اللهظ موضوع لواحدة فلا يصح أن ينوي به آثنتين . قال احمد ولو كان له امرأتان فقال لاحداهما أنت طاق ثم قال اللخرى لا بل أنت طالق طقنا جميعا، ووجهه انه أوقع طلاق الاولى ثم أضرب عنه وأرقع طلاق الاخرى فوقع بها ولم بر تفع عن الاولى ، وفارق ما إذا قال ذلك لواحدة لان الطق . يجوز أن تركون هي الثانية كرو

وروي أن مهنا قال أني أريد الخروج يعني السفر إلى بلده وأحب ان تسمعني الجزء الفلاني فاسمعه آياء ثم رآه بعد ذلك فقال ألم تقل انك تريد الخروج فقال له مهنا قلت لك إني أريد الخروج الآن؟ فلم ينكر عليه ، وهو مذهب الشافعي ولا نعلم في هذا خلافا أيضاً ، وروى سعيد عن جرير عن المغيرة قالكان اذا طلب انسان ابراهيم ولم يرد ابراهيم أن يلقاء خرجت اليه الخادم فقالت اطلبو . في المسجد ، وقد كان النبي عَنْسَلِيْلُةِ يمزح ولايقول الاحقا ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غيرماعنا. فقال المجوز« لا يدخل الحِنة عجوز» يعنيأن الله ينشئهن عربا أنرابا، وقال أنسازرجلا جا. الىالنيعياليُّة فقال يارسول الله احملني فقال رسول الله عَيْسَائِينُو «أنا حاملوك على ولد ناقة» فقال وما أصنع بولدالماقة? قال «وهل تملد الابل الا النوق» روا. أبوداود وقال لامرأة وقد ذكرت له زوجها (هو الذي في عينه بياض» فقالت يارسول الله انه لصحيح العين وأراد النبي عَلَيْكَاتُهُ البياض الذي حول الحدقة وقال لرجل احتضنه من وراثه «من يشتري العبد؟ » فقال يارسول الله تجدني اداكاسدا قال « لكنك عند الله لست بكاسد » وهذا كله من النأويل والمعاريض ، وقد سهاه النبي عَلَيْكَانَّةٍ حقاً فقال ﴿ لا أَقُولُ الا حقا » وروي عن شريح أنه خرج من عند ابن زياد وقد حضره الموت فقيلله كيف تركت الامير ?فقال تُركنه يأمر وينهى فلما مات قيل له كيف قلت ذلك؟ فقال تركته يأمر بالصبر وينهى عرب البكاء والجزع ، ويروى عن شقيق أن رجلا خطب امرأة وتحته أخرى ففالوا لا نزوجك حتى تطلق امرأتك فقال اشهدوا اني قد طلقت ثلاثاً فزوجو. فقام على امرأته ففالوا قد طلقت ثلاثاً قال ألم تعلموا أنه كان لي ثلاث نسوة فطلقتهن? قالوا بلي قال قد لحلقت قالوا ماهذا أردنا فذكر ذلك شقق لشَان فجبلها نيته، ويروى عن الشعبي أنه كان في مجلس فنظر اليه رجل ظن أنه طاب منه التعريف به والتناه عليه فقال الشعبي ان له بيتا وشرفا فقيل لاشعبي بعد ماذهب الرجل تعرفه ?فقال لا واكمنه نظر الاخبار بها ، ولا بجرز في المرأنين أن يكون طلاق إحداهما خوطلاق الاخرى و نظيره في الاقرار مالو قال لاعلى درهم بل درهم لزمه درهم ولو قال لاعلى درهم بل دينار لزماه جنيما

واو قال انت طالق واحدة بل هذه ترثا طلفت الاولى واحدة والثانية ثلاثا ولو قال لامرأة غير مدخول بها أنت طالق واحدة ل ثلاثًا طلفت واحده لأنها بانت الأولى فلم يقم بها مابعدها، وأن قال أنت طالق واحدة بل ثلاثًا أن دخلت الدار ونوى تعليق الجميم بدخول الدار تعلق وأن نوى تعليق الثلاث حسب وقمت الواحدة في الحال وإن أطلق نفيه وجهان (أحدهما) يتعلق الجميع بالشرط لانه بمدهما فيعود اليهم (والثاني) تفع *واحدة في الحال وتبقى الثلاث معلفة بمخول الدار لانه أمّا ذكر الشرط عقيبها فتختص به

وان قال أنت طالق ان دخلت الدار بل هذه فدخلت الاولي طاقنا وان دخلت الثانية لم تطلق واحدة منهما ، نان قال أردت أن اشنيه تطلق ان دخات الدار قبل منه لان محتمل لما قاله ، والزقال أردت انك تطلقين اذا دخلت ثم نية الدار قبل منه لانه محتمل لما قاله وكال طلاق الاولى وحدها معلقا على دخول كل واحدة منها

إلي قيل فكيف اثنيت عايه? قال شرفه اذناه و بيته الذي يسكنه ، وروى أن رجلا أُخذ على شراب فقيل له من أنت فقال:

> أنا ان الذي لا ينزل الدهر قدره وإن نزلت يوما فسوف تعود ترى الناس أنواجا على باب داره فنهم قيام حولها وقعود

فظنُوه شريفًا نخلوا سبيلة ثم سألوا عنه فاذا هو ابن الباقلاني ، وأخذ الخوارج رافضيا فنالوا تبرأ من عثمان وعلى فقال أنا من على وعثمان بريء فهذا وشبهه هو التأويل الذي لا يعذر به الظالم ويسوغ لغيره مظلوماً كان أوغير مظلوم لان الني عَلَيْكُ كَان يقول ذلك في الزاح من غير حاجة اليه

﴿ مسئلة ﴾ (فاذا أكل تمراً فقال لنخبري جدد ما أكلت أو لتميزن نوى ما أكات ولم تعلم فانها تعد له عددا يم أو قد أني على عدد ذلك)

مثل أن يعلم أن عدد ذلك ما بين مائة إلى ألف فتعد ذلك كله وكذلك أن قالران لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة ولا يحنث أذا كانت نيته ذلك، وأن نوى الاخبار بكميته من غير نقص ولازيادة لم يبرأ الا بذلك وان أطلق ففياس المذهب أنه لا ببرأ الا بذلك أيضاً لان ظاهر حال الحالف ارادته فتنصرف عينه اليه كالأسهاء العرفية التي تنصرف الهين عليها الى مسهاها عرفا دون مسهاها حقيقة ولو أكلا عرا فحلف لتمزن نوى ماأكات فأفردت كل نواة وحدها فالحكم فيها كالتي قبلها

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف ليقعدن على بارية في بيته ولا يدخله بارية فانه يدخل قصبا فينسجه فيه فيجلس عليها في البيت فلز محنت) (فصل) اذا قال أنت طالق طاقة لا تقم عليك أو طاق لا أو طالق طلفة لا ينقص بهما عدد طلاقك أو طاق لا شيء أو ابس بشيء طاقت واحدة لان ذمّك رفع لجم ماأوقعه فلم يصح كاستثناء الجميع وان قال ذبّك خبراً فهو كذب لان الواحدة اذا أرقعها وقمت وهدا مذهب الشانعي ولا نعلم فبه مخ لنا ، وان قال أنت طالق أولا لم يقع لان هذا استفهام فاذا انصل به خرج من أن يكون لفظا لا يقاع ، وبخالف ماقبل ذمّك فانه أيقاع و يحتمل أن يقع لان لفظه لفظ الا يتاع لا لفظ : لاستفهام لكون

لانه قدقمدعلى بارية في بيته و الم يدخله بارية أنما أدخله قصبا وليس هو للبرية

﴿ مسئلة ﴾ (وان ١٠٠٠ أيطبخن قاراً برطل ملحوياً كلُّ منه اللَّبِدَطَّمِ اللَّهِ قَالَهُ يَسَاقُ بِهُ أَبِيضًا وياً كلُّ نه ولا يحنث) لان الصفة وجدت

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف لا يأكل بيضا ولا تعاما وليأكان مما في هذا الوعا. فوجد فيه بيضاوتها حا قانه بعمل من البيض ناطفا ومن النفاح شر ابا ويأكل منه ولا يحنث) لان ذلك ليس ببيض يولا نفاح ﴿ مسئلة ﴾ (وان كان على سلم فحاف لا نز التلايك ولا صعدت إلى هذه ولا أقمت مكاني ساعة)

يريد إذا كان له امرأتان إحداهما في الفرقة والاخرى أسفل (فلتنيزل العليا و لتصعد السفلي ثم ينزل

إنشاء أو يصعد فتنحل بمينه)لانالصفة لم توجد

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ حَلْفَ لَا أَقْتَ عَلَيْهِ وَلَا نُرَاتُ مِنْهُ وَلَا صَعَدَتَ فَيْهُ قَالَهُ يَنْقُلُ إِلَى سَلَمَ آخَرُ وَتَنْحَلُ يمينه ﴾ لانه لم يقم عليه ولاصعد فيه ولانزل منه انما نزل أو صعد من غيره

﴿ مسائلة ﴾ (وان حلف لا قمت في هذا الما، ولا خرجت منه وكان الما جاريا لم يحنث) لان الما. المحلوف عليه جرى وصار في غيره ألم بحنث سوا، أفام أو خرج لانه الما يقف في غيره أو يخرج منه ، وهذا الله ي ذكره القاضي في لمجرد وهو مذهب الشاني لان الايمان عندهم تبني على الفظ لاعلى القصد وكذلك قالوا لا يحنث في هذه الأيمان السابقة كلها ، وقال الماضي في كتاب آخر : قياس المذهب أنه يحنث إلا أن ينوي عين الما. الذي هي فيه لان إطلاق بدينه يقتضي خروجها من النهر أو إقام تهافيه

﴿ مسئلة ﴾ (قان كان الماء وافقا حمل منه مكرها) لبلا ينسب اليه فمل

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وان استحلفه ظالم ما لبلان عندك رديمة وكانت عنده وديمة غانه يعني بما الذي ويبر في يمينه ﴾ لأنه صادق

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ حَلْفُ نَاءَلَانَ فَهِمَا وَعَنَى مُوضَّعًا مُعَيِنًا بِرُ فِي بِمِينَهُ ﴾

الصدقه في ذلك . وقد ذكرنا ما رواه مهنا أنه كان هو والمروذي عند أحمد فجاء رجل يطاب المروذي ولم يرد المروذي أن يكلمه فرضع مهنا أصربعه في كذه وقال ايس المروذي عهنما ، يربد اليس هو في كفه فلم يذكره أبر عبد الله

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وَلُو سُمْرَقْتُ مَنْ الْمُواتَهُ شَيْمًا فَحَالَ بِالطَّلَاقِ النَّصَدَّقَنِي أَسْرَقْت سَيْشَيَّنَا أَمْلًا وَخَانَت

الاستفهام يكون بالهمزة أو نحوها فيقع ماأوقعه ولا يرتفع بما ذكره بعاه كالني قبلها ، وان قال أنت طالق واحدة أرلا فكذلك ، وبه قال أبو حنيفية وأبو يوسف وهو قياس قول الشانعي ، وقال محمد يقع واحدة لان قوله أولا برجع الى مايليه من اللفظ وهو واحدة دون لفظ الايقاع وليس بصحيح لان الواحدة صفة للطاقة الواقعة فما اتصل بها برجع البها فصار كقوله أنت طالق أو لاشيء

أن تصدقه فأنها تمرل سرقت منك ماسرقت منك ، ولو استحلفه ظالم هلرأيت فلانا أو لا وكان قد وآه فأنه يعنى بما رأيته ما ضربت رئته

﴿ مَــُمَّلَةً ﴾ (ولو حلف على امرأته لا معرقت مني شيئًا فخ ننه في وديعته لم يجنث)

لان الخيانة ليست بسرقة الا أن ينوي ذلك فيحنث

(فصل / ولو قال ان كانت امر أبي في السوق فعيدي حروان كان عبدي في الدوق فامر أبي طائق وكانا جميعا في السوق فقيل يون العبد ولا نطلق المرأة لانه لما حنث في الهين الاولى عنق العبد فلم ببق له في السوق عبد عو يحتمل أن يحنث بنا، على قولها فيمن حلف على معين تعلقت الهين بعينه دون صفته كا لوقال ان كلمت عبدي سعداً فأنت طالق ثم أعتقه و كامته طلقت فكذلك همنا لان بعينه تعلقت بعبد معين وان لم يرد عبدا بعينه لم تطلق المرأة لانه لم ببق له عبد في السوق، ولو كان في فيها تمرة فقال أنت طالق ان كانتها أو ألقيتها أو أمسكتها فأكات بعضها و لفت بعضها لم يحنث إلا على قول من قال انه يحنث بغال بعض المحلوف عليه وان نوى الجميع لم يحنث بحال

(فصل) قال عبدالله بن احمد سألت أبي عن رجل قال لامرأته أنت طالقان لم أجامعك البوم وأنت طالق ان اغتسلت منك البوم قال بصلي العصر ثم يجامعها فاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن أراد بتوله اغتسات منك المجامعة ، وقال في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم أطأك في رمضان فسافر مسيرة أربعة أبام أو ثلاثة ثم وطائها فقال لا يعجدني لانها حيلة ولا تعجبني الحيلة في هذا ولا في غير وقال انقاضي انما كره احمد هذا لان السفر اللدي يبح الفطر السفر المباح المقصودوهذا لا يقصد في غير حل البمين ، والصحيح أن هذا تنحل به البمين و يباح به الفطر لا نه سفر بهيد مباح المصد يحيح فان الرادة على ينا و المبين و يباح به الفطر لا نه سفر بهيد من المقاصد الصحيحة ، وقد أبحنالمن الهطر يتمان قصيرة لا يقصر فيها و العيدة أن يدلك البعيدة القصر فيها الصلاة و يفطر مع أنه لا قصد له سوى الترخص فهنا أولى

(باب الشك في العالاق)

﴿ إِذَا شُكُ مِلَ طَانِي أُولًا لَمْ تَطَانِي ﴾

وجملة ذلك أن من شك في طلافه لم يلزمه حكمه نص عليه اهد وهو مذهب الشانبي وأصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيقين فلا يزول بالشك ،والاصل في هذا حديث عبدالله بن زيد عن النبي

(فصل) فان قال أنت طالق بعد موتي أو مونك أو مع موتي أو مونك لم تطلق نص عليه احمد وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا لاجها تبين بموت أحدها فلا يصادف الطلاق نكاحا يزيله ، وان تزوج أمة أبيه ثم قال اذا مات أبي فأنت طالق فمات ابوه لم يقع الطلاق اختاره القاضي لانه بالموت بملكها فينفسخ نكاحها بالملك وهو زمن الطلاق فلم يقع كالو قال آنت طواق معموتي واختار أبو الخطاب

والمراح الم متفق عليه على الرجل يخبل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال الا ينصر ف حتى يسمع صونا أو بجد الرجا المتفق عليه على ما المبناء على البقين واطراح الشك ولانه شك طراً على يقين فوجب اطراحه كا لو شك المنطهر في الحدث. قال شيخنا والورع النزام العالاق فان كان المشكوك فيه اللافا رجعيا راجع أصائمه إن كانت مدخولا بها عوقد انقضدت عدتها وان شك في طلاق ثلاث طرقها واحدة وتركها لانه إذا لم يطلقها فيقين فكاحه بق فلاتحل الفير، وحكى عن شربك أنه إذا شك في طلاق الفير، وحكى عن شربك أنه إذا شك في طلاق المارجمة ممكن مع الشك في الطلق ولايفتقر إلى ما تفتقر اليه العبادات من النية ولاير بشي، لان المالظ بالرجمة ممكن مع الشك في الطلاق ولايفتقر إلى ما تفتقر اليه العبادات من النية ولانه لو شك في طلقتين فطاق واحدة لصار شاكا في تحريها عليه فلا تفيده الرجعة

ومسئلة ﴾ (وان شك في عدد الطلاق بنى على اليقين لما ذكرنا وقال الحرقي إذا طلق فلم يدو واحدة طلق ام ثلاثا اعترفا وعليه فقتها مادا،ت في المدة فن راج، افي العدة لزمته النفقة ولم يطأها حتى بتيقن كم الطلاق ? لانه متيقن للتحريم شاك في النحليل)

وجملة ذلك ان من طلق وشك في عدد الطلقات بنى على اليقين نص عليه أحمد في رواية ابن منصور في رجل لفظ بطلاق امرأته لايدري وأحدة ام ثلاثا فقال أماالواحدة فقد وحبت عليه وهي عنده حتى يستيقن

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لان مازاد على الفدر الذي تيقنه طلاق مشكوك فيه فلم يلزمه كما لو شك في أصل الطلاق اذا ثبت هذا فانه تبقى أحكامه احكام المطلق دون الثلاث من إباحة الرجمة وإذا رجع عادت الى ماكانت عليه قبل الطلاق وقال الخرقي يحرم وطؤها ونحوه قول مالك الاانه حكي عنه انه يلزمه الاكثر من العالاق المشكوك فيه وقولها متيقن للتحريم لانه تيقن وجوده الطلاق وشك في رفعه بالرجمة فلا يرتفع بالشك كما لو أصاب ثوبه نجاسة وشك في موضعها فانه لا يزول حكم النجاسة بفسل موضع من انثوب ولا يزول حتى يفسله جميعه وفارق لزوم النفقة فانها لا تزول بالطلقة الواحدة فهي باقية لانها كانت باقية وقد شككنا في زوالها

وظاهر قول سائر اصحابنا انه اذا راج مها حلت اه وهو قول أب حنيفة والشافعي وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن منصور لان التحريم المنعلق بما تيقنه يزول بالرجعة يقينا فان التحريم انواع (تحريم) (المفنى والثمرح الحكير) (المفنى والثمرح الحكير)

أنه يتم لان الموت سبب ملكها وطلاقها وفسخ الكاح يترتب على الملك فبوجد الطلاق في زمن الملك السابق على الموجه الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ فيثبت حكه ، وان قال ان اشتريتك فأنت طالق ثم اشتراها خرج على الوجهبن، وان قال الابن اذا مات أبي المات طالق وكانت تخرج من الناث ثم مات للب وقع المتق والطلاق مما وان لم تخرج من الثلث فان بعضها ينتقل الى الورثة فيعلك

تزيله الرجمة (وتحربم) يزيله نكاح جديد (وتحربم) يزيله نكاح بعد زوج وإصابة ومن تيقن الادنى لا يثبت فيه حكم الاكبر ويزول تحريم الصلاة بالطهارة الصنرى فيه حكم الاكبر ويزول تحريم الصلاة بالطهارة الصنرى ويخالف الثوب فان غسل بعضه لا يرفع ما تيقنه من النجاسة فنظير مسئلتنا اذا تيقن نجاسة كم الثوب وشك في نجاسة سائره فان حكم النجاسة فيه يزول بغسل الكم وحده كذا ههنا ويمكن منع حصول التحريم ههنا ومنع تيقنه فان الرجعية مباحة لزوجها في ظاهر المذهب فما هو اذا متيقن للتحريم بل هو متيقن للاباحة شاك في التحريم وكذلك قال الخرقي فيمن حلف لاياً كل عرة فوقعت في عمر فأ كل منه واحدة منع من وطء امراً به حتى يعلم انها ليست التي وقعت اليمين عليها ولا يتحقق حنثه حتى ياً كل التمر كله وهذه المسئلة لا تخلو من أحوال ثلاث

(احدها) ان يتحقق أكل التمرة المحلوف عليها اما ان يعرفها بعينها أو صفتها أو يأكل التمر كله أو الجنب الذي وقمت فيه كله فيحنث بلا خلاف بين أهل العلم لانه أكل التمرة المحلوف عليها

(الثاني) ان يتحقق انه لم يأكلهاا ما بان لا يأكل من التمر شيئا أو يأكل شيئاً يعلم انه غيرها فلا بحنث أيضا بلا خلاف ولايلزمه اجتناب زوجة

أولا فهذه مسئلة الخرقي ولا يتحقق حنثه لان البافية يحتدل أنها المحلوف عليها ويقين المنكاح ثأبت فلا أولا فهذه مسئلة الخرقي ولا يتحقق حنثه لان البافية يحتدل أنها المحلوف عليها ويقين المنكاح ثأبت فلا يزول بالشك وهذا قول الشافعي وأصحاب الراي فعلى هذا يكون حكم الزوجية باقيا في لزوم تفقتها وكوتها ومسكنها وسائر أحكامها الافي الوطء فان الخرقي قال يمنع من وطئها لانه شاك في حاما فحرمت عليه كما لو الشتبهت عليه امرأته بأجنبية وذكر أبو الخطاب أنها باقية على الحل وهو مذهب الشافعي لان الاصل الحل فلا يزول بالشك كسائر أحكام الذكاح ولان الذكاح باق حكمه فاثبت الحل كالوشك هل طلق أولا اوان كانت عينه لياً كان هذه النمرة فلا يتحقق بره حتى يولم انه أكاما

﴿ مَمَّلَةً ﴾ (وان قال لامرأتيه احداكما طالق ينوي واحدة بمينها طلقت وحدها فان لم ينواخرجت المطلقة بالقرعة)

أما إذا نوى واحدة بعينها فانها تطلق وحدها لانه عينها بنيته فاشه الوعينها بلفظه فان قال أعا أردت فلانة قبل منه لان ماقاله محتمل ولا يعرف الا من جهته وأما إن لم ينو واحدة بعينها فانها تخرج بالقرعة نص عليه في رواية جهاعة وبه قال الحسن وأبو ثور وفال قنادة ومالك يطلقن جميعا وقال الابن جزءًا منها ينفسخ به الذكاع فيكون كملك جميعها في فسخ النكاح ومنع وقوع الطلاق فان أجاز الورثة عتقها فذكر بعض أهل العلم أن هذا ينبني على الاجازة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة أفان قلمنا هي عطية مبتدأة فقد انفسخ النكاح قبلها فلم يقع الطلاق وأن قلما هي تنفيذ لما فعل السيد وقع الطلاق وهكذا أن أجاز الزوج وحده عتى أببه فان كان على الاب دين بستفرق تركت لم يعتق والصحبح

حماد بن أبي سليمان والثوري وأبو حنيفة والشافعي له ان يختار أيتهن شاء فيوقع عليها الطـــلاق لانه لاعكن إبقاء، ابتداء وتعيينه فاذا أوقعه ولم يعينه ملك تعينه لانه استيفاء ماملـكه

وانا أنماذكر ناه مروي عن على وابن عباس رضى الله عنهم ولا مخالف لها من الصحابة ولانه إزالة ملك بني على النغليب والسراية فندخله القرعة كالهتق وقد ثبت الاصل بكون النبي على النغليب والسراية فندخله القرعة كالهتي وقد ثبت الاصل بكون النبي على النغليب والسراية فندخله القرعة كالحربة في العبيد إذا أعتقهم في مرضه ولم يخرج جميعهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية بأحداهن في القسم وكالشربكين إذا افتسما ولانه طلق واحدة من نسائه لا يعلم عينها فلم يملك تعبينها باختياره كالمنسية وأما الدليل على أنهن لا يطلق وحدة من نسائه لا يعلم عينها فلم يطلق الجميع كما لو عينها، قولهم إنه كان يملك الا يقاع والنعيين قانا ملكه للتعبين بالا يقاع لا يلزم ان يملكه بعده كما لوطلق واحدة بعينها وأنسيها فان مات قبل القرعة والتعبين أقرع الورثة بينهن فن وقعت عليها قرعة الطلاق نحكها في الميراث حكم ما لوعينها بالتطابق منهن وقال الشانعي يوقف الميراث المختص بهن حتى يصطاحن عليه لا يعلم المستحق منهن بالتطابق منهن وقول على رض الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى التعبين فوجب المصيرالى الفرعة كمن اعتق عبيداً في مرضه لامال لا سواهم وقد ثبت الحكم فيهم بالنص لان في توريث الجميع الحذور بن ولما نظير في الشرع هذبن المستحق يقينا والوقف لا إلى غاية حرمان للمستحق يقينا والقرعة تسلم مرف هذبن المخدور بن ولما نظير في الشرع

﴿ سَيْلَةَ ﴾ (فَانَ قُلُ انسَانَه احداكن طَالَق عَداً طَلَقَتُ وَاحَدَةُ مَنْهُرَ ۖ إِذَا جَاءُ الفد وأُخْرِجِت بِالقرعة)

فان مات قبل الغدور ثنه كابن وإن ات إحداهن ورثها لانها ماتت قبل وقوع الطلاق فاذا جاء غداً فوع بين الميتة والاحياء فان وقعت الفرعة على الميتة لم يطلق شيء من الاحياء وصارت كللعينة قوله أنت طالق غداً وقال العاضي قياس المذهب أن يتعين الطلاق في الاحيا. فلو كانتا انتين فما تت احدا هما طلقت كما لوقال لامراً ته واجنبية إحدا كما طالق وهو قول أبي حنيفة والفرق بينهما ظاهر فان الاجنبية ليست محلالا طلاق وقت قوله فلا ينصر ف قوله اليها وهذه قد كانت محلالا طلاق فارادتها بالطلاق كارادة الاخرى وحدوث الموت بها لا يقتضي في حق الاخرى طلاقا فتبقى على ما كانت عليه والقول في تعليق العتق كالقول

أن ذلك لا ينم نقل النركة الى الورثة فهم كما لو لم بكن عليه دبن في فسخ النكاح، وأن كان الدبن لا يتغرق النبركة وكانت تخرج من الثلث لم الدين عنقت وطلقت، وأن لم يخرج من الثلث لم تعتق كام الغيري علم المركة، وأن أسقط الغرج تعتق كام الميكون حكم الى في فسخ الكاع ومنع الطلاق كما لو استفرق الدين النركة، وأن أسقط الغرج الدين بعد الموت لم يقع الطلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه

في تعليق الطلاق فاذا جاء غد وقد باع بعض العبيد أقرع بينه وبين العبد الآخر فان وقعت على المبيع لم يعتق منه شي. وعلى قول القاضي ينبغي ان يتعين العثق في البافين وكذلك ينبغي ان يكون مذهب أبي حنيفة والشافعي لان له تعيين العتق عندهم بقوله فبيع أحدهم صرف للعتق عنه فيتعين في الباقين فان باع نصف العبد اقرع بينه وبين ألباقين فان وقعت قرعة العتق عليه عتق نصفه وسرى إلى باقيه إن كان المعتق موسراً وإن كان معسراً لم يعتق الانصفه

(فصل) وإذا قال امر أني طالق وأمتي حرة وله نساء واماء ونوى معينة انصرف البها وإن نوى واحدة مبهمة فهي مبهمة فيهن وإن لم ينو شيئاً فقال أبو الخطاب يطلق نساؤه كاهن ويعتق اماؤه لان الواحد المضاف يراد به الكل كقوله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها _و_أحل لكم ليلة الصيام) ولان ذلك يروى عن ابن عباس وقال الجماعة يقع على واحدة مبهمة وحكمه حكم ما لوقال احداكن طالق وإحداكن حرة لان لفظ الواحد لا يستعمل في الجمع الا مجازاً والكلام محمل على حقيقته ما لم يصرفه عنها دليل ولو تاوي الاحمالان لوجب قصره على الواحد، قلنها اليقين فلا يثبت الحكم فيا زادعيها بأمر مشكوك فيه وهذا أصحواللها أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (و إن طلق وأحدة وأنسيم افكذلك عند أصحابنا)

أكثر أصحابنا على أنه إذا طلق امرأة من قائه وأنسبها أنها تخرج بالقرعة فيثبت حكم الطلاق فيها وتحل له الباقيات وقد روى إساءيل بن سعيد عن أحمد ما يدل على أن القرعة لا تستعمل المرقة الجل وإنما تستعمل المرقة البراث فانه قال سألت أحمد عن الرجل يطبق المرأذ من نسائه همنا المعرفة الحل وإنما قلل أكره ان أقول في العالاق بالفرعة قات أرأبت إن مات هذا إقال أقول القرعة وذلك لان القرعة تصير على المال وجماعة من روي عنه المرقة في المطلقة المنسية إنما هو في النوريث فأما في الحل فلا ينبغي ان يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم فالكلام إذا في المسئلة في شيئين (أحدها) في استعمال القرعة في المنسية في التوريث (واثاني) في استعمالها فيها للحل أما لا ول فوجهه ماروى عبد الله بن حميد قال المالية وهذا قال المرابق والمدة والمدالة والمدري الشهود أيتهن طلق القال القرعة وحمالية المرابع وأ ذر منهن واحدة ويكم ثمان لا يدري الشهود أيتهن طلق القال القرعة وحمالية المرب المربع وأ ذر منهن واحدة واقسم بينهن الميراث ولان الحقوق إذا تساوت على وجه لا عكن المبيز الا بالقرعة صحاستها له الالمها المتبهت عليه ووجته بأ جنبية لم بكن له عليها عقد ولان الفرعة لا تزيل التحريم عن المالمة في المربع وقعت عليه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه الله عنه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه الله على المالة عنه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه الله على المنالة عنه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه ولاح الكون المطلقة غير من وقعت علية ولاح الكون المطلقة غير من وقعت عليه ولاح الكون المطلقة عن المنالة الكون المعلم المنالة الكون المعلم المنالة الكون المعلم المنالة المنالة الكون المعلم المنالة المنالة الكون المعلم المعلم المنالة الكون المعلم المنالة الكون المعلم المنالة المنالة الكون المعلم المنالة المنالة الكون المعلم المع

(فصل) في مسائل تنبني على نية الحالف وتأويله اذا قال ان لم تخبريني بعدد حب هذه الرمانة وأنت طالق أو أكل أمراً فقال ان لم تخبريني بعدد ما كلت فأنت طالق ولم تعلم ذلك فانها تعدله عدداً ينظم أنه قد أنى على عدد ذلك مثل أن يعلم عدد ذلك ما ببن مائة الى ألف فتعد ذلك كه ولا بحنث اذا كانت نيته ذلك ، وان نوى الاخبار بكيته من غير نقص ولازيادة لم ببرأ الا بذلك ، وان أطلق فقياس

ذكران المطلقة غيرها حرمت عليه ولوار تفع التحريم أو زال الطلاق لماعاد بالذكر فيجب بقاء التحريم بعد القرعة كما كان قبام اوقال الخرقي فيمن طلق امر أته فلم بدر واحدة طلق ام ثلاثا ؟ ومن حلف بالطلاق لا يأكل عَى قفوقعت في عرفاً كلمنه واحدة لا تحل له امر أنه حتى يعلم انها ليست التي وقعت اليمين عليها فحر مهامع ان الاصل بقاء النكاح ولم يمارضه يقين التحريم فههنا أولى وكذلك الحبكم فيمن أوقع الطلاق على إمرأة بعينها تم اشتبهت بغيرها مثل أن يرى امرأة مولية فيقول أنت طالق ولا يعلم عينها من نسائه فان جميع نسائه يحرِمن عليه حتى يعلم المطافة ويؤخذ بنعقة الجبيم لانهن محبوسات عليه وان أقرع بينهن لم تغد القرعة شيئاً ولا يحل لمن وتعت عابها القرعة النزويج لانها يجوز أن تكون غير المطلقة ،وقال أصحابنا إذا أقرع بنهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النسكاح بعد قضاءعدتها وأبهج الزوج من سواها كالوطق واحدة غير معينة واحتجوا بما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه ولا مها مطقة لم تعلم بعينها فأشبه ما لو قال احداكن طالق ولم يرد واحدة بعينها ولانه إزالة أحد الملكين المبنيين على النغليب والسراية أشبه العتق، قال شيخنا والصحيح أن القرعة لامدخل لما همنا لما ذكرنًا من الأدلة وتحرمان عليه كما لو اشتبهت امرأته باجنبية، وفارق ما قاسوا عليه فان الحق لم يثبت لواحد بعينه فجمل الشرع القرعة معينة فأنها تصلح للتعيين، وفي مسئلتنا الطلاق واقع على معينة لا محلة والقرعة لا ترنمه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرء على غيرها واحمال وقوع القرعة على غيرها كاحتمال وقوعها عليها بل هو أظهر من غيرها فأنهن إذاكن أربعافاحتمال وقوعه في واحدة مهن بعيمها أندر من احتهار وقوعه في واحدة من ثلاث وكذلك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو ميتة وندكاة أو زوجته باجنبية أو حلف بالعالاق لا يأكل أوة فوقعت في تمر واشباه ذلا تحما يطول ذ كره لا تدخله قرءة فـكذا ههنا وأما حديث على نهو في الميراث لا في الحل رما نعلم بالقول بهما ا في الحل من الصحابة قائلا.

﴿ مسئلة ﴾ (فعلى قول أصحابنا إن تبين أن المطقة غير التي وقعت عليها القرعة بان يذكر ذلك تبين أنها كانت محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين طلق لامن حين ذكر ، وقوله في هذا مقبول لانه يقر على نفسه وترد اليه التي خرجت عليها القرعة لاننا ظهر لنا أنها غير مطلقة والقرعة ليست بطلاق صريح ولا كماية فأن لم تـكن تزوجت ردت اليه وقبل قوله في هذا لانه أمر من جبته لا يعرف الا من قبله

المذهب انه لا ببرأ الا بذلك أيضاً لان ظاهر حال الحالف ارادة. فتنصر ف بمينه اليه كالأصار العرفية التي تنصر ف الممين الى سماها عرفا دون مسماها حقيقة ولو أكل عمراً نقال ان لم تميزي نوى ما كات من نوى ما أكات فأنت طالق فأفردت كل نواة وحدها فالقول فيها كالتي قبلها ، وان وقانت في ما جار فحلف عليها ان خرجت منه أو قمت فيه فأنت طائق قال الناضي قياس المذهب أنه يحنث الا أن ينوي عين الما، الذي هي فيه لان اطلاق بمينه يقتضي خروجها من النهر أو اقامتها فيه

(مسئلة) (إلا أن تسكون قد تزرجت أو يكون بحكم حاكم لانها إذا تزوجت فقد تعلق بها حق الزوج الثاني فلا يقبل قوله في فسخ فكامه والقرعة من جهة الحاكم بالفرقة لا يمكن لزوج ونهما فتقغ الفرقة بالزوجين)

قال أحد في رواية الميدوني إذا كان له أربع نسوة فطاق راحدة منهن ولم يدر أية بن طق "يترع بنهن فن وتت القرعة على واحدة ثمذ كر فقال هذه ترجع اليه والتي ذكر أنها الني طبق بقع الطلاق عليها فان تزوجت فهذا شيء قد مر فان كان الحاكم أقرع بينهن فلا أحب أن ترجع اليه لان الحاكم في ذلك أكثر منه عرقال أبو بكر وابن حامد تطبق المرأتان رلا برجع اليه واحدة منها لان الثانية حرمت بتوله وثرثه ازمات ولا يرثها ويجيء على قياس قولمها ان نلزمه نعقنها ولا يحل وطؤها والاولى بالقرعة

(قصل) إذا قال هذه المطافة قبل منه ال ذكر نا وان قال هذه المصافة لم هذه طاقت الاه أو بطلاق الأولى فقبل اقراره بطلاق الثانية ، ولم يتبل اضرابه عن اقراره بطلاق الأولى وكذلك لوك لانا فقال هذه بل هذه بل هذه بل هذه بل هذه بل هذه بل هذه الوقت كابن ، وان قال خالفت الثاناة وإحدى الآخريين ، وان قال أنت الماق أو هذه وان قال الماقت هذه ، فقال طلقت هذه بل هذه أو هذه طاقت الاولى وإحدى الآخريين ، وان قال أنت الماق أو هذه أو هذه الشك في الاولى والثالثة ، ووجه الاولى أنه قول الدكمائي وقال محمد بن الحدن تطاق الثانية وباتى الثانية بحرف الشك في كون الذك فيها ولو قال طلقت هذه أو هذه طوقت النالثة وكان الذك في الاولى الشك في الجيم لانه في لاولى أنى بحرف الشك به الثانية في الجيم الذا في المولى الثانية في وحده الثانية عالم الثانية على الشك في الجيم لانه في لاولى أنى بحرف الشك بعدها في وحده الثالثة على الشك في الحيم الماقت هذه أو هذه وهذه وهذه وهذه طواب المولى المائة على الشك في الحرد وهذا أصح ، وان قال طلقت هذه أو هذه وهذه طواب الاوليين وان الذات المائم والنائلة ، قال القائمي في المجرد وهذا أصح ، وان قال ايست الأولى طلقت الاخرى المنات الاخرى النائلة على المائلة في الاخرى لانها مائلة المنائلة المنافي في المحرد وهذا أصح ، وان قال ايست الأولى طلقت الاخرى المنات المنافي في الاخرى ولنا أن موت إحداها أو وطأها لا ينفي احتمال كونها مطاءة فلم يكن تعبينا لفيرها كرضها وان قال طلقت هذه وهذه وهذه وهذه وهذه والظاهر أنه طاق اثاتين لا يدري أجما الاولنان أم الآخرة والغاهر وان قال طلقت هذه وهذه وهذه وهذه وهذه والظاهر أنه طاق اثاتين لا يدري أجما الاولنان أم الآخرة والغاهر وان قال طلق اثاتين لا يدري أجما الاولنان أم الآخرة وان قال طلقة والله الملاق قال المائلة فلم المائلة المائلة المائلة فلم المائلة المائلة والمائلة والمائلة والمائلة والمائلة والمائلة المائلة المائلة والمائلة والمائلة والمائلة والمائلة المائلة والمائلة المائلة والمائلة والمائلة والمائلة والمائلة المائلة ال

وقال أبو الخطاب لايحنث لان الما. المحلوف عليه جرى عنها وصارت في غيره الم يحنث سواء أقامت أو خرجت لانها أنما نقف في غيره أو نخرج منه وكدلك قال القاضي في المجرد وهو مذهب الشافعي لان الايمان عندهم تنبني على اللفظ لاعلى القصد وكذلك قالوا لايحنث في هذه الايمان السابقة كلها ، ولو قال أن كانت أمرأتي في السوق فعبدي حر ، وأن كان عبدي في السوق فامرأتي

قال طلفت هانين أو هانين فان قال هما الاو ليان تعين الطلاق فيهما وان لم يطق الاو لتين تعين الآخر تان وان قال أنما أشك في طلاق النائية والاخربين طلفت الأولى و بقي الشك في الثلاث ومتى فسر كلامه بشيء محتمل قبل منه .

(فصل) فان مات بعضهن أو جميمهن أفرعنا بين الجميع فمن خرجت القرعة لها لم نورتها وان مات بعضهن قبله و بعضهن أو جميعهن أو جميعهن أو تله و بعضهن قبله و بعضهن قبله و بعضهن قبله و بعضهن قبله و بعضه الله و بعضه و بعضه الله و بعضه و بعضه و بعضه و بعضه و بعضه و بعضه و بعض الله و بعض المنافعة المناه و الأصل عدمه و هل الله و بعضه و

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فطاق إحداهن ثم نكح أخرى بعد قضا، عديها ثم مات ولم يلم أينهن طلق فلاتي تزوجها ربع ميراث النسوة ، نص عليه أحد ولا خلاف فيه ببن أهل العلم ميترع بين الاربع فأينهن خرجت قرعتها حرات وورثت الباقيات ، نص عليه أحمد أيضا وذهب الشعبي والنخبي وعطا. الخراساني وأبو حنيفة الى أن الباقي بين الاربع وزعم أبو عبيد أنه قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعا ، وقال الشافعي يوقف الباقي بينهن حتى بصطلحن ، ووجه الأول ماتقدم وقد وأهل العراق جميعا ، وقال الشافعي يوقف الباقي بينهن حتى بصطلحن ، فوجه الأول ماتقدم وقد وأهل الحدفي رواية ابن منصور في رجل له أربع نسوة في القي واحدة منهن ثلاثا وواحدة يقرع بينهن واحدة ومات على أثر ذه كرلا يدري أينهن طلى ثلاثا وأينهن والميتين وأيتهن واحدة يقرع بينهن واحدة ومات على أثر ذه كرلا يدري أينهن طلى ثلاثا وأينهن والميتين وأيتهن واحدة يقرع بينهن

طالق فكانا جيما في السوق فقبل بعنق العبد ولا تطلق المرأة لانه لما حنث في اليمين الاولى عنق الهيد فلم يبت فلم يبق الميد فلم يبت المين العبد ولا تطلق المين حالت على معين تعلقت اليمين بعين هون منه له كن قال ان كامت عبدي سعداً فأنت طالق ثم أعنقه وكامته طلقت فكذلك هونا لان يمينه تعلقت بعبد معين وأن لم يرد عبداً بعينه لم تطق المرأة لانه لم يبق له عبد في السرق ولو كان

قالتي أبانها تخرج ولا ميراث لها هذا إذا مات في عديهن وكان طلاة، في صحته فأنه لابحرم الميراث الا المطلقة ثلاثا والباقيات وجميات برثنه في العدة وبرثن ومن القضت عديها منهن لم ترثه ولم يرثها ولو كان طلاقه في مرضه الذي مات فيه لورثه الجميع في العدة وفيها بعدها قبل النزويج دوايتان

(فصل) اذا طاق واحدة لا بعينها أو بعينها فان ندبها فانقضت عدة الجميع فله نكاح خامسة قبل القرعة وخرج ابن حامد وجها في أنه لا يصح نكاح الحامسة لان المطلقة في حكم نسائه بالنسبة الى وجرب الانفاق عليها وحر، قالنكاح في حتها ولا يصح ماقاله لاننا علمنا أن منهن واحدة بائماهنه اليست في نكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته واعا الانعاق عليها لاجل حبسها ومنها ايست في نكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته واعا الانعاق عليها لاجل حبسها ومنها من التزوج بغيره لاجل اشتباهها في ومثى علمناها بعينها أما بتعيينه أو بقرعة فعدتها من حين طائه الأمن حين التعيين وهذا فاسد فن الطلاق وتم حين ايقاعه وثبت حكمه في تحريج الوط، وحرمان المبراث من لزوج رحرمانه منها الحدين فكذلك العدة وأعا التعيين ببين لما كان وقوا فان مات الزوج قبل التعين فعلى الجميع عدة الوفة في قرل الشعبي والنخمي وعطا. الخراساني ، قال أبو عبيد وهو قول أهل المحين كل واحدة منهن محتمل أنها باقية على النكر والاصل قول أهل المحيد والاحلاق من حين طلق وعدة الوفاة وعدة الوفاة وعدة الوفاة وعدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن محتمل أن تكون عابها عدة الوفاة بكل حال لانها وهذا في الطلاق البائ فأما عدة الوفاة بكل حال لانها ووجة فعلها عدة الوفاة بكل حال لانها ووجة

(فصل) إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لانه منكر ولان الاصل بناء النكاح فانكان لها بما ادعته بينة قبلت ولا يقبل فيه إلا عدلان ، ونقل أبن منصور عن أحمد أنه سئل أنجوز شهادة رجل وامرأتين في الطلاق يقال: لا والله إنماكان كذلك لان الطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص أن عدمت البينة استحلف في أصح الروايتين نقلها أبو طالب عن أحمد لقول انبي عليه المرابي والمكن البين على المدى عليه وقوله _ الممين على من أنكر »ولانه يصح من الزوج بذله فيستحلف فيه كالمهر ، ونقل ابن منصور عنه لا يستحلف فيه كالمنكاح إذا ادى ابن منصور عنه لا يستحلف فيه الطلاق لانه لا يقضي فيه بالنكول فلا يستحلف فيه كالنكاح إذا ادى

في فيها تمرة فقال أنت طالق ان أكانها أو ألفيتها أو أمسكنها فأكلت بعضها وأقت بعضها لم يحنث إلا على قول من قال إنه يحنث بفعل بعض المحلوف عليه ، وإن نوى الجميع لم يحنث بحال ولو كانت عند، وديمة لا نسان فأحلف ظالم أن ليس لملان عندك وديمة فانه بحلف مالفلان عندي وديمة وينهي

زوجيتها فأنكرته فان اختلفا في عدد الطلاق فالقول قوله لما ذكرنا، فعلى هذا إذا طلق ثلاثاً وسمعت ذك فأنكر أو ثبت ذلك عندها بقول عدلين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعليها أن تفر منه ما استطاعت وتمتنع منه إذا أرادها وتفتدي منه إن قدرت ولا تقرب له ولا تقربه وتهرب إن قدرت ولا تقبم معه وهذا قول أكثر أهل العلم قال جابر بن زيد وحماد بن أبي سليمان وابن سيرين تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل ما يمكن وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف تفر منه وقال مالك لا تتزين له ولا تبدي له شبئاً من شعرها ولا يصيبها إلا مكرهة ، وروي عن الحسن والزهري والنخمي يستحلف م يكون الاثم لميه، والصحيح ما قاله الاولون لان هذه أنها أجنبية منه محرمة عليه فوجب عليها الامتناع والفرار منه كسائر الاجانب، وعكذا لو ادعى نكاح ارأة كذا رأقام بذلك شاهدي زور فحكم له الحالم بالزوجية أو لو تزوجها ترويجا باطلا فسلمت اليه بذلك فالحكم في هذا كالحدكم في المطلقة ثلاثاً

(فصل) ولو طلقها الاثاً ثم جحد طلاقها لم تراه نص عليه أحمد وبه قال قتادة وأبو حنيفة وأبو

يوسف والشافعي وأبن المنذر وقال الحسن برثه لانها في حكم الزوجات ظاهراً

وانا أنها تعلم انها أجنبية فلم ترنه كمائر الاجنبيات وقال أحمد في رواية أبي طالب نهرب منه ولا أرامج حتى يظهر طلاقها و يعلم ذلك يجيء فيدعيها فترد عليه وتعاقب، وإنامات ولم يقر بطلاقها لا ترنه لا تأخذ ما ليس لها تفر منه ولا تخرج من البلد ولسكن تختفي في بلدها، قيل له فان بعض الناس قال أنناه هي بمنزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجبه ذلك فنها من الروج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الحكم زوجة هذا المطلق فاذا تروجت غيره وجب عليها في ظاهر الحكم المقوبة والرد إلى الاول ويجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذلك بباطنه ولم يأذن لها في الخروج من البلد لان ذلك يقوي النهمة في نشوزها ولا في قتله قصداً لان الدافع عن نفسه لا يقتل قصداً، فأما إن قصدت الدفع عن نفسه المائم المائم عليها ولا خي قتله قصداً لان الدافع عن نفسه الها تؤخذ بحكم القتل ما لم يثبت صدقها فسها فال إلى نفسه ولا أن قال أحمد إذا طلقها ثلاناً فشهد أربعة أنه وطنها أقيم عليه الحد إنا أوجبه لانها صارت بالطلاق أجنية فهي كسائر الاجتبات بل هي أشد تحر عا لانها محرمة وطأ و نكاحاً فان جحد طلاقها وطنها مع قامت البينة بطلاقه فلا حد عليه وهذا قال ألشمي ومالك وأهل الحجاز والثوري

والاوزاعي وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لان جحده لطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شبهة

يما الذي ويهر في يميه ، وكذلك لو سرقت امرأته منه شيئًا لحاف عليها بالطلاق لنصدقني أسرقت مني ام لا وخانت أن تصدق فانها تقول سرقت منك مامرقت منك و تعني الذي سرقت منك، ولو استحلفه ظالم هل رأيت فلانا أو لا * فانه يعني برأيت أي ضربت رئة، وذكرته أي قطعت ذكره وما طلبت منه حاجة أي الشجرة التي حبسها الحاج ولا أخذت منه فروجا يعني القبا، ولاحصير أوهو الحبس وأشباه هذا فني لم يكن ظالمًا فحاف وعنى به هذا تعلقت بمينه بما عناه ، ولو كانت له امرأة على

في در. الحد عنه ولا سبيل لما إلى علم معرفته بالطلاق حانة وطئه إلا باقرار. بذلك فان قالوطئتهاعالما بأنني كنت طلقتها ثلاثاً كان إفراراً منه بالزنا فيعتبر فيه ما يعتبر في الافرار بالزنا

و إن طار طائر فقال إنكان هذاغرابا ففلانةطالقواٍن لم يكنغراً اففلانة طالق فهي كالنسية والحكم فيها على ما ذكرنا فيها لانها في معناها والحلاف فيها على ما ذكرنا

(مسئلة) (وإن قال إن كان الطائر غراباً ففلالة طالقوان كان حماما ففلالة طالق لم يحكم بحثثه في واحدة منها) لا نه متيقن النكاح شاك في الحنث فلا يزول عن يقين النكاح بالشك لا نه عجمـــل أنه غيرهما

(فصل) إذا رأى رجلان طائراً فحلف أحدهما بالطلاق أنه غراب وحلف الآخر أنه حمام فطار ولم يعلما حاله لم يحكم بحنث واحد منهما لان يقين النكاح ثابت ووتوع الطلاق مشكوك فيه فان ادعت امرأة أحدها حنثه فيها فالقول قوله لان الاصل واليقين في جانبه

(فصل) فان قال أحد الرجلين إن كان غراباً فامر أنه طالق ثهر نارة ول الآخر إن ام بكن غراباً فامر أنه طالق ثهر ثارة والآخر إن ام بكن غراباً فامر أنه طالق ثهر ثارة والم يعلم حاله فقد حنث أحدها لا بعيمه ولا يحكم به في حق واحد منها بعيمه بل يبقى في حقه أحكام الذكاح من النفقة والكسوة والسكن لان كل واحد منها يقين نكاحه إق و وقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوطء فذكر القاضي أنه محرم عليهما لان أحدها حانث يقينا فامر أنه محرمة عليه وقد أشكل فحرم عليها وقال أصحاب الرأي عليه وقد أشكل فحرم علي واحد منها وطء امر أنه لانه محكوم ببقاء نكاحه عن إحدى زوجته قننا أنا تحقق حنثه في واحدة غير معينة وبالنظر إلى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها إق وطلاقها مشكوك فيه لكن نا تحققا أن إحداها حرام وام يمكن تميزها حرمنا عليه جميعاً وكذلك ههنا قد علمنا أن أحد هذين الرجلين قد طلقت امرأنه وحرمت عليه و تعذر التمييز فيحرم الوطء عليها ويصير كالو تتجس أحد الانائين لا بعينه فانه يحرم استمال كل واحد منها سواء كانا ارجل واحد أو لرجلين وقال مكحول يحمل الطلاق عليه ما ومال اليه ابو عبيد فان ادعى كل واحد منهما أنه علم الحال واثد منهما أنه علم الحال واثرى والشعبي والؤهري والحارث المكلي واثد دين فيا بينه وبين الله تمالى ونحو هذا قال عطاء والشعبي والؤهري والحد منهما أنه علم الحائث والثوري والشافعي والؤهري والحد منها أنه المحان والتوري والشافعي والؤهري والحد منها أنه المحانث والثوري والشافعي والؤهري والمنافعي المنافع واحد منها أنه الحانث والثوري والشافعي والؤهري والمنافعي القائم المحول يحمل العربة وبين الله تمالى ونحوه هذا قال عطاء والشعبي والؤهري والحد منها أنه الحانث

درجة فحلف عليها أن لا تنزل عنها ولا تصعد منها ولا تقف عليها فانها تنتقل عنها الى سلم آخر وتنزل إن شات أو تصعد أو تقف عليه لان نزولها أنما حصل من غيرها ، رأن كان في زينه ولا انتقات عنها فانها تحمل مكرهة ، ولو كان في سلم وله امرأنان احداهما في الغرفة والاخرى في البيت السفلاني في لده ولا نزلت إلى الاخرى فان الد غلى تصعد وتنزل العليا ثم ينزل ان شاء أو بصعد

طالقت زوج:اها باقرارها على أنفسها وإن أقر أحدها حنث وحده فان ادعت امرأة أحدها عليــه الحنث فأنكر فالقول قوله وهل يحاف ? على روايتين

(مسئله) (فان قال أحدها إن كان غرابًا فعبدي حر وقال الآخر ان لم يكن غرابًافعبدي حر فطار ولم يعلما حاله لم يحكم بعتق واحدمن العبدين)

لأن الاصل بقاء الرقافان اشترى أحدهما عبد الآخر بعدأن أنكر حنث نفسه عنق الذي اشتراه لان انكاره حنث نفسه اعتراف منه بحث صاحبه واقرار منه بعتق الذي اشتراه ، وإن اشترى من أقر بحريته عتق عليه، وإن ام يكن منه انكار ولا اعتراف فقد صار العبدان في يده أحدها حر لا يعلم عينه فيرجع في تعيينه إلى القرعة وهو قول أبي الخطاب وقال القاضي يعتق الذي اشتراه في الموضعين لان عسكه بعبده اعتراف منه برقه وحرية صاحبه وهذا مذهب الشافعي

وليا أنه لم يعترف اغظاً ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع سوغ له امساك عبده مع الجهل استفادا إلى الاصل فكيف يكون معترفا مع تصريحه بأنني لا أعلم الحر منهما وإعا اكتفينافي ا بفاء رق عبده باحتال الحنث في حق صاحبه فاذا صار البدان له وأحدهما حر لا بعينه صاركاً نهما كانا له فأعتق أحدها وحده فيقرع بينهما حيئة نه فان كان الحالف واحداً فقال إن كان غراباً فعبدي حروان لم بكن غرابا فامتي حرة ولم يعلم حاله فانه يقرع بينهما فيعتق أحدها فان العالم فانه يقرع بينهما فيعتق أحدها أنه الذي أعتق أو ادى كل واحد منهما ذلك فالفول قول السيد مع يمينه

(فيصل) فان قال إن كان غراباً فنساؤه طوالتي وإن لم بكنغرا إفهبيده أحرار ولم يعلم حاله منع من التصرف في الملكيين حتى ببين وعليه نفقة الجميع فان كان غراباً طلق نساؤه ورق عبيده فان ادعى العبيد أنه لم بكن غراباً ليعتقوا فالقول قول السيد وهل يحلف إيخرج على روابتين ، وإن الم يكن غرابا عتق عبيده ولم تطلق النساء فان ادعين أنه كمان غراباً ليطلقن فالقول قوله وفي تحليفه وجهان وكل موضع قلنا يستحلف فنكل قضي عليه بشكوله وإن قال لا أعلم ما الطائر فقياس المذهب أن يقرع بينهما فان وقعت القرعة على الغراب طلق النساء ورق العبيد وإن وقعت على العبيد عقوا ولم تطلق النساء وهذا قول أبي ثور وقال أسحاب الشافعي إن وقعت القرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على الابيد وإن وقعت القرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطلقن ولم يعتق العبيد حلان القرعة لها مدخل في المتق لكون النبي عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطلقن ولم يعتق العبيد لان القرعة لها مدخل في المتق لكون النبي عليه الله عليه وسلم أقرع بين العبيد الستة ولا مدخل لها في الطلاق لانه لم ينقل مثل ذاك

(فصل) قال عبدالله بن احمد سأات أبي عن رحل قال لامرأته أنت طالق ان لم أجامعك البهم وأنت طالق ان اغتسلت منك البوم قال بصلي العصر ثم يجامعها فاذا غابت الشمس اعتسل ان لم يكن أراد بقوله اغتسات المجامعة ، وقال في رجل قال لاس أنه أنت طالق إن لم أطأك في رمضان فسافر

فيه ولا يمكن قياسه على العتق لان الطلاق حل قيد النـكاح والقرعة لا تدخّل في النـكاح والقرعةحل الملك ، والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع بينهم إلا بعد موته .

قال شيخنا ويمـكن أن يقال على هذا إن ما لا يصلح للتعبين في حق الموروث لا يصلح في حق الوارث كما لوكانت الممين في زوجتين ولا ن الاماء محرمات على الموروث تحريماً لا تزيلهالقرعة فلم يبحن للوارث بها كما لو تمين العتق فيهن .

(مسئلة) (إذا قال لامرأته وأجنبية إحداكما طالق ، أو قال لحماته ابنتك طالق ، أوقال سلمى طالق ، وقال سلمى طالق ، واسم امرأته سلمى ، طلقت امرأته)

لانه لا يملك طلاق غيرها ولانه إزالة ملك أشبه مالو باع ماله وما ل غيره صح في ماله دون غيره فان قال أردت الاجنبية لم يصدق .

قال أحمد في رجل تُزوج امرأة فقال لحماته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الأخرى التي ليست بزوجتي فلا يقبل منه . وقال في رواية أبي داود في رجل له امرأتان اسهاها فاطمة ماتت إحداهما فقال فاطمة طالق ينوي الميتة فقال الميتة تطلق ? قال أبوداودكأنه أرادفي الرواية الاولى أن لا نصدقه في الحكم ، وفي الثانية يدين .

وقال القاضي فيما إذا نظر إلى امرأته وأجنبية فقال إحداكما طالق وقال أردت الأجنبية فهل يقبل ? على روايتين . وقال الشافعي يتمبل ههنا ولا يقبل فيما إذا قال سلمي طالق وقال أردت أجنبية اسمها سلمي لان سلمي لا يتناول الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دليل آخر وهو أن لا تطلق غير زوجته فصار اللفظ في زوجته أظهر فلم يقبل خلافه . أما إذاقال إحداكما فأنه تناول الأجنبية بصريحه ، وقال أصحاب الرأي وأبو ثور يقبل في الجميع لانه فسر كلامه بما يحتمله .

ولذا أنه لا يحتمل غير امرأته على وجه صحيح فلم بقبل تفسيره به كا لو فسر كلامه بما لا يحتمله وكا لو قال سلمى طالق عند الشافعي، ولا يصح ماذكروه من الفيق فان قوله إحداكا ايس بصريح في واحدة منها بعينها وسلمى يتباول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محلا الطلاق وخطاب غيرها به عبث كا لو قال إحداكا طالق ثم لو تناولها بعسر بحه لكن مسرفه عنها دايل فصار ظاهراً في غيرها فان النبي عَلَيْكِيْنِيْ لما قال المتلاعنين ﴿ إحداكا كاذب ﴾ لم ينصرف إلا الى الكاذب منها وحده والما قال حسان بعني النبي عَلَيْكِيْنِيْ وأبا سفيان * فشركا لخيركا الفداء * لم ينصرف شرهما الاالى أبي سفيان وخيرهما الى النبي عَلَيْكِيْنِيْ وحده وهذا في الحسك ، وأما فيا بينه وبين الله تعالى فيدبن فيه فتى علم من

مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم وطنها قال لايعجبني لانها حيلة ولا تعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره قال القاضي أنها كره أحمد هذا لان السفر الذي يبيح الفطر أن يكون سفراً مقصوداً مباحا ، وهذا لاينصد به غير حل اليمين ، والصحيح أن هــذا تنحل به اليمين ويباح له الفطر فيه لانه سفر بعيد

نفسه أنه أراد الاجنبية لم تطلق زوجة. لان الفظ محتمل له وان كان غيرمقيد، ولوكانت ثم قرينة دالة على إرادته الاجنبية مثل أن يدفع بيمينه ظامًا أو يتخلص بها من مكروه قبل قرله في الحبكم لوجود الدايل الصارف اليها وإن لم ينو زوجته ولا الاجنبية طانت زوجته لانها محل الطلاق واللفظ بحتملها ويصلح لها ولم يصرفه عنها فوقع مها كما لو تواها

﴿ مسئلة ﴾ (فان نادى أمرأته فأجابته امرأة له أخرى نقال أنت طالتي بظنها المناداة طلقت في إحدى الروايتين)

وهو قول النخمي وقنادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لائه خاطبها بالطلاق ومي محل له فطاقت كا لو قصدها

(والثانية) تطلق التي ناداها رحدها وهو قول الحسن والزهري وابي عبيد ، قال أحمد فيرواية مها في رجل له امر تان نقال فلا ة أنت طالق فالنفت فاذا هي غير التي حاف عليها قال: قال ابراهيم يطافان والحسن يقول تطلق التي نوى ، قيل له ماتقول أنت ؛ قال تطلق التي نوى وذلك لانه لم يقصدها بالطلاق فلم تطلق كا لو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق اسانه فقال أنته ط لق، وقال أبو بكر لا يختلف كلام احمد أنها لانطاق ، وقال الشافعي تطاق الحبية وحدها لانها مخاطبة بالطلاق فطلقت كما لولم بنو غيرها ولا تطلق المنوية لانه لم يخاطبها بالطلاق ولم يعترف بطلاقها،وهذا يبطلها لوعلمأن الجيبة غيرها فان المنوية تطلق بارادتها بالطلاق واولا ذلك لم تطلق بالاعتراف به لان الاعتراف بما لابوجب لا يوجب ولان التي لم نجب مقصودة بافظ الطلاق فطلفت كما لو علم الحال، فانقال علمت أنها غيرها وأردت طلاق المناداة طاغنا معافي قرلهم جميعا ، وان قال أردت طلاق الثانية وحدها طلقت وحدها لقصده لها وخطابه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ انْيِ أَجْنَبِيةٌ طَانِهَا زُوجِتُه فَقَالَ لَلَانَةُ أَنْتَ طَالَقَ قَاذًا هِي أَجْنَبِيةٌ طَالَقَتْ زُوجِتُه ﴾ نص عليه احمد وقال الشافعي لا بطاق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم يقم كما لو علم أنهـــا أجنبية نقال أنت طالق

ولنا أنه قصد زوجته بالنظ العالاق واحتمل أزلانطلقلائهلم يخاطبها بالطلاؤ ولا ذكر اسمهامعه وإن علمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طلقت وإن لم بردها بالطلاق لم تطلق

(فصل) وإن تقي امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي يامطانة أو لقي أمته فظنهــا أجنبيــة فقال أنت حرة أو تنحي ياحرة نقال ابو بكر فيمن لقي امرأة نقال تنحي يامطلقة أو ياحرة مباح لفصد صحيح وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة، وقدأ بحنا لمن له طريقان قصيرة لانقصر فيها الصلاة وبعيدة أن يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ويفطرمع أنه لافصدله سوى السرخص فهبناأرلي

كتاب الرجعة

وهي ثابتة بالكتابوالسنة والاجماع ، أماالكتاب نقول الله سبحانه (والمطافات يتر صن بأنفسهن المائه قروه _ إلى قوله _ و بعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا) والمرادبه الرجعة عند جماعة العلما. وأهل التفسير ، وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجة ومعناه إذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضاء عدمهن ، وأما السنة فما روى ابن عمر قال طلقت امرأتي وهي حائض فسأل عمرالنبي علي فقال ق مره فليراج بها ، متفق عليه وروى ابرداود عن عرقال ان النبي ويسائل عنه أمل العلم أن الحرافة الحرة دون الثلاث أو العبد إذا طق ون الاثنتين أن لهما الرجعة في العدة ذكره ابن المنذر

والاثنتان من العبد)

أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بطلمة واحدة ولا يستحتى مطافها رجعتها رذاك

وهو لا يمرفها فاذا هي زوجته أو أمته لايقم بهما طلاق ولا حرية لانه لم يردهما بذلك فلم يتم بهما شيء كسبق اللسان الى مالم برده وبحتمل أن لاتفتق الامة لان عادة الناس مخاطبة من لا يعرفها بقواه باحرة وتطابق الزوجة لعدم العادة في الخاطبة بقوله يامطلفة

﴿ كتاب الرجمة ﴾

وهي ثابتة بالكتاب والسنةوالاجماع

أما الكتاب فقوله تعالى (والمطلقات يار بصن بأ نفسهن ثلاثة قرو. - الى قوله - و بعولنهن أحق و جولنهن أحق وجهن في ذلك إن أرادر اإصلاحا / والمراد به الرجعة عند جماعة العلماء وأهل التفسير ، وقال تعالى (اذاطقتم النسا فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجعة ومعناه اذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضاء عدمن وأما السنة فروى ابن عمر قال : طلقت امرأتي وهي حائض فسأل عمر النبي عليه فقال ه من فليراجعها ، منفق عليه . وروى أبو داود عن عمر قال : ان النبي عليه طلق حفصة مم راجعها ، فليراجعما العلم على أن الحراذا طلق الحرة دون الثلاث أو العبد أذا طلق واحدة أن لهما الرجعة في العدة ذكره ابن المنذر

لان الرجمة انما تكون في العدة ولا عدة قبل الدخول لقول الله سبحانه (ياأيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤهنات ثم طاهتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن ومسرحوهن سراحا جميلاً) فبين الله سبحانه أنه لاعدة عليها فتبين بمجرد طلاقها وتصير كالمدخول بها بعدانقضاء عدنها لارجعة عليها ولا نفقـة لها ، وأن رغب مطانبها فيها نهو خاطب من الخطاب يتزوجها برضاها بنكاح جديد وترجع اليه بطلفتين ، وأن طلفها أثنتين ثم تزوجهارجمت اليه بطلقة وأحدة بغير خلاف بين أهل العلم ، و إن طلقها 'لانا بلمظ واحد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره في قول أكثر أهل العلم، وقد ذُكُونًا ذلك فيها مضي، ولا خلاف ينهم في أن المطافة ثلاثًا بعد الدخوللا محل له حتى تنكح زُوجًا غَبُرُهُ لَهُولُ اللَّهُ سَبِحَالُهُ ﴿ فَانَ طَلَّقُهَا فَلَا تَحَلُّ لَهُ مَنَ بَعَدَ حَتَّى تنكح زُوجًا غيرُهُ ﴾ وروت عائشة أن رفاءة القرظى طلق امرأته فبت طلاقها فتروجت بعده عبدالرحمن بن الزبير فجا.ت رسول الله وَ اللَّهِ فَمَالَتَ انْهَا كَانْتَ عَنْدُ رَفَاءَةً فَطَلَّمُهَا آخَرُ ثُلاثُ نَعَلَّمُنَاتَ فَتَرْوجَتَ بِعَدْهُ بَعِبْدُ الرَّحْنُ سَ الزَّبِير وانه وافحه ما مه إلا مثل هذه الهدية وأخذت بهدية من جليابها قالت فتبسم رسول الله عِلَيْكِيْنَ ضاحكا وقال و العلك تريدين أن ترجيي إلى رفاعة ? لا ، حتى لذرقء سيلاك وتذرقي عسيلته ، متفق عليه ، وفي إجهاع أهل المهلم على هذا غنية عن الالمالة فيه وجهرور أهل الملم على أمها لاتحل للأول حتى بطأها الزوج الثاني و أ يوجد فيه النقا. الخنانين إلا أن سعيد بن المسيب من بينهم قال: اذا تزوجها

﴿ مسئلة ﴾ (اذا طلق الحر امرأته بمد دخوله بها أقل من ثلاثأو العبدواحدة بفيرع ضوالامر بِهْنَفِي بِينُونْتُهَا فَلِهُ رَجِعْتُهَا مَادَاءَتَ فِي الْعَدَّةُ رَضَيْتَ أُو كُرْهَتَ لَمَا ذَكُونًا ﴾

أجمع على ذلك أهل العلم وأجمعوا على انه لارجعة له عليها بعد قضاء عليها وقد ذكرنا انالطلاق معتبر بالرجال فيكون له رجعتها مالم يطانها ثلاثا كالحرة وفيما اذا طانق الامة اثنتين خلاف ذكرناه فيما مضى ، ولا يعتبر في الرجمة رضا المرأة في ذلك لقول الله تعالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك)أي في العدة فجمل الحق لهم ، وقال سبحانه (فأمسكوهن بمعروف) فخاطب الازواج بالامرولم يجمل لهن اختباراً ، ولان الرجمة امساك المرأة بحكم الزوجية فلم يعتبر رضاها في ذلك كالتبي في صاب نكاحه وأجمع أهل العلم على هذا وللعبد بعد الواحدة ماللحر قبل الثلاث، وقد أجمع العلماء على اللعبد رجمة امرأنه بعد الطلفة الواحدة إذا وجدت شروطها ، فاذا طلفها ثانية فلا رجعة له سوا. كانت امرأته حرة أو أمة لان طلاق العبد اثنتان وفي هذا خلاف ذكرناه فيمامضي

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَالْمَاظُ الرَّجْمَةُ وَاجْمَتُ امْرَأَتِي أَوْ رَجِّمَتُهَا أَوْ ارْتَجْمَتُهَا أَوْ رَدَّتُهَا أُواْمُسَكِّتُهَا ﴾ لان هذه الالفاظ ورد بها الكتاب والسنة فالرد والامسالة ورد بهما الكتاب بقوله تعالى (و بعو لنهن أحق بردهن في ذلك) وقال (فامسكوهن بمعروف) بعني الرجمة، والرجمة وردت بها السنة لقول النبي و مره فليراجعها ﴾ وقد اشتهر هذا الاسم فيها بين أهل العرف كاشتهار اسم الطلاق فيه فانهم

تزويجا صحيحا لابريد به إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الاول قال ابن المنذر لانعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد بن المسيب هذا إلا الخوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع تصريح النبي عَلَيْتِ ببان المراد من كتاب الله تعالى وانها لاتحل اللاول حتى بذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته لا يعرج على شيء سواه ولا يدوغ لأحد المصير إلى غيره مع ما عليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم وممن بعدهم مسروق و لزهري ومائك وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل المشام والشافي وابو عبيدة وغيرهم

(فصل) ويشترط لحابها اللاول ثلائة شروط (أحدها) أن تنكح ذوجا غيره فلو كانت أمة فوطئها سيدها لم بحلها لقول الله تعالى (حتى تنكح ذوجا غيره) وهذا ليس بزوج ، ولو وطئت بشبهة لم تبح لماذكرنا ، ولو كانت أمة فاستبرأها مطبقها لم يحلله وطؤها في قول أكثر أهل العلم، وقال بعض أصبحاب الشانعي تحل له لان الطلاق بختص الزرجية فأثر في النحريم بها وقول الله تعالى (الاتحل له من بعد حتى تنكح ذوجا غيره) صريح في تحريمها الا يعول على ماخالفه ، ولان الفرج لايجوز أن يكون محرما مباحا فسقط هذا

(الشرط الثاني) أن يكون النكاح صحيحا فان كان فاسداً لم يحلم الوط. فيه وبهذا قال الحسن

يسمونها رجمة والزوجة رجمية ' قال شيخنا) ويتخرج أن يكون لفظها هو الصر بح وحده لاشتهاره دون غيره كقولنا في صريح الطلاق

(فصل) والاحتياط أن يقول اشهدا على أني قد راجعت زوجتي الى نكاحي أو زوجيتي أو راجعتها لما وقع عليها من طلاقي

(مسئلة) (فان قال نكحتها أو تزوجتها فايس هو بصريح فيها وهل تحصل الرجمة به في فيه وحهان) (أحدهما) لاتحصل به لان هذا كناية والرجمة التباحة بضع مقصود لا يحصل بالكناية كالنكاح (والثاني) تحصل به الرجمة أوماً اليه احد واختاره ابن حامد لان الاجنبية تباح به فالرجعية

أولى فعلى هذا يحتاج أن ينوي به الرجعة لان ماكان كنابة نعتبر له الذة ككنايات العلاق

(فصل) فان قبل راجعتك لرحبة أو للاهانة وقال أردت أنني راجعنك للحبتي إيك أو اهانة الله صحت الرجعة لانه أنى بالرجعة وببن سببها ، وإن قبل أردت أنني كانت أهينك أو أحبك وقد رددتك بنر قي الى ذلك عليس برجة ، وان أطلق والم ينو شيئاً صحت الرجعة ذكره القاضي لأنه أنى بصريح الرجعة وضم اليه مأيحتمل أن يكون سلبها ويحتمل غيره فلا يزول الانظ عن مقتضاه بالشك وحدًا مذهب الشافعي

﴿ مسئلة ﴾ (وهلمنشرطها الاشهاد ? على روايتين)

والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزاعي وإسحاق وأبو عبيدوأصحاب الرأي والشاني في الجديد وقال في القديم بحلما ذلك وهو قول الحسكم وخرجه ابو الخطاب وجها في المذهب لانه زوج فيدخل في عموم النص ، ولان النبي عَلِيْنِيْنِ لعن المحلل والحال له فسماء محالا مع فساد نكاحه

ولذ قول الله تعالى (حتى تنكح زوجا غبره) واطلاق النكاح يتتضي الصحيح ولذلك لو حاف لا نزوج فتر وج تزويجا فاسداً لم بحنث ، ولو حلف ليتزرجن لم يعر بالتزويج الهاسد ولان أكبر احكام الزوج غير ثبتة فيه من الاحصان والههان والفاهار والايلا، والمهمة وأشباه ذلك ، وأما تسميته محار فانفصده التحليل فيه لا يحل ولو أحل حقيقة لما لمن ولالهن المحال له وأعاهذا كقول النبي عينالتي ما آمن بالفرآن من استحل محارمه ، وقال الله تعالى (بحلونه عاما ويحرمو فه عاما) ولانه وط. في عرائل النبي عينالتي غير نكاح صحيح أشبه وط الشبهة (الشرط المالث) زيطاً هافي الفرج الموط في الفرج وأدناه تغييب غر نكاح صحيح أشبه وط الشبهة (الشرط المالث) زيطاً هافي الفرج الموط في الفرج وأدناه تغييب لان النبي عينالتي المنازع المن الحل على ذواق الهسيلة منها ولا يحصل لا بالوط في الفرج وأدناه تغييب المشمة في الفرج لان احكام الوط تقاق به ولو أو لج الحشفة من غير امتشار لم تحل له لان الحكم وأرابه ألى بذواق اله على ذواق الهسيلة وأن كان الذكر مقطرعا غان بتي منه قدر الحشفة في الفرج الله الله وأن كان خصيا أو مسلولا أو وجرباً عات باطه لانه يطأ كالفحل ولم يفقد ما فرائل وهو غير معتبر في لاحلاء وهذ قول الشافي

وجملة ذلك أن الرجعة لا تفتقر إلى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا علمها باجماع أهل العلم لان حكم الرجمية حكم لزوجات نا نذكره والرجمية امساك لها واستبقاء لنكامها ولهذا سمى الله تمال الرجعة امساكا وركها فراقاً وسراحاً فقال (فادا بانن أجاهن فامسكوهن بمعروف أوفارقوهن بمورف) وفي رواية أخرى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وانما تشعث النكاح بالطلقة وأمفد لها سبب زواله فالرجمة تزيل شعثه وتقطع مضيه إلى البينونة فلم تحتج لذلك إلى ما يحتاج اليه ابتدا. الذكاح. فأما الانهاد ففيه روايتان (احداهما) بجب، وهذا أحد قولي الشافعي لان الله تعالى قال (فالمسكوهن عمروف أو فارقوهن عمروف واشهدوا ذوي عدل منكم) فظاهر الامر الوجوب ولاً له استباحة بضع مقصود فوحبت الشهادة فيه كالنكاح وعكسه البيع . (والرواية الثانية) لاتجب الشهادة وهي اختيار أبي بـكر وقول مالك وأبي حنيفة لأنها لا تفتقر الى قبول فلم تفتقر إلى شـهادة كمائر حقوق الز.ج ولان مالا يشترط فيه الولي لا يشترط فيه الاشهاد كالبيع وهذ. أولى إن شاء الله تمالي ويحمل الامر على الاستحباب ويؤكد ذلك أن الامر بالشهادة عقيب قوله (أو فارقوهن) فَهُوْ يَرْجِعُ إِلَى أَفْرِبِ المَدْكُورِينَ بِقَيْناً وَلا تَجِبِ الشَّهَادَّةُ فَيهُ فَكَذَلكُ مَا قَبْلَهُ وَهُو قُولُهُ (فَا سَكُوهُنَ) بطريق الاولى ولا خلاف بين أهل العلم في استحباب الاشهاد فان قلنا هو شرط فانه يعتبر وجوده (المغني والنمرح الكبير) (الجزءالثامن) (* (*)

قال أبو بكر : وقد روي عن أحمد في الخصي انه لا يحام افان أبط الب سأله في المرأة تتمووج الخصي تستحل به قال لاخصي يذوق العملة ، قال أبو بكر والعمل على مارواه مهذا أنها تحل ، ووجه الاول ان الخصي لا يحصل منه الانزال فلا ينال فلة الوط، فلا يذوق العمل على مارواه مهذا أز أحمد قال ذهك لان الخصي في الفالب لا يحصل منه الانزال فلا يحصل الاحلال برطة كا وطنه من عيرا انشار فصل) واشترط أصحابنا أن يكون الوطء حلالا فان وطنها في حيض أو نفاس أو إحرام من أحدهما أو منها أو وأحدهما صائم فرضا لم تحل وهذا قول مالك لا به وط، حرام لحق الله تعالى فلم يحصل به الاحلال كوطء المرقدة وظاهر النص حام اوهو قوله تعالى إحتى تذكح زوجاغيره) وهذه قد وجد يحصل به الاحلال كوطء المرقدة وظاهر النص حام اوهو قوله تعالى إحتى تذكح زوجاغيره) وهذه ولانه وط. في نكاح صحيح في محل الوطء على سبيل المام فأحلها كالوط الحلال وكا لو وطنها وقد وطنها مريه قيضرها الوط، وهذا أصح ان شاء الله تعالى وهو مذهب أبي حيفة والشانهي ؛ وأما رط المرتدة المرتدة المرتدة المرتدة المرتدة المرتدة النه أن المرتدة المرتدة المرتدة المرتدة المرتدة الله المرتدة المرتدة المدلة أو وطنها الى الاسلام تبين ان الوطء في غير ذكاح وازعاد الى الاسلام في العدة نقد كان الوط في كان الوط في كان الوط في خار المرتدة الوجين فوطنها لذوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب الدينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها لذوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب الدينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها لذوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب الدينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها لذوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب الدينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها لذوح كان الوط في نكاح غير تام لان سبب الدينونة حاصل فيه وهكذا الواسم المراحد الزوجين فوطنها لذوح كان الوطء في خير نكاح وان عاد الزوجين فوطنها لذوح كان الوط في الملام في المدود على المراح الم

حال الرجمة فان ارتجع بغير اشهاد لم يصح لان المعتبر وجودها في الرجمة دون الاقرار بها إلا أن يقصد بذلك الاقرار الارتجاع فيصح

(مسئلة) (والرجعية زوجة يلحقها الطلاق والظهار والا بلاء ولمانه و يرثأ حدهما صاحبه أن مات بالاجماع وان خالعها صح خلمه)

وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح لانه يراد للتحريم وهي محرمة . ولما أنها زوجة يصح طلاقها فصح خلمها كما قبل الطلاق وليس مقصود الخلع التحريم بل الحلاص من الزوج و نــكاحه الذي هو سببه والنــكاح بانى ولا يأمن رجعته على أننا نمنع كونها محرمة .

(مسئلة) (ويباح لزوجها وطؤها والحلوة والسفر بها ولها أن تتزين له وتشرف له)

قال القاضي هـذا ظاهر المذهب. قال أحـد في رواية أبي طالب لا تحتجب عنه ، وفي رواية أبي طالب لا تحتجب عنه ، وفي رواية أبي الحارث تتشرف له ما كانت في العدة فظاهر هذا أنها مباحة له له أن يسافر بها ويخلو بها ويطؤها وهذا مذهب أبي حنيفة لانها في حكم الزوجات فأبيحت له كما قبل الطلاق .

وعن أحمد رحمه الله أنها ليست مباحة ولا تحصل الرجعة بوطئها وان أكرهها عليه فلها المهرإن لم يرتجعها بعده وهو ظاهر كلام الحرقي ومذهب الشافعي وحكي ذلك عن عطاء ومالك لانها مطلقة فكات عومة كما لو طلقها بعوض واحدة ولاحد عليه بالوطء وإن قانا أنها محرمة لا ينبغي أن يلزمه مهرسواء (فصل) فإن تزوجها مملوك ووطئها أحلها وبذلك قال عطا. ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفا ولا به دخل في عموم النص ووطؤه كوط. الحر عوان تزوجها مراهق فوطئها أحلها في قولم الا مالكا وأباء يدفانها قالا لا يحله او بروى ذلك عن الحسن لا به وط. من غير بالغ فأشبه وط. الصغير واناظاهر النص وانه وطء من زوج في فكاح صحيح فأشبه البالغ ويخالف الصغير فأنه لا يمكن الوط. منه ولا تذاق عسيلته ، قال القافي وبشترط أن يكون له اثبا عشر سنة لان مدّن دون ذلك لا يمكن لا يمكن المجامعة ولا معنى لهذا فإن الحالف في الحجامع ومتى أمكنه الجماع فقد وجد منه المقصرد فلا معنى لا متيار سن ماورد الشرع باعتبارها وتقديره بجرد الرأي والتحكم وان كانت ذبية فوطئها زوجها الذي أحلها اطافها المالم والشائمي وأبوعيد وأصحاب الراي وابن المنذروقال ربيعة ومالك لا يحلها ولنا ظاهر الآية ولانه رط. من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو ولنا ظاهر الآية ولانه رط. من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو النا فاله ولنا أجاء وقال أبوعبد الله من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو احدها فوطئها أحلها وقال أبوعبد الله من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو المنها أحلها وقال أبوعبد الله من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو المنها أحلها وقال أبوعبد الله من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو طنها أحلها وقال أبوعبد الله من زوج في نكاح صحبح تام أشبه وط. المسلم، وان كا مجنونين أو

واناظاهر الآية ولانه وط مباح ني نكاح صحيح أشبه الهاقل ، وقوله لايذوق العسيلة لا يصح فان الجنرن انها هو تفطية العقل ولا بي العقل شرطا في الشهوة وحصول اللذة بدليل البهائم لكن ان كان الجنون ذا هب الحس كالمصروع والمسى عليه لم يحصل الحل بوطئه ولا بوط. مجنونة في هذه

راجع أو لم يراجع لانه وطيء زوجته التي يلحقها طلاقه فلم يكن عليه مهر كسائر الزوجات ويفارق ما إدا وطيءالزوج مداسلام أحدهما في العدة حيث يجب المهر إذا لم يسلم الآخر في العدة لا نه إذا لم يسلم الأولى وهي فرقة فسخ تبين به من ذكاحه فأشبهت التي أرضعت من ينفسخ نكاحها برضاعه وفي مسئلتنا لا تبين إلا بانقضاء العدة فافترقا وقال أبو الخطاب إذا أكرهها على الوطء وجب عليه المهر عند من حرمها وهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وهو المنصوص عن الشافعي لانه وطء حرمه الطلاق فوجب به المهر كوطء المختلفة في عدمها والاول أولى اظهور الفرق بينها فان البائن ليست زوجة له وهذه زوجة يلحقها طلاقه وقياس الزوجة على الاجنبية في الوطء وأحكامه بعيدة .

(فصل) فاذا قلنا أنها مباحة حصلت الرجعة وطنها سوا، نوى الرجعة أو لم ينو ، اختارها ابن حامد والقاضي وهو قول معيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطا، وطاوس و لزهري واشوري والازاعي وابن أبي ليلي وأصحاب الرأي ، قال بعضهم .. ويشهد ، وقال مالك واسحاق يكون رجعة إذا أراد به الرجعة لان هذه مدة تفضي إلى بينونة فترتفع بالوطء كدة الايلاء ولان الطلاق سبب لزوال اذلك ومعه خيار فتصرف المالك بالوطء يمنع عمله كوط، البائم الانة المبيعة في مدة الخيار وكا ينقطع به الذوكيل في طلانها

الحال لانه لايذرق العسيلة ولا تحصل لالذة ، ولعل ابن حامد انها أراد المجنون الذي هذه حاله فلا يكون ههنا اختلاف ، ولو وطي، مغمى عليها أو نائمة لانحس بوطاء، فينبغيأن لاتحل بهذا لما ذكرناه وحكاه ابن المنذر ،ويحتمل حصول الحل في ثلث كه أخذاً من عموم النص والله أعلم

(فصل) ولو وجد على فراشه امرأة نظمها أجنبية أو ظها جاريته فوطنها فاذا هي امرأته أحلها لانه صادف فكاحاص حيحاولو وطنها فأفضاها أو وطنها وهي مريضة تفضر و بوطة أحلها لانات حريم هم نالحقها وان استدخلت ذكره وهو نائم أومنس عليه لم تحل لانه لا يذوق عسياتها ويحتمل أن تحل لعموم الآية والله أعلم

(مسئلة) قال (وإذا طلق الحر زوجته أفل من ثلاث فله عليها الرجمة ما كانت في المدة)

أجمع أهل العلم على أن الحر إن طاق الحرة بعد دخوله مها أقل من ثلاث بغير عوض ولا أمر يقتضي بينو نتها فله عليها الرجمة ما كانت في عدتها وعلى انه لارجمة له عليها بعد قضا. عدتها الماذكر ناه في أول الباب وان طأق الحر المرأنه الامة فهم كطلاق الحرة لا أن فيا خلافاذكر ناه فيما ضي وذكر نا أن اطلاق معتبر بالرجال فيكون له رجعتها مالم يطلقها ثلاثا كالحرة

(فصل) ولا يعتبر في الرجعة رضى المرأة لنول الله تعالى (و المواتين أحق بردهن في ذلك إن أرادوا اصلاحا) فجمل الحق لمم وقال سبحاً ، (فامسكرهن بمعروف) فخاطب الارواج الامر ولم

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تحصل بمباشرتها والنظر إلى فرحها والخاوة بها الشهرة)

نص عليه أحمد وخرجه ابن حامد على وجهين مبنيين على الروايتين في تحريم المصاعرة به أحدها هو رجعة ، به قال الثوري وأصحاب الرأي لانه استمتاع بباح بالزوجية فحصلت الرجعة به كالنظر فأما (والثاني) ليس برجعة لانه أمر لا يتعلق به إيجاب عدة ولا مهر فلا تحصل به الرجعة كالنظر فأما الحلوة بها فليست برجعة لانه ليس باستمتاع وهذا اختيار أبي الحطاب وحكي عن غيره من أصحابنا أن الرجعة تحصل به لانه معنى يحرم من الاجنبية ويحل من الزوجة فحصلت به الرجعة كالاستمتاع والصحيح أن الرجعة لاتحصل بها لامها لا تبطل خيار المشتري للامة كالمس لغير شهوة فأما الحس المشهوة والنظر كذات ونحوه الميس؛ جمة لانه يحوز في غير الزوجة عندالحاجة فأشبهت الحديث معها الحس المشهوة والنظر كذات ونحوه الميس؛ جمة لانه يحوز في غير الزوجة عندالحاجة فأشبهت الحديث معها الحمل الرجعة برطنها ولا تحصل إلا بالقول ، وهو ظاعر كلام الحرق لفوله والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أني قد راجعت امر أني ، وهذا مذهب الشافعي لأنها استباحة بضع مقصود وأمر بالاشهاد فيه فلم يحصل من القادر بغير قول كالمنكاح لان غير القول فعل من قادر على الذول الم تحصل به الرجعة كالاشارة من النادق وهو رواية عن أحمد القول فعل من قادر على الذول المرحة على شه ط لانه استباحة في حديث د فأثر ما ان حديث عن أحمد المراحة كالرحمة على شه ط لانه استباحة في حديث د فأثر ما الزحمة على شه ط لانه استباحة في حديث د فأثر ما النادك)

﴿ مَسِدُة ﴾ (ولا يصح تعليق الرجمة على شرط لانه استباحة فرج مقصود فأشبه الذكاح) فلو قال راجعها فلو قال راجعها

يجمل لهن اختيارا ، ولان الرجمة إمساك الهرأه بحكم الزوجيـة فلم يعتــبر رضاها في ذلك كالني في صلب نكاحه ، وأجمع أهل العلم علىهذا

(فصل) والرجمية : وجة يلحقها طلاقه وظهاره وايلاؤه ولعانه وبرث أحدهما صاحبه بالاجماع وانخاله اصحخلمه وقال الشافعي في أحد قو ليه لا يصحلانه يراد فلتحريم وهي محرمة

ولذا أنهازوجة صحطلاقها فصح خلمها كا قبل الطلاق وليس مقصود الخلم التحريم بل الخلاص من مضرة الزوج ونكاحه الذي هو صببها ،والنكاح باق ولا نأمن رجعته وعلى اننا نمنع كونها محرمة مضرة الزوج ونكاحه الذي هو صببها ،والنكاح باق ولا نأمن رجعته وعلى اننا نمنع كونها محرمة المواد أصل) وظاهر كلام الحرقي ان الرجعية محرمة القواه وإذا لم بدر أواحدة بالمق أم ثلاثا فهم ومتيقن النحر بمشاك في النحل الموقد روي عن أحدما بدل على هذا وهو مذهب الشافمي وحكي ذلك عن عطا ومالك ، وقال الفاضي

ظاهر المذهب أنها مباحة قال أحد في واية أبي طااب لا تحتجب عنه و في رواية أبي الحارث تشرف الهما كانت في الهدة فظاهر هذا أنها مباحة له له أن يسافر بها وبخلو بها ويطؤها وهذا مذهب أبي حنيفة لانها في حكم الزوجات فأبيحت له كا قبل العالاق ووجه الاولى أنها طاقة واقعة فأثبتت التحريم كالني بعرض ولا خلاف في أنه لاحد عليه بالوط، ولا يذبغي أن يلزمه مهر سوا، راجع أو لم يراجم لانه وطي، زوجته التي يلحقها طلاقه فلم بكن عليه مهر كسائر الزوجات ، وينارق مالو وطي، الزوج بعد اسلام أحدها في العدة حيث بجب المهر إذا لم يسلم الآخر في العدة لانه إذا لم يسلم تبينا أن الفرقة وقعت من حين في العدة حيث بجب المهر إذا لم يسلم الآخر في العدة لانه إذا لم يسلم تبينا أن الفرقة وقعت من حين

قبل أن بحلك الرجمة فأشبه الطلاق قبل النكاح وان قال ان قدم أبوك نقد راجعتك لم يصح لانه تعليق على شرط فان راجعها في الردة من أحدها لم يصح ، ذكره ابو الخطاب وهو صحبح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الردة كالنكاح ولان الرجعة تقرير النسكاح والردة تنافي ذلك فلم يصح اجتماعها ، وقال القاضي ان قلما بتعجيل الفرقة بالردة لم تصح الرجمة لانها قد بانت بهاوان قلما لا تتعجل الفرقة قالرجعة ، وقوفة ، فان أسلم المرتد منها في العدة صحت الرجعة لاناتبينا أنه ارتجمها في نكاحة ولائه نوع المساك فلم تمنع منه الردة كا لو لم يطاق وان لم يسلم في العدة تبينا أن الفرقة وقعت قبل الرجعة وهدنا قول المزني واختيار ابن حامد وهكذا ينبغي أن يكون فيا إذا راجعها بعد اسلام أحدها

(فصل) قد ذكرنا أن من طاق طلافا بغير عوض فله رجعة زوجته مادامت في العدة إذا كان طلاق الحر أفل من ثلاث أو العبد واحدة فعلى هذا ان كانت حاملا باثنين فوضعت أحدها فله مراجعتها مالم تضع الثاني ، هذا قول عامة العلما، إلا أنه حكي عن عكرمة أن العدة تنقضي برضع الاول وما عليه سائر أهل العلم أصبح فان العدة لا تنقضي إلا بوضع الحل كله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) واسم الحل متناول لكل مافي البطن فتبقى العدة مستمرة إلى حين وضع باقي الحل فتبقى الدة مستمرة إلى حين وضع باقي الحل فتبقى الرجعة بقائها ولان العدة لو القضت بوضع بعض الحل كل لها التزويج وهي

اسلام المسلم الاول منها وهي فرقة فسخ نبين به من نكاحه فأشهت الني أرضعت من ينفسخ نكامها الملم المسلم الاول منها وهي فرقة فسخ نبين به من نكاحه فأشهت الني أرضعت من ينفسخ نكامها برضاعه ، وفي مسئلتنا لا نبين إلا بانقضا، العدة فافترقا ، وقال ابر الخطاب إذا أكرهها على الوط، وجب عليه المهر عند من حرمها وهو المنصوص عن الشافعي لانه وطي، حرمه الطلاق فوجب به المهر كوط، البائن والفرق ظاهر فان البائن ليست زرجة له وهذه ذوجته ، وقياس الزوجة على الاجنبية في الوط، وأحكامه بعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وللعبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث)

أجمع العلما. على أن للعبد رجعة امرأنه بعد الطاقة الواحدة إذا وجدت ثمر وطاء افاز طافتها ثانية فلا رجعة له سواء كانت امرأنه حرة أو أمة لان طلاق العبد اثنتان وفي هذا خلاف ذكرناه فيا مضي ومسئلة كه قال (ولو كانت حاملا باثنين فوضعت أحدها فله مر اجعتها مالم تضع الثاني)

هذا قول عامة العلما. إلا أنه حكى عن عكر.ة أن العدة تنقضي بوضع الاول وما عابه سائر أهل العلم أصح قان العدة لانتقضي إلا بوضع الحل كله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن بضعن حملهن) واسم الحمل متناول الحكل مافي البطن فتبقى العدة مستمرة إلى حين وضع . في الحمل فتبقى الرجعة ببقائها ولو انقضت العدة بوضع بعض الحمل لحل لها النزويج وهي حامل من زوج آخر ولا

حامل من زوج آخر ولا قائل به ، قال شيخ ا وأظن أن قنادة ناظر عكرمة في هذا فقال عكرمة أيقضي عدتها برضع أحد الولدين ففال له قتادة أيحل لها أن تنزوج ? قال ، لا فال خصم العبدولوخرج بعض الولد فارتجعها قبل أن تضع باقيه صح لانها الم تضع جميع حملها فصارت كن ولدت أحد الولدين

﴿ مسئلة ﴾ (وان طورت من الحيضة الثاثة و ام تفتسل فهل له رجمهما؟ على روايتين)

وجملة ذلك أنه إذا انقطع حيض المرأة المعتدة في المرة الثالثة ولما تنفسل فهل تنقضي عدتها بطيرها فيه روايتان ذكرهما ابن حامد

أراد المحارك المعتمل المنتقل والمراد المراد المنتقل والمراد المراد المنتقل المحدد فاذا اغتسلت من الحيضة الثاثة أبيحت المازواج وبه قال كثير من أصحابنا روي ذلك عن عروعلي وابن مسعود وسعيد بن المسيب والثوري وأبي عبيدوروي نحوه عن أبي بكر الصديق وأبي ومي وعبادة وأبي المدردا ورضي الله عنهم وروي عن شريك له الرجه قد ان فرطت في الفسل عشرين سنة لانه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصره مكان إجماعا ولان أكثر أحكام الحيض لا تزول الا بالغسل فكذا هذا عوالرواية الثانية أن العدة تنقضي عجر دالطهر قبل الفسل وهو قول طاوس وسعيد بن بالغسل فكذا هذا عوالرواية الثانية أن العدة تنقضي عجر دالطهر قبل الفسل وهو قول طاوس وسعيد بن والمطاقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروم والقرء الحيض وقد زالت فيزول التربس وفيا روي عن انني عربي النه قال « وقرء الامة الحيضان "

قائل برواظن أن قتادة ناظر عكرمة في هذا نقال عكرمة تنقضي عدتها وضع أحد الولدين فنال له قتادة أبحل لها أن تنزوج وقال لا قال خصم العبد ولو خرج بعض لولدفار تجهرا قبل أن تضع باقيه صحلاتها لم تضع جميع حملها فصارت كمن ولدت أحد الولدين

(فصل) إذا انقطم حيض المرأة في المرة الثالثة ولما نفتسل فهل تقضي عدتها بطهرها ? فيه روابتان ذكرهما ابن حامد (إحداهما) لاتنقضي عدتها حتى تفتسل ولزوجهارجهتها فيذلك ، وهذا ظاهر كلام الخرقي فانه قال في المدة فاذا اعتسلت من الحيضة الثالث أبيحت المزواج وهذا قول كثير من أصحابنا ، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وسعيد بن المسيب والثوري وأبي عبيد ، وروي نحوه عن أبي بكر الصديق وأبي موسى وعبادة وأبي الدردا ، ، وروي عن شريك له الرجمة وان فرطت في الفسل عشر بن سنة ووجه هذا قول من سمينا من الصحابة ولم بعرف لهم مخالف في عصرهم فيكون إجماعا ، ولان أكثر أحكام الحيض الأنول إلا بالفال وكذلك هذا

(والرواية شنية) أن العدة تدقيضي بمجرد الطهر قبل الغدل وهو قول طارس وسعيد بن جبير والارزاعي واختاره أبو الخطاب لقوله تعالى (والمطلقات يتراصن بأنفسهن ثلاثة قرو،) والقرء الحيض وقد زالت فبزول التربص ، ونها روي عن النبي وليتياني أنه قال « وقره الامة حيضتان سالمين وقال سالمة أيام اقرائك » يدني أيام حيضك ولان انقضا العدة تتعلق به بينونتها من الزوج

وقال « دعى الصلاة أيام اقرائك » أي أيام حيضك ولان انقضاء العدة تتعلق به بينو نتها من الزوج وحلها من غيره فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالطلاق وسائر العددولاتها لو تركت الغسل اختياراً أو لجنون أونحوه لم تحل فاما ان يفال بقول شريك إنها تبقى معتدة ولوبقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله تعالى (ثلاثة قروه) فان عدتها تصير أكثر من مائتي قرء أو يقال تنقضى العدة قبل الغسل والله أعلم

(فصل) إذا تزوجت الرجمية في عديها وحمات من الزوج الثاني انقطعت عدة الأول بوطءالثاني وهل يملك الزوج رجمتها في مدة الحمل ? يحتمل وجهين

(أولها) أن له رجعتها لأنها لم تنقض عدته فحكم نكاحه باق بأن ياحقها طلاقه وظهاره، وإنما انقطعت عدته لعارض فهو كما لو وطئت في صلب نكاحه فأنها تحرم عليه ويبقى سائر أحكام الزوجية ولانه علك ارتجاعها اذا عادت الى عدته فملك قبل ذلك كما لو ارتفع حيضها في أثناء عدتها

(والوجه الثاني) ليس له رجمتها لأنها ليست في عدته فاذا وضعت الحمل انقضت عدة الثاني وبنت على ما مضى من عدة الأول وله ارتجاعها حينئذ وجهاً واحداً ولو كانت في نفاسها لانها بعد الوضع تعود إلى عدة الاول وإن لم تحتسب به فمكان له الرجعة فيه كما لو طلق حائضاً فان له رجمتها في حيضها وإن كانت لا تعتد بها ، وإن حملت حملا يمكن أن يكون منها فعلى الوجه الذي لا يملك رجمتها في حملها

وحلها لغيره فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالطلاق وسائر العدد ولائها لو تركت الغسل اختياراً أو لجنون أونحوه لم تحل إما أن يقال بقول شريك انها تبقى معتدة ولو بقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله (ثلاثة قروه) فأنها تصير عدتها أكثر من ماثنى قرء أو يقال تنقضي العددة قبل الغسل فيكون رجوعا عن قولهم ، ويحمل قول الصحابة في قولهم حتى تغلسل أي يازمها الغسل

(فصل) إذا تزوجت الرجعية في عديها وحملت من الزوجالثاني انقطعت عديهامن الاول بوطء الثاني وهل بملك الزوج رجعتها في عدة الحمل بحتمل وجبين

(أولاهما) أنه له رجمتها لانها لم تفض عدمها فحمكم دكاحه باق يلحقها طلاقه وظهاره ، وإنما انقطمت عدته لمعارض فهو كما لو وطئت في صلب ذكاحه فانها تحرم عليه وتبقى سائر أحكام لزوجية ولانها علمك أرتجاءها إذا عادت إلى عدته فملكه قبل ذلك كه لوارتفع حيضها في أثنا، عدتها

(والوجه الثاني) ليس له رجعتها لانها ليست في عدته ذذا وضعت الحل انقضت عدة الثاني وبات على مامضى من عدة الاول وله ارتجاعها حيننذ وجها واحداً ولو كانت في نفاسهالانها بعدالوضع تعود إلى عدة الاول ، وان لم تحسب به فكان له الرجعة فيه كما او طاق حائضا قان له رجعتها في حيضتها ، وان كانت لا تعتد مها ، وان حملت حملا بمكن أن يكون منها فعلى الوجه الذي لا يملك

من الثانى إذا رجمها في هذا الحمل ثم بان أنه من الثانى لم يصح فان بان من الاول احتمل أن لا يصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجعة والاول أصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجعة والاول أصح فان الرجعة ليست بعباءة ببطلها الشك في صحتها وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيا إذا نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فصلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها هل هي المنسية أو غيرها ? لوشك في الحدث فتطهر ينوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أولى فان راجعها بعد الوضع وبان الحل من الثاني صحت رجعته وإن بان من الاول لم تصح لان العدة انقضت بوضعه

(مسئلة) (وإن القضت عدمًا ولم يرتجعها بانت ولا تحل إلا بشكاح جديد) لقول الله سبحائه (ويعولمن أحق بردهن) يريد الرجمة عند جماعة أهل النفسر في ذلك أي في المدة ، وأجمع أهل العلم على أن المرأة إذا طلقها زوجها فلم يرتجعها حتى انقضت عدمًا أنها تبين منه فلا تحلله إلا بشكاح جديد (مراة أن المراقة إذا طلقها أن مراقة المراقة الم

(مسئلة) (وتعود على ما بقي من طلاقها سواه رجّت بعد نكاح زوج غيره أو قبله وعنه أنها إن رجّت بعد نكاح زوج غيره رجعت بطلاق ثلاث)

وجملة ذلك أن المطلقة لا تخلو من أحد ثلاثة أحوال(أحدها) أن يطلقها دون الثلاث ثم تعود اليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه تعود اليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف علمناه

رسمتها في حملها من الثاني إذا رجعها في هذا الحل ثم بان أنه من الثاني لم بصح ، وان بان من الاول احتمل أن بصح لانه راجعها في عدتها منه واحتمل أن لا يصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجمة والاول أصح فان الرجعة ليست بعبادة يبطلها الشك في صحنها ، وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيما والاول أصح فان الرجعة ليست بعبادة يبطلها الشك في صحنها ، وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيما إدا ندي صلاة من بوم الا يعلم عينها فعلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها مل هي المنسية أوغيرها وارشع حدثه فههنا أرثى ، فان راجعها بعد وارشك يالحدث فتطهر بنوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أرثى ، فان راجعها بعد الوضع وبان أن الحمل من الثاني صحت رجعته ، وان بازمن الاول لم صح الرج ة الان العدة انقضت بوضعه في مسئلة ﴾ قال (والمر اجعسة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أي قد راجعت المرأتي بلا ولي يحضره ولا صداق بزيده ، وقدروي عن أبي عبداللة رحمه الله رواية أخرى المرأتي بلا ولي يحضره ولا صداق بزيده ، وقدروي عن أبي عبداللة رحمه الله رواية أخرى المرأتي بلا ولي بحضره ولا صداق بزيده ، وقدروي عن أبي عبداللة رحمه الله رواية أخرى

وجملته أن الرجعة لا فنتر الى ولي ولا صد ق ولا رضى المرأة ولا علمها باجماع أمل العلم الما ذكر فا من أن لرجعية في أحكام لز جات والرجعة السلك لهما واستبقاء لذكاحها ولهمذا سمى الله سبحاً، وتعالى الرجعة المساكا وتركها فرافا وسراحا فقال (فاذا باغن أجلهن فأسكوهن بمعروف أو

(رالناني) أن يطلفها ثلاثاً فننكح زوجا غيره ويصيبها ثم يتزرجها الاول فهذه تعود بطلاق ثلاث إجماع من أعل العلم حكاه ان المنذر (الثالث) طقها دون الثلاث فقضت عدمها ثم مكحت غيره ثم تزوجها الاول ففيها رواينان (أطهرها) أنها تعود اليه على ما بقي من الثلاث وهو قول الاكثر من أصحاب رسول المنه على وأبي ومعاذ وعمران بن حصين وأبوهريرة وزيد وعبدالله بن عمرو ان العاص رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن ومالك والثوري وابن أبي ليلي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر (والرواية الثانية) عن أحدانها ترجع اليه على طلاق ثلاث وهو قول ابن عمر وابن عباس وعطاء والنخعي وشريح وأبي حنيفة وأبي بوسف لان وطء الثاني بهدم الطلقات الثلاث فأولى أن يهدم ما دونها

ولنا أن وط الثاني لا يحتاج اليه في الاحلال الزوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوط، السيد ولا نه نزوج قبل استيفاء النلاث فأشبه ما لو رج ت اليه قبل وط، الثاني وقولهم ان وط، الثاني يثبت الحل لا يصح لوجهبن (أحدهما) منع كونه مثبناً للحل أعلا وانها هو في الطلاق الثلاث غاية النحريم بدليل قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وحتى الغاية وإنها سمى النبي عليه النبي والثاني النبي والشرح المحبير) (المغني والشرح المحبير) (١١٨) (المغني والشرح المحبير) (١١٥)

فارقوهن بمعروف ؛ وفي آبة أخرى (فامساك بمعروف أو تسريح احسان) وآنما تشعث الذكاح بالطابة والعقد بها سبب زوانه فالرجمة تزبل شعثه وتقطع مضيه الى البينونة فلم يحتج لذلك إلى مايحتاج البسه ابتداءالنكاح، فأماالـــُهادة ففيها روايتان

(احداها) تجب وهذا أحد قرلي الشانعي لان الله تعالى قال (فأمسكوهن عمروف أو فارقوهن عمروف أو فارقوهن عمروف وأشهدوا ذري عدل منكم) وظاهر الامر الوحوب ولاله استباحة بضم مقصود فوجت

الشهاد، فيه كالذكاح وعكسه البيع

(والروابة الثانية) لانجب الشهادة وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي حنينة لانها لاتفاقر إلى قبول فلم تنتقر إلى شهادة كسائر حقرق الزوج ولان مالا يشترط فيه الولي لايشترط فيه الاشهاد كالبيع وعند ذلك يحمل الامم على الاستحباب، ولاخلاف بن أهل العلم في أن السنة الاشهاد فان قلمنا هي شرط فانه يعتبر وجودها حال الرجعة فان ارتجم بغير شهادة لم يصح لان المعتبر وجودها في الرجعة درن الاقرار بها إلا أن يقصد بذلك الاقرار الارتجاع فيصح

الحل إنما يثبت في محل فيه تحريم وهي المطلقة ثلاثاً وههنا هي حلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم انه يهدم الطلاق قالنا بل هو غاية لنحريمه وما دون الثلاث لا تحريم فيها فلا يكون غاية له

ومسئلة (وإن ارتج مها في عدمها وأشهد على رجة مها من حيث لا تعلم فاعندت ثم تروجة من أصابها ردت اليه ولا يطؤها حتى تنقضي عدمها في احدى الروابتين والاخرى هي زوجة اثاني) وجملة ذلك أن زوج الرجعية إذا راجعها من حيث لا تعلم صحت لمراجعة لانها لا تفنقر إلى رضاها فلم تفنقر إلى علمها كطلاقها فاذا راجعها ولم تعلم فانفضت عدمها وتروجت ثم جا، وادعى أنه كان راجعها قبل الحضاء عدمها وأقام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن ذكاح الثاني فاسدلا به تروج مرأة غيره وترد إلى الاول سواء دخل بها أو لم يدخل وهذا هو الصحيح وهوقول أكثر الفقهاء منهم الثوري والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وروي ذلك عن عني رضي الله عنه . وروي عن أبي عبد الله رحمه الله رواية ثانية ان دخل بها الثاني فهي امرأته و ببطل ذكاح الاول روي ذلك عن عمر بن الحطاب رضي الله عنه وهو قول مائك ، وروي معناه عن سعيد بن السيب وعبد الرحمن بن الماسم ولما عند عليها وهي ممن بجوزالمقدعايها في الظاهر ومع اثم ني مزية الدخول فقدم الولنا أن الرجعة قد صحت وتروجت وهي زوجة الاول فلم يصح نكاحها كما لولم يطلقها ، إذا ثبت هذا فان كان الثاني ما دخل بها فرق بينهما وردت إلى الاول ولا شيء على اناني وان كان دخل بها فرق المنه المرود الله المها ولا شيء على اناني وان كان دخل بها فرق بينهما وردت إلى الاول ولا شيء على اناني وان كان دخل بها فرق بينهما وردت إلى الاول ولا شيء على اناني وان كان دخل بها

فلها عليه مهر المثل لان هذا وطء شبهة وتعتد ولا تحل للاول حتى تنقضى عدتها منه فانكان أقام البينة

(والرواية الثانية) تمحسل الرجمة بالوط، سوا، نوى به الرجمة أو لم ينو اختارها أبن حامد و تقاضي وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وابن سيربن وعطا، وطاوس بالزهري والثوري والاوزاعي وابن أبي ابلي وأصحاب الرأي قال بعضهم وبشهد، وقال مالك واسحاق تكون رجمة اذا أراد به الرجمة لاز هذه مدة تفضي الى بينونة فترتنع بالوط، كدة الايلا، ولان الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خبار فتصرف المالك بالوط، بنع عمله كوط، البائم الامة لمبيعة في مدة الحيار، وذكر أبر الخطاب أننا اذا قانا الوط، مباح حصلت الرجمة به كا ينقطع به التوكيل في طلاقها، وإن قالما هو محرم لم تحصل الرجمة به لانه فعل محرم فلا بكون سببا للحل كوط، الحلل

(فصل) فأما ان قبلها أو لمديها الشهوة أو كشف فرحها و نظر اليه فالمنصوص عن أحمد أنه ليس برجمة وقال ابن حامد فيه رجهان (أحدهما) هو رجمة وهذا قول الثيري وأصحاب لوأي لانه استمتاع بستباح بالزوج به فحصلت الرجمة به كالوط.

(و نثاني) أنه ايس رجعة لاء أم لا يتعلق 4 إيجاب عدة ولا مهر الا نخصل به الرجعة كالنظر

قبل دخول الثاني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهي احدى الروايتين عن مالك ، وأما ان تزوجها مع علمها بالرجمة أو علم أحدهما فالنكاح باطل بغير خلاف والوط، محرم على من علم وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره لانه وطيء امرأة غيره مع علمه

افصل) وان لم يكن للمدعي بينة بالرجمة فأسكره أحدها لم يقبل قوله فان أشكراه جميماً فالسكاح صحيح في حقها وان اعترفا له بالرجمة ثبتت والحكم نيه كالحيكم فيما اذا قامت به البينة سواه في أنها ترد اليه ، وان أقر له الزوج وحده فقد اعترف بفساد نكاحه فتبين منه وعليه المهر ان كان دخل بها أو نصفه ان كان لم يدخل بها لامه لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولانسم المرأة المي المدعي لانه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنما يقبل في حقه ويكون القول قولها ، وهل هو مع يمينها أولا ? لانه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنما يقبل في حقه ويكون القول قولها ، وهل هو مع يمينها أولا ? على وجهين . قال شيخنا ولا تستحلف لأنها لو أقرت لم يقبل افرارها فاذا أنكرت لم تجب اليمين وفيه وجه آخر أنها تجب عليها ، وان اعترفت المرأة وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في فسخ نكاحه لان قولها انها يقبل على نفسها في حقها وهل يستحلف ? يحتمل وجهين

(أحدها) لا يستحلف اختاره القاضي لانه دعوى في النكاح فلم يستحلف كما لو ادعى زوجيــة امرأة فأنكرته (والثاني) يستحلف قال القاضي وهو قول الخرقي العموم قوله عليه السلام « ولكن الهين على المدعى عليه » ولانه دعوى في حق آدمي فيستحلف فيه كالمال فان حلف فيمينه على نني

فأما الحلوة بها دليس وجمة لانه ايس باستمتاع وهذا اختيار أبي الخطاب وحكيءن غبره من أصحابنا أن الرجعة تحصل به لانه معنى يحرم من الاجنبية ريحل من الزوجة فحصلت به الرجعــة كالاستمثاع والصحيح أنه لأتحصل الرجعة بها لانها لاتبطل اختيار المشتري نلأمة نلم نكن رجعة كاللمس لغر شهوة ، فأما اللمس لغير شهوة والنظر الدلك ونحوه هايس ترجمة لانه بجوز في غير الزوجة عند الحاسة فأشيه الحديث مهما .

(فصل) فأما القول فتحصل به الرجمة بفير خـلاف وألماظه راجعنك وارنجمتك ورددتك وأمسكنك لان هذه الالعاظ ورديها الكتابوالسنة فالرد والامساك ورديهما الكتاب بقوله سبحاج (وبعواتهن أحق بردهن في ذلك) وقال (فأمسكرهن عمروف) يعني الرجمة والرجمة وردت سهما السنة قول النبي عَلَيْكُ ﴿ مَرَ فَايِرَاجِمُهَا ﴾ وقد اشتهر هذا الاسم فيها بين أهل العرف كاشتهار اسم الطلاق فيه فأنهم يسمونها رجعة والمرأة رجمية.ويتخرج أن يكون لفظها هو الصريح وحده لاشتهاره دون غيره كقولنا في صربح الطلاق ، والاحتياط أن يقول راجعت امرأني الى نكاحى أو زوجتي أوراجعتها لما وقم عايها من طلاقي، فان قال نكحتها أو تزوجتها فهذا ليس بصريح فيهــا لان الرجمة ليست بنكاح وعمل تحصل به الرجمة ? فيه وجهان

(أحدهما) لاتحصل به الرجمة لان هذا كناية والرجعة استباحة بضع مقصود ولا تحصل بالكناية

العلم لانه على نفي فمل الغير فاذا زال نكاحه بطلاق أو فسخ أو موت ردت الى الاول من غير .فد لان المنع من ردها إنما كان لحق الناني فاذا زال زال المنع وحكم بأنها زوجة الاول كما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه عنق عليه ولا يلزمها الاول مهر بحال ، وذكر القاضي أن له عليها مهرا وهو قول بمض أصحاب الشانمي لانها أقرت أنها حالت بينه وبين بضعها بغير حق فأشبه شهود الطلاق اذارجعوا

ولنا أن ملسكها استقر على انهر فلم يرجع به عليها كما لو ارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها فان مات الاول وهي في نكاح انا لي فيذبني أن تر نه لاقراره بزوجيتها واقرارها بذلك وان مانت لم يرثُها لأنهالا تصدق في أبطال ميراث الزوج الناني كما لم تصدق في أبطال نكاحه وير ثهاالزوج الثاني لذلك وان مات الزوج الثاني لم تر ثه لانها تنكر صحة نكاحه فتنكر ميرا ثه

(مسئلة) وإن أدعت المرأة انقضاء عدتها قبل قولها إذا كان ممكناً إلا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقبل الا بسنة)

وجملة ذلك أن المرأة إدا ادعت انقضاءعدتها في رقت بمكن انفضاؤها فيها قبل قولها لقول الله تعالى (ولا محل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن) قيل في انتفسير هو الحيض والحمل ولولا أن قولهن مقبول لم مجرجن بكمانه، ولانه أمر تختص عمرفته فكان القول قولها فيه كالنية من الانسان فيا تمبر فيه النية أوأمر لايمر ف إلا من جهتها قبل قولها فيه كما يجب على التابعي قبول خبرالصحابي عن رسول الله

كالكاح (والثاني) تحصل به الرجمة أوماً اليه احمد واختاره ابن حامد لانه تباح به الاجنبية قالرجمية أولى وعلى هذا يحتاج أن ينوي به الرجمة لان ماكانكناية تمتبرلهالنية ككنايات الطلاق

(فصل) فان قال راجعتك للمحب أو قال اللاهانة وقال أردت أنني راجعنك للحبني إيك أو اهانة لك صحت الرجعة لانه أنى بالرجعة وبين سببها وان قال أردت أنني كنت أهنتك أو أحبك وقد رددتك بفراقي الى ذلك فليس برجعة ، وان أطاق ولم ينو شيئاً صحت الرجعة . ذكره القاضي لانه أنى بصر بح الرجعة رضم اليه عايمتمل أن يكون بيانا لسببها ويحتمل غيره الايزول الفظ عن مقتضاه بالشك وهذا مذهب الشافعي

(فصل) ولا يصح تعليق الرجمة على شرط لانه استباحة فرج مقصود فأشبه النكاح ، ولو قال راجعت المنات الم يصح كذلك ، ولو قال كلاط هنك فقد راجعتك لم يصح لذلك ولانه راجعها قبل أن يملك الرجمة فأشبه الطلاق قبل النكاح ، وإن قال ان قدم أبرك فقد راجعتك لم يصح لانه تعليق على شرط

(فصل) فان راجه من ألم الردة من أحده من أحده الذكر ابر الخطاب انه لا يسلح وهو صحيح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الردة كالنكاح ولان الرجمة تقرير النكاح والردة تنافي ذلك فلم يصح اجتماعها ، وقال القاضي أن قلما تتعجل الفرقة بالردة لم تصح الرجمة لانها قد بانت

عَلَيْكُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مَا مَا تَنْفَضَى بِهِ العدة فَهُو اللَّالَةُ أَفْسَامٍ :

(الاول) أن تدعي انقضاء عدم ابلقر و، وهو ينبني على الحلاف في المالطهر بين الحيضتين و على الحلاف في أقل الحيض و هل الاقراء الحيض أو الطهر ، فان قلناهي الحيض و أفل الطهر ثلاثة عشر يوما فأقل ما نقضي به العدة تسعة و تشرون يوما و لحظة و ذلك أن يطلقها م آخر الطهر ثم تحيض بعده يوما و ليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض بوما و ليلة ثم تطهر ثلاثة عشر وما ثم تحيض بوما و ليلة ثم تطهر المنقف بها انقطاع الحيض وان لم تمكن هذه الحظة من عدم افلابد و نها العرفة القطاع حيضتها و لوصاد فتها رجعته لم تصح و من اعتبر وان لم تكن هذه الحدة فلا بد من وقت يمكن انفسل فيه بعد انقطاع الحيض، وإن قاما القروء الحيض وأقل الطهر بن وأن وانا القروء الاطهار وأقل الطهر ثلاثة عشر يوما فان العدة تنقضي بثمانية وعشر بن يوما و لحظة تن بدأر بعة أيام في الطهر بن أو خلفان و ما وبنها حيضتين يومين فاذا طنت في الحيضة الثالثة لحظة انقضت عدم وان قلنا الطهر خسة عشر يوما وبنها حيضتين يومين فاذا طنت في الحيضة الثالثة لحظة انقضت عدم وان قلنا الطهر عن فيكون اثنين و ثلاثين يوما و لحظنين وهذا قول الشافعي عان كانت أمة انقضت عدم الم المحمدة عثمر يوما و لحظة على الوجه الاول و تسعة عثمر يوما و لحظة على الوجه الناني وباربعة عثمر يوما ولحظنين على الوجه الناني وباربعة عثمر يوما ولحظنين على الوجه الناني وباربعة عثمر يوما ولحظة على الوجه الناني وباربعة عثمر يوما ولحظة على الوجه الناني وباربعة عثم عنها بالقروء في أقل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا يحتمل صدقها الرابع في ادعت انقضاء عنها بالقروء في أقل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا يحتمل صدقها الرابع في ادعت انقضاء عنها بالقروء في أقل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا يحتمل صدقها الرابع في الوجه النائب و بنه المورد في أقل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا يقبل صدة الم يقبل قولها عند أحد فيا أعم لائه لا يتمل صدقها المورد أحد المنافقة المورد ألم يقبل قوله المدور ألم المورد ألم يقبل قوله المدور ألم المورد ألم يقبل قوله عند أحد فيا أعم لائه المورد ألم يقبل قوله المورد ألم يقبل قوله المورد ألم يقبل قوله المورد ألم يقبل قوله المورد ألم يورد ألم

مها، وإن قلنا لانتمجل الفرقة فالرجمة موقوفة أن أسلم للمرتد منهما في العدة صحت الرجمة لاننا تبينا أنه ارتجمها في نكاحه ولانه نوع امساك فلم تمنم منه الردة كا لو لم يطلق ، وأن لم يسلم في العدة تبينــا أن الفرقة وقعت قبل الرجعة وهــذا قول المزني واختيار ابي حامد وهكذا ينبغي أن يكون فيما ذا راجعها بعد اسلام أحدهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال قد ارتجعتك فقالت قد انقضت عدتى قبل رجعتك فالقول قولما ماادعت من ذلك ممكنا)

وجملة ذلك أن المرأة أذا أدعت القضاء عدتها في مدة يمكن أنقضاؤها فيها قبل قولها لغول الله تعالى (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحابهن) قبل في التنسير هو الحيض والحل فلولا أن قولهن مقبول لم يحرجن بكتهانه ولانه أمر تختص معرفته فدكان القرل قولها فيه كالنية من الانسان فيما تعتبر فيه النية أو أم لا يعرف إلا من جهتها نقبل قولها فيه كما يجب على التابعي قبول خبر الصحابي عن رسول الله عَلِيلِيِّةٍ فأما ماتنقضي به العدة فلا يخلو من ثلاثة أقسام

(القسم الاول) أن تدعى انقضا، عدمها بالقروء وأفل ذلك ينبني على الحلاف في أفل الطهر بين الحيضتين وعلى الحلاف في القروء هل هي الحيض أو الاطهار ?غان قلنا هي الحبض وأقل الطهر ثلاثة

(مسئلة) (فان ادعت ا قضا عدمًا بالقرو، في أقل من شهر لم يقبل الا بسنة)

لان شرمحاً قال إذا ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بدينة من النساء العدول من بطانة أهلها ممن يرضى صدة، وعدله أنها رأت مايحرم عليها الصلاة من الطمث وتغتسل عندكل قرء وتصلى فقد أنقضت عدتها والا فهي كاذبة فقال لهعلى بن أبي طالب رضي الله عنه قالون ومعناه بالرومية أصبت أوأحسنت فأخذأ حمد بقول على فبالشهر فان ادعت ذلك في أكثر من شهر صدقها لانها اؤنمنت على ذلك وأنما لم يصدقها في الشهر لانحيضها اللاث مرات فيه يندرجداً فرجح ببينة ولايندر فها زاد على الشهر كندرته فيه ، وقال الشافعي لايقبل قولها في أقل من اثنين وثلاثين يوما ولحظنين لانه لايتصور عنده فيأقل من ذلك وقالاً وحنيفة لا يقبل في أقل من ستين يوما وقال صاحباء لا يقبل في أقل من تسعة وثلاثين يوماو لحظنين لان أفل الحيض عندهم ثلاثة ايام فثلاث حيض تسعة أيام وطهران الاثون، والحلاف في هذا مبني على أقل الحيض وأبل الطهر وفي القرء ماهو عوتما يدل عليه في الجلة قبول : لى وشر بع بينتها على انقضاء عدمًا في شهر ولولاتصوره لما قبات عليه بينة ولا سمعت فيه دعوى، ولا يتصور الا يما قلنا ، وأما اذا ادعت القضاء عدتها في أقل من ذاك لم تسمع دعواها ولا يصغي الى بينتها لاننا نعلم كذبها فان بقيت على عشر يوما فأقل ما تنقضي به العسدة تسعة وعشرون بوما ولحظ ة وذلك أن يطافها مع آخر الطهر محيض بعده يوما والبلة م تطهر ثلاثة عشر يرما م تحيض يوما وليلة م نظهر ثلاثة عشر يوما م تحيض يوما وليلة م نظهر ثلاثة عشر يوما م تحيض يوما وليلة م نظهر لحظة ليعرف بها انقطاع الحيض، واللم تكن هذه اللحظة من عدتها فلا بد من وقت يمكن انقطاع حيضها ولو صادفتها رجعته لم تصح ، ومن اعتبر الفسل في قضاء العدة فلا بد من وقت يمكن الفسل في به بدد انقطاع الحيض ، وان قلما القرو و الاطهار وأقل الطهر الفسل في به العدة ثلاثة وثلاثون يوما ولحظة تزيد أربعة أيام في الطهرين . وان قلما القرو و الاطهار وأقل الطهر فلائة عشر بوما فان عدتها تنقض بمانية وعشرين بوما ولحظة من يومان علم المناها في آخر لحظة من طومات في الحيضة الله المقرود أن يطلقها في آخر لحظة من طعنت في الحيضة الله لم تحقيل وهذا قول الشافعي ، فان كانت أمة انقضت عدتها ، وار قلما الطهر خمسة عشر بوما ورخا على هذا أربعة أيم في الطهرين فيكون اثنين وثلاثين بوما ولحظة بن الوجه الثاني وبأربعة عشر يوما ولحظة على الوجه الثاني وبأربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه الثالث و منة عشر بوما ولحظة بن الوجه الزابم فني ادعت انقضاء عدتها بالفرو في قو من هذا لم يقبل قرلما عند أحد فيا أعلم لائه لا يحتمل صدقها وان ادعت انقضاء وان ادعت انقضاء عدتها في أقل من شهر لم يتبل قرلما إلا ببينة لان شرمحا قال اذا ادعت

دعواهاحتى أنعليهاما يمكن صدقها فيه نظر نافان بقيت على دعواها المردودة لم يسمع قولها لانها تدعي محالا، وإن ادعت أنها انقضت عدتها في هــذه المدة كالهاأو فيما يمكن منها قبل قولها لانه أمكن صدقها ، ولا فرق في ذلك بين الفاســقة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن نيته فيما تعتبر فيه نيته .

(فصل) فان ادعت انقضاء عدمًا بوضع الحمل فان ادعته لتمام لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين المكان الوطء بعد العقد (١) لان أقل سقط تنقضي به العدة ما أنى عليه ثما نون يو ما لا نه يكون نطفة أربعين يوما وعلقة مثل ذلك ثم يصير مضغة بعد النهائين ولا تنقضي به العدة قبل ان يصير مضغة بحال، وهذا ظاهر قول الشافعي، فأمان ادعت انقضاء عدم الباشهور فلا يقبل قولها في لان الحلاف في ذلك ينبني على الاختلاف في الطلاق والقول قول الزوج فيه فيكون القول قوله فيما ينبني عليه إلا أن يدعي انقضاء عدم اليسقط عن نفسه الطلاق والقول ظلقتك في شوال فتقول هي بل في ذي القعدة فالقول قولها لانه يدعي ما يسقط النفقة والاصل وجوبها فلا يقبل الابينة ، فإن ادعت ذلك ولم يكن لها نفقة قبل قولها لانها تقر على نفسها علم أعلظ وإن انعكس الحال فقال طلقتك في ذي القعدة فلي رجعتك قالت بل طلقتني في شوال

(١)قوله بعد العقد لآنه لا يكمل في أقل من ذلك وان ادعت انها أسقطته لم يقبِل قولها في أقل من تُمانين يوما من حين امكان الوطء بعد عقد النكاح!ه من المغني انها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت ببينة من النساء العدول من بطانة أهلها بمن برضى صدقه وعدله انها رأت مايحرم عليها الصلاة من الطمث وتفتسلء بدكل قر، وتصلي فقد القضت عدنها والا فهي كاذبة ، وقال له علي من أبي ط لب : قالون، ومعناه بالرومية أصبت أو أحسنت فأخذ أحمد بقول علي في الشهر ، فان ادعت ذلك في أكثر من شهر صدقها على حديث « أن المرأة اؤ أمنت على فرجها » ولان حيضها في الشهر ثلاث حيض يندر جدا فرجح ببينة ولا يندر فيا زأد على الشهر كندرته فيسه فقبل قولها من غير بينة وتال الشافعي لا يقبل قولها في أقل من اثنين و ثلاثين يوما ولحظتين ولا يقبل في أقل من ذلك

وقال النمان لانصدق في أفل من ستين يوما ، وقال صاحباه لانصدق في أقلمن تسعة وثلائين يوما لانصدق في أقلمن تسعة وثلائين يوما لان أقل الحيض عندهم ثلاثة أيام فثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثون يوما والخلاف في هذا ينبنى على الحلاف في أقل الحيض وأقل الطهر وفي القروء ما هي وقد سبق

ومما يدل عليه في الجمالة قبول على وشربح بينتها على انقضاء عدتها في شهر ولولا تصوره لمسا قبات عليه بينة ولا سمعت فيه دعوى ولا يتصور إلا بما قلناه عفاما أن أدعت انقضاء العدة في أفل من ذلك لم تسمع دعواها ولا يصغى الى بينتها لاننا نعلم كذبها عفان بقيت على دعواها حتى أتى علمها ما عكن صدقها فيه نظرنا فان بقيت على دعواها المردودة لم يسمع قولها لانها تدعى محالا وأن أدعت

فلا رجمة لك فالقول قوله لان الاصل بفاء نكاحه ولان الفول قوله في أثبات الطلاق ونفيه فكذلك في وقته ، إذا ثبت ذلك فكل موضع قلنا القول قولها فأ نكرها الزوج فقال الخرقي عليها الهمين ، وهو قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد وقد أوما اليه أحمد في رواية أبي طالب ، وقال القاضي قياس المذهب ان لا يجب عليه يمين وقد أوما اليه أحمد أيضا فال لا يمين في نكاح و لاطلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجعة لا يصح بذلها فلا تستحلف فيها كالحدود والاول أولى لقول رسول الله عين الله عين في المين على المدى عليه » ولانه حق آدمي بمكن صدق مدعيه فتجب الهمين فيه كالاموال فان نكات عن الهمين فقال القاضي لا يقضى بالنكول لا نه لا يصح بذله ، قال شيخنا ومحتمل أن يستحلف الزوج وأله وله رجعتها على القول برد الهمين على المدعي لا نه لما وجد النكول منها ظهر صدق الزوج وقوي جانبه والهمين تشرع في حق من قوي جانبه ولذلك شرعت في حق المدمى عليه الموق جانبه باليدفي العبن وبالاصل في براءة الذمة في الدين وهو مذهب الشافعي

(فصل) إذا ادعى الزوج في عدثها أنه كان راج بها أمس أو منذ شهر قبل قوله لا به لما ملك الرجمة ملك الاجمة ملك الاقرار بها كالطلاق وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وغيرهم فان قال بعد انتضاء عدتها كنت واجعتك في عدتك فأنكرت فالقول قولها باجماعهم لا به ادعاها في زمن لا يملكها والاصل عدمها وحصول البنونة.

انها انقضت عدنها في هذه المدة كابها أوفي ما يمكن منها قبل قولها لأنه أمكن صدقها ، ولا فرق في ذلك بين الماسفة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن بيئة فيما تعتبر فيه بيئة

(القسيم الذني) أن تدعي انقضاء عدنها بوضع الحل فلا يخلو إما أن تدعي وضع الحل الذام أو أنها أسقطته قبل كاله فال ادعت وضع لتمام فلا يقبل قولها في أقل من سنه أشهر من حين إمكان الوط، بعد المقد لا به لا بكل في أقل من ذاك ، وإن ادعت انها اسقطنه لم يتبل قولها في أفل من ثمانين يوما من حين إمكان الوط، بعد عقد الذكاح لان قل سقط تنقضي به العدة ماأتى عليه ثمانوز يوما لانه يكون ندعة أر بعبن يوما ثم يكون علقة أر بعين يوما ثم يصير مضغة بعد الثمانين ولا تنقضي به العدة قبل أن يمير مضغة بحال ، وهذا ظاهر قول الشافعي

(القسم الثالث) أن تدعي القضا عدتها بالشهور فلا يقبل قولها فيه لان الخلاف في ذلك ينبني على المختلف في ذلك ينبني على المختلاف في وقت الطلاق والقول قول لزوج فيه فيكون القرل قوله فيها ينبني على الا أن يدي الزوج انفضا عدتها لبسقط عن نفسه نفاتها مثل أن يقول طلقتك في شوال فتقول هي بل في ذلك الحجة ما قول تولما لاه يدعي الإساط لنمقة والاصل وجوبها فلا بقبل الا بنبة ولو ادعت ذلك ولم يكن لها نفقة قبل قولهما لانها نقر على نفسها بما هو أغلظ

﴿مسئلة﴾ [إذا قالت انقضت عدتي فعال قد كنت راجمتك فالقول قولها)

وج، له ذلك أنه إداكار أخ لافهما في زمن يمكن فيه القضاء عدتها وبقؤها فبدأت ففالت القضت عدتها وقد كنت راجعتك فأنكرته فالقول قولهالان خبرها بانقضاء عدتها مقبول لامكانه فصارت دّواه لارجمة بعد الحسكم بانقضاء عدتها فلم تقبل.

ومسئلة وان سبق فقال ارتجعتك فقالت قد انقضت عدّى قبل رجعتك فاركرها فالقول قوله) فركره الفاضي لما فرق أن قولها مقبول فراه الفاضي لما فرق أن قولها مقبول سواء سبقها بالدعوى أو سبقته وهو وجه ثان لاصحاب الشافعي لان الظاهر البينونة والاصل عدم الرجعة فكان الظاهر معها ولان من قبل قوله سابقاً كائ كذلك مسبوقا كسائر من يقبل قوله ولم وجه ثالث أن القرل قول الزوج بكل حال لان المرأة تدعي ما يرفع النكاح وهو ينكره فيكان القول من أنكره بخلاف ما قاسوا عليه .

﴿مسئلة ﴾ (وان تداعيا مماً قدم قولها)

لان خبرها بانقضاء عدتها يكون بعد انقضائها فيكون قوله بعد العدة فلايقبل وقيل يقدم من تقع (الجزء النامن) (الجزء النامن)

ولو انمكست الدعرى فقال طلفتك في ذي الحجهة فلي رجعتك فقالت بل طلقتني في شوال فلا رجمة فك فالقول قوله لان الاصل بقاء نكاحه ولان القول قوله في إثبات الطلاق ونفيه فكمذفك في وقنه عافذا ثبت هذا فكل موضع قانا القول قولها فأنكرها الزوج فقال الخرقي عليها الهمين وهو قول الشانعي وأبي يوسف ومحد وقد أوماً اليه أحمد في رواية أبي طالب

وقل القاضي قياص المذهب أن لا يجب عليها يمين وقد أوما اليه أحمد مقل لا يمين في نكاح ولا طلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجمة لا يصح بذلها فلا يستحلن فيها كالحدود والاول أولى لفول رسيل الله ويتبالله ويتبالله والميين على المدعى عليه به ولانه حق آدمي يمكن صدق مدعيه فيجب اليمين فيه كلاموال وقال ذكلت عن اليمين فقل القافي لا يقضى بالنكول لانه مما لا يصح بذله و محتمل أن يه علم لا وجد الكول منهاظهر يستخلف لزوج وله رجمتها بناء على الفول برد ليمين على المدعي وذلك لانه لما وجد الكول منهاظهر صدق لزوج وقوى جانبه واليمين تشرع في حق من قوي جانبه ولذلك شرعت في حق المدعى عليه افوة جانبه باليد في المين وبالاصل في براءة الذمة في الدين وهذا مذهب الشانبي

(فصل و ذا ادعى لزوج في عدتها أنه كان راجعها أمسأو منذشهر قبل قوله لا نه لما الرجعة ، لا الا فرار بها كالطلاق و بهذا قال الشانعي وأصحاب الرأي وغيرهم ، وان قال بعد انقضاء عدتها : كنت راجعنك في عدتك قانكرته فالقول قولها باجماعهم لانه ادعاها في زمن لا يملكها والاصل عدمها و «صول

له القرعة ذكره أبوالخطاب احتمالا والصحيح الاول

(فصل) فان احتنفا في الاصابة فقال قد أصبتك فلي رجمتك فأ نكرته أوقالت قد أصابني فلي المهركا الافاقول قول المنتكر منه الان الاصل مع فلا يزول الابيقين وليس له رجمتها في الموضعين لا له إن أسكر الاصابة فهو يقر على نفسه بدنو نتها وأنه لارجعة له عليها وان أنكرتها هي فالغول قولها ولا تستحق الاسمف المهر وان انتكرها فالغول قوله هذا إذا كان المهروان المهروان اختلافها بعد قبضها له وادعى اصابتها فانكرته لم برجع عليها بشيء لانه يقرطها به ولا يدعيه وإن كان هو المنتكر رجع عليها بنسفه وبهذا قال الشافعي وأصحاب ارأي فان قيل فلم قبلتم قول المولي والعنين في الاصابة ولم تقبلوه ههنا ? قلما المولي والعنين يدعيان ما يبقى النكاح على الصحة ويمنع فسخه والاصل صحة المقدوسلامته فكان قولها وافقا للاصل فقبل وفي مسئلتنا قد وقع ما يرفع السكاح وين يله وهو مارالى بينونته وقد اختلفا فيما يرفع حكم الطلاق ويثبت نه الرجمة والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالما للاصل فلم يقبل ولان المولي والعنين يدعيان الاصابة في موضع تحققت فيه الحلوة والتم كين من الوطء لا نه لولم يوجد ذلك لما استحقنا الهسخ بعدم الوطء فكان الاختلاف فيا يختص به وفي مسئلتنا لم تتحقق خلوة ولا شاكل لانه لو تحقق ذلك لوجب الهركاملا فكان الاختلاف في امر ظاهر لا يختص به فلم يقبل فيه قول مدعم المين في حق من القول قوله مجاعل وجهين مدعة الابينة وهل تشرع المين في حق من القول قوله مجاعل وجهين

البيدونة قان كان اختلانها في زمن بمكن فيه القضاء عدتها و بقاؤها فيدأت رقاات القضت عدتي فقال قد كنت راجعتك فأ فكرته لم يقبل قوله لان خبرها بالقضاء عدتها مقبول لا مكانه فصارت دعواه المرجعة بعد الحسكم بانقضاء عدتها الم تقبل فان سبقها بالله وى اقال قد كنت راجعتك أمس فقالت قد انقضت عدني قبل دعواك فالغول قوله لان دعواه الرجعة قبل الحكم بانقضاء عدنها في زمن الظاهر قبول قوله فيه فلا يقبل قرلما بعد ذلك في الجاله ولو سبق فقال قدر اجعتك فقالت قد انقضت عدني قبل رجعتك فأنكرها فقال القاضي القرل قوله الما ذكرنا وهذا أحد الوجوه الاصحاب الشانبي عوظاهر كلام الحرقي أن قولها مقبول سوا. سبقها بالدعوى أو سبقة وهووجه ثان الاصحاب الشانبي الان الفاهو الدينونة والاصل عدم الرجعة فكان الظاهر معها والان من قبل قوله سابقا قبل قوله مسبوقا كما أر من ينكره فكان الفول قوله والهنين اصابقامراً نه فأنكر تهوهذا الا يصبح فانه قد انهقد سبب ينكره فكان الفول قوله من يقم الها ما لم يوجد ما يرفعه و إبل حكه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره بخلاف البينونة وهو مفص اليها ما لم يوجد ما يرفعه و يزيل حكه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره بخلاف البينونة وهو مفص اليها ما لم يوجد ما يرفعه و يزيل حكه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره بخلاف البينونة وهو مفص اليها ما لم يوجد ما يرفعه و يزيل حكه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره بخلاف المينون قال إلى المراق المناقول قول من تقم الها قبل المناقول المن و المحتم الاول المدة فلا يقبل قال إلى المقولة والمن يقم الاول المدة فلا يقبل قال إلى الما الما يوجد على المناقول فول من تقم الهالقرعة والصحيح الاول

(فصل) والحلوة كالاصابة في اثبات الرجمة للزوج على المرأة التي خلابها في ظاهر كلام الحرقي القوله حكمها حرّم الدخول في جميع امورها وهذا قول الشافعي القديم وقال أبو بكر لارجمة له عليها الا الن يصيبها وبه قال أبو حنيفة وصاحباه والشافعي في الجديد لانها غير مصابة فلا يستحق وجعتها كالتي الن يحل بها ووجه الاول قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن الانة قروء ولا محل لهم ان يكنمن ماخلق الله في أوحامهن الى قوله وبعو تهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم يستوف عدده فشت عليها الرجمة كالموطوءة ولانها معتدة باحقها طلاقه فاك رجعتها كالتي أصابها وفارق التي لم نحل بها فانها مئن منه لاعدة لها ولا يلحقها طلاقه وا عالم تكون الرجمة المعتدة التي بلحقها طلاقه والحلاف في هذا مبني على وجوب العدة بالحلوة من خير إصابة ويذكر في موضعه ان شاء الله تعالى والحلاف في هذا مبني على وجوب العدة بالحلوة من خير إصابة ويذكر في موضعه ان شاء الله تعالى و فصل) فان ادعى زوج الامة بعد عدتها فأ يكر نه وصدقه مولاها فالقول قولما ص عليه وبذلك في نكاحها فقل في رجعتها كالحرة إذا أنرت

ولناان قولها في انقضا. عدم ما مقبول فقبل انكارها للرجعة كالحرة ولانه اختلاف منها في ايثبت بالسكاح فيكون المنارع هي دون سيدها كما لواختافا في الاصابة وإنما نبل قول السيد في النكاح لانه علاك انشاءه فلك الاقرار به تخلاف الرجعة وإن صدقته وكذبه مولاها لم يقبل إقرارها لان حق السيد تعلق بها

(فصل) وان اختلفا في الاصابة فقال قد أصبتك الي رجعتك فأنكرته أو قالت قد أصابني الي المهر كاملا فا قول قول المنكر منها لان الاصل الا برول الا بيقين وليس له رجعتها في المرضهين لانه أنكر الاصابة فهو يقر على نفسه بدينونتها واله لا رجعة له عليها ، وان أنكرتها هي قا قول قولما ولا تستحق الا نصف المهر في الموضعيين لانها ان أنكرتها فهي مقرة أنها لا نستحق إلا نصف المهر وان أنكرها فالقول قوله هذا ان كان غير مقبه في قان كان اختلافها بعد قبضها له وادعى اصابتها فأنكرته لم برجع عليها بشي، لانه بقر لها به ولا يدعيه ، وان كان هو المنكر رجع عليها بنصفه وبهذا قال الشافي وأصحاب الرأي فان قبل فلم قبلتم قول المولي والعنين في الاصابة ولم تنبلوه همنا قلما المولي والعنين في الاصابة ولم تنبلوه همنا قلما المولي والعنين يدعيان ما يبقي النكاح كلى الصحة وعنع فسخه ، والاصل صحة العقد وسلامته فلكان قولها موافقا للاصل فقبل ، وفي مسئلتنا قد وقع ما رفع النكاح و از يله وعو ما رألي بينونة ، وقد اختلال فيها يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجعة ، و لاصل عدم ذلك فكان قوله مخالها الاصل فلم يقبل ، وفي المنافي والعنين يدعيان الاصل قي موضم نحتقت فيه الحلوة والمتكين من الوط، لانه لو أم يرجاد فيها استحقا الفسيخ بعد الوط، فكان الاختلاف في أمريظاء ولا يختص به فلم بقبل فيه قول مدعيه ذلك لما استحقا الموجب المهر كاها فكان الاختلاف في أمريظاء ولا يختص به فلم بقبل فيه قول مدعيه لانه لو أعين عرب المهر يقرف عن انقرل قوله ههنا في أمريظاء ولا يختص به فلم بقبل فيه قول مدعيه إلا ببينة وهل يشرع اليمين في حق من انقرل قوله ههنا في طورة بهين

وحات له بانفضاء عدتها فلم يقبل قولها في إبطال حقه كما لو تزوجت ثم أفرت ان مطلقها كان راج مهاولا يلزم مرف قبول إنكارها فلم يقبل تصديقها إذا ثبت هذا فان مولاها إذا علم صدق الزوج لم يحل له وطؤها ولا تزويجها وإن علمت هي صدق الزوج في وجعنها فهي حرام على سيدها ولا يحل له أنكينه من وطئها الا مكرهة كما قبل طلاقها

(فصل) ولو فاآت أ قضت عدني ثمقات ماانقضت بعد فله رَجِه مها الأبها أفرت بكذبها فيما يثبت لله حفا عليها فقبل إفرارها ولو قال أحبرتني بافضاء عدتها ثم راجنتها ثم أفرت بكذبها في انقضاء عنها ثم أفرت بكذبها في انقضاء عنها وأحرت ماذ كرعنها وأقرت بان عدتها لم تنقض فالرجمة صحيحة الأنه لم بقر بانقضاء عدتها و إعا أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فقبل رجوعها لما ذكر ناه

(فصل) قال الشيح رحمه الله وإن طلفها ثلانا لم تحل له حتى تنكح زوجاًغيره ويطؤها فيالقبل وأدنى مايكن من ذلك تغييب الحشفة في الفرج وإن لم ينزل)

وجملة ذلك أن المرأة إذا لم يدخل بها تبينها تطليقة وتحرمها الثلاث من الحر والاثنتان من العبد وقد أجمع أهل العلم على ان غير المدخول بها تبين بطاقة واحدة ولا يستحق مطلقها رجعتها لان الرجعة انما تكون في المدة ولا عدة قبل الدخول لقول الله تمالى (ياأيها الذبن آمنوا إذا تكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) فبين سبحانه أنه لاعدة

(فصـل) والخـلوة كالاصابة في اثبات الرجعـة للزوج على المرأة التي خلا بها في ظاهر قول الحرقي لفوله حكمها حكم الدخول في جميع أمورها وهذا قول الشافعي في القـديم ، وقال ابو بكر لارجعة له عليها الا أن يصيبها و به قال النعان وصاحباه والشافعي في الجديد لأنها غير مصابة

فلا نستحق رجعتها كغير التي خلابها

ولنا قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في الرحامهن ـ الى قوله ـ و بعولتهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم تستوف عدده فثبت عليها الرجعة كالمصابة ولانها معتدة يلحتها طلاقه فحلك رجعتها كالني أصابها وفارق التي لم يخل بها فانها بائن منه لاعدة لها ، ولا يلحقها طلاقه وأعا تكون الرجعة للمعتدة التي يلحقها طلاقه

(فصل) وان ادعى زوج الامة بعد عدتها أنه كان راجعها في عدتها فكذبته وصدقه مولاها فالتول قولها نص عليه احمد وبأنك قال ابرحنيفة ومالك، وقال ابو بوسف ومحمدالقول قول الزوج وهو أحق بها لان اقرار مولاها مقبول في نكاحها فقبل قوله في رجعتها كالحرة اذا أقرت

ولنا أن قولها في انقضاء عدتها مقبول فتبل في انكارها للرجمة كالحرة ولانه اختلاف منها فيها يثبت به النكاح فيكون المنازع هي دون سيدها كما لو اختلفافي الاصابة وأنما قبل قبل السيد في النكاح

عليها فنهين بمجرد طلاقها و صيركالمدخول بها بعد انقضاء عدتها لارجمة عليها ولا نفقة لهافان رغب فيها مطلقها فهو خاطب من الخطاب لاتحل له الاأن يتزوجها برضاها جديداً و ترجع اليه بطلقنين قان طلقها اثنين ثم تزوجها رجمت اليه بطلقة واحدة بغير خلاف أن لم تمكن تزوجها معني و بغير فلاف فان طلقها اثلاثا بلفظ واحد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره) في قول عامة أهل العلم وقد ذكر نا ذلك فيا مغني ولا خلاف بينهم في أن المطلقة الاثابعد الدخول لاتحل حتى تنكح زوجاً غيره لقول التحل حتى تنكح زوجاً غيره القول الله سبحانه (فان طلقها فلا تحل له من بعدحتى تنكح زوجاً غيره) وروت عاشة أن امر أة رفاعة القرظي حامت رسول الله عليه في المائل هذه الهدبة واخذت بهدبة من جلبابها فتبسم رسول الله عليه في إجماع أهل المن الزبير وانه والله مامعه الامثل هذه الهدبة واخذت بهدبة من جلبابها فتبسم رسول الله عليه في إجماع أهل العلم على هذا غنية عن الاطالة فيه وجهور العلماء على أنها لاتحل للزوج الاول حتى يطأها الثاني وطئاً بوحد فيه النقاء الختانين إلا ان سعيد بن المسيب من بينهم قال إذا تزوجها تزوجها ترومجا قال ابن المنذر ولا نعلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد بن المسيب هذا الا الخوارج أخوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع صريح النبي عصلة لا يديد هذا الا الخوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع صريح النبي عصلة لا يدريد هذا الا الخوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) ومع صريح النبي وسيلته لا يعرب المرد من كتاب الله تعالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الثاني عسيلتها و تذوق عسيلته لا يعرب

لانه يملك انشا. ه فعلك الاقرار به بخلاف الرجمة ، وان صدقته هي وكذبه ، ولاها لم يقبل اقرارها لان حق السيد يتعلق بها وحات له بانقضا، عدتها الم يقبل قولها في ابطال حقه كما لوتزوجت ثم أقرت ان مطلقها كان راجعها ولا يلزم من قبول انكارها قبول تصديقها كالتي تزوجت فأنه يقبل انكارها ولا يقبل تصديقها . اذا ثبت هذا فان مولاها اذا علم صدق الزوج في رجمتها لم يحل له وطؤها ولا يترويجها ، وان علمت هي صدق الزوج في رجمتها فهي حرام على سيدها ولا يحل لها يمكينه من وطثها الا مكرهة كما قبل طلاقها

(فصل) ولو قالت انقضت عدتي ثم قالت ما المنضت بعد فله رجعتها لانها أقرت بكذبها في مايئبت به حق عليها فقرل اقرارها ولو قال أخبر نني انقضاء عدتها ثم راجبتها ثم أقرت بكذبها في انقضاء عدتها وأنكرت ماذكر عنها وأقرت أن عدتها لم تقض فالرجمة صحيحة لأنه لم يقر بانقضاء عدتها وأنما أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فتبل رجوعها لما ذكرناه

(مسئلة) قال (واذا طلقها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت على مامضي من العدة)

و بهذا قال ابو حنيفة وهر قول الشافي وله قول ثان انها تستأنف العدة لانها طاقة واقامة في حق مدخول بها فاقتضت عدة كاملة كالاولى "

علىشي، سواه ولا يسوغ لاحد المصير الى غيره مع ماعليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عمر وابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة رشي الله عنهم ونمن بعدهم مسروق والزهري ومالك وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل الشام والشانعي وأبو عبيد وغيرهم

(فصل) ويشترط لحالها اللاول ثلاثة شروط

(أحدها)ان تنكح زوجا غيره فلوكانت امة فوطئها سيدها لم تحل لفول الله تعالى (- تى تنكح زوجاً غيره)وهذا ليس بزوج

(الشرط الثاني) أن يكون نكاحا صحيحاً فلوكان فاسدا لم يحلها الوطء فيه و بهذا قال الحسن والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وقال في القديم يحلها وهو قول الحركم وخرجه أبو الخطاب وحها في المذهب لانه زوج فيدخل في عموم النص ولان النبي عَلَيْكَيْنُ لَمَن المحلل والمحلل له فسهاه محالا مع فساد نكاحه

وانما قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واطلاق النكاح يقتضي الصحيح ولذبك لو حلف لا يتزوج فتزوج تزويجا فاسداً لم يحنث ولو حاف ليتزرجن لم يبر بالتزوج العاسد ولائ أكثر أحكام التزويج غير ثابتة فيه من الاحصان والعان والظهار والايلاء والنفقة واشباه ذلك وأما تسميته محللا فلقصد التحليل فيما لايحل ولو أحل حقيقة لما لهن ولا لعن المحال له وإنما هذا كفول النبي

ولذا أنها طلاقان لم يتخلبها اصابة ولا خلوة فلم بجب بها أكثر من عدة كا لو والي بينها أو كالو القائم فسخ نكاحها كالو القضت عدتها ثم نكحها وطلقها قبل دخرله بها، وهكذا الحبكم لوطنقها ثم فسخ نكاحها لهيب في أحدها أو لمنقها تحت عبد أو غيره أو الفسخ نكاحها لرضاع أو اختلاف دين أو غير ذاك لان الفسخ في معنى الطلاق

(فصل) وأن طلقها ثم واجعها ثم طلقها قبل دخوله بها ففيه وواينان؛ أحدهما) نبني على ما مضى العدة نقلها الميمر في وهي اختيار أبي بكر وقول عطا وأحد قولي الشانعي لانهم اطلاقان الم يتخللهما دخول بها فكانت العدة من الاول منهما كما لو لم يرتجعها ولان الرجعة الم يتصل بها دخول فلم يجب بالطلاق منها عدة كما أو نكحها ثم طقها قبل الدخول

(والثانية) تسنأنف المدة قلها ابن منصور وهي أصح وهذا قول طاوس وأبي اللهة وعمرو بن دينار وجار وسعيد بن عبد المزار وأبح ق وأبي ثور وأبي عبد وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال الثوري أجم الفنها، على هذا

وحكى أبو الخطاب عن مالك ان قصد الاضرار بها بنت و لا استأنات لان الله تر الى انما مهل الرجمة لمن أراد الاصلاح بقوله تمالى (وبعواتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا اصلاحا، والذي قصد الاضرار لم يقصد الاصلاح

على الله على القرآن من استحل محارمه وقال الله تمالى (يحلونه عاماً و محرمونه عاماً) ولانه وط. في غير المحارج على غير المحارج على المدينة المرابة وط. الشبهة وعلى هذا لو وطئها بشبهة لم تبح لانه في غير نكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ولو كانت امة فاشــتراها مطلة بــا لم بحل له وطؤهــا في قول أكثر اهل الم وبحتمل ان تحل)

وقال بمض أصحاب الشافعي تحل له لان الطلاق يختص الزوجية فأثر في النحريم بها وقول الله عز وجل (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره)صربح في تحريمها فلا نعول على ماخالفه ولان الفر جلايجوز ان يكون محرما مباحاً فسقط هذا

(الشرط الثالث) ان يطأها في الفرج لما ذكرنا من حديث عائشة فعلى هذا ان وطئها دون الفرج أوفي الدبر لم يحلها لانه على الحل على ذواق العسيلة ولا يحصل الا بالوطء في الفرج وادناه تغييب الحشفة في الفرج وان لم ينزللان أحكام الوطء تتعلق بذواق العسيلة ولا يحصل من غير انتشار

(مسئة) (فان كان مجبوبا قد بقى من ذكره قدر الحشفة فاولجه أحلها وإلا فلا)

وان وطئهازوج مراهق أُحلها في قولهم الا مالكا وأبا عبيدنا نهاةالالايحلهاويروى ذلك عن الحسن لانه وطء من غير بالغ فأشبه وطء الصغير

ولنا ظاهر النص وأنه وطء من زوج في نكاح صحيح فأشبه البالغ ويخالف الصغير فانة لايمكن

الطاقة الاولى شعثت النكاح والرجمة لمت شعثه وقطعت عمل الطلاق فصار الطلاق اشأبي في نكاح غير مشعث مدخول بها فيه فأرجب عدة كالاول وكما لو ارتدت ثم أسلمتثم طانها فاتها تستأنف عدة كذا ههذا ويفارق الطلاق قبل الرجمة فأنه جاء بعد طلاق مفض الى بينونة فان راجعها بم دخل بها ثم طانها فانها تستأنف عدة بغير اختلاف ببن أهل العلم لأنه بالوطء بعد الرجمة صار كالباكح ابتداء اذا وطيء

(فصل) وان خالم زوجته أو فسخ النكاح ثم نكحها في عدَّمها ثم طلقها فان كان دخل مهافعاريها العدة بلا خلاف لانه طلاق في نكاح مدخول بها فيه لم يتقدمه طلاق سواه وأن لم يكن دخل بها بنت على العدة الاولى في الصحيح من المذهب ، وعنه أنها نستأنف العدة وهو قول أبي حنيمة لان النكاح أقرى من الرجمة ، ولو طاقها بعد الرجمة استأنفت العدة فهمثا أولى

وانا أنه طلاق من نكاح لم يصبها فيه فلم تجب به عدة كما لو نكحها بعــد انقضا. عدتهــا وفارق النكاح جديد بعدالبينونة من الاولىولم يوجد فيه دخول فأشبه التزويج بعد قضاء العدة :وأمابذ ؤها على العدة الاولى فلانها أنها تطع حكمها النكاح وقد زال فيعود البها واو أسلمت زوجته ثمأسلم فيعدتها أو أمام هو ثم أسلمت في عدتها رطلقها قبل وطئه أو بمده أو ارتدت ثم أسلمت ثم طبقها فعليها عدة مـناً نفة بلا خلاف لأنه طلاق في نكاح رطي. فيه أشبه الطلاق في النكاح الاول

الوطء منه ولانذاق عسيلته قال القاضي يشترط أن يكون له أثنتا عثمرة سنة لأن من دون ذلك لايمكنه المجامعة ولا معنى لهذا فان الخلاف في المجامعة ومتى أمكنه الجماع فقد وجد منه القصود فلامعنى لاعتبار سن ماورد الشهر عباءتبارها وتقدير مجرد الرأي والتحكم

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (فان كانت ذمية فوطئها زوجها الذي أحامالمطلقهاالمسلم)

نصعليه أحمدوقال هو زوج وبه تجب الملاءنة والفسموبه قال الحسن والزهري والثوري والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وأبن المنذر وقال ربيعة ومالك لايحالها

ولنا ظاهر الآية لانه وطء من زوج في نكرح صحيح تام أشبه وط. المسلم

(فصل) فان كا المجنونين أو أحدهما فؤطانها أحابها ، وقال أبو عبدالله بن حامد لايحلها لأنه لا يذرق العسيلة.

وانا ظهر الآية رلانه وط. مباح في نكاح صحيح أشبه العاقل وقوله (لا يذرق العسيلة)لا يصح فان الجنون إما هو تفطية العقل وليس العقل شرطا في الشهرة وحصول للذة بدليل الهاشم ، لكن ان كان الحجنرن ذاهب الحس كالصروع والغمي عليه لم يحصل الحل بوطئه ولا بوط، مجنو له في هذه الحل لأبها لا تذرق العسيلة ولا تحصل لها اللذة والمل أبن حامد إنما أراد المجنون الذي هذا حاله (فصل) وستى وطي. الرجعية وقلما إن الوط لا تحصل به الرجعة فعليها أن تستأ ف العدة من الوط، ويدخل فيها بقية عدة الطلاق لا تهما عدة أن من رجل واحد فقد اخاتا كما لوطافها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها وله ارتجاعها في بقية العدة الاولى لا نها عدة من الطلاق فاذا مضت البقيسة لم يكن له ارتجاعها في بتية عدة الوط، لا تهما عدان لواحد فأشبه مالوكانا بلافراء ، وتدقفي العدتان جميعا بوضع وتدخل فيها البقية الاولى ولانها عدان لواحد فأشبه مالوكانا بلافراء ، وتدقفي العدتان جميعا بوضع الحل لا نه لا يتبعض وله صاحبتها قبل وضعه لا بها في عدة من الطلاق ، ويحتمل أن لا يتداخلا لا به المحل لا نه لا يتبعض وله صاحبتها قبل وضعه لا بها في عدة من الطلاق ، ويحتمل أن لا يتداخلا لا بها من جنسين ، فعلى هذا الصبر معتدة من الوط، خاصة ، وهل له رجعتها في مدة الحل أنها جميعا ، ويحتمل ترجيبهما فيا إذا حملت من وط طقها حاملا ثم وطنها نقصت عدتها بوضع الحل منهما جميعا ، ويحتمل أن تستأنف عدة الطلاق ، ولوط قها حاملا ثم وطنها نقصت عدتها بوضع الحل في هذه الصورة بكل نا تستأنف عدة الطلاق ، ولوط قها حامل كاعلى مادكرنا ولا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشانعي في هذا الفصل كاعلى مادكرنا ولا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشانعي في هذا الفصل كاعلى مادكرنا ولا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل

ألا يكون هونا اخلاف وكرط، في عليها أو زئمة لا تحس برطة، فيد في أن لا تحل بهذا لما ذكرنا وحكاء أبن المدر وشحته ل حصول الحل في ذلك كله لعمر م "لص ، قان وجد على فراشه امن ة فظها أجنبية أو ظنها جاريته فرمثها قذا هي امرائه أحلها لانه صادف لكنا صحيحا، رنو وطنها فأفضاها أو وطنها وكنها فأفضاها أو وطنها وكنه لانه لم يحل لانه لم يذق عسبلنها ومحتمل أن تحل لهموم الآية

(فصل) فان كان خصيا أر مسلولا أو موجرها حلت برطة، لانه بطأ تنافحل ولم ينقد إلا الانزال وهو غير معتبر في لاحلال وهذا قول الشانعي، قال أبو بكر وقد روي عن أحمد في الخصي أنه لا يحلما فان أباط لب سأنه عن الم أة تنزه ج الخصي تستسل به قال لا حتى تذرق العسيلة ، قال أبو بكر والعمل على مار واه بهنا أنها نحل ووحه الارل أن الخصي لا يحصل منه الوط ولاتنال لذة الوط فلا بذوق العسيلة بالإنجاب المنافعة فلا بذوق العسيلة بالأحلال بوطئه كالوط من غير الذا ارادل الراحل الرشاء الله حصول الاحلال به الان يحصل وط المراحق الذي لا يحصل منه الأنوال ولذلك تحل المراحقة التي لا يتصور منها الانوال ولذ يحصل وط كذلك ها في الذي عموم الاية عنه أن لا لذرق العسيلة إذا حصل منه الانتشار كفير البالغ ولدخوله في عموم الاية .

(مـ يُمَة) (وأن وطيمها في الدبر أو وطيت بشبهة أو بملك يمين لم تحل) لان الوطء في الدبر لا تذوق به العـ بلة والوط. بالشبهة وبملك اليمين رط. من غيرزوج الا يدخل (المغني والشرح الكبير) (٣٣) ﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا طلقها ثم أشهد على المراجمة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم نكحت من أصابها ردت اله ولا يصدبها حتى تنقضي عدتها في احدى الروايسين ، والاخرى هي زوجة إلثاني)

وجالة ذلك أن زوج الرجابة أذا راجعها وهي لا تعلم صحت المراجعة لأنها لا تفقر الى رضاعاً فلم تفتقر الى علمها كالملاقها فأذا راجعها ولم تعلم فانقضت عدتها ثم تزوجت ثم جا. وادعى أنه كان راجعها قبل انقضاء عدتها وأذام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن نكاح الثاني فاسد لامه تزوج أحمى فق غيره وترد الى الاول سوا، دخل بها الثاني أو لم يدخل بها .هذا هو الصحيح وهومذهب أكثر الفقهاء منهم أنثوري والشائعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي ردوي ذلك عن على رضي الله عنه

وعن أبي عبد الله وحمه الله رواية ثانية ان دخل بها شاني فهي امرأته ويطل نكاح الاول روي ذلك عن عمر بن المطاب رضي الله عنه وهو قول ماللك و وي معناه عن سدهيد بن المسيب وعبد الرحمن بن الفاسم وذاتم لان كل واحد منهما عقد عليها يهي ممريجرز له المقدد في الظلم هوم الثاني مزية الدخول فقدم بها

في عموم قوله تعالى (حتى تنكح زرجا غبره) فنبقى على المنم

(فصل) قار وطئها في ردته أو ردتها لم بحلها لانه ان عاد إلى الاسلام فقد وقع الوط في نكاح غير تام لا نعقاد سبب البينونة ال لم قدلم في العدة الم بصادف لوط، بكا عار هكذا لوا ملم أحد الزوجين فوطئها الزوج قبل اسلام الآخر لم محلها الذلك

﴿ مَدَّهُ ﴾ ﴿ وَأَنْ وَطَهُمَا زُوجِهَا فِي حَيْضَ أَوْ نَمَاسَ أَوْ آخِرِهَا وَقَالَ أَصْحَابِنَا لَا يُحْلِّهَا ﴾

اشتراط أصحابا أن يكون الوط. حلالا فعلى قولم أن وطئها في حيض أو نفاس أواحرام أو صيام فرض من أحدهما أو منهالم تحل ، وهو قول مالك لانه وط. حرام لحق الله تعالى فلم يحصل به الاحلال كوط المرتدة ، وظاهر النص حلما وهو قوله تعالى احتى تنكح زوجا غيره وهذه قد نكحت زوجا غيره وأيضا قوله عليه الدلام د حتى تذرقي عديلته ويذوق عديلتك ، وقد وجد ولانه وط. في ذكاح صحبح في محل الوط على سبيل ليمام فأحلها كالوط المباح وكالو وطئها وقد ضق وقت الصلاة أو وطئها مربضة بضرها لوط وهذا أصح أن شا. ألله تعالى وهو قول أبي حنيفة ومذهب الشانعي ، فأما وط المرتدة فقد ذكرناه وأشرنا إلى الفرق

(فصل) فان تزوجها مملوك ووطئها أحلها وبذلك قال عطا. ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا تُملم لهم مخالفاً لإنه دخل في عموم النص ووطؤه كوط. الحر

ولما أن الرجمة قد صحت أزوجت عي زوجة الاول نلم يصح نكاحها كالولم بطاقها عاذا ثبت هذا غان كان الثاني مادخل بها فرق ببنهما وردت الى الاول ولا شيء على الثاني وان كان دخل بها فاها عليه مهر المن لان هذا وط. شبهة ع وتعتد ولا نحل للارلحني تنقضي عدتها منه ع وان أقام البينة قل دخول الثني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهو احدى الروابتين عن ماهك ع وأما ان تزوجها مع عليهما بالرجمة أو علم أحدهما فالنكاح باطن بغير خلاف والوط. محرم علي من علم منهما وحكه حكم الزاني في الحد وغيره لائه رطيء اممأة غيره مع علمه ع فأما ان لم يكن لمدعي الرجعة بينة فأنكره أحدهما لم يقبل قوله ولكن ان أنكراه جميعا فالنكاح صحيح في حقهما وان اعترفا له بالرجمة ثبت والحكم فيه كالو قامت به البينة سوا، ع وإن أفر له لزوج وحده فقد اعترف بفسادتكا مه فتبين منه وعليه مهرها إن كان بعد المدخول أو نصانه ان كان قبله لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولا تدلم المرأة الى المدعي لامه لايقبل قول الزوج الثاني عليها وانها يلزمه في حقه ويكون الفول قولما وحل هو مع عنها أولاغ على وجبين عرائص حبح أمها الانستجاف المنها لو أقرت لم يقبل المراوج في فسيخ أملاح الراب على الزوج في فسيخ المراق الم المراق الحلى الزوج في فسيخ الكل قولما الما يقبل على المراق الحرائ الميرف المراق وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في فسيخ الكاح الان قولما الما يقبل على الزوج في فسيخ الكاح الان قولما الما يقبل على الزوج في فسيخ الكاح الان قولما الما يقبل على المراق الما يقبل على الزوج في فسيخ الكاح الان قولما الما يقبل على المراق على

(أحدها الابستحلف اختاره الفاضي لأنه دعوى في النسكاح علم يستحلف كا لو ادعى زرجية اصأة فأنكرته

(مسئة) وان طق العبد زوجة اثنتين لم تحل له حتى تنكح زوج اغيره سوا عقا أو بقيا على لوق)
وجلة ذلك أن الطلاق مستبر بالرجال ذاذا كان الزوج حراً فطلاة اثلث حرمت عليه حتى تنكح أمة وان كان عبداً فطلاقه الذنان حرة كانت زوجته أو أمة فاذا طاق اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره روي ذلك عن عمر وزيد وابن عبداس ، وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعي واستحلق وابن المندر ، وفيه رواية أخرى أن الطلاق بالنسا. وقد ذكرنا ذلك في كتاب الطلاق من المختار أن الطلاق بالرجال والتنزيع عليه . فعلى هنذا إذا طلقها اثنت بن حرمت عليه بالطلاق تحريما لا ينحل إلا بنوج وإصاة رام بوجد ذلك فلا يزمل التحريم ، هذا ظاهر المذهب بالطلاق تحريما لا ينحل إلا بنوج وإصاة رام بوجد ذلك فلا يزمل التحريم ، هذا ظاهر المذهب الملوكين إذا طافها تطليقتين عم عنقا فله أن يتزوجها وقال لاأرى شيئا يدفعه وغير واحد يقول به أبو المله وجار وسعيد بن المسيب رواه الامام أحد في المسند وأكثر الروابات عن أحد على الأولوقال في خريمها عليه جيد وحديث ابن عباس برويه عمر و بن مغيث ولا أعرفه وقال حديث ابن المبارك من أبو حسن هذا إلذ حل صخرة عظيمة منكراً المذا الحديث ، قال أحد أما أبو حسن هذا إلى المبرك من أبو حسن هذا إلا حديث أمن أبو حسن هذا إلا حديث أبن المبارك من أبو حسن هذا إلا دهرة عظيمة منكراً المذا الحديث ، قال أحد أما أبو حسن المبارك من أبو حسن هذا إلا حدة عظيمة منكراً المذا الحديث ، قال أحد أما أبو حسن

(والثاني) يـ :حلف قال القاضي وهوقول الحرقي لعموم قوله عليه السلام « ولكن اليمين على المدعى عليه ﴾ ولانه دعوى فيحق آدمي فيستحلف فيه كلمال فان حاف فيمينه على افي العلم لانه على نفي فعل الغير فان زال نكاحه بطلاق أو فسخ أو موت ردت الى الاول من غير عقد لان المنع من ردها أيًا كان لحق الناني فاذا زال زال المانع وحكم بإنها زوجة الاول كما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراء عنق عايه ولا يلزمها للاول مهر بحال وذكر الفاضي أن علبها له مهراً وهو قول بعضأصحابالشافعي لامها أقرت أنها حالت بينه و ببن بضعها بنبر حق فأشبه شهود الطلاق اذا رجعوا

وانا أن ملكها استقر على الهر فلم برجع به عليها كالوارتدت أو أسلمت أو قنات نفسها فان مات الاول وهي في نكاح الثاني فينبغي أن ترثه لافراره بزوجيتها أو اقرارها بذلك ، وإن مانت لم يرثها لانها لانصدق في ابطال ميراث الزرج الثاني كالم تصدق في ابطال نكاحه، ويرثها لزوج شاني لذلك وإن مات الزوج الثاني لم ترئه لانها تنكر صحة نكاحه فتنكر ميرانه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طاقها الله او انقضت عدتها منه ثم أتنه فدكرت أنها نكحت من أصابها ثم طلقها أو مات عنها والقضت عدتها منه وكان ذلك ممكما فله أن ينكحها الماكان يعرف منها الصدق والصلاح وان لم تكن عنده في هذه الحال لم ينكحها حتى بصح عند دقولها) وجملة ذلك أن المطلقة المبتوتة اذا مضى زمن بعد طلاقها يمكن فيه انقضاء عدتين بينهما نكخح

فهوعندي مروف واكر لاأعرف عروين فيت، قال أبه بكر ارضح الحديث فالممل عليا وان لم يصم فالعمل على حديث عمّاز وزيدريه أقول قل أحمد ولوطانق عبد زوجنه الامة نطيقة بين ثم عنق واشتراها لم أيحل لهولوتزوج وهو عبد فلم يطلفها أو طلقها واحدة ثم عنق فله عليها ثلاث تطليقات أوطلقنان انكان طلقها واحدة لانه في حال الطلاق حر فاعتبر حالة حينئذ كإ يستبر حال المرأة في المدة عين رجودها ولو تزوجها وهو حركائر فسبي والمترق ثم أسلما جيما لم يلك الاطلاق العبيد اعتباراً ممانه حين الطلاق ولو طلها في كفره واحدة وراجعها ثم سي واسترق لم علك إلا طفةواحدة؛ لوطلقها في كفره طلفتين ثم استرق فأراد النزوج مها جاز را، طقة واحدة لان الطلقتين وقمنا غير محرمتين فلا يتغير حكمهما عا يطرأ بعدهما كا أن الطاهتين من العبد لما وقعتا محرمتين لم يتغير ذلك بالعنق بعدهما

﴿ . سَنْلَةً ﴾ ﴿ وَإِذَا غَابِ عَنِ مَطَلَقَتِهِ نَاتَتِهِ فَذَ كُرَّتَ أَنَّهَا نَكْحَتُ مِنْ أَصَامِهَا وَالْفَضْتُ عَدَّتِهَا منه وكان دلك محدنا فله نكاحها اذا الب على ظنه صدقها وإلا فلا)

وجملة ذلك أن المطلقة المبتوتة إذا مضى بعد طلافها زمن عكن فيه انقضا. عدتين ينها نكاح ووطء فأخبرته بذلك وغاب على ظه صدقها اما بأمانتها أو مخبر غيرها ممن يعرف حالها فله أن ورط، فأخبرته بذلك وغاب على ظنه صدقها إما لمهرفته بأمانتها أو بخبر غبرها ممن بعرف حالها فله أن يزوجها في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والاوزاعي والنوري والشافي وأبو عبيدوأصحاب الرأي وذلك لان لمرأة مؤتمنة على نفسها وعلى ماأخبرت به عنها، ولا سبيل إلى معرفة هذه الحال على الحقيقة إلا من جهتها فيجب الرجوع الى قولها كما لو أخبرت بانقضاء عدتها ، فأما إن لم يعرف ما يغاب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها ، وقال الشافعي له نكاحها لما ذكرنا أولا والورع أزلاينكهما ، ولما أن الاصل التحريم ولم يوجد غلبة ظن تنقل عنه فوجب البقاء عليه كما لو أخبره فاسق عنها

(فصل) واذا أخبرت أن الزوج أصابها فأنكر فالفول قولها في حلها للاول والقول قول الزوج في المهر ولا يلزمه إلا نصفه اذا لم قر بالخلرة بها ، فإن قال لزوج الاول أنا أعلم أنه ماأصابها لم بحل له مكاحها لانه يقر على نفسه بتحر عها ، فإن عاد فاكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فها بينه وبين الله تعلى لان الحل والحرمة من حقوق الله تعالى فاذا علم حلها له لم تحرم بكذبه وهذا مذهب الشافعي ولانه قد يعلم مالم يكن علمه ، ولو قل ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حلها له خبر بفاب على ظله صدقه لاحقيقة العلم

(فصل) واذا طقها طلاقاً وجعباً وغاب وقضت عدتها و أرادت التزوج فقال وكما توقفي كيلا يكرن راجمك لم يجب عليها التوقف لان الاصل عدم الرجعة و-ل النكاح فلا يجب عليها التوقف لان الاصل عدم الرجعة و-ل النكاح فلا يجب

ينزاجها في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والاوزاعي والأورى والشافهي وابوعبيد واصحاب الرأي والله قول عامة أهل العلم منهم الحسن والاوزاعي والأورى والشافهي وابوعبيد واصحاب الرأي و الله والله على المقيقة والله المراة والله وا

و لما أن الاصل التحريم ولم بوجاء علية ظن تقل عنه فوجب البقاء عليه كالوأخبره قامق عنها (فصل) اذا أخبرت أن الزوج أصابها فأنكرها فالفول قولها في حلما للاول والقرل قول الزوج في المهر ولا يلزمه إلا نصفه إذا لم يقر بالخلوة بها فان قال الزوج الاول أنا أعلم أنه ما أصابها لم بحل له نكامها لائه يقر على نفه بتحريبها فان عاد فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين نها ينهو ببن الله تمالى ، فذا علم حلمها لم نحرم بكذبه ، وهذا مذهب الشافعي ولانه قد يعلم مالم يكن علمه ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حلمها له خبر فلمب على ظنه صدقها لاحقيقة العلم (فصل) إذا طلقها طلاقا رجعياً وغاب نقضت عدنها وأرادت التزوج فقل وكيله توتفي كيلا يكوز راجعلت لم بجب عليها التوقف لان الاصل عدم لرحقة وحل النكاح ، فلا بجب الزوال عنه بأمن مشكوك فيه ولانه لو وجب عليها التوقف في هذه الحال لوجب عليها التوقف قبل قوله لأن احتمال الرجعة موجود سواء قال أو لم يقل فيفضى إلى تحريم النكاح على كل رجعية غاب زوجها أبداً

مشكوك فيه ، ولانه أمر لو وجب عليها النوقف في هذه الحال لوجب عليها التوقف قبل قوله لان احتمال الرجمة موجود سوا. قال أو لم يتل فيفضي الى تحربم النكاح على كل رجمية غابزوجها أبداً

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابني ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم يجزالمقد لان الخبر المربح للعقد قد زال فزالت لاباحة وان كان بعد ماعقد عليها لم يقبل لان ذلك ابطال اللعقد الذي لزمها بقولها فلم يقبل كا لو ادعى زوجبة المرأة فأفرت له بذلك ثم رجعت عن الاقرار

كتاب الإيلاء

الايلا. في اللغة الحاف يقال آلى يولي إيلا. والية وجمع الألية ألايا . قال الشاعر : قليل الألايا حافظ ليمينه اذا صدرت نالالية برت

ويقال تألى يتألى وفي الخبر « من يتأل على الله يكذبه » فأما الايلا. في الشرع فهو الحلف على ترك وطء المرأة والاصل فيه قول الله تعالى (الذين بؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر / وكان أبي بن كعب وابن عباس يقرآن يقسمون

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمولي الذي يحلف بالله عزوجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر) وجماته أن شررط الايلاء أربعة : أحدها أن يحلف بالله تعالى أو بصنة من صنانه ولا خلاف

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابي ثم رجعت عن ذلك قبل أن يمقد عليها كم بجر العقد لان ذلك لان ذلك لان ذلك لان ذلك بعد العقد عليها لم يقبل لان ذلك الحبر المبيح العقد عليها لم يقبل لان ذلك العالم العقد الذي لزمها بقولها فلم يقبل كما لو ادعى زوجية امرأة فأفرت له بذلك ثم رجعت عن الاقرار

(كتاب الايلاء)

الابلاء في الله، الحلف، يقال آلى يولى إيلا. وألية وجمع الألية ألابا. قال الشاءر قليل اللابا حافظ ليمينه إذا صدرت منه الألية برت ويقال تألى يتألى وفي الخبر « من يتأل على الله يكذبه »

﴿ مسئلة ﴾ (وهو الحلف على ترك الوطء في موضوعالشرع والاصلفيه قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تر ص أربعة أشهر وكان أبي بن كعب وابن عباس يقرآن يقسمون)

(مسئلة) (وبشترط له أربعة شر وط احدهما)الحلف على نرك الوط في القبل لانه الذي يحصل الضرو به فان تركه بفير يمين لم يكن موليا) لان الابلاء الحلف

بين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلا. ، فأما ان حلف على ترك لوط. بغير هذا مثل أن حلف طلاق أو عناق أو صدقة لمال أو الحج أو الظهار نفيه روايتان احداهما) لا يكون موليا وهو قول الشافعي القديم (والرواية الثانية) هو مول ، وروي عن ابن عباس أنه قال كل يمبن منعت جماعها فهي إيلاء وبذلك قال الشعبي والخمي ومالك وأهل الحجاز را ثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشافعي وأبو أور وأبو عبيد وغيرهم لانها يمين منعت جماعها فكمانت إيلاء كالحلف بالله ولان مليق الطلاق والعتاق على وطنها حاف بدايـل أنه لو قال متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ثم قال إن رطنيك فأنت طالق طلقت في الحال ، وقال أبر بكر كل يمين من حرام أو غيرها يجب بها كفارة بكون الحالف بها مولياً وأما الطلاق والعناق فليس الحلف به إبلا. لأنه يتعلق به حق آدمي و ما أوج ب كفارة نعلق بها حق الله تعالى: والروابة الاولى هي المشهورة لان الايلا. المطبق أنما هو القسيرولهذا قرأ أبي وابن عباس ية حمون مكان بولون ، ودبي عن ابن عباس في تنسير يولون قال محافون بالله هكذا ذكره الامام أحمد عن المعايق شرط ايس بتسم ولهذا لايؤتي فيه بحرف تمسم ولابجاب بجرابه ولا يذكره أهل العربية في باب الفسم فلا يكون إيلا. وأنما يسمى حلفا نجرِزاً لمشاركته القسم في المصنى المشهور في القسم وهو ألحث على الفعل أو المنع منه أو توكيد الخبر والكلام عند اطلانه لحقيقته ويدل على هذا

﴿ مسئلة ﴾ (فان تركه مضرا بهامن غير عذر فهل تضرب لهمدة الا بلا ، ويحكم عليه بحكمه ?على روايتين) أما اذا تركه لعذر من مرض أو غيبة أو نحوه لم تضرب له مدة والا ففيه روايتان (احداها) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطئها والا دعي بعدِها الى الوطء فان امتنع منه أمر بالطلاق كمايفعل في الايلاء سواء لانه أضربها بترك الوطء في مدة الايلاء فيلزم حكمه كما لو حلف ولان ما وجب أداؤه اذا حلفعلي تركه وجب أداؤه إذا لم يحلفكا لنفقة وسائر الواجبات، يحققه أن اليمين لا تجمل غير الواجب واجبا أذا حاله على تركه فوجوبه ممها يدل على وجوبه قبلها ولأن وجوبه فيالايلاء أنما كان لدفع حاجة المرأة وازالة الضرر عنها وضررها لا يختنف بالا يلاء وعدمه فلا مختلف الوجوب، فان قيل فلا يبقى للايلاء أثر فلم أفردتم له بابا في قلنا بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتعلق الحكم به وأن لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفينا بدلالنه وأذا لم يوجد الايلاء احتجنا الى دليل سواه يدل على المضارة فيعتبر الايلاء لدلالته على المقتضى لالعينه (والثانية) لاتضرب له مدة وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بمول فلا تضرب له مدة كما لو لم يقصد الاضرار ولان تعليق الحكم بالايلاء يدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر و ليس امتناعه باليمين أقوى من امتناعه بقصد الضرر لانه عتنع بقصد الضرر و لمزومه الكفارة فلا يصح الالحاق اذا لم يحلف بما أذا حلف لقوة المانع والله أعلم

قول الله تعالى (فان فاؤا فان الله غفور رحيم) وأعا يدخل الغفران في اليمين بالله ، وأيضا قول النبي علي الله ، وقوله و ان الله بنها كم أن تحانوا بآ بائكم » قات عالمه ، وإن سلسنا أن غير القسم حلف لكن الحاف باطلانه اعا ينصر ف المحافسيم وإعاي صرف إلى غير الفسم بدليل ، ولا خلاف أيه أن القسم بغير الله تعمل وصفائه لا يكون إيلا . لانه لا يوجب كفارة ولا شيئا عنم من الوط ، فلا يكون إيلا كالخبر بغير الله سم ، وإذا قلنا بالرواية الثانية فلا يكون موليا إلا أن يحلف بما يلزمة بالحنث فيسه على صوم سنة أو الحج أو صدقة فهذي حر أو فأنت على كظهر أي أو فأنت على كظهر أي أو فأنت على حرام أو ظله على صوم سنة أو الحج أو صدقة فهذا بكون إيلا الله بلزمه بوطنها حتى عنمه من وطنها خوفه من وجه به وإن قال إن وطنتك فأنت زانية لم يكن موليا لانه لا يلزمه بالوط ، حتى ولا يصير قاذفا بالوط ، لان وان قال ان وطنتك فله على صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه فلا يلزم بالذر كالو قال ان وطنتك الله على صوم أمس وان قال ان وطنتك المه على أن أصلى عشر من ركه كان موليا فله على أن أصلى عشر من ركه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكه كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أصلى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أملى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أملى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أملى عشر من وكمة كان موليا فله على أن أملى عشر من وكمة كان موليا فله كان موليا فلو كان موليا فله كان موليا فله كله كان موليا فله كان موليا ف

وقال أبرحنيفة لايكون موليا لان الصلاة لايتعلق مها مال ولا تتعلق بمال الا بكون الحالف لها موليا كرفو قال از وطانتك فله على أن أمشى في السوق

﴿مُسَّنَاةً﴾ (وأن حلف على ترك الوطِء في الدبر أودون الفرج لم يكن مولياً)

لأنه إذا حلف على ترك الوطء في الدبر لم يترك الوطء الواجب عليه ولاتتضررالمرأة بتركه لانه وطء محرم وقد اكد منع نفسه بيمينه وكذلك ان حلف على ترك الوطء دون الفرج لا به لم يحلف على الوطء الذي يطالب به في الفيئة ولاضرر على المرأة في تركه

(مسئلة) (وان حلف لا مجامعها الا جماع سواء ير يد جماعاضعيفالا يز بدعلى النقاء الحتانين لم يكن مولياً) لانه يمكنه الوطء الواجب عليه من غير حنث وان قال أردت وطأ لا يبلغ النقاء الحتانين فهومول لانه لا يمكنه الوطء الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وكذلك ان أراد به الوطء في الدبر أو دون الفرج في كذلك وان لم يكن له نية فليس بمول لانه محتمل فلا يتعين ما يكون به موليا، وان قال والله لا جامعتك حجاع سوء لم يكن موليا بحال لانه لم يحلف على ترك الوطء أنما حلف على ترك صفته المكروهة.

﴿ مسئلة ﴾ (واذاحلف على ترك الوط الله الانجتمل غير الكفظ الصريح وقوله لاأدخات ذكري في فرجك وللبكرخاصة لاافتضضتك لم يدبن فيه)

وجملته أن الالفاظ التي يكون بها موليا تنقسم ثلاثة أقسام :

(أحدها) ماهو صريح في الحكم والباطن جميها كقوله والله لا أبيكك ولا أدخل أو أغيب

(المغني والشرح الكبير) حكم ما لوحاف على توك الوطء أكثر من أربعة أشهر ٥٠٥

ولنا أن الصلاة تجناج الى الما. والسترة وأما المشي في السوق نقياس المذهب على هذه الرواية أنه يكون موليا السلاة تحناج الى الما. والسترة وأما المشي في السوق نقياس المذهب على هذه الرواية أنه يكون موليا أنه يلزمه بالحنث في هذا النذر أحد شيئين : إما الكفارة وإما المشي نقد صار الحنث موجبا لحق عليه فلى هذا يكون موليا بذر فعل المباحات والمعاصي أيضا فن نذر المعصية موجب الكفارة في ظاهر الذهب ، وان سلمنا فالفرق بينهما أن المشي لا يجب بالنذر بخلاف مسئلتنا ، واذا استشى في يمبنه لم كن موليا في قول الجميع لأنه لا يلزمه كفارة بالحنث فلم يكن الحنث موجبا لحق عليه وهذا إذا كانت المين بوقد نقالى أوكانت عينا مكفرة ، فأما الطلاق والعتاق فن جمل الاستشا، فيهما غير مؤثر فوجوده كعدمه ويكون موليا بهما ضواء استثنى أو لم يستثن

(فصل) [الشرط الثاني] أن يحلف على ترك الوط أكثر من أربعة أشهر وهذا قول ابن عباس وطوس وسعيد من جبير وماقك والاوزاعي والشاني وأبي ثور وأبي عبيد ، وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأبي ادا حلف على أربة أشهر فما زاد كان موايا وحكى ذلك القاضي أبو الحسين رواية ما زاد ، وقال النخمي أحمد لانه ممتب من الوط بالمين أوبهة أشر في كان وليا كا او حلف على ما زاد ، وقال النخمي وقدادة و عاد وابن أبي ليبي وإسعاق : من حلف على ترك الوط ، في قبيل من الاوقات أو كشير وثركها أربعة أشهر فهوم لل لفول الله تمالي (للذين يؤلون من نسائهم توبيص أربعة أشهر) وهذا مول قان الايلاء الحلف وهذا حاف

أُو أُولِج ذَكري في فرجك ولا افتضضتك للبكر خاصة فهذه صريحة لا يدين فيها لانها لا تحتمل عبر الايلاء.

(اقسم الثاني) صربح في الحكم ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وهي عشرة الفاظ لاوطئنك ولا علمتك ولا باضعتك ولا باختسات علم ولا باضعتك ولا باغتسات ولا اختسات ولا باضعتك ولا باغتسات منك فهذه صريحة في الحكم لا بها تستعمل في العرف في الوط، وقد ورد القرآن ببعضها فقال سبحانه (ولا تباشر وهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال (ولا تباشر وهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال (من قبل أن عموهن) وأما الجماع واوط، فها أشهر الالفاظ في الاستعال فلو قال أردت بالوط، الوط، بالقدم وبالجماع الحسام وبالاصابة الاصابة باليد دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحكم لانه خلاف الظاهر والعرف وقد اختلف قول الشافعي فيما عدا الوط، والجماع من هذه الالفاظ فقال في موضع ليس بصريح في الحكم لانه حقيقة في غير الجماع وقال في لا باضعتك ليس بصريح لانه يحتمل أن يكون انتقاء البضعتين البضعة من البدن بالبضة منه فان النبي عيشية قال في موضع من هذه والمناه المضعتين البضعة من البدن بالبضة منه فان النبي عشية قال النبي عشية في في في المناه منه منه فان النبي عشية قال في مضعة من النبي عشية منه فان النبي عشية قال في مضعة منه فان النبي عشية قال في مضعة منه فان النبي عشية هنه قان النبي عشية قال في في في المناه عنه في المناه المناه بضعة من المناه بالمنه بضعة منه فان النبي عشية قال في في في المناه بضعة منه فان النبي عشية قال في في في المناه بضعة منه فان النبي عشية قال في في في المناه بضعة منه فان النبي عشية قال في في المناه بضعة منه فان النبي عشية في في المناه بضعة منه فان النبي عشية في في المناه بضعة منه فان النبي عشية في المناه المناه بالمناه المناه بالمناه المناه المناه

(الجزء الثامن)

(المغني والشرح الكبير)

ولما أنه لم يمنع نفسه من الوط. باليمين أكثر من أربعة أشهر فلم بكن موليا كا لو حلف على ترك قبلنها ، والآية حجَّة لنا لأنَّه جمل له تربص أربعة أشهر فاذا حلف على أربعة أشهر أو مادونها فلا معنى التربص لان مدة الايلا. تنقضي قبل ذلك ومع القضائه ، وتقدير الترص بأربعة أشهر يتنضى كونه في مدة تناولها الايلا. ، ولان الطالبة أنما تكون بعد أربعة أشهرِ فاذا انقضت المدة بأربعة مُما دون لم تصح المط لبة من غير اللاء. وأبر حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على تو لهم في الفيئة انها تكون في مدة الأربعة أشهر وظاهر الآيةخلامه فان الله تعالى قال (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعــة أشهر فان فادوا) نعقب الذي. عقيب المربص بفاء الته قيب فيدل على تأخرها عنه

اذ ثبت هذا فحكي عن ابن عباس ان المولي من محلف على ترك الوط. أبدا أو مطلقا لانه اذاحلف على مادون ذلك أمكنه النخاص غير حنث لم يكن مو ليا كالوحلف لاومائها في مدينة بعينها

ولنا أ، لا مكنه التخاص بعد التربص من يمينه بفسير حنث فأشبه المطاءة مخسلاف العين على مدينة معينــة قاله يكن النخاص بغير الحنث، ولان لأربعــة الأشهر مدة تنضر و المرأة بتأخـير الوط، عنها فاذا حلف على أكثر منها كان موليا كالأبد . ودابل الوصف ماروي أن عمر رضي الله نه كان يطرف أيلة في المدينة فدرم أمرأة تفول

ولنا أنه مستعمل في الوطء عرفا وقد ورد ببهضه القرآن والسنة فكان صرمحا كافظ الوطء والجماع وكونه حقيقة في غير الجماع لا يبطل بلفظ الوطء والجماع وكذلك قوله فارتنك وسرحنك في الفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صريحة في الفاظ الطلاق مع كونها حقيقة في غيره، وأما قو له باضعتك فهو مشتق من البضع ولا يستعمل هذا اللفظ في غيرالوط، فهو أولى أن يكون صريحًا من سائر الالفاظ لانها استعمل فيغيره وبه قال أبوحشفة

(القسم الثالث) مالا يكون موايا فيها الا بالنية وهو ماعدا هذه الالفاظ بما يحتمل الجماع كقوله والله لانجمع رأسي ورأسك شيء لاساقف رأسي رأسك لاسوءنك لاغيظنك لنطوان غيبتي عنك لامس جلدي جلدك لاقربت فراشك لاآويت ،مك لانهت عندك فهذ. ان أراد بها الجاع واعترف بذلك كان موليا والا فلا لان هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجماع كظهور التي قباما ولم يرد النص في استعالها فيه الا أن هـذ. الالفاظ. منقسمة الى ما يفتقر الى نية الجماع والمدة معــاً وهي قوله لاســوءنك أولاغيظنك أولنطولن غيبتي عنك فلا يكون موليا حتى ينوي ترك الجاع في مدة تزيد على أربعة أشهر لأن غيظها يوجد بترك الجماع فيما دون ذلك وسائر الالفاظ يكون موليا بنية الجماع فقط فان قال والله لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن موليا لان الوطء الذي تحصل به الفيئة يحصل بدون إيلاج جميع الذكر فان قال والله لا أولجت حشفتي في فرحك كان موايا لان الفيئة لا تحصل بدور ذلك (الشرطالثاني) أن محلف بالله أو بصفة من صفاته ، ولا خلاف بين أهل العلم في ان الحلف بذلك إيلا. . فسأل عمر نسا.: كم تصبر المرأة عن الزوج ? هقلن شه. بن وفي الثالث يقل الصبر وفي الرابع ينفد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد اللاتحبسوا رجلا عن امرأنه أكثر عن أربعة أشهر

(فصل) راذا عاق الایلاه بشرط مستحیال کتوله : و الله لا وطنت حتی تصعدی المها أو تقلبی المجر ذهبا أو یئیب الفراب فهو مول لان معنی ذلك ترك وطنها فان ما براد احالة وجوده یماق عل المستحیلات قال الله تعالی فی الكفار (ولا یدخلون الجنة حتی یلج الجمل فی سم الحیاط) ومعناه لا یدخلون الجنة أیدا ، وقال بعضهم

إذا شاب الغراب أنيت أهلى وصار القار كالبن الحليب

وان قال والله لاوطئنك حتى تحبيلي فهو مُول لان حبلها بغير وطء مستحيل عادة فهو كممود السهاء ، وقال القاضي وأبو الخطاب وأصحاب الشافعي ايس بمول الا أن تكوز صغيرة يغلب على الظن أنها لانحيل فيأرحة أشهر أو آيسة فأما ان كانت من ذرات لاقراء فلا يكون موليا لانه يمكن حملها عقال القاضي واذا كانت الصغيرة بفت تسع سنين لم يكن موليا لان حملها ممكن

(مسئلة) (مان حلف بنذر او عتق أوطلاق لم يصر مولياً في الظاهر عنه وعنه يكون مولياً)
إذا حلف على ترك الوط، بغير اسم الله تعالى وصفة من صفاته مثل ان حلف بطلاق أو عتاق أوصدقة المال أو الحج أوالظهار ففيه روايتان:

[احداهم] لا يكون مواياً وهو قول الشانعي القديم

(والراية الثانية) هو مول ، وروي عن ابن عباس أنه قال كل بمين منعت جماعها فهي إيلا. وبذلك قل الشعبي والنخعي وسائك وأهل الحجاز والزوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشانعي وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم لأنها بمين منعت جماعها فكنت إيلا. كالماب بالله تعالى ولان تعابى الطلاق والعناق حلف بدلبل أنه لو قل متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثم قل ان وطئتك فأنت طالق طاقت في الحال ، وقال أبو بكر كل بمين من حرام أو غيرها تجب بها كفارة يكون الحالف بها موليا وأما الطلاق والعتاق فايس الحلف به إيلا، لأنه يتعاق به حق آدمي وما أوجب كفارة تعلق به حق الله تعالى .

(والرواية الأولى) هي المشهورة لان الايلاء المطاق أما هو القسم ولهذا قرأ أبي وابن عباس (يقسمون) بدل يؤلون وروي عن ابن عباس في تفسير (يؤلون)قال بحالفون باللهذكر والامام أحمد والتعليق بشرط ليس بقسم ولهذا لا يؤلى فيه محرف القسم ولا يجاب بجوابه ولا فدكره أهل العربية في باب

ولنا أن الحل بدون الوط مستحيل عادة فكان تعليق اليمين عليه إيلاء كصعود السهاء ودال استحالته قول من م (أنى يكون لي غلام ولم يمسني بشر ولم أك بغيا ?) وقولهم (باأخت هارونا ما كان أبوك أمناً سوء وما كانت أملك بغيا) ولولااستحالته لما نسبوها إلى البغاء اوجودالولد وأدا قول عمر رضي الله عنه :الرجم حق على من زنا وقد أحصن إذا قامت به البينة أوكان الحل أوالاعتر ف ولان العادة أن الحبل لا يوجد من غير وطو قان قالوا يمكن حبابا من وط، الغير أو باستدخال من قلمنا أما الاول فلا يصح قائه لو صرح به فقال لا وطنتك حتى تحبلي من غيري أو ما دمت في نكات قلمنا أما الاول فلا يصح قائه لو صرح به فقال لا وطنتك حتى تحبلي من غيري أو ما دمت في نكات أو حتى تزني كان موليا ، وله المائة في قهر من المستحيلات عادة و وجد كان من خوارق العادات بدابل ماذكر ناه وقد قال أعل الطب أن المني ذا برد لم مخلق منه و وصحح قولهم قيام الادلة التي ذكر نا بعضها وجريان العادة على ونق ماقالوه واذا كان تعليقه على مو وصحح قولهم قيام الادلة التي ذكر نا بعضها وجريان العادة على ونق ماقالوه واذا كان تعليقه على مو أو موتها أو موت زيد إيلا. فتعليقه على حبها في رطه أدلى ، وإن قال أددت بهولي حتى تحبل السببية ولم أدد الفاية ومعناه لا أطؤك لنحلي قبل منه وام يكن موليا لا اله المس مجالف على ترك الحول على السببية ولم أدد الفاية ومعناه لا أطؤك لنحلي قبل منه وام يكن موليا لا اله المس مجالف على ترك الحبل به قان حتى تستعمل بمعني السببية ولم أدد الفاية ومعناه لا أخبل به قان حتى تستعمل بمعني السببية ولم أد دالفاية ومعناه لا أخبل به قان حتى تستعمل بمعني السببية ولم أد دالفاية ومعناه لا أخبل به قان حتى تستعمل بمعني السببية ولم أد

(فصل) و أن علمه على غير مستحيل فذلك على خمسة أضرب (أحدها) ماي لمأنه لا يرجد قبل أربعة أشهر كميام الساعة فان لها علامات تسبقها فلا يوجد ذلك في أربعة أشهر ، وكذلك ان قال حتى تأني الهندأونجوه فهذا مول لان يمينه على أكثر من أربعة أشهر

القسم فلا يكون إبلاء وانما يرحى حلفا تجرزاً لمشاركته القسم في المعنى المشهر وفيه وهو الحث على الفعل أو المدع منه أو توكيد الخير والدكلام عند اطلاقه لحقيقته ويدل على هذا قول الله تعالى (قان قاءوا قان الله غفور رحيم) وانما يدخل الفنر ان في اليمين بالله وأيضا قول النبي على الله إن الله ينها كان تحلفوا بآ بالدكم ته متعق عليه وان سلمنا ان غير القسم حلف لكن الحاف باطلاقه إنما ينصر ف ألى القسم وأنما يصرف الى غيره بدليل ، ولا خلاف في أن الفسم بغير الله وصفاته لا يكون إيلا، لانه لا يوجب كفارة ولا شيئا يمنه من الوط، فلا يكون ايلاء كالحير بغير قسم واذا قلما بالرواية شائية فلا يكون مولما الا أن محلف بما يلزمه بالحنث فيه حتى كقوله ان وطئتك فعبدي حر أو فأنت ظالق أو فأنت على كفه أمي أو فأنت حرام أو فاله على صوم سنة أو الحج أو صدقة فهذا يكون ايلا، لانه يلزمه بوطئها حق يمنعه من وطئها خوفه من وجربه

(مسئلة) (وان قال ان وطيئك وأنت زانية أو فله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطئها لم يلزمه حق ولا يصير قاذفا بالوط، لان القذف لا يتعلق بالشمرط. ولا يجوزأن تصير زانية بوعث لها كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وأما قوله ان وطئتك فلله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطئها بعد مضيه لم يلزمه حق قان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه لم يلزمه حق قان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه لم يلزمه حق قان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضيه بعضه فلا يلزم بالنذر

(الناني) ما لغالب أنه لا يو عد في أربعة أشهر كخروج الدجال والدابة وغيرهما من أشراط لساعة أو يتول حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يتول حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه ما لو قال والله لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه ما لو قال والله لا وطنك في نكاعي هذا وكذلك لو على الطلاق على مرضها أو مرض اسان بعينه

(النالث) أن يعلقه على أمر يحتمل الوجود في أربعة أشهر ويحتمل أن لا بوحد احمالا متساويا كقدرم زيد من سفر قريب أو من سفر لا يعلم قدره فه ـ ندا ايس بايلاء ثلاثه لا بعلم حلفه على أكثر من أربعة أشهر ولا يظن ذلك

(الرابع) أن بعلقه على ماينكم انه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو يظن ذلك كذبرل بقل مرجناف ثرب ومجيء المطر في أوانه وقدم الحاج في زمانه فهذا لايكون موليا لما ذكرناه ولانالم يقصد المضرار بنرك وطها أبحر من أربعة أندر فأشبه مالو قال والله لاوطهاك شهراً

(الحامس / أن يعلقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها و ذلك ينقسم أفساما ثلاثة و أحدها) أن يعلقه على فعل مباح لا مشفة فيه كفوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو تلبسي هذا المه ب أو حتى أتنفل بصرم يدم أو حتى أكسوك فهذا ليس بايلاء لانه ممكن الوجود بغبر ضرر عليها فيه فأشبه الذي قبسله (والثاني) أن يعقم على محرم كقوله والله لاأطؤك حتى تشربي الخر أو توني أو

كما لو قال ان وطئنك نلله على صوم أمس فلو قال ان وطئتك نلله على أن أصلي عشرين ركمة كان موليا وقال أبو حنيفة لا يكون موليا لان الصلاة لا يتعلق بها مال ولا تتعلق بمال فلا يكون الحالف بها موليا كما لو قال ان وطئنك فلله على أن أمشى في السوق

وانا أن الصلاة تجب بالنذر فيكان الحالف بها موليا كالصوم والحج وما ذكره لا يصح فان الصلاة شختاج الى الماء والسترة ، وأما المشي في السوق فقياس المذهب على هذه الرواية أنه يكون موليا لانه يلزمه بالحنث في هذا النذر أحد شيئين إما الكفارة وإما المشي فقد صار الحنث موجبا لحق عليه فعلى هذا يكون موليا بنذر فعل المباحات والمعاصي فان نذر المعصية موجب للكفارة في ظاهر المذهب وان سلمنا فالفرق بينهما أن المشي لا يجب بالنذر بخلاف مسئنتنا واذا استشى في يمينه لم يكن موليا في قول الجميع لانه لا يلزمه كفارة بالحنث فلم يكن الحنث موجبا لحق عليه وهذا اذا كانت اليمين بالله تعالى أو كانت يمينا مكفرة فأما الطلاق والعناق فمن جعل الاستشاء فيهما غير مؤثر فوجوده كمدمه ويكون موليا بهما سواء استثنى أو لم يستثن (الشرط الثالث) أن يحلف على أكثر من أربعة أشهر وقال على وأبي ثور وأبي عبيد وهذا قول ابن عباس وسعيد بن جبير وطاوس ومالك والاوزاعي والشافعي وأبي ثور وأبي عبيد وقال عطاء والثوري وأصحاب الرأي اذا حلف على أربعة أشهر فا زاد كان موليا كما لو حلف على أبو الحسين رواية عن أحمد لانه ممتنع عن الوطء باليمين أربعة أشهر فكان موليا كما لو حلف على أبو الحسين رواية عن أحمد لانه ممتنع عن الوطء باليمين أربعة أشهر وكان موليا كما لو حلف على أبو الحسين رواية عن أحمد لانه ممتنع عن الوطء باليمين أربعة أشهر وكان موليا كما لو حلف على أبو الحسين رواية عن أحمد لانه ممتنع عن الوطء باليمين أربعة أشهر وكان موليا كما لو حلف على

تسقطي ولدك أو تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل زيداً أونحو، نهذا ايلا. لانه علقه بم. تنع شرعا فأشبه الممتنع حدا (انثالث) أن يعلقه على ما على فاعله فيه مضرة مثل أن يقول والله لا أطؤك حتى تعقطي صداقك عني أو دينك أو حتى تكفلي ولدي أو تهبيني دارك أو حتى يببعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا ايلاء لان أخذه لما لها أو مال غيرها عن غير رضا صاحبه محرم فجرى مجرى شرب الحمر ، وأن قال والله لاأطؤك حتى أعطيك مالا أو أفعل في حقك جميلا لم يكن أيلاء لان فعله الدلك أيس بمحرم ولا ممة م فجرى مجرى قوله حتى أصوم بوما

(فصل) وان قال وافله لاورائياك إلا برضك لم يكن موليا لانه يمكنه وطؤها بغير حنث ولانه محسن في كونه لزم نفسه اجتناب سخطها ، و على قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث كقوله والله لا وطئنك مكرهة أو محزونة والحوذة فانه لا يكون موليها ، وان قال والله لا وطئمك مريضة لم يكن موليا لذلك إلا أن يكون بها مرض لابرحى برؤه أو لابزول في أربة أشهر فينبغي أن يكون موليا لانه حالف على ترك وطئها أربه أشهر فان قال ذلك لها وهي صحيحة فحرضت مرضا عكن برؤه قبل أربعة أشهر فان قال ذلك لها وهي صحيحة فحرضت مرضا يكن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصر موليا وان لم برج برؤه أيها صار موليا ، وكذلك ان كان الفالم ألكا يزول في أربعة أشهر صار ، وليا لان ذلك بمنزلة مالا برجى زواله ، وان قال والله لا وطؤنك

ما زاد وقال النخمي وقنادة وحماد وابن أبي ليلى واسحاق من حلف على ترك الوطء في قايل من الاوقات أو كثير فتركها أربعة أشهر فهو مول لقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وهذا مول لان الايلاء الحلف وهذا حالف

ولنا أنه لم يمنع نفسه من الوطء بالهين أكثر من أربمة أشهر إذا حلف على أربعة فما دونها الا معنى للتربص لان مدة الايلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضائه وتقدير التربس بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ولان المطالبة انما تكون بعد أربعة أشهر فاذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير ايلاء وأبو حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على قولهم في العنة إنها تكون في مدة أربعة أشهر وظاهر الآية خلافه فان الله تهالى قال (المذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا) فعقب الفيئة عقيب المربص بفاء التعقيب فيدل على تأخرها عنه اذا ثبت هذا فقد حكى عن ابن عباس أن المؤلى من يحلف على ترك الوطء ابدا أو مطلقا لانه اذا حلف على مادون ذلك أمكنه انتخلص بغير الحنث فلم يكن مولياكما لو حلف لا وطئها في مدينة بعينها

ولنا أنه لا يمكنه التخلص بعد التربص من يمينه بغير حنت فأشبه المطلقة بخلاف البمين على مدينة معينة فانه يمكن التخلص بغير الحنث ولان الاربعة الاشهر مدة تتضرر المرأة بناً خير الوطء عنها ماذا حاف على أكثر منها كان موليا كالابد ودليل الوصف ما روي أن عمر رضي الله عنه كان يطوف ليلة في المدينة فسمع أمرأة تقول:

(فصل) ران -لف على ترك وطئها عاماً ثم كفر عن يدينه الحل الايلاء ، قال الاثر مقيل لا يبي عبدالله المربعة المربعة بالمركبي يكفر عن يمينه قبل مضي الاربعة الاشهر في قال بذهب عنه الايلا، ولا يوقف بعد الاربعة وذهب الايلا، حين ذهبت المين وذلك لا به لم يبق ممنر عا من الوط. بيدينه فأشبه مر حلف واستثني فأن كان تكفيره قبل بعد مضي الاربعة الاشهر انحل الايلا، حين التكمير وصار كالد لس على ترك الوط. أقل من أربعة أشهر ، وإن كفر بعد الاربعة رقبل الوقوف صار كالدام على أكثر منها اذا مضت مدة عينه قبل وقفه

تطاول هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبي خليل ألاعبه فوالله لولا الله لا رب غيره لزعزع منهذا السريرجوانبه مخافة ربي والحياء يكفني واكرام بعلي أن تنال مراكبه

فسأل عمر نساء كم تصبر المرأة عن الروج ? فقان شهرين وفي النالث يقل الصبر وفي الرابع ينقد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد أن لا يحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر

(فصل) اذا علق الايلاء بشرط مستحيل كفوله والله لاوطئنك حتى تصعدي السهاء أوتقلبي الحجر ذهباً أو يشيب الغراب فهو مؤل لان معنى ذلك ترك وطئها مان ما يراد احالة وجوده يعلق على المستحيلات قال فه تعالى في المناه أو لا يدخلون الجنهة حتى يلج الجمل في مهم الحياط) معناه لايد خلون الجنة أبداً. وقال بعضهم

اذا شاب الغراب أنيت أهلي وصار القبار كالمبن الحايب (مسئلة) (أويالفه على شرط يغاب على الغان أنه لا يوجد في أقل من أربعة أشهر)

كةوالوالله الاوطئاك حتى يُمزَل عدى تنامريم أو بخرح لدجال أو لدابة أوغم ذلك من اشراط الساعة أو ساعشت أو حتى أو توتي أو بموت ولدك او زيد أوحتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه مالوقال أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه مالوقال والله لاوطنتك في نكاحي هذا وكذلك لوطنتك والفلاوطنتك في نكاحي هذا وكذلك لوعلن الطلاق على مرضها او من بعينه عوان قال والله لاوطنتك

(فصل) فان قال والله لارطنتك ان شا. الان لم يصر الوليا حتى بشا. فاذا شا. صار الولياً وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه يصبر ممتنعا من الوطاء حتى بشا. فلا بكون الوليا حتى يشا. فلا بكون الفرد يشا. على الفرد يشا. على والله لارطنتك الن شئت فكذلك عوقال أصحاب الشافعي ان شاءت على الفور جوايا لكلامه صار موليها وإن أخرت المشيئة انحات يعينه لان ذلك تخيير لهها فكان على الفور كقوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه على الهين على المشيئة بحرف إن فكمان على النراخي كشيئة غيرها فان قيل فهلاقلنم لا يكون موليا فانه على ذلك بارادتها فأشبه مالو قال لاوطئنك إلا برضائة فلنا الفرق بإها أنها أذا شاءت انعقدت يدينه ما همة من وطئها بحيث لا يمكنه بعد ذلك الوطء بغير حنث ، وإذا قال والله لاوطئنك إلا برضك فما حاف إلا على ترك وطنها في بدض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوطه في الحال الاخرى بغير حنث و ذا طالبته بالفيئة فهو برضاها ، ولو قل والله لاوطئنك حتى تشائي فهو كفوا الا برضاك ولا يكرن مواياً بذلك ، وإن قال والله لاوطننك إلا أن يشاء أبوك أو فلان لم يكن موليا

إلى قيام الساءة أو حتى آني الهند أرنحوه فهو وقل لانه معلوم أنه لا يوجد ذلك في أربعة أشهر لان قيام الساعة له علامات تسبقه فقد علم أنه لا يرجد في المدة المذكورة

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ وَأَثُّهُ لَا وَأَنْتُكُ حَتَّى تَحْبِلِي نَهُو مَوَّلَ ﴾

لان حبَّلها من غير وطء مستحبل عادة فهو كصعودالسهاء ، وقال القاضي و ابو الخطب وأصحاب الشافي ابس ، ؤل إلا أن تكون صفيرة يغلب على الظان انها لانحمل في أربعة أشهر أو تكون آيسة قاما ان كانت من ذوات الاقراء لم يكن سؤليا لان حملها ممكن

ولما أن الحمل بدرن الوط، مد تحيل عادة فكان تعليق الممين عليه إيلا. كمه و د السها ، و د ايل امتحانه تول مربم (أى بكور لي ولد ولم بحسني بشر و لم لك بغيا ?) ولو لا المتحانه لما نسبت نفسها إلى البغاء لوجرد لولد وأيصا قول عمر وضي الله عنه : الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قالت به البينة أو كان الحبل او الاعتراف ولان العادة أن الحبل لا بوجد من غير الوط، قان قالوا يمكن حبلها من وط غيره أو باستدخال منيه قلما أما الاول فلا فأنه لو صرح به نقل لا وطائلك حتى نحلي من غيري أو ماد. ت في ذكاحي أو حتى نزني كان وابا و او صح ماذ كروه لم يكر مؤايا

وأما الثاني فهو من المستحبّلات عادة ان رجد كان من خوارق الهادات بدايل ماذكرناه ، وقد قال أهل الثاني فهو من المستحبّلات عادة ان رجد كان من خوارق الهادات بدايل ماذكرناه ، وقد قال أهل الطب ان المني ادا مرد لم بحلني منه ولد وصحح قو لهم قبام الادلة التي ذكرنابه ضها وحريان الهادة على ومقى اقالوه واذا كار تعليقه على و نهاأوم تنايلاه فتها لله على حبابه امرغيم وط أولى قان قال أرت بقولي حتى تحلي السبعية و لم أرد الغاية ومعناه لاأطؤك انحلي قبل منه ولم بكن مؤليا لائه ليس بحالف على ثرك الوط، وأنما حلف على ترك قصد الحبل به قان حتى تستعمل بمعنى السبعية

لانه علمه بغمل منه يمكن وجوده في الاربعة أشهر إمكانا غير بعيد وايس بمحرم ولا فيه مضرة فأشبه مالو قال والله لاورنتك إلا أن تشائي لم يكن مولياوكان مالو قال والله لاورنتك إلا أن تشائي لم يكن مولياوكان بخيزلة قوله الا برضاك أو حتى تشائي ، وقال ابو الخطاب ان شارت في المجلس لم يصرموليا وإلا صار موليا ، وقال أصحاب الشافعي ان شارت على الفور عقيب كلامه لم يصر موليا والا صار موليا لان مالمشيئة عندهم على النور وقد قانت بتراخيها ، وقال القاضي تنعقد عينه فان شاءت انحات وإلا فهي منعقدة ما المنابع من المنابع منه منه المنابع المنابع منه المنابع منه المنابع المنابع منه المنابع ال

ولذا أنه منع نفسه بيمينه من ورئم الاعند إرادتها فأشبه مالو قال الا برضاك أو حتى تشائي ولانه علقه على و-ود المشيئة أشبه مالو علقه على مشيئة غيرها ، فأما قول القاضي أن أراد وجود المشيئة على النراخي تنحل به ليمين لم يكر ذلك إيلا. آلان تا بلق على المهن على فعا عكن وجود. في مدة لاربعة الاشهر امكانا غير بعيد ليس بايلا، والله أعلم

(فصل) فان قال والله لاو شيك فهو إيلا. لانه قول يقتضي النأبيد ، وان قال والله لاو شيك المه في المنابيد ، وان قال والله لاو شيك المه في أكثر من أوجة أشه فو إيلا لان اللهظ محتمله فنصرف أيه بنية ، وان فوى مدة فصيرة لم يكن ايلاه المدلك وان لم ينوشيه لم يكن ايلاه المدلك وان لم ينوشيه لم يكن ايلاه المدلك وان الم ينوشيه كالوطة الله والله لاوطة الله والله لاوطة الله والله لاوطة الله شهر نفيه وجان أو الله لاوطة الله شهر بن فاذ مضت فو الله لاوطة الله أو بعة أشهر الفيه وجان

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ (وان قال وافئ لارطثنك مدة أو ليطولن تركي لجماعك لم بكن مولياحتى ينوي أكثر من أربعة أشهر)

لان ذقت بقع على القليل بالكثير الايصير موليا به قان نوى أكثر من أربعة أشهرصار موليا في مسئلة ﴾ (وازحل على ترك الوط حتى يتدمز بدأو نحوه ممالا يفلب على الظن عدمه في أربعة أشهر أو لا وطئنك في هذه البلدة لم يكن موليا)

لانه لايعلم قدره فهذا ليس ما يلاء لكونه لايعلم حلفه على أكثر من أربعة أشهر ولانه يمكنه وطؤها في غرالبلدة للحاوف الميها وهذا قول الثوري والاوزاعي والشافي وأبي حنيفة وصاحبيه وقال ابن أبي لبلى وإسحاق هو مول لانه حالف على ترك وطهها

ولنا أنه يمكن وطؤها بغير حنث فلم يكن موليا كا او استثنى في يمينه ، فان علقه على ما يعلم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو يظن ذلك كذبول بقل وجفاف ثوب و نزول المطر في أوانه وقد وم الحاج في زمانه فهذا لا يكون موليا لما ذكرناه ، ولانه لم يقصد الاضرار بترك وطبها أكثر من أربعة أشهر أشبه مااو قال والله لا وطئتك شهر ا

(فصل) قان علقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها فهو منقسم ثلاثة أقسام (الحني والشرح الـكبير) (الجزء الثامن)

(أحدهما) ليس عمول لانه حالف بكل عين على مدة ناقصة عن مدة الايلاء فلم يكن موليا كالو لم ينو الا مدتهما ولانه يكمه الوطء بالنسبة الى كل يمين عقيب مدتها من غير حنث فيها فأشبه مالو اقتصر عليها .

(والثاني) يصير موليا لانه منع نفسه من الوطء بيمينه أكثر من أربة أشهر متوالية فكان موليا كا لو منعها بيمين واحدة ، ولا له لا يمكنه الوط. بعد المدة إلا مجنث في عينه فأشبه ما او حلف على ذلك ببمين واحدة ولو لم يكن هذا ايلاء أفضى الى أن يمنع من الوط. طول دهر. باليمين فلا يكرن موليا وهكذا الحكم في كل مدتين متواليتين يزيد مجوعها على أربعة كئلائة أشهر وثلاثه أو ثلاثة وشهرين لما ذكرنا من التعليلين والله أعلم

(فصل) فإن قال أن وطينك فوالله لاوطئاك لم يكن موليا في الحال لانه لايلزمه بالوطء حق لكن أن وطنها صار موليا لانها تبقى عينا تمنع الوطء على التَّا بهد وهذا الصحيح عن الشافعي وحكى عنه قول قديم أنه يكون موليا من لاول لانه لايمكنه الوط. 'لا بان يصعر موليا فيلحقه بالوط. خرر (١) في نسخة وكذلك على هذا القول أن قال وطنيك فوالله لادخات لدارلم يكر(١) موليامن الأول فاز وطئها تحل الايلا. لانه لم بنق ممتما من وطايا جمين ولا غيرها رأعًا بقي ممتنعًا بالمين من دخول الدار ولنا أن يمينه معلقة بشرط ففيا قبله ليس بحالف فلا يكون موليا ولانه يمكنه الرطء من غير

يكون موليا

(أحدها) أن يُعلقه على فعمل مباح لامشقة فيه كنقوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو ثلبسي هذا الثوب أو حتى أتنفل بصوم يوم أو حتى أ كسوك، فهــذا ليس بايلا. لانه ممكن الوجود يقبر ضرر عليها فيه

(الثاني) أن بهلقه على محرم كةوله والله لاأطؤك حتى تشربي الحرر أو تزني أو تسقطي ولدك أو تركي صلاة الفرض أو حتى أفتل زيداً ونحوه فهذا إيلاء لانه علقه على ممتنم شرعا فأشبه الممتنع حسا

(الدُّاكَ) أن يُعالِمُه على ما على فاعله فيه مضرة كقوله والله لا أطؤكُ حتى تسقطي صدائك أوجنينك أو حتى تـكفلي ولدي أو حتى تهبيني دارك أو حتى يببعني أبوك داره أو نحو ذلك فهذا ایلاء لان أخذه لمالها أو مال غیرها عن غیر رضی صاحبه محرم فجری مجری شربالخرفان قال والله لا أطؤك حتى أعطيك مالااو أفعل في حقك جيلا لم يكن ايلا. لان فعله ذلك ليس بمحرم ولا ممتنع فجرى مجرى قوله حتى أصوم يوما .

(فصل) فان قال والله لا وعائلك الابرضاك لم يكن موليا لامكان وطائبًا بغير حنث ولانه محسن في كونه ألزم نفسه اجتناب سخطها، وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوط. فيها بغير حنث كقوله والله لاوطنتك مكرهة أو محزونة ونحو ذلك قان قالوالله لاوطنتك مريضة لم يكن موليا لا أن يكرن بها مرض لا يرجى برؤه أولا يزول في أربعة أشهر فينبغي أن يكون موليالانه حالف على ترك وطيها أد بنة أشهر

حنث فلم يكن موليا كما لو لم بقل شيئا وكونه يصير موليا لا بلزمه به شيء وأيما يلزمه بالحنث ولو قال وأنه لا وطئنك في السنة الا مرة لم بصر موليا في الحال لا نه يكنه الوط. متى شا. بذير حنث الم يكن عنوعا من الوطء بحكم يمينه قاذا وطئها وقد بقي من السنة اكثر من أربعة أشهر صار موليا عنه هنول أبي ثور وأصحاب الرأي، وظاهر مذهب الشانعي في قوله القديم يكرن وليا في الابتداء لما ذكر الحق الني قبلا وقد أجبنا عنه ، وان قال والله لا وطئنك سنة إلا يوما فكذلك و بهذا قال أبو حنيفة لان البوم منكر الم يختص بوما دون يوم ولذلك لو قال : صحت رمضان إلا يوما لم يختص اليوم الآخر ولو قل لا أكامك في السنة إلا يوما لم يختص يوما منها

وفيه وجه آخر أنه يسير موليا في الحال وهو قول زفر لان اليهم المستثنى يكون من آخر المدة كالناجيل ومدة الخيار بخلاف قوله لارطنتك في السنة إلا مرة فان المرة لا تختص وقتا بعينه ، ومن نصر الاول فرق ببن هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن الناجيل ومدة الخيار تجب الموالاة فيها ولا يجرز أن يتخلهما يوم لا أجل فيه ولاخيار لانه لو جازت له المطالبة في أثناء الاجل لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل بالمكلية ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم يعد الى الجواز فتعين جعل اليوم المساشى من آخر المدة بخلاف منفن فيه فانجواز الوطء في بوم من أول السنة أو أوسطها لا ينع ثبوت حكم اليمن فيا بقي من المدة فصار ذاك كقوله لا رطينك في السنة إلا منة والله أعلم

قان قال ذلك لها وهي صحيحة فمرضت مرضا يكن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصر موايا وان لم يرج برؤه فيها صار مولياء وكذلك بمنزلة مالا برجى زوله والدقل والله لان ذلك بمنزلة مالا برجى زوله والا قال والله لان ذلك بمنزلة مالا برجى زوله والا قال والله لان ذلك بمنوع منه شرعا نقداً كدمنع نفسه بيمينه موان قال والله لا والله والله لا والله والله لا والله لا والله لا والله والله لا والله والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لا والله لال

(مسئنة) (وان قال ان وطئنك فواقله لاوطئنك وان دخات الدار فواقله لاوطئنك لم يكن موليا في الحال لانه لا يازمه بالوط، حق لـكن ان وطئها أو دخلت الدارصارموليا)

لانها تبقى بمينا تمنع الوطء على التأبيد وهذا الصحيح عن الشافعي ويحتمل أن يكون موليا ، وحكي عنه قرل قديم أنه يكون موليا من الاول لانه لايمكنه الوطء الا أن يصير موليا فيلحقه بالوطء ضرر ولانه علقه على شيء اذا وجدصار موليا فيصيره وليا في الحال كذاك ههنا

ولنا أن يمينه معلقة على شرط ففيما قبله ليس بحالف اللا يكون موليا ولانه يمكنه الوط من غير حنث فلم يكن موليا كالو لم يقل شيئا

(فصل) فان قال والله لا وطنيك عاما ثم قال والله لا وطنيك عاما فهوا يلا و احد حلف عليه بيمينين إلا أن ينوي عاما آخر سواه ، وان قال والله لا وطنيك عاما ثم قال والله لا رطنيك نصف عام أو قال والله لا وطنيك نصف عام ثم قال والله لا رطنيك عاما دخات المدة لقصيرة في الطويلة لا نها بعضها ولم يجمل إحداها بعد الاخرى فأشبه ما لو افر بدرهم ثم أفر بنصف درهم أو أفر بنصف درهم ثم أفر بدرهم فيكون ايلا واحدا لها وقت راحد و كفارة واحدة ، وان نوى ناحدى المدتين غير الاخرى في هذه أو في التي قبلها أوقال والله لا وطنيك عاما ثم والله لا وطنيك عاما آخر أو نصف عام آخر أوقا لم والله لا وطنيك عاما قاذا مضى فوالله لا وطنيك عاما في زمانين لا يدخل حكم أحدهما في الآخر أحدهما منجز والآخر مناخر فاذا مضى حكم أحدهما عي حكم الآخر لا نه أفرد كل واحد منها بزمن غير زمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به

فان قال في المحرم والله لا وطنك هذا العام ثم قال والله لارطنك عامامن رجب الى تمام اثنى عشر شهراً أو قال في المحرم والله لاوطنك عاما ثم قال في رجب والله لا وطنك عاما فها إيلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الاخرى فان فاء في رجب أرفيا بعده من بقية العام الاول حنث الميمينين وتجزئه كفارة واحدة وينقطع حكم الايلاء بن وان فاء قبل رجب أو بعد العام الاول حنث في إحدى الميمينين وعليه كفارتان

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال والله لاوطئك في السنة الا مرة لم يصر موليا في الحال)

لأنه يمكنه الوطء بغير حنث فلم بكن ممنوعا من الوطء بحكم بمينه فان وطنها وقد بقي من السنة أكثر من أربعة أشهر صار موليا وهذا قول أبي نور وأصحاب الرأي وظاهر مذهب الشانعي وقال الشافعي في القديم يكون موليا في الحال لانه لا يمكنه الوطء الا بأن يصبر موليا فياحقه بالوطء ضرر ولنا أن بمينه معلقة بالاصابة فقيلها لايكون حالفا لانه لا يلزمه بالوطء شيء وكونه يصير موليا لا يلزمه به شيء أما يلزمه بالحنث ، وقوله لا يكنه الوطء الا بأن يصير موليا ممنوع فيما إذا لم يطأ إلا وقد بقي من السنة أربعة أشهر فحادون

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَانْ قَالَ وَاللَّهُ لَا وَطَنْبُكُ فِي السِّنَةِ إِلَّا يُومًا فَكَذَبُّكُ فِي أَحَدَ الوجهينَ ﴾

وهو قول أبي حنيفه لان اليوم منكر فلم مختص بوماً دون يوم و كذلك لو قال صحت رمضان إلا يوما لم مختص اليوم الآخر ، وكذلك لو قال لا أكامك في السنة إلا يوما لم يختص يوما منها، وفيه وج، آخر أنه يصير موليا في الحال لان اليوم المستشى يكون من آخر المهدة كالتأجيل ، ومدة الخبار بخلاف قوله لاو شنك في السنة إلا من قان المرة لانختص وقتها بعينه ، ومن نصر الاول فرق بين ههذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن المأجيل ومدة الخيهار تجب الموالاة فيهما ولا يجوز أن يتخلها يوم لا أجل فيه ولا خيار لانه لو جازت له الطالبة لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل (فصل) فان قال لأربم نسوة والله لا أقربكن انبني ذلك على أصل وهو الحنث بفعل بعض الحلوف عليه أولاً ، فان قلما يحنث فهو مول منهن كلهن في الحال لانه لا يمكنه وط. واحدة بغير حنث فصار مانعا لنفسه من وطء كل واحدة منهن في الحال ءفان وطيء واحدة منهن حنث وانحلت يميسه وزال الايلاء من البو في ، وإن طاق بعضهن أو مات لم ينحل الايلاء في البواقي

واز، قانا لايحنث بفعل البعض لم يكن موليا منهن في الحاللانه يمكنه وط. كل واحدة منهن من غبر حنث فلم يمنع نفسه بيمينه من وطئها فلم يكن مولياً منها ءفان وطيء ثلاثا صارمو ليامن الرابعة لانه لا يمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه ، وان مات بعضهن أو طافها أنحلت يمينه وزال الايلاء لانه لايحنث بوطئهن وانا يحنث بوط. الاربع فان راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينونتها عاد حكم يمينه ، وذكر القاضي أنا اذا قاننا بحنث بفعل البعض فوطيء واحدة حنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الايلاء من أمرأة لاينحل بوطء غيرها

ولنا أنها يمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الايمان ولانه إذا وطيء واحدةحنث ولزمته الكفارة فلا يلزمه بوط. الباقيات شي. فلم يـ تى ممتنها من وطنهن محكم يمينه فانحل الايلاء كما لو كفرها ، واختلف أصحاب الشانعي فقال بعضهم لا يكون موليا منهن حتى يطأ ثلاثا فيصير موليا من

بالكلية ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم بعد إلى الجواز فتعين جعل اليوم المستثني من آخر المدة بخلاف مانحن فيه فان جواز الوطء في يوم من أول السنة أو أوسطها لايمنع حكم اليمين فيها بتمي منها أمار كفوله لارطنتك في السنة إلا مرة

(فصل) فان قال وافته لاوطشاك عاما ثم قال والله لاوطشتك عاما فهو إيلاء واحد حلف عليه بيمينين الا أن ينوي عاما آخر سواه ، فانقال والله لاوطينك عاما ثم قال والله لاوطئنك نصف عام أو قال والله لاوطانتك نصف عام تم قال والله لاوطئنك عاما دخلت المدة القصيرة في الطويلة لأمها بعضها ولم يجمل إحداهما بعد الاخرى فأشبه مالو أقر بدرهم لرجل ثم أقرله بنصف درهم اوأقر بنصف درهم ثم بدرهم فيكون إبلا. واحداً لهما وقت واحد وكفارة واحدة ، وان نوى باحدى المدتين غير الاخرى في هذه او في التي قبلها او قال والله لاوطئتك عامائاذا مضى فوالله لاوطئلك عاما فعما إيلاآن في زمانين لايدخل حكم أحدهما في الآخر،أحدهما منجز والآخر متأخر فاذا مضى حكم أحدهما بقي حكم الآخر لانه أفرد كل واحد منها بزءن غيرزمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به، فان قال في المحرم والله لاوطة لمت هذا المام تُمقال في رجبوالله لاوطه لمن عاما فهما إيلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الآخرى فانفا في جبارفيها بمده من هية لهام الاول حنث في اليمينين وبجزئه كفارة واحدة و نقطم حكم الأيلاء بن وان فا. قبل رجب أو بعد العام الأول عنث في إحدى اليمينين دون الآخرى ، وأن فا. في الموضعين حنث في البمينين وعليه كفارتان

الرابعة ، وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون موليا منهن كابهن يه قف لكل واحدة منهن فاذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء و بوقف لمن بقي حتى بني و أو يطلق ولا محنث حتى بطأ الاربع وقال أصحاب الرأي : يكون موليا منهن كابن فان تركهن أربعة أشهر بن منه جيما ولا يلاء ، وان وطي و بعضهن سقط الايلاء في حقها ولا مجنث إلا بوطانهن جميعا، ولها ازمن لا مجنث برطئها لا يكون موليا منها كانى محلف عليها

(فصل) قان قال والله لا وطئت واحدة منكن و نوي واحدة بعينها تعلقت يمينه بهاوحدها وصاله موليا منها دون غيرها وان نوى واحدة مهمة منهن لم يصر موليا منهن في الحال قاذا وطي ألا ثاكان موليا منها دارا بعة و يحتمل أن نخرج المولى منهن بالفرعة كالطلاق اذا أوقعه في مهمة من نسائه ، وإن أطاق صار موليا منهن كابهن في الحال لانه لايمكنه وط، واحدة منهن الا بالحنث قان طاق واحدة منهن أو ماتت كان موليا من البواقي ، وإن وطي ، واحدة منهن حنث وانحلت يدينه وسقط حكم الايلا في الباقيات لانها يدين واحدة فاذا حنث فيها مرة لم بحنث مرة ثانية ولا يقى حكم اليمين بعد حدثه فيا بخلاف ما ذاطلق واحدة أو ماتت قانه لم بحنث ثم فبقى حكم يدينه فيمن بقي منهن وهذا مذ اب الشافي لان فظه تناول واحدة منكرة فلا يقتضي العموم

(فصل)فان حلف على وط. امر أته عاما ثم كفر بمينه انحل الايلا. قال الاثر م قبل لا بي عبد الله المولي يكفر بمينه قبل الدينة ألم المرابعة وذهب الايلا حين ذهبت الممين وذلك لا نه لم يقل منوعاه ن الوط و بي مينه فأشبه من حلف و اسائمي و فان كان تكفيره قبل مضي الاربعة الاشهر انحل الايلاء حين التكفير وصار كالحالف على ثرك الوط و أقل من أربعة أشهر وان كفر بعد الاربعة وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منها اذا مضت يمينه قبل وقفه

﴿ مستَنة ﴾ (فان قال والله لاوطئنك أربعة أشهر فاذا مضت فو لله لاوطئلك أربعة أشهر أر فأذا مضت فلا وطئنك شهرين او لاوطئنك فاذا مضت فوالله لا وطنتك أربعة أشهر ففيه وجهان

(أحدهما) ايس بمول لانه حالف بكل يمين على مدة ناقصة عن مدة الأبلاء الم يكن موليا كا لو لم ينو الا مدتهما ولانه يمكنه الوطء بالنسبة الى كل يمين عقيب مدتها من غير حنث فيها فأشبه ما لو التصر عليها ، ويحتمل أن يصير موليا لانه منع الفه من الوطء ببمينه أكثر من أربعة أشهر متوالية فكان موليا كا لومنعها بيمين واحدة ، ولانه لا يمكن الوطء بعد المدة الا بحنث في يمينه فأشبه مالو حاف على ذلك بيمين واحدة ، ولو لم يكن هذا إيلاء أفضى إلى أن يمتنع من الوط، طول دهر مباليمين وفلا يكون موليا وهكذا الحكم في كل مدتين متواليتين بزيد مجموعها على أربعة أشهر لما ذكر نامن التعليلين هذا هو الصحيح أن شاء الله تعالى

ولنا أن النكرة في سباق النفي تعم كفوله (ولم يتخذ صاحبة) وقوله (ولم يكن له كفوا أحد) وقوله (ومن لم بجمل الله له نوراً فما له من نور) ولو قال انسان والله لاشر بت ماء من ادارة حنث بالشرب من أي ادارة كات فبجب حل المنظ عند الاطلاق على مقنضاه في العموم ، وان قال نويت واحدة معينة أو واحدة مبهمة قبل منه لان اللفظ محتمله احبالا غير بعيد وهذا مذهب الشافعي إلاأنه اذا أمهم المحلوف عليها فنه أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور في الطلاق

(فصل) فان قال والله لاوطئت كل واحدة منكن صار موليا منهن كابن في الحال ولا يقبل قوله نوبت واحدة منهن معينة ولا مبه، له لان الفظة كلأرالت احتمال الخصوص ومتى حنث في البعض انحل الايلاء في الجميع كالتي قبلها ، وقال الفاضي وبعض أصحاب الشافعي لاتنحل في البافيات

ولنا أنها يدين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كا لو حاف على واحدة ، ولان اليمين الواحدة اذا حنث فيها مرة لم بمكن الحنث فرها مرة أخرى فلم بدق ممتنعا من وط الباقيات بحكم اليمين فلم ببق الايلاء كماثر الايمان الني حنث فيها وفي هذه المواضع التي قلما بكونه موليا منهن كلهن اذا طالبن كابن بالفيئة وقف لهن كابن وإن ط لبن في أوقات مختلفة فنيه روايتان

(احداهما) يـ قف للجمـع وقت عطالبة أولاهن قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد (والثانية) يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتهـا 'ختاره ابو بكر وهو مذهب الشافعي فاذا

(مسئة) وان قال والله لارطينك ان شئت فشاءت صار موليا)

و مهذا قال الشافعي وابو تور وأصحاب الرأي لانه يصير ممتنعا من الوط. حيث نشا. الاأن أصحاب الشافعي قالوا إن شات على الفور جوابالكلامه صار موليا وان أخرت المشيئة أنحات يدينه لان ذلك تخيير لهما فكان على الفور كقوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه علق اليمين على المشيئة بحرف ان فكان على التراخي كشينة غيرها ، فان قبل فهلا قلم لا يكون مر ليا فانه على ذلك بارادتها فأشبه ما لوقال لا وطنتك الا برضاك ? قلما الفرق بينها أنها اذا شات انعقدت يمينه مانعة من رطنها بحيث لا يمكنه الوط. بمد ذلك بغير حنث ، واذا قال والله لاوطناك الا برضاك فها حلف الاعلى ترك وطنها في بعض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوط. في حال رضاها بغير حنث واذا طالبته بالفيئة فهو برضاها، وإن قال، الله لا وطئنك الا أن يشاءاً بوك اوفلان لم يكن موليا لا نه علمة بفعل منه يمكن وجوده في الاربعة الاشهر امكانا غير بعيد وايس بمحرم ولا فيه مضرة أشبه ما لو قال والله لا رطئتك الا أن تدخلي الدار

(مسئلة) (وان قال الا أن تشائي او الا باختيارك او الا أن نختاري لم يصر موليا وصار كقوله الا برضاك او حتى تشائي)

وقال ابوالخطاب ان شاءت في المجلس لم يصر موليا والاصارموليا وقال أصحاب الشافعي انشاءت

وقف للاولى وطافها ووقف للثانية فان طنقها وقت للشائة فان طاقها وقف الرابعة، وكذلك من مات منهن لم يمنع من وقفه للاخرى لان يمينه لم تنحل وإيلاؤه القامدم منشفيهن ، وأن وطيء أحداهن حين وقف لها أو قبله أتحلت يمينه وسقط حكم الايلا. في البائيات على ماقاناه وعلى قول القاضي ومن وافقه يوقف المبائيات كا لو طلق التي وقف لها

(فصل) فان قال كما وطنت واحدة منكن فضر اثرها طوالق فان قلنا ليس هذا بايلاه فلا كلام وان قلنا هو ايلاء فهو مول منهن جميعا لانه لايمكنه وطء واحدة منهن إلا بطلاق ضرائرها فيوقف لهن فان فاء الى واحدة طلق ضرائرها فان كان الطلاق بائنا انحل الايلاء لانه لم يبق ممنوعاً من وطئها بحكم يمينه، وان كان رجعيا فراجعهن بقي حكم الايلا، في حتهن لانه لايمكنه وط، واحدة إلا بطلاق ضرائرها، وكذلك إن راجع بعضهن اذلك إلاأن المدة تستأنف من حين الرجعة، ولو كان الطلاق بأنما فعاد فمزوجهن أو تزوج بعضهن عاد حكم الايلا، واستؤ نمت المدة من حين الذكاح وسواء تزوجهن في العدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره فيا بعد، وإن قال نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها فاذا وطنها طلق ضرائرها وان وطيء غيرها لم يطنق منهن شيء ويكون موايا من المعينة دون غيرها لانها التي يلزمه بوطئها الطلاق دون غيرها

على الغور عقيب كلامه لم بصرمو ايا والا صارمو ليه لان المشيئة عندهم على الغور و تدفانت بالراخيها ، وقال القاضى تنعقد يمينه فان شاءت انحات والا فعبي منعقدة

ولنا أنه منع نفسه بيمينه من وطئها الاعند ارادتها فأشبه مالوقال الا برضاك اوحتى تشائي ولانه على وجودالمشيئة أشبه ما اوعلقه على مشيئة غيرها فأما قول الفاضي فان أرادرجود المشيئة على الفور فهو كقولهم ، وان أراد وجود المشيئة على النراخي تنحل به اليمين لم يكرذنك ايلاء لان تعليق ليمين على فعل يمكن وجوده في مدة أربة أشهر امكانا غير بعيد ابس بايلاه

(مسئلة) (وأن قال لنسائه والله لا وطلمت واحدة منكن صار موليا منهن الا أن بريد واحدة بمينها وان أراد واحدة مبهمة فقال ابو بكر تخرج بالقرعة)

وجلة ذلك أن الرجل اذا قال لنسائه والله لاوطنت واحدة منكن واطلق كان موليا من جميه بن في الحال لانه لايمكنه وطه واحدة منهن الا بالحنث ، فان طلق واحدة منهن او مانت كان موليا من البواقي فان وطيء واحدة منهن حنث وأمحلت يمينه ومقطحكم . لايلاء في الباقيات لأنها يمين واحدة فاذا حنث فيها مرة لم بحنث مرة ثانية ولا يبقى حكم الهمين بعد حدث فيها مجالاف ما اذا طبق واحدة او مانت فافه لم محنث ثم في عن حكم يمينه في الباقيات منهن وهذا مذهب الشافعي ، وذكر القاضي أنه اذا أطلق كان الايلاء في واحدة غير معينة وهو اختيار بعض اصحاب الشافعي لان لفظه تناول واحدة منكرة فلا يقتضي العموم

(فصل) الشرط الشالث أن يحلف على ترك الرط. في الفرج ، ولو قل والله لاوطينك في الدبر لم يكن مؤليا لأنه لم يترك الوط ، الواجب عليه ولا تتضر و المراة بتركه وانا هو وط ، محرم وقداً كد ونم نفسه منه بيمينه ، وان قال والله لاومشك دون الفرج لم يكن مؤليا لانه لم محاف على الوط ، الذي يطالب به في الفيئة ولا ضرر على الرأة في تركه ، وإن قال والله لاجامعتك الاجماع سو ، سش عما لاد فان قال أردت الجماع في الدبر فهو مؤل لانه حلف على ترك الوط في الفرج وكذلك ان قال أردت أن لا أطاها إلا دبن الفرج ، وإن قال أردت جماعا ضعينا لايزبد على انتقاء الحتانين لم يكن نؤليا لانه يمكنه الوط ، الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان قال أردت وطنا لا يبلغ التقاء الحتانين فهو مول لانه لا يمكنه الوط ، الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان لم تكن له فية فليس بمؤللانه محتمل فهو مول لانه لا يمكنه الوط ، الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان لم تكن له فية فليس بمؤللانه محتمل فهو مول لانه لا يمكن مؤليا بحال لانه لم يحلف على ترك صفته المكرو وهة

(فصل) الشرط الرابع أن يكون المحلوف عليها امر أة لفول الله تعالى (تذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولان غير الزورة لاحق لها في وطئه ملا يكون وثرايا منها كالاجنبية فازحلف على أرك وطء أمته لم يكن موليا لما ذكرنا

وانا أن المحرة في سياق النفي تعم كقوله (لم يتخذ صاحبة ولا ولدا) وقوله (ولم يكن له كفواً أحد) ولو قال انسان والله لاشرات عاء من اداوة حنث بالشرب من أي اداوة كانت فبجب حمل الخفظ عند الاطلاق على مفتضاه في العموم قان قال نويت واحدة بعينها تعمقت عينه بها وحدها وصار وليا نها دون غيرها لان اللفظ محتمله احمالا غير بعيد ، وان قال نويت واحدة مبهمة قبل منه لذلك، وهذا مذهب الشافعي ولا بصير موليا منهن في الحال قاذا والي، ثلاثا كان موليا من الرابعة، وقال ابو بحر عبر عبنها ومذهب الله فعي فيها اذا أبهم المحلوف عليها بحر شخر ج بالقرعة كا لو دالق واحدة من نسائه لا بعينها ومذهب الله فعي فيها اذا أبهم المحلوف عليها فه أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور فيما إذا طلق واحدة بعينها

﴿ مَدَّنَةَ ﴾ (وأن قال والله الأوطائت كل وأحدة منكن كان موليا من جميعهن في الحال ولا يقبل قوله نويت وأحدة منهن «هينة ولا مبهمة لان لفظة كل أزات احتمال الخصوص وترحل يمينه بوط.، وأحدة كالمسئلة التي قبلها)

وقال الفاضي و بعض أصحاب الشافعي لا تنحل في الباقيات لا له صرح بمنع نفسه من كلر واحدة فأشبه مالو حلف على كلرواحدة عينا

و انها أنها يمين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كما لو حلف على واحدة ولان اليمين الواحدة إذا حنث فيها مرة لم يمكن الحنث فيها مرة أخرى فلم بيق ممنتما منوط. الباقيات بحكم اليمين فلم ينق الايلاء كسائر الايمان التي حنث فيها

(الجزءالثامن)

(77)

(المغني والشرح الكبير)

وان حلف على ترك وط، أجنبية ثم نكحها لم يكن مؤلبا لذلك وبه قال الشافعي واسحاق وابو ثور وابن المنذر وقال مائك يصير مؤلبا اذا بقي من عدة يمينه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط، امرأته بحكم يمينه مدة الايلاء فكان مؤلبا كالوحلف في الزوجية، وحكي عن أصحاب الرأي انهان موت به امرأة فحلف ان لايقر بها ثم تزوجها لم يكن مولبا، وان قال إن تروجت فلانة فوالله لا قربتها صار موليا لازه أضاف اليمين الى حال الزوجية فأشبه مالو حلف بعد تزوجها

ولياً قول الله تعالى (الذين بؤلون من نسائهم) وهذه ليست من نسائه ولان الايلا، حكم من أحكام الذكاح فلم بتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تضرب القسده الاضرار الم ببعينه وإذا كانت المين قبل الذكاح لم يكن قاصداً للاضر اروأ شبه للمتنع بغيريمين، قال الشريف أبوجه فر وقد قال أحمد بصح الفهار قبل الذكاح لائه عين فعلى هذا التعليل يصح الايلا، قبل الذكاح والمنصوص أنه لا يصح لماذكر ناه

و فصل) فان آلى من الرجمية صح إيلاؤه : وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وذكر ابن حامد ان فيمه رواية أخرى أنه لا يصح ايلاؤه لان الطالاق بقطع مدة الايلاء إذا طرأ فلأن يمنع صحة ابتداء أولى

و أنه أنها زرجة ياحقها طلانه فصح ايلاؤه منها كفير المطانة ، وأذا آلى منها احتسب بالمدة من حين آلى وان كات في العدة ، ذكره ابن حامد وهو قول أبي حنيفة وبجيء على تول الحرقي أن لا يحتسب عليه بالمدة إلا من حين راجعها لان ظاهر كلامه ان الرجعية محرمة وهذامذ عب الشافعي لامها معتدة منه مأشبهت البائن ، ولان الطلاق إذا طرأ قطع المدة ثم لا يحتسب عليه بشيء من المدة قبل وجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة

ووجه الاول ان من صحايلاؤه احتسب ليه بالمدة من حين ايلائه كالوابئكن طفة دلانها مباحة فاحتسب عليه بالمدة فيها لا لولم بطلعها ، وفارق البائن فأنه ليست زوجة ولا يصح الايلامنها محل له فهي كما أر الاجنبيات

﴿ مَمُّنَّةً ﴾ ﴿ وَانْقَالَ وَاقْلُهُ لَا أُطُّؤُكُنَّ فَهِي كَانِّي قَبْلُهَا فِي أَحَدُ الوَّجِبَينَ ﴾

وهذا ينبي على أصل وهو الحنث بغعل يعض المحلوف عليه اولا ؟ فان قلنا يحنث فهو مؤلمنهن كابهن في الحاللانه لا يمكنه وط، واحدة بغير حنث فصار مائعا لنفسه من وط، كلواحدة منهن في الحال فان وطي، واحدة منهن في الحال لانه لا يمكنه وطي، واحدة منهن في الحال لانه يمكنه وط، واحدة الايلا، في البواقي وإن قلنا لا يحنث بغعل البعض لم يمكن مولياً منهن في الحال لانه يمكنه وط، واحدة منهن من غير حنث فلم يمنع نفسه بهمينه من ورثها فلم يمكن مولياً منها فاز وطي، ثلاثاصار موليا من الرابعة لانه لا يمكنه وطؤها من غير حنث في عينه وان ما تت بعض أوطافها انحات عينه وزال الايلا، لانه لا يحنث بفعل الموط، الاربع قان راجع المطلقة أوثر وجها بعد بينو أنها عاد حكم عينه وذكر القاضي أنا اذا قلنا يحنث بفعل البعض فوطي، واحدة يحنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الايلاء من أمر أة لا ينحل بوط، غيرها

(فصل) وبصبح الايلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو أمة المموم قوله سبحانه (الذبن يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولان كل واحدة منهن زوجة فصح الايلاء منها كالحرة المسلمة وبصح الايلاء قبل الدخيل وبعده وبهذا قال النخمي ومالك والاوزاعي والشافمي وقال عطاء والزهري والثوري انها بصح الايلاء بعد الدخول

ولنا عوم الآية والمعنى لانه ممتنع من جماع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول، ويصح الايلاء من المجنونة والصغيرة الا أنه لايطال بالفيئة في الصغر والجنون لانهما ليسا من أهل المطالبة فاما الرتقاء والفرناء فلا يصح الايلاء منهما لان الوطاء متعذر دائما فلم تنعقد الهين على تركه كا لوحلف لا يصعد السماء، ومحتمل أن يصح وتضرب له المدة لان المنع بسبب من جهتها فعي كالمريضة، فعلى هذا ينبغى أن بنيء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطاء في حقها متعذرة فلا تمكن المطالبة به فاشبه المجبوب

(فصل) ويصح الايلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء وأما الصبي والمجنون فلا يصح ايلاؤهما لان القلم مر فوع عنها ولانه قول تجب بمخالفته كنفارة أو حق فلم ينعقد منها كالمذر عواما الهاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو زواله كالمرض والحبس صحا يلاؤه لانه يتدر على الوط، فصح منه الامتناع منه وان كان غير مرحو الزوال كالجب والشلل لم يصح إبلاؤه لانها يمين على ترلشمستحيل فلم تنعقد كالوحاف أن لايقلب الحجارة ذهبا ولان الايلاء: اليمن المائعة من الوط، وهذا لا يمنعه يمينه فانه متعذر منه ولا تضر المرأة يمينه

قال أبو الخطاب وبحتمل أن يصح الايلا، منه قياسا على العاجز بمرض أوحبس وللشافعي في ذلك تولان والاول أولى لما ذكرنا ، فاما الخصي الذي سلت بيضتاه أو رضت فيمكن منه الوط. ويعزل ماء رقيقا فيصح اللاؤه وكذلك المحبوب الذي بقي من ذكره مايمكن الجاع به

ولذا أنها يمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الايمان ولانه اذا وطاء واحدة حنث ولزمته السكفارة فلا بلزمه برطاء الباقيات شيء فلم يبق ممتنعا من وطنهن بحكم يمينه فانحل ألايلاء كا لو كفرها ، واختلف أصحاب الشافعي فقال بعضها لا يكون عوليا منهن حتى يطأ ثلانا فيصير موليا من الرابعة وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون موليا منهن كابهن يوقف لسكل واحدة منهن فاذاأصاب مضهن خرجت من حكم الايلاء ويوقف لمن بقي حتى بفي أو يطنق ولا يحنث حتى يطأ الاربع ، وقال أصحاب الرأي يكون موليامنهن كابهن فان تركهن أربعة أشهر بن منه جميعا بالايلاء وانوطى بعضهن سقط الايلاء في حتم الا بوطنهن جميعا .

ولنا أن من لا يحنث بوطنها لا يكون موليا منها كالني لم محلف عليها

 (فصل) ويصح ايلا. الذمي وبلزمه ما لزم المسلم إذا تقاضوا اليناو بهذا قال ابو حنيفة والشافعي وأبو ثور وان أسلم لم ينقطع حكم ايلائه ، وقال مالك : إن أسلم سقط حكم يمينه ، وقال أبو يوسف ومحمد انحاف بالله إيكن موليا لانه لابحنث إذا جامع الكونه غير مكلف ، وان كانت يمينه بطلاق أله عتاق فهو مؤل لانه يصح عتقه وطلاقه

ولنا قول الله نمالي (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولانه مأنع نفسه بالعين من جماعها فكان موليا كالمسلم ولان من صح طلاق صح أيلاؤ. كالسلم ، من صحت بمينه عنسا الحاكم صح أيلاؤه كالمسلم

(فصل) ولا يشترط في الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار روع، ذلك عن ابن مسعود و بنقال الشوري والشافعي وأهل العراق وابن المدنر وروع، عن علي رغي الله عنه ليس في اصلاح ليلاء . وعن النوعباس قال : انها الايلاء في الغضب وتحو ذلك عن الحسن والنخص وقناءة وقال ماللك ولاوزاي وابو عبيد من حلف لايطاً زوجته حتى تفطم ولده لايكون إيلاء اذا أراد الاصلاح لراده

ولذا عوم الآية ولانه ماذم نفسه من جماعها بيمينه فكان ، وليا كعال الغضب بحقه ان حكم الايلاء بثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار او لم يقصد كاستيفاه يونها واتلاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الايمان سوا، في الفضب والرضى فكذلك الايلاء ولان حكم اليمين في الكفارة وغيرها سواء في الغضب والرضا فكذلك في الايلاء ، وأما اذا حلف ان لايطأ هاحتى تفطم ولاده فان أراد وقت الفطام وكانت مدته تزيد على أربعة أشهر فهو مؤل ، وان أراد فعل الفطام لم يكن مؤليا لانه ممكن قبل الاربعة الاشهر وليس به حرم ولا فيه تفويت حق لها فلم يكن مؤليا كا لو حلف لا يطؤها حتى تدخل الدار

[إحداها] بوقف للجيم وقت مطالبة أولاهن ، قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد (والثانية) يوقف لدكل واحدة منهن عند مطالبتها اختاره أبو بكر وهو مذهب الشافعي وإذاوقف الاولى فطافها وقف للثانية فان طقها وقف للثانية فان طقها وقف الرابعة وكذلك من مات منهن لم يعنم من وقفه للاخرى لان يعينه لم تنحل وإيلاؤه باق اعدم حنثه فيبن فان وطيء إحداهن حين وقف لها أو قبلها انحلت يعينه وسقط حكم الايلاء في الباقيات على ما قلماه وعلى قول القاضي ومن وافته يوقف الباقيات على ما قلماه وعلى قول القاضي ومن وافته يوقف الباقيات كا لو طلق التي وقف لها .

(فصل) فان قال كلما وطئت واحدة منكن فضر الرها طوالق فان قلنا ليس هذا بايلا. فلا الام فلا فيوقف وان قلنا هو إيلا. فهو في وان قلنا هو إيلا. فهو مول منهن كلمن لانه لا يمكنه وط. واحدة منهن إلا بطلاق ضرائرها فيوقف لهن فان فاه الى واحدة طلق ضرائرها فان كان الطلاق بائنا أنحل الايلا. لائه لم يبقى منوعا من وطئها يحج يمينه فان كان رجميا فراجهن بقي حكم الايلا. في حقهن لانه لا يمكنه وط. واحدة إلا بطلان

(فصل) في الالفاظ التي يكون بهامؤ لياوهي ثلاثة أقسام (أحدها) ماهوصر بحفي الحكم والباطن جميما وهو ثلاثة ألفاظ قوله والله لاآنيك ولا أدخل ولاأغيباو أولج ذكري في فرجك ولاافتضضتك البكر خاصة فهذه صريحة ولا يدين فيها لانها لاتجتمل غير الايلاء

(القسم الثاني) صريح في الحكم ويدين فيما بينه و بين الله تعالى وهي عشرة الفاظلاوطئتك ولا جامعتك ولا أتيتك ولا أصبتك ولا باضعتك ولا باعلتك ولا اغتلاث ولا أحبتك ولا أتيتك ولا باضعتك ولا باعلتك ولا اغتلات منك فهذه صريح في الحكم لانها تستعمل في العرف في الوط، وقد ورد القرآن ببعضها فقال الله سبحانه (ولا تناشر وهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فائتوهن) وقال (ولا تباشر وهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (من قبل أن تمسوهن)

وأما الجاع والوط، فهاأشهر الالفاظف الاستمال فلوقال أردت بالوط، الوط، بالقدم و بالجاع الجماع الاجسام ، وبالاصابة الاصابة باليد دين فها بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحكم لانه خلاف الظاهر والمهرف وقد اختلف قول الشافعي فيا عدا الوط، والجماع من هذه الالفاظ فقال في موضع ليس بصريح في الحكم لانه حقيقة في غير الجماع ، وقال في لا باضعتك ليس بصريح لانه يحتمل أن يكون من التقاء البضعة بن البدن بالبضعة منه فان النبي عليقياتي قال « فاطمة بضعة مني »

ولنا أنه مستعمل في الوط. عرفا وقد ورد به القرآن والسنة فكان صربحا كلفظ الوط. والجاع وكونه حقيقة في غير الجماع يبطل بلفظة الوط. والجماع ، وكذلك قوله فارقتك وسرحتك في ألفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صربحة في الطلاق مع كونها حقيقة في غيره ، وأما قوله باضعتك فهو مشتق من البضع ولا يستعمل هذا المفظ في غير الوط. فهو أولى أن يكون صريحا من سائر الالفاظ لانها تستعمل في غيره وبهذا قال أبو حنيفة

ضرائرها وكذلك انراجع بعضهن كذلك إلا أن المدة تستأنف من حين الرجعة ولوكان الطلاق تاما فهاد فتروجهن أو تزوج بعضهن عاد حكم الايلاء واستؤنفت المدة من حين النكاح وسواء تزوجها في الهدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى وان قال نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها فاذا وطنها طلق ضرائرها وان وطء غيرها لم يطلق منهن شي ويكون موليا من المعينة دون غيرها لانها التي يلزمه بوطئها الطلاق دون غيرها

﴿ مسئلة ﴾ (وان آلى من واحدة وقال للاخرى شركتك معها لم يصر موليا من الثانية لان الهين بالله لا تصح الا بالفظ صريح من اسم أو صفة والتشريك بينها كناية فلم تصح به الهين، وقال القاضي يكون موليا منها كما فو طلق واحدة ، وقال للاخرى شركتك معها ينوي به الطلاق والفرق بينها أن الطلاق ينعقد بالكناية ولا كذلك الهين وان قال ان وطئتك فأنت طالق ثم قال اللاخرى شركتك معها و نوى فقد صار طلاق الثانية معلقاً على وطئها أيضا لان الطلاق بصح بالكناية وان

(القسم الثالث) مالا يكون إيلاء إلا بالية وهو ماعدا هذه الالفاظ مما يحتمل الجماع كقوله والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء لا ساقف رأسي رأسك لا سوء لك لأ غبظنك التعاول غيبتي على لا مسحلاي جلدي جلدك لا قربت فراشك لا أويت معلى لا نمت عندك فهذه إن أراد بها الجماع واعترف بذلك كان وليا وإلا فلا لان هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجماع كالمدة معا وهي قوله لا سوأنك ولا فيه إلا أن هذه الا افاظ منقسه قبل ما يفتقر فيه الى نيسة الجماع والمدة معا وهي قوله لا سوأنك ولا غيفانك و الطفائل عندي المناظ منقسه قبل ما يكون مؤليا حتى ينوي ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر لان غيفها يكون بترك الجماع فيما دون غلل بكون مؤليا حتى ينوي ترك الجماع في مدة تزيد على أربعة أشهر لان غيفها يكون بترك الجماع في الوط، لا المناظ يكون بترك الجماع في المنافل والله لا بها المنافل والمنافل لا أن ينوي جماعا في المنافل النقاء الحتانين ، وإن قال والله لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن وليا لان الوط. الذي يحصل به الفيئة يحصل بدون إ بلاج جميع الذكر ، وإن قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا تحصل به الفيئة المحصل بدون إ بلاج جميع الذكر ، وإن قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا الفيئة لا تحصل بدون إ بلاج جميع الذكر ، وإن قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا تحصل به الفيئة لا تحصل بدون إ بلاج جميع الذكر ، وإن قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا المنافية لا تحصل به الفيئة لا تحصل به الفيئة لا أولون فاك

(فصل) وأن قال لاحدى زوجتيه والله لاوطنتك ثم قال اللاخرى أشر كتك معهالم يصر موايا من الثانية لان اليمبن بالله لايصح الا الفظ صريح من اسم أوصفة والتشريك بينهما كناية فلم تصح به اليمين وقال القاضي يكون وليا منهما وانقال ان وطئتك فأنت طالق ثم قال اللاخرى أشركنك معهار نوى فقد صارطلاق الثانية معلقا على وطئها أيضا لان العلاق يصح بالكناية فأن قلما ان ذلك إيلاء في الاولى صار إيلاء في الثانية لانها صارت في معناها والافليس بايلا، في واحدة منها وكذلك لوآلى ر-ل من زوجة فقال آخر لامرأته أنت مثل فلاة لم يكن وليا ، وقيا أصحاب الرأي هو مول

ولنا أنه لبس بصريح في القسم فلا يكون مولياً به كما لو لم يشبهها بها

قلمنا إن ذاك ايلاً في الاولى صار ايلاً في الثانية لانها صارت في معناها والا فايس بايلاً في واحدة منها وكذلك لو آلى رجل من زوجته فقال آخر لامرأنه أنت مثل فلانة لم يكن مولياً ، وقال أصحاب الرأي هو مول .

ولنا أنه ليس بصريح في القسم فلا يكون وليا به كالولم يشبهها بها

ويصح الايلاء بكل أفة كالعجمية وغيرها ممن يحسن العربية وممن لا يحسنها لان البمين تنه تله بغير العربية وتجب بهاالكفارة والمولي هو الحالف بالله أو بصنته على ترك وط. زوجته المهتنع من ذلك بيمينه فان آلى بالعجمية من لا يحسنها وهو لايدري معناها لم يكن موليا وان نوى موجبها عند أهلها وكذلك الحسكم اذا آلى بالعربية من لا يحسنها لانه لا يصح منه قصد الايلاء بافظ لا يدري معناه فان اختلف الزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله اذا كان متكلها بغير لسانه لان الاصل عدم

(فصل) ويصح الايلاء بكل لغة من العجمية وغيرها بمن يحسن العربية وبمن لا يحسنها لان الهين تنعقد بفير العربية وتجب بها الكفارة ، والمؤلى هو الحنالف بالله على ترك وط. زوجته الممتنع من ذلك بيمينه فان آلى بالعجمية من لا يحسنها وهو لا يدري معناها لم يكن موليا ، وان نوى موجبها عند أهلها ، وكذلك الحركم إذا آلى بالعربية من لا يحسنها لانه لا يصح منه قصد الايلاء بلفظ لا يدري معناه فان اختلف لزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله إذا كان متكلها بغير اسانه لان الاصل عدم معرفته بها فاما ان آلى لعربي بالعربية ثم قال جرى على لساني من غير قصد او قال ذلك العجمي في إيلائه بالعجمية لم يقبل في الحدكم لا ه خلاف الظاهر

(فصل) ومدة الايلاء في حق الاحرار واله بد والمسلمين وأهل الذه سوا، عولا فرق بين المرة والامة والمسلمة والمنه والصغيرة والسكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وابن المنذر وعن احمد رواية أخرى ان مدة إبلاء الهبيد شهران وهو اختيار ابي بكر عوقول عطا، والزهري وماقك وإسحاق لأنهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فكذلك في مدة الايلاء عوقال الحسن والشعبي إيلاؤه من الأمة ثهرانومن الحرة أربعة وقال الشعبي إيلاء الامة نصف إيلاء الحرة وهذا فوراً بي حنينة لان ذلك تتعلق بالبياوة عنده واختلف بالرق والحرية كالطلاق ولامها مدة يثبت ابتداؤها بقول الزوج فوجب أن يختلف برق المرأة وحريتها كدة العدة

ولنا عوم الآية ولانها مدة ضربت الوط، قامتوى فيها الرق والحربة كمدة العنة ولا نسلم أن البينونة تتعلق مها ثم يبطل ذلك بمدة العنة وبخالف مدة العدة لان العدة مبنية على المكال بدليل أن الاستبراء يحصل بقرء واحد ، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرقا كثر وكاز يذبغي أن تتقدم مطالبتها مطالبة العبد عليه مطالبة الامة والحق على الحرق على العبد فلا نجوز الزيادة في مطالبة العبد عليه

مصرفته بها فأما ان آلى العربي بالعربية ثم قال جرى على لساني من غير قصد أو قال ذلام العجمي في ايلائه بالعجمية لم يتبل قوله في الحركم لانه خلاف الظاهر

(فصل) ولا يصح الايلا. الا من زوجته لقول الله تعالى (ثلذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وان حلف على ثوك وط. أمته لم يكن موليا اذا بتي من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط، امرأنه بحكم يمينه مدة الايلاء فكان موليا كا لو حلف في الزوجية وحكي عن أصحاب الرأي أنه من مرت به امرأة فحلف أن لا يقر بها ثم تزوجها لم يكن موليا وان قال تزوجها فلانة فوالله لا قربتها صار موليا لانه أضاف اليمين الى حال الزوجية فأشبه مالو حلف بعد تزوجها وانا قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) وليست هذه من نسائه ولان الايلاء حكم من أحكام النكاح فلم يتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تضرب له لفصده الاضرار بها بيمينه فاذا كانت اليمين

﴿ مسئلة ﴾ قال (فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته أمر بالفيئة والفيئة الجماع)

وجلة ذلك أن المولي يتربص أربعة أشهر كما أم الله نعالى ولا يطالب فيهن فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم وقفه وأمره بالفينة فان أبى أمره بالطلاق ولا تطاق زوجته بنفس مضي المدة قال احمد في الايلاء يوقف عن الاكار من أصحاب النبي ويتياني عن عمر شيء يدل على ذلك ، وعن عمان وعلى وجعل يثبت حديث على وبه قال اس عمر وعائشة ، وروي ذلك عن ابي الدرداء وقال سلمان بن يسار كان تسعة عشر رجلا من أصحاب محمد ويتياني يوفون في الابلاء ، وقال سايل ابن أبي صالح سألت اثني عشر من أصحاب النبي ويتياني فكلهم يقول ايس عليه شيء حتى عضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء والا طلق ، وجهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك أربعة أشهر فيوقف فان فاء والا طلق ، وجهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك أبن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقبيصة والنخبي والاوزاعي وابن ابي لبلى وأصحاب الرأي إذا ابن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقبيصة والنخبي والاوزاعي وابن ابي لبلى وأصحاب الرأي إذا أبن زيد وعطاء والحسن ومسروق وقبيصة والنخبي والاوزاعي وابن ابي لبلى وأصحاب الرأي إذا أبن زيد وعطاء والخسن ومسروق وقبيصة والمذعن عثمان وعلى وزيد وابن عمر وروي عن أبي بكرين عبدالرحن ومكحول والزهري تطليقة رجعية و محكى عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاء يا فيهن فان الله عبدالرحن ومكول والزهري تطليقة رجعية و محكى عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاء يا فيهن فان الله غفور رحيم) ولان هذه مدة ضربت لاستدعاء الفعل منه فكان ذلك في المدة كدة العنة

ولناتول الله تعالى (الذين يؤلون من نسائه مرّ بعى أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم) رظاهر ذلك أن الفيئة بعدار بعة أشهر لذكر والفيئة بعدها بالفاء المقتضية التعقيب ثم قال (وان عزه والطلاق فان الله سميع عليم) ولووتع بمضي المدة لم بحتج الى عزم عليه (وقوله سميع عليم) يقتضي أن الطلاق مسموع والا يكون المسموع إلا كلاما والانهامدة ضر بت الا تأجيلا فلم يستحق المطالبة فيها كما أر الآجال ، ولان هذه مدة الم

قبل النكاح لم يكن قاصداً للاضرار فأشبه الممتنع بفير يمين ، قال الشريف أبو جعفر وقد قال أحمد يصح الظهار قبل النكاح والمنصوص عدم الصحة لما ذكرنا

(فصل) فان آلى من الرجمية صح إيلاؤه ، وهو قول ما لك والشافعي وأصحاب الرأي وذكر ابن حامد فيه رواية أخرى أنه لا يصح ايلاؤه لان الطلاق يقطع مدة الايلا، اذا طرأ الان يمنع صحته ابتداء أولى .

ولنا أنها زوجة يلحقها طلاقه نصح إيلاؤه منها كغير المطلقة والحل منها الحرق أن لا يحتسب بالمدة من حين آلى وان كانت في العدة ذكره ابن حامدوهو قول ابي حنيفة و يجيء على تول الخرفي أن لا يحتسب عليه المدة الامن حين راجعه الان الرجعة في ظاهر كلامه محرمة وهو مذهب الشافعي لا جامعتدة أشبهت البائن ولان الطلاق اذا طرأ قطع المدة عم لا يحتسب عليه بهي، من المدة قبل وجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة ووجه الاول أنه من صح إيلاؤه احتسب عليه بالمدة من حين إيلائه كالو لم تكن مطلقة ، ولانها

(١)في نسخة لإ يقع بمضيها يتقدمها إيقاع فلا يتقدمها وقوع كمدة العنة ومدة العنة حجة لنا فازالطلاق لايقع إلا بمضبها (١) ولان مدة العنة ضربت المختبر فبها ويعرف عجزه عن الوطء بتركه في دتها وهذه ضربت تأخيراً له وتأجيلا ولا يستحق المطالبة الا بعد مضي الاجل كالدين

(فصل) وابتداء المدة من حين اليمين ولا يفتةر إلى ضرب مدة لانها ثبتت بالنص والاجماع فلم تفتقر الى ضرب كدة العنة ولا يطالب الوط. فبها لما ذكرنا فان وطئها فبها فقد عجاها حقها قبل محله وخرج من الايلاء كن عليه دين دفعه قبل الاجل وهكذا ان وطيء بعد المدة قبل المطالبة أو بعدها خرج من الايلاء وسواء وطئها وهي عافلة أو عجنونة أو يقظانة أو نائمة لانه فعل ماحلف عليه فان وطئها وهو مجنون لم مجنث ذكره ابن حامد وهو قول الشعبي

وقال أبو بكر يحنث وعليه الكفارة لأنه فعل ما حلف عليه والأول أصح لانه غير مكلف و لله عنه مرفوع ويخرج بوطئه عن الايلاء لانه قدوفاهاحقها وحصل منه في حقها ما يحصل من العاقل وأنما تسقط الكفارة عنه لرفع أنه عنه ٤ ذكر هذا أبن حامد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشانمي ، وذكر نقضي مايدل على أنه يقي موليا قانه قال إذا رطي ، بعد إفاقته تجب عليه الكفارة لان وطأ ، لاول ماحنث به ٤ وإدا بقيت يعينه بقى الإيلاء كالو لم يطأ وهذا قول المرنى

ويذبغي أن يستأنف له مدة الايلاء من حين وطيء لانه لا ينبه غي أن يطالب بالفيئة مع وجودها منه ولا يطاق عليه لانتهائها وهي موجودة ولكن تضرب له مدة ليقاء حكم بمينه وقيل تضرب له المهدة إذا عقل لانه حيائات يمنع من الوط. بحكم يدينه ، ومن قال بالاول قال قد وفاها حقها فلم يتى الايلاء كما لوحنت ولايمننع النفاء الايلاء معالين تناوحات لايطا أجنبية ثم تزوجها

مباحة واحتسب عليه بالمدة فيها كالو ام يطلقها ، وغارق البائن فأنبا ليست زوجة ، ولا يصح الايلاء منها بحال فعي كماثر الاجنبيات

(فصل) ويصح الايلا. من كل زوجة من له كانت اوذمية عرة او أمة لندوم قوله سبحانه (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولان كل واحدة سنهن زوجة فصح لايلا. منها كالحرة المسلمة ، وصح لايلاء قبل الدخول وبعده ، وبهذا قل انتخعي ومالك والأوزاعي والشافعي ، وقال عطا. ولزهري والثوري أنما الايلاء بعد الدخول

ولنا عموم الآية والمعنى ولأنه ممتنع من جماع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول ويصح الايلاء من الصغيرة والمجنونة إلا أنه لا يطالب بالفيئة في حال الصغر والجنون لانهما ليستامن أهل المطالبة . فأما الرتفاء والقرناء فلا يصح الايلاء منهما لان الوطء متعذر دا عًا فلم تنعقد اليمين على تركه كالوحلف (المغني والشعر حالكبير) (الجزء النامن)

(فصل) وان وطى العاقل ناسيا ليمينه فهل يحنث ؟ على روايتين فان قلنا يحنث انحل ايلاؤه وذهبت يمينه وان قلنا لايحنث فهل ينحل ايلاؤه ؟على وجهين قياسا على الجنون وكذلك يخرج فبا اذا آلى من إحدى زوجتيه ثم وجدها على فراشه فظنها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فبانت زوجته

وان استدخات ذكره وهو نائم لم بحنث لانه لم يفعسل ما حلف عليه ولان القلم مرفوع عنه وهل يخرج من حكم الايلا. يحتمل وجهين (أحدهما) يخرج لان المرأة وصات الى حقها فأشبه ما او وطي، (والثاني) لا يخرج من حكم الايلا. لانه ما وفاها حقها وهو باق على الامتناع من الرط، بحكم الهين فيكان موليا كما لو لم يفعل به ذلك والحكم فيما إذا وطيء وهو فائم كذلك لانه لا يحنث به

(فصل) وأن وطنها وطأ محرماً مثل أن وطنها حائضا أو نفسا. أو محرمة أو صائمة صوم فرض أو كان محرما أو صائم أو مظاهراً حنث وخرج من الإيلاء وهذا مذهب الشانعي ، وقال أبو بكر قياس المذهب أز لا يخرج من الايلاء لا به رط الايؤمر به في الفيئة فلم بخرج به من الايلاء كالوط . في الدير ، ولا يصح هذا لان يمينه أنحات ولم يق ممتنها من الوط . بحكم اليمين فلم يق الايلاء كا أو كفر يمينه أو كما لو وطئها مريضة

وقد نصى أحمد فيمن حلف ثم كفر يمينه انه لا يبقى موايا لعدم حكم اليمين مع انه مارفاها عقها نلأن بزول بزوال اليمين بعنث فيها أولى، وقد ذكر القاضي في المحرم والمظاهر انهما إذا وعلمًا فقد وفياها حقها وفارق الوط. في الدبرفانه لا يحنث به وايس بمحل أوطء مخالاف سمّة تنا

(فصل) وإذا آلى منها وتم عذر بمنع الوطء من جهـة الزوج كرضه أو حبسه أو إحرامه أو صيامه حسبت عليه المدة من حين الملائه لان المانع من جهـة وقد وجد التمكين الذي عليها ولذلك لو

لا يصعد السهاء ويحتمل أن يصح وتضرب له المدة لان المنح بسبب من جهتها فهي كالمريضة، فعلى هذا ينيء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطء في حقها متعذرة فلا يمكن المطالبة بهفأ شبه المجبوب

﴿ فصل ﴾ (الشرط الرابع أن يكون من زوج يكنه الوط، وتلزمه الـكفارة بالحنث مسلماً كان أو كافراً حراً أو عبداً سليما أوخصياً أومريضاً يرجى برؤه ﴾

وجملة ذلك أنه يشترط أن يكون الايلاء من زوج لقول الله سبحانه (للذين يؤلون من نسائهم)

وبشترط أن يكون مكلفاً فأما الصبي والمجنون فلا يصح إيلاؤها لان الفلم مرفوع عنهما

﴿ مسئلة ﴾ (ويصح إ بلاء الذي ويلزمه ما يلزم المسلم إذا تقاضوا الينا)

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وأبو ثور وان أسلم لم ينقطع حكم إبلائه ، وقال مالك ان أسلم سقط حكم يمينه وقال أبو يوسف ومحمد إن حلف بالله لم يكن موايالانه لا يحنث اذا جامع لـكونه غير مكلف وان كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهو مول لانه يصبح عتقه وطلاقه

وَلَنَا قُولُ اللَّهُ تَمَالَى (للذِّينِ يُؤْلُونَ مِن نَسَائَهِم تُربِص أُربِعَهُ أَشْهِرٍ) وَلأَنْهُ مَانِع نَفْسَهُ بِالْمِينِ مِن

أمكنته من نفسها وكان ممتنعا لعذر وجبت لها النفقة، وأن طرأ شي. من هذه الاعذار بعد الايلا. أو جن لم تنقطع المدة للمعنى الذي ذكرناه ، وان كان المانع من جهتها نظرنا فان كان حيضًا لم يمنع ضرب المدة لانه لو منع لم يمكن ضرب المدة لان الحيض في الفالب لايخلو منه شهر فيؤدي ذلك الى إسفاط حكم الايلا. وان طرأ الحيض لم يقطع المدة لما ذكرنا وفي النفاس وجهان (أحدهما) هو كالحيض لان أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هو كسائر الاعذار التي من جهتهــا لانه نادر غير معنــاد فاشبه سائر الاعذار ، وأما سائر الاعذار التي من جبتها كصفرها ومرضها وحبسها وإحرامها وصيامها واعتكافها المفروضين ونشوزها وغيبتها فمني وجد منها شي. حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناءه من وطنها والمنع همنا من قبلها، وأن وجد شيء من هذه الاسباب استؤ فت المدة ولم ببن على ما مفنى لان قوله سبحانه (تربص أربعة أشهر) يقتضى متوالية فاذا قطعتها وجب اسنئنافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة ، وأن حنث وهربت من يده ا قطعت المرة وأن بقيت في بده وأمكنه رطؤها احتسب عليه بها ، فان قبل فهذه الاسباب منها ما لاصنع لها فيه فلا ينبغي أن نقطع المدة كالحيض، فلنا اذا كان المنع لممنى فيها فلا فرق ببن كونه بفعلها أو غير فملها كما أن البائم أذا تعذر عليه تسلم المعقود عليه لم يتوجه له المطالبة بعرضه سوا. كان العذر أو غير عذر وإن آلي في الردة لم تضرب له المدة الا من حين رجوع المرتد منها إلى الاسلام، وأن طرأت الردة في أثناء المدة القطعت لأن الكاح قد تشعث وحرم الوط. فاذا عاد إلى الاسلام استؤنفت المدة سواء كانت الردة منها أو من أحدهما وكذلك أن أسلم أحدد الزوحين الكافرين ار خالهما ثم تزوجها والله أعلم

جماعها فيكان مولياً كالمسلم ولان من صح طلاقه صح إبلاؤ، ومن صحت يمينه عند الحاكم صح إبلاؤ. كالمسلم فأما العاجز عن الوط، فان كان لعارض ورجو الزوال كالمرض والحبس صح إبلاؤه لانه يقدر على الوط، فصح منه للامتناع منه وإن كان غير مرجو الزوال كالحب والشلل لم يصح إبلاؤه لانها يمين على ترك مستحيل فلم تنعقد كما لو حلف لا يقلب الحجارة ذهباً ولان الايلاء اليمين المانعة من الوط، وهذا لا يمنعه بيمينه فأنه متعذر منه ولا يضر المرأة بيمينه

قال أبو الخطاب ويحتمل أن يصح الايلاء منه قياسًا على الماجز بمرض أوحبس، وفيئته لو قدرت لحامعتك لأنه مهذور فيفيء باسانه كالعاجز بعذر يزول، وللشافعي في ذلك قولان والاول أولى لما ذكرنا فأما الخصي الذي سات بيضتاه أو رضت فيمكنه الوطء وينزل ماء رقيقًا فيصح إبلاؤه وكذلك المجبوب الذي بقى من ذكره ما عكن الجماع به

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (ولا يصح إيلاء الصبي والمجنون)

لان القلم مرفوع عنهما ولانه قول يجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منهما كالنذر

(فصل) وأذا انقضت المدة فلها المطالبة بالفيئة إن لم يكن عذر فان طالبته فطاب الامهال فان لم يكن له عدر لم يهل لانه حق توجه عليه لاعذر له فيه فإيهل به كالدين الحال ولان الله تعالى جعل المدة أربعة أشهر فلا نجوز الزبادة عليها بفيرعذر وأنما يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة فانه لا يلزمه الوط. في مجلسه وليس ذلك بأمهال، فانقال أمهاو في حتى آكل فاني جائع أو ينهضم الطعام فاني كظيظ او أصلي الفرض أو أفطر من صوعي أمهل بقدر ذلك فأنه يعتبر أن يصير الى حال بجامع في مثابا في العادة وكذلك يهل حتى برجع الى بيته لان العادة فعل ذلك في بيته ، وإن كان لها عذر بمنع من وطنها الم وكذلك يهل حتى برجع الى بيته لان العادة فعل ذلك في بيته ، وإن كان لها عذر بمنع من وطنها الم يكن لها المطالبة بالفيئة لان الوط ، ممتنع من جهتها فلم يكن لها مطالبته بنا بمنعه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي لاتستحق الرط ، في هذه الاحوال وابس لها المطالبة الى حال زوال العذر ان لم يكن العند قاطعا المدة كالحيض أو كان العدردث بعد انقضاء المدة

(فصل) فان عفت عن المطالبة بعد وجوبها فقال بعض أصحابنا يسقط حقها وايس لها المطالبة بعده وقال القاضي هذا قياس المذهب لابها رضات باسفاط حقها من الفسخ اهدم الوط، فسقط حقها منه كامر أة العنين اذا رضيت بعنته عن يحتمل أن لا يسقط حقها ولها المنالبة متى شاءت وهدا المذهب الشامي لانها أثبت لرفع الضرر بترك مأيتجاد مع الاحوال فكان لها الرجوع كا لواعسمر باللفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ شم طالبت عوفا، قالفسخ شعنة فائه فسخ أهيمه فمتى رضيف بالعبب سقط حقها كالوعفا المشتري عن عيب المرم عوان سكتت عن المطالبة تم طالبت بعد فلها ذلك لان حقها في يشتم على المراخى فلم يسقط بتأخير المطالبة كاستحقاق النفقة

(فصل) والامة كالحرة في استحقاق الطالبة سواء عنا السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق

﴿ مسئلة ﴾ (وفي إيلاء السكران وجهان) بناء على طلاقه

(فصل) ولا يشترطُ في صحة الايلاء النضب ولا قصد الاضرار روي ذلك عن ابن مسعود ، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر

وروي عن على رضي الله عنه ليس في إصلاح إبلاء ، وعن ابن عباس قال: أعاالا يلا في العضب ونحوه عن الحسن والنخمي وقتادة ، وقال مالك والاوزاعي وأ بوعبيد من حلف لا يطأ زوجته حتى نفطم ولده لا يكون إبلاء إذا أراد الصلاح لولده

ولنا عموم الآية ولانه مانع لنفسه من جماعها بيمينه فكان مولياً كحال الغضب، يحققه أن حكم الايلاء ثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار أو لم يقصد كاستيفاء دونها وانلاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الايمان سواء في الغضب والرضاء فكذلك في الايلاء ، وأما إذا حلف أن لا يطأها حتى تفطم ولده فاذا أراد وقت الفطام وكانت مدته تزيد على أربعة أشهر فهو و ول

لها حيث كان الاستمتاع يحصل لها فان تركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب لانه لاحق له ، فان قبل حقه في الولد ولهذا لم يجز العزل عنها الا باذنه ، قلنا لايستحق على الزوج استيلاد المرأة ولذلك لوحلف ليعزلن عنها أو لايستولدها لم يكن موليا ، ولوأن المولي وطيء بحيث يوجد التقاء الختانين حصلت الفيئة وزالت عنه المطالبة وان لم يتزل وأنما استؤذن السيد في العزل لانه يضر بالامة فريما نقص قيمتها

(فصل) فأن كانت المرأة صغيرة او مجنونة فليس لها المطالبة لان قولها غير معتبر وليس لوليها المطالبة لها لان هذا طريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما مقامهافيه ، فأن كانتا بمن لا يمكن وطؤها لم بحقيب عليه بالمدة لان المنع من جهما ، وأن كان وطؤها ممكنا فأن أفاقت المجنونة أو باغت الصغيرة قبل انقضاء المدة تم من المطالبة ، وأن كان ذلك بعد انقضاء المدة فلها المطالبة بومئذ لان الحق لهما ثابت وأنا تأخر لعدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لانضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ ، وقال ابو حنيفة تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن الوطء فأن لم يمكن فاحب خوجب وكذلك لحم عنده في الناشز والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة لان هذا أيلاء صحيح فوجب أن تقعقه عائمة كالتي يمكنه جماعها

ولذا أن حقها من الوط. يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كا يسقط أجل الدين بسقوطه ، وأما التي أمكنه جماعها فتضرب له المدة في حقها لانه أيلاء صبح ممن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ، ومتى قصد الاضرار بها بترك الوط. أثم ويستحب أن يقال له اتق الله فاما أن تني، وأما أن تطاق فأن الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) وأيس الاضرار من المعاشرة بالمعروف

وإن أراد فعل الفطام لم يكن مولياً لانه ممكن قبل اربعة أشهر وليس بمحرم ولا فيه تفويت حق لحــا فلم يكن مولياً كما لو حلف أن لا يطأها حتى تدخل الدار

﴿ مسئلة ﴾ (ومدة الايلاء في الاحرار والرقيق سواه ، وعنه أنها في العبد على النصف)
يصح إبلاء العبد كما يصح من الحر قياساً عليه ولدخوله في عموم الآية ولاتختلف مدته فلا فرق
بين الحرة والمسلمة والذمية والامة والصغيرة والكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وابن
المنذر . وعن أحمد رواية أخرى أن مدة الابلاء للعبد شهران وهو اختياراً بي بكر وقول عطاء والزهري
ومالك واسحاق لانهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات في كمذلك في الايلاء . وقال الحسن
والشعبي إيلاؤه من الامة شهران ومن الحرة أربعة وقال أبو حنيفة إبلاء الامة نصف إيلاء الحرة
لان ذلك تتعلق به البينونة فاختف بالرق والحرية كالطلاق ولانها مدة ثبت ابتداؤها بقول الزوج

و لنا عموم الآية ولانهامدة ضربتالوط. فاستوى فيها الرق والحرية ، ولا نسلم أن البينونة تتعلق بها

فوجب أن تختلف برق الامة وحريتها كمدة العنة

(مسئلة) قال (والفيئة الجماع)

ليس في هذا اختلاف بحمد الله قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النيء الجماع كذلك قال ابن عباس، وروي ذلك عن علي وابن مسعود و به قال مسروق وعطا، والشعبي والنخبي وسعيد بن جبير والثوري والاوزاعي والشافي وابوعبيدة رأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل الني الرجوع ولذلك يسمى الظل بعد لزوال فينا لانه رجع من المغرب الى المشرق فسمي الجماع من المولي فيئة لانه رجع الى فعل ماركه ، وأدنى الوطء الذي تعصل به الفيئة أن تغيب الحشفة في الفرج فان أحكام الوط، تتعلق به ، ولو وطء دون الفرج او في الدبر لم يكن فيئة لانه ليس بمحلوف على تركمولا يزول الضرر بفعه

فصل) واذا فاء لزمته الكفارة في قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن زيد وابن عباس وبه قال ابن سيربن والنخبي والثوري وقتادة ومالك وأهل المدينة وابوعببدو أصحاب الرأي وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر لا كفارة عليه وهو قول الحسن ، وقال النخبي كانوايقولون ذلك لانالله تعالى قال (فان فاءوا فان الله غفور رحيم) قال قنادة هذا خانف الناس يعني قول الحسن

ولما قول الله أهالى (ولسكن بؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطمام عشرة مساكين سلاّية الى قوله _ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقال سبحانه (قد فرض الله لسكم تحلة أيمانكم) وقال الذي وَلَيْكُلِيّيةِ هاذا حلات على عين فرأيت غيرها خراً منها فائت الله يهو خير وكفر عن عينك متفق عليه ولانه حالب حانث في عينه فلزمته السكمارة كالوحل على ترك فريضة ثم فعلها والغنرة لاننافي الكمارة فازالله تمالى قدغفر لرسوله وَلَيْكُلِيّةِ ما تقدم من ذنبه وما أخر وقد كان يقول هاني والله لا أحلف على عين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتبت لذي هو خير وتحللنها لا منفق عليه

ثم يبطل ذلك عدة المنة ويخالف مدة المدة لان العدة مبنية على الكمال بدليل أن الاستبراء يحصل بقرء واحد، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرة أكثر وكان ينبغي أن تتقدم مطالبتها مطالبة الامة والحق على الحرة أكثر منه على العبد ولا تجوز الزيادة عليه في مطالبة العبدعليه

﴿ مسئلة ﴾ (ولا حق لسيد الامة في طلب الفيئة والعفو عنها وأنما ذلك البها)

وجلة ذلك أن الحرة والأمة سواء في استحقاق المطالبة سواء عفا السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق له الن الاستمتاع يحصل لها فان تركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب، ولأنه لا حق له، فان قيل حقه في الولد ولهذا لم يجز العزل عنها إلا باذنه ،قلنا لا يستحق على الزوج استيلاد المرأة ولذلك لو حاف ليعزلن عنها أو لا يستولدها لم يكن مولياً ولو أن المولي وطيء بحيث يوجب التقاء الحتانين وجبت الفيئة وزالت عنه المطالبة وإن لم ينزل وأعا استؤذن السيد في العزل لانه يضر بالامة فرعا فقص قيمتها ولنا في وجوب استئذانه منع

(فصل) وان كان الايلاء بتعلميق عنق او طلاق وتم بنفس الوطء لانه مملق بصفة وقدوجدت وان كان على نذر أو عنق أو صوم أوصلاة أوصدقة أو حج أو غير ذلك من الطاءات أو المباحات فهو مخير بين الوقا. به وبين كفارة يمين لأنه نذر لجاج وغضب فهذا حكمه ، وأن على طلاقها الثلاث بوطئها لم يؤمر بالفيئة وأم بالطلاق لان الوط، غير ممكن الكونها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتما بأجنبية وهذا قول بعض أصحاب الشافعي،وأ كَثَرَهم قالوا تجرِز الفيئة لان النزع ترك الوط. وترك الوطء ليس بوط، ، وقد ذكر القاضي أن كلام احد يقنضي روايتين كهذبن الوجبين ، واللائق بمذهب احمد تحريمه اوجوه ثلاثة (أحدها) ان آخر الوط. حصل في أجنبية كا ذكرنا فان النزع بلتذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في حكم الوطء ولذاك الما فيمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فنزع انه يفطر والتحريم ههنا أولى لأن الفطر بالوط. ويمكن منع كون النزع وطئاء والمحرم ههنا الاستمتاع والنزع استمة ع فكان محرما، ولان لمسها على وج، التلذذ بها محرم فلمس الفرج بالفرج أولى بالتحريم، فان قبل فهذا أنما يحصل ضرورة ترك الوط. المحرم قلمنا فاذا لم يمكن الوط. ألا بفعل محرم حرم ضرورة ترك الحوام كا لو اخلط لحم الخنزير بلحم مماح لايمكنه أكا الا بأكل لحم الخنزير حرم، ولواشتمت ميتة بمذكاة او امرأته بأجنبية حرم الكل

(الوجه الثاني) أنه بالوط. يحصل الطلاق بعد الاصابة هو طلاق بدعة ، وكامحرم إيقاعه باسانه يحرم تحقيق سببه (الثالث) أن يتم به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جمع الثلاث فان وطي. فعليه أن ينزع حين يولج الحشفة ولا يزبد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النزع لانها أجنبية فاذا فهل دْلُكُ الرَّحِدُ وَلَا مِهِرِ لَانَهُ تَارِكُ لُوطًا، وَوَانَ أَبِثُ أَوْ تَمْمُ الْأَيْلَاجِ فَلَا حَدَّ عَلَيْهُ لَهُ عَنْ الشَّبَّةِ مَنْهُ الكونه وط بعضه في زوجته ، وفي المهر وجهان (أحدهما) بلزمه لأنه حصـ ل منه وط. محرم في

وقال أن مسغود وابن عباس وعكرمة وجابر بن زبد وعطاء ومسروق والحسن وقبيصة والنخمي

[﴿] فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله (وإذا صح الايلاء ضربت له مدة أربعة أشهر)

وجملة ذلك أن المولي يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى ولا يطالب بالوطء فيهن فاذا مضت أربِمة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم أمره بالفيئة فان أبي أمره بالطلاق ولا تطلق زوجته بمضى المدة قال أحمد في الابلاء يوقف عن الأكابر من أصحاب رسول الله عَلَيْ اللهِ عَنْ عَمْرِ ما يدل على ذلك وعن عُمَانَ وعلي وجمل بثبت حديث علي وبه قال أن عمر وعائشة وروي ذلك عن أبي الدردا. وقالسلمان ابن يساركان تسعة عشر رجلامن أصحاب محمد عَيَّالِيَّةِ بِوقفون في الايلاء وقال سهيل بن أبي صالح سألت اثنىءشر من أصحاب انبي عَلَيْكِيْةِ فكالهم بقول ايس عليه شيءحتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء وأبو ثور وان المنذر.

على غير مملوك فأوجب المهركما أو أولج بعد النزع (والثاني) لابجب لانه تابع الابلاج في محل عملوك في مملوك في المال المهر ، وأن نزع ثم أولج وكانا جاهلين بالتحريم فلا حد عليهما وعليه المهر لها ويلحقه النسب ، وأن كانا عالين بالتحريم فعليهما الحد لانه إيلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طافها ثلاثا ثم وطئها ولا مهر لها لانها مطاوعة على الزنا ولا يلحقه النسب لانهمن زنا لاشبهة فيه .

وذكر انقاضي وجها انه لاحد عليهما لان هذا مما بخنى على كثير من الناس وهو وجه لأصحاب الشافعي عوالصحيح الاول لان الكلام في العالمين وليس هو في مظنة الحفاء فان أكثر المسلمين بعلمون ان الطلاق الثلاث محرم الهرأة، وان كان أحدها عالما والاخر جاعلا نظرت فان كان هو العالم فعليه الحد ولما المهر ولا يلحقه النسب لانه زان محدود، وان كانت هي العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولا مهر لها والنسب لاحق بالزوج لان وطأه وطء شبهة

و فصل) وان قال ان وطفئك فأنت علي كفاهر أي فقال احمد لا يقربها حتى يكفر وهذا اص يحرينها قبل التكفير وهو دايل على تحريم الرط، في المسفلة التي قبايا بطرق القنيية لان المطاقة ثلاثا أعظم تحريما من المظاهر منها واذا رطي، همنا فقد صار مظاهراً من زوج ته وزال حكم الايلا، ومحتمل أن أحمد انها أراد اذا وطنها مرة فلا يطؤها حتى يكفر ليكونه صار بالوط، مظاهراً اذ لا يصح تقديم الكفارة على الظهار لانه سبهها ولا يجوز تقديم الحيكم على سببه عولو كفر قبل الظهاراً لم يجزئه ، وقد روى اسحاق قال قال لا وجنه أنت على كظهر أمي ان قربنك الى سنة قال نوجاء تطاب فليس له أن يعضلها بعد مضى الاربعة الاشهر قال له اما أن تمي واما أن تطاق أن وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبي وأرادت مفارقته طنها الحالم عليه، فينه في أن تحمل الرواية الاولى على والاوزاعي وان أبي ليلي وأصحاب الرأي : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وروي ذلك اليضا عن ويكمي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحم) ولان هذه مدة رحمية . ويحكي عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان فاءوا فيهن فان الله غفور رحم) ولان هذه مدة طربت لاستدعاء الفعل مئه فكان ذلك في المدة كدة الهنة

ولذاقول الله تمالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)لذكر مانفيئة بعدها بالفاء المقتضية للتعقيب ثم قال (وان عزموا الطلاق فان الله سميع) ولو وقع بمضي المدة لم يحتج الى عزم عليه وقوله سميع علم يقتضى ان الطلاق مسموع ولا يكون المسموع الاكلاما ولانها مدة ضرست له تأجيلا فلم يستحق المطالبة فيهاكسائر الآجال ولان هذه مدة لم يتقدمها ايفاع فلم يتقدمها وقوع كمدة العنة ومدة العنة حجة لنا فان الطلاق لا يقع بمضيها ولان مدة العنة ضربت له ليحتبر فيها ويعرف عجزه عن الوطع متركه في مدتها وهذه ضربت تأخيراً لها وتأجيلا فلا تستحق المطالبة الا بمضي الاجل كالدين

(مسئلة) قال (أو يكون له عذر من مرض أو احرام أو شيء لا يمكن ممه الجماع فيقول متى قدرت جامعتها فيكون ذلك من قوله فيئة للعذر)

وجملة ذلك أنه إذا مضت المدة وبالموني عذر يمنع الوط، من مرض أو حبس بغير حتى أو غيره لزمه أن يني، باسانه فيقول منى قدرت جامعتها و نحو هذا وعمن قال بني، باسانه اذا كان ذا عذر ابن مسعود وجابرين زيد والنخبي والحسن والزهري والثوري والاوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، وقال سعيد بن جبير لا يكون الني، إلا الجماع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم بوقف حتى بصح أو بصل ان كان غالبا ولا تلزمه الفيئة بلسانه لان الضرر بترك الوط، لا يزول بالقول وقال بعض الشائعية أبحتاج أن يتول قد ندمت على ما فعلت وان قدرت وطات

ولنا أن الفصد بالفيئة ترك ما قصده من الاضرار وقد ترك قصد الاضرار عا أنى بهمن الاعتذار والقول مع العذر يقوم مقام فعل القادر بدليل أن اشهاد الشفيع على الطاب بالشفعة عند العجز عن طلبها يقوم مقام طابها في الحضور في اثباتها ولا مجتاج أن يقول ندمت لان الغرض أن يظهر رجوعه

(فصل) وابتداء المدة من حين اليمين ولا تفتقر الى ضرب مدة لأنها ثبتت بالنص والاجماع فلا تفتقر الى ضرب كمدة العدة ولا يطالب بالوطء فيها لما ذكر نا

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان بالرجل عذر يمنع الوطء احتسبت عليه بمدة وان كان ذلك نهاية لم عتسب عليه وإن طرأبها استؤنفت المدة عند زواله)

يمنى إذا أنقضت المدة وكان بالرجل عذر يمنع الوطء كحبسه واحرامه حسبت عليه المدة من حين إبلائه لان المانع من جهته وقد وجد التمكين الذي عليها ولذلك لو امكنته من نفسها وكان ممتنعا لمعذر وجبت لها النفقة وأن طرأشي من هذه الاعذار بعد الايلاء أوجن لم تنقطع المدة للمعنى الذي ذكر ناه وان كان المانع من جهتها كصغرها ومرضها وحبسها وصيامها واعتكافها المفروضين واحرامها وغيبتها فان وجد منها حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع ههنا من قبلها وان طرأبها شيء من هذه الاسباب استؤنفت المدة ولم تبن على ما مضي لان قوله سبحانه (تربص أربعة أشهر) بقتضي متوالية فاذا قطعتها وجب استشافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة (مسئلة) (الا الحيض فانه محتسب عليه بمدته وفي النفاس وجهان)

قد ذكرنا ان المانع إذا كان من جهنها لا يحتسب عليه الا الحيض فانه يحتسب عليه ولا يمنع ضرب المدة إذا كان موجود اوقت الايلاء لانه لو منع لم يمكن ضرب المدة لان الحيض في الفالب لا يخلو منه شهر فيؤدي ذلك الى اسقاط حكم الايلاء وان طرأ الحيض لم تقع المدة لما ذكر ناوالنفاس مثل الحيض المانى والشرح الكبير) (الحين والشرح الكبير) (١٨٣)

عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الخطاب عن القاضي أن فيئة المعذور أن يقول فئت اليك وهو قول الثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي والذي ذكر القاضي في الحجرد مثل ماذكر الحزقي وهو أحسن لان وعده بالفعل عند القدرة عليه دايل على ترك قصد الاضرار وفيه نوع من الاعتذار واخبار بازالته المضرو عند المكانه ولا يحصل بتوله فئت اليك شيء من هذا فأما الهاجز لجب أو شلل ففيئنه أن يقول لو قدرت لجامعها لان ذلك يزيل ماحصل بايلائه

(فصل) والاحرام كالمرض في ظاهر قول الخرقي وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذوروالظها و
وذكر أصحابنا أن المظاهر لا يهل ويؤمر بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عذره ن فعله يمنعه الوط و
لا يهل من أجله وهو مذهب الشافعي لان الا متناع بسبب منه فلا يسقط حكا واجبا عليه فعلى هذا
لا يؤمر بالوط لأنه محرم عليه ولكن يؤمر بالطلاق عووجه القول الاول أنه عاجز عن الوك بأم الا يمكنه الخروج منه فأشبه المريض فأما المظاهر فيقال له إما أن تكفرو تفي و اما أن تطبق فان قال المهلوني حتى اطلب رقبة أو أطم فان علم أنه قادر على النكفير في الحال و انه يقصد المدافعة و انتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه و إنه المواجة و لا حاجة دان لم بعلم ذلك أمهل ثلاثة أيام لأنها قرية رالا يزاد على ذلك و ان كان فرضه الصيام

في أحد الوجهين لان أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هوكسائر الاعذارالتي من جهتهالانه نادر غير معناد فاشبه سائر الاعذار فأما ان جنت وهر بت من يده انقطعت لمدة وان بقيت في يده وأمكنه وطؤها احتسب عليه بها فان قيل فهذه الاسباب منها مالاصنع لهافيه فلا ينبغي ان يقطع المدة كالحيض قننا إذا كان المنع لمعني فيها فلا فرق بين كونه بفعلها أو بغير فعلها كما ان البائع إذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم تتوجه له المطالبة بعوضه سواء كان لهذرأو لغير عذر وان آلى في الردة لم تضرب له المدة الامن حين رجوح المرتد منها الى الاسلام فان طرأت الردة في أثناء المدة انقطعت لان النكاح قد تشعث وحرم الوطء فان عاد الى الاسلام استؤنفت المدة سواء كانت الردة منهما أو من أحدها وكذلك ان السلم احد الزوجين المكافرين أوخالعها ثم تزوجها المدة انقطعت)

لأنها صارت ممنوعة بغير اليمين قانقطعت المدة كما لوكان الطلاق باثنا سواء بانت بفسخ أوطلاق ثلاث أو بخلع أو بانقضاء عدتها من الطلاق الرجعي لأنها صارت أجنبية منه ولم يبق شيء من أحكام نكاحها قان عاد فتروجها عاد حكم الايلاء من حين تزوجها وكذلك ان كان الطلاق رجعيا فواجعها استؤنفت المدة كما لوكان الطلاق بائنا فروجها فان كان الباقي من مدة عينه أربعة أشهر هما دون لم يثبت حم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أكثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف لما فاما ان يفيء أو يطلق فان لم يطلق طلق عليه الحاكم وهذا قول مالك وقال أبوحنيفة ان كان الطلاق لم يعدا الطلاق لم يعدالا يلاء وان استوفي عدد الطلاق لم يعدالا يلاء وان استوفي عدد الطلاق لم يعدالا يلاء

نطاب الامهال ليصوم شهر بن منتسابه بين لم بهل لانه كثير ، ويتخرج أن بني، بلسانه فيئة المهذور وعمل حتى بصوم كقولنا في المحرم ، فأن يرط فه افقد عصى وانحل إلاؤه ولها منعه لان هذا الوط، محرم عليهما تال التان من ان الله كرم عليها مناه المان المان مناه المان المان مناه المان مناه

وقال القاضي: بلزمها التمكين وأن المتنعت مقط حقها لان حقها في الوط، وقد بذله لها ، ومتى

وطئها نقد وقاها حنها والنحريم عليه دونها

ولنا أنه وط، حرام فلا يكن التمكين منه كالوط، في الحيض والنفاس وهذا ينتض دليا بم عولا نسلم كون التحريم عليه دونها فان الوط، متى حرم على أحدهما حرم على الآخر للكونه فعلا واحدا ، ولوجاز اختصاص أحدهما بالنحر بم لاختصت المرأة بتحريم الوط، في الحيض والنفاس ولحر امها وصيامها لاختصاصها بسببه فصل) وأن انقضت المدة وهو محبوس بمحق يمكن أداؤه طواب بالفيئة لانه قادر عليها بأدا،

ماعليه قان لم ينعل أمر بالطلاق، وان كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظلما أمر بفيئة المعذور، وان انقضت وهو غائب والطريق من فلها أن نوكل من يطالبه بالمسير اليها أو حملها اليه قان لم يفعل أخذ بالطلاق وان كان الطريق مخوفا أو له عذر يمنعه فا، فيئة المعذور

(فصل) فان كان مغلوبا على عقله مجنون أو إغماء لم يطالب لانه لايصلح الخطاب ولا يصح

لان حكم النكاح الاول زال بالكلية ولهذا ترجع اليه في طلاق ثلاث فصار ايلاؤه في النكاح الاول كايلائه من أجنبية وقال أصحاب انشانعي بحصل من أقواله ثلاثة أفاويل قولان كالمذهبين وقول ثالث لا يعود حكم الايلاء بحال وهو قول ابن المنذر لانها صارت بحال لو آلى منها لم يصح ايلاؤه فبطل حكم الايلاء منها كالمطلقة ثلاثا

ولذا انه ممتنع من وطء امرأته يمين في حال نكاحها فثبت له حكم الايلاء كما لو لم يطلق وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عليها الاضرار بها بخلاف مسئلتنا

(فصل) فان آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم اعتقها وتزوجهاعاد الايلاء ولو كان المولي عبداً فاشترته امرأته ثم اعتقنه وتزوجهه عاد الايلاء ولو بانت الزوجة بردة أواسلام من أحدهما أوغيره ثم تزوجها تزويجا جديداً عاد الايلاء وتستأنف المدة في جميع ذلك سواءعادت اليه بعد زوج ثان أو قبله لان اليمين كانت منه في حال الزوجية فبقي حكمها ماوجدت الزوجية وهكذا او قال لزوجته ان دخلت الدار والله لاجامعتك ثم طاقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها عاد حكم الايلاء لان الصفة المعقودة في حال الزوجية لا تتحل بزوال الزوجية فان دخلت الدار في حال البينونة ثم عاد فتزوجها الم يثبت حكم الايلاء في حقه لان الصفة وجدت في حال كونها اجنبية ولا ينعقد الايلاء بالحلف على الاجنبية لايف ما إذا دخلت وهي امرأته

﴿ مُسَالًة ﴾ (وإن أنقضت المدة وبها عذر يمنع الوطء الم علك طلب الفيئة)

لان الوطء ممتنع من جهتها فلم يكن لها مطالبته بما تمنعه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي

منه الجواب وتتأخر المطالبة إلى حال القدرة وزوال العذر ثم بطالب حينيذ ، وان كان مجبوبا وقلنا يصبح إيلاؤه فا. فيئة المعذور فيقول لوقدرت جامعتها

(فصل) وإذا انقضت المدة فادعى انه عاجز عن الوط، فاذا كان قد وطئها مرة لم تسمع دعواه العنة كا لانسمم دعواها عليه ويؤخذ بالفيئة أو بالطلاق كفيره وان لم يكن وطئها ولم تكن حاله معروفة فقال القاضي تسمع دعواه ويقبل قرله لان النعنين من العيوب التي لا يقف عليها غيره ، وهذا ظاهر نص الشافعي ، ولها أن تسأل الحاكم فيضرب له مدة العنة بعد أن يفي، فيئة أهل الاعذار

وفيه وجه آخر انه لايقبل قوله لانه متهم في دعوى ما يسقط عنه حقاً توجه عليه الطلب به والاصل سلامته منه ، وان ادعت انه قدأصابها مرة وأنكر ذقك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

﴿ مسئلة ﴾ قال (فمتى قدر فلم يفعل أمر بالطلاق)

وجملة الامر أن المولي إذا وقف وطولب بالسيئة وهو قادر عليها فلم يغمل أمر بالطلاق، وهذا

لاتستحق الوطء في هذه الاحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لانه أنما يستحق عند أمتناعه ولم يجب عليه شيء ولكن تتأخر المطالبة الى حال زوال العذر وان لم يكن العذرقاطما للمدة كالحيض أو كان العذر حدث بعد انقضاء المدة

و مسئلة ﴾ (وان كان العذر به وه؛ مما يعجز به عن الوطء من مرض أو حبس بغير حق أو غيره ان يفيء بلسانه)

فيقول متى قدرت جامعتك أو نحوهذا ونمن قال يفي وبلسانه إذا كان ذاعذر ابن مسعود وجابر بن زيد والنخمي والحسن والزهري والاوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال سعيد بن حبير لا يكون الفيى والا الجماع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم يوتف حتى يصح أو يصل ان كان غائباولا تلزمه الفيئة بلسانه لان انضرر ترك الوطه ولايزول بالقول وقال بعض الشافعية محتاح أن يقول قد ندمت على مافعات وأن قدرت وطئت

ولنا أن القصد بالفئية ترك ماقصد بنفس الأضرار وقد ترك قصد الاضرار بما أتي به من الاعتذار والقول مع العذر يقوم مقام فعل القادر بدليل ان اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عندالعجز عن طابها يقوم مقام طلبها عند الحضور في أثباتها ولايحتاج أن يقول ندمت لان الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام علي اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الخصاب عن القاضي أن فيئة المعذور أن يقول فئت اليك وهوقول الثوري وأبي عبيدو أصحاب الرأي والذي ذكر القاضي في المجرد مثل ماذكر الخرقي وهو أحسن لان وعده بالمعتدار وإخبار

قول كل من يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أداء الواجه له عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسر يحبالاحسان وان كان معذوراً ففاء بلسانه ثم قدر على الوطء أمر به فان فعل والاأمر بالطلاق وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو بكر : إذا فاء بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الايلاء وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه قاء مرة فخرج من الايلاء ولم تلزمه فيئة ثانية كما لوفاء بالوط، ،وقال أبو حنيفة نستاً ف لهمدة الايلاء لانه وفاها حقها بما أمكنه من الفيئة فلا يطالب إلا بعد استئناف مدة الايلاء كما لوطلقها

ولنا انه أخر حقها لعجزه عنه فاذا قدرعليه لزمه أن يوفيها إياه كالدبن على المعسر إذا قدرعليه وما ذكر وه فليس بحقها ولا يزول الضرر عنها بهوانما وعدها بالوفاء ولزمها الصبر عليه وإنكاره كالغريم المعسر (فصل) وليس على من فاء بلسانه كفارة ولاحنث لانه لم يفعل المحلوف عليه وانما وعد بفعله فهو كن عليه دين حلف أن لا يوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

(مسئلة) قال (فان لم يطلق طلق الحاكم عليه)

وجملة الامر أن المولي إذا امتنع من الفيئة بعد التربص أو امتنع المعذور من الفيئة بلسانه أو امتنع من الوط. بعد زوال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه اللذي أوقعــه واحدة كانت أو

بازالته الضرر عند امكانه ولا يحصل بقوله فئت اليك شيء من هذا فأما للعاجز لجب أو شلل ففيئنه ان يقول لو قدرت لجامعتها لان ذلك يزيل ماحصل بايلائه والاحرام كالمرض فى ظاهر قول الحرقي وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذور والظهارومتي قدر على الفيئة وهي الجاع طولب به لانه تأخر للمذر فاذا زال العذر طولب به كالدين الحال فان لم يفعل أور بالطلاق وهذا قول كل من يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أداء الواجب عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح بالاحسان فان كان قد فاء بلسانه في حال العذر ثم قدر على الوطء امر به فان فعل والا أمر بالطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبو بكر اذا فاء بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الايلاء وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه فاء مرة فخرج من الايلاء ولم تلزم فيئة ثانية كما لو فا، بالوطء وقال أبو حنيفة تستأنف له مدة الايلاء لانه وفاها حقها بما أمكنه من الفيئة فلا يطالب الابعد بالوطء وقال أبو حنيفة تستأنف له مدة الايلاء لانه وفاها حقها بما أمكنه من الفيئة فلا يطالب الابعد

استثناف مدة الايلاء كما لو طلقها ولا يزال الضرر عنها وانما وعدها بالوقاء فلزمها الصبر عليه والمظاره عليه وما ذكره فليس بحقها ولا يزال الضرر عنها وانما وعدها بالوقاء فلزمها الصبر عليه والمظاره كالغرم المسمى.

أكثر ، وليس للحاكم إجباره على أكثر من طانة لانه يحصل الوفا. بحقها بها فانه يفضي إلى البينونة والتخلص من ضرره ، وان امتنع من الطلاق طانق الحاكم عليه و بهذا قال مالك ، وعن أحمد رواية أخرى ليس للحاكم الطلاق عليه لانماخير لزوج فيه ببن أمربن لم يتم الحاكم مقامه فيه كلاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم و يحته أكثر من أربع فسوة أو أختان ، فعلى هذا يحبسه ويضيق عليه حتى يفي و أو يطلق والشافي قولان كالروايتين

ولنا أن ما دخلته النيابة وتمين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيــه كقضاء الدين وفارق الاختيار فانهماتمين مستحقه وهذا أصحفي المذهب . وايس قاحاكم أن يأمر بالطلاق ولا يطلق إلا أن تطلب المرأة ذلك لانه حق لها واعا الحاكم يستوفي لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها

(فصل) والطلاق الواجب على المولي رجبي سوا. أوقعه بنفسه أو طاق الحاكم عليه و بهذا قال الشانبي قال الأثرم قات لابي عبدالله في المولي قان طلقها قال تكون واحدة وهو أحق بها . وعن أحمد رواية أخرى از فرقة الحاكم تكون بائنا ، ذكر أبو بكر الرواية بن جميعاً

(فصل) وليس على من فاء باسانه كفارة ولا حنث لانه لم يفعل المحلوف عليه وإنما وعد بفعله فهو كمن عليه دين حلف أن لايوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

ومسئلة ﴿ وإن كان مظاهراً فقال أمهلوني حتى أطلب رقبة أعتقها عن ظهاري أمهل الالالة أيام ذكر شيخنا أن الظهار كالمرض في قياس قول الخرقي وكذلك الاعتكاف المنذور ، وقد ذكر أصحابنا أن المظاهر لا يهل ويؤمر بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عذر من فعله يمنع الوطء لا يهل من أجله وهو مذهب الشافعي لان الامتناع بسبب منه فلا يسقط حكما واجبا فعلى هذا لا يؤمر بالوطء لا نه محرم عليه ولكن يؤمر بالطلاق

ووجه القول الأول أنه عاجز من الوط، بامر لا يمكنه الخروج منه فاشبه المريض. فأما المظاهر فيقال له إما أن تكفر وتفي، واما أن تطلق فان قال أمهلوني حتى أطلب رقبة أو أطهم فان علم أنه قادر على التكفير في الحال وأنما يقصد المدافعة والتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه وأنما يمهل للحاجة وان لم يعلم أمهل ثلاثة أيام فانها قريبة ولا يزاد على ذلك وان كان فرضه الصيام فطاب الامهال ليصوم فان لم يعلم أمهل لانه كثير ويتخرج أن يني، باسانه فيئة المعذور ويمهل حتى يصوم كقولنا في المحرم فان وطئها فقد عصى وأنحل إيلاؤه ولها منعه لانه وطء محرم عليها، وقال القاضي: يلزمها اللتمكين، وإن امتنعت سقط حقها في الوط، وقد بذله لها ومتى وطئها فقد وفاها حقها والتحريم عليه دونها.

ولنا أنه وطورحرام فلا يلزم التمكين منه كالوطء في الحيض والنفاس وهذا ينقض دليله ولا نسلم أن التحريم عليه دونها فان الوطء متى حرم على احدها حرم على الآخر لكونه فعلا واحداً

وقال الفاضي المنصوص عن احمد في فرقة الحاكم أنها تكون بائنا فان في رواية الاثرم وقد سسئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة في فقال اذا طلق فهي واحدة وهو أحق بها فأما تفريق السلطان فليس فيه رجعة ، وقال ابو ثور طلاق المولي بائن سواء طلق هو او طلق عليه الحاكم لانها فرقة لرفع الفسرر فيكان بائنا كفرقة الهنة ، ولانها لو كانت رجعية لم يندفع الفسرر لانه برتجعها فيبقي الضرر، وقال ابو حنيفة يقع الطلاق بانقضاء العدة بائنا ووجه الاول انه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عدد فكان رجعيا كالطلاق في غير الايلاء ويفارق فرقة الهنة لانها فسخ لعيب وهذه طلقة ، ولانه لو أبيح له ارتجاعها لم يندفع عنها الضرر وهذه يندفع عنها الضرر فانه أذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ولان العنين قد يئس من وطئه فلا فائدة في رجعته وهذا غير عاجز ورجعته دليل على رغبته فيها وافلاعه عن الاضرار بها فافترقا وافهاعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان طلق عليه ثلاثا فهي ثلاث)

وجملة الامر أن المرلي اذا امتنع من الفرعة والطلاق معا وقام الحاكم مقامه فانه ينلك من الطلاق

ولوجاز اختصاص أحدها بالتحريم لاختصت المرأة بتحريم الوطء في الحيض والنفاس واحرامها وصيامها لاختصاصها بسببه

(فصل) وأن انقضت المدة وهومحبوس بحق بمكنه أداؤه طواب بالفيئة لانهقادر عليها باداء ماعليه فان لم يفعل أمر بالطلاق وأن كان عاجزاً عن أدائه أوحبس ظلما أمر بفيئة المعذور وأن انقضت وهو غائب والطريق آمن فلها أن توكل من يطالبه بالمسيراليها أو حملها اليه فان لم يفعل أخذ بالطلاق وأنكان الطريق مخوفا أوله عذر يهنعه فاء فيئة المعذور

(فصل) فان كان مغلوبا على عقله بجنون أواغاء لم يطالب لانهلا يصلح للخطاب ولا يصحمنه الحبواب وتتأخر المطالبة الى حال القدرة وزوال المذر ثم يطالب حينئذ

﴿ مسئلة ﴾ وان قال أمهلوني حتى أقضي صلاتي أو أنغدي فاني جائع أوحتى ينهضم الطعام أو أنام فاني ناعس أمهل بقدرذلك)

لانه عذر ولايمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين ألحال وكذلك ان قال أمهلوني حتى أفطر من صومي أمهل لذلك وان قال أمهلوني حتى أرحع الى بيتي أمهل لان العادة فعلذلك في بيته

(فصل) فان كانت المرأة صغيرة أو مجنونة فليس لها المطالبة لان قولها غير معتبر وليس لوليها المطبالة لانهذ اطريقه الشهوة فلا يقوم غيرها مقامها فيه فان كاننا بمن لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه بالمدة لان المنع من جهتها وإن كان وطؤهما بمكناً فأفاقت المجنونة أو بلغت الصغيرة قبل انقضاء المدة تممت المدة ثم لها المطالبة وان كان ذلك بعد انقضاء المدة فلها المطالبة يومئذ لان الحق لها

عَ ﴾ حكم مالو طاق واحدة وراجع وقد بقي أكثر من أربعة أشهر (المغني والشرح الكبير)

مايملكه المولي واليه الخيرة فيه إن شا. طلق واحدة وإن شاء اثنتين وان شا. ثلاثا وإن شاء فسخ قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد وقال الشافي ليس له إلا واحدة لان إيفاء الحق بحصل بها فلم يملك زيادة عليها كما لم يملك الزيادة على وفاء الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق مايملكه كما لو وكله في ذلك وليس ذلك زيادة على حقها فان حقها الفرقة غير أنها تتنوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجعتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعده . قال ابو عبد الله اذا قال فرقت بينكما فأنما هوفسخ ، واذا قال طلقت واحدة فعي واحدة واذا قال ثلاثا فعي ثلاث

(مسئلة) قال (وان طاق واحدة وراجع وقد بقي من مدة الايلاء أكثر من أربعة اشهر كان الحكم كما في الاول)

وجملة الامر أنه اذا طاق المولي أو طلق الحاكم عليه أقل من ثلاث فله رجمتها ، وعن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخري أن تفريق الحاكم ليس فيه رجعة فانه قال وأما تفريق السلطان فليس فيه رجعة

ثابت وانها تأخر لعدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لا تضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ وقال أبو حنيفة تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن فان لم يمكن الوطء فاء بلسانه والا بانت بانقضاء المدة وكذلك الحكم عنده في الناشز والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة لان هذا إيلاء صحيح فوجب أن تتعقبه المدة كالثي يمكنه جماعها

ولنا أن حقها من الوطء يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه ، وأما التي أمكنه جماعها فتضرب له المدة في حقها لانه إيلاء صحيح بمن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ومتى قصد الاضرار بهما بترك الوطء اثم ويستحب ان يقال له اتق الله فاماأن ثفيء واما أن تطلق فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف)

﴿ مسئلة ﴾ فان لم يبق له عذر طلبت الفيئة وهي الجماع

وليس في هذا اختلاف قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على أن النيء الجاع كذلك قال ابن عباس، وروي ذلك عن على وابن مسعود، وبه قال عطاء والشعبي والنخعي وسعيد بن جبير والثوري والاوزاعي والشافعي وأبوعبيد وأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل النيء الرجوع الى فعل ما تركه.

ومسئلة ﴾ (فاذا جامع أنحات يمينه وعليه كفارتها)في قول أكثر أهل العلم منهم زيد وابن عباس وبه قال ابن سيرين والثوري والنخعي وقتادة ومالك وأهل المدينة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن

في العدة ولا بعدها، فعلى هذه الرواية يكون طلاق الحاكم باثنا ليس فيه رجعة، وقال ابو بكر في كل فرقة فرقها الحاكم روايتان لعانا كانت أو غيره

(احداهما) نحرم على التأبيد واختارها (والثانية) له المراجعة فيها بمقد جديد وهذا الصحبح رئيس في كلام احمد مايقتضي تجريمها عليه ، وقوله ايس فيه رجعة في العدة ولا بعدها يكن حمله على أنه ليس له رجعةها بغير نكاح جديد لانه قد صرح في سائر الروايات به ، ولانه لم يوجد سبب يقتضي تحريها عليه وتفريق الحاكم لا يقتضي سوى التفريق بينها في هذا النكاح والذلك لو فرق بينها لاجل العنة لم نحرم عليه

وأما فرقة المعان فانها تحصل بدرن تفريق الحاكم ولو حصات بتفريق الحاكم غير أن المنتضى التغريق والتحريم الإهان بدليل أنه لابجرز افرارها على النكاح وإن تراضوا به بخلاف مستاننا، وأما على قول الحرقي بان الطلاق اذا كان دون الثلاث فهو رجبي سواء أكان من المهلي أو الحاكم وهسذا مذهب الشانعي لان الحاكم نائبه فلا يقع طلاقه مفيداً كالم يفده طلاق المهلي كالوكيل، فان لم يراجع حتى انقضت عدتها بانت ولم يلحتها طلاق ثان وهذا مذهب الشانعي، وروي عن على اذا سبق حد

المنذر وهوظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر لا كفارة عليه وهوقول الحسن وقال الفخمي كانوا يقولون ذلك لان الله تعالى قال فاءوا فان الله غفور رحيم قال قتادة هذا خالف الناس يعني قول الحسن ولنا قول الله تعالى (والحمن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين الى قوله ذلك كفارة أيما كم إذا حلفتم) وقال سبحانه (قد فرض الله لكم تحلة أيماكم) وقال النبي ولليالية «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فائت الذي هو خير وكفر عن يعينك » متفق عليه ولا نه حالف حان في بعينه فقيات منه الكفارة كما لوحلف على ترك فريضة ثم فعلها ، والمغفرة لا تنافي الكفارة فان الله تدالى قدغفر لرسوله ما تندم من ذنبه وما تأخر وقدكان يقول «اني والله لا أحلف على بمين فأرى غيرها خيراً منها الا اتبت الذي هو خير وتحلن يقول «اني والله لا أحلف على بمين فأرى غيرها خيراً منها الا اتبت الذي هو خير و تحلي عليه

﴿ مستَنهُ ﴾ (وا من مايك في من ذلك تغييب الحشفة في الفرج) لان احكام الوطء تتعلق به فان وطيء في الدبر أودون الفرج لم تحصل الفيئة به لانه ليس بمحلوف عليه ولا يزول الضرر بفعله

(فصل) فان وطثها ناسياً ليمينه فهل يحنث ﴿ على روايتين فان قلنا يحنث انحل إبلاؤه وإن قلنا لا يحنث فهل ينحل إبلاؤه ﴿ على وجهين قياساً على المجنون ، وكذلك بخرج فيما إذا آلى من زوجته ثم وجدها في في أراشه فظنها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية في أراشه فظنها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فيانت زوجته وان استدخلت ذكره وهو نائم لم بحنث لا به لم يفعل ماحلف عليه، ولان القلم مرفوع عنه وهل نخرج من حكم الا يلاء ﴿ كته ل وجهين (احدها) نخرج لان المرأة وصلت الى حقها فأشيه مالو وطي و (والثاني) وهل نخرج من حكم الا يلاء ﴿ كته ل وجهين (احدها) نخرج لان المرأة وصلت الى حقها فأشيه مالو وطي و (الجزء الثامن)

الايلاء حد الطلاق فهما تطليقتان، وإن سبق حد الطلاق حد الايلاء فهي واحدة ويقتضيه مذهب الزهري وهذا مبني على أن الطلاق يقم با قضاء مدة الايلاء من غير إيقاع وقد سبق ذكر ذلك. فأما إن فسخ الحاكم النكاح فليس للمولي الرجوع عليها إلا بنكاح جديد سوا، كان في العدة أو بعدها ولا ينقص به عدد طلاقه لانه ليس بطلاق فأشبه فسخ النكاح لعيبه أو عنته ، وإن طاق الولي أو الحاكم ثلاثا لم تحل له إلا بعد زوج ثان واصابة ونكاح جديد ، اذا ثبت هذا قانه اذا طلق دون الثلاث فراجعها في عدمها قان مدة الايلاء تنقطع بالطلاق ولا يحتسب عليه بما قبل الرجعة من المدة لابهاصارت ممنوعة منه بغير اليمين قانقطعت المدة كالوكان الطلاق ولا يحتسب عليه بما قبل الرجعة من المدة من حين رجعته فان كان الباقي منها قول من أربعة أشهر سقط الإيلاء وإن كان أكثر منها تربصنا به أربعة أشهر ثم وقذناه لبنيء أو يطاق ثم يكون الحكم هيما كالحكم في وقفه الأول فان طاق أوطق الحاكم عليه واحدة ثم راجع وقد تي من مدة لايلاء أكثر من أربعة شهر انتظر ناه أو بعة أشهر ثم طولب بالفيئة والطلاق فان طاق احدة ثم راجع اشلاث وحرمت عليه وهذا مذهب الشافعي و يختفي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق احدة فقت الثلاث وحرمت عليه وهذا مذهب الشافعي و يختفي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق احدة فقت الثلاث وحرمت عليه وهذا مذهب الشافعي و يختفي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق احدة فقت الثلاث وحرمت عليه وهذا مذهب الشافعي و يختفي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق احدة فقت الثلاث وحرمت عليه وهذا مذهب الشافعي و يختفي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق احدة فعت المنافقة المنافقة فقت الشعرة بن حامد أنه اذا طاق احدة فعت القاطرة فعلون المنافقة فعليه بنافعة فعلون المنافقة فعت المنافقة فعت المنافقة بنافعة بنافة بنافعة فعت المنافقة فعت المنافقة

لا يخرج من حكم الا يلا، لا مه ماو فاها حقم او هو باق على الامتماع من الوط. بحكم اليمين فكان مو ليا كالولم تفعل به ذلك والحكم فيما اذاوطي وهو نائم كذلك لا نه لا يحنث به

﴿ مسئلة ﴾ (وان وطئها في الفرج وطأ محرما مثل أن يطأ في الحيض أوالنفاس أوالاحرام أوصيام فرض من أحدها أرمظاهراً فقد فاء اليها)

لان عينه انحات فزال حكمها وزال عنها الضرر وهذا مذهب الشافعي وقال أبو كر قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لانه وطء لايؤمر به في الفيئة فلم يخرج به من الفيئة كالوطء في الدبر ، والذي ذكر الايحح لان عينه انحلت ولم يبق ممتنعاً من الوطء بحكم اليمين فلم يبق الايلاء كما لو كفر عينه أو كما لو وطئها مريضة، وقد نص أحمد فيمن حلف ثم كفر عبنه أنه لا يبقى موليا لهدم حكم اليمين مع أنه ماوفاها حقها فلا أن يزول بحنثه فيها أولى، وقد ذكر القاضي في المحرم والمظاهر أنها إذا وطئا فقدونياها حقها، وقارق الوطء في الدبر فانه لا يحنث به وليس بمحل لاوطء بخلاف مسئلنا

(فصل) فان كان الآيلا، بتعليق عنق أوطلاق وقع بنفس الوط، لانه معلق بصفة وقد وجدت وان كان على نذر عنق أوصوم أوصلاة أوحج أوغير ذلك من الطاعات أوالمباحات فهو مخير بين الوفاء به وبين التكفير لانه نذر لجاج أوغضب وهذا حكمه ، فان علق طلاقها الثلاث بوطئها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق لان الوطء غير ممكن لكونها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتعاً أجنبية وهذا قول بهض أصحاب الشافعي وأكثرهم قال تجوز الفيئة لان النزع ترك للوط وترك الوط وليس بوط وقد ذكر القاضي ان كلام احمد يقتضي روايتين كهذين الوجه بن، قال شيخنا واللائق عذهب أحمد تحر بمه لوجود ثلاثة ان كلام احمد يقتضي روايتين كهذين الوجه بن، قال شيخنا واللائق عذهب أحمد تحر بمه لوجود ثلاثة ان كار ماه فان النزع يتلذذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في (أحدها) ان آخر الوطء بحصل في أجنبية كما ذكرناه فان النزع يتلذذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في

المدة الاخرى من حين طلق فلو تبت أربه أشهر قبل انقضاء عدة الطلاق وقف ثانيا فانفاء والاأم بالطلاق ونحو هذا مذهب ماللك وأبيء بيد، وإن انقضت العدة قبل مدة الايلاء بانت وانقطع الايلاء فان راجع في العدة قبل مدة الايلاء تربص به تمام أربعة أشهر من حين طلق، وعن أبن مسعود وعطاء والحسن والنخي وقنادة والاوزاعي أن الطلاق بهدم الايلاء وهذا يحتمل أن يكون معناه أنه يقطع مدته فلا يحتسب بعد ته قبل الرجعة فيكون قول الخرقي مثله ويحتمل أنه يزيل حكمه بالكلية لانه قد وقاها عقابا الطلاق في عنه الوطن عن هذا أن حكم الهمين بق في المنع من الوطن فيهم الايلاء كالوطن الفيئة فأنها ترنع المجبن لحصول الحنث فيها

(مسئلة ﴾ قال (ولو وقفناه بعد الاربعة أشهر فقال قد أصبتها فان كانت ثيبا كان القول قوله مع يمينه)

وهذا قول الشافعي لان الاصل بقاء النكاح ، والمرأة تدعي مايلزمه به رفعه وهو يدعي مايوافق الاصل ويبقيه فكان القول قوله كما او ادعى الوط، في العنة ولان هذا أمر خني ولا يعلم إلا من جهته

حكم الوط، ولذلك قانا فيمن طلع عليه الهجروهو مجامع فنزع أنه يفطر، والتحريم ههذا اولى لان الفطر بالوط، ويمكن منع كون النزع وطأ والمحرم ههذا الاستمتاع والنزع استمتاع فكان محرما ولان لمسها على وجه التلذذ محرم فمس الفرج بالفرج اولى بالتحريم، فان قيل فهذا أنما يحصل ضرورة ترك الوط، المحرم قلما فادا لم يمكن الوط، إلا بفعل محرم حرم ضرورة ترك الحرام كالو اختلط لحم الحنزير بلحم مباح لا يمكنه أكله إلا بأكل لحم الحنزير حرم، ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأته باجناية حرم المكل والوجه الناني) أنه بالوط، يحصل الطلاق بعد الاصابة وهو طلاق بدعة فيكما مجرم إيناعه

باسانه بحرم بتحقيق سبيه

(الثااث) أنه يقع به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جمع الثلاث فان وطيء فعليه النزع حين يولج الحشفة ولا يزيد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النزع لأنها أجنبية فان فعل ذلك فلا حد ولا مهر لانه تارك للوط، وان لبث أوتم الايلاج فلاحد عليه لتمكن الشبهة منه لكو نه وطأ في زوجته، وفي المهر وجهان (أحدها) يلزمه لأنه حصل منه وط، محرم في محل غير مملوك فاوجب المهر كما لوأو لج بعد النزع (والثاني) لا محب لانه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعاً له في سقوط المهر، وان نزع ثم أو لج وكانا جاهلين بالتحريم فعليها وعليه المهر لها ويلحقه النسب، وان كانا علمين بالتحريم فعليها الحد لانه اليلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طاقها ثلاثا ثم وطئها ولا مهر لها لانها مطاوعة على الزناولا يلحقه النسب لانه من زنا لاشبهة فيه ، وذكر القاضي وجها أنه لاحد عليها لان هذا يخفي على كثير من الناس وهو وجه لاصحاب الشافعي، والصحيح الاول لان الكلام في العالمين وليس هو في مظنه الحفاء لان أكثر

فقبل قوله فيه كقول المراة في حيضها وتلزمه اليمين لأن ماتدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحمد في رواية الاثرم على أنه لايلزمه يمين لانه لايقضى فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر ، فاما ان كانت بكراً واختلفا في الاصابة أريت النساء الثفات فان شهدن بثيو بتها فا قول قوله ، وان شهدن ببكارتها فالقول قوله الانه لو وطنها زالت بكارتها ، وظاهر قول الحرقي أنه لايمين ههنا لغوله في ببكارتها فان شهدن غان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر بمينه وهذا قول أبي بكر لان البينة تشهد لما فلا تجب اليمين معها

(فصل) ولو كانت هذه المر أة غير مدخرل بها فادعى أنه أصابها وكذبته ثم طلقها وأراد رجعتها كان القول قولها فنقبل قرله في الاصابة في الايلا. ولا نقبله في اثبات الرجعة له ، وقد سبق تعليل ذلك في كتاب الرجعة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو آلى منها فلم صبها حتى طلقها وانقضت عدتها منه ثم نـكحها وقد بقي من مدة الايلاء اكثر من أربعة أشهر وقف لها كها وصفت)

وجملة الامرأن الولي إذا أبان زوجته انقطعت مدة الايلا. بغير خلاف علمناه سواءبانت بنسخ

المسلمين يملمون أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة، وانكان أحدهما عالمأوالآخر جاهلا نظرت فانكان هو العالم فلها المهر وعليه الحد ولا يلحقه النسب لانه زان محدود وانكاتهي العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولامهر لها ويلحقه النسب لان وطأه وطه شبهة

(فصل) فان قال ان وطئتك فانت على كنظهر أمي فقال أحمد لا يقربها حتى يكفر وهذا نص في تحريمها فبل التكفير وهو دايل على تحريم الوطء في المسئلة التي قبلها بطريق التنبيه لان المطلفة ثلاثاً أعظم تحريماً من المظاهر منها فاذا وطيء هينا فقد صارمظاهراً من زوجته وزال حكم الايلاء ويحتمل ان أحمد أراد إذا وطئها مرة فلا يطؤها اخرى حتى يكفر لكونه صار بالوطء مظاهرا اذلا يصح تقديم الكفارة على الظهار لانه سببها ولا يجوز تقديم الحدكم على سببه، ولو كفر قبل الظهار لم يجزئه وقدروى استحاق قال قال تا على كظهر أمي ان قربتك الى سنة فقال ان جاءت تطلب فليس له ان يمضلها بعد مضي الاربعة الاشهر فيقال له إما ان تفيء وإما ان تطلق فان وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبي وأرادت مفارقته طلقها الحائم عليه نيذ في ان تحمل الرواية الاولى على الوطء بعد الوطء الذي صار به مظاهراً لما ذكرناه فتكون الروايتان متفقتين والله أعلم

(فصل) وان القضت المدة وادعى أنه عاجز عن الوطء فان كان قد وطئها مرة لم تسمع دعواه الفيئة كما لاتسمع دعواها عليه ويؤخذ بالفيئة أو بالطلاق كغيره وان لم يكن وطئها ولم تكن حالهمعروفة فقال الفاضى تسمع دعواه ويقبل قوله لان العنة من العوب الني لا يقف عليها غيره وهذا ظاهر نس

او طلاق ثلاث او مخلع او بانقضا، عدلها من حين الطلاق الرجعي لانها صارت أجنبية منه ولم يبق شيء من أحكام نكاحها فان عاد فتروجها عاد حكم الايلاء من حين تروجها واستؤنفت المدة حينئذ فان كان الباقي من مدة عينه أربعة أشهر فهادون لم يثبت حكم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أ كثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف لها فاما أن بني، او يطاق عوان لم يطاق طلق الحاكم عليه وهذا قول مالك عوقال ابو حنيفة إن كان الطلاق أقل من ثلاث ثم تركها حتى القضت عدتها ثم نكحها عاد الايلاء عوان استوفى عدد الطلاق لم يعد الايلاء لان حكم النكاح لاول المولية وقال بالسلام الشائع والمدا يرجع اليه على طلاق ثلاث فصار إيلاؤه في النكاح الاول كايلائه من أجنبية وقال أصحاب الشافعي يتحصل من أقواله ثلاثة أقاويل ؛ قولان كالمذهبين عوقول ثالث لا يعود حكم الايلاء بحال وهو قول أبن المناخد لانها صارت بحال لو آلى منها لم يصح إيلاؤه فبطل حكم الايلاء منها كالمطالقة ثلاثا

ولنا أنه ممتنع من وط. امرأته بيمين في حال نكاحها فثبت له حكم الايلا. كما لولم يطلق، وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عليها الاضرار بها بخلاف مسئلتا

الشافعي ولها ان تسأل الحاكم فيضرب لهمدة العنة بعد ان يفيء فيئة المعذور، وفيه وجه آخر أنه لا يقبل قوله لانه متهم في دعوى ما يسقط عنه حقا توجه عليه الطلب به والاصل سلامته منه ، وان اعترفت أنه قد أصابها مرة وأسكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة العنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

(مسئلة) (وان لم بنيء واعفته المرأة سقط حقها ويحتمل ان لا يسقط ولها المطالبة بعد)

إذا عفت المرأة عن المطالبة بالفيئة بعدوجوبها فغال بمض أصحابنا يسقط حقها وليس لها المطالبة قال القاضي هذا قياس المذهب لأنها رضيت باسقاط حقها من الفسخ فسقط حقها منه كامرأة العنين إذا رضيت بعنته و يحتمل ان لا يسقط حقها ولها المطالبة متى شاءت وهذا مذهب الشافعي لانها ثبتت لدفع الضرر بترك ما يتجدد مع الاحوال فكان لها الرجوع كالوأعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ ثم طالبت ، وفارق الفسخ للعنة فانه فسخ لعبيه فتى رضيت بالعيب سقط حقها كما لوعفا المشتري عن عيب المبيع ، فاما ان سكت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك وجها واحداً لانها حقها يثبت على التراخي فلم يسقط بتأخر المطالبة كاستحقاق النفقة

﴿ مسئلة ﴾ (وأن لم تعفه أمر بالطلاق أن طلبت ذلك)

لقول التسبحانه (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحم وإن عزموا الطلاق فان الله سميم عليم) وقال تعالى (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من اداه الواحب فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح باحسان

(فصل) ولو آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم أعنقها وتزوجها عاد الايلا، عولو كان المولى عبدا فاشترته امرأته ثم أعنقته وتزوجهه عاد الايلا، عولو بانت الزرجة بردة او اسلام من أحدها أو غيره ثم تزوجها تزويجا جديدا عاد الايلا، وتستأنف المدة في جميع ذلك عوسوا، عادت اليه بعد زوج ثان او قبله لان اليمين كانت منه في حال الزوجية فيبقى حكمها ماوجدت الزوجية وهكذا او قال لزوجته ان دخلت الدار فوالله لاجامعتك ثم طلقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول عاد حكم الايلا، لان الصفة المعقودة في حال الزوجية، لا تنحل بزوال الزوجية فان دخلت الدارفي حال البينونة ثم عاد فتروجها لم يثبت حكم الايلا، في حقه لان الصفة وجدت في حال كوشها أجنبية ولا ينعقد الايلا، بالحاف على الاجنبية بخلاف عا إذا دخلت وهي امرأته

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو آ لى منها واختلفا في مضي الاربهة أشهر كان القول قوله في أنها لم تمض مع يمينه)

إنها كان كذلك لان الاختلاف في مضى المدة ينبني على الحلاف في وتت يدينه فانعها لو اتفقا على

(مسئلة) (فان طاق واحدة فله رجنَّها وعنه أنها تكون بائنة)

وجملة ذلك ان الطلاق الواجب على المولي رجمي سواء أوقعه بنفسه أو طنق الحائم عليه وبهدذا قال الشافعي قال الاثرم قات لابي عبدالله في الولي نان طاقها قال تكون واحدة وهو أجق بها رعن أحمد رواية أخرى ان فرقة الحائم تكون بائنا ذكر أبو بكر الروايتين جيماً وقال الفاضي المنصوص عن أحمد في فرقة الحائم أنها تكون بائنا فان في رواية الاثرم وقد سئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة إفقال اذا طلق عليه السلطان المرواء الذا طلق عليه السلطان في مواحدة إلى المرواء المرواء المرواء المراواء وثور المرواء المرواء المرواء المرواء المرواء والمرواء المرواء ا

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم يطلق حبس وضيق عليه حتى بطلق في إحدى الروايتين والاخرى يطلق الحاكم عليه)

اذا امتنع المولي من الفيئة بعد التربص أو امتنع المهذور من الهيئة باسانه أو امتنع من الوطء بعد روال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوقعهوا حدة كانت أواً كثرو ليس للحاكم إجباره

وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فهلم هل انقضت المدة أولا وزال الحلاف ، اما اذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة رمضان وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لانه صدر من جهته وهو أعلم به فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في أصل الايلاء ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا للاصل ، قال الحرقي ويكون ذلك مع يمينه وهو مذهب الشافعي وذهب أبو بكر الى أنه لا يمين عليه ، قال القاضي وهو أصح لانه اختلاف في أحكام النكاح فلم نشرع فيه يمين كما لو ادعى زوجية امرأة فأنكرته ، ووجه قول الخرقي قول النبي والمين على المدعى عليه ، ولانه حق لا دمى مجرز بذله في شحلف فيه كالديون

(فصل) فان ترك الوطء بغير يمين لم بكن موليا لان الايلاء الحلف ولكن إن ترك ذلك لعذر من مرض أو غيبة ونحره لم تضرب له مدة وان تركه مضراً جها فهل تضرب له مدة ؟ على روايتين

على أكثر من طلقة لانه يحصل الوقاء لحقها بها فأنها تقضي الى البينونة والتخلص من ضرره ، وانامتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه وبه قال مالك ، وعلى أحمد رواية أخرى ليس للحاكم الطلاق عليه لان ماخير الزوج فيه بين أمرين لم يقم الحاكم مقامه فيه كالاخيار لبعض الزوجات في حق من أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة أو أختان ، فعلى هذا يحبسه أو يضيق عليه حتى بني ، أو يطلق والشافعي قولان كالروايتين ووجه الرواية الاخرى ان مادخلته النيابة و تعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه كفضا ، الدين وفارق الاختيار فا نهما تعين مستحقه وهذا أصح في المذهب وهو اختيار الحرقي و ليس للحاكم ان يأمره بالطلاق ولا يطلق عليه إلا ان علم المرأة ذلك لا نه حق لها و إنما الحاكم يستو في لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها ولا يطلق عليه إلا ان طلب المرأة ذلك لا نه حق لها و إنما الحاكم يستو في لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها ولا يطلق عليه إلا ان طلب المرأة ذلك لا نه حق لها و إنما الحاكم يستو في لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها ولا يطلق عليه إلا ان طلب المرأة ذلك لا نه حق لها و إنما الحاكم يستو في لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها ولا يطلق عليه إلا ان طابها واحدة فهو كطلاق الولي)

يعني إذا طلق الحاكم واحدة فهل هي رجعية أو بائنة ؟على روايتين لانه قام مفامه و ناب عنه فكان حكمه حكم المولي وان طلق الحاكم ثلاثاً أو فسخ جاز لان المولي إذا امتنع من الفيئة والطلاق قام الحاكم مقامه فلك من الطلاق ما علم كه المولي واليه الحيرة فيه و إن شاء طلق واحدة و إن شاء اثنتين وان شاء ثلاثاً وان شاء فدخ قال القاضي هذا ظاهر كارم أحمد وقال الشافعي ليس له إلا واحدة لان ايفاء الحق محصل بها فلم علك زيادة عليها كما لم علك الزيادة على وفاء الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق ما علكه كما لو وكله في ذلك وليس ذلك زيادة على حقها فأن حقها الفرقة غير أنها تتنوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجعتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعده قال أبو عبد الله إذا قال فرقت بينكما فأنما هوفسخ وإذا قال طلقت واحدة فهي واحدة وإذا قال طلقت ثلاثا فهي ثلاث

﴿ مسئلة ﴾ (وان ادعى ان المدة ما انقضت وادعت مضيها فالقول قوله في أنها لم تمض مع يمينه) وانما كان كذلك لان الاختلاف في مضي المدة ينبني على الخلاف في وقت يمينه فانهما لو اتفقا

(احداهما) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطنها وإلا دعي بعدها الى الوطء فان امتنع منه أمر بالطلاق كا يفعل في الايلاء سواء علانه أضربها بترك الوطء في مدة الايلاء فيلزم حكمه كا لوحلف ولان ماوجب اداؤه اذا حلف على تركه وجب أداؤه اذا لم يحلف كالمنقة وسائر الواجبات يحققه أن اليمين لا تجعل غير الوجب واجبا اذا أقسم على تركه فوجوبه معها يدل على وجوبه قبلها ، ولان وجوبه في الايلاء إنها كان لدفع حاجة المرأة وازالة المضرر عنها وضرها لا يختلف بالايلاء وعدمه فلا يختلف الوجرب، فان قبل فلا يبقى الايلاء أثر فلم أفردتم له بابا ? قلمنا بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتعلق الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفي بدلالته واذا لم توجد اليمين احتجناالى دايل سواه يدل على المضارة فيعتبر الايلاء لدلالنه على المقتضي لا لعينه (والثانية) لا تضرب له مدة وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لانه ايس بمول فلم تضرب له مدة كا لو لم يقصد الاضرار ، ولان تعايق مذهب أبي حنيفة والشافعي لانه ايس بمول فلم تضرب له مدة كا لو لم يقصد الاضرار ، ولان تعايق الحكم بالايلاء بدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم يكن له أثر والله أنم الم

على وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فعلم هل انقضت المدة أولا وزال الحلاف ، أما إذا اخلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لا نه يصدر من جهته وهو أعلم به فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في أصل الايلاء ، ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا اللاصل ويكون ذلك مع يمينه في قول الخرقي وهو مذهب الشافهي وقال أبو بكر لا يمين عليه قال الفاضي وهو أصح لا نه اختلاف في أحكام النكاح فلم تشرع فيه اليمين كما لوادعى زوجية امرأة فا نكرته، والاول أولى لفول النبي على المدعى عليه ولا به حق لا دمي مجوز بذله فيستحلف فيه كالديون

﴿ مسئلة ﴾ (فان ادعى انه وطثها فأنكرته وكانت ثيبا فالقول قولهمم يمينه)

اختاره الخرقي وهو مذهب الشافعي لان الاصل بقاء الذكاح والمرأة تدعي رفعه وهو يدعي ما يوافق الاصل فكان القول قوله كما لوادعي الوطء في العنة ولان هذا أمر خفي ولا يعم الامن حبته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين لان ما تدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحمد في رواية الاثرم على انه لايلزمه يمين لانه لايقضي فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر فأما ان كانت بكرا و اختلفا في الاصابة وادعت أما عذراء أربت النساء الثقات فان شهدن بثيو بها فالقول قوله وان شهدن ببكارتها فاظهول كلام الحرقي انه لايمين همنا لانه قوله وان شهدن ببكارتها فافله وهذا قول أبي بكر لان لانه قال في باب العنين فان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر يمينه وهذا قول أبي بكر لان البينة تشهد لها قلا تجب اليمين معها وقيل تجب عليها اليمين لاحبال ان تكون العذرة عادت بعد زوالها وان لم يشهد بها احد فالقول قوله كما لوكانت ثيبا وهل يحلف ؟ على وجهين مضي توجيهها

كتاب الظهار

الظهار مشبق من الظهر وانماخصوا الظهر بذلك و بين سائر الاعضاء الانكل مي كوب يسمى ظهرا ملصول الركوب على ظهره في الاغلب فشبهوا الزوجة بذلك و هو محرم قول الله تعالى (وانهم ليقولون منكراً من انقول وزوراً) و معناه أرالوجة ليست كالام في النحريم اقبل الله تعالى (ماهن أمها تهم منكراً من انقول وزوراً) و معناه أرالوجة ليست كالام في النحريم الاصل في الظهار المكتاب والسنة أما المكتاب فقوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسرتهم ماهن أدهاتهم) والاصل في الظهار المكتاب والسنة أما المكتاب فقوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسرتهم ماهن أدهاتهم) والآية الذي بعدها وأما المسنة فروى أبو داود باسناده عن خريلة بنت مالك بن ثملية . قالت تظاهر مني أوس بن الصامت الحسنة فروى أبو داود باسناده عن خريلة بنت مالك بي زوجها) فغال ه بعنق رقبة المفات المحمد برحت حنى نزل القرآن (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) فغال ه بعنق رقبة الفقات الإبحد قال ه فيصوم شهر بن متناجمين المفات بارسول الله فاني أعينه بعرق فقات عارسول الله فاني أعينه بعرق فقات ماعنده من شيء بتصدق به قال «فاني سأعينه بعرق من تمرفقات يارسول الله فاني أعينه بعرق أخر قال ه قال الاصممي المرق المناه من خوص كالزنبيل المديم : و وي أيا باسناده عي ساما بن يار با بن يار العين و لراء هو ما سف من خوص كالزنبيل المكبر : و وي أيا باسناده عي ساما بن يار با بست دولك العين و لراء هو ما سف من خوص كالزنبيل المكبر : و وي أيا باسناده عي ساما بن يار

(كتاب الظهار)

ولنا عوم الآية ولانه يصح طلاقه فصح ظهاره كالحر فأما إيجاب لرقبة فانها هو على من يجدها

مالا يصيب غيري فلما دخل شهر رمضان فيينا هي تخدمني ذات ليلة اذ تكشف لي منها شيء فلم البث ان نزوت منها حتى ينساخ شهر رمضان فيينا هي تخدمني ذات ليلة اذ تكشف لي منها شيء فلم البث ان نزوت عليها فلما أصبحت خرجت الى قومي فاخبرتهم الخبر وفات امشوا معي الى رسول الله عليها والله والله والله والله والمنه والنبي عليه والمنهي والمنه فالمنه في ماأراك لله قال حرر رقبة قالت والذي بعنك بالحق ماأملك رقبة غيري وضربت صفحة رقبتي قال « فصم شهر بن متنابعين » قات وهل أصبت الامن الصيام ? قال « فاطهم وسقا من تمر وبين ستين مسكينا » قات والمنه والمنه والمنه وعيالك بقيتها » فرجعت بين ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها » فرجعت بني زرق فليدفعها اليك قال فاضيق وسوء الرأي ووجدت عند رسول عربيا السعة وحسن الرأي وقد أمر في بصدق منه في بصدق منه المنه وحسن الرأي

(مسئلة) (والظهاران يشبه امرأنه أوعضوا منها بظهر من تحرم عليه على التأبيد أو بها او بمضومنها قيقول انت على كـظهر امي أو كيد اختي أو كوجه حماني أو يقول ظهرك أو بدك على كـظهر

ولا يبقى الظهار في حق من لا بجدها كالمسر فرضه الصيام و يصح ظهار الذمي و به قال الشافعي ، وقال مالك و ابوحنياة لا يصح منه لان الكفارة لا تصحمنه وهي الرافعة التحريم فلا يصح منه التحريم ودايل أن الكفارة لا تصح منه كسائر العبادات

ولنا أن من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم فاما ماذ كروه فيبطل بكفارة الصيد اذا قتله في الحرم وكذلك الحد يقام عليه ولا فسلم أن التكفير لا يصح منه فانه يصح منه الهنق والاطعام ، وانها لا يصح منه الصوم فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أفراع الكفارة كما في حق العبد ، والنية انها تعتبر لتعيين الفعل الدكفارة فلا يمتنع ذلك في حق الكافر كالمية في كنايات الطلاق ومن بخنق في الاحيان يصح ظهاره في أف قته كما يصح طلاقه فيه

(فصل) ومن لا يصح طلاته لا يصح ظهاره كالطفل والزائل العقل بجنون أو اغماء او نوم أو غيره لا يدلم في هذا خلافا ، و به قال الشافعي و ابو ثور وأصحاب الرأي ، ولا يصح ظهار المسكره وبه قال الشافعي و ابر ثور و ابن المنذو ، وقال ابو يوسف يصح ظهاره و الحلاف في ذلك مبني على الحلاف في صحة طلاقه وقد مضى ذلك

(فصل) , يصم الظهار من كل زوجة كبيرة كانت أو صفيرة مسلمة كانت او ذمية ممكناوطؤها

أمي أو كيد اختي أو خالتي من نسب أو رضاع فتى شبه امرأته بظهر من نحرم عليه على التأبيد فيقول انت على كظهر أمي فهذا ظهار اجماعا)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على ان تصريح الظهار ان يقول انت على كظهر امي وفي حديث خويلة امرأة اوس بن الصامت انه قال لها انت على كظهر أمي فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بالكفارة

(النَّمرب الثاني) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوي رحمه كيجدته وعمته وخالته واخته فهذا ظهار في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخمي والزهري والثوري والثوري والاوزاعي ومالك وأسحاق وأبوعبيد وأبو أور وأصحاب الرأي وهو جديد قولي الشافعي وقال في القديم لا يكون الظهار الأبام وجدء لانهاأم أيضاً لان اللفظ الذي وردبه القرآن مخنص بالام فادا عدل عنه لم يتعلق به ما أوجبه الله تعالى فيه

ولنا أنهن تحرمات بالقرابة فأشبهن الام وأما الآية فقد قال فيها (وأنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً) وهذا موجود في مسئلتنا فجرى مجراه وتعليق الحكم بالام لا يمنع الحكم في غيرها إذا كانت مثاها.

(الثالث) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الافارب كالامهات المرضعات والاخوات

أو غير ممكن، و به قال ما ك والشانعي ، وقال ا بو أور الايصح الظهار من التي لايدكن وطؤها لا به لايمكن وطؤها والظهار لتحريم وطثها

واننا عموم الآية ولأنها زوجة يصح طلاقها فصح الفاهار منها كغيرها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا قال لزوجته أنت علي كظهر امي او كظهر امرأة أجنبية أو أنت علي حرام او حرم عضوا من أعضائها فلا يطؤها حتى يأتي بالكفارة)

في هذه المسئة فصول خمسة (أحدها) أنه متى شبه امرأنه بمن نحرم عليه على التأبيد فقال أنت على كفاهر أمي أو أختي او غبرهما فهو مظاهر وهذا على ثلاثة أضرب(أحدها) أن يقول أنت على كفاهر أمي فهذا ظهار إجماعا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن تصريح الظهار أن يقول أنت على كفاهر أمي ، وفي حديث خويلة امرأة أرس بن الصابت أنه قال لها أنت علي كفاهر أمي فذكر ذك لرسول الله وَلَيْكِيْرُةُ فامره بالكفارة

(الضرب الثاني) أن بشهها بظهر من تحرم عليه من ذوي رحمه كجدته وعمته وخالته وأخته فهذا ظهار في قول أ دَمَر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري والثوري و لاوزاعي وما لك وإسحاق وابو عبيد وابه ثور وأصحاب الرأي وهوجديد قرلي شافعي

من الرضاعة وحلائل الاباء والابناء وأمهات النساء والربائب اللاتي دخل بأمهن فهوظهار أبضا والحلاف فيهاكالتي قبلها ووجه المذهبين ماتقدم ويزبد في الامهات الرضعات في دخولها في عموم الامهات وسائرهن في معناها فيثبت فيهن حكها

(فصل) وإن قال أنت عندي أو مني أو معي كظر أمي كان ظهاراً بمنزلة علي لان هذه الالفاظ في معناه وإن قال جانك أوبد لك أوجسه ك أوذا تك أوذاك على كظهر أمي كان ظهاراً لانه أناراليها فهو كقوله أنت وان قال أنت كظهر أمي كال ظهاراً لانه أني بما يقتضي نحر يدبها عليه فانصرف الحكم اليه كما لو قال أنت طالق وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيه مايدل على أن ذلك في حقه وليس بصحبح فانها إذا كانت كظهر أمه فظهر أمه محرم عليه ، واما إذا شبر عضواً من امرأته بنظهر أمه ارعضوامن اعضائها فهو مظاهر فلو قال فرجك أوظهرك أو رأسك أو جلدك كظهر امي أو بدنها أورأسها أويدها فهو مظاهر ، وبهذا قال مالك وهو نص الشانعي وعن احمد رواية اخرى أنه ليس بطاهر حتى بشبه جملة أمرأته لا به لوحنف بالله لا يوس عضواً منها لا يوسري الى غيره فك كذك المظاهرة ولان هذا ليس بعنصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص لان تشبيهه مجملتها تشبيه بمحل الاستعتاع بما يتأكد تحريمه وفيه تحرم جلملتها فيكون آكد

وقال أبو حنيفة ان شبهها بما محرم النظر اليه من الام كالفرج والفخذ ونحوهما فهو مظاهر وإن

وقال في القديم لايكون الظهار إلا بام اوجدة لأنهاأم أيضالان اللفظ لذي ورد به القرآن مختص بالام فاذا عدل عنه لم يتعلق به مااوجبه الله تعالى فيه

ولنا أنهن محرمات بالنرابة فأشبهن الام فأما الآية فقد قال فيها , وإنهم ليقولون منكراً من القول وزورا) وهذا موجود في مسئلتنا فجرى مجراه وتعليق الحكم بالام لايمنع ثبوت الحكم في غيرها اذا كانت مثلها

(الضرب انثالث) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الاقارب كالامهات المرضعات والاخوات من الرضاعة وحلائل الآباء والأباء وأمهات النساء والربائب اللآئي دخل بأمهن فهو ظهار أيضا ، والحلاف فيها كالتي قبلها ووجه المذهبين ما تقدم ويزيد في الامهات المرضعات دخولها في عموم الابهات فتكون داخلة في النص وسائرهن في معناها فثبت فيهن حكها (الفصل اثناني) اذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريها وقنا كاخت امرأته وعمتها او الاجنبية فعن احمد فيه رواينان

(إحداهما) انه ظهار وهو اختيار الخرقي وقول أصحاب مالك (والثانية) ليس بظهار وهومذهب الشانعي لانها غير محرمة على التأبيد دلا يكون التشبيه بها ظهارا كالحائض والمحرمة من فسمائه ، ووجه الاول انه شبهها بمحر ة فأشبه ما او شبهها بالام ، ولان محرد قوله أنت على حرام ظهار إذا نوى به

لم يحرم النظر اليه كالرأس والوجه لم بكن مظاهراً لانه شبهها بعضو من أمه ف كان مظاهراً كما لو شبهها بظهرها وفارق الزوجة فانه لو شبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر ان لم يحرم قن التلذذ يحرم وهو المستفاد بمقد النسكال (فصل) فان قال كشعر أي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئاً من ذلك من امرأته بأمه أوبعضو من أعضائها لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضاء الام انابتة ولا يقع الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك ان قال بروح أي فان الروح لا توصف بالتحريم ولا هي محل للاستمتاع وكذلك الربق والعرق والدم فان قال وجهي من وجهك حرام فليس بظهار نص عليه أحمد وقال هذا شيء يقوله الماس ليس شيئا وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معني الظهار فلم يكن ظهاراً كما لو قال لا أكلك .

(فصل) فان قال أما مظاهر أو على الظهار أو على الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية له لم يلزمه شي و لا نه ليس بصريح في الظهار وإن نوى به الظهار أو اقترنت به قرينة تدل على إرادة الظهار مثل أن يعلقه على شرط مثل أن بقول على الحرام إن كلتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه أحد نوعي التحريم للزوجة فصح بالكناية مع البينة كالطلاق ويحتمل أن لا يثبت الظهار بهلان الشرع انحاورد به بصريح لفظه ، وهذا لبن بصريح فيه ولانه يمين موجبة للكفارة فلم يثبت حكمه بغير الصريح كاليمين بالله تعالى .

الظهار والتشبيه بالمحرمة تحريم فكان ظهاراً، فأما الحائض فيماح الاستمتاع بها فيغير الفرج والمحرمة يحل له النظر اليها ولمسها من غير شهوة، وليس فيوط. واحدة منها حد بخلاف مسئلتها، واختمار أبو بكر أن الظهار لا يكون إلا من ذرات لحارم من النساء قال فهذا اقول

(فصل) وان شبها بظهر أيه أو بغابر غيره من الرجال أوقال أنت علي كظهر البهيمة أو أنت علي كالمينة وأنت على كالمينة والمنهمة أو أنت على كالمينة والدم ففي ذلك كاه رواية أن (احداهما) أن ظهار، قال الميموني قات لاحمد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل قال فظهر الرجل قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً وبهذا قال أنت على كظهر أبي وروي ذلك عن جابر بن زبد

(والرواية الثانية) ليس بظهار وهوقول أكثر المها. لانه تشبيه بها ليس بمحل للاستمتاع أشبه مالو قال أنت علي كال زيد ، وهل فيه كفارة ? على روايتين (إحداهما) فيه كفارة لانه نوع تحريم مالو حرم ماله (والثانية) ليس فيه شيء ، هل ابن القامم عن أحمد فيمن شبه امرأته بظهر الرجل لايكون ظهاراً ولمأره يلزمه فيه شيء وذلك لابه تشبيه لامرأته بها ليس بمحل الاستمتاع أشبه التشبيه بمال غيره ، وقال أبر الخطاب في قرله أنت على كلية و لدم إن توى به الطلاق كان طلاقا وان نوى الظهاراً وان نوى المبين كان يمينا ران لم ينوشيها ففيه روايتان (إحداهما) هو ظهار والاخرى) هو يمين ولم يتمةى عندي مهنى ارادته الظهار والله ن والله أعلم

(فصل) فان قال أنت عندي أو مني أو حي كيفاء أمي كان ظهاراً بميزلة علي لان هذه الالفاظ

(فصل) يكره أن بسمي الرجل امرأته بمن تحرم عليه كأمه وأخته وبنته لما روى أبو داود باسناده عن أبي تم الهجيمي أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال رسول الله عليه المنظور المناده عن أبي تم الهجيمي أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال رسول الله عليه ولا نه لفظ يشبه لفظ الظهار ولا تحرم بهذا ولا يثبت حركم الظهار لان الني عليه لله حرمت عليك ولان هذا اللفظ ليس بصر مح في الظهار ولا نواه به فلا يثبت التحرم وفي الحديث عن النبي عليه الله حبار فسأله عها يعني عن سارة فقال انها أختى ولم يعد ذلك ظهاراً

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال أنت على كأمي كان مظاهراً فان قال أردت كأمي في الـكرامة أو نحوم دين وهل يقبل في الحـكم ؟ يخرج على روايتين)

إذا قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى الظهار فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم أبو حنيفة وصاحباه والشافعي واستحاق وان أطلق فقال أبو بكر هو صريح في الظهار وهو قول مالك ومحمد ابن الحسن. وقال ابن أبي موسى فيه روايتان أظهرهما أنه ايس بظهار حتى ينويه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان هذا يستعمل في الكرامة أكثر نما يستعمل في النحريم فلم ينصرف اليه بغير نية

في معناه ، وأن قال جملتك أو بدنك أو جسمك أو ذانك أو كاك على كظهر أمي كان ظهاراً لانه أشار البها نهو كقوله أنت ، وأن قال أنت كظهر أمي كان ظهاراً لانه أنى بما يقتضي تحريمها عليه فانصرف الحكم اليه كالو قال أنت طائق ، وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيه مايدل على أن ذلك في حقه وأيس بصحيح فأنها إذا كانت كظهر أمه فظهر أمه محرم عليه

(فصل) وان قال أنت على كأمي أو شل أمي و نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامة البلماء منهم أبو حنيفة وصاحباه والشافعي وإسحق ، وان نوى به الكرامة والتوقير أو انها مثلها في الكبر أو الصفة فليس بظهار والقول قول في نيته ، وان أطلق فقال أبوبكر هو صريح في الظهار وهو قول ما الله الصفة فليس بظهار حتى ينهيه وهدا قول ومحمد بن الحسن ، وقال أبن أبي موسى فيه روايتان أظهرهما انه ليس بظهار حتى ينهيه وهدا قول أبي حنينة والشافعي لان هدا الافظ يستعمل في الكرامة أكثر بها يستعمل في التحريم فلم ينصر ف اليه بغير نية ككنابات الطلاق

ورجه الاول انه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشها لها بظهرها فيثرت الظهار كما لو شبهها به منفرداً و والذي يصح عندي في قياس المذهب أنه إن وجدت قربة تدل على الظهار مثل أن بخرجه مخرج الحلف فيقول إن فيلت كذا فأنت على مثل أمي أو قال ذلك حال الحصومة والغضب فهو ظهار لانه إذا خرج مخرج الحلف فالحلف فالحلف براد للامتناع من شيء أو الحث عليه وانما مجصل ذلك بتحريمها مليه ولان كونها مشل أمه في صفتها أو كرامتها لا يتعلق على شرط فيدل على انه أما أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الحصومة والغضب دليل على انه أراد به ما يتعلق بأذاها وبوجب اجتنابها وهو

ككنايات الطلاق . (والثانية) هو ظهار لانه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت الظهار كما نو شبهها به منفرداً

قال شيخنا والذي يسح عندي في فياس المذهب أنه ان وجدت قرينة تدل على الظهار مثل أن يخرجه بخرج الحلف فيقول إن فعات كذا فأنت على مثل أي أو قال ذلك حال الخصومة والغضب فهو ظهار لانه إذا أخرجه مخرج الحلف فالحلف براد الامتناع من شيء أو الحث عليه وانما محصل ذلك بتحريبها عايه ولان كونها مثل أمه في صفتها وكرامتها لا يتعلق بشرط فيدل على أنه إنما أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الخصومة والغضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأدائها ويوجب اجتمابها وهو الظهار وإن عدم ذلك فايس بظهار لانه محتمل الخيره احمالا كرثيراً فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل ونحوه قول أبي ثور فأما إن قال أردت كأمي في الكرامة ونحو ذلك فانه يدين لان ماقاله محتمل ويقبل في الحرامة ونحو ذلك فانه يدين لان ماقاله عمل ويقبل في الحركم في ألارادة ، (والثانية) لا يقبل لانه لما قال أنت على كأمي اقتضي أن يكون عليه فيها تحرم فأشبه مالو قال أنت على كظهر أمي

الظهار وان عدم هذا فليس بظهار لانه محتمل لفيرالظهار احمالا كثيراً فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل ونحو هذا قول أبي ثور وهكذا لو قال أنت علي كأمي أو مثل أمي أو قال أنت أمي أو امرأتي أمي مع الدايل الصارف له الى الظهار كان ظهاراً إما بنية أو ما يتوم مقامها ، وان قال أمي امرأتي أومثل امرأتي لمكن ظهاراً لانه تشبيه لامهو ومضلها وليس بوصف لامرأنه

والفصل الثالث) أنه إذا قال أنت على حرام قان نوى به الظهار فهر ظهار في قول عامتهم وبه يقول أبوحنيفة والشافعي ، وان نوى به الطلاق فقد ذكرناه في باب الطلاق وان أطاق ففيه دو أيمان (احداهما) هو ظهار ذكره الحرقي في موضع آخر ونص عايه أحمد في دواية جماعة من أصحابه وذكره الراهيم الحربي عن عمان وابن عباس وأبي قلابة وسعيد بنجبير وميمون بن مهران والبتي أنهم قالوا المحرام ظهار ، وروي عن أحمد مابدل على أن التحريم بمين، وروي عن ابن عباس أنه قال أن التحريم بمين في كتأب الله عن وجل قال الله وزوج الله التحريم بمين وروي عن ابن عباس أنه قال أن التحريم بهن في كتأب الله عن وجل قال الله وخول رياأيها النبي لم تحريم ماأحل الله لك مرة قال حقول مالك للم تحديد أيمان كي وأكثر الفقها، على أن التحريم ذا لم ينو به الفاهار ليس بظهار وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي ، ووجه ذاك الآية المذكورة وان التحريم يتنوع منه ما هو بغابار و بطلاق ومحيض واحرام وصيام والا يكون التحريم أوقعه في امرأته فكان باطلاق ظهاراً كتشبيره ابقاء رأمه ، وقرام أن التحريم يتنوع قلنا الا ان تلك الانواع منة مة ولا محصل بقوله منها الا الطلاق وهذا أدلى وقرام أن التحريم يتنوع قلنا الا ان تلك الانواع منة مة ولا محصل بقوله منها الا الطلاق وهذا أدلى

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنت كأمي أو مثل أمي ولم يقل علي ولا عندي فان نوى بهالظهار كان ظهاراً لانه محتمله)

قال شيخنا وحكمه كما إذا قال أنت على كأي أو قال أنت أي أو امر أني أي إن نواه أوكان مع الدليل الصارف له الى الظهار فهو ظهار وإلا فلا . وذكر أبو الخطاب فيها روايتين مثل قوله : أنت على كأي والأولى أن هذا ليس بظهار إذا أطلق لانه ليس صريح في الظهار لكونه غير النفظ المستعمل فيه فلا يكون ظهاراً بغير نية كما لو قال أت كبيرة مثل أي ولانه يحتمل التشبيه في التحريم وغيره فلا يجوز أن يتمين التحريم بغير نية فأما إن قال أي امر أي أو مثل امر أي مثل امر أي أو مثل امر أي أو مثل الوس بوصف لامر أته

(مسئلة) (وإن قال أنت على كظهر أبي ففيه روايتان)

(احداها) هو ظهار لانه شبهها بظهر من يحرم عليه على التأبيد أشبه الام وكذلك إن شبهها بظهر غيره من الرجال أوقال أنت على كظهر البهيمة أو أنت على كالميته والدم قال الميموني قات لاحمد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً وبهذا قال ابن القاسم صاحب مالك فيا إذا قال أنت على كظهر أبي وروي ذلك عن جابر بن زيد

منه لان الطلاق تبين به المرأة وعذا يحربها مع خال لزرجة فكان أدنى التحريمين فكان أولى، فأمان قال ذلك لهرمة عليه بجيض أونحوه وقصد الظهر فهو فالهار وارقصد الهامحر مة عليه بذلك السبب فلاشي فيه فأن أطاق فليس بظهار لانه محتمل الخبر عن حالما عو يحتمل انشا التحريم فيها بالفالها والاينعين أحدهما بغير تعيين (فصل) فان فال الحل على حرام أو ماأحل الله على حرام أوما أتقلب اليه حرام وله امرأة فهو مظاهر نص عليه أحمد في الصور الثلاث وذلات لان فظه بقنضي العموم فينذاول المرأة بعمومه وإن مرح بتحريم المرأة أو نواها فهو آكد ، قال أحمد فيمن قال ما حل الله على حرام من أهل ومال عليه كفارة الظهار هو عين وتجزئة كفارة واحدة في ظاهر كلام احمد هذا ، واختار ابن عقبل أنه يلزمه كمارتان الفالهار ولنحريم المراك لان انتحريم تبادلها وكل واحد منها لو انفرد أوجب كفارة فكذلك أذا اجتمعا

ولنا أنها يمين واحدة فلا نوجب كفارتين كالو نظاهر من امرأتين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره ينتقش مهذا ، وفي تول أحمد هو بمين اشارة إلى التعليل بما ذكر ناه لان الممين الواحدة لا توجب أكثر من كفارة ، وإن نوى بقول ما حل الله على حرام وغيره من لفظات العدوم المال لم يلزمه إلا

والرواية الثانية ليس بظهار وهو قول أكثر العلماء لأه تشنيه بما ليس بمحل للاستمناع أشبه ما لو قال أست. في كال زيد وهل فيه كفارة ? على روايتين (إحداهما) فيه كفارة لأنه نوع تحريم أشبه مالوحرم ماله (واتناية) ليس فيه شيء نفل إن الهاسم عن أحمد فيمن شبه امرأ به بظهر ارجل لايكون ظهاراً ولم اربلزمه فيه شيء وذلك لانه تشنيه لامرأته بما ليس بمحل للاستساع أشبه التشبيه بمال غيره وان قال انا عليك كظهر أمي أوحرام ونوى به الظهار فهل هوظهار ؟ على وجهين ذكره في المحرر

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على كظهر أجنبية أوأخت زوجتي أوعمها أوخالتها فعلى روايتين) إذا شبه امر أنه بظهر من تحرم عليه تحريما مؤقناً كاخت امر أنه أوعمتها أو الاجنبية فعن أحمد فيه رواينان (إحداها) أه ظهار اخاره الخرقي وهو قول أصحاب ما ك (والثابة) ليس بظهار وهو مذهب الشافعي لأنها غير محرمة على النابيد فلا يكون التشبيه بها ظهاراً كالحيض والمحرمة من نسائه ، ووجه الرواية الاولى أنه شبهها بمحرمة فأشبه مالوشها بلام ولان مجرد قوله أنت على حرام إدانوى به الظهار ظهار، والتشبيه بالمحرمة فكرم فكان ظهاراً ، فأما الحائض فيباح الاستمتاع بها في غير الفرج والمحرمة بحل البظر اليها ولمسها لغير شهوة وليس في وطه واحدة منها حد بخلاف مسئلتنا، واختار أبو بكر ان الظهار لا يكون إلا من ذوات المحارم من النساء قال فيهذا أقول

﴿ مُستَّلة ﴾ (وان قال أنت علي كظهر البيهة لم يكن مظاهراً) لانه ليس بمحل الاستمتاع وفيه وجه آخراً له يكون مظاهراً كما لوشبهها بظهر أبيه (المفنى والشرح الكبير) (١٧) (المفنى والشرح الكبير) كفارة يين لان اللفظ العام بجوز استماله في الخاص وعلى الروايةالاخرى التي تقول إن الجر'م باطلاقه ليس بظهار لايكون ههنا مظاهراً إلا أن ينوي الظهار

(فصل) وإن قال أنت على كظرر أمي حرام فه. ممر يح في الطهار لاينصرف الى غيره سوا، نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف بحه . الله لا ه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام ، وإن قال أنت على حرام كظهر أمي أد كأمي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قرلي الشافمي والقول الثاني) اذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي يوسف ومحمد إلا أن أبا بوسف قال لاأفبل قوله في نني الظهار ووجه قولهم أن قرنه أنت على حرام اذا نوى به الطلاق فهر طلاق وزبادة قوله كظهر أمي بعد ذلك لاينفي الطلاق كالوقال أنت طالق كظهر أمي

ولنا أنه أنى بصريح الظهار فلم بكن طلاقا كالني قبابها وقولهم إن انتحريم مع نيسة الطلاق طلاق لانسلمه وإن سلمناه لكنه فسر الفظه ههنسا بصريح الظهار بتوله فيكان العمل نصريح الهول أولى من العمل بالنية.

(فصل) وإن قال أنت طائق كظهر أمي طاقت وسقط كظهر أميالانه أنى بصريح الطلاق أولا وجعل قوله كظهر أمي صفة له قال نوى بتوله كظهر أمي تأكيد العلاق لم يكن ظهاراً كما لو أطلق وإن

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على حرام فهو ظهار إلا ان ينوي طلاقاً أو يميناً فهل يكون ظهاراً أو مانواه ؟على روايتين)

إذا نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامتهم و به يقول أبو حنيفة والشانعي وإن نوى به الطلاق فقد ذكر ناه في باب صريح الطلاق وكنايته، وان أطلق ففيه روايتان (إحداها) أنه ظهار ذكره الحرقي ونص عليه أحمد في رواية جماعة من أصحابه وحكاه ابراهيم الحربي عن عمان وابن عباس وأبي قلابة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران والبي أنهم قلوا الحرام ظهار، ووي عن أحمد ما يدل على ان التحريم عين في كتاب الله عزو جل قال الله عن وجل (يا أيها النبي لم تحرم عين في كتاب الله عزو جل قال الله عن وجل (يا أيها النبي لم تحرم ما الحل الله لكم تحلة أيما ذكم تحلة أيما ذكم) وأكثر الفقهاء على ان التحريم إذ لم يفويه الظهار فايمس بظهار وهو قول مانك وأبي حنيفة والشافعي للآية المذكورة ولان النحر بم يتنوع منهماهو بظهار و بطلاق وبحيض وإحرام وصيام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير بظهار و بطلاق وبحيض وإحرام وصيام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير نقلها ولا ينصرف اليه بغير أمه، قولهم أن التحريم يتنوع قلنا إلاان تلك الا نواع منتفية ولا تحصل قوله منها إلا الطلاق وهذا أولى منه لان الطلاق تدين به المرأة وهذا محرمها مع بقاء الزوجية فيكان أدنى التحريمين فكان وهذا أولى منه لان الطلاق تدين به المرأة وهذا محرمها مع بقاء الزوجية فيكان أدنى التحريمين فكان أولى، فأما ان قال ذلك لمحرمة عليه مجيض أو نحوه و وي الظهار فهوظهار وان قصد أنها محرمة عليه بذلك في منه المراح وعنمل إنشاء التحريم فيها بالظهار فلا يتمين أحدها بغير تعيين فليس بظهار لانه مجتمل الخبر عن حالها ومجتمل إنشاء التحريم فيها بالظهار فلا يتمين أحدها بغير تعيين فليس بظهار لانه مجتمل الخبر عن حالها ومجتمل إنشاء التحريم فيها بالظهار فلا يتمين أحدها بغير تعيين

نوى به الظهار وكان الطلاق بائنا فهو كالطهار من الاجنبية لانه أنى به بعد به ونتها بالطلاق وإن كان رجعيا كان ظهاراً صحيحاً ذكره الفاضي وهو مذهب الشافعي لانه أنى بلعظ الظهار فيمن هي زوجة وإن نوى بقوله أنت طالق الظهار لم يكن ظهاراً لانه نوى الظهار بصريح الطلاق ، وإن قال أنت على كظهر أمي طالق رق الظها والطلاق معاسوا، كان الطلاق بائنا أو رجهيا لان الظهارسبق الطلاق

(فصل) فان قال أنت على حرام واوى الطلاق والظهار معا كان ظهاراً ولم يكن طلاقا لان الهنظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا والظهار أرلى مهذا اللهظ فينصرف اليه . رقال بعض أصحاب الشامعي يقال له اختر أيرما شئت ، وقال بعضهم إن قال أردت الطلاق والظهار كان طلاقا لانه بدأ به وإن قال أردت الظلاق الظهار كان طلاقا لانه بدأ به وإن قال أردت الظلاق الخهاراً لا وبازه مابداً به

ولما أنه أنى بلفظة الحرام ينوي بها الظهار فكات ظهاراً كما لو انفرد الظهار بنيته ولا يكون طلاقا لانه زاحمت نيته نية الفاهار م تعذر الجميع والظهار أولى مهذه الفظة لان معناهما واحد وهو التحريم فيجب أن يغلب ماهو لاولى ٤ أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيدالمكاح وأعا النحريم حكم له في مض أحواله وقد ينفث عنه ذان الرجعية مطاقة مباحة وأما التخيير فلا بصح لان هذه الفظة قد

(فصل) فان قال الحل على حرام أوما حل الله على حرام أو ما أفاب اليه حرام وله امرأة فهو مظاهر المس عليه أحمد في الصور النلاث وذك لان الفظه يقتضي العموم فيتناول المرأة بعمومه وان صرح بتحريم المرأة أو نواها فهو آكد قال أحمد فيمن قال ما أحل الشعلي حرام من أهل ومال: عليه كفارة الظهار هو يمين و بجزئه كفارة واحدة في ظاهر كلام أحمد هذا ، واختار ابن عقيل أنه يلزمه كفارة الظهار ولتحريم المال لان التحريم يتاولها وكل واحد منها لو انفرد أوجب كفارة فكذلك إذا اجتمعا .

ولما أنها يمين واحدة فلا توجب كفارتين كما لو تظاهر من امرأتين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره منتقض بهـذا وفي قول أحمد هو يمين اشارة الى النعليل بما ذكره م لان اليمين الواحدة لا توجب أكثر من كفارة واحدة، فان نوى بقوله ماأحل الله علي حرام وغيره من لفظات العموم المال لم يازمه الاكفارة اليمين لان الفظ العام بجوز استعاله في الحاص ، وعلى الرواية الاخرى التي تقول إن الحرام باطلاقه ليس بظهار لا يكون ههنا مفاهراً إلا ان ينوي الظهار

(فصل) واز قال أنت على كظهر أي حرام فهو صريح في الظهار لاينصرف الى غيره سواء نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف محمد الله لانه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام وان قال أنت على حرام كظهر أي أركأي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو احد قولي الشافعي ، والقول الثاني إدا نوى الطلاق فهو طلاق فهو طلاق ولا قبل قوله في الثاني إدا نوى الطلاق فهو طلاق و وجه قوله انت على حرام إدا نوى به الطلاق فهو طلاق ، وزيادة قوله كظهر أي بعد ذلك لاتفى الطلاق كا فو قال قال قال أنت طالق كظهر أي

ثبت حكمها حين لفظ بها اكوله أهلا والحل قابلا ولهذا او حكما باله طلاق لكانت عدتها من حبن أوقع الطلاق وليس البه رفع حكم ثبت في المحل اختباره وابدا به بارادته ، والقول الآخر عبني على أن له الاختيار وهو فاسد على ماذكرنا ثم ان الاعتبار بجميع لفظه لا بما بدأ بروافات لو قال طلقت هذه أو هذه لم ينزمه طلاق الاولى

(الفصل الرابع) أنه ادا شبه عضواً من امرأنه بظهر أمه أو عضو من أعضائها فو مظاهر فلوقال فرجك أو ظهرك أو وأسك أو جلاك على كظهر أي أو بدنها او رأسها اوبدها فهو ظهر وبهذا قال فرجك أو ظهرك أو وأسها أو جلاك على كظهر أي أو بدنها او رأسها اوبدها فهو ظهر وبهذا قال مالك وهو نص الشافعي، وعن أحمد رواية أغرى أنه ليس بمظاهر حتى بشبه جماية أمرأنه لانه لوحلم بالله لا يعمل عضواً منها لم يسمون عليه ولاهر في عنى المنصر صلان تشبها بما يحمد المنافر عباية أكد تحريمه وفيه تحريم لجانها فيكون آكد ، وقال ابو حنيفة إن شبهها بما يحر مالنظر اليه من لام كالفرج والفخذ و تحريم طاهر و إذ لم بحر مالنظر اليه كالم أس والوج المحكن مظاهر و إذ لم بحر مالنظر اليه كالم أس والوج المحكن مظاهر و إذ لم بحر مالنظر اليه كالم أس والوج المحكن مظاهراً كما الوشهم المنطر اليه كالم أس والوج المحكن مظاهراً كما الوشهم المنطر اليه كالم المنطر اليه فلم يكن مظاهراً كما الوشهما بعضو ووجة له أخرى

و لذا انه أنى بصريح الظهار فلم يكل طلاقا كالتي قباها ، وقولهم ان التحريم مع نية الطلاق طلاق للا نسلمه و ان سلمناه لكنه فسر لفظه ههذا بصربح الظهار بقوله فسكان العمل بصربح القول أولى من العمل بالبية

(فصل وأن قال انت طالق كظهر أمي طلقت وسقط قوله كظهر أمي لانه أنى بصربح الطلاق أولا وجال قوله كظهر أمي تأكيدا للطلاق لم يكن ظهاراً كالوأطلق وإن نوى به الظهار وكال العلاق بانناً فهو كالظهار من الاجنبية لابه أنى به بعد بينو تنها بالطلاق وان كان رحمياً كان ظهاراً صحيحاً ذكره العاضي وهو مذهب الشافي لانه أنى بلفظ الظهار في زمن هي زوجة ، وأن نوى بقوله أنت طالق اللهار لم يكن ظهاراً لانه نوى الظهار بصربح الطلاق وأن قال أنت على كظهر أمي طالق وقع الظهار والطلاق معا سواء كان الطلاق بائناً أو رجعياً لان الظهار سق الطلاق.

(فصل) وانقال أنت على حرام و نوى الطلاق والظهار معاً كان ظهاراً ولم يكن طلاقاً لان اللفظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا ، والظهار أولى بهذا اللفظ فينصرف اليه ، وقال بعض أحجاب الشافعي يقال له اختر أبهما شئت وقال بعضهم إن قال أردت الطلاق والظهار كان طلاقا لانه بدأ به وان قال أردت الظهار والطلاق كان ظهاراً لانه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له وبلزمه ما بدأ به

ولذا أنه أنى بلفظ الحرام ينوي به الظهار فكانت ظهاراكا لو ا نفرد الظهار بنية ولا يكون طلاقا لانه والحت نيته نية الظهار وتعذر الجمع والظهار أولى بهذه اللفظة لان معناهما واحد وهو التحريم فيجب ان يغلب ماهو الاولى . أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيد الذكاح وانها التحريم حكم

ولنا أنه شبهها بعضو من أمه فكان مظاهراً كا لو شبهها بظه ها، وفارق الزوجة فأنه لوشبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر ان لم يحرم فان النلذذ بحرم وهو المستفاد بعقد النكاح

(فصل) وإن قال كشعر أمي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئا من ذلك من امرأته بأمه أو بعضو من أعضائها الثلاثة لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضاء الام اشابنة ولا يقع الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك لو قال كزوج أمي فان الزوج لا يوصف بانتجريم ولا هو محل للاستحتاع وكذلك لريق والعرق والدم ع و إن قال وجهي من وجهك حرام فايس بظهار . نص عليه أحمدوقال هذا شي ويقوله الناس ليس بشيء وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معنى الظهار فلم يكن ظهاراً كا لو قال لاأكامك

(فصل) قان قال أما مظاعر أوعلي انفانهار أر علي الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية اله لم المزمه شيء لامه ايس بصريح في النظهار ولا نوى به الظهار وإن نوى به الظهار أو افترنت به قرينة تدل على ارادته الظهار مثل أن يعلنه على شرط فيقول على الحرام ان كلمتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه

له في بهض أحواله وقد ينهك عنه فان الرجبية مطلقة مباحة ، وأما انتخبير فلا يصح لان هذه اللفظة قد ثبت حكمها حين لفظ بها لكونه أهلا والمحل قابلا ولهذا لو حكما بأنه طلاق لكانت عدمها من حين أوقع الطلاق وليس إليه رفع حكم ثبت في المحل باختياره وابداله بارادته ، والقول الآخر مبني على أن له الاختيار وهو فاسد على ماذكرنا ثم ان الاعتبار بجميع لفظه لا بما بدأ به ولذلك لوقال طلقت هذه أوهذه لم يازمه طلاق الاولى

﴿ فَصَلَّ ۚ قَالَ الشَّيْخُ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ ﴿ وَيَصْحَ مَنْ كُلِّرُوجٍ يَصْحَطِّلَاقَهُ مَسْلُما كَانَ أُوذُمِيا ﴾

كل زوج صح طلاقه صح ظهاره وهو البالغ الهاقل مسلما كان أوكامراً حراً أو عبداً قال أبو بكر وظهار السكران مبني على طلاقه قال الماضي وكذلك ظهار الصبي مبني على طلاقه ، قال شيخنا والافوى عندي أنه لا يصح من الصبي ظهار ولا إيلاء لانها عين موجبة لا كمفارة فلم تنعقد عينه كاليمين بالله تعالى ولان الكفارة وحبت لما فيه من قول المنكر والزور وذلك مرفوع عن الصبي لكون القلم مرفوعا عنه فأما ظهار العبد فهو صحيح ، وقيل لا يصح ظهاره لان الله تعالى قال (فتحرير رقبة) والعبد لا علك الرقاب .

ولذا عموم الآية ولانه مكلف يصح طلاقه فصح ظهاره كالحر وأما إبجاب الرقبة فأعا هو على من يجدها ولاينني الظهار في حق من لم يجدها كالمعسر فرضه الصيام، ويصح ظهار الذمى وبه قال الشافعي وقال مانك وأبو حنيفة لا يصح لان الكفارة لا تصح منه كما أرافعة للتحريم فلا يصح منه أنها تفتقر إلى النية فلا "صح منه كما أر العبادات

ولنا أن من صح طلاقه صح ظهاره كالسلم فاما ماذكروه فيبطل بكفارة الصيد إذا قتله في الحرم

أحد نوعي تحريم الزوجة فصح بالكناية مع النية كالطلاق، يحتمل أن لا ثبت به الظهار لان الشرع أمًا ورد به بصريح لفظه وهذا ايس بصريح فيه رلانه عين موجبة الكفارة فلم يثبت حكه بفي الصريح كالمين بالله تعالى

(فصل) يكره أن بسمي الرجل امرأنه عن تحرم عليه كأمه أو أخته أو بنته لما روى أبو دارد باسناده عن أني تميمة المجيمي أن رجلا قال لام أنه باأخية نقال رسول الله عَلَيْكِيْ و أخنك هي ? ٤ فكره ذاك ونهى عنه ولانه الفظ يشبه لفظ الفايار، ولا تحرم بهذا ولا يثبت حكم الظهار فان النو والله لم قل له حرمت عليك، ولان هذا التفظ ليس بصر بح في الظهار ولا نواه به فلا يثبت التحريم. وفي الحديث عن النبي وَيُطْلِينُهُ أَن أبر اهم عليه السلام أرسل اليه جبار فسأله عنها بعني عن سارة فقال ؛ انهما أختى ولم يعد ذلك ظراراً

(الفصل الخامس) أن المظاهر بحرم عليه وطء امرأته قبل أن بكفر وليس في ذلك اختلاف أذا كانت الكفارة عنةًا أو صومًا لفول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل أن بما ما) وقوله صبحانا (فمن لم مجد فصياء شهر و مشابه و من قبل أن يناسًا) وأكثر أمل "ماريلي أن الكفير بالاطمام بش ذلك و"

وكذلك الحديقام عليه ولا نسلم أن انتكفير لا يصح منه فأنه يصح منه العتق وإما لا يصح منه الصيام فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أنواع الكفارة كما في حق العبد، والنية إنا تعتبر لتعيين الفدل الكيفارة فلا يمتنع ذلك في حق الكافر كالنية في كنايات الطلاق رمن بخنق في الأحيان يصح ظهاره في إفاقته كما يصح طلاقه فيه

افصل) ومن لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره كالطفل والزائل العقل مجنون أو اغماء أو نوم أوغيره وبه قال الشافعي وأبو ثور واصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا ولا يصح ظهار المكره، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابنالمنذر وقال أبو يوسف يصح ظهاره ، والخلاف فيذلك مبنى على الخلاف في صحة طلاقه وقد مضى ذكره.

﴿مُسُّلَّةً﴾ (ويصح من كل زوجة كبيرة كانت أو صغيرة مسلمة أوذمية ممكن وطؤها أوغيريمكن) وبه قال مالك والشافعيوقال أبو ثور لا يصح الظهار نمن لا يمكن وطؤها لان الظهار لتُحرَّم وطئها وهو ممتنع منه بغيراليمين. ولنا عموم الا ية ولانها زوجة يصح طلاقها فصحالظهار منها كنهيرها

﴿مسئلة﴾ فان ظاهر من أمته أوأم ولده لم بصح وعليه كفارة يمين ويحتمل أن تلزمه كفارةالظهار وممن روي عنه أنه لا يصح الظهار منهما أبن عمر وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وروي عن الحسن وعكرمة والنخعي وعمرو بن دينار وسليمان بن يسار والزهري وقتادة والحكم واشوري ومالك في الظهار من الامة كفارة تامة لانها مباحة يحرم وطؤها قبل التكفير ، منهم عطاء والزهري والشاني وأصحاب الرأي وذعب أبه ثور الى إباحة الجماع قبل التكفير بالاطعام وعن احمد ما يقتضي ذلك لان الله تعالى لم عنع المسيس قبه كافي العتق والصيام ولذا ماروى عكرمة عن ابن عباس أن رجلا أنى النبي عشيائية بقل يارسول الله أني تظاهرت من امن نوقعت عليها قبل أن أكفر ? فقال لا ما حلك كل ذلك يرحمك الله ؟ » قال وأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال لا فلا نقربها حتى تفعل ماأمرك لله قد رواه أبو داود والنرمذي وقال حديث حسن ولا به مظاهر لم يكفر فحرم عليه جامها كالو كانت كفارة العتق أو الصام وترك النص عليها الاعتم ولا المنصوص الذي في عناها

(فصل) فأما التلذذ بما دون الجماع من القملة والممس والمباشرة فيما دون الفرج نفيه روايتان و احداهما) بحرم وهو اختيار أبي بكر وحو قول الزهري ومالك والاوزاعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وروي ذلك عن النخمي وحمو أحدد قولي الشافي لائ عاجرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام

﴿ وَالنَّانِيةِ ﴾ لأنحرم قال أهد أرجو أن لا يكرن به بأس وهو قول الثوري واسحاق وأني حنيفة

له فصح الظهار منها كالزوجة وعن الحسن والاوزاعي انكان يطؤها فهو ظهار وإلا فلا لانه إذا لم يطأها فهو كتحريم ماله ، وقال عطاء عليه نصف كفارة حرة لانالامة على النصف من الحرة في كثير من احكامها وهذا من احكامها فيكون على النصف

ولنا قوله ته الى (والذين يظاهرون من نسائهم) فضهن به ولانه لفظ تعلق به تحريم الزوجة فلا تحرم به الامة كالطلاق، ولان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله قال أحمد قال أو قلابة وقتادة ان الظهاركان طلاقا في الجاهلية وبلزه ه كدارة بمين لانه تحريم لمباح من ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله ، قال نافع حرم رسول المتعلق الموقية واربته فأمره الله ان يكفريمينه وعن أحمد عليه كفارة ظهار لا به أى بالنكر من الفول والزور وكما لو قالت المرأة لزوجها أنت عني كام أبو أبي قال أو بكو لا يتوجه هذا على مذهبه لانه لوكانت عليه كفارة ظهاركان ظهارا ويحتمل ان كوبر أبي قال أو بكو لا يتوجه هذا على مذهبه لانه لوكانت عليه كفارة ظهاركان ظهارا ويحتمل ان لا يلزمه شيء قاله أو الخطاب بناء على قوله في المرأة إذا قالت لزوجها أنت علي كظهر ابي لا يلزمها شيء فان قال لا مته أنت علي حرام فعليه كفارة يمين لقول الله تعالى (ياأيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ؟ - الى قوله - قد فرض الله لكم تحله أيما نكم) نزات في تحريم النبي عليات في قول بعضهم ويخرج على الرواية الاخرى أن يازمه كفارة ظهار لان النحري ظهار والأول هو الصحيح بن شاء الله تعالى .

(مسئلة) (وان قالت المرأة لزوجها أنت علي كظهر أبي لم تـكن مظاهرة) وجملة ذلك ان المرأة اذا قالت لزوجها انت علي كظهر أبي أو قالت إن تزوجت فلاناً فهو علي وحكي عن مالك وهوا قول الثاني الشافي لانه وطء يتعلق بتحريمه مال فإيتجاوزه التحريم كوط الحائض (فصل) ولا بصح الظهار من أمنه ولا أم ولده . روي ذلك عن ابن عمر وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والاوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، ورؤي عن الحسن وعكرمة والنخمي وعرو بن دينار وسليان بن يسار والزهري وقتا ة والحدكم والثوري ومالك في الظهار من الامة كفارة نامة لانها مباحة له فصح الظهار منها كازوجة ، وعن الحسن والاوزاعي إن كان بطؤها فه وظهار والا عاد لانه اذا لم بطأها فهو كتحريم مائه وقال نطاء عليه نصف كفارة حرة لان الامة على النصف من الحرة في كثير من أحكام الوعذا من أحكام العقدين على النصف

ولذا قول الله تعالى (والذين بظاهرون من نسائهم) فخصهن به ، ولا به الفظيته لمن به تعريم الزوجة فلا تحرم به الامة كالطلاق ولان الظهار كان طلافا في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله ، قال أحمد قال أبر قلابة وقتادة ان الظهار كان طلافا في الجاهلية ، وروي عن أحمد أن على المظاهر من أمته كفارة أبر قلابة وقتادة ان الظهار كان طلافا في الجاهلية ، وروي عن أحمد أن على المظاهر من أمته كفارة ظهار ، وقال أبو بكر لا يتوجه هذا على مذهبه لا به لو كانت عليه كفارة ظهار كان ظهاراً ولكن عليه كفارة يمين لانه تحريم لما حن ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله ، قل بانع حرم وحول كفارة يمين لانه تحريم لما حين ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله ، قل بانع حرم وحول

كظهر أبي فليس ذلك بظهار قال انقاضي لا نكون مظاهرة رواية واحدة وهو قول أكثر أهل اللم منهم مالك والشافعي واسحاق وأبو نور واصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هوظهار روي ذلك عن الحسن والنخمي الا أن النخمي قال اذا قالت ذلك بعد ما نزوجت فليس بشيء ، ولعلهم محتجون الما أحد الزوجين ظاهر من الآخر فكان مظاهرا كالرجل

ولذا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نائم) فخصهم بذلك ولانه قول يوجب تحريها في الزوجة يدلك الزوج رفعه فاختص به الرجل كالطلاق، ولان الحل في الرأة حقال حله جماعة عليها كفارة الظهار إزالته كسائر حقوقه. إذا ثبت ذلك فخنلف عن احمد في الكفارة فنقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار ابى فسألد عن ابراهيم أرعائية بنت طاحة قالت إن تزوجت مصعب بن الزبير فهو علي كظهر ابى فسألت أهل المدينة فرأوا ان عليها المدنارة وروى علي بن مسهر عن الشيباني قال كنت جالساً في المسجد أما وعبد الله بن المغفل المري فجاء رجل حتى جلس الينا فسألته من انت فعال أنا مولى لمائشة بنت طاحة اعتقتني عن ظهارها خطبها بصعب بن الزبير فعالت هو علي كظهر أبي أنا مولى لمائشة بنت طاحة اعتقتني عن ظهارها خطبها بصعب بن الزبير فعالت هو علي كظهر أبي ان تزوجته ثم رغبت فيه بعد فاستفتت اصحاب رسول الله عليائية وهم يومئذ كثير فأمروها ان تعتق رقبة و تتزوجه فتزوجه فتروجه واعتقتني ، وروى سعيد هذبن الحبرين مختصرين ولانها زوجاني بالمنكر من القول والزور فلزمه كفارة الظهار كالآخر ولان الواجب كفارة يمين فاستوى فيها الزوجان كاليمين بالله تعالى والرفاية الثانية عليها كفارة يمين

قال احمد قد ذهب عطاء مذهبا حسناً جعله بمنزلة من حرم على نفسه شيئاً كالطعام وما اشبهه

رسول الله والله والله والله أن يكفر عبنه وبحنمل أن لا يلزمه شي، بناء على قواله في المرأة أذا قالت لزوجها أنت على حرام فعليه كفارة بمين قالت لزوجها أنت على حرام فعليه كفارة بمين لقول الله تعالى (ياأمها النبي لم تحرم ماأحل الله الله قوله تعالى مسال من قوله تعالى (ياأمها النبي لم تحرم ماأحل الله الله قوله تعالى من الله الله الله الله كفارة أيمانك) نرات في تحرم النبي والله المواية في قول بعضهم ويخرج على الرواية الاخرى أن تلزمه كفارة المهار لان التحرم ظهار والاول هو الصحيح إن شاه الله تعالى

(فصل) ويصح الظهار وقدام المرأة بلا كفارة ولا يكون عائداً بلوط، في المدة وهذا قول ابن عباس وعطاء الوقت زال الظهار وحلت المرأة بلا كفارة ولا يكون عائداً بلوط، في المدة وهذا قول ابن عباس وعطاء وقدادة والثوري واحداق وأبني ثور وأحد قولي الشانعي وقوله الآخر لا يكون ظهاراً وبه قال ابن أبي لبلي والابت لا ناشر عورد بلفظ الظهار ، طفا وهذا لم يطاق فأشبه مالو شبهها بمن تحرم عليه في وقت دور رقت وقال طارس إذا ظهر في وقت فعليه الكفارة وان بر وقال ماقك يستطالتاً فيت ويكون ظهاراً معالمة المنارة من المناه المناه الفارة وان بر وقال ماقك يستطالتاً فيت ويكون ظهاراً مطلقالان هذا لفظ وجب تحريم الزوجة فاذا رقة الم يتوقت كالطلاق

وهذا أفيس على مذهب احمد واشبه باصوله لانه ليس بظهار وبحرد القول من المذكر والزور لا يوجب كفارة الظهار بدايل سائر الكذب واظهار قبل العود والظهار من المنه وام ولده ولانه تحريم لا يثبت التحريم في الحمل فلم يوجب كفارة اظهار كتحريم سائر الحلال ولانه ظهار من غيرامراً تعماً شبه الظهار من امنه وماروي عن عائشة بنت طلحة في عنى الرقبة فيجوز ان يكون المناقبا تسكفيراً ليمينها فان عنى الرقبة أحمد خصال كفارة اليدين ويتعين حمله على هذا لمكون الموجود منها ليس بظهار وكلام احمد في رواية الاثرم لا يفتضي وجوب كفارة الظهار وان فال الاحوط أن يكفر وكذا قال ابن المنذر ولا شك أن الاحوط التكفير باغلظ الكفارات ليخرج من الحلاف وعن أحمد رواية ثالثة لا شيء عليها وهو قول مالك والشافعي واسحاق وأبي ثور لا نه قول منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كفارة كالسب والفذف واذا قتنا بوجوب الكفارة عليها فلا تجب عليها حتى يطأها وهي مطاوعة فان طلقها اومات أحدها قبل وطئها او أكرهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فيرتجب كفارتهاقبل الحنث فيها الومات أحدها قبل وطئها او أكرهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فيرتجب كفارتهاقبل الحنث فيها الومات أحدها قبل وطئها او أكرهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فيرتجب كفارتهاقبل الحنث فيها كسائر الايمان ومجوز تقديمها لذلك

﴿مَمُّنَّةٍ ﴾ (وعليها تمكين زوجها من وطنُّها قبل التكفير)

لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وأنما هو تحريم للحلال فلا يثبت محربها كالوحرم طعامه وتيل ظاهر كلام أبي بكر أنها لا تمكنه قبل التكيفير الحاقابالرجل وليس بحيد لان الرجل ظهاره صحيح وظهار المرأة غير صحيح ولان حل الوطء حق للرجل فملك رفعه وهوحق عليها فلا مملك أزالته

وانا حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبر النبي والمناتج أنه أصابها في الشهر فأمره بالكفارة ولم يعتبر عليه تقييده ولانه منع نفسه منها ببه بين لها كفارة فصح موقتا كالايلاء وفارق الطلاق فانه يزيل اللك وهر بوقع تحريها برفعه التكفير فجاز تأقيته ولا يصح قول من أوجب الكفارة وان بر لان الله تعالى إنها أوجب الكفارة على الذين يعودون لما قالوا ومن بر وترك العود في الوقت الذي ظاهر فلم يعد لما قال فلا نجب عليه كفارة وفارق النشبيه بمن لا تحرم على على التأبيد لان تحريمها غير ما لم على أننا غنم الحكم فيها أذا ثبت حذا فأنه لا يكون، ثداً إلا بالوط، في المدة وهذا هو المنصوص عن الشانعي ، وقال بعض أصحاب أن لم يطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الكفارة ، وقال ا بوعبيد عن الشانعي ، وقال بعض أصحابه أن لم يطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الكفارة ، وقال ا بوعبيد عن الشانعي ، وقال بعض أصحابه أن لم يطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الكفارة ، وقال ا بوعبيد اذا أجم على غشيانها في الوقت لزمته الكفارة و إلا فلا لان العود العزم على الوط،

ولماحدیث سلمة بن صخر وانه لم یه جب علیه الکفارة الا بالوط. ولانها بمین لم بجنث فیها نلا بلزمه کفارتها کانمین بالله نمانی ولان المظاهر فی رقت عازم علی امساك زوجه فی ذاک الوقت فن أوجب علیه الکفارة بذلاک کان توله کقرل طارس فلا معنی لموله بصح الظهار موقنا لمدم نا ثیر الوقت

(مسئلة) وان قال لاجنبية أنت على كظهر أمي لم يطأها ان نُروجها حتى يكفر)

الظهار من الاجنبية صحيح سواه قال ذلك لامرأة بعينها أو قال كل النساه على كظهر امي ومق تروج التي وسواء اوقعه مطلقا أوعلقه على الترويج فقال كل امرأة تروجها فهي على كظهر امي ومق تروج التي ظاهر منها لم يطأها حتى يكفر يروى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك واسحاق ، ويحتمل أن لا يثبت حكم الظهار قبل الترويج وهو قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي ، وروي ذلك عن أبن عباس القول الله تعالى (والذين يظاهر ون من الشائهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يعين ورد اشرع محكمها مقيدا بنسائه فلم يثبت حكمها في الاجنبية كالايلاء فان الله تعالى قال (والذين يظاهر ون من نسائهم حكما قال الذين يؤلون من نسائهم) ولانها ليست بروجة فلم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لوقال أنت حرام ولانه ولانها ليست بروجة فلم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لوقال أنت حرام ولانه وع تحريم فلم يتقدم النكاح كالطلاق

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله أنه قال في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي فتزوجها قال عليه كفارة الظهار ولانها يمين مكفرة فصح انمقادها قبل النكاح كالبمين بالله تعالى وأما الآية فان التخصيص خرج مخرج الفالب فان الفالب أن الانسان أنها يظاهر من نسائه فلا يوجب تخصيص الحكم بهن كما أن تخصيص الرببية أنتي في حجره بالذكر لم يوجب اختصاصها بالتحريم وأما الايلاء فانما اختص حكمه بنسائه لكونه يقصد الاضرار بهن دون غيرهن والمنادة ههنا وجبت لقول المذكر والزور فلا مختص ذلك بنسائه ويفارق الظهار الطلاق من وجهين والمنادة ههنا وجبت لقول المذكر والزور فلا مختص ذلك بنسائه ويفارق الظهار الطلاق من وجهين

(فصل) وبصح تعابق الظهار بالشروط نحو أن يقول ان دخلت الدار فأنت على كظهر أمي وان شاء زيد فأنت على كظهر أمي فنى شاء زيدأو دخلت الدار صار مظاهراً والا فلا وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه بمين فجاز تعليقه على شرط كالايلاء ولان أصل الظهار أنه كان طلاقا والطلاق يصبح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار ولانه قول تحرم به الزوجة فصح تعليقه على شرط كالطلاق ولو قال لامرأته ان تظهرت من امرأني الاخرى فأنت على كظهر أمي تم تظاهر من الاخرى صار مظاهراً منها جميعا، وان قال ان تظاهرت من فلانة الا بنبية فأنت على كظهر أمي شم قال للاجنبية أنت على كظهر أمي من لافلا وسنذكر ذلك إن شاه الله تعالى

(فصل) فان قال أنت علي كظهر أمي إن شاء الله لم ينعقد ظهاره نص عايه احمد فقال اذا قال لامر ته عليه كظهر أمه إن شاء لله مي يمين ، هي يمين ، واذا قال ما أحل الله علي حرام إن شاء الله وله أهل هي يمين ليس عليه شيء وبهذا قال الشافعي وا و ثور وأصحاب الرأي ولا فعلم عن غيرهم خلافهم وذاك لانها يمين مكفرة فصح الاستثناء فيها كاليمين بالله نماني أو كنحريم ماله ، وقد قال

(أحدها) ان الطلاق حل قيد المنكاح ولايمكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوطء فيجوز تقديمه على المقد كالحيض

(الناني) ان الطلاق برنع المقد فلم بجز ان يسبقه وهذا لايرفه وانما تعلق الاباحة على شرط فجاز -تفديمه وأما الظهار من الامة نقد انمقد يمينا وحبت به الكفارة ولم تجب كفارة الظهار لانها أيست أمرأة له حال انتكفير مخلاف مسئلتنا

(فصل) إذا قال كل أمرأة أنزوجها فهي علي كظهر أي وقلنا بصحة الظهار من الاجنبية م نزوج نساء وأراد العود فعليه كفارة واحدة سواء نزوجهن في عقد أوفي عقود منفرقة نص عليه أحمد وهوقول عروة وإستحاق لانها يمين واحدة فكفارتها واحدة كالو ظاهر من أربع نسائه بكلمة واحدة وعنه ان لكل عقد كفارة فلو نزوج اثنتين في عقدوأراد العود فعليه كفارة واحدة ثم إذا نزوج أخرى وأراد العود فعليه كفارة أخرى وروي ذلك عن إستحاق لان المرأة اثنا ثة وجد العقد عليها الذي يثبت به الظهار وأراد العود البها بعد النفكير عن الاولدين فكانت لها عليه كفارة كالوظاهر منها ابتداء فان فاللاجنبية أنت علي كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في التحريم في الحالدين في ذلك وهل يقبل في الحكم ؟ يحتمل وجهين (أحدها) لا يقبل لائه صربت للظهار فلا يقبل صرفه الى غيره (والثاني) يقبل لانها حرام عليه كا ان أمه عليه حرام

﴿ مُستَلَةً ﴾ (وان قال لاجنبية أنت علي حرام وأراد في تلك الحال لم يكن عليه شيء لانه صادق وان أراد في كل حال لم يطأها إن تروجها حتى يكفر) النبي عَلَيْكُ ﴿ مَنْ حَالَىٰ عَلَىٰ عَيْنَ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثُ عَلَيْهِ ﴾ رواه النرمذي وقال حديث حسن غرب ، وفي لفظ « من حلف فا. تشي فان شاء فعل وان شا. رجم غير حنث » رواه الامام أحمد وابر داود والسائى، وإن قال أنت على حرام ووالله لا أكامك إن شا. الله عاد الاستثنا. اليهما في أحد الوجبين لأن لاستثناء أذا تعقب جلا عاد إلى جيعها إلا أن ينوي الاستثناء في بعضها فيمود اليه وحده ، وأن قال أنت على حرام إذا شا. الله أوالا عاشا. الله أو إلى أن بشا. الله أو ماشا. الله فكله احتثما، يرفع حكم الظهار ، وإن قال إن شاء الله فأنت حرام فهو احتثماء بونع حكم الظهار لان الشرط إذا تقدم بجاب بالفاء ، وإن قال إن شاه الله أنت حرام فهو استثناء لان الفاء مقدرة ، وال قال إن شا، الله فأنت حرام صح أيضا والفا. زائدة ، وان قال أنت حرام إن شا. الله وشا زبد فشا زيد لم يصر مظاهراً لأنه علقه على مشربتين فلامحصل باحدمهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات أو مانت او طاقها لم تلزمه الـكمارة فان عاد فتزوجها لم يطأها حتى يكفر لاذ الحنث بالعهود وهو الوطء لاز الله عز وجل أوجب الكعارة على المظاهر قبل الحنث)

الكلام في هذه المدينة في تبرأة فصال وأحدها بأل الكفارة لأنجب بمجرد الظهار فلومات

أما إذا أراد نحر مها في الحال أو أطلق فلا شيء عليه لذلك وان أراد تحريمها في كل حال فهو ظهار لان لفظة الحرام إذا أريد يها اظهار ظهار في الزوجة فكذلك في الاجنبية وصار كـقوله أت على كظهر أمي

﴿مسئلة﴾ (ويصح الظهار معجلا ومعلفاً بشمرط ومطلقاً وموقنا نحو ان يقول أنت علي كنظهر أي فيشهر رمضان وازدخات الدار فمتى انقضى الوقت زال الظهار وان أصامها فيه وجبت الكفارة عليه)

أما الظهار المطلق فهو ان يقول أنت على كظهر أمي وقد سبق ذكره ويصح موقتا مثل ان يقول أنت على كظهر أمي شهرا أوحتي بنسلخ شهررمضان فاذا مضي الوقت زال الظهار وحلت بلا كفارة ولا يكون عائداً إلا بالوطء في المدة وهذا قول ابن عباس وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وابي ثور واحد قولي الشافعي وقال في الآخر لا يكون ظهاراً وبدقال ابن أبي ليلي والليث لان الشرع وردبلفظ الظهار مطلفاً وهذا لم يطافى فأشبهمالو شبهها بمن تحرم عليه فيوقت دونوقت وقال طاوس إذا ظاهرفي وقت فعليه الكفارة وان ر وقال مالك يسقط التأثيت وبكون مظاهراً مطلفاً لان هسذا لفظ. يوجب تحرىمالزوجة فاذا وقنهلم يتوقت

ولما حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امرأني حتى ينسلخ شهررمضانو أخبرالنبي عَلَيْكِيْكُ أنه أصابها فيالشهر فأمره بالكفارة ولم يغير عليه تقييده ولانه منبع نفسه منها بيمين لها كفارة فصح أحدهما أوقارة ما قبل العود فلا كفارة عليه وهذا قول عطاء والنخعي والأوزاعي والحسن والثوري ومالك وابر عبيد وأصحاب الرأي ، وقال طاوس ومجاهد والشعبي والزهري وقتادة عليه الـكفارة عجرد الظهار لانه سبب للمكفارة ، وقد وجد ولان المكفارة وجبت لقول المنكر والزور وهمذا يحصل بمجرد الظهار ، وقال الشافعي متى أمسكما بعد ظهاره زمنا يمكنه طلاقها فيه فلم يطاقها فعليه المكفارة لان ذلك هو العود عنده

ولذا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأوجب الحكفارة بأمرين ظهار وعود فلا تثبت باعدهما ولان الحكفارة في الظهار كفارة يمين فلا يحنث بغير الحنث كسائر الايمان ، والحنث فيها هوالمود وذلك فعل ماحلف على تركه وهو الجماع وترك طلاقهاليس بحنث فيها دلا فعل تركه فلا تجب به الحكفارة ولا به لوكان الامساك عوداً لوجبت الحكفارة على النظاهر الموقت وان بر ، وقد نص الشافعي على أنها لاتجب عليه

إذا ثبت هذا فأنه لاكفارة عليه إذا مأت أحدهما قبل وطنها وكذلك انفارقها سوا. كان ذلك

مؤفّا كالايلاء وفارق الطلاق فانه يزيل الملك وهدا يقع تحريما يرفعه التكفير فجاز تأفيته ولا يصح قول من أوجب الكفارة وان بر لان الله تعالى إنما أوجب الكفارة على الذين يعودون لما قالوا ومن بر وترك العود في الوقت الذي ظاهر فيه فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة وفارق التشبيه بمن لاتحرم عليه عليه على التأبيد لان تحريم ظهر أمه على أنا نمنع عليه على التأبيد لان تحريم ظهر أمه على أنا نمنع الحيم فيها إذا ثبت هذا فانه لا يكون عائدا إلا بالوط، في المدة وهذا المنصوص عن الشافعي وقال بعض أصحابه ان لم بطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الكفارة وقال أبوعبيد إذا أجمع على غشيانها في الوقت لزمته الكفارة وإلا فلا لان العود المزم على الوط،

ولنا حديث سلمة بن صخرواً نه لم يوجب عليه الكفارة إلا بالوط، ولانها يمين لم يحنث فيها فلا يلزمه كفارتها كاليمين بالله تمالى ولان المظاهر في وقت عازم على إمساك زوجته في ذلك الوقت فمن أوجب عليه الكفارة كان قوله كقول طاوس فلا معنى لقوله يصح الظهار مؤقتا لعدم تأثير التأقيت

(فسل) ويصح تعليق الظهار بالشروط نحو أن يقول الرجل اندخات الدار فانت علي كظهر أي أو ازشا، زيد فانت علي كظهر أمي هني شا، زيد أو دخلت الدار صار مظاهراً وإلا فلا وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه عين فجاز تعليقه على شرط كلايلا، ولان أصل الظهار أنه كان طلاقاً والطلاق يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار ولانه قول تحرم به الزوجة فصح تعليقه على شرط كالطلاق ولوقال لامرأته أن تظاهرت من امرأني الاخرى فانت على كظهر أي ثم تظاهر من الاخرى صار مظاهراً منها جميعاً وأن قال أن تظاهرت من فلانة الاجنبية فانت على كظهر أمي ثم قال للاجنبية

متراخيا عن عينه أو عقيبه وأيها مات ورثه صاحبه في قول الجمهور وقال قنادة إن ما تت لم برشها حتى يكفر ولنا أن من ورشها إذا كفر ورشها واز لم بكفر كالمولي منها

الفصل الثاني؟ انه اذا طلق مرف ظاهر منها ثم نزوجها لم مجل له وطؤها حتى يكفر سوا. كان الطلاق ثلاثا أو أقل منه وسواء رجعت اليه بعد زوج آخر أو قبله نص عليه أحمد وهو قول عطا والحسن و لزهري والنخبي ومالك وأبي عبيد ، وقال قنادة أذا بانت سقط الظهار فاذا عاد فنه كحها فلا كفارة عليه والشافعي قولان كالمذهبين وقول ثراث أن كانت البينونة بالثلاث لم بعد الغاهار والا عاد وبناه على الافاويل في عود صفة الطلاق في النكاح الثاني

ولنا عموم قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أزيها ما وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل له مسهاقبل التكفير كالتي لم يظلمها ولان الظهار يمين مكفرة فلم ببطل حكمها بالطلاق كالايلا.

(الفصل الثالث) أن العود هو الوط. فمنى وطي. لزمته الكفارة ولا تجب قبـل ذلك الا أنها شرط لحل الوط. فيؤمر، بها من أراد. ليستحله بها كما يؤمر، بعقد الذكاح من أراد حل المرأة. وحكي

أنت على كظهر أمي صار مظاهراً على كظهر أمي انشاء الله لم ينعقد ظهاره نص عليه أحمد ففال إذا قال لامراً ه وفصل) وان قال أنت على كظهر أمي انشاء الله لم ينعقد ظهاره نص عليه أحمد ففال إذا قال لامراً ه عليه كظهر أمه ان شاء الله فليس عليه شيء هي يمين وقال ان عقيل هو مظاهر ذكره في الحررو إذا قال ما حل الله علي حرام إز شاء الله وله أهل هي يمين ليس عليه شيء وجهذا قال الشافه وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لأنها يمين مكفرة فصح الاستشاء فيها كاليمين بالله تعالى أو كتحريم ما له وقد قال الذي عين الله تعالى أو كتحريم ما له وقد قال الذي عين لا نها الله على على حمن على حمن من حلف فاستثنى فان شاء الله على وان شاء رجع غير حمن »رواه الزمذي وقال والنسائي وان قال أنت على حرام والله لاا كمك ان شاء الله عاد الاستثناء اليهما في أحد الوجهين لان حرام إذا شاء الله أو إلا ماشاء الله أو الى ان يشاء الله أو ماشاء الله وحده وان قال انت على حرام إذا شاء الله أو إلا ماشاء وان قال ان شاء الله أنت حرام فهو استثناء يرفع حكم الظهار ولان الشرط إذا تقدم يجاب بالفاء وان قال ان شاء الله أنت حرام فهو استثناء لان الفاء مقدرة وان قال ان شاء الله قانت حرام ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد فم قال ان شاء الله قانت حرام صح أيضا والفاء زائدة وان قال أنت حرام انشاء الله وشاء زيد فشاء زيد فما وزيد فله هراً إلا أنه علقه على مشيئين فلا يحصل باحديهما قال وضي الله عنه

(فصل) في حكم الظهار، يحرم وطء المظاهر منها قبل النكفير إذا كان التكفير بالعتق أو بالصيام وليس في ذلك اختلاف القول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا) قوله سبحانه (فن لم يجد فصيام شهرين متنابعين من قبل ان يتماسا) وأكثر اهل العلم على ان التكفير بالاطعام مثل ذلك منهم

نحوذلك عن الحسن والزهري وهو قول أبيحنيفة الا أنه لايرجب انكفارة على من وطي، وهي عنده في حق من وطي، كمن لم يطأ

وقال الفاضي وأصحابه: العود العزم على الوطء الا انهم لم بوجبوا الكفارة على العازم على الوطء اذا مات أحدهما أو طاق قعل الوطء لا أبا الخطاب فانه قال اذا مات بعد العزم أو طلق قعليه الكفارة وهذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنكر أحمد هذا فقال مالك يقول اذا أجمع لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة الا أن يكون يذهب الى قول طاوس اذا تبكلم بالظهار زمه مثل الطلاق ولم يعجب أحمد قول طاوس

وقال أحمد في قوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا) قال العود الفشيان اذا أراد أن بفشي كفر، واحتج من ذهب الى هذا بقوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا متحر بر رقبة من قبل أن بتهاسا) فأوجب الكفارة بعد العود قبل التماس وماحرم قبل الكفارة لايجرز كرنه متقدما عليها ولانه قصد بالظهار تحربها فالمهزم على وطثها عود فيها قصد، ولان الظهار تحربم فاذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحربم فكان عائدا،

علماء والزهري والثنافعي واصحاب الرأي وعن أحمد اباحة الوط.. قبل التكفير بالاطمام لان الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما في المعتق والصيام اختار. أبوبكر وهوقول أبي تورلماذكرنا

ولنا ماروى عكرمة عن ابنء اس ان رجلا أنى النبي عَلَيْكَانَةُ فقال يارسول الله إني تظاهرت من امرأني فوقعت عليها قبل ان أكفر « فقال ما حملك على ذلك ير حمك الله? » قال رأيت خلخالها في ضوء القمر فقال « لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن فحرم عليه جماعها كالوكانت كفارته العتق والصيام وترك النص عليها لا يمنع قياسها على المنصوص الذي في معناها همسئلة » (وهل محرم الاستمتاع منها بهادون الفرج على روايتين)

(إحداها) بحرم وهو قول أبي كر وبه فال الزهري ومالك والاوزاعي وابو عبيد واصحاب، الرأي وهو أحدقولي النافعي لان ماحرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام (والثانية) الحرم قال أحمد ارجر ألا يكون به بأس وهو قول النوري وإسحاق وابي حنيفة و حكي عن مالك أيضا وهو القول الثاني للشافعي لانه وطء يتعلق بتحريمه مال فلم يتجاوزه التحريم كوطء الحائض

(مسئلة) (وتجب الكفارة بالمود وهو الوطء نص عليه أحمدواً نسكر قول مالك أنه العزم على الوط، المهود هو الوطء عند أحمد رحمه الله وهو اختيار الخرقي فتى وطى، لزمته الكفارة ولا تجب فبل ذلك إلا أنها شرط لحل الوط، فيأمر بها من اراده ليستحله بها كما يأمر بعقد المنكاح من أراه على المرأة . وحكي نحو ذلك عن الحسن والزهري ، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه لا يوجب الكفارة على من وطى، وهي عنده في حق من وطى، كن لم يطأ .

وقال القاضي وأصحابه العود العزم على الوطء إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على العازم إذا مات

وقال الشافعي العود امساكها بعد ظهاره زمنا يمكنه طلاقها فيه لان ظهاره منها يقتضي ابانتها فامساكها عود فيها قال ، وقال داود العود تبكرار الظهار مرة ثانية لان العود في الشيء أعادته

ولنا أن العود فعل ضد قوله ومنه \$ العائد في هبته ، هو الراجع في الموهوب والعائد في عداًه التارك الوفاء بما وعد والعائد فيها نهى عنه فاعل المنهي عنه قال الله تعالى (ثم يمودون لما نهوا عنه) فالمظاهر محرم للوطء على نفسه ومانع لهما منه فالمود أهله ، وقولهم أن العود يتقدم التكفير والوط. يتأخر عنه قلنا المراد بقوله (ثم يعودون) أي بريدون العود كقول الله تعالى (اذا قمنم ألى الصلاة) أي أردته ذلك وقوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ) فان قبل فهذا تأويل ثه هو رجوع الى أبجاب الكفارة بالعزم المجرد قلنا دليل التأويل ماذكرنا

وأما الامر بالكفارة عند العزم فائما أمر بها شرطا للحل كالامر بالطهارة لن أراد صلاة النافلة والامر بالنية لمن أراد الصيام ، عأما الامساك فليس بعرد لانه ليس بعود في الظهار المؤقت فكذلك في المطاق ولان العود فعل ضد ماقاله والامساك ليس بضد له، وقولهم أن الظهار يقتضي أبانتها لا يصح وانما يتنفي تحريمها واجتناما ولذلك صح توقيت ولانه قال اثم يمودرن لما قلوا) وثم النواخي

وهــذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنـكر أحمد هــذا وقال مالك يقول إذا أجــع لزمته الـكفارة، فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة ﴿ إِلا أَن يكون يذهب إلى قول طاوس إذا تكلم لزمه مثل الطلاق ولم يمجب أحمد قول طاوس.

وقال أحمد في قو تمالى (ثم يعودون لما قالوا) قال العودالفشيان إذا أرادأن بغشي كفر واحتج من ذهب إلى هذا بقوله تعالى(ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يَّاسا) فأوجبالكمفارة بعد العود قبل البَّاس وما محرم قبل الكفارة لا يجوزكونه متقدماً عليها ولانه قصد بالظهار تحريمها فالمزم على وطنها عود فيما قصده ولان الظهار تحريم فاذا أراد استباحتها فقد رجع في ذلك التحريم فسكان عائداً . وقال الشافعي العود إمساكها بعد ظهاره زمناً يمكنه طلاقها فيه لان ظهاره منها يفتضي إبانتها فامسا كها عود فيما قال . وقال داود : العود تـكرار الظهار مرة ثانية لان العود في الشيء إعادته .

ولنا أن المود فمل ضد قوله ومنه العائد في هبته هو الراجع في الوهوب والعائد في عدته النارك للوفا. يما وعد والعائد فيا تهيي عنه فاعل المهمي عنه قال الله تعالى (ثم يعودون لما نهوا عنه) فالمفاهر محرم للوطء على نفسه ومانع لها منه فالعود فعله ، وقولهم إن العود يتقدم التَّكَيْفير والوطء يتأخر عنه ، قلنا المراد بقوله (ثم يعودون) أي يريدون العودكمقوله تعالى (إذا قمم إلى الصلاة) أي أردم ذلك وقوله (فاذا قرأت الفرآن فاستعذ بالله) فان قيل هذا تأويل وهو رجوع إلى وجوب الكفارة

والامساك غير متراخ ، وأما قول داود فلابصح لان الذي عَيَنَاتُهُ أمر أوسا وسلمة بن صخر بالكفارة من غير اعادة الافظ ، ولان العود انما هو في مقوله دون قوله كالعود في الهبة والعدة والعود لما فهى عنه ويدل على ابطال هذه الاقوال كابا أن الظهار يمين مكفرة فلا تجب الكفارة الا بالحنث فيها وهو فعل ماحلف على تركه كسائر الايمان وتجب الكفارة بذلك كسائر الايمان ، ولانها يمين تقتضي ترك الوط، فلا تجب كفارتها الا به كلايلاء

(مسئلة) قال (وإذا قال لامرأة أجنبية أنت علي كفاءر أمي لم يطأها ان تزوجها حتى يأتي بالكفارة)

وجملته ان الظهار من الاجنبية يصحموا، قلفاكلامرأة بعينها أوقال كل النساء على كظهر أمي وسواء أوقمه مطلما أرعلفه على النزوج بقال كل امرأة أتزرجها فهي على كظهر أمي عومتى تزوج الي ظاهر منها لم بطأهامتى يكفر بروى نحو هذا عن هر بن الخطاب رضي الله عنه و به قال سعيد بن المحال، بعادة وعدا من ومالك واحماق، ومحتمل أن لا يثبت حكم الظهار قبل التزويج و هو

بالعزم المجرد قلنا دليل النأويل ماذكرنا، وأما الامر بالكفارة عند العزم غانا أمر بها شرطاً للحمل كالأمر بالطهارة لمن أراد النافلة والأمر بالنية لمن أراد الصام، فأما الامساك اليس بعود لانه ليس بعود في الظهار المؤقت فكذك في المطلق ولان العود ومل ضد مافله والامساك ايس بضد له، وقولهم إن الظهار يقتض إبانها ممنوع وإنها يفنضي تحربهما واجتنابها ولذلك صح توقيته ولانه قال أم يعودون) ومم لازاخي والامماك غير متراخ وأما قول داود فلا يصح لانالنبي في المدة والمهة بن صخر بالكفارة من غير إعامة المفظ ولان العود انها هو في مقوله دون قوله كالعود في العدة والمهة والعود في المدة والمهة والعود في الولا عن عنه، وبدل عبى إطال هذه الافوال كابها أن الظهار عبن مكفرة فلا نجب الكفارة إلا بالحنث فيها وهو فعل ما حام على تركه كسائر الايمان وتجب الكفارة به كسائر الايمان ولانها يمين تقتضي ترك الوطء فلا تجب كفارتها إلا به كالايلاء

(مسئلة) (فأن مأت أحدها أو طافها قبل الوط و فلا كفارة عليه فأن عاد فتروجها لم يطأها حتى بكفر) وجهلة ذاك أن المسكفارة لا نجب بعجرد الظهار فلو مات أحدهما أو فارقها قبل العود فلا كفارة عليه وهو قول عطاء والنخمي والحسن و الاوزاعي والثوري ومالك و أبي عبيد وأصحاب الرأي ، وقال طاوس ومجاهد والشعبي والزهري وقتادة : عليه المكفارة بمجرد الظهار لانه سبب المكفارة وقد وجد ، ولان المكفارة وجت لنول المنكر والزور ، وهذا مجصل بمجرد الظهار . وقال الشافعي متى أمسكها بعد ظهار ، زمناً يمكنه طلاقها فيه فلم يطلقها فعليه المكفارة لأن ذلك هو العود عنده . (الجفني والشرح المكبير) (الجفني والثامن)

قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي وبروى ذلك عن ابن عباس لقول الله تمال (والذين يظاهرون من نسائهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يمين ورد الشرع بحكها مقيداً بنسائه فإيشت حكها في الاجنبية كالايلاء فان الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم) كا قال (الذين يؤلون من نسائهم) كا قال (الذين يؤلون من نسائهم) ولانها ايست بزوجة الم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محرمة الم يلزمه شيء كالو قال أنت حوام ولانه نوع تحريم الم ينقدم النكاح كالطلاق

ولذا ما روى الامام أحمد باسناده عن عمر بن الخطاب أنه قال في رجل قال ان تزوجت فلافة فهي علي كظهر أمي فنزوجها ، قال عليه كمارة الظهار ولانها يمين مكفرة فصح المقادها قبل النكاح كاليمين بافئة تمانى، أما الآية فان التخصيص خرج مخرج الفالب فان الفالب أن الانسان إنما يظاهر من نسأته فلا يوجب تخصيص الحسكم بهن كا أن تخصيص الربية التي في حجره بالذكر لم يوجب اختصاصها بالتحريم، وأما الايلا، فاتما اختص حكمه بنسائه له يكونه يقصد لاضرار بهن دون غيرهن والسكمارة وجبت همنا لقول المنكر و لزور ولا بخص ذلك بنسائه ، ويفارق الظهار العلاق من وجبين والمحمارة وجبت همنا لقول المنكر و لزور ولا بخص ذلك بنسائه ، ويفارق الظهار العلاق من وجبين والمحمارة والظهار تحريم الوط، فيجوز أحدها] أن الطلاق حل قيد الذكاح ولا يكن حله قبل عقده والظهار تحريم الوط، فيجوز نقد على الهقد كالحيض .

ولنا قول الله تعالى (والذين يضاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتعرير رقبة) فأوجب المحفارة بأمرين ظهار وعود فلا يثبت بأحدهما ولان الكفارة في الظهار كفارة يمين فلا تجب بغير الحنث كسائر الايمان والحنث فيها هو العود وذلك فعل ما حلف على تركه وهو الجماع وقدذكر ااذلك في المسئلة التي قبلها. إذا ثبت هذا فانه لا كفارة عليه إذا مات قبل وكذلك إن فارقها سواء كان ذلك متراخياً عن يمينه أو عقيبه وأيهما مات ورثه صاحبه في قول الجمهور وقال قنادة إن ما تم برثها حتى بكفر ولنا أن من ورثها إذا كفر ورثها وان لم يكفر كلولى منها ومتى طلق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يحل له وطؤها حتى يكفر سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه وسواه رجعت اليه بعد زوج اخر أوقبله نص عليه أحمد وهو قول الحسن وعطاء والزهري والنخمي ومانك وأبي عبيد ، وقال قنادة إذا بانت نس عليه أحمد وهو قول الحسن وعطاء والزهري والنخمي قولان كالمذهبين وقول ثالث ان كات سقط الظهار فاذا عاد فذكر عها وإلا عادو بناه على الافاويل في عود صفة الطلاق في الذكاح الناني .

ولنا عموم قوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتماسا حتى يكفر ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل له مسها قبل التكفير كالتي لم يطاقها ولان الظهار بعين مكفرة فلم يبطل حكما بالطلاق كالا يلا.

(مسئلة) (وان وطيء قبل التكفير اثم واستقرت عليه الكفارة)

(الثاني) أن الطلاق يرفع العقد فلم بجز أن يسبقه وهذا لا يرفعه وإنما نتماق الاباحة على شرط فجاز تفدمه وأما الظهار من الأمة تقد انعقد عيناً وجبت به الـكفارة ولم تجب كفارة الظهار لانها ليست امرأة له حال التكفير بخلاف مسئلتنا

(فصل) وإذا قال كل اصرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي ثم تزوج نسا. وأراد العود فعليه كفارة واحدة سوا، تزوجهن في عقد أو في عقود متفرقة ، فص عليه أحمد وهو قول عروة واسحاق لانها عين واحدة فكفارتها واحدة كالو ظاهر من أربع نساء بكلمة واحدة ،وعنه أن لكل عقد كفارة الو تزوج اثنتين في عقد وأراد العود فعليه كفارة واحدة ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود فعليه كفارة أخرى ، وروي ذلك عن إسحاق لان المرأة أشلة وجد العقد عليها الذي يثبت به الظهار وأراد العود العادة كالو ظاهر منها ابتدا، ولو قال لأجنبية وأراد العود اليها بعد التكفير عن الاولتين في كانت عليه لها كفارة كالو ظاهر منها ابتدا، ولو قال لأجنبية أنت على كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في التحريم في الحال دين في ذلك وهل يقبل في الحكم؟ المنتقل وجهين [أحدم] الايقبل لا ، صربح قطهار فلا يقبل صرفه إلى غيره (والثاني) يقبل لانها حرام عليه كا أن أمه حرام عليه

قد ذكرنا أن المظاهر بحرم عليه وط، زوجته قبل التكفير لقول الله تعالى في العتق والصيام (من قبل أن يهاسا) فان وطيء عصى ربه وتستقر الكفارة في ذمته فلا تسقط بعد ذلك بموت ولاطلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق حتى يكفر هذا قول أكثر أهل العلم.

روي ذلك عن سعيد بن المسيب عطا وطاوس وجار بن زيد ومورق العجلي والنخبي وعبدالله ابن أذينة ومالك والنوري والاوزاعي والشافعي وإسحق وأبي ثور، وتلزمه الكفارة إذا وطاباً وهو مجنون نص عليه في الحجرد

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وتجزئه كفارة وأحدة)

وهو قول الحسن وابن سيرين وبكر المزني ومورق وعطا، وطاوس ومجاهد وعكر ، قوقنادة وحكي عن عرو بن الماص أن عليه كمارتين ، وروي ذلك عن قبيصة وسعيد بن جبير و لزهري وقتادة لان الوط ، يرجب كفارة والظهار بوجب أخرى ، وقال أبوحنيفة لانثبت السكفارة في ذمته وأنماهي شرط للاباحة بعد الوط ، كما كانت قبله ، وحكي عن بعض العلما. أن السكفارة تسقط لأنه قد فات وقنها لسكونها وجبت قبل المسيس

ولما حديث سلمة بن صخر حين ظاهر ثم وطيء قبل التكفير فأمره النبي وليكي بكفارة واحدة ولانه وجد الظهار والعود فيدخل في عموم قوله (ثم يعودرن لما قالوا فنحرير رقبة) فاما قولهم فات رقمها في عاد كرناه وبالصلاة وسائر العبادات بجب قضاؤها بعد فوات وقمها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال أنت علي حرام وأراد في تلك الحال لم يكن عليه شي وان تزوجها لانه صادق وان اراد في كل حال لم يطأشا ان تزوجها حتى يأني بكفارة الظهار)

أما إذا أراد بقول لهدأات على حرام الاخبار عن حرصها في الحال فلا شيء عليه لانه صادق للحكونه وصفها بصافي الحلا في عليه لانه صادق للحكونه وصفها بصفها ولم يكن له نية فلا شي عليه للنك وان راد تحريمها في كل حال فهو ظهار لان فظة الحرام إذ أريد بها الظهار ظهار في الزرجة فكذلك في الاجنبية فصار كقوله أنت على كظهر أمي

(مسئلة) قال (ولو ظاهر من زوجته وهي أمة فلم يحكفر حتى ملكها الفسخ النكاح ولم يطأها حتى يكفر)

وجملته أن اظهار بصح من كل زرجا أمة كانت أو حرة فاذا ظاهر من زوجته الامة ثم ملهكها الفسخ النسكة م ملهكها الفسخ النسكة م مراخالف أصحابنا في بقاء حكم الظهار فذ كر الحرقي ههنا أنه باق ولا مجل له الوط. حتى يكفر وبه يقرل سألك وأ و ثور وأصحاب الرأي راض علمه الشانعي ، وقار القاضي المذهب

(مسئلة) (وإن ظاهر من امرأته الامة ثم اشتراها لم تملله حتى يكفر ، وقال أبو بكر يبطل الظهار وتحل له قان وطئها فعلمه كفارة بمين)

وجولة ذلك أن الظهار بصح من كل زوجة أمة كانت أو حرة الدور الآية قاذا ظاهر مو زوحته الامة ثم ملكما الله بخ المكاح عواخذاف أصدا بها في بقاء حكم الظهار فذكر الخرقي أنه باق ولا يحل له لوطء حتى يكفر و به يقول مالك والو ثور وأصحاب الرأي و ص عليه الشافعي بقال القاضي الذهب ماذكر الحرقي وهو قول أبي عبد الله بن حامد القول الله تعالى إوالذين يظاهرون من نسائهم ثم بعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماساً رهذا قد ظاهر من اصابة فلم بحل له ما يتي يكفر عولان الظهار قد صح فيها وحكه لا يسقط بالطاق المنزل العلك والحل فبعال المين أولى والتمانيين المقدت موجبة الله كفارة فوجبت دون غيرها كانر الايمان عبدالدزيز وأبير الحلالي والمهار عبدالدزيز وأبير الحلالي بين المقدت الظهار علم كما أن تباح قبل التكفير لانه اسقط الظهار وجعله دينا كنحريم أنته عن أعتقها عن وأبي الخطاب هرنا أن تباح قبل التكفير لانه اسقط الظهار وجعله دينا كنحريم أنته عن أعتقها عن أبير المنازة التي وحبت بسهما قالوقال إن المكت أمة فقه على عنق رقبة فالك كفارة فاعن الدكفارة التي وجبت بسهما قالوقال إن المكت أمة فقه على عنق رقبة فالك أمة فأعنقها عول أعتقها عن غير المكفارة التي وجبت بسهما قالوقال إن المكت أمة فقه على عنق رقبة فالك أمة فأعنقها عول أعتقها عن غير المكفارة أنه يوجب بسهما قالوقال إن المكت أمة فقه على عنق رقبة فالك أمة فأعنقها عول أعتقها عن غير المكفارة ثم تزوجها لم تحل له حتى يكفر

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ [و إن كرر الظهار قبل التكفير فكفارة وأحدة]

ما ذكر الحرقي وهو قول أبي عبدالله بن حامد لقال الله تعالى الوالذين يظاء ون من نسائهم مم يعودون لا قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يها سا , وهذا قد ظاهر من اصائه الم بحل له مسها حتى يكفر ، ولان الظهار قد صح فيها وحكمه لايه قط بالطلاق المزبل للالك والحرز فبملك الهين أولى ولانها عين النقديث ما جال كاله في حبت دور غيرها أسائر الاعان وآل أبه بكر عبد العزبز يسقط الظهار على المائه المائه والحرز بنه لا بها خرجت عن الزوجات على المن وطؤه لها وان وطئها حنث وعيه كفارة وين كالو تظاهر منها وهي شته لا بها خرجت عن الزوجات أبي بقر هذا أن تباح قبل النكفير لانه أمقط الظهار وجعله يمينا كنحريم امته فان أعنقها عن كفارته صح على القولين فن تزوجها بعد ذلك حل له بغير كفارة لانه كفر عن ظهاره واعتافها ولا يعتبع اجزاؤها عن الدكفارة الني وجب به بها كالوقال ان ملكت أمة فلله على عنق رقبة فلك امة المنازة النارة عن غير الدكفارة أم تزوجها عاد حكم الظهار ولم تحل له حتى يكفر

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تظاهر من أربع نسائه بكامة واحدة لم يكن عليه أكثر من كفارة) وحمله أنه اذا ظاهر من نسائه الارم بنظ واحد نقال أنتن علي كظهر أمي فليس عليه أكثر

هذا ظاهر المذهب سواء كان في مجلس أو مجالس ينوي به النا كيد أوالاستأناف أو أطلق نقره عن أحد جها به اختاره ابو بكر وابن حامد وانق ضي وبه قال ما يك وإ حاق وأبو عبيد والشافعي في نقديم و قل عن أحد من حلف أيانا كثيرة فأراد النا كيد فكفارة واحدة فحفهومه أنه إن نوى الاستئناف فكفارة الله عن أحد من حلف أيانا كثيرة فأراد النا كيد فكفارة واحدة ، وإن كان في مجلس فكفارة واحدة ، وإن كان في مجالس فكفارات وعن أحدمثل ذقت ، ورميه ذلك عن على وعمره بن دينار لأنه قول يوجب تحريم الزوجة قاذا نوى الاستئناف تعلق بكل مرة حكم كلطان ق

ولما أنه قول أيؤرتم بمافي الزوجة فلم تجب به كفارة الطهار كالمين بالله تعمل ولايخنى أنه لم يؤر تموراً فانها حرمت التول الاول الانه لفظ يتعمق به كفارة فاذا تكرر تنفاه كفارة وأحدة كلمين بالله تعالى عواما الطلاق فان مازاد منه على الثلاث لايثبت له حكم بالاجماع وبهذا ينتقض ماذ كروه عواما الثالثة فانها تثبت تحريما زائداً وهو التحريم قبل زوج واصابة بخلاف الفاهار الثاني ف لايثبت به تحريم فنظير الفاهار الطاقة الثالثة لايثبت بما زاد عليها تجريم ولايثبت له حكم كذلك الفاهار عفاما ان كفرعن الاول تم ظاهر لزمه فله في كفارة بلا خلاف لان الظهار الثاني مثل الاول فانه حرم الزوجة المحللة فأوجب الكفارة كلاول خلاف ماقبل التكفير

﴿ مستُنَهُ ﴿ وَانْظَاهُ مِنْ اَسَائُهُ بِكَلَمَةً وَاحْدَةُ فَكُمَّارَةً وَاحْدَةً وَانْكَارُ بِكَلَاتُ فَلْكُلُ وَاحْدَةً كَفَارَةً ﴾ [فا ظاهر من نسائه بلفظ واحد فقيال أنتن علي كظهر أمي فليس عليه أكثر من كفارة بغير خلاف في المذهب وهو قول عمر وعلى وعروة وطاوس وعطا، وربيعة وماثت والاوزاعي وإسحاق

من كفارة بغير خلاف في المذهب وهو قول علي وعمر وعروة وطاوس وعطا وربيعة ومالك والاوزاعي واسحاق أي ثور والشافعي في المديم، وقال الحسن والنخعي والزهري ويحيى الانصاري والحكم والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد عليه لـكل امرأة كفارة لانه وجدالفا بار والمودفي حق كل امرأة منهن فوجب عليه عن كل واحدة كمارة كا لو أفردها به

وانها عموم قول عمر و لمي رضي الله عنها رواه عنها الاثرم ولا نهرف لهما في الصحابة مخالفا فكان إجماعا، ولا نهر و المعلمة تجب بمخالفة بالكفارة فاذا وجدت في جماعة أوجبت كفارة واحدة كالبمن بالله تقامل ، وقارق ما إذا ظاهر منها بكايات فان كل كامة تقتضي كفارة ترفعها و تكفر أنها وههنا الكامة واحدة فالكفارة الواحدة ترفع حكمها وتمحو اثمها فلا يبقى لها حكم

(فصل) ومفهوم كلام الخرقي أنه إذا ظاهر منهن بكلمات القال لـ كل واحدة أنت على كفار أمي فان لـ لحل يمين كفارة وهـ فدا قول عروة وعطاء قال ابو عبد الله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا عقال القاضي المذهب عندي ما ذكر الشيخ ابوعبدالله عوقال ابو بكر فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة عواخنار ذلك وقال هذا الذي قاناه أنهاعا لعمر بن الحطاب والحسن

ولنا قول عروعلي رضي الله عنها رواه عنها الاثرم ولا نعرف لها في الصحابة مخالفاً فكان إجماعاً ولانالظهار كلمة تجب بمخالفتها الكفارة فاذا وجدت في جماعة أرجبت كفارة واحدة كالمين بالله تعالى، وفارق ما إذا ظاهر بكلمات فان كل كامة تفتضي كفارة ترفع بالكم أد المها المحلمة واحدة فالما ان كره بكلمات فقال لمكل فالمدخلة الواحدة ترفع حكمها وتمحوا إثنها فلا يبقى لها حكم. فاما ان كره بكلمات فقال لمكل واحدة أنت على كفارة أن لمكل يبين كفارة وهذا قول عروة وعطا. قال ابوعبدالله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا قال القاضي المذهب عندي ماذ كره الشيخ ابوعبدالله وقال ابوبكر فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه اتباعا لعمر بن الحطاب والحسن أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه اتباعا لعمر بن الحطاب والحسن وعطاء وابراهم وربيعة وقبيصة وإسحاق لان كفارة الظهار حق لله تعمل نام تتكرر بتكرر سبها كالحدود وعليه يخرج الطلاق

ولنا أنها ايمان متكررة على أعيان متفرقة فكان لكل واحدة كفارة كالوكفر ثم ظاهر ولانها ايمان متكررة على أعيان متفرقة فكان لكل واحدة كالاصل ولان الظهارمسى يوجب المان لامحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا يكفرها كفارة واحدة كالاصل ولان الظهارمسى يوجب الكفارة فتعدد الكفارة بتعدده في المجال المختلفة كالقتل، ويفارق الحدفانه عقوبة تدرأ بالشهات (فصل) فان قال كل امرأة الزوجها فهي على كظهر أي ثم نزوج نساء في عقد واحد فكفارة

وعطاء وأبراهيم وربيعة وقبيصة واسمحاق لان كفارة الظهار حق لله تعالى فلم تتكرر بتكرر سببها كالحد وعليه مخرج الطلاق

ولنا أنها ايمان منكررة على أعيان متفرقة فكان لكل واحدة كفارة كالوكور ثم ظاهر ع رلانها ايمان لايحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا تكفرها كفارة واحدة كالاصل، ولان الظهار معنى يوجب الكفارة فتنمدد الكفارة بتعدده في المحال الختلفة كالقتل، ويفارق الحد فانه عقوبة تدرأ بالشبهات فاما أن ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر فكفارة واحدة لان الحنث واحدفوجبت كفارة واحدة كالوكانت اليمين واحدة

(فصل) اذا ظاهر من امرأة ثم قال لاخرى أشركتك معها أو أنت شريكتها او كهي ونوى النظاهرة من الثانية صار مظاهراً منها بغير خلاف علمناه وبه يقول مالك والشافعي وان أطلق صار مظاهراً أيضاً اذا كان عقيب ظاهرته من الاولى ذكره ابوبكر وبه قال مالك قال أبو لخطاب ومحتمل أن لايكون عظهراً ومقال الشافعي لانه ايس صريح في الظهار ولا نوى به الظهار الم يكن ظهراً كوقال ذك قبل أن ظاهر من الاولى، ولانه يحتمل أنها شريكنها في دينها أو في الخصر مة أو في الذكاح او سوء الخاق فلم تخصص بالظهار لا بالنية كما أو السكنايات

واحدة وان نُروجهن في عقود فكذلك في إحدى الروايتين لأنها يمين واحدة، والاخرى الكل عقد كفارة فعل هذا لو نُروج امرأتين في عقد وأخرى في عقدلز منه كفارتان لان لكل عقد حكم نفسه فتعلق بالثاني كفارة كالاول

﴿ فصل في كفارة الظهار وما في معناها ﴾

مسئلة ﴾ (كفارة الظهار على الترتيب فيجب عليه تحرير رقبة ذن لم يحبد فصيام شهرين متابيين الله المين المتناسلة الم

﴿مسئلة﴾ (وكفارة القتل مثابا)

ولنا أن الشركة والتشبيه لابد أن يكون في شي. فوجب تملقه بالمذكور معه كجواب السؤ ل فيما اذا قيل له ألات امر أة فقال مد طلقتها وكالعطف مع المعطوف عليه والصفة مع الموصر ف ، وقولهم أنه كنائة لم ينوجها الظهار قلناقد وجد دليل النية فيكتنى بها قولهم أنه مجتمل قداماذ كرما من القرينة يزيل الاحمال وأن بقي اخمال ما كان مرجوحا فلا يلتفت اليه كالاحمال في الخفظ الصريح

﴿ مستبة ﴾ قال (والكفارة عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المفرة بالعمل)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل: الاولى أن كمارة المظاهر القادر على الاعتاق عنق رقبة لا يجرئه غير ذلك بفير خلاف علمناه بين أهل الماء الاصل في ذلك قول الله تمانى (و لذين يظاهرون من نسائهم م يمودون الما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يناسا سإلى تولف فمن لم يجد فصيام شهرين متناجين من قبل أن بناسا) وقول الذي وينافزو لا وس بن الصامت حين ظاهر أن المرأته « متق رقبة » قات لا يجد قال «فيصوم اوقول الدير وينافزو شد رش ذاك فن وجد رقبة يستفنى عنها أو وجد عنها فاضلاعن حاجته

لان التحرير والصيام منصوص عليهما في كتاب الله تمالي إلا الاطمام ففي وجوبه روايتان (إحداها) لايجب لان الله تمالى لم يذكره في الكفارة (والثانية) بجبقياما على كفارة الغلهار والجاع في نهار شهر رمضان

(مسئلة) (والأعتبار في المدكفارة بحال الوجوب في إحدى الروايتين)

وهي ظاهر كلام الحرقي لانه قال إذا حنث وهو عبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لا يجزئه غيره وكذلك قال الاثرم سمعت أبا عبد الله يدئل عن عبد حنف على عين فحنث فيها وهو عبد الم يكفر حتى ينتق أيكفر كفارة حيد أو كفارة عبد أفال يكفر كفارة عبد لا نه إنما يكفر ما وجب عليه يوم حنث لا يوم حلف قات نا حاف وهو عبد وحنث وهو حرقل يوم حنث واحتم ففال افترى و هرعبد أى ثم أعتق فأها يجاد جلد العبد وهذا أحد أقوال الشائعي الفعلى هذه الرواية يعتبر بساره واعسار، عال وجوبها عليه فان كان موسراً حال الوجوب استنر وجوب الرقبة عليه فلم تسقط باعساره وبد ذلا او ان معسراً قدرضه الصوم فان أيسر بعد ذلك لم يلزمه الا تتقال إلى الرقبة (الرواية لثانية) الاعتبار باغلظ الاحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير فمق وجد رقبة فيا من الوجوب إلى حن التكفير لم يجرئه إلا الاعتقاق وهو قول ان للشافعي لأنه حق بجب في الذمة بوجو دمال فاعتبر فيه إلى حن التكفير لم يحرئه وله قول ان الاعتبار بحالة الاداء وهوقول أبي حنيفة وما كما لانه حق له بدل من غير جنسة في الاعتبار في الما الاعتبار في الما الاداء وهوقول أبي حنيفة وما كما لانه حق له بدل من غير جنسة في الاعتبار في المالوبوو

ولذا أن الكفارة تجب على وجه الطهرة فكان الاعتبار فيها بحالة "الوجوب كالحد أو قول من وجب عليه الصيام في الكفارة لم يلزمه غيره كالعبد إذا عتق، ويفارق الوضو، فانه لو تيمم موجدالما، لما يطل تيممه وههنا لوصام ثم قدر على الرقبة لم يبطل - ومه وليس الاعتبار في الوضو، بحانة الادا،

ورجدها بهلم بجزئه الا الاعتاق لان وجود المبدل اذا منع الانتقال الى البدل كانت القدرة على ثمنه تمنع الانتقال كالماء وثمنه يمنع الانتقال الدينة ل الى التيم

(المسئلة الثانية) أنه لا يجزئه الاعتق رقبة مؤمنة في كفارة الظهار وسائر الكفارات هذا ظاهر المذهب وهو قول الحسن ومالك والشافعي واسحاق وأبي عبيد، وعن أحمد رواية ثانية أنه يجزي، فياعدا كفارة القتل من الطهار وغيره عتق رقبة ذمية وهو قول عطاء والنخبي والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعالى أطاق الرقبة في هذه الكفارة فوجب أن يجزى، ماتناوله الاطلاق

ولذا ما روى معاوية بن الحكم قال كانت لي جارية قاتبت النبي وَيُطَالِينَ فَهَاتَ علي رقبة أَفَا عَنْتُهَا ؟ مقال ما روى أَنَّا ؟ فقالت أنت رسول الله فقال مقال ه من أَنَّا ؟ فقالت أنت رسول الله فقال مقال ه من أَنَّا ؟ فقالت أنت رسول الله فقال مَنْ الله فقال هم من أنا عليه بأنها عن الرقبة التي عليه بأنها موسلم والفسأني ، فعال جراز إعنافها عن الرقبة التي عليه بأنها

إنما الاعتبار باداء الصلاة فأما الحج فهو عبادة العمر وجميعه وقت لها فتى قدر عليه في جزء من وقته وجب بخلاف مسئسًا ثم يبطل ما ذكروه فان قيل العبدكان عمن لاتجب عليه الرقبة ولا تجزئه في حال رقه فلما لم تجزئه لم نهزمه بمغير الحال بخلاف مسألتنا قلما هذا بمالا أثر له

(فصل) وإذا قلنا أن الاعتبار بحالة الوجوب وكان معسراً ثم ايسر فله الانتقال إلى العتق أن شاه وهو قول الشافعي على الفول الذي يوافقنا فيه بان الاعتبار بحالة الوجوب لان العتق هوالاصل فوجب أن مجزئه كسائر الاصول وعن أحمد في العبد إذا اعتق لا يجزئه غير الصوم وهذا على قولنا أن الاعتبار بحالة الوجوب وهي حين حث اختاره الخرقي لانه حنث وهو عبد فلم يكن يجزئه إلا الصوم فكذلك بعد وقد نص أحمد على أنه يكفر كفارة عبد قال الفاضي وفي ذلك نظر ومعناه أنه لا يلزمه النكفير بلمال فان كفر به اجزأه وهذا منصوص الشافعي ومن أصحابه من قال كقول الحرقي ووجه ذلك أنه بالمال فان كفر به اجزأه وهذا منصوص الشافعي ومن أصحابه من قال كقول الحرقي ووجه ذلك أنه سيده فأما على القول الذي لا يجوز للعبد التكفير بالمال بأذن سيده فأما على القول الآخر فله التكفير هم المربق الاولى لانه إذا جازله في حال رقه ففي حال حربته قد زال ذلك فلا حاجة إلى إذنه فأما ان قلما الاعتبار في التكفير باغلظ الاحوال لم بكن له ان يكفر إلا بامال انكان له مال فأماان حاف وهو عبدو حنث وهو حرفه هم حكم الاحرار لان الكفارة يكفر إلا بامال انكان له مال فأماان حاف وهو حر واللة أعلم

(مسئلة) (فان شرع في الصوم ثم قدر على المتق لم يلزمه الانتقال اليه)

وبه قال الشعبي وقتادة ومانك والاوزاعي والايث والشافعي وأبو نهور وابن المنذر وهو أحدةولي الحسن ويحتمل ان يلزمه واليه ذهب ابن سيرين وعطاء والنخمي والحركم وحماد والثوري وأبو عبيد (المغني والشرح الكبير) (الحجزء الثامن)

مؤمنة فدل على انه لا يجزي عن الرقبة التي عليه الا مؤمنة عرلانه تكفير بعتق فلم بجز الا مؤمنة ككفارة القتل والمطاق يحمل على المقيد من جهة القياض إذا وجد المعنى فيه ولا بد من تقييده فانا أجمنا على انه لا يجزي الا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل مثر راً بينافا لتقييد بالسلامة من الكفر أولى

(المسئلة الثانية) أنه لايجزئه إلا رقبة سالمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بينا لان المقصود عليك العبد منافعه ويمكنه من التصرف لنف ولا يحصل هذا مع مايضر بالعمل ضرراً بينا فلا يجزي الاعمى لانه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع ولا المتعد ولا المقطوع البدين أو الرجلين لان البدين آلة المبيش فلا يتهبأ له كثير من العمل مع تلفيها والرجلان آلة المشي فلا يتهبأ له كثير من العمل مع تلفيها والشال كالقطم في هذا ولا يجزي الحجنون جنونا مطبقاً لانه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الضرر ولعمل وجذا كله قال مالك والشافي وأبر ثور وأصحاب الرأي ، وحكي عن داود أنا جوز كل رقبة يقع عليها الامم أخذاً باطلاق الامظ

ولنا أن هذا نوع كفارة فلم بجزي. مايقع عليه الاسم كالاطمام قانه لايجزي. أن يطعم مسوساً ولا عفنا وإن كان يسمى ط اما والا يَه مقيدة بما ذكرناه

وأُصحاب الرأي لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فلزمه العود اليه كالمتيمم يجـد الماء قبل الصلاة أو في أثنائها

ولنا أنه لم يقدر على المتق قبل تلبسه بالصيام فأشبه ما لو استمر العجز إلى ما بعد الفراغ ولانه وجد المبدل يعد الشروع في وجد المبدل يعد الشروع في الشروع في الانتقال اليه كالمستمتع يجد الهدى بعد الشروع في الانتقال اليه كالمستمتع يجد الهدى بعد الشروع في الايام السبعة وينارق ما إذا وجد الماء في الصلاة فان الصلاة تضاؤها يسير والمشقة في هذا أكبر

(فصل) وإذا قانا الاعتبار بحال الوجوب فوقته في الظهار من حين العود لا وقت المظاهرة لان الكفارة لاتجب حتى يعود ووقنه في اليمين من الحنث لا وقت اليمين وفي الفتل زمن الزهوق لا زمن الجرح وتقديم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سلبها كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب

(فصل) إذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالعتق أو بالاطعام لانه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها ولا سلام الصيام لانها عبادة محضة والكافر ليس من أهلها ولا به لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها ولا يحر أنه في العتق إلا عتق رقبة مؤمنة فان كانت في ملكه أو ورثها أجزأت عنه وان لم بكن كذلك فلا سبيل له إلى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المسلم و يتعين تكفيره بالاطعام إلا ان يقول لمسلم أعتق عن كفارتي وعلى ثمنه فيصح في إحدى الروايتين وان أسلم الذمي قبل التكفير بالاطعام على مامضى لانه في معناه وان ظاهر وهو مسلم ثم ارتد وصام في ردته عن كفارته لم يصح وان كفر بعتق أو اطعام فقد اطلق أحمد القول

(فصل) ولا يجرى، مقطوع اليد أو الرجل ولا أشابها ولامقطوع البهام اليدأوسيابتها أوالوسطى لان نفع اليد يذعب بذعاب هؤلاء ولا يجزى مقطوع الحنصر والبنصر من يد واحدة لان نفع اليدين يزول أكثره بذلك وإن قطعت كل واحدة من يد جاز لان نفع الكفين باق وقطع أنهاة الابهام كقطع جيمها فان نفعها يذهب بذلك لكونها أنماتين ، وإن كان من غير الابهام اليمنع لان منعتها لانذهب فأنها نصير كالاصابع انقصار حتى لو كانت أصابعه كلها غير الابهام قد قطعت من كل واحدة منها أنها لم يمنع وإن قطع من الاصبع أمالتان فهو كفطعها الله يذهب بمنفعتها وهذا جميعه مذهب الشانعي ، وقال أبو حنيفة بجزئ و مقطوع احدى اليدين. أو إحدى الرجلين ولو قطعت يده و رجله جميعا من خلاف أجزات الان منفعة المشى تذهب

ولنا أن هـذا بؤثر في العـمل و يضر ضرراً بيناً فوجب أن يمنع أجزاءها كما لو قطعتا منوفاق وبخ لف العور فائه لايضر ضرراً بينا والاعتبار بالضرر أولى من الاعتبار بمنفعة الجنس فانالو ذهب

أنه لايجزئه وقال الفاضي المذهب انذلك موقوف فان أملم تبينا أنه أجزأه وان مات أو قتل تبيناأنه لم يصح منه كسائر تصرفاته

أ نصل) قال الشبخ رحمه الله فمن ملك رقبة أو أمكنه تحصيلها فاضلا عن كفايته وكفاية من عونه على الدوام ونميرها من حوائجه الاصلية بشمن مثلها لزمه العتق أجمع أهل العلم على ذلك وأنه ليس له الانتقال إلى الصام إذا كان مسلماً حراً

(مسئلة) (فانكانت له رقبة بحتاج الى خدمتها لكبر أو مرض أو زمن أو عظم خلق ونحوه مما يعجز عن خدمة فاضلة عن بكدم نفسه في العادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته فليس عليه الاعتاق)

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي متى وجد رقبة لزمه اعتاقها ولم يجزله الانتقال الى الصيام سواء كان محتاجاً اليه او لم يكن لان الله تعالى شرط في الانتقال الى الصيام ان لا يحد رقبة بقوله (فن لم يجد) وحذا واجد واز وجد عنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها وبهقال أبو حنيفة وقال مالك يلزمه لان و عدان عنها كوجدانها

ولنا أن ماأستغرقته حاجة الانسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كمن وجد ماء يحتاج اليه للمطش بحبوز له الانتقال إلى التيمم فأن كان له خادم وهو ممن يخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فأضل عن حاجته بخلاف من لم تجر عادته بخدمة نفسه فأن عليه مشقة في اعتاق خادمه وتضييعاً لكثير من حوائجه وأن كان له خادم بخدم أمراً ته وهو عمن عليه خدمتها أو كان له رقيق يتقوت بخراجهم لم يلزمه العتق الماذكر نا

شمه أو قطعت أذناه مما أجزأ مع ذهاب منفعة الجنس ولا بجزيءالاعرج اذا كان عرجا كثيراً فاحشاً لانه يضر بالعمل فهو كقطع الرجل، وإن كان عرجا كثيراً لايمنع الاخرى لانه قليل الضور

(فصل) ويجزى الأعور في تولهم جميها ، وقال أبو بكر في قول آخر لايجزى لانه نقص يمنع التضحية والاجزاء في الهدي فأشبه الهمي والصحيح ماذكر ناه فان القصود تكيل الاحكام وتعليك العبد المنافع والعور لايمنع ذلك ولأنه لايضر بالعمل فأشبه قطع إحدى الادنين ويفارق العمى فانه يضر بالعمل ضرراً بينا ويمنع كثيراً من الصنائع ويذهب بمنفعة الجنس ويفارق قطع إحدى اليدين والرجاين فأ، لايمام باحداها مايعمل بهما والاعور يدرك باحدى العينين مايدرك بهما وأما الاضحية والهدي فأنه لايمنع منها مجرد العور وانها يمنع المخساف العين وذهاب العضوالم تطاب ولان الاضحية يمنع فيها قطع الاذن والقرن والعتق لايمنع فيه إلا ما ضر بالعمل و يجزى المفطوع الاذنين وبذلك قال أبو حنيفة والشافي وقال مالك وزفر لايجزي، لانهما عضوان فيها الديه أشبها اليدين وبذلك قال أبو حنيفة والشافي وقال مالك وزفر لايجزي، لانهما عضوان فيها الديه أشبها اليدين

ولنا أن قطعهما لايضر بالعمل الضرر البين فلم يمنع كنقص السمع بخلاف قطع اليدين ويجزى، مقطوع الانف لذا مو يجزى. الاصم ذا فهم بالاشارة ويجزى الاخرس اذا فهمت اشارة، وفهم بالاشارة

(مسئلة) (فان كان له دار يسكنها او عقار بحتاج الى غلته لمؤنته أو عرض للتجارة لايستغنيءن ربحه في مؤننه لم يلزمه العتق)

وان استغنى عن شيء من ذلك مما عكنهان يشتري به رقبة لزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه عكنه بيمها وشراء رقبنين بثمنها يستغني بخدمة احداها ويعتق الاخرى لزمه لانه لاضرر في ذلك وهكذا لوكانت له ثياب فاخرة تزبد على ملابس مثله عكنه بيمها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة يمتقها لزمه ذلك وكذلك ان كانت له دار عكنه بيمها وشراء ما يكفيه لسكني مثله ورقبة اوضيعة يفضل منها عن كفايته ما يكنه به شراء رقبة ومراعي في ذلك الكفاية التي يحرم معها أخذ الزكاة فاذا فضل عن ذلك شيء عكنه شراء رقبة به لزمته ال كفارة وان كان له دابة يحتاج الى ركوبها اوكتب يحاج اليها لم يلزمة المنق ومذهب الشافعي في هذا الفصل عني نحو ماذكر نا وان كانت له سرية لم يلزمه اعناقها لانه محتاج اليها وان امكنه بيمها وشراء معربة اخرى ورقبة بعنقها لم يلزمه ذلك لان الغرض قد يتعلق بهينها فلا يقوم غيرها مفامها سيا اذا كان بدون مثاها

(مسئلة وان وجد رقبة بثمن مثلها لزمه شراؤها وان كانت بزيادة تجحف بما له الم بلزمه شراؤها لان عليه ضررا في ذلك وان كانت الزيادة لا تجحف بما له ففيه وجهان

(احدهما) يلزمه لانه قدر على الرقبة بثمن يقدر عليه لانجحف به فاشبه مالو بيعت بثمن مثلها (والثاني) لا يلزمه لأنه لم يجدرقبة بثمن مثلها فالفادم واصل الوجهين العادم للماء اذاوجده بزيادة على ثمن مثله فان وجد رقبة بثمن مثلها إلاانها رقبة رفيعة يمكن ان يشتري بثمنها رقابامن غير جنسها لزمه

وهذا مذهب الشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي لامجزى. لانمنفعة الجنس ذاهبة فأشبهزائل المقل وهذا المنصوص عليه عن أحمد لان الخرس نقص كثير يمنع كثيراً من الاحكام مثل الفضاء والشهادة وأكثر الناس لايفهم اشارته فيتضرر في ترك المتعاله ، وأن اجتمع الخرس والصمم فقال القامي لابحزى، وهو قول بعض الشافعية لاجتاع النقصين فيه وذهاب منفعتي الجنس ووجه الاجزاء أن الاشارة تقوم مقام الكلام في الافهام ويثبت في حقه أكثر الاحكام فيجزى، في العتق كالذي ذهب شمه فالمألذي ذهب شمه فيجزى لانه لايضر بالعمل ولابغيره

فأما المريض فان كان مرجو البرء كالحمى وما أشبهها أجزأ في الكفارة وإن كان غير مرجو الزوال كالسل ونحوه لم بجزى ولانزواله يندر ولا يتمكن من العمل مع بقائه ، وأما نضو الحلق فالكان يتمكن معهمن العمل أجزأ وإلا فلا ويجرى الاحق هو الذي بخطىء على بصير ويصنع الاشياء لغير فائدة وري الخطأ صوابا ومن يخنق في الاحيان والحصي والمجبوب والرنقاء والكبير الذي يقدر على العمل لان

شراؤها لآنها بثمن مثلها ولايعد شراؤها بذلك ضررا وانما الضرر فياعناقها وذلك لايمنع الوجوب كالوكان مالكا لما

(مسئلة) (وان وهب له رقبة الم بلزمه قبولها)

لان عليه منة في قبولها وذلك ضرر في حقه

(مسئلة) (وان كان ماله غائبا وامكنه شراؤها بنسيئة فقد ذكرشيخنا فيما اذا عدم الماء فبذل له

بثمن في الذمة يقدر على أدائه في بلده وجهين

احدهما يلزمه شراؤه قاله الفاضي لأنه قادر على اخذه بما لامضرة فيه وقال أبوالحسن التميمي لايلزمه لان عليه ضرراً في بقاء الدين في ذمته وربما تلف ماله قبل ادائه فيخرج ههنا على وجهين والاولى ان شاء الله انه لايلرمه لذلك وان كان ماله غاثبا والم يمكنه شراؤها نسيئة فان كان مرجو الجضور قريبا لم يجز الانتقال الىالصيام لارذك بمنزلة الانتظار المراء الرقبة وانكان بعيداً لم بجن الانتقال الى الصيام في غير كذارة الظهار لانه لأضرر في الانتظاروهل بجوز في كفارة الظهارة فم على وجهين

(احدهما) لا يجوزلو جود الاصل في ماله لوجودالكفارات (والثاني) يجوز لانه يحرم عليه المسيس فجاز له الانتقال للحاجة فان قيل فلوعدم الماء وثمنه جاز له الانتقال الى التيمم وان كان قادراً عليهما في بلد. قلمًا الطهارة تجب لاجل الصلاة وايس له تأخيرها عن وقنها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلتنا ولاننا لو منعناه من النيم لوجود العذر للقدرة على انا، في بلد. بطلت رخصة التيمم فان كل احد يقدر على ذلك

(مسئلة) (ولا يجزى، في كفارةالقال الارقية،ؤمنة)

لقول الله تعالى(ومنقتل مؤمناخطاً فتحرير رقبة مؤمنة) وكذلك في سائر الكفارات في ظاهر

مالاً يضر بالممل لايمنع تعليك العبد منافعه وتكيل أحكامه فيحصل الاجزاء به كالسالم من العبوب (فصل) وبجزى، عتق الحاني والمرهون وعتق المعلس عبد؛ اذا قلنا بصحة عنتهم و تق المدير والحصي وولد الزنا لكال العنق فيهم

(فصل) ولا يجزى، عتق المفصوب لانه لا يقدر على تمكينه من منافمه ولا غائب غيمة منقطة لا يعلم خبره لا يعلم حياته الا يعلم صحة عتقه وإن لم ينقطع خبره أجزأ عثقه لانه عتق صحيح والا بجزى، عتق الحمل الانه لم تثبت له أحكام الدايا والدلك لم أجب فطرته ولا يتيقن أيضاً وحود وحياته والاعتق أم الولد الان عتقها مستحق بسبب غير الكفارة والملك فيها غير كامل وله ذا الا بجوز ببعها ، وقال طاوس والبتي بجزى، عتقها الانه عتق صحيح والا بجزى، عتق مكانب أدى من كتابته شيئا وسنذكر هذا في الكفارات أن شا، الله تمالى

﴿ مسئلة ﴾ قال (فن لم يجد فصيام شهرين متتابمين)

أجمع أهل العلم على أن المظاهر اذا لم يجد رقبة أن فرضه صيام شهرين ستنابه بين وذلك لقول لله تعالى (فهن لم يجد قصيام شه ين متناب بين من قبل أن يتماسا) وحديث أوس بن الصات وسلمة بن صخر

المذهب وهو قول الحسن وبه قال مالك والشافعي واسحاق وأبو عبيد و من أحمد رواية ثانية انه يجزى في عدا كفارة الفتل من الظهار وغيره عتق رقبة ذمية وهوقول عطاء والثوري والنيخمي وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعالى أطابق الرقبة في كفارة الظهار نووجب ان يجزى ما تناوله الاطلاق ولنا ماروى معاوية بن الحكم قال كانت لي جارية فاتيت الذي عصلية فقلت على رقبة افاعتها افقال لمسول الله فقال رسول والتيليز اعتقها فلا سول الله والته والساء قال من الماج قالت انت رسول الله فقال رسول والتيليز اعتقها فالها مؤمنة الحرجه مسلم فعلل جواز اعتاقها عن الرقبة التي عليه بانها و نقودل على أنه لا يعجزى عن الرقبة التي عليه بانها و نقودل على أنه لا يعجزى عن الرقبة التي عليه المافرة ككفارة القتل والجامع بينها الرقبة التي عايم الأومنة ولانه عنق في كفارة فلا يعجزى، فيه الكافرة ككفارة القتل والجامع بينها فذك شرع اعتاقه في السكفارة تحصيلا لهذه المصالح والحكم مقرون بها في كفارة الفتل المنصوص ان الاعتاق يتضمن نفريغ العبد المسلم لعبادة ربه وتكبل احكامه وعباد ته وجهاد مومه و المالمين فناسب فلك شرع اعتاقه في السكفارة تحصيلا لهذه المصالح والحكم مقرون بها في كفارة الفتل المنصوص فأما المطلق الذي احتجوا به فانه محمل على المقيد في كفارة الفتل كما حمل مطلق قوله تعالى (واستشهدوا فأما المطلق الذي احتجوا به فانه محمل على المقيد في كفارة الفتل كما حمل مطلق قوله تعالى (واستشهدوا فأما المطلق الذي احتجة الفياس

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجزيء الا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بينا)

لان المقصود تمليك العبد منافعه وتعكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذامع مايضر بالعمل ضرراً

وأجمعوا على أن من وجدرقبة فاضلة عن حاجته عليس له الانتقال إلى الصيام وان كانت له رقبة بحتاج إلى خدمتها لزمن أو كبر أو مرض أو عظم خاق وتحوء مما يعجزه عن خدمة نفسه أو يكون بمن لايخدم نفسه في العادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته عليس عليه الاعتاق وبهذا قال الشانعي وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي متى وجد رقبة نزمه اعتاقها ولم يجز له الانتقال إلى الصيام مواء كان محتاجا اليها أو لم يكن على لان الله تعالى شرط في الانتقال إلى الصيام ان لا يجدرقبة بتموله فهر لم بجد) وهذا واجد وان وجد تمنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها وبه قال أبو حنيفة وقال ملك يلزمه لان وجدان تمنها كوجدانها.

ولنا أن ما استفرقته حاجة لانسان فهم كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كم وجداً. محتاج اليه تعطش بجوز له الانتقال إلى التيم وان كان له خادم وهو ممن مخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فاضل عن حاجته بخلاف من لم تجر عادته بخدمة نفسه قال عليه مشقة في إعتاق خادمه تضييعالم كمثير من حوائجه وان كان له خادم مخدم امرأته وهي ممن عليه اخدامها أو كان له رقيق يتنوت مخراجهم

بينا فلا يجزى و الاعمى لأنه لا يمكنه العمل فى أكثر الصنائع ولا المقعدوكذلك مقطو عاليدين والرجلين أو اشلها لان اليدين آلة البطش والرجلين آلة المشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلفها ولا بجزى والمجنون جنونا مطبقا لأنه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الفرر بالعمل وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكمي عن داودانه جوز كل رقبة يقم عليها الاسم اخذا باطلاق اللفظ ولنا أن هذا نوع كفارة فلم يجزى مطلق ما يقع عليه الاسم كالاطعام فانه لا يجزى وان يطعم مسوسا ولا عفنا وان كان يسمى طاما والآية مقيدة بما ذكرناه

(مسئلة) (لا يجزى عظوع اليداوالرجل ولا الشلها ولا مقطوع البهام اليداوسبابتها أوالوسطى) لان نفع اليد يذهب بذهاب هؤلا ولا يجزى مقطوع الخنصر والبنصر من بد واحدة لان نفع اليد يزول اكثره بذلك وان قطعت كل واحدة منها من بد جاز لان نفع الكفين باق وقطع انمالة الابهام كقطمها لان نفعها بذهب بذلك لكونها انملتين وانكان من غير الابهام لم يدنع لان منفعتها لانذهب فانها تصير كالاصاع القصارحتى لو كانت اصابعه كابها غير الابهام قد قطعت من كل واحدة منها انملة لم يمنع وان قطع من الاصبع انملتان فهو كقطعها لانه يذهب بمنفعتها وهذا كله مذهب منها انملة لم يمنع وان قطع من الاصبع انملتان فهو كقطعها لانه يذهب بمنفعتها وهذا كله مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة يجزى مقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين واوقطعت بده ورجله جميعا من خلاف اجزأ لان منفعة الجنس باقية فاجزأ في الكفارة كالاعور وأما ان قطعتا من وفاقاي من خلاف اجزأ لان منفعة الشيء تذهب

ولنا أن هذا يؤثر في العمل ويضرضرراً بينا فيمنح كما لوقطمنا من وفاق ويخالف العور فانه لايضر ضرراً بينــا أو دار يسكنها أو عقار بحتاج إلى غلته لمؤنته أو عرض للتجارة لا يستغني عن ربحه في مؤنته لم يلرمه العتق وان استغنى عن شيء من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه يمكنه بيمها وشراء رقبتين بثمنها يستغي بخدمة إحداهما ويعتق الاخرى لزمه لانه لا ضرر في ذلك وهكذا لو كانت له ثياب فاخرة تزيد على ملابس منله يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة لزمه وان كانت له دار يمكنه بيعها وشراء ما يكفيه لسكني مثله ورقبة أوضيعة يفضل منهاعن كفايته ما يمكنه شراء رقبة لزمه ويراعي في ذلات السكفية التي يحرم مهما أخذ الزكاة فاذا يفضل عن ذلك شيء وجبت فيه السكفارة ومذهب الشافعي في هذا الفصل جميعه على نحو مما قلنا وان كانت له سرية لم يلزمه على نحو مما قلنا وان كانت له سرية لم يلزمه اعتاقها لانه بحتاج اليها وان أمكنه بيعها وشراء سرية أخرى ورقبة يعتقها لم يلزمه ذلك لان الفرض قد بتعلق بعينها فلا يقوم غيرها مقامها سيا اذا كان بدون ثمنها

(فصل) فان كان موسراً حين وجوب الـكفارة إلا أن ماله غائب فان كان مرجو الحضور قريبًا لم يجز الانتقال إلى الصبأم لاز ذلك بمنزلة الانتظار اشراء الرقبة وان كان بعيداً لم يجزالانتقال إلى الصبام في غبر كفارة الظهار لائه لاضرر في الانتظار وعل يجوز ذلك في كفرة الظهار لائه لاضرر في الانتظار وعل يجوز ذلك في كفرة الظهار لائه لاضرر في الانتظار وعل يجوز ذلك في كفرة الظهار لائه لاضرو

ولنا فيه منع وان سلم فالاعتبار بالضرر اولى بالاعتبار بمنفعة الجنس فانه لو ذهب شمه أو قطعت أذناء معا اجزأ مع ذهاب منفعة الجنس

(مسئلة) اولايجزيء المريض المأيوس من برثه كرض السل)

لأن يرأه يندر ولا يتمكّن من العمل مع بقائه وإن كان المرض يرجى زواله كالحي وتحوها لم يمنع الاجزاء في الكفارة ولا بجزى النحيف العاجز عن العمل لامه كالريض للأبه س من برئه وان كان يتمكن مر العمل أجزأ

(مسئنه) (ولامجزى، غائب)

لأُعلَم خبر م لانه مشكوك في حياته والاصل بقاء شغل الذمة فلا تبرأ بالمك وهو مشكوك في وجوده فيذك في امتائه قان قبل الاصل حياته ملما إن المرت قد علم أنه لابد منه وقد وجدت دلالة عليه وهو انقطاع اخباره قان تدين بد هذا كرنه حيا صح اعترق وتبيدا براءة ذنه من الكفارة وإلا فلا وان لم ينقطع خبره أحزا عنقه لانه عتق صحيح :

(مسئلة) زولا مجزى مجنون مطبق لانه لا تمدر على الدمل)

(مسالة) (ولامجزي، الاغرس)

وهو قول القائمي وبعض الشافعية قال شيخنا والاولى أنه متى فهدت اشارته وفهم اشارة غيره أبه عبرى لأن الاشارة تقوم قام الكلام في الإفهام وأحكامه كلها تثبت إشارته فكذلك عنقه وكذلك الاخرس الذي تنهم إشارته ، وهذا مذهب الشافي وأبي نور وعن أحمد أنه لا بجزى، وبه قال

[أحدها] لا يجوز لوجود الاصل في ماله فأشبه سائر الكفارات (والثاني ايجوز لانه بحرم عليه المسبس فجاز له الانتقال الوضع الحاجة ، فان قبل فلو عدم الما. وثمنه جاز له الانتقال الى التيمم وان كان قادراً عليها في بلده تلما الطهارة تجب لاجل الصلاة وليس له تأخيرها عن وقتها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلة اولاننا لومنهناه من النيمم لوجود القدرة في بلاء بطلت رخصة التيمم فان كل أحد يقدر على ذلك

(فصل) وأن وجد ثمن الرفية ولم يجد رقبة يشترجها فله الانتقال الى الصيام كما لو وجد ثمن الما، ولم يجد ما يشتربه، وأن وجد رقبة تباع بزيادة على ثمن الش تجحف بماله لم يلزمه شراؤها لان فيه ضرراً وأن كانت لا تجحف بماله احتمل وجهبن

[أحدهم] يلزمه لا به قادر على الرقبة بثمن يقدر عليه لا يجحف به فأشيه مالو بيعت بثمن مثلها (والثاني) لا يلزمه لانه لم يجد رقبة بثمن مثلها أشبه العادم، وأصل الوجبين العادم للماء إذاوجده بريادة على ثمن مثله غان وجد رقبة بثمن مثلها الا أنها رقبة رفيعة يمكن أن يشتري بثمنها رقابا من

أصحاب الرأي لأن منه قد الجنس ذاهبة فأشيه زائل المقل ولان الخرص نقص كبير بمنم كثيراً من الاحكام مثل الفضا والشهادة وكثير من الناس لاتنهم اشارته فيتضرر بترك استماله ، والاول أولى ان شاء الله لما ذكر ا، وذهاب نفقة الجنس لا يمنم الاجزاء كذهاب الشم وذهاب الشم لا يمنع الاجزاء لانه لا يضر بالعمل ولا بغيره ويجزى، مقطوع لاذنين وبذلك قال أبه حنينة والشافعي ، وقال ما لك وزفر لا يجزى.

ولنا أن تَطَعَم لا يضر بالعمل ضرراً بينا فلم بمنع كنتص السمع بخلاف قطع اليدين ويجزى. مقطوع الالف الذاك.

(مسئلة) والإنجزي. عنق من علق عنقه بصفة عند وجودها)

فأما أن على عنقه للكفارة وأعنقه عند وجود الصهة أجزأه لانه أعنى عبده الذي بملكه عن كفارته ولا يجزئه كالذي استحق عليه الاطمام في النفقة فدفعه في الكفارة .

﴿مسئلة﴾ (ولا يجزى. من يعنق عليه بالقرابة)

وجملة ذلك أنه اذا اشترى من يعتق عليه إذا ملكه ينوي بشرائه عتقه عن الكفارة عتق ولم يجزئه وبهذا قال مالك والشانعي وأبي ثرر وقال أصحاب الرأي يجزئه استحسانا لانه يجزي،عن كفارة البائم فأجزأ عن كما رة المشتري كفير.

ولنا قوله تعالى (فنحرير رقبة) والتحرير فعل العنق ولم يحصل العنق هينا بتحرير منه ولا (المغني والشرح الكبير) (٧٥) (الجزء الثامن) غير جنسها ازمه شراؤها لانها بثمن مثلها ولا يعد شراؤها بذلك النمُن ضرراً وانما الضرر في اعتاقها وذلك لا يمنع الوجوب كما لو كان مالـكا لها

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان أفطر فيها من عذر بني وان أفطر من غير عذر ابتدأ)

أجمع أهل العلم على وجوب النتاح في الصيام في كفارة الظهار ، وأجمعوا على أن من صام بعض الشهر ثم قطعه لغير عذر وأفطر أن عليه استثناف الشهرين وأعا كان كذلك لورود لطاا - كمتاب والسنة به ومعنى التنابع الموالاة ببن صيام أيامها فلا يفطر فيها ولا بصوم عن غير الكفارة، ولا يفتقر التنابع إلى نية و يكني فعله لانه شرط وشر أئط العبادات لا تحتاج إلى نية و إنما تجب النية لافعالها وهذا أحد الوجوه لأصحاب الشافعي، والوجه الآخر أنها واجبة لـكل ليلة لان ضم العبادة إلى الممادة إذا كان شرطا وجبت النية فيه كالجم بين الصلاتين والشائ تكفي نية النتابع في المابلة الاولى

ولنا أنه نتاج واجب في العبمادة الم يفتقر إلى نية كالمتابعة ببن الركعات، ويغارق الجمع ببن الصلانين فاز ذلك رخصة فافتقر إلى نية المرخص وما ذكروه ينتقض بالمتابعة بين الركعات، وأجمع

اعة فى فلم بكن ممتئلا للامر ولان عنقه مستحق بسبب آخر فلم يجزئه كما لو ورثه ينوي به العنق عن كفارته أو كام الولد وبخالف المشتري البائع من وجهين (أحدهما) أن البائع يستقه والمشتري لم يعنقه وإنما يعتق باعتق عليه اعتبار منه (الثاني) أن البائع لا يستحق عليه اعتباقه والمشتري بخلاف ذلك

(فصل) إذا اشترى عبداً ينوي اعتاقه عن كفارته فوجد به عيما لا يمنع من الاجزاء في الكفارة وأخذ ارشه ثم اعتق العبد عن كفارته أجزأه وكل الارش له لان الهنق أنما وقع على العبد المعبب دون الارش فان اعتقه قبل العلم بالعبب ثم ظهر على العرب فأخذ أرشه فهو له ألو اخذ، قبل أعتاقه وعنه أنه يصرف الارش في الرقاب لانه أعت منتقداً أنه سليم فكان بمزلة العوض عن حق الله تعالى فكان الارش مصروفا في حق الله تعلى كا لوبا مه كان الارش المشتري فأن علم العيب ولم بأخذ أرشه حتى اعتقه كان الارش المشتري فأن علم العيب ولم بأخذ أرشه حتى اعتقه كان الارش الموش كان الارش كا لو باعه أرشه كان وبلم عيبه ولم عيبه ولم عيبه ولم عيبه ولم عيبه والمناه على يولم عيبه والمناه عيبه والم المعين والم عيبه والم عيب والم عيبه والم عيبه والم عيبه والم عيبه والم عيبه والم عيبه وال

(مدينة) (ولايجزى من اشتراه بشرط العنق)

في ظاهر المذهب وهو ظاهر مذهب الشانعي ، وقد روي عن معقل بن يسار مايدل عليه رذاك لاز، أذا المتراه بشرط العتق فالظاهر أن البائع نقصه عن النمن لاجل هذا الشرط فكانه أخذ عن العثق عوضا فلم بجزئه عن الكفارة . قال أحمد أن كانت رقبة واجبة لم تجزئه لانها ليست رقبة سايمة ولان عنقها مستحق بسبب آخر وهو الشرط فلم يجزئه كما لو المترى قريبه فنوى بشوائه

أهل العلم على أن الصائمة متنابها إذا حاضت قبل اتمامه تقضي إذا طهرت وتبني وذلك لان الحيض لا يمكن التحرز منه في الشهرين إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه تغربو بالصوم لانهار بمامات قبله والنفاس كالحيض في أنه لا يقطع النتاج في أحد الوجهبن لانه بمنزلنه في أحكامه ولان الفطر لا محصل فيها بفعلها وأنما ذلك الزمان كرمان الليل في حقها (والوجه الناني) أن النفاس يقطع النتابع لا ته فطر أمكن التحرز منه لا يتكرر كل عام مقطع النتابع كالفطر الهبر عذر ولا بصح قياسه على الحيض ، لانه أندرمنه ويمكن التحرز عنه وان أفطر لمرض مخوف لم ينقطم التنابع أبضاً ، روي ذلك عن ابن عباس وبه قال ابن المندر والحسن وعطاء والشهبي وطاوس ومجاهد ومالك واصحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر والشافعي في القديم، وقال في الجديد ينقطم التنابع وهذا قول سعيد بن جبير والنخمي والحكم والثوري وأصحاب الرأي ، لانه أنطر بنعله فلزمه الاستثناف كي لو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر لسبب لاصنع له فيه فلم بقطم التنابع كافطار المرأة الحيض، وماذكرو. من الاصل ممنوع وان كان المرض غير مخوف لكنه يبيح الفطر فقال أبوالخطاب فيه وحهان (أحدهما)لايقطع

العنق عن الكفارة أوقال أن دخلت الدار فانت حرثم نوى عند دخوله أنه عن كذارته

(فصل) ولو قال رجل له أعنق عبدك عن كفارتك وقك عشرة دنانير ففعل لم يجزئه عن الكفارة لان الرقبة لم تقم خالصة عن الكفارة ، وذكر الفاضي أن العنق كله يقع عن باذل العوض وله ولاؤه وهذا فيه نظر فان المعتق لم يعنقه عن باذل العوض لم يطلب ذلك ، والصحيح أن اعتاقه عن المعتق والولاء له قان رد العشرة على باذلها ليكون العنق عن الكفارة لم يجز عنها لان العنق أذا وقع على صفة لم ينتقل عنها وأن قصد العنق عن الكفارة وحدها وعزم على رد العشرة أورد العشرة قبل العنق وأعنقه عن كفارته أجزاًه

(مسئانة) (ولا أم والده في الصحيح عنه)

هذا ظاهر المذهب و به قال الاوزاعي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وعن احمد رواية أخرى أنها تجزيء يروى ذلك عن الحسن وطاوس والمنخعي وء أن البتي القول الله تعالى (فتحرير رقبة) ومعتقها قد حررها

وانا أن عنقها مستحق بسبب آخر فلم تجز عنه كما لواشترى قريبه أو عبداً بشرط العتق فاعتقه وكما لو قال لمبده أنت حر ان دخلت الدار و نوى عنقه عن كفارته عند دخرله والآية مخصوصة عاذكرنا فنقيس عليه ما اختافنا فيه ورلد أم الولد الذي ولدته بعد كرنها أم ولد حكمه حكما فيا ذكرناه لان حكمه حكما في العنق بموت سيدها

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجزى، مكانب قد أدى من كنا بنه شيئا في اختيار شيوخنا وعنه يجزي، وعنه لايجزي، مكانب محال) التنابع لانه مرض أباح الفطر أشبه المحوف (والثاني) يقطع النتابع لانه أفطر اختياراً فا قطع النتابع كا لو أفطر الفير عدر ، فأما الحامل والمرضع فان أفطر تا خوفا على أنفسها فهما كالريض ، وان أفطر تا خوفاعلى والميهما ففيهما وجهان (أحدهما) لا ينقطع النتاج اختاره أبو الخطاب لانه فطر أبيح لهما بسبب لا يتعلق باختيارها فلم ينقطع النتابع كالو أفطر تا خوفا على أغربهما (والثاني) ينفطع النابع الخوف على غيرهما والدقال بلزمهما الفدية مع القضاء ، وان أفطر لجنون أو إغماء لم ينقطع النتابع لانه عدر لاصنع له فيه فهو كالحيض

(فصل) وإن أفطر لدفر مبيح للفطر فكلام أحمد يحتمل الامرين و ظهرها أنه لايقطم التقابع فانه قال في رواية الاثرم : كان السفر غير المرض وما ينبغي أن يكون أو كد من رمضان، وظاهر هذا الله لايقطع التناج وهو قول مائك وأصحاب الرأي ، واختلف أن ينقطع به التناج وهو قول مائك وأصحاب الرأي ، واختلف أصحاب الشانعي فنهم من قال فيه قولان كالرض ومنهم من يتمول ينقطع النتاج وجها واحداً لان السفر محصل باختياره فقطع النتاج كالو أفطر لغير عذر

ووجه الاول انه فطر لعذر مبيسح الفطر فلم ينقطع به التثابع كانطار المرأة بالحيض، وفارق الفطر لغير عذر فانه لا يباح ، وأن أكل يظن أن الفيجر لم يطلع وقد كان طلع أو أفطر يظن أن الشمس قد

روي عن أحمد رحمه الله في المكانب ثلاث روايات :

(إحداهن) بجزيء مطلقا اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي ثور لان المكاتب عبد يجوز بيعه فأجزأ عنقه كالمدىر ولانه رقبة فيدخل في عموم مطلق قوله سبحانه (فتحرير رقبة)

(والثانية) لايجزى، مطلفًا وهو قول مالك والشافعي وأبو عبيد لان عنقه مستحق بسبب آخو ولمذا لايماك ابطال كتابته فأشبه أم الولد

(والثالثة) أن كان أدى شيئا من كثابته لم يجزئه ولا أجزأه وبه قال الليث والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي قال القاضي هو الصحيح لان أذا أدى شيئا فقد حصل الموض عن بعضه فلم يجز كما لو اعتق بعض رقية وأذا لم يؤد فقد اعتق رقية كاللة ،ؤمنة سالة الحلق تامة الملك لم يحصل عن شيء منها عوض فأجزأ عتنها كالمدبر ولوأعتق عبداً عن سال يأخذه من العبد لم يجزعن كفارته في قولهم جميعا .

(فصل) ولا يجزى، اعتلق الجنين في قول أكثر أهل العلم ، وبه يقدل أبو حنيفة والشافعي وقال أبو أبو حنيفة والشافعي وقال أبو ثور يجزى، لانه آدمى مملوك يصح اعتلقه فصح عن الرقبة كالواود

ولنا أنه لم يثبتله أحكام الدنيا بعد قاله لايماك الابالارث والوصية، ولايشترط لها كونه آدميا لكونه يثبت له ذلك وهو نطفة أوعلقة وليس بآدمي في تلك الحال

(فصل) فان أعتق غيره عنه عبدا بغير اذنه لم يُقع عن المعنق عنه اذا كان حيا وولاؤه للمعنق ولا

غابت ولم تفب أفتار، ويتخرج في القطاع اثنتابع وجهان (أحدهما) لا ينقطع لانه فطر لعذر (وانثاني) يقطع التتابع لانه بفعل أخطأ فيه فأشبه مالو ظن انه قد أتم الشهرين فبان خلافه ، وان أفطر ناسيا لوجوب النتابع أو جاهلا به أو ظنا منه أنه قد أتم الشهرين انقطع التنام لانه أفطر لجها فقطع التنابع كا لوظن أن الواجب شهر واحد ، وان أكره على الاكل أو الشرب بأن أوجر الطعام أو الشراب لم يفطر وان أكل خوفا فقال القاضي لا يفطر ولم يذكر غير ذلك وفيه وجهه آخر انه يفطر، فعلى ذلك هل يقطع التنابع في فيه وجهان (أحدهما لا ينظمه لانه عذر مبيح للفطر فأشبه المرض (والثاني) ينقطع التنابع وهو مذهب الشافعي لانه أفطر بفعله لعذر نادر

(فصل) وإن أنظر في أثناء الشهر بن لغير عدر أو قطع النتابع بصوم ندر أو قضاء أو تطوع أو كفارة أخرى لا به استئناف الشهر بن لانه أخل بالنتابع المشورط ويقع صومه عما نواه لان هذا الزمان ليس عستحق متعين الكفارة ولحذا بج زصومها في غيره بخلاف شهر رمضان فانه متعين لا يصلح الغيره ، وإذا كان عليه صوم ندر غير معين أخره الى فراغه من الكفارة وان كان متعينا في وقت بعينه أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه ان أصكن عرار كان أياما من كل شهر كوم الخيس أو أيام البيض قدم الكفارة

یجزی، من کفاره ران نوم. ذلا میهدا قال أ و حذبه والشافعی برحکی عر مالك .نه به زی. اذا اعتق عن واحد على غیره بغیر اذنه لانه قضی عنه واجبا نصح كما لوقضی عنا دینا

ولما انه عبادة من شرطها النية فلم يصح عن المكفر بغير أمره مع كونه من أهل الاحر كالحج ولانه أحد خصال الكفارة فلم يصح عن المكفر بغير أمره كالصيام، وهكذا الخلاف فيمن كفر عنه بالاطعام، فاما "صيام فلا يجوز ازينون عنه ذنه ولا بفر اذنه لانه عبادة بدنية فلاندخلها النيابة فأما إن أعتق عنه بأمره فظرت فان جمل له عوضاً صح الديق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأجزراً عن كفارته بغير خلاف علمناه وجه يقول أبو حنيفة والشافعي وغيرهما لانه حصل العتق عنه بماله فأشبه مالو اشتراه ووكل البائع في إعتاقه عنه وإن لم يشترط عوضاً ففيه روايتان .

(احداهما) يقع المتق عن المتق عنه وبجزيء عن كفارته وهو قول مالك والشافمي لانه أعتق عنه بأمره فصح كما لو شرط عوضاً .

(والاخرى) لا مجزي، والولا، للمعتق وهو قول أي حنيفة لأن العتق بعوض كالبيع وبغير عوض كالهبة ومن شرط الهبة القبض ولم يحصل فلم يقع عن الموهوبله، ويفارق البيع لأنه لا يشترط فيه القبض، فإن كان المنتق عنه ميناً وكان قد وصى بالعتق عنه صح لانه أمره وان لم يوص فأعتق عنه أحني لم يصح لانه ليس بنائب عنه، وإن أعتق عنه وارث فان لم يكن عليه واجب لم يصح العتق عنه ووقع عن المعتق، وإن كان عليه عتق واجب صح العتق عنه لانه نائب عنه في ماله وأداء واجباته فان كانت عليه كفارة يمين فأطعم عنه جاز، وإن أعتق عنه ففيه وجهان

عليه وقضاه بعده الانه لو وفى بنذره لانقطع النتاج ولزمه الاحتشاف فيغضي إلى أن لا يتمكن من التكنير والنذر يمكن قضاؤه فيكون هذا عذراً في تأخيره كالمرض

(مسئلة) قال (وان أصابها في ليالي الصوم أفسد ما في من صيا. ٩ وابتدأ الشهرين)

وجذا قال ماقت والتوري وأبوعبيد وأصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فصيام شهرين متنابهين من قبل ان يتماسا) فأمر جها خاليين عن وطء ولم يأت جهما على ما أمر فلم يجزئه كالو وطيء نهارا ولانه تحريم الوطء لا يختص النهار فاستوى فيه الليل والنهار كالاعتكاف، وروى الاثرم عن احمد ان النتابع لا ينقطم بهذا وببتى رهو مذهب الشافي وأبي ثور وابن المنذر لانه وط، لا يبطل الصوم فلا يوجب الاستشاف كوطء غيرها ، ولان النتابع في الصيام عبارة عن اتباع موم يوم قذي قبله من غرر فارق دهذا متحقق وان وطيء ليلا، وارتكاب النهي في الوط، قبل أنمامه إذا لم بخل بالتنابع المشترط فارق دهذا متحقق وان وطيء ليلا، وارتكاب النهي في الوط، قبل أنمامه إذا لم بخل بالتنابع المشترط لا يمنع صحته وإجزاء، كالو وطيء قبل الشهرين أو وطيء ليلة أول الشهرين وأصبح صائما والاتيان بالصيام قبل التماس في حق هذا لاسبيل اليه سواء بتى أو استأنف

وان وطنها أو وطي. غيرها في نهار الشهرين عامداً أنطر وانتظم التناج اجماعا إذا كال غير

(أحدهما) ليس له ذلك لانه غير متين فجرى مجرى النطوع (وانثاني) يجزى. لان العتق يقع واحباً لان الوجوب يتمين فيه بالفعل فأشبه الممين ولانه أحد خصال كفارة اليمين فجاز أن يفعله عنه كالاطعام والكسوة ، ولو قال من عليه الكفارة أطعم عن كفارتى أواكس صح إذا فعل رواية واحدة سؤا، ضمن له عوضاً أو لا

﴿ مسئلة ﴾ (ويجزي الاعرج يسيراً)

لانه تلميل انضرر بالعمل فان كان فاحشاً كثيراً لم يجز لانه يضر بالعمل فهوكقط الرجل وبجزي، المجدع الانف والاذن، وفي مجدع الاذنين خلاف ذكرناه، ويجزي، المجبوب والحصي ومن يخنق في الاحيان والاصم لان هذا لا يضر بالعمل، وتجزي، الرنقاء والكبيرة التي تقدر على العمل لان ما لا يضر بالعمل لا يمنع عليك العبد منافعه وتمكيل أحكامه فحصل الاجزاء به كالسالممن العيوب.

(فصل) وبجزي عتق الجاني وان قتل قصاصاً والمرهون وعتق المفلس عبده إذا قِلما بصحة عقه (فصل) وبجزي الاعور في قولهم جميعاً ، وقال أبو بكرفيه قول آخر لا يجزي و لانه نقص يمنع النضحية والاجزاء في الهدي فأشبه العمى والع حبيح ما ذكرناه فان المقصود تمايك السدالمنافع وتكميل الاحكام والمور لا يمنع ذلك ، ولانه لا يضر بالعمل أشبه قطع إحدى الاذنين، ويفارق العمى فانه يضر بالعمل ضرراً بيناً ويمنع كثيراً من الصنائع ويذهب بمنفعة الجنس ، ويفارق قطع احدى اليدين أو الرجلين فانه لا يعمل باحداهما ما يعمل بها والاعور يدرك باحدى العينين ما يدرك بهاواما الاضحية

معذور ، وان وطنها أو وطيء غيرها نهارا ناسيا أفطر والقطع النتابع في إحدى الرواية بين لان الوطء لايمذر فيه بالنسيان ، وعن أحمد رواية أخرى أن لا يفطر ولا ينقطع النتابع وهو قول الشافي وأبي نور وابن المنذر لانه فعل المفطر ناسيا أشبه ما لو أكل ناسيا وان أبيح له الفطر الهذر فوطي، غيرها نهاراً لم ينقطع النتابع لان الوطء لا اثر له في قطع النتابع وان وطئها كان كوطئها ليلا هل ينقطع التنابع المنابع عنيرها ليلا لم ينقطع النتابع لان ذلك ليس بمحرم عليه ولا هو مخل باتباع الصوم الصوم فلم ينقطع النتابع كلاكل ليلا ، وابس في هذا اختلاف نعلمه ، وأن لمس المظاهر منها أو باشر عا دون الفرج على وجه يفطر به قطع النتابع لاطلائه بوالاة الصيام والا فلا ينقطع والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان لم يستطع فاطام ستين مسكينا)

أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا لم بجد الرقبة ولم يستطع الصديام أن فرضه إطعام ستين مسكينا على ما امر الله تعالى في كتابه وجاء في سسنة نبيه ويتطالق سواء عجز عن الصيام للكبر أو مرض بخاف بالصوم تباطؤه أو الزبادة فيه أو الشتى فلا يصبر فيه عن الجماع فان أوس بن الصامت

والهدي فانه لا يمنع منها مجرد العور واءًا يمنع انخساف العين لانها عضو مستطاب ولان الاضحية يمنع فيها قطع الاذن والقرن والمتق لايمنع فيه إلا ما يضر بالعمل

﴿ مسئلة ﴾ (وبجزيء عنق المدبر)

وهذا قول طاوس والشافعي وأبى ثور وابن المنذر ، وقال مالك والاوزاعي وأبو عبيدوأصحاب الرأي: لا يجزيء لان عتقدمستحق بسبب آخر فأشبه أم الولد ولان بيعه عندهم غير جائز فهوكاً مالولد

ولنا قوله تعالى (فتحرير رقبة) وقد حرر رقبة ولانه عبدكامل المنفعة لم بحصل عن شيء منه عوض فجاز عتقه كالقن ولانه بجوز بيعه لان النبي عَلَيْكَ اع مدبراً ، وقد ذكرنا ذلك ، ولان الندبير الما أن بكون وصية أو عتقاً بصفة وأيها كان فلا يمنع التكفير باعتاقه قبل وجود الصفة والعفة ههنا الموت ولم توجد ، وبجزي المعلق عتقه بصفة قبل وجودها لان ملكفيه نام ويجوز بيعه

﴿ مسئلة ﴾ (ويجوز عنق ولد الزنا)

وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن فضالة بن عبيد وأبي هريرة وبه قال ابن المسيب والحسن وطاوس والشافعي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر وروي عن عطاء والشعبي والنخعي والاوزاعي وحماد انه لا يجزيء لان أبا هريرة رضي الله عنه روى عن النبي عَلَيْكِيْنَةُ أنه قال «ولدانن الشرائلانة » قال أبو هريرة ولا أن امتم بسوط في سبيل الله أحب إلي منه رواه أبو داود

ولنا دخوله في مطلق قوله (فتحربر رقبة) ولانه مملوك مسلم كامل العمل لم يستق عن شي. ولا استحق عتقه بسبب آخر فاجزأ عتقه كولد الرشدة ، فأما الاحاديث الواردة في ذمه فاختلف

لما أمره رسول الله مَتَكَالِيَّةُ بالصيام قالت امرأنه يارسول الله أنه شيخ جَير ما به من صيام، قال «فليطم ستين مسكينا ﴾ ، ولما أمر سلمة بن صخر بالصيام قال ٥ وهل أصبت اللهي أصبت إلا من الصيام ؟ » قال ﴿ فَاطْعِمِ ﴾ فنقله إلى الاطعام لما أخبره أن به من الشبق والشهوة ما يمنعه من الصبام وقسنا على هذين ما يشبهها في معناهما ، ويجوز أن ينترّل الى الاطعام إذا عجز عن الصيام المرض وان كان مرجو الزوال لدخوله في قوله سبحانه وتعالى (فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا)ولانه لا يعلم أن له مهاية فأشبه الشبق ولا مجوز أن ينتقل لاجل السفر لان السفر لا يعجزه عن الصيام، وله مهابة ينتهي البها وهو من أفعاله الاختيارية ، والواجب في الاطعام أطعام ستين مسكينا لا يجر ثه أقل من ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لو أطع مسكينا واحداً في ستين يوما أجزاه ، وحكاه القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ، لان هذا المسكين لم يـ تـوف قوت يومه من هذه الـكفارة ، فجاز أن يعطى منها كالبوم الاول.

ولما قول الله تمالى (فالعام ستين مسكيناً) وعاداً لم يطعم إلا واحداً علم متثل الأمر ولانه لم يطعم ستين مسكيما، الم بحزاله ﴿ لر دامها اليه في يوم واحد ولانه او جاز لدنع أيه في أيام لجاز في يوم

أهل الملم في تفسيرها فقال الطحاوي ولد الزنا هو الملازم لازنا كما يقال ابن السبيل الملازم لها وولد الليل الذي لامهاب السير فيه . وقال الخطابي عن بعض أهل العلم قال هو الثلاثة أصلا وعنصراً ونسباً لانه خلق من ماء الزا وهو خبيث وأنكر قوم هذا التفسير وقالوا ليس عليه من وزر والديه شي. . قال الله تمالي (ولا نُزر وازرة وزر أُخرى) وقد جاء في بمض الاحاديث « هو شر انثلاثة اذا عمل عمامهم، وأن صح ذلك أندفع الأشكال . وفي الجملة هذا يرجع إلى أحكام الآخرة أما أحكام الدنيا فهو كفيره في صعحة المامته و يومه وعتنه وقبول شهادته فكذلك في اجزاء عتقه عن الكفارة لانه من أحكام الدنيا

﴿ مسئلة ﴾ (ويجزي، الصغير)

وقال الحرقي لا يجزيء حتى يصلي ويصوم . قال القاضي لا يجوز اعتاق من له دون سبع سنين لانه لا تصح منه العبادات في ظاهر كلام أحمد ، ظهر كلام الخرقي أن الممتبر العقل دونالسن فمن صلى وصام ممن له عقل يعرف الصلاة والصيام ويتحقق من الاتيان به بنيته واركبانه فانه يجزي، في الكفارة وأن لم يبلغ السبع ، وإن لم يوجد منه لم يجز في الكفارة وأن كان كبراً وقال أبو كر وغيره من أصحابنا مجوز اعناق الطفل في الكفارة وهو قول الحسن رعطاء والزهري الشافعي وان المنذر لان المراد بالاعان همنا الاسلام دايل اسناق الفاسق فال الثوري المسلمون مؤمنون كامم عندنا في الاحكام وماندري ماهم عبدالله وجذا تعلق حكم الفتل بكل مسلم بقوله تعالى (ومن قبل مؤمناخطاً) والصبي محكوم باسلامه برثه المسلمون وبرثهم ويدفن في مقابر المسلمين ويفسل ويصلي عليه وانسي واحد كالزكاة وصدفة الفطر بحقق هذا ، أن الله تمالي أمر بعدد المساكين لا بعدد الايام ، وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين والعنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه السكفارة وفي اليوم الثاني قد استوفى حقه منها وأخذ منها قوت يوم فلم بجز أن يدنع اليه في اليوم الثاني كالو أوصى السان بشيء استين مسكينا.

﴿ مسئلة ﴾ قال (لـ كل مسكين مد من بر أو نصف صاع من تمرأو شمير)

وجملة الامر أن قدر الطعام في السكفارات كاما مد من بر لسكل مد كين أو نصف صاع من تمر أو شعير ، وجملة الامر أن قدر الطعام في السكفارات كاما مد من بر لسكل مد كين أو نصف صاع من تمر أو شعير ، وجمن قبل مدير زبد بن أابت وابن عباس وابن عمر ، حكاء عنهم الامام أحمد ورواه عنهم الاثرم وعن عطا. وسلمان بن موسى وقال سلمان بن يسار أدر كت الناس اذا أعطوا في كفارة اليمين مدا من حنطة بالمد الاصغر مد النبي والمسلمين ، وقال أو هريرة يطعم مداً من أي الانواع كان وجمدا قال عطا، والابزاعي والشانمي لما ررى أبو داود باسناده عن عطاء عن أوس بن أخي عبادة بن الصامت قال عطا، والابزاعي والشانمي لما ررى أبو داود باسناده عن عطاء عن أوس بن أخي عبادة بن الصامت

منفرداً عن أبويه اجزاً عنه عنه لانه محكوم اسازمه وكذلك ان سبي مع أحد أبويه ولوكان إحد أبوي الطفل كافراً والآخر مسلما اجزاً اعتاقه لانه محكوم باسلامه قال القاضي في موضع مجزى اعتاق الصغير في جمع الكفارات إلا كفارة القتل فانها على روايتين وقال ابراهم النخمي ماكان في الفرآن من رقبة مؤمنة فلا يجزى وألا من صام وصلى وما كان في الغرآن رقبة ليست بمؤمنة فالصبي يجزى وحجود هذا قول الحسن ووجه قول الحرقي ان الواجب رقبة مؤمنة والايمان قول وعمل ها لم محصل الصلاة والصيام لا محصل العمل قال مجاهد وعطاء في قوله (فتحرير رقبة مؤمنة) قد صلت ونحو هذا قول الحسن وابراهم وقال محول إذا ولد المواود فهو نسمة فاذا انقلب ظهراً لبطن فهو رقبة فاذاصلى فهو مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لانية له فل يجز في الكفارة كالمجنون ولان الصبى نقص مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لانية له فل يجز في الكفارة كالمجنون ولان الصبى نقص مشاء الله لان الإسلام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أن النبي عشينية بجارية أعجمية فقال يارسول الله ان على رقبة مؤمنة فقال رسول الله ويقينية وأن السلمي أن النبي عشينية بجارية أعجمية فقال يارسول الله ان على رقبة مؤمنة فقال رسول الله وياله المناه ألى الساء قال ه من انا من انا في المارت الى وسول الله وإلى السماء أي أنت رسول الله والله والله المؤمنة المؤمنة المؤمنة المؤمنة المؤمنة المؤمنة المؤمنة القول

(مسئلة) (ولو ملك لصف عبد فاعتقه عن كفارته ثم اشترى باقيه فاعتقه اجزأه)

لانه اعتق رقبة كاملة في وقتين فاجزأ كما لو أطعم المساكين في وقتين الاعلى رواية وجوب الاستسعاء والصحيح في المذهب خلافها

(المغني والشرح الكبير) (٢٦) (الجزء الثامن)

أن النبي عَلَيْكِ أعطاه يعني المظاهر خمسة عشر صاعا من شعير اطعام ستين مسكينا، وروى الأثرم باسناد. عن أي هريرة في حديث المجامع في رمضان أن النبي عَلَيْكَ أي بعرق فيه خمسة عشر صاعا فقال خذه و تصدق به واذا ثبت في المجامع بالخبر ثبت في المظاهر بالقياس عليه ولانه اطعام واجب نلم يختلف باختلاف أنواع الحرج كالنظرة وفدية الاذي ، وقال مالك لـكل مسكين مدان · ر· جميم الانواع وبمن قال مدان من قمح مجاهد وعكر.ة رااشعبي والنخمي لأنها كفارة نشتمل علىصيام واطعام فيكان ليكل مسكين نصف صاع كفدية الاذي ، وقال الثوري وأصحاب الرأي من القمح مدان ومن النمر والشمير صاع لـكل مسكين لفول النبي صلية في حديث سلمة بن صخر ﴿ فَاطْمِهِمْ وسقًا من تمر ﴾ رواه لامام أحمد في المسند وأبو داود وغيرها وروى الخلال باسناده عن يوسف ن عبدالله بن سلام عن خويلة فقال لي رسول الله مُلِيالِيَّةِ ﴿ فَلَيْطُهُمْ - تَيْنَ مُسْكِينًا وَمُقَا مِن عُمْ ﴾ وفي رواية أبي داود والعرق ستون صاعا وروى ابن ماجه بالمناده عر ابن عباس قال كفر رسول الله عليها بصاع من ثمر وأمر الناس ﴿ فَمَن لَمْ بَجِد فَنَصْفَ صَاعَ مِن مِر * و رَبِّي الأَثْرُم بأَسْنَادَه عن عمر رضي الله عنه قال أطعم عني صاعا من تمر أو شعير أو نصف صاع من بر برلانه اطعام لمساكبن فكان صاعا من النمر والشعير أو نصف صاع من بر كصدقة القطر

﴿ مسئلة ﴾ (قان أعتقه عن كفارته وهو موسر فسرى إلى نصيب شر بكه عنق)

ولم بجزئه عن كنفارته في قول أبي بكر الحلال وصاحبه وحكمه عن أحمد وهو قول أبي حنيمة لان عتق نصيب شريكه لم يحصل باعتاته إنما حصل بالسراية وهو غير فعله وإن هي من أثار فدله فأشبه مالواشتري من يمنق عليه ينوي به الـكمارة محفق هذا أنه لم يباشر بالاعتاق إلانصه افسرى إلى غير. ولو خص نصاب غير. بالاعتىق لم بعنق منه شي. ولأنه إنا يعلك اعتاق نصيبه لانصاب غيره، وقل الفاضي قل غيرهما من أصحابنا بجرئه إذا نوى إعناق جميعه عن كمارته وهو مذهب الشافعي لأبه أعنق عبداً كامل الرق سايم الحلق غير مستحقا العنق ناويا به الـكفارة فأجزأه كما لوكان الجبيع ما كه والاول أصح ان شا. الله تعالى ولانسلم أنا أعنق العبد كله وأنها أعنق صنه وعنق الباقي عليه فأشبه شرا. قريبه ولان إعناق باقيه مستحق بالسراية فهو كالفريب فعلى هذاهل يجزئه عنق اصفه الذي هو نصيبا ويعنق نصفاً آخر وتكمل الكفسارة ? ينبني على ما إذا أعنق نصفي عبدين ، وسنذكر ذلك فاما إن نوى عنق نصيبه عن الـكمفارة ولم ينو ذلك في نصيب شريكه لم يجزئه في نصيب شريكه ، وفي نصيب نفسه ماسنذكره إن شاء الله تمالي

عنه لاناعناته بعض العبداعناق لجميمه وان نوي اعتاق الجزءالذي باشره بالاعتاق عن الـكمارة دون غيره وهل محتسب له بما نوى به الـكفارة ﴿ على وجهين ولنا ماروى الامام أحمدتنا امهاعيل ثنا أيوب عن أبي يزيد المدني قال جا.ت امرأة من بني بياضة بنصف و - ق شعير ، فقال النبي عِلَيْنَةِ المظاهر « أطعم هذا فان مدي شعير مكان مدبر » ، وهذا ص ويدل على أنه مدبر أنه قرل زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هربرة ولم نعرف لهم في الصحابة مخالفا فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من النمر والشعير ما روى عطاء بن يسار أن رسول الله عَلَيْتُهُ قَالَ لَمُولُهُ أَمْرُ مَ أُوسَ بِنَ الصاحبُ ﴿ اذْهِبِي الى ملان الانصاري، قان عنده شطر وسق من تمر أخبر في أنه يريد أن يتصدق به فاتأخذ به المتصدق به على ستين مسكيا ، وفي حديث أرس بن الصامت أن النبي عَيَالِيَّةِ قال ﴿ أَنِّي سَأْعِينَهُ بَمِرَقَ مِن ثَمْرَ ﴾ ثلت يا رسول الله فاني سأجينه بعرق آخو قال « قداحدنت اذهبي في طعمي بها عنه ستين م كينا وارجعي الي ابن عمك، وروي أبو داود باسناده عن أي سلمة بن عبدالرحمن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خمسة عشرصاعا فعرقان يكونان ثلاثين صاعا الحل مسكين نصف صاع ولانها كفارة نشتمل على صيام واطعام فكان الحكل مسكين نصف صاع من التمر والشمير كفدية لاذى نأما رواية أبي داود أن العرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصحمنها وفي الحديث ايدل على الضعف لان ذلك في سياق قوله لا إني ساعينه بعرق ففا الت امر أنه إني ساعينه بعرق آخو

﴿ مَسَانَةً ﴾ ولو أعتى نصفي عبدين أو نصفي أمثين أو نصف عبد ونصف أمة أجزأ عنه ﴾ ذكره الخرقي قال الشريف أبو جعفر هذا قول أكثرهم ، وقال أبو بكر بن جعفر لايجزى لان المقصود من العنق تكيل الاحكام ولا يحصل من اعتاق نصفين ، واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أوجه (أحدها) كقول الحرقي، (والثاني) كقول أبي بكر ، (والثالث) أن كان نصف الرقميق حراً أجزأ لان بحصل تكيل لاحكام ، وانكان رقيقًا لم يجزلانه لا يحصل ، ووجه الاول أن الاشقاص كالاشخاص فيها لا يمنع منه العيب اليسير و بدايل الزكاة فاذا كان له نصف ثبانين شاة مشاعا وجبت الزكاة كما لو • للتُ أربعين منفردة وكالهدايا والضمايا اذا أشتركوا فيها قال شيخنا والاولى أنه لا يجزي. اعتاق نصفين المالم يكن الباقي منها حراً لان اطلاق الرقبة انما ينصرف الى اعتاق الكاملة ولا يحصل من الشخصين مابحصل من الرقبة الـكاملة في تكبل الاحكام وتخايص الآدمي من ضرر اارق ونقصه فلا يثبت به من الاحكام ما يُبت باءة قرقبة كاملة ، ويمتنع قياس الشخصين على الرقبة الـ كاملة ولهذا لو أمر انسانا بشراء رقبة أو بيعها أو باهدا. حيوان أو بالصدقة به لم يكن له أن يشقصه كذا ههنا. (فصل) فمن لم يجد فعليه صيام شهرين متتابعين أذا قدر على الصيام وهذا أجماع من أهل العلم لقول الله تعالى (فهن لم يجد فصيام شهرين متنابعين من قبل أن يهاسا) و لحديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر حرا كان أرعبداً ويستوي في ذلك الحر والعبد عند أهل العـلم لانعلم فيه خلافا، وأجمعوا على وجوب التنابع لدنه شرط في الصيام وقد تناوله نص القرآن والسنة ومعنى التتابع المرالاة بين صيام أيا. ها فلا يفطر فبها ولا يصوم عن غير الـكفارة ولا تجب نية التتابع ويكفى فعلهلانه شرط قال « فاطعمي بها عنه ستين مسكينا ، فلو كان المرق ستين صاعا لكانت الكفارة عائة وعشر بن ماعا ولا قائل به .

وأما حديث المجامع الذي أعطاد خمسة عشر صاعا نقال نصاق به فيحتمل أنه قتصر عليه اذا لم بجد سواه ولذاك لما أخبره بحاجته اليه أمره بأكاه ، وفي الحديث المتنق عليمه قريب من عشر بن صاعا وليس ذلك مذهبا لاحمد فيدل على أنه افتصر على البعض الذي لم بجد سراه وحديث أوس بن أنبي عبادة مرسل برويه عنه عطاء ولم يدركه على أن سح لما أن أنني علي أعطاه عرقا وأعانه امرأته بأخر فصارا جميعا اللاثين صاعا وسائر الاخبار نجم ينها وبين أخبارنا بحملها على الحواز وأخبارنا على الحواز وأخبارنا على الاجزاء وقد عضد هذا أن ابن عباس راجي بعضها ومذهبه أن المدمن البر بجزى، وكذلك أبه هريرة وسائر ماذكرنا من الاخبار م الاجمع الذي قد سلمان من يسار والله أعلم

(فصل) وبقي المكلام في الاطمام في أمور ثلاث : كيفيته ، وجنس الطمام ، ومستحقه . نأما كيفيته فظاهر المذهب أن الواجب تمليك كل انسان من المساكين القدر الواجب له من الكفارة ولو غدى للما ين أو عشاهم لم بجزئه سوا. فعل دفك بالمدر الواجب أو قل أو أكثر ولو غدى كل واحد

وشر أنط العبادات لاتحناج إلى نية ، وإنما تجب البية لانهالها وهذا أحد الوجوه لاصحاب انشافهي ، والوجه الآخر أ. ا واجبــة لـكل ليلة لان ضم العبــادة إلى العبادة إذا كان شرطا وجبت النية فيه كالجمع بين الصلائين ، وانثالث تكفى نية النتابع في اللهان الاولى

ولنا أنه نتابع واجب في العبادة فلم ينتقر إلى نية كالتنابع بين لركعات عبريفارق الجم ع بين الصلاتين فانه رخصة فافتقر إلى نية الترخص وماذ كروه ينتقض بالمتابعة بين الركعات

(مسئلة) (فان تخلل صومها صوم شهر ومضان أو فطر واجب كفطر العيد أو الفطر لحيض أو الفاص لم ينقطم النتابع و بني على مامضي من صيامه)

وجولة ذلك أنه أذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصح صومه فيه عن السكمارة مشل أن يبندى الصوم من أرل شعبان فيتخلله رمضان ويرم الفطر أو يبتدى من ذي الحجة فيتخلله يوم النحر وأيام التشريق فان التناج لا ينقطع جهذا وينبني على المضى من صيامه ، وقال الشافعي ينقطع التنابع وبلزمه الاستشاف لا به أبطر في أثباء الشهريس باكان يكنه التحرز منه فأشبه إذا أفطر لغير ذلك أو صام عن نذر أو كفارة أخرى

ولنا أنه زمن منه الشرع عن صرمه في السكفارة فلم يقطع التتابع كالحيض والناس قان قالوا الحيض والفاس غير ممكن النحوز منه قدنا قد يمكن التحرز من النفاس بأن لايبته ي الصوفي حال الحلم و ون الحيض اذا كان طهرها نزيد على الشهرين بأن تبتدي الصوم عقيب طهرها من الحيضة ومع هذا لا يقطع النتاج به ٤ ولا يجوز المأموم مفارقة إعامه لغير عذر ويجوز أن يدخل معه المسبوق مع

يمد لم يجزئه إلا أن يملكه إياه وهذا مذه ب الشانعي ، وعن أحمد رواية أخرى أنه بجزئه اذا أطعمهم القدر الواجب لهم وهو قول النخعي وأبي حنيفة وأطعم أنس في فدية الصيام ، قال أحمد أطعم شيئا كثيراً رصنع الجفان ، وذكر حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى ا فاطعام عشين مسكينا) وعذا قد طعمهم فينبغي أن بجزئه ولانه أطعم المساكن فاجزأه كا لو ملكهم

ولنا أن المنقول عن العبحابة اعطاؤهم نفي قول زبد وابن عباس وابن عمر وأبي هروة مد لكل فتير ، وقال النبي عَيِّلْ لَهُ لكمب في قدية الاذى و أطعم الالله آصع من عربين سنة ما كين اولانه مال حب فقفرا، شرعاً فوجب عليكم إياه كالزكاة قان الما بجزى، شنرط أن يغديهم بستين مداً فصاعداً ليكون قد أطعمهم قدو الواجب ، وإن قلنا لا يحز له أن يغديهم فقدم اليهم ستين مداً وقل هذا بينكم بالسوية فقيله أجزأ لانه علكهم التصرف فيه والابتناع قبل القسمة وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال أبه عبد الله بن حامد بجزئه وإن لم يقل بالسوية لان قوله خذوها عن كفار تي يقتضي التسوية لان ذلك حكمها ، وقال القاضي ان علم أنه وصل الى كل واحد قدر حقه أجزأ وان لم يعلم لم بجزئه

المه بازوم مفارقة عبل إنمامها ، ويتخرج في أيام التشريق رواية أخرى أنه يصومها عن المكفارة ولا يفطر إلا يوم الحر وحده فعلى هذا إن أفطرها استأنف لأنها أيام أمكنه صيامها في المكفارة فنطرها يقطم التنابع كفيرها إذا ثبت هذا فانه إن ابتدأ الصوم من أول شعبان أجزأه صوم شعبان عن شهر ، وإن كان ناقصا ، وأما شوال فلا يجوز أن ينتدأ من أوله لان أوله يهم الفطر وصومه حرام فيشرع فيه من اليوم الثاني ويتم شهراً بالعدد الائين ، وأن بدأ من أول ذي الحجة الى آخر الحرم قضى أربعة أيام وأجزاء لانه بدأ من أوله يوم الفطر لم يصح صوم يوم قضى أربعة أيام وأجزاء لانه بدأ من أولها ولو ابتدى وصومالشهر بن من يوم الفطر لم يصح صوم يوم الفطر و يصح صوم بقية الشهر وصوم ذي القعدة وبحتسب له بذي القعدة ، وأن كان ناقصاً لانه بدأه من أوله وأن كان تاما صام يوما من ذي الحجة وأن كان ناقصاصام يرمين لامه لم يبدأه من أوله وأن بدأ بالمعيام من أول أيام النشر ق وقلما يصح صومها عن الفرض صام مكأنها من صفر وان قلنا لا يصح عن الفرض صام مكأنها من صفر

(فصل) وإن أفطر لحيض او نفاس فقد أجمع أعل العلم على أن الصائمة متنابعاً إذا حاضت قبل انهامه تقضي إذا طهرت وتبني رذلك لان الحيض لايمكن التحرز منه في الشه. بن إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه نفرير بالصوم لامها ربمامات قبله ، والنفاس كالحيض في أنه لا ينقطع التتابع في أحد الوجهبن لأنه بمنزلته في أحكامه ولان الفطر لا يحصل فيهما بغملها وأنهاذاك لزمان كزمان الليل في حقه (والثاني) أن النفاس بقطع التنابع لأنه فطر أمكن النحرز منه لا يتكرر في العام فقطع التنابع كالفطر اغير عذر ولا يصح قياسه على الحيض لانه اندر منه و يسكن التحرز منه

(مسئلة) (فان أفطر امرض مخوف او جنون لم ينقطع التنابع)

لان الاصل شفل ذمته مالم بعلم وصول الحق إلى مستحقه ووجه الاول أنه دفع الحقالى مستحقه مشاعا فقبلوه فبرىء منه كديون غرمائه

(فصل ؛ ولا يجب التنابع في الاطعام نص عليه أحمد في رواية الاثرم ، وقيل له تكون عليه كفارة يمين فيطعم البوم واحداً وآخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكمل عشرة ? فلم ير بذلك بأسا وذلك لان الله تعالى لم بشترط النتابع فيه ، ولو رطي، في أثناء الاطعام لم نلزمه اعادة مامضى منه ، و به قال ابو حنيفة والشافعي وقال مائك يستأ ف لانه وطيء في أثناء كفارة الظهار فوجب الاستثناف كالصيام

ولما أنه وطيء في أثناء مالا يشترط النتاج فيه فلم يوجب الاستين ف كوط، غير المظاهر منها أو كالوطء في كفارة اليمين وبهذا فارق الصيام

« مسئلة » قل (ولو أعطى مسكينا مدين من كفارتين في يوم واحد أجزأ في إحدى الروايتين)

وهذا مذهب الشافعي لأنه دفع القدر الواجب الى العدد الواجب فاجزأ كالو دفع اليه المدين في

روي ذلك من أبن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء والشعبي وطاوس وعجاهد وطلاء والشعبي وطاوس ومجاهد وطلات وإسحاق وأبر عبيد وأبر ثور وأبن المذ ذر والشائعي في القديم، وقال في الجديد ينقطع النتابع وهو قول سعيد بن جبير والحسكم واشرري وأصحاب الرأي لانه أفطر بفعله فلزمه الاستثناف كالو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر بـ ببلاصنعله فيه الم قطع النتابع كالطارالمر أة للحيضوماذ كروهمن الاصل ممنوع وان أنطر لجنون او اغماء لمينقطع النتابع لأ نه لاصنع له فيه فهو كالحيض

﴿ مسئلة ﴾ (وكذلك فطر الحامل والمرضع لخرفها على أنفسها) لأنهما كالمريض

﴿ مسئلة ﴾ (فان خانتا على ولديهما فأفطرتا ففيه وجهان)

(أحدهما) لاينقطم النتابع اختاره أبو الخطاب لانه نطر أبيح لهما بسبب لايتعاق ياختيارهما فلم ينقطع النتابع كالو أبطرنا خوفا على أنفسهما (والثاني) ينقطع لأنه لأجل الخوف على غيرهما ، وأدلك يلزمها الفدية مع القضاء

﴿ مسئلة ﴾ (وان أفطر لغير عذر أوصام تطوعا أوقضاء أو نذراً أوعن كفارة أخرى لزمه الاستئناف)

لانه أخل بالتنابع المشروط ويقع صومه عما نواه لان هذا الزمان ليس بمستحق معين للكفارة ولهذا بجوز صومها في غيره بخلاف شهر رمضان فانه متعين لا يصلح لغيره وإذا كان عليه نذر صوم غير معين أخره إلى فراغه من الكفارة وان كان متعينا أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه ان امكن وان كان أياما من كل شهر كيوم الخيس وأيام البيض قدم الكفارة عليه وقضاه بعدها لانه لو وفي بنذره

يودين (والاخرى) لا بجزئه وهو قول أبي حنيفة لانه استوفى قوت يوم من كفارة فلم بجزئه الدفع اليه ثانيا في يومه كما لو دفعهما اليه من كفارة واحدة فعلى هذه الرواية بجزئه عن إحدى الكفارتين وهل له الرجوع في الاخرى بينظر فاذا كان أعلمه أنهاعن كفارة فله الرجوع والا فلا ويتخب أن لا يرجع بشيء على ماذكرناه في الزكاة والرواية لاولى قيس وأصح فان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذلك في يومين أجزأ ، ولانه لو كان الدافع اثنين أجزأ عنه فكفالك أذا كان الدافع واحداً ولو دفع سين مداً الى ثلاثين فقيراً من كفارة واحدة أجزأه من ذلك ثلاثون وبطعم ثلاثين آخرين ، وإن دفع الستين من كفارتين أجزأه ذلك على إحسدى الروايتين ولا يجزى، في الاخرى الاغن ثلاثين

(الامر الثاني) أن المجزى. في الاطعام مايجزى، في الفطرة وهو البر والشعير والتمر والزبيب سوا. كانت قوته أو لم تكن وما عداها فقال الفاضي لا بجري. اخراجه سواء كان قوت بلده أو لم يكن لان الخبر ورد باخراج عذه الاصناف على ماجا. في لاحاديث التي رويناها عمولا به الجنس المخرج في الفطرة

انقطع النتابع ولزمه الاستشاف فيفضى إلا ان\لا يتمكن من التكفير والنذر عمكن قضاؤه فيكون همذا ع**ذراً في تأخيره ك**المرض

﴿ مسئلة ﴾ (وأن أفطر لعذر يبيع الفطر كالسفر والمرض غير المحوف فعلى وجهين)

إذا افطر لمرض غير مخوف يبيح الفطر ففيه وجهان ذكرهما أبوالخطاب (أحدهما) لا يقطع المتابع لانه مرض أباح الفطر أشبه المخوف (والثاني) يقطع النابع لانه افطر اختياراً ف نقطع النتابع كا لوافطر لذيه مرض أباح الفطر مبيح للفطر فيكلام أحمد محتمل الامرين واظهرهما أنه لا يقطع النتابع فنه قال في رواية الارم كان السفر غير الرض ولا ينبغي ان يكون أركد من رمضان فظاهر هذا أنه لا ينقطع التتابع وهذا قول الحسن ويحتمل ان ينقطع النتابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من يقول يقطع النتابع وجها واحداً لان السفر يحصل المنتباره فقطع النتابع كا لو افطر لفير عذر والصحيح الاول لا نه افطر لمذر يبيح الفطر في رمضان فلم ينقطع النتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر الهر عذر فانه لا يباح قان أكل يظن ان الفجر لم ينقطع النتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر الهر عذر فانه لا يباح قان أكل يظن ان الفجر لم (أحدهما) لا ينقطع لانه فطر يعلى ان السمس قد غابت ولم تغبا فطر و يتخرج في المقطئ النتابع وجهان أم الشهر بن اوجر الطعام والشراب لم يفطر وان أكل خوفاً فقال القاضي لا يفطر وفيه على الاكل والشرب بان اوجر الطعام والشراب لم يفطر وان أكل خوفاً فقال القاضي لا يفطر وفيه وجهان (أحدهم) لا يقطم لانه عذر مبيح للفطر وجهان (أحدهم) لا يقطم لانه عذر مبيح للفطر وجهان (أحدهم) لا يقطم فعلى ذلك هل يقطم النتابع فيه وجهان (أحدهم) لا يقطمه لانه عذر مبيح للفطر وجه آخر أنه يفطر والاول أولى

فلم بجزى، غيره كما أو لم يكن قوت بلده ، وقال أبو الحطاب عندي أنه بجزئه الاخراج من جميع الحبرب التي هي قوت بلده كالذرة والدخن والارز لان الله تعالى قال من أوسط ما طمعون أعليكم) وهذا مما يطعمه أهله فوجب أن بجزئه بظاهر النص وهذا مذهب الشانبي فان أخرج غير قوت بلده أجود منه فقد زاد خيراً ، وإن كان أنقص لم بجزئه وهذا أجود

(فصل) والافضل عند أبي عبد الله إخراج الحب لانه يخرج به من الحلاف وهي حالة كإله لانه يدخر فيها وبتهبأ لمنافعه كام المخلاف غيره فان أخرج دقيقا جاز لكن يزيد طرقدر المد قدراً يبلغ المد حباً أو يخرجه بالوزن لان للحب ريماً في مكيال الحب أكثر مما في مكيال الدقيق

قال الأثرم قيل لاني عبدالله فيعطي البر والدئيق ? نقال أما الذي جاء قالبر ولكن ان أعطاهم الدئيق بالوزن جاز ، وقال الشافعي : لا يجزى ، لانه ليس بحال الكمال لاجل ما يفوت به من وجوء الانتفاع نلم يجز كالهريسة

ولنا قول الله تمالى (فكمارته إطمام عشرة مماكين من أوسط ما تطعمون أهليكم) والدَّبق من أوسط مايطهمه أهله ولان الدَّبق أجزاء الحطة وقد كفاهم مؤته رطحته وهيأه وقربه من الائل

(فصل) ويجوز أن يبتدى، صوم الشهرين من أول شهر ومن أثنائه بغير خلاف نعلمه لان الشهر أمم لما بين الهلالين والثلاثين يوما فايها صام فقد أدى الواجب فان بدأ من أول شهر فصام شهرين بالاهلة أجزأه ذلك وأن كاما ناقصين إجماعا وبه قال الزوري وأهل العراق ومالك في أهل الحجاز والشافعي وأبر ثور وأبو عبيد وغيرهم لان الله تعالى قال (فصيام شهرين متنابعين) وهذان شهران متنابعان وأن بداء من أثناء شهر فصام ستين يوما أجزأه بغير خلاف أيضا. قال ابن المهذر: أجمع كل من من خفظ عنه من أهل العلم على هذا فأما أن صام شهراً بالهلال وشهراً بالعدد فصام خمية عشر يوما أعتباره من المحرم وصفر جميعه وخمية عشر من ربيع فانه يجزئه سواء كان صفر تاما أو ناقصاً لان الاصل عتباره الشهور بالاهلة لمكن تركفاه في الشهر الذي بدأ من وسطه لتعذره فني الشهر الذي أمكن اعتباره وحب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ويتوجه أن لا يجرئه الا شهران بالعدد لا با لما وحب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ويتوجه أن لا يجرئه الا شهران بالعدد لا با لما ضممنا إلى الحمية عشر من المحرم خسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر اثناني من أثناء شهر أيضا وهذا قول الزهري

(فصل) فان نوى شهر رمضان عن الكفارة لم يجزئه عن رمضان ولا عن الكفارة وانقطع التثابع حاضرا كان أو مسافر ألانه تخال صوم الكفارة فطر غير مشروع وقال مجاهد وطاوس يجزئه عنها وقال أبو حنيفة ان كان حاضرا اجزأه عن رمضان دون الكفارة لان تعيين النية غير مشترط لرمضان وان كان في سنمر اجزأه عن ألكفارة دون رمضان وقال صاحباء تجزيء عن الكفارة دون رمضان حضرا أوسفرا

و غارى الهريسة فأنها تناف على قرب يلا بمكن الانتفاع بها في غير الاكل في تلك الحال مخلاف مسئلننا وعن أحمد في إخراج الخيز روايةان (إحداها) يجزيء اختارها الحرقي ونص عليه أحمد في رواية الأرم فأنه قال قالت لابي عبدالله رجل أخذ ثلاثة عشر رطالا وثلثاً دقيقاً وهو كفارة الممين فخبزه المساكين وقسم الخبز على عشرة مساكين أيجزئه ذلك قال افله (فاطهام عشرة مساكين) فهذا أن يطعمهم مد بر وهذا أن فمل فأرجو أن يجزئه قات انها قال الله (فاطهام عشرة مساكين) فهذا قد الحم عشرة مساكين وأوفاهم المله وقال ارجو أن يجزئه وهذا قول بعض اصحاب الشافعي ، ونقل الأثرم في موضع آخر أن احمد سأله رجل عن الكفارة قال أطعمهم خبزاً وقراً قال ليس فيه تمر قال فخبز أقال لا واكن مراً أو دقيقا بالوزن رطل وثلث لكل مسكين فظاهر هذا الهلا يجزئه وهومذهب في وعمرة مساكين من أو دقيقا بالوزن رطل وثلث لكل مسكين فظاهر هذا الهلا يجزئه وهومذهب الشافعي لانه خرج عن حالة الكفال والادخار فأشبه الهريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال الشافعي لانه خرج عن حالة الكفال والادخار فأشبه الهريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال الذخار فألها عشرة مساكين من أوسط ما علمه ون أهايكم) وهذا من أوسط ما يطعم أهنه وأيس الادخار وهذا قد هيأه الكل المفاد للاقتيات وكماه وثانه فأشبه ما أو نقى الماقعة وغسلها ويس الادخار وهذا قد هيأه الكل المفاد للاقتيات وكماه وثانه فأشبه ما أو نقى المناد في الكل المفاد للاقتيات وكماه وثانه فأشبه ما أو نقى المناه وغسلها

وأما لهويسة والكيم لا ونحوهما فلا يجزي والأمهما خرجا عن الأفتيات المتاد الى حبر الادام ، ومن الرويق و لصحيح أنه لا بجري الآلاء ، ويحدل أن بجزي والانه يفتات في بعض البلدان ولا يجزئه من الحرو والسويق اقل من شيء إعمل من مد قال الحق عد المطاور ملاوثة من الدقيق وصنعه خبراً اجازه ، وقال الحرق جزئه و للان

وانا أن رمضان متمين لصومه بحرم صومه عن غيره فلم يتجرئه عن غيره كبومي العيدين ولا يتجزيه عن غيره كبومي العيدين ولا يتجزيه عن من رمضان لان النبي وهذا ما نوى رمضان فلا بجرئه، ولا فرق بين الحضر والسفر لان الزمان متعين وأعا جاز فطره في السفر رخصة فاذا تكلف وسام وجع إلى الاصل فان سافر في رمصال المشخيل لصوم الكفارة وأفطر لم ينقطع التنابع لانهزمن لا يستحق صومه عن الكفارة الم ينقطع السابع بفطره كالبل

﴿ مسئل ﴾ (وان أصاب المظاهر منها اللا أو نهارا القبام النتاج)

ومهذ قال مانك والتورى وأبو عبيد وأحجاب الرأى لآن المه تمالى قال (فصيام شهرين متنابعين مولانه تحريم اوط، لا يختص النهار فاستوى فيه الليل والنهار كالاعة كاف وروي عن أحمد ان التنابع لا ينقطع الوط، ليلا وهو مذهب الشافي وأبي أو روابن المنذر لا ه وط، لا يفسد الصوم فلا بوجب الاستشاف كوط، غيرها، ولان الما بع في الصيام شهابة عن اتباع صوم يوم للذى قبله من غير فارق وهذا متحقق وان وطي، ليلا دوار تكاب المنهي في الوط، قبل اتمامه إدالم نخ با نتنابع المشترط لا يمنع صحته واجزاه وان وطي، فيل اشهرين أو او وطي، ليلا الولايان الصيام قبل النمانين لا سيل اليه سوا، بني أو استا نف وان وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع لاسبيل اليه سوا، بني أو استا نف وان وطنها أو وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع لاسبيل اليه سوا، بني أو استا نف وان وطنها أو وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع لاسبيل اليه سوا، بني أو استا نف وان وطنها أو وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع لاسبيل المهموا، بني أو استا نف وان وطنها أو وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع لاسبيل المهموا، بني أو استا نف وان وطنها أو وطي، غيرها في نهار الشهرين عامدا افطر وا مقطع التنابع (المغني والشرح الكبير)

قال القاضي: المد يجيء منه رطلان وذلك لان الفالب ان رطاين من الحبرز لانكون لا من مد وذلك بالرطل الدمشقي خمس اواق وأقل من خمس اوقبة وهذا في البر ، فأما ان كان المخرج من الشعير فلا مجزئه الاضعف ذلك على ما قررناه

(فصل) ولا نجزيء القيمة في الكفارة نقلها الميموني والأثرم رهومذهب الشافعي وخرج بعض اصحابنا من كلام احمد رواية اخرى انه بجزئه وهو ما روى الأرم أن رحلا سأل احمد قال أعطبت في كفارة خمسة دوانيق فقال : لو استشرتني قبل ان تعطي لم اشر عليك ولكن اعط على ما بقي من الاثمان على ما قلت الك وسكت عن الذي اعطى ، وهذا ليس مرواية وانما سكت عن الذي اعطى لانه مختاف فيه فلم ير التضييق علميه فيه

(الامر الثالث) ان مستحقى الكفارة هم المساكين الذبن يعطون من الزكاء لفول الله تعالى الحام م ستين مسكينا) والفقراء يدخلون فيهم لان فيهم المسكنة وزيادة ولا خلاف في هذا ، فأما الاغنياء ولا حق لهم في الكمارة سوا. كانوا من اساف الزكاة كالميزة والمؤلمة أدلم يكونوا لان الله تعلى خص بها المساكين ، واختلف اصحابنا في المكتب فقال الفاضي في المجرد وأبو الخطاب في المداية الايجوز دفعها اليه وهومذهب الشافعي، رقل الشريف ابو جعفر وأبو الحطاب في مسائلهما يجوز الدفع اليه وهومذهب اليحنيفة وأبي ثور لامه يأخذ من الزكاة لحاجته فأشبه المسكين

اجـاعا إذا كان غير معذور وان وطنها أو وطي ،غيرها نهارا ناسيا افدار وانقطع النتابع في إحدى الروايتين لان الوط ، لا يعذر فيه بالنسيان وعن أحمد رواية أخرى لا يفطر ولا ينقطع النتابع وهو قول الشافعي وأبي أور وابن المنذر لانه فعل المفتار ناسيا أشبه ما لو أكل السياولو ابيح له الفطر لعذر فوطى ،غيرها نهارا لم ينقطع النتابع لان الوط ، لا أثر له في قطع النتابع وان كان وطئها كان كوطئها ليلاهل قطع النتا على وجهين في هسئلة ﴾ (وإن وطى ،غيرها ليلا لم ينقطع النتابع)

لان ذلك غير محرم عليه ولا هو يخل با تباع الصوم الم يقطع التنابع كالا كل و ايس في هذا اخ الرف الحامه فان المساه و المناهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التنابع لا خلاله عوالاة الصيام و إلا لم ينقطع والله المناهر و فصل) قال الشيخ رحمه الله (فان لم يستطع لزمه اطعام ستين مسكيناً مسلما حرا صغيرا كان أو كبيرا إذا أكل الطعام) أجمع أهل العلم على ان المضاهر إذا لم بجد الرقبة ولم يستطع الصيام ان فرضه اطعام ستين مسكيناً على ما أمر الله تعالى في كتابه وجاء في سنة نبيه عن المماع عجز عن الصيام المكبر أو مرض مخاف بالصوم تباطؤه و الزيادة فيه أو الشبق فلا صبر فيه عن الجماع فان اوس بن الصامت لما أمر و رسول الله عن المحلق و قالت امرأته يارسول الله انه شيخ كبير ما به من صيام قال «فليطهم ستين مسكيناً» ولما أمر سلمة بن صخر بالصيام قال وهل اصبت الامن الصيام ? قال «فلطهم ستين مسكيناً» ولما أخبره ان به من الصيام قال وهل اصبت ما المن الصيام إذا عجز عن الصيام المرض و ان كان مرجو الزوال لدخوله في قوله تعالى (فن ان ينتقل الى الاطعام اذا عجز عن الصيام المرض و ان كان مرجو الزوال لدخوله في قوله تعالى (فن ان ينتقل الى الاطعام ستين مسكيناً) ولا نه لا يعلم ان له مهاية فأشبه الشبق، ولا يتجوزان ينتقل لاجل السفر

ووجه الاول أن الله تعالى خص بها لمساكين ، والمكتبون صنف آخر فلم بجز الدفع البهم كالفراة والمؤلفة ولان الكفارة قدرت بقوت م اكل مسكين وصرفت إلى من بجتاج البها اللاقتيات ، والمكاتب لا يأخذ الذلك فلا يكوز في مفى المسكين ، ويفارق لزكا فان الاغنيا يأخذ بن منها و هم الفراه والعاملون عليه اوالمؤاهة والغارمون ، ولانه غنى بكسبه او بسيده فأشبه العامل ، ولاخلاف بينهم في انه لا يجوز دفعها إلى عبد لان نفقته واجبة على سيده وليس هو من أصناف الزكاة ، ولا إلى امولد لانها أمة نفنتها على سيدها وكسبها أه ، ولا إلى من تلزمه نفقته وقدد كرناذ النها في لزكاة ، وفي دفعها الى لزوج وجهان بنا ، على دفع الزكاة اليه

ولا يجوز دفعها الى كافر و بهذا قال الشافعي وخرج أبو الخطاب و - بافي إعطائهم بنا على الرواية في إعتاقهم وهو قول ابي ثور و أصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فطعام عشرة مساكين او أطق فيد خلون في الاطلاق و اننا أنه كافر فلم بجز لدفع اليه كساكين أهل الحرب وقد سلمه أصحاب الرأي والآية مخصوصة بأهل الحرب فقيس عليهم سائر الكمار عوجوز صرفها الى الصغير والكير إن كاز عمن يأكل الطعام واذا أراد بصرفه إلى الصغير قانه يدفعه إلى وابه يتبض له قان الصغير لا يصح منه القبض عاما من لا يأكل الطعام فالما الطعام فقلاء كلام الحرب قابه يدفعه الى وابه يتبض له قان الصغير لا يصح منه القبض عاما من لا يأكل الطعام فقلاء كلام الحرب قابه يدفعه الى وابه يتبض له قان الصغير لا يصح منه القبض عاما من لا يأكل الطعام فقلاء كلام الحرب قابه من لزكان فأشبه الكبير عواذا ثاننا يجوز الدفع إلى المكت باز السيد الدفع من كفارته إلى مكانبه لانه لانه اليه من ذكانه

(نصل) وبح ز دفع الكمارة إلى من ظاءره المقر فان بان غنيافها تجزئه ? فيه وجهان بنا. على الروايتين في لزكة، وإن ان كافراً او عبداً لم بجزئه وجها واحداً

لان السفر لا يعجز معن الصيام ولعنها ية ينتهي اليهاوهو من أفعاله الاحتيارية والواجب إطعام ستين مسكينا لا يجزئه أقل من ذلك وقال أبو منيفة لو أطعم مسكيناً واحد أفي ستين و ما اجز أدو سنذ كر ذلك ان شاء الله تعالى (فصل) يشترط في المساكين الائة شروط الاسلام والحرية وان يكون قد أكل الطعام، والمساكين هم الذين تدفع اليهم الزكاة لحاج مهم المذكور ون في أو اب الزكاة ويدخل في ذلك الفقراء لانهم وان كانوا في الزكاة صنفين فهم في غيرها صنف واحدا لكونهم بأخذون لحاجهم إلى ما يكفهم أوما تم به كفايهم (أحدها) اسلامهم فلا يجوز دفعها إلى الذمي لدخوله في اسم المساكين فيدخل في عموم الآية ولانه مسكين من أهل دار الاسلام فاجز أالدفع اليه من الكفارة كالمسلم وروي نحوه عن الشعبي و خرجه أبو الحطاب وجها في المذهب بناء على جو از اعتاقه في الكفارة وقال الثوري يعطيهم إذا لم يجد غيرهم

ولما نهم دَمَار الم بحر أعطوم كماكين أهل الحرب والآبة مخصوصة بهذا فنتبس عليه .

(اشاني) أن بكر أوا أحر ارا والانجوز دفعها الى عبد ولا مكاتب ولا أم ولد ولا خلاف في أنه لا يجرز دو ها الى عبد لاز الفقة واجبة على سيده ، ولا الى أم ولد لذلك وبهذا قال مالك والشافعي واختار الشريف أوجعفر جراز دفعها الى مكاتبه وغياء وقال أبو الخطاب يتخرج دفعها اليه بناء على جواز اعناقه لانه بأخذ من الزكاة حاجته فاشبه المسكين

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن ابتدأ صوم الظهار من أول شعبان أفطر يوم الفطر و بني وكذلك ان ابتدأ من أول ذي الحجة أفطر يوم النحر وأيام التشريق و بني على ما مني من صيامه)

وجملة ذقك أنه إذا تخلل صوم الظهار زمان لا بصح صومه عن الكفارة مثل أن يبتدي الصوم من أول شعبان فيتخله رمضار و وم الفطر أريبتدي من ذي الحجة فيتخله يو النحر و آيام التشريق عان النتاب لا ينقطع مهذا ويعني على ما مضى من صيامه ع وقال الشافعي منقطم النتاج رياز مه الاستتناف لأنه أفطر في أثناه الشهرين عما كان عكنه التحرز منسه مأشه اذا أفطر بغير ذلك أو صام عن نذرأو كفارة تخرى ما الشهرين عما كان عكنه التحرز منسه مأشه اذا أفطر بغير ذلك أو صام عن نذرأو كفارة تخرى ما النائمة من مناه عن مناه المناهدة التحرير مناه المناهدة الم

ولناأ الزمن منه الشرع عن صومه في الكفارة الم بقطه التنابع كالحيض والنماس عنا قار والحيض والنفاى غير ممكل التحرز منه قلنا قديمكن التحرز من الفاس بأن لا تبقدي الصوم على الماموم مفارقة أعامه الهير عفر الحج زال إلد المحاسمة في أثما الأصلاف مع عمه بلزه م الماموم مفارقة أعامه الهير عفر الحج زال إلد المحاسمة في أثما المحالف المحاسمة المحاسمة في أثما التشريق وواية أخرى أنه الصومها عن الكفاره المحاسمة المح

ولذان الله تعالى عده صنفا في لزكة غير صنف الما كبير ولاهم في عنى الماكر لان حاحته من غير جنس حابته، فيدل على أنه ليس بسكر والكداة إنما هي المساكين بدايل الاية ولان المسكين بدفع اليه التيم كفايته م لمكانب الما يأخذ المكائر وقته ما أماكفايته المبا حاسبة كسبه وماله فان لمبكل له كسب ولامال عجزه سيده ورجع اليه فاستغني انف قه عليه م ويفر ق الزكاة فالمالصرف الى الغنى والكفارة مخلافها

(اشات) أن يكونوا أكاوا الطام فان كار طفلا لم يأكل العلمام لم يدفع اليه في ظاءر كلام الحرق وهو قول الفاضي وهو قول مائك اله قال بجرز لدنع الى الفطح وهذا إحدى الروايتين عن احمد والثانية يجرز دفعها الى الصغير الذي لم يطم و بقبض الوليه وهذا الذي ذكره أبر الحطاب المذهب و عو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي قال أو الحطاب رهو قول أكثر المقها الانه حر مسلم محتاج فأشبه الكبير ولان أكاه للكفارة المس بشرطوهذا يصرف الكفارة الى ما يحتاج اليهما شم به كفايته فأشبه الكبير ولان أكاه للكفارة المس عشرة مساكين وهذا يقنفي أكام له قاذا لم يعتبر حقيقة أكام مجب ولن قوله تعالى (فاطعام عشرة مساكين) وهذا يقنفي أكام له قاذا لم يعتبر حقيقة أكام مجب اعتبار امكانه ومظنته ولا تتحق مظنته فيمن لا يأكل ولانه لوكان المقصود دفع حاجته لجاز دفع النيمة

وصح صوم بقية الشهر وصوم ذي القعدة وبحتسب له بذي القعدة ناقصا كان أو تاماً لانه بدأه من أوله وأما شوال فان كان تاما صام بوما من ذي الحجة مكان بوم الفطر وأجزأه ، وان كان ناقصا صام من ذي الحجة بومين لانه لم يبدأه من أوله ، وان بدأ بالصيام من أول أبام التشريق وقلنا بصح صومها عن الفرض فأنه بحتسب له بالمحرم ويكل صوم ذي الحجة بأم ثلاثين برما من صفر ، وان قلنا لا يصح صومها عن الفرض صام مكانها من صفر

فصل) وبحور أن ببتدي، صوم الشهرين من أول شهر ومن اثبائه لانط في هدنا خلافا لان الشهر المم لما بين الحلالين وللاثران بوما فأبهما صام فقد أدى الواجب وفان بدأ من أول شهر فصام شهرين بالاه م اجزأه ذلك تامين كانا او ناقصت اجماعا وجذا قال الثوري وأهل العراق وماقك في أهل الحجاز والشافي وابه ثبر وأبه عبيد وغيرهم لان المتقالي قال (فصام شهرين متنا مين) وهذان ولم يتمين الاطواق وهذا بفسد ماد كروه فاذا اجتمعت هذه الاوصاف في واعد جاز الدام اليه كبيراً كان أو صفى المحجر، الما أغر محجر عليه يقبض لنفسه أو يقبض له وكم اله والحدم، عنه كالصفي والمجر، الما أغر محجر عليه يقبض لنفسه أو يقبض له وكم اله والحدم، عنه كالصفي والمجر، في بشبض له ولهه .

﴿ مَسَانَ ﴾ ﴿ وَلَا يَجِهِ وَ وَفَهِمُ الْى الْكَافَرِ ﴾ وقد ذكر ناه ، ولا إلى من تلزمه مؤنته وقد ذكر نا ذلك في الزكاة وفر دنها أن لز. ج وحهان بنا. على دفع الزكاة اليه

﴿ مَمَانَكُ ﴾ `وحد زدنم الدُفارة الى من ظاهره العقر فان بازغنيا فهل يجر نَهَا فيه وحهان) بنا. على الروا تبين ﴿ الرَّاءُ وان بان كافرا أوعبدا لم يجزئه وحها واحدا

(مسئلة) (وان رددها على مسكين و احدستين به مالم يجزئه الأن لا يجد غيره فيجزئه في ظاهر المذهب وعنه لا يجزئه وعنه يحزئه وان وجدغيره)

وجالة ذلك أن الواجب في كمارة الظار اطهام ستين مسكينا للآية لا يجزئه أقل من ذلك ومهذا قال الشانعي وقال أبه حنبفة بجرئه أن بطعم مسكينا واحدا في ستين يوما ، وروي ذلك عن أحمد حكاه القاضي أبو الحسين لأن هذا المسكين لم يستوف الا قوت يومه من هذه الكفارة فجاز أن يعطي منها كاليوم الاول، وعن احمد رواية ثالثة ان وجدهم لم يجزئه لأنه أدكمنه امتنال الامر بصورته ومعناه وان لم يجد غيره أجزأه لتهذر المساكين

ووجه الاولى قول الله تمالى فاطءام ستين مسكينا) وهذا لم يطعم الا واحدا فلم بمثل الام لانه لم يطعم ستين مسكينا فلم يجرئه كما لودفعها اليه في يوم واحد ولانه لو جاز الدفع اليه في أيام لحاز الدفع اليه في بوم واحد كالزكاة وصدئة الفطر ع يحقق هذا أن الله تعالى أم هدد المساكين لا بعدد الايام وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين ، والمعنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه الكفارة وفي اليوم الذاني قد استوفى حقه وأخذ عنها قوت يوم فلم يجز أن يدفع اليه في اليوم الثاني كالوأومي انسان بشيء لستين مسكينا

شهران متنابعان ، واز بدأ من اثنا شهر فصام متين يوما اجزأه بغير خلاف أيضا. قال ابن المنذر أجمع على هذا من تحفظ عنه من أهل العلم عقامًا ان صامشهراً بالهلال وشهراً بالهدد فصام خمسة عشر يوما من المحرم رصفر جميعه وخمسة عشر بومامن ربيع فانه بجز تهسوا. كان صفر تاما او ناقصا لان لاصل اعتبار الشبور بالأهلة لكن تركناه في الشهر الذي بدأ من وسطه لتهذره فغي الشهر الذي أمكن اعتباره يجب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه أن يقال لانجزئه الاشهران بالعدد لاننا

﴿ مِ مَالَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ دَفَمَ الْيُ مُسكِّمِنِ وَأَحَدُ فِي بُومٍ مِنْ كَفَارَتِهِ نِ أَجِزًا ۗ ﴾

وهذا مذهب الشافمي وهو اختيار الخرقي لانه دفع القدر الواجب الى الهدد الواجب فأجزأ كما لو دفع اليه المدين في يومين رفيه رواية أخرى أنه لا يجزئه وهو قول أبي حنيفة لأنه استوفى قوت يوم من كفارة فلم بجز الدفع اليه ثانيا كما لو دفعها اليه من كفارة واحدة عفعلي هذه الرواية بجزئه عن احدى الكفار تبن وهل له الرجوع في الاخرى أينظر فان كان أعلمه أمها عن كمار تبن فله الرجوء والا فلا و يتخرج أر لا يرجم بثي. على ماذ رنا في الزكاة ، رالرواية الاولى أقيس وأصح فان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذاك في يوم أجزاً. ولانه لو كان الدافع ثنبن أحزاً عنها فَمُذَلِكُ أَذَا كَانَ الدَّالَمُ وَأَحْدًا وَلُو دَفَعَ سَتَيْنَ مَدًا لَى ثَلَاثَيْنَ مَسَكِينًا مِن كَفَارَةً وَأَحْدَةً أَجِرُ أَه من ذهت ثلاثون ويطعم ثلاثين آخر بن فاز دنم الستين من كفارتين خرج هن الروايتين في المسئلة قبالها وهي اذاأطهم مسكينا وأحدا مدين من كفارتين في وم واحد .

المسائد او لخرج المالكة رة واليجزي، في الفطرة وهو البر والشعير والمر و لزبيب سوا. كن قوت بلده ُولم بكن ﴾ و ا عد هاوقاأ ، قاضي : لا يجزي ، اخراج سوا ، كان قوت لله أو ل يكر لان الحبر ورد اخرج هذ الاجماف لي ما من في الاحاديث تر نا راه الإنه الجنس المخرج في الفطرة فلم يجز غيره كما لو لم يكن قرت بلده

﴿ مُشْهَ ﴾ ﴿ قَانَ عَلَى قُوتَ الله غير ذلك كالمرة و للدهن والارز لم يجزاخراجه عَلَ قُولًا مَّاضِي وال أبر الخطاب عنه في أنه يجزئه الاخراج من جمع الحبوب التي هي قوت بلده لان بم تعالى قال (ن أوسط ما تطعمون أهليكم وعذا بما يطعمه أهله فرجب أن يجرئه بفا مراتص وعذا مذهب الشافعي فان أخرج عن قوت بلده أجود منه فقد زاد خيرًا

﴿مسئلة ﴾ اواخراج الحب أنضل عند أبي عبدالله)

لانه مخرج به من الخلاف وهي حالة كه له لا ه يدخر فيها ويتهيأ لمافعه كاما علاف غيره غان أخوج دقينًا جاز اكن بزيد على المد تدرأ بيلم المد حيا أو مخرجه الوزن لان الحب بروع فيكون في مكيال الحب أكثر مما يكور في مكيال الدقيق قال الاثرم قبل لابي عبد الله فبعملي البر والدقيق قال أما الله ي جاء فالبر و اكن أن أعطاهم الدقيق الوزن جاز وقال الشافعي لا جزي. لانه ليس محال الكال لاجل مايفوت به من وجوه الانتفاع فأشبه الهريسة لما ضمعنا الى الخسة عشر من المحرم خمسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر الثاني من أثناء شهر أيضا وهذا قول الزهري

(فصل) فان نوى صرم شهر ومضان عن السكفارة الم مجزئه عن ومضان ولا عن الكفارة و القطع النتابع حاضراً كان او مسافراً لانه تخال صوم السكفارة فطر غير مشروع عوقال مجاهد رطاوس بجزئه عنها وقال ابو حنيفة ان كان حاضراً احزأه عن ومضان دون الكفارة لان تعيين النياغير مشرط ارمضا وان كان في سفر أجزأه عن الكفارة دون ومضان هوال صاحباه بجزى عن ومضان دون الكفارة مفراً وحضرا وانا أن ومضان متعين الصوم، محرم صومه عن غيره المجزئه عن غيره كيومي العيدين والا يجزى، عن ومضان لان النبي عليات والما الاعمال بالنيات وانما لامرى مانوى عرهفا مانوى ومضان فلا يجزئه ولا فرق بن الحضر والسفر علان الزمان متعين وانما جاز فطره في اسفر وخصة فاذا مكلف فلا يجزئه ولا فرق بن الحضر والسفر علان الزمان متعين وانما جاز فطره في اسفر وخصة فاذا مكلف وصام وجع الى الاصل فان سافر في ومضان التخلل الصوم المكفارة وأعطر لم يعقط التنابع لانذ ومن

لا يستحق صرمه عن الكفارة فلم ينقطم التنابع بفطره كاليل (مسئلة) قال (واذاكان المظاهر عبداً لم يكمر الإبالصيام واذاصام فلا يجز ثه الاشررال متتابعان) قد ذكرنا ان ظهار العبد صحيح و كمارته بالصيام لان الله تعانى على الفن لم يجد فصيام شهرين

و لذا قول افته تمالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهابيكم والدقيق من أوسط ما طعمه أهامه ولان الدقيق أجزاء الحنطة وقد كفاهم وقته وطحنه وهيأه رقربه من الاغل وفارق الهريسة فأنها تفد عن قرب ولا يمكن لا تفاع بها في غير الاكل في تلك الحال مخلاف مسئلتنا

(مديمانة) اوفي الحين روايتان)

(احداهما) مجزى، اختارها لحرقي و نص عليه أحمد في روايه الأثرم فاله فال فات أرثي مبد الله ول أخذ ثلاثة عشر رطلا وثلثا دقيقا وعو كفارة المين فيزه الديكري وقدم الحيز على عشرة مساكين أعبزته ذلك أعبب الي والدي حيا، فيه الحديث أن بطهمه مد به وهذا ان فعل فارجو أن جزئه قات أغا قال الله إلى والدي حيا، فيه الحديث أن بطهمه وأو العمل المد قد أرجو أن بجزئه وقد أغا قال الله إلى الله إلى الله إلى الله إلى المنازة الله المنازة الله المنازة المنازة الله المنازة المنازة

متنابعين ; والعبد لايستطيع الاعتاق فهو كالحر المعسر وأسوأ بنه حالا وظاهر كلام الحرقيانه لايجزئه غير الصيام سواء أدن لهسيده في التكفير بالمنق أو لم ياذن وحكي هذا عن الحسن وأبي حنيمة والشافعي وعن احمد رواية اخرى إن أذن له سيده في النكفير بالل جاز وهو مذهب الارزاعي وأبي ثور لانه باذن سيده يصير قادراً على النكفير بالمال فجاز له ذلك كالحر وعلى هذه الروايةبجوزلهالتكفيم بالاطعام عند العجز عن الصيام وهل له العتق اعلى روايتين (إحداهما) لايجوز وحكي هذا عن مالك وقال ارجو أن بجزئه الاطعام وأنكر ذلك ابن القاسم صاحبه وقال لا بجزئه الاالصيام وذلك لاز المتني يقتضي الولاء والولاية والارث وليس ذاك المبد

(والرواية الثانيـة) له الهنق و مو قول الاوزاعي واختارها ابو بكر لان من صح تكفيره بالاطعام صح بالعنق ولا يتنع صحة العتق مع انتفاء الارث كا لو اء ق من بخالفه في دينمه ولان المقصود بالمنق اسقاط المدية عن العبد وتمليكه ننع نفسه وخلوصه من ضرر الرق وما يحصل من توابع ذاك أيس هو انقصود الاينع بن صحته با يحصل منه انقصود لامتناع بعض تواجه

ووج الأولى أن اله بد مال لا يماك المال فيقع الكفيرة بالمان بمال غيره فلم بجر له ١٠ لو اعتق عبد غيره عن كفارته ، وعلى كنا الروايتين لا يلزمه التكفير بالمل وان أدن له سيده فيه لان فرضه الصيام فلم يازمه غيره كانو أذن موسم لحر معسر في النكفير من مانه وأن كان عاجزاً عن الصيامة ذن

في بعض البلدان ولأز السويق بحرى و الفطرة فكذلات مهنا

﴿ منله ﴾ (ولا يحزي ٠٠ن الرأنل ص ١٠ وله من غيره تلمن مدين)

وجهلة ذلك أن قدر الاطمام في الكفارات مد من در لكل مسكين أو نصف صاع أمر او شعير ريمن قال مد بر زيد بن أابت و ابن عباس وابي عمر حكاه عنهم الامام أحد ورواه عنهم الاثرم وعن عطاء وسلمان من موسى و قال سلمان بر بسار أدر كت نناس إذا أعطو افي كمارة ليمين أ. على أمد ا من حنطة بالمد لاصغر مد الدي صلى الله عليه رسلم وقال أبو هرية يناعد مد من أي الا نواع از ، وبه قال عط والاوزاعي والشانعي لما روى أبو داود باسناده عن أوس بن أخيءبادة بن الصامت أز الندي صلى الله عليه وسلم عطاء يهني المظ هر خبر أ عشر صاعا من شهر اطمام ستبه سكيا ، ودوى الأثرم باستاده عن أي هريرة في حديث الماح أن عني صلى أن عليه و لم أني بعرق فيه خمسة عشر صاعا فقال «خذه وتصدق به» وإذا ثبت هذا في المجامع بالحبر ثبت في الخاهر قياساً علم له ولانه اطعام راجب فلم يختنف باختلاف أنواع الخرج كا فطرة . وقال مالك لـكل مسكين مدان من جميع الأنواع.ويمن قال مدان من قمح مجاهد وعكرمة والشعبي والنخعي لأنها كفارة تشنمل على صيام واطمام فكان ا كل مسكين نصف صاع كفدية الاذي، وقال أو ي وأصحاب الرأي من القمح مدان ومن التمر والشعير صاع لـكل مسكين لقول النبي عُيِّنَيْنِيُّ في حديث سلمة بن صخر ﴿ أَطْهُمْ وَسَفًّا من تُمر » رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرها وروى الخلال بإسناده عن بوسف بن عبد الله بن سلام (١) لعله عرقاً عن خويلة ففال لي رسول الله عَيْنَايَّةٌ « فليطعم ستين مسكيناً وصقاً (١) من تمر » وفي رواية أبي داود

له سيده في التكفير بما شا. من الفتق والاطعام فان له التكفير بالاطعام لان من لا يلزمه الاعتاق مع قدرته على الصيام لايلزمهم عجزه عنه كالحر المعسر ،ولان عليه ضرراً في النزام المنة الكبيرة في قبول الرقبة ولايازم مثل ذلك في الطمام لقلة المنة فيه ، وهذا فيما إذا أذن له سيده في التكفير قبل العود فان عاد وجبت الكفارة في ذمته ثم أذن له سيده فيالتكفير أنبني ممذلك على أصل آخر وهو أن التكفير هل هو معتبر بحالة الوجوب أو بأغلظ الاحوالـ ﴿ وَسَنْدَكُو ذَلْكُ انْشَاءَ اللهُ تَمَالَى ، وعلى كل حال فاذا صام لا يجزئه ألا شهران متناجان لدخرله في عموم قوله تسالي (فصيام شه. بن متناجبين) ولانه صوم في كغارة فاستوى فيه الحر والعبد ككفارة اليمبن ، وبهذا قال الحسن والشعبي والنخبي والزهري والشافعي وإسحاق بلاذلم لهم مخالفا إلاماروي عن عطاء الالوصام شهراً أجزأه وقاله النخيي ثمر جمعنه إلى قول الجماعة (فصل) والاعتمار في الكفارة بحالة الوجوب فيأظهر الروايتين وهوظاهر كارم الحزقي لانه قال إذا حنث وهوعبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لا يجزئه غيره وكذلك قال الاترم سمعت أباعيدالله يسئل عن عبد حلف على بمين فحنث فيها وهوعبد فلم يكفر حتى منق أيكفر كفارة حر أوكف أرة عبد ? قال يكفر كفارة عبد لاناأنا يكفر مارجب ليه بوم حنث الايوم حلف ؛ قات انحاف وهو عبد وحنث وهو حرقل يوم عنت واحتج فقال إفترى وهو عبا. أي ثم أنتي فانا بجا جلد العبد وهو أحد تقوال الثاني . نعلي هذه الرواية يمتبر يساره راعساره حال وجوبها عليه فان كان موسراً حال الوجوب المنقر وجوب الرقبة لميه فلم ي قط بأعساره بعد ذاك هوان كان مسر اً فنرض الصوم فاذا أيسر بعد ذاك لم يلزمه الانتقال الى الرقبة

والمرق سنون صاعاً ، وروى أبن ماجه بإسناده عن أبن عباس قال : كفر رسول الله عَلَيْكُ بِصاعِمن مر وأمر الناس « فمن لم يجد فنصف صاع من بر » وروى الاثرم باسناده عن عمر رضي الله عنه قال : أطعم عني صاعا من عمرأو شعيرأو نصف صاع من مرولانه اطعام للمساكين فيكان صاعامن التمروالشعير أو نصف صاع من بر كصدقة الفطر

ولنا ما روى الامام أحمد ثنا اسهاعيل ثنا أيوب عن أبي يزيد المدني قال : جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وستى شعير فقال النبي عَلَيْكَ للمظاهر ﴿ أَطْمُ هَذَا فَانَ مَدَى شَعِيرِ مَكَانِ مَدَ بِ ﴾ وهذا نص ولانه قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هربرة ولم نعرف لهم في الصحابة مخالفاً فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من العمر والشعير ما روى عطاء بن يسار أن النبي عَنْمُ اللَّهُ قال لخويلة امرأة أوس ابن الصامت « اذهبي الى فلان الانصاري فان عنده شطر وسق من عمر أخبرني أنه بريد أن يتصدق به فلتأخذ به فليتصدق به على ستين مسكينا » وفي حديث أوس بن الصامت أن النبي عَلَيْكُ قال «أني سأعين بعرق من تمر ـ قلت يا رسول الله فاني سأعينه بعرق آخر ـ قال أحسنت اذهبي فأطعمي (المغني والشرح الكبير) (الجزء الثامن) (YA)

(والرواية الثانية) الاعتبار بأغلظ الاحوال من حين الوجوب الى حين التكفير فمنى وجد رقبة فيما بين الوجوب الى حين التكفير فمنى وجد رقبة فيما بين الوجوب الى حين التكفير لم يجزئه الا الاعتباق وهذا قول ثان قشافهي لانه حق بجب في المذمة بوجود مال فاعتبر فيه به أغلظ الحالين كالمج عول قول ثالث ان لاعتبار بحالة الادا، وهو قول أي حنيفة وماقت لانه حق الابدل من غير جنسة فكال الاعتبار فيه بحالة لادا. كالوضوء

وانا أن الكفارة تجب على رجه الطهرة فكان الاعتبار فيها بحالة الوجوب كالحدد أو نقول من وجب عليه الصيام في الكفارة لم بلرمه غيره كالعبد إذا أعتق ويفارق الوضو، فالدلو تيم ثم وجد الماء بطل تيدمه وههنا لو صام ثم قدر على الرقبة لم بطل صومه رليس الاحتبار في الوضو، بحالة لاداء فأن أداء فمه وليس الاعتبار به وأنما لاعتبار بأدا، الصلاة وهي غير الوضوء ، وأما الحج فهرعبادة العمر وهيمه وقت لها فني قدر عليه في جزء من وقنه وجب بخلاف مسئلتنا ثم يبطل ما ذكروه بالعبد إذا أعنق فامه لا بازمه لا يتمال الى المنق مع ماذ روه ، فان قبل العبد لم يكن ممن تجب عليه الرقبة ولا تجزئه فلما لم تحجر ثه الزاة لم نازمه بنغير الحال مخلاف مد ثلنا قانا هذا لا أنواله

اذا ثبت هذا فانه اذا أيسر فأحب أن بنتفل الى الاستق جازاته في ظاهر كلام الحرقي فاله قال ومن دخل فيالصوم ثم قدر على الهدي لم يكن عليه الحروج الا أن يشاء . وهذا يدل على اله اذا شاء فله الانتقال اليه و بحزئه الا أن يكون الحائث عبدا فليس له الا الصوم وان عنق ، وهو قول الشافعي على القول الذي توافقنا فيه وذلك لان العنق هو الاصل فوجب أن يجرئه كمائر الاصول ، فأما ان استمر به العجز حتى شرع في الصيام لم يازمه الانتقال الى العنق بغير خلاف في المذهب وهو مذهب

بها عنه ستين مسكيناً وارجمي الى ابن عمك » وردى أبو داود باسناده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خمسة عشر صاعا فالعرقان ثلاثون صاعا لمسكين نصف صاع ولانها كفارة تشتمل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع من التمر والشعير كفدية الاذى ، وأما رواية أبي داود أن العرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها وفي الحديث ما يدل على الضعف لان ذلك في سياق قوله « اني سأعينه بعرق _ فقالت امرأ تهاني سأعينه بعرق آخر قال على الضعفي بها عنه ستين مسكيناً » فلو كان العرق ستين صاعا لكانت الكفارة مائة وعشرين صاعا ولا قائل به ، وأما حديث المجامع الذي أعطاه خمسة عثمر صاعا فقال تصدق به فبحتمل أنه اقتصر على البه إذا لم يجد سواه ولذلك لما أخبره بحاجته اليه أمره بأكله وفي الحديث المتفق عليه قريب من عشرين صاعا وليس ذلك مذهبالاحد فيدل على أنه اقتصر على البعض الذي لم يجد سواه وحديث أوس أخي عبادة مرسل برويه عنه عطاء ولم يدركه على أنه حجة لما لان النبي ويتناشق أعطاه عرقا وأمانه امرأته بعرق آخر فصارا جميعاً ثلاثين صاعا كا فسر أبو سلمة بن عبد الرحمن وسائر وأعانه الإحزاء ، وقد عضد هذان ابن

يها الانتقال اليه كالمتمتع بجد الهدي بعد الشروع في صيام السبعة

(فصل) أذا قلمنا الاعتبار بمحالة الوحوب فوقته في الظهار زمن العود لاوقت المظاهرة لان الكفارة لا الكفارة لا تجب حتى يمود وقته في الممين زمن الحنث لاوقت الممين وفي النتل زمن الزهوق لازمن الحرج وتقديم الكفارة قبل الوجوب عجيل لها قبل وجومها لوجود وربها كته حبل لزكاة قبل الحول وبعد وجود النصاب

(فصل) فاذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالعنق أو الاطعام لانه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها ولا يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها ولا يحرز بالصيام لانه عبادة محضة والكفر ليس من أهلها ولانه لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها على المحزات عنه وان لم يكن كذلك فلا صبيل له الى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المدلم ويتعين تكفيره بالاطعام الأن قبول لمدلم اعتق عبدك عن كارتي وعلى ثمنه فيصح في احدى الروايتين ، وان أسلم الندي وعلى ثمنه فيصح في احدى الروايتين ، وان أسلم الندي وعلى الندي وعلى ما مفى لانه في معناه ،

عباس راوي بعضها ومذهبه أن المدمن البر يجزىء وكذلك أبو هريرة وسائر ما ذكرنا من الاخبار مع الاجماع الذي نقله سليمان بن يسار

﴿ مُسَالَةً ﴾ (ولا يجزى من الخبز أقل من رطلين بالمراقي الا أن يعلم أنه مد)

وَجَلة ذلك أنه اذا أعطى المسكين وطلي خز بالمراقي أجزأه ذكره الحرقي وذلك بالرطل الدمشقي الذي هو سيائة درهم خمس أواقي وسبح أوقية لأن ذلك لا يكون أقل من مد وقال الفاضي المد يجيء منه وطلان لان الغالب أن وطلين من الخييز لا يكون أقل من مد فأما ان علم أنه مد مجيث بأخيذ مداً من حنطة فيطحنه ونخزه أو وطلا وثلناً من دقيق الحنطة فيصنعه خبراً فيجزئه وهذا في البرقاما ان كان من الشهر فلا يجزيه الاضف ما قدرنا أو يخبز نصف صاع شميركا قلنا في البرو يخرجه فيجزئه في مسئلة في البرو يحرجه فيجزئه لا يجزى،

اخراج القيمة في الكفارة)

نقابها الميموني والاثرم وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر وهو الظاهر من قول عمر بن الخطاب وابن عباس وأجازه الاوزاعي وأصحاب الرأي لان المقصود دفع حاجة المسكين وهو يحصل بذلك

القول انه لايجزئه ، وقال القاضي المذهب ان ذؤك موقوف فان أسلم تبينا انه أجزأه و ان مات أو قتل تبينا انهلم يصح منه كسائر تصرفاته

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن وطيء قبل أن يأتي بالكفارة كان عاصيًا وعليه الكمارة المدكورة)

تد ذكرنا أن المظاهر مجرم عليه وطء زوجته قبل التكفير لفول الله تعالى في المتق والصيام (من قبل أن يتماسا)، قان وطيء عصى ربه لمخالفة أمره وتستقر الكفارة في ذمته فلا تسقط بعسد ذلك بموت ولا طلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق بحله حتى يكفر ، هذا قبل أكثر أميل العلم روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس و جابر بن زيد وم رق المعجلي وأبي مجاز والمنخص وعبدالله بن أذينة ومالك والثوري و لاوزاي والشافعي واسحاق وأب ثور، وروى الحلال عن الصلت بن دينار قل : سألت عشرة من شقهاء عن المظاهر مجامع قبل أن يكفر ، قالوا : أيس عليه إلا كفارة واصدة الحسن وابن سي بن وبكر الزني ومو ق المجلي وعط، وطاوس ومجاهد وحكر، في وقادة وقال وكبع وأطن الماشر نافعاً ، وحكى عن عمر و بن الماص ان عليه مفارة و ووي ذلك عن قبيصة رسعيد بن جمر و لزهري وتقادة لان الوط، بركفارة وانظهار موجب المخرى وقادة بوقل أبو حنيمة لا تأبت الكفارة في ذمة وإنا هي شهر لم المزياحة بعد الوط، كا كانت قبل وحكى عن بعض الماس أن المكفارة تسقط لانه قات ونتها المكونها وجبت قبل المسيس

ولناحد بث سلمة بر صخر حين ظاهر نم وطي. قبل التكفير، فأمره النبي بَيِّ اللَّهِ بكفارة واحدة ولانه

وخرج بعض أصحابنا من كلام أحمد رواية أخرى أنه يجزئه وهو ما روى الأرم أن رجلا سأل أحمد قال أعطيت في كفارة غمس دوانيق فقال لو استشرتني قبل أن تعطي لم اشر عليك واكن أعط ما بتي من الاثمان على ١٠ قات لك وسكت عن الذي أعطى وهذا ليس برواية وانها سكت عن الذي أعطى لانه مختلف فيه فلم ير التضييق عليه فيه والمذهب الاول لظاهر قو له سبحانه (فاطعام ستين مسكيناً) ومن أخرج القيمة لم يطعم وقد ذكرناه في الزكاة

﴿مُسْئَلَةً﴾ (وان غدى المساكين او عشاهم لم يجزئه وعنه بجزئه)

ظاهر الذهم في كيفية إطعام أشاكين أن الراجب أن يملك كل انساز من المساكبر المدر الواجب أو أقل الواجب من السكفارة الموغة مى المساكبين أو عشاهم لم كرئه صواء كل ذلك بقدر الواجب أو أقل الواجب من السكفارة الموغدى كل واحد غدا. لم يجرثه إلا أن يعالكه إياه وهذا مذهب الشاخي ، وعن أحمد رواية أخرى أنه بجرئه إذا أطعمهم القدر الواجب لهم رهو قرل النخعي وأبي حنيفة وأطعم أنس في فدية الصيام قال احمد اطعم شيئا كثيرا وضع الجفان ، وذكر حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى (قاطعام سنين مسكينا) وهذا قد أطعمهم فينبغي أن مجزئه ولانه أطعم أنس وذلك لقول الله تعالى (قاطعام سنين مسكينا) وهذا قد أطعمهم فينبغي أن مجزئه ولانه أطعم

وجد الظهار والعود فيدخل في عموم توله (ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأماقو لهم فات رقتها فيبطل عما ذكرناه وبالصلاة وسائر العبادات يجب قضاؤها بعد فوات عنقها

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أمي لم تكن مظاهرة ولرمتها كفارة الظهار لانها قد أنت بالمنكر من القول والزور)

وجملة ذاك أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر أي أو قالت ان تزوجت فالأنا فهو على أظهر أبي فالحدة ، وعذا قول أكثر أهل العلم أظهر أبي فلبسو ذاك بظهار ، فال القاضي لا تكرن عظهرة رواية واحدة ، وعذا قول أكثر أهل العلم منهم مائك وانشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هو ظهار وروي ذلك عن الحسن والنخعي إلا أن النخمي قال إذا قالت ذلك بعد ما نزوج البس بشي ولعلهم مجتجرن بانها أحد الزوجين ظاهر من الآخر فكن مظاهراً كالرجل

ولما قوا الله تعالى (والفرن ظاهروز من نسائهم فخصهم بذلك ولانه قول بوجب تحريما في الزوجة يملك الزوج وفعه فاختص به الرحل كالمتلاق بلان الحل في المرأة حق لمرجل فلم الكالمرأة زالته كسائر حقوقه ذا ثبت عذا فاختلف عن أحمد في الكفارة فشل عنه جماعة عليها كفارة ظهار لمما روى الاثرم باسناده عن ابراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت ان تزوجت مصعب بن لزبير فهو على كظو أبي فسألت أهل المدينة فراوا أن عابها المكفارة وروى على بن مسهر عن الشيباني قال كنت جالسا في فسألت أمن أنت نقل أمامولى لعائشة في المسجد أما وعبدافة بن مففل المزني فجاء رجل حتى جلس البنا فسألته من أنت فقل أمامولى لعائشة بنت طلحة النبي أعتقتني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوج ته

المساكبن فأجزأه كالو ملكم ووجه الاولى أن النقول عن الصحابة اعطاؤهم ففي قول زيد وابن عباس يابن عمر وابي هر برة مدلكل فقير ، وقال النبي عليالية لكعب في فدية الاذى « أطعم ثلاثة آصع من ثمر بين سنة مساكبين » ولا ، مال وجب للمفراء شرعا فرجب تعليكهم إياء كاز كاة فأن قالنا مجزى الشغرط أن يغليهم ستين مدا فصاعدا ليكون قد أطعمهم قدر الواجب ، وان قانا لا يجزى أن يغديهم فقدم اليهم ستين مدا وقال هذا بينكم بالسوية فقبلوه أجزاً لانه ملكهم التصرف فيه والامتناع قبل انقسمة وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال أبو عبد الله بن حامد بجزئه وان لم يقل بالسوية لان قوله خذوها عن كفارتي يقتضي التسوية لان ذلك حكمها وقال القاضي ان علم أنه وصل بالسوية كن واحد قدر حقه أجزاً وان لم يعلم لم يجزئه لان الاصل شغل ذمته ما الم يعلم وصول الحق الى مستحقه ، ووجه الاول أنه دفع الحق الى مستحقه مشاعا فقبلوه فبرى ، منه كديون غرمائه

(فصل) ولا يجب التنابع في الاطعام نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقيل له يكون عليه كفارة يمين فيطعم اليوم واحداً والاخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكمل عشرة فلم ير بذلك بأساً وذلك لان

تُم رغبت فيه فاستفنت أصحاب رسول الله عِلَيْكِيْرُ وهم يومئذ كثير فأمروها أن تعنق رقبة وتزوجه فأعتقتني وتزوجته وروى سعيد هذىن الخبربن مختصرين ولانها زوج أنى بالنكر مزالقول والزور فلزمه كَفارة الظهار كالآخر ولان الواجب كمارة بين فاستوى فيها الزوجان كالمين بالله تعالى (والرءاية الثانية) ليس عليها كعارة وهو قول مالك والشانسي والمحاق وأبي ثور لانه قرل منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كمارة كالسب والتمذف ولانه قول ليس بظهار فلم يوجب كفارة الظهار كما أر الاقوال أو تحريم مما لا يصح منه الفاهار فأشبه الغاهار من أمنه (والرواية الثالثة) عليها كفارة اليمين ، قال أحد قد ذهب عطاء مذهبا حسا جهه : بزلة من حرم على نفسه شيئا مثل الطعام وما أشبهه وهذا أنيس على مذهب أحد و شبه باصرله لأنه ابس بظهار ومجرد القول من المنكر ولزور لا يوجب كمارة الظهار بدايل سائر الكذب والطار قبل العود والظهار من أنة وأم لد، ولانه تحريم لا يُمت انتجرع في الحل الم بوجب كفارة الظهار التجرع سائر الحالال ولانه ظهار من غير أمرأته فأشبه الظهار من امته وما روعي عن عائشة بأت طلحة في عنق الرقبة فيجوز أن يكون اعتاقبا ندَّفيراً لمينها فان عتق الرقبة احد خصال كفارة اليمين ويتعبن حمله على هذا لكون الموجود منها ليس ظهار وكلام احمد في روالة الاثرم لا يقتضي وجرب كفارة الظهار انما قال الاحرط ان تكفر وكذا حكاه ابن النذر ولا شك في أن الاحوط التكفير إغلظ الكفارات ليخرج من الحلاف وأكن ليس ذلك بواجب عليه لانه ليس بمنصوص عليه ولا عوافي معتى المنصوص وإنا هو تحريم الحلال من غير ظهار فأشبه ما لو حرم امته او طمامه وهذا قول عطا. والله اعلم

(فصل) واذا نلذا بوجوب الكفرة للربا فلا تجب عليها حتى يطأها وهي مطاوعة فانطقها أو مات احدها تبل وطنه. أو كراهها على الوطء فلا كفرة عليها لانها عين فلا تجب كفارتها قبل الحنش فيها كسائر الايمان ولا بجب تقديمها قرل المسيس ككفارات سائر الايمان ومجوز تنديمها لذلك وعليها تمكين زوجها من وطنها قبل التكفير لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وانها هو تحريم

الله تعالى لم يشترط النتابع فيه ولو وطىء في أثناء الاطعام لم يلزمه اعادة مامضى منه وبهقال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك يستأف لانه وطى- في أثناء الكفارة فوجب الاستثناف كالصيام

و لنسا أنه وط، في أثناء ما لا يشترط فيه النتابع فلم بوجب الاستشاف كوط، غير المظاهر، نها أوكما لو وطي، في كفارة اليمين وبهذا فارق الصيام

⁽فصل) ولا يجزىء الاخراج الا بنية وكذلك الاعتاق والصيام لقول النبي وَلَيْكُمْ «انما الاعمال بالنيات » ولان المتق يقع متبرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم ينصرف الى هذه الكفارة الا بنيته وصفها ان ينوي العتق أو الاطعام أو الصيام عن الكفارة فان زاد الواجبة فهو تأكيد والا أجزأت نهة الكفارة وان نوى وجوبها ولم ينو الكفارة لم تجزئه لان الوجوب يتنوع عن كفارة ونذر

9110

للحلال الا يُبت تحريماً ﴾ لو حرم طعامة ، وحكي أن ظاهر كلام أبي بكر أنها لا تمكنه قبل التكافير الحاقا بالرجل وليس ذفك بجيد لان الرجل الظهار منه صحيح ولا يصح ظهار المو أة ولان الحل حق الرجل فملك رفعه والحل حق عليها فلا تعلك أزالته والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا ظاهر من زوجته مراراً فلم يكفر فكمارة واحدة)

هذا ظاهر المذهب مواء كان في مجلس أو محالس بنوي بذلك الأكيد أو الامنتذاف أير اطاق التله عن احمد جاءة واختاره أب بكر وابن حامد والقاضي وررى ذقك عن علي رضي الله عنه ، وبه قال عطاء وجابر بن زيد وطارس والشعبي والزهري ومالك واسحاق رابر عبيد وأبو ثرر وهو قول الشافعي القديم ونقل عن أحمد فيمن حلب أيماما كثيرة فان أراد ما كيد اليمين فكفارة واحدة فنهومه أنه أن نوى الامتئذف فكفارنان وبه قال الثوري واشمانهي في الجديد وقال اصحاب الرأي أن كان في مجاس واحد فكفارة واحدة وأن كال في مجالس فكفارات رود ذفك عن علي عرو ابن ديناروقنادة لانه قول يوجب تحريم الزوجة فاذا أوى الامتناف تعلى كل مرة حكم حالما كالفاذي ولدا أنه قول لم يؤثر تحريا في الزوجة فلم تجب به كفارة أديا كليم في الم يقال ولا بخفي أنه لم يؤثر شحريا في الزوجة فلم تجب به كفارة أديا كليم في تعالى ولا بخفي أنه لم يؤثر شحريا في الزوجة فلم تجب به كفارة أديا كليم في تعالى وحهذا ينتقض مأذ تروه واحدة كالدين الله تعالى وحهذا ينتقض مأذ تروه في المناف تعالى المناف تعالى وحهذا ينتقض مأذ تروه في المناف تعالى المناف تعالى وحهذا ينتقض مأذ تروه في المناف تعالى المناف تعالى و المناف تعالى المناف تعالى المناف المناف تعالى المناف المناف المناف المناف المناف تعالى المناف المناف تعالى المناف الم

واحدة كاليمين بالله تعالى، وأما الطلاق هما راد على للات لا يبت للحريالا جماع ومهاما ينشف ولا وأما الثالثة فانها تأبيت تحريما زائماً يرهو النحري قبل زوج راصابة بمنالاف الطهار الثاني، فأنه الأيابت به تحريم فنظيره مازاد على الطلقة الثالثة لايثبت له حكم مكنة للمث الطهار الثاني، فأما أن كتوعر الأول مم ظاهر لزمته الثاني كفارة بلا خلاف الاز الطهار الثاني مثل الأول فانه مرم الزوجة المحلة الموجب الكفارة كالأول مجلاف ماقبل النكفير

(فصل) والبية شرط في صحة لكفارة لقرل الني عَلَيْنَةٍ ، أَمَا الأعمال بانتيات ، ولأن المثق

فوجب تمييزه وموضوع المية مع التكفير أو قبله بيسير وعذا الذي نص عليه الشافعي وقال به بعض أصحابه وقال به عضم أصحابه وقال به عن الكفارة في كل ليلة لقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل »

(مسئلة) (فان كانت عليه كفارة واحدة فنوى عن كفارتي أجزأه لان انية تعينت لها وإن

كان عليه كفارات من جنس وأحد لم يجب تعيين سببها)

وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعل فيه مخالفاً. فعلى هذا أو كان مظاهراً من أربع نسائه فأعنق عبداً عن ظهار، أجزأه عن احداهن وحات له احداهن غير معينة لانه واجب من جنس واحد فأجزأته نية مطلقة كما لوكان عليه صوم يومين من رمضان، وقياس المذهب أنه يقرع

يقع متهرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم ينصرف الى هذه الكفارة الا بنية رصفتها أن ينوي المتق أو الصيام أو الاطعام عن الكفارة عن زاد الواجبة كان تأكيداً وبلا أجزأت نبته الكفارة عوان نوى وجوبها ولم ينو الكفارة لم يجزئه لان الوحوب يتنبع عن كفارة وندر فرجب تمييز، وموضع النية مع التكفير أو قبله بيسير وهدا الذي نص عليه الشافي عوقال به بعض أصحابه عوقال بهضهم لا يجزي، حتى يستصحب النية وان كانت الكفارة صياما اشترط نية الصهام عن الكفارة في كل لبلة القوله عليه السلام « لاصيام أن لم ثبت الصيام من الخيل هوإن اجتمعت عليه كفارات من منس واحد لم يجب تعيين سببها ومهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب ارأي ولا نعلم فيه مخالات من منس واحد لم يجب أربع نما فأعنى عبداً عن ظهاره اجزأه من إحداهي وحالت أك واحدة غير معينة لأنه واجب من أبيس واحد فاحزأته نية مطلقة الله كان عليه صوم يه بين من وعضان وقياس المذهب أز بقرع مينين منه فتخرج بالفرعة الحالة منهن وهذا قول أبي ثور عوقال الشافي له أز يصرفها الى يتهرش أن من محام شهر بن منابعين عن اخرى عمرضة عليه وإن كار الظهار من ثلاث نسوة فأعنى عبداً عن احداهي عمر من عاطم سبين م كيزاعن أخرى أحراه وسل له الجميع من غير قرسة ولا تعين وبهذا فل انتافي وأصحاب الرأي وقال أبه ثور يرعم عين الماقييين في تقملها القرعة فالصيام لماء الاطمام عرالها الة لان في تفع لما القرعة فالصيام لماء الاطمام عرالها الة لان في تفع لما القرعة فالصيام لماء الاطمام عرالها اله لان واحدة من هذه الحصال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذاك اذا اجتمعت

ولـا أن انتكافير قد عصـل عن الثلاث وزالت حر ة الظهار فلم يحنج لمى قرعة أنا لو أعنق ثلاثة أعبد عن ظهارهن دفية و احدة ، فأ ما ان كانت الكفارة من أ مناس كظهار وقتل وجماع في ومضان

بيد بهن فتخرج المحللة منهن بالقرعة، وهذا قول أبي أور وقال الشافهي له أن يصرفها الى أينهن شاء فتحل ، وهذا يفضي الى أنه يتخير بين كون هذه المرأة محللة له أو محرمة عليه وان كان الظهار من الاث نسوة فأعتق عبداً عن احداهن ثم صام شهرين عن أخرى ثم مرض فأطعم ستين مسكيناً عن أخرى اجزأه وله الجليم من غر قرعة ولا تعيين ، وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال أبو أور يقرع بينهن هن نقع لها القرعة فالعتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فن تقع لها القرعة فالعتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فن تقع لها القرعة فالصيام لها والاطمام عن الثالثة لان كل واحدة من هذه الخصال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت

ولنا أن التكفير قد حصل عن الئلاث وزالت حرمة الظهار فلم يحتج الى قرعة كما لو أعتق ثلاثة عن ظهارهن دفعة واحدة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت من اجناس كظهار وقتل وجماع في رمضان ويمين فقال أبو الخطاب لا تفتقرالى تعيين السبب . وبهذا قال الشافعي لأنهاعبادة زاجبة فلم تفتقر صحة أدامًا الى تعيين سببها كالوكان من جنس واحد)

وعين فقال ابو الخطاب لايفتقر الى تعيين السبب وهذا مذهب الشافي لانها عبادة واجبة فلم تفتقر صحة ادائها إلى تعيين سببها كما لو كانت من جنس واحد ، وقال الفاضي بحتمل أن يشترط تعيين سببها ولا تجزي، نية مطلقة ، وحكاه أصحاب الشانبي عن احمد وهو مذهب أبي حنيفة لامهما عبادتان من جنسين فوجب تعيين النية لهما كما لو وجب عليه صوم من قضا، ونذر، فعلى هذا لو كانت عليه كفارة واحدة لا يعلم سببها فكفر كمارة واحدة أجزأه على الوجه الاول قاله ابو بكر ، وعلى الوجه الأثني يذبغي واحدة لا يلزمه التكفير بعدد أصباب الكفارات كل واحدة عن سبب كن نسي صلاة من يوم لا يعلم عنها فأنه يلزمه خمس صلوات ، ولو علم أن عليه صوم يوم لا يعلم أمن قضا، هو أو نذر لزمه صوم يومين قان كان عليه صوم ثلاثة أيام لا يدري أهي من كفارة عبن او قضا، او نذر لزمه صوم تسعة أيام كل ثلاثة عن واحدة من الجهات الثلاث

(فصل) واذا كانت على رجل كفارتان فأعتق عنها عبدين لم بخل من أربعة أحوال (أحدها) أن يقول أعتقت هذا عن هذه الكفارة وهذا عن هذه فيجزئه أجاعا

وقال القاضي مجتمل أن يشترط تعيين سببها ولا يجزى، بنية مطلقة و حكا، بمض أصحاب انشافعي عن أحدوه ومذهب أبي حنيفة لا نهاء بادنان من جنسين فوجب تعيين النية لها كانو وجب عليه صوم من قضاء و نذر فعلى هذا لو كانت عليه كفارة واحدة لا يعلم سببها أجز أنه كفارة واحدة على الوجه الاول قاله أبو بكر وعلى الوجه الثانى ينبغي ان يلزمه كفارات بعدد الاسباب كل واحد عن سبب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فانه بلزمه خمس صلوات، ولو علم ان عليه يوما لا يعلم هل هو من قضاء او من نذر نرمه صوم بومين فان كان عليه صيام ثلاثة أيام لا يدري اهي من كفارة او نذر او قضاء نزمه صوم تسعة أيام كل ثلاثة عن واحدة من الجهات الثلاث

(فصل) اذا كان على رجل كفارتان فاعتق عنها عبدين لم يخل من اربعة أحوال(احدها)ان يقول اعتقت هذا عن هذه الكفارة وهذا عن هذه فيجزئه اجماعا

(الثاني) ان يقول اعتقت هذا عن احدى الكفارتين وهذا عن الاخرى من غير تعيين فان كانا من جنس واحد ككفارة وكفارة قتل خرج من جنس واحد ككفارة وكفارة قتل خرج على وجهين في اشتراط تعيين السبب فان قلنا بشترط لم يجرئه واحد منها وان قلنا لا يشترط اجزأه عنها (الثالث)ان يقول اعتقتها عن الكفارتين فان كانتا من جنس اجزأ عنها و يقع كل واحد عن كمفارة لان أعرف الشعرع والاستعال اعتاق الرقبة عن الكفارة فاذا اطاق ذلك وجب حمله عليه وان

وكفارة تقل خرج على الوجهين في اشتراط تعبين السبب ان ناماً يشترط لم يحزئه وا مد منها ، وان قلنا لايشترط أجزأه عنهما

(الله الله) أن يقرل أعنقتهما عن الكفارتين فان كاننا من جنس واحد أجزأ عنهما ويقع كل واحد عن كفارة ولان عرف الشرع والاستمال اعتاق الرقبة عن الكفارة قافئ طافر فائك وجب حمله علميه وإن كاننا من جنسين خرج على الوجهين

(الرابع) أن يعتق كل واحد عنهما جميعاً فيكون معتقاً عن كل واحدة ن الكفارتين أهف العبدين فينبني ذلك على أصل آخر وهو اذا أعتق نصف رقيتين عن كفارة هل يجزئه أولا ? فعلى قول الخرقي بجزئه لان الاشقاص بمنزلة الاشخاص فيما لاينع منه العيب اليسير بدليل الزكاة فان من المك نصف عانين شاة كان بمنزلة من الك أربعين ولا تلزم الاضحية فانه ينع منه العيب اليسير

وقال أبو بكر وان حامد لا بجزئه وهو قول مائك وأبي حنيفة لأن ماأس بصرفه الى شخص في الكفارة لم بجز تفريقه على اثنين كالمد في الاطمام ولأصحاب الشافعي كهذرن الوجهين ولهم وجه ثالث وهو أنه ان كان بقيما حرا أجزأ وإلا فلا لانه متى كان باقيها حرا حصل تكيل الاحكام والنصرف وخرجه القاضي وجها لما أيضا لا أن المعترض عليه أن يقول ان تكيل الاحكام ماحصل بعنق هذا وأما حصل بالضامه الى عتق النصف الآخر الم بجزئه فاذ قلما لا يجزيء عنق النصفين لم يجزيء في

كانتا من جنسين خرج على الوجهين (الرابم) ان يعتق كل واحده منها عنها جميعا فيكون معتقا عن كل واحدة من الكفارتين نصف العبدين فينبني على أصل آخر وهو اذا اعتق نصف رقبتين عن كفارة هل عجزئه اولا ? فعلى قول الحرقي يجزئه لان الاشقاص بمزلة الاشتخاص فيا لا يمنع منه العبب المسير بدليل الزكاة فان من ملك نصف محانين شاة كان كمن ملك أربين ولا تازم الاضحية فانه يمنع منها العيب اليسير. وقال أبو بكر وابن حاد لا يجزئه وهو قول مالك وأبي حنيفة لان مأمر بصر فعالى شخص اليسير. وقال أبو بكر وابن حاد لا يجزئه وهو قول مالك وأبي حنيفة لان مأمر بصر فعالى شخص في الدفارة لم يجز نفريقه على اثنين كلد في الا عام ولاححاب الشافعي كهذبن الوجهين، ولهم وجه فاك وهو وانه ان كان باقيها حرا اجزأ والافلالا نهمتي كان بقيل الاحكام والنصر فوهم وحبه وخرجه الفاضي وجهاليا أيضا الاان المعترض عليه ان يقول ان تكفيل الاحكام ماحصل بعتق هذا وانماحصل بانضهامه الى حق النصف الآخر فلم يجزئه فاذا قلنا لا يجزي وعتق النصفين لم يجز في هذه المسئلة عن شيء فلم المنه ناوان كانتا من جنسين والصحيح أنه يجزى وجها واحد الان عتق النصفين عنها كعتق عبدين عنها فقد قال لعبده فقد قل المنادة على سببه فلو قال لعبده فقد فلم) ولا يجوز تقديم كفارة الذهار قبله لان الحكم لا يجوز تقديمه على سببه فلو قال لعبده في والمائة عن ظها ان تظاهر لانه قدم الدكفارة على سببه فلو قال لعبده الشعة حو الساعة ان تظاهرت عتق ولم يجزئه عن ظها ان تظاهر لانه قدم الدكفارة على سببه فلو قال لعبده المن وحرفة لله يعجز كما لو قدم كفارة الفتل على الجرثه عن ظها ان تظاهر لانه قدم الدكفارة على سببه المختص

هذه المسئلة عن شيء من الكفارتين ، وأن قانا بجزى وكانت الكفارتان من جنس أجزأ العنق عنها وأن كانتا من جند أنه يجزى وجها واحدا لاز عنق النصفين عنها كمنق عبدين عنها

(فصل) ولا يجوز تقديم كفارة الظهار قبل لان الحكم لا يجرز تقديمه على سببه فلو قال لعبده أنت حر الساءة عن ظهاري ان تظهرت عنى ولم يجزئه عن ظهاره ان تظاهر لانه قدم الكفارة على سببها المحتص فلم يجز كا لو قدم كفارة الهين عليها أو كفارة الفنل على الحرح ، ولو قال لامر أته إن دخلت الدار فأنت على كظهر أي لم يجز "تكدير قبل دخول الدار لانه تقديم الكمارة قبل الظهار فان أعنى عبدا عن ظهاره ثم دخلت الدار عتى الهبد وصار مظاهر ولم يجزئه لان الظهار معلى على شرط فلا يوجد قبل وجود شرطه ، وإن قال لهبده إن نظ مرت فأنت حر عن ظهاري ثم قال لامرأ المأنت على كظهر أمي عنى العبد لوجود الشرط وهل يجزئه عن الظهارة فيه وجهان

(أحدهما) بجزئه لانه عنى بد الغام ار وقد نوى اعتاقه عن الكفارة

(والثاني لايجر أن لان عنقه مستحق بسبب آخر وهو الشرط، ولان النية لم توجد عند العثق والنية عند التاليق لانجرى. لانه نقديم لها على سببها، وإن قال لعبده إن آخ هرت فأنت حرعن ظهاري فالحم فيه كذلك لانه تعليق العقه على المظاهرة

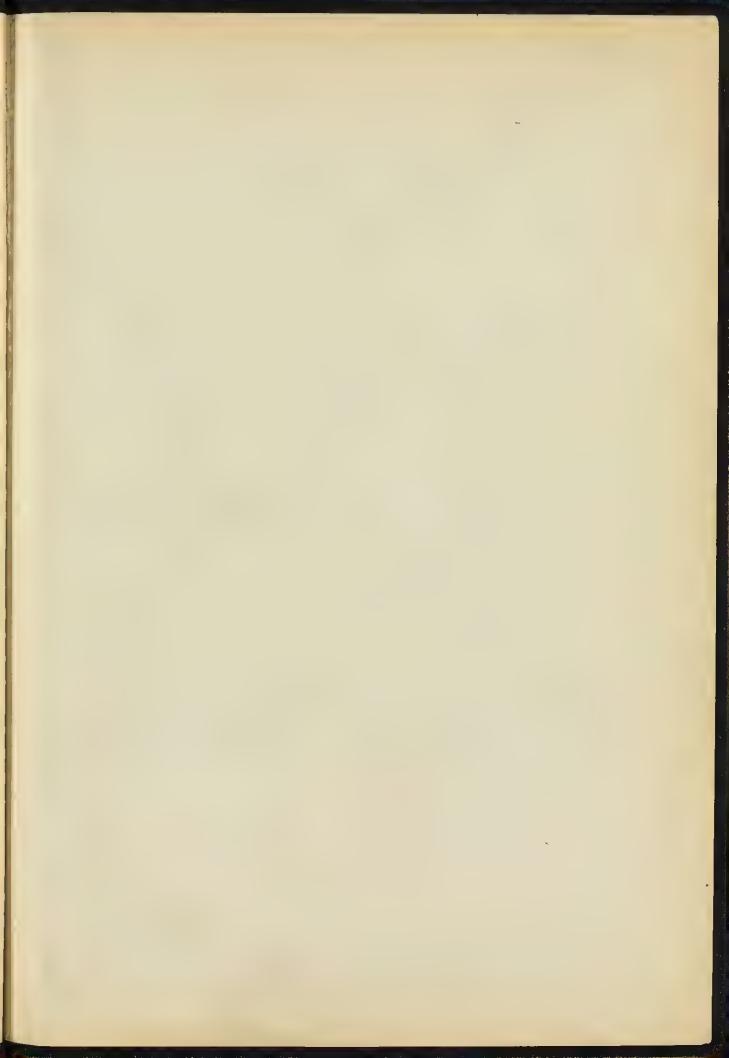
ام يجز التكفير قبل دخول الدار لانه تقديم للكفارة قبل الظهار فان اعتق عبداً عن ظهاره ثم دخات الدار عتق العبد وصار فاهراً وام يجزئه لان الظهار معاق على شرط ولوقال لعبده ان تظاهرت فانت حر عن ظهارى ثم قال لامرأته انت على كظهر امي عتق العبد لوجود الشرط وهل بجزئه عن الكفارة فيه وجهان

(احدهما) يجنه لانه عتق بمد الظها وقد نوى اعناقه عن الكفارة (والثاني) لا يجزئه لان عنقه مستحق بسبب آخر وهوالشرط ولان النية لم توجد عند عتق المبد والنية عند التعليق لا تجزى لانه تقديم لها على سببها والله سبحانه وتعالى اعلم

آخر الباب ويتلوه باب اللمان انشاء الله تعالى، تم تسويد كتابة ذلك الكتاب في اليوم السادس من العشر النانية من المائة الثالثة من الالف النائية من الشهر السابع من السنة السادسة من العشر الحامسة من المائة الثالثة من الالف النائي من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلاة والسلام بقام الفقير الى الله محمد بن عمد بن عمد بن عسى بن صقر بن مشعاب الله بن محمد بن عسى بن صقر بن مشعاب

ان تجديبا فسد الحللا جلمن لاعيب فيه وعلا

هي تم بحمد الله وعونه الجزء الثامن من كتابي المغني والشرح الكبير ﷺ ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الجزء الناسع وأوله (كتاب اللمان)



﴿ فهرس الجزء الثامن من تُتابي المُغني والشرح الكبير ﴾

å».	صفحة
تحباب تسمية الصداق في اشكاح ١٠٦ أحوال النالف في يد الزوج	
ن الصداق لايتقدر أقله ولا أكثره ٣٧ حكم مالو طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت	5 5
يتحباب عدم المغالاة في الصداق في الصداق	
وع فيما يجوز جعله صدافا ومالا يجوز ٣٨ انتصرف الغير اللازم لاينقل الملك	, i Y
الصداق الليم سورة من الفرآن أوشيء منه ٢٩ الاختلاف في الصداق بعد العقد	۽ ج
وع في جمل الصداق تعلم شيء من القرآن ٤٠ الاختلاف في الصداق	۱۱ قر
ين الصَّداق بحسب ما تفقُّوا عليه ورضوا به ٤١ حكم ما ذا ادعى مهر المثل وادعت أقل منه	۱۲ کو
يور عيب في العبد المجمول صداقا ٢٤ حكم انكار الصداق قبل الدخول وبعده	5 17
مُتراط صفة مقصودة في الصداق ٢٦ حكم مالو دفع اليها ألفائم اختلفا	1 15
مل الصداق، عبداً ثم ظهور محراً أو مستحقاً ٤٤ حكم مالو مات الزجان واحتلف الورثة	> /0
وج الرجل المرأة على أن بشتري لها عبداً بعينه اع ٤ حكم انكار الزوج تسمية الصداق	÷ 14
ختراط كون الصداق معلوما يصح بمثله البيم ٤ حكم مالو تروجها بغير صداق	1 14
روع في كون الصداق،معلوما ﴿ ٤٧ معنى التفويض وأفسامه ﴿	
روع في أبطال الصداق المجهول ٤٨ حكم مالو فرض لها بعد العقد م طلقها	. Y .
جوازكون الصداق معجلا و.وُحِلا ﴿ ٤٩ فروع في أحكام المتعة الواحِبة للمطلقة	
حكم جمل الصداق شيئًا محرمًا كالحُمْر والحُمْزير ٥١ أحكام المفوضة في المهر وبيان انها لامتعة فما	- 44
وجوب مهر المثل فيما اذا جعل الصداق شيئاً محرما ٥٢ كون المنعة أنما تعتبر بحال الزوج في الاعسار	, 44
وجوب مهر المثل في التسمية الفاسدة واليسار	, Y &
اذا تزوج المرأة على ألف لها وألف لا بيها ٤٥ مطالبة المفوضة بفرض المهرقبل الدخول	Y0
فهو حائز ٥٥ فرض الاجنبي مهر المثل للمفوضة	
و شرط الاب لنفسه جميع الصداق صح ٥٦ وجوب الهر للمفوضة بالعقد	
حكم مااذا شرط لنفسه جميع الصداق الخ ٥٧ السنة أن لا يدخل بها حتى يعطيها شيئا	. 77
حكم مااذا أصدقها عبداً صغيراً فكبرالخ ٥٨ حكم مالو مات أحد الزوجين قبل الاصابة	
الصداق يتنصف بالطلاق قبل الدخول وقبل الفرض	
حكم ما ذا خالع امرأته بعد الدخول الخ ٥٩ محديد مهر المثل	
حكم مااذا زاد الصداق بعد العقد الخ	
حكم ماذا كانت المين تالفة الخ ١٦ حكم مالو زوج السيد عبده امته	
حكم مالو أصدقها نخلا حائلا الم المجاع الصحابة على أنهمن أغلق بابا أو أدخى	
حَكُمُ مَالُو أَصَدَقُهَا خَشَبَا فَشَقَقَتُهُ ۚ سَرّاً فَقَدُ وَجِبِ الْمُهِرِ	
حكم الصداق حكم البيع ان كان مكيلا أو موزونا ٢٣ الافضاء الحلوة دخل بها أو لم يدخل	40

Ä-z-å-o]	>:ÀO
تمميم في الخاوة ٩٣ حكم نماء الصداق إذا طلقها قبل الدخول	48
فروع فيما يجب به نصف الصداق ٥٥ وط. الزوج الجارية المجمولة صداقاً	40
حكم الاستمناع بالمرأة ومباشرتها في وجوب ٨٦ ضمان أبي المرأة نفقها عثمر سنين	77
الصداق أو نصفه على على المرد المنكوحة نكاحاً وحيحا إلى	
اذهاب عذرة امرأته قبل الدخول يوجب عليه ٩٨ لا فرق بين كون الموطوءة أجنبية أو من	7.7
نصف الصداق ذوات محارمه	
فروع فيا يجب في أذهاب عذرة المرأة ٩٩ لايجب المهر بالوط. في الدمرولا في اللواط	4.4
كون الذي بيده عقدة النكاح هوالزوج ١٠٠ حكر ، الوطلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن	79
عفو أحد الزوحين الأَ خر عن بمضحقوقه أنها لاتمين	٧٠
عفو المرأة عن صداقها أو عن بعضه أو هبته ١٠١ حكم الصدَّاق إذا كان في الذمة	٧١
له قبل قبضه المرأة يسقط ١٠٢ كل فرقة قبل الدخول من قبل المرأة يسقط	
فروع في تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول بهامهرها	٧٢
حكم مالو أصدق امرأته عينا فوهبتها لهالخ ١٠٣ فروع في أحكام الفرقة قبلالدخول	74
حكم مالو أصدقها عبداً فوهبته نصفه تم طلقها الخ ١٠٤ كتاب الوليمة	٧٤
اذا أبرأت المفوضة من المهر صحقبلالدخول ١٠٥ استحباب الوليمة عند النَّزو بج	٧٥
وبعده	
فروع في الابرا. المراه المراع المراه المراع المراه المراه المراه المراع	77
اذا كان مثالها لا يوطأ فليس عليه دفع الفقتها ١٠٨ استحباب الدعاء والانصراف لن لم يجب أن يطعم	77
امكان الوطه في الصغيرة معتبر بحالمًا العلم الدعوة إلى وليمة فيها ممصية	٧٨
لو مرضت بعد تسليمها لم تسقط نفقتها العالم وجوب الانكار على ما يصنع في الولام	
للمراة أن عنع نفسها حتى تتسلمالصداق الحال ونحوها من المنكرات	٧٠
أحكام النزوج على صداقين سر وعلانية ١١٢ حرمة صنعة النصاوير ودخول منزل فيه صورة	٨١
يُزوج أربع نسوة في عقد ولححد بمهر واحداً ١١٣ حكم ستر الحيطان بستور غير مصورة	٨٣
نزوج أمرأتين بصداق واحد وإحداهم ١١٥ حكم الستور فيها القرآن والدف واتخاذ آليــة	人名
محرمة عليه الذهب والفضة	
أحكام الجميع بين النكاح والبيع العام البيع الحتان والاجابة اليها	
زوج ألمراة على طلاق أمرأة أخرى ﴿ ١١٨ حكم النثار والتقاطه فيالمرس	
فروع في تزوج المرأة على طلاق امرأة أخرى ١١٩ تقسيم الجوز والاوز ونحوهما على الحاضرين	٨٧
احكام الزيادة في الصداق بمدالعقد في الولائم	٨٨
مسائل في حكم عاء المهر إذا طاقت قبل الدخول ١٢٠ فصل في آداب الطمام	٨٩
نقص الصداق في يد الزوج قبل تسليمه ١٢١ فصل في استحباب التسمية قبل الاكل	9.7

١٥٠ لاقديم على الرجل في ملك يمينه ١٥١ حكرما لوقسم لاحديها ثم طلق الاخرى ١٥٢ مجوز للمرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها ١٥٣ فروع في قسم الرجل بين زوجاته ١٥٤ سفر المرأة بأذن زوجها وحكم نفقتها وكسونها ١٢٧ حكم مالوتزوج امرأة بوط مثالها فطلب تسليمها ٥٥١ حكم سفر الرجل وتحته أكثر من الواحدة ١٥٧ السفر للنقلةوأحكامه ١٢٩ لازوج منها من الخروج من منزله إلى مالهامنه بدا ١٥٨ حكم مالوكانت له امر أة فنزوج أخرى وأراد ١٥٩ تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة ١٦٠ كراهة زفاف امرأتين في لية واحدة . ١٦١ فروع في أحكام القسم بين الزوجات ١٦٢ ظهرر أمارات النشوز من المرأة وأحكامه ١٦٤ تأديب الرجل امرأته على ترك فرائض الله ١٣٦ استحباب التأبي في الجماع لندرك المرأة حاجبها ١٦٥ خوف المرأة نشوز زوجها وإعراضه عنها ١٣٧ ليس للرجل أن بجمع مين امرأتيه في مسكن ١٦٦ أحكام الشقاق بين الزوجين ووقوع العداوة بينهما ١٦٧ القول في الحكين المبعوثين للاصلاح بين الزوحين ١٩٩ شروط الحسكمان ١٤٠ حكم كعب بن سور في القسم أمر عمر بن الخطاب ١٧١ حكم مالوغاب الزوجان أوأ - دها بعد بعث الحكمين ١٤١ الوطء واجب على الرجل مالم يكنله عذر ١٧٢ حكم مالو شرط الحكان شرطا الله المنتقر الخام إلى حاكم ١٧٥ لاستحد له أن يأخذ أكثر مما أعطاه ۱۷۱ لو خالمته علی غیر ماذکرکره لها ١٧٧ الحال التي يصلح الحام فيها ١٧٨ حكم مالو عضل زوجته وضاربها ١٨٠ الحام نسخ في إحدىالروايتين ١٨١ انقسام ألفاظ الحلم الى صريح وكناية

صفحة ١٢٢ يستحب الاكل بالاصابع الثلاث ١٢٣ استحماب الحمد عند الفراغ من الاكل ١٧٤ لابأس بالجمع بين طعادين ١٢٥ حكم غسل البد في الماء الاكل ١٢٦ كتاب عشرة النساء والخلع ١١٨ ليس لازوج إحبار زوجته على النسل من ١٥٦ القرعة بين النساء عند السفر الحيض والنفاس ١٣٠ ايس على المرأة خدمة زوجهافي العجن والخبز السفر بهما ١٣١ لابحل وطء الزوجة في الدبر ۱۳۲ ان وطي. زوجته في دير ها فلا حد عليه ١٣٣ جواز العزل عن الامة بغير إذبها ١٣٤ حكم مالو عزل عن زوجته ثمأتت بولد ١٣٥ فصل في آداب الجاع واحد بغير رضاها ١٣٨ التسوية في القسم واحبة ١٢٩ فصل في القيم للمريضةوالرتفاءوالحائض إلخ ١٧٠ الحرية من شروط العدالة ١٤٢ ان ما فر عن امرأته لعذر سقط حقها من القسم ١٧٣ كتاب الخلع ١٤٣ توقيت الغيبة عن الزوجة ١٤٤ عماد القسم الليل ١٤٥ النهار يدخل في القسم تبعالليل ١٤٦ حكم الدخول على ضربها في زمنها ١٤٧ فروع في القسم بين الزوجات ١٤٨ يقسم لزوجته الامة ليلة والحرة ليلتين وان ٧٩. حكم مالو أثت بفاحشة فعضلها كانت كتابية ١٤٩ المسلمة والكتابية فيالقسم سواء

١٨٢ لابحصل الخلع بمجرد بذل المال

١٨٣ لا يقع بالمتدة من الخلم طلاق

١٨٤ لايثبت في الخلم رجمة

١٨٥ اشتراط الرجمة في الخلع

١٨٦ اشتراط جعل أمر المرأة بدها

١٨٧ صحة الحلم على المجهول

١٨٨ أقسام الحلم على المجهول وأحكامه

١٩١ الحلم على رضاع ولده سنتين

١٩٢ الحلم على كفالة ولد. عثمر سنين

١٩٣ كون العوض في الحلم كالعوض في الصداق والبيم ٢٢٥ صحة التوكيل في الحلم من كل و احدمن الزوجين

١٩٤ الحلم على غير عوض وحكمه والخلاف فيه

١٩٥ جمل الالف الواحدة عوضا في يبيع وخلع الحتلاف الزوجية في الخلع

١٩٦ جواز رد عوض الخلع بظهور عيب فيه

١٩٧ فروع في الحلم على عوض مميب

١٩٨ فروع في جملءوص الحلم أكثر أو أقل من

١٩٩ تخلف الصفة في عوض الخلع وتعليقه على صفة ٢٣١ الطلاق على خمسة أضرب

٢٠٠ تعليق الطلاق على شرطولزومه من جهة الزوج

٢٠١ حكم مالو قال لامرأنه أنت طالق ألف

۲۰۲ حکم مالو خالعها على عبد نخرج حراً

٢٠٣ حكم مالو ذالعها على محرم يعلمان نحر عه

٢٠٤ حكم مالو قالتله طلقني ثلاثا بألف الخ

٢٠٦ حكم مالو قالت طلقني ثلاثا ولم يبق من طلاقها ١٤١ فروع في أحكام الطلاق السني والبدعي إلا واحدة

٢٠٨ حكم مالو قالت طلقني بألف أوعلى أنالك الفاً ٢٤٥ دخول زمان السنة بالقطاع دم الحيض

٢١٣ مخالعة الامة زوجها بغير إذن سيدها على شي معلوم وبمضرا لابدعة

١٢٥ خالمة الامة المكاتبة والمحجور عليها لفلس ٢٤٨ تعليق الطلاق بصفة وجدت وهي حائض او سفه ونحوه

٢١٦ طلب الابطلاق ابنته علي البراءة من صدافها

٢١٧ حكم مالو قال لامر أتيه أنَّما طالقتان الح

٢١٨ يصح الحام مع الاجني بنير إذن المرأة

٢١٩ حكم ما إذا قالت طلفتي بألف على أن تطلق ضرتي ٣٢٠ ماخالع المبديه زوجته من شيء جاز وهو لسيده

٢٢١ ثوقف أحمد في طلاق الاب زوجة ابنه الصغير

٢٢٢ حكم مالو خالعت المرأَّة في مرض موبًّا

٢٢٣ حكم مالو خالعافي مرض الموت وأوصى لها

٢٢٤ حكم مالو خالعته عجرم وها كافران

٣٢٦ أحكام التوكيل في الخالع والتوكل فيه

٢٣٠ أحكام اختلاف الزوحين في الحلع

٣٣٧ تعليق الطلاق بصفة ثم إبانتها ثم وجو دالصفة في نكاح آخر

٢٣٤ كناب الطلاق

العلاق السني الطلاق السني

إ٧٣٧ حكم مالو طلق للبدعة

٢٣٨ فصل في استحماب المراجعة

٢٣٩ إن راجعها وجب إمساكها حتى تطهر

٢٤٠ حكم مالو طلقها ثلاثا في طهر لم يصها فيه

٣٤٣ تطليق الثلاث بكلمة واحدة

٢٠٧ حكم مالو قالت طلقني واحدة بألف الخ ٢٤٤ قول الرجل لام أنه أنت طالق للسنة وحكمه

٢٠٩ فروع في طاب المرأة من زوج باالطلاق على عوض ٢٤٦ قول الرجل لامرأته أنتطالق للبدعة وحكمه

٢١١ تطليق الرجل امرأته على عوض لم تبذله ٢٤٧ تطليق الرجل امرأته ثلاثاً بعضها للسنة

٧٤٩ حكم ما لو قال أنت طالق إذا قدم زيد

يقهم معناه

أنت طالق

الخبرة نفسها

آو اختاری نفسك

اليها إلا وأحدة

۲۸۳ حکم مالو وهب زوجته لاهلها

٢٨٩ وقوع طلقة وأحدة رجيبة باختيار المرأة

٢٩١ تطليق الخيرة نفسها ثلاثا وقول الزوج لم أجمل

٣٠٦ بمض الالفاظ التي يحصل بها الطلاق مع نيته

٧٧٩ كون صريح الطلاق يلزم ولايحتاج إلى نية ٣٠٧ التطليق باللسان مع الاستثناء بالقلب

صفحة ٢٨٠ قول الاعجمي لامرأته أنت طالق بدون أن • ٢٥ حكم مالوقال اصغيرة أنت طالق لابدعة ٢٥١ حكم مالو قال أنت طالق في كل قرء طلقه ۲۸۱ حکم مالوکان له امرأتان حفصة وعمرة ٢٥٢ حكم مالوقال أنت طالق أحسن الطلاق ٢٥٣ حكم ما لو قال أنت طالق أقبح الطلاق ٣٨٣ حكم ما لو أشار إلى عمرة فقال يا حقصه ٢٥٤ طلاق الزائل المقل بلا سكر لايقع ٢٥٥ روايات عن أي عبدالله في طلاق السكران إ٢٨٦ حكم الطلاق غير الصريح ٢٥٦ الحكم في عنق السكران ونذره كالحكم في ماكو قبل له أطلقت امرأتك ? ٢٥٧ لزوم الطلاق من الصي الذي يعقل الطلاق ٢٨٧ حكم مالو باع امر أنه لغيره (٢٨٨ لايقم الطلاق عجرد قوله لها أمرك بيدك ٢٥٨ جواز توكيل الصي في الطلاق وتوكله فيه ٢٥٩ الاكراه على الطلاق وأحكامه ٢٦٠ بيان ما محصل به الاكراه كالضرب والحنق ٢٩٠ من كنايات الطلاق قول الزوج أمرك بيدك ٢٦١ بيان الشروط التي يتحقق بها الاكرا. ٢٦٢ حكم من أكره على طلاق أمر أة فطلق غيرها ٢٦٣ الطلاق الصريح وغيره ٢٦٤ الالفاظ الصريحة في الطلاق ٧٦٥ حكم من سبق لسأنه بالطلاق وهو لا يريده أ٢٩٢ أحكام جيل الرجل أمر امرأته بيد غيرها ٢٦٦ ليست لفظة الاطلاق صريحة في الطلاق ٢٩٣ تعليق اختيار المرأة نفسها بالشروط ٢٦٧ حكم مالو قال لها في الغضب أنت حرة ٢٩٤ كون تخيير المرأة أنما هو على الفور ٢٦٨ حكم مالو أنَّ بالكناية في حال الغضب ٢٩٦ جمل الخيار للمرأة متى شاء أو في مدة معينة ۲۹۷ ليس لها ان تختار أكثر من واحدة ٢٦٩ فروع فيما يقع به الطلاق ٢٧٠ حكم مالوأني بالكناية في حال سؤال الطلاق ٢٩٨ حكم ما لوخيرها فاختارت زوجها ٢٧١ حكم مالو قال لها أنت خلية ٢٩٩ حكم ما لو قال أمرك بيدك قالت قلت ٣٠٠ حكم مالوكرر لفظة الخيار ۲۷۲ الينو نةالصغري والكبري ٣٠١ حكم مالو وكل أجنبياً في طلاق زوجته ٢٧٣ أحكام الالفاظ التي يقع ما الطلاق الثلاث ٤٧٤ أفسام الكناية والفاظها وأحكامها ٣٠٢ حكم مالو قال طاقي نفسك طلاق السنة ٧٧٧ حكم الالفاظ التي لا تشبه الطلاق ولا تدل ٣٠٣ حكم ما لو قال لزوجته أنت على حرام ٣٠٤ حكم ما لوقال أنت علي حرام ونوى اليمين على الفراق ٢٧٨ جعل الرجل أمر امرأته بيده وقوله أنا ٣٠٥ قول الرجل لامرأته انت على حرام

منك طالق

٣٠٨ أحكام ما يتصل بلفظ الطلاق من القرائن ٢٣٥ حكم ما إذا قال لامر أتيه كلما حلفت بطلاقكما فأنها طالقتان والاستثناء ٣١٠ فروع في اعتبارالنية في الطلاق وعدم اعتبارها ٣٣٦ حكم مالوكان له امر أنان حفصة وعمرة ٣١٢ بطلان استناء الاكثر من الاقلفي الطلاق ٣٣٧ فروع في تعليق الطلاق ٣١٣ حكم ما لو قال أنت طالق اثنين وواحدة ٣٣٩ أستمال الطلاق والعتاق استمال القسم ٢٤٠ تعليق طلاق امرأة على طلاق أخرى إلا واحدة ٣١٤ حكم ما لو قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقة ٣٤٤ تعليق الطلاق على صفات يجتمعن في شيءو أحد ا ٣٤٥ حكم ما لوقال أن دخل الدار رجل وطلقة وطلقة ٣٤٦ فروع في الطلاق المعلق ٣١٥ يصح الاستثناء من الاستثناء ٣١٦ حكم مالوقال لها أنت طالق في شهركذا ٢٤٧ حكم ما اوقال ان لم أطلقك فأنت طالق ٣١٧ متى جمل زمنا ظرفا للطلاق وقع في أول ٣٤٨ لايمنع من وط. زوجته قبل فعل ماحلف عليه ٢٤٩ إذا كان المعلق طلاقاً باثنا فمانت لم يربها ٣١٨ حكم ما لو أوقع الطلاق في زمن أوعلقه بصفة ٢٥٠ حكم ما لو حلف ليفعل شيئاً ولم يمين له وقتاً ٣١٩ حكم ما إذا قال أنتطالق في آخر أول الشهر ٣٥١ حكم مالو قال لعبد، إن لم أبعث اليوم فأمرتي ٣٢٠ حكم مالو قال إذا مضت سنة فأنت طالق الطالق ٣٢١ قول الرجل أنت طالق في كل سنة طلقة ٢٥٣ حكم مالو قال كليا لم أطلفك فأنت طالق ٣٥٣ بيان الحروف المستعملة للشرط وتعليق الطلاق ٣٢٢ تعليق الطلاق برؤيته هلالرمضان سها وأحسكامها ٣٢٣ تعليق الطلاق على شرطه مستقبل والمال الماليق الطلاق بشرطين ٣٢٤ تعليق الطلاق بقدوم غاثب ٣٢٥ قول الرجل أنت طالق اليوم وغداً أو نحوه ٣٦١ فصول في تعليق الطلاق ٣٦٢ حكم ما لو قال لاربع إن حضتن فأنتن طوالق ٣٢٦ فروع في قوله أنت طالق أمس ٣٢٧ قول الرجل أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ٣٦٣ حكم ما لو فال لهن كلما حاضت إحـــداكن فضراتها طوالق ٣٢٨ تعليق الطلاق بالطلاق ٣٦٤ حكم مالوقال لهاإذا حست حيضة فأنتطالق ٣٢٩ حكم مالو قال إن طلقتك فأنت طالق ٣٦٠ حكم مالوكان له أربع نسوة فقال أينكن لم ٣٣٠ حكم ما إذا قال لها كالطلتك فأنت طالق ٣٣١ حكم ما لوقال لها كلما طلقتك طلاقاً أملك فيه أَ أَطأَها فضر أثرها طوالق ٣٦٧ حكم مالو قال ان لم تكوني حاملاقانت طالق رجعتك فأنت طالق ٣٣٢ حكم مالو قال لزوجته إذاطلقتك فأنتطالق ٣٦٨ حكم ماإذا قال إذاكنت حاءلا بغلام فأنت ٣٣٣ حكم ما لو قال أنت طالق اليوم ثلاثاً قبل طالق ٣٦٩ فروع في تعليق الطلاق على ولادة المرأة وقوع طلاقي ٣٧٠ فروع في تعليق الطلاق ٢٣٤ الإختلاف في الحلف بالطلاق

٣٧٢ قول الرجل لامرأته ان كلمتك فأنت طالق ٤٠٨ وقوع الطلاق بالفظ الواحدة واحداً وان

٣٧٣ الحلف بالطلاق على عدم تكليم إنسان بعينه نوى ثلاثا

٣٧٥ تمليق الطلاق على بدئه المرأة بالكلام

٣٧٦ تعليق الطلاق على كلامه زيداً

٣٧٧ حكم مالو قال ان كلمتيني حتى يقدم زيد

٣٧٨ فروع في تعليق الطلاق بالمشيئة

٤٧٩ حكم ما او قيد المشديثة بوقت

٣٨٠ حكم مانو قال أنت طالق إلا ان تشائي

٣٨١ حكم ما لو قال أنت طالق لشيئة فلان

٣٨٢ حكم مالو قال أنتطالق انشاءالله تمالي

٣٨٣ حكم ما لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ان ٤١٧ بعض أحكام الطلاق بالحساب

٣٨٤ حكم ما او علق الطلاق على مستحيل

٣٨٥ فروع مختلفة في الحلف بالطلاق

٣٨٩ الحلف بلفظ عام وإردة شيء خاص

٢٩٠ حلف اليمين العامة لسبب خاص

٣٩١ تعايق الطلاق على الوطء

٣٩٢ تعليق الطلاق على مخالفة الأ.

٣٩٣ حكم مالوحلف ليرحلن من هذه الدار

٢٩٤ حكم مالوقال امرأني طالق ان كنت لاأملك ٢٨١ حكم مالوقال لزوجاته إحداكن طالق ولم إلا مائة

٣٩٥ حكم مالوقال لامرأته بإطالق

٣٩٣ حكم ما او قال أنت طالق اذا قدم فلان

٣٩٧ ان قدم مختارا حنث الحالف

٣٩٨ حكم مالو قال أن تركث هذا الصي مخرج فأنت طالق

٣٩٩ حكم مالوقال إن رأيت أباك فأنت طالق

٤٠٠ حكم مالوقالت أنت طالق ع مضي زمن

٤٠٤ تكرار الطلاق لغير المدخول بها

٩٠٤ حكم مالو قال أنت طالق طلاقا ونوى ثلاثا

١١٠ حكم مالو قال الطلاق يلزمني

٤١١ حكم مالو قال أنت طالق للسنة

٤١٢ ذكر الخلاف في وقوع الطلاق بالكناية

٣١٤ حكم مالوكتب الطلاق بشيء لاييين

١٤٤ حكم ما اذا كتب لزوجته أنت طالق الخ

٤١٥ لاشت الكتاب بالطلاق الا بشاهدين

٤١٦ باب الطلاق بالحساب

٢١٤ حكم إيقاع الطلاق على سن الرأة أو ظفرها

إ ٤٢٢ أحكام الشك في الطلاق

٢٣ الشك في عدد الطلاق

٤٢٤ الحلف بالطلاق على المجهول

٤٢٥ حكم مالو قال أحد الرجلين إن كان غرابا فامرأته طالق

٤٢٦ حكم ما او قال أحدها إن كان هذا غر ا إفسدي حر

٤٢٧ حكم ما لو قال إن كان غرابا فهذه طالق

ينو واحدة

٤٢٩ حكم مالو قال لنسائه إحداكن طالق غداً

٤٣٠ حكم مالو قال امرأبي طالق وأمتي حرة

٤٣١ إذا طلق واحدة من نسائه وأنسها أخرجت بالقرعة

٤٣٢ حكم من حلف بالطلاق أن لا يأكل عربة فوقعت في تمر

٤٣٣ أحكم الفرعة بين الزوجات المشكوك في طلاقهن

٤٠١ فروع في تكرار الطلاق المترتب في الوقوع ٤٣٦ اقراع ورثة الزوج بين نسائه المشكوك في طلاقهن

٤٣٧ فروع مختلفة في ميراث النساء الشكوك في طلاقهن

٧٠٠ لزوم الطلاق الثلاث الاثا ولو نوى واحدة ٤٣٨ طلاقواحدةمن نسائه لا بعينها أوبعينها ونسيها

ادعاء المرأة طلاق زوجها لها وانكاره ذلك ٢٧٥ فان تزوجها مملوك ووطنها أحلها المحلول المراته ثلاثا ثم جبعده الرجعة الرجعة الرجعة الرجعة المحلم الوطلق وحبه أقل من ثلاث فله عليها الرجعة حكم مالوطلق وحبه أقل من ثلاث فقضت العدة العدة الرجعية زوجة بلحةها طلاقه وظهاره عدم مالوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتين ٢٧٨ للعبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث المكاتب عبد ما في عليه درهم المراة المناشة المناشة المكاتب عبد ما في عليه درهم المناشقة المناشقة المناشة المناشقة المناسقة المناشقة المناسقة المن	24: 51: 51: 51: 51: 51: 51: 51: 51: 51: 51
ادعاء المرأة طلاق زوجها لها وانكاره ذلك ٢٧٥ فان تزوجها مملوك ووطنها أحلها المحلول المراته ثلاث أم جبعده الرجعة الرجعة الرجعة الرجعة الرجعة الرجعة الرجعة المحلق ووجه أقل من ثلاث فله عليها الرجعة حكم مالوطلق ووجته أقل من ثلاث فقضت العدة العدد الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره عمره الوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتين محم مالو انقطع حيض المرأة في المرقاشا لله المكاتب عبد ما في عليه درهم عتق المحكم مالو انقطع حيض المرأة في المرقاشا لله عدم مالو طلق العدد وجت الرجعية في عدمها المحكم ما الو تزوجت الرجعية في عدمها	143 13 143 143 143 143 143 143 143 143 1
ع تطليق الرجل امراته ثلاثا ثم جحده الرجعة ا	13 27 43 44 43 44 46 46 46 46 46 46 46 46 46 46 46 46
 حكم ما لوطلق الاثا فشهد أربعة انه وطئها الرجعة على الرجعة على المربعة أقل من ثلاث فقضت العدة المربعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره حكم ما لوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انذين المربع العبد بعد الواحدة ما للحر قبل النلاث المكاتب عبد ما قي عليه درهم المكاتب عبد ما أي عليه درهم حكم ما لو تزوجت الرجعية في عدما 	13 77 77 78 23
 حكم ما اوطلق زوجته أقل من ثلاث فقضت العدة (۲۷۷ الرجعية زوجة باحقها طلاقه وظهاره حكم ما لوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتين (۲۷۸ العبد بعد الواحدة ما ناحر قبل الثلاث المكاتب عبد ما قي عليه درهم المكاتب عبد ما أي عليه درهم حكم ما أو تزوجت الرجعية في عدما حكم ما أو تزوجت الرجعية في عدما 	<pre></pre>
 ٤ حكم ما لوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتين ٢٧٨ للعبد بعد الواحدة ما للحر قبل النلاث ٤ المكاتب عبد ما قبى عليه درهم ٤ حكم ما لو انقطع حيض المرأة فى المرة الثالثه ٤ حكم ما لو طلق العبد زوجته اثنتين ثم عتق ٢٨٠ حكم ما لو تزوجت الرجعية فى عدما 	{\mathred{m}} \$\xi\$
 الكاتب عبد ما في عليه درهم ١٤ حكم مالو انقطع حيض المراة في المرقالة الله ١٤ حكم ما لو تروجت الرحية في عدما 	٤٤ ٤٥
ع حكم ماله طلق العبد زوجته أثنتين ثم عتق ﴿٤٨٠ حكم ما لو نزوجت الرجعية في عدما	٤٥
ع كم مالم قال لزوحته أنت طالق اللائة ٨١٤ مانحصل به الرجعة واشتراط الاشهاد فيها	٤٦
	4 4
أنصاف طلقة المحال إلا بالقول والروايات	
٤٤ حكم ما لو فال أنت طالق ل، الدنيا فيه	ŧγ
٤٤ حكم ما او قال انت طالق أكثر الطلاق الحكم الألفاظ الصريحة في الرجمه وغير الصريحة فيها	
٤٤ قول الرجل أنت طالق من واحدة الى ثلاثة ٥٨٥ بطلان تعليق الرجعة على شرط	4
ه٤ قول الرجل أنت طالق طلقة في اثنتين ا ٤٨٦ دعوي الرجل الرجمة ودعوى المرأة المضاء) •
٤٥ باب النأويل في الحلف ومعناه ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ	1
ه٤ الاضراب ببل في الطلاق وأحكام التأويل (٨٩٪ أفسام في ادعاء انقضاء العدة	1
في الحلف المعالم المعا	,
ه٤ الآثباث والنفي في الطلاق (٩٩٢ حكم مالو اختلفا في الاصابة	٥
وع باب الشك في الطلاق ١٩٥٠ الخلوة كالاصابة في اثبات الرجمة للزوج	4
وه عَمْمُ مَا لُو قَالَ أَنْتُ طَالَقَ بِعَدْ مُونِي ﴿ ٤٩٤ اذَا قَالَتُ انْقَضْتُ عَدَّتِي ثُمُ قَالَتُ مَا نَقَضْتُ بِعَا	Y
٤٦٤ فصل في مسائل تنبني على نية الحالف فله رجمتها	
٤٦٧ مسائل ننبني على نية الحالف (٩٥ حكم مالوطلقها ثمراجعهاثم طلقها قبل دخوله بم	la .
٣٦٥ أحكام وط. المرأة بعد طلاقها ثلاثاً ٢٩٦ حكم مالو خالم زوجته أو فسخ النكاح	
٤٦٠ الحلف على المجهول ومالا يمكن الملم به ٤٩٧ حكم الرجعية وما يترتب عليه	1
٨٠٤ قول الرجل لامرأته وأجنبية إحداكما طالق ٨٩٨ مراجمة الزوج امرأته الرجعية من غير علم.	
١٩٥١ الحلف على اجنبية يظنها زوجته أحكام المطلقة المبتوتة التي انقضت عدتها	
٤٧٠ كتاب الرجعة وثبوتها بالكتاب والسنة ٥٠١ ادعاء المرأة أن الزوج الثاني أصابها	•
والاجهاع	
٤٧١ أحكام طلاق غير المدخول بها وأنه لارجية لها ٥٠٣ الحلف بغير أسماء الله تعالى وصفاته على تر	
٤٧٢ المطلقة ثلاثاً وشروط حلما للزوج الاول الوط	,
٢٧٠ لوحلف لا يَزُوج فَرُوج يُزُومِج اقاسداً لم محنث ٥٠٥ حكم مالو حاف على ترك الوطء أكثر ٠	,
٤٧٤ يشترط أن يكون الوطء فى النحليل حلالاً أربعة أشهر	

	2 A		(Intelligible State of the Stat
	ويثيوة		صفحة
تعلبق الظهار على الوطء	543	المولي في قول إن عباس من يحلف على ترك	0.7
اذا كان له عذر فقال متى قدرت راجبتها		الوطء أبدآ	
كانت فيئة		فصل في تعليق الايلاء على شرط مستحيل	
الاحرام كالرض في ظاهر قول الحرقي		فصل في تعليق الايلاء علىغير .سيتحيل	
حكم مالو انفضت المـدة وهو محبوس بحكم		أضرب الايلاءالمملق	
يكن قضاؤه		حكم مالو قال والله لاوطئنك إلا برضاك	
حكم مالو انقضت المدة فادعى أنه عاجزعن		حكم مالو حلف على ترك و لئها عاما ثم كذر	
الوطء	1	عن عن عنه	
إن أمر بالطلاق فلم يفعل طلق عليه الحلكم	٥٤١	حكم مانو قال والله لاوطئنك إنشاء فلان	
الطلاق الواجب على المولي رجمي	i	حصول الايلاء بكل قول يقتضي التأبيد	
اذا طلق الحاكم عليه ثلاثاً فهي ثلاث	- 5	فروع فها محصل به الايلاء على النراخي	011
حكم مالو طلق واحدة وراجع وقديقي أكثر	î	حصول الايلا الواحد بيمينين	014
من أربعة أشهر		حكم الايلاء من نسائه الاربع	014
حكم تفريق الحاكم بين الزوجين بلعان أوغيره	- 1	الايلاء من وأحدة من نسانه بمينها	٥١٨
دعوى المولى إصابة امرأنه ودعواها عدمها		الحلف على ترك وط. كل واحدة من لسائه	٥١٩
انقضاء مدة الايلاء بابانة المولي زوجته	٥٠٨	تعليق طلاق نسائه على وط. واحدة منهن	۰۲۰
اختلاف الزوجين في مضي مدةالايلاه	00.	بعض الشرط المعتبرة في حلف الايلاء	170
ترك الوط. بنير عين لا يكون أيلا.	001	اذا آلى من الرجمية صح إيلاؤه	٥٢٢
أحكام ترك الوطء يغير يمن	- 1	يصح الايلاء من كل زوجة	٥٢٣
(كتاب الظرار) والأرام		يصح إيلاء الذمي ويلزمه مايلزم المسلم	oyt
كل زوج صح طلاقه صع ظهاره ﴿ ﴿ ﴿ ﴿		ألفاظ الايلاء ثلاثة أقسام	oyo
من لا يصبح طلاقه لا يصبح ظهاره	- 1	حكم مالو قال لاحدى زوجتيهواللهلاوطئتك	٥٢٦
قى ظاهر منها لايحل له وظؤها حتى يكفو	1	وأشرك الاخزى معها	
التشبيه بظهرمن تحرم عليه غيرالاقارب،		يصح الايلاء بكل لغة	oYY
حكم التشبيه بظهر الأب			
حكم النشبيه بالام		بيان ابتداء المدة للمولي	079
حكم ما لو قال أنتِ علي حرام م الله عالم الله	۰۲۰	أحكام وطء المولي امرأته	٥٣٠
فروع في الالفاظ التي محصل أل الظهار	170	عفو المرأة عن مطالبة المولي بالوطء	044
	- 1	كون الصغيرة والمجنونة ليس لهما المطالبة بالوطء	
تشبيه عضو من امرأته بظهر أمهأو عضومن		بيان أن المراد من الفيئة هو الجماع	
أحضائها		حكم الأيلاء ّ بتعليق العتق أو الطلاق	,

صفحة

عه وجوب النتاج في الصيام عن كفارة الظهار ه٥٠ الانبان بلفظ الظهار ونحوه من غير نية

٢٠٥ كزاهة تسمية امرأته بمن محرم عليه كامه أو أخته ٥٩٦ كون السفر المبيح لايقطع التنابع

٧٧٥ بيان ما محرم وما يباح من المرأة المظاهر ٥٩٧ لافطار في أثنا، الشهرين لغير عذر منها قبل التكفير

٥٦٨ امتناع الظهار من الامةوأمالولد

٥٦٩ يصح الظهار مؤقتاً

٧٠٠ لا مكون الظاهر عائداً الا بالوطء في المدة

٥٧٣ تجب الكفارة بالظهار والعود مما

٧٤ ادا طلق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يحل ٢٠٥ كيفية نقسيم الكفارة على المساكين

٧٧٥ صحة الغايار من الاجنبية

٧٨ أحكام الظهار من الاجنبية

٥٧٩ أحكام الظهارمن كل امرأة يتزوجها

٨٠ المظاهرة من زوجته الامة

٥٨١ النظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة

٥٨٣ التظاهر من أربع نسوة باربع كليات

٥٨٣ النظاهر من امرأة واشراك غرها معها

١٨٥ بيان الكفارة الواجبة في الظهار وصفتها

٥٨٥ لايجزئه في كفارة الظهار الارقبة مؤمنه

٥٨٦ لامجز ثه الارقية سليمة من العيوب

•٩٠ وجوب الصيام على من لم يجد الرقبة

٩١٠ الاجماع على أن منوجد رقبة فاضلة فليس له ٦٢٣ حكم -الو قلنا بوجوب الـكمفارة عليها

الا تقال إلى الصيام

٥٩٣ حكم مالوكان مسلما حين وجوب الكمارة ١٣٤ فروع في الكمارة واشية

٥٩٣ أنتقال المظاهر إلى الصيام في كفارته عند ٩٢٥ أحكام عنق عبدين عن كفارتين عدم الرقبة

(ثم الفهرس ويليه الخطأ والصواب)

٥٩٨ إصابة الرجل امر أنه في ليالي الصيام فسد المضى

المام انقال انظاهر من الصيام إلى الاطعام

ا ۲۰۱ لکل مسکین مد من بر أو نصف صاع من تمر أو شمر

٧٧٥ أن مات أوماتت أوطلقها لم تلزمه الـكفارة ٢٠٢ تحديدما بحزي فيالكفارة من الثميروالبروالثمر

ا ٢٠٤ الـكلام في الاطمام في أور ثلاث

٦٠٧ ما مجزي، في الفطرة يجزى، في الاطعام

٧٦٥ تمريف العودفي مذهب الشافعي وداود وغيرهم ١٠٠ الافضل عند أبي عبد الله اخراج الحب

٦٠٩ حكم إخراج الحنز عن كفارة الظهار

٦١٠ عدم اجزا. القيمة في الكفارة

٦١١ بيانأن مستحق الكفارة هم المساكين الذن مطون من الزكاة

٦١٢ حكم ماإذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصبح صومه ٦١٢ جواز ابتداء الصيام في أول الشهر وفي أثناثه

٥ ٦ كفارة السد عن ظهاره الاتكون بالصيام نقط

٦١٦ جواز تكفير العبد عن ظهاره بالعتق

٧ ٦ الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب

٣٢٠ حكم من وطيء قبل أن كدفر

٦٢١ قولُ المرأة لزوجها أنت على كظهر أمي

٩٢٣ حكم مالو ظاهر من زوجته مراراً

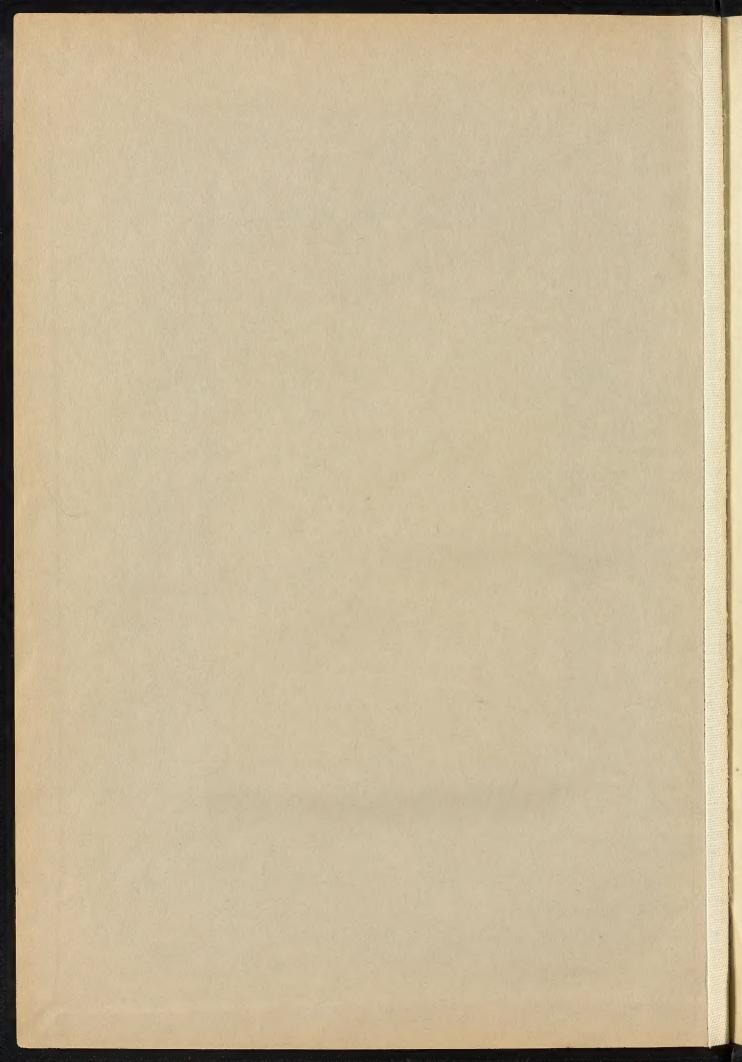
١٩٧٧ امتناع تقدم كفارة الظهار قبله

والخطأُ والصواب الواقع في الجزء النا ن من تُرتابي المنني والشرح الكبير،

		4		
	صواب	قطأ	سطر	صفحة
	مؤنة	مؤونة	۲٠	٣
	نكحها	نکح	\Y	Y
	أعطيتها إياه	أعطيتها	۲	4
	موليات	مو اياة	40	14
	التفصيل	النفصل	1 &	١٤
	الغرض	العوض	11	۱۸
	티스	614	۳.	٧١
	ولا أن	ولان	17	77
باللمر أة	هبة جعلها جميه	هبةلا	15	14
,	عليه أوعليها	أو عليها	11	44
	فأ تلفه	فأتلفته	19	44
9رچه ا	ولمبكن على الام	ولإرجع إلى الاب	15	44
*	بعد	يمار	Y7	19
	النيمي	المحمية ا	40	71
	منەقىل	منقبل	40	٤١
	لاتضر	لأتضمر	\Y	\$ \$
	أخذه	أحذه	44	20
	شرطا	شرطاه	٨	73
	المعاوضة	المعارضة	14	٤٨.
	ญ หลูย	عقد به	4.4	0 :
	جدها	جددها	44	٥٤
	ظروف	ضروف	17	0.0
	أو كان	أوغير	۲٠	10
	لأمهر	لابر	٩	ΑŅ
vaaaa	الزوج	لزوج	14	71
1 1 1 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0 0	يصادف نصف	بضاف	YA	41
	فيساوي	فيتساوى	4,	1.1
	رنقة	رنقه	11	117
	التي	الذي	14	118
	سي بذا لحديث	بهذا الحديث	17	144
	California (male)	h å.		

ريابي المدي والعرب العابين	ب الواقع في الجرد الدامل من	احطا والعبوا	U
صواب	Là	سطر	inio
فأجابها	فأجاء بها	14	Y+4 1
الزوج	الزج	•	444
الفندي	لتقتدى	10	770
لأمها	لأنه	4	YAY
تصرفها	تصرفهم	٨	444
ار هټ	أنرهت	Y \$	444
وإذا	وإذ	١٤	404
ولانكشوا	ولاتكنمو	•	441
لا بمكن	يكن	۱Y	7 /3
بناه على	على بناء	٨	\$\\$
ٿ :>	أوحنث	44	244
الارلى	الأولى	10	477
نكاحه ولم بحكم بوقوع الطلاق	نکاحه عن	Y+	£77
عليه وفارقالحانث في إحدى			
امرأتيه لانه معلوم زوال			
نكاحهاعن			
ولانه	ولانها	•	٤٨٠
الزوجات	لزوجات	11	٤٨١
ועבענ	V -KL	١٤	٤٨١





This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned at or before that time a fine of

five cents a day will be incurred.

GL MAY 25 GL AUG 20	1987)	



COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

08560579

YOUR BOOK IS DUE:
OFFIC. APR 26 1987

TB6

Marie Carrier

